

خاتمة

# الشيء الكوني

على

كتاب المظنون

تأليف

العلامة الشيخ محمد باقر السبزواري

مكتبة دار الفنون

جَاشِيَّة

السِّيَاكُوتِي

عَلَى

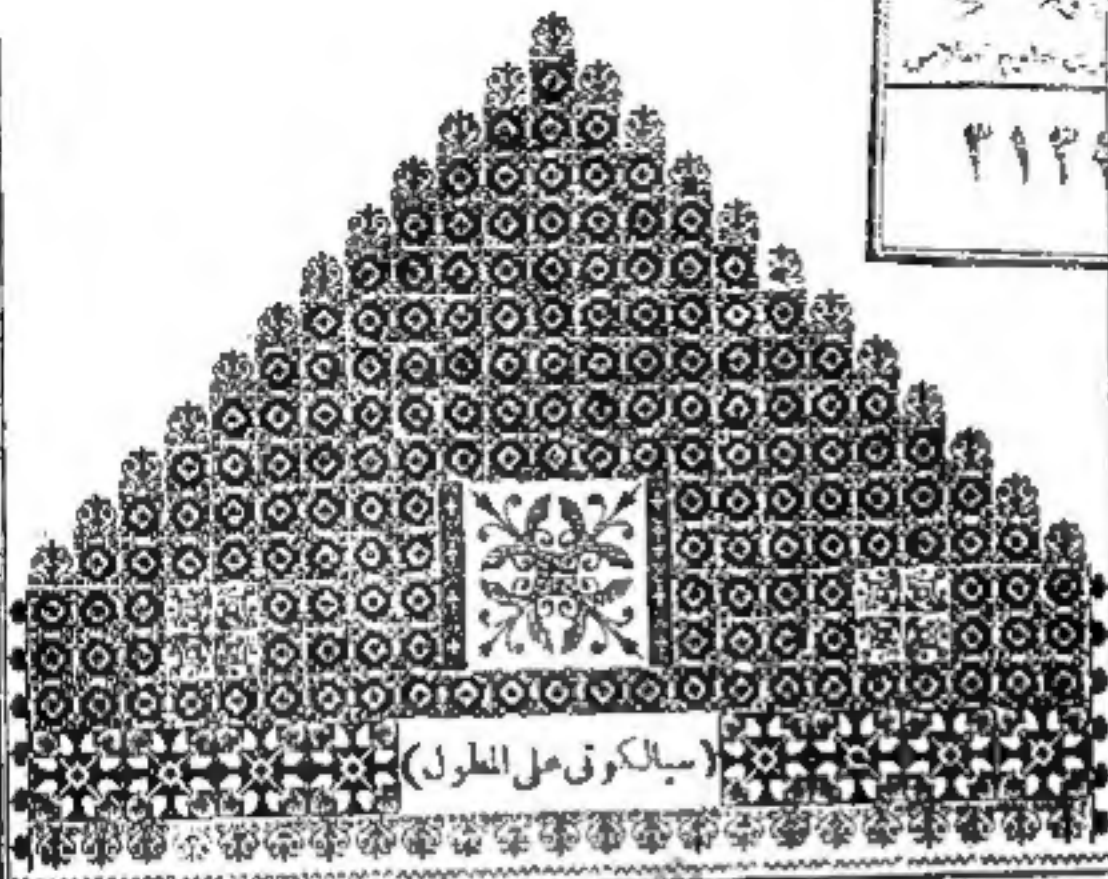
كِتَابِ الْمَطُولِ

تَأَلَّفَ

الْعَلَامَةُ عَبْدُ الْحَكِيمِ السِّيَاكُوتِي

مَنْشُورَاتُ الرِّضِيِّ ق م

كتاب	كتاب
شماره ثبت:	۳۹۴۴
تاریخ ثبت:	



(سبيل كوني على الطول)

بسم الله الرحمن الرحيم

(قوله انسخ كتابه الخ) أي نسخ كتابه المقدس في الذهن ان كانت الخطبة ابتدائية او المحقق ان كانت الخاتمة والافتتاح التكملي و معنى افتتاح الكتاب بالحمد بعد التين بالتسمية أي بعد الافتتاح بها ذكر الحمد عقب التسمية بلا فصل مقدما على ما سواهما وهذا الكلام لادلالة على جزئية شيء منهما ولا على عدمها على ما فهم وزاد لفظ التين اشارة الى ان الافتتاح بالتسمية للتين والبركة سواء قلنا ان الباء للملابسة كما هو مختار صاحب الكشاف والشارح رح او للاستعانة كما هو مختار القاضى او صلة بفعل المقدس كما ذهب اليه البعض فان الملابس والاستعانة هما هويركانها والافتتاح بها لاجل البركة الا ان في الاستعانة زيادة وهو الاشارة الى ان الشروع فيه لا يتم دونها والاستعانة ليست حقيقة حتى توهم عدم كون ذكره تعالى مقصودا بالذات وكذا الحال في قوله بمحمد الله وفي حديثي الابتداء وأيس في كلام الشارح رح اشارة الى خصوصية شيء من الاحتمالات نعم في نسبة الافتتاح اليهما مع البعدية اشارة الى انه لا منافاة بينهما لان المراد التصدير على ما سوى التسمية والحمد فلا تعارض بين الحديثين ان جعل الباء صلة لمبدأ واما على تقدير جملة للملابسة او الاستعانة فلا توهم لتعارض فانه يمكن

للإبتداء نهضة

تلبس الابتداء والاستعانة فيه بطريق التين بأمور كثيرة اذ التين بأمور كثيرة  
 ليس مختصا بحال التلطف بل باق الى آخر الكتاب ( قوله اداء ) جعله علة للاقتراح نظرا  
 الى كونه نصب من المصنف رح حيث قال على ما انتم والافنى الاقتراح المذكور  
 اقتداء بأسلوب الكتاب المجيد وامثال الحديثي الابتداء وعمل بماشاع بين العلماء  
 ( قوله لخلق شيء مما يحب عليه من شكر نعمائه الخ ) ان كان ما موصوفة او موصولة  
 لاهد او الجنس فكلية من في مما يحب بانية والثانية مبنية لما يحب ان اريد بالشكر  
 مطلقة وتبعية ان اريد به الشكر الكامل وهو مجموع الاعتقاد والذكر وعمل  
 الجوارح وان كان للاستغراق فن الاولى تبعية والثانية مبنية لشيء لا لما يحب  
 اذ لا ايهام فيه ولانه لا يصح بان العام بالخاص وانما كان في الاقتراح المذكور اداء  
 لخلق شيء من شكر النعمة التي تأليف هذا المختصرا اثر من آثارها لانه في حالة اقتراح  
 الكتاب تكون النعمة التي اثرها هذا التأليف حاضرة في ذهن المصنف رح وحق  
 شكر كل نعمة ان يؤدي حال حضورها في الذهن ولا يؤخر عنه فاضح العلية والمدفع  
 الشكوك التي او ردها عليها الناظرون من غير حاجة الى كلمات ذكرها وظهر فائدة  
 توصيف النعمة بالتي تأليف هذا المختصرا اثر من آثارها ( قوله التناء بالسان ) ذكر  
 السان للتبعية بالورد لانه قد يطلق التناء بمعنى يشتمل غير فعل السان والجمل  
 صفة للفعل المحذوف ويتبادر منه الاختيارى كما صرح به الشارح رح في شرح  
 الكشف ويدل عليه استعمال الكتاب المجيد وحده تعالى على صفاته الذاتية  
 بشرطها منزلة الاختيارية او على ان المراد بالفعل الاختيارى المنسوب الى  
 القائل المختار سواء كان مختارا فيه اولا ( قوله سواء تعلق بالفضائل الخ )  
 نصريح بتعلقه والا فالتعريف تصوير لما هي الحدود لا بيان لمومه وسواء اسم  
 بمعنى الاستواء مرفوع على التجربة للفعل المذكور بعده لانه مجرد عن النسبة  
 والزمان فحكمه حكم المصدر والهمزة مقدرة لان ام التصلة لا تشمل بدونها  
 وربما جردتا عن الاستفهام واريد مجرد التسوية ولذا صارت الجملة خبرية  
 فكأنه قيل تعلقه بالفضائل وتعلقه بالفواضل سواء اى بيان ومقاله الرضى  
 والذي يظهر لي ان سواء في مثله خبر مبتدأ محذوف تقديره الامر ان سواء ثم بين  
 الامرين بقوله اقتسام تعدت كافي قوله تعالى ( اصبروا ولا تصبروا سواء عليكم )  
 اى الامر ان سواء والجملة جزاء للجملة التي بعدها لتضمنها معنى الشرط واقادة  
 همزة الاستفهام معنى ان لا اشتراكهما في الدلالة على عدم الجزم والتقدير ان تعلق  
 بالفضائل والفواضل فالامر ان بيان شكاف كما لا يخفى والفواضل الضل الزا يا التعدية



بمعنى ان النسبة الى الغير مأخوذة في مفهومها كالانعام والقضائل المزايا الغير المتعدية  
كالعلم والقدرة ( قوله وعبارة الخ ) اشارة الى ان مجرد اعتقاد الاتصاف بصفة  
الكمال ليس شكرا ما لم ينضم اليه المحبة وميل القلب الى تعظيمه كاعتقاد الكفار  
الذين كانوا يعبدون النبي صلى الله عليه وسلم واتوا كوا في المشهور التصريح  
بها لانهم ارادوا من الاعتقاد التصديق والاذعان وهو يستلزم المحبة ( قوله  
وخدمة ) لان العمل بطريق الاعانة او الترحم او الاجرة لا يكون شكرا ( قوله لمورد )  
فرع على التعريفين بيان مورد هما متعطفهما ثم فرع عليه النسبة بينهما فلا استدراك  
فماته يكفي احدهما ( قوله بالعلم والتبصيرة ) اي بسبب العلم والتبصيرة ( قوله  
والله اسم ) لاصفة على ما ذهب اليه البعض من انه في الاصل صفة صار علما بالقلية  
وتفصيله في التفسير ( قوله لذات ) اورد المرف باللام اشارة الى انه اسم للذات  
المعينة بالتخصيص فيكون علما ثم ذكر من صفاته ما هو مختص به لفظا ومعنى اشارة  
الى طريق انحصاره لاشتهاره بهذين الوصفين في ضمن ذات الاسم كتمام بالجلود  
( قوله ولذا لم يقل ) اي لم يكن له اسم لذات المعينة من غير اعتبار صفة مع علم يقل  
لله رزق او الخالق او غيرهما من الاسماء المعلقة على الصفة حتى انصرف بجميع صفات  
الكمال ( قوله مما يوهم الاختصاص ) لان اللام الاستحقاق اذا قيل الحمد لله  
يفيد استحقاق الذات له واذا علق بصفة افاد استحقاق الذات الموصوفة بتلك  
الصفة له والاختصاص افاده تعريف الحمد وانما قال يوهم لكون استحقاق  
جنس الحمد بوصف دون وصف حكما باطلا في نفسه لان تعليق الحكم بالوصف  
يدل على العلية لا على الاختصاص لانه مستفاد من تعريف المسند اليه ( قوله بل  
انما تعرض ) اضراب عن قوله لم يقل ( قوله تقيها على تحقق الاستحقاقين )  
فالذاتي مستفاد من اللام والوصفي من قوله على ما انتم حيث جعله محمدا عليه  
صريحه والاستحقاق الذاتي ما لا يلاحظه خصوصية صفة حتى الجميع لا ما يكون  
الذات البحث مستحقا له فان استحقاق الحمد ليس الاعلى الجليل سمي ذاتا للملاحظة  
الذات فيه من غير اعتبار خصوصية صفة اولدلالة اسم الذات عليه اولانه  
لما لم يكن مستندا الى صفة من الصفات الخصوصية كان مستندا الى الذات  
( قوله لاقتضاء المقام الخ ) يعني ان كلا الجزئين من جملة الحمد الله مهم في مقام  
الحمد لكن الاهتمام زائد بلفظ الحمد لكونه بصدد صدور مدلوله في ضمن فرد ما  
فهو نصب العين فلا يردان الحمد مجموع قول القائل الحمد لله ولا اختصاص له  
بكلمة الحمد فان جزئي الجملة متساويا النسبة اليها ( قوله وان كان ذكر الله اهم

٣ او من حيث العلم  
والتبصيرة لنفسه

٩ الى طريق انحصاره  
والى اشتغاله الخ نفسه

في نفسه ) فهو يقتضي تقديم لفظ الله لكن مقتضى العارض بحسب المقام أقوى عند المتكلم ( قوله على ان الخ ) بتأية أي كون تقديم الحمد لزيد الاهتمام مبنى على ان في الحمد لله اختصاصا كافيا في الله الحمد اما اذا لم يكن فيه اختصاص فالتقديم لا يكون لزيد الاهتمام بل لعدم قصد الاختصاص والقول بان على معنى المصاحبة كعم نحو قوله تعالى ( وآتى المال على حبه ) خروج عن الظاهر من غير ضرورة وبآي منه لفظ ايضا ( قوله وانه به حقيق ) أي الحمد لذاته تعالى لا لغيره حقيق كما يقتضيه السابق او انه تعالى بالحمد حقيق كما يقتضيه اللاحق وهو قوله لم يكن احدا حق منه ( قوله وبهذا يظهر ) أي بما ذكر من ان ٢ صاحب الكشف قائل بالاختصاص في الحمد لله يظهر الخ ٧ اعلم ان حل هذا الكلام الذي هو من مداحض الافهام موقوف على تحقيق عبارة الكشف حيث قال واصله النصب الذي هو قراءة بعضهم باضمار فله على انه من المصادر التي ينصبها العرب بافعال مضمره في معنى الاخبار كقولهم شكرا وكفرا وعجبا يزلونها منزلة افعالها ويسدون بها مسدها ولذلك لا يستعملونها معها ويحملون استعمالها كالشريعة المنسوخة والعقول الى الرفع للدلالة على دوام المعنى واستمراره الى قوله والمعنى نحمد الله جدا ولذلك قيل ( اياك نعبد و اياك نستعين ) لانه بيان الحمد له كأنه قيل كيف نحمدونه فقيل اياك نعبد فان قلت ما معنى التعريف فيه قلت هو نحو التعريف في رسلها العراك وهو تعريف الجنس ومعناه الاشارة الى ما يعرفه كل احد من ان الحمد ما هو والعراك ما هو من بين اجناس الافعال والاستغراق الذي توهمه كثير من الناس وهم منهم انتهى فقيل في توجيهه انه لما كان معناه نحمد الله جدا كان اخبارا عن ثبوت حمد غير معين من المتكلم له تعالى على ان المصدر العدد لا هنا كيد فأتجه للسامع ان يقول كيف نحمدونه أي بينوا كيفية حمدكم فانها غير معلومة فبين بقوله اياك نعبد و اياك نستعين أي نقول هذه الكلمات ونحمده بهذا الحمد فاورد عليه السؤال بأنه اذا كان المعنى ما ذكرت فامعنى التعريف فيه فان المناسب للايهام ثم البيان التذكير واجاب بان تعريفه مثل تعريف العراك يعني تعريف الجنس من حيث وجوده في فرد غير معين ولذا بين بقوله اياك نعبد و اياك نستعين وهذا موافق لظاهر عبارته وقيل انه لما كان معناه نحمد الله جدا كان المصدر هنا كيد فيكون دالا على حقيقة الحمد من غير دلالة على الفردية والسؤال القدر عن كيفية صدور تلك الحقيقة وحاصل الجواب بقوله اياك نعبد و اياك نستعين انما حمده جدا مقارنا للعبادة التي هي فعل الجوارح والاستعانة التي هي فعل القلب ولا تقتصر على مجرد

٢ أي الكشف في تفسير  
الفاحة في قوله تعالى مالك  
يوم الدين م  
٧ ( قوله بل على ان الحمد  
اه ) نفسه

القول السابق ثم اورد عليه السؤال بأنه يكفي لافادة هذا المعنى المصدر المنكر كما  
 فائدة التعريف فيه واجاب بأنه تعريف الجنس للاشارة الى الماهية المعلومة للخصاطب  
 من حيث هي كما في العراك الا انه فيه الجنس باعتبار وجودها في فرد ما بخلافه ههنا  
 وتعريف الماهية مشترك بينهما وعلى هذين التوجيهين يكون اختياره للجنس  
 ومنعه للاستغراق لرعاية مذهبه والاختصاص على الاول اختصاص الفرد وعلى  
 الثاني اختصاص الجنس باعتبار الكمال ولا يخفى حيث سقط اعتراض الشارح  
 رحمه الله بان الاختصاصين متلازمان وكل منهما مخالف لمذهبه ظاهرا موافق له  
 تأويلا فلا يكون رعاية المذهب موجبا لاختيار الجنس دون الاستغراق ولا يرد  
 ما اوردده السيد قدس سره على الثاني من انه كما يجوز الحمل على الجنس باعتبار الكمال  
 على مذهبه يجوز الحمل على الاستغراق باعتبار تنزيل محامد غيره منزلة العدم لان  
 فيه تطويل المسافة والاتجاه الى معونة المقام من غير حاجة وقيل حاصل الجواب  
 من كيفية صدور تلك الحقيقة بتخصيص العبادة المشتملة على الحمد وغيره لان  
 انضمام غيره معه نوع بيان لكيفية اي حال جودنا انما يخصصه بآثار عبادات الجوارح  
 والاستعانة في المهمات ونخص بمجوه مهمات تقرير السؤال والجواب المذكورين  
 بقوله فان قلت وقلت بحاله وحيث لا يصح ان يكون اختياره الجنس لرعاية مذهب  
 لان الاختصاصين متلازمان بل لان الحمد مصدر مادمه بالفعل والفعل لا يدل الا على  
 الحقيقة فكذا ما هو يوجب منابه وان كان معرفة ليصح بيانه بقوله اياك نعبد واياك  
 نستعين والحمل على الاستغراق وهم لانه يطل التباينة عن الفعل المحذوف اذ يصير  
 الكلام مسوقا لبيان العموم فلا يصح البيان وعلى هذا سقط اعتراض الشارح  
 رحمه الله بقوله وفيه نظر لان النائب الخ وقال الشارح رحمه الله ان اختياره  
 الجنس والمنع عن الاستغراق كإيدل عليه تقرير السؤال المذكور بقوله  
 فان قلت ما معنى التعريف في شرح الكشاف وكذا بل الاضراية  
 ههنا فانه اضراب عن المبنى عليه والمبنى بحاله وقوله فالاولى اي الاولى  
 في بيان تلك الدعوى لوجهين احدهما انه المتبادر الى الفهم اي من نفس  
 اللفظ وقوله الكثير الشائع في الاستعمال صفة للتبادر احتراز عن التبادر من نفس  
 اللفظ الذي لا يكون استعماله كثيرا كاللحاجز المتعارف كما في قولنا لا يأكل من هذه الخلة  
 فان التبادر من نفس اللفظ الشجرة المخصوصة لكن استعماله في اليمين بهذا المعنى  
 نادر ولذا يصح لو نوى حقيقة كلامه ( قوله لاسما في المصادر ) فانها موضوعة  
 للحدث من غير دلالة على الوحدة والكثرة فتبادر الجنس منها من نفس اللفظ اقوى

بقوله  
 تمهيد

ولاسيما عند خفاء القرائن المرجحة للاستغراق كما في ما نحن فيه فان الاختصاصين  
متلازمان بل اختصاص الجنس اولى لانه يدل على اختصاص كل واحد من الماهيات  
واختصاص جميعها والاستغراق يدل على احدهما بخلاف ما اذا كانت القرائن  
المرجحة للاستغراق ظاهرة فان المتبادر من نفس اللفظ وان كان هو الجنس لكن يكون  
المتبادر بالقياس الى القرائن الاستغراق وبما حررنا اندفع نظر السيد الشريف  
قدس سره اما الاول فلان تبادر الاستغراق في المقامات الخطابية لا ينافي تبادر  
الجنس عن نفس اللفظ واما الثاني فالتلازم بين الاختصاصين فلا نار ولا علم فضلا  
عن نار على علم وتانيهما وهو المنقول عن صاحب الكشف في حواشيه ان اللام  
لا تدل الاعلى التعريف والاسم لا يدل الاعلى مسماء فان كان مسماء الماهية من حيث  
هي كافي المطلق افاذا تعين الماهية وان كان مسماء الماهية من حيث الوحدة كافي اسم  
الجنس افاذا تعين الواحد فاذا لا يكون ثمه اى في الحقيقة استغراق نظرا الى نفس اللفظ  
والحمل على الاستغراق وهم لانه ترك الحقيقة من غير قرينة مانعة عنها وبما ذكرنا  
اندمج بحث السيد الشريف قدس سره بالترديد كما لا يخفى وكذا ما قبل لو تم هذا  
الوجه لدل على عدم اعادة اللام للعهد الخارجى وقد ظهر لك بما ذكرنا ان ما ينهم  
من اختيار صاحب الكشف الحمل على الجنس والمنع من الاستغراق مستفاد من  
جعل قوله اياك نعبد واياك نستعين بيانا للحمد فانه قد وقع الاحتجاج السيد الشريف  
بقوله فقول منعه للاستغراق اما ان يفهم الخ وقال السيد قدس سره في حواشيه  
الكشاف ان قوله فان قلت الخ ليس سؤالا على ما تقدم بل هو تفسير للام التعريف وبيان  
لما وضع له بعد الفراغ عن بيان معنى الحمد وامراره واوردته بطريق السؤال والجواب  
اهتماما ببشائه وكان الواجب ان يقول ما معنى اللام الا انه قال ما معنى التعريف اشار الى  
ان اللام للتعريف اتفاقا فيبين انه قال موضوع للجنس والقول بانه موضوع للاستغراق  
وهم فانه احتاج استفاد بمعونة القرائن والدليل المنقول في حواشيه فانه على يد بلا  
مؤنة لكن يرد عليه انه بعد ما بين ما وضع له اللام لم يبين ما هو المراد منه ههنا  
مع ان وظيفة المفسر هذا اما ان يقال ان الحقيقة تعين الارادة ما لم يصرف عنها صارف  
فلم يحمل كلامه اولا على ان مقصوده بيان المراد من اللام واما ان يقال لم يبين المراد  
اشارة الى تجويز اعادة الجنس من حيث وجوده في ضمن كل افراد فقيهاته على تقدير  
الاستغراق كيف يصح ان يكون قوله اياك نعبد واياك نستعين بيانا للحمد وان الاستغراق  
انما يراد به الجنس كما صرح حوايا الحكم ان لم يكن على الماهية من حيث هي بل من حيث  
الوجود ولم يكن قرينة البعضية وكان المقام خطايا يحمل على الاستغراق لثلا

٩ فلذا لم يحمل  
نفسه

يلزم الترجيح بلامر جمع بقى ههنا بحث شريف وهو ان قوله على ان صاحب الكشاف  
 الخ انما يتجه لو كان المراد بقوله بعد الدلالة على اختصاص الحمد به اختصاص ثبوت  
 نفس الحمد اما لو كان المراد اختصاص ثبوت استحقاق الحمد بان يجعل قوله وانه به حقيق  
 تفسير الاختصاص الحمد به او يكون المراد اختصاص اثبات الحمد به كما يدل عليه بيانه  
 بقوله اياك نعبد و اياك نستعين فلا لان اختصاص استحقاق الحمد به تعالى لا ينافي في ثبوته  
 لا آخر لا بطريق الاستحقاق كما في قولنا اجل فخرس وكذا اختصاص اثباته به لا ينافي ثبوته  
 لا آخر كما في العبادة هذا ما افاده ذهني الكلبي بعد مطالعة الكشاف وما يتعلق به فعليك  
 بالتدبر اللائق فان فيه فوائد جمة تمطبك الاقتدار على دفع ما عرض المناظرين في هذا  
 المقام ( قوله ليس كاتوهم ) الجار والمجرور في موضع المصدر اى ليس مبنيا بناء  
 مثل ماتوهم كثير من الناس اوفى موقع الحال من ضمير مبنيا اى ليس مبنيا حال  
 كونه مماثلا لماتوهم كثير من الناس على ما افاده صاحب المغنى في قوله تعالى ( كما بدأنا  
 اول خلق نعبد ) والقول بان خبر ليس ومبنيا بدل منه او خبر بعد خبر تكلف ( قوله بل  
 على الخ ) اى بل هو مبنى على هذا ولا يقدر منصوبا على انه خبر ليس لانه يلزم ان يكون  
 داخلا تحت قوله وبهذا يظهر فلو لم يكن هذا ايضا ظاهرا بما ذكر ( قوله على  
 ما انتم ) كلمة على متعلقة بقوله الحمد باعتبار الايات لان القيد المذكور بعد الجملة  
 قد يكون قيدا للسنن كما في خبر من زيدا بالسوء وقد يكون قيدا لثبوته كما في خبر من  
 زيدا قائما وقد يكون لاثباته كما فيما نحن فيه فكأنه قيل اثبت هذا الحمد اعني الحمد لله  
 على مقابلة الانعام فلا يرد ان ثبوت جنس الحمد على وجه الاختصاص كيف  
 يصح بمقابلة الانعام وما قيل انه تعليل لانشاء الحمد وكلمة على تعليلية كما في قوله  
 تعالى ( وتكبروا لله على ما عديكم ) فزيد انه صرف عن الظاهر المتبادر من غير  
 ضرورة ( قوله اى انتم به الخ ) هذا على تقدير جواز حذف العائد المجرور مع الجار  
 واما على تقدير امتناعه كما صرح به الامام الرزوقي فلا يصح قوله مع تعذر ما فيه  
 انه يجوز ان يكون التقدير وعلم به من البيان ما لم تعلم ويكون ما علم به عبارة عما يتوقف  
 عليه التعظيم من الشهور وغيره فالاولى ان يقال مع تكلفه في المعطوف عليه ( قوله  
 ان التقدير آه ) تعريف التقدير بغيره ان الزاعم قائل بانحصار التقدير على ما ذكره  
 فلذا قال تعسف ولو كان مراده جواز ذلك التقدير فلا تعسف ( قوله بدل من الضمير آه )  
 بناء على جواز حذف المبدل منه وقد صرح به امتناعه في غير صورة الاستثناء  
 ابن الحاجب ( قوله فقد تعسف ) اى سلك الطريق الغير المستقيم حيث ترك الابسر  
 وهو جعل ما مصدريه وسلك الاعسر ( قوله امكن ) من مكن الشيء مكانه



اي اخذ مكانه ( قوله ولم تعرض للنعم به ) اي صريحا والا فعموم الانعام المستفاد  
من اضافة المصدر الى الفاعل مستلزم لعموم النعم به ضمنا استلزاما عقليا لا يقبل  
التخصيص ( قوله لتصور العبارة الخ ) اعادة اللام تشير باستقلال كل واحد  
بالعملية وبيان ان التعرض للنعم به بذكر البعض او بذكر الكل تفصيلا او اجمالا  
وعلى التقادير الثلاثة العبارة مقتصرة اما لعدم اعادة الاحاطة كما في ذكر البعض والتفصيل  
او لافادة الاحاطة الناقصة كما في الاجمال وكذا نوههم الاختصاص بشئ وهو المذكور  
دون شئ وهو المذكور متحقق على التقادير الثلاثة وكذا ذهاب نفس السامع كل  
مذهب يمكن انما يتحقق اذا لم يذكر شئ منها ( قوله ثم انه ) كلمة ثم للتراخي في الرتبة  
كما في قوله ان من ساد ثم داد ابوه اشارة الى ترقى المصنف روح في مراتب البلاغة  
( قوله صرح ببعض النعم ) من حيث انه نعمة وهو تعليم البيان حيث عطفه  
على الانعام المحمود عليه ( قوله الى اصول ما يحتاج اليه الخ ) وهو الفداء  
واللباس والسكن وغيرها من المنكح ودفع الموزيات وقيد الاصول احتراز عن  
الامور الجزئية التي يحتاج اليها في بقاء النوع احبانا وليس علم الشرائع والشارع  
والعبرة داخلة في اصول ما يحتاج اليه فان الاحتياج اليها لا ينظم امر الاجتماع على  
ما ينبغي وعدم اختلاله يدل على ما قلنا ذكر قوله فانم الله يذكرها وتقرى عليها وعطف  
قوله ثم ان هذا الاجتماع على قوله ثم انه صرح الخ وعدم ادخاله تحت ( قوله تعاونون  
الخ ) عطف بيان لقوله يحتاج او جملة مستأنفة وجعله تحالا ركبا ٣ من جهة  
المعنى ( قوله وفي الكتابة مشقة ) لانه يحتاج الى الآلات والحركات الغير الضرورية  
بخلاف البيان فانه متعلق بالنفس الضروري غير محتاج الى آلة مع ان في الكتابة  
ضرورا وهو بقاؤها بعد تحصيل الاعلام ثم ان فهم الماءي من الاشارة والكتابة  
على تقدير فرض وضعهما اي كلفهما ايها من اللفاظ بتكرار اطلاقها عليها  
مع القرائن ( قوله وهو المنطق الفصيح الخ ) اي المنطق الظاهري الذي لا يلتبس  
بعضه ببعض كما في الحان الطيور اظهر عما في الضمير بدلالات وضعية اما من الله  
او من اهل اللغة على ما حقق في موضعه ( قوله ثم ان هذا الاجتماع الخ ) بيان  
لوجه عقلي لتعرض الصلوة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وتخصيص الصفات  
الثلاثة المذكورة من نعمته ( قوله معاملة ) بان يأخذ واحد منهم ما يحتاج اليه  
من آخر ويعطيه ما عنده فاضلا عن حاجته عوض ما اخذ منه ( قوله وعدل بنفق  
الجميع عليه ) اي استواء في المعاملة بنفق الكل على انه عدل وليس بخروج عن الاستواء  
( قوله والعدل ) ابتداء كلام كأنه قيل فلا بد من العدل والعدل الى آخره وليس عطف

٣ وجهه ركابة المعنى ان  
الانسان محتاج في تعيشه  
الى اجتماعه مع بني نوعه  
لتعاون واذا حصل  
التعاون لا يبقى الاحتياج  
لانه حصل فاذا جعل  
حالا من ضمير محتاج  
يكون المعنى الانسان محتاج  
الى اجتماعه مع بني جنسه  
مع ان ذلك والاحتياج حال  
التعاون هذا ما استخرج لظاهر  
الفقير والعلم عند الملك القدير  
فيكون المعنى ركبا  
( لحرره قريسي )

على المعاملة على ما هو ( قوله رعاية لرعاية الى آخره ) المفعول له سبب حامل  
 ٩ على الفعل وهو قد يكون غاية مترتبة معلول له في الخارج وقد يكون حلة باعثة  
 فالاول من الاول والثاني من الثاني فان الرعاية مترتبة على عطى الخاص على العام  
 باشتقائه على لفظ البيان وشبهه ما عت على العطف المذكور وليس معلول له في الخارج  
 انما المعلول له التنبه فاندفع ما قيل ان الرعاية انما تحصل بايراد لفظ البيان ولا مدخل  
 للعطف المذكور فيه ( قوله ما لم نذكر ) اى في الرمان السابق على التعليم بوجه من  
 الوجوه يدل عليه نفي العلم المطلق ولما يتحقق علم ضرورى في ابناء آدم عليه  
 السلام بجميع الاسماء والسمات من كل لغة ( قوله ولفظ اوتى اح ) يعنى ان لفظ  
 الايتاء تنبها على انه ليس من عند نفسه ومعلوم انه لا يصح لهذا الفعل غيره تعالى ويكون  
 منه تعالى فالظاهر ان يخدم قوله لاس عند نفسه على قوله من عند نفسه الا انه قدمه  
 للتأديب ولكونه اثباتا ( قوله وترك اح ) دفع الامر اى من ان اللانقي للشيء المذكور  
 التصريح بالمعامل بان في عدم الصريح مكتبة اخرى وهى الاشارة الى ان هذا  
 الفعل لا يصح اقبيره ( قوله شارة ان المحررة ) باشتقائه على القرآن الذى هو محقرة  
 لا ان كل فصل الخطاب محقرة لعدم ( عمار ماسوى القرآن ولا ان المراد منه القرآن  
 لعدم ٧ صحة المعنى ( قوله الذى يقيد من يحط به ) اى بغيره وايضا ان كلام  
 اليه لا ينفى ان يكون كل كلام يؤتى به كذلك حتى رد التشبهات على رأى  
 من وقف على الا الله ( قوله بين الحق والبطل الخ ) الحق والبطل في الاعتقادات  
 والصواب والخطأ في الاعمال ( قوله صله اهل ) ابدلت اهلهم همرة فتوالى همرة  
 ابدلت الثانية القب ( قوله حص اسمها الخ ) يعنى انه فرق بينهما والاستعمال  
 يقال اهل الحمام ولا يبدل آبه ( قوله في الاشراف ) في القاموس الشرف بحركة  
 العلو والمكارم المال والحد او لا يكون الا لاله او علو الطيب انتهى فقوله من  
 له حطر دفع لنوعه تخصيص الاشراف بشرف الاله او بعلو الطيب وبيان  
 انه مخصص بالفضل وفي الصكك في تفسيره اختصاصه بالاشراف فتدبر ٦  
 ( قوله جمع ظاهر ) فى اء موسى اظهر ما صم تقض النجاسة كالطهارة طهر  
 كصرو كرم هو طاهر و طهر و طهير و اجمع اظهار و طهاري و طهرون  
 فلا ينافى ما في شرح الكتاف من انه جمع طهر كرم و اعمار ولا حاجة الى ما قيل انه  
 جمع لظاهر من حيث اسمى فاه نحو بعد شأبه ٧ صاحبوا اصحاب ( قوله وصحانته )  
 بفتح الصاد وكسره يسمى في الرفق و اراد اصحاب الرسول عليه السلام وهم  
 الذين طالت محبتهم مع النبي عليه السلام مسين وقيل بشرط الرواية وقيل هم

والنصيب شريفة ان ما بعده  
 حلة ذهنية وما قبله حلة  
 خارجية م  
 ٧ لانه يلزم ان يؤتى القرآن  
 غير تينا ايضا وهو فاسد م  
 ٦ فكأنه يريد ان بعد  
 الاختصاص لم يصح  
 لنافاته فانه بحسب الوضع  
 لا تقير اطول يقال اجماعا  
 ايناها اى الذين جنوا على  
 هذا الدار بالهدم هم الذين  
 بنوها م  
 ٧ لان التأيد اعم هو بوجه  
 لفظه لا بوجه معناه على ما لا  
 يخفى ( المحررة قريسي )  
 وعددهم حين وفاته

مسلمون رأوا النبي صلى الله عليه وسلم ( قوله جمع خير ) بتشديد قبه بالتشديد  
لما في القاموس من ان الخفة في الجمال والبسم والمشددة في لذين والصلاح  
وما ذكرناه اولى بما قبل انه احتراز عن حير افعال التفضيل فانه لا يثنى ولا يجمع  
لكونه في التقدير افعال من فاعل المذكور في النسخة الصحيحة جمع الخير معرفا باللام  
( قوله اصله ) اي غالباً اذ لا يطرد في نحو اما قريشاً فاعل مصلها فان التقدير  
مهما ذكرت قريشاً ( قوله مهما يكن من شيء ) في القاموس مهما سببته  
لامركة من مه وما ولا من ماص خلافاً لراعيهما وبه ثلاثة معان الاول ما لا يعقل  
غير الرمان مع تضمن معنى الشرط كقوله تعالى مهما تأتاه من آية الثاني الرمان  
والشرط فيكون ظرفاً لفعل اشترط كقوله \* وانك مهما تعطى نعتت سؤله \*  
وفرجت نالاً منتهى الدم اجمعا \* الثالث الاستعظام كقوله \* مهما الى اليلة مهما ليه \*  
اودى على وسر باليه \* ويكون تامة فاعله ضمير راجع الى مهما من شيء بيان للمعنى  
٦ لتأكيد العموم ولادخال الرمان ايضاً وان كان مهما ٧ للربط والشرط فاعله  
من شيء ومن زائدة لان الشرط في حكم غير الموصوف ( قوله فوفقتهم كلمة اما ) اي  
في نحو هذا التركيب وهو ما يكون العاقل بين ما واليه معمولان الشرط بخلاف ٢  
ما اذا كان جزء من الجزء فان ما فيه واقعة موقع مهمب صفة والفصل في موقع  
الشرط كما سيحكي في بحث متعلقات الفعل وانما وفقت اما للاختصار وسجع كون  
الشرط من الافعال العامة ٩ التي يدل عليها الفاء الجرائية وقت التنداء ( قوله  
موقع اسم ) اشار الى انه ليس معبراً من مهما بعصب الفاء موضع الميم والهاء همزة  
واعدام الميم في الميم ( قوله وتضمنت معاًهما ) كنضم نون جلة الخواب ( قوله  
طالباً ) اي في الشرط واما في اما فلان دأماً وفيه ايضاً تانياً ( قوله لصوق  
الاسم الارم لبتداً ) لصوق شيء لشيء اعم من ان يكون غبار مفهومه كـ لصوق  
الاسم لبتداً او باعتبار تحققه كـ لصوقه لاما فان اللاصق له فرد من الاسم  
فلا غار على هذا في العارة سواء جعل لفظة الارم صفة للاسم او لصوق  
ولا حاجة الى ما تمحلوا به ثم ان لصوق الاسم لاما كثرى بقوله تعالى ( فانما كان  
من المقربين هروح وريحان ) الآية وقال ابن سراج رحمه الله التقدير فانما المتوفى  
ان كان الخ ولا يثنى ان التقدير مستعنى به ولا دليل عليه لا طرد الحكم ( قوله  
قضاء ) علة لما فهم من قوله لزمتهما الفاء ولزمهما لصوق لاسم اي فعل ذلك  
قضاء فان الروم انما هو محمل الجاءل ( قوله حق ما كان ) اي الشرط وابتداً  
وحقهما الفاء والاسمية ( قوله وابفاده ) اي ما كان بعد الامكان وهو انقاؤه

٩ مهما متداً ولي خبره  
واليلة ظرف الظرف  
ومهما ليه بجلة مؤكدة  
للاولى اودى هلك والهاء  
في يعلى زائدة وهو  
فاعله اي هلك فعلى  
وسر بالي م  
٩ فعلى هذا يكون مهما  
ما لا يعقل غير الزمان  
فيكون مهما مبتدأ خبره  
اما الشرط واما الجزاء  
او الجموع فاهم م  
٧ فعلى هذا يكون  
مهما ظرفاً لفعل  
الشرط م  
٢ وهو مذهب سيويه  
والاول مذهب المبرد  
٩ من الافعال التامة التي  
يدل عليها الفاء الجرائية  
وقاء البتداً لسنه

ما عتبار انشاء لازمه ( قوله ظرف ) اي قيد اد وقع بعده جملتان فانه يعني لم يحو  
 ندم زيد وليفعله وبمعنى الانحوائ كل حسن لما عليها حافظ ( قوله بمعنى اذا ) اليه  
 ذهب ان مائت وفي معنى انه احسن مما قيل انه بمعنى حين فانه حينئذ يكون ظرفا  
 محضوا لا يكون لازم الاضافة الى الجملة ( قوله يليه فعل ماض الخ ) وجراؤه فعل  
 ماض عائد بدون الله ولفظه قبل او قد يكون جملة اسمية بادا او الفاء كما في قوله تعالى  
 ( فلما اتواهم الى البرفسهم مقتصد ) وقيل الجواب محذوف اي اتهموا قسما او مضارعا  
 ما ولا بالماضي وجميع الاستعمالات واقع في التثنية ( قوله فتوهم منه بعضهم ) وهو  
 ابن حروف حمله توهم لتأخر معنى الطريقة منه وقال في النسخة القول ما بها حرف  
 هو مذهب سبويه قد عصفهم وهو الصحيح لانه لو كان ظرفا مضارعا الى الجملة التي  
 تليه كان عامه الخراء مع انه قد يكون مصدرا بادا الفاحاش وما المانية نحو قوله  
 تعالى ( فلما احسوا بانفس ادهم سهار كصون ) ٧ وقوله تعالى ( فلما اضينا عليه  
 الموت ماداهم على موته ) ٨ وسنذكرهما لاحول فيما قلنا وايضا قد يقع الفصل  
 بين ما وشرطه بكلمة ان نحو قد رجع لتشير مع انه لا يجوز الفصل ٢ بين المضاف  
 والمضاف اليه وايضا لو كان ظرفا لصح قولنا لما سمعوا من اجدة لعدم تحدد الزمان  
 انهم الا ان يدعى المسامحة ( قوله علم اللاعة ) فالمعنى الاصافي اي العلم الذي له مزيد  
 احصا من باللاعة فان دون لاجتها وتدير لفظ العلم في قوله وتوابعها فلذلك  
 على انه مجرور معطوف على اللاعة دون العلم كما توهم من كون المضاف مقصودا  
 بالذات لان لفظ العلم في الكلام مقدور حمله على المعنى العلمي تتكلف لانه يلزم  
 حذف تدوير لفظ العلم في قوله وتوابعها لتلايلهم المعطوف على حرفه العلم وارجاع  
 صيرها الى اللاعة باعتبار المعنى الاصلي وعدم صحة افراد صيربه وفيه التكلفة  
 علم ان كون علم اللاعة علما للذين العيون مبيت وقول الله سبحانه ورسوله  
 سبأى وسهو علم اللاعة بمعنى لا تطلق لا توسع ( قوله قسرا ) تميز ٢ من نسبة  
 الاول الى اصمير الذي هو عبارة عن طائفة من العلوم مراد من الفاعل  
 اي من طائفة علوم اخر قسرها من العلوم وكذا قوله سرا اي من طائفة علوم  
 ادق سرها من العلوم ولا يلزم علم اسم لفصيل في الظاهر فان التقدير اعتبار  
 لا استعمال على ما توهم به صل الاسرائي والسرمايكنم اولسا الذي ( قوله لانه  
 لم يحده الخ ) حتى ربه ليس اجل من علم الكلام والفقه والتفسير والحديث  
 ( قوله بل جعل طائفة خ ) ويكون بعض تلك الطائفة احل من بعضها فلا يلزم  
 تفصيله على العلوم المذكورة وعلوم مرتبة لانه من تلك الطائفة ( قوله

٧ بهر تون اسره  
 راصكضين دوانهم  
 او مشبهين بهم من طرف  
 اسراهم ( قاضي )  
 ٢ ويرد عليه بقوله تعالى  
 ايجا الاجلين قضيت م

٢ ويجب ان يكون التمييز  
 فاعلا اما نفس الفعل  
 المذكور نحو طاب زيد  
 نفسا واما متعديه نحو  
 امتلا الاناء ماء فان الماء  
 لا يصلح فاعلا للامتلاء  
 بل متعديه وهو الامتلاء لانه  
 مال واما للارسة نحو  
 وفجرنا الارض حيواتا فان  
 الارض متفجرة لا مسخرة  
 كليات

مع ان هرا الح ) ليس المراد انه ادعاء امر مختلف للواقع من العالم لا يفرح شيء  
باطل بل المراد انه كمال حياته وفرحه بذلك العلم يدعى طهرا احليته بالنسبة  
الى كل العلوم ترصيا لطالبيه والمراد اجليته بالنسبة الى البعض كالوحيات الواقعة  
من الشارع مطلقا والمراد التقييد ( قوله فيكون من ادق لعلوم سرا ) لان دقائق  
العلوم العربية واسرارها متعاقبة فبعضها ادق من بعض ولا يلزم ان يكون  
جميع مسائله ادق وهذا معنى ما نقل عنه رح ومعلوم ان دقائق العربية ادق  
اي بعضها من بعض لان جميع دقائقها ادق ولو ادعاء على ما فهم ( قوله لان المراد  
اح ) اي بطريق الكتابة فان كشف الاستار عن الشيء يستلزم معرفته ( قوله  
لكونه ) متعلق بالمعرفة او بالاعتبار وتقييد المعرفة بدلت اشارة الى ان معرفة  
الاخر بطريق العلم مختص بهذا العلم فلا يرد انها تختص بالكلام ايضا فلا يصح  
الخصر لان تلك المعرفة بطريق الان ( قوله لاشتماله على الدقائق اح ) والدقائق  
والاسرار المتعلقة باللفظ العربي انما تعرف بهذا العلم كما مر وسأ اخرج احد الاحلية  
عن وجه الادقية ( قوله لكون معلومه من اجل معلومات ) معلوم يطلق  
عن المسائل وقد يطلق عن الموصوع ٧ كما في شرح المواضع بمحولات مسائل  
هذا المصنف الدقائق والاسرار التي تشرح به الدقائق والاسرار التي في القرآن  
وموصوعه اللفظ العربي من حيث مطابقتها بقصدي رحل المدرج فيه القرآن  
فيكون معلومه من اجل المعلومات ٩ فادعهم تحبوا الناظرين في كون معلومه اجل  
ومثله حل العلوم على ان القرآن محرم ( قوله مدرك لا محار ) اي ما يدرك لان  
المدرك حقيقة هو النفس الناطقة ( قوله هو مدوق يسر الا ) اي لا النوق فقد  
حصر ما يدرك الاعجاز في الدوق وهو كيفية نفس به تدرك الخواص والمزايا  
التي في الكلام البليغ والمصنف حصر ادراك الاعجاز باعتبار المعنى الكسافي  
في هذا العلم ( قوله هو من وجه الاعجاز ) اي من مرتبة سلافة التي توجب الاعجاز  
لقوله ٤ وجه الاعجاز امر من حسن البلاغة او من الاعجاز هي ان يكون الوجه  
تخيلا فقد بني امكان كشف انقناع عنه والمصنف انت كشف انقناع عنه بهذا  
العلم باعتبار المعنى المكثف به فالتدافع بين الكلامين متحقق بوجهين ( قولنا فما معنى  
كلامه ) اي مجموع كلامه المذكور سابقا لقوله مدرك لا محاراح معناه انه يدرك  
بالدوق وقوله لا يمكن كشف انقناع معناه لا يمكن وصفه وبانه قائل للاحقة واستقامة  
الوزن وسائر الواجبات تدرك ولا يمكن بينه بخصوصها ( قوله وقد صرح بذلك )  
حيث قال شان الاعجاز يجب يدرك ولا يمكن وصفه ( قوله بل على ما يدرك بهذا

٧ وقد يطلق على محولات  
المسائل هذه

٩ ثم ان المصنف قدم في الف  
بيان اجلية هذه العلوم على  
بيان ادقيتها لكونه ادخل  
في مدحها واخر في النثر  
دليل هذه المقدمة اعني  
قوله وبه يكشف عن دليل  
المقدمة الاخرى اعني قوله  
اذ به يعرف لكون معرفة  
دقائق العربية واسرارها  
وسيلة الى الكشف متقدمة  
عليه في الوجود  
( حسن جلبي )

٤ اللام متعلق بالتفسير اي  
فهو ما هكذا لقوله آه م



( العلم ) لا رتبة الكشف الى العلم قبل على حصول العلم به لا على انه يمكن وصفه  
وهذا اندفع التذاع بين ثابت الكشف وعدم امكانه بحمل الكشف على الادراك  
في الاثبات وعلى الوصف والبيان في الشيء وحل وحده الاعجاز على مرتبة من البلاغة  
توجب الاعجاز وافرد نظرا الى نوع الاعجاز ووجهه نظرا الى افراده او على نفس  
الاعجاز وحمل الواحد تحيلا وهو المطابق لعبارة المفتاح وقرق السيد في شرحه  
بين وجه الاعجاز ونفس وجه الاعجاز فقال يمكن كشف القناع عن وجوه البلاغة  
اي الخواص والمزايا ولا يمكن من الاعجاز نفسه وفيه حل الوجه في قوله ونفس  
وحده الاعجاز على التحيل وفي قوله ولا لا كشف لقناع عن وجه الاعجاز على الامور  
المؤدية اليه ( قوله وهو بالدوق المكتسب منه ) اشارة الى دفع التذاع بين  
الحصرين فانسكاكى حصر الادراك بلا واسطة على الذوق والمصف وجه الله  
تعالى حصر الادراك بلا واسطة على هذا العلم وقد صرح به السكاكى ايضا حيث  
قال طريق اكتساب الذوق طول خدمة هذين العليين وكلمة لو الوصلية الدالة  
على ان نقبض الشرط لولى باطرا بالنظر الى الحصر المستفاد من كلمة انما بالنسبة  
الى دفع التذاع حتى يرد انه اقدم يكن الادراك بالذوق المكتسب لا بدفع التذاع  
مضلا عن كونه اولى على هذا التقدير ( قوله وليس الحصر حقيقيا ) بيان لعامة  
اعتبار الحصر بالنسبة الى العيون ولا بد حل له في دفع التذاع قوله وقد اشير الى  
هذا ) اي الى انه انما يدرك بهذا العلم انما قال اشير لان المصريح به ان وجه الاعجاز  
اي مرتبة البلاغة التي بها الاعجاز امر من جسد البلاغة اي نوع منه لا طريق  
الى معرفته الا طول خدمة هذين العليين لكسبه يلزم منه ان يكون تلك الخدمة موحدة لمعرفة  
الاعجاز انصا وكذا في قوله لا علم . بعد الاصول الخ ( قوله لا طريق اليه الخ ) ظرف  
مستغرق حرا اي لا طريق موصول اليه ولا طول مرفوع على البدلية من محل اسم لا  
او من خبره او ظرف له و متعلق بالتي ولا يجوز كونه له و متعلقا بالتي لانه يجب النصب  
والتنوين حينئذ الا يقال ان الحركة امر اية وسقوط التنوين التخييف كاذب  
اليه السير في لا رجل واتشبهه لمضاف كاذب اليه اس ما لثو يجوز ان يكون لا المشبه  
بليس فيكون لا طريق مرفوعا وليعلموا والا طول خبرا ( قوله بعد علم الاصول )  
ليس هذا القيد صريحا في المفتاح الا انه مذكور مقدما في المعطوف عليه بقوله ولا  
اكشف فالظاهر ان يكون قيد في المعطوف لما يسمى في بحث الفصل والوصل من ان القيد  
اذا كان مقدما في المعطوف عليه فالظاهر تنيد المعطوف به كقولنا يوم الجمعة  
سرت وصرت ريدم انه ليس بقطعي لكسبه السابق الى الفهم في الخطايات

٤ الاول بين الحصرين  
والثاني بين اثبات الكشف  
وعدم امكانه م

والسيد الشريف في شرح الفتاح جعله قيدا لمعطوف عليه فقط وهو ظرف  
 مستقر محلا او متعلق بالفي المستفاد من الالاء في ما عرفت اي لاهم كاش بعد  
 حصول علم الاصول اي الكلام والعقد والصرف والتعريف كشف من هذين العليين  
 والعبدية زمانية فانه لا بد في كشف الفتاح من وجه لا غير من فهم اصل المعنى  
 ولا بد في حل الآيات المشفرة بالجهة والجمعية وان كان عن المعنى المحمدي والكاشي  
 من العلم فاستعاضها على ذاته تعالى فانه لو لا امتناع الاستواء على الله تعالى لما جلسا  
 قوله تعالى (الرحمن على العرش استوى) على انه كناية عن مسكنة الملك من غير تصور  
 استواء وحلوس فاندفع توهم كون علم الاصول كشف منهما لانه انما يلزم لو كان  
 الطرف متعلقا بكشف ثم ان نبي الاكتفية بما سوى هذين العليين كناية عن ثبوت  
 الكشف الكامل لهما فلا يقتضي مشاركة علم آخر لهما في اصل فعل انما يلزم  
 ذلك لو كان المقصود المعنى الحقيقي فلا يرد ان ثبوت الكشف لغيرهما كما هو مقتضى  
 التفصيل ياتي في الحصر المتعاقب من قوله وحده الاعمار من من حسن البلاغ والاعمال  
 (قوله لم لا يمكن) تصديق لما قبله وتقرير له بعد ذلك ودفع لمسؤول من شئ بما قبله  
 وهو ان هذين العليين اذا كانا موحدين فكما الاكتفية كما هو حقيق كمال معرفة  
 الاعجاز وكنه حقيقته وحاصل الدفع لهما لا يوجبان ادراك الكنه لا متعاقبا الاحاطة  
 لهما لان بعضهما في الاكتفية قبل سماع من هذا الكلام ووجه آخر لدفع الدافع  
 وهو ان الكشف لهما حاصل على تقدير الاحاطة ولا يمكن الكشف لهما لا متعاقبا  
 الاحاطة وليس بقوى لان توصيف العلم بوصف يخصه على تقدير حصول  
 امر يمنع لا يدل على شرفه ولا يوجب التعجب فيه ولو قيل ان الكشف من وجه  
 الاعجاز حاصل لهما في الجملة ويمتنع على سبيل الكنه لم يعد (قوله وتشبه وجود  
 الاعجاز) اي مراتب البلاغة الموحدة للاعجاز (قوله اعلم) وهو ان يدكر لفظه  
 معنيين قريب وبعيد ويراد بعيد (قوله اسماء الكلام اح) اي هذا الكلام والاعين  
 المعلوم بهذا الوصف وليس المراد تعريف القرآن ليحدث فيه ميسوح التلاوة  
 والقراآت الشاذة (قوله تأليف كنه) اي يتكلم به مفردا كان او جملة (قوله  
 مرتبة المعاني) اي التواني اشارة الى علم المعاني (قوله متسقة الدلالات  
 في الوضوح والخفاء) اشارة الى هذا البيان (قوله على حسب ما يقتضيه العقل في ذلك  
 المقام) متعلق بهما على التام (قوله فلهذا) اي فيكون نظم ان قرآن عبارة عما ذكر  
 اولان الاعجاز ليس بنفس الالفاظ (قوله فيما استعاره طبقة) ان شبه التأليف  
 المذكور بادخال المؤلف في السلك ثم استعير لفظ النظم به وشبه القرآن بعقد الدرر

٦ وهو كون العليين اكشف  
 للقاص من وجود الاعجاز  
 في نظم القرآن م  
 ٤ وهو عدم دخول كنه  
 حقيقة الاعجاز تحت  
 علمه الشامل م

وانت له نظم ولا حتمه الوحيين وصفه بالطاقة ويجوز ان يكون قوله واسارة  
 اخ بانه لعمامة وان يكون صفة مادحة (قوله بيان لما) وفيه اشارة الى ان القسم  
 الذي كنت كانه الكتاب كله لكونه عمدة فيه (قوله تميز من اعظم) اي من نسخة اعظم  
 الى ضمير الفاعل لا الى ما صنف مرآة عن الفاعل اي اعظم نفعه وقد مر مثله (قوله  
 وضع كل شيء الخ) العموم المستند من كل يعتبر بعد ارجاع ضمير مرتبه الى شيء  
 لئلا يرد الاعتراض المشهور (قوله احسن) وترتيب الكتب المشهورة حسن وترتيب  
 القسم الثالث احسن (قوله هذا انتقال) اي كونه احسن ترتيبا (قوله تراها) اي بالنسبة  
 الى ترتيب القسم الثالث وفي كائن تشبيه اشارة الى حسن ترتيب تلك الكتب  
 ولا يرد ما قيل انها لو كانت كعقد اعصم لا يكون فيها حسن ترتيب فلا يكون مصدقا  
 للمقال المذكور (قوله تهذيب الكلام) اي عن الروايات وكونه اتم بالنسبة اليها  
 لا ينافي اشتغاله على الحشو والتطويل في نفسه (قوله كنتم حرة من ان شيء الخ)  
 اي مجموع الموصول وصلة كنى واحد لا يصير احدهما حراً من الكلام بدون  
 الآخر فيسبغ ترتيبا لرم وهم ان تكون الصلة بعدد بلا فصل فلا يجوز تقديم شيء  
 من معمولاتها عليه ولما تقدم بعض معمولاتها على بعض عليه تفصيل المذكور  
 في التوضيح (قوله ظروفا) رتبة او مكانا وشبه الجار والمجرور (قوله قد طبع معه  
 اسعى) فان المصودر لم يحصل عليه السلام ما طبع الى الس الذي قدر به على السعي مع  
 ابراهيم عليه السلام في قصده حوائجهم امره بالمدح وهذا المعنى اعلم بمحل اتفاق معه والهي  
 وكذا في قوله لا يأتى أحدكم فمراة في الراية المقيدة (قوله حكم ما اول به) اي لا يشاركه  
 في جميع الاحكام بل هو ان يكون له نص احكامه مختصة بصريح لفظه (قوله مع  
 ان اطرف) اي اطراف اسم لتقريب وشبه الشيء بحمول عليه (قوله يكفيه رايحة  
 الخ) ولذا يميل الاسم لحمد فيه باعتبار الخ المعنى المصدرى فلا حاجة الى التأويل  
 (قوله وهو لزائد استثنى عنه) اي اللفظ الزائد في الكلام المستثنى عنه في اذا ما اصل  
 المراد سواء كان متبعا ولا ياتي قوله كسبا وميتا والتطويل مصدر بمعنى المفعول  
 والمراد به الكلام يرتد على اصل المراد بلا فائدة فانه اذا كان لفائدة يكون اظنابا  
 وهو قد يكون لا يشمله على الحشو وقد لا يكون وحدهما على ذلك لموافقة قوله  
 قابلا للاختصار والتعريف فان الاختصار ايراد الكلام المطابق لاصل المراد بعبارة  
 قابلة والتعريف تحاشيه من الزائد (قوله وسيجي الفرق بينهما) اي الفرق المتنبه  
 اي الصلاحى وهو الحشو الزائد المعين والتطويل الزائد الغير المعين (قوله وهو  
 كون الكلام الخ) سواء كان حشا في اللفظ او في الانتقال (قوله الفت مختصرا)

اي حسرنا الطرف بالحقيق  
 ليتم التقريب ولو لم يصبر  
 بالحقيق لزم ابتساؤه على  
 عموم الحقيق وشبهه من  
 الجار والمجرور فلو اتى  
 عليه لا يثبت قوله لوقوعه  
 فيه وعدم اسكانه به هذا  
 العموم فيحتاج الى اشارة  
 وصلى الله عليه واله

م

لم يقل اختصرته لما فيه سوى الاختصار من الجريد والايضاح (قوله حكم كلى)  
 اى على كلى فان كلمة الحكم كون المحكوم عليه كليا واضمير في ينطق وجزئياته  
 راجع الى الكلى ومعنى انصافه صدقه عليه وهو حراز من القضية الطبيعية  
 واللام في قوله ليستفاد لام العاقبة وذكر هذا افيد لكونه مأخوذا في مفهوم  
 القاعدة وما قيل من ان المراد قضية كلية نسخ على حكم حريثات موصوحتها  
 اطلاقا لاسم الجزء الاخير على الكل وحذف المصدر او ان الكلام محمول على  
 الاستفهام بان يراد بلفظ الحكم معناه احقق وبصيرى ينطق وحرثياته اعمى  
 الجارى اعمى المحكوم عليه او ان اخلاق الكلى والجرفى على حكم الاصل والفرع  
 باعتبار التشبيه بالعمى الكلى والجرفى من حيث الاشتغال ولا يفرح فتكلمات  
 لا تليق بمقام التعريف وان ذهب اليه الجم انصير (قوله يجب توكيده) اى لابد  
 ان يكون مؤكدا (قوله بان يقال اخ) منطلق ينطق بمعنى ان معنى نطقه  
 عليها انه يمكن ان يصير كبرى لصغرى سهلة الحصول (قوله لا مانع من) (ع)  
 المحصر استفاد من العام حيث وصف القسم الثالث بالثقة على الحشوية اشارة  
 الى ان الحشوية القسم الثالث تكثير الامثلة والاشواهد التى لا يحتاج اليها (قوله  
 ففى اخص من الامثلة) اى كل ما يصلح لهذا الصلح مثلا من غير عكس كلى  
 ادلا يلزم للجرفى ان يكون مذكورا بعد الحكم الكلى موصلا عن محكوم مثالا  
 او شاهدا فكونه مذكورا للايضاح او لاثبات ما رضى مدرك لا يمكن اختياره  
 في حقيقتها ولو اعتبر ذلك فربما يثبتان وربما ينصدقان فيسبب على هذا التقدير  
 تاس حزق وهذا حاصل ما نقل من الشارح رحمه الله فتدبر فانه قدسنى على  
 الناظر بن (قوله من الاول) كالصرا او اسوة على ما فى القاموس (قوله وهو  
 التقصير) من قصر فى الشئ توانى ٩ على ما فى شمس معوم لاس قصر عن الشئ  
 بمعنى انتهى او عمر على ما فهم لقوله فى تحقيقه (قوله وقد استعمل الاول متعديا الخ)  
 فى الكشف فى تفسير قوله تعالى (لا يا ايها الذين آمنوا) بدل الا فى الامر يا او  
 اذا قصر فيه ثم استعمل متعديا الى معواين فى قولهم لا لول ففكنا ولا لولك  
 جهدا على النصين والمعنى لا امعك جهدا ولا تفصكه وشرح رحمه الله حل  
 صرة المات على الاستعمال المشهور رعاية جربة المعنى اى لم ادعك جهدا  
 ولا انفصكه فى تحقيقه والقول ما لا م معنى انصير وجهدا نمير اى من جهة  
 الجهد او منصوب برفع الخاضع اى فى الجهد اوحاد او مجهدا فباطل ادالهم  
 فى نسبة التقصير الى الفاعل ولا يصح عمله فاعلا الاعلى اعتبار الاساد المجازى

٩ قوله توانى يقال توانى  
 فى حاجته اذا قصر اى  
 عرض له التكاسل والفتور  
 فى حاجته قوله بمعنى انتهى  
 اى كفى يده وامتنع عن عمله  
 مع كونه مقتدرا عليه  
 وقوله او جهراى كفى يده  
 لعدم قدرته عليه (عاصم)  
 ٦ اى لا يقصرون لكم  
 فى الفساد (بضائى)

٤ دفع لما قبل في العبارة ادنى مساهلة اذ الفعل المنفي منع وهو ليس بمأول مما ذكر بل التأول المجموع كما صرح به في شرح  
الفتاح م ٢ وهما كون المفعول له مفعول لاجل فعله ١٨ ~~بمعنى~~ وعدم المساهلة ليس بفعل وكونه في مدلول

الحرف غير مستقل  
بالمفهومية الخ

٧ الظاهر ان النسخة اجمعين

على الحالية من القوم بمعنى  
مجمعين ادلو كان مرهوا على الكار

تأكيدا له فلا يدل على

الاجتماع في زمان الفعل كما

سيصرح به في بحث تأكيد

المستند اليه ولو اريد بالاجتماع

الاجتماع في الفعل دون زمانه

لم يظهر ايضا فائدة رجوع

التي الى القيد اذ المعنى

المأخوذ من القيد حاصل

من مفسر المفيد والالكار

اجمعون تأسيسا لانا كيدا

فلا تفاوت في المؤدى سواء

رجع التي الى القيد ام الى

المفيد فتدبر (حسن جلي)

٣ اوله وانى زعيم ان رجعت

ملكايير ترى مدها قرانق

ازدرا على اللاحب لا يمتدى

لماره اذا ساهه العود الدياق

جر جرا الفرائق البريد

اي الذي يوصل خبر

الخوف وازدرا اي مائلا

واللاحب الطريق

الواسع والنار العلامة

والصبر نزع احصى كوقوع المصدر حالا ليس بقياسي الا فيما يكون المصدر بوجها  
من العامل نحو انى معرفة وهو اصل عيه اترصى في بحث الفعول به والحال واما جعله  
بمعنى الترتيب متعديا مفعولا واحدا على ما في القاموس من ما لوث الشيء اي ما تركته وعلى  
هذا جعل السيد الشريف في خطه الموافقة ان كان صحيحا فقيه ان المستند منه انه لم يترك  
الجهود في تحقيقه بل جهده فيه ونقصه ودانه بدل كل الجهد في تحقيقه (قوله في تحقيقه) متعلق  
بلم آل لا يجهدا لعدم حراله المعنى (قوله لما نصحه الخ) لا لاني لان المفعول له مفعول لاجل  
الفعل وعدم المساهلة ليس بفعل ولا بالبناء فاصحى واما قوله في احتصار لفظة فهو متعلق  
بلم الالم كما هو الشائع في القيد - وددالم يصرص له الشارح رح (قوله ولو لم يؤل الخ)  
الظاهر ٤ واولم يؤل لم بالغ نزلت المساهلة الا انه قصد الاشارة الى عموم الحكم وانه لا بد  
في كل قيد متعلق بالتي من حيث اني من التأويل فاصحت لان اى المستند منه مدلول  
حرفي غير مستقل بالمفهومية لا يمكن لفعل تعينه مالم يلاحظه تصدا وحينئذ يصير  
مدلوله لا اسما وعلما مؤلا بسبب (قوله سكان المعنى الخ) اي ارم يؤل المعنى بالامتلاك  
متعلقا بدحول التي اعني بالعلم لا بالشيء كقوله انى لم عرفت من الوجهين ٢ فيكون التي  
داخلا على كلامه فيه تعيد وكل كلام به كذلك يكون التي فيه متوجه الى اى مدغم فيه  
العمل لما ذكره الشيخ فيكون المعنى الثالث في الاحتصار لم يكن الخ وليس المقصود بذلك  
بل في المساهلة في الاحتصار هذا خلاصة كلام الشارح رح وبيد دفع لشكوك الناطرين  
في هذا المقام لمن له غفلة (قوله لم تكن قاترين والتسهيل) فيه اشارة الى ان كلامها  
مفعول له لم بالغ لعدم الفرق بينهما الا بان التعريف اعتبر بالقياس الى التعاطي  
والتسهيل بالنسبة الى انهم وليس متعلقين برتبة ولم بالغ على ترتيب الفاو انهم  
(قوله ان من حكم التي) اي مقتضاها الاصل عند اللغاة فلا يرد انه قد يصح  
التي اندخل على كلامه فيه قيد لى القيد واميد مع ما يحوى على لاحب ٣  
لا يمتدى بمساره طاه استعمل على خلاف الاصل ولدفع هذا قال الشيخ وهذا  
مما لا شك فيه (قوله يجب للاحتجاج) لفظ اجمعون تأكيد لمعنى الكل الا ان فيه معنى  
الاجتماع بحسب اصل الموضع فكان يجب للاحتجاج بهذا الاعتبار ولذا قالت  
الحقبة ان الملاشكة مذهبوا لادم ٧ مختص لقوله تعالى (فمجدد الملاشكة كما هم  
اجمعون) على معنى ردوى وحيه (قوله ونلو بجا) انما لوح كناية تكون الوسائط  
فيه كثيرة من لوح اد اشارة من بعد (قوله على ما ذكره) بقوله لا ما يستعني

وصافى اى ضد والدياقى الادل المنسوب الى الدياقى قرية بسبب انها كرام اذبل (عد)

وجر جرا اى صوت وكقوله تعالى وما للظالمين من حيم ولا تنصع بطاع اى لا شفاعاة ولا طاعة ولا يرد ايضا انه قد



عنه ليكون حشوا ( قوله ونعربها ) التعريض كتابه مسوقة لموصوف غير  
مذكور من عرض اذا اعمل الكلام الى جانب ( قوله ونعربها ) اي اتي بامر  
يجب يحتمل الوحيين المدح والدم ( قوله لا يعرف الخ ) يعني تقديم المسد اليه  
على المسند المفعلي اذ لم يل حرف التي قد يثنى فمخصص وصيغتي للقوى على  
ما يصح وهو لا يعرف لشيء مهم وجه حسن ادلا حسن في قصر السؤال عليه  
بل التركة في السؤال احسن ليكون اقرب الى الاجبة لاحتماع انقلوب وابعاد  
صبي التفسير في الدماء ولا في تأكيد اسناد سؤاله ادلا مكار ولا تردد فيه  
السامع قلب التأكد ههنا لاحتمار الرعة في مسؤل كما في قوله تعالى  
( انسمعكم ) ٣ ولا تنفاه السؤال ولدا علة بقوله انه وفي ذلك الانتفاع به مثل  
الانتفاع باصله لالرد الانكار والتردد قل صاحب كشف في تفسير  
قوله تعالى ( الله زل احسن الحديث ) في ايضاح سم الله مندا وساء زل  
عليه ما كيد لا سادة الى الله وانه من هذه ( قوله فكانه الخ ) يعني قصد  
ان يجعل الجملة حالا تنفيذ مقارنة السؤال لجميع متضمن من التاليف والترتيب  
والاصناف والسمية ولا يحصل هذا المعنى صريح الا بترك الجملة الاسمية  
مع الواو ادلو او رد العلية مدور او او كانت طاهرة في الاستيفاء ٧ ولو اورد  
مع الواو كانت طاهرة في العطف ٢ لكن هذا لا يرفع اعتراض المذكور من ان  
التقديم ليس الا لاحد الامرين ولا حسن اشيئ منها ههنا الا ان يقال انه من ثمة  
الاعتراض بين لفتا اختيار الجملة الاسمية ( قوله من ان يقع به ) لكونه  
مفعولا ثانيا لاسأل وليس من فصله من معمولاته حتى يمنع تقديمه عليه ( قوله انه  
تولى ذلك ) علة لقوله اسأل يعني انه متولى ذلك المعنى انه ان يتصرف فيه كيف يشاء  
( قوله كان الانسب الخ ) ليكون المحققا على التوكلين مستفاد من الله اسأل وانما  
قال الانسب لارد ذلك انه هو على تقدير عطفه على انه وفي ذلك كلامه والظاهر وبحور  
ان يكون مملوكا على اسأل او جهة مستأجرة لجرد الثناء ( قوله عطف ) لانه  
الاصل في الواو وعدم صحة الانشائية ليجوز تقديم السؤال بها والاعتراض لكونه  
في آخر الكلام وعدم تصحيه كونه حرة ( قوله من على جهة الخ ) انما انحصر  
في هذين لان المذكور ثلاث جهات لا يصح عطف على الاولى منها لعدم الجامع  
وانكسرها حالا ولا على الثانية لانه معلقة وهذه الجملة لا تصلح للتبادل فتعين الثالثة  
فاما على تمامها او على حرثها ( قوله ويكون من عصب اسمية الخ ) وهو مختلف  
فهو لهم من محور عطف الفعلية على الاسمية وانه كس ومنهم من مع ذلك وكذا

توجه الى القيد من غير  
اعتبار لفي القيد واثباته  
كقوله تعالى ولم يصروا  
على ما فعلوا وهم يعلمون  
يعني ان عدم الاصرار  
متحقق البتة مع قطع النظر  
عن الاتصاف بالعلم وعدمه  
لان عدم الاصرار موجب  
الاجرسواء كانوا طالين او لا  
ولا يوجد توجه النبي الى  
المقيد مع ثبوت القيد وان  
وحد عكسه في الوضع لا في  
الاستعمال م

٢ ولاستعماده السؤال  
نصفه

٧ ١ يذ لا يحصل العرض  
المذكور صريحا م

٢ فلا يحصل العرض  
المذكور ايضا صريحا م

عطف الانشاء على الاخبار معه البانيون وجهور النفاة وجوزء الصغار  
كما فصله في معنى لتب فلا بد في حواره عند الجمهور من تأويل احدى الجملتين فاما  
ان يقال المعطوف عليه ايضا انشاء معنى لان المقصود انشاء المدح بانه كاف والواو  
اعتراضية او نفي الموصوف مؤل هو مقول في حقه نعم الوكيل فتكون جبرية  
متعلق خرها انشاء (قوله ثم عطف الجملة) متداخلة اخره الشرطية والواو  
زائدة لزيادة الربط كما في لانه وان يكون واجزاء محذوف بدل عليه الجملة الاستدراكية  
اي عطف الجملة على امردهما وان صح باعتبار صحتها لا يصح مطلقا لكونه  
في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار فلا بد من التأويل والقول بجواره فيله  
يحل من الاعراب بدون تأويل عند الجمهور ممنوع لا بدله من شاهد وهذا معنى  
ما قلناه ان هذا تحقيق لوحده العطف وتبين لطريق التركيب لا اعتراض انتهى  
ويؤيده انه لم يحكم بطلان العطف في شيء من الاحتمالين وانه اختار هذه العبارة  
في حطة شرح العقائد سمية وغيره (قوله ما اعتبار نفي الخ) اشارة الى عدم  
حوار هذا العطف بدون اعتبار النفي نص هذه في الرصي والتسهيل حيث قال  
بحوز عطف الجملة على المفرد بشرط ان يتخاضا بالتأويل (قوله على رأي) وهو  
ان يكون جمل معطوفا على ثاني وهو اختار عن قول من جملة حالا بقدر  
قد او معطوفا على جملة ثالث بتقدير هو ثمة حتى عدم تجويزه عطف الجملة على المفرد  
وعا حذر بالدفع الاعتراضات الواردة ههنا بالكتابة بتقدير ثم ان تقدير مقول في حقه  
ليس صحيح لانه يستلزم ان لا يكون هناك المدح والدم مستعملة في معانها الحقيقية  
اعني انشاء المدح والدم وعدم في شيء من المواضع لانه على هذا التقدير اخبار من  
وقوع هذا القول في حقه ولا مقلوبة القول اذ كور فيه انما يكون بطريق الحمل  
والاخبار عنه بتم الوكيل فلا بد من تقدير مقول في حقه مرة اخرى ويلزم التقدير  
مرات صير متناهية (قال السيد قدس سره بجوابه ان ذلك جار الخ) لم يوجد  
التصريح بالجوار في الكتب متداولة في شرح التسهيل لابن مالك في بحث المفعول  
معه خلاف ذلك حيث قال لا يعطف جملة جبرية على اسفهامية مع استقلال كل  
منهما فلان لا يجوز ذلك مع عدم الاستقلال اولى (قال السيد قدس سره نص عليه  
العلامة الخ) عذرة الكشف قال قلت على م عطف قوله تعالى ولا تزدد الظالمين  
قلبت على قوله (رب انهم عصوني) على حكاية كلام نوح بعد قال بعد الواو الثانية  
عده ومعه قال رب انهم عصوني وهذا لا ترد الظالمين الاصلاح لا اي قال هذين القولين  
وهما في محل النصب لانهما معولا لا قال كقولك قال رب اودي لاصلوة وصل

في المنجيد تحكي قوله معطوفاً أحدهما على صاحبه انتهى وهو دليل على أنه لا يجوز  
عطف الانشاء على الاخبار فيقاله محل من الاعراب لان مقبل قوله تعالى ولا ترد  
الظالمين كلها محل جبرية مقولة لقل معصوف بعصب على بعض قال الله تعالى  
( قال نوح رب انهم عصوني واتعوا من لم ردهم وولدهم لاحساراً ومكروا  
مكراً كبيراً وقالوا لا تدرى آلهتهم ) الى قوله ( ولا ترد الصالحين الاصلاحاً )  
فلوحوز عطف الانشاء على الاخبار لا ترد في عطف ولا ترد الصالحين بل جزم  
بعطفها ٧ على قوله تعالى عصوني كسائر الجمل انبقة فالسؤال عن عطفها  
والجواب انه معطوف على رب انهم عصوني لا عصوني بتقدير قل ليكون  
عطف الاخبار على الاخبار دليل على انه لا يجوز عطف الانشاء على  
الاحسار فيقاله محل من الاعراب وكذا في المدح صوم عطف بتقدير قال  
واما قوله اي قال هذين القولين فهو اشارة الى انه معول آخر وليس داخلاً  
في المعول الاول كالحمل الساغة وليس فيه دلالة على ان احد لقولين ٢ معطوف  
على القول الآخر ٣ من غير تقدير وكذا قوله لانهم معصوا قال وقوله تحكي قوله  
معطوفاً أحدهما على صاحبه لان المراد انهم كذبت في الحاضر قائم السيد وكذا  
حجة قاطعة قطعاً ٩ يليق بالخطايا وهو العهور فان كون الواو من المحكي يستلزم  
عطف الانشاء على الاحسار مما لا محل له من الاعراب فيحتاج خبر التأويل وعلى  
تقدير كونه من الحكاية يكون عطف احد لقولين على الآخر اللذين في حكم  
امرددين من غير تكلف التأويل وعندها مما يتم لو ثبت حوار عطف الانشاء  
على الاحسار فيقاله محل من الاعراب اشبه ولم يثبت فعلي هذا التقدير ايضا  
يحتاج الى التأويل انه معطوف بتقدير قل ( قوله في المقصود ) اي في المقصود  
الكتاب لمخرج الخطية ( قوله من قيل المقاصد ) والشوهد والامثلة والاعتراضات  
على المفتاح من مكملات المقاصد فلا يرد انقص على خصر ( قوله وعليه منع  
ظاهر ) وهو منع انحصار ما لا يكون من المقاصد في المقدمة ومع انحصار ما لا يكون  
العرض منه الاحترز من وجوه الحسين ( قوله بالاستقراء ) بان يقال قد صدق المدكور  
في الكتاب ولم نجد غيرها ( قوله وما انحر اح ) لانه انجر في آخر المقدمة الى ان  
هم البلاغة وتوابعها منحصرة في هذه المعاني والبيان والديع والله دون اي ضروب  
مختلفة لان الاول ما يحترزه عن الحاصل في تأدية الرد وثاني ما يحترزه عن التعقيدية  
المعوى والثالث ما يعرف به وجوه التحسين ومعوم هدم من قوله فما كان علم البلاغة  
وتوابعها الى قوله التت محض ارجح ان المقصود ان الكتاب محض علم البلاغة وتوابعها

٧ بان يكون الظالمين من وضع  
الظاهر موضع المضمرة  
حوز تاو قوع الانشاء خبراً  
لا تاويل لو يكون خبراً  
تاويل مقول في حقه كما  
هو مذهب السيد قدس سره

٢ وهو قوله ولا ترد الظالمين  
الاصلاً م

٣ وهو رب انهم عصوني م  
٩ قوله قطعاً يليق بالخطايا  
آه جواب للمحكي القديم  
حيث قال وفيه تأمل اي  
في هذا الخواص تأمل ان هذا  
المقدار لا يثبت كون الجملة  
قاطعة واجاب بما ترى فافهم

٧ لان الفنون اما عبارة عن  
الالفاظ والنقوش او المعاني  
لما اجزاء الكتاب عبارة  
عما كان الكتاب عبارة عنه  
٢ اذ التقديم المذكور في بيان  
الاختصار لا يبعد القديم  
في الترتيب م

فصل لما مقدس مقصود الكتب مختصر في علم البلاغة وتوابعها وعلم البلاغة  
وتوابعها مختصر في علوم ثلاثة هي ٧ فون ثلثة ينتج ان مقصود الكتاب مختصر  
في العصور الثلاثة ومعلوم ان الامور الثلاثة المذكورة في الكتاب يكون واحد منها اول آخر  
ثانيا وآخر ثلثة مختصر مقصود الكتاب فون ثلثة موضوعات الاولوية والثانية والثالثة  
وانها هي المعاني والبيان وسدع الا ان النسبة بينها مجهولة اذ لم يعلم ٢ ان الفن الاول  
علم المعاني او البيان او البديع مثال لاصناف النسبة الفن الاول اي من العصور الثلاثة التي علم  
الاختصار مقصود الكتاب بم علم معاني وكذا قوله الفن الثاني علم البيان والفن  
الثالث علم البديع هذه الترتيب من قبل قولنا المطلق زيد كما سمعنا قد رفاقه  
بما دل عليه اقدم البصريين وروفوا في حبس بعض ( قوله فهم يكن لتعريفها )  
اذ لا يمكن فهمها الا عبرة الالهي وهو يقتضي تقديم الالهي كمرصحا او اشارة  
( قوله فمكرها ) لانه الاصل في الاسماء ولا مقتضى للمعول ( قوله وما يتصل بذات )  
عطف على معنى العوضا كالتسوي وهو بيان النسبة بين الصاحفة والالفة  
وكونها صفة للفظ او المعنى وبيان النسبة من مقتضى الخال والاعتبار المناسب  
وبين مرجع الالفة ( قوله واقبسة مأخوذة الخ ) لم يرد انها معوله عنها  
او مستعارة لانه لا معنى لثقل اللفظ المفرد عن تصاق واصارته منه اذ لا بد من اتحاد  
اللفظين ولا بد من معنى للمقدمة حتى يتبين ان هذا اللفظ معوله او مستعارة  
بل اراد ان اللفظ مقدم مأخوذة من مقدمة الجيش بالقطع عن الاصطفاة فمماها  
المتقدمة يعني ينشئ شؤنه ونم لم ينشئ مأخوذة من قدم بمعنى تقدم لان التحقيق  
ان استعمل المشتق مع لا يكتفي في احد المشتق ما ردا الاستعمال في كل لفظ الصلوة  
والركوة والطلاق المقدمة هي مقدمة الجيش ايضا باعتبار معانها الوصفية والباء  
لأن اللفظ الموصوف المعنى اجمدة بدل عليه رادها في الالاس في الحقيقة حيث قال  
قدمته واقدمه قدم معى مقدم ومن مقدمة الجيش ( قال يقال مقدمة العزم ) اي  
المقدمة اذا اصبحت اى من يعنى على ما يوقع عليه من شروعا او تصورا  
او تصديقا فمماها اى كفا في شرح الفصح او شروعا فقط كافي المختصر اى  
يراد ذلك المعنى «علاق العلم اعنى ما تقدم لغيره على قدمه لانه تقى في الاصطلاح  
الى هذا المعنى اذ لا داعي اليه ولزوم اسفل اى معان كثيرة لانه يقال مقدمة الدليل  
لما يتوقف عليه صحته ومقدمة غير من فاهو حرمه ويؤيد ما قلنا قولهم المراد  
بالمقدمة ههنا ما يتوقف عليه الشروع في العلم دون ان يعولوا معنى المقدمة ( قوله  
معرفة حده ) اى رسمه وصورته على رسم يقوم فان الشارح رحمه الله تعالى توقف

الشروع على شيء منها ومقدمة الشروع عنده انصور بوجه ما والتصديق  
بفائدة ما ( قوله ومقدمة الكتاب ) اي قبل المقدمة بصفة الى الكتاب لطائفة  
من الكلام اعم ويطلق عليه اطلاق الغم الى بعض مراده كما يحق اليك وان فصل  
والمقصد وان على بعض حرته ووثق لانهم يقولون بعض اجراء كتاب  
التي بادلولها ارتباط بالمقاصد وضع فيها بصفة المقدمة كما في هذا الكتاب وهو علوم  
ان اجراء الكتاب هي الالفاظ فقد صنفوا مقدمة على طائفة من الكلام  
الذي عيونهم بها كما اطلقوا القول الاول والثاني ونسبت على طائفة من الكلام  
الذي عيونهم بها فهذا الاطلاق ثابت في يد المبرر مع عليه المدافع الامر لان  
اصطلاح جديد احده الشرح وحي عليه الامر في كتاب السيد شرح نعم ان المدافع  
شكل العرفية يحصل يكون مقدمة الكتاب عبارة عن لافظ الدالة على المعاني  
المخصوصة مقدمة الكتاب وظروفها لعلها كثر صوابت مقصد الكتاب والمدافع  
اشكال القديم والتأخير لعدم اعتبار اشوق في معهودها ولا مدخل في المدافع  
شيء مهم اثبتت مقدمة العلم كيف ولشرح راجع الى ان يكون مدلول مقدمة الكتاب  
مقدمة العلم وانما تخرج من اها هي بيان ان عدم امرق في كتابها مثلاً شكل الامر  
عليهم لما قال السيد من انهم ثبتت عنده الامقدمة الكتاب فاشكل عليه امر الطريقة  
ايضاً شيء \* قال قدس سره اعم \* في بحث الشارح راجع مقدمة العلم ان  
ما قاله البعض \* قال قدس سره وهي امور ثلثة \* صمير راجع الى ما يدكر  
والمدكور اصله هو الاطلاق والتابع المعاني قل رد راجع الى الاول كما صرح به  
في هذا الكتاب وراجع الى طريق الاستحرام او لرد اهما الاول والكلام  
من قبل احراز حكم الدال على المدلول او على حذف المضاف الى دوال امور ثلثة \*  
قال قدس سره راجع الى \* قد عرفت انه قد لا جاعل وان ما جعه في شرح  
الرسالة مقدمة الكتاب الالفاظ الدالة على الامور ثلثة \* قال قدس سره ويحتاج  
الى \* فليعرفت عدم الاحتياج الى التكلف \* قال قدس سره قد تطلق الخ \*  
وقد تطلق على الملكية تركه لعدم مبادتها للقيام \* قال قدس سره فان كان الخ \*  
قد ظهر لك مما حررناه ان هذا هو مقصود الشارح \* قال قدس سره فكذا  
قبل هذا لكي يحصر في هذا الخ \* فيصح هذا لتوجه ان كان قولهم مقدمة  
في كذا ما اذا كان ما المقدمة في كذا سرية الى مقدمة بصفة انه كورة سابقا  
كما في رسالة الشعبية حيث قال ورتبه على مقدمة وثلاث مقالات وحاته ثم قال  
ما المقدمة في كذا فلا يصح في قوله عسر اثبت لانه اشره الى القسم الثالث



من المفتاح المذكور سابقاً \* قال قدس سره بلى معان يوصل بها اليها \* جعل  
آلة الشئ مطروقة على الوجود. في كلام نفوس ولا يقبله الطبع السليم \* قال قدس  
سره هو الثاني المذكور بقرينة وقدره ايضاً \* يعنى ظرفية تحصيل الادراكات  
للعانى وغيرها وهذا اشنع من الثاني \* قال قدس سره وسقط الاول بالكلية الخ \*  
والمجموع ليس معهوداً ما كذب كور حتى يقال باحصار الكل في هذا الجزئى \*  
قال قدس سره لا ظرف لا لفظ الخ \* الاظهر ان الالفاظ مطروقة المعانى ٧  
بالنسبة الى متكلم لانها يريد ان تعنى اولاً ثم يورد الالفاظ على طبقها مكانه يصب  
الالفاظ في المعانى صب مطروف في نظرف والمعانى مطروقة الالفاظ بالنسبة  
الى السامع لانه يأخذها منها كاي أخذ نظروف من الظرف \* قال قدس سره فلا  
يرد عليه الخ \* لاحقاً في ان بصيرة ادم تكن مصبوغة كيف يتوقعها على  
الامور ثلاثة وعدم حصوله بواحد منها وباتين ٢ وان اريد ان البصيرة الحاصلة  
لكل واحد منها موقوفة عليه \* كل امر يصح اليها فالبصيرة الحاصلة منه لا تحصل  
بدونه فقيه انه يلزم ان يكون كل مسألة من العلم مقدمة للتروع فيه لانه يتوقف  
عليه التروع فيه بالبصيرة التي لا تحصل الا بـ \* قال قدس سره ثم ان الارباط الخ \*  
هنا يتوقف الشئ على الشئ بمعنى امتناع حصوله بدونه يقتضى كونه مضبوطاً  
واما الارباط والاعانة في حصوله لا يقتضى كونه مضبوطاً وكذا احكام  
المقدمات في اوائل الكتب \* قال قدس سره على ان ماله ارتباط الخ \* فيه ان المعنى  
في حصول شئ يستفهم تقديره وليس يجب ان يكون موقوفاً عليه او موقوفاً للبصيرة  
كالامور البعينة على السفر مع عدم توقفه عليها ( قوله لا فائدة فيها الا لاطباء )  
وفي الايضاح لم اجد فيها ما يصلح لتعريبها ولا كان ذلك خلاف الواقع وسوء  
الادب غير الشارح لي ما ترى ولا فائدة في نقل تلك الاقوال الاربعة العبارات  
على ما هو المقصود اعمى التفسير وان كان في كل قول فائدة فالاولى الاقتصار على  
تقرير ما في الكتاب لكهينه في تفسيره وما قيل ان المراد بالاطباء الطويل والاستثناء  
لأن كيد اي لا فائدة فيه صلاحك في قوله تعالى ( لا يدوقون فيها الموت ٣  
الا الموتة الاولى ) مع كونه خلاف الرابع بأى منه قول الشارح فالاولى تركه  
لان ترك الطويل واحب ( قوله وهي في الاسر اي الامة تنبى عن الامة )  
في دلائل الاعجاز المصاحفة لانه وفي الاسر مقامهم فصيحاً وهو الذى اخذت  
رغوته وذهب له وخلص منه وفتح ثوبه وفتح وفتح وفتح وفتح وفتح وفتح  
فصح لبنها ومن البحر شرب حتى فصيح فصيح وحتى هذا الصاح الفصح وهذا

٧ اي بلا تقدير البيان  
فانهم م

٢ يعنى ان اريد توقفه من  
حدود البصيرة ولا شك  
ان الحد الحاصل بالاربعة  
لا يحصل بالثلاثة والاثني  
والواحد فان قلت الحاصل  
بالواحد حاصل بالاثني  
قلت ان تضمن الاثني  
ذلك الواحد فلا ضرر  
لحصول الموقف عليه والا  
فلا سلم الحصول فامل  
م

٣ المراد الموت في قوله تعالى  
لا يدوقون فيها الموت  
الا الموتة الاولى \* امانة  
بانتهاء الاجل في المعنى لا  
يعرفون فيها الموت الا الموتة  
الاولى فغير من ادراك الموت  
ومعرفة ما يؤتى به الذبح  
في صورة الكباش بالدوق  
تجوزاً ( كليات ابي القاء )

يوم فصيح وفصح لا غم فيه ولا قروا انظر فصيح من شئ اى مخرج وتخلص  
وجاء فصيح البصاري اى يوم بروزهم الى معبدهم وهذا من معبدهم اى مكان بروزهم  
والفصحوا هيدوا، والفصح البهي تكلم بالعربية وفصح اصبى لسانه وتخلصت  
لغته عن اللكنة والفصح الصبي في مسقطه هم يقولون في و ما ينكم تقول الفصح  
فلان ثم فصيح والفصح من كذا لحصه والفصح لى ان كنت صادقا ي بين انهم  
يفعل ما سوى ذهاب الرغوة والهاء معاني تجارية وهو موقوف لما في ناح اسبق  
من ان الفصاحة شيران شدن ووبرشدين شير كفو في الفصح والقاموس  
جعل جميع المعاني مستوية الاقدام في الاستعمال ولم يبين عند الشرح وجه الله  
اشراء الفصاحة في تلك المعاني ولا كونه حقيقة وبحرا قل تبي من الابانة  
والظهور سواء كانت معنى حقيقيا لها او مجازيا فجميع معانيها مشعر من الظهور  
وهو كاف للناسبة بين المعنى القوي والاصطلاحى (قوله والظهور) عطف  
تفسيرى بلا بانه فانها تحب لادما ومنعيا ولم يكف بالظهور رعاية لعاره دلائل  
الانجاز وحلالها (قوله يقل اخ) استشهد على الالباء مد كور وترك الاستشهاد  
بفصح الاب مع كونه اصلا بالامان لان فيما ذكره توصيفا للتكلم والكلام  
بالفصاحة فهو انبسط بالمفعول اليه (قوله وكلام فصيح) لم يقل رتبة فصحة  
كما في الانضاح تسبها على ان لغتها الكلام شاع استعماله في الترتيب ~~منه قدس سره~~  
امراد بالكلام هو المركب مطلقا ~~اي~~ تاما كان وغيره لانه قد ينصف المركب الغير  
التمام بالفصاحة بالمعنى المذكور لفصاحة الكلام ولو لم يكن داخل في الكلام لا يكون  
تعريف فصاحة الكلام ~~منه~~ لدخول فصاحة المركب الناقص فيه وفيه انا لان لم  
ان المركب الغير التام ينصف بالفصاحة في نفسه بل اتصافه بها باعتبار ان مفرداته  
متصوفة بها واما باعتبار التركيب فلا لانه لا استعمال له لا بطرق الجريئة للمركب  
التمام فخلوصه من زفر الكلمات وصعب التأنيب والتعقيد خلوص المركب التام  
بمخلاف اسكامة فان استعمالها وان كان بطريق الجريئة ايضا لان خلوصها غير  
خلوص الكلام ولو سلم انه موصوف بالفصاحة في نفسه لكن ادخاله في الكلام انما  
يصح لو اطلقوا عليه انه كلام فصيح كما يطلقون على الرسالة والعصيدة ولم يتقل  
ذلك منهم هذا تحقيق ما ذكره الشارح رحمه الله في المختصر وحيث لا ورود لما  
ذكره السيد بقوله والقول بان الكلام محمول على حقيقته باطل الخ ثم ان ادخال  
المركب الناقص في الكلام يقتضى اتصافه بالبلاغة ايضا حقيقة وهو باطل اذ لم  
يدخلوا عوارضه التي يطبق بها مقتضى ادخال كتوبيهم عوارض المركب التام

ويؤيده أنهم يدخونه في موصوع النحول لعدم انبثاق عن عوارضه إلا نادرا  
وبما حرروا تلك صهر المرد والكلام بمحولان على معاهما الحقيقي وان المركب  
انقص حرج عليهما لعدم تصوره بالمصاحفة والبلغة في نفسه فقول الشارح  
رحمه الله في المختصر عني ان الحق به داخل في المفرد بقرينة مقابلة بالكلام محل  
بحث اولو كان داخل فيه م به الاستشهاد بقوله يقال كلمة فصيح الان فمحمل  
الكلمة على ما م م مركب انقص الله قال قدس سره ومقابلته بالمفرد مع \*  
فيه بحث لانه محمل في حاشية شرح التسمية مقابلة الجملة بالمفرد قرينة الكون  
المرد بالمفرد ما ليس بجملة وهو مشهور من القوم \* قال قدس سره ما على  
ان يتبادر عند الاطلاق \* أي من القيد وتصدر علامة الحقيقة فيكون حقيقة فيما  
يقابل المركب فلا يصرف عنه بخلاف الكلام به تحقيق فيه التصاريف عن المعنى  
الحقيقي وهو تقدم مرد وجن المفرد على ما ليس بكلام بقرينة مقابلة الكلام  
تزع المحقق في الوصوف الى ان هذا غاية الوجوه وفيه بحث اما ولا فلاح لا سلم  
التبادر قال كل واحد من ادم في الاربعة بالمفرد اصطلاحا نقل اليه المفرد  
من معناه انعموا لا شئال كل مع على معنى الافراد اما عن النسبة مطلقا او التامة  
او علامة النية وايضا واما نيا فلا انقرض الصارفة لا يلزم ان تكون متقدمة  
ان ان يكون موجودة في الكلام في احدثه موقوف على آخره وان يكون المتبادر عند  
الاطلاق ما يقابل المركب لا يقتضي حله عليه عند مقابله بالكلام (قوله  
تأي من الوصول مع) في فتح و قدوس مع الرجل بلاغة اذا كان  
يلعب بعارته كنه مراده من حد ~~مكرم~~ وهي في اللفظ تأتي عن الوصول  
والانتهاء لكونها وصولا مخصوصا وفي الاصطلاح مطابقة الكلام  
لمقتضى احد وانساسة بين الغنيين طاهرة ولم يقل في الاصل اكتفاء  
بما ذكره سابقا وقيل لم يقل في الاصل لان معاه لفظ واصطلاحا واحد  
وهو انه مع كونه خلاف الواقع يلزم ان يكون قوله تأتي عن الوصول والانتهاء  
مسددا لان مقصود منه ابداء انساسة بين المعين وعند اتحاد المعنى لا حاجة اليه  
(قوله ولم يسمع كلمة سبعة) ان ادخل المركب الناقص في المفرد كما هو رأي الشارح  
فلا يتم الاستشهاد الا بربار الكلمة اعم من الحقيقي والحكمي كما في تعريف الكلام  
بما تضمن كلين فلا سند فيشمل المركب الناقص وان ادخل في الكلام كما هو رأي  
السيد فواخرج صهي كما وعدى فلا اشكال اصلا (قوله يقال عندهم لكون  
اللفظ) أي به لعلامته هذا الكون ٢ في افتتاح ان الفصاحة هي ان تكون

٤ أي ما ليس بكلام تام فاعلم

م

٢ قوله لا في المنساح صلة

للتفسير أي غير قوله لكون

اللفظ بما علامته هذا الكون

لما

م

الكلمة عربية اصلية وعلامة ذلك ان تكون كلمة على السنة مصححاً الموثوق  
 بعربيتهم ادور و استعمالهم لها اكثر ولما في الاصحاح ثم علامة كون الكلمة فصحة  
 ان يكون استعمال العرب الموثوق بعربيتهم لها اكثر اح (قوله لكون اللفظ) كلمة  
 كان او كلاماً (قوله على قوانين) اي الصرفة والنحوية (قوله وقد علموا الخ)  
 لم يجعل الجريان ٣ على قوانين متفرعا على كثرة الاسماء فيكون الفصاحة  
 عبارة عن كون اللفظ كثير الاستعمال على الستم كما في مفتوح والايصحاح لان القوانين  
 مستبعدة من استعراء كلامهم فجعل الفصاحة متقدمة عليها في الوجود متفرعة  
 على مطابقة تلك القوانين بشيخ (قوله عن مجموعة القوانين) الصرفية والنحوية  
 ليشمل صنف الألف (قوله لكونه لازماً) متعلق بتفسير وقوله ثم لا يتباح  
 \* قال قدس سره لا يستلزم تصديق الخ ، لان تصديق المشتبه مناهي تحاشد  
 الذات المتصفة بمحدثهما ولا يستلزم اتحاد المبدأين في اصدق \* قال قدس  
 سره الا ان يكون احدهما بمنزلة الجنس للآخر \* اي عم منه فانه يكون مبدأ  
 الاعم صادقا على مبدأ الاخص فاذا قيد الاعم بقيد يتحقق التصديق بينهما وذلك  
 لان الذات المجردة المأخوذة مع اللفظ متقدمة في الشك في العموم لانكون الامتياز  
 المبدأ \* قال قدس سره ودهوى الادعاء الخ \* لتعريفه باللازم الغير المحمول  
 مشهور به كتب الادعاء كعريف السكاكي عن القاضي يفتح ويعرّف به كيد الله امر  
 العلم بالتوضيح على ما سيجي \* فاما ان لا يشترطوا في تعريف حمل به على ان المقصود  
 افادة المعرفة وهي تحصل بغير المحمول ايضاً وامر به هو المنة والتبني على  
 انه لازم في تعريف صحت حصوله فكأنه هو \* فان قدس سره فلان كون  
 الفصاحة الخ لو حمل الوجودي على ما يكون انصاف به بحسب الخارج  
 كالفصاحة قال اللفظ قال اللفظ ينصف به في ادراج و يدعى على ما يكون الانصاف به  
 بحسب اعتبار الحق كالمخلص فانه سلب شمر و حرابة والتعقيد عن اللفظ  
 ولا انصاف بالسلب اعتباري محض كالامكان او حلا على الوجود المضاف الى  
 شيء وانعدم المضاف الى شيء فان الفصاحة الكون مضاف الى الجريان والكثرة  
 والمخلص العدم المضاف الى الشامر وغيره ظهر عدم صحة الخ بدهي وان دفع  
 الاعتراض فان مبناه كون المراد بهما لا يدخل في مفهومه السبب وما يدخل فيه  
 \* قال قدس سره على ان كون الفصاحة الخ \* قد عرفت ان الفصاحة ينصف  
 بها اللفظ في الخارج فكيف يقال انها نفس المخلص \* اي ينصف به في العقل ثم  
 ان هذا السلب لازم له فانه اذا انصف اللفظ بالفصاحة في الخارج كان مسلوباً عنه

٣ الجريان يطلق على الاصل  
 يقال هذا المصدر جار على  
 الفعل اي اصل الفعل  
 وما اخذ اشتقاقه ويقال اسم  
 الفاعل جار على المضارع  
 اي يوارنه في الحركات  
 والسكنات والصفة جارية  
 على شيء اي ذلك الشيء  
 صاحبها اما مبتدأ لها  
 او موصولة او موصوفة  
 (كليات ابن البهاء)

الامور الثلاثة في لغز «قدس سره» ربما مع الخ قد عرفت المدح بما حررنا له  
في قوله يقال لكون اللفظ جارية الخ من ان المراد به علامة لفصاحة ولازم له فانها  
عبارة عن كون اللفظ هر - صليا \* قال قدس سره واكثر من استعمالهم الخ «تكون  
موصوفة بالفصاحة» ارادة «لغة» ان يجمعها فلا يرد ان هذا يقتضي ان لا يكون  
ما يجمعها فصيح مع كونه كثير الاستعمال فيما بينهم كما يدل عليه صبغة التفضيل  
(قوله الى اللغة) اي بصرف (قوله كما هما حقيقتان الخ) لكثرة مخالفة بينهما  
(قوله وكذا الخ) ضعف على قوله كانت مخالفة اي كما كانت المخالفة راجعة الى  
امور مخالفة بسببها صارت الفصاحة في المفرد والفصاحة في الكلام كأنهما  
حقيقتان مختلفتان لكثرة مخالفة بينهما كانت البلاغة يقال لسان مرصها ومحصولها  
امر واحد صارت البلاغة حقيقة واحدة فالتشبيه بين الكوين باعتبار الرجوع  
الان الرجوع في الاول الى معنى المنفعة والرجوع في الثاني الى المعنى الواحد فالظاهر  
ترك اللفظ كذا (قوله ولا يوجد قدر مشترك) باعتبار اطلاق اللفظ المشترك لانه ليس  
بهما معنى مشترك اصلا (قوله نظرا في ظاهر) وهو كثرة مخالفة بينهما لا بالنظر الى  
الحقيقة فانها مشتركة مع اوى بانها كما مر (قوله على هذا الوجه) اي ثمرة كل من  
اقسامهما عبارة «صوغ» جامعة مانعة (قوله لا يوجد اعتراض) المعترض حبيب  
مصر اورده على المصنف رحمه الله تعالى «حيون» وقال المصنف رحمه الله في جوابه  
اردت بالناس الناس اليهودي كالسكاني وعد القاهر وغيرهما من المهرة المشتهرين  
«قال قدس سره» بما مر في ذلك حذف الموصول مع بعض صلته  
لان اسمي الفاعل والمفعول باللم يكونا بمعنى الحدوث كاللام فيهما حرف تعريف  
وهما كذلك «قال قدس سره» لرعاية جانب المعنى «قول» لرعاية سوق كلام المصنف  
رحمه الله فان مقتضاه ان اشترط الفصاحة واللازمة بين الاقسام المذكورة لبعض وجعله  
حالا يوهم الاشتراك المعنوي وان اختلفا بحسب الاحوال «قال قدس سره» نحو القصة  
الخ «يجمعهم» من المعنى الخلق وكان اسم جامدا نحو اسد على وفي الحروب فعاده «قال  
قدس سره» تضمن معنيها الخ «يجمع منها» تعالروا «قوله دوائه» موافق لما في الصحاح  
والقاموس وفي لهذيب «موى سررن» وهي جمع دابة بالهمزة ابتدئت الهمزة  
الاولى بالواو لاستفهامه وقوع اب الجمع بين الهمز في القاموس الذؤبة الناصية  
يعنى موى يشان كفى الصريح وفي لسان له دابة وذوائب وهي الشعر المنسدل  
من وسط الرأس الى اظهر فاعد تر اسطبق الشعر او شعر مقدم الرأس او الشعر المنسدل

وفي سائر الحواشي خطيب  
عن ٢

من وسط الرأس فعلى الاول الصمير راجع الى الحية تأوي بين الشخصين وعلى الثاني والثالث الى الفرع ومعنى البيت على الاول والثاني ان شعره مرتفع الى على الرأس تصل عقاصه في المشي والمرسل وان شعر مقدم رأسه مرتفع غيب عقاصه في مشاء ومرسله وحال شعر ماسوي المقدم قد علم من قوله وفرع بزبن المتى الخ وعلى الثالث ان شعر وسط رأسه المنسدل مرتفع الى الاعلى تصل عقاصه في مشاء ومرسله ولا يعلم حال شعرنا صيته من البيت لانه معلوم انه يكون مرتفعاً ومعنى قوله وفرع بزبن المتى صدر رساله واما قول الشارح راجع الى شعر الرأس ينقسم الى قسمين أحدهما يقتضي ان يكون الشعر مطلقاً منقسماً الى ثلاثة اقسام او ماعدا الدوائب فكون اربعة حيث يكون بجلة قوله تصل العقاص ابتدائية لاحالية من ضمير مستتر وت ولا حراً بعد خبر تقدم العائد بخلاف الوجود ٢ السابقة فان اللام عائد والقول ان العقاص هي الدوائب فيكون من وضع المظهر موضع المصير فيكون فسلام شعر ثلاثة ففيه انه مخالف لما في الشارح راجع العقيقة بانها الحصلة المجموعة كالرسمه ليصير مبعداً (قوله هو توسط اشير الخ) اي تضاد صفات الحروف المصورة في الكلمة كما يدل عليه توصيف الحروف بالصفات المذكورة والمهموسة ما يضمها الا حروف على بحرجه يجمعها شتهنك خصفه والجهورة ما هو بخلافه في الحروف اسفة والشديدة ما ينحصر جري صوتها عند سكوتها في بحرجه ويجمعها احدث طفتك والرخوة ما هو بخلافه وهي ماعدا الحروف المذكورة والحروف التي بين من وهي حروف ثم يرمونها (قوله ومن البعيدة) ٧ اي نجد من بعيد المخرج ما هو بخلاف غير المتأخر اي متأخراً فهو من عطف معمولي عامل واحد الا انه قد مر والجهور في المعطوف ثم الصواب ان يقال لا نجد غير متأخر من قريب المخرج ومن البعيدة كذا وعمل ولمع اذا دخل في الرد لوجود البعيدة متأخر فان الراءه قائله وما قيل انه لا يثبت ان القرب ليس متأخراً لوجوده في البعيدة فليس بشئ لان الراءه لم يرمعها بقرب فقط منشأ التأخر على زعم ان القرب والبعد كلاهما متساويان (قوله لا يوجب انفاء الكل) قيل هذا هو الوجود في الصكك مسح المتبرة ولا ينبغي ان جعل الكلمة حراً من فصاحة الكلام وفصاحة الكلمة وصف الجزء بحيث لا ينبغي ان يغفل عن عده احد ولذا قالوا انما على حرف وصف اي وصف الكل كما وقع في بعض النسخ لكنه بشكل جيد مذكور في الرد عليه من فصاحة الكلمة حرة من فصاحة الكلام لا وصف الجزء ويمكن ان يحصل لردان فصاحة الكلمة حرة من فصاحة الكلام فيلزم من اسماء اولى اسماء الثانية لان

٢ لان العقاص في الوجود السابقة بعض من الدوائر فيكون اللام عائد بخلاف قول الشارح وان شعره ينقسم فانه يقتضي ان لا يكون العقاص من الدوائر لانه لو كان من الدوائر لزم ان يقول الشارح وانها ينقسم بل قوله وانها ينقسم ٧ اضافة العبد الى الصمير الراجع الى المخرج لفظة ولهذا دخلت اللام على المصاف ثم هو من قبيل العطف على معمولي عامل واحد لا على الطريق السابقة كما في قولك رأيت زيدا في المجد وفي السوق عر الان قوله ومن البعيدة عطف على قوله من القريب المخرج وقوله ما هو بخلاف على قوله غير متأخر ومثله سائغ شائع (حسن جلي)



فصاحة الكلمة وصف جزء فصاحة الكلام حتى يتم مادعيتهم وليس فصحة كلامه  
موقوفة على أنهم قالوا كون فصحة الكلمة وصفا لجزئها انتهى وفيه بحث اما  
اولا فلا يقدح في قصد الشارح راجع رد الرعم والتأييد كليهما ولما صرح بقوله  
وفصاحة الكلمة جزء من فصاحة الكلام مع كونه معلوما بما سبق في رد الزاعم  
فلا بد من كون المؤيد قائلا بان فصاحة الكلمة وصف لجزء فصاحة الكلام حتى  
يصح الرد بقوله لا وصف لجزئها وانما بان فصاحة ما ادعى الزاعم انما توقفت على عدم  
كون فصاحة الكلمة معتبرة في فصاحة الكلام وليست موقوفة على كونها وصفا  
لجزئها فلا يصح قوله لان فصاحة الكلمة وصف لجزء فصاحة الكلام حتى يتم  
مادعيتهم وقيل ان النصير في قوله لجزئها راجع الى الكلام بتأويل الخلف والمعنى  
انه لا وصف لجزء الكلام بحيث لا يحل لها في موصوفاة الكلام بالفصاحة وفيه  
انه تعرض لما لا يعنى وترك لما يعنى واقول في توجيه كلام المؤيد على انصحة  
المهجرة ان قوله كفصاحة الكلمة مثال امرء واكل صارة من فصاحة الكلام  
والمعنى ان امرء وصف لفصاحة كلمة وهو خلوص من التامر فيما نحن فيه لا يوجب  
ان امرء فصاحة لكلام طوار ان يكون الكلمة فصحة مع التامر لحدوده ككلمة اخرى  
اولا قد جاء انما كاسم كاسم حتى في كلام الشارح راجع الله عن قريب من قوله قد تعرض  
لاسباب الاحلال بالفصاحة ما يجمع الله قوا في قوله تعالى ( وهو يبدى )  
ويعنى ان يبدى من باب الهمال غير مستعمل الا انه صار فصحا بوقوعه مع  
بعد وانما قل ان اخصوص وصف فصاحة الكلمة لما عرفت ان الفصاحة صارة  
عن امرء وحوذى واحصوص انه كور لازم لها وحيث يدعى بحث الشارح  
راجع الله لان فصاحة الكلمة وان كانت جزءا من فصاحة الكلام لكن المشتق  
فيما نحن فيه وصف لفصاحة الكلمة لانفسها (قوله لا هـ ووع آه) توجيه النوع  
الثلاثة انا لاسم وقوم بعدد الغير العربي في الكلام العربي اى القرآن وما ذكره  
من لفظ السجيل واشكوة ونفس من يحور ان يكون من اللغات امثلية ولو سلم  
ذلك النوع بناء على ما عرفت من ان اعلام الاله عليهم السلام سوى الستة ٣ كلها  
عمية فلا نسلم ان معنى العربى الذى به وصف القرآن في قوله تعالى (انا انزلناه قرآنا  
عربيا) انه عربى اللفظ لم لا يحور ان يكون المراد ان العربى اللفظ ولو سلم ان وصفه  
بالعربى باعتبار الالفاظ ٧ فيحور ان يكون باعتبار الاعم الاعب ولا ينافى وقوع  
الفاظ ٣ عمية غير عربية غير بنية عدم اشتراط عربية كل لفظ في عربية الكلام بخلاف  
فصاحة الكلام فانها مشروطة بفصاحة كل كلمة منه فتدبر فانه يمارى فيه الاقدام

٦ فانه حيث تعرض لرد  
الزاعم وقد حصل ما  
كلامه لا لرد المؤيد وهو  
المقصود بقوله وانصحة  
الكلمة جزءا من  
٣ واعلم ان اسماء الانبياء  
عليهم السلام بمنزلة من  
الانصراف الاستغنى  
وصالح وشعب وهود  
لكونها عربية ونوح ولوط  
نقلتوا قبل ان يهودا كوح  
لان سبويه فانه معه  
و يؤيده ما قيل ان العرب  
من ولد اسميل ومن كان  
قبل ذلك فليس عربى وهود  
قبل اسميل فيما يذكر فكان  
كنوح (ملاى)  
٧ اى فلا نسلم ان ذلك  
الوصف باعتبار ان جميع  
مفرداته عربية لجوار  
ان يكون باعتبار الاعم  
٢ فانه يجوز ان يوصف  
الكل من حيث هو كل حقيقة  
بما هو وصف اغلب اجزائه

٣ ونحن نقول المراد بعدم

أنس الاستعمال عدم أنه  
عدم الخلق الذيهم الفصحاح  
كما صرح به العصام فينبذ  
لأنهم عدم أنس أنواع الخلق  
التي خفي مرادها بعارض  
عدمهم ولأنهم أيضاً عدم  
ظهور معناها عندهم  
كالسارق فإنه لا يخفى في أن  
معناه من يأخذ الشيء خفية  
وإنما الخفي في أن الطرار  
والنباش يدخلان في حكمه  
أم لا ومثل الاظهار فإنه  
لا يخفى في أن معناه الظهارة  
انكاملة في تدهر البدن وإنما  
الخفي في أن داخل الفم منه  
ظاهر البدن فيجب ضله في  
العسل أم لا وكل أنواع الخفي  
هكذا يفهم معناه والخفاء  
لعارض ومن له أدنى تدرب  
في علم الأصول يقف على  
صدق هذا القول (لحرره  
الفقيه قزويني الحاج محمد  
حسب

٧ على أن يصحكون صيغة  
التمثيل لنسبة الشيء كشيء  
أي نسبه إلى بي تيم وفقته  
أي نسبه إلى الفسق

٩ أنه على أن يشرح على  
الوحد الثلاثة لازم

( قوله بما يقود إلى نسبة الجمل الخ ) أي يوم نسبة الجمل و نحو أن الله تعالى  
ولذا لم يقل بوجوب نسبة الجمل والحرر إلى الله تعالى فادفع ما قيل يجوز أن يعلم  
الفصحاح ويقدر على أنسه ومع ذلك لم يثبت الحكمة حصة لأصبع عنها ( قوله غير  
ظاهرة الدلالة الخ ) اللفظ قد يكون طاهر الدلالة على معنى ولا يكون مأنوس  
الاستعمال كودع وودر وقد يكون بالعكس كغريب القرآن والحديث فإنه مأنوس  
الاستعمال ما قبل أن كل واحد منهما يستلزم الآخر وبصود نصب علامتين  
على الغرابة ليس بشيء ولفظ غير معنى لاقرة عطف ولا مأنوسة لا استعمال فالتركيب  
من قبل قوله تعالى غير المصوب عليهم ولا أصاب ( قوله على المعنى ) أي  
الموصوع له فلا يرد التشابه والجملة والمشكل لأنها غير مرة الدلالة على المراد  
( قوله ولا مأنوسة الاستعمال ) أي استعمال العرب العرباء فلا يرد عرب القرآن  
والحديث لكونه مستعملاً عندهم كما سيجيء ( قوله ثمه يحتاج الخ ) وهذا القسم  
من الغرابة يكون في الجوامد والمصادر والمستعرات غير موصولة وانقسم الثاني يكون  
في المشتقات باعتبار معانيها ووجه الانحصار أن الامة نحو هرة وهيئة بدل على المعنى  
عدم ظهور دلالة اما باعتبار جوهره فصاح إلى لتفسيره وباعتبار هيأه فيحتاج إلى  
التفريق ( قوله فما جئت به مرة ) أي تارت الصعوبة في معنى عليه فوجب تخمين  
عليه قوم يعصرون انهم لا يروون عنه ذلك ويدعون في ذلك يعلم أنه حتى أو بيت  
فاقلت من الاقلاب وهو الخروح ( قوله أي شعر اسود الخ ) قد حذفت كلمة كلاين وتامر  
نسبة المشبه إلى المشبه به ( قوله أي كالسيف السريحي الخ ) أي مبرح المفعول صيغ  
سريحي أو سراجيد عوى الاحتجاج بين المشبه والمشبه به وصيغة استعمل بحمل كفر حته  
أو المنسوب ٧ التما نسبة المشبه إلى المشبه به كتمته ولا يحسن بعدهم وقبل انصائر  
كالسريحي أو كالعراج أو سريحي أو سراج أو ذا سريحي أو ذا سراج على أن يكون  
صيغة التفعيل لصيرورة الفاعل كاصلة كفوس الرجل أو اصلة كصهرت المرأة  
أو ذا اصلة كورتي الشعر وبه أنه يجب أن يكون ٩ مبرج على صيغة اسم  
الفاعل والقول بأنه مصدر ميمي معنى اسم الفاعل ليس بشيء لأنه لا يباحث به صيغة  
اسم المفعول كيم يحى المصدر منه على ورنه وكذا نقول بأنه يجوز أن يكون هذا وحده  
العدد أيضاً لأنه حينئذ لا يكون صحيحاً لا بعيداً ( قوله وهذا ) أي المعنى الثاني قريب  
من هذا القول لأن الريق والمان موحب للمس عطره بخلاف الدقة والاستواء  
فإنه قد يوجه وقد لا يوجه والمقصود ترجيح يخرج ثلثي به قريب من استعمال  
مبرج بمعنى حسن بخلاف الاول وفيه معناه أن أحد المبرج من المبرج كاحد  
والجواب أن القائل أراد بالصائر صيرورة لا يرى الهم صرحوا من قولك ان عذابت بالكفار ملحق من باب النسبة م

مرج منه فهذا الوجه مؤيد بتحقيق نظيره في كلامهم فحينئذ لا حاجة الى ما قاله  
 الشارح رجه انة تعالى وانما لم يجعل اسم مفعول منه الخ وفيه ان قوله سرح وجهه  
 اى حس بأبى من هذا التوجيه فانه يدل على كونه معنى حقيقيا اذ لا يمكن تخرج  
 سرح على الثلاثى بمعنى انه كالسراح (قوله وانما لم يجعل الخ) معنى اذا كان سرح  
 معنى حس مستعملا في كلامهم لم لا يجعل ممرحا مشتقا منه من غير حاجة الى  
 التخرج البعيد بالوجهين (قوله لم يعثوا) اى لم يطلع الجاهلون لمسرحا غريبا  
 على استعمال سرح بمعنى حس وان كان متحققا في كلام العرب العرباء والحكم  
 بالمرابة انما هو لعدم بوجدان في الاستعمال اذ لا طريق الى عدم وجوده الا لعدم  
 الوجدان فيكون غريبا عند من لم يجد ولم يكن غريبا عند الواحد (قوله وان يكون  
 هذا الخ) اى لا يثبت ان يكون سرح بمعنى حسن لفظا احدثة المولدون من  
 السراح واسمهم له معنى التحسين ولا يكون في استعمال العرب العرباء فلا يمكن جعل  
 ممرحا في قول الفرج لى هو من شعراء الخاطبة منه (قوله على انه لا يعد آه)  
 معنى لا يعد ان يكون سرح بمعنى حس ايضا غريبا بان يكون معنى مجازيا مستعملا  
 فيه لما ثبت بالمعنى الحقيقي لسرح على احد التوجيهين المذكورين فلا يكون جعل  
 ممرحا منه ممرحا من القرابة يؤيد ذلك انه اورد سرح الله وجهه في الاساس  
 من المجاز وما كان لا يعد لان قولهم سرح وجهه اى حس طاهر في انه معنى  
 حقيق له اشتق من السرح لماسة وجود الرقيق الموحى للحس فيه (قوله واما  
 صاحب نحل اللغة الخ) عطف على قوله وانما لم يجعل الخ معنى جعل صاحب  
 الجمل ممرحا من سرح بمعنى حس فلا يحتاج هذه الى التخرج البعيد ولا يكون  
 غريبا هذا ما عدى في حل هذه العبارة ولما طرئ كلمات لا تخفى حالها بعد  
 التدبر فيما حررنا (قوله ممرحة كما بهم آه) الكاف للتعليل لانه تشبيه كما في قوله  
 تعالى (وادكروا لله كما هداكم) اى على ما هداكم وانما يتعرض لعدم ظهور  
 المعنى مع كونه معتبرا في مفهوم انفراد اذ لا مدخل له في بناء الاعتراض والفرق  
 بين القرابة والنوعية وحاصل الاعتراض ان تفسير انفراد يكون الكلمة وحشية  
 لا يحس لكونه اخص منه تحذف ومما يما هو (قوله وهو) اى الكلمة الغير  
 المشهورة في الاستعمال (قوله وانوعية) اى الكلمة الوحدانية (قوله امثلة على  
 تركيب شعراء الخ) اى سوق السليم من غير ان يكون فيه ثقل على اللسان  
 وبهذا يمتاز عن الله (قوله فلا يحسن تفسيره) اى العريب بالوحشية لكونها  
 اخص منه صدقا فكذلك تعريف مرابة تكون الكلمة وحشية لكونه اخص منها

تحققا ( قوله بل الوحشية آء ) اضرب عن عدم حسن التفسير الى فساد تعريف  
 الفصاحة بان قيد الوحشية امر زائد اى خارج عن القراءة ليس عينها ولا داخلا  
 فيها معتبر في فصاحة المفرد سلب فلا بد من ذكر اخصوص صفي في التعريف وان كان  
 سلب القراءة مستلزما لسلبها العموم بها تحققا لادلالة الالتزام ملحوظة في التعريفات  
 ولذا ذكر التامر ومخالفة القياس مع اعتدال اخصوص عن قراءة اخصوص عنهما  
 فادفع الاعتراض انه لا نسلم وجوب ذكر قيد الوحشية في التعريف لان اخصوص  
 عن العام يستلزم اخصوص عن اخصوص وقد تعسفوا في دمه ( قوله فلا نسلم ان  
 القراءة اخ ) حتى يصح تفسير القراءة بالحجة والعصبحة بالوحشية بذلك المعنى  
 ( قوله هذا اخ ) اى كون المراد بالوحشية غير مذكر واحلافهم القراءة عليه  
 فقوله والوحشى قسمان عطف على مقول قالوا وبقول الاول لاثبات اطلاق  
 الوحشية على غير مذكر والمقول الثانى لاثبات حلاق القراءة عليه ( قوله  
 والوحشى ) اى في الجملة سواء كان عددا حرب او غيرهم ( قوله الذى لا يعاب  
 استعماله على العرب ) اعلم ان اللفظ على ثلاثة اقسام منها ما هو مستعمل (١)  
 مطلقا كالارض والسماء فلا يعاب استعماله صلاوة على ما هو مستعمل في العرب المراد  
 غير مستعمل في غيرهم فلا يعاب استعمالها عليهم ولا يعاب على غيرهم ومنه عرب  
 العرب والحدث ومنها ما هو غير مستعمل مطلقا يعاب استعمالها على الكل  
 منه ما هو كرية على لدوق والسمع كحشيش ومنه ما هو غير مكروه كسكا كاتم  
 واقرنوا واليه اشار شارح رحمة الله تعالى قوله فيما بين قى ووجه انظر من الحشرى  
 اما من قبل تكا كاتم او حشيش كما ذكرنا ان قوله والوحشى قسمان ليس  
 المقصود منه الخصر بل مجرد اطلاق العرب على الوحشى ثم لمعتبر في لفصاحة  
 ان لا يكون اللفظ عربيا عند العرب بل هو كما يشير به قول الشارح رحمه الله  
 لانه لم يكن وحشيا عندهم واستعمال غير العرب غير معتبر فيه لا وجودا  
 ولا هذما فلا يدخل الفريخ الحسن في تعريف العربية اذ المراد ولا مأثومة  
 الاستعمال عند العرب المراد ( قوله من شرب ) اى عليه الكف (٣)  
 والرحلين ويراد به الاسد والنور فيه ردة طليق ذرات وشمعة (٧) ارتفع  
 واقدر تفرق واشتد وقر واجتمع ( قوله فقبلا على اسمع اخ ) من غير  
 ان يكون فيه تسامح يوجب الثقل على اللسان ( قوله وقول غير خذرة اخ )  
 عطف على قوله هذا ايضا اصطلاح ( قوله فمع كونه ) اى الوحشية والتذكير  
 لكونه صفة من غير ظاهر والحاصل ان نقول انه على تقدير ان يراد بالوحشية

- ١ سواء كان ضد العرب  
 المراد او غيرهم م  
 ٢ عطف الكف على  
 عطف البدين لصفة  
 ٧ ترفع ونعظم ويقال  
 الحذل العالي المشعر م

غير ما اشتمل على تركيب يشعر به الطبع لا يحل بالفصاحة فاسد لانهم همروا  
الوحشية بما لا يكون مأثومة الاستعمال وانصاحه صدمهم عبادة من كون اللفظ  
جاريا على السنة العرب موثوق به بلتهم و بما حرروا من السؤال والجواب اندفع  
انشكوك العارضة فتناصر بين فيهما كما لا يخفى على من تدبر وانصف ( قوله او ما  
هو في حكمها ) اي حكم المفردات الموضوعات كالمسبوق فانه يبحث عن احواله  
في الصرف وليس بمجرد لكه في حكم المفرد في كون به الدسة كالجزء منه وكونه  
عنزلة المشتق وقبل المركبات النافضة ليدخل نحو مسلمي فانه يصيغ دون مسلموي  
وليس بشيء لان الادعاء في الكلمتين والبقاء الساكن فيهما ليس من قواعد  
الصرف كما نص عليه شيخ الرضى في شرح الشافية واتفقوا على ان الصرف  
يبحث عن احوال الكلام ثبت بناء وتصير من حيث الامراد فالبحث ( ٢ ) عن ادغام  
نحو مسلمي من قوايين نحو لكونه من حيث التركيب وكذا نحو من اينك يبحث  
فيه عن احوال الهمزة من حيث انها تسعد في الدرج دون الانداء فهو ايضا  
يبحث عن تركيب كلمة مع اخرى وما قبله داخل في المفرد لان هذه الحالة عارضة  
لمجرد المركب من الوزن والهيئة لا لمجموع المركب التام فيه انه اعتراف بالبحث  
عن احوال التمهيلات في الصرف ( قوله وكما قال الخ ) فالفنون الصرفية هي  
القاعدة مع الاستثناء ( قوله نحو الاجل الخ ) من ( ٧ ) الاجل ايس بكلمة فانه  
ليس بموضوع بهذا لوزن وفيه ان الاجل والاحل متاؤهما واحد ووصفهما  
كأثر المشتقات نوعي فاقول بانه ليس بموضوع لاعمى له ثم ان هذا السوء بالادغام  
متعمل الفصحاء وبكلمة متروكهم والضرورات الشعرية التي تخور اذا كانت  
ناشئة في كلام العرب الموثوق به بلتهم وفي الادغام في كلمة ايس منها  
( قوله قبل الخ ) فانه بعض مدصري المصنف رحمه الله ( قوله فان اللفظ من قبل  
الاصوات الخ ) فيه انفساء العام الى افسيين لا يستلزم انفساء الخاص بينهما  
فالصواب ترك هذا الاستدلال ولاكتفاء على ما في المتن لكن ذكره متاعفة  
للايضاح وتوطئة للوجه الثاني في قطر ( قوله لانه داخل في ) اي الكراهة في  
السمع داخل تحت معرفة معنى ان خلوص عنها ( ٩ ) يستلزم خلوص عنها  
لانها داخل في مفهومه سطلانه في هسه ( ٣ ) ولعدم مساعدة الدليل اعنى قوله  
لظهور الخ لذلك ومقتضى ان خلوص عن امرائه يستلزم خلوص عن التافر  
ومخالفة القياس فلا حاجة الى ذكرهما ايضا فيه ان الاسلام مجموع لان مستشررات  
واحلل ليست بعريين عدم احب حتمسا الى التفسير والتمحيص مع التام في الاول

٢ فالبحث عن هاتين المثلتين  
يكون تبعيا في الصرف م  
٧ عصام الدين في المولود  
حيث قال فان قلت ليس  
الاجل بمجرد فصيح لان  
المفرد قسم الموضوع  
والموضوع هو الاجل لا  
الاجل قلت اصل كل مفرد  
موضوع عنهم الا انه همز  
الاجل فان قلت لم لا يجوز  
الشاعر فك الادغام وهو  
جائز بشرط الاضطرار  
اتفاقا وعند ابن حنبل من  
اضطرار قلت الصراخ  
مقيسة وغير مقيسة وفيك  
الادغام في الاجل غير مقيسة  
والشاعر ليس من العرب  
المرباد بل ممن ليس له الفلك  
فيما لم يسمع ( المولود بعينه )  
٩ لكون الغرابية اسم من  
الكراهة تحققت م  
٣ اذ لم يذكر في تفسير  
الوحشية ما يدل عليها م

٢ أي الاعتراض بعدم  
احتياج ذكر الفرية  
والمخالفة في تعريف الفصاحة  
في المفرد غير موجه م  
٨ هي الكلمة المشتقة على  
تركيب ينفر الطبع عنه وهو  
المرار م

ومخالفة القياس في الثاني على أن هذا الاعتراض ( ٢ ) غير موجه لأن الأصل ذكر  
جميع أسباب الإحلال صريحا وترك الصريح بعضها يحتاج إلى توجيه ولم يظهر  
وجه توصيف الفرية بالمفسرة بالوحشية فإنه ليس لها معنى صواها ثم  
الوحشية معنى ( ٨ ) سوى الفرية كما مر ( قوله مهوراح ) يعني أن الجرشي  
أما من قبل الغريب الذي لا يكون كرهه على اسم فقيلا على الدوق المستقيم  
أو من قبل الغريب الكريه الثقيل وعلى التقديرين هو خارج عن تعريف الفصاحة  
بقيد الخلو من ص الفرية وإنما لم يحرم بها بكونه من القسم الثاني كما حرم فيما  
بعد لعدم الاحتياج إليه في توجيه الطر وفي الفتح ميبس على أن الكراهة  
لأزمة فرية حيث قال ولا تكون غريبة وحشية تستكره لكونها غير مألوقة  
وقال السيد قوله تستكره صفة كاشفة لكر الخلق والغريب قد لا يكون مكروها  
وعدم الألفة لا يستلزم الكراهة كيف وقد قالوا في كل حديد مده ( قوله وضعف  
الح ) أما الأول فلورود منع الأزمة على قوله والأمل أنحل بالفصاحة وأما  
الثاني فلا كون اللفظ من قبل الأصوات مما يتعلق عليه الاداء وكون بعض  
الكلمات مكروهة على اسم لا شبهة فيه سواء كان ينفك من قبل الأصوات  
أولا ( قوله لأنه قد يعرض أم ) يعني أن وقوعه في القرآن لا يدل على عدم كون الكراهة  
في اسم من أسباب الإحلال لجواز أن يكون من السبب منع يكون ذلك حصا  
مع سبب الإحلال وما قبله ذكر سابقا أن قرب مخرج ليس سببا للتأخر لوقوعه  
في قوله تعالى ( الماعهد ) فلو أنه أراد كرهه هلك كان على وجه التأييد  
للاثبات فلا يصح ورود المنع عليه وكذا ما قبله لا يصح تعريف الفصاحة  
حينئذ جامعا لجواز أن يشتمل لفظ على أسباب الإحلال لفصاحة مع عروض  
ما يمنع السببية كما وقع يدي في القرآن فإنه بعد مع أنه لم يسمع ذلك لأن  
الكلام في فصاحة المراد في ذاته وهي تنفي لوجود شيء من أسباب الإحلال وفي  
ذكرتم الفصاحة بإحدى بواسطة التركيب فيجوز أن تكون الأسباب محالة حال  
الاعراد دون التركيب انتهى منع وهو مركب مثلا ( قوله حال من ضمير اح )  
ولا يجوز أن يكون صفة مصدر محذوف أي خصوص كائن مع فصاحتها ولا أن يكون  
مع بمعنى بعد كما في قوله تعالى ( ان مع العسر يسرا ) لأن مفردة مخصوص بفصاحة  
الكلمات أو كونه بعدها غير معتبر في فصاحة الكلام إنما المعتبر أن يكون مقارنا  
بفصاحة كلامه على أن نقول بالحذف والحد لا يجوز مع ظهور الوجه الصحيح  
ولا يجوز أن يكون ظرفا لموا المخلو من لاه يقصى تعلق معنى الخلو خصوص بها



ومعناها مع الفاعل أو المجرور فيه فيصير معنى خلوص الكلام مع فصاحة الكلمات  
 مما ذكر أو خلوص الكلام بذكر ومن فصاحة الكلمات سواء اشترط في المفعول معه  
 صحة اسناد الفعل اليه كما ذهب اليه لا يخفى أو لم يشترط كما ذهب اليه كثير من النحاة  
 وكلا المعينين باض كما لا يخفى ( قوله أي خلوصه الخ ) اشارة بهذا التفسير الى ان المراد  
 الخلوص المبيد مع الفصححة بناء على ان اخذ قيد العامل فلا يرد ما توهم من انه  
 يلزم ان يكون بمعنى الله خلق بدون بعيدة فصيحاقاته يصدق عليه انه حالي  
 مما ذكر ( ٣ ) حال كون كونه فصيححة وهو حال انضمام بعيد اليه لان الخلوص  
 ( ٢ ) ان بعد انضمام بعيد غير مخصوص حال عدم الانضمام فلا حاجة الى ما تكلفوا  
 من ان التلطف حال الانضمام غير الله حال عدم الانضمام فلا يكون الكلام واحدا  
 بالخصوص لانه تدقيق فلسفي لا يعاين به الاداء ( قوله لانه ( ٧ ) يستلزم الخ ) بناء  
 على توجه النفي استبعاد من خلوص الى التناهي المقيد مع فصاحة الكلمات والشائع  
 في ذلك توجهه الى القيد سواء كان مقيدا في اول ( قوله فافهم ) اشارة الى ما نقل  
 عنه روح في الحاشية بقوله لا يقل هذا ( ٨ ) يعلم بالطريق الاول لا ما يقول لوسم  
 هيئات كانت الكلمات شذوذا في الحروف مع ان مثله لا يقل في التعريفات واما اذا كانت  
 الكلمات غير فصيحة ولا تافهة في الحروف فيصدق التعريف ( ٤ ) وما حمله اذا جعلها  
 حالا من الكلمات بقي المشكل عن اشراط فصاحة الكلمات في فصاحة الكلام  
 انتهى وصدق التعريف بناء على انه لا يعلم من كون التناهي المقيد بفصاحة الكلمات  
 محلا ان يكون عدم التناهي مع عدم فصاحته محلا وهو ظاهر فمدبر فانه قد اطلعت  
 الكلام بعض الظاهرين في هذه الحاشية راجع انه تدقيق ( قوله ان يكون الخ ) فانه  
 اذا كان التأليف مخالفا للعانون المشتهر وغير مشتهر كان فاسدا لا صغيا ( قوله  
 لفظا ومعنى ) مشهور لفظ ومعنى وحكما كما في المختصر فالمراد بالمعنى مبيع الاصنام  
 حكما ايضا ( قوله معنى متصل الخ ) احترز عن صورة الشارع اذا طلب الاول  
 الفاعل والثاني المفعول واعلم ان الثاني نحو ضربي وضربت ردا فانه يصح  
 بالاتفاق ( قوله اشارة الخ ) يعني ان لفاعل ومفعوليه متساويا في اقتضاء الفعل  
 المتعدى لهما الدخول انفسه بهما في مفهومه فكما حار الاضمار قبل ان ذكر في صورة  
 المفعول لتصل به صير بعد عن ان آخر كذا في محور في صورة الفاعل لتصل به صير  
 المفعول المتأخر والحوادث يجب ورتساويا في اقتضاء الفعل ايها الا ان اقتضاء  
 الفاعل مقدم في ملاحظة معينة عن اقتضاء المفعول لان نسبة الوقوع تلاحظ  
 بعد نسبة الصدور فكان معنى مقدم في المرتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا

٣ على محط قولهم الكريم من  
 وهو في حال مكنته فانه  
 صادق على الفقير الذي  
 لا مكنته لكه به نحو بحيث  
 اذا حصل له مكنته م  
 ٢ يعني توجيه الشارح معنى  
 على رجوع القيد الى النفي  
 اي الخلوص فافهم م  
 ٧ اي كون قوله مع فصاحتها  
 حالا من الكلمات في قوله  
 تناهى الكلمات يستلزم م  
 ٨ اي عدم فصاحة الكلام  
 المشتمل على الكلمات الغير  
 الفصيحة متاخره او لا يعلم  
 بطريق الاول ما علم من  
 التعريف ان التناهي المقيد  
 مع فصاحة الكلمات محال  
 لفصاحة م  
 ١ ولا يكون مانعا عن اختياره  
 فيفسد تعريف فصاحة  
 الكلام اذ في كل منهما وجود  
 شرط وفقد شرط م

بمخلاف صورة المفعول وأما ما قيل من أن اقصد به فعل أشد فلا يظهر وجهه  
 ( قوله والواو للحال ) لأنه المستأنى إلى المعبر وبوفاة قوله وحدي فإنه حال  
 ومشاركة الوري الشاعر مفهوم من لفظة معى مع احتياج عطف على التفسير المستتر  
 في أمده الثاني إلى اعتبار تقدم العطف على اعتبار الجرثة ثلثا يتحد بشرط وإجراء  
 وإلى حل معى على الاحتياج زمانا فإن المشرك في المدح مستفادة من العطف  
 وكلاهما خلاف الظاهر ( قوله على كلام غير فصيح الخ ) لأن سحبه حجة وهذا لا ينافي  
 ما مر من أن اشتغال القرآن على كلمة مثقلة على سبب بحر فصاحة لا بصرف فصاحتها  
 لو حود ما مع السببية لأنه في الكلمة دون الكلام حيث هاواوا كل كلمة مع صاحبها  
 مقام ليس له مع أخرى ( قوله أي كون الكلام مقدا الخ ) فسر بذلك ليصير  
 صفة للكلام محلا بمصاحبه معتبر خصوصه كما كان كونه عير بالدلالة صفة له  
 بخلاف المصدر المبني للفاعل وأما الاعتراض بأن ما ذكره تفسير للعقد لا لتعقيد غير  
 مدع لأنه على تقدير كونه مصدرا مبنيا للمفعول يكون معناه المعقبة وهي عبارة  
 عن محمولة الكلام غير ظاهر الدلالة لا كونه غير ظاهر الدلالة فما ان يقال  
 أن المراد بالمصدر المبني للمفعول الحاصل بمصدر انتهى الهيئة ( ٧ ) المزة عليه  
 أو يقال معنى على التسامع بناء على ظهور أن المراد حمله غير ظاهر الدلالة والأظهر أن  
 هذا المصدر لا يعمد إلا لصلاح فلا يحتاج إلى جعله مصدرا مبنيا للمفعول وإلى  
 تكلف في صحة الحمل ( قوله على المعنى المراد ) فهذا المراد يمتد التعقيد عن العرابة  
 فإنها كون العطف غير ظاهر الدلالة على المعنى ( قوله حسن الخ ) داخل في التعريف  
 لأحرج المتشابه والضم والمثل كل فان عدم ظهور دلالتها ليس حلال في العظم  
 أو لا يقال بل لا راد المتكلم أحده المراد منه الحكم ومصاح على ما مر في محله  
 وكلمة أما لمع اخلو ووجه انحصار موجب تنفد في أحدهن الكلام أما ان  
 يراد معناه المطابق وعلى هذا لا يكون التعقيد لاخل في علم لأن فهم المعنى المطابق  
 بعد العلم بوضع المفردات وهيئتها التركيبية يكون صاهرا أو يراد غيره فلما  
 أن لا يكون بين المعنى المطابق ودلائل المعنى لزوم وحتم لا يهمل منه المراد أصلا  
 فيكون فاسدا لا مقدا فإنه عرره من عدم الظهور لأعن عدم الدلالة وأما  
 أن يكون اللزوم طاهرا قال كانت لفظة على عدم ردة المعنى المطابق ظاهرة  
 فلا تعقد أصلا وإن كانت حمية ويكون اللزوم حفي في عدمه أو لو حود الواسطة  
 يحصل التعقيد لحال في الاقتب وهذا هو ( ٨ ) نود حل قوله حلال في العظم  
 في التعريف يلزم أن يكون اجتماع أمور كل واحد من شأنه الاستعمال خلا

٧ أي كون الكلام مقدا  
 وهو يعني كون الكلام غير  
 ظاهر الدلالة على المعنى المراد  
 فيصح الحمل فتأمل م  
 ٨ لكن اعتراض عليه بأن  
 التعقيد اللفظي إذا حصل  
 ما اجتماع أمور يكون كل منها  
 جاريا على القياس كيف  
 يحتزب بالصورة وسبب صرح  
 الشارح بأن ما يحتزب به عن  
 ضعف التأليف والتعقيد  
 اللفظي هو الصور فان قلت  
 يجوز أن يكون كل منها  
 جاريا على القياس ولا يكون  
 مجموعها جاريا عليه فيصور  
 أن يحتزب به بالصورة قلت  
 على هذا يكون ذكر ضعف  
 التأليف معيا من ذكر  
 التعقيد اللفظي لأنه حينئذ  
 يكون محالاً لما ثبت عندهم  
 من القواعد ومنه ههنا  
 قبل الأولى أن ذكر التعقيد  
 اللفظي بعد ذكر ضعف  
 التأليف يخص بعض بعد التعميم  
 وستعرف جوابه في آخر  
 المقدمة ( حسن جلبي )

في النظم مما لا يقو به عاقل لأن انحصار موجب التعقيد في الخللين يقتضي دخول الاجتماع المذكور في حقل الظن سواء كان قوله لخلل داخلا في التعريف أولا (قوله بان لا يكون ترتيب لا مطمح) اشارة الى ان المراد بالنظم ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني في اسهل الامداد كمر سابقا من كون الالفاظ مرتبة المعاني متسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل فان النظم حينئذ شامل لرعاية علم المعاني والبيان والخلل به يشمل لتعقيد المصوى والخطأ في تأدية المعنى (قوله بسبب تقديم (٦) وتأخير) ذكرهم اشارة الى كون كل منهما مستغلا بالاخلال وان كان كل منهما مستمر بلا آخر (قوله يجوز ان الخ) لكون كل واحد منهما خلاف الاولى والاصل (قوله قد ذكر ضعف التسايف الخ) كما زعم الخللان فان بينهما عموما من وجه فيوجد الضعف بدون التعقيد في نحو جاءني احد بالثبوت وبوجود التعقيد دون لضعف في صورة اجتماع امور كل منها شائع الاسعمال ويختص كافي تحت مرددق (قوله اي ليس مثله الخ) يعني ان ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني هكذا (قوله الا ان حته) فماتة الملك مع الممدوح جاء مرة به بحكم ولذا لخلل في الخال (قوله ظهر بالتأمل الخ) يدل على ان العرض (٩) ثقي من ياتة احد ومقاربه وهذا يعني ان يكون المماثل له حياية اربعة او يتعكس وهذا في المقاربه مدافع لاقتصاده وحوادث المماثل والمقارب مع عدمه ويعتبر الى ان يدل هذا السلب بناء على عدم المحكوم عليه وكفى بهذا قلعا انتهى اي ما بين يدي عن النوحية الاول في المقارب من المماثل ونفي المماثل من المقارب عن الثاني وذلك ليس مقصود ولا مستلزم له وهذا المقاد متدافع لاقتصاده وحوادث المماثل والمقارب بناء على ان المقاد كلمة مانى الحكم لا بقى المحكوم عليه سواء كان استدواء مانى المقاد الموصوف والصفة معا او مانى الصفة او مانى المقاد الموصوف وقصده عدم وحوادث المماثل على التوجيه الاول لان الحكم مانى المقارب سلم الحكم مانى المقارب بالمماثل بالطريق الاولى وعدم وحوادث المقارب عن النوحية الثاني يصح استثناء مملكا عن مقاربه وليس معنى التدافع كون مقاربة بمعنى المماثلة كما ذهب اليه الناظرون فانه مع كونه غير صحيح في نفسه ثابى عند عبارة الشارح حيث عطف مقاربه على ياتة ومطلف المقارب على التماس ومقارب (٧) انه يوم ذكر المقاربة بمعنى المماثلة لم يصح الاستثناء لانه يستلزم ان يكون المماثل مقاربا غير مقارب ومقاربا غير مماثل فانه يتجه لو كان مملكا مستثنى من الحكم استبعد من قوله وما مثله حتى يقاربه اما اذا كان

٦ المراد بتقديم الالفاظ تقديمه عن محل الاصل السدى يقتضيه ترتيب المعاني وتأخير عن ذلك اصل وهما لا يجتمعان قطعا فليس احدهما مقبلا من الآخر على ان التأخير من لوازم التقديم (حسن جلبي ٩ غرض الشاعر الفرزدق من ايراد هذا البيت نفي انه يماثله الخ م ٧ حيث قال ربما يافتق فيه بان المقارب من الشيء ما يكون قريبا منه لا ما يكون مثله فلا قلق في التوجيهين لصحة نفي المقارب من المماثل وعكسه ويحجب بان الاستثناء لا يصح حيث لا يقتضيه ان يكون المماثل مماثلا ومقاربا غير مماثل على انه لا شبهة في ان المقصود نفي المماثل للممدوح ونفي المماثل عن المقارب وعكسه لا يفيد من هذا المقصود شيئا هذا (انتهى كلام حسن جلبي بعينه)

مستثنى من حتى يقاربه فلا ( قوله يدل من شبه الخ ) حب الكل اورد لا فائدة بقى  
المقارنة الذى هو اهم بعدى المثلثة ( قوله ي لا يكون طاهر الدلالة الخ ) اى  
لا يكون الكلام طاهر الدلالة على امره سمع حسن حصل فى انتقال دمه  
من المعنى المعنوى الى مراد المتكلم بسبب ارادة القوارى العدة على ما فى المنساح  
من ان التعقيد المعنوى فى الكلام هو ان يصير صاحبه فكره فى منصرفه وبشكل  
طريقك الى المعنى ويوعر مدهت نحوه حتى يقسم فكره ويشعب ظلك الى  
ان لا تدرك من اين يتوصل وماى طريق معناه يحصل فافهم ولا تلتفت الى ارادة  
ذهن المتكلم وتأويل قوله وذلك الخلل يكون لا ارادة مع فانه يظهر ذلك ما اراد  
القوارى الخ ( قوله القوارى ) اى حسن للارم وحدها كان ومتعددا سواء هى ان الجمع  
المعرف باللام اما استحتمل ارادة الاستعراق منه يحمل على الحسن محاركا فى قوله  
فعالى ( لا يخل لك الساء ) وكذا فى قوله الوسائط اى حسن الوسائط المتصصة بالكثرة  
بان يكون ما فوق الواحد اعماقا للارم بالعقد والواحدة بالكثرة لان اللارم القريب  
قليل نفى روم ولد اذهب الامام لراى الى ان كل لارم قريب من واحد اذا كان واسطة  
واحدة فتخصيص القوارى العدة المفسرة الى الوسائط لانه اعطى لكون المثال  
المذكور من هذا القليل ولله احص القوارى العدة والا فليكون الحما بسبب  
ايراد المردوم و ارادة اللارم العدة المنعز الى الوسائط وان اراد بالقوارى مصصم  
علم المعنى والبيان فان كل شئ وجوده على سبيل اتبعة لا حر يكون لارم لا آخر  
صدمه وان كان يخص منه كذا فى شرح المنصاح للامامة و لم يقبل لا يراد المردومات  
ويكون المراد المردوم فى الدهن كذهب اليه مصنف فبمن جمع صور الانتقال  
ومن المردوم الى اللارم ومن اللارم الى المردوم فان اللارم لم يكن مذكورا فى الدهن  
لا يمكن الانتقال منه لان الانتقال من المردوم نذهى الى اللارم الذهى طريق  
واضح لا يكون فيه غمما ( قوله عنكم ) متعلق بعد لانه ر والافل منكم فاعنى  
بعد دارى عنكم وفيه اشارة الى انه لا رضى نفسه طلب البعد ان در المحسوب فضلا  
عن نفسه ( قوله كذا به عايلرم اح ) اى جعل لكاه كسفة عن اخرى لان البكاه يلزم  
الحزن عرفا وعقلا فان اصادة غير الملايم توجب توحه اروح الى غيب فيه صدمه  
تختار يصير ماء عند الوصول الى الدماغ ويخرج من طريق العين لانه يستعمل  
السكك فى الفراق للملازمة بينهما وحمل المرق كسفة عن الحزن على ما قبل فانه  
ارتكاب خلاف ما فى العبارة من غير ضرورة ( قوله ولكه خطا ) فى الايصاح  
ان اراد ان يكنى عما يوجه دوام التلاقى من المرور بالحدود فانه ان الحدود خلوا العين

٣ فلا يردان عدم ظهور  
الدلالة بسبب للخلل فى انتقال  
دهن السامع لا العكس  
ع

من الكاء مطلقاً من غير اعتبار شيء آخر معه واخطأ لأن الجود خلوا العين من البكاء  
في حال ارادة الكاء منها فلا يكون كية من المسرة واما يكون كناية عن البخل  
انتهى يستفاد منه ان هذه نكبة خطأ بناء على انه ظن معنى الجود ما ليس معناه  
وامه معناه لا ينصرف الى المسرة اصلاً وانما ينتقل منه الى البخل فالبتة مثال الخلط  
في الانتقال لا لتعقيد لاحد لانه لا انصر فيه الى المراد اصلاً لانه غير ظاهر فالمراد  
بقول الشارح رحمه الله ونكه اسماً الخطأ في نفس الامر باقتضاد المصنف  
رحمه الله لا الخطأ في نظر السمع لاشتغالها على التعقيد على ما وهم لعدم مساهمة  
الدليل وعدم مطابقة في لا يتضح ثم الشارح رحمه الله بعد نقل كلام المصنف  
رحمه الله على عره اورد عبه ان لا يسر انه لا انتقال فيه اصلاً حتى يكون خطأ  
لم لا يجوز ان يكون الجود مستحلاً في مطلق الخلو كناية عن المسرة لكونه تابعاً لها  
مادة وان كان يعلك عنها في بعض الاحيان واجاب بان هذا التوحيد يفتح الكلام  
ويخرج من طلال ارادة المسرة عن الجود ولا يخرج من التعقيد المعنى لخطأ  
القربة الدالة على منعه في مصق الخلو وخما الروم بين مطلق الخلو  
والمسرة لتحقيق كل منهما دون الآخر فالبتة مثال لتعقيد المعنى لخلل في الانتقال  
ما يراد التوارم العدة المعقولة الى التوساط مع جهة القربة لان الجود في الاصل صد  
البيان استعمل في يخلو العين عن المدح حال ارادة الكاء ثم استعمل في مطلق  
خلوا العين ثم كنى به عن المسرة فقول المصنف صكقول الآخر متعلق بقوله  
واما في الانتقال على تقرير مصنف رحمه الله ومتعلق بقوله وذلك الخلل يكون  
لا يراد التوارم البعيدة اعم هي تحقيق الشارح رحمه الله هكذا ينبغي ان يضبط  
هذا الكلام (قوله من المرح والسرور) في تاج السيق السرور والمسرة والمسرة  
(٦) شادمان كردن فالمراد هما الحاصل والمصدر اعني شادمان (قوله فان  
الانتقال الخ) لما مر فتان معه خلوا العين عن المدح حال ارادة الكاء فان الانتقال  
منه الى المحل المدح لاني مقصده انصر من السرور لانه انما يصح او كان معنى  
الجود مطلق الخلو قد كرر ما ينقل منه اليه لاظهار عدم الانتقال الى مقصده  
لان عدم الانتقال الى مقصده مع وجود العلاقة لاجل ظهور الانتقال الى معنى  
آخر ولا للاشارة الى ان الحسن في الانصر ربما يكون من ظهور معنى آخر يحول بين  
الاعط والمقصود هي ما تنق عليه انصر من فانه يخالف لما في الايضاح (٧) ولما  
ذكره الشارح من ذلك تحليل يكون ما يراد التوارم العدة الخ ويرد عليه انه  
ان نصب القربة العدة على تعيين مراد ظهور معنى آخر لا يحول بين اللفظ

٦ اورد عليه ان الصواب  
تدليل المسرة بالسرور  
لان المسرة مصدر متعد  
البتة يقال سره مسرة واما  
السرور فيصح لا رما يصح  
يشهد به تتبع كتب اللغة  
(حسن جلي) و اراد المعنى  
الجواب عن اصل هذا  
الايراد مع قطع النظر عن  
جواب السائل في هذا  
المقام واني بما ترى فافهم  
والعلامات الفرح والسرور  
الذي هو اثر المسرة منه  
٧ لان المستفاد منه انه لا ينتقل  
الى المقصود اصلاً

منه

والمقصود وان لم يصب كان عدم الانتقال بواسطة حرف قريبة لا ظهور معنى آخر ( قوله لا الى ما قصده الخ ) قيل بوجه عليه رماذ كره في صدر البيت من قصد الخرون بالكسب قريبة واضحة على الحق فلا خلل في الانتفاء وليس شيء لا نصب العربية يكون بعد وجود العلاقة المصححة للانتقال ( قوله واما الكلام الخ ) دفع لما ورد على قوله والكلام الخالي الخ من ان هذا يقتضي ان يكون الكلام الذي ليس له معنى ثان حاليًا عن التعقيد بل مقدرًا مع ظهور دلالة على المعنى الاول المراد منه ( قوله معنى ثان ٢ ) اراد به الاعراض الذي يصاح بها الكلام كفي الشئ والاسكار والخصر لا المعنى المحاري والكسب حتى يرد عليه انه يلزم من ذلك ان يكون الكلام المطابق لقتضى الحال الذي يس له معنى محاري او كذا في ساقطًا عن درجة الاختيار على ما فهم ( قوله فعد ) هذا شارة الى ان السبب للاستقلال ( قوله لا يدخل الخ ) فيكون نكس معطوفا على ساطب ( قوله اكس عليه ) يدل عليه صيغة المصارع للاستمرار ( قوله به من التكلف والتعسف ) حيث جعل مادة الزمان والاحوال ذلك وحين سكب الدموع معنويًا مداوم عليه لينظن الدهر الخ ومن اين هذا كما فعل منه ( قوله وهو ذكر الذي الخ ) لان الكثرة ( ٩ ) الرجوع والتكرار الارجاع فهو محتمل في كراهية تاتي ويذكره ثالثًا تحصل الكثرة المعانيه للوحده في البيت كثره بالتكرار بلا شبهة ( قوله البنية ) يذكر المدحوم واردة اللارم ( قوله و اراد بها الخ ) يريد ان يسمح في الاصل انعم في القاموس صبح كعب سبعا وسباحة عام استعمال في قوله فرس سوح وساخ بمعنى شدة العدو وانسب عليها فيه فالمراد بها هو المعنى الثاني نكس روي فيه المعنى الاول لان مقام المدح يقتضي ذلك ولان الاسعاد لا يتحقق بدونه فالمراد حسن الجري في العدو على ما في شمس العلوم فرس سوح تعدو به اليدين كأنها تجري في الماء وهذه الرعاية كناية المعنى الاصافي في ان لها حار عطية ولا تظهر حسنة الجري لتعملها صمير الفرس المؤت الجماعي ووجه لذكر تأويله باخيل ( قوله وهي ارض الخ ) في الصحاح الجدل الجارة والجدل بفتح النون وكسر الدال الموضع ذوا الجارة قد ذكره الشارح وجه الله لا يوفقه لا ينكس ما به بان لمراد على التجوز بذكر الحال واردة الخ او يقرأ بكسر الدال وتسكين النون لصورة الشعر ومما قل الفاصل الاسفرائي من ان الجدل بالفتح وكسر الدال ونضم الحيم وفتح النون وكسر الدال الموضع الذي يحتج به الجارة فيجب ان يجعل أحمل مكسور الدال لا مفتوحة وان اشهر تصحيفه فخطأ من تصحيفه عدرة القاموس

٢ اقول ان اراد بالمعنى الثاني هذا الاعراض لا يكون الجواب موجهًا اد بناء السؤال على حلاء من المعنى المحاري والكسب وذلك كما يتحقق في ضمن الحلاء من المعنى الثاني بمعنى الاعراض التي يصاح بها الكلام كذلك يتحقق في ضمن عدمه ايضًا بل الحق ان المراد بالمعنى الثاني معنى الكسب والمحاري لتكون الجواب موجهًا لكن يرد عليه ماورده المورد فتأمل

ع

٩ اعترض الشارحون بان التكرار ذكر الشيء مرتين فالتكرار هو مجموع الدكرين والبيت الذي اوردته المعنى مشتمل على الذكر ثلاث مرات ولا يتحقق بمجرد ثلاث الدكرات فالتكرار فصلًا من تكرره فاجاب بما ترى

فاهم م



حيث وقع فيه حذل كحمر ما يقفه الرجل من الحجارة ويكرس لدال وكهبط  
 الموضع الذي يجتمع فيه حجارة فقرأ ذلك الفاضل يكسر سينه المضارع بالاء الجارة  
 وعطف كهبط عليه وحمل تفسيرهما الموضع الذي يجتمع فيه الحجارة (قوله كذا  
 في الصحيح) اشارة الى ما ذكره ان الروي من ان المعنى انت بحيث ترين سعاد وتسمعين  
 صوتها خلاصا لتسمعين لهمة وفي انحصار انه غير صحيح فقلنا ووجهه انه اذا كانت  
 الحمامة تسمع صوت سمع كان الواحد عليها السكون لا الجمع فانه يحل بالسمع  
 اللهم الا ان يجعل الجمع محورا عن النشاط مع حقا القرية عليه ولا يمكن جعله كناية  
 لانتاج الاستعمال في المعنى الحقيقي (قوله لان كلا من كثرة التكرار الخ) الفرق  
 بين هذا الوجه والوجه الذي ذكره في بيان قوله (٩) وفيه نظر بقوله الاول  
 انها ان ادت الى الثقل فذه دخلت تحت التامر والاملا تمل بالفصاحة ان اشترطية  
 الثانية في ذلك الوجه مجرد دعوى غير مؤيد بخلافها في هذا الوجه فانه مؤيد  
 بالوقوف في الحديث ونقول الشيخ عبد القاهر فلما احتافا ردا وقولا (قوله قال  
 الشيخ عبد القاهر الخ) هذا القول توطئه للمول الثاني المورد لتأييد الظروية  
 اشارة الى ما حد من شرط الخلو من كمن تابع الاصافات (قوله قال الصاحب)  
 اي ابو القاسم اسمعيل بن هبادة الملقب بالصاحب استاد الشيخ عبد القاهر (قوله  
 المتداخلة) بعضها في غير اسم تنويلة كانه او مما سله (قوله تستعمل في الحديث)  
 اد المقصود منه ان لا يراد لفظ القصة ادخل فيه لانه يحصل اذ لم لفظا ومعنى  
 (قوله في حيازة روى) هذه المصحة المكسورة والياء المشددة من تحت ومداها القاء  
 والكلام على احدى اى حيازة في تلحة وروى بالحاء المصحة المفتوحة والياء الموحدة  
 ومعناه الارض لرخوءه ونقصه حتى التقديرين دم عليه من حيرة لعدم الجمع (قوله  
 من الاستكراه) استكراه التفرق السليم من لا يكون مؤديا الى الثقل (قوله ومعه  
 الافراد) وهو يؤول الى اسم المدح وعبره على ترتيب الولادة من غير مكلف  
 في السك (قوله وما اورد المصنف رحمه الله الخ) تهديد للاصراض الآتي اى  
 ما اورد المصنف رحمه الله من كلام الشيخ وهو انه كور صافا بقوله قال الشيخ  
 الى قوله ومعه الاطراد من حيث انه اورد من غير ان المصنف رحمه الله جعل الخ  
 وكذا اصحار في المعنوية لا تبين راجع الى ان مصنف رحمه الله ووجه الاشعار ان  
 المصنف رحمه الله ورد في الكلام بقول من الشيخ مستشهد لوجه الظرو في قوله يا علي  
 من حيرة من عارة صافا غير مترتبين فيعلم انه اراد بتتابع الاصافات مافوق الواحد  
 اعم من ان يكون بينهما وبين الاول لا يشترط اتتابع بهذا المعنى متحقق في الحديث وكونه

من قبيل التكرار ظاهر فيكون مثالا لهما ( قوله من اشترط ذلك ) اي اخلو من  
 كثرة التكرار وتتابع الاصافات ( قوله كما في اليثيب ) المذكورين في المتن ( قوله )  
 والحديث سالم من هذا ) فلا يصح التأيد بالشرطية لثمة ( قوله هما اصناف  
 اوحيا الخ ) يعنى ان السؤال المذكور كلام على لسد الاحصاء بوجوه سد آخر  
 للتأيد فيه كثرة التكرار بالنسبة الى شئ واحد وتبع الاصافات المتزنة ( قوله )  
 متقاربا المفهوم الا ان الخ ) عدم العادة متعارفة في محوورت العلم وتوجيهه ان  
 كلمة الاستثناء من مقدر تقديره لا فرق بينهما الا بما لا عبرة وليست استندراكية  
 على ما هو ( قوله ما عدا عروضة ) اي حصوله في شئ آخر والهيئة باعتبار  
 حصوله في شئ ( قوله الثانية في الحمل ) فيه انه يخرج لاصوات لانها اما آية  
 اورمانية ( قوله لتدخل الخ ) بناء على ان الفيد في حيز اي بعيد عموم ( قوله الكيفيات  
 المفتضية للصفة ) وهي الكيفيات المختصة بالكميات او نسبة وهي الكيفيات  
 العارضة للاعراض الستة ( قوله بواسطة اقتضاء محبة ) اي مبروها بها  
 اقتضاءها للقيمة والنسبة تبعية محلها لالذات فاقترنوا هو اقتضاء الحمل  
 لما قيل انه لا اقتضاء لها بل قول للقيمة والنسبة وهما ( قوله والاعراض الخ )  
 وجه الحس ما في لفظ الهيئة والعادة من الخطأ وان النقطة والوحدة وارتدنا على  
 تعريف القدماء وان الخ ~~ص~~ ان جعلت من الكيفيات فلا وسع لا حرجا وان  
 جعلت من الاين فقد حرجت موله لا تقتضي نسبة ور جعلت من الكم هو  
 خارج بقوله لا تقتضي قيمة وكذا الفعل والاعمال خارج بقوله لا تقتضي نسبة  
 وايضا يخرج الزمان بقوله لا تقتضي قيمة لانه نوع من كم ( ا ) كذا نقل عنه  
 رحمه الله تعالى والخاص في الهيئة والعادة مائسة الى لفظ عرض لان به حقا  
 في نسبة وورود الوحدة ( ٧ ) والنقطة على تقدير كونها موجودتين كما هو المشهور  
 ( ٤ ) وعدم دخولهما في لكيف بناء على انهما ليست داخبتين في شئ من اقسامه  
 الاربعة واخرج الحركة بناء على تقدير عدم دخولها في شئ من المقولات كما هو  
 مذهب البعض وخروج الفعل والاعمال وانما قيد بكونه موجودتين لا باق  
 خروجها بعيد متقدم وانما المستحيل خارج مخرجهم لا كنهه بالاحير اولى  
 وبهذا اتضح ان مذكره وجه الاحسية لا وجه الخس ( قوله لا يوقف تصور  
 الخ ) احتراز عن الاعراض السبية فان تصورهما يوقف على تصور العبر والمراد  
 بالعبير الامر خارج لانه المتبادر الى الذهن لالا اخره ليس عن الكل ولا غيره  
 اذ هو اصطلاح بعض قدماء المتكلمين والتعريف للمحكم انما حرجين ومعنى

٨ يريدان قيد قارة مستغنى  
 عنه بل فاسد لا خراج  
 الاصوات فافهم م  
 ٧ هي كون الشئ بحث  
 لا ينقسم الى امور متشاركة  
 في تمام ذاته م  
 ٤ وهو مذهب من يحملها  
 من الاعراض ويخرجها  
 من الكم بل من المقولات  
 اتسع قائلا اما لم تحصر  
 الاجناس فيها بل الاجناس  
 العالية وهما ليسا من  
 الاجناس لما تحتها م

والمراد بالكيفية المكتسبة  
الكيفية المعلومة المكتسبة  
لا العلم النظري الذي من  
مقولة الكيف لانه لا يتصور  
القض به اذ لا يقال تصور  
العلم المكتسب يتوقف على  
القول الشارح بل المتوقف  
عليه نفس العلم لا تصوره  
فأما م  
٨ فالاختصاص اصافي اي  
بالنسبة الى الجادات وعلى  
الثاني بالنسبة الى الجادات  
والنباتات فلا يرد ان بعض  
الكيفيات كالعلم والارادة  
ثابتة للجردات والواجب  
على ان القائل يشوتها  
لواجب والجردات لم يجعلها  
مدرجة في جنس الكيف  
والعرض (حسن جلبي)

التوقف ان لا يمكن التصور بدون اصل فلا يرد الكيفية المركبة لان تصورهما  
يتوقف على تصور اجزائهما لاعلى امر خارج وكذا الكيفية (٦) المكتسبة بالحد  
والرسم اذ لا يتوقف فيها بمعنى عدم امكان التصور بدونها لامكان حصولها  
بالداهة لكن يرد عيب هذا يتم في سوى الاصاغة على تقدير ان تكون  
السبة جراً من مفهومها وهو مجموع قائمها في المشهور مقولات معروضة للنسبة  
وتصور المعروض لا يتوقف على تصور العارض قبل العرض مأخوذ في تعريف  
الكيف وتصوره متوقف على تصور الغير وهو الموقوف في موضوع واجب  
بان الموقوف مفهوم العرض والكيف ما صدق عليه العرض وانما يلزم من توقفه  
توقفه لو كان ذاتياً وقوله لا يقتضي اقسامه اراد قول القسمة الوهمية ليخرج الكم  
قائه يقتضي قولها وقوله والاقسمة ليخرج الوحدة والقطعة فانهما يقتضيان  
الاقسمة وقوله في محله عريف مستقر حال من فاعل لا يقتضي والمضى لا يقتضي  
القسمة والاقسمة حال كونه في محله فائدة هذا ان قد اشارت الى ان عدم اقتصاء  
القسمة والاقسمة ليس راجعاً الى تصور كماله حال التوقف بل باعتبار الوجود  
والالم يخرج الكم لعدم اقتصائه القسمة والاقسمة في الذهن ضرورة ان تصور  
لا يستلزم تصور القسمة والاقسمة بهذا ظهر اندفاع ان قوله في محله على هذا  
اعني قد لا يرد تحت وقوله انقصاء اولاً اي ذاتاً قد لعدم اقتصاء الاقسمة  
صرح به في شرح الملخص فذكره ليدل على الكيف الذي يقتضي الاقسمة لكن  
لانها كالعالم بالسيطرة الحقيق قائه بعضى الانقسام لكن لانها بل بسبب متعلقه  
وقيل انه قيد لاقتضاء مطلقاً فائدة في نقصان القسمة الاحتراز عن خروج الكيفيات  
المقتضية للقسمة بسبب عروضها للكميات كاللباس اعم ثم بالسطح او بسبب  
عروض الكميات لها كالحلبي المتعلقين بالمعروفين فانها يقتضيان القسمة لكن  
لانها بل بسبب الكميات العارضة بواحد المعروضة وفيه انه لا يقتضاء ههنا وانما  
هو قول القسمة لثبوتها وامامنا قبل ان العلم الواحد او العلي لا يقتضيان القسمة  
والاقسمة في محلهما اعني رهن في قوله في محله لاحاجة الى قوله اولاً فانما يرد  
لو كان قوله في محله متعلقاً بالقسمة والاقسمة ويكون المعنى لا يقتضي انقسام محله ولا  
عدم انقسامه وهو فائدة والام يخرج العطف مع انه جعله وجداً الاحدية (قوله ان  
اختصت بدوات الامس) اي ان اختصت (٨) من بين الاحسام العنصرية  
بدوات الانس مطلقاً ان قدا بوجود الصحة والمرض في الذات او الانس الحيوانية  
ان قلت قد يرد عليه (قوله راجح) لم يقل احتراز عن الفصاحة الغير الراضية

لعدم الدخول في شيء سابق على قوله ملكة ولأنه لو ترك لعد ملكة لحصل الاحتراز  
عنها بقوله عن المقصود المعروف بلام الاستعراق دصاحب فصاحة أخبر بإضافة  
لا يقتدر على التعبير عن كل مقصود بلفظ فصيح (قوله شعاره الخ) أي شعار  
بهذه الفائدة لانه احتراز عن خروج من لا ينطق أصلا فلا يبرأ من قيد الاقتدار حينئذ  
للمنفصلة من خروج (٩) ما لا يكاد يوجد (قوله أي سواء كان مع) أي ليس  
المراد أن يقتدر مشعر بأن المتكلم يسمى فصيحاً في الحالتين دون بعبر كما هو الظاهر  
فانه ما طرأ لا معنى يعبر إلا حلق أي يعبر في زمن من الأزمنة لا بشرط أو وصف أي يعبر  
مادام يعبر فهو أيضاً مشعر بأنه يسمى فصيحاً في الحالتين من أراد أنه يسمى فصيحاً  
حاله كونه من ينطق في الجملة وحالة كونه من لا ينطق أصلاً وهو تمييز بينكلام باعتبار  
أمراده لا تمييز له باعتبار حاله (قوله لا يختص من ينطق بمقصوده في الجملة) وذلك  
لأنه لا يكون للام في المقصود حينئذ للاستعراق إلا معنى بقوله يعبر في وقت ما  
عن كل ما يتعلق بقصده بلفظ فصيح بل يختص فلا يرد ما قد لا يصدق على من  
ينطق بمقصوده فصلاً عن أن يختص به ألا يصدق عليه بغير من كل مقصود يرد  
عليه بلفظ فصيح (قوله لا للام الخ) أما المعنى فعدم العهد الخارجي وعدم قرينة  
العمية المطلقة وعدم صحة الحكم على الخس من حيث هو وأما معنى فأنه لو لا  
الاستعراق لزم أن يصح إطلاق الفصح على من له ملكة يقتدر بها على التعبير عن بعض  
المقصد كالدخول ولا يقتدر على التعبير ببعض آخر كالعدم (قوله أي كل ما وقع عليه قصد  
المتكلم) أن يريد بالمقصود مقصود المتكلم فلا استعراق في حقيقته وإن أخرى على إطلاقه  
فهو صريح في أن الشار من التعبير عن كل مقصود وكل مقصود يعبر كما في جمع الأبرار الصالحة  
وليس المراد بوقع الوقوع في الزمن الماضي من وقوع المقصد في أي زمن كان لما تقرر  
أن صريح الأفعال إذا ذكرت في التعريفات يراد بها الحدث مجرد عن زمان صريح به  
الفصل الثاني في حواشيه على العوائد الصبائية في تعريف بكلمة بالمعنى الملكة يقتدر  
بها على التعبير عن كل ما يتعلق بقصده في وقت ما سواء كان تلك الملكة حقيقياً أو كسبياً  
ويعلم وجودها بطريق الخدس (٨) من التعريفات صنفه بوجه من غير كلفة  
كما يعلم وجود سائر الملكات كذلك (قوله هو صراح) لأن مثل هذا الكلام  
يقال في مقام بيان رجحان بعض القبول على بعض وترجيح بعضي صحة آيات كل  
منها ومعلوم أنه لا يصح أن يقال بل قد بلغ لأن السلافة ليست بشرط في فصاحة  
المتكلم وما قيل أن قولهم قال هذا لك يقتضي تحصاره فيه فيكون علة عدم  
القول بلفظ يبلغ قصد الشمول فقط وليس كذلك فإن عدم صحته مع فرض عدم

٩ وهو من لا ينطق أصلاً

م

٨ الخدس هو سرعة

الانتقال من المبادئ إلى

المطالب ويقابله الفكر فأنه

حركة نحو المبادئ

ورجوعها عنها إلى المطالب

فلا بد فيه من حركتين

تختلف الخدس إذا حركته

فيه أصلاً ولا انتقال بحركة

فإن الحركة تدبر بحجة الوجود

والخدس دفعي م

اشمول ابصاره حركة فيه ان اقتضائه للاختصاص بموج والقول بان الذوق السليم يقتضي ذلك مجرد دعوى ( قوله لصدقه على الادراك الخ ) اي اذا كانت هذه الصدقات راسخة في محلها لانه يصدق على كل واحد منها انها ملكة يقتدر بها على التعبير المذكور ( قوله لانسم ان هذه اسباب ) فان السبب ما يكون مؤثرا في الشيء ( قوله مطابقتها مقتضى الحق ) اي مطابقتها لجمع ما يقتضيه الحال بقدر الطاقة صرح به في التلويح وفيه انه يخرج عن التعريف بلاعة كلام الباري تعالى لا يراد بقدر الطاقة طاقة التكلم او الخطاب ( قوله مقتضى الحال ) وهو الخصوصيات التي يبحث عنها في علم المعاني كما يدل عليه بان الشارح رحمه الله دون كليات دلالة اللفظ التي يتكلم بها علم البيان اذ قد تحقق البلاعة في الكلام بدون رعاية كليات الدلالة فان يكون الكلام المطابق لمقتضى الحال مؤدبا لمعنى دلالات وضعية اي مطابقة غير مختلفة بالوصوح والحقا ثم اذا ادى الى دلالات عينية مختلفة بالوصوح والحقا لابد فيه من رعاية كيفية الدلالة ايضا كما استعرفه الخافيز ليس المقتضى مخصوصا بما يثبت عنه في علم المعاني كما يشربه كلام الشارح رحمه الله بل اعلم من الخصوصيات التي يطالع عليها في علم المعاني وكليات دلالة اللفظ التي يتكلم بها علم البيان ان فانه لابد في البلاعة من رعاية كل شيء كلياته وانهم لا يطلقون مقتضى الحال على كليات دلالة اللفظ ( قوله اي الى ان يعتبر الخ ) اشار بهذا التفسير الى ان التكلم بدون الاعتبار والقصد غير معتبر عندهم والى انه لا يجب ان تكون الخصوصية من قبل اللفظ ولذا اورد كلمة مع (٧) دور في الوهم للخرقة ( قوله خصوصية ) في القاموس حصه بالشيء خصوصيا وخصوصية وبمعنى وخصيصي وبعد وخصبة وتخصبة فصلة فهي والمراد الامر المختص بحمله من المصدر مبالغة لادكره المنطوق في تحقيقها كلها حركات ( قوله وهو مقتضى الحال ) اي تلك الخصوصية والتدبير باعتبار الحر ولا كان معرفة مقتضى الحال موقفا على معرفة الحال فده عريضا ثم بين المقتضى ثم بين معنى المطابقة التي هي نسبة بينهما وفيه شارة الى انه في الحقيقة هو الخصوصية كما يدل عليه قول المصنف فقام كل من التكبر والاعلاق الخ وقولهم واماد كره فلكنا وحده لكدا واماد ما سيجي من به عار من الكلام المؤكد المشغل على الخصوصيات فلفرض يدعو الى ذلك كما سيجي ( قوله ومعنى مطابقتها الخ ) يعني ان المراد بالمطابقة الاشتغال لا مصطلح متفقين ( قوله فان البلاعة الخ ) يريد ان الفصاحة شرط

٧ وقال مع الكلام الذي

يؤدى به اصل المراد

لتحقيق البلاغة لا انه معتبر في مفهومه ولذا لم يعتبره السكاكي وقال البلاغة بلوغ  
 المتكلم في تأدية المعنى حد له اختصاص بنوعية خواص التركيب حفظها وإيراد  
 انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها (قوله وهو) مقتضى الحال الخ  
 انقصود من هذا الكلام بان تعدد مراتب البلاغة لينسب به ما يسمى من ان  
 ارتفع شأن الكلام بمطابقته للاعتبار المناسب وان له طرفين اعلى واسفل  
 (قوله متعوضة) اي بحسب الاختصاص لأم حيث الذات لا يرد عليه ان اختلاف  
 المفتضى لاستلزام اختلاف المفتضى ان قد يقتضي امور كثيرة شينا واحدا ولذا  
 يذكر خصوصية واحدة دواعي متعددة (قوله «معتبر توهم كونه الخ») بهذا  
 الاعتبار معتبر في مفهوم المقام وكذا التوهم الثاني في مفهوم احد قهات متصار ان  
 بهذا الاعتبار متحددان في المصدر المشترك وهو الامر الداعي الى احدى الخصوصيات  
 في الكلام فيكونان متقاربان في المفهوم وليس هذا ببالوجه التسمية حتى يرد ان وجه  
 التسمية غير داخل في المفهوم فلا يحصل التفسير في مفهوم بسببها ووجه ذلك  
 التوهم انطابق المفتضى بالامر الداعي انطابق الرسمى والمتمكن بالرسى والمكان  
 (قوله وايضا المقام بصر اصاحته الخ) ولذا احرار المصنفين وجه فلم المقامات على  
 الاحوال فان تماوتها ظاهر في تفاوت ما اصبحت اليه اعني المفتضى بخلاف تفاوت  
 الاحوال ولا يسهل على اتحاد المقام والخاص (قوله بهذا الخ) تعريض على قوله  
 ان مقامات الكلام متفاوتة (قوله ضرورة الخ) في هذه المقدمة ضرورة  
 ولذا لم يذكرها المصنف رحمه الله (قوله ان الاعتراض الخ) اي الامر المعتر  
 اللائق وهو الخصوصية التي هي من مقتضى لعدم لا ان الحكم عليها بالتعابر  
 اذا لوحظ من حيث انه لائق بهذا المقام ضروري لاحدا وبه بخلاف ما اذا لوحظ  
 من حيث انه مقتضى المقام (قوله واختلافها الخ) معصوف على قوله بعد  
 تفاوت المقامات تختلف مقتضيات المقام يحصل بالصفة اليه المعنى اعني تفاوت  
 مقتضيات الاحوال (قوله ثم شرع الخ) معطوف على مقدر مستفاد من قوله  
 فان المقامات الخ اي اجل ذكر تفاوت المقامات ثم شرع في تصنيفها او كلمة  
 ثم رائدة واما القول بانه معطوف على منوهم دوهم لانه (قوله مقتضيات  
 الاحوال) اي اكثرها فان بعضها بما يتعلق بمسألة كوقوف اخر موقع الانشاء  
 وبالعكس وبعضها يتعلق بكلمات الاستهزاء التي ليست جزءا من الجملة كما ذكرنا تحت  
 الانشاء (قوله ان مقتضى الحال الخ) المقصود من هذه المقدمة التنبيه على  
 ان مقتضى الحال معناه مناسب الحال لا بوجهه الذي يمنع تحضه به ليعبر ان صافية



المقام الى التكبير وغيره معناه ، تقدم باسمه التكبير ليدخل فيه المحسبات وانما اطلق  
عنه المفتضى لان احسن كالمفتضى في نظر البلغ ( قوله كما يصح ) جملة معترضة  
بين المتأخر والخبر في رضى لكاف الذي تدخل على ماله من ثلاث احدها  
تشبيه مصمون بجملة بمصمون اخرى وليس لها حيث منطبق من العمل او شبهه  
لانها لا تجر والتعلق بما يثبت اذا كانت جارة ويحتمل ان تكون للتعليل كما قال  
الاحفش في قوله تعالى ( كما رسلنا فيكم رسولا ) اي لما ارسلنا فيكم ( قوله اما  
ان يكون مختصا باجراء الجملة ) الاصل في الخصوص وان كان دخول الباء على  
المقصود هذه لكن شائع في الاستعمال دخوله على المقصور فالمعنى ان لا يتجاوز  
اجراء الجملة ( ٢ ) ملا عن ذلك الاعتبار فلا ينافي تحقيق ذلك الاعتبار فيما سوى  
اجراء الجملة فاندفع . فبين ان يريد بالجره اخرى المصطلح وهو الذي يعتبر في انعقاد  
الجملة خرج المقصود ونحوه وان اريد الاعم من ذلك لا يخصص في الاسناد  
والمستداليه والسند لا يزيد الاول والمقصود قصر الاجراء على تلك الاحوال  
لا قصر الاحوال عليه . على ان الاحوال الراجع الى المفعول ونحوه احوال  
للسند او السند اليه ولو بواسطة وصفا اندفع ما قيل ان الحذف  
والاثبات ليس خاصا باجراء الجملة ما مر ( قوله اما الى بعض الاسناد )  
كون الاسناد جزءا من الجملة هو الظاهر وعد الجملة من اقسام المقاطع باعتبار  
اكثر اجزائها او باعتبار ان لدان على الاسناد مقطوع اما اتصاله كالأعراب او تعا  
كاهية الدية عليه ونحوه . هم جعل الاسناد شرطا لجملة فإراد ما حراء الجملة اعم  
من الاجراء وما في حكمها بما لا تنفك الجملة بدونه ( قوله تأ كذا واحدا الخ )  
تفصيل لقوله وحواء ( قوله مخصوص ) صفة لقوله مسكرا ( قوله محكونا ) خبر  
بعد خبر لقوله لكونه وكذا بعده ( قوله على السند اليه ) اي الذي اسداليه  
وهو السند فصيغة السند مسد الى تصغير استر الراجع الى الوصول لاني الظرف  
الذي بعده وانما لم يقل على السند مع انه اظهر واحصر لمحافظة قوله كما ذكر  
فان اسناد من هذه الصارة هو المذكور بعينه طو قال السند لا يصح الا باعتبار  
تد بل لفظ مسد بالسند اليه بخلاف ما را قال السند اليه فانه صحيح وان كان لفظ  
السند في كل من اعمين بمعنى مدبر الآخر ( قوله كونه مفردا ) الافراد في السند  
مقتضى الحد مع قطع نظر عن كونه فعلا او غيره بخلاف ارادة السند اليه فانه  
ما يتعلق به صفة اصل المعنى فلذا جعله الشارح راجع الله زائدا على ما ذكر في السند  
اليه بشبهه على ذلك ايرادهم الافراد في مباحث السند دون السند اليه

٢ قال فيه بحث لان الاجزاء  
ان اريد بها الاجزاء المصطلح  
عليها وهي التي يعتبر في انعقاد  
اصل الجملة خرج منها المقصود  
ونحوه وان اريد اعم منها ل  
تخصص في الاسناد والسند  
كما ذكره انتهى  
( حسن جلبي )

فما قبل المراد مفردا ينقسم الى قسمين فلا يرى ان كونه مفردا غير فصل يكون  
 في المسد اليه ايضا ليس شئ (٧) (قوله مفيدا متعلق) انتمنى انما يكون الفعل  
 وشبهه بعد انسابه الى الفاعل ففي قولنا الضارب زيدا عمرو زيدا مفعول للضارب  
 المسند الى الموصول والتقدير الذي ضرب زيدا عمرو (قوله تفيدته عو كذا واداة  
 قصر) ناظر الى الحكم والتمنى او نابع ناظر الى المسد به والمسد متعلقه او شرط  
 ان اريد به فعل الشرط فهو ناظر الى الحكم نحو ان ضربت ضربت واني التعلق  
 نحو ان ضربت زيدا ضربتك وان اريد به اداة الشرط فهو ناظر الى المسد وقوله  
 او مفعول بزيد الاول (قوله اي خلاف كل مها) بعد وجود التعلق بينهما  
 فاندفع ما يحير فيه الناظرون من انه يقتضي ان يابى مقدم كل واحد من المذكورات  
 لمقام خلاف كل واحد منها حتى قال بعضهم ان تصح هذه الصارعة دونه شرط  
 القناد واما ما قبل ان الكلام على السوريع فغير ان السوريع لا يصح في الكل الافرادى  
 وانما ذلك في الكل المجموعى الا ان صدر المصنف اليه يعطى كل جمعا مرفعا الى مقام  
 كل الامور المذكورة يابى مقام خلاف كل ما يصح التوريع ويكون التبعين موكولا  
 الى السامع وكذا ما قبل ان المراد خلاف نفسه فانه لا يدع الاشكال لرجوع صيرته  
 الى كل (٩) (قوله وقد اشار الى) المقصود من بناء هذا الكلام حله فانه قد اشتهر  
 على شراح المصباح (قوله ان مقام الاول الخ) جعل الخطاب مقتضى المقام  
 متناهية لما في المصباح حيث قال وكذا مقام الكلام مع ذلك يعبر بمقام الكلام مع  
 المعنى فالمراد بالخطاب ما هو مطلوبه سواء اريد به الخصوصيات او الكلام المشتمل  
 عليها والمقام الداعى اليها هو اندكاوة والصوة بشير به قوله فان الذي انخ فحينئذ  
 كلمة كذا اشارة الى الايجار ولك ان يجعلها اشارة الى مقدمه فيكون خطاب الذي  
 عبارة عن المقام والخطاب معناه ومقتضاه هي الخصوصيات او الكلام المشتمل عليها  
 وهذا التوجيه اظهر نظرا الى السياق فان الكلام في تفاوت المقامات والى ان يقتضى  
 لرعاية الاعتبارات هو الخطاب مع الذي لا يفسر بذكره وعلى التقديرين اضافة  
 الخطاب اضافة المصدر الى مفعوله فتدبر وقصده ما تقدم لكونه باعتبار قوة  
 الادراك وغير مختص بجملة او حرثها فان التنبه على صوة السامع او طائفة يحصل  
 بمجرد الجملة ايضا كما سيجئ (٢) ومقابل قصده لان هذا يعتبر اعيروا مقله باعتبار  
 نفس الكلام فقيه ان الاعتبارات في كليهما تتحقق في نفس الكلام والمقامات اعني  
 الدواعى الى رعايتها باعتبار الغير (قوله وكان الانسب الخ) بما قل الانسب  
 لانه يستعمل كل منهما مقام الآخر شايما للقرب بينهما وما قبل ان يذهب عموما

٧ فلا معنى لجعله زيادة  
 على اعتباراته م  
 ٩ حيث قل ظاهر الصارعة  
 مشعرة بان الضمير في  
 خلافه الى كل المذكور  
 سابقا لانه يستدعى كون  
 مقام التكثير مابنا لمقام  
 خلاف التقديم وفساده  
 ظاهر فانصواب ان يقال  
 اي خلاف نفسه لانه  
 تسامح في الصارعة فغير من  
 خلاف نفسه بخلاف كل  
 منها فافهم (حسن جلبي)  
 ٢ في بحث المسند اليه في  
 قوله اما حذفه الخ او التنبه  
 على طائفة السامع واما  
 ذكره فالتنبه على غباوته

وخصوصا فهو تحقق شيئين بينهما انذارا بالنسبة الى اكتساب الاراء  
والافكار والقطعة القياسية الى فهم كلام الغير (قوله مع انفي) فيه اشارة (٧) الى  
انه في موقعه لان الخطاب يذوت باعتبار فهم المحط ما رده عليه وعدمه لا باعتبار  
اكتسابه الافكار وعدمه (قوله شدة قوة الخ) وعنايتها الخدس القويم فلا يفي  
ما في شرح الاشراف من ان الدكاء حودة الخدس وصفا للدهن (قوله مع  
صاحبها) في شرح الفتح لا شارح ان مع متعلق بالظرف الواقع خبرا مقدما  
عليه اعني لكل كلمة او بعض بحروف اي لوضع كل كلمة مع صاحبها انتهى  
فهو على الوجه الاول متعلق بالحصول المتعلق بالكلمة كانه في الوجه الثاني  
متعلق بالوضع المتعلق بالكلمة وانما يحمله صفة كلمة او حالا منها لان المقام  
ليس للكلمة الكاشفة مع صاحبها او حال كسوتها معها بل كاش (٨) للكلمة  
مع صاحبها فتدبر فانه دقيق (قوله صوحت معها) اي جعلت الكلمة الاخرى  
مصاحبة معها تصحيح معنى لجعل اشارة الى ان المعنى المصاحبة القصدية دون  
المصاحبة الانعاقية وذلك لان مصاحبة متعدي او مفعول واحد نفسه نحو صاحب  
ريد او مع نحو صاحب مع زيد ولا تعدى الى مفعولين احدهما بالا واسطة والثاني  
بالواسطة (٩) (قوله ليس لها الخ) هذا الحصر مسفاد من تقديم الخبر مع  
كون محط العائد بعدا هي مع صاحبها كانه قبل المقام مقصور على الكلمة  
مع صاحبها لا ينحصر الى الكلمة مع صاحبها وانما يفيد بالشاركة لها  
في اصل المعنى لانه لو كان غير مشار لها فيه لم يكن اراده لاقتضاء المقام بل  
لاقادة اصل المعنى والمراد من معنى القسار المشترك بين التكمين كالشرط والاستفهام  
المشترق كذا (قوله بالشرط) اي جعل الشرط فالمراد بالعلل اندى قصد  
اقتضائه الجراء او اداة الشرط فالمراد منه الفعل الذي هو الشرط (قوله هكذا  
ينبغي الخ) فانه على ما ذكره من معنى كلام المصنف رحمه الله تعالى يكون جميع  
ما ذكرنا اعتبارات ماسة فلا يكون قوله وكذا خطاب الدكي مع خطاب النبي  
وقوله واكمل كلمة مع صاحبها في غير محله بخلاف ما قيل ان الاول اشارة الى علم البيان  
لان خطاب الدكي باسمه بحر واسكية وخطاب النبي باسمه الحقيقة والثاني  
اشارة الى علم الادب فان كثرة اصناف يحصل بذكر كلمة مع اخرى كالطباق  
والجيبس والتقية واضمح فان ذكرهما لا يكون في محله لان الكلام في بيان  
تفاوت المقامات ومقتضياتها والفاء في قوله بجميع مدكر محتمل ان يكون التعرير  
وان يكون التحليل كالانفي (قوله ورنماع شال الخ) معطوف على قوله وهو

٧ اي في اعتبار مناسب  
النفي وعدم اعتبار مناسب  
الذكي مع ان المقام يقتضي  
اثنائي لتقدم الذكي و  
مناسب الذكي البليدي  
في عدم ذكر المعنى مع  
الذكي البليدي اشارة الى انه  
في موقعه الخ م

٨ لان الاولين لا فائدة  
اصل المعنى والثالث لا فائدة  
معنى زائدة عليه فافهم م  
٩ فلا يصح عبارة  
صوحت معها لان حق  
العبارة على هذا صوحت  
معها ان يكون الفعل  
مسدا الى الطرف كما في  
قولهم يمرور بها او صوحت  
بدون كلمة معها الا انه  
يعتبر التصحيح م

٧ الحسن ثلاثة صفة الكمال  
وصفة النفس كإقبال العلم  
وحسن والجهل قبح والثاني  
ملازمة القرض ومتافرة  
وقد يعبر عنهما بالمصلحة  
وانقصة والثالث تعلق  
المدح والذم ماجلا  
والتواب والعقاب آجلا  
لان المص في صدر تفاوت  
مقامات الكلام وبغاوت  
مقامات تفاوت مقتضيات  
الكلام وتفاوتها تفاوت  
مقتضيات الاحوال

٢

مختلف وقد مر ان افرص منها بيان تعدد مراتب الالاعة وكون بعضها  
اعلى من بعض ثم تعيين اعلاه واسفله في الموضع ارتفع شأن الكلام اي الكلام  
التليع في باب الحسن (٧) والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة الكلام  
لما يليق به وهو الذي تسمه مقتضى الحال كما كانت المصادفة اتم وما صار به البق  
كان الكلام في مرتبة الحسن في نفسه وانقول عبد الباقع ارفع واعلى وكلما كانت  
انقص كان اشد انحطاطا طواذ في درجة وقل حب وقولا فمضى الحق على طبق  
ما في المفتاح ان كل ارتفاع للكلام بمقتضى ما الى كلام حر في باب الحسن سواء  
كان ماضيا للحسن او الرائد والقبول عبد الله بقدر مطابقة للاختيار المناسب  
وانحطاطه بقدر عدم المطابقة للاختيار المناسب فاعرف الاسفل ارتفاعه  
على الكلام الذي تحته وهو للتحقق باصوات الحيوانات بقدر مطابقة للاختيار  
الناسب واجابه بها لاصل الحسن وانحطاطه بعدم ذلك القدر والتعاقب  
بالاصوات وكذا الحال في الطرف الاوسط والاعلى من ارتفاع كل واحد منهما  
بالسنة الى ما تحته بقدر مطابقة للاختيار المناسب وبجانب الحسن الرائد على  
ما تحته وانحطاط كل واحد منهما بعدم ذلك القدر من المطابقة وذلك التفاوت  
في المراتب اما باعتبار تفاوت الكلامين في الاشكال على مقتضيات في القلة  
والكثره واما باعتبار تفاوت اعداد المتكلم في لزامة في العشر في الالاعة مطابقة  
الكلام لجميع ما يقتضيه الحال بقدر الطاقة فتدفع ما قبله كيف بنصور الارتفاع  
والانحطاط والمعتبر في الالاعة مطابقة الكلام لجميع ما يقتضيه الحال بقدر الطاقة  
وكذا تدفع ما قبله ان المطابقة لاصل الحسن لا لارائه وعدم المطابقة بسبب  
لعدم الحسن لا لانحطاطه لان ذلك انما يدل على معنى ان الارتفاع في الحسن بسبب  
المطابقة وانحطاطه فيه بسبب عدمها على ما لو سلم ان مصه ذلك فمطابقة  
مراتب متفاوتة فيصح ان يقال كل ارتفاع للكلام في الحسن بسبب الطاقة وان  
كان نفس الحسن ايضا بالمطابقة وكذا لعدم الطاقة مراتب متعددة بحسب  
تعدد مراتب المطابقة فيصح ان يقال كل انحطاط للكلام في الحسن بسبب عدم  
المطابقة وان كان انتهاء اصل الحسن ايضا لعدم المطابقة وقد يجاب بان المراد ان الكلام  
انقص واصل الحسن فيه حاصل بالمصاحبة عند مصف رحمه الله تعالى فلا  
اشكال وفيه انه مناف لما سيجي من قوله واسم وهو داعير الكلام الى مادونه  
التي باصوات الحيوانات الا ان يراد التحقق بالاصوات من حيث انتهاء هذا  
الحسن فلا ينافي بقاء حسنه من حيث نقصانه (قوله في حسن) في باب الحسن

٦ والقرينة كون الاعتبار  
صفة التكامل فلا معنى  
لمطابقة الكلام م  
٩ أي من قبل إضافة  
الصفة إلى الموصوف أي  
الناسب المختبر فافهم م  
٧ لأن تقرير كلام المص  
بمطابقته لأخبار الأمر  
الناسب على أن الكلام  
عوض عن المضاف فيكون  
إضافة الاعتبار إلى الأمر  
من قبيل قولهم العلم  
خمسول صورة التي

فهم م

٤ أي في قوله والبلاغة في  
الكلام إلى قوله مع فصاحته  
والدليل على أن الإشارة  
بعد التقييد وإن كان الكلام  
حينئذ مادراً مطلقاً  
أنه لا ارتفاع لغير الفصيح

فهم م

٥ أراد بالحسن الذاتي الذي  
منشأه ذات، للبلاغة لأن  
الحسن داخل في البلاغة  
أي في ماهيته وأما وصف  
بالدخول فيها مجازاً بمعنى  
أن منشأه لا يخرج عن  
تعريف البلاغة ويحتمل  
أن يكون باعتبار أنه منشأ  
أعني المطابقة داخلية فيها  
لأن البلاغة هي المطابقة

مع الفصاحة (حسن جلي)

وبهذا الوجه احتز عن ارتفاعه في غير ذلك أسب كالتعريف والتعريف فإن  
ارتفاعه بهذا الوجه باعتبار كثرة التأثير وقلة وكالتصحية فإن ارتفاعه بهذا  
الوجه باشتغاله على كثرة تصحيح وكالاته بتمام الواقع فإنه باعتبار الصدق إلى  
غير ذلك من استنباط العقائد والأحكام وبيان أحوال الآخرة (قوله وانحطاطه  
بعدمه) جعل صوابه انتحاض الأرباع والانتحاط كليهما بحسب  
مصادفة الكلام ليبقى نظام الكاشي وعدها مقدر في صارتته وقال الشارح  
رحمه الله تعالى لاحاجة إليه لأن الارتفاع والانتحاط كليهما بحسب المصادفة  
فقول المصنف رحمه الله و انحطاطه بعدمها إشارة إلى أن عبارة الافتتاح  
تحتاج إلى التقدير وإما في و أصبح لمراده (قوله والمراد (٦) الخ) فالكلام  
من قبل (٩) قولهم العبر حصول بصورة أي الصورة الحاصلة اختيار هذه العبارة  
للتبني على أن الاعتبار لازم في ذلك ما سبب كانه نفس (٧) الاعتبار (قوله واعتبار  
هذا الخ) بيان ليستعد من قوله بمطابقته للاعتبار ما سبب أي المختار ما سبب  
من كون الاعتبار حاصل حال تعقيد المطابقة وأنه ليس سبب هذا التعلق كافي  
بأنه في الرجل لرا كلى على ما قالوا لا يكون مجرد صفة معنى في تعريف الجملة  
يعتصم كون الأفراد حاصل معنى من معنى الوصف لا سببه بمعنى أن هذا الأمر  
يعتبر قبل اللفظ في المعنى الأول الذي يستوي فيه اللفظ وغيره ثم يصر في اللفظ  
تالياً وينع اعتباره في المعنى فالخلف والاثبات أيضاً يعتبر أولاً في المعنى الأصلي  
ثم يرد اللفظ على طهه ودهن أن تعده السبع على طبق المعنى المدر في الدهن والباء  
في قوله وبالذات تلبسه أي حال كونه ملتبسات معنى لا بمعنى في لانه لا يصح  
في قوله وبالعرض (قوله و رادع) هذا د كان معنى متى أن كل ارتفاع للكلام  
بسبب المطابقة وكل انحطاط في الحسن بدمها وأما على ما حرره على طبق  
ما في الفتح فالمراد بالكلام لبيغ وهو ظاهر لأن سياق الكلام في البلاغة وبيان  
مراتبها (قوله لتكوه إشارة الخ) كائنة صحيحة للإرادة بمعنى أن الكلام المفيد  
بالفصاحة مذكور في (٤) فيمكن جعل الكلام هو على العهد فلا يرد ما قبل  
أن المذكور صريحاً فيما سبق الكلام المطلق وفي ضمن التعريف الكلام الفصيح  
البلغ على أن الكلام المقيد بالفصاحة مذكور صريحاً بخلاف البليغ فإنه مفهوم  
من التعريف (قوله ولا رادع الخ) علة بحكم العمل وإشارة إلى أن كائنة المرجحة  
(قوله والداخل في البلاغة) صفة كاشفة لحسن أدنى والمراد بالحسن الذاتي (٥)  
ما يكون موجه داخل في البلاغة أي غير خارج عنها وهو لمطابقة لقنضي الحال

(بصيح)

وفي هذا الكلام رد للولي

حسن جلي حيث حل  
الحديث عن المراتب لانه فسر  
قوله لا يخرج عن حد  
اللافة بقوله اني طرفي  
امتدادها من الاسفل الى  
الاعلى في هاشم حاشيته  
على المطول م  
٧ فلا يرد ما يفل قد ورد  
في الحديث لاصلوة الا  
تطهروا ولا صلوة الا بالنية  
فيلزم ان يكون الطهور  
هو النية بالدليل الذي  
ذكرتموه لان الحصر في  
الحديثين اضافي بالنسبة  
الى عدم الطهور والنية  
والمعنى لا وجود للصلوة  
الا بهما فافهم م  
٤ فيكون المعنى ان جميع  
الارتقاعات حاصلة بسبب  
مطابقة الكلام للاعتبار  
الماسب فيستفاد الحصر  
م  
٣ مثال المياينة نحو ما في الدار  
الانسان وما في الدار  
الاجار ما في الدار الا  
حيوان وما في الدار الا  
ايض مثال العموم المطلق  
ما في الدار الا انسان  
وما في الدار الا حيوان م

بعض عما حرره قوله لكها اي المحبات خارجة عن حد اللافة اي تعرفها (٩)  
(قوله مقتضى الحال هو لاعتبار الماسب) معناه على طبق ما في افتتاح حيث قال  
وهو اي ما يليق بالمقام الذي يسميه مقتضى الحال يقال ان مقتضى الحال هو  
الاعتبار الماسب عندنا والفاء للترخي في انه كرا لا من رتبة التفسير بعد ذكر الشيء  
الا ان المصنف رحمه الله يجعل الاعتبار الماسب جبر كون مقتضى الحال معلوما  
والمطلوب تفسير الاعتبار الماسب وفي افتتاح عكس ذلك فان ما يليق بالكلام  
معلوم سابقا والمطلوب تفسير مقتضى الحال وحيث لا حاجة الى التدقيق الذي  
ذكره الشارح رحمه الله مع عدم تمامية (قوله عند بقية الخ اي المطابقة سبب  
دائر مع الارتضاع وجودا وعدما بادشاه من مباح ان ارتضاع شأن الكلام  
بحسب مصادقته لما يليق به وكذا المطابقة لمقتضى الحال في المباح ان مدار  
حسن الكلام وقبحه على اصدق تركيه على مقتضى الحال وعلى لانتصافه ههنا  
الحصر ان ليسا مثل لاصلوة الا تطهروا ولا صلوة الا بنية (٧) فان المراد هما  
حصر السببية في الجملة وليس الذي بينهما موقوفة على كون كل من الظاهرين  
مسا قريبا عن صوهم (قوله لان اضافة المصدر الخ) ثاني الرضى من ان اسم  
الجلس اعني الذي يقع على القليل والكثير بلغة بواحد اذا حمل ولم يقع قريبة  
تخصصه بعض ما يصدق عليه فهو قوله لا يجرى الحصر (٤) اخذا  
من استقراء كلامهم فعلى انزاع يابس والماء ورد على ماية فان ادهيتان حاله  
كذا فلو قلت في قوامهم اليوم يقص السهارة ان النوم مع الجلوس لا يفتصها  
لكان ما قصا لظاهر ذلك اللفظ انهى من ان الظاهر مما نحن فيه استعراق جميع  
ما يصدق عليه الارتضاع فقط ما قبل انه يجوز ان يكون لاستعراق الانواع  
فلا ياتي وجود فرد من الارتضاع بغير مطابقة لا غير الماسب او غير مطابقة  
مقتضى الحال (قوله ان يكون المراد الخ) اي يكون ذاته واحد سواء اختلفا  
مفهوما او لا قال قدس سره بطلان لهما على الخ المراد بطلان الحصر  
بطلان الحكم السلي من كاه والنادر في صورة شاي (٣) الكلي او الجزئي على  
قدس صدق الحصر بطل الحكم السلي في كل ما ياسب تحقق احكام الشوق  
في لاخر وفي صورة العموم مطلقا يطل الحكم السلي للحصر في الاخص  
بسبب الحكم الشوقي لاعم فيما عدا الاخص فادفع مانوهم من ان في  
صورة العموم المطلق ايضا بطلان كلا الحصرين ولا تمن بطلان  
الحصر في الاخص لبطلان الحكم السلي من حصر في الاخص والحكم

التبوت من الحصر في لأم قال قدس سره فوجهه ان الحصر الخ  
لا يخفى انما قد عرفت انه سابقا من ان كلام المطابقين سبب يدور مع الارتفاع  
وجودا وعدمه لانه اذا كان دائرا مع لأم يجب ان يكون له جميع افرادة تحقيقا للدور ان  
معه قال قدس سره على تقدير صحة المقدمتين فيمكن مع المقدمة الاولى  
بناء على ان المصدر انما ليس بصافي الاستعراق والثانية بان المعلوم ان ارتفاع  
الكلام بمطابقته يقتضي احدا لانه لا ارتفاع الا به قال قدس سره لا يلزم المساواة  
اي على ما رجعت من ان الحصر في لأم بوجوب تناوله لجميع افراده قال قدس سره  
ليس صريحا الخ قال من هذا التركيب يحى للاتحاد بين المسند اليه  
والمسند ولقصر المسند على المسند اليه كاد كره صاحب الكشاف في قوله تعالى  
( اولئك هم الفاضلون ) واما قال صريحا لانه ظاهر في الاتحاد بناء على ما قالوا  
من ان المساواة كاللام دلت على انه قد كان الحكم باعتبار التحقق ولم يكن  
قرينة البعوضة هي للاستعراق ولا للعكس فالظاهر فيما نحن فيه ان يكون الحكم  
على مفهوم مقتضى الحال من حيث هو فيفيد الاتحاد وكان القائل بان المطلوب هو  
الاتحاد في المصنوع بنى الكلام على التمام لانه نص فيه ( قوله وهذا المسمى  
الخ ) هذه الجملة وضعت من انصاف رحمه الله تعالى في الايضاح في البين بعد اعادة  
الاتحاد بين النظم والتطبيق ولا يتعلق بها بالشرع الا في والشارح رحمه الله بقاها  
لبانها ( قوله توخي معنى صوغ ) اي المعاني التي تبحث عنها في النظم وهي  
الاحوال العارضة للكلمة و حملها على تركيب بعضها مع بعض كالتركيب والتكبير  
والعطف وتركها على الخصوصيات والكليات التي تراعى في المعاني الاصلية او المعاني  
الاصيلة من حيث اشتقاقها على تلك الخصوصيات كما سيجي في كلام الشيخ الاشارة  
الاختلافي وقوله فيما من الكمال متعلق بالتوخي ولم يعل في الكلام اشارة الى انها  
تعرض للكلمة حال تركيب بعضها مع بعض دون حال الافراد كذا قوله على حسب  
الامراض اي المقصبات والاحوال متعلق بالتوخي بتصحيح معنى الوضع ووصفها  
بإيرادها على حسب الاعراض في كلام غيره ونحوها عليها في كلام الغير واتماصر  
النظم بالتوخي مع انه انما وضع مرتبة عليه اشارة الى ان الوضع الذي يكون دون  
التوخي لا يعتبر والصوغ وضع مقرر كرى كرى برابه ربه تأليف الكلام على  
حسب الامراض تصبغها في الاشتراك في المعنى الاصل والامتيار بالخصوصيات  
كالحواليم المشتركة في اصل بعضها واما رها بالصور والخصوصية ومعنى لها الاجلها  
لانه المقصود من الكلام عند ليلعاء ( قوله وذلك لانه الخ ) اي التطبيق عين



النظم انفسه بالتوخي لانه حصر النظم على الوضع لخصوص فراده بالتوخي  
الوضع المخصوص لكونه مساهداً ولا لم يصح الحصر ومعلوم ان الوضع  
المخصوص عين التطبيق فالتطبيق يتحد بالنظم انفسه بالتوخي لانه متحد بالنظم  
المفسر بالوضع المتحد بالنظم المفسر بالتوخي لان متحد مع متحد بالشيء متحد بذلك  
الشيء ( قوله ان تضع كلامك الخ ) اي كل واحد من مفرداته ومركباته من حيث  
تركيب بعضها مع بعض في موضعه الذي ينصبه لاحوال البصوت فيها في علم  
الصوت باعتبار اقامتها الاعراض المطلوبة منها كما فصلته في التمثيل وذلك الوضع  
قد يكون بالسابقة وقد يكون بخدمة علم المعاني ( قوله وتعمل على قوائمه ) اي  
يكون تركيب كلامك على طبقها وهو لا يتوقف على علم بها وذلك بان لا يكون فيه  
ضعف التأليف والتعقيد المعطى وانما يذكر الخواص من لتقيد المعنى لان  
المقصود تعريف النظم الذي يحصل به اصل الدلالة وهو يحصل بمجرد اشتغاله  
على الخصوصيات والمراد على حسب الاعراض المدونة فيه وان اريد المراد  
بدلالات مطابقه ومادكره الشرح رحمه الله من ان نظم عبارة عن ترتيب الالفاظ  
متناسقة المعاني متناظمة الدلالات فتعرف بالنظم المكامل الذي يحصل به اللاعة  
الكاملة ( قوله مثل : ينظر ) اي ينظر الى اسميته في فراده وتكرره في جملته  
وعملته وتعدو تعريفه وكونه مع صدر المعنى وكونه جملة سمية ( قوله في الخبر )  
اي في خبر المتأخرية ان المذكور في لامثلة اختلاف الاختار مع اتحاد المتأخر  
قد كر بطلاني ريد على ان يكون ريد متداً وبطلاني خيراً مقدم فهو مثال لتقديم  
الخبر وقبل ( ١٧ ) على التعليب ( قوله تعرف الخ ) عصب على قوله نظر اي بعد النظر  
الى الوجوه المختلفة التي تذكر في النظم تعرف ان لكل واحد منها موضعاً مخصوصاً  
بعد تركيب الكلام باعتبار اقامتها لافراض المطلوبة منها اما بالسليقة او  
بالملكة الحسنة من تدفع غير المعاني وحسب كل واحد في موضع يغني له ( قوله  
وتنظر في الخروف الخ ) اي النظر في الحروف والشرط والحرارة كان باعتبار ما  
يعرضها وهذا النظر في الحروف باعتبار نفس معانيها ( قوله ونظر في الجمل  
الخ ) النظر ان اسما كانا في امرد واحدة وهذا النظر في الجمل اي نظر في  
الجمل التي تدفع باعتبار احوالها التي يبحث عنها في النظم من العطف بالحروف  
المختلفة المعاني وتركه فتعرف بالسليقة او بعلم الذي موضع كل واحد منها بحسب  
الاعراض المطلوبة منها فتعريفه في موضعه ( قوله وتنصرف في التعريف الخ )  
هذه هوارض غير مخصصة بشيء من المفردات فنداء فضاء ( قوله مكاه ) اي مكاهة

اي شموله على الجمل  
الخبرية معنى على التعليب  
ويحوز ان يكس فاعلم

٩ وقع خطأ على كرم الله  
وجهه ومعه قريب من  
قرب هرون من موسى  
وهذا المعنى شائع في مثل  
هذا الموضع كقوله في ضوء  
المصباح فصار الفصل  
اللام من المكان المهم  
بمنزلة من زيد وعمر و  
صار قريبه من بمنزلة قريبه  
منهما فكما لا يبعدى اللام  
اليهما بلا واسطة حرف  
فكذلك لا يبعدى الى المكان  
المهم (حقى قدس سره  
في فروقه)

٧ بيان لوجه تفریع رجوع  
اللاعة الى اللفظ باعتبار  
اخذته المعنى الثاني على  
تفريعها السابق (حسن  
جلي)

٩ خلوصه من تاف الخروف  
والعرانة ومخالفة القياس  
اللعوى التي في المفرد وفي  
المكلام خلوصه من  
صعب التألف وتوافر  
الكلمات والتعبيد مع  
فصاحتها

٧ وهي خلوص المفرد من  
تافر الخروف في العرانة  
ومخالفة القياس اللعوى

الذي يقتضيه بحسب الاعراض كاسمه بقرينه ليس هذه الامور الخ (قوله بحسب  
الخ) متعلق بقرينه غير تعلفه بقوله بسبب التلازم تعلق حرفي جر بمعنى  
واحد فعل واحد اي تعرض لها بسبب الاعراض بحسب وقوع بعضها من بعض  
متصلة به غير اتصالية كما في قوله عليه السلام \* انت منى بمنزلة هارون من موسى  
(٩) \* فلا تعرض لها حب لا فرار (قوله واستعمال بعضها الخ) اشارة الى ان  
لكل كلمة مع صاحبها مذهب (قوله والى هذا اشار المصنف رحمه الله تعالى الخ)  
اي ماد كراه من عدم انتصيص اشار اليه المصنف رحمه الله اجمالا بقوله فالبلاغة  
الخ وليس المشر اليه فوه ثم ليس هذه الامور المذكورة الى آخرهم كما  
وهم (قوله متعلق باقائه) لا داعي الذي يقصده اذ لم يلج بالتركيب على ما قبل  
لا به بوجه كونه مبالوا للتركيب (قوله وذلك الخ) بيان لتفرعه (٧) على ما  
تقدم من تعريف البلاغة (قوله ضرورة الخ) هذا التماسيل على ان تحقق  
الاعراض والاشتمال على منحصاتها لارم في بلاغة الكلام واما افاذته اياها فلانها  
مقتضيات الاعراض وانما هي والاثر يدل على المؤثر (قوله لانه من صفة الاحيان)  
ليس المراد ان موصوفه الاحيان مفرد لان التمام حيث واحد بل انه كان  
في الاصل صفة الاحيان ثم اقيم معه ما ينصب معه ولذا لم يحسن مستعملا معه  
شائعا والظاهر ان يقول لانه صفة احب (قوله نصب على الظرفية) في الرضى  
بما يلزمه الظرفية عند شيقوه صفة رضى حيث مقامه وامر سيدي به فانهم احتاروا  
في الصفة ان كوره الظرفية ولم يوجدوها انتهى ولذا احتار الشارح رحمه الله  
تعالى كونه منصوبا على امر به ولم يجعله صفة لمصدر محدودى اي اطلاقا كثيرا  
لان التهمة هنا بمعنى الاحلاف (قوله اي في كثير من الاحيان) فيه اشارة الى  
انه صار بعد حذف او صوب واقامته مع امكان ذلك الا ان فيه ابهاما يحتاج الى  
البيان (قوله وفي هذا) اي في قوله بالبلاغة صفة راجعة الخ (قوله اراد الخ)  
اي اراد انه ليست من صفة لا يعاد من حيث هي (قوله وحيث لا تناقض)  
اي في اللفظ والآثار به وكذا لا تناقض في اللفظ عن المعنى والاشارة له  
لان المعنى كونه راجعة اليه صفة وانما كونه راجعة اليه بالذاتية (قوله فكانه  
لم يتضح الخ) وكذا لم يتضح من قبل حيث اثبت اللفظ لصدقة اراد منها ما مر في  
صدر المقدمة (٩) وحيث نهاها عنه راجعة اليها البلاغة (قوله ولا تراجع في رجوعها  
الخ) فان الخلوص من الصفات المذكورة (٧) مشاهد اللفظ نفسه وان كان  
من التعبد المعنى لا قياسى منى ويوصف به اللفظ احب (قوله هذه العصبية)

اي الفضيلة التي يقع بها التفاضل ويشت بها الاعجاز (قوله ان الكلام الذي يدق  
 الخ) فالكلام الذي ليس له معيان لاداة فيه ولا نصية له ان هو ملحق باصوات  
 الحيوانات (قوله يدل) بصيغة المجهول يشعر بالقصد ان ما ليس بمقصود ليس  
 بمدلول عندهم (قوله على معناه العموي) اي معنى يستفاد من المعط بالوضع اما  
 من نفسه كالتعريف والتكبر فانه يدل عليهما اللام والنون او من اعرابه كالفاعلية  
 والمفعولية والاصافة والحالية وغير ذلك واما من لهيئة التركيبية كالقديم  
 والحذف اعلم ان في كلام الشيخ نوع اضطراب فانه ان اراد بالمعاني الاول المعاني  
 العموية اعني المدلولات التركيبية وهي اصل المعنى مع خصوصيات على ما يدل  
 عليه الحاشية المقولة عن الشارح رحمه الله تعالى في هذا المقام يفيه ما سياتي  
 من قوله فافهم انها صفات للمعاني الاول المفهومة اعني زيادات والكيفيات  
 والخصوصيات حيث فسر المعاني الاول بنفس الخصوصيات لا بالمدلولات  
 التركيبية وان اراد بها تلك الخصوصيات يفيه (قوله هو الذي يدل بلطفه  
 على معناه العموي الخ) فانه يدل على ان المعاني الاول هي المدلولات  
 التركيبية والوحدة ان يقال ان المعاني الاول هي المدلولات التركيبية وانما  
 فسرهما بنفس الخصوصيات فبها على ان اصل المعنى اعني ما يخرج به  
 الكلام عن المعنى في حكم عدم هذا المعنى وبذلك اراد بالمعاني الاول  
 الخصوصيات وانما جعلها مدلولات لغوية لان اللفظ بحسب معناه العموي  
 يفهم منه تلك الخصوصيات واصل المعنى غير منظور به عندهم (قوله ثم  
 نجد لذلك المعنى الخ) ان كان اللام للصلة فالدال هو المعنى والدلالة ثابتة  
 باعتبار انها في المرتبة الثانية وان كان للدال هو اللفظ لكن توسط  
 المعنى والدلالة في نفسها ثابتة وهذه الدلالة عقيدة ولو عرف واعادوا العلاقة  
 التحيلية والادعائية (قوله على المعنى المقصود) اعني لا غرض اني يصاع  
 لها الكلام (قوله ففهم الفاظ ومعاد اول الخ) وهو مبنيهم من اللفظ بحسب  
 التركيب وهو اصل المعنى مع الخصوصيات من تعريفه وتكبره والتقديم وانما خبر  
 والحذف والاضمار والمعنى الثاني الاعراض التي يصد عنها لتكلم من هذه لصياغة  
 اي حمل الكلام مشتملا على تلك الخصوصيات من الاشارة الى معهود والتعظيم  
 والحصر ودفع الانتكار والشك وغير ذلك ومحصدها لا غرض اني يورد المتكلم  
 هذه الخصوصيات لاحكامها هذا بالنسبة الى غير المعاني والاساسية اي علم البيان  
 فالمعاني الاول هي المدلولات الطبيعية مع رتبة مقصدي حال والمعاني الثواني هي



والجس على ان يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا (٣) ولم يقل ان يخرج مقدار اقصر سورة منه عن طوق البشر مع انه انصرف لان الكلام في بيان مراتب البلاغة في بعضها لا باعتبار ما يتحقق فيه (قوله قال قيل ليست البلاغة سوى المطابقة الخ) فكيف يمكن ارتقاء الكلام الى ان يخرج عن طوق البشر فالسؤال استفسار محض كابدل عليه قوله لم لا يجوز الخ وقوله ليست البلاغة الخ بيان لمنشأ الاستفسار وقيل انه معارضة في كون الطرف الاعلى حد الاعجاز والدليل لم يذكر من احد الجانبين لظهوره فصيح الجواب مانع وفيه ان قوله لم لا يجوز الخ بظاهره نأى عنه وان ما ذكره في السؤال يدل على عدم امكان حد الاعجاز لاعنى عدم كون الطرف الاعلى حدا لا يجوز لا يضم مقدمة خارجة (قوله وعلم البلاغة كقول الخ) اى علمه مراد اختصاص بالبلاغة معنى المعاني والبيان ككامل ما بين هذين الامرين من حيث يتعلق بهما لارتقاء في البلاغة على وجه التمام كما في قوله تعالى (واتموا الحج والعمرة لله) ودقت لاسم المعاني كقول المطابقة وعلم البيان كقول المخلص من التعقيد المعنوي (لما عدا من الامور المعبرة في الفصاحة لاتعلق له بالارتقاء في البلاغة ولا يجوز تفسير علم البلاغة بعلم له تعلق بالبلاغة فيشمل الامة والصرف والعمارة خلاف ادعى اعتباره ويساميه قوله لا يعرف بهذا العلم فانه صريح في ان المراد به المعنى المتعارف ويرد عليه ان المخلص عن التاخر لا يتكفل له العلوم المذكورة فلا يصح ان علم البلاغة كقول ما تمام هذين الامرين وكذا لا يجوز ان يقال معه ان علم البلاغة اى المعاني والبيان كقول ما تمام هذين الامرين واكمله فلا بد انى توقف بعض هذين الامرين على علوم اخر والدقيق السليم لانه لا يصح تعريض قوله في نفسه واحاطة كماله لا يخفى (قوله قلنا الخ) مع التقديمات بنى ذكره يستعصر على الترتيب فقوله لا يعرف مع لكفائته وقوله فامكان الاحاطة مع لحصول الاتقان والاحاطة للبشر وقوله وصغير من مهارة الخ مع لترتب الرماية على الاتقان فتدبر فانه قد صلط فيه الناظرون (قوله واما الاطلاع الخ) اى معرفة عددا لحوال وكيفية في الشدة والصعب ورعاية الاهتبارات بحسب امة مات التي يتوقف عليها الايمان بكلام هو في الطرف الاعلى فامر آخر لاتعلق له به البلاغة ولا يستفاد منه (قوله ولو سلم) اى كفاية هذا العلم للاطلاع المذكور (قوله كما مر) في قوله دله يكشف عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن استارها (قوله فظاهر هذه العبارة الخ) لقرب المعطوف عليه والمرجع (قوله من المراتب العلية الخ) بناء على ان الحد

٢ فقال بعضهم اعجازه  
نظمه وآخرون لمعانيه  
وقيل لاخباره عن المعاني  
وقيل بأسلوبه الغريب  
وقيل بصرفه العقول  
عن المعارضة وغير ذلك

بمعنى المرتبة وما يقرب من مرتبة الاعجاز ليس داخلها فيها فلا يكون من الطرف الاعلى ( قوله ولا حقه الخ ) استئناف لدفع ان يقال انه وان كان من المراتب العليا بالنسبة الى ما فوقه فهو من الاعلى بالنسبة الى ما تحته فيصير ادخاله في الطرف الاعلى وحاصل الدفع انه لا يجوز ادخاله في الطرف الاعلى المفسر به انتهى اليه سلاعة بعدم كونه نهاية حقيقة ولا نوهية فالنهاية الحقيقية حرقى من حريثات سلاعة لا حرقى فوقه والنهاية النوهية نوع لا نوع فوقه وهو الاعجاز وما يقرب منه ليس شيئا منهما ( قوله ان الطرف الاعلى الخ ) يعنى ان المراد بالنهاية النوهية (٦) والحد بمعنى مرتبة الاعجاز منتهى نوعي للكلام مطابقا وما يقرب منه منتهى نوعي للكلام البشر ( قوله او امر د الخ ) يعنى ان الحد بمعنى النهاية لا يعنى مرتبة ونهاية الاعجاز وما يقرب منه مما لا يمكن معارضته فكلاهما داخلان في الاخصر الذي هو منتهى نوعي لسلاعة ( قوله فلا بدفع الساد ) لان منتهى شئ سواء اخذ حقيقة او نوعيا لا يكون متعددا فلا يصح ان يقال ان الطرف الاعلى اي منتهى السلاعة امر ان نهاية الاعجاز وما يقرب منه او مجموعهما انتهى بهما الاعجاز او العذر اشتراط بينهما وما قيل انه من قبل امر حكم الكل على حريثاته وضمنها مقامه فانما يصح فيما اذا كان حكم الكل بلا شرط شئ وانما اذا كان حكمه له بشرط شئ او بشرط لا شئ فلا كما فيما نحن فيه فان كونه منتهى حكم لمرتبة الاعجاز بشرط (٧) او وحدة النوهية وما قيل في وجه الساد من ان ما يقرب منه لا يتناول جميع مراتب الاعجاز لان ما يقرب من نهاية الاعجاز هي المراتب التي هي قبل الوسط بل مرتبة المتصلة بالنهاية ليس شئ لانه يرد على المهم ايضا وان حصص فيه مما لا يمكن معارضته فليخصص ههنا ايضا على ان يظهر ابتداء ان المراد هو الفساد اسبق وبما حرما من وجه انه ساد ماقيل في توجيه المتن من ان المراد بالطرف الاعلى مرتبة اعجاز للكلام لا بشر فان يبالغ مرتبة لا يمكن للبشر الاتيان بمثله وما يقرب منه اي من حد الاعجاز اي طرف الاعلى نوع تحته صعدان كلام يعجز البشر عن الاين بمثله وقريب من حد الاعجاز فان لا يعجز الالام البشر ولكن يعجز قسار مصر سورة عن الاتيان بمثله وكلاهما مدرج تحت الاعجاز وكذا متى بعض شروح الايصاح ان قوله وما يقرب منه عطف على لا عجز والمراد بحد الاعجاز سلاعة في اقصر سورة وما يعرف منه السلاعة في القدر آية او اثنين مكانه قال ولها طرفا اعلى وهو البلاغة القرآنية وذلك لمرء

٦ اي للبلاغة مطلقا اي سواء كان لبلاغة كلام الله او غيره م  
٨ لان عدم المجاوزة مأخوذة في مفهوم الطرف الاعلى وهنا غير مأخوذة فيما يقرب فأمل م  
فيما اذا اُخذ الطرف الاعلى نوعيا م

٦ و مراد المحشى ان المقي نفي كون القرآن من عند غير الله كذا وبعض واثبات كونه من عند الله كلا وبعضا والمعنى لو كان القرآن من عند غير الله فلا اقل من ان يكون بعضه منه ولا يلزم من كون بعضه من غير الله كون بعضه بالغا نهاية الاعجاز وكون بعضه غير معجز بل كون ﴿ ٦١ ﴾ بعضه بالغا مرتبة الاعجاز وهو بعض الذى من الله

وبعضه قاصراً عن ذلك  
المرتبة وهو العنصر الذي  
من غير الله تعالى م

۹. حیثیات بحیرہ القصور

من حد الإعجاز إمكان

الممارسة وإنما هو يجعل

الحل: بمعنى المرتبة لا بمعنى

## النهاية والإضافة

لألمية لأن القصور هي

بهاء الامصار لا يوجب

المصور عن الاعجاز حتى

ثبت له أماكن المعارض

للقاصم عن بهايه  
لا علم له في العلم

الاستعمار يبيع مصر بـ ١٠ جدار  
ولا يترك فيها شيئا من الجدار

جدا الاعيان فيها معز

نمائية الاعضاء

لا مئة الى مئة امة

المعارضة لقاصص عن شياطين

الأعجاز وصحة هذا الإتيان

يدل على ان حد الانحياز

معنى مرتبة الأعجاز

والإصالة باليد م

۷ ای نوع بعضی

فلا بد من التمسك به والالتزام

**الدراسات**

تاریخ اسلام

اِنَّ الشَّيْءَ فِي الْآيَةِ

فِي مَا تَلُوهُ خَطْمُوهَا فِي

ان الطرف الاعلى النهاية سواء اخذ حقيقيا ووجب لايعدد ( قوله ويؤيده )  
انما قال يؤيده دون ثبته لان كون الحد في عبارة الكثر بمعنى مرتبة لا يقتضيه  
كونه في عبارة المن معناه سكن المصدر الاتحاد ووجه ( ٦ ) التأييد انه لو لم يكن  
الحد فيه بمعنى المرتبة لم تصح الملازمة ادلا يلزم من كون بعضه من ضمير الله تعالى  
كون بعضه بالغاية الاصحاح وكون بعضه غير محرم من كون بعضه بالغاية مرتبة  
الاصحاح وبعضه قاصرا عن تلك المرتبة ويمد كرا المدفع مقبل من ان التأييد منى  
( ٩ ) على ان يكون الضمير في عنه راجعا الى الحد ويكون قوله يمكن اخ صفة كاشفة  
لم لا يجوز ان يكون راجعا الى الاصحاح والحد بمعنى النهاية وان يكون قوله يمكن صفة  
مقدمة كما هو الاصل في الصفة ولا حاجة الى الخواص من لاصل ارجاع الضمير الى  
المصاف وحيث لا بد من القول بكون الصفة كاشفة ( قوله نكان الكثير منه الم ) ما كان  
وجه الاصحاح عند هذه المرتبة كون القرآن في المرتبة الاعلى من سلاعة وكان  
المقصود من لامة اثبات ان القرآن كله وبعضه من لله تعالى ولم يمكن وصف  
الاختلاف ما كثر لانه لا يكون الاختلاف حيث لا مان يكون البعض منه محمدا والبعض  
غير محمدا وهو اختلاف واحد جعل صاحب الكثر وحدوا متعبدا الى مفعولين  
وقوله كثيرا مفعولا اول وختلافا معنى مختلفا مفعولا ثانيا بضمير الكثر وهو  
منه محمدا وانما من الارام على تقدير كونه من صد لله تعالى كون الكثير  
منه مختلفا مع انه يلزم ان يكون الكل بعضها اقصدرا على لانه ( كما في قوله تعالى  
يصكم بعض الذي بعدكم ) وبما حذرنا المدفع ما ورد عليه من ان الكثرة صفة  
الاختلاف والاختلاف ( ٧ ) صفة لكل في نظم القرآن وقد جعل صاحب  
الكشاف الاختلاف صفة الكثير واكثر صفة المختلف لا بالنسبة ان الكثرة صفة  
الاختلاف في النظم بل هما مفعولا واحدوا وما ورد عليه من انه يلزم من قوله لكان  
بعضه بالغاية حد الاصحاح ثبوت قدرة غيره تعالى على الكلام المحرم وهو باطل لانه  
لا نسلم ذلك قال لمقصود ان القرآن كلا وبعضه من لله تعالى ( ٨ ) اي البعض  
الذي وقع به التحدي وهو مقدار اقصر سورة منه ولو كان بعض من القاطن  
من غيره تعالى لوحدوا به الاختلاف المذكور وهو لا يكون بعضه بالغاية حد

منه ٨ وذلك لأن القصور والاحلاف الذي يسرى في القرآن وتكون بعض قبيل من القرآن غير مشهور ففعل هذا الأيرد  
إيضاح الاحلاف يكون لبعض و فاضي مرتبة لأعجبارو . بعض فاصرا عبد يوحد في القرآن ايضا فان مقدار آية او آية  
لا يجب ان يكون موجبا لاتفاق فكيف يتبدل بعقائه على . ليس من عند غير الله تعالى على ما هو المقصود من الآية ٨



الاعجاز ( قوله بما لا يمكن معارضة الخ ) يعني ان الوصول في ما يقرب منه للعهد اي ما يقرب منه المتعارف بينهم وهو ما يصدق عليه انه لا يمكن معارضة ليشمل جميع مراتب الاعجاز ولا يدع من غير ما وليس مقصود ما به ملحوظ بهذا العنوان حتى يرد ان الحكم على الطرف الاعلى مع ما لا يمكن معارضة مانه حد الاعجاز لا فائده فيه ادليس معنى لا يعجز سوى عدم امكان المعارضة ( قوله اي من الطرف الاعلى الخ ) نقل تفسير الشارح رحمه الله تعالى ايصالا ن عبارة المفتاح تحتل ان يكون ما يقرب منه عطف على موقعه يعني ان احد الاعجاز وما يقرب منه الطرف الاعلى موافقا لما يستعاد من طهرات و اورد عليه الاشكال المذكور لكنه خلاف الظاهر لما في المفتاح ( قوله اي لطرف الاعلى الخ ) اخذ الطرف حقيقيا و اشار بايراد كلمة مع موقع الواو الى ان اعبار المطب مقدم على الاخبار ليصير المحكوم عليه بحد الاعجاز كليهما لا كل واحد منهما كما صرح به شارح المفتاح لان المقصود تعيين مرتبة الاعجاز في نفسه لا يبر ما يصدق عليه وبهذا يظهر ان تقدير الخبر لقوله ما يقرب منه وحمله من مطب شمله على الجملة مفوت بالمقصود ولذا لم يلتفت اليه الشارح رحمه الله تعالى وما عترض عليه بكم سيق الكلام يدل على ان مراده بقوله وهو حد الاعجاز بين الطرفين لا على كانه قوله في الطرف الاسفل وهو ما اذا عير الخ لبيان الطرف الاسفل و معنى بين الشارح رحمه الله يقول هذا المقصود من تعيين حد الاعجاز مانه اطراف الاعلى وما يقرب منه لجوابه ان الطرف الاعلى حرق حقيق لا ساحته الى البيان لانه سهاة الحقيقة والمقصود تعيين حد الاعجاز بخلاف الاسفل فانه محتاج الى بيان ( قوله ولا يعني ان بعض الآيات الخ ) دفع لما يرد من انه يلزم على هذا التوجه كون آيات متدونه ( ٧ ) في البلاغة مع بلوغها حد الاعجاز يعني ان بعض الآيات هي بعض المتدوني به اعلى طبقة من بعض بلاشبهة فلا يصير في هذا اللزم وذلك التساوت بما تحسب تعاوت اتقادات في البعضين كما وكيفا وان كان كل منهما مطابق لجميع مقتضيه الحال فان هذه المطابقة موحدة لتحقيق اصل البلاغة معرفت من ان اسلاعه مطابقة للكلام لجميع ما يقتضيه الحال لا لتفاوت درجاتها وما يحسب رعاية اعتبارات لانه تعالى غير قادر بل حكمته مثل ان يكون المتعاطب عاجزا عن فهمه ( ٢ ) فتدبره بمازل فيه الاقدام ( قوله اي طرف الخ ) التخصيص على كون ما جبره من الطرفين لتثنيه على كونه داخل في البلاغة كالطرف الاعلى هذا حاص ما نقله ( قوله الى مرتبة هي الخ ) في العاموس دون بالضم تقيض فوق فمى الى مدونه الى ما تنه وهو ما يتصل به في جانب النزول فان غير

٧ بان يكون بعضها في الطرف الاعلى وبعضها بما يقرب منه مما لا يمكن معارضة م  
٢ اي ليس تعاوت المقامات القرآن العظيم الشان لعدم قدرته على الاتيان باعلى طبقة منها فانهم م

٢ قال المنس وهو ما اذا خير

الى مادونه التحق  
باصوات الحيوانات يعنى  
ما يستلزم تغييره الى مادونه  
الا لتعاقب باصوات  
الحيوانات وتحقيق الاسفل  
هو انه ما ليس فيه مقتضى  
الحال متعدد اعصام الدين  
في الاطول م

قوله سوى المطابقة  
والفصاحة اخ وهو غير  
متعرفة بالاصافة ولذا وقع  
صفة الوجود اشارة الى  
آخرة تلك الوجود بالظن  
الى المطابقة والفصاحة  
والمراد تفهها وجود اخر  
تعارفها فلا يلزم كون كل  
مهما نالها للبلاغة سواء  
اعتبر اولا الحكم على  
الوجود بالمطابقة ثم اعتبر  
تعبير تلك الوجود بمعايرة  
الامر من او بالعكس  
(حسن جلبي)

٨ وهو كون مرجع البلاغة  
الى الاحتمار عن الخطأ  
في تأدية المعنى المراد والى  
تمييز القصص من غيره

٢ لان الاول يستفاد من  
المعاني والثاني من البياو  
فلا يتوقف البلاغة على  
الفصاحة م

المتصل تحت البحث فيقول المعنى الى ما ذكره الشارح رحمه الله ويكون مراد اخلا  
في مفهوم دون وفي شمس العلوم هذا دونه اى اقرب منه وحيث يكون المراد  
ما خود بشرية التحق عند اللغاة باصوات الحيوانات (٢) وعلى التقديرين لا يتوهم  
صدق التعريف على المرتبة الاعلى والوسطى (قوله سوى لمطابقة المح) قل  
على هذا التفسير لا فائدة في توصيف الوجود بالآخر وبه لانه معلوم من قوله وتنعها  
مع ايها انه ان المطابقة والفصاحة ايضا تدل على البلاغة قلت فائدة لاشارة الى  
ان الوجود ليست تابعة للبلاغة في الوجود ولازمة له الكون سوى الامر من الدين  
بحصول البلاغة بمهما بل في الاعبار بان تغير في الكلام بعد البلاغة (قوله وفيد)  
اى في هذا القول تمامه اشارة الى ذلك لان العلم تخصيص هذه الوجود اى يحصل بعد  
احراء قوله ثورث الكلام حسا على وجود خلاف الاشعار الاكى فانه مستفاد  
من اعط تفهها وامانة كليهما الى قوله تنعها في المختصر فلا ان رد تنعها اخ  
(قوله ليس مما يجعل المتكلم اخ) فلا يقال في مرجه بعد يراد المتكلم في الكلام  
الجميع والطابق والتخصيص انه مجميع ومطبق ويجوز كما قال بعد التطبيق وابراد  
الكلام القصص انه يبيع ومصبح (قوله كلام يبيع) اى اى كلام يبيع بقصد لان  
البحرارة الموصوفة تم محوا كرم حلا علما اى اى ربح عالم كذا فصرح عن  
التعريف ما كذا الاقتدار على تأليف نوع خاص كالمدح دون آخر كلام (قوله  
ليان المختصر اخ) لما انجز الكلام في بيان الامر الثاني (٨) لا حرة اليه  
ولا يلزم من كون قوله علم الخ تمهيدا لما ذكر ان يكون تمهيدا لجميع ما يستفاد منه  
فلا يرد ما قيل ان الامر الاول لا يدخل له في بيان المختصرين كما لا يخفى (قوله  
والمختصر مقاصد المح خلاصته ان مقاصد) لكتب مختصرة في علم البلاغة  
وتوانسها كالمص في الخطبة وعم البلاغة وتوانسها مختصر في العلوم الثلاثة التي  
هي نفس الصور (قوله حيث لم يجعل اخ) وذلك لانه فسر بلاغة المتكلم تنويفية  
خواص التراكيب حنفها وابراد انواع التشديد والبيان وكتابة على وجهها  
ولامدحل (٢) في ذلك المختصرة وهو الحق لان فصاحة امر خارج عن ماهية  
البلاغة شرط لتعريفها كما اشار اليه الشارح في تعريف البلاغة (قوله اى ليس  
كل المح) يعنى ان المراد بالعكس العكس العكس لا المنطوق (قوله البلاغة في الكلام)  
كذا في الايضاح وانما خص الامر الثاني ببلاغة كلام لان كونه مرجعا للبلاغة  
المتكلم بواسطة كونه مرجعا للبلاغة الكلام كما يشير اليه فيما سأتى بقوله والاقتدار  
عليها (قوله وهو ما يجب المح) يعنى ان المرجع اسمه كان اى محل ارجوع ولا يمحور

كونه مصدرا ميم بمعنى مرجوع اليه على الحذف والايصال اذ لا يمكن استئثار الضمير  
في المصدر وما قبله انه ياتي به كلمة الى لان المرجع نفس الاحتراز فليس شيء لانه  
كما يصح ان مرجعها الاحتراز باعتبار تحققه فيه يصح ان يقال ان مرجعها حاشا  
اليه باعتبار التحقق وانما لم يجعله مصدرا ميميا لخلوه عن الاشارة الى ان هذين  
الامرئين يتوقف عليهما حصول البلاغة بخلاف المرجع فانه مشير الى التوقف  
كما استشهد عليه بقولهم مرجع الصدق والكذب الخ وبما ذكرنا ظهر ان القول  
بان المرجع في المتن بمعنى المصدر وصحيره وراجع الى المرجع بمعنى اسم المكان بطريق  
الاستخدام ليس شيء اذ على تقدير كونه في المتن مصدرا لاحاطة الى بيان معنى  
المرجع بمعنى اسم المكان وكذا ما قيل انه بيان لحاصل المعنى لان كلامه صريح في انه  
تفسير للمرجع ولا هذا الحاصل بحيث ان يذكر بعد تمام الكلام ( قوله حتى  
يمكن ) امكانا وقوعه فلا يرد ان الامكان لا يكون معللا بالغير لانه الامكان الذاتي  
( قوله مرجع الصدق الخ ) اي صدق الخبر لا الخبر لان صدقه عبارة عن كونه  
بحسب مطابق حكمه الواقع فلا يرد ان الطابق واللاطابق نفس الصدق والكذب  
لا مرجعها ( قوله وطابق الخ ) اي طائفة اليهما هو الكلي الى حريته من  
حدث التحقق ( قوله لا احتراز عن المعانيخ ) ولا يدخل فيه الاحتراز عن التعريف  
المعنى ( ٧ ) لانه خطأ في كيفية التأدية فلا احتراز عنه احتراز عن الخطأ في كيفية  
التأدية لاقترانها ( قوله امي المراد ) وهي الاعراض التي يصاح لها الكلام  
امى الاحوال ( قوله والاربع الخ ) اي وان لم يكن مرجع البلاغة الاحتراز  
المذكور لاجار حصول بلاغة دون الاحتراز اي مع الخطأ في التأدية فلا يكون  
مطابقا لمقصي الحال فلا يكون نبيعا وقد فرصناه نبيعا هذا حلف وكذا العبارة  
الثانية فتدبر فانه قد ذكر فيه الاقدام ( قوله ومساده واضح ) لان الاحتراز مثلا  
انما يصلح غرضا لغير شيء واما كونه غرضا لمطابقة فلان معنى له وكذا التمييز  
وانما كلاهما يصل المتكامل فجعلها غرضا لكون الكلام مطابقا لامتني له ولو قدر  
تأليف الكلام فهما ايضا ليسا نفرعين من التألف وانما العرض افادة المعاني على  
ما ينبغي كذا نقل عنه ( قوله تعيد هذين الامرين ) او تتوقف عليهما لانه يستفاد  
من التعريف ان بلاغة المتكامل بسبب التأليف الكلام البليغ مفيدة له والتأليف  
يحصل بالاحتراز عن خصائص تأدية المعاني المرادة من ذلك الكلام وتميز الفصيح  
عن غيره فيكون البلاغة مفيدة لهما وايضا انها ملكة ومعلوم ان ملكة كل  
علم تحصل بمرسته ومراولته اذ لم يكن جبليا لملكة الاقتدار على التأليف

٧ حتى يقال فكيف يصح  
قوله الآتي وما يحتزبه من  
الاول فهو علم المعاني م

يحصل تكرار اللفظ الموقوف على الامرين وثمة رخص في استعماله  
 مخصص في العادة وسوق لا يتصور ان يكونها علة ثانية ( قوله فالحاصل )  
 من كلام المصنف رحمه الله ان الالفة اي بلاغة الالام ( قوله والاقتدار )  
 لمعرفته ان الاقتدار يحصل بالممارسة وكون بلاغة سلكها من مرجعها  
 هذان الامران بالواسطة ( قوله وهو ) اي الاتصاف بهذين الوصفين ( قوله  
 ارجع الالفة ) مطلقا في ثلاث اعموم ( بلاغة كلامه فله هرد واما بلاغة  
 المتكلم فله توقف الاقتدار على الاتصاف بالمحصل من حيث الادوية ( قوله من معرفة  
 الخ ) اي ليس مراد التمييز الفعلي بين المصحح وغيره فان بلاغة الكلام لا توقف  
 عليه وان كانت متوقفة على فصاحته بل على المعرفة المذكورة ( قوله فهو  
 انه مركب ) اصمير الاول راجع الى التحقق و... الى تميز والجملة منى  
 احراز تمييز السالم عن غيره صفة للمركب وانما كان مركبا لان تمييز المصحح  
 عن غيره انما تحقق بمجموع التميزات المذكورة لا كل واحد من ولا يصدق على  
 شيء منها انه تمييز المصحح عن غيره لكونه احراز حرفة ( ٦ ) ( قوله انه يعرف  
 الخ ) فليس كون تمييز المذكور... في علم من الالفة انه يحصل بسبب امر من فيه  
 فاسد يبين الى كلمة ما لدى هو عبارة عن التمييز... والحق... ما يبين  
 بينه وبتا كذا اذ مع ما قبل ان التمييز عبارة عن المعرفة ولا معنى بينه ( ٧ ) في علم  
 اللغة او غيره ( قوله ما بين الخ ) اي بعض تمييز المصحح عن غيره تميزات بين  
 سد ما في اللغة وفي الصرف او في النحو او يدرى بالدوق الكلمة ما يفهم ويحل وما عده  
 بشره والشائع في هذا البشر كلمة او كما يسمى فلا يدرى صواب ارادوا اولاه  
 بين في جميع العلوم المذكورة لا في احدها ( قوله والثقة بالمعنى ) فانه يحصل  
 اما بضمف لالاف ولا احتياج امور كل واحد... خلاف الامس كل واحد...  
 يعلم بغير النحو ( قوله او يدرى بالحق ) اي تميز يدرى منه بغيره وهو لتدبر  
 وعدمه كابدل عنه قوله انه يدرى الخ فلا يدرى ان التمييز عبارة عن المعرفة ولا يدرى  
 بالحق ذلك التمييز لانه لا يحصل به العلم بالعلم ولا يدرى اي الحق...  
 يحصل ( قوله بالحق ) اي بالدوق الصحيح لدى هو بالحق في الادراك ( قوله  
 اي ما بين الخ ) فالتمييز راجع الى ما له من تميزات المذكورة يصح الحكم عليه  
 بما عده المقيد المعنى والمعنى على تقدير المصنف اي ما عده تمييز المقيد المعنى  
 ( قوله من هذا الكلام ) اي قوله وهو ما عده المقيد المعنى ( قوله تعين ما بين  
 الخ ) اي تعين التمييز كما يشعر به عبارة قائله ما يشار... بين في العلوم المذكورة

٦ وما يقال من ان تمييز  
 المصحح من غيره كلي  
 لا كلي وان هذه الامور  
 حريته لاجزاءه بدليل  
 صحة حله على كل واحد  
 من هذه الامور والجره  
 لا يحمل عليه كله فليس كلاما  
 مع... لان المراد تمييز  
 المصحح من حيث انه فصيح  
 لا تمييز ذاته من حيث هي  
 ولا من صفته على كل واحد  
 منها ولو سلم فليكن محمولا  
 على الله ( حسن جلي )  
 ٧ اي علامة الايس  
 المقصود العلم بالعلم ولا حاجة  
 الى الاجواب فان المراد اظهار  
 وجوده المعنى وهو في المعنى  
 عبارة عن الاتحاد الان هذا  
 لا يستقيم في قوله او يدرى  
 بالحق ويصحي ان راد  
 تخصيصه بالحق على ما قبل  
 المحار ( حسن جلي رحمه  
 الله تعالى )

او تدرك بالحس وباعتبارها يحترز بها بحيث الاحتراز عنها من اسباب الاحلال  
 فالمصاحفة اي تعيين ما يحترز به من عدم ولا شك ان قوله وهو ما عدا ذلك بعيد تعيين  
 تلك التخييرات بهذه ما عدا تمييز التعقيد المعنوي وتعيين ما يحترز به عنه بانه ما عدا  
 التعقيد المعنوي يعزب على ذلك العلم انه لم يبق مما ترجع اليه البلاغة الا الامران  
 فنون لاجل ربك الامرين علم البلاغة فقوله ويحترز عطف على بين وصير بها  
 راجع الى مالك وبعده عن التخييرات وهذا على قياس ما مر من قوله احرازه  
 تمييز السالم عن غيره راجع حيث رتب على كل تمييز احتراز عن سبب من الاسباب قد بر  
 قائم قدرل فيه لاهتمامه وقس قوله يحترز عطف على تعيين او على ما بين تأويل  
 المصدر اما بتفسيره او بدونه كقوله ولهم نعم نعم فاعيد في خبر من تراه والمعنى  
 ان العرض من قوله وهو ما عدا التعقيد المعنوي تعيين التميزات التي تبي في العلوم  
 المدكورة وتدرج بالحس والاحتراز تلك العلوم عما يحترز عنه من العرابة  
 ومخالفة قياس والضعف والتميز والتعقيد المعنوي ليعبر من هذا التبيين والاحتراز انه  
 لم يبق مما عدا عليه بلا عطف بالاحتراز من الخطأ في التأدية والاحتراز من  
 التعقيد المعنوي وقس على احتمال ان يكون ما كادته من اعمرات كما شر به صدره المسمى  
 ويحترز عطف على ما بين ~~تعيين~~ ~~تعيين~~ بها راجع الى ما المقدر ان تكونه عبارة  
 عن العلوم والحس وما في قوله ~~تعيين~~ ~~تعيين~~ من امره والمصلحة وغير ذلك وحديث  
 يحتاج الى اعتبار مقدمة معوية وهي معلوم لنا ان الامور التي تحت الاحتراز عنها كما  
 هي اترتب على ما ذكر (قوله لعلم الخ) اذ بمجرد تعيين ما ذكر من غير اعتبار هذه  
 المقدمة لم يعلم ان في اي شيء ويحتزم ان يكون ما كادته من سبب الاحلال التي  
 تبين في العلوم او تدرك بالحس وحينئذ ينبغي ان يفرد قبل قوله ويحترز كلمة  
 ما كادته من جميع اسباب الاحلال ويكون المعنى العرض تعيين الامور التي تبين  
 في العلوم المدكورة او تدرك بالحس وتعيين امور يجب وينبغي ان يحترز عنها  
 في نفس الامر ليعلم ان سببكم وان دافقكم لكن لا يلزم هذا التوجيه قوله بما  
 ترجع اليه البلاغة من الاملاء فيكون يترقى من اسباب الاحلال الا الخطأ والتعقيد  
 وحينئذ لا يحتاج الى اصدار تلك المقدمة المعوية ولكن يحتاج الى تقدير كلمة  
 ما لان كلمة ما في قوله ما بين لا تشمل ما بقى من اسباب الاحلال وكلمة ما المقدر  
 ينبغي ان تشمل جميع الاسباب ولي جعل عما يجب من وضع المظهر موضع المصدر  
 ولي جعل صير بها راجعا الى العلوم من غير اعتبار قيده اعني المدكورة معه  
 والى الحس لان ما في من اسباب الاحلال لا يحترز عنه العلوم المدكورة بل يحترز عنه

في ان الشيء اذا كان اعرف فالاصل ﴿ ٦٧ ﴾ حسن الاعرف متداً وغيره خيراً نحو زيد المطلق لمن يعرف زيداً

دون انطلاقه ونحو المطلق زيد لمن يعرف المطلق دون زيد وهما هكس ذلك الاصل لان الفن الاول مذكور فيما سبق كناية وعلم المعاني صراحة والجواب ان الفن الاول هو اعرف من علم المعاني من جهة اخرى لان الخطايب هنا بالظن الى من يعرف الفن الاول ولا يعرف علم المعاني لان الخطايب يجوز ان يعرف ان المصنف الفه مختصراً مشتملاً على ثلاثة فنون ولا يعرف ان الفن ما هو فاجاب من الفن علم المعاني م في قوله فلما اتجر كلامه الخ (٧) في بيان الشارح انحصار مقصود التخصيص قبل مقدمة م في آخر المقدمة الى انحصار المقصود في الفنون الثلاثة صار كل منها مهوردا معرفة بتعريف العهد بخلاف المقدمة فانه لم يقع منه ذكر لها ولا إشارة إليها فذكره مطول م لان علم البيان غير متوقع على علم المعاني فان من له ملكة يعرف بها ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة يكون عالماً وان لم يكن المودى مطابقة بمقصي اهل جانبه لا يكون بلغ (حسن جلبي)

بالمعاني والبيان (قوله اور الامر) والاولية باعتبار كونه مذكوراً في الاول المتبادل الثاني (قوله فانه من مراد لا قدم) اذ قد وقع فيه اعتلاء كثيرة لانه قدر المرحم بالعلم العائية ولم يعرف معنى قوله بين في من نعمة وعرض ما ليس في علم من اللغة من بعض اللفظ يحتاج في معرفته الى ان يبحث عنه في المكتتب المبسوطة او يحتاج الى تفسير وجعل كلمة هو في قوله وهو ما عدا الله قيد المعنوي راجعاً الى ما يترك بالحق وحل الاول في قوله وما يتختر به من الاول على الاول المقابل الثاني الذي هو تميز الفصيح (قوله اس الاول علم المعاني) قد عرفت تحقيق ان اللام فيه للعهد ووجه حل علم المعاني على الفن الاول دون العكس (٩) وان حمل معيد بحيث يدفع جميع الشكوك التي عرصت للطربين نعمه كره (٣) شارح رحمه الله من انحصار مقصود الكتب في العود الثلاثة كان انحصار الكتب في حرثاته كما هو العذر فالمقصود والعون متحدان وكل منهما عبارة عن معنى ولا يفسد صحة الحمل في قوله اس الاول علم المعاني طاهرة لانه من حل المعاني او حل اللفظ على اللفظ وان حصر انحصار الظروف في ظرف من يكون احدهم عداً عن اللفظ والآخر من المعاني في يكون الحمل مذكور حل للمعاني على معنى او عكس على سبب مدح مع علاقة الدال به والمبوءية مع الإشارة الى ان نظم المحصر في غاية وضوح كانه عين المعنى وانه لا يريد نسبة عن المعنى فيكون مستدركاً ولا معنى على اللفظ فيكون قاصراً (قوله يكون منه الخ) كلمة من هذه تسمى اتصالية لانه يهم منه اتصال شيء بغيره وهي ابدائية لان الابتداء هما باعتراف الاتصال كذا في حواشي شرح المفتاح شرافي يعني ان تحرورهما ليس متداً ومتداً ليس ما قبلها من لاتصاله شيء فانه لا يقدر منعها فعلا خاصاً كما قال الشيخ الطيبي في شرح المشكوة في بيان قوله عليه السلام في استمى منزلة هارون من موسى ان قوله متي خير للتداً ومن اتصالية ومتعلق الخبر خاص وليه راحة يعني انت متصل في وتازل متي منزلة هارون من موسى وعاد يقدر فعلا عام كما ذهب اليه لا يد اشراف حيث قال في حواشي شرح المفتاح اي منزلة كائنة وناشئة متي كمنزلة هارون من موسى وتقدر هه لكونه متصلاً به وتزل منه منزلة افراد متصلاً به لا من مركب او يكون منزله كائنة منه كمنزلة الفرد كائنة من المركب (قوله بعد رعاية الخ) ظرف لا يرادوا ليس المراد انه يعرف به الا يراد المقيد بهذا الضرف فانه خلاف الواقع (٨) بل ان قلت الاراد انما يعتبر ويعتد به بعد رعاية المطابقة (قوله فيه زيادة الخ) يعني ان علم المعاني المعنى الواحد بطرق مختلفة يكون عالماً وان لم يكن المودى مطابقة بمقصي اهل جانبه لا يكون بلغ (حسن جلبي)

ليس معتبرا في علم بيان لأم حيث الدرس ولأن من حيث المفهوم يمكن في مفهوم البيان  
اعتراجه وهو ايراد معنى الخ رتبة على ما اعتبر في علم المعاني وهو مجرد المطابقة  
فيكون مفهومه دسيسة في مفهوم علم البيان بهذا الاعتبار بمنزلة المفرد من المركب  
فلما قدم عليه وفيه معنى ثمة علم البيان وهو الايراد المذكور معتبرة بعد ثمة  
علم المعاني اعني مضافة فيكون علم المعاني باعتبار ثمة مقدم على علم البيان  
ما عيار ثمة وفيه ثمة المعين معرفة الايراد والمطابقة لانسهما ولاشأن من معرفة  
الايراد ليست بعد معرفة المطابقة ولو سلم فالارم ان يكون ثمة احدهما من  
حيث التحقق بل من حيث لاعداد متخفة بعد تحقق ثمة الآخر وهو لا يصلح  
وحدها وحدها لتقديم احدهما على الآخر الا يرى ان ثمة المعنى معتبرة بعد ثمة  
الصرف ولا تقديم له على غيره من ثمة كافي الكتب المصنعة فيها كانه سهل  
والانفة لا يوطى وحمل شبح ان احاطت مقدمة التصريف على اشافية ملحقه  
بالكافية ولو سلم فربما لا يجد الى جعله بمنزلة المفرد من المركب وشبهه به لانه  
حصل جهة التقديم وانما خير في ذاته (قوله اشار الى تعريفه) اي تعريف علم  
المعاني بمعنى المنسب لانه مراد في قوله العلم الاول علم المعاني واحبار لفظ اشار  
الشامل للبيان المعصدي وانتهى لان لغة العلم في التعريف ان كان بمعنى الملكية  
يكون تعريفه ان كل ما وان كان معنى المنسب يكون تعريفها لها مقصدا (قوله  
ريادة بصيرة اخ) اي لكل واحد منهم لان اصل البصيرة حاصل بالصور بوحدها  
السابق على التعريف او مجموعها فان يكون من البصيرة بالتعريف والزيادة  
بالوسط (قوله كل علم هي اخ) اي لرصدي وقد يدخل لغاه على خبر كل وان كل  
مصفا الى غير موصوف محوكل ربحه فله درهم والموجه الاول فالظر الى نفس  
الشروع والتأني بالظر الى غاية (قوله ما عداها تعد اخ) اي ما عداها يصح  
عدها عند واحد او فرادى بالندوس واما احذر صيغة التصارع وهي الجهة  
المساوية بها سواء كانت هي الجهة اي اعتبرها القوم من الموضوع والغاية  
او غيرها كالجهة ان حوده من المحمولات (قوله ومن حول الخ) كبرى القياس  
وصورته ان طالب كل علم عاب كثرة تصطبها جهة الموحدة وكل طالب كثرة  
كذلك عليه ان يعرفها بجهة وحدته بمقول طالب علم بمعاني طالب علم وكل  
طالب علم فعليه ان يعرفه بجهة وحدته لينتج المطلوب (قوله تلك الجهة) اي  
بالجهة المساوية (قوله لا يسمونه الخ) وذلك لانه لم يعرفها تلك الجهة فاسان لا يعرفها  
اصلا فلا يمكن طلب والكلام فيمن حول تحصيلها او يعرف الكثرة لامن جهة



الوحدة بل من حيث الكثرة فلا بد من معرفة كل واحد من تلك الثلاثة بوجه ما قبل  
الشروع في تخصيصه فيضيع وقته في معرفة تلك الوجودات ويقتوت عنه تحصيل  
تلك الكثرة او يعرفها لا من جهة مساوية بل من جهة اعم فهي وان جعل بها  
الاندفاع الى الاخص لكنه يجوز ان يقع بها الاندفاع الى فرد آخر من ذلك الاعم  
فحينئذ يضيع وقته فيما لا يعبه وهو الفرد الآخر ويموت عنه ما ينبغي ان ياتي الاخص  
او يعرفها من جهة اخص ويموت عنه بعض ما يعبه وهو البعض الآخر من الاعم  
الذي لا يوجد فيه جهة الاخص وينصع وقته بعد ما يخص به لاخص مخصوصه  
فانهم طاه قدرب فيه اقدم العرب (قوله منكه بـ ر بـ) اي العلم يطلق  
على اسكة المخصوصة وعلى الموصوفة بهذه صفة لا يمتد في مفهومه حتى يرد  
انه يدم التكرار في توصيفه بهونه يعرف مدونه لاحقة في اعتبارها صحة التعريف  
بدونه والمراد بالادراكات الحرفية الادراكات المتعينة بالفروع المستخرجة بذلك  
الملكية من المسائل بل يص عليه في التوزيع حيث قال منكه بـ ر بـ على ادراك  
حرفيات الاحكام والاحمل على الاعانات بوجهة حال الاستحضار بما لا يثبت اليه  
(قوله مستطعة الخ) في حال الاستبطان يكون في مرتبة العلم بالملكة وله التمكن  
على الاستحصار فاذا مارس المسائل المستطعة وامتت الهامة بعد اخرى فتمكن  
من استحضارها متى شاء وحصلت له معرفة العقل بالفعل يصير بالعلم المعاني بهذا  
المعنى (١) (قوله بـ ر بـ منكه بـ ر بـ) اشارة الى ان لغز في العلم بمعنى الملكية  
هو ملكة الاستحصار الحاصلة بعد تكرار الملاحظة والتمكن على استحصار ما بقي  
ليس بمعتز فيه لان هذه الملكية مرتبة العقل وهو من شجرة من ملكة الاستحصار  
ولو اعتبر فيها التمكن على استحصار ما بقي لردت المراتب على الاربعة ولان العلم  
اي مسأله محصورة مثل كلام المتقدمين لا يتحقق فيه التمكن على استحصار  
ما بقي (قوله وتفصيلها) اي العلم بها مفصلة وهو موافق بقوله بـ ر بـ مدأ لتفاصيل  
مسأله وقيل اي استخراج الفروع بعد الادراكات جبرية (قوله حتى ادراكه)  
فان جهة الادراك وسببه هي اداة الادراك ادانتي لا يصكون مدأ لنفسه  
ولا المسائل لانها متعلقة الادراك لا بسببه (قوله لا تريد الخ) اي لا تريد بالعلم الادراك  
اذا ادراك جميع المسائل متعذر لعدم الانحصار وكذا مسائل وهو ظاهر بل تريد  
ملكه الاستحصار وما قيل ان العلم بمعنى الملكة اسم حمد فلا يشق منه على تقدير  
تسليم عدم الاشتقاق من الجامد مدفوع بانه قد استعمل العلم باسمه لمصدرى اعنى  
الادراك في الملكية علافة السببه سرى هذا لقن في جميع مشتقاته من غير حاجة

١ العقل الهولاني هو  
الاستعداد المحض لادراك  
المعقولات كما للاطفال  
والعقل بالملكة هو العلم  
بالضروريات واستعداد  
النفس بذلك لاكتساب  
النظريات منها وهو مناط  
التكليف والعقل بالفعل  
هو ملكة استبطان النظريات  
من الضروريات والعقل  
المستفاد هو ان يحصر من  
النظريات التي ادركها بحيث  
لا تعيب عنه م

الى الاشتقاق من غير معنى سكة ( قوله لانه كثيرا ما الخ ) اشار بذلك الى ان اطلاقه  
بمعنى السكة اكثر في تعرف من اطلاقه على الاصول كما صرح به في التلويح فحصل  
اللفظ عليه اولى ولذا قال يجوز ولانه يحتاج الى تقدير انصاف في قوله يعرف به  
اي يعلم ولانه لا يصير مدب لمعرفة لا بعد حصول الملكة مسببته بعيدة بالصفة  
الى الملكة ومن هذا ظهر وجه عدم حجه على الادراك ايضا قال قدس سره  
كما يشهد به الواحد قال هو الاولى هي الاستعداد التام للاستحضار المسمى بالعقل  
بالفعل ولانية مشاهدة واستحضار على الوجه الاجزالي المسمى بالعقل المستعداد  
فما قيل ان المتأدرا لا الحجة به خارجة عن العقل بالفعل وليس كذلك والافتصير  
مراتب النفس في حصولها على رتبة على الاربع وليس كذلك بالاشفاق ليس  
شيئ قال قدس سره فلا من تقديره كما صرح به لشارح روجه الله في تعريف  
البيان وذلك لان الاصل في المعاني مأخوذة في العلم بمعنى الادراك لانه صفة  
ذات تعلق او غير التعلق وحصول صورة الشيء فاصح ما قيل انه لا حاجة  
الى التقدير بل ينفي عن الاخلاق لانه في الواقع متعلق بالاحوال قال قدس سره  
وحاله على الادراك بما ذكره و تخصيص بالعندني يحصل من تقدير المتعلق  
او من التوصيف بقوله يعرف بالخ فاعرفه سبب لاصدق ( قوله فقال )  
الفاء لتفصيل الخبري لذكور مجزلا لا يفرع على ما فهم ( قوله ادراكات حربية )  
انصغر ادراكات متعلقة بحركات لكن لاستفهام حربة المدرك حربية الادراك  
اقامها مقبها اختصارا ( ٦ ) ( قوله كل فرد فرد ) في التقليد في بحث الحال  
ان العرب تكرر انشيء مراتب فيمنوع جمع حبه وفي شرح التسهيل في بحث  
الحال وفي نصب سبب من مكرر خلاف وذهب ارجاح الى انه تأكيد وبن حنى  
الى انه صيغة للاول وذهب بعض الى انه مصوب بالاول لانه لما وقع موقع  
الحال جاز ان يعمم ورد وذهب ارجاح بانه لو كان تأكيد لارى ما يؤدى الاول  
واختار انه وما قبله مصوب بالعام الاول لان محو هكها هو الحال وبظيره  
في اخر هذا حلوا حاض و و ذهب بعض الى ان نصبه بالعطف على تقدير  
حذف العاطف لكان مذهب حسب ( ٩ ) انتهى عليك بالاعتبار في حال الخبر ( قوله  
بمعنى ان اى فردا خ ) اي راد من اعراف المعرفة بالقوة القريبة من الفعل لا المعرفة  
بالفعل ( قوله امكنه ) ساء على ان كل ( ٨ ) فرد ورد عليه عرفه فيبحث  
فيه ان له امكان معرفة اى فرد بوجه ( قوله وجوده بالانهاية ) اى ما لا يقطع  
وهو احوال اللفظ العربي لا اللفظ العربي لا تقصام له لتحقيقه في لدار الاخرة

٦ والافتضى الاصطلاح  
السابق كون متعلق المعرفة  
جزئيا لانفس الادراك  
( حسن جلبي )

في التقليد في بحث الكل  
ان العرب الخ لجه

٩ من قيل قوله تعالى وهو على  
الدين اذا ما توك تعلمهم  
عليه قلت لا احد ما جعلهم  
تواوا وحكى ابو زيد اكلت  
سمكا لئالى ولسا م

٨ وحاصل التبريف علم  
يعرف به اى يمكن ان يعرف  
كل فرد وجد ودخل تحت  
الارادة من تلك الاحوال

م

أيضا (قوله ان اراد اخ) يعني ان الاحوال جمع مصنف وحكمه حكم الجمع  
المعرف في احتمالاته الأربعة ظاهرا ان يراد به احسن بحر وهو صهر الطلاق لانه  
يلزم ان يكون من له ملكة يعرف بها حالا واحدا عالما بالمعاني واما ان يراد به  
الاستغراق فيلزم ان لا يكون احدا عالما بالمعاني والهدى لانه في بعض المطلق  
فيتم ما لزم على تقدير ارادة احسن وله ظهوره ثم يتعرض له واما بعض المبهم اي  
المعين في نفسه الغير المعين في الذكر فيلزم تعريف مجهول واما الهدى الخارجى  
اي البعض المعين في الذكر فلا دلالة له على ما فهم فانه قد اشكل على الناظرين  
(قوله فلا يكون الخ) لانما حصول ثمرته (قوله فيكون الخ) حصول ثمرته  
لا يصدق التعريف على علمه فلا يراد به بمجرد حصول مسئلة منه لا يحصل للملكة  
حتى يصدق التعريف (قوله لكل من عرفه مسئلة) من الاحوال الكثيرة  
تتبع من مسئلة واحدة فن قال اي مسئلة متصلة لثمة احوال قدسها (قوله  
بما لا يد الخ) اذ يشوب عليه صحة اللفظ وفصاحته (قوله وهو قريبة حمية)  
يظهر بالنال من وجه كون التوصيف بالموصول المذكور (٢) مشعرا بغيد الحبيبة  
ما سمعنى في بحث العطف على المسند اليه من كلامي تشجع حبك قال ان الى ادا  
دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه المردف اليه وكذا الاثبات وجلة  
الامراة ما من كلام فيه امر راد على مجرد انك الشيء عشى او تقييد عنه الا وهو  
الغرض الخاص المقصود من الكلام وهذا مما لا يسر لي انك ت فيه انتهى فانه  
يقضي هذا الكلام يكون المقصود من قوله يعرف به احوال اللفظ المراد التي  
بها يطابق اللفظ مقتضى الحال هو معرفة الاحوال بحيث تصابق بها اللفظ  
مقتضى الحال وهو معنى اعتبار الحبيبة وانما كانت القرينة حمية لانه قد يقصد  
من الكلام الذي فيه تقييد مجرد انك تقييد لشيء او تقييد منه ويكون التقييد  
للتوصيف ولا ذلك انما هو في المفاهيم الخطيئة في عصرنا لاني مقام التعريف  
واما ما قبل (٨) ان التعليق بالمشق يشعر بالعلمية فبعبه ان يتعيق بالوصف  
الصالح للعلمية بشعر بالعلمية وفيما نحن فيه ليس كذلك وان الحبيبة المعبرة بتقييدية  
لاتعلمية (٣) (قوله ان يكون علم المعاني) اي ثمرته او يكون الملكة التي تقييد هذه  
المعرفة (قوله مثلا) اشار بذلك الى ارد كر ان تصور على طريق ضرب المثال  
وكذا ذكر التعريف والتشكيرو وجه لثبوت انه لا يهمل من معرفة الشيء الادراكه  
التصورى فانه ما هو او التصديق بانه هو هو ووجه الفسر هي عن اليان  
كذا نقل عنه وما ورد على التعريف من به يصدق على ملكة العلوم الثلاثة مثلا

٢ لان المذكور في التعريف  
احوال اللفظ بصيغة الجمع  
فلا يلزم من ارادة البعض  
حصول العلم للمعارف بمسئلة  
واحدة مطلقا (حسن جوابي)  
٨ في بيان كون الوصف  
قرينة لاعتبار الحبيبة

٣ اعلم ان قيد الحبيبة ثلثة  
اقسام لان الحبيبة اما ان تكون  
عين الحديث اولا فالاول  
للاطلائ مثل الانسان من  
حيث هو انسان ماش على  
قدميه والثاني اما ان تصلح  
الحبيبة للعلمية للمحيث اولا  
فالاول للتعليل مثل الانسان  
من حيث هو كاتب متحرك  
الاصابع والثاني للتقييد  
مثل الانسان من حيث هو  
صالح لتعجب

٦ قوله وذلك أي كون مقتضى الحال في التحقيق كلاماً مؤكداً وكلاماً ٧٢ يدكر فيه السند إليه وكلاماً

يخذف فيه السند إليه ثابت  
لأن موضوع علم المعاني إلى  
آخره ٢

٤ أي على كون أحوال اللفظ  
التأكيد والدكر والحدوث  
للمؤكد والمذكور  
والخذف ٢

٩ فإن قيل المذكور حقيقة  
هو الكلام الجزئي لا الكلي  
المعقول وحملته مقتضى  
الحال فلا يؤيده قلت يصح  
جعل الكلي بذكر حربه

فإن قلت يصح جعل  
الأحوال المذكورة بذكر  
الكلام المتمثل عليها لكونها  
كليات لم قلت فرق بين  
الكلي بالنسبة إلى حزيه  
وكيفيته فإن الأول عين  
للتسائي نظراً إلى التحقيق  
دون الثاني فافهم ٢

١٠ قوله فتأيد ذلك يعني ليس  
مراد الشارح الاستدلال به  
على مطلوبه بل تأييده ٢  
٥ قوله لا يجدي كثير نفع  
لأنه ليس بدليل على ذلك بل  
مؤيد على أن الانتماء مقتضى  
الحال هو المؤكد وأدوات  
التعريف بل التأكيدي  
والتعريف نعم يصح إطلاقه  
عليهما باعتبار دلالتها على مقتضى الحال لا باعتبار كونهما مقتضى الحال ٢

فانه يصدق عليه انه علم يعرف به حوال اللفظ العربي التي بها يطابق اللفظ مقتضى  
الحال فتوهم لأن تلك سكة ان كانت حالة بسيطة مبدأ لتفاصيل مسائل العلوم  
الثلاثة هي علوم ثلثة و لفرق بالحديث فن حيث انه ملكة يعرف به الاحوال علم المعاني  
ومن حيث انه يعرف به اراد المعنى الواحد في طرق مختلفة علم البيان ومن حيث انه  
يعرف به وجوده يحصل علم مدعي وان كانت ملكات متعددة فالمجموع امر اعتباري ليس  
بوجود في نفسه فصلا عن ان يكون له المعرفة وهذا الابرار طرد في جميع تعريفات  
العلوم والادع مدع (قوله فان قلت ارجح) استدلال على فساد التعريف بمعنى  
قوله فكيف يصح فلا يصح اوسع محتمل واستفسار محض (قوله وهي بعينها  
الاعتراض) استدلال على عيبها لمقتضى الحال بعينها للاعتراض المسبب المتعدد  
لان الاعتراض المسبب يصح في كونه صفة من الاحوال كما مر (قوله كما يصح) أي عن  
كون الاحوال المذكورة مفهومة محال (قوله فكيف يصح) فانه مقتضى ان يكون  
مسبب المطابقة معارفاً بصدق والمطبق وعلى ما ذكرتم يلزم اتحاد مسبب المطابقة مع  
المطابق (قوله ولا يقتضى الحال) كذا (٦) لان موضوع المعاني اللفظ العربي  
من حيث اطلاقه معاني انشائية فلا بد ان يكون موضوعات المسائل راجعة اليه  
والاحوال المسبب كذا (٧) كما اشار إليه الشارح رحمه الله في شرح امتحان من اراد  
استكمال رجا الله تعالى كلامه مقتضى الحال ذكره بدل على ذلك فان المذكور  
حقيقته (٩) هو الكلام دون الاحوال فتأيد لذلك (٧) فالتأيد فيه من المراد  
بالدكر اعم من المذكور حقيقة ونحو الحكم عليها بالدكر على التعليل فان كثرتها  
مدكور لا يجدي شيراً مع (٥) وما لاستدلال تعريف المصنف حيث قال بها يطابق  
اللفظ مقتضى الحال فانه يقتضي معرفة مصدر لان الكلام في صحة التعريف وكذا  
الاستدلال بان مطابقة معنى الصدق في الاصطلاح والاحوال لا يصدق على  
اللفظ لان هذا اصطلاح مصنفين وتوحيده عليه لوجبه نسبة المطابقة إلى الكلام  
الكلي لا إلى الكلام الجزئي (قوله واحوال الامم) دفع لما ينوهم من ان احوال  
الامم من التأكيد وعنده والمحرر والخصم عقليين والقصر ليست من احوال  
اللفظ مع انه يبحث عن في هذا المعنى (قوله مجرد اصطلاح) أي ليس الاحتراز  
عن التعميم اذ يعرف بها احواله ايضاً مثل ان يقال في جواب المنكر لقيام زيد  
هرأيه استاده ست بل مجرد اصطلاحهم على تدوين العلم بذلك لما ان المقصود  
الاصلي معرفة مصدر القرآن (قوله تنوع خواص) التنوع الاتباع شيئاً فشيئاً

( والمراد )

٢ مقتضى الحال لا باعتبار كونهما مقتضى الحال ٢

والمراد المعرفة بل المكنة او المسائل المستعملة والخواص جمع خاصة او خاصة  
وهي ما لا يوجد في غيره كلا او بعضا والمراد بها معنى مدبره السكاكي رحمه الله  
الاعراض التي يصاح لها الكلام حيث قال واهي بخاصية تركيب ما يسبق منه  
الى فهم ذي الفطرة السمية عند سماع ذلك تركيب من ما يسبق الى فهم  
من تركيب ان زيدا مطلقا او اسمعته من العارف بصيغة الكلام من ان يكون  
مقصودا به في الشك او لا تكرار الخ واختار التركيب في كلام شارة الى ان تلك  
الخواص تحصل عند التركيب سواء حدثت في افرادات وفي تركيبات تركيبا اوليا  
او ثانويا وقوله في الاقادة ظرف انشع اي تنوع الخواص من حيث اقادتها  
بالتركيب بان يعلم ان هذا التركيب لا يشتمل على الكيفية المخصوصة مفيد لتلك الخاصة  
فيقول الى ان علم المعاني عبارة عن التصديقات باقادة التركيب من حيث اشتغالها  
على الخصوصيات لتلك الخواص او المكنة بطائفة منها او المسائل المتعلقة بها  
والشارح رحمه الله اتفقا على انه متعلق بخواص مخصصة او صفة لها ويرد عليه  
ان معرفة نفس تلك الخواص الجارية ليست علم المعاني بل تصديق باقادة التركيب  
لها على الوجه الحكيم الا اذا اعتبر في هذا الحثية اي من حيث انها مفادة بها  
وقال العلامة رحمه الله انه يتميز عن سمة الخواص فان خواص التركيب تنقسم  
الى ماهو خواصها افادة وهي التي في علم المعاني والى ماهو خواصها دلالة وهي  
التي في علم البيان ولى ماهو خواصها تبيين وريد وهو يسبق في علم الدواعي وهذا  
القدر تم حصر الاحتراز من سائر العلوم فلا يشترط في حصول اللفظ او يتعلق  
بأحوال المفردات وصفا من حيث امددة ككلمة او بهيئة كالصرف او بحال  
التركيب امرابا كالتحواو اختلاف دلالة في الوصوح والخصا كالبيان ثم ان منهم  
من جعل السديع هذا على حدة كالمصنف رحمه الله ومنهم من جعله من مصنفات علم  
البيان نظرا الى المصنفات الباطنية ومنهم من جعله من مصنفات علم المعاني كالسكاكي  
رحمه الله وقد سلك العلامة رحمه الله في شرحه وهو جزء جعل من علم المعاني وليس  
جزءا منه حقيقة ادلاله في البلاغة كما بحث الامام في الكلام فيقول اسراج  
السديع فيه سبها على كونه غير داخل فيه حقيقة فقال ويرى من تركيب اي يعرض  
لها تعاملا هو المقصود الاصل اعني البلاغة او الخواص اي بعد من هتماتها  
من الاستحسان وغيره من الاستنباح الواقع في كلام العلماء هموة منهم او قصدا  
الى افراض لهم تعالى بذلك كالا صاحيك و بهرليت و تعريض و تعريض و المحركات  
في غيرها صاحب المعاني احتزرا عن مثنها كعرفة السموم في لطب اولياتي مثلها

في موضعها وما قاله سيد السد قدس سره في شرحه من ان حمل الاستحسان  
على المحسوس البدعي غير صحيح لان تلك المحسوسات لا تدخل لها في الاحتراز  
المذكور ولا في تحصيل سلامة فكيف تجعل جزءاً من علم المعاني وادراجها في حده  
مع جعلها تابعة حارجه من الاتصال فطرة سمعة والتفتت بذكر الاتصال المسمى  
عن التبعة وهم ظاهري معلومات علم واحد فيحصل بعضها بعض قد فوج بان  
الشرح العلامة رحمه الله في قوله على ما يقتضي الحال ذكره اعم مما يقتضيه  
الحال افادة وملاحة اوتريد ان يكون شامل لعلم البدعي فانه مسد للاحتراز عن  
الخطأ فيما يقتضي الحال ذكره تقياً وتزييداً على ان نطاق الاحتراز عن الخطأ  
فيما يقتضي الحال بالتشع انتملق بالامرين لا يقتضي ان يكون لكل واحد منهما  
مدخل في الاحتراز لخو ز ان يحصل الاحتراز احدىهما ويكون الآخر من مسماته  
ومكملاته ولم يفتك بذكر الاصل على ذلك بل جعله منها عليه ومعلومات  
علم واحد وان اتصل بعضها بعض في الواقع لكن لا يقال في مقام تعريف ذلك  
العلم بانه علم بل بعض وما يخص بذلك البعض فانه يشعر بكونه ملحقاً بذلك  
البعض في كونه من العلم وقوله لا يجوز متعلق بالنوع اي يحصل بذلك التسع  
الاحتراز المذكور في راد لفظ الوهم للاشارة الى ان مجرد المعرفة ولو مخروقة  
كما في حالة الجهول غير كافية في ان لا بد من حصولها (قوله لوجهين الخ)  
حاصل كلام المصنف رحمه الله في الاصحاح ان في تعريف السكاكي رحمه الله الفاظاً  
ثلاثة التسع والتراكيب وغيره وليس استعمال شيء منها صحيحاً في التعريف فذلك  
عدل عنه فلا يرد ان يوجه الثاني غير تام عند المصنف رحمه الله لانه عرف  
البلاغة بالمطابقة ووجهه على انه الراي لا يصير علة لدول المصنف رحمه الله  
تعالى (قوله علمه قصر تمييز) اي من الحسن والاحسن من الكلام ومعرفة  
ماسبابه وكيفية تأليه (قوله توفيق) وفي فلاناً حقه اعطاء وايقا اي تأما  
كدا في القاموس (قوله فقد جاء الدور) اي في تعريف بلاغة التكلم حيث  
توقف معرفته على معرفة المعرف وفي تعريف علم المعاني باعتبار جزئه حيث  
توقف معرفة تراكيب لسان على معرفة البلاغة المتوقعة على معرفة تراكيب  
اللسان (قوله فربيه) فقد جاء اخيه في تعريف البلاغة وعلم المعاني (قوله المعرفة)  
اي الحاصلة بالتسع المذكور وهو علم بالسائن المترتب على تسع الخواص الجبرية  
لان الاحتراز المذكور لا يترتب عليه لا على المعرفة الجبرية وانما اورد لفظ المعرفة  
متابعة لفتح حيث قال وان قد تحققت ان علم المعاني والبيان هو معرفة خواص

ولاحقه وهي امامية لو  
سوى نسبة المضيق الى  
الارادة لولا القرينة او  
محضلة اذ رجح احد المضيقين  
على الآخر والمادة والمعية  
لا رمان لكل مجاز في التعريف  
او في المحاورات والالزام  
استعمال كل مجاز في معان  
غير متساهية اوفى بعض  
مجهول والالزام بعدم قوله  
ليس شئ لانه مقابلة الخواز  
بالخواز مع انه لا يدمع الخواز  
بالخواز م ٣ اي كونه معنى  
النوعية ان يكون ذلك  
انكم بحيث يورد كل  
تركيب له في المورد الذي  
يليق به م ٩ لان المعاني  
بمعناها اذا كانت للتركيب  
يجب ان يكون التركيب  
المعربا له ايضا لامتناع  
التعريف بما قصده بصادرة  
غيره وكذا قوله واپراد  
انواع انشيه الخ ادلوقيل  
مثلا البلاغة هي بلاغ  
التركيب في تأدية المعاني حدا  
له اختصاص بحمل كلام  
غيره على ما ينبغي على ما هو  
معنى التوفيق بالنظر الى  
تركيب الغير لكان تركيبا  
الهم الا ان يحمل التأدية  
على تقريرها وكشفها على

تركيب الخ (قوله اطلاقا الخ) الاظهر اطلاقا لاسم انسب على المسبب لان  
اللزوم متبر في جميع انواع المحار (قوله مشكوبة بمحر) وحدث لقرينة (٧)  
المادة وهو امتناع كون التمتع عنما والمعية وهو تعبير علم يعنى في موضع آخر  
بالمعرفة (قوله بعد تسليم الخ) اي لانه في التركيب تركيبا كيب التركيب اسماء  
الفسر التركيب من له فصل تمييز ومعرفة وقوله وهي تركيب البلاء بجلة  
مستأمنة لتعيين ثلاث التركيب (قوله واقول) اي في الجواب عن جانب  
السكاكي رحمه الله (قوله لا يهمل الخ) اخبر للشق اي وضع لطلال الثاني  
قال تروى البيان انما يكون باطلا لا شراعه وطهارة وذلك في يدرك اكار الالام  
مختلا لغير المراد وفيما نحن فيه لا يهمل منه الالام هو اراد ومن هذا علم انه لا ياتي  
في الجواب حوار ارادة تركيب انكم لان مجرد اجور لا يجرح التعريف عن  
الجهالة بل لا بد من ادعاء حصر ادعاهم فهدا في ذلك حتى يصح انه لا يحتاج الى  
البيان في قالوا من ان الشرح رحمه الله منع بدع اخر من انصرف رحمه الله  
ثعاني ان التعريف فاسد لا يستلزامه بدور او احياء في الاحتمال في الظاهر كاف له  
وماد كره من الصادرة بمجولة على المادة فيبحث السبل (الشيخ قدس سره) بخره بحوار  
ارادة تركيب البلاء خارج عن سبب اتوحيه ليس شئ كما لا ينبغي (قوله  
الا ان يكون الخ) وذلك لان معنى توفيقه هو من التركيب حفظه اعطاء جهة  
واويا وذلك ما يراد تركيب نفسه كما يقتضيه الخواص ويحتمل تركيبه غيره عليها  
(٣) ولا يجوز ارادة الجسم فيكون مرد ما تركيب تركيبا مع انه لا بلاغة  
التركيب لا تحقق الحمل بل لا بد من الارادة ولا ارادة لمعنى شئ من الهمم يكون المراد  
بالتركيب اهم من تركيب نفسه وتركيب اسماء لان قوله تأدية المعاني وقوله  
وايراد انواع ح ياتي منه (٩) كما ينبغي ولانه دخل له في بلاغة التركيب ومن كان  
لازما له فتعين ان يكون المراد الالام وهذا حصر ما مضى منه رحمه الله  
في احشية يعنى انه لا يهمل الادلك بعد انصروا داخل في كلام وما يشتمل عليه  
من القرينة السابقة وهي تأدية المعاني فانه يعنى تركيب بها يحصل تأديتها على  
وسعيها واللاحقة وهي اراد انواع التشديد والمجاز والكفاية وهو ظاهر وانظار حبة  
وهي العلم بان البلاغة انما هي القدرة على تأليف الكلام في تأدية المعاني على ما ينبغي  
لا معنى فهم المعاني كما ينبغي من غير ان يكون له لاقتدار على التأسيس والتركيب  
وراد لفظ بحيث اشارة الى انه لا يلزم الارادة مع بل لاقتداره فيه فيقول معنى  
التعريف (٢) الى انها ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بلغ (قوله لان خاصية ح)



خاصة اشئ ما لا يوجد في غيره وراوا الباء لا العدة كأنها نفس الخصوصية  
 فالخواص ام جمع خاصة بمعنى الخصوصية او اسم جمع للخاصية ولم يقل خاصة  
 اثرين قائم في شئ وانكار لان نفي الشئ والانكار ليس موجودا فيه بل مدلوله  
 قوله وهذا نعيه معنى ح ) في الوجود وان تعديرا معهودا لانه لا يصدر  
 عن المنكلم الاصل واحد بعينه تارة بالتوفيق وتارة بالتطبيق والتطبيق معتبر  
 في كلام نفسه فكذلك التوفيق ولا يتم بخدا في الوجود فان قيل قد ذكر الشارح  
 رحمه الله في شرح ( ٩ ) ان معنى التطبيق اعم من الايراد والجل قلت المراد  
 وهذا نعيه معنى التطبيق اذا كان الايراد ( قوله كما يفصح عنه اخ ) ادلا معنى  
 لتأدية معنى امير ولا بدية معاني نفسه ترا كيب الغير الا ان يراد من التأدية معنى  
 يحري كالقرب والكشف او يقدر بتر كيبه ويراد بتوفيق خواص الترا كيب من  
 خواص ترا كيب اربعة ام على حذف المضاف او الجمل على المبالغة كما في قولهم  
 فعلت ماضيت وشئ م م لا هم من القسط فادفع المناقشة التي ذكرها السيد  
 القدوس سره في شرح الفتح انه يجوز ان يراد ترا كيب المفعول ويكون المعنى  
 ملوغ المسك في دية بمعنى مرام كيبه حداله اختصاص بتوفيق مثل ( ٧ ) خواص  
 ترا كيب العدة جمعها ( قوله الا ان كور الخ ) راد الحاشية اشارة الى ان المصدر لا تقدير  
 على الايراد دون الايراد بالفعل ولم يسن محض بورد كل نوع كما هو اللانق بالسابق  
 اشارة الى ان لا يراد لا يمتنع الا بالاشخاص وان زيادة لفظ الاوابع لا اشارة الى ان المعتبر  
 ايراد اشخاص جمع لا نوع لا اشخاص نوع دون نوع ( قوله وليس المعنى على انه  
 بورد تشبهات ح ) لا اشخاص لانه لا يمكن ايراد الاشخاص ولا النوع ادلا اوابع  
 لها بخصوصية كما يفصيه الاضافة \* قال قدس سره فليس لترا كيبه خواص  
 اخ \* في شرح الفتح بشارح رحمه الله ما حاصله ان خواص الترا كيب ما ينسب  
 منها الى فهم دي الفطرة سلبية على تقدير صدورهم عن له فحصل تميز ومعرفة  
 وغير البلغ لا يوجب احققا انتهى على هذا لا سيما انه ليس لترا كيبه خواص كيف  
 والترا كيب انصافا عن غير لسع لا يخلو عن التأكيذ والخلو منه من التعريف  
 والكبر والحذف والاصدرو القديم والتأخير الى غير ذلك وهذه الخصوصية ذاتة  
 على الخواص دلالة المنطوق على المنطوق الا ان غير البلغ لا يورد تلك الخصوصية  
 على وفق الخواص ولا يوجب احققا \* قال قدس سره اذا اعتداد بها الخ \* فيه ان عدم  
 الاعتداد بها لا يقتضي عدمها بل يقتضي وجودها لاعلى وجه الاعتداد \* قال  
 قدس سره وان لم يتم ح \* قدس سره انه لا حاجة الى دعوى الاتحاد بين المضمومين

٩ في شرح قول الفتح  
 تطبيق الكلام على ما يقتضى  
 الخالد كره ان الكلام اعم  
 من الكلام الذى يؤلفه  
 وتعيينه ان يورده على  
 ما ينشئ ومن الكلام الذى  
 ينشئ وتطبيقه ان يحمله  
 على ما ينشئ فكيف يكون  
 تطبيق الكلام على اطلاقه  
 معنى التوفيق وحاصل  
 الجواب ان المراد توفيق  
 خواص ترا كيب نفسه م  
 ٧ بتقدير المضاف او الجمل  
 على المسألة م

٣ قوله ويختصر المقصود إشارة الى دفع ٧٧ منقش ر صاهر لكلام بشر الى ان الضمير راجع الى علم المعاني

فريد على ظاهره ان انحصار علم المعاني فيها بط الخروج الموصوبات والمبادئ عن هذه الثانية مع دخولها في علم المعاني في قوله الفن الاول علم المعاني بمعنى مجموع لمائل والمبادئ والموصوبات واوثقاً كما هو المتعارف م ٤ واعلم ان التعريفات من المبادئ التصورية ووجه الانحصار وكذا التبيين الآتي من المادى التصديقية فالفصية طيبة في المشهور عند الجمهور ومهمة عند التحقيق عند المحققين م ٩ يعني التعريف ووجه الانحصار والتبيين الآتي تخرج من العلم حين اراد كلمة من البانية على ما تقرر من ان حقيقة كل علم مسائله والبيان عين المين واما اذا بي على ان علم المعاني مجموع المادى والمفاد فلا تخرج الامور الثلاثة فعلى الاول تخرج كما تخرج بقوله المقصود اذا اراد به المقصود الاصلى دون التبعي فلا يبقى فائدة في زيادة لفظ المقصود م

وانه يكفي اتحادهما في الوجود = قال قدس سره بانه لا يسد اح = قد عرفت انه لا يجوز ارادة انواع تشبيهاتهم وبجاراتهم ادلا انواع به بخصوصها = قال قدس سره لم يفسر بلاعة الخ = اي تفسير لا يلزم منه تدوير كنى في تفسيره بما يلزم من تفسير بلاعة المتكلم وهو كون الكلام بحيث وفيه خواص التراكيب حقه او اورد فيه انواع التشبيه والمجرد والكسبية على وجهه ولا شك = الاعتراض باق بحاله على هذا التفسير (قوله ويختصر المقصود (٣) من علم المعاني) كذا في لا يصح اعني ان المراد انحصار المقصود لدى هو بعض من علم المعاني على مسائل لا انحصار العلم فالكلام على حذف المصروف او الضمير جمع ان المقصود = يمثل عيب علم المعاني فلا يرد مع الانحصار ما ان التعريف وبيان الانحصار والتبيين داحنة في علم المعاني لكونه عين الفن الاول المثل على الامور الثلاثة بفتح حصر الكتب في المقدمة والصور الثلاثة وميرداحنة في الابواب اشنية واليه اشار شارح رجاء الله بقوله وتعريف (٤) العلم وبيان الانحصار الخ (قوله انحصار الكل الخ) لان مقصود كل المسائل لا كل واحد فاه حرة المقصود (قوله لا الكل الخ) وان كان العيب بالمقصود موهماً لذلك لصدقه على كل واحد مما = على ر حرة مقصود = مقصود (قوله والاصل في الخ) اي ان كان انحصار في الحرات اصدق المقصود على كل واحد منها او اصدق المقصود على ما يصدق علم المعاني عليه ~~بقرينة قوله لا يلزم منه تدوير كنى~~ وهي حقيقة علم المعاني لما تقرر ان حقيقة كل علم مسائل ذلك العلم فادفع ما عير الناظرين في دفعه وتكلفوا بما تنجمه الامم من ان كلمة من امارة يريد عيبه ان المقصود من الشيء طارح عنه وتلك الابواب ليست كذلك بالنسبة الى علم المعاني واما تعجبية فيكون الحصر حصر الكل في حريته واما بانية فلا فائدة في زياده لفظ المقصود لان الامور الثلاثة (٩) تخرج من العلم حيزاً كما تخرج من المقصود (قوله وظهر الخ) فقل عده رجاء الله لان الظاهر ان تلك الابواب إنما هي المسائل والفروع وليست اجزاء بل ملكة انتهى يعني ان ظاهر كلام المصنف رجاء الله = يعني قوله ويختصر المقصود من علم المعاني مشعر بان لفظ العلم الذي هو مرجع الضمير عبارة عن نفس المسائل لا عن الملكة لان الظاهر ان لآبواب ثمانية هي المسائل وان الانحصار انحصار الكل في الاحراء والمسائل ليست جزء من الملكة وانما فن وظاهر هذا الكلام لانه يجوز ان يكون العلم عبارة عن الملكة وارجاع الضمير اليه بطريق الاستخدام او لكونه مستعرا بالمسائل او يكون حصر حصر المسائل في السبب او يكون المقصود عبارة عن مسائل فان تكون كلمة من صلة المقصود

٦ العقل والنفس والدهن  
واحد الذات الا انه باعتبار  
ادراكه يسمى عقلا وباعتبار  
تصرفه في الدنيا يسمى نفعا  
وباعتبار استعداده للادراك  
يسمى ذهنا فتأمل م  
٧ ويحتاج الى ان يقال ان  
اعتبار قيامها بها باعتبار  
العالم او بحسب الظاهر  
او المراد قيام النسبة بنفس  
المتكلم لولا المنع او ادائها من  
ثانها القيام بها م  
٨ وذلك المدلول هو ايقاع  
النسبة او انزاعها في الخبر  
وطلب الصرب في الانشاء  
ملاحظة الى ان يقال ان  
في قوله هو تعلق احد طرفي  
الكلام تسامح اذ النسبة بهذا  
الغنى قائمة باحد الطرفين لا بغير  
وانما يمكن الجواب بانها قائمة  
بهما اولا وبالذات وقائمة  
بنفس المتكلم ثانيا وبالعرض م

ومعنى كون مسائل مقصودة عن الملكة انها وسيلة الى بقائها وانما قال في الحاشية  
لان الظاهر ان تلك الابواب الخ لانه يجوز ان تكون تلك الابواب عبارة  
عن التصديقات فمسائل ويكون المقصود من علم المعاني اي من تلك الملكة عبارة  
عن استحصار المسائل لانها وسيلة اليه فيكون المعنى ويختصر استحصار  
المسائل الذي هو مقصود من الملكة في التصديقات المذكورة في ثمانية ابواب  
استحصار الكل في الآخر لان الاستحصار هو الادراك من غير تفتيش كسب جديد  
وحينئذ يكون كلمة مرصلة بمقصود ( قوله احوال الاسد الجري ) مرفوع  
على انه خبر مبتدأ محذوف كما مر ح ه في الايضاح اي احدها احوال الاسد  
الجري وكذا ما بعده والتمثل كلها مذكورة على سبيل التعداد والقول به وما بعده  
تمام يدكر الواو به مذكورة على سبيل التعداد وقوفه الاو اخر وكسر ما هو  
مضاف الى ما بعده لاسف الله كسب يرد عطف لوصل على الفصل والاطاب  
والساواة على الابحر ( قوله او نشاء ) فكيف لسان حواله المستقيمة مات ( قوله  
يشتمل على نسبة الخ ) يشتمل على ادلول لاشغال استل على الجزء ( قوله  
قائمة بنفس ) ( ٦ ) لانكلم ) يدل على نسبة من يعرف الحاصل في نفس المتكلم  
بصورتهما قائمة ثلثا بالنسبة بوجودها لاصلي نفس المتكلم قيام العرض بالحق  
لان لانكلم به تصور الطرفين نسبتهما الى الآخر لانه معصور نسبتهما  
وهذا خلاصة ما نقله من رحمة الله وهو لا شك ان تلك النسبة في الخبر هي قيام  
النسبة وشرعها وفي الصرب مثلا طلب الصرب بمعنى قيامها بنفس المتكلم  
كونها صفة لها ووجودها به ووجودها تأثلا كثر صفات النفس لانها  
محقولة حاصلة صورتها في ذهنه تقطع بانه لا احتياج في التصديق الى تصور  
الايضاح والاراع ومن اموحود في نفس من قال اصرب طلب الصرب واجبا به  
لا مجرد تصور به انتهى ثم ان دلالة الكلام على النسبة القائمة بالنفس لا يقتضي  
قيامها بها في واقع حتى يرد ان كلام الشافعي ( ٧ ) والجواب ومن يتقن بحلال  
ما يتكلم به كله احرار مع عدم قيام النسبة بانفسهم ( قوله فلا يصح التقسيم )  
لانه تقسيم للكلام باعتبار النسبة فلا بد من وجوده في الانشاء ايضا ( قوله تعلق  
احد طرفي الكلام ح ) يدل على التعلق ( ٢ ) ان كور ليلام ما سبق واصح  
التعصيم اللاحق اعني قوله سواء كان الجاه او سلبا او قبل المراد تعلق احد جزئي  
الكلام بنفسه بالآخر بحيث يصح النكوب الناطق عليه وهو خروج عن السوق  
لانه في الكلام الناطق وعن اصطلاح اهل العربية ( قوله ايجاء او سلب ) هما

بصافان على الإنباع والانباع وعلى الوقوع وسلا وقوع كإد كره الشارح  
 رحمه الله في شرح المفتاح (قوله ان كان لسنه) أي لسنه به وهو مذهب الخاصلة  
 في الدهر خارج عن مدلول الكلام أي خاص به منصرف مع قطع النظر عن  
 دلالة اللفظ والفهم منه محتمل لأن تطابقه السنة وإن لا يطابقه فحصر وإن لم يكن  
 كذلك فإن لا يكون له خارج أصلاً لأقسام الطلب (٤) فإنه رآه على صدقات نصية  
 ليس لها متعلق خارجي أو يكون له خارج لكن لا يتحقق تطابقه واللامطابقة  
 كصيف العقود فإن لها نساء خارجية توجد بهذه الصبغ ويست بها نصب مختلفة  
 لأن تطابقها انصب المدلولة أو لا تطابقها وبما ذكره سهر أنه لا حاجة في هذا  
 التقسيم إلى كون تلك النسبة مشعرة بالخارج ودلة عليه كافي شرح بقصد حيث  
 قال أن الكلام المعنى مدلولاً نصياً وهي النسبة العتمة . من كان مدلوله  
 النسبة النفسية فقط فإشياء وإن كان مع ذلك دلالة واشهر بين لها متعلقاً خارجياً  
 فحصر ولا إلى اعتبار الفصل كما في المختصر حيث قال أو يكون نسبه بحيث يقصد  
 أن تكون لها نسبة خارجية ولا إلى اعتبار كون تلك النسبة حكماً عن الخارج  
 كما في الأطول (قوله والخارج) فلا بد لبيان الأحوال المختصة بكل واحد من الأربعة  
 من باب على حدة فصل لها أبواب أربعة (قوله لأن الأقسام أيضاً الخ)  
 فيه أن عدم الاختصاص بشيء لا ينصبي عدم التخصيص لحوال أن يكون  
 للتخصيص جهة مع عدم الاختصاص في عدم كونه أصلاً واشرف  
 وأوفر للطائفت (قوله وكل من الأسباده الخ) فلا بد له من باب سادس  
 لعدم اختصاصه بشيء بما ذكر (قوله وكل بجهة فرست الخ) فلا بد له من باب  
 سابع لأنه حال الكلام بالنقيض إلى كلام آخر ومسبق أحوال لها نصها  
 (قوله أم رأيت الخ) أما اعتبار ذاته أو باعتبار مفرد من مفرداته فلا اختصاص له  
 بشيء بما ذكر فلا بد له من باب ثامن (قوله لا طائل تحته الخ) فدعرت فيسبق  
 أن وجه أفراد كل منها مفهوم من كلام المصنف رحمه الله أحسن مما ذكره  
 الشارح رحمه الله (قوله فساد كلامه الخ) لأنه لا شبهة على ما ذكره المصنف  
 يشتمل على ترديد لا طائل تحته ادلا حصر عقلاً ولا مستقراً بقصد التزديد  
 الضبط وتقليل الانتشار بل جعلي مداره على إبداء نسبة تنصبة للصحة (قوله  
 ما باحساب) أي يصير الأربعة السابقة حيث لا في المرتبة وكذا ما بعده فلا يردان  
 ماد كره محال لتزيب المصنف رحمه الله إذ فصل ووصل به سابع والأشياء  
 سادس والأطب والامحور والمساواة ثامن (قوله لا فسد الخ) يعني على

٤ أقسام الطلب الأمر والنهي  
 والتعجب والاستفهام  
 والترجي والتثني والعرض  
 والدعاء وأمثالها م

من قوله تصدقه او لا تصدقه مذهب مصدقة واللا مطابقة وانحصار الخبر فيهما  
وانهم يسبق الى كون الاول صدقا والثاني كذبا فلهذا كورهما لاستحصار  
المعلوم لانحصار المذهب ويكون تبسلا لانه اعطاه (قوله وقد علم الخ) هذه المقدمة  
اشارة الى عدم لزوم الدور في تعريف المصنف رحمه الله للصدق بقوله مطابقة  
اي الخبر للواقع حيث اخذ آخر في تعريف الصدق مع ان الصدق مأخوذ  
في تعريف الخبر لانه الكلام المحتمل للصدق والكذب يعني قد علم بما مر في وجه  
الانحصار آخر وجه لا يتوقف على معرفة صدق فلا دور (٣) (قوله من  
الشيء) اي عن الله على وجه من الالات والى هي متعلقة او عن الموضوع  
على وجه من ثبوت المحمول، والصدق هو متعلق به والاول اقرب (٧) الى المعنى  
والثاني الى المقطع قال قدس سره ان ما هو صفة لتكلم \* قال لرصدي في  
تعريف الله انه تابع بين على معنى في تبسوعه او قال او متعلقه لكل دعم  
لدخول نحو رجل قائم اياه وقال السيد السيد قدس سره في جوابه كان المصنف  
رحمه الله اعلم ان كونه قائما بوجه معنى فيه وان كان اعتبارا بما لفظه ان هذين  
الاحتمالين رددناهم في صدق حكم في انه اذ ليس صدق الكلام او معنى  
اعتباري موقوف لعملة وحصوله على صدق الكلام \* قال قدس سره حقيقة \*  
لا يهرا الكون جاريا على الحكم وان كان صدق الكلام صدق الكلام حقيقة من غير  
قيام معنى \* انكم تعريف صدق امكم بآخر عن الشيء على ما هو به تعريف  
لصدق الكلام فقد اخذ خبر في تعريف الصدق مأخوذ في تعريف الخبر فيلزم  
الدور \* قال قدس سره او موقوف الخ \* اي من حيث التعبد ان صدق  
الكلام مأخوذ فيه ولاشك ان يكون بحيث كذا الاحكام فيه الاعتبار ما تصدى  
اياه الحقيقة وهو صدق الكلام فيكون التعريف المذكور تعريف لصدق الكلام  
وقد اخذ فيه الخبر مأخوذ في تعريفه صدق الكلام \* قال قدس سره وجوابه  
الح \* اعلم ان تحرير الجواب موقوف على بيان ترتيب الابحاث وهو ان  
السكاكي رحمه الله استدلل على اتصال تعريف الخبر بالمحتمل للصدق والكذب بانه  
دوري حيث عرفوا لصدق بآخر عن الشيء على ما هو به والكذب بالخبر عنه  
لا على ما هو به اجاب شارح رحمه الله عنه ان لزوم الدور مني على مقدمتين  
اتحاد الخبر في التعريف واتحاد الصدق والكذب فيهما وكل منهما مجموع ثم  
اورد المتوهم كلاما ثانيا على تقدير تمامه اتحاد الصديقين وقرع عليه بوزن  
الدور واجاب السيد قدس سره بان تعريف لزوم الدور على مجرد اتحاد الصديقين

٣ في تعريف المصنف حيث  
قال الخبر ما كان الله حارح  
تطابقه او لا تطابقه ولم يقل  
الخبر كلام محتمل الصدق  
والكذب فلا دور في تعريف  
المصنف الصدق بمطابقة الواقع

م

غير صحيح لجواز تعدد الخبر فيهما وإنما يتم ذلك لو اتحد الخبر أيضا وهذا في غاية  
الوضوح فادفع ما قيل من إجابات الثاني أصح قوله وأيضا الخ مبني على تسليم  
اتحاد الخبر فالجواب بجواز تعدد الخبر غير صحيح لأن ذلك إنما يرد لو قلنا إن الشارح  
رحمه الله ولو سلم فالصدق الخ دل الشارح رحمه الله تعالى منع (٢) كل واحد  
من الاتحادين ابتداء وخرج عدم لزوم الدور عليه  $\text{☞}$  قال قدس سره بكر الخبر متعدد  
فيهما  $\text{☞}$  ففي الأول المراد به الكلام المحصري وهو ظاهر وفي الثاني الآخر عن الشيء  
لأنه بمعنى المحصري لا يصح أن يكون تعريفا لصدق الكلام لأن الصدق ليس  
نفس الكلام المحصري ولتعدده من فصدق الكلام الآخر عن شيء أي الإعلام  
عنه فإن النسبة على ماهو به أي كون النسبة معناه على ما هو به فادفع ما قيل  
أن صدق الكلام كيف يمكن تعريفه بالآخر عن شيء على ماهو به  $\text{☞}$  قال  
قدس سره لو فسر الأخبار الخ  $\text{☞}$  بأن يكون معنى الآخر عن شيء الاتيان بخبره  
لا معنى الآخر فقط ادل معنى للاتين بالخبر عن الشيء  $\text{☞}$  قال قدس سره إلى وجه  
آخر  $\text{☞}$  بأن يقال الخبر المعرف معلوم بوجه ما واللا يمنع طلبة والمقصود معرفته  
بوجه يميزه عما صدق وبساو به وهو المحتمل للصدق والكذب كما فساحد في تعريفهما  
الخبر المعلوم بوجه ما فلا دور  $\text{☞}$  قال قدس سره وأما على الثاني الخ  $\text{☞}$  أهم أن هذا الجواب  
أن يتم إذا كان معنى قول المتوهم فالدور لازم بالدور في تعريف الصدق لا يتم لوقف  
صدق التكلم على صدق الكلام المعرف بالآخر المأخوذ في تعريفه صدق الكلام  
وهو المطابق لظاهر كلام الشارح رحمه تعالى عن ما في أكثر أسام من ذكر  
قوله فلا دور مريين مرة قبل قوله وأيضا أي لزوم دور في تعريف الخبر ومرة  
بعد قوله وأيضا الصدق الخ لبي لزوم الدور في تعريف الصدق وإنما قلنا لظاهر  
كلام الشارح رحمه الله تعالى أنه يحتمل أن يكون لثاني مادة الأول قسما على أن كل  
واحد منهما مستقل في بي لزوم الدور في تعريف الخبر وأما إذا كان معناه أن الدور  
لازم في تعريف الخبر وهو المطابق لاسم التي اكتفى بها بقوله فلا دور بعد قوله  
وأيضا الخ فلا يرفع في شيء ما ذكره قدس سره من أن صدق الكلام لا يتوقف  
على صدق التكلم بل لابد من إثبات أنه لا يتوقف على خبر فتدبر فإن هذه الحاشية  
من المراتي كم زلت فيها أقسام الأدياء (قوله أن الكلام الذي دل الخ) قد مر فيها  
نقل عنه من الحاشية المتعلقة بقوله لأنه لا محالة يشتمل على نسبة أن تلك النسبة  
في الخبر هي الأيقاع والانتزاع وفي الإنشاء الطلب فالمعنى أن الكلام الذي دل  
على حصول نسبة بين الشئين أما بالاثبات أو بالنفي فسلول خبر هو النسبة الذهبية

٣ وأشار الشارح إلى منع كل  
من المتقدمين ههنا بقوله  
فالخبر بمعنى المحصري كافي  
قولهم الخبر الكلام المحتمل  
للصدق والكذب وقد يقال  
بمعنى الأخبار كافي قولهم  
الصدق هو الخبر عن الشيء  
على ماهو به وقوله وأيضا  
الصدق والكذب بوصف  
بهما الكلام والتكلم الخ  
فأمل م

اعني الإيقاع والانتزاع وسوق في بعض العبارات ان مدلول الخبر هو النسبة بمعنى  
الوقوع واللاقوع فالمراد منه انه من حيث حصولهما في الدهر يرجع الى الإيقاع  
والانتزاع قال في شرحه لفتح اذا اورد الجملة الخبرية فهي لا محالة تشتتل على نسبة  
تامة حاصلة في دهر المتكلم من نسخة من الخبر في دهر السامع فالنزع في ان مدلول  
الخبر الحكم بمعنى الإيقاع والانتزاع وبمعنى الوقوع واللاقوع لفظي اذ الوقوع  
واللاقوع من حيث انهم حاصلان في الدهر عين الإيقاع والانتزاع \* قال  
قدس سره ووجوده الخ \* اشار بهذا انطفا الى ان ليس معنى حصول القيام  
لزيد انصافه به وجهه عليه في الخارج بل وجوده له على نحو وجود العرض  
للموضوع بناء على انه من مقولة الوضع \* قال قدس سره ولا شك ان وجود الخ \*  
قد تقرر في موضعه ان حصول شيء لاخر اذا كان على نحو وجود العرض لموضوعه  
يقتضي وجود ذلك الشيء بصا والاجر انصاف الجسم بالسواد المعلوم بخلاف  
ما اذا كان طريق الانصاف والخلاف يقتضي وجودا منت له دون التثنية حوار  
ان يكون الانصاف اثرها فلا يرد ما قيل ان قولنا زيد اعني قضية خارجية مع  
عدمية العمى في الخارج ثم نصدق ان العمى حاصل لزيد في الخارج بمعنى وجوده له  
لاقتضي وجود العمى ايضا وانما الخ \* او هذه المقدمة لان المذكور فيما تقدم  
ان ظرمة الخارج لو وجود شيء في نفسه يقتضي كونه موجودا خارجا وفي قولنا  
القيام حاصل لزيد في الخارج ليس الخارج طرفا او وجودا القيام في نفسه بل لو وجوده  
لزيد فلا بد من ان يقال ان وجوده لزيد يقتضي وجوده في نفسه فيكون الخارج  
طرفا لوجوده في نفسه ليس لتقريب \* قال قدس سره اردنا الخ \* هذه الارادة  
لا تجري في النسب التي مررها امور ذهنية لان الخارج مرادف الاعيان  
كما مره قدس سره ليس طرفا لاطرافها فضلا عن ان يكون طرفا لها فيلزم  
ان لا يكون الاخر اندية صبيها موصوفة بانصديق عدم الخارج لمدلولاتها  
فضلا عن المطابقة وكذا لا يصح ان يراد من النسبة خارجية ان الخارج بمعنى  
نفس الامر طرف نفسها وليست خارجية ان نفس الامر ليس طرفا لوجودها  
بل يراد بانها خارجية ان خرج بمعنى نفس الامر طرف نفسها وليست خارجية  
ان الخارج بمعنى الاعيان ليس طرفا لوجوده لان النسب المذكورة موصوفة  
في نفس الامر فسط الفرق \* كلا الامرين يعني ان النسبة خارجية ان الخارج  
بمعنى نفس الامر طرف نفسها وليست خارجية ان الخارج بمعنى الاعيان ليس  
طرفا لوجودها ولما قال شارح رحمه الله اولا مع قطع النظر الخ اشارة

قال العصام وما ينبغي  
ان يبه عليه ان ما يسط  
في الكلام في الخارج  
ليس في الخارج الذي  
يصور عليه الصدق  
والكذب لانه بمعنى خارج  
فصل المتكلم لا بمعنى الخارج  
المقابل للذهن والالم يشمل  
الصديق والكاذب  
الدهيب بل في الخارج  
المقابل للذهن انهم  
فحينئذ يحتاج الى الجواب  
ان المعنى في الحق والتمار  
الواقع في محاورات اللغات  
هو القضايا الخارجية فلا  
خبر في خروج غيرها  
عن الضابط تأمل مل م

الى ان المراد بالخارج نفس الامر وتعرض ثابت يفرق باعتبار اطرفية لنفس الشيء  
 ولوجوده فقوله فانما لو قطع الخ تعدل لايستفاد من قوله بلفظي الظاهر اي يعني  
 ان الاول صحيح لان القيم حاصل لزيد في حده مع قطع النظر عن ادراك وهذا  
 معنى النسبة الخارجية اي كون الخارج بمعنى نفس الامر ضرورة نفسها ولم يتعرض  
 لبيان فساد الثاني اعني حصول القيم له امر متحقق في الاعيان لظهوره  
 وكونه مقروا حيث يقولون ان النسبة من الامور لا اعتبارية دون الخارجية  
 ولعدم تعلق العرض به اذ المفصود ان كون النسبة في الخارج ما يعني الذي  
 ذكرناه لا يقدح فيه ما هو المقرر عندهم من ان النسبة من الامور الذهبية دون  
 الخارجية اي الاعيان (قوله ولو خطأ) وان كان الاعتقاد صوابا  
 بالطريق الاولى لتحقق المطبقتين (قوله ولو كان حقا) فكيف اذا كان  
 صوابا فانه ينتفي المطابقتان وهذا القيد امام احوذ بقرينة ذكره في الصديق  
 او من ارجاع الضمير الى المطابقة المقيدة (قوله غير معتقد) اي للموقفة  
 سواء كان له اعتقاد بخلافه او لا وهذا هو الذي يقتضي التعريف بعدم مطابقة  
 الاعتقاد لمن قال الظاهر ان يقال معتقدا بخلافه فمما حسم (قوله بل حال) اي  
 مفروضا خطائته اليه ذهب الرمحسري قال في تفسير قوله تعالى (ولا ان تدل بهن  
 من ارواح واولادك حسن) الواو للملك والمضي معروضا لاجابك حسن  
 يريد ان كلمة لوف في امثال هذا المقام ليس لتعميق ولهي لاستنباط بل مجرد القرص  
 فلا يحتاج الى الجراء وبهذا سقط ما ذكره الشارح رحمه الله في شرح الكشف  
 في قوله تعالى (ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم) ان الواو لو كان لمحال لكان  
 التقدير والحال لو كان كذا بتقديم الواو على كلمة لو كس التقدير ولو كان المحال  
 كذا (قوله لا مطلق) والجراء محذوف ثمل عليه الجملة السابقة والشرطية مؤكدة  
 لهما به ذهب الجرولي قال الرصي لو كان كذلك لوقع التصريح بالمعطوف عليه  
 في الاستعمال وليس كذلك وفيه ان ظهور ثمرته اجراء عليه اقنى عن ذكره حتى  
 كان ذكره تكرارا وذهب الرضي الى انها اعتراضه ويجوز الاعتراض في آخر  
 الكلام والمقصود منه التأكيد (قوله لانه احكم) اي الحكم المفهوم منه فلا  
 يردانه لاحكم في الطرف المرجوح (قوله وثبت بواسطة) واسظام لا يقول بها  
 (قوله اللهم الخ) وجه الضعف ان التدرج من تعميم الاعتقاد بقوله ولو خطأ  
 وجود الاعتقاد (٦) (قوله لاحكم معه ولا تصدق) به اشارة الى ان الحكم الذي  
 هو مدلول الجبر بمعنى الايقاع والانتزاع (قوله حر لا محنة) لانه كلام لا شتمه

٧ اراد الحكم الظاهري اي  
 الايمان بما يدل على الحكم  
 لا الحكم الذهني لا تنقضاء  
 الحكم بالموهوم قطعا

٨

٦ وانه موهوم لجريان الكذب  
 في الانشاءات وهو مخالف  
 للاجتماع (حسن جلي)



على الامداد وبس فانه يكون حرا والابطال انحصار الكلام فيهما ( قوله  
وتسلك النظام ) اي على حكم تصدقه التعريف وهو انه صحيح وما قيل انه تعريف  
لفظي ماله التصديق فسلم استدلال عليه فليس نشي لان العربيين للصدق  
والكذب والحر ورفقه فو نظريتها على ما صرح به في المفتاح ( قوله لا يصح هذا )  
اي اطلاق الكذب على احراز مطابق الواقع ولا يجوز ان يكون عبارة عن المطابقتين  
لان الكذب حينئذ امان يكون عبارة عن عدم المطابقتين فلا يصح اطلاقه ههنا  
على المطابق للواقع او عن عدم احدي المطابقتين فلا يكون مفهوم الكذب  
سلب الصدق فحينئذ ان يكونا صريحتين عن طبعه الاعتقاد وسلبها وهو المطلوب  
فتم الاستدلال من غير حاجة الى ما تكلف به الساطرون واشبهوا الكلام فيه  
( قوله ان المعنى تكاديرت مح ) يدبر قوله تعالى ( والله تعلم انك لرسوله )  
في الكشف فان قلت اي فائدة في قوله تعالى والله يعلم انك لرسوله قلت لو قال  
( قالوا شهد انك لرسول الله والله شهد ان ادعيت انك رسول ) لتوهم ان قولهم  
هذا كذب فوسطا بينهما قوله ( والله يعلم انك لرسوله ) ليبيد هذا الاتهام ( قوله  
بشهادة الخ ) فان هذه البتة كيديات من ليداب للارم فائدة الحر وهو علمهم بهذا الحر  
فيكون ناكدا بحكم الصمى في شهود من هذا الباب وحرار دوه وان التكذيب راجع  
الى قولهم انك لرسول الله فغير لازم منه الحر ولم يصرح له لان ما له الى رجوع  
التكذيب الى الحر لصمى ( قوله بل شاء ) اصرت ( ٢ ) من مع كونه حرا لانه مع  
السند وادعى انه ان شاء يكون اثباتا للمقدمة المموجة وهو رجوع التكذيب الى  
المشهود به ولم يدكر الدبر عن ذلك ظهورة او كان اخذوا عن الشهادة في الحال  
او على الاستمرار لا قصي وحوذ شهادة اخرى مهم كافرره الشارح ٧ رجه الله في ابع  
( قوله لان مثل هذا يكون مح ) هذا ايضا اثبات للمقدمة المموجة ( قوله لا كدما )  
في الطي مخرج بكثف قرر لرابع الشهادة المتعارفة اصلها الخصور بالقلب  
والتيين ثم يقال ذلك ادعاه به باللسان ولسلك متى اطلق لفظ الشهادة هي  
ما يظهر من اللسان دون حصوله في قلبه كدما ( قوله فاشترط المواظقة الخ )  
لانه يقال شهادة البرور لكن فان قصي في تحسيرة الشهادة اجبر من علم من الشهود  
وهو الخصور والاطلاع قوله من يصيب الخ ) اي من عدم المطابقة للاعتقاد  
وعدم المطابقة للواقع في الاعتقاد في ثبوت من ادون الصم مسافة ما بين الشيتين  
وتفتح ( قوله فظهر مح ) اي ذكره من انه جواب عن تقدير تسليم رجوعه الى  
المشهود به ظهر فسد ما قيل لانه صهر انه مع برأيه وليس راجعا الى المع الاول وما قيل

٢ الاضرب ابطال الحكم  
الاول والرجوع ههنا  
لخاط او نسيان او ابطال  
الحكم لاتهاء مدته  
كالرجوع من قصة الى  
قصة م  
٧ حيث قال لكرير عليه  
ان يقال يجوز ان يكون  
نشده اخبارا بالشهادة  
في الحال او على الاستمرار  
كما ذكره في شرح المفتاح

٢

لإفساد فيه فإن كلام النظم معنى على أن يكون تكذيب رجع إلى مشهود به باعتبار  
الواقع كما هو الظاهر فخاص الجواب أن لا اسم ذلك جور أن يرجع إلى الشهادة  
أو التسمية أو إلى المشهود به بحسب اعتقادهم فلا بد مع عسادلان فيه اعترافاً بأنهما  
معان أحدهما راجع إلى المفيد باعتبار ذاته والثاني ليه باعتبار قيدته وليست  
الثلاثة أساساً لمنع واحد (قوله أن الجواب الحقيقي) وإن كان في الظاهر  
ثلاثة أحوية (قوله في عمارة) أي عزوة توك أو حررة بني مصطلق (قوله  
أبي بن سلول) سلول اسم أمه غير مصروف للتأنيث وسمية قاب مصبوب صفة  
عبد الله وأبي التتوين (قوله لهمي) هو سعد بن صادة وبس عنه حقيقة وإنما هو  
سيد قوم أخرج وعمر زيد بن أرقم الحقيقي ثابت بن قيس له حصنة فيكون المراد  
الم الحقيقي أو عمه زوج أمه عبد الله بن ربيعة وكان زيد في حجره وهو خزرجي أيضاً  
(قوله تحفوا) أي بالله وما قالوا جواب القسم والمراد عبد الله بن أبي وجع باعتبار  
من معه لأنه وقع في رواية أبي الأسود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
إلى عبد الله بن أبي فسأله فضرب الله ما قال من ذلك شيئاً (قوله ما ردت الخ) أي  
ما ردت بهذا معاً إلى أن كذبت (قوله أسكر الخ) أسماء كلام وكذا ذكر مؤخر  
والنقدير قال الجاحظ (قوله إمام معتقد أنه مطابق الخ) هكذا وقع في شرح  
العلامة وفي الطائفة شرح الكشاف في سورة قاتل قاتل وفي بعض النسخ في صير  
قوله تعالى (إن كنتم صادقين) (قوله هو وقع) إشارة إلى أن صير مطابقة للمصر  
لأن الواقع يصح حمله على صدق الخبر (قوله مع الاعتقاد به مصدق) يعني أن الطرف  
مستغرق في حال من صير مطابقة لأم مطابقة للتأثيرم وقوم الحال من خبر  
المبدأ وإن متعلق الاعتقاد محدود بقرينة المقام لأن اللام فيه للعهد والمراد منه  
اعتقاد أنه مطابق فيردان الصير في معناه راجع إلى الاعتقاد وقد مره باعتقاد أنه  
غير مطابق فيلزم اختلاف الراجع والمرجع وإنما لم يقدر المتعلق بكلمة مع موافقته  
لعمارة الأيضاح حيث قال الحكم إمام مطابق للواقع مع اعتقاد الخبر به رعاية ما وقع  
في عبارة القوم كما مر في التحقيق ولا يجوز أن يكون الطرف لعوا متعلقاً بالمطابقة  
إذا المطابقة متعديّة بنفسه إلى المعول وقدير اللام بقوة العمل ولا يقال طابق  
معناه فالواجب حيثئذ والاعتقاد (قوله ويرم الخ) إشارة إلى أن ما وقع في بعض  
العمارات من أن الصدق عند الجاحظ مطابقة للواقع ولا يفتد والكذب عدم  
المطابقة راجع إلى ما قبل فلا يخالف وتوطئة لهذه الآية (قوله توافق الواقع  
والاعتقاد) أي الاعتقاد بأنه مطابق حيثئذ (أ) يعني إذا كان الخبر مطابقاً للواقع واعتقد

قوله فلا تخالف فلا يكون  
تصريف الصدق مخالفاً  
لما عند الجاحظ من أن  
الصدق مطابقة للواقع  
والاعتقاد جميعاً إلا أن  
مطابقته للاعتقاد مذكورة  
بطريق الالتزام وهنا  
وكذا الكلام في تعريف  
الكذب فتأمل م

أ حين إذا كانا معتبرين  
في كل من الصدق والكذب  
م

مطابقته أو كان غير مطابق واعتقد عدم مطابقته فيحقق التوافق بين الواقع واعتقاد المطابقة في نفس الأمر وجوده وعدمه ومعلوم أن اعتقاد المطابقة يستلزم الاعتقاد بالحكم وجوده وعدمه لأن العاقل إنما يعتقد الحكم الذي يعتقد أنه مطابق للواقع فيحقق مطابقته الخبر بالاعتقاد بحكم الخبر أيضاً قيل إن اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد وكذا اعتقاد عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد لما مر سواء كان بين الواقع والاعتقاد موافقة أو مخالفة فلا حاجة إلى اعتبار توافق الواقع والأصعاد والجواب إن اعتقاد المطابقة إنما يستلزم الاعتقاد بالحكم المترتب على ذلك لا اعتقاد فيحقق مطابقة حكم الخبر لا اعتقاده فيزعم المخبر والصدق عبارة عن مطابقة حكم الخبر للواقع والاعتقاد في نفس الأمر فلا بد من اعتبار توافق الواقع والاعتقاد بمطابقة في نفس الأمر ليكون اعتقاده بحكم الخبر في نفس الأمر فيحقق مطابقة الخبر للاعتقاد في نفس الأمر ( قوله يقع الخط في هذا المقام ) حيث فسر بعض التراح قوله وغيرهما قسيتين مطابقة الواقع مع اعتقاد المطابقة وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة وترك القسمين الأخيرين أصبى مطابقة الواقع بدون الأصعاد وعدم المطابقة بدون الاعتقاد ( قوله وفي تقرير مذهب النظام ) حيث بيّن بعضهم كونه بالشكوك واسطة عبده بواسطة أنه ليس بكلام تام وأما لزوم كونه واسطة على تقدير إحصاء الاعتقاد في الكذب وعدم لزومه على تقدير عدم اعتقاده فتدبر شرح رجحانه كما مر ( قوله وقد وقع ههنا في شرح المفتاح الخ ) عبارة الشرح مع المثل هكذا وعده بعض وهو الجاحظ بالنظام على ما ظن إلى طاق الحكم أي حكم المطابق للواقع لا اعتقاد المخبر أو ظنه وإلى لا طاقه أي لا طاق الحكم الغير السابق للواقع لذلك أي لا اعتقاد المخبر أو ظنه وإلى هذا يكون بين الصدق والكذب واسطة هي كون بعض الأخبار لا صدق ولا كذباً وإنما قيدت الحكم بما ذكرت ما يشير إليه في آخر هذا البحث سواء كان ذلك الاعتقاد أو الظن خطأ أو صواباً قال شارح رجحانه في شرحه وللشارح العلامة رجحانه تعالى في هذا المقام خطأ محتمل وهو أنه توهم أن قوله إلى طاق الحكم إشارة إلى الحكم المعهود الذي هو المطابق للواقع وجعل ضمير لا طاقه للحكم الغير المطابق للواقع مع أنه عائد إلى الحكم المذكور الذي فسر بالمطابق ولم يظر أي قوله صواباً ذلك الاعتقاد أو الظن خطأ أو صواباً ولا إلى أن قوله تعالى ( والله يشهد أن السابقين لكاذبون ) ليس بظاهره ملائماً لهذا المذهب حتى يحتاج إلى التأويل بل هو مخالف له حيث سمي

ما هو مطابق للواقع دون الاعتقاد كذا و بما الكذب هو ما لا يتطابق للواقع  
ولا الاعتقاد بخبر المناقب بهذا التفسير وسطة لا صدق ولا كذب ثم اخترع  
مذهبا آخر ونفى الواسطة فزعم انه مشهور مع به لا كره في كلام القوم وهو  
ان الخبر ان طابق للواقع والاعتقاد صدق ولا فكذب ثم قال وهذا مذهب  
آخر في غاية الضعافه وهو ان الخبر ان طابق الاعتقاد صدق والا فكذب واطلاق  
المصنف رحمه الله الحكم ويبقى كلامه بدلا على به يريد هذا المذهب انتهى  
اقول والله التوفيق في الجواب عن الاول ان العلامة رحمه الله لم يحصل الحكم  
اشارة الى الحكم المجهود حتى يلزم تخالف المرحوم والرجوع بل قيد الحكم في المرجع  
بالمطابق وفي الراجع بغير المطابق كيف وقصود مثل ذلك من لشارح رحمه الله  
ايضا في بيان قوله مطابقة للواقع مع الاعتقاد احكاما من ومن الثاني ان معنى  
قوله سواء كان الاعتقاد خطأ او صوابا انه لا يفسر في الصدق والكذب كون  
الاعتقاد خطأ او صوابا وان كان يتحقق كونه صوابا فيها وفائدة التعميم تظهر  
في الاقسام الاربع التي هي واسطة بينهما وعرايت انه لم يحصل الآية دليلا  
على هذا المذهب حتى يقال انه لا يلزم بل فرع اجنبية الى انتم بل على مذهب  
الجمهور وحدث قال لكن تكديدا لليهودي مثلا اذا قل الامام باطل وتصديقه  
اذا قال الاسلام حق نصيبان بالعلم على هذا ~~الذي~~ ~~ويستوجب~~ ~~الذي~~ تصديقا  
وتكديدا طلب تأويل لقوله تعالى ( اذ جاءك الله فقول اح ) وذلك لان الله تعالى  
سميهم كاذبين في قولهم انك لرسول الله مع كونه مصدقا لوقوع لعدم اعتقادهم  
ذلك ولو كانت المطابقة للواقع كافية في الحكم بالصدق لكان تسميتهم كاذبين  
لا على ما ينبغي واما قوله ثم اخترع مذهب آخر فنعدم التبع فان هذا المذهب  
مختار الرايب كما حقه في تفسيره ونفاه الطيبي في شرح لكشاف رحمه الله في تفسير  
سورة المناقب والقاضي رحمه الله في تفسير قوله تعالى ( ان كنتم صادقين ) واما  
قوله وزعم انه المشهور فخرقة بلامرية فانه قال هكذا نقل هذا الحصر في جميع  
الكتب المشهورة ولم يقل انه المشهور فان قلب لم يحل عبدة المفتاح اولا على  
مذهب الجاحظ مع احتياجه الى تقييد الحكم ومخالفة لظاهر التعميم وحمله على  
مذهب النظام ثانيا مع ظهوره قلت لكونه في غاية الضعافه كما اشار اليه ولما سبته  
الدليل الذي ذكره السكاكي رحمه الله بعده حيث ( قال شاء على دعوى تبرء النضر  
عن الكذب متى ظهر خبره بخلاف الواقع واحصاه له بان لم يتكلم بخلاف  
الاعتقاد او الظن ) اي احتجوا به بدعوى التبرء فانه لم يتكلم على خلاف الواقع

في اعتقاده فيعذر الس وبس المراد انه لم يتكلم على خلاف اعتقاده فانه لا يكون حينئذ دليلا على نفيه عن تكلم بخلاف الواقع فظهر عدم كرايا ان كلام العلامة رحمه الله ليس ما يقصده المحقق فانه ذكر التوجيهين وقدم احدهما لرجحانه عنده في الواقع والظر الى الدليل فتشيع الشارح رحمه الله على هذا الوجه ما يقصده منه المحقق وقصده المحقق انه اي يتكلم منه كل النعم حتى لا يبقى بل يفنى الشكل هذا اذا كان بمعنى الاول من قصص محمد مات وصبره فقضى عليه اي قتله او من قضى حاجته ويحور ان يكون من قصص حكمه ويحتفل ان يكون بمعنى يفعل المحقق من قصص كذا فعنه او يحكم المحقق من قصص كذا حكمت به حكما في الاقليد (قوله لا ان الكدر حصروا الخ) طهر الآية بطل على طلب تعيين احد حال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم المستويين في اعتقاد المتكلم حين الاختار بالحشر وهو يستلزم طلب تعيين احد حال الطرو الاستعظام ههنا للتقرير فينبذ ثبوت احد الخالين للحشر ولا غل ان ثبوت احد الخالين لا يثبت بواسطة ما يعتبر تأهلهما في الجمع وكذا تأهلهما في الجمع لا يثبت بل لابد من تأهلهما في الارضاع يعني ان خبره بالحشر لا يخلو عن احد الامرين المتساويين فيكون المراد بالثاني ما هو متناف وقسم الاول ومعلوم انه غير الصدق وليس الصدق عبارة عن مطابقة الواقع والكذب عن عدم المطابقة له او مطابقة الاعتقاد وعدم مطابقة له فيكونان صارتين عن مطابقتها وعدم مطابقتها وهو المطلوب وبما ذكرنا ظهر لك ان اعتبار الحصر على سبب مع اخلو مدخلا في الاستدلال وان المراد بمنع اخلو المعنى الاعم الذي هو معنى كلمة ام (قوله يجب ان يكون خبره) في التحقيق فيجب ان يكون حال اخلو غير من الكذب ولو في بعض الصور تصح المناقبة على سبيل مع اخلو (قوله لانهم لم يعتقدوه اي الصدق) ولا بد في السؤال بكلمة ام من اعتقاد احد هما لا على التامين وقد لا يصح الجواب بعم ولا وجه في لا غبار في عبارة المصنف رحمه الله (قوله بعد احوال الخ) دفع لما يرد على المسئ من ان عدم الاعتقاد بالصدق لا ينافي بتردد بدنه وبين غيره يعني ان معنى قوله لم يعتقدوه انهم يعدونه عن الصدق بانه بعد بحيث لا يجوزونه فكيف يريدون ذلك بعد اظهار تكذيبه (قوله لك ان يظهر (٢) وثك ان تقول لانهم لم يعتقدوه قضية معدولة اي موصوفون بعدم الاعتقاد وان كان الظاهر المتبادر منه السالبة هيؤل الى الاظهر (قوله بل على عدم ارادتهم الخ) لا قوله وغير الصدق معطوف على قوله غير الكذب فتقوله لانهم لم يعتقدوه دليل على عدم الارادة

٢ لان عدم اعتقادهم صدقه عليه السلام لا ينافي بجهور هم اياه حتى ينافي التزديد بخلاف اعتقادهم عدمه واما وجه ظهور ما ذكره المصنف فلا ذكره المحقق السيلكوتي سابقا بقوله يعني ان قوله لم يعتقدوه وانهم يعدونه عن الصدق الخ م

وليس خبر المتأخر محذوف أصلي هو الراجح إلى الثاني حتى يكون قوله لأنهم لم  
يعتقدوه دليلاً على عدم الصدق (قوله فإن قلت ح) أن جعل الرد معارضة في  
المقدمة كما يشعر به الجرم بموله فالثاني ليس قسماً للكذب بل اعترافاً له لأنه قسمه  
مقدمة مدالة بأنه قسم الافتراء والكذب قسمه قسمه وكان هذا السؤال  
مما أي لا نسلم أن القصد معتبر في مفهوم الافتراء ولا نسلم أن المعنى قصد الافتراء  
يلزم أن يكون قوله فالأولى غصبا للاستدلال الذي هو مصب المردص بعد المنع  
وأن جعل الرد منعاً لقوله لأنه قسمه كما ينبغي منه قوله ولو سلم به على حوار كون  
القصد معتبراً في مفهوم الافتراء أو حواراً باعتباره من خارج وكان اسؤال المذكور  
البياناً للمقدمة المسبوقة بإبطال السدين وظهور انتفاء سد آخر يلزم أن يكون قوله  
فالأولى غصبا لمنع بعد إتمام الاستدلال فثبت المقدمة مسبوقة بالنوحه أن يقال  
مقصود السائل مجرد الاستفسار وبيان أن توجيه الرد بمذكرة غير مرضي  
لكونه خلاف اللغة والأصل فالأولى أن يقال في توجيهه هكذا وجبت يكون  
الجواب تماماً للتوجيه السابق وبياناً لعدم تمامية التوجيه السابق الذي اختاره  
بعض الشراح (قوله في التقييد) أي تقييد الكذب بتقييد سواء كان داخلياً  
ومفهوم الافتراء أو خارجاً عنه مستقداً بمعنى القرين فهو جواب عن كلا الإرادين  
الذين أوردهما على التوجيه الأول (قوله ولا نسلم ح) أراد على التوجيه  
الثاني المذكور بقوله فالأولى قال قدس سره أن ورد لسؤال الح لا ينبغي  
أن قوله الافتراء هو الكذب مطلقاً أراد على اعتبار القصد في مفهوم الافتراء وقوله  
والتقييد الخ أراد على قوله فالنهي أقصد الافتراء فانسؤب مشتمل على الإرادين  
والجواب المذكور جواب عنهما فلا معنى لتزديد السؤال عن الإرادين والجواب  
بين التقريرين قال قدس سره حقيقة \* وإن كان كلاماً صوره لاشتداله على المسند  
إليه والمسند والأسناد \* قال قدس سره أو أن الانحصار \* أي نقول أن كلام  
المجسور كلام حقيقة لكن انحصار الكلام في آخر والآث \* أطلق عبده بل انحصار  
الكلام الصادر عن قصد وشعور فتدبر فانه قد عطف فيه \* قال قدس سره انه لا فرق  
بينهما أصلاً \* كما هو الظاهر من لا التبرئة والاستثناء النص \* قال قدس سره لا  
فرق بينهما الخ \* وحديثه يكون الاستثناء منقطعاً ومن قبل تأكيده مدح عابشه  
الدم \* قال قدس سره لأن الأحكام الخ \* يعني أن احتمال الصدق والكذب من  
الأحكام الثابتة لماهية النسبة من حيث هي والعلمية وعدمها وكذا استفادتها

من نفس اللفظ وعدمها ما رخص لها ومبالغات لا يروى بتبدل العوارض وبهذا  
 اندفع ما قيل انه يمكن عرق من المعلومات داخله في ماهية النسبة التقيدية فلا  
 يجوز قطع الطرعا منها بخلاف نسبة الحرية وكيف يقال ان المعلومات العارضة  
 بالقياس الى المحاطب مقومة للنسبة التقيدية التي لا اعتبار لوجود المخاطب فيها  
 فضلا عن معلوميتها له \* قال قدس سره فظهر بماد كونه الخ \* قيل ان الشارح  
 رحمه الله تعالى ضرب الخط على قوله فظهر ان النسبة الى قوله ثم الصدق فالظن  
 المذكور ابتداء للعرق مطابق الى قوله ثم الصدق وهو ابتداء للعرق المؤثر \* قال  
 قدس سره فلا اشعار خ \* لا يخفى ان هذه المقدمة نظرية والقاتل بعدم العرق  
 لا يسلها والرجوع الى واحد ان لا يقع في مقام الرهان (قوله الى ما قصد التكلم  
 اثباته اوجه) اي اظهر ثبوته او انتفاءه في الواقع فان النسب حيث يشعر من  
 حيث هي بوقوع نسب اخرى خارجية فلهذا احتملت الصدق والصدق  
 بخلاف النسب التقيدية فانها لا تصد بعولت ريد العاصل اعلام ان الفصل  
 ثابت لزيد بل اعلام ان ريدا الفاصل ثبت له كذا فانسب في المركبات التقيدية  
 لا اشعار لها من حيث هي بوقوع نسب اخرى تطابقها اولا تطابقها بل ربما  
 اشترت بذلك من حيث انهما اشارة الى نسب حرية مشعرة بالنسب اشارة  
 وهذا هو الوجه الذي اثاره السيد قدس سره (قوله او ما يحرى مجراها)  
 وهو الجملة الواقعة في موقع التدا والحر (قوله بان مفهوم الخ) بيان للحكم  
 واشارة الى ان المراد بالحكم الوقوع والا وقوع (قوله لمفهوم الاخرى) اما  
 باعتباره في نفسه كافي لطبيعة او باعتبار اتحاد صدقه على شيء كافي للتعرف  
 وفيه اشارة الى ان الحكم محصور في الحلية والشرطية المتصلة بحلية والشرط  
 قبله بحرية الطرف وادعصلة قضيتان (قوله من اوصاف اللفظ الخ) لان  
 احوالها المصنوع منها من حيث انهما كذلك انما تعرض للالفاظ كالدكر  
 والحدف وكونه معرفة صميم او اسم اشارة وعلا ونكرة وكذلك كون المسند  
 اسما او فعلا وجملة اسمية او فعلية او ظرفية وقواهم الفصل لتخصيص المسند  
 اليه بالمسند من باب احراء حكمه بلورد على الدال فالمراد بالمسند اليه والمسند  
 هو اللفظ لان الفصل لا يقع بين المنطوق وما قبله من الخواص والمزايا انما تعتبر اولا  
 في المعاني فالائق اصطلاح اهل المعنى ان يعتبر المسند اليه والمسند من اوصاف  
 المعاني فليس شيء لا يستمر منه ان لا يكون صمم المعاني باحثا عن احوال اللفظ (قوله

وإنما ابتدأ بأبحاث الخبر ( مع أن تلك الأبحاث لا تختص بأحد ) ( قوله أعظم شأنا )  
 شرعا لأن الاعتقديات كلها أخبار ولغة فإن أكثر المحاورات خبر ( قوله بتصور  
 بالنسبة للكثرة ) من كونه جملة اسمية أو فعلية وظرفية وشرطية ( قوله وفيه  
 تقع الخ ) من كونه ابتدائيا أو طلبيا أو إنكاريا محررا عن مقتضى لظاهر وعلى  
 خلافه ( قوله وفيه تقع ) أي تحصل الربا التي هي اتصال بين الكلامين ( قوله  
 ولكونه الخ ) عطف على قوله لكونه أعظم شأنا وهو الظاهر إلى معنى الخبر وهذا  
 يادظر إلى لفظه ( قوله كالامر والهي ) لم يجعلهما حاصلين في زيادة اللام  
 ولأن هذين الخبرين لا يختصان بعمل الأخبار أشاء كلام تعليل ولا لافية فكان  
 صيغة الامر مجموع اللام والمضارع وصيغة النهي مجموع لا والمضارع ( قوله إنما  
 يبحث ) كلمة إنما تأكيد وإما المحصر بالنسبة إلى الله الغير الموصوف لهما  
 والمراد إنما يبحث في ما بينهما وعلى أي تقدير لا يرد أن عزله عن البحث عن غير احوال  
 المسد إليه والمسد أيضا فلا يصح المحصر ( قوله أي من يكون تصديقه ) الأخبار  
 في اللغة لأعلام وفي العرف التلطف بالحكمة الخبرية مرادها مبالغة أو أن يحصل بها العلم  
 ولذا يعتق الكل مما إذا قال من أخبرني بعلوم ربه فهو خير وأخبروه على العاقبة  
 صرح به الشارح رحمه الله في شرح الكشاف في تفسير قوله تعالى وأشر الذين  
 أمروا بالمعصية ههنا بالمعنى المعصية لا بالمعنى المعرفي إلا ما ليس المراد العلم بالفعل واللام صحيح  
 الزيد الآتي بقوله فإن كان المخاطب حاله الدهش استحي من مؤكديات الخ بل  
 من هو بصدد الأعلام ( قوله كثيرا ما تورد الجملة الخبرية ) أي مرادها معانها  
 فإن التلطف بها مطلقا لا يقال له المحصر ( قوله كقولهم تعالى حكاية عن امرأة عمران  
 ربنا إنك أنت الغني ) فإن اللفظ مستعمل في معناه لكن لا للأعلام بل المحصر فإن الظاهر خلاف  
 ما يرحوه بل منه التمسك وكذا في الأمثلة السابقة ( قوله وبس ما حذر ) أي ليس  
 بأعلام لكون الحكم ولأمره معلوما لأنه إنشاء حتى لا يصح شاعدا لشارح رحمه  
 الله ( قوله أما الحكم ) سواء كان مدلوله الحقيقي أو بصري أو الكسافي ( قوله  
 والمراد الخ ) فإن المقصود الأصلي من الخبر أداة التخاطب وقوع اليقظة أولا  
 وقوعها والإيقاع والانتزاع وسيلة إليه فإن المخاطب يستبده من الخبر لينقل عنه  
 إلى متعلقه الذي هو المقصود بالأعلام ( قوله لا الأيقاع ) أي ليس المقصود  
 أداة الإيقاع أي إدراك الوقوع وإن كان مدلوله مدعوت سابقا من أن  
 دلالة الألفاظ على الصور له فيه وبوسطها على ما في الخارج ( قوله ما كان  
 لا نكار الحكم معي الخ ) يعني ما يصح من قوله وإن كان منكرا وجب توكيده بيان



لاحوال هذا الحكم وان كان اراد به الايقاع لا يكون لاسكاره معنى لامتناع  
 الجزم بعدم ايقاع العيرضاية الامر في ذلك التردد وعدم الجزم بنفيه واثباته فاندفع  
 الاشكال انى تحير فيه السعوى ونمحلوا لدهمه ( قوله فان قلت الخ )  
 معارضة يعنى ان ديبكم وان دل على ان المراد بالحكم الوقوع لا الايقاع لكن  
 عندنا ما ينفيه وهوانهم اتفقوا على حصر مدلول الخبر في الحكم وعلى نفي كون  
 مدلوله الثبوت ومعنوم انه لا يكون المقصود من الخبر الامدلوله حقيقيا او مجازيا  
 او كتابيا فخص مقتضى المقصود من الخبر مدلوله ومدلوله الايقاع دون الوقوع  
 فقصود المحر هو الايقاع دون الوقوع فاندفع ما قيل ان ماد كره السائل على تقدير  
 تمامه اتما ثبت ان الايقاع مدلول الخبر لانه مقصود المخر لحوار ان يكون مدلوله  
 ولا يكون مقصودا كافي لبحار والكساية ( قوله حكم الخبر بوجود المعنى ) اى  
 الادراك بوقوع النسبة ( قوله معنى ثبوت المعنى ) اى وقوع النسبة بين الشئين  
 فى نفس الامر ( قوله بوقوع شئ الخ ) بخلاف ما اذا كان مدلوله الايقاع فان  
 الشك في تحقق مدلوله في الواقع ( قوله وما اصح صر بريد ) اى عند قصد مصاه  
 الحقيقى ( قوله عن مصاه الذى وضع له ) اى عند استعماله فيه كما فيما نحن فيه  
 فلا يراد ان احلاء المصاه عن مصاه الحقيقى واقع كافي لبحار انما الحال احلاؤه من المدلول  
 فالصواب من مدلوله والصواب ليس بمراد لان عدم وجوده انصرت لاسلام  
 الاحلاء عن مدلوله مصنف بل من مدلوله الحقيقى ( قوله وحيث لا يتحقق  
 الكذب الخ ) بخلاف ما اذا كان مدلوله الايقاع فان الكذب باعتبار  
 عدم مطابقة مدلوله لواقع ( قوله ولروم المتناقض الخ ) عطف على قوله  
 لما اصح اى لتحقيق انت- قص في اواقع تتحقق المتناقض فيه عند الاحار  
 بالمتناقض لدلالة الاحبار بهما على ثبوتهما في الواقع بخلاف ما اذا كان مدلوله  
 الايقاع فانه لا يلزم من ايقاع الوقوع فلا يلزم تحقق المتناقضين ( قوله قلت  
 ظهر الخ ) مع تلازمات ثلاث المذكورة كما صرح به في شرح الفتح بسداد العلم  
 بثبوت النفى لا يستلزم ثبوته في اواقع دلالة الخبر على الثبوت وانتهامه به  
 لا يستلزم الثبوت في حس الامر حتى يبرم المحلات الثلاثة ( قوله فكأنهم ارادوا  
 الخ ) بجهة مستأنفة كماه قبل لما معنى كلام القوم انه لا يدل على الثبوت والانتفاء  
 ( قوله وعدم الخروج حتمى ) بشأن كون دلالة الخبر وصيغة يجوز فيها  
 تخلف المدلول عن الدار ( قوله سمعته من فرس ) فان تعلق اسماع به يقتضى  
 وجوده قبل عن السامع به فيكون مدلول خرج ريد نفس الخروج لا العبرة ولو قال

ولهذا يصح ان يقال من اين تعلم هذا فتقول سمعته من فلان كان استه لا لا على  
المطلوب بوجهين نسبة العمالية ونسبة السماع (قوله ويوكا الخ) معص على قوله  
ظاهر الخ وابطال المحصر الذي ادعاء السائل بقوله ان مدلول اخر اعناه حكم  
المحصر بوجوه المعنى ولذا اورد ضمير الفصل واد بطل المحصر كان مادعاء حفا  
لما هو ان الخبر يدل على الحكم ليعتقل منه الى الثبوت ولا تنفذ قبل ان يشارح رحمه الله  
اول قولهم الخبر لا يدل على الثبوت والاسماء ولما اول قولهم انه يدب على الحكم  
اشارة الى انه باطل لا يقبل التأويل مثله فله لتدبر (قوله كان معهود الخ) وذلك  
لانه لما كان مدلول الخبر هو الحكم فقط من غير دلالة على ثبوت والاسماء في الواقع  
كان الخبر كالانشاء في الدلالة على النسبة الذهبية فقط من غير شعار بالنسبة  
الخارجية فيكون مدلوله الايقاع بمعنى تصور الوقوع لا تصديق بان النسبة واقعة  
اذ دلالة على الوقوع ولا شك ان من ينقطع بالعصبة بصور وقوع نسبة فيكون  
مفهومها جميع القضايا ماسة في جميع الاوقات ولا يكون ثبوت مفهوم قضية  
متناقضا لثبوت مفهوم قضية اخرى فتدبر به قد اشكل على الساترين فهم هذه  
الملازمة (قوله ثم اطلق الخ) اي بعد ما ثبت ان المدلول الاول المقصود في خبر هو الثبوت  
والاسماء فاطلق ان مدلول الخبر هو الصدق والكسب نشأ عن حوار تحذف المدلول  
عن الدال وايسر للخبر دلالة عليه بخلاف ما اذا كان مدلول الخبر هو الحكم فقط  
فان الصدق والاكذب كليهما احتمال حقيقي ولا دلالة للخبر على شيء منها فتدبر فانه  
قد رل فيه اقدام الساترين (قوله اي الحكم الذي الخ) اشارة الى ان نسبة  
بالمائة اعناه وهذا الاختصار فان الفائدة في اللمة جبري كداده وكرفته شود (قوله  
لما ذكر في الفتح الخ) بيان لوجه تسمية الثاني باللازم يعني ان الاولى لا تنك  
من الثانية والثانية منك هنا فتكون الثانية لازمة للاولى دون العكس فليس  
ذكر المقدمة الثانية استطراديا كما وهم (قوله اي لازم لاعم الخ) لا شك  
ان ما نحن فيه لازم اعم بحسب الواقع معلوم بعمومه فاعده ان خبر كما هو حكم  
اللازم للاعم بحسب الواقع فامعنى قوله كما هو حكم اللازم للمعقول المساواة قال  
الشارح رحمه الله انه كناية عن اللازم للاعم بحسب الواقع ولا يعتمدان بمجولية  
المساواة لازمة منهما اما للاعم بحسب الاعتماد فقط فصدر واما للاعم بحسب  
الواقع فلانه لا مساواة فيه فلا علم صدر عن اندروم باللازم وفائدة كناية تعميم  
الحكم للاعم بحسب الواقع وبحسب الاعتقاد وان كان في محس فيه اعم بحسب  
الواقع ويرد عليه ان ادخل اللازم للاعم بحسب الواقع في محمول المساواة مع كونه

معلوم اللامساواة خلاف المتبادر من اعقاب مجهول المساواة اذ المتبادر منه ان لا يتعلق  
 العلم بمساواته لا بنبات ولا بهيمة وانه لا فائدة لتعميم المذكور فيما نحن فيه وقال السيد  
 قدس سره في شرحه به كناية عن اللزم الاعم بحسب الواقع فانه اولى بمجهولية  
 المساواة لعدمها حرمة فكأنه قال كما هو حكم اللزم الاعم وفيه ما مرواه لا فائدة  
 في سلوك طريق الكسبية مع ايهامه خلاف المقصود والقول بان الكسبية  
 ابلغ من الصريح الذي يقع في المقامات الخطائية وقيل انه كناية عن اللزم الاعم بحسب  
 الاعتقاد فان مجهولية المساواة يتبادر منه ان لا يكون مساواته معلومة والمقصود  
 منه التشبيه يعني ان حكم اللزم الاعم الواقعي كحكم اللزم الاعم الاعتقادي  
 في ان اللزم يتحقق ضد تحقق للزوم دون العكس وان كانا في احدهما بحسب  
 الواقع وفي الآخر بحسب الاعتقاد وفيه انه لا فائدة في هذا التشبيه فان الثاني  
 ليس اظهر من الاول وقيل انه حقيقة قليل المراد بقوله يمنع ولا يمنع الحكم  
 بالامتناع وحكم ( ٢ ) بعدم الامتناع وفيه انه خلاف الظاهر مع ان الامتناع  
 والامتناع فيما نحن فيه بحسب الواقع وقيل ان قوله يمنع ولا يمنع على  
 ظاهره وانقصود ان لا يعنى انه حكم ما نحن فيه كحكم اللزم المجهول  
 المساواة في الامتناع ولا امتناع وان كان في احدهما في الواقع وفي الآخر في الاعتقاد  
 وفيه انه لا فائدة في هذا التشبيه ونحتمل ان المراد باللزم المجهول المساواة معناه  
 الحقيقي وانما احتاره على اللزم الاعم للإشارة الى ان المقصود وهو كون الثاني  
 لازما للاول لا يحتاج الى ثبات عموم الثاني بل يكفي عدم العلم بمساواته للاول وجواز  
 وجود الثاني بدون الاول ثم المراد باللزم الاعم بحسب الاعتقاد ما يجوز العقل وجوده  
 بدون اللزوم فيناون ما يعتقد عمومه وما يكون حاليا عن اعتقاد عمومه ومساواته  
 وبالجملة ما لا يكون معتقدا مساواته يجوز ضد العقل وجوده بدون اللزوم فان بناء  
 صدم التصوير المذكور على اعتقاد المساواة قال الشارح رحمه الله في شرحه  
 للفتاح اذا لم نعم المساواة لم يمنع ضد العقل وجود اللزم بدون اللزوم لان مبنى  
 الامتناع اعتقاد مساواة وكون اللزم لازما وجود العقل وجود اللزم بدون اللزوم لان مبنى  
 اللزم المجهول مساواة فرد آخر وهو اللزم المساوي في الواقع مع انه لا اعتقاد  
 بالمساواة ولا لاهية مشأ فقه التدبير ( قوله هي الحكم ولازمها ) اي العلوم ان  
 ( قوله وهي اللزوم ) اي ليس اللزوم بينهما باعتبار التحقق طوارة تحقق الحكم  
 من غير وجود التكلم و محطب فصلا عن الخبر بل باعتبار الافادة وانما اعتبر الشارح  
 رحمه الله الافادة رعاية لسوق عبارة المصنف رحمه الله حيث قال لاشك ان قصد

٢ وعدم الحكم بالامتناع  
 نصه محصيه

المخبر بخبره افادة الحكم والمراد من الافادة ما يترتب عليه اعنى يعلم لان الافادة بالمعنى  
 المصدرى مقصودة من الاخبار دون الخبر وكذا الحال في الاستفادة فالرؤم يسهما  
 باعتبار العلم ( قوله ورعهم العلامة الخ ) اطلاق الزعم على ما ذكره العلامة رحمه الله  
 ليس لعدم صحته في نفسه فان الرؤم بين العلوم وبين اعتبار العلم وبين العلمين باعتبار  
 التعقق بل لكونه غير مرضى عند السكاكي رحمه الله لتصريحه بخلافه لكن يمكن  
 ان يقال المراد باستفادة الحكم الحكم المستفاد عبره بالاستفادة تسبها على انه انما  
 يطلق عليه الفائدة من حيث الاستفادة لا من حيث نفسه ( قوله صرح به الخ )  
 حيث قال فائدة الخبر لما كانت هي الحكم او لازمه ولازم الحكم وهو كون المصراعان  
 حكم ايضا الخ فاعتبر الرؤم بين نفس الحكم وكون الخبر له لانه لا بين استفادتهما  
 واما اطلاق فائدة الخبر عليهما باعتبار المعنى المعوى والاطهر في ذلك ما ذكره  
 في بحث تعريف المسد اليه حيث قال واداكما اى المسد والمسد اليه معلومين  
 فادايستفيد السامع فانا نقول يستفيد اما الارم الحكم او الحكم فاطبق الحكم والارم  
 على المستفادين دون الاستفادة ( قوله اى يمنع الخ ) فانه صريح في امتناع  
 الامتناع بين العلمين في الحصول ( قوله اذا التقدير ان خبرهما الخ ) اى المقروض  
 ان حصول كل منهما اما هو من نفس الخبر من غير اعتبار امر اخر حيث قلنا من الخبر  
 نفسه في كل واحد منهما وليس المراد تقدير حصول خبرهما من الخبر نفسه  
 على ما وهم فاورده عليه ان التقدير المذكور مجموع ادلادكره فيما تقدم ( قوله فبه  
 الخ ) اى به ايضا صرح رحمه الله تعالى في الابصار وفي بعد انسه اشارة الى ان الحكم  
 المذكور يدبى وقصد المصنف رحمه الله تعالى ار له لفظاً ( قوله ولا يمنع ) عطف  
 على قوله يمنع داخل تحت التفسير ( قوله فان قيل كثيرا الخ ) اعتراض اورده  
 بعض شراح الايضاح بطريق انفع على قوله مع ان سمع خبر من الخبر كاف الخ  
 وعلى قوله لحوار ان يكون الاول الخ لعدم ذكر الدين عليهما في الابصار  
 واجاب عنه الشارح رحمه الله تعالى بان ثبوت المقدمة المجموعة بالدليل الذى لخصه  
 سابقا فقوله وفيه نظر مع وسد كما قرره في الحاشية المقولة عنه ويؤيده  
 الاكتفاء على تحقق السماع بدون العلم الثانى من غير تعرض للعلم الاول وقوله ولو سلم  
 في الجواب الثانى بالمعنى المعوى لانه اثبات المقدمة المجموعة وليس اعتراضا على  
 ما لخصه الشارح رحمه الله بطريق المنع او المعارضة فوله والاولى تمتنع بدون  
 الثانية كما قيل اما الاول فلانه مقدمة مدلة وان رجع الى مع مقدمة يدبىها  
 اعنى قوله لان حلة حصوله سماع خبر من الخبر كان الجواب اعادة لتقديم المجموعة

بمعناها وقوته وفيه نصر إعادة لدفع وأما الثاني فلاه يكون الجواب الأول حيث  
مع القول ولا يخطر سراح في كافي في ذلك ان يقال لانسلم ذلك والذهول انما هو  
عن العلم بالعلم ويكون قوته وفيه نصر مع السند ادلا يمكن حمله على اثبات المقدمة  
المنوعة كما لا يخفى ويكون الجواب الثاني مع اللزامة المذكورة بقوله اداسما  
جبرا وحصل لنامه ح وليس كذلك لا بقوله وبهذا يتم مقصودنا صريح في اثبات  
المقدمة المنوعة (قوله ضروري الخ) اي (٣) لا بد من لانه بدعي لان قوله لوجود  
علمه لا يشك البهامة (قوله وذهول الخ) بيان لمنشأ عطف السائل زائد على الجواب  
والذهول هما بمعنى المفلة وهو عدم التصور مع وجود ما يقتضيه لا بمعنى عدم  
استتبات التصور انه لا حصول للعلم بالعلم (قوله وعيد نظار الخ) لا ما لا يسلم  
ان هذا ضروري و يمكن ان يكون كذلك لو كان السامع حلة مستلزمة وهو ممنوع  
اذ لا بد فيه من التفات نفس واحصار الخبر والخبر قصدا (قوله ويمكن ان يقال  
الخ) يعني ان الالزام عبارة عن المعلوم والندروم عبارة عن العلم بالحكم على ما هو  
مقتضى السوق حيث اكتفى ببيان الالزام والندروم بينهما في التحقق كما هو المتبادر  
من الندروم اي كل تحقق العلم بالحكم من الخبر تحقق كون الخبر عالما به وان لم يتحقق  
العلم به والقول ان الندروم نفس الحكم ليكون الالزام والندروم على وتيرة واحدة  
والندروم عبارة عن العلم من جانب الندروم وما صار التحقق من جانب الالزام فاعتراف  
بان الندروم هو العلم دلالة للندروم من طرف واحد من الوجود الخارجي او الذهني  
قال قدس سره فسر فائدة الخبر ولازمها اولانا بالحكم وكون الخبر عالما به  
موافقا لما في المنساح وذكر الخ ذكر اولان الندروم في الافادة ثم رتب عليه  
ان الندروم بهما ليس الا باعتبار الاستفادة وعطف عليها العر اشارة الى اتحاد  
الكل والتفصيص بتعبير كما ذكرناه قال قدس سره مقصود السائل من عدم  
الندروم بهما قال قدس سره باعتبار الندروم بين الخ يعني ان الندروم بين  
نفس الحكم والعلم يكون الخبر عالما باعتبار تحقق الندروم بين متعلقيهما اي العلم  
بالحكم ونفس الالزام قال قدس سره اراد الخ يعني ان المراد من حصول  
صورة الحكم الادراك لا ياتى لا بالتصور المقابل للتصديق قال قدس سره  
مسئلة فيضة لغة ولو بجارا فلا ياتي ما في المواقف من ان اطلاق العلم على غير  
الاعتقاد الحازم اصبى خلاف الشرع والعادة والعرف قال قدس سره  
اذا قلنا الخ هذا ظهر ادقيل افاد المتكلم الحكم واما ادقيل افاد بالخبر الحكم  
فاظهر ان معناه افاديه حصول صورة الحكم واما الاعتقاد به فيستفاد من امور

اي لا بد منه (نصفه)

خارجة عن الجبر ( قوله وقدير المحاطب الخ ) اورالمسكاى رحمه الله هذا الكلام فى اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر والمصنف رحمه الله اشار بإيراده ههنا الى انه ليس منه لان الاخراج على خلافه ان يورد الكلام مخصوصية من كونه ابتدائيا او طليعا او اسكاريا على خلاف مخصوصية التى يقتضيهما ظاهر الحال وفيما نحن فيه القاء اصل الكلام الى لعلم اسى لا يلىق به الالتقاء بتزيله منزلة من لا علم له من غير نظر الى كونه حائبا او سائلا ومكرا فى الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر انظر الى كيفية الكلام وههنا لنظر الى اصل الكلام فقوله وقدير المحاطب الخ جملة معطوفة على قوله لاشك ان قصد المحصر الخ والمنقوص منه ان الافادة التى يقصد بها من هو تصددا لا خبر قد يكون تحقيقا بان لا يكون المحاطب عالما بهما وقد يكون تريبيا بان يكون عالما منزلة مرة من لا علم له بهما واما ذكرنا ظهور ان ما قاله السيد قدس سره من ان مدخل اعم من ان يكون حاليا او سائلا او مكرا والمراد ههنا الخالى كما فى المفتاح وشئت داخل فى قوله وقد يجعل غير المسكر كالمسكر والى معلوم بانقايته لا بأس به ههنا كلام وحروح عن مذاق المصنف رحمه الله والشارح رحمه الله بانهم يقتضيهما الدققة قال كان اللائق ان يورد هذا الكلام فى خلاف مقتضى الظاهر كما فى المنهاج الا انه اورد به اصنف رحمه الله ههنا حوالا لسؤال مقدر وهو ان يرد ان المحصر قد لا يقصد بخره افادة الحكم او لارمه بان يلقى الكلام الى العلم بهما ولم يذكر ان المراد بالخير من هو تصددا لا علم ومن لا يقصد بخره افادة الحكم ولارمه ليس تصدده ( قوله ومثله الخ ) اى مثل هو كتاب هى عصى فى انه حواب لمسائل المعارف لعدم جبريه على موجب العلم وهو ترك السؤال الحكمة وهو استحصار احوال العصى ليعلم التفاوت بين المقلوب والمقلوب اليه وان لم يصحكن فيه تنزيل المحاطب العالم منزلة الجاهل ولا تريبل المعلوم منزلة المجهول ولذا قال مثله ( قوله وان شئت ) اى ان شئت شاهدنا على مادكر من تريبل ههنا اى عدم كلام رب العزة وهو قوله تعالى ( ونقد علموا ) الخ واللام الاولى حواب لقسم المقدرواللام الثانية للاشياء متعلقة بعلوم ومن شتره متدا حرمه مانه فى الآخرة من خلاق والجملة فى حيز مفعولى علموا واخلاق نصيب ومن رائد لنا كيدالتنى اى والله لقد علموا ان من استدلل كتاب الله بكنذب الله مانه فى الآخرة شىء من النصيب واللام الثالثة ايضا حواب للقسم واخوة القسم معطوفة على القسمية الاولى او الواو اعتراضية وما كره بمزة نصير اسمهم الذى فى نفس والمخصوص

بالدم محنوف ي و لله لنس شيت شروا به حصول انفسهم اى دعواها او شروها في  
 زعمهم ذلك الشر ، ولو شرعية و مفعول يعملون محنوف او منزل منزله اللازم والجراء  
 محنوف اى لو كانوا يعملون مدمومية لشراء ابد كورا ولو كانوا من اهل العلم لامتنعوا  
 عن ذلك الشراء فمفعول يعملون فعيد مضمون الجملة التى هي مفعول عملوا اعنى من  
 اشتراه ماله في الآخرة من حلاق لان الشراء ابد كورا لما كان موجبا  
 للحرمان في الآخرة كان مدموما غاية المدمومية فاندفع عاقل ان مفعول يعملون  
 مادن عليه ( لنس م شروا به انفسهم ) اعنى مدمومية الشراء ومفعول عملوا  
 انه لانصيب لهم في الآخرة والعلم بانه لانصيب لهم في الآخرة لا ينافي نفي العلم  
 بمدمومية الشراء بان يمدروا ما حقه فلا تنزىل ( قوله ككيب نجد الخ ) تجد  
 احتياى جواب الامر من حيث لمعى او حال من فاعله او مفعوله وصدره مفعوله  
 الاول والثانى بصف وكيف حال من مفعوله الاول والمعنى حذ بكلام رب العزة  
 بجدا او احدا وله واصد لاهل الكتاب بالعلم مكيبا بكيفية ما ومن قال ان جملة  
 كيف نجد وقع حالا من فاعل الامر او مفعوله اى مقولا في حدث اوفى حقه  
 يأتى شئ لان كيب مفعول لا فاعله قدم عليه لتصح في الاصل معنى الاستفهام  
 وان اسلم منه ههنا لم يرد التعميم ( قوله يعنى ان شئت الخ ) يعنى ان مفعول شئت  
 تنزىل العالم منه لا العالم بالفائدة ولا زيتها وان كان سوق الكلام فيه لان الاستعداد انما  
 هو في تنزىل العلم منزلة الجهل لا في خصوصية المتعلق بل في تنزىل وجود الشئ منزلة  
 عدمه مع قطع اسطر من خصوصية العلم ( قوله اعم من فائدة الجبر الخ ) المستفاد من  
 الآية تنزىل العلم شئ مخصوص من منزلة عدمه ومعلوم انه لا مدخل لخصوصية ذلك  
 الشئ في التنزىل فالمستفاد منه تنزىل العلم مطلقا ومنه يستفاد عموم المتعلق ( قوله خطاية )  
 اى منسوبة الى الخطاية وهى صناعة تعيد الاقناع لتركة من مقدمات مقولة ( قوله  
 بلوح عليه اثر الاهیال ) ولا فلا هذا الخبر اعنى ليس لهم غير لو فرض كونه ملقى اليهم  
 فلا معنى لكونهم تابعين بمضمونه كيف وقد تحقق في قوله وقد علموا تقيصه وهو ان لهم  
 علمه وبعد التبا والتبا لا معنى لتربطهم بمنزلة الجاهل بان ليس لهم علم بان من اشتراه  
 ماله في الآخرة من خلاق بل انه كان ولا بد فينبغى ان ينزلوا منزلة الجاهل بان لهم  
 علما بذلك وبإحاطة همه بكلام من الاهیال بحيث لا يسع انقال لبيان اهماله كذا  
 فعل به رجه لله اقرب جواب عن مع الذى اشار اليه بقوله لو فرض يعنى لانسلم  
 كون هذا الخبر ملقى اليهم لان الخطب الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ان الخطاب

صرحنا الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم وتعريناهم ولد كد بالقسم فاندفع  
 الاعتراض على التوجيه الثاني ايضا عن انه في ان يستعد من قوله تعالى ولقد علموا  
 ثبوت العلم لهم حقيقة والمستعد من الخبر يلقى اليهم بنى العلم صم تزيلا ولا مفاة  
 بينهما وعن الثالث ان العالم اذا عمل بخلاف عمله كان عدله غير له الجاهل في عدم ترتب  
 ثمره عليه ومقتضى هذا العلم ان يتبع عن ذلك العمل صم يحس فيه كانوا عالمين من ليس لهم  
 علم وانهم بمنزلة الجاهل في ذلك الشراء ومقتضى هذا ان يتبعوا عنه فادام يتبعوا  
 كانوا بمنزلة الجاهل في عدم جرمهم على مقتضى هذا نعم فالتى الخبر اليهم فانه ليس لهم  
 علم مع علمهم به فغير فانه لعابه العموم والاشكال يوضح عبه ان الهمال (قوله لا يوافق  
 ما في افتتاح) لانه صريح في ان العلم المتبني والى هو علم اهل الكتاب بمضمون لم  
 اشتراه ماله في الاخرة من خلاق وكلام القائل الاول صريح في ان العلوم الذي تزل  
 العالم به منزلة الجاهل هو مضمون هذا الحكم وهو انه ليس لهم علم به فلا يتبعون  
 ويلزمه ان يكون العالم بذلك هو المحاط به في الكلام وكلام القائل الثاني صريح في ان  
 العلوم هو مضمون قوله ولقد علموا ان اشتراه الآية ويلزمه ان يكون المحاط به هو  
 العالم بذلك كذا نقل عنه وقد عرفت ان دفاعه بانه حق لان المحاط به يعلم المتبني والى  
 بطريق التعريض هو اهل الكتاب وكانوا عاينين العلم المتبني تحقفا وبنى العلم عنهم  
 تزيلا بعد التيق اليهم اخر ان تعريضا ومعلوم ان ليس المقصود منهم لادام انهم فيكون  
 من قبيل تزييل العالم بهم بمنزلة الجاهل قال قدس سره ما راي ما ريت حقيقة ان يكون  
 الاثر المترتب خارجا عن طوق الشر اذ ريت صورة مباشرة اسباب الرمي فلهما جهتان  
 بنى الرمي واثباته والى والمتبني امر واحد فلا يرد به حيث لا يكون اللى والمتبني  
 واحدا والكلام فيه قال قدس سره وعدم صحته يح لانه راد ان يكسب مجرد  
 مباشرة الاسباب لانه هو المعارف اعني انفس انفس فيكون المعنى ما ريت تأثيرا ادلا  
 تأثير في المعرفة لقدرة العدد اذ ريت باستعماله في مصحح على رأى من يكر الكسب  
 (قوله واذا كان قصداح) اعني ان فينبغي حراثة وشرط محدود دل عبه ان الكلام  
 السابق وقد صرح به في الاصح ووجه ترتب به اذا كان المقصود  
 افادة المحاط به كان للابن رعاية حبه في الافادة فينبغي ان يقتصر  
 في التركيز على قدر احتياجه ولا يراد عنه حذرا من الهم في ان الكلام  
 ولا يقتصر عنه حذرا عن اقوية الكلام فان قص لعدم افادته المقصود لعم  
 (قوله الى تفصيله) اي تفصيل الاقتصار على قدر حاجته في طلب (قوله خالى الدهن



عن الحكم الخ ( مراد بالحكم الوقوع واللاوقوع كما في السابق اعني قوله اعادة الحكم  
واللاحق اعني قوله واستزد فيه فاب. تزدد انه هو في الوقوع واللاوقوع دون الايقاع  
والاشراج وكذا لا تنكار ومعنى خلو لذهن عنه ان لا يكون حاصله فيه وحصوله فيه  
انما هو الاذعان به فيكون احس حاليا عن الاذعان به والخلو من الاذعان لا يستلزم الخلو  
عن التردد فان الادعاء والتزدد متساوي لا يستلزم الخلو عن احدهما الخلو عن الآخر  
فظهر فساد ما سبق لي بعض لا وهم وان مناه عدم التناهي الخلو عن الحكم وان ما قبل  
ان مبني كلام الشرح رحمه الله على الاستصحاب بارادة الايقاع عن لفظ الحكم والوقوع  
عن ضميره او على ارادة احدهما من الحكم وتخصيصه بالتصدق ليس بشيء كعب  
وانه صرف ثلث من الظاهر ولا يدفع به عدم الحاجة الى ذكر التردد عاينه عدم لزوم  
الاستدراك (قوله على الوقوع النسبة مح) عبر بترك التقيدي مع ان المراد ان  
النسبة واقعة او ليست بواقعة بتخصيص على ان الخلو عن الحكم عبارة عن عدم  
تعلق العلم بالوقوع واللاوقوع سواء تعلق العلم بالنسبة او لا بخلاف الخلو عن التردد  
فانه لا بد منه من تصور النسبة ولذا قلنا في ان النسبة هل هي واقعة ام لا بد كر الاستفهام  
عن حكم بعد النسبة (قوله ام لا) مقطوعة كان المتردد ينقل من الاستفهام عن حكم الى  
الاستفهام عن حكم آخر في ارمي قال لا بد منه وقولك ارد عدك ام لا مقطوعة كان  
عد السائل ان يريد اعادة فاهم بذكره مثل ذلك التعلل في انه ليس بصدده فقال ام لا  
واعادها مقطوعة لا به لو سكت على قوله ارد عدك لعل الخاطب انه يريد اهو عدك  
ام ليس عدك فلا بد ان يكون لقولك ام لا قاعدة متحددة وهي تعبر عن كونه عدده  
الى ظن انه يس عدده وهذا معنى الاصطع والاصرار انتهى واذا كانت مقطوعة جاز  
استعمالها مع هل فانه تستعمل مع جميع كذا الاستفهام فاهم فاهم دقيق قدرل فيه الاقدام  
(قوله ولا يحكم بشيء مح) قد نتج عن الخلو عن الحكم مع وجود التردد (قوله وهي  
ان الخ) لم يذكر القسم هه مع ذكره في صورة الانكار لان الاستثناء عن هذه  
المؤكديات يستلزم الاستثناء عنه لا به لا بد منه من اراد نص هذه المؤكديات (قوله  
واهمية الخلة الخ) اي كونها اسمية لا صيورية لها اسمية كما وهم فانه لا يشترط  
في التأكيد كونها معدومة (قوله وحروف الصلة) اي حروف الريادة فان الفرض  
منها التأكيد وليست موصوفة له كيد والالكات مترادفة لان هي رائدة  
في الكلام لا يتغير به المعنى بخلاف ان هه موصوفة للتأكيد بغير به المعنى قال

قدس سره المراد بالحال آخ \* لا حاجة الى هذه التفسيرات لكونها مذكورة  
في قوله وانما انحصر \* قال قدس سره فهو المتعدد في قول يجوز ان يكون النسبة  
حاضرة في ذهن المحاسب من غير ان يعتد الى وقوعها ولا وقوعها وطلب ايقاعها  
وانتفاعها والجواب ان النسبة الحكمية هي النسبة الدالة الجبرية هي النسبة المشهورة  
بالوقوع واللاوقوع فلا يمكن تصورهما بدون ملاحظة الوقوع واللاوقوع نعم  
النسبة بمعنى الربط بين الشئين يمكن ملاحظتها بدون الحكم والتعدد \* قال قدس  
سره فيمكن اعتبار اطلاق المح \* خلاصته ان في صورة حلول عادة لا لازم لازم بين  
لاعادة الحكم فيمكن اعتبار التحريم عن التاكيد لعادة الحكم واعادة لازمه  
بمخلاف صورتي التردد والانكار فان التاكيد لا يصح حكم لا يستلزم تأكيده العلم  
به الا بواسطة مقدمة هي ان اعتقاده بالحكم يتبع مطابقة الحكم فاذا كان  
مطابقته مؤكدا قوما عدده كان اعتقاده ايضا كذلك وبما حررنا اندفع ما قيل انه  
لاتفاوت بين الحلول وبين التردد والانكار في ان شئ ما لم يعتد على وجه الاتصال  
في اللازم حتى لو اعتد ذلك صار للارم فائدة ويمكن اعتبار كل منها في اللازم  
على وجه التعبدية \* قال قدس سره وعدده في آخر الخ برهان بعد الفاء الحر  
من غير تأكيده لا يتصور بهما التردد والانكار فلا حاجة الى التاكيد بمخلاف صورتي  
التردد والانكار فانه بعد الفاء الحر الغير المؤكد يتصور بهما التردد والانكار فلا بد  
من التاكيد فاندفع انه لا يتصور حلوله في لاسمع من غير المتكلم بهذا المعنى بعد  
الالفاء لكنه يتصور قبل لالفاء كافي صورتي التردد والانكار فانهما يتصوران  
قبل الالفاء لا يتصوران بعده \* قال قدس سره ثم اظهر ح \* يعني ثم اعلم ان ما ذكرناه  
من اعتبار الاحوال الثلث باعتبار ان اللازم خلاف صفة الحال فانه طريق الكناية  
حيث جعل اعتبارها في اصل الحكم كناية عن اعتبارها في الارم والظاهر ان ظاهر  
الحال انك اذا اعتبرت هذه الاحوال في الارم صار عادة الارم مقصودا اصليا واعادة  
اصل الحكم مقصودا اعتباريا يسعى على مقتضى ظاهر احكامه بعد ما بيده صريحها  
فيكون حينئذ فائدة الحر وبما حررنا مدفع ما قيل ان قوله ثم اظهر حيث نفي عنه امكان  
اعتبار الحلول بالقياس الى الارم ماف لاسم من قوله يمكن اعتبار الحلول المح وقال  
قدس سره وانت خبير الخ \* اعادة لمسبق من قوله هي انه اذا اريد حل المتكلم  
المح لان فيه تفصيلا ليس فيما سبق فلذلك اعاده (قوله حسن تقويته) فيه  
اشعار بان هذا في اقتضاء المؤكد دون المرتبة الاولى من لاكار حتى لو تردد لم يعد

ذلك ( قوله قال الشيخ في دلائل الإيجاز ) أكثر مواقع الخ ( قال في شرح المفاتيح ذكر الشيخ عبد القاهر بن يحيى كيداً ، كان للمائل ظن في الطرف الآخر للقطع بحسن صالح في جواب كيف زيد و دشم في جواب انهم زيد او قاعد من غير تأكيد انتهى )  
 افادان ذكر ان في هذه الاشياء بطريق التمسك بدليل انه ذكر في الدليل صحة جواب سماح بدون ان كيد ولو كان الحكم مدكور بخصوصاً بان عمده لاورده مؤكداً بما سوى ان وما قبل انه يجوز ان يكون كلامه مخصوصاً بان لكونه على التاكيد مفيداً لما فيه وان الاستبعاد ذكر صالح بدون التاكيد ليظهر صحة الجواب بغير ان بطريق الاولى فيه ان كونه على ان كيد ومفيداً لما فيه مجموع كيف وانه قد يشمل لمجرد الاعتناء بشان الحكم من غير قصد التاكيد بخلاف سائر الموكيدات وتشمّل في جواب ان تردده فلا يكون مفيداً لما فيه ( قوله هو الجواب ) تعريف لفظ الجواب ليس لفصل بل من قبل والدك العدائي كونه اكثر لمواقع معصوم مشهور فمضمير انفصل لتاكيد الحكم وكذا اذا كان مستنداً واما ان اكثر مواقع ان لاه فديهي لمجرد الاعتناء بشان الحكم ووفور الرغبة فيه ( قوله طس ارج ) في تاج السيف الطس كان يردن ، فالعن ههنا بالمعنى المعوى كما في قوله تعالى ( وما تدرى كمال الساعة ان ينظر الاطلس ) وليس بالمعنى المصطلح اعني الاعتناء بالامر - ازم حتى رداه اذا كان له ظن كان داخلاً في الامر ولو ادنى الانكار ( قوله فاما ان يحدّل بعد الجواب اصلاً الخ ) اي اما جعل مجرد الجواب من غير اعتبار انشده المدكور اصلاً مقتضياً لايراد ان فلا يصح ( قوله لا يستقيم ) اي لا يكون و ر ر هي الاصل ومقتضى الظاهر ( قوله لا لاقتن به ) كيف وقد وقع في كلامه انفسه نحو قد لي كيف انت قليل عليل \* قال قدس سره فيه بحث ارجح لا يخفى ان السؤال والجواب في جميع صور الاستفهام انما هو بالجملة الخبرية الدالة على الحكم على الوقوع واللا وقوع فالمطلوب والمفاد هو التصديق لانهم اصطلموا على ان جهة الحكم اذا كان باعتبار نفسه بعد العلم بالنسبة والطرفين مخصوصاً بهما فهو مقتضى التصديق و اذا كان جهته باعتبار احد الطرفين اوقف من قبودهم فهو لطلب التصور كما صرح به الشارح رحمه الله في بحث الاستفهام بعد ملاحظه الاصطلاح لاورد لهذا البحث ولو لم يلاحظ يلزم ان لا يصح الجواب اصح بعد لاه لاقتناء التصديق ثبوت الصلاح والمطلوب التصور \* قال قدس سره \* هو المطلوب الخ \* يعني ان القوم نسب محوا في قولهم كيف واين واثبت لطلب تصور مع ان المطلوب بها التصديق بساء على ان

التصديق الحاصل بعد الجواب لا ينافي عن التصديق الحاصل قبله في جميع تلك  
 الصور الا اعتبار التصور قد عرفت انه لا حاجة الى القول بالسبح \* قال قدس  
 سره ثم ان اشترط الخ \* يعني ان اشترط اشيع يقتضي عدم الفرق بين طلب  
 اصل التصديق وبين طلبه بخصوصه في انه لا يحسن \* تكيد بدون ظن الخلاف  
 ويحسن معه والاولى ان يفرق بينهما فانه يؤكد في الاول لانه مزدرد في التصديق  
 سواء كان له ظن الخلاف او لا ولا يؤكد في الثاني لحصول التصديق \* فان قدس  
 سره فلهذا يؤكد \* ينتقص بقوله تعالى ( يحسب الانسان ان لم نجمع  
 عظامه بلى قادرين على ان يسوى بانه ) وهو له تعالى ( ستبراكم قالوا بلى ) \* قال  
 قدس سره فلا حاجة الخ \* ومن حار ابراهه نظرا الى كونه لطلب التصديق  
 بخصوصه فلا ينتقض بقوله تعالى ( انها فرقة صغراء ) في جواب مالونها \* قال  
 قدس سره انه لا يلزم الخ \* حوار ان يكون مشروطا ان يكون السؤال عن اصل  
 التصديق وفيه انه يلزم ان يكون انه صالح في جواب كعبه بخلاف الاصل \*  
 قال قدس سره اعتبار ظن السائل مع \* في لا شرط انه كور مجرد هو الدليل  
 عليه وهو لا يسمع وما قيل ان الدليل عليه الاسماء ليس بشي لان الاسماء دليل  
 على ان اكثر مواقع الجواب لا على الاشترط \* قال قدس سره وهذا القدر ان يكون  
 السؤال عن اصل التصديق كاف في استحسان التكيد ولا يلزم ان يستحسن في جميع  
 صور لسؤال حتى يلزم عدم صحة سباح في جواب كيف ربه \* قال قدس سره والى  
 الخ \* يعني ان الصورة التي ذكرها اشيع لا يراد ان يكون له ثل ظن على خلافه  
 فلا يعد ادخاله في امكر وفيه انه لا اعتماد في تلك الصورة فكيف يدرج في امكر \*  
 قال قدس سره والسباح \* لان السؤال عن السبب الخاص سؤال عن اصل التصديق  
 كقوله تعالى ( ان النفس لامارة بالسوء ) \* في جواب عن من النفس اشارة  
 بالسوء بخلاف السؤال عن السبب بطلق فانه سؤال عن التصديق  
 بخصوصه كقوله سهر دائم وحرر طويل فانه جواب عن ما سبب  
 تلك ( قوله ادكدوا ) طرف الامول الدلون عليه بحكاية فانه نقل قول العبر  
 وفيه تعريض لصاحب الكشف حيث قال فان قلت قد قيل اولاً . ليكم مرسلون  
 وانا اليكم مرسلون آخر اقلت لان الاول اثناء احبار ولتاني جواب عن اسكار  
 انتهى يعني ان الاول انصافا وقع بعد انكيبه كعبه يكون اثناء احبار لان اسكديب  
 في المرة الاولى ضعيف وفي المرة الثانية قوى عند ختلف الكلامان في التاكيد

وفي شرح المفتاح اشترى بقوله ابتداء اخبار النظر الى ان مجموع الثلاثة يسبق  
 منهم اخبر فلا تكذب لهم في مرة الاولى فيحمل التأكيدها على الاعتناء والاهتمام  
 منهم بالخبر انتهى وفيه من الرسالته كائنا ما كانوا عاقلين بانكارهم والكلام المخرج مع المكر  
 لا يقال له انه ابتداء اخبر وقيل انه بمرارة ابتداء اخبر بالنسبة الى المرة الثانية  
 لاحقية وقيل معناه اخبر غير مسوق بخبر اخر ولا ينبغي ضعفهما وعدي ان  
 ما ذكره السكاكي رحمه الله تعالى على قوله تعالى ( فقالوا انا اليكم مرسلون )  
 معطوف على قوله تعالى فكذبوهما وانه لا ينبغي في هذا القول صادر عن الثلاثة بعد  
 تكذيب الاتيين والتعريض بربك كما هو طريقه المتكلم مع الغير من كون المتكلم واحدا  
 والغير متفقا معه فلا يرد ان يسمعون كان ساكتا محميا حاله فكيف يقال ان قوله تعالى انا  
 اليكم مرسلون صادر عن الثلاثة فيكون كلاما مع المكرين بخلاف مؤكدا بان واسميده بالجملة  
 وقوله تعالى ( راسيكم انا اليكم مرسلون ) بعد تكذيب الثلاثة الذين بقوله تعالى  
 ( قالوا ما ائتم الا بشر مثنا ) الآية مجابا مؤكدا بالتأكيدها وقول صاحب الكشف  
 مني على انه معطوف على قوله ان جاءهم المرسلون وانه تفصيل للقصة المذكورة فاجابا  
 بقوله تعالى ( ادعاهم الى رسولون ) الى قوله تعالى ( صررنا بالث ) قالوا لا تفصيل  
 بقوله تعالى انا اليكم مرسلون بل لقوله تعالى ( ادعاهم اليهم ائتم ) ويكون ابتداء  
 اخبار صادر من الاتيين فالتواضع بجمع تقرير الشأن اخبر بانق بجماعة عليه  
 والمتكلم واحد منهما وقوله تعالى ( قالوا ما ائتم الا بشر مثنا وما نزل الرحمن من شيء )  
 ان ائتم الا تكذبون ) بيان لقوله تعالى فكذبوهما وقوله تعالى ( قالوا راسيكم انا اليكم  
 مرسلون وما علينا الا للاعاجيب ) بيان لقوله تعالى ( صررنا بالث ) قالوا لا تفصيل  
 هو ائتمهم بالرسالة والمحررات وهو التعريض والعلية ولا ينبغي حسن هذا التفسير لواقفته  
 بالقصة المذكورة في التفسير وملائمة لسوق الآية فانهما كرت او لا اجابا بقوله  
 ( واصرب لهم مثلا اصحاب قرية ) ثم فصلت بعض التفصيل بقوله تعالى ( ادعاهم  
 المرسلون ) الى قوله تعالى صررنا بالث ثم فصلت تفصيلا بما بقوله تعالى ( فقالوا انا اليكم  
 مرسلون ) الى قوله حامدون وعدم احتجاده في جعل الفاء في قوله فكذبوهما صريحا  
 بخلاف تفسير السكاكي رحمه الله تعالى به، ج الى تقدير فدعوا الى التوحيد والله اهل  
 بامرار كتابه قال قدس سره ليدعوههم الى عيسى عليه السلام الخ فيه بحث لان المذكور  
 دعوتهم الى التوحيد والاسلام يدعيه قوله تعالى ( وما لي لا اعبد الذي فطرني )  
 الآية اي اليكم لا يمدون بعد قوله ( اتعوا المرسلين ) قال قدس سره والظاهر الخ

لا يخفى كونه خلاف الظاهر اللهم الا ان يدعى ظهوره بالنسبة الى ما قاله الشارح  
رحمه الله تعالى على ان فيه بعدا من حيث المعنى وفي هذا بعد من حيث اللفظ واقول  
لا حاجة الى شيء من التأويل لان رسل عيسى عليه السلام كانوا رسلا من الله  
تعالى رداله مقررين لشريعته كهارون لموسى عليه السلام بدليل ظهور المعجزة  
على ايديهم المختص بالنبي على ما تقرر في الكلام وانه لا معنى لتكذيبهم في كونهم  
رسلا من الله ووجه ذلك \* قال قدس سره ان حكمكم كمن قال في كتمت عليه  
الخدماء على السلطان بقوله هو اعلى يداكم فان سلطان دخل فيه وفي اضافة  
الحكم تعليله عليهم والاطهر في اتمثل قوله تعالى (اولئِكَ فِي مَكْرٍ) حيث علم  
شعيب عليه السلام على قومه في الخطاب وطلب تقوم عليه في سنة عود (اوله  
ابدايا) لكونه غير مسوق بطلب او انكار (قوله فان قيل) مع رتبة الدليل المذكور  
على ان مقتضى الساهر اخص مطلقا وتوجيهه بربكم واذل على ذلك لكن  
عندنا ما يبيح فان الكلام المذكور على وفق مقتضى سهره على وفق امر  
ظاهر وهو الانكار وليس على وفق الحلال اصلا لان الحلال كما مر عبارة عن  
الناسي الى اعتبار خصوصية في الكلام رائدة على ما يبيد اصل المعنى ولا داعي  
للكلام ههنا سوى الخلو الادعائي وهو يقتضي ترك التأكيد لا التأكيد فيهما  
عموم وخصوص من وجه لاحتمالهما فيما اذا كان الناسي هو الظاهر وتحقق  
مقتضى الظاهر بدونه فيما اذا كان الكلام على وفق لساهر الذي لا يكون  
دائما كالصورة المذكورة وتحقق مقتضى عدم بدونه فيما اذا كان على وفق  
مقتضى الحال الغير لظاهر ومضى المعارضة ان مقتضى اصداره مرة عن مقتضى  
ظاهر الحال حتى يكون اخص مصفا على مقتضى الامر الظاهر سواء كان حالا او لا وبما  
حررنا اندفع ما قيل انه اذا كان مقتضى الظاهر عدمه من مقتضى ظاهر الحال كان  
اخصيته ضروريا فلا ورود لهذا الاعتراض وان قول المعتز صوابه على وفق مقتضى  
الظاهر اي ظاهر الحال اعتراؤه بانه على وفق مقتضى الحال فكيف يقول انه ليس على  
وفق مقتضى الحال مطلقا (قوله غير بلع) لعدم كونه على وفق مقتضى حال (قوله  
اد لا يعرف الخ) اي لا يعرف اعتباره المتكلم وعدم اعترافه بالاعتقاد في كلامه من تركه  
وان كان يعرف الانكار وعدمه بعلامات دالة عنه وظهر عن صاحب (قوله فصيح) الخ  
لا يخفى ان جعل ليس متأخر عن الاخبار فاما ان يجعل لا حرج بحرا عن رايه  
او يجعل لغا للتفصيل قوله اذا قدم ليدعى فان في شرحه بفتح هذا لا شرط

بالنظر إلى ما هو المشيع في الاستعمال ولا يتبع أن يقع ذلك بسبب عبر التلويح انتهى  
 كإلتهام بشأن الخبر لكونه مستعمدا أو التنبية على عقلة السامع (قوله أي الخبر) فاللام  
 زائدة كأي ردف لكم على ما ذكره ابرضي في معرفة المنعدي واللازم من أن استعمال  
 الفعل إذا كان بحرف جر وبدونه كثيرا فهو متعد ولازم وإذا كان بحرف الجر كثيرا  
 فهو لازم ومورد بدونه فهو على نزع الخافض وإذا كان استعماله بدون حرف  
 الجر كثيرا فهو متعد ومورد به حرف الجر فبزيادة واعلم بحصول صيرته للملوح  
 مع عدم احتياجه إلى توحيد اللام لأن اللفظ يفيد مبيد ما للام فيلزم الاستدراك  
 (قوله لا تسمى) كنى عنه بالهي عن المحاطة بمعنى الحاصرة لئلا يسهل (قوله فهذا  
 كلام بلوح بالخبر) أي بخصوصه مع قوله تعالى واصمع العلك لان صوته للخلاص  
 من الفرق وأما بدونه فهو موح إلى حسن الخبر أي لو أنهم محكوموا عليهم بالعذاب كافي  
 المختصر أن هذا كلام يوح بالخبر تلويحا ويشر بأنه قد حقي عليهم العذاب  
 (قوله صار المقدم مقدم متزدد مخاطب) بالنظر إلى الملوح وإن لم يتردد الخطاب  
 ولم يطله (قوله إشارة) أي خفية فإن التلويح في اللغة الإشارة من بعيد وإنما كان  
 المراد ذلك لأن في بعض الأمثلة ليس للوح إلى خصوص آخر فإن في قوله تعالى  
 صل عليهم تلويحا إلى حسن الخبر وهو أن في صلوه عليه السلام معه عليهم وفي قوله  
 دعائي انصروا لكم أي احفظوا أنفسكم فيضركم في الآخر تلويح إلى أن في الآخر  
 عقوبة على الإصرار من جعلها أن رتبة الساعة أي الأحوال التي في تلك الساعة  
 شيء عظيم (قوله حتى النفس البقلى) أي التوبة أدرك ما يرد عليها تكاد  
 تزد في الخبر بخصوصه سواء على أنها تعلم أن الجلس لا يوجد إلا في فرد ما فتكون  
 ناظرة إليه بخصوصه كأنها مزودة به كسر السائر وتردده وعاد كرتا لدفع  
 ما قبل أن سبق الملوح إلى الجلس الخبر واستمراره به يقتضي تأكيده لا تأكيده الخبر  
 المخصوص هذا لكونه مذكرا لشرح وجه الله مخالف لصيغة المفتاح حيث قال  
 تميل بين أقدم للتلويح وعدم التصريح أي النفس البقلى تميل أي تشكك  
 الميل بين أقدم على حكم الملوح لا محل للتلويح وبين إجماع عدم التصريح به  
 فإنه يدل على أن يتردد في حكم الملوح بالنظر إلى الاعتبارات الأهم إلا أن يعتبر  
 التلويح إلى الجلس فهو موح إلى الخبر المخصوص فتدبر (قوله محل) بالفتح عم السى  
 صلى الله عليه وسلم وأمه ميرة وساحل البحر هو شعر عبد لى مازن كذا  
 في القدموس (قوله واصد على العرص) في التماسح العرض جوب برهنا نهدين  
 وشمشير برهنا ران نهدين وفي شرح المفتاح للكاشي العارض هو الذي يصع السيف

وغيره على فخذ عرضا فالمراد بالعرض عرض الموضوع لا الموضوع عليه على  
 ما هم ومعنى كون الروح موضوعا على عرضها ان يكون عرضها ياعدو دون طوله  
 او ان ميل عرضها وثقله واقع على الشيء بخلاف مادها كان عرضها فان ثقل طوله  
 واقع عليه (قوله ان شئ عكسهم رماح) وبعده من احدث لدهرك ركة ام هل  
 رقت شقيق بسلاح قوله رقت من الرقية واما من سلاح صلاح وقد حذف المضاف  
 اليه كذا في شرح العلامة رحمه الله من هذا يظهر ان الفاعل داخل في بني عمه بخاطبه بهذا  
 الكلام فظهر كونه اثنتان من الغيبة الى ان خطاب بلارية بل في جاء شقيق ايضا الغيبة  
 على رأى السكاكي رحمه الله وان ما قبله حكايه كلام صدر من شخص عندهم شقيق  
 لمخارضة بني عمه وليس في ذلك الكلام الثبات لعدم سبق التعبير عنه وعدم كونه على  
 خلاف مقتضى الظاهر ليس بنى (قوله بمقدام) لان اجدى بحرب لا يكون حال  
 الذهن عن تصور السلاح للعدو والمتردد فيه لا يترك لانه يؤول للحرب ولا الثبات الى  
 السلاح (قوله لان تمادهم الح) لان المتروك لا يكون متقدما و الحال عدم تصويره  
 الموت والاهوال التي يره لا عرض له عنه (قوله صاع في التمثيل) اي المتأخر  
 من اراده بعد القاعدة انه مثال له (قوله فان قيل الح) انه هره انطرا يكونه تمثيلا  
 فيكون معارضة وبمحور ان يكون منافع السدين (قوله لكررة المراتين) فالرب  
 فيه متحقق في مس الامر من التمكن معلوم المتكلم ولا يصح انى الرئيس فيه في نفس  
 الامر ولو ما اعتبر على المتكلم فصلا عن ان يؤكده فان التاكيد لدفع انكار الحق طلب  
 الحكم الذي هو صحيح في مس الامر في علم المتكلم (قوله بما كده فيه الحكم بالسكبر)  
 فالحكم في كل واحد من الحالتين مؤكده لا حري لانحاده في ذلك وان كان اسلاف  
 المؤكده في الاصطلاح على الثانية (قوله ويكون على مفضى صاهر) لورود الكلام  
 المؤكده للمكر ولا يسم انه من قبل جعل امكر كغير امكر هه رفر السؤار معاوان  
 جعل معارضة مقول والاصل ان يكون الكلام على مقتضى صاهر ومعنى التقديرين  
 اندفع انه محذور ان يكون من قبل ينزل المذكر منزله المتروك ونه كبد لاراة ترده  
 فلا يكون على مقتضى الظاهر (قوله بل مقصود المصغر حجه لله) عصف على قوله  
 التمثيل به لا يكاد يصح واضراب عن السؤال الى توجهه انظر نظيره عدة البقرة  
 وليس مثاله فاللام في قوله لتزيل الاحل لى لاسل تم من وجود شئ نزلة  
 عدمه في كل مسدا بناء على ما يراه (قوله انه بى برب الح) يعنى ان  
 ظاهر الكلام غير صحيح والتأويل يصح كونه نظيرا وكونه من لا فاصراب



السائل عن عدم صحة تمثيل الى صحة التصريح بوجه وبهذا علم ان اعادة ما ذكر  
في السؤال ليس استطراد كقولهم على ان الاستطراد ايراد كلام ينفع كلاما آخر  
ولا يتعلق بالتأويل الثاني بالاول ( قوله وحديث لا يكون مثالا الخ ) قيل اذا ضم  
اليه اعتسار آخر من نقل هذا الحكم اعني جعل وجود الرب بمنزلة عدمه  
بما يكره المرتابون لانكارهم وجود المزيل فيجب التأكيد وتركه لتزليل المسكر  
منزلة غيره فيكون مثلا اقول هذا التزليل غير معلوم للمرتابين قبل القضاء هذا  
الكلام فكيف ينصور نكارهم اياه والقول بان انكار هذا الحكم باخبار انكار مناه  
اعني وجوده بل ووجوب التأكيده باعتباره وجوب التأكيده في مناه مما لا يقول به  
عامة وما قيل في الجواب من ان امره لا يكون مثالا بمجرد هذا التزليل وهذا لا ينافي كونه  
مثلا نعم اعتسار آخر معه نفس شيء لان المقصود صحة كونه مثالا باي  
طريق كان وكذا الجواب بان بعد التزليل المذكور صار الرب معدوما فلا يصح  
ضم اعتسار آخر يكون منزلة وجوده والرب قال صيرورته معدوما تتركب من لا ينافي  
وجوده حقيقة قال فليس من جهة اشار الخ الاظهر ان يقال معنى ما في ما لا ينافي  
المرسل احد الا يرتاب فيه انما الذي اى انما ايراد ما في كونه محلا للرب وهو التصريح بالفعل  
عن ارادته شائع ( قوله بل بمعنى الخ ) يعني ان مناه ذلك لانه كناية عن كونهم فاعتراض  
بانه كناية عن من الخ مخرج فيكون فيه تأكيده على ان ايراد انكم بطريق الكناية  
لم يعدوه من حرق تكمية حكم لرد الانكار فان الحكم بها يكون اوقع في القلب لكونه  
كدهوى النسيء اياه لا وكذا ( قوله وهذا حكم صحيح ) وخوطب به كل الناس بل  
الحق بصوابه فواستقرت ويعلموا كونه من عند الله وان كان المتخاطب بمعنى من تلقى  
الكلام هو النبي صلى الله عليه وسلم كما يدل عليه الكلام في ذلك وفي قوله تعالى ( يا اهل  
اليث وما اهل من قبلك ) من مع ما قيل ان اصطلح بهذا الكلام هو النبي صلى الله عليه  
وسلم واصحابه وصوبته عليهم وهم غير مسكرين له فلا يجب تأكيده فان مشاء  
عدم فرق بين من اصطلح معنى من تلقى الكلام ومن توجه اليه الكلام ويقصد  
منه كيم ولو كان الله عز وجل هو النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه وصوبته ان الله تعالى عليهم  
لم يكن هذا الكلام لا فائدة لحكم ولا لارادة ( قوله وهو انه كلام الخ ) يعني ان  
انكاره دليل وكون من اتى به صادقا مصدقا بالمحركات دليل آخر لان المجموع  
دليل واحد على كل واحد منهم دليل مستقل على كونه من عند الله واما جمع الدلائل  
فاعتسار كبرية المنكرين ولكل واحد منهم دليلان قال قدس سره ما اتى بهذا

آخر \* وهو ان احدا لا يرتاب فيه كما صرح به في حاشية الكشف عن غنى هذا  
التوحيد ان احدا لا يرتاب فيه (قوله ان المدكور) اي مدكوره انه بمنزلة التأكيـ  
د المعنوي وهو انما يكون لدفع الضرر فلا يكون من قبيل التكرير المعنوي حتى يكون معيدا  
لتأكيـد الحكم وفيه بحث لان المدكور ان الجملة المؤكدة لانه يكون مقررة لجملة  
الاولى والالم تكن مؤكدة فان اختلف معانها كانت بمنزلة تأكيـد المعنوي وان اختلف  
المعنى كانت بمنزلة التأكيـد اللفظي فنقرر بالحكم واحب في كليهما لانه فيما هو بمنزلة التأكيـد  
المعنوي باعتبار حاصل معنيهما وفيما هو بمنزلة التأكيـد اللفظي باعتبار صريح المعنى اللهم الا  
ان يقال مراد المحبب انه لا يكون من قبل التكرار المعنوي تأكيـد الحكم صريحا لالزام في رد  
الانكار وما قيل ان الجواب الحاسم لمادة السؤال ان يقال ان التثنية على قول من يجعل لاريس  
فيه خبر ذلك الكتاب كاد كره صاحب الكشف وما هو في لفصل وا وصل لى على  
مخبره من لاريس به جملة مستقلة فليس تنى لانه على تقرير كونه خبرا يكون جملة  
ذلك الكتاب لاريس فيه مشتملة على تأكيـد الحكم لتكرار لاريس كما في ريد ضربه  
سواء كان داخلا في التقوى الاصطلاحي كما هو عند الشيخ هذا القاهر او لا كما هو  
مذهب المصنف رحمه الله \* قال قدس سره كما صرح به فيما تقدم قول صرح  
ايضا فيما بعد ان التأكيـد في نحو حامى الرجال كلاما تدفع توهم ان يكون اياى واحدا  
مهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا والتحقيق ان التأكيـد المعنوي يدفع السهو المحصور من  
وهو ان يكون ذكر المتبوع سهوا عما يخالفه في الافراد والتثنية والجمع ولا يدفع كونه سهوا  
عما يماثله فيما يماثله في قولنا جاني ريد نفسه يدفع ان يكون ريد سهوا  
عن التثنية والجمع ولا يدفع كونه سهوا عن عمرو وكلامه يدفع ان يكون ذكر المتبوع  
بطريق السهو عن الجمع والمفرد ولا يدفع عن معنى آخر غير انه كور وكلامه يدفع ان يكون  
ذكر متبوعه سهوا عما لا يحزه ولا يدفع عن ذي اخر غير متبوعه \* قال قدس سره فلا  
يدفع ما هو بمنزلة \* قدس سره من الفرق بين التأكيـد المعنوي وبين ما هو عنده في ان الاول  
لا يدفع السهو والثاني يدفعه لكونه مقرر المحكم (قوله لكن مدكور مح) من المدكور  
في دلائل الاجازة منى على ان الصمير في هذا راجع الى الحكم المرسول عليه بدلت الكتاب  
فالقول بانه لا ريب في هذا الحكم كتكرير ذلك الحكم وما ذكره مصنف والسكاكي رحمه الله  
منى على رجوعه الى ذلك الكتاب اي لاريس في هذا الكتاب بوجه من الوجوه لانه من حيث  
اللفظ ولا من حيث المعنى فيكون في غاية الكمال ادلائل الكلام بلع من عدم الريب فيه

بوجه من اوجوه فيكون كذا ، بالمعناية الكمال فيكون تأكيدها معنوية لذلك الكتاب  
لاختلافهم من حيث معنى ولكل وجهة هو موليها والتمثيل يكفيه الاحتمال ولا يجب  
كونه نصا فيه (قوله كذبة عن تنزلت الخ) لانه ذكر الالزام الذي هو مدلول الكلام  
المشتمل على الخصوصية وهو مقام الذي ياسب بحسب الظاهر مع عدم قرينة مانعة من  
ارادته بل استعمال الله فيه وقصد منه لينقل منه الى ما رومنه الذي هو تنزيل المقام الغير  
الخاص بمرئاة انما هو سبب هذا التنزيل هو المقصود الاصلى ومحط الفائدة والصدق  
والكذب كما هو شأن كذبة هذا ان ارادته لكناية بمعنى المصدرى ونفس الكلام الدال  
على المقام المناسب ريد منه المعنى الاسمي (قوله لان هذا المعنى الخ) اي تنزيل المقام المحقق  
منزلة المقام المناسب مديره اي ينفعه ايراد الكلام مستملا على الوجه المخصوص اي  
الكيفية المخصوصة من التأكيده وتركه اي يتعدا استعمال الكلام على الكيفية المخصوصة  
سواء على ان محط الفائدة هو الذي يدل ذلك الكلام باعتبار تلك الكيفية على المقام المناسب  
ويستقل منه الى تبيين مقام المحقق الغير المناسب من لفظه وليس المراد ان نفس ايراد الكلام  
تأنيع لتبيين المذكور ولازم له حتى يرد ما اورده السيد قدس سره من ان كون احد فعل  
المتكلم تابعا لعمل آخر لا يوجب صحة كونه كناية اصطلاحية (قوله عن انك جعلت الخ)  
هو ان الاسلام حتى كذبته لا واسطة عن جعل ادكاره ككلام لان الحلو الذي يدل عليه  
ترك التأكيده في ذلك يقول ينفع التبريل المذكور وكناية عن وجود المريل بواسطة لان  
التبريل المذكور ينفع وجود المريل (قوله لان سوق الكلام الخ) اي ذكره مع المكر مستملا  
على ترك التأكيده اي هو وصيغة الحالى يدل على الحلو الاعانى الذي ينفع التنزيل  
المذكور وينقل منه سواه الى ما ينفعه وهو وجود المريل فقوله الى هذا المعنى اشارة الى  
بمجموع الحلو المذكور ووجود المريل فان قدس سره ادليس هناك استعمال الخ ولا  
يتحقق الكناية لا بمعنى المصدرى ولا بمعنى نفس اللفظ فاقبل ان هذا توجيه الكلام  
السكاكى روجه الله على مفتضى نعره تلك كناية وعكس التوجيه على مدير كونها نفس  
اللفظ مان معنى قوله ايراد الكلام المورد ومعنى قوله يلزمه ايراد الكلام يلزمه  
معنى الكلام المورد ومعنى قوله سوق الكلام مع المكر الكلام المسوق فعلى هذا لا يرد  
اعتراض السيد شمر بلفظ ليس بشئ لان مقصود السيد الباحث ان الشارح  
وجه الله ما ثبت لروم الابن الفعليين وليس هذا استعمال لفظ في الالزام والانتقال  
منه الى ما رومنه لانه لا يصح هذا التوجيه على تقدير كونه حادثة عن نفس اللفظ

قال قدس سره برده ظاهر عبارة الفتح \* واماكن توجيهه ما يقال مراده  
ان اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر ادا وقع في علم البيان من يدكر اللفظ  
الدال على اللازم و مراده المعلوم فانه نفس اخراج الكلام على خلاف مقتضى  
الظاهر يسمى بالكسابة وليس المراد ان اخراج المحو عنها يعنى عليه الكسابة  
و يؤيده تقديم الجسار و اجزور اعنى في علم البيان على يسمى و يكون التسمية  
حينئذ بمعنى الوصف كما هو المتبادر دون الاطلاق \* قال من سره و لا وجه \*  
الدفع في الوجاهة و اشارة الى صحة وجه الشارح رحمه الله في الجملة بناء على ما قلنا  
\* قال قدس سره ان معناه ما يستلزم حلوده \* وهو عدم حربه على موجب العلم  
و انما قال ادعاء عدمه الجرى لا يستلزم عدم العلم في نفس الامر \* قال قدس سره  
اعنى عدم الانكار \* اى عدم الانكار المطلق اللزم لمدلول العلم في الكلام المهرد  
اعنى احوال عدم الانكار مطلقا المتحقق في صورة احوال العلم حتى يردانه يلزم  
ان يكون انفاء الكلام المجرى الى العالم على مقتضى الظاهر كما هو \* قال قدس سره  
و اريد به ما يستلزمه الفتح \* ان ارادته اريد به ما يستلزمه فلا واسطة فيرد عليه انه  
لا حاجة الى النزيل و جعل انكاره كلا انكار مع راقوم صرحوا بذلك و ان مقصود  
المحكم من انفاء الكلام المهرد الدلالة على و صوح الحكم و عدم الاعتداد بانكار  
المخاطب لا مجرد الدلالة على وجود النزيل و ان ارادته اريد به ما يستلزمه بواسطة  
ان دلالة الكلام المهرد على عدم الانكار يستلزم جعل انكاره كلا انكار فهو عين  
ما ذكره الشارح رحمه الله كما مر و مراد بالاستلزام الاستدعاء بناء على ان  
النسبة الى رحمه الله يشترط في الكسابة ان يكون الانتقال من الشئ الى الشئ و اما  
لم يقل ههنا ادعاء لصق الاستدعاء في نفس الامر ايضا في هذه الصورة لان  
وجود منزيل الانكار يستلزم عدم الانكار \* قال قدس سره يستلزم انكاره  
ادعاء \* وان كان في الواقع ملازمة مارات الانكار لارما و انما لانكاره لا  
استدعاء \* و ان كان على احوال الامور اخصية في عرف منى على وجود  
اماراتها ولذا يحكم بكفر من توحد فيه امارات الكفر و يا عجب من توحد فيه  
اماراته فاندفع ما قبل ان الاستلزام ههنا بالعكس \* قال قدس سره هي اعراض  
اصلية \* كما مر سابقا مفعولا عن الشيخ ان المعنى الاول مدروحة في طريق  
و ان الكلام الذى ليس له معنى ثان ملحق باصوات الحيوانات و كونه من مستنبعات  
التركيبة بمعنى انها تفهم من خصوصيات و مر يا ترى في انزكيب بعد اعتبار

معانيها الاصلية لا يري كونه اعراضا اصلية كما هو في قوله هي اعراض  
 اصلية اشارة الى اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر كناية عن الصفة  
 كما صرح به في شرح مفتاح اعني ما يستلزم عدم العدم وعدم الزدود او عدم الانكار  
 لانه السبب كما هو من قوله معه بقرينة ذكره فيما بعده (قوله ونظير ذلك الخ)  
 قال في شرح المفتاح وتقرير كون الاحراج على خلاف مقتضى الظاهر كناية بمالم  
 اراد احد حام حوايه لانه ذكر صاحب السبب الاعراب في شرح قول الشاعر  
 الخ فاستعدت منه به يحور يقال ان اراد الكلام في مقام لا يناسبه الى آخر ما مر  
 انتهى ويعلم منه ان تقرير الشرح رحمه الله كونه كناية على وفق عبارة صاحب  
 الكتاب اشارة الى ان هو محل عبارة هو محل لهذه العبارة فلا تفاوت قال صرح احد اهلها  
 صحف الاخرى والا فلا وانما قال نظير ذلك لان في البيت اراد الجملة على وجه استيفاف  
 الدال على كونه حوب السؤال كناية عن تنزيل السؤال المقدر منزلة المحقق ومن ان  
 الجملة السابقة لم ير انما يحوج الى السؤال وتلوح له (قوله ولما كانت الامثلة المذكورة  
 الخ) اشارة الى قوله وهكذا اعتبرت النبي على حذف المضاف اي امثلة اعتبارات النبي  
 وذلك لان الاعتبار بالمد كورة فيسبق لاحراج الكلام على مقتضى الظاهر وعلى  
 خلاصه مما لا يحصى من اشي منها لانها تقع الاختصاص في الامثلة فهم الامثلة  
 لدفع توهم اختصاص الاختبارات بالاثبات سيما اذا ضم معه اراد مثال نوع واحد  
 من الذي مذكوره اشرح رحمه الله موافق لما في الاصباح حيث قال هذا كله  
 اعتبارات الاثبات وقس عليها اعتبارات النبي كقولك ليس زيد او ما يريد  
 مطلقا او مطلق او ما يطلق او ما يخلق زيد او ما كان زيد مطلقا او ما كان  
 زيد يخلق ولا يخلق زيد ورس يخلق زيد ووالله ما يخلق او ما ان يخلق زيد  
 انتهى حيث اكنى اراد الامثلة (قوله وكذا المحدث انما كيد) اي لا يجب ان  
 يكون المحدث المحض كناية بقوله وقد يترك تأكيده الحكم الخ (قوله اورد  
 الانكار) اي محقق او مصدر (قوله ولا يجب في كل كلام الخ) نعميم بعد التخصيص  
 بالزيادة لاعتناء بجهته (قوله ان يكون العرض منه رد انكار) اي بها لشك  
 اورد الانكار بقرينة ذكره فيسبق صدرته من صفة الاحتمال (قوله للدلالة  
 الخ) فهو الاستبعاد وقوه يقرره فاحتمال ان وليس المتصور فيه حال المخاطب اصلا  
 ثم انه يتوهم من الاستبعاد احرى والتخصيص والتوبيخ وغير ذلك مما ياسب المقام  
 وهذا معنى قولهم انه لا شبه التخصيص والتعزير لانه موضوع له ادلائق كد

الانشآت بان ( قوله كان من التكم ) كان الاولى نافضة حررها انه لا يكون  
والاخير بان تمان كذا نقل عنه ( قوله كان من الامر مري ) كان تامه ومن الامر  
حال من ماري بيان له وليست نافضة ومن الامر حررها لان من ياتيه ولم يبعد  
كونها خبرا صرح به الشارح رحمه الله تعالى في شرح كشف قوله جزائي ماري  
بدل من جزائي او ايار له او مفعول ثان لفعل تضمن معنى الجعل ( قوله ان الضمير  
الشان المح ) وجه الجس ان ضمير الشان يستعمل في مقام جال ثم التفصيل  
لاعتناء المتكلم بشار الحكم وتقريره في ذهن السامع وان عبدة التأكيد ادخل  
فيه ( قوله بل لا صح ) مذهب بحسب المعنى اى لا يحس بدونه صلايل لا يصح  
في بعض الصور وهو ان كانت الجملة بعصرة شرطية وصلية كابدل عليه التمثيل  
وقد نص عليه الشيخ في دلائل الاعتقاد وهذا لا استقرار فلا بد نحو ( قل هو الله احد )  
على تقدير كون الضمير لشان ( قوله نهضة اسكرة ام ) لان كلمة ان تكونها مشبهة  
ومتضمنة لمعنى الفعل تقديم الفصل الصحيح وفروع الكرة بعدها كالفعل  
( قوله مستأ ) اى محلا لاها من حيث اللفظ تكون ثم ان ( قوله اولم بحر ) اى  
لم يبحر وانما اورد كذا بوقطعا لما فيه كذا من صم معنى ان معصولة التبع الحرم  
بعدم الجوار بدليل ما بعده من قوله لانها ان صدقه وانكفلة تشابه والمترجمة  
عه الا انه اورد كذا او دوما لانه منه ان لم يوجد بقرينة لا يجوز ان يصدق ان وان  
وحدث ببحر في غيرها ايضا وليس امر در كلمة ومعنى بل حتى يرداه اذا كان  
بمعنى بل فالدقة نافية ( قوله وقد تقرر ام ) بين الكلفة المذكورة بقوله ولا يجب  
في كل كلام مؤكدا ان لا يغير ترتيب اللفظ كالماء شبح بان لقوله لا يصح  
قاعدة ان ام وحاصله ان توكيد الحكم وتركه كما يكون رجحان الى المحصن يكون  
راجعا الى المتكلم نفسه فالأكد لا يظهر صدق رسته وكونه راجعا منه بتلقاه السامع  
بالقول ويصعب اليه ان يشره فاقدم خلق بالاحصان وترك التأكيد لهما  
( قوله غير معتدله ) اى لمحكم ودالم يكن معتدله لا يكون له وقع واعتداد عند  
المتكلم ولا يقصد تأكيد وتقريره وانما يتكلم به صرورة وبهذا ظهر انه لا يمكن  
ان يكون من تنزيل المكر منزلة غير المكر عسى ما هو من لا التبرير المذكور انما  
يكون لادعاء ان ذلك الحكم بين لا يبعي ان بكر لو حود اميل وهذا اى يكون  
في حكم يكون لمتكلم مزيد اعتناء نشانه ( قوله من سطر توكيد ) بخلاف ما اذا  
اورد غير مؤكدا فانه لا يبعد قبوله منه ( قوله ويؤيد الحكم لسم ) بين المتكلم  
والمحاط فلا يمكن جعله من قبل تنزيل غير مكر مكره مكره لانسة امارات

انكاره بعد العلم بثبوت احكام لا اعتداد بالامارات (قوله ليس ما خاطبوا به الخ)  
 عبارة الكشف فان قلت لم كان مخاطبتهم المؤمنين بالجملة الفعلية وشياطينهم بالاسمية  
 محقة فان قلت ليس ما خاطبوا به المؤمنين الخ فتقوله لانهم في ادعاء حدوث الايمان دليل  
 لمخاطبتهم المؤمنين بالجملة الفعلية يعنى انهم في ادعاء حدوث الايمان والمعيدة بالجملة الفعلية  
 الدالة على الحدوث وامترت التأكييد المستبعد من قوله بالجملة الفعلية اى فقط من غير  
 تأكيد ومن مغلته بالاسمية محقة بان قد ايدى قوله لاقى ادعاء انهم اوحديون فيه (قوله  
 جدير باقوى الكلامين) نقل صد يعنى ليسوا في ادعاء معنى يكون جديرا بالكلام  
 القوي الوكيد فكيف لا قوى الا وكذا الظاهر انه لم يقصد بالاقوى التفصيل على  
 كلام قوي برشد الى هذا حمل محضة اخوانهم مظنة التحقيق ومثمة لتأكيد انهم  
 يريد دفع ما ورد من ان افاض لتفصيل يقتضى اشتراك الكلامين في القوة مع انه لا قوة  
 في قولهم اما وبشر بان محضة المؤمنين حذيرة بالكلام القوي والدليل يدل على عدم  
 كونها حذيرة بالكلام القوي وحاصل التوجيه الاول ان لنى المستبعد من ليس موجه  
 الى اصل الفعل لا الى الزيادة فادفع الاراد الثانى واحذر صيغة التفضيل لكون  
 قولهم انا معكم اقوى لحيث اتى بالاسمية المحقة بان مع التأكييد بقولهم انا نحن  
 مستهزؤ وان اعمل المصون مستهزأ للريادة المطلقة يشير اليه قوله بالاقوى الا وكذا  
 حيث لم يدكر الفصل صبه لا لزيادة على ما صيب اليه فلا يقتضى الاشتراك في اصل  
 الفعل كما في محله فادفع لارد الاول وحاصل التوجيه الثانى ان صيغة التفضيل  
 مجرد عن معنى التفضيل وصيغة التفضيل المضاف تبحث بمعنى اصل الفعل نص عليه  
 في التسهيل وشرحه لعلاه المصري والدليل على ذلك انه اثبت في محاضرة الشاطين  
 مجرد القوة والتأكيد لا الريادة فيها فادفع الاراد ان معا (قوله لاقى ادعاء انهم  
 اوحديون فيه) لم يقل لاقى ادعاء لتحقيق الايمان وتقريره مع انه المستفاد من التأكيد  
 اشارة الى ان تحقيق الايمان والتأكيد كناية عن كونهم اوحديين فيه مفارقين عن  
 اخوانهم في تلك الصفة يد عليه قائلهم لاخوانهم انا معكم (قوله انا لان انفسهم الخ)  
 دليل لى الادعاء المذكور وهو محل استشهاد الشارح رحمه الله حيث بهم منه ترك  
 التأكيد لهدم الساعدة وعدم لزوم (قوله واما محاضرة الخ) عصب على قوله ليس  
 ما خاطبوا الخ (قوله يا شمس على اليهودية) اشارة الى وحه اراد بالاسمية (قوله فهم  
 فيه على صدق رعدة) فليق التأكيد والاصاب فهم متدا حرة على صدق رعدة  
 والجملة خير بمحاضرة اخوانهم والعاث محذوف او فيها وفيه متعلق رعدة اى فهم

في تلك الحاطة على صدق رصة في الاحد اثبات على اليهودية (قوله مظنة) مكسر  
الطاء اسم مكان والقياس الفتح كسروها فرقا بينه وبين المصدر اي موضع يظن فيه  
التحقيق (قوله ومئة لتوكيد) اي موضع يقال فيه انه يؤكّد في الاساس فلا مئة  
للمير اي موضع يقال فيه انه الخيرو في القائق وحقيقة بهام مئة من معنى ان التا كدية  
مير مشتقة من لفظها لان الحروف لا يشتق منها اي صحت حروف تركيبها لا يوضح  
الدلالة على ان معانيها والمعنى مكان لقول انقش به كذا ولو قيل اشتقت من لفظها  
بعدم جعل اسمها كان قولاً انتهى ولا يخفى ان القول بعدم الاشتقاق في الحروف يستلزم  
عدم انعكاس تعريجه حيث اطلقوا الكلمة ولم يقيدوها بما عدا الحروف (قوله  
وقد يؤكّد الخ) اي قد يبيّن التاكيد في خبر بالنسبة الى لارم العائدة (قوله وعنده  
قوله تعالى الخ) فالتا كيد ليكون الرد مواظدا لحدود (قوله ارفع لايها الخ) اي لدفع  
ايها رجوع التكذيب المدلول بقوله تعالى ان المبشرين تكاذبون الى كونه رسول  
الله لان قوله والله يعلم انك لرسوله من مقول الله معصوف على ادعاءك المناقرون  
ولا يجوز ان يكون من مقول المبشرين معطوفا على تشهد ويكون التاكيد المستند  
من قوله والله يعلم بالنسبة الى لارم العائدة اي (الله يعلم انا جئناكم مصدقون فانك  
لرسول الله لا محذور يكون تا كيدا لغويهم يشهد انك لرسول الله فلا يصح عطفه  
عليه بالواو (قوله ثم الاسناد مطلقا) اي النسبة مطلقا بقرينة ادخال اسناد المشتق  
والمصدر في تعريف المعقود والمجاز والاصل ان يكون القسم اخص من المقسم  
مطلقا والتعرض لتعظيم الخرى والاشياء لدفع توهم تخصيصه بالخبرى  
او المراد بالخبرى اهم من ان يكون صريحا او صمما (قوله لئلا يعود الخ) يعني او ذكر  
الصغير لكان مقتضى الظاهر رجوعه الى الاسناد اخرى لانه مذكور صريحا بعد  
عه الى الظاهر ليكون هذا المدلول قرينة هي المراد به خبر الاول وقولهم  
المعرفة اذا اعيدت معرفة كالثاني عين الاول ليس عن اخلاقه بل مقيد  
بما اذا خلا من قرينة المعبرة نص عليه في التلويح ويحتمل التشبيه ايضا  
(قوله لان من الاسناد الخ) يعني لو قال بكلمة اما لا فاد حصره في اثنين وليس  
كذلك لما قيل انه يجوز ان يكون كلمة اما لجمع لا منع اخبره من عدم المع  
بهامدة للتقريب على انه يكفي في المدلول توهم مع خبر ولا يحسب ان يكون نصا فيه  
(قوله بعضه حقيقة) اشار الى ان من تأويل بعض من تأويله خبره لانه  
محط الفائدة كما حققه في شرح الكشاف (قوله يعني الخ) يريد دفع ما يترأى



من ان النسبة الى الفاعل مأخوذة في مفهوم الفعل فيكون الاسناد اليه حقيقة والى  
 خبره مجازا يكون مستندا من لوصف وحاصل الدع ان يعين الفاعل منسوب الى  
 قصد المتكلم ومفوض اليه وهو مسمى كونه حقيقة او مجازا والعائد الى الواضع  
 تعيين المعنى وانه لا يثبت الحديث المقرر بالزمان للفاعل ( قوله انه من الاحوال  
 المذكورة في ) يعني انهما من الاحوال التي يطابق بها اللفظ مقتضي الحال  
 كالتاكيد والتعريف فذكر احدهما في معاني دون الآخر لتحكم ( قوله لان صلح  
 المعاني الخ ) يعني بمجرد كونهم من الاحوال المذكورة لا يكتفى بحدسهما في المعاني  
 بل لابد ان يكون ابحاث من حيث لمناقشة كإمرو والحث على العمل من هذه  
 الحقيقة ان لا يجب عن الدواعي الاقتصادية ليراد الحقيقة والمجاز ( قوله والا اي  
 وان لم يعتبر الحقيقة لزم دخول الغويين في المعاني ايضا ) ( قوله اسناد الفعل ) اي  
 نسبته مطلقا لقصة كانت وتامة حرية او انشائية محقة او مقدره صرح به  
 الفاصل اللاري في تعريفه على ان اسداله الفعل قيد حل فيه نسبة المصدر  
 والشتات الى فواعلها قوله اي شئ ) مسمى بالكرة لان التعيين غير معتبر ولما  
 قال في المجاز الى ملايس له ( قوله متمكن بالظروف ) لئلا يسهل من العامل قال قدس  
 سره توضيح مذكره الخ هذا هو وضع صاف مسمى من قول الشارح رحمه  
 الله تعالى بل جوابه ان ما صعدتكم اهم من ان يكون هذه في الخدمة او في الظاهر  
 فانه يدل على عدم تبادر كونه في مواقع فالصواب ان يقال ان ماهوله يحتمل  
 الامر ان يكون هو له في مواقع وان يكون هذا المتكلم فاما قيد بقوله هذا المتكلم  
 صار نصا في ماهوله هذه قيد خل ما يطابق الاعتقاد فقط نعم بعدا فيقيد به يحتمل  
 ان يكون هذا المتكلم في الحقيقة وان يكون في الظاهر مع ان يقيد بقوله في الظاهر  
 صار نصا ودخل فيه مالا يطابق الاعتقاد في الحقيقة ( قوله ان لا يصب الخ )  
 مدار الحقيقة والمجاز عن نصب المتكلم لقريبة وملاحظته اياه ولما كانت  
 الملاحظة امرا خفي دبر الامر على وجودها فلما يعتبر بارة بصب  
 القريبة وتارة بوجودها كما سفي من قوله لوجود القريبة ( قوله  
 ووصف له ) سواء كان قائمه كالأوصاف الموحودة او مترطاه كالأوصاف  
 الاعتبارية ( قوله وحقه ان يسند اليه ) اي ينسب اليه سواء صح حله عليه او لا  
 كما صرح به هاتذته دفع توهم حين اوصف على المحصور ( قوله وما يطابق  
 الواقع فقط ) لا الاعتقاد لكن يكون مصاحف له في الظاهر كما يشهد به آخر كلامه  
 ( قوله لمن لا يعرف حله وهو يجهلها ) اعتراف القيدس لانه اذا كان المحاطب عارفا

بحاله او يكون المتكلم مظهرا حاله له كان كلامه لمذكور محورا عن الاقدار والتكئين  
 في عدم العرفان والاحفاء عموم من وجه وعدم عرفان مخاطب بجامع اظهار المتكلم  
 واحفاء المتكلم بجامع عرفان المخاطب فاحدا بعيدا لا يعني من الاخر كما وهم ( قوله  
 وهذا المثال غير مذكور في المتن ) فلا يتوهم من عدم ذكره ان الحقيقة العقلية منحصرة  
 في الاقسام الثلاثة لتكون المقام مقام اليقين فان المصنف رحمه الله صرح في الايضاح  
 بان الحقيقة العقلية اربعة اضرب واورد الامثلة لاربعة وصدى ان هذا المثال  
 ممدرج في المثال الثالث فان يكون المراد من قوله وانت تعلم انه لم يحى انت تعتقد انه  
 لم يحى سواء كان مطبقا للواقع او لا يكون مث لا العسمين لا يطابق شيئا منهما  
 وما يطابق الواقع دون الاعتماد والشارح رحمه الله نعم الايضاح حيث صرح فيه  
 بان الرابع الاقوال الكاذبة التي تعلم حالها منك دون مخاطب وانت تعلم ان الثلاث  
 مالم الاختصار والادراج ( قوله بتقديم اسم الله ) فان تقديم المسند اليه على  
 المسند الفعلي قد بعيد الحصر ( قوله احتراز عما كان المخاطب الخ ) قيل فيه  
 تأمل ان المخاطب اذا لم يكن عالما بانه لم يحى يجوز ان يكون قوله بان المتكلم قد اعتقد  
 انه لم يحى قائلنا حيث من الله ر لوجود القرينة لصارفة التي علم المخاطب علم  
 المتكلم بانه لم يحى ولا دخل في القرينة لكون المخاطب ايضا عالما بانه لم يحى واما  
 للمتكلم قول هذا انما يتم اذا كان المراد حوله وانت تعلم انه تعتقد ماها كان للواقع  
 ولا وقد علم انه حدث يكون المثال اقرب دخلا في هذا المثال والشارح رحمه الله  
 لا يرتصيه ويريد بالعلم معناه المشهور المعبر فيه بالصدق تعالى لا يصح وحيث يكون  
 علم المخاطب بان المتكلم عالم بانه لم يحى مسلم ما علمه بانه لم يحى لا العلم بصدق الحكم  
 للواقع مسلم الا انه قد دللنا الحكم ولا يمكن علم المحقق بان المتكلم عالم بانه لم يحى  
 بدون علمه بانه لم يحى ( قوله لوجود القرينة لصارفة ) وهو علم المخاطب بان المتكلم عالم  
 بانه لم يحى وقد عرفت ان نصب القرينة ووجودها متلازمان فلا بد ان يجوز ان لا يكون  
 المتكلم عالما بان المخاطب عالم بان المتكلم عالم بانه لم يحى مجعيا حاله منه فيكون الاسناد الى  
 ما هو له بحسب الظاهر لعدم نصب القرينة ( قوله الى ما يكره ) مرقنة العقل والكيافة  
 وكثرة اللاهة والجماعة قال قدس سره في المشهور في قوله لا في الامة الغفلة  
 يقال سها عن الشيء اذا غفل عنه وذهب عنه الى عبره كافي انق موسى \* قال قدس  
 سره بتصور في الثاني حالة ثالثة \* هذه الحالة التي تصور بالظر الى حال المخاطب  
 لانه لا يعلم حال المتكلم واما بالنسبة الى المتكلم فلا تصور في حال تكلمه الا السهو

او التسبب ان المقروض ان تتكلم عام به لم يحق قل التكلم فتدبر ( قوله هي الكلام  
المفاد الخ ) اي المركب الذي فيه تمت عدم التكلم من النسبة فيه سواء كانت عامة  
او صيرت كذا في شرح انتح ان شربني ليشعن الحقيقة العقلية باقسامها التي مرت  
( قوله كل بجهة وصحتها ) اي بنيتها على ان الحكم اي ان النسبة المفادة بها كاش على  
الوجه الذي هو كاش على ذلك وجه عدم العقل وقوله واقع موقعه خبر بعد خبر لان  
للاشارة الى وجه التسمية اي الحكم انما بها واقع موقعه الذي له عدم العقل ( قوله  
عما لا يلتفت اليه ) اذ ترك قيد في التعريف محل طرده بناء على فهمه بما ذكر في تعريف  
مقابله لا يليق بالتعريفات ثم يجوز ذلك في الخطايات والمحاورات ( قوله اعم من ان  
يكون الخ ) اي ما عدم التكلم يحتمل ان يكون معناه ما عدم التكلم في الحقيقة ويحتمل  
ان يكون ما عدمه في الظاهر وليس نص في كونه عدم التكلم في الحقيقة حتى يلزم عدم  
صدق الحد على ما ذكره وهذا القدر تم الجواب عن عدم الانعكاس والاضراب  
بقوله بل دلالة لدفع لزوم لانها في الحد ولانها دحو لمد كره في الحد فهي  
قوله اعم اشمول على سبيل البدل وليس معناه انه شامل لهما معا حتى يراد ما عدمه  
في الحقيقة اعم من ان يكون في الظاهر ولا وكذا ما عدمه في الظاهر اعم من ان يكون  
في الحقيقة او لا فيهما موم وخصوص من وجه وادان كان شاملا لهما يلزم ان يكون  
ما عدمه في الحقيقة معناه يكون الظاهر داحلا في الحقيقة مع انه مختار ويحتاج الى انه  
لورود الاعتراض عليه اصرت عنه بقوله بل دلالة الخ كلاهما فانه اعتراض  
باستدراك التعرض للعموم في الجواب قال قدس سره ما اذصف من نفسه الخ  
الانصاف ان لفظ ما عدم التكلم لا يدل الاعلى ثبوته عدمه وحصوله في ذاته في الجملة  
واما كونه معتقدا اما فاما يستفاد من كون الظاهر عنوان الالط ولذا كان رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم يحكمه بسلام من تلفظ بكلمة التوحيد مالم يعلم نفاقه قال  
قدس سره بهم منه الخ هذا الفهم مستفاد من كون الفائل مجتمعا عينا لما ادى  
اليه رايه لامن لفظ عدم و حيلة قال قدس سره لا يقدح الخ لم يجعل  
الشارح وجه الله تعالى عدم الاصلاح دليلا عن عدم التبادر مطلقا بل على عدم  
التبادر من اللفظ نفسه قال قدس سره بقسم الخ الانقسام محل بحث فانه  
كانقسام العين الى الحزبية و صرة فانه ترد في المعبر وليس ههنا ضم قيود  
الى امر مشترك لتحصيل الاقسام وكانقسام الماهية الى المجردة والمخلوطة والمطلقة  
قال قدس سره الظاهر ان اللفظ الخ بناء على ان المتبادر علامة الحقيقة  
قال قدس سره على معنى ثالث مح وهو ما يطلق عليه هذا اللفظ ولا ينبغي انه تكلف

ا اذ ليس ههنا ضم قيود  
الى امر مشترك لتحصيل  
الاقسام نفسه

قال قدس سره فبب تادراً بعدد معجم \* والتبادر به من خارج عن اللفظ لا يدل  
 على كونه حقيقة في التبادر \* قال قدس سره فان قلت أحرر العنق اما اسناد الخ \*  
 لا توجه لهذا السؤال عدى فانه صرح في المفتاح بان التصاريف على حد اصحاب كل  
 بجهة اخرجت الحكم المفاد بها عن موضعه في العقل بصرف من التأويل ولا شك  
 ان الحكم المفاد بقولها انما هي افعال وادبار وهو الحكم لا اتحاد بين الساقطة والاقبال  
 والادبار خارج عن موضعه في العقل بتأويل انما صارت بسبب كثرة الاقبال والادبار  
 كانها بينهما وتبسمت منهما هو محار لاشته فيه فقول اسيدان الجواز الفعلي اما اسناد  
 الى غير ماهوله او الكلام المشتمل عليه كلام لا معنى له لانه عند الاصحاب غير صحيح  
 وكونه عند المصنف رحمه الله كذلك يقع لان الشارح رحمه الله معترض على تعريفه  
 للحقيقة فانه يدخل فيه ما هو محار عند النعمان فهو غير مع \* قال قدس سره قلت  
 الخ \* خلاصة الجواب ان الناطقة غير ماهوله بهذا الاسناد الجملي والى كل ماهوله  
 بالاسناد انقباض وفيه ان التبادر من ان يسد الى ماهوله او الى غير ماهوله كونه  
 ماهوله وغير ماهوله قل ان سداً له لا كونه كدلت بعد ان يسد اليه \* قال  
 قدس سره ويظهر من ذلك \* انى من كون شئ واحداً ماهوله وغير ماهوله  
 بحد اسنادين ( قوله كانها تبسمت الخ ) فاحكم المقادير بقوله اختلاف ما عند  
 الفعل فيكون محار فعلياً ( قوله عبارة عن ملائمة ) ادلا على لاسناد الفعل الى  
 ما لا يتعلق به اسلاً ( قوله انى الى فاعل او مفعول ) انى الى مفعول يحوى معنى له او الى  
 مفعول يحوى فيما نى له صرح المسند بانه ماهوله اي لعدم كاشفه وحققه ان يسد اليه  
 خرج الجواز لانه اسناد الى فاعل او مفعول يحوى غير ماهوله وحققه ان يسد اليه ( قوله على  
 ما صرح به ) اي القرينة على ارادة الفاعل والمفعول ما صرح به حيث قل فاسماده  
 الى الفاعل او المفعول اذا كان مباله حقيقة واماً قيل انه لا يلتزم الى امثال ذلك  
 في التعريفات على ما سبق فوهم منشأ عدم التمسك بما سمى من قوله وادار الى تفسير  
 التعريفين بقوله وله ملائمة شتى فانه اذا كان تفسير لهما كان من ثمنهما وكذا  
 ما قيل ان اللزوم ما صرح به قرينة ان لاسناد الى الفاعل او المفعول به حقيقة لان كل  
 حقيقة كذلك لانه جعل ما صرح به قرينة على ارادة الفاعل والمفعول به من كلمة  
 ما واما كون كل حقيقة كذلك فلازم من ما هو \* لانه لا يمكن ان يكونا ما قيل ان المراد  
 فيما سياتى الفاعل والمفعول به الحقيقة ان لان الاسناد الى الفاعل والمفعول به  
 التصويين متحقق في اصحابها واما وجهها التصويين ليجرح المبدأ فلا يصح كونه  
 قرينة لان المراد بهما فيما سياتى الفاعل والمفعول به التصويين كما هو التبادر وسمي

بأنه قد برهانه قدرل فيه لأقدام وحط فيه الأقوام ( قوله والأسناد إلى المبتدأ )  
 قيل ان كان قول الشيخ حجة على المصنف رحمه الله فلا يدفع الاعتراض بأن الأسناد  
 إلى المبتدأ ليس بحقيقة ولا بحسار وان لم يكن حجة عليه فلا يصح ما سبق من قوله  
 وكذاك قول الشيخ الخ وترتب عدم انعكاس تعريف المصنف رحمه الله عليه وليس  
 بشئ لان ما سبق سد لمع عدم نسيبه لقوم لقولنا الانسار حكم حقيقة ولا شك  
 ان قول الشيخ حجة كافية في النجبة ويترتب عليه عدم انعكاس تعريف المصنف  
 رحمه الله على رأى القوم واما ههنا فالتقصود اثبات عدم اطراد تعريف المصنف  
 رحمه الله على رأى القوم مدحول بعض المحارات فيه وذلك انما يتم اذا كان قائلا  
 بكونه مجارا غير مصرح بخروج عن الحقيقة والمجاز ( قوله واما الثاني الخ ) يعنى  
 ان صير هو في قوله راجع الى الفعل فالتبادر ان يكون ذلك الفعل قائما به ووصفاله  
 فيلزم خروج الحقائق من غير عدم كون الفعل فيها وصف لما اسد اليه لاقى الحقيقة  
 ولا في الظاهر وان اريد عم من ان يكون نفس الفعل وصف او من حيث النفي  
 فيشمل تلك الحقائق لكون الفعل من حيث النفي وصفيا اسد اليه لكن تدخل  
 المجازات المنفية في تعريف الحقيقة ( قوله حاصل الاشكال الخ ) راد في الحاصل  
 عموم الاساد ليندمع ان يقال ان التعريف المذكور للمعنى المتعددة لانه قال ان يسد  
 وليس في الحقائق المأمية للأساد بن سبه ( قوله معناه ظاهر ) وهو انساب العمل لما  
 هو وصفاله ( قوله بنى نفس عهوله ) فان اريد بما الفعل وصفاله حرج  
 الحائق المعينة وان اريد بما الفعل وصفاله دخل المحارات المدعية ( قوله وجوابه  
 الخ ) اختيار لشي الاول والمراد بنى الفعل مما الفعل وصفاله على تقدير التحد  
 عن النفي والاداء بصوره لانت هل هذه الجواب هو الجواب الظاهري واما  
 التحقيق فاثبتا اليه في بعض كذا وهو ان يطر الى اللفظ وما تضمنه من معنى الفعل  
 فان كان اسناده الى ما هو له حقيقة وان كان الى غيره فجاز مثل قوله تعالى فما  
 ربحت تجارتهم مصمونه خسرت تجارتهم فيكون مجازا بخلاف ما اذا ظلت ما ربحت  
 تجارتهم بل التحد بعنه فان ذلك ليس لقصد اسناد النفي ومصمونه بل لقصد بنى  
 اسناد الرمح وكذا اذا ظنت ما لم يلبى بل استأمنت في ليلي وعلى هذا فقس انتهى  
 وخلاصته ان في صورة معنى ان اريد بنى الاساد فقط حقيقة وان اريد اسناد النفي  
 بان جعل كتابة عن اسد من يتصوه اسنادا لى كان مجازا فما ربحت تجارتهم  
 ان اريد به بنى الرمح فقط كان حقيقة وان اريد به اثبت الخسران كان مجازا وكذا  
 امثاله وانما كان المذكور هو جوابا ظاهريا لانه يستلزم كون صورة النفي حقيقة

وبجاءا باعتبار اثباتها بخلاف الجواب التحقيقي فانه يمدكون صورة النبي حقيقة ومجارا  
 في نفسه لكن باعتبارين لانه قالوا من انه يلزم على الجواب لطهرى ان يكون مثل  
 قولنا مدبر تحت التجارة بل الناحر نفسه بجاءا لاثباته بحرا لا بالنسب لاثباته الذي  
 ورد عليه النبي بمجاز فانه ورد على اثبات الريح لنفس التجارة فهو حقيقة كاذبة قال  
 الشارح رحمه الله تعالى في شرح الكشف ان استدالي تجارة في قوله تعالى فار  
 تحت تجارتهم عدم الريح كناية عن الخسائر لان ثبت بعض ثم يدخله النبي مثل  
 ما روي تحت التجارة بل التاجر منه فانه ليس من التجار في شيء ومثل ما قيل ما صام  
 نهاري بمعنى افطروا ما نام ليلى بمعنى سهره ومجارا بخلاف معناه النهار وما قليل قصدا  
 الى نبي الصوم من النهار ونبي النوم من الليل فانه من يرقى كم رن فيه الاقدام (قوله  
 وكذا الكلام في سائر الاثبات) فانها محاربات لانها مروع لاحاربات لتي هي محاربات  
 وقيل ان كان المقصود من قولك انها ركعتك ام لا كان محاربا وان كان المقصود انها ركعتك  
 صائم ام انت كان حقيقة وليس شيء ادل على الاستفهام عن صوم النهار والتردد فيه  
 بخلاف ما صام نهاري بل انما ان النبي فيه صحيح مما يوافق لك لا يبعد فائدة جديدة  
 وكذا الحال في النبي والترجي واضرعى والعسم (قوله تجار حاكم) اي مسؤول الى  
 حاكم العقل او الى الحكم الذي هو اشرف افراده واعلم ان الاستدلال براد الحكم  
 مطلق السبب (قوله ومجارا في الاتان) اي في الدسة بمطابق كونه في و فرع لاثبات  
 (قوله واسادا بمجازيا) اي معسوبا اليه الدسة في موقعه وشرف افرادها (قوله اي  
 استدلال الفعل) اي دسة الفعل الاصطلاحي او معسوبة عبديه او بامة حربية او نشابة  
 بحقيقة او مقدرة كامر في تعريف الحقيقة ومن هذا يعبر ان مراد باللاس ان لاس  
 الاصطلاحي اعني الممول لا الملابس الحقيقي اذ لا تعلق للفعل الاصطلاحي به لا  
 باعتبار المعنى وحيتند بلعو ذكر او معناه (قوله اي غير ملابس) فمراد بالوصول  
 باللاس رعاية لسابق الكلام حيث صرح به ما هو له باللاس ولا حقه اعني قوله  
 وله ملابس شتي واشاره الى علاقة الجبر وهو اشراكهم في الملابس لا للاحتراز عما  
 لا يكون ملابس لما هو له فانه قد حصل الاحتراز عنه بقوله الى ملابس (قوله تعني  
 غير الداعل الخ) بناء على ما تقرر من ان ما هو له في العلوم وهو الداعل لكون لسة  
 بطريق التقييم مأخوذة في مفهومه وان ما هو له في المجهول هو المجهول لكون  
 الدسة بطريق الوقوع عليه مأخوذة في مفهومه (قوله متعلق بالساء) على  
 الغوية والباء للباس او السببية والآية لا على الاستقرار هي ان يكون صفة

مصدر محذوف أى امدد مطلب تأول او على الحال كما قيل فان به حذف و قولاً بالحال  
عن حبر المبدأ من غير ضرورة (قوله و حقيقة الخ) أى المعنى الحقيقي لتأول الشئ  
أى الاسناد مرصده بالشئ إشارة الى ان النسبة الى الاسناد بخصوصه ليست بماخوذة  
فى التأول (قوله تعليت) واختيار تعليت على طلبت لاردواج تأولت وللشعار بان  
الطلب لا يلزم ان يكون و قيل بل بمجرد الاعتقاد له لانه على التكلف (قوله من الحقيقة)  
بيان لاى مما نحن فيه ادلا يكون تأول كل شئ طلب حقيقة وهذا اذا كان للمصارع حقيقة  
كما فى است الربع العقل فان تأول فيه طلب حقيقة و هو الاسناد الى ماهوله أى  
انبت الله النقل فى الربع (قوله او الموضع الذى الخ) عطف على الحقيقة أى طلب  
ما يؤل اليه ذلك الاسناد من جهة العقل وهذا اذا لم يكن له حقيقة كما فى اقدمنى بل ذلك  
حق لم عنيتك أى قدمت سد لحق لي عليك فانه لاحقيقة لهذا الجار له دم العاقل للاقسام  
لانه هو هو لم لكر له عن من جهة العقل وهو القنوم للمعنى وسبب تحقيقه وهد  
هو الموافق لمذهب الشيخ من انه لا يلزم للمصارع العقل ان يكون له حقيقة وقيل فى حل  
هذه المعارضة ان معنى تأولت طلبت ايمان و المال يجوز ان يكون مصدراً ميميا بمعنى  
المفعول فيكون معناه يؤل اليه على الخلف والايصال وان يكون اسم مكان فيكون  
معناه الموضع الذى يؤل اليه فتقوله أو الموضع الخ معطوف على قوله ما يؤل اليه و من  
فى قوله من الماهى ميان يؤل من العقل يتلخص من انه يؤل اليه ووجهه ان لا يعلم ان معنى تأولت  
طلبت المال بل طلبت الاول وانه لا معنى لاحد اسم المكان فى معنى الفعل وان الاتفاق  
ان يقال أو الموضع الذى يؤل فيه وانه اسما لاطم عا هو التاديه من العطف والتعلق  
بالفرض مع خلوه عن المدة العظيمة وهى التاديه على مذمه فى الجبر كما لا يخفى (قوله  
(قوله لان اولت الخ) دلل على ان حقيقة طلب ما يؤل اليه يعنى انه ما هو ذم من آل الامر  
والبناء لطلب فساء طلبت الاول أى الاسماء والرجوع وطلب الاول طلب ما يؤل اليه  
(قوله وحاصله ان نصب الخ) عطف على قوله حقيقة قولك تأولت الخ أى معناه الحقيقي  
مادكر وحاصله على سبيل الكفاية نصب القرينة لان طلب ما يؤل اليه رديف  
وتابع لنصب القرينة أى وجوده عرفت ان مدار النصب هو الوجود فتقوله  
جرى الدهر صد قصد انساب الجرى له حقيقة كلام لغو لا يصدر عن عاقل فضلاً  
عن ان يكون صادقا او كادما و اذا كان تأول مستعملا فى معناه الحقيقي ونصب  
القرينة معناه الكفاية لا يكون ذكر قوله ولا بد للعجز من زينة زئام لتصرفها

بما علم كناية والتأويل لصحة الجار ادلولاه لا يجوز الاستناد الى غير ما هو له وكذا نصب  
 القرينة لعدم صحته بدونها فادفع الشكوك الثلاثة التي عرضت لبعض السطرين  
 ( قوله اي مختلفة ) اشار بذلك الى ان اختيار صيغة الجمع لمراد مواضعه ابو صوفى  
 قوله ( لا يلبس الفاعل آء ) بلا واسطة او بواسطة حرف الجر نحو كفى بالله وعزرت  
 بزيه وضررت في الدار وفي يوم الجمعة ولذا لم يعل وانما هو فيه والمفعول للملائكة  
 انما يطلقان على المصوب بقرينة واللام في المشهور حلافة الشيخ ابن الحاجب  
 والمفعول به بواسطة حرف الجر ما لا يكون بتوسط كلمة في ولام لان مراد بوقوع  
 الفعل عليه على ما ذكره الشيخ ابن ابي حنبل تعلقه بما لا ينص عليه فلا بد حل المتكلم  
 والزمان بواسطة حرف الجر فيه كما هو وبما ذكرنا ظهور وجه ترك المصنف رحمه  
 الله ذكر الجار والجرور ( قوله والمصدر ) اي بالمفعول المطلق وبهذا ظهر ان المراد  
 ما لا يناسب الملازمة الاصطلاحية دون الخفيفة ادلس المصدر بمعنى الحدث ملازمة  
 للفعل بل نفسه ( قوله والسبب ) سواء كان مفعولاه او لا كما في هي الامير المتدبئة  
 ( قوله ونحوهما ) من المستثنى والتقدير ( قوله لا يلبس بها اصلا ) لا للفعل المعلوم ولا  
 المجهول بخلاف المفعول له فانه وان لم يسد له الدن المجهول اكبه بسد ثمة المعلوم  
 كما مثله الشارح رحمه الله وفي التبر حلافة الكسائي قاله جوار اساد المجهول اليه  
 فعال في طاب ريد بها طيب نفسه كذا في الرضى ( قوله واساده الى الفاعل الخ )  
 اي الى تدهو فاعل او مفعول به عنده في الظاهر كما مر تحقيقه والمراد لفعل والمفعول به  
 الاصطلاحيان يهرج قول الجاهل آتت الله الفل من الحقيقة لانه ليس اسادا الى  
 ما هو فاعل عنده في الظاهر ويدخل في الجار لكونه اسادا في غير فاعل لاجل  
 الملازمة فاهم ( قوله فقولاه في تعريف الخ ) اشار به الى كون هذا الكلام تفسير  
 التعريف الحقيقية ( قوله من الامثلة للحقيقة ) لا للاسار الى ان من المفعول حتى يرد  
 عليه العلم يتكررا مثالا لا اسادا الى المفعول في المفعول ( قوله والى غيرهما )  
 للملازمة بجمادى كذا المصنف رحمه الله امثلة المحرز لا اساد فعل المعلوم ولم يرد  
 من امثلة الجاهل لا اسناد الفعل المجهول الا واحدا اعني سبل معمم قاله استدقيه معنى الفعل  
 المجهول الى الفعل فتقول سادته الى المصدر لا يكون لا محذور نحو ضرب ضرب شديد  
 واساده الى المكان والزمان ان كان بتوسط في منصوحة او مة مرة فهو حقيقة نحو  
 ضرب في الدار وفي يوم الجمعة وان كان بغيرها على لا تبغ ما حرثها محرم المفعول  
 به في اعتبار وقوع الفعل عليهما كان محذور نحو ضرب يوم الجمعة والدار





لوجود الجار في الذنب الايقاعية والاصابة ليدفع ما قبل ب فلاق صدر العقلي  
عليها بطريق المحرر لثبوتها بالجار العقلي وخلاصة احوال تخصيص المعرف او تعميم  
التعريف بحمل الاسناد على ما هو اعم من ان يكون صريحا او مستلزما له والمجازات  
المذكورة وان لم تكن اسنادات صريحة لكنها مستدركة لها فيكون اطلاق الجار  
عليها حقيقة وليس المراد انها يطلق عليها الجار باعتبار استمرارية لها حتى يردانه  
حينئذ لا يكون التعريف لطلق المحرر بل للجار الاسنادي فانهم فاه قد علق فيه  
والاظهر ان يراد بالاسناد مطلق النسبة كما عرفت ولا يرد ما قبله بزم ان يكون  
النسبة الايقاعية في ضرب من زيادة الجار الكونها نسبة لشيء له عمل الى غيره لان تلك  
النسبة ليست للابدية (قوله كاد كروا في قولهم من هموم) دام يكن بتقدير في  
قال هذه النسبة الايقاعية الصريحة المخارية كناية عن نسبة بديعية محورية ملزومة  
لثلاث النسبة اعني نسبة اخرن ايها المقصودة من هذا القول لانه تعرية واصابة اخرن  
البيدغ للمعاطب حتى صار هو هو محرومة قال قدس سره فتحو قول الدهري  
الحج في بحث اما اول افلا من هذا القول يمنع كما صرح به وعالقه في حواشي  
شرح الفتح بان الرمان امر هو هو محصورا اذ كان له مدة اذ طوبى كالربيع  
ملا فلا يتصور منه اتحاد الامور الخارجية كالات وامتنع لا صورة له في العقل  
كما تقرر في موضعه فلا ثبوت له عند العقل فلا يكون مدرجا فثابت عند العقل واما  
ثانيا فلان معنى قوله ما حصل هذه وثب ما حصل وثبت في نفس الامر عند العقل  
لا مكان اما الاول فلاه المتبادر كاد كروا في بيان قيود حد الخفية واما الثاني فلقوله لا مكان  
نصور الكوادر ما يحكم العقل بخوار ثبوت في نفس الامر وفور الدهري لا يحكم العقل  
بخوار ثبوت في نفس الامر فيكون داخل في خلاف عند العقل فلا يكون الحد مطردا  
واما ثالثا وهو مختار الشارح رحمه الله على معنى في بيان قوله وحينئذ يندفع الاعتراض  
الاول واما ما قيل في الجواب من ان حاصل كلام السكاكي رحمه الله ان لقوله خلاف  
مع عدم المتكلم فاندين احراج قول الجاهل واحال نحو كذا حقيقة ان كنهه دور قوله  
خلاف عند العقل فانه ليس فيه هاتان العائدتان ولا يندفع في ذلك حصول حد فيهما  
بقوله خلاف عند العقل اعني خروج قول الجاهل وفيه انه لا فائدة في جمع هاتين  
العائدتين لان الداعث على العدول ليس الا احدهما وان اعاد اللام في قوله لتلا يمنع  
مكسه يدل على استقلال كل منهما في العدول و مجموع عائدتين اعني عدم  
امتناع الطرد وعدم امتناع العكس مترتب على العدول من غير حاجة الى التاويل

لانه تقرير الى اخره به

بقوله أصرح \* قال قدس سره والظاهر الخ \* توجیه لعبارة المفتاح بحيث  
 يدفع اعتراض اصناف رجه الله تعالى والمساواة المذكورة \* قال قدس سره  
 المراد بماعد العقل ح \* فيه بحث اما لا فلانه ان اراد ان مراد البكائي رجه الله  
 ذلك كما يشهد به الاستدلال بكلامه عليه فيرد عليه انه لا معنى للعدول عن عبارة القوم  
 لاجل فساد معنى اراده من غيرتهم ولا يمتهم منه لغة ولم يصرح جوابه وان اراد ان  
 مراد القوم ذلك فلا معنى للاستشهاد عليه بكلامه واما ثانيا فلانه لا شك انه لا يصح  
 ارادة هذا المعنى من ماعد العقل على قانون اللغة لانه طرف مستقر فارادته بان يعتبر  
 متعلقه اثبوت ويحمل على مكان الثبوت الذي يلزمه ان لا يتبع فهو بعينه التوجيه  
 المستفاد من عبارة شارح رجه الله كما عرفت سابقا \* قال قدس سره لما اعتقد  
 الخ \* فلا بد حل حين في خلاف ماعد العقل كما لم يدخل في خلاف ماعد المتكلم فلا  
 يبطل طردا لديه \* قال قدس سره واما الجواب \* هذا اما قد لا ذكره سابقا بقوله  
 وضح ايضا ما يدعي عليه الخ وبقوله ويرد عليه انه ماف الخ من غير فائدة \* قال  
 قدس سره فانما يتم آية الخصم بمجموع ادلاد دليل عليه واصل اعمالنا كيد ( قوله فلا يجوز  
 التعبير به مع ) ادلا دلالة لغوية على الخاص فلا يكون مرادهم وفيه ان الشائع  
 المتبادر من قولهم هذا عد الى جماعة وعد اهل البلد والجماعة الى غير ذلك ان  
 ذلك مر صيهم ومقتضى عقولهم وان كان من حيث اللغة اعم ( قوله وحينئذ يدفع  
 الخ ) اي حين اد كان ماعد العقل اعم اندفع اعتراض الاول وهو منع بطلان  
 الطرد كما اندفع الاعتراض الثاني وهو منع بطلان العكس لانه اذا كان اعم كان  
 نحو كس الخليفة كرامة د حلا فيه فلا يكون د حلا في خلاف ماعد العقل  
 فلا بد من تدله بقوله خلاف ماعد المتكلم ليدخل نحو كسا الخليفة الكرامة  
 في الحد وبعد التبيين حصل لقوله ماعد المتكلم فائدة مختصة لابد من ذكره  
 لاجل تلك الفائدة وهي ادحان نحو كسا الخليفة ولقوله لصرب من التساؤل  
 فائدة حاصلة لابد لاحدها من ذكره وهي اخراج الاقوال السكادية وحصل فائدة  
 مشتركة بينهما وهي اخراج قول الجاهل وحينئذ يصح اسناد اخراجه الى كل  
 واحد منهم لكن يكون حصولها من احدهما اي واحد اعتبر الاخراج به  
 معصودا بالذات ومن الاخره لتبني لثلا يلزم اخراج المخرج واذا كان الامر كذلك  
 لا يتجه ان يقال لا بد بطلان الطرد لو لم يقل ماعد المتكلم بدخول قول الجاهل  
 لخروجه بقوله لصرب من التساؤل لانه لا بد لاجل الفائدة المختصة ادلولاه لبطلان

حكس الحد وهذه القاعدة مشتركة مرتبة على ذكره فقوله لئلا يتبع طرده غاية  
 مرتبة على قوله وانما قلت خلاف ما عند المتكلم دون ما عند العقل وقوله لئلا يتبع  
 محكه حلة ماضية حله فانه لم يوصد خفي على السيد قدس سره ووس جاء بعده (قوله  
 ولا يكون هذا تكررا) بجلة معترضة تدفع التوهم زاد حله في الجواب (قوله  
 وعلى هذا كان الانسب الخ) لان المرتبة على التبديل المذكور الخروج لا الطرد به  
 حاصل بقوله لضرب من التأويل وان لم يدل (قوله ما ذكرت من تعذر كلام المصنف  
 رحمه الله الخ) زاد لفظ التقرير لان المذكور سابقا ليس كلام المصنف رحمه الله بعينه  
 ووجه الاشعار ان المصنف حكى ما تعريف البحار لعنى بالكلام معاديه خلاف  
 ما في نفس الامر لضرب من التأويل مطردو معكس والتعريف الذي ذكره هو مقصده  
 في المثال فلو لم يرد بغير ماهولة غير ماهولة في نفس الامر من اهم او اخص بطل طرد  
 التعريف او عكسه فتدبر (قوله والمخلة الخ) لما كان الاشعار خفي فان والمخلة اي  
 سواء كان كلام المصنف رحمه الله مشعرا بما ذكره او لا (قوله بقرينة ذكر الخ) يعني  
 كما ان ماهولة مقيد بذلك الظرفين يكون الغير مقيدا لهما فتدبر (قوله عليه قوله اعني  
 المعاري في الواقع او عيد المتكلم الخ وصرح به في المحصر واپس المراد ان ماهولة  
 مقيد لهما في تعريف الحقيقة فيكون مقيدا لهما في تعريف البحار ويكون الغير مطلقا  
 والزم ان يكون الاسناد الى ما يعار في نفس الامر ماهولة في نفس الامر دون اعتقاد  
 المتكلم نحو قول الدهري انت الربيع الفل بحارا وحين لفظ الغير على معنى  
 ليس بخالف ما صرح به سابقا من قوله اي غير انه لا يس مدي هو له وقول المصنف  
 رحمه الله تعالى واسناده الى غيرهم للملابسة بخار ولا حقا من قوله اعني تعذر  
 في الواقع ويستند عدم صحته في نفسه لانه يعنى ان يكون المراد الاسناد الى  
 ملاس لا يكون ماهولة اصلا لافي نفس الامر ولا عند متكلم لافي الحقيقة ولا  
 في الظاهر بناء على دخول المقيد في حيز النفي (قوله وحشد يدخل نحو قول الجاهل  
 والاقوال الكاذبة) اراد لهما ما ذكره تحرا في السؤال بقوله هذا خرج نحو قول  
 الجاهل والاقوال الكاذبة اعني انت الربيع الفل ولا قول الكاذبة عند وقول المعتزلي  
 مامر في تعريف الحقيقة من نحو خلق الله الامم كلمة محبة حله (قوله ما حرج جميع  
 بقوله تأول) ادلا تأول لجاهل ولان محمد تكذب ولا معتزلي يعنى حانه (قوله  
 اي ولا مثل الخ) لم يجعل المشار اليه اشرط التأول رعاية لقرب المشار اليه  
 وكونه مذكورا صريحا (قوله انصت) في القاموس المصتان بحركة شعراء

عدي وصي وصهي والعدي نسبة الى عد القيس ويقال له عدي (قوله اي  
 على اسناد الخ) قال كلام محمول على الحذف اي لم يحمل اسناد نحو قوله او على الاسناد  
 المجازي او على التحيز من اجراء وصف الجزء على الكل ولم يرد ان معنى قوله على  
 المحر على ان اسناد السب واقفي بخلاف العارة لان ساعده (قوله مادام لم يعلم) ليس  
 مراده ان لفظة دام مقصورة فانه لا يتصور حذف الافعال الناقصة سوى كان سبها حذف  
 بعينه بل بين خاص يعني يجعل ما مصدرية فائدة من ظرف الرمان المضاف الى  
 المصدر الاول هي وصلها به اي لم يحمل على الجار مدة انتفاء العلم والظن حتى اذا  
 تحقق احدهم يحمل على الجار (قوله اوله يظن) اعاد كلمة لم اشارة الى دحوه تحت السبي  
 وان المقصود انتفاءها لان الله احد الامر من مبهما يستلزم انتفاءهما وليس بتقدير للكلمة  
 لم حتى يكون التزديد في الانتفاءين فجعل بالمقصود (قوله ان فانه لم يرد مظهره) لم يقل لم  
 بعينه كما في المفتح لان عدم الافتقار في نفس الامر لا يكفي بل لابد من عدم الارادة بصب  
 اقربته ولذا لم يقل لم يتحمل مالم يرد مظهره ادلا بـ من العلم او الظن بعدم ارادة  
 الظاهر بنصب القرينة (قوله بل يحمل على الحقيقة) لانه اسناد الى ما هو له عند المتكلم  
 في الظاهر وما في شرح المفتح الشريفي مرانه ينبغي ان يتردد عند انتفاء العلم والظن  
 في كونه مجارا او حقيقة كاللغة لان الحرم كونه حقيقة تحكم بتعصي انه اذ لم يعلم  
 ايمان شخص ولا كفره يحكم بكفره في الظاهر فعند ان يعترف بالحكم بالكفر العلم بعدم  
 الايمان لا عدم العلم بالايمان بخلاف كونه حقيقة فانه يكفيه عدم العلم بكونه غير ما هو له  
 في الظاهر فتدبر (قوله ولم يستدل بشئ الخ) فقوله كما استدل مفعول مطلق للفعل  
 محذوف يدل عنه لم يعرف المراد بالاستدلال المعنى المعوي لا الاصطلاحي اذ ان قيل قد هي  
 فلا يرد ان عدم ارادة مظهر قد يكون مذهبية كاستحالة قيام المسند بالمسند اليه  
 (قوله قد اصححت ام خير تدعى الخ) اصحح معناه الحقيقي المناسب للقيام وام الخيار  
 اسم امرأة وتدعى خير صحيح وكذا بالرفع بعيد عموم التي المناسب للقيام لا بالنصب  
 المعيد لتي العموم ولان كل انصب الى التخصيص لم يستعمل الا بكيدا او معمولا لا لمعامل  
 المعوي ومن رأيت معول له ولا صلح لدى انحرش شعر رأسه والمعنى ان هذه المرأة  
 اصححت تدعى عن راسه ركب شيئا مع لرؤيتها رأسي كراس الاصطلاح فان النساء  
 يغضن الشيب ويصنن لشب ويمزعه بجنة مقصورة لرؤية رأسه كراس  
 الاصطلاح ومبهمة لوحده الشبهة اي سلب عن الرأس والقزعة بضم القاف والزاء  
 وقصهما وكسرهما وكندة وقفد الشعر حوالى الرأس كذا في القاموس (قوله

اي بعد قترع ( اشارة الى ان من معنى بعد كما في قوله تعالى ﴿ لتركب طبقا من طلق ﴾ قوله اي مصيها الخ ) في التاج اجبت كثير من قائله حذب اليبالي بعضها لبعض والمراد لازمه اعني مصيها وبجس بعضها حذب بعض لانه الموجب لتمييز الفسازع عن الرأس والعانة وصرا ليلي عن مطلق لارمة لان الصرب تؤرخ الشهور باليالي اوللاشارة الى شدةها وكثرة انعماء فيها ( قوله وفي الاساس الخ ) فالحق مضى اكثر اليالي اي من عمره ( قوله مقولايها آخ ) اي من الساس في حقها حين اليسرو الرافهية ابطى وحين يسرو يضيق اسرعى او من الشاعر لانه لا يالي بعد التميز المذكور عها ( قوله اوكون لامر الخ ) والتعبير للدلالة على انها مأثورات فامرء تعالى مصبرات حكمه حينئذ يتحقق دليل آخر على كونه موحدا ( قوله ويجوز ان يكون مقطعا ) اي استينافا على طريق الالتفات ( قوله اي امرء وارادته ) فسر القيل او لا بالامر اقوله الطبعي فانه معمول القليل ان كان مصدرا او بدل او عطف يارله ان كان اسما وكذلك عطف الامر بخن ان يكون مصدرا وان يكون اسما بمعنى الصبيغ ثم بين المراد من عطف الازادة عيه عدم الامر حقيقة صد الحقيقى واما عند القائلين بخطاب كى بعد لاراية فالامر بصد الحقيقى لان الطبعي بمعنى كوفى طالعته ( قوله حتى اد ورائد الخ ) لعنى اذناية ولدا دخلت على النمرطية وهى تقتضى ان يكون مفعلا سيرا مؤدبا الى ما به دها فاقول فان معنى الطبعي تحركي ليصح وقوع حتى بعده ليس شى ونعمه على ما في بعض الخواشي يابى ان لا تلوى واحصى الخطاب لام حيار والجموع اليوم ومن هذا ظهر فساد تفسير اصيحت بصارت ( قوله فاه بدن آخ ) فان اساد الانشاء الى ارادته تعالى شان الموحد وان كان هذا لاسدادا بمجارا ولا يجوز ان يكون اساد انشاء مجارا واسدادا من حقيقة لان جملة اساء قبل الله مية لقوله ميزعه الخ ( قوله وكذا المراد بشب الزمان خ ) في لفاموس انشباب الفناء وقد شب شب وجم شب وامرادهه لاول ادلاو حة للجمعية لارادة جماعة الفتيان واضافته الى الزمان لادنى ملاسبه باعتد ر حصوله فيه للكائنات والفسادات فيصح حوال الاردياد عليه ولا يرد ان اشب صفة لزمان والاردياد صفة القوي فكيف يصح تفسيرها به ولا يحتاج الى تكلف تركه الناطرون والمعنى هيح قوى الارض وحدث نصارتها ر سيد فونهم البامية ( قوله والروح ) اي احيوانى ( قوله والحصار لافسام الخ ) وانكبة دخلة في الحقيقة المطلعة في شرح انفتاح الشريق والكيد دسحة في الحقيقة بحدودها الثلاثة

او المذكورة في المفتاح و مقابل له انما هو اصرح منها وقال شارح رحمه الله  
 في شرح قول السكاكي رحمه الله الحقيقة في المفرد والكساية تشتركان في كونهما  
 حقيقتين وتضريان بتصريح وعدم التصريح واما الكساية فلا كلام في انه  
 لا يراد بها معانيها وحده واما الكلام في انه هل يراد معنى المعنى ام يقتصر  
 المراد على معنى المعنى لكونه مع جوار رادة المعنى وبما على انهم لم يعتبروا في الحقيقة  
 الا الاستعمال في الموصوع واما لا يكون عبر الموصوع له مراد فلا وسهم من  
 فهم ذلك وحرم بان الحقيقة تطلق تضام الكساية تشمل ماد كره من اشتراكها  
 في كونها حقيقتين على اشتراكهما في ارادة المعنى الحقيقي فيهما من غير ان يصح  
 اطلاق اسم الحقيقة على كساية وهذا الاصطلاح بما لم يجده من القوم واما  
 ما قبل من ان اللفظ اذا اراد به نفسه واسداليه الفعل او معناه كان محازا كما في قولك  
 صرتني ليلي اذا اردت بعد ليلي فانه محاز لان المعنى من تلفظ بها وليس طرفه  
 انتهى لى حقيقة ولا محاز لان اللفظ اذا اراد به نفسه لا يتصف بالحقيقة والمحاز  
 كما صرحوا به فليس بشئ لان السرور انه هو من محام هذا اللفظ من حيث  
 دلالة على معناه لا من حيث هو (قوله) وذل مفرد مستعمل (قوله) لان اللفظ  
 قل الاستعمال لا يسمى بالحقيقة والمحاز (قوله) لا اسد الجملة (قوله) ان الاسناد الى  
 المتأخر عنه ليس بحقيقة ولا محاز (قوله) فعد اشكال (قوله) عدى لا اشكال فيه لانه  
 صرح في اخر كلامه في بحث الكساية ان الكلمة اذا اسندت فاسنادها بحسب  
 رأى الاصحاب دون رأى ما يكون على وفق عقلك وعين او لا يكون والاول  
 هو الحقيقة في الجملة وثاني هو المحاز وبها انتهى فانه صريح في ان الحقيقة  
 والمحاز العلويين صعدا لاسناد كلمة الى اخرى لا لاسناد الجملة الى شئ هي قولنا  
 زيد صائم نهاره المحاز هو صام الصوم الى النهار وبعد ذلك الاسناد لا محاز  
 في اسناد صوم النهار الى زيد لانه في معنى زيد صائم في نهاره فندرس فانه من  
 الطائفة واما قال دون رأيه لا رأيه رأيه المحاز يعطى الى الاستعارة بالكساية (قوله)  
 لم يقل منه الخ (قوله) بل اوردته بطريق التعداد ولذا لم يعط ما بعده عليه (قوله)  
 ايها ما لا يقاس (قوله) وروى لا يختص مع ان المناسب لبيان الكثرة هو التعداد  
 وهو ايضا من المحصيات و لا يحدوها منها لعدم الانحصار فيحد كروء (قوله)  
 وان المعنى الخ (قوله) والصبر في عبيهم راجع الى المؤمنين والمراد منهم حفيظ مؤمنوا  
 وقوع المحاز فادفع الاشكال به كيف يصح لزيادة القياس الى منكرى وقوع  
 المحاز فانه يقتضي حصول حله من غير حاجة الى ان يقل اصل الايمان به حاصل

بعض الآيات و لزيادة ما حررناه خلاف ما هو الظاهر من نسبة الريادة الى كل الآيات والى ان يقال لريادة قد يراد به الامر الرشد في نفسه وهو لا يقتضى وجود المرید عليه ( قوله على انه مفعول به لتفنون الخ ) اعلم ان اصل تفنون توتفون من الوقاية وهو فرط الصيانة متعد الى مفعولين والاول محذوف والثاني يوما على حذف المضاف اى عذاب يوم حذف بضماء عنه واسمى فكيف تفنون اتفككم عذاب يوم وقد يستعمل الاتفاء بمعنى العسر وحيث متعد الى مفعول واحد ويحتمل ان يكون يوما مفعولا به لكفرتم ولعمري فكيف يحصل بحكم الوقاية والحذر ان كفرتم ووجدتم يوما يجعل الوجدان شبه في الدب ٧ ( قوله اى كيف تفنون يوم القيمة ) اى في يوم القيمة فهو مصوب على الظرفية ويوما يجعل الوجدان مفعول به على حذف المضاف وليس بدلا من يوم اشبه كما وهم ادلا دخل في تفسير معنى المفعول به للاندال بخلاف الظرفية منه - ن للاستفهام الذى في تفنون وفسر قوله تعالى ان كفرتم ما نعيم على الكفر ثلاثا يحتاج الى مفعول به ولان الخطاب للكفار ( قوله الى مكانه الخ ) اى الى مكان وقع منه الاسراج فهو نسبة الى المفعول به بواسطة من لالى انظر الى ادا المعنى واخرحت من الارض لافى الارض \* قال قدس سره فيه اشعار الخ \* لعل وجه الاشعار من ايراد كلمة من فانها ترادى التميز لكن من التى ترادى التميز تبيينية كما فى الرضى او تحضيرة كما فى شرح تسهيل او زائدة عند بعض وكلمة من هنا ابتدائية كما لا يخفى \* قال قدس سره لافى ذاتها \* والتميز ما يرفع الابهام الدقيق \* قال قدس سره فان لا متضمنه لازمة \* فى التاج الاستحالة محل شدن وفى القاموس كل ما يعبر من لا - تنوء الى الاصحاح فقد استحال \* قال قدس سره لا الفعل \* يعنى ان التميز عن النسبة الى الفاعل مراد من الفاعل غير ان يكون العقل مستحيلا وليس كذلك والحوادث ان ذلك اكثرى وليس بالارم فى التسهيل ومما حمله منصوب به بمعنى يقدر لنا اساده ابيه مصافا الى الاول وفى شرحه يريد ان يقدر اساده به فاعلا \* ادلت حجت به فهو مفعول من الفاعل والاصل طلب معنى و اشار بقوله تعالى الى مفعول من المفعول نحو وفجرنا الارض عيوننا الى ما لا يصلح لادب اليد ولا ليقاعه ابيه نحو املا الكورمه وكفى بالله شهيدا وما احسن الحكيم رجلا وفى تحفة شرح نعى والزام بعضهم فى كل تميز وقع من النسبة فى الجملة ان يكون فى الاصل مصدر اليه كلف ادهو غير متأث فى نحو قولهم امتلا الكورمه ونحو طلب ربه \* حيث يراد ان ربه نفس الاب واما

٧ فى الآخرة نسفه



الجواب بان العقل فاعل ينضمه الاستحالة اعني الاحالة كما قالوا في امتلاء الكور ماء  
انه فاعل ملا الذي ينضمه ، مثلاً فبه ان من التزم ان يكون التميز فاعلاً ليس الفعل  
اولاً ينضمه اراد بما ينضمه مطاوعه كما في مثال الماء او مطاوعه كما في حرق الارض  
عيونا اي الشجرت صوبه و لاحالة لس مطاوعه للاستحالة ولا مطاوعها لها \* قال  
قدس سره كانت مصدراً مصداقاً من معقولها \* في الرضى اضافة المصدر الى المفعول  
اتما يجوز اذا قامت القرينة على كونه مفعولاً اماماً بمعنى " تابع بعده منصوب المحل او بمعنى  
الفاعل بعده او بقرينة معنوية ولا شئ في انتفاء القرينة ههنا \* قال قدس سره  
فلا يصح ان يحكم فاعلها \* وما قيل من انه تعبير عن النسبة الفاعلية المقدرة الا يرى  
الى قوله في حاشية الكشف " يجوز ان يراد الحلال من الفاعل المختوف للمصدر  
فبرده انه قياس في ائمة وان ساد ذكره ان رجع روجه الله فيما يكون الفاعل محدوداً مراداً  
وفيما نحن فيه ليس كذلك \* قال قدس سره اي استحالة عقلية او عادية \* بيان  
الحاصل المعنى والافتقار الى سبعة عقل او عادة \* قال قدس سره او على الظرفية  
المقدرة \* اي بتعريفه بظرف سر و اظهار في وحده شايان في امثال هذه  
الكلمات يقال قد فتح في المشرع وفي العادة وفي العقل وشرعاً وعادة وعقلاً واللام  
في قوله في العقل والعادة زائدة لتحسين اللفظ ادلاء به ولا استعراق ولا تعيين للنسب  
ولا بردانه لادلانه على تقدير الحرف ( قوله لان العمل اخ ) في بعض النسخ باللام  
الجاراة وان وفي بعضها بحرف الذي وان معنى الثاني عطف على قوله يعني يكون  
المخ اي المراد بالاستحالة العقبية مادام لا هذا لان حكم العقل بشرط التحية  
بالاستحالة لا يصير قرينة على الجارح لحوار انتفاء الشرط وعلى الاول تعيين لقوله  
لا يدعي اخ اي لا يدعي احد حوار ذات اعين لان العقل مطلقاً من غير اعتبار  
امر آخر من نظر او عادة او احساس او تجربة ان مجرد ذلك بعدم محال لقوله اذا حلى  
ونفسه للتقييد على الثاني وبين الاطلاق على الاول ( قوله بما يستحيله العقل )  
اي العقل في نفسه بدون اعتبار امر آخر معه ( قوله ومعرفة حقيقته ) لم يقبل  
وحقيقته للتصريح على مراد اظهره والحق بحسب العلم لا بحسب الوجود  
( قوله يريد المخ ) يعني ان المراد بالحقيقة ما يصير حقيقة لانه حقيقة بالفعل ادلا  
خلاف في انه لا يجب لكل مح حقيقة ( قوله لمعرفة فاعله او مفعوله ) لم يقبل لمعرفة اساده  
الذي اذا استعمل يكون حقيقة كما يقتضيه السوق لان الاسد لا ينصف بالظهور  
والحق الا باعتبار ظهور قاعده ومقنونه وخفائه ( قوله اي يريد الله حساني وجهه )  
اي من حيث الظهور لاس حيث الوجود فاه في غاية الكمال في نفسه لكن لدقته

يظهر بعد التأمل والنظر (قوله سرتي رؤيت) هذا لقول مجاز اذا اريد منه حصول السرور عند الرؤية اما اذا اريد ان لرؤية موحدة لمرور فهو حقيقة (قوله اي اقدمتني نفسي) قدر السكاكي رحمه الله في من هذا المثل الفاعل النفس وفيما عدا الله سبحانه شاء على ان الظاهر ان حدث سدى يظهر فاعله ينسب اليه والذي لا يسهل ينسب الى داته تعالى لكن لا يخفى ان لغير المصدر هها هو القدوم واعتبار النفس الباطنة مقدما للبدن تكلف يرد غير متعارف عند اهل المعقوكذا جعل النفس فيما عداه فاعلا به انوار التوليد مع عدم حرية في صيرني تكلف (قوله ههنا حاله) في شرح الفتح قالوا و مرية في نبي مفعول صيرت شيئا فالحال والواو للحال والحال قائم مقام الخبر دال عليه اي صيرني هو مفعول في المثل في الهلاك انتهى وعبارته ههنا مشعرة بالوجهين حيث جعل هذه لفظة مفعولا ثانيا وجرعته بالحالة قال قدس سره دل عباره على الظاهر اشعر لما عرفت من انها تحمل الوجهين قال قدس سره بصيرب المثل خيوي اي بصيرب مثل بالاثب الحبي وبضرب المثل للاشياء في قال قدس سره الا انه قد قدم العطف على المنوع والعامل كما في قولك عليك ورحمة الله السلام وما يحسن من ان حوازه مشروط بان لا يتقدم على العامل كما في الرضى فعمل ذلك محض به فانه لم يذكر في شرح التسهيل عند تعداد شرائط حوار تصديق المعلوم مع انه بالغ في ذلك وذكر الشروط المتفق عليها والمختلف فيها وان ابيت فاحمل المذكور مفسرا للعامل المحذوف مقدما ويروى بحيني بالبهاء هو بدل من في (قوله نوع حواء) لكثرة الاسناد الى الفاعل المحاري وثراء الاسناد الى الفاعل الحقيقي (قوله في ههنا) اي في المصاز العقلي (قوله صارت اخ) اي اسسفة حقيقة لذلك فهاص (قوله فانك لا تجد) تعليل لقوله ليس بواجب اي اذا قلت عند قنومث يمتقي اقدمني حق لا تجد في قصدك فاعلا للاقدام سوى الحق لكث صورة تقدم بصورة الاقدام والحق بصورة المقدم مسانعة في كونه داعيا للتقدم فلا فاعل في قصدك سوى الحق لا محققا ولا هو مفصلا عن الابدالية والنسب عنه (قوله وكذا لا يستطيع الخ) بساء على تصويرك الصيرورة تصيرا والا زديد ريدة ولا تصير ولا زيادة (قوله فالاختيار) تفريع على ما قلناه ان اذا لم يكن مع في المعنى العقلي فاعل بساء على انتفاء الفعل وكونه بخلا محصا فالاعبر في بآية عن الكذب ان يكون المعنى الذي هو مقصود التكلم من الكلام ومخط الفائدة موجودا في محاز بخلاف الكذب فانه لا وجود له في اقدمني حتى بلدت ان لم يكن القدوم بتحقق كان كذبا وان كان

محققا كان محمدا عقبا ( قوله واد كان الخ ) عطف على قوله بس بواجب الخ  
وبان لمناط كون الكلام بحر عقبا وهو انه اذا كان المعنى الذى له اللفظ موحودا  
على الحقيقة فان يكون مستعملا فيه مرانا منه لم يكن مجارا في ذلك اللفظ نفسه  
لكونه مستعملا في معناه الذى وضع له فيكون في الحكم في قولك اقدمى بذلك  
حقا ان كان لفظ اقدم مستعملا في معناه الذى وضع له وان كان موهوما  
يكون مجارا في الحكم وان كان مستعملا في معنى الجاء على القدم كان مجارا في اقدم  
والاسد على حقيقته وكذا ان كان الخ مستعملا في المقدم بطريق الاستمارة بالكناية  
فخلص من كلامه ان مثل دسمى بذلك حق لا يحتمل وحوها ثلاثة مجارا في الطرف  
ومجرا في الاسد واستعاره بالكناية وبما حررناك اندفع الشكوك التى عرضت  
لناظرين الذين لم يجدوا على تخريج خواهر مقاصد من صهور عباراته ( قوله  
هذه الجملة ) اى الصانعة بمحار العقل واحسن ضبطها فانه بما قد نبه الخداق  
كالتسكي والمصفا والاسم رجه الله حتى تكون على صورة في استخراج الحريات  
منها قال قدس سره بوانت تعلم الخ قد الحق الشارح بالمقول جواب  
الاشكال بحيث يظهر له صحة كلام الشيخ حيث قال والجواب ان عدم تحقق  
المعنى لا ينافي كون اللفظ حقيقة ولا يستلزم كونه مجارا في معنى آخر غاية الامر  
ان مدلول اللفظ وما يستعمل عليه لا يكون ثابتا ولا لزم الكذب ايضا لان المقصود  
ثبوت ما هو المرجع كالقدم مثلا انتهى وحاصله ما حررناه سابقا في حل عبارة  
الشيخ فكن الفصل للمحقق في الشارح رجه الله حقق المقام بما لا مرية عليه  
قال قدس سره بل هو في حقيقة الخ فيه بحث لان الاشكال انما هو على الشيخ  
حيث يقول ان هذه اللفظ موهومة لا فاعل لها واما القائلون بانها موجودة  
قد نقل الاسد من فاعلها حقيقى الى صارى فلا اشكال عليهم ولذا قال الشارح  
رجه الله لا يكون حينئذ اى اذا كان هذه اللفظ المتعدية غير موجودة حقيقة  
بخلاف ما اذا كانت موجودة وبهذا ظهر فساد ما قيل ان اول الحاشية يوجب  
رحمان مذهب الشيخ فان محصله ان الاصل المتعدية المذكورة في تلك الامثلة  
موهومة ولا فاعل لها يصير لاسد اية حقيقة وما أسحر الحاشية فاشكال على جميع  
القائلين بالمجار العقلى ولم يدكره لترجح مذهب الشيخ على غيره قال قدس سره  
واذا نظرت الخ لفرق منه وبين لاستعاره بالكناية ان المقصود بالذات  
في الاستعارة المائعة في نفس حق شخصه مقوما وما في هذه فالبالغة في الملازمة  
وان كان كل معنى يستلزم لا يخرج قال قدس سره فثبت الخ فيه ان الثابت

ثم ادكره انه لا حقيقة له موجودة او معتد بها لاني الحقيقة مطلق وعبره الشيخ  
ثاني على نفي الحقيقة مطلقا فالوجه ما حرره من انه لا اسم في قصد التكلم اصلا  
وانما هو صورة القدم بصورة الاقدم واسمه الى الحق وهذا ما ذكره اشرح  
رحمة الله في شرح الفتح وانما ظن ما ذكره الشيخ قرب الى انصواب النظر  
الى مقصود الكلام ادليس القصد الى اقدم وتصير من قدم وصيرورة (قوله  
استعارة بالكناية) اي فيها استعارة بالكناية (قوله وكره السكاكي) وقال  
ما صدق من المحاز العقلي صدق داحس في الاستعارة بالكناية لانه يفي الجواز  
العقلي باحتماله الاستعارة حتى يرد ان الاحتمال لا يكون ثابت (قوله  
من الوارد) اي من الروافد مفككة كانت ولازمة (قوله المساوية  
للمشبه) اي المختصة به امامطلق او مانسة الى المشبه بقرينة لاحق كلامه  
حيث قال بعد قوله من الوارد المشبه ما لا يكون لاله وكان على شارح رحمه الله  
ان يدكره وسابق كلامه حشال في تعريف مصق الاستعارة بتدكر  
احد طي في التشبه وتريده بطرف الآخر مدعي ادعوى التشبه في جنس التشبه  
دالا على ذلك ما تاتت تشبه ما يخص التشبه (قوله ثم تمزجها بعد ذكر  
من اداة التشبيه والاستعارة (قوله لعدم التحيز) انصواب هذا المعلوم لامر حيث  
خصوصية ذاته تعالى فلا يرد ادعاء كون التزج حكما فعالا بل كذا هو بخلاف  
ادعاء كون ملائمة الاسات والرسم من ملائمة مداته نفس (قوله اندر  
لا سبب للزج) لا الخيش بخصوصه حتى يكون ادعاء امر ركبت (قوله خلق  
من شخص مدقق الاء) لان المقصود بيان مدة يكون به الاء كابدل  
عليه ما به امي قوله تعالى (طبع الامر ثم خلق) ولا حقه امي قوله تعالى  
(مخرج من بين الصنوب والثرائب) لا يرد احد لدى تشبهه كافي قوله تعالى (حققكم  
من نفس واحدة) (قوله كالاستخدام) ورد حرف تشبهه لان الاستخدام  
من المحسات وهي تراعى بعد اطلاقه ووضوح بدلالة ومحقق فيه من الاستعارة  
وهي متعلقة بوضوح الدلالة كما يتشركه من حيث انه ردد بالفظ معنى  
وبالصغير معنى والجهة مختلفة (قوله لان اسما له ج) فيكون الامر بضماله  
ادلا يجوز تعدد المخاطب في كلام واحد من غير ثلثة اوصاف وما قيل به يجوز  
ان يكون الامر لها مان فان بأمر العملة بالاء فيه انه خروج عما يحس به لاه  
حيث يكون الجوار في الطرف حيث اريد بان الامر به (قوله كذا ذكره الخ) حيث  
بين بعد كل ملازمة طلال لازمة (قوله وجعل منه مية لئ) هذا لادخله

في دفع الاعتراضات فانه مدعاه بمجرد ارادة المشبه به ادعاء وانما هو جواب  
سؤال اورد السكاكي رحمه الله و جواب عنه ماد كرو هو ان يقال ان ادعاء السبعية  
وامكار ان تكون شيئا و... ياتي التصريح باسم المشبه كالمية لانه كمال الاعتراف به  
لقطع بانه لم يرد فيه معناه موصوغة وحاصل الجواب انما يجعل اسم المشبه من  
اسماء المشبه به يجعل اسمه قسما متعارفا وصع بازاء المشبه به حقيقة كالسبع وغير  
متعارف وصع برأيه دعاء كالمية فالتصريح باسم المشبه لا ياتي في ادعاء كونه  
نفس المشبه به وانما ياتي به لولم يكن هذا من اسماء المشبه به على ما لزم من ادخال  
المشبه في جنس المشبه به ( قوله قد حل في جنس السبع ) فانه تصريح بان المراد  
بالمية الموت وكيفية الادخال ادعاء ان السبع موضوع بالمثل الفوس من غير  
فرق بين النافع والضار سواء كان في الهيكل المخصوص او في غيره كالموت  
فيكون لفظ السبع موصوفا له ادعاء ومعلوم ان لفظ النية موصوغة له حقيقة  
فيكونان كالمترادين مثل سبب والضرر وان كان اطلاق السبع عليه من اطلاق  
العام على الخاص ولذا قال السكاكي رحمه الله ثم نذهب على سبيل التخييل  
الى ان الواضع كيف يصح منه ان يصح اسمين بجمعية واحدة وان لا يكونا  
مترادين بقى هذا شيء مذكوره الشارح رحمه الله في شرح شرح مختصر  
الاصول وهو انه اذا كان المراد بالمية الموت تسمية السبع لها لم يكن هذا معينا  
عن القول بكون الاسد بجرا بالان حق الاتان مثلا ان يفسد الى القادر دون  
الزمان المشبه بالقدر المصور بصورة اقول اذا كان مسمى الاستعارة على ادخال  
المشبه في جنس المشبه به و تكرار كون شيئا وراءه وكان اتان لازم المشبه  
كالانبات مثلا على هذا الادعاء كان اسد اسدا الى ما هو له عند المتكلم  
في الظاهر وان لم يكن ان ما هو له عند في الواقع ولعل هذا وحده تركه في هذا  
الكتاب واسما احببه من قرينة الاستعارة بالكساية استعارة تخيلية عند فان  
المراد بالمعالي في محال المية نشأت بعلان صورة وهمية شبيهة بالمعالي الحقيقية  
فهى للمية حقيقة وحقة ريسد ايد فليس شيء لانه معنى على كون القرينة  
للاستعارة بالكساية عند منحصرة في التخييلية وليس كذلك فانه اذا كان الجار  
العقل داخلا بهب كان القرينة في مثل انت الريع البقل مثلا مستعملة في معناه  
الحقيقي وسيصرح الشارح رحمه الله فيما يأتي به كل واحدة من الاستعارة  
التخييلية والاستعارة بالكساية مفككة عن الاخرى عند ( قوله اعتراض قوى )  
وهو ان لفظ النية حيث مستعمل في موضع له على سبيل التحقيق فلا يندرج

في الاستعارة التي هي بجزر وادعاء السبعية للنية لا يحدى نعم لان ذلك لا يخرجها  
عن كونه موضوعا له لفظ النية تحقيقا وفي شرح المفتاح انشأ في ورعا بحاج  
من ذلك ان ما ليس بخارج عن الموضوع له اذا اعتبر معه امر خارج صار خارجا  
عنه فيكون لفظ النية مستعملا في غير موضوعه وحاصله ان المراد بالنية  
الموت مع وصف السبعية وذلك غير موضوع له لا اعتبار امر خارج مع الموضوع له  
قدير (قوله ولأنه ينقض اخ) حاصل استدلال السكاكي رحمه الله تعالى كما اشار  
اليه الشارح رحمه الله بقوله والحاصل الخ ان كل بجزر عقلي فهو دسك  
المشبه وارادة المشبه به بواسطة القرينة وكل ما هذا شأنه فهو استعارة بالكناية  
فامر مع لصراء مستندا منه يستلزم المحال وهذا نفس له بالخلف فان دليله يجري  
في البحار العقلي الذي ذكر فيه الطرفان والاستعارة بالكناية لا شرط له عدم ذكر  
اشبه به فذكره قدره في تقريره الاقدام (قوله ان يجوز ايت اخ) اي التصريح  
سواء كان مابنا او بين والمعنى رأيت برؤية فلان استاوتني من ملاقاته اسد (قوله  
على وجه ينشئ عن التشبيه) وفي قولنا نهاره صائم وفي قائم ليس كذلك لان  
الاصافة لامية لبعض المشبه المستعار لان المشبه اشخص فصار مخصوصا لا مطلق  
النهار وانما يكون طرفا التشبه مذكورين لو كان الاشارة ثابتة فانه في معنى الحمل  
للبنافه في التسمية كما في جبين الماء فادع ما قبل ان يهرق من جبين اسد ويهزم صائم  
يجعل احدهما مثلا دون الآخر تحكم لان في كل منهما اضافة غاية الامر ان في نهاره  
صائم اضافة المشبه الى اشبه به وفي جبين الماء انعكس (قوله على ذكر الطرفين)  
وهو القمر وصغير راره او صغير علائه (قوله هو شخص صائم مظن) فلا ذكر  
للتشبهه اصلا والمراد بالنهار معناه الخلق مادام الصوم له فلا يكون من اصافه العام  
الى الخاص على ما فهم فاختاره هذا لا ينافي استيفاء كونه من اصافة العام الى  
الخاص (قوله من غير اعتبار كونه صائما وغير صائما) انما قد هذا ليكون به من كونه  
مشبهه لانه اعتبر في المشبه كونه صائما (قوله من لم يقم على مراد السكاكي) ورغم  
ان مذهبه في الاستعارة بالكناية ارادة المشبه به حقيقة وكان يظهر ان يقدم هذا  
الكلام على قوله ولأنه يتعص اخ لكونه اخوة عن قوله لانه يستلزم اخ لكن  
أجره اشارة الى عدم الاهتمام بشبهه وانه غير معتبه (قوله واما معنى فهو اخ) وذلك  
لانه الاستعارة اذا كانت في ضمير راصف والصغير لا يصلح الاستعارة لا اعتبارا بمعبر به  
عنه كان المراد من الصغير العيشة المشبه به صاحبها فهو غير لعيشة له كونه في المعنى  
وان كانت من حيث اتحاد اللفظ مرصدا له فانه سير فهو في عيشة راص صاحبها

عيشة أى كعيشة راض صاحب العيشة بها يصح وقوعه صفة للعيشة المذكورة  
 فيقول المعنى إلى ما ذكر نصب وما قيل إنما قدر ما قدر مع أن المقصود يحصل ما يقال  
 في عيشة راض صاحبها على ما صرح به الكاشى تفصيلا لما العيشة فإنه يهيد  
 عيشة يرتضى بها بخلاف ما إذا قبل فهو في عيشة راض صاحبها بها والصاحب  
 من هو فيه فإن المعنى أنه راض في العيشة التي هو فيها ولا يلزم من ذلك أن يكون  
 مما يرضى به فيه أن الكلام في كيفية اقادة هذا التركيب لما قدر على تقدير كون  
 الاستعارة في التصدير لا في نكتة التدوير (قوله من باب اضافة العام إلى الخاص)  
 ويلاحظ في الحكم عليه أنه صائم من حيث اتحاده بالخاص لا من حيث اتصافه  
 بالصوم لتلاين الحكم وقيل إن المراد بالصائم المضاف إلى الشخص ما يصح أن يكون  
 صائما وفيه أن المشقة لله وليس من يصح الصوم منه (قوله من اضافة المسمى  
 إلى الاسم) فالصير في الهمزة راجع إلى الاسم كأنه قيل الشخص المسمى يريد صائم  
 وإنما لم يقل من اضافة الاسم إلى المسمى لعدم مجيئها وعدم كونه مشبها به وعدم  
 صحة حل صائم عليه (قوله من اسمعلا) قد عرفت اسمعلا ما ذكرناه (قوله  
 لاحقة ولا محذرا) لأن المراد بتصديره حذف الهمزة فيكون البداء لهم ادلا يجوز  
 تعدد الخطاب في كلام واحد نعم يكون لفظ هاتان محذرا لكن لا امر لسمه أصلا  
 (قوله ولم يعرفنا) يريد أهلوكم هذه التراكيب انصدارة عن الطاء استعارة  
 بالكسابة لكان الحكم مجتهدا دائما على اعتقاد الوقوف وعدمه فيصح عند  
 من لم يعتد به ولا يصح عند من يعتمد عليه وليس كذلك فإن هذه التراكيب شائعة  
 من غير توقف من أحد في الحكم مجتهدا فاندفع اعتراض السيد قدس سره فيه  
 كما لا يخفى (قوله أصنى الأمور العارضة الخ) قيل أى الأمور العارضة التي بها  
 يطابق اللفظ مقتضى أحد أى تكون مسا قبل الله حتى لا يرد الرفع فاه عارض  
 للسدادية من حيث أنه مسدديه ولا محذاه لاس المقصود أن الأمور المذكورة  
 في هذا الباب عارضة للسدادية باعتبار كونه كذلك لأن كل ما هو عارض له بهذا  
 الاعتبار فهو عارض كونه من كثير من الأحوال العارضة له من حيث هو كذلك  
 لم يخرج من القوة إلى الفعل ويبدو (قوله بداته) معلق بالراحة تصحيح معنى  
 العروس أى الرجعة إليه عارضة لداته ما لا يكون لها واسطة في العروص ولذا  
 عطف قوله لا بواسطة حكم أو المسد عليه فلا ساق كونها عارضة لذاته كونها  
 عارضة لأجل كونه مسددها واسطة في الشوت ومن هذا ظهر أن قيد الجنية  
 لتفيد أى العارضة لداته مسد له حل كونه موصوفا بكونه مسد إليه فلا

يبقى كونها اعم لا لتعديل فلا يرد ما توهم من ان احوال المسد اليه من حيث  
 انه مسد اليه لا يوجد في غيره وقد يوجد حال تختص به على ان المبحوث في الباب  
 حذف المسد اليه وذكره وتعريفه وتكرره الى غير ذلك لا يصح الحذف والتكرار  
 مثلا فيكون مختصا به ( قوله اولى بالتقديم ) اي في ما ذكر فيكون بين احواله انصا  
 اولى بالتقديم ( قوله لانه صدر ) اي في الاصطلاح وان كان لفظه من حيث مفهومه  
 المعنى اصنى الاسقاط مشعرا بالعدم بعد الاتيان وذا اعتبر على لفظ انزلة اشارة  
 الى كونه ركن اعظم كانه اسقط ( قوله وهو متقدم على الباب ) و لا تان متقدم  
 على سائر الاحوال لكونه كالفصل له ( قوله وحذف بفتح الخ ) اي الحذف  
 الذي نحن فيه وهو ما يكون موقفا في التقدير لا الحذف الذي يكون سببا في حذف  
 فاعل المصدر وفاعل الفعل المسمى للقول فانه لا يحتاج الى القرينة لعدم كونه مرادا  
 ( قوله وهو ان يكون السامع عارفا به ) اي متمكنا من معرفة المحذوف لان وجود  
 القرينة لا يوجد المراد بالفعل ( قوله او حود الفرائض ) صيغة الجمع ينظر الى تعدد  
 الموارد اي القرينة الدالة على المحذوف اما بخصوصه او باعتبار كونه احدا الاشياء  
 المعينة كما فيما حذف ليدل على السامع كل مذهب ممكن ( قوله كذا في الخ )  
 سواء كان حاملا عليه او عاياه مترتبة عليه فاللام في قوله قبل ان يقرر لتفصيل المطلق  
 الشامل للمدلية والعربية ( قوله ايضا ) اي كما هو معلوم مقرر في علم الحساب  
 وان لم يذكر فيه صريحا والظاهر ترك لفظ ايضا ( قوله شارة ما ضمنية ) كما يدل  
 عليه هذا قوله عن البعث فانه مشعر بوجود القرينة ( قوله بـ على لظاهر ) حال  
 عن البعث اي حال ~~البعث~~ البعث مبنيا على هو والظاهر من هذه القرينة عدم  
 لا على الحقيقة وفي نفس الامر ( قوله والا ) اي وان لم يرد عن الظاهر وهو في الحقيقة  
 الركن الاعظم فذكره لا يكون عبثا وان قامت القرينة فان لا كنهان بالقرينة ليس  
 كالدكر في التخصيص على ما هو المقصود الالهي قال في شرح لفتح رد كرامسد  
 اليه لا يكون عبثا على الحقيقة وان قامت القرينة بكونه حرا من الكلام بل الصمدية  
 فيه فلا يرد ما قيل من انه لامانة من كونه الركن لاعظم من كلامه وكون ذكره  
 عبثا لتحقيق العربية المعينة ( قوله وقيل معناه انه عبث صريح ) قال في شرح  
 المفتاح قبل المراد انه يكون عبثا نظرا الى ظاهر القرينة المعينة عن ذكره فان ذكر اللفظ  
 لا يكون الا لافادة المعنى وقد حصل لكن يجوز ان يعنى به غرض حتى من الاغراض  
 المناسبة في باب ذكر المسد اليه وقال السيد قدس سره في حاشية شرح ( ٣ ) انما اعتبر  
 خفاء لانه لو ظهر لم يكن ذكره عبثا في الظاهر ايضا فان د بظاهر القرينة الالهي

٣ انما اعتبرنا خفاء العائدة  
 لانها لو ظهرت الى آخره  
 نسخة



الظاهر الذي يقتضيه القرينة وهو الاغناء عن الدسكس وبالحقيقة في قوله  
واما في الحقيقة نفس الامر اي يجوز في نفس الامر ان يتعلق بذكره عرض  
حي فلا يكون عشا مع وجود القرينة المعينة عنه وبما نقلناه ظهر ان ما قيل ان المراد  
بظاهر القرينة الظاهر سى هو القرينة والمعنى ان ذكره عبت نظرا الى القرينة  
واما في الحقيقة اي في نفسه فيجوز ان يتعلق به غرض فلا يكون عشا ثم الاعتراض  
عليه انه اذا تعلق بذكره عرض كان المقام ان ذكره والكلام في مقام الحذف  
الهم الان يراد بالعرض معنى انفة حروج عما قصده الشارح وجه الله على انه  
يرد عليه انه اذا اريد بظاهر اظاهر الذي هو القرينة لاحاجة الى قوله لتد  
على الظاهر لان الكلام في مرحت الحذف بعد وجود القرينة ( قوله من حيث  
الظاهر الخ ) لانهم من اللفظ لكن لا يعيد دلالة عليه ما لم يحكم العقل بصفحة  
ارادته فلا يعتمد بالآخرة على النفس ( قوله على دلالة العقل ) لانه يستدل بالعقل بمعونة  
القرائن على الصدوق لدل على استداله بالاعتقاد او لا و آخر على العقل وان كان  
لفظ مدحل وبدا ما يقرب ههنا من حيث الظاهر ( قوله لاستعلا له بالدلالة ) اي  
في الجملة كافي مقتضيات النصرة وان كان لفظ هو ا مدحل ( قوله فانه يستمر ) اي  
في جميع المواد ( قوله واما قال تحبيل الخ ) يعنى ان العدول ليس محققا لان كونه  
محققا يوقف على كون كل من المعنى واللفظ مستعلا في الدلالة عليه وليس كذلك  
( قوله هو اللفظ الخ ) صميم الفصل للمرد التأ كيد وتحقيق ذلك ان لفظ مدخلا  
في الدلالة عند الحذف سى على ان ادول عليه بالقرائن هو اللفظ دون ذات المسد  
اليه وليس بقصر فانه يصل بخلاف لقوله من حيث الظاهر ولقوله فلا عند الذكر  
يكون الاعتماد على الكلية على لفظ ( قوله والاعتماد الخ ) اي عداله كر وعد الحذف  
وان لم يقيد بشئ مسد ( قوله هل يتب ام لا ) ام هذه منقطعة على ما مر تحقيقه  
فما قبل الصواب ايتبه ام لا ليس بصواب على ان ام المتصلة تجب مع من على فلة  
كافي الرضى ( قولى اوتيه ) اما لان المسد لا يصلح الاله او لكم له به بحيث لا يسبق  
الدهى الى غيره او لكونه متعاضبا بشككم والمحاط به ودا وان كان يحامع الاحترار  
عن العت لك مدور دواشى و لفتصبت على انقصد وقصد التعين غير قصد  
الاستراز فقد يقصد كل واحد بدون الآخر وقد يقصدان معا وكذا الحال  
في جميع الدواشى اذ لم يكن بينهما ( ٦ ) ثا ف ( قوله او صحيح او قافية ) فان يكون ذكر  
المسد اليه واجب التأخير او يكون القافية او السجع لفظ المسد مع حركة ما قبله  
فاد ذكر المسد اليه يحصل الاتصال بينهما وبفوت القافية او السجع ( قوله

٦ يسهما نسجه

( لا يسمع ) واما عدم الفرصة او الضجر والسامة الحاص من اصياد من طلب الصيد  
 ( قوله من غير السامع من الحاصرين ) الصواب من غير الخطب من السامعين  
 ( قوله وكاتب استعمال الخ ) الفرق بين الاتبعين ان في الاول يكون الكلام  
 في الاستعمالين واحدا سواء كان الاستعمال قياسا ولا وفي ثاني الكلام الثاني غير  
 الاول ولا بد ان يكون قياسا ( قوله وقد يكون الخ ) اي قد يكون صدوف من غير  
 ضرورة الفاعل الاصطلاحي للفعل ليرتب عليه قوله وجبند بحسب اساره في نقد  
 الاول خرج نحو اضرب واصرب واصربوا تقوم فان حذف الفاعل فيه  
 لضرورة التقابل كسب نظامه اخركة مقامه والقيده في خرج نحو استال ربع  
 البقل وجاءت فان المحذون فيه الفاعل الحقيقي وبالنقد الاخير جعل الصدوف المصدر  
 ( قوله وجبند بحسب اساد الفعل الى المفعول ) الادرا نحو صرب الاء وبذلك انتهى  
 رأى وانما يجب ذلك لان الفعل لا بد له من فاعل او مفعول مقامه ولا تنوهم  
 ان هذا من حذف الجملة بل تبدل جملة بمجمله اخرى لئلا يكون هذا ليس بدلا  
 للسند بل تعبيرهية ولذا سمي كل واحد منهما صيغة الماضي ( قوله فلكونه  
 الاصل ) اي ما يشي عليه الشيء والقاعدة ( قوله ولا مقتضى العدول منه ) اي  
 كونه اصلا لا يكتفى بكنة لذكر لانه متحقق في حال الحذف ايضا فلا بد من عدم  
 مقتضى العدول ليكون مرجعا للذكر على الحذف وانما عدم مقتضى في قصد  
 التكلم على ما مر فلا يرد ان الكلام فيما اذا قامت القرينة دليلا للمعدول كاي  
 عليه سابق كلامه ولاحقه فلا حترار عن العت ونجيب العدول متحقق في  
 جمع صور الدكر وقوله ولا مقتضى للمدول منه موصوب وسقوط التدوير اما  
 لكونه مضافا واللام رائة كقائل سيبويه في علام لك وما شابهه فانصاف  
 كقائه الشرح ابن الحاجب ( قوله وريادة الانصاح ) اي يصح المسند اليه  
 وريادة تشبته في ذهن السامع فمع الانصاح والتقرير حاصل صدق الحذف يصلح وجود  
 القرينة المعسلة وفي الذكر زيادتهما لان الدلالة المعنوية احتمت مع الدلالة  
 العقلية ( قوله ومنه واولئك هم المفصوح ) اي من ريادة ان يصحح وتقرير لذكر  
 لا لا يصحح المسند اليه وتقريره ولذا اورد نقطة منه ان لا يصحح عرض نعت  
 بتكرير المسند اليه وهو ان هؤلاء الموصوفين شرف الامن ثم روي بكل من  
 الاثنين وكل منهما يكتفى في تمييزهم فلا يصحح هذا عرض دكر اسد به  
 ولم يحذف مصب القرينة على تقديره ادع الحذف لا ينصح التقرير كما لا يصح  
 ولا ينصح عن العرض كمال الانصاح وبهذا ظهر فساد قول من قال ليس لا يفة

من قبيل احتسار انه كر على اخذف ادبوترك او ائلك الثاني لم يكن مقدر بل كان  
 ماعده معطوفا على مسد او اثنت الاول لان الفرض انه لو ترك ونصب القرينة  
 على تركه لم يحصل زيادة الايضاح وان دفع ما قبل ان التيسار من قوله ومنه ان  
 المكتة في ذكر المسد اليه في الآية الايضاح له مع لهاشي آخر كما علم من قوله  
 تسها اح وذلك ظاهر ~~كما قيل~~ لكن الظاهر من عبارة الكشف ان المكتة  
 المذكورة لتكرير اسم لاشارة عدم الاكتفاء على الاول وحاصلها انه لو لم يكرر  
 لاحتمل ان يكون مجموع الاثر من مجزاهم عما عداهم لا كل واحدة منهما والتكرير  
 صار نصا في كل واحدة بمرة بهم فامراد بقوله زيادة الايضاح الايضاح الكامل  
 والتقريب الابلغ كما في تعريف النص بما ارداد وصوحا على الظاهر ( قوله  
 كما ثبت لهم الاثره اح ) في موقع المصدر لقوله ثابتة والقاء في معنى رائدة كذا ذكره  
 الشارح رحمه الله تعالى في شرح الكشف ومع انه ان التثنية ليس مقصود في المقام  
 وان زيادة القاء لم يعمودا سيويه وعدي ان الكاف للفران في الوجود وما كافة  
 كقام زيد فقد عمرو وصل كما دخل الوقت والقاء للسميه كما في قوله زيد فاصل  
 فاكرمه واجملة في محل الخبر لان اي تسها على انهم بهذه الحلة وهي انه كانت  
 لهم الاثره بالهتدي قاره في الوجود ثبوت الاثر بهم بالفلاح مسببة عنها وفي هذا  
 كمال الترجيح لمن عداهم الى الايمان والاثره بفتح الهيم والتناء الاستعداد  
 والفلاح منعق بالآثره مدلول عليها بالصميم والثناء المرجع وفي تبرهم متعلق  
 بمجملات او بمدة وصميم بمرت وكفت بالآثره وصميم الوصول بخدوف اي كفت  
 فيها اي في تلك المدة على حيلها اي انفرادها واصلة حوال من الخبول بمعنى  
 الطرف ~~كما~~ قال قدس سره فكيف يكون اح ~~كما~~ قال الشارح رحمه الله في شرح  
 المصباح كما ان اخصور عند سماع ومعرفة القصد اليه كاية عن وجود  
 القرينة كذلك عموم النسبة واردة التخصيص كاية عن عدم القرينة فان دفع  
 البحث لاسها عند السكاكي رحمه الله حرة عن ذكر الارم اي التاسع واردة  
 الملزوم اي المتبوع بحيث يحصل الامتنع منه اليه في الجملة ولا يجب استلزامه له  
 ولاشك ان عموم النسبة واردة التخصيص بفتح تمام القرينة مطلقا وينقل عنه اليه  
 وان لم يستلزمه كقول محمد وكثرة الرماد ينع طول القامة والمصيافة فالمراد بقوله  
 تفصيل لانه انقرينة انه لازم له فيه تفصيل لكونه مركبا من امرين وتحقيقه  
 لان الكساية كدعوى شئ فاسفة وليس مراد انه مفصيل ويبدل حتى يرد ان انتفاء  
 القرينتين اخصوصتين كيف يكون تفصيلا وبينا لانتهاء القرينة مطلقا والحب

من السيد قدس سره انه اعترف بكون استحصار السامع للسند اليه وعرفانه  
 قصدك اليه في قوله اما الحالة التي تقتضي طي ذكر اسند اليه فهي اذا كان  
 السامع مستحضرا له عارفا منك القصد اليه عند ذكر اسند اشارة الى وجود  
 القرينة المجورة للحذف ومع ههنا يكون العموم وارادة التخصيص كناية عن انتفاء  
 القرينة حيث قال في شرحه ومن رعم ان عموم نسبة الخبر بمعنى صلاحيته في نفسه  
 لتعدد وارادة التخصيص كناية عن عدم القرينة مطلقا فندسه لان انتفاء  
 القرينتين المخصوصتين لا يستلزم انتفاء مطلقا ادلها مرد اخر كنتقديم اذكر  
 في السؤال وغيره وبما حررتنا لك اذفع ما اورد على جواب شارح رحمه الله تعالى  
 من انه اذا كان عموم النسبة وارادة التخصيص بما لا انتفاء بقرينة كالذكر لا انتفاء  
 القرينة وذلك وطبيعة النحو دون المعاني لانه ليس من المراد والخواص الزائدة على  
 اصل المعنى وذلك لانه اذا كان كناية عن انتفاء بقرينة وكناية بخبر فيها ارادة  
 المسمى كالذكر ههنا لعموم النسبة وارادة التخصيص مع انتفاء القرينة فلا يكون  
 البحث عنها وطبيعة النحو قال قدس سره وقيل الخ \* الى توحيد عبارة الكاكي  
 بحيث لا يرد عليه اعتراض المصنف رحمه الله وقد اشار في شرحه فالتصريح قليل  
 ليس للاشارة الى ضعفه \* قال قدس سره ومعنى هذا يكون عموم النسبة الخ \*  
 ويتم جواب الشارح رحمه الله ولا يرد البحث المذكور عليه وان كان يتم في قوله  
 نحو حاق كل شيء ظاهرا في ان المراد عموم الخبر في نفسه وقد اشار اليه الشارح  
 رحمه الله في شرحه حيث قال والمراد لعموم النسبة الى كل مسد اليه ان يصح  
 في تلك الحالة اساده الى كل واحد مما يصح انصافه في نفسه واساده اليه حيث  
 قد يقول في تلك الحالة \* قال قدس سره انها موضوعه ح \* غير فيه انه يلزم  
 ان يقع الالتفات الى الافراد المسمية بغير اشتباة ولاشتباه اذا سمع انما لم يلاحظ  
 الافراد واحد والجواب انه موضوع لكل واحد شمره لا افراد عن الاحرف لدا  
 لا يقع الالتفات الا الى واحد \* قال قدس سره في استعمل في وصفتها \*  
 فيه بحث لان المراد بقول انها موضوعة لمفهوم كلي يستعمل في حرياته انها  
 موضوعة للمفهوم الكلي من حيث تحققه في حرق من حريته لاسيما انه مفهوم  
 من حيث هو فيكون استعمالها في كل جرت حقيقة واستعملها في المفهوم الكلي  
 من حيث هو محاد وبهذا يظهر الاختلاف بين رأيي لطفي لان من قال بموضوع  
 عدم اراد ان المفهوم الكلي آلة للملاحظة الجزئية ووجهه لمعلوماتها وقد تقرر  
 في موضعه ان العلم بالشئ بالوجه في الحقيقة غير وجه اشئ ما هي بحسب ادعاء

والمعلوم بالدات و سرق اعتباري فانه من حيث حصوله في الدهن علم ومن حيث  
اتحاده بذلك اشئ معوم قالوا صاع اذا لاحظ الجزئيات باعتبار المفهوم الكلبي  
فالمعلوم حار الوضع بسبب الادلة الواحدة لكن من حيث اتحادها بتلك الجزئيات  
فيكون الموضوع له ذلك من حيث اتحادها بتلك الجزئيات ادلا علم له بتلك  
الجزئيات الامن هذا توجه وهذا مراد من قال بالوضع للمفهوم الكلبي بشرط  
الاستعمال في الجزئيات فقدر \* قال قدس سره فان هذه الضمائر كلها مكررات  
اخ \* لا ينبغي عليك ان سكر المختصة بوصف او حكم لا تخرج من كونه مكررة وان  
قل شيوعها فان اعتبر مرجوع اليه يكون الضمير الراجع الى السكر المختصة ايضا مكررة  
وان اعتبر حال الراجع يكون الضمير الراجع الى السكر الصرفة ايضا معرفة فالفرق  
تحكام \* قال قدس سره طوباه على غره \* وغر الثوب كسره الاول يقال طويت  
الثوب على غره اي على كسره الاول وهو كذا يذهب عن عدم ارادة الكشف والاعطاف  
\* قال قدس سره وانما مقصود التنبه اخ \* لا ينبغي عليك انه لم يظهر مما نقله المراد  
بالدات واخراج ماد ولذا كتب قدس سره في حاشية الحاشية اراد بالدات المعنى  
المستقل بالمفهوم الذي لا يمتزج كمن يحكم عليه وهو معنى الاسم فقط فان  
معنى الفعل لا يمتزج على النسبة المنصوصة خرج عن تلك الصلاحية ثم لا ينبغي  
ان المتعارفه الى خارج هو لغة الباطن على الدات وانما نسبت اليها محازا انتهى وكتب  
في نسخة اخرى (٧) و به اريد الخارج ما يقابل الدهن وليس شئ لان المقابل  
لدهن اما الاعيان او نفس الامر ولا شبهة في ان المعرفة لا يجب ان يكون  
المشار اليه بها نفس، موحود في الاعيان او نفس الامر نحو شريك الساري  
والمعوم المصدق فمدى هذه حاشية اولي من اثباتها وتحقيق المقام على ما قاله  
المحققون ان حقيقة اشريف لاشارة الى ما يعرفه مخاطبك وان المعرفة ما يشار بها  
الى امر متعين اي معلوم مدد سمع من حيث انه كذلك وان السكر ما يشار بها الى  
امر متعين من حيث ذاته ولا يقصد ملاحظة تعينه وان كان متعيضا معهودا  
في نفسه فان بين مصدحة التعيين وملاحظة فرقاً يداو بتحقيق ذلك ان مهم المعاني  
من الالفطاني هو مدد علم بالوضع فلا بد ان يكون المعاني متميزة متعينة عند  
السامع فاداء الاسم معنى من كان كونه متميزا معهودا عند السامع ملحوظا مع  
ذلك المعنى فهو معرفة و به يمكن ملحوظا معه يكون سكرة ثم ذلك التعيين المشار اليه  
في المعرفة ان كان مسددا من جوهر فقط فهو علم اما جنسي ان كان المعهود  
جسدا واما شخصي ان كان حصصا والافلايد من قرية خارجية يستفاد منها ذلك

٧ في حاشية اخرى نصه

فان كانت الإشارة الحسية هي اسماء الاشارة وان كانت الحسب اي توجيه الكلام الى  
 الغير فهي المضمرات وان كانت نسبة قاما اخريه فهي موصولات واما الاضافة فهي  
 المضاف الى احدها وان كانت حرف التعريف فاما حرف ساء فهو انادي واما اللام  
 فهو المرفع باللام ثم المرفع باللام ان اشير به الى حصه معينة من مفهوم مدخوله فهو  
 المرفع باللام العهد وان اشير الى نفس مفهومه فهو الجنس واما انقسم الناقيل فمما مرعا  
 الجنس اذا تقرر هذا فقول ان ماسوي العلم لا كان ميبه مستندا من خارج ففيها  
 نوع عموم فلا يخلو اما ان يقل انها موصوغة فهي موات كلبه شرط استعمالها في الجريبات  
 المتعينة عند السمع من خارج و اليه ذهب اسقموون و شارح رجده الله تعالى و اما ان  
 يقال انها موصوغة لتلك الخريبات لكن بملاحظة امر كل واحد لو صعبه فلو وضع عام  
 و الموصوغة له خاص و اليه ذهب انث حرون كالفاضي عصدا ندين و السيد الشريف  
 و ان الوصع في المعارف اعم من الامر ادى كما ماسوي المرفع باللام و النداء و التركيبي  
 او ابدن مرة الامر ادى كما في المرفع باللام فالام المرفع حرف وصع مفهوم كل  
 هو تعيين مدخوله بشرط الاستعمال في الجريبات او تلك الجريبات على اختلاف الرايين  
 و سم الجنس موصوغة للماء اعني الماهية او الفرد و تستر على اختلاف الرايين  
 و المجموع موصوغة بالوصع التركي او الوصع لمرة مرة الامر ادى لعين عند السمع  
 هو مفهوم مدخوله او حصه منه بشرط الاستعمال في الجريبات او تلك الخريبات  
 من حيث هو عين هذه فاعرف لام الجنس مثلا من حيث انه مرفع باللام احسن  
 موصوغة للمفهوم الكلّي و هو مفهوم مدخوله اعين عند السمع بشرط الاستعمال  
 في الخريبات او تلك الخريبات اعني هذا المفهوم و ذلك المفهوم وكذا العهد  
 و بما ذكرنا ادفع ما قيل ان كون الموصوغة له الامر الكلّي بشرط الاستعمال  
 في الخريبات او تلك الخريبات المحوطة بانه هو عدم في المرفع باللام الجنس مشكل  
 و ان الوصع في المعارف اعم من الشخص و سوي سواء كان معه كافي المرفع  
 باللام المستعمل في معناه الحقيقي او مع القرينة كافي بحركات المرفع باللام بحولقيت  
 الاسد في الحمام فانه موصوغة مع القرينة بالوصع سوي مفهوم كلّي اعني الرجل  
 الشجاع يستعمل في شيء معين عند السماع و تحررنا انكشف لك ان تعريف  
 المعرفة بما وضع يستعمل في شيء بعينه و موصوغة شيء بعينه على اختلاف الرايين  
 لا بد فيها من اعتبار الحدية اي من حيث هو بعينه ليخرج الكرات و ان الشيء  
 في التعريف الاول اعم من ان يكون نفس الموصوغة كافي لعل و فردا منه كافي صائر

المعارف وان الصمير الراجع الى الكره وعلم الجنس وسائر المعارف داخله في الحد  
وان قول الشيخ الرضى حقيقة التعريف حمل الذات بحيث يشار بها الى خارج  
اشارة وصيغة معناه جعل الاسم بحيث يشار به الى امر خارج عما ثبت في ذهن المحاطب  
من مدلول الاسم وهو كونه معلوما عنه اشارة يكون للوضع مدخل فيها فخرج  
بقوله الى خارج الكرات كلها ويقول اشارة وصيغة الكره اذا اشير بها الى مفهوم  
معلوم للمخاطب من حيث انه كذلك فان ذلك يكون فيها بالقربة لا بالوضع  
فالاشارة الى ما في ذهن المحاطب بحسب الوضع ثالثة في الكره والعرفه والى الخارج  
مختصة بالمعرفة ففيها اشارة وصيغتان تشاركان في احداهما الكره وتختالف  
بالاخرى وليس المراد بالخارج ما يراد بالاعيان فانه يدرى ان لا يكون المعروف بلام  
الجنس وكذا المعروف بالاصفة للجنس بل الوصول والمعرف بالاصفة اليه اذا كان  
مدلولها يمنع لوجوده وصمير الراجع الى الماهية من حيث هي والراجع  
الى الكره الموصوفة والمعرف بلام بهذا الذي اذا كان اشارة الى الجنس او الكره  
الموصوفة والعهد الذهني وعلم الجنس معرفة حقيقة بل لفظا والشيخ المذكور وان  
قال في بعضها فلا يقول في جميعها وكذلك يخرج من الدهن سواء كان في الاعيان او في  
الذكر فانه وان ادخل المعروف بلام العهد والصمير الراجع الى الكره والجنس في  
التعريف وخرج المعروف بلام الجنس وعلم الجنس والعهد الذهني لا يصير لانه صير  
داخله في المعرفة هذه لكنه لا يشمل الموصوف الذي اراد به المسموع نحو قولنا الذي  
هو شريف الباري تمتع وكذلك ليس معنى عبارته حمل الذات مشارا بها بتوسط امر  
خارج وهو القربة اشارة وصيغة فانه لا يصح في العلم هذا هو الكلام المحمل في هذا  
المقام والمصلا تدقيقات وتحقيقات تركتها مع زيادات تسخ الى محاولة الاطباء  
(قوله لان الاصل) اي ٧ الراجع حكم عن شيء معين عدال مع محلاي ابد  
فان المقصود ثبوت مفهومه شيء و تعريفه عليه يحتاج الى داع (قوله تعريفه  
المع) حواش شرط محدودى اذا عنت معنى التعريف والمعرفة تعريفه لكدا وفي  
بيان النكتة العامة للتعريف شاره الى ان ارتفاع شأن الكلام ان لا يعقل عن نكتته  
العامة بمومه وعن نكتته خاصة بخصوصه وانصف رحمه الله اقتصر على بيان  
النكات المختصة بقسم تعريف في هذا الكتاب مع التعرض للنكتة العامة له  
في الايضاح اكتفاء بامارة الفاء اه طعة في قوله فالاصحاقانها للتفصيل فيقتضى  
تقديم المحمل كانه قيل اما تعريفه فلا غاية المحاطب انهم قائله فالاصحاقانها لكدا والعلمية

٧ لان الراجع الحكم نفسه

لكذا وليست جزئية ان يكون تقديره مهم يكن من شيء فتعريفه بالاصحاح لكذا  
 لان الفاصل بينها وبين اما القائم مقام الشرط المحذوف يجب ان يكون من اجراء  
 الجزاء ما هو ملوم في الزهر والتمريف ليس مدروما لكونه بالاصحاح لكذا لما قيل  
 ان المصنف رح تر السكنة العامة طامه ان لعام لا يتحقق الا في ضمن الخاص  
 فالسكنة الخاصة تكفي ليراد العامة وان الاولى واما تعريفه بالاصحاح فلان المقام  
 اعم من شأوه عدم التميز باختصار النص رح (قوله كان بعد) شرط ان لا يوجب  
 العدد عن حد الوقوع (قوله تخصيصا) اراده مبدء من الشيوع الذي في النكرة  
 فيم الاستعراق ايضا مثلا ر ان قولنا طاني كل عالم بعد من حد في ريد مع عدم  
 التخصيص في الاول (قوله اراد الحكم بعد) بالنسبة الى الحكم على الشائع  
 بالشائع فلا يرد ما قيل انه قد يكون المسند من الكوارف لينة بمسند اليه كقولنا  
 الانسان روح اول فلا يكون مقيدا بعد الحكم فالقاعدة المذكورة باعتبار الغالب  
 (قوله كما ترى الخ) توير للقاعدة الدنوية مثل (قوله لانه وسعي الخ) اي جهنم  
 من نفس لفظ المعرفة بالوضع بخلاف التخصيص الذي حصل بالنكرة فانه معهم من ملاحظة  
 انحصار الوصف فيها واما من حيث المفهوم فالشيوع باق كما يرد ان تخصيص  
 النكرة بالوصف ايضا وصعي بالوضع الدوي كما تعرف باللام و نضاف (قوله ثم  
 التعريف الخ) اشارة الى ما ذكرنا من ان اثناء لمطلق المفصل على المحسن (قوله  
 لان المقام التكلم الخ) اي للتعبير عن الحكم من حيث به منكم و مخاطب من حيث  
 انه مخاطب والغائب من حيث انه غائب تقدم ذكره لفظا او تقدير او حكما  
 فلا ردا ان مقام التكلم محقق في قول الخلفاء ميراث من يامر بكلام مع عدم الاصحاح  
 وان الخطاب اعم توجيه الكلام الى حاضر لا يقتضي التعريف بصير الخطاب كما  
 تقول في حصرة جماعة كلاما لا مخاطب به واحد منها وان العينة وهو كون  
 الشيء غير منكم ولا مخاطب لا يستدعي الاصحاح لان اسماء لظواهر كلها عيب  
 (قوله واصل الخطاب) اي اللاتقي به وادو حذوه بحكم الوضع (قوله او اكثر)  
 فالواحد بحكم الوضع ان يكون الخطاب بصيغة شبيه لانه بين معيين وبصيغة  
 الجمع جماعة معينة او لجمع على سبيل اشمول كما في قوله تعالى (يا ايها الناس  
 اعبدوا ربكم) وفي قوله عليه السلام كنكم راعوا لكم مشول عن رعيته  
 فان اشمول الاستعراق من قبيل التعيين (قوله لي صرح) اي من حيث انه  
 حاضر بان يكون فيه شارة معينة الى حضوره لما عرفت (قوله وقد يترك الخ)  
 قيل انه من اخراج الكلام على خلاف مقتضى انظر من هو هذا التحقيق من وضع



المضمر موضع المظهر فان قوته ولو ترى الظاهر فيه ولو يرى كل واحد فذكره  
ههنا نحن بقوله فيما بعد هذا كله مقتضى الظاهر والجواب انه ليس ههنا شي مداع  
الى اراد الخطاب لمعبر اخرى كلام على خلاف ذلك الداعي الظاهر وروعي  
مطابقة الداعي الغير الظاهر بل مجرد استعمال اللفظ في غير ما وصح له لداع وهو تعميم  
الخطاب هو مقتضى الظاهر ولو كفي هذا القدر في كونه خلاف مقتضى الظاهر لزم  
ان يكون جميع عبارات بحسب خلاف مقتضى الظاهر وكذا ليس وصح المصمر  
موضع المظهر مجرد صحته اقامته مقدمه اد كل مصمر يصلح لذلك بل ان يكون المقام  
مقام المظهر فاقم المصمر مقدمه وليس ههنا مقام المظهر بل مقام الخطاب ( قوله  
وقد يترك الظاهر ان يرجع الصمير الى الاصل الا ان الشارح رحمه الله تعالى راعى  
قرب المرجع ( قوله اي الخطاب مع معن ) قال الشارح رحمه الله تعالى في شرح  
المفتاح في شرح قوله وحق لخطاب ان يكون مع مخاطب معن حق العبارة ان يكون  
لمعين يقال خاطبه وهذا الخطاب به لاحاط به والخطاب معه انتهى وفيه  
ان الشاهد ان يدل على ان الخطاب متعدد بنفسه وانه قد يستعمل باللام للتقوية  
ولا يستعمل بكلمة مع وما في المفتاح انه متعلق يكون لا بالخطاب واستعمال الكون  
مع تابع يقال كنت مع زيد وفي الترتيل ( ياليتي كنت معهم فافور هورا عظيما )  
وفي شرح القساح الثبري قوله لوقاله مخاطب معين اتكان اظهر فان قولك حصل  
الخطاب له اسد في المعنى من قولك حصل الخطاب معه لكن لا يظهر وحده كونه  
اسد لان الكون والحصول يتعلق به كل جار وندا بقدر متعلق الظروف المستقرة  
كلها فمعنى عبارة الشرح هي وفق ما في المفتاح قد يترك الخطاب للكائن لمعين اي  
الصالح له محالا الى غير المعين وما جعل الشارح رحمه الله صمير يترك احوالا الى الخطاب  
دون المعين لان الكلام فيه وصغير غيره راجعا الى المعين دون الخطاب لا بهامه انه  
قد يترك الخطاب الى غير احدي كالعبيبة والمقصود امانة الخطاب من المعين الى غير  
المعين لما قيل ان الانسحاب يقال قد يترك الخطاب الى غير الخطاب او يترك المعين  
في الخطاب الى غير المعين تحقيقا للمقابلة بين المتروك والمأني به ليس بشي ( قوله تعظيم )  
اي بيان عظيمة حالهم من وضع الامر بالنصم اي اشد شأنته قوله حالهم الفطاعة )  
اي حالهم الشديدة الشدة واما ما مرطأ عليهم في وقت تكسر الرؤوس لاجل  
الجمالة والخوف من اهوال القمية من رثانة الهيئة واسوداد الوجه وفبرته وبسرة  
وصفرته وغير ذلك التي هي في غاية لشاعة والجراد محذوف اي لرأيت امرا  
فظيما ومقبل ان المراد بهم انعطفة ووصفها بالانطبعة من قيل شعر شاعر

أو الكلام على حذف المضاف، والحيثية مرادة مع كونه تكلية لا بحث ح اليه غير صحيح  
 في نفسه إذ لا يتعلق بها الرؤية ولا يصح تغيير آخر، حيث رتب أمر القضاء أن اعتبار  
 صحة رؤية كل من يتأذى منه كافي في كون حالهم في غاية ظهور ولا يحتاج إلى وقوع  
 الرؤية فاقبل أن صدق الشرطية لا يقتضي وقوع مقدمها بل كلفة بتدليل على امتناع  
 وقوعها فلا يدل على كون حالهم في غاية الظهور في غاية سقوط لا تحققها في نفسها  
 وكونها في غاية الظهور لا ينافي امتناع رؤية الخطب بها لكونها طبيعة هائلة قوله  
 على حذف المضاف) أم قبل صميم به، وقبل بخطب (قوله أكرم له) الظاهر إسقاط  
 إليه (قوله أو أحسن) أو رر تكلية أو نظرا إلى كون كل واحد منهما شرط له حراء  
 على حدة وفي الأيضاح بدور حرف الخطب بطريق التعداد وفي بعض النسخ بالواو  
 وهو ظاهر (قوله لفساد المعنى) لأن الإخراج في صورة الخطب بعيد خصوص والعوم  
 انما هو لآخر أحد عاينيه صورته فندرقاه قدرل منه لاقدام قوله ببراده علما (إشارة  
 إلى أن السلبية مصدر متعدي ومعماء حمله على الحاصل لا يرد (قوله وهو ما وصح لشيء  
 مع جميع مشخصاته) المراد بالمشخصات إمارات الشخص لا موجهاته لأن الشخص  
 هو الوجود على النحو الخاص أو حاته تنع أي عارفة والأعراس والأصناف كالشكل  
 والكيم والكم إمارات يعرف بها الشخص كاتقرر في محله فتبدل الشخصيات لا يوجب  
 تدل الشخص وانما يقل مع شخصه لانه اعلم على القول بكون الشخص زائدا  
 على الماهية وجودها بخلاف ما إذا كان نفس الذات أو امر عدمها فانه لا مقارنة في الأول  
 ويرمى لعدم استحص في الثاني ومن هذا التعريف يعلم طريق احصاء الشخص فان  
 يعلم باعتبار العوارض التي هي إمارات لشخصه فاعلم و كان كليا لكن معلوم به  
 جزئي لعدم مطابقتها لما سوى ذلك اجزئي فادفع اشكوك حتى عرضت للناظرين في هذا  
 المقام \* قال قدس سره يخرج من هذا التعريف الاعلاء الحسية \* لانها موضوعة  
 لنفس الماهية الحاصلة في الدهن كالمعرف بلاء الجس لان تعريفها بالإشارة إلى  
 معلومتها مستعد من جوهر اللفظ وفي المعروف من اللاء والقول بان الماهية المتحدة  
 في الذهن شخص لعدم التعدد فيها وان لم يكن شخصا بمعنى امتناع فرض الاشتراك  
 ولذا قال المنطقيون الطبيعية في قوة اشخصية تكلف \* قال قدس سره مع جميع  
 الشخصيات الذهنية \* قال الماهية الحاصلة في الدهن تعرض لها عوارض في الذهن  
 فان الصورة الانسانية الحاصلة في دهن ربد غير الحاصلة في دهن عمرو بالشخص  
 والمراد بالمشخصات في تعريف العلم مطلق الشخصيات أي يمكن عقيدا لشخصه

في الجنة سواء كان في الخرج اوفى لذهن لا الخارجية فقط ولا الذهبية فقط ولا جميع  
 الشخصات الذهبية والخارجية \* قال قدس سره لا سترامه الخ \* وذلك لان الماهية  
 المأخوذة مع الشخصات الخارجية تاتي الماهية المأخوذة مع الشخصات الذهبية  
 لتساوي الشخصات لذهنية والخارجية ولا يجوز اطلاق لفظ احد المتباينين على الآخر  
 حقيقة وهو ظاهر ولا محذور الا بعد اعتبار علاقة متصححة بينهما واطلاق الاعلام  
 الجسدية على الفرد الخارجي يكون حقيقة باعتبار مطابقة الماهية ومجرا اذا اردت ذلك  
 منها بخصوصه ما يستعمل مطلق في نفسه لا باعتبار العلاقة بين المقيدين وبدر فانه قد خفي  
 على الدهريين \* قال قدس سره بل من علميتها تقديرية \* هذا مادها اليه الرضى من  
 ان علميتها لفظية ولا فرق بين اسم الجس و علم الجس في المعنى حيث قال واذا كان لنا  
 تأنيث لفظي كرهه بشرى وسنة لفظية ككرسى فلا بأس ان يكون لتأنيث لفظي  
 امباللام كما في اشترى اللحم و يا كلة الذهب واما العلمية كما في اسامة انتهى فليس نادا  
 الى ايراد العلم احسب الا بعد التوسعة في اللغة علمية خارجة عن وطبيعة علم المعاني  
 فاندفع ما قيل فيه ان علمي شامل لاكات المتعقبة العلمية سواء كانت متعقبة  
 او تقديرية \* قال قدس سره ضرورة الاحكام \* من مع الصرف وترك  
 ادخال اللام ويحيى الاحوال والصرف بالمصارف (قوله وقدمها) اي قدم  
 العلمية على بقية مصارف المعارف لان العلمية اعرف من البقية باعتبار  
 ان موصوفها اعرف من موصوفتها (قوله نبيه) حال من مفعول المصدر والمرد به  
 نفس الشيء ودنه انسية وفي تفسيره بقوله شخصه اشارة الى انه ههنا يعبر المعنى  
 الذي مر في تعريف المبدء فانه بمعنى المعين مطلقا نعيينا حسب او شخصيا وهذا  
 كما تقول اريد بحرف نبيه او لانيه كذا في شرح الفتح (قوله بحيث الخ)  
 ولو باعتبار خاصية مساوية له لا بحيث يتشع اشتراكه بين كثيرين في الذهن وهذا  
 ظهوره يمكن احصاءه تعالى بعينه في الذهن ما يحصر باعتبار كونه واجب  
 الوجود حالي العالم (قوله عن حصاره ثاب) اي المسد اليه نبيه فلا حاجة  
 الى تقيد الصير العائب بالراجع الى العلم كما قيل (قوله بالصير العائب) فانه يمكن  
 احصاءه به ابتداء لا شراؤه بقره ذكر المراجع لفظا او تقدير (قوله فانه يمكن  
 احصاءه الخ) ام في ثلاثة الاول فظهر وان في الاخيرين فلا الشرح فيهما  
 تقدم العلم به لا تقدم الذكر وانما قد يمكن لانه قد يكون الاحصار بهامرة ثانية  
 بان ذكر اول مرة ما يعبر به عنه باحد المصارف الست المذكورة لكن تقدم ذكره

ليس بشرط في شيء منها قال قدس سره لوقوف كل مذهب الخ التوقف  
في المظهر الغائب مسئولا قال الشيخ ابن ابي جعفر في تعريف المصير موضوع لشككم  
او مخاطب او غائب تقدم ذكره لفظا او معنى او حكم وفي المعرف بلام العهد بمنوع  
فان سلو له اخصه من الحقيقة المعهودة بين اشكالم و مخاطب سواء تقدم ذكرها  
اولا ومشاوؤه عدم الفرق بين الحضور والاحضار قال قدس سره كما يشير اليه  
فيما بعد في اي في ضمن لا يقال لكه غير مسم عند الشارح رحمه الله ولدا خص  
الاحترار بقوله ابتداء بتصيير الغائب قال قدس سره اي بمحصوله في معنى  
ابتداء في قول حاله قال قدس سره واما محصلها فلا في انه ان جميع المعاني  
المشتركة في محضر عند جماعه عند العلم بالوضع و ع لزداد والتوقف في تعيين المراد  
قال قدس سره انهم من ان يكون قريبة او لا في تدخل فيه لمعارف التي سوى  
العلم ونخرج بقيد باسم مختص به (قوله لان الاسم مختص بشيء معناه) اي  
مختص واما اعتباره لان الكلام في التصير عن المسد به نعم كما اشار اليه بقوله  
لكن ليس شيء منها مختصا به رايه معين لانه عتبه مع قوله باسم مختص به  
حتى يرد ان الكلام في كون الغائب الاخير يجب من الاولين فانه انما يصير مناسب  
واما المختص بشيء مطلقا فليس العلم وحده فان المعرف بلام اجتناب مختص بالجنس  
لا يتناق على غيره بحسب وضع واحد والطلاق على التردد لدهي اوجع الافراد  
اما هو بالقرينة فما قيل المراد بالتعيين انهم من التعيين تنعني او التكرري ولو حذفه  
لكان اولي ليس شيء قال قدس سره اذا تضمن في شخص في اما ابتداء كالشمس  
او بالطفة كالرجل كان اسمه مختصا به في الظاهر دلالة من في غير ذلك الشخص  
ولا يحصره بعينه في الحقيقة من غير قرينة لكونه غير موضوع له واما كان هذا  
الجواب نكاه لان المراد بالاختصاص الاختصاص بوصفي كد قبل وفيه من الظاهر  
من الاختصاص اعم وكونه في العلم بحسب الوضع لا يقتضي ارادة واعل وجه التكليف  
انه لو كان غرض الشارح رحمه الله الاحتراز به بقوله بعينه تعرض له فانه خلفه  
احق بالتعرض (قوله موقوف على الخ) كما يدل عليه قوله بوسطه تقدم ذكره  
وقوله بواسطة العلم بالصلة (قوله كون هذا بعينه الخ) اي في ما ان الاحتصار  
بمعنى اللفظ والاحتصار بالاسم المختص مألهب واحد وما قيل لا احتصار بنفس اللفظ  
متحقق بتصيير المتكلم والمخاطب وليس بالاسم المختص هو هم لم عرفت من المعنا  
يحتاج الى قرينة المتكلم والمخاطب وكذا الاحتصار بنفس لرجس قرينة الغلبة (قوله  
وتعد الدنيا والتي) التي تقع بالام وحاء مصها تصير التي في الرضى التزم حذف

الصلة مع التبيين معطوفا عليها التي اذا قصد بهما الدواهي ليقيد حذفها ان  
 الداهية الصغيرة والكبيرة وصلت الى حد من العظم لا يمكن شرحه ولا يدخل  
 في حد البيان فذلك ترك على ايهما عبر مية صلة اي بعد ورود الداهية  
 الصغيرة اعني كونه اسما بمعنى حسنة ثم تفسيره بنفس اللفظ ثم تفسيره بمعنى  
 عدم التوقف على شيء ثم تفسيره بعد العلم بالوضع ثم تخصيص الشيء بالفراش  
 المفيدة لاحصاء معناه وبعد الداهية الكبيرة التي هي لروم اتحاد بقوله باسم مختص  
 وانما كانت كبيرة لانها معروفة والاولى بحسبه او بالعكس بان يكون التصغير  
 للتعظيم والاصل فيه ان رجلا تروح امرأة صغيرة فقامى منها الشدائد وكان  
 يعرفها بالتصغير فتروح امرأة صولة فقامى منها الشدائد ضعف ما قامى  
 من الصغيرة فصعبه وقتل بعد القتل والتي لا تروح هذا (قوله وبغنى) حراء  
 شرط محدود في حال قدس منه ليرول احد العدين \* اعني الداهية الصغيرة  
 وكذا يرول معاللة وجه تخصيص وانما لم يتعرض له لظهوره وانما الكبيرة  
 الواردة لانه اذا خرج بهذا فقد بذر المعارف لم يكن له قوله باسم مختص به فائدة  
 (قوله ان الوجه مد كرمه) لان فيه حيل الانداء على المتأخر وعدم اعناء القيد  
 الاول عن الثاني (قوله اصله الآله) نعم الكشف في دلالة لانه الاصل الفراب  
 وفي تفسيره القصص له بالتكثير ما تصحح لانه لا زاع في كون الالف واللام  
 خارجة عن اصله انما ليرى في انه له اولاء وقد فصلوا وجوه رجاء المكر  
 في حواشي التفسير (قوله حدثت الهمة) اما مع حركتها على خلاف القياس  
 فيكون التزام الادعاء قياس لان اساطير القياسى عملة العدم فاختتم حرفان من جنس  
 واحد اولهما كس واما بقى حركتها الى اللام فيكون التزام الادعاء غير قياسى لان  
 المحدوف القياسى كالثابت فلا يكون المتحركان المتحاسبان في كلمة واحدة من كل وجه وان  
 اعتبر التعويض ايضا لم لو قيل بروج الادعاء بعد انعية كان قياسا لان الاعلام ولا تعير فيه  
 خلاف القياس ليكون الاسم مصدقا لمسمى (قوله وعوضت) اي اعتبرت عوضا منها  
 ولذا يدخل عليه حرف اداء بدون التوصل الى ويبقى قطعي (قوله ثم حمل الخ) اي لم  
 يكن قبل التعويض والادعاء محدثا لمخصوصة لانه المفهوم الكلى اعني المعبود  
 بحق وقل اللام سم تصور منه حقا كان او باطلا هذا ما احتار به الشارح رحمه الله  
 في شرح الكشف وقال سدا له قبل الادعاء كان من الاعلام المسالية لذاته  
 تعالى يطلق على غيره تعالى طلاق نعم على غير الثريا وبعد الادعاء من الاعلام

المختصة لا يطلق على غيره تعالى أصلاً والتحقيق أنه قبل الإعدام وتعد من الأعلام  
 الغالبة مختصة بذاته تعالى إلا أنه قبل الإعدام فليته جمعية ثم تحقق استعمال  
 الله منكراً في غيره تعالى وبعد الإعدام علمه تعبيرية وقد فصله في حواشي  
 التفسير وفي توصيف الذات فالواجب الوجود الحق لكل شيء إشارة إلى طريق  
 احصاء الذات المعينة أعني اللزوم المساوي له في نفس الأمر وإن كان كلاً بعد  
 العقل ( قوله كلمة توحيد ) أي كلمة تعيد التوحيد وثبت عليه لفظ الأبهري من أن  
 الاستفادة بحسب الشرع دون اللغة إن أراد أن دلالتها على توحيد بحسب وضع  
 الشرع فليس بشيء للقطع بأن الشرع لم يقس هذه الكلمة على معنى القوي  
 إلى معنى آخر وإن أراد أن إفادتها لكونه لفظة موحداً بحسب الشرع فليس كذلك  
 ليس كلام فيه ( قوله على اعتبار عهد ) أي على اعتبار عهد معهود من لفظ الله  
 ( قوله ويلزم استثناء الشيء من نفسه ) أما إذا كان لفظ الله أسماء للمعبود فالحق  
 مظاهر لا اتحاد المستثنى منه والمستثنى فهو ما وصدقاً وما د كان اسم الله واجب  
 الوجود دلالة لا معنى للاستثناء من حيث المفهوم بالاستثناء من حيث الصدق  
 والمعبود فالحق وواجب الوجود متحدان صدقاً سواء في الوجود أو في الماهية فصدق  
 وواجب الوجود بالفعل أو بالمكان وأما إرادة المعبود بالحق بالمكان من المستثنى منه  
 وواجب الوجود بالفعل من المستثنى فما لا وجه له ( قوله أو هو وجود الحق ) هل فيه خبر  
 إلى أن الاستثناء يدل من اسم لا على المحل والخبر محذوف فان قلت فلا قدر لا مكان وبني  
 الامكان يستلزم نفي الوجود من غير عكس قلت لا هذا رد على حصص الشريك في اعتقاد  
 تعدد الآلهة في الوجود ولأن القرينة وهي نفي أحسن قرينة لوجود دور الامكان  
 ولأن التوحيد هو بيان وجوده ونفي غيره لا بيان مكانه وعدم مكان غيره ولا يجوز  
 أن يكون الاستثناء مفعلاً واقعاً موقع الخبر لأن المعنى على نفي وجوده عن آلهة سوى الله  
 لا على نفي مفارقة الله من كل آله انتهى والمراد بالحل المحل للعبادة أي الابتدائية لا المحل  
 القريب أعني النصب والادخل السدل تحت النفي ولذا لا يجوز النصب  
 في المستثنى مع أنه في كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور وورد على قوله  
 لا على نفي مفارقة الله عن كل آله ما ورد في الشفاء ولا آله غيره فتدبر ( قوله  
 وفي التنزيل أح ) غير الأسلوب لأن العلم مصروف إليه في الظاهر ومصدق إليه  
 في الحقيقة لأن كراية كناية كافي قوله تعالى ( عقدمت به ) أي مقدمت فضوله  
 تعالى ( ثبت هذا ابن لهب ) دعاء وقوله وتباعدى بعده خبر وقيل أراد هلاك

بديه لانه احد جبرائيل يبري به رسول الله صلى الله عليه وسلم وحيشه لا يكون  
 العلم مسند اليه حقيقة ايضا فيكون نظيره ويكون معنى ثبت هلك كله كذا افاده  
 السيد قدس سره (قوله اي يداهمني) انه قال بالشكر تهويلا كانه قال اي  
 جهمني وقيل عدل عن اسمه عند العري استفاد لا اسمه وقيل لشهرته تكبته وقيل  
 كي بذلك لثوب وحنه وشرافهما قد كر كيته تهكمابه وبافتحاره بذلك فهذه  
 وحوه ثلاثة اخرى كذا في حواشي شرح المفتاح الشريف (قوله انتسابه الى النار)  
 كانت انتساب الاب الى الولد يدل على ملازمته لها وملازمته لها يستلزم كونه  
 لزوما صريحا وان لم يستلزمه عقلا فان خربة النار ملاسوس لها وليسوا بحسينين  
 (قوله انتقل من المروم اخ) من التلازم بينهما في الجملة متحقق في الخارج والدع  
 (قوله وهم بمشرون ح) فاوله باعتبار الوضع اعلى مستعمل في الشخص المعين  
 وينقل منه باعتبار وضعه الاصل الى ملاسوس الله لينقل منه الى ايه جهمني فهو  
 كناية عن الصعود بالواسطة قال في شرح المفتاح لم يطلق الاسم الاعلى الشخص المعين  
 ما في لهب لكن لينقل منه الى معنى بلارم الله لينقل منه الى الجهمني وكذا  
 ابو جهل صكبه عن ادهن وابو الخير كانه عن اهر وقال السيد قدس سره  
 اوله معناه الاصل ملاسوس الله ملاسوسة ملازمة لان لفظ الاب هو  
 مستعمل في معنى الالاس دور معناه الحقيقي فاطلق ابو لهب على اشخص  
 المسمى به والوجه معناه الاصل اعلى ملاسوس الله لينقل منه الى ملرومه  
 وهو كونه جهنميا انهي معناه كناية بالواسطة لان ما لهب معناه الاصل ملاسوس  
 الله مشحون مع معناه العلى ولا كناية في ابي - وان الخبر لكونه مستعملا  
 في معناه الحقيقي والخو مع الخارج رحمه الله تعالى لان ما لهب مستعمل في الشخص  
 المعين وانتكاه به حتى عند رهم انعاني لاسلية في الكي ينقل منه الى المعنى  
 الاصل ثم ينقل منه الى جهنمي ولا يلاحظ معناه الاصل والالكان لفظ ابي  
 لهب في قوله تعالى (تب ما بي بهب) محذرا سواء اوحظ معناه المعنى الاصل بطريق  
 الخربة او التقييد لكونه غير موضوع للجموع او المقيد وما قد ان المعنى الحقيقي  
 لا يكون مقصودا في الكناية وان معناه الفساد والصدق والكذب فيها هو المعنى  
 الثاني وههنا قصد الذات المعين وليس بشئ لان الكناية لفظ اريد به لارم  
 معناه مع حوار ارادته مع فيصور ههنا ان يكون كلا المعير مرادا وفي المفتاح  
 تصرح بان مراد في الكناية هو المعنى الحقيقي ولارمه جميعا كاسمى وقد تكلفوا  
 لدفعه بما لا رضى عنه الادب لكرامة من المعنى الثاني هو الدت مع وصف

كونه جنة دون مجرد وصف كونه جنة وان امكنى منه في لغز الخلق هو كونه  
 ملائكة الله ليتقل منه في الجنة وهو ليس بمقصود بالدات والله در الشرح رجه الله  
 حيث قال ان هذا من مزال الاقدم \* قال قدس سره صر كونه جنة فيهم من هذا  
 الاسم \* فيه بحث اما لافلان الكساية لا يشترط فيها ان يكون المعنى الذي اريد منها  
 مفهوم من لفظ بل ان يكون ذلك المعنى الثاني لا يراد به المعنى الاول يتفق منه به لرومه له  
 فاما كان اشخص مروي ما لكونه جنة \* يجب ان يفهم من كل لغة دل على ذلك الشخص  
 لتحقق الروم نعم لو ادعى ان لرومه له انما هو في ضمن هذا المعنى دون غيره لم يكن مكابرة  
 واما ثانيا فلا يلزم ان يكون الكساية في اني هب واثله موقوفة على شتبار ذلك  
 الشخص بذلك العزو ليس كذلك فانهم يتقلون من الكساية في ما يلزم معهما باعتبار  
 الوصف الاصل من ميرتوف على ثمرته بها قال الشاعر قصدا ان احسن كي اراءه \*  
 لشوق كاد يحدني اليد \* فلما ان رأيت رأيت دردا \* ولم ارم من به ابديه ( قوله والمقام  
 الصالح ) ولا بد من ذلك في شرح الفتح في جميع هذه الاعتبارات لادم من صحيح ومر  
 حح كنه قد يصلها لكثرة مرجحات كافي الموصول واسم لاشارة وقد يحملها كافي  
 المضمر والعلم ونحوه ابدي قدس سره في شرحه وكسب في حواشيه فلا بد في المصير من  
 صحة مصدر المسدالة بطريق الاصدار من ان تنصل بذلك حد الامور ثلاثة كون  
 المسدالة متكلمة ومح طباو عا مذكور في حكمة وخص على ذلك حال العلم والمال يكن  
 في هذا التفصيل مر يد فاشاع من منه بخلاف التفصيل في الموصول واسم لاشارة قال  
 انه صحيح فيهما هي متدبه وامر حح معنى آخر واما في المصير واعد وكان المر حح هو انصح  
 اسمي ولا ينبغي عليه تخالف الحاشية والشرح صايرت مل في تطبيق ( قوله الى مشار  
 ايه ) اي اني معين عند المحاط بشار اليه ما عشار تعينه عده واما الحجة الواقعة صفة فهي  
 معلومة الانتساب الى شيء ما الا ان شيء معين عده الا يرى انها لا تقع صفة الا لكثرة كذا  
 في الشرحين ( قوله وتكون معرفة ) على صيغة المجهول من تعريف اي محضرة بعينه  
 في ذهن السامع بعنوان الصلة ( قوله تفصيل رعت ) لتناول الصيغة التي يقصد  
 حصولها باراد الموصول كزيادة التقرير والاياء الى وجه بناء الخبر والمحمل الذي  
 يتقدم وحوده كعدم العلم بغير الصلة والاستحصان قل الشارح رجه الله  
 في شرحه للفتح ان كثيرا من لاعرض قد يحصل بغير مسند اليه لموصول مثل  
 الشيء الذي حارت البرية به وراودته المرأة التي هو في يدها والله الذي سمك السماء



وتحذرك فقد نهناك على انه ليس بوارد ثناء على ان ليس المراد بالاقصا ههنا  
 الا مجرد الملازمة من غير صراده ولا انعكاس (قوله لعدم علم الحاطب بالاحوال المختصة)  
 هذه الكمة موجبة لا يرده موصولا لانه اذا لم يكن معلوما للخطاطب شئ من احواله  
 المختصة به الا لصفة لا يمكن اراده شئ من طرق التعريف سوى الموصولية واردة  
 مكره خروج عما نحن فيه لان كلاما على تقدير كون المسد اليه معرفة وما قبل انه  
 ينقض بمثل قولنا صاحب رسل عالم فلا يهد من امر آخر من جمع فليس شئ لان طريق  
 الاصابة غير طريق الموصولية لان الاول احصاء للمعهور وهو ان النسبة لاصابة المفيدة  
 لا اختصاص المضاف بالضاف اليه والثاني احصاء له بطريق النسبة الخبرية المفيدة  
 لاصاف الموصول به كما مر ذلك في بيان اقسام المعرفة قد برقانه قدزل به الاقدام (قوله  
 لفظة حدوى ههنا الكلام) لان المفروض ان لا علم بالتكلم شئ من الاحوال المختصة به  
 سوى الصلة فلا يمكن احكام صبه من التكلم الا بالاحوال العامة والحكم بالاحوال العامة  
 قليل الجدوى لان الاصل فيها خلاف ما اذا لم يكن الحاطب علم بما سوى الصلة  
 فان التكلم يجوز ان يكون مطلقا بالاحوال المختصة به فحكم بها عليه ويكون الكلام كثير  
 الحدوى وما قبل ان في وانا الدس في بلاد الشرق رهاد فائدة تامة فليس شئ لان فيه  
 العلم بالتكلم محل تخص لهم سوى الصلة وهو الرهد (قوله او استهجان التصريح  
 بالاسم) هذه سكتة مرجعة لا يلزم بها الاطراد والانعكاس فلا يرد ان مرجحان  
 التصريح بالاسم لا يبعد اختيار الموصولية لجوار ان يعتبر بطريق آخر لا استهجان فيه  
 (قوله اي تصريح القاصح) احذره على تقرير اسدو المسد اليه اتباعا لما هو انه فهم  
 من الابضاح حيث قال ههنا مسوق لتزبه يوسف عليه السلام من القحشا (قوله وكان  
 المعنى حادعته) اي ارادته به المكروه من حيث لا يعلم وفيه اشارة الى ان المرادة بجوار  
 من المصادفة قد يكون محض وذهب بها اما بطريق الاستعارة الطبيعية والاستعارة التخييلية  
 ومعنى من نفسه لا حل بعد به لا يحصى من فلان (قوله وفعلت الخ) عطف تفسيرى  
 وفيه اشارة الى انه لا يتحقق بعد حقة حقيقة ادلم يحصل لها ارادته من الواقعة (قوله من  
 الشئ) متعلق بمحذوع لا حل اشئ الى لا يريد صاحبها ان يحركه عن يده (قوله  
 يحتمل الخ) جملة صيغة لقوله فعلت فعل المحذوع ولذا ترك العاطف اي يحتمل المحذوع على  
 صاحبه ان يعطيه ويحدد به الشئ من صاحبه (قوله وهى) اي المحذوعة عبارة عن  
 اتصل اي الاحتمال المحذوع يوسف (قوله لا آخر الخ) ان لا يقع بين الحكمة وما يتعلق  
 به من استهجان لتصريح لا سل حسي (قوله فتشبههم من اليم ما غشيم) التعظيم

من حيث الكم لكثرة الماء المجتمع ونقصه انوار من العذب ومن حيث الكيفية  
 لسرعته في الغشيان فان الماء المجتمع بالسر اذا ارسل على ضعه كان في غاية السرعة  
 ولا حاطته بجميعهم بحيث لم يتخلص واحد منهم (قوله تيم كصحات) وادنى  
 حهم والعدوثة ويكسر كذا في القاموس (قوله اي تهلكوا ح) لصرع الالفاء  
 على الاض وهو ما كناية عن الهلاك او الاصابة من الاصابة بالحوادث (قوله من  
 التبيه على خطاهم اخ) حيث رتب على تحقيق لفظة ما هو مضاف لها ليعلم منه انها  
 مستقبة (قوله كان فيه ايماء اخ) بقى الكلام في كون الائمة ذريعة الى التبيه على  
 الخطأ وسبغى بانه (قوله او الائمة الى وجه بناء حصر) هذا المطلب من المداخض  
 فقول ما عدى في بانه انه قال السكاكي رحمه الله تعالى او ان تومي بذلك اي بالموصول  
 الى وجه سادس الذي تنبيه عليه (٧) اي امة ثبوت خبر الذي تنبيه لذلكت  
 بالموصول وفيه ايماء الى ان الائمة يحصل بعد ان ثبت احرازه وان تلك العلية له  
 بحسب اعتقاد المتكلم سواء كان حقيقة او ادعاء وهذا قريب من قول الاصوليين  
 ان ترتب الحكم على الوصف الذي له صلوح العلية ايماء الى علية له فهو السارق  
 والسارقة فاعلموا ايديهم (مقول الدين آمووا لهم درجات انهم والدين  
 كمروا لهم درجات الجسم اي لاجل ايمانهم ولاجل كرمهم ثم يمرح على  
 هذا اعتبارات لطيفة) اي بعد حصول الائمة قد يكون هو المقصود منه كما في  
 المتأين المذكورين وكما في قوله تعالى (ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيد  
 خلون جهنم داخرين) فان المقصود منه مجرد التعليل ووعيد على الاستكبار  
 من غير ان يوصل به الى معنى آخر وقد يمرح فيه اصدرات اخر يتوصل به  
 اليها ويكون هي المقصودة منه ربما حمل ذريعة الى التعريض بالتعظيم بان ثبتت  
 الاعتبارات اي ربما يكون المقصود من لائمة التعريض بالتعظيم ولا يكون الائمة  
 مقصودا بالذات (كقوله الذي يرافقت يستحق الاحلال ورفع والذي يرافقت  
 يستحق الادلال والصفح) فانه ليس المقصود من هذا الكلام مجرد الائمة الى كون  
 مرافقة المصاحب سببا لاستحقاق الاحلال ومعارفته سبب لاستحقاق الادلال بل التوصل  
 الى تعظيمه حيث يستحق مرافقه لاجل مرافقه لذلك وكذا في مفارقة ومنه اي ما جاء  
 للايماء قولهم جاء بعد اثباتها والتي فتعظيم ومبانيث في نفس الامر معاه حيث  
 قال وقول العرب بعد اثباتها والتي بترك صلة الموصول اشارة للإيجاز تنبيهها على  
 ان المشار اليها بالثبات والتي وهي اشارة وانشدائد بنيت شدتها وقطعة

٧ تنبيه عليه نسخة

شأنها ملتبس بهت الواجب معها حتى لا يحير مست شفة أو بالاهمة كما إذا قبلت الحر  
في الصورتين أي فست سى ير، فمك يستحق الأدلال والصنع والذي يفارقك يستحق  
الاجلال و لرفع و رى جعل درعة الى تعظيم شأن الحر كقوله ان الذي سمع  
النساء منى لـ \* بتدعه اعز و اطول \* قال فيه ايماء الى ان علة ثبوت اخبار اعى بناء  
البيت باعتبار القيد سى هو محط العائدة اعنى كون دعائه اعز و اطول كون مانبه  
رافع النساء بناء على تشبه آثار موثر واحد والمقصود من هذا الايماء التوصل الى  
تعظيم النساء ورفضه لا مجرد الايماء الى التعظيم ( و ربما حمل ذريعة الى تحقيق الخبر )  
اي حمله محققا تاسا ( كقوله ان الذى ضربت بيتا مهاجرة \* بكوفة الجند مالتودها  
قول ) اي رلت محنته بعد ان ضربت لان المهاجرة توجب فسياد الاحبة فان المقصود  
من الايماء الى النعمان ثبوت روال الهمة وتقريره ليتوصل بذلك الى التمسك  
والتأسف وليس بمقصود مجرد الايماء ( و ربما جعل ذريعة الى التمسك للمخاطب  
على خطأ كقوله ان الذي يروهم اخوانكم \* يشقى عليل صدورهم ان تصرعوا )  
فان المقصود من الايماء الى ادعاء كون طر الاخوة صلة للحصول شفاء العليل التوصل  
الى ان طر الاخوة ياطر لترتب مساهبه عليه وهذا العليل ادعائى كما في قوله  
نعنى ( من ان موت احدى عرو من قاته ملائكم ) حمل القرار على الملاقة  
ادعاء لترتب عليه بطلان اعتقاد ان القرار نوح منه او على معنى آخر اي تبييه  
المخاطب على معنى آخر ( كقوله ان الذى الوحشة في داره \* توسه الرحمة في  
لحده ) فان فيه ايماء الى ان الوحشة والفقر في الدنيا سبب لانس الرحمة في القبر  
وفي ذلك تسميه بمقصر عن صبره وان كان هذا القول تسمية للحصاب فيكون المعنى ان الذى  
مات وحصل الوحشة واسكاه في داره توسه رحمة الله تعالى في لحده ان شاء الله  
تعالى فان المقصود من الايماء نسبة مصاب وحله على الصبر بان موته سبب للحصول  
لرحمة فلا يحصرها على موته \* فحصل له احسن مما كان فيه وادب بعدا حاطتكم  
\* كراما حق الاحدة يظهر لك ان هذا توجيه وجيه لا تكلف فيه ولا يرد عليه شيء  
من الاعتراض سواء توجيه الشرح رحمة الله فيرد عليه سوى ما ورد به السيد انه ان  
اراد ان يمس لصلة نوى الى حسن الخبر المسمى فموسع الظهور ان يمس الايمان لا يوجب الى  
ان الحر من حسن الثوب وكذا كافر والاستكثار كيف والصلة في قوله ان الذى  
يرافقك يستحق الاجلال والرفع لقصد التعظيم والذي يرافقك يستحق الادلال  
والصنع عند قصد زهدة وحدة والحر المسمى عليه في احد القولين مناف للحر

المبنى عليه في القول الآخر ولا يكون الشيء الوحد مومب الى الجنس من المتأخرين  
وان اراد ان الصلة بمعية المقام وسوق الكلام تسمى الى جنس الخبر مبنى فليس لكن  
من اين يعلم ان ذلك الایاء حاصل الصلة لم لا يجوز ان يكون حاصل من السوق والمقام  
حتى لو بدل الموصول مع الصلة لفظ آخر ولو حظ انقام وسوق يحصل ذلك  
الایاء ( قال قدس سره وليس باؤه اجناسا مختلفة ) اي في معناه وكونه اجناسا  
مختلفة بحسب اختلاف اجناس الخبر لا بد مع الاستدراك كما لا يخفى ( قال قدس سره  
لعله جعل البناء ) هذا التوجيه انما يتأتى في عبارة المتدوون متاح لانه وقع فيه بناء  
الخبر المبني عليه ولذا قال الشارح رحمه الله في شرح امفتاح بمعنى بهم من المتدوون الذي  
هو الموصول مع الصلة بالمعكرو التأمل ان طريق ماء الخبر هية طريق اثبات الثواب  
والجواب كافي فوات الدين آمنوا او العقاب والبر ان كافي فوات كبروا الخ فجعل  
البناء فيه بمعنى الاثبات واعتبر تعدد طرفه باعتبار تعدد طرق الخبر لكن هذا لا يدفع  
الاستدراك والاستعفاء ( قال قدس سره كاشهده كلام السكاكي في تعريف المسد  
السبي ) حيث قال هو ان يكون مفهوم المسد مع الحكم طامه ثمة ثابت لشيء الذي  
بنى عليه ذلك المسد مطلوب التعليق بغير ما بنى عليه ذلك المسد تعليق اثبات لذلك  
امبر سوع ما وتعلق بغيره سوع ما او يكون المسد معللا بغيره الاسد الى ما بعده  
بالاثبات او ما بنى عليه ذلك المسد على ما قبله نوع اثبات او بنى لكون ما بعد  
ذلك المسد متعلقا بما قبله بسبب ما فالاول نحو زيد ابوه مطلق وثنى نحو زيد صرب  
اخوه انتهى فجعل القسم الاول مقابلا للقسم الثاني وفيه تقديم المسد ( قال قدس  
سره على تقدير صحته ) اي لا يسلم ان الموصوف البناء هو الخبر المتأخر فان البناء  
عبارة عن الثبوت او الاثبات وهو لا يختص بالتأخر والتأخر في تعريف السكاكي  
مستفاد من المقابلة ( قال قدس سره والاستعفاء ) لا بالخروج كان موصوفا بالتأخر  
لكن لا يدخل له في ابناء ( قوله كالارضاد ) والفرق بينهما ان الارضاد من الخصائص  
اللفظية وان هذا من اسكات المعوية كما يدل عليه تفسيرهم ( قال قدس سره لا راع  
في كون هذا الكلام مشتقلا الخ ) لا يخفى على اصناف الایاء في هذا الموصول  
انما هو الى كون الخبر المذكور بعدة محال له نوع ماسة برفع اسمه والاند حثارة اما انه  
من جنس برهنة والبناء فكلما حتى لو قبل ان لندى رفع السماء فرش الارض كان كلاما  
مليحا ( قال قدس سره الا ان ذلك الایاء لا مدخل له الخ ) قبل ان قصد التبريض بالتعظيم  
من نفس الموصول فالایاء له مدخل في ذلك لان الایاء الى جنس الخبر الذي به قوة مشعر

بالتعظيم ايماء الى انتعيم وان قصد التعريض بالتعظيم من مجموع الكلام امثله على  
 الموصول والصلة والحر فالتعريض بالتعظيم حاصل من نفس الصلة من غير مدخلة  
 الايماء قدم الموصول والحر ومقصود الشارح رح هو الاول وفيه ان التعريض  
 بالتعظيم اذا كان حصلا من نفس الصلة بعد ملاحظة الحر في الحاجة الى اعتبار  
 حصوله من ايماء مع جهته وى فائدة في ذلك ( قال قدس سره وانما نشأ التعظيم  
 من نفس الصلة ) نكر بعد ملاحظة ثبوت الخير للموصول ( قوله فقيه ايماء الى ان  
 طريق الخ ) فيه بحث لانه قال الله تعالى ( الذين كذبوا شعبا كان لم يفتوا فيها  
 الذين كذبوا شعبا كاذبا لهم خسرون ) قرب على صلة واحدة امرى كل  
 منهما داخل تحت جنس انوار من الايماء فيه بالمعنى الذى ذكره الشارح رحمه الله كان  
 ايماء الى القدر المشترك بينهما حتى كونهم مسحوظا عليهم معقلا سواء كان بالهلاك  
 في الدنيا او بالخيرية وخسرا في الآخرة ( قال قدس سره وسبب حاصل وعلة نامة  
 الخ ) فيه انه ليس بمراد بالعلة السابعة العلة العائنة وهو ظاهر ادليس انقصود  
 من الامداد الاستدراك بل انه لو استكادهم لما استدل المتكلم بالدخول اليهم وكذا  
 الحال في الامثلة الاخر فالجواب ان اراد الموصول للايماء الى انه لو لا اتصال  
 الموصول بالصلة لما استدل المتكلم بخبر اليه وفيه ان لا سلم ان الموصول ايماء الى  
 ذلك نعم انه متحقق في نوافع ولوسم هي فائدة في هذا الايماء فان كل مسد اليه  
 معرفة او مكرة علة ساد المتكلم بحرا اليه كونه على الوجه المخصوص من التعريف  
 والتكثير ( قال قدس سره ثم ان ذكر علة الساء الخ ) لا يبحى ان كلامه مظهر وفي شرحه  
 لمفناح صريح في ذكر صلة قد يجعل دربعة الى التعظيم والاهانة والكلام في ان  
 الايماء الى علة الامداد قد يجعل دربعة الى ذلك وهذا من الحب الذى اوردته على  
 الشارح رحمه الله تعالى ( قال قدس سره فان لم يشترط الخ ) دفع لما يقال ان التعريض  
 بالتعظيم وصير حاصر سواء قدم الموصول او اخر فلا وجه لتخصيصه بالساء  
 ووجه الدفع ظاهر ( قوله بواسطة الاشارة اليه حسنا ) اى من حيث الحسن او اشارة  
 حسن ومعنى الاشارة لحسنة على ما في لوصى الاشارة باليد او بحارحة اخرى ( قوله  
 الى مشاهد محسوس ) اى حاصر من شاهده اذا حصره قال القاصي في تفسيره  
 واصل التركيب يدل على الحصور ( قوله محسوس ) اى مبصر من احسسته اذا  
 ابصرته على ما في انشاموس فامعنى الى حاصر هذا المتكلم يتمكن من الاشارة اليه  
 مبصر وقد صرح به رضى بعد ورقة بقوله علا حرم لم يؤت بها اى باسماء الاشارة  
 الا فيما يمكن مشاهدته وبصاره من الحاضر والمتوسط لافى البعيد العائب فما قاله

العبد الأول ان يقول لي محسوس مشاهد وجل شاهد علي لمصر والمحسوس  
 علي ما يتداوله الحس ليس بشيء ( قوله الى محسوس غير مشاهد ) اي مبصر غير  
 حاصر كافي نحو تلك الجلة ( قوله اولي ما يستحيل حسه ) اي بصره عادة نحو  
 ( دلكم الله ) و ( دلكم بما علي ربي ) كما في لرمي ورد الشارح رحمه الله  
 تعالى ومشاهدته اي حضوره تبيينها على ان ما تبيين ابصر مستحيل حضوره والالجز  
 ان يكون محصورا حال لاراه فافين ان الطاهر ايراد كنه او وترك لفظه مشاهدته  
 ليس بشيء ( قوله اكل تميز ) وهو التمييز بالنفس و امين فانه لا تميز اكل منه ولا  
 يحصل ذلك الا باسم الاشارة ( قال قدس سره ههنا حارفي لالفاظ كلها اخ ) انقصاصات  
 وادواحي التي تبي في علم المعاني بعضها مدلولات وضعيفة للالفاظ كالتكلم والحساب  
 والغيبة والاحصار وغيره ونقصها من مستندات تركيب بدل هذه الالفاظ  
 دلالات عقلية ولو توسط الدوق السليم فاذا قصد تدبیر افادة المعاني الوضعية  
 اورد الالفاظ الدالة عليها بالوضع وحرر الكلام عن لكيفية الرائدة وكان الدواحي  
 اليها افادة معانيها الاصلية وحينئذ معنى زيادتها على اصل المراد ان اختياره هذا  
 اللفظ بخصوصه على انه آخر شريك له في افادة الحكم على ذلك المسند اليه او  
 المسند مثلا لاجل افادة ذلك المعنى بخصوصه يعينوا قصد افادة الخصوصيات  
 الرائدة على معانيها الوضعية بكميات مخصوصة في الالفاظ كالتحقير والتعظيم  
 والتبديد على العاوة وغير ذلك كان معنى زيادتها على اصل المراد ان اختياره هذا  
 اللفظ بهذه الكيفية المخصوصة على تحريمه فيها لافادة تلك الخصوصية فظهر ان  
 ما ذكره الشارح رحمه الله لا يجري في الالفاظ كلها وبقوله وهو راد على اصل  
 المراد ليس مستند كما مدبر فانه من التقائس وفي شرح لفتح اشرفي انه ان جعل  
 القرب والدمد والوسط داخلة في معنى اسماء لانه كان هذا من لغويا وان جعلت  
 خارجة عنها بقصدتها اليها بحسب مناسبة لافادتها في كثرة والنوسط كان  
 من علم المعاني فهي ولا ينبغي ان يغير خروج امر خارج عن المعنى عليه اثمة الله  
 ( قال قدس سره اخره للامور العقلية تجري اخ ) ويحكون استعمل اسماء  
 الاشارة فيها بطريق الاستعارة ابدية على شيه لأمور عقلية بالامور المحسوسة  
 في تفاوت المراتب ( قال قدس سره ولفظ يقول اخ ) وحينئذ يكون استعمالها  
 في رتبة المحل ودناه تلك طريق الحار المرسل ( قال قدس سره قل نعم الآئمة )  
 المقصود من هذه الحاشية تفصيل بعض ما وجهه الشارح رحمه الله فان ( قوله ويجوز

ان يشار الى قوله بخلاف معنى الغائب المذكور تفصيل لقول الشارح رحمه الله  
وقد يذكر المعنى الحاضر تقدم ذكره حيث اشار بلغة قدالي ان الاصل فيه الاشارة  
بلفظ القريب ولم يذكره صريحا ٧ ولا نعتته وقوله بخلاف المعنى الغائب المذكور  
الى قوله اذا كان معنا تفصيل لقول الشارح رحمه الله ولفظ ذلك صالح الى قوله  
وقد يذكر المعنى الحاضر وتعليل ذلك كونه بقوله لا ان المعنى عند غائب قاصر  
لا بد ان يصح اليه انه تقدم ذكره صراحة بعد ( قال قدس سره الى المعنى الحاضر )  
اراد بالمعنى ما يفهم بعينه وبالحاضر مانعده العرف حاضرا كالقسم المذكور فان  
حضوره ليس باللفظ وعدم اتصاله بما بعده وان كان مقتضيا في نفسه ( قال  
قدس سره بخلاف المعنى الخ ) متعلق بقوله وبحوران يشار ( قال قدس سره  
وهكذا الحال ) اي كحال معنى الغائب حال المعنى الغائب ( قال قدس سره واعم  
الاشارة الخ ) هذا الكلام لاشتبه هو المفهوم بما تقدم من اشتراط تدهم المذكور في  
جميع الاصنام الاربعة ليصح لتعريفهم باسم الاسرة ( قوله وهو الذين يؤمنون )  
اي الدوات اليهودية بعد ان هذه الصلة دالة في الصفات خارجة عن المشار  
اليه فلا ينافي ذكر الصلة هذه الاربعة من الاوصاف والظن ولم يتسوا لهذه  
اللفظية فقالوا ذكر الصلة بها استطراد ليصح ذكر الموصول بدون الصلة واما  
هو الموصول بعد ( قال قدس سره المناصب ان يقدر وهو اسمون الخ ) فيه بحث لان  
الذين يؤمنون الخ ان كان مفصولا عن المتقين بخمسة اولئك على هدى في محل  
الرفع على انه خبر له ووجهه الذين يؤمنون مع حرمه جواب سؤال كانه قيل مبال  
المتقين خصوصا بالهدى وهم هم احداء يثبت فاجيب بالذين يؤمنون اخ فلا بد ان يكون  
اولئك اشارة الى الذين يؤمنون ايم يرتبط اسمهم ويصح الجواب وان كان  
موصولا به صفة له فخمسة اولئك على هدى استيناف لا محل لها وهو نتيجة  
الاحكام والصفات المتقدمة وجواب سؤال كانه قيل الموصولين بهذه الصفات  
اختصوا بالهدى فانما يصح ان يكون اشارة الى الذين يؤمنون لقربه ولكونه يجري  
عليه الصفات المذكورة بانه ت واما سقون فانصدم بالصفات المذكورة لانهم  
بالذين يؤمنون ( قال قدس سره كما صرح به الخ ) فيه ان المصريح به الايمان لا الدين  
يؤمنون ( قال قدس سره صاهر اصنام الخ ) فيه ان تقدم الذكر لا يقتضي  
اراد المصريح فانه لا رم في حرف بلام العهد اشارة وفي اسم الاشارة اذا كان  
المشار اليه عينا ما كلفه به يقتضي ان يكون ايراد اسم الاشارة من خلاف مقتضى

(٧) صريحا ولا اشارة  
لعلته نفسه

الظاهر وليس كذلك كما عرفت مسقولا عن الرضى عني في هذه المقدمة لا يحتاج اليها  
 في تمام المقصود اذ يكفي ان يقال اسم الإشارة لاستدعاء كمال التمييز وهو انما حصل  
 بالجمعيات المقدمة كان ارادة بمنزلة ذكر المشتق بشعر عبية تلك لا و صاف لما جرى  
 عليه (قوله اي الى حصة) يعني ان المراد بالمعهود الحصة اليهودية لانها الكاملة  
 في اليهودية ولو فوجه في مقابلة من الحقيقة والاشارة الى اليهود متصفقة في لام  
 الجنس ايضا والحصة والفرد عندهم بمعنى واحد و لفرق بينهما انما هو في اصطلاح  
 المطلق ولذا قال في شرح المفتاح واما الى حصة معينة من حقيقة فردا او فردين او اكثر  
 وانما اختار لفظ الحصة لان المتبادر من الفرد انحصار واحد والمعهود الخارجي  
 قد يكون نوما وقد يكون اكثر من واحد قال في شرح مفتاح واما الحالة التي تقتضي  
 تعريف المسند اليه باللام فهي متى اراد بالاسند اليه من حقيقة او عموم الاراد و شمولها  
 او حصة معينة منها قوله واحد اكل اخ) كما ان قيل ان جاء في رجل اور حلان او رجل  
 فتقول اكرم الرجل او الرجلين او الرجل كذا في شرح مفتاح (قوله وذلك تقدم الخ)  
 وهذا التقدم شرط لصحة استعماله كما في المصدر القائل لانه في لغة لا رادة الحصة على  
 ما وهم لانه يلزم ان يكون استعمال المرفوع محذورا مع ان كل يعرف به والمراد  
 بالكناية ما قال الصريح لا المعنى المصطلح (قوله رب اني وصفتها اني) تأملت  
 الصبر مع كونه راجعا الى ما لا يدري من مرجع و حال التي هي بمنزلة الطراعتي  
 اني فرمانيه المبرولي (قوله اكر انهم يراخ) يعني حسم الخيل اعني محررا صار  
 محضيا بالذكر لا ان المراد من كلمة الذكر (قوله كما في وصف المادى الخ) هذا  
 على تقدير ان يكون المادى هو المرفوع باللام كما اشار له الشيخ ابن الطاحب بقوله  
 وادنودى المرفوع باللام قيل يا ايها الروح فكون مادى هو الرجل اليهود  
 و لخصوره المستعاد من النداء لا يحتاج الى تقدم الذكر ولما على مذهب اليه الشيخ  
 الرضى من ان المادى هو اي و لوصف لازاله لانهم وبين الماهية والتعريف  
 بجنس (قوله و اسم الإشارة الخ) ليت شعري ما معنى كون اللام في هذا الرجل  
 للمهد فانه ذكر الرضى في بحث المادى انه لا يوصف سم الإشارة لا باسم الجنس  
 المرفوع باللام اما اسم الجنس فانه هو اندس على مذهب من بين الاسماء والاحتاج  
 اليه في نعت اسماء الإشارة بين ماهية المشار اليه و ما تعريف باللام فلان تعيين  
 الماهية حصل من لفظ الجنس وتعيين لفرد من افرادها قد علم من اسم إشارة فلم  
 يبق الا التطابق المطلوب بين النعت والمعوت واحصر اني التعريف هو اللام



أدهى أقل من المضاف به (قوله في نفس الحقيقة) أي مع الإشارة إلى حضورها  
 في ذهن السامع (قوله ومفهوم يسمى) عطف تصريحي للحقيقة لتبيينه على أن  
 ليس المراد بالحقيقة ههنا معنى مشهور أي ماهية الموحودة وإضافة المفهوم إلى  
 المسمى بيانية لأن المفهوم قد لا يكون مسمى بأن لم يوضع له الاسم والمسمى قد لا يكون  
 مفهوماً الاسم بل ما صدق عليه وقد يحتمل أن يكون من قبل حاتم فظة (قوله من  
 غير اعتبار له صدق مح) عدم اعتبار الشيء ليس اعتباراً لعدمه فلام الجنس  
 متناول للام الطبيعة نحو الأنسب نوع واللام الداخلة على المرقاب (قوله  
 وقديني) لم يقض وقد يفصل لأن الوحدة اسمية مستفادة من القرينة الخارجية  
 ولم تقصد من المعروف باللاء (قوله واعتبر صديقه المح) أي الفرد المبهمة باعتبار مطابقتها  
 للماهية المعلومة صبر وهوذا أي معلوماً فمعرفته بهذا الاعتبار يسمى مفهوماً  
 ذهباً ومعنى العدة اشتق واحد منها أو صدق الماهية عليه (قوله للحقيقة الموحدة)  
 أي الموصوفة بالوحدة في ذهنها ووحدة صريحة عن الوصوخله وفائدة هذا الصيد  
 الإشارة إلى صدق تعريف المعرفة على يعرف بالام الحقيقة أصلي ما وضع ليستعمل  
 في شيء تعبیه طار الماهية الخاصة في الدهر امر واحد لا تعدد في ذهنه إنما  
 يلحقها التمدد بحسب الوجود (قوله ماء الزهر الحقيقة المح) لا باعتبارها مخصوصة  
 والألکان بخار من باب إطلاق المطلق على المقدم حيث أنه معد (قوله الماء التمدد)  
 المستلزم للإمام من حيث وجوده لا باعتبار الوصف بخلاف النكرة فإن الأهم فيها باعتبار  
 الوضع (قوله والفرق بين المح) إذ لم يحدد أن يعرف بالام العهد الذهني مستعمل  
 في فرد من الحقيقة والنكرة بصا كذا في يراله في بينهما دوماً للاشتباه وتعبيراً بالقوله  
 وهذا في المعنى كاسكرة من فردية في نكرة مستفادة من نفس القسط في المعرفة المذكور  
 من القرينة الخارجية وما لفرق بين وبين أسماء الأحاس التي لا دلالة فيها على  
 الفردية فواضح وكذا الفرق بين أسماء الأحاس المعرفة بالام أحسن وغير المعرفة  
 بها وهو الإشارة إلى نفس حقيقة في الأولى دون الثانية معلوم بمعرفة الفردية تعرض  
 لهما (قوله المستعمل في فرد) أي لدى المطلق على فرد لانه مستعمل في ماهية  
 المصدة في الدهن والفردية تنبأت من خارج الآلهة سماح ههما اعتماد على ما سمى  
 (قوله جميعاً) أي تعبدت اعتبار وجود لا قصداً من لفظه بحسب الوضع (قوله  
 بالنظر إلى القرينة) قيد هو بالام (قوله وإن كان في السط بحري المح) فعلي تقدير  
 عدم إخراج أحكام المعرفة عنه في لغة كافي ونقد امر على المأثم يسبني كونه في المعنى  
 لنكرة أولى وليس المراد به تعريف لفظي لدعوت أن بالام فيه للإشارة إلى نفس

الحقيقة وان الفردية جاءت من قرية خارجية ( قوله صغرتهم الى الحكم تكونه معرفة ) فالتعريف فيهما تقديري من على تقديره ، حرره لاحكام المذكورة كالمعدل في صروليس المراد ان الاحكام اللفظية اصغرتهم الى اعتبار التعريف اللفظي فيهما وليس في معناه تعريف اصلا فانه خلاف مذهب عموم واداء ذهب اليه الشيخ الرضي قياسا على التائيد اللفظي وليس اللفظية ( قوله حتى تكلفوا ما تكلفوا ) حيث قالوا ان اللام فيه للاشارة الى نفس المفهوم والفردية ان جاءت من خارج وان العلم الجنس موصوع للماهية المتحدة ليهودية في من تخلاف اسم الجنس ( قوله لا توقيت فيه ) هذا على تقدير ان لا يهر الدين انعمت عليهم بقوم مخصوصين قال قدس سره يرد عليه الخ \* انه ان حوالت اشرح رجحه لله تعالى مبني على ما تقرر عندهم من ان المعرف بلام الجنس حقيقة في الماهية من حيث هي وادان كان كذلك فلا شك ان استعماله في الفرد او حود الحقيقة فيه لا بخصوصه تكون حقيقة على ما يه في النص الثاني من ان استعمال المطلق في المعيد من حيث انه كما تصدق عليه لا باعتبار خصوصه حقيقة كاطلاق الانسان على ربه واما ان يعرف بلام الجنس كيف يكون حقيقة في الماهية من حيث هي كما ان يكون اسم الجنس موصوما للفرد المنشأ من كلام آخر لا يتعلق له بالاجاب \* قال قدس سره وفيه بعد \* لا يه فيه فانه قد اعرف في الحاشية الى بعده بذلك في المعرف بلام الماهية وقد صرح الشيخ الرضي وغيره بوضع المركبات الوصف الوعي سوى وضع جرائه ابدية \* قال قدس سره لم يكن اختلاف في معنى التعريف به \* هذا كما يتم ان ذكر النسبة الى الحاضر الخري ( ٧ ) ما حودة في مفهوم كل منهما لكن الحق بهما ما حودة فيه لكون المعاني الخرفية لها حرية غير مسئلة بالمفهوم \* قال قدس سره ان معنى التعريف مطلقا \* لا سيما كان او غيره \* قال قدس سره لان معرفة الجنس غير كافية الخ \* يعني ان المعنى في العهد الحارحي تعيين الخصصة ومعرفة السامع لها بخصوصها وهي لا تحصل بمعرفة الجنس بخلاف عهد الدهي والاستعراق فان المعنى فيهما معرفة الجنس من حيث هو وكون الحكم بحسب الوجود في كل الافراد او بعضها مستبعد من قرية طارحة عن مدلول اللفظ \* قال قدس سره ثم الظاهر الخ \* الا يلزم كونه محسارا من باب طلاق اسم الجزء اعني اسم الجنس الموصوع للماهية على الكل واما قال الظاهر لان القول بكونه مجازا وتقدم الذكورية خلاف الظاهر لان كل التعريف والتعيين فيه \* قال قدس سره ولا حاجة الى ذلك \* اي القول بوضع آخر في الاقسام الثلاثة بن يكفي فيها وضع الاجزاء

٢ الى الحاضر الجزئي الى  
آخره فلهذا

وذلك لان اسم الجنس مستعمل في اناهيته من حيث هي واللام للاشارة الى حضورها  
في ذهن الخطاب والمردية كلاهما بعضا مستعمدة من خارج هذا وفيما ذكره بحث  
اما اولافلا ان اراد ان لاسم الذي دخله لام العهد موضوع بوضع آخر للمعهود  
الخارجي فذلك فاسد لانه موضوع محسوس بعد دخول اللام لم يوضع للفرد المعين  
وان اراد ان يجمع الاسم واللام موضوع بوضع آخر غير موضع الاجراء المحضة  
المعينة كان اللام فيه بهذا بوضع للاشارة الى المحضة المعينة كما كان اللام فل هذا  
الوضع للاشارة الى حضور المعينة من حيث هي فيكون الاختلاف في مدلول اللام  
في المعرف بلام الجنس للاشارة الى حضور اناهيته وفي المعرف بلام العهد للاشارة  
الى المحضة المعينة ولا يكون معنى اللام متعديا فيهما والاختلاف باعتبار معروض  
التعريف واما ما في الاقوال بالوضع العام فيه لا يكاد يصح لانه اذا كان  
الموضوع لفظا مخصوصا موضوعا للجريبات المحفوظة بوجه شامل لهما وهما  
لو حظ الموضوع بوجه كلي اعني الاسم الذي دخله اللام ووضع باعتبار الهيئة  
التركيبية للمحضة المعهودة من المتكلم والخطاب من مدلول ذلك الاسم الذي تقدم ذكره  
تحقيقا او تقديره فهو موضوع بالوضع العام كسائر المركبات بلام الدخالة عليه  
موضوع بالوضع العام سلك واحد من جريبات حضور المحضة المتقدمة ذكره قال  
قال قدس سره ان اصل الخلق متعلق بقوله وضع آخر بخلاف ما اذا جعل موضوعا  
لفرد امتنع فان الخلق يعكس ما ذكره لاحاجة حينئذ الى القول بوضع آخر للاسم  
المعرف في المعهود اخرج من وضع الاجراء كافي فان اللام به يدين بين ذلك الفرد ولا بد  
من القول به في المعرف الجنسي لا يلزم كونه مجزئا من باب اطلاق اسم الكل على الجزء  
(قوله وهذا المعنى الخ) ورد الفرق بين المعرفة والسكره مع انه بصدد الفرق بين  
المعرفين اشارة الى حوت مؤله مقدر وهو انه اما ان يكون الحضور الذهني  
معتبرا في اسماء الاسكره او لا يكون صلي الاول لا يكون فرق بينهما وبين المعارف  
بلام الحقيقة وعلى الثاني لم يكن ويكون الخطاب بها خطأ بما لا يعلمه الخطاب فاشارة  
الى دفعه بانه تختار الشق في ولاسم بروم مدكر لان عدم اعتبار الشيء ليس  
باعتبار لعدمه فليس عدمه اعتبارا حضور في اسماء الاحاس السكره باعتبار لعدم  
الحضور فيها حتى يلزم مدكر ونقص الساطرين قرر الاعتراض هكذا وهو  
انه لا كان الحضور الذهني غير معتبر في اسماء الاحاس ومعتبرا في المعرف بلام الحقيقة  
لم يجز ادخال لام الجنس عيبا لانه جمع بين المتعديين فاشارة الى دفعه بان عدم اعتبار

الخصور ليس اعتبارا لعدمه والمساواة انما هو بين اعتبار الخصور واعتبار عدمه  
لا يبرهن ولا ينفى ان المناسب لهذا التقرير ان يثبت الشرح رحمه الله تعالى قوله وهذا  
المعنى غير معتبر في اسم الجنس السكر لان الاعتراض معزوف به وان يراد بالسكر  
ما ليس فيه آله التعريف لاماميه توسر السكر لانه مدحول الام بسقط التسوين  
الدال على عدم الخصور فكيف يلزم احتياج التبيين وان يقال ليس اعتبارا لعدمه  
على ما في بعض النسخ دون ما في اكثر النسخ من قوله ليس باعتباره عدمه (قوله  
وهو ان يراد كل فرد مما يقتضيه الخ) الاظهر ما في شرح المفتاح الشرقي ان  
الاستغراق العرفي ما يعد في العرف شمولاً واحاطة مع خروج بعض الافراد وغير  
العرفي المسمى بالحقيقي ما يكون شمولاً لجميع الافراد بحسب نفس الامر فلا واسطة  
بينهما اسلاً وان على ما ذكر الشارح رحمه الله تعالى فلا بد ان يقال ان ذكر الامة  
بطريق التبيين والمراد بحسب الامة والشرع والاصطلاح اعم من ان يكون بحسب  
الامعي الحقيقي او المجري (قوله بمعنى الحدود) اي لانه على رمال (قوله اتعانا)  
فيه اشارة الى عدم الاعتماد حول من قال ان الام فيه بعض موصول كما في المعنى (قوله  
بأنه للاستغراق) فاما موصول كما عرف بالام يحتمل لعمارة اربعة والاصل فيه العهد  
والجنس (قوله واستغراق افراد الخ) الاسعري لانعسافه في ذاته من تعدد بحسب  
الالات ولا نقطه المفيدة له فانقصه ان شحصة او كلية وهذا الحكم بحسب اصل  
الوصف و نظري المدلول على خلاف في حقه في بعض لصور معموله انما هو بحسب  
استلزام الحكم على الكل حكم على كل واحد والعكس فلا يرد ان قوله لا يرفع هذا الخبر  
العظيم كل رجل او هذا الخبر يشتمل كل رجل شتمل من قوله لا يرفع هذا الخبر العظيم  
كل رجل وقوله هذا الخبر يشتمل كل رجل ولا ينفى عنه شتمل كل رجل ليس اشتمل  
من قوله جاء في كل رجل يرشدك الى ما ذكره نصيب شارح رحمه الله تعالى بقوله  
لانه يتناول مع (قوله انما يتناول كل جماعة مع) لان الاستغراق معناه شمول افراد  
مدلول اللفظ ومدلول جمعة الجمع الجماعة (قوله وانما) او راسخ الخ لا ينفى ان  
عبارة امتي ليست نص في لائي في الجنس فيجوز ان يكون في كلا الموضعين لا  
المشبهة بامس او الاولى لفي الجنس والثانية امشبهة بامس وما وقع في الايضاح  
والافتتاح من قوله ما ان لا يصدق لارجس في الله ربي في الجنس اذا كان فيهما رجل  
او رجلان وبصدق لارجس في الارض فيجوز ان يكون معناه لارجس في الدار اذا اشتمل  
في بي الجنس احراز انما اذا اشتمل في بي الوحدة فانه لا يعم له حيث لا يعم له السيد

وبؤيده انه قال في ثنى اثنى دون ثنى الجنس \* قال قدس سره جار في غيره من  
 الجموع \* قيد بحث ما اولا فلاه ر راد بالجموع الجموع المستعرفة سواء كانت  
 بحرف التعريف او بالاصح او بوقوعها في سياق اسى فلا تسر الملازمة لان البيان  
 يخص بالواقع في سياق اسى وان راد الجموع الواقعة في سياق البق الظاهرة في  
 الاستغراق فلاملازمة مستهمكن لانهم انصح ثبوت المدعى بذلك لان المدعى اهم من  
 الواقع في سياق البق وغيره وما ثانيا فلان الارم بما ذكره ان يكون الاستغراق  
 المنصوص في المفرد اشتمل من الاستعراق المنصوص وغير المنصوص في الجمع ولا يلزم  
 ان يكون الاستغراق الظاهر في المفرد اشتمل منه ولو ريد ان يطبق الاولوية لوجب  
 ان يقرأ لارجال بلا الى ثنى الجنس ولا رجل بلا المشبهة بليس يدل على اشتمالية  
 الاستغراق الظاهر في مفرد من الاستعراق المنصوص في الجمع ويلزم اشتمالية المنصوص  
 في المفرد من الظاهر في الجمع طريق الاولى والحق ان كلام الشارح رحمه الله تعالى  
 غير محتاج الى هذه العناية من مقصوده ان الاستغراق بلا الى ثنى الجنس واضح غاية  
 الوضوح فلا يشهد بها اول كونه يصح في انقصود وان اتصاح ثبوت المدعى حاصل  
 بهذا البين اذ الظاهر عدم الفرق بين الاستغراق والحاصل بحرف البق وغيره وبين  
 الظاهر او المنصوص في مفهوم الاستعراق اما الفرق بين ادوات الاستعراق وبين احتماله  
 لعبر الاستعراق وعدمه \* قال قدس سره لا يوجد تخصيصا اح \* اما على مذهب  
 الجمهور من ان الاستثناء آخر آخ من الحكم دون الدلول فلان المستثنى منه على  
 عمومته واما على مذهب من جعل المستثنى منه مستملا في سوى المستثنى بجمارا  
 والاستثناء قريبة عليه فلان التخصيص فرع استعمال اللفظ في المعنى العام  
 ولا استعمال قيد عهد واما على مذهب من قال ان مجموع المستثنى منه والمستثنى  
 موضوع لما سواء بالوضع مركبي كانه وسمع لفظ مبيعة مثلا للعدد المنصوص  
 وعشرة الاثلاثة ايضا فلان المستثنى منه هذه بحسب هذا الوضع بمنزلة راء  
 زيد لامعنى له فضلا عن التخصيص هو خلاصة التحقيق الذي اشار اليه ومن لم  
 ينفه قال هذا ان يتم على مختار الرضى من انه تخصيص في الحكم لافى مدلول  
 المستثنى منه \* قال قدس سره بى واحد لانه \* اى ثنى الواحد لا بشرط شى  
 من الاحتجاج مع آخر وعدمه \* قال قدس سره لا يصح \* بخلاف لارجل بلا الجنسية  
 فانه نص في الاستعراق تصحبه من الاستغراق ولا يستعمل بالوجه الثانى لما فاته  
 من الاستغراقه \* قال قدس سره بى الواحد من حيث هو واحد \* اى  
 بشرط عدم الاحتجاج \* قال قدس سره وليس هذا من المصوم \* اى الشمول

والإحاطة إذا لم يبي الواحد من حيث لا يعزاد فيه عموم على سبيل سبيل المحذور  
 أن يكون ذلك الواحد المفرد ربدا أو عمرا أو كذا فمن قال فيه مائة فانه يفيد نفي  
 فرد موصوف بالوحدة على الإطلاق سواء كان ربدا أو عمرا وغير ذلك فيتحقق العموم  
 لم يأت بشيء (قوله ولقائل أن يقول أح) يعني أن لا يدعى أن استغراق المفرد سواء  
 كان بحرف التعريف أو بغيره أشمل من استغراق الجمع والبيان الذي ذكره انصف  
 رحمه الله تعالى لا يجري إلا في النكرة المنفية فلا يتم لتفريب فهو منع لاستلزام الدليل  
 المذكور للبدعي ويتم بقوله فلا نسلم ذلك في المرفع سلام وقوله بل الجمع المحلى بالجمع  
 اعراض عن المع وثبات المساواة بينهما استظهارا (قوله من بشرى) المحلى بلام  
 الاستغراق في كون كل منهما شمول فرد فرد وان كان فرق بينهما من حيث أنه لا يستثنى  
 من المفرد المستغرق إلا الواحد ويستثنى من الجمع الواحد ولأنه واحد في الرضى  
 في بحث المعرفة لا يستثنى من المفرد إلا المفرد وقوله تعالى (ان لا تسألني عن هذا الأمر)  
 (أما) أي الأكل واحدهم ولا يجوز أن يراد الرجل يرفع هذا الحجر لا الزيد من مع  
 أو إلا ثلاثكم معا وكذا لا يستثنى من الثننى إلا الثننى وأما الجمع فيصح استثناء الواحد  
 والثنى والجمع منه بحوليت العلماء إلا الزيد من أو لازما وذلك لأن الجمع المحلى بلام  
 في مثل هذا الموضع يستعمل بمعنى كل مكرر موصوف إلى مفرد وغيره وهي لقبية العلماء  
 إلا الزيد من أو الأربدا أي كل عالم وكل عالم وكل علماء انتهى والسري في ذلك أن الجمع  
 المستغرق مستعمل للمعنى المطلق أي من غير اعتبار معنى الجملة (قوله ولهذا يصح ح)  
 أي لا تأويل لما عرفت مما تقدم من الرضى والصواب تركه في القوم لأن الكلام  
 في الجمع صريحا والقوم مفرد اللفظ مجموع المعنى لأنه اسم جملة من الرجل خاصة  
 فاستغراقه يكون بمعنى كل قوم فلا يصح استثناء زيد من لا اعتبار أن معنى القوم  
 يستلزم معنى الآحاد وقد نص في التلويح أن استثناء زيد في جملة قوم الأربدا  
 باعتبار أن معنى المجموع يستلزم معنى كل واحد (قوله مع أمع قولك جدي  
 الحج) أي من غير تأويل لعدم تحقق شرط الاستثناء المتصل وهو دخول المستثنى  
 في المستثنى منه أو الاستثناء لأن زيدا ليس بجماعة وما لا تأويل بأن يراد كل فرد من كل  
 جماعة لأن معنى الجماعة يستلزم معنى أفرادها فيصح كقوله على عشرة إلا  
 واحدا أي كل جزء من العشرة وفي قولك صرحت ربدا الرأس أي كل عضو  
 منه قال قدس سره يستلزم تكرار التكرار وفي شرحه تفنيد وحيد يشترط  
 أن لا يتداخل الجماعات وأجراؤها حذرا من التكرار وفيه أنه حينئذ ليجمع

المستعرق وضع آخر مير وضع الأحرار واشترط عدم التداخل امر راند على ما يصبه  
 وضع أحراره وما قبله لا فساد في هذا التكرار فإنه يمنع ذلك في الخارج ولا يلزم  
 أن يلاحظ المحكوم عليه على وجه التكرار فإن المعنى أن كل فرد من المحكوم عليه مماثل له  
 الحكم لكنه إذا لاحظ بعض الثلاثة مثلا على الوحد المذكورة اعتبر الحكم عليها  
 في جميعها فالجوابان مراد لروم التكرار في مدلول الجمع المستعرق مع قطع النظر عن  
 الحكم عليه في الخارج لوفى بلاحضة العقلية ولاشك أن الواضع حكيم لا يعتبر التكرار في  
 مدلول القصد وكذا ما قبل من هذا واقع في التنزيل نحو (كل حرب بالسيف فرحون)  
 و (كلما اتقى فيها فوج سألهم خربت) و (كلما دخلت أمة دخلت أختها) لأن المراد  
 في الآيات المذكورة الخدمات الغير المتداخلة بقرينة الأحكام التي نسبت إليها فالله الذي  
 حرب غير مالمى الأحرار ما لقي فيه مرة غير ما لقي مرة أخرى وكذا الأمة الداخلة  
 مرة غير الأمة الداخلة أخرى قال قدس سره كانه قد بطل الخ \* إنما قال كانه لأن  
 الجمعية إنما بطلت في جانب الكثرة وأما في جانب الوحدة فباقية حتى لا يجوز تخصيصه إلى  
 الواحد كما يحسن \* قال قدس سره كما في قوله تعالى رجال عدي درهم \* لعله حمله على  
 الأسفراق العرق والألفاظ مرارة تأهلهاد لا صحة له وإنما تنوع رجال الديار درهم \*  
 قال قدس سره من الوحدة المطلقة \* أي غير لمعية بالاجتماع مع أحده \* قال  
 قدس سره ظهرا في استقرائه \* لعدم من الاستمرارية \* قال قدس سره في الوحدة  
 المقابلة لتعدد \* أي الوحدة بشرط عدم الاجتماع مع آخر \* قال قدس سره مطلقا  
 \* أي سواء كان مع الجمعية أولا \* قال قدس سره فلا يكون جند فرق الخ \*  
 إلا باعتبار أنه لا يصح استثناء من لارجل إلا الواحد بخلاف لارجا فإنه يصح  
 استثناء الواحد والاثني والجمعة على غير ما عرفت في المحلى باللام \* قال قدس  
 سره معيين \* في اجس وفي الوحدة المقابلة لتعدد \* قال قدس سره ثلاثة  
 معان \* في اجس وفي الجمعية وفي الوحدة العارضة للجماعة \* قال قدس سره  
 أيضا معيين \* في اجس وفي الجمعة ولا يخل في الوحدة العارضة للجماعة  
 لأنه لا سفراق الجماعات المفردة بكلمة من ادمدة (قوله قال قبل الخ) استفسار  
 محض لما ذكره في الاستظهار بقوله من الجمع المحلى باللام الخ أي كيف يصح ما ذكره  
 الأئمة والخلاف ان مقتضى القياس خلافه وليس هذا ما أتاه المقدمة الموعودة فإن ادع  
 وارد على استدلال المصنف رحمه الله وهذا أعاده للميل المذكور في الشرح إلا  
 أن يقال أن إعادة الدليل السابق إشارة إلى أن المدعى ثابت بذلك الدليل وما ذكره

المصنف رحمه الله شاهد صدق على ما لو فوه في الاستعمال بعدم تمامية لا يصر  
لكنه بعد عن عبارة الشرح (قوله فان رعووا الخ) في ما رعووا ان دخول واحد مع  
اثنين لا يقتضي ثبوت الحكم لكل واحد منهما بل هو ان ثبوت الحكم للمجموع دون كل فرد  
(قوله بل هو اول المسئلة) لان الرابع انما هو في ان ثبوت الحكم للمجموعة يستلزم ثبوت  
الحكم لكل واحد منها (قوله فظهر الخ) اي اذا ثبت ان الجمع و افراد متساويان في المجموع  
قال قدس سره الظاهر من كلامه الخ في الظاهر من رد لفظ مجموع الاحتمال  
الاول ومن تعريفة على ان استعراق المفرد اشمل الاحتمال الثاني فكلا الاحتمالين  
متساويان وليس احدهما ظاهرا من الآخر (قوله لصحة الخ) متعلق بمحذوف اي دالا  
بمحصول نصيحة الجمع (قوله وذلك لا يلازم الخ) قبل ذا كان مني كلام المفصاح ما ذكره  
الشارح رحمه الله كان مطلا واما اذا كان معناه انه يقصد بجمع المعروف باللام المجموع  
من حيث هو مجموع فلما كان هو العظام يحتمل هذا المعنى قصد تنقيح اللفظ تكثير  
المعنى قطعاً فلا يطلان اقول اراده هذا المعنى بعد عن كلامه بما به البعد لانه فرع هذا  
الكلام على ان استعراق المفرد اشمل من استعراق الجمع حدث قال من هذا يعرف  
الطبيب بحكيمة الله تعالى من ذكر يا (رب اتقوا من لعظمى) دون و هو العظام حيث  
توصل ما احتجوا باللفظ الى الاطباء في معناه (قوله وهذا المعنى غير مناسب للقيام) لان  
المقام مقام التصريح والابتهاج فليس من المعنى ان الوهن اصحاب ما هو قوام البدن واشد  
ما تركب منه الجسد فكيف ما عداه لان الوهن اصحاب كل العظام ولم يخرج منه واحد  
منها فانه وان كان العظام متلازمين لكن متعديتان في القصد فتدبر (قوله وتوهم بعضهم  
الخ) مني هذا الوهم من لفظ كلها في قول الكشاف عن معنى مجموع فيكون معناه  
انه لو جمع فكان القصد الى ان مجموع العظام من حيث هو مجموع صفة الوهن وان بعض  
عظامه بمالم يصبه الوهن ويرد عليه ان الجمع المعروف باللام عن تقدير حذوه على الكل من  
سبب هو كل انما يفيد ان الحكم لكل ائمة من ان يكون واحد لكل حر او عذار بعض  
الاحراء فكيف يصح على هذا التقدير قوله لكان القصد الى بعض عظامه بمالم يصبه  
الوهن والحوادث ان هذه الافادة مبنية على ما مر من ان يريد في الكلام ناظر الى  
نفي ما يقابله والمقابل للكل من حيث هو كل اي كل فرد فيعبد به لم يصب كل  
عظم (قوله لا مافاة يلهم) و كان فيها فرق من حيث هو جن السكاكي  
رحمه الله اللام في العظم على الاستعراق وصاحب الكشاف عن احسن (قوله



ليتناول كل محسن) بخلاف ما اذا قيل يجب المحسن فانه يحتمل المحسن اي ماهية المحسن  
ولو في رد فهو ليس صريحا في تناول (قوله على معنى الجمع) بناء على انه مفهوم السلب  
للسلب العموم (قوله يسمى بالعالم) اي بما اطلق عليه لفظ العالم لانه مشترك معنى  
للفظ (قوله لو افردتوهم ايج) يعني لو افرد العالم وعرف بلام الاستعراق وان كان  
يشمل كل محسن الا انه لا يكون شموله قطعيا لان العالم يطلق على مجموع ماسوى الله تعالى  
وفد على استعمله بهد نعى في هذا العالم المحسوس لالف المحسوسات يجوز  
ان يتوهم ان يكون المراد بقوله رب العالم رب هذا العالم المحسوس فان لا يكون اللام  
للاستعراق بل العهد بخلاف الصديق فانه لا يعكس حظه على المجموع لان الجمعية صارفة  
عنه فلا بد ان يراد كل محسن ليعيد الشمول بطريق القطع وتفصيل هذا الكلام في حواشيه  
على البصاوى (قوله لا بد من يكس الجمع الجمع) كما يدل عليه قوله ان المفرد وان كان اشتمل  
الجمعة اذا كان العالم اشتمل من العنصر كان اشتماله باعتباره يدخل فيه كل ما سمي بالعالم  
وهو الاجناس بخلاف الصديق فانه يجوز ان يخرج منه واحد وان (قوله فيتناولها  
الجمع) دون المفرد لانه يتناول الآحاد المتفقة بمعنى قوله يشتمل كل محسن بخلاف الآخر  
في ماهية (قوله بكلام صدر الجمع) وهو ان استعراق المفرد اشتمل من استعراق الجمع (قوله  
نعم الجمع) اراد بالجمع المعروف بلام الجنس المستعرق لانه حقيقة ذلك لانه ليس للماهية من حيث  
هي ولا لعنصر الأفراد لعدم الأولوية فتعبر الكل على ما بين في الاصول وحاصل  
العرف ان المفرد المستعرق صالح لان يراده جميع الافراد وان يراده بعضها الى الواحد  
بان يخصه حتى يبقى نحوه واحد واما الجمع فلا يجوز تخصيصه الى الواحد لانه اشارة  
العموم فلا بد من بناء صرح المعنى وهو في المفرد الجنس مع الوحدة وهو متحقق  
في الواحد وفي الجمع الجنس مع الجمعية واقلها ثلاثة او ثمان على اختلاف الرايين فلا  
يجوز تخصيصه الى الواحد والالكان لشمول الجمع لا تخصيصه كذا ذكره المشرح رح  
في التلويح وعليه اطلق ثمة الاصول والحاصل انه لا فرق بينهما في جانب الكثرة لكن  
فرق بينهما في جانب العدة ما قوله فهو قولهم الجمع دعاه انه اذا قرر ان الجمع المعروف بلام  
الجنس اذا كان على حقيقة لا يجوز ارادة الواحد منه لما قلنا الجمعية قصو قولهم فلان  
يركب الخيل مما عي فيه الجمع الواحد مثل قوله تعالى (لا يحس لك النساء) وقوله لا يتزوج  
النساء حيث صرح حواشيه بحث تزوج واحدة بخارج عن الجنس وبطل عنه الجمعية على  
ما صرح به ثمة الاصول وقلنا انه لم يكن في ثلاث لا مثله معهود ولم يكن الاستعراق فائدة

اذ لا يركب كل جبل ولا يمكن تروح كل امرأة معه يكون موافق ان الجمع فيها  
 للجنس لان فيه ابقاء الجمعية من وجه لان الجنس يدل على كثرة ويولي يحمل على  
 الجنس ويبقى الجمعية تظل اللام بالكلية وابطان الجمعية من وجه ولي وبما ذكرنا  
 ظهر ان ما قيل ان هذا بيان للعرق بين المفرد المحلى والجمع المعروف بلام الجنس  
 لا المستغرق وذكره الشارح رحمه الله بهما مع ان للكلام في مورد والجمع المستغرق  
 بناء على ان لام الاستغراق ايضا اللام الجنس محال لسوق كلام الشارح رحمه  
 ما دل في نفسه اما الاول فلان قوله نعم وقوله من وجه آخر حيث وصف الوجه  
 بالآخرية شاهدا صدق على ان المقصود بيان الفرق بين مدعي العرق بينهما يوجد  
 غير ما ذكره واما الثاني فلان الجمع المعروف بلام الجنس تظل عنه الجمعية ويراد منه  
 الواحد ولا يجر رادة الجمع منه لان الحمل على الجنس هي تقدير امتناع الاستغراق  
 على ما صرح به في التوضيح حتى اوقال بتروح نفسه يحصل التروح واحدة واحدة  
 (قوله ان افراد الاسم يدل الخ) الاسم المفرد لكونه في مفردة التثنية والجمع يدل  
 افراد على وحدة معناه بمعنى انه لا يكون آخر معه مثله واستغراقه ان كان مستغدا  
 بالقرينة يدل على تعدده وان مع آخر مثله فينبغي تناو لمتناهي مقتضاها فلا يحتج  
 وحاصل الجواب الثاني مع التناهي بينهما على ان استغراق المفرد بمعنى كل الايرادى  
 اى كل فرد مع قطع النظر عن ان يكون معه آخر وكل فرد موصوف بالوحدة بمعنى عدم  
 اعتبار اجتماع آخر معه لا الكل المجموع اى كل فرد شرط احتم عدم آخر فيكون مباحا  
 بالوحدة لا اعتبار آخر مثله معه وهذا الجواب مبنى على ان مدلول المفرد بالوحدة بمعنى  
 عدم اعتبار آخر معه مثله لا اعتبار عدم آخر مثله معه وذلك لعدم الدليل عليه  
 وحاصل الجواب الاول اناس لما التناهي بينهما لكن لام الاستغراق لمعية لتعدد انما دخل  
 عليه بعد تجريده عن الوحدة كما ان علامة الجمع في نحو مسلمين بما التحق بعد تجريده عنها  
 وهذا الجواب مبنى على ان مدلول المفرد بالوحدة بمعنى اعتبار عدم آخر معه وهو الطاهر  
 لانه في لغة المثني والمجموع فكما يعتبر فيهما ان يكون آخر معه كذلك نعترف في المفرد  
 ان لا يكون آخر معه ولذلك لا يستثنى من المفرد الاثنان والجماعة وبما ذكرنا ظهر لك  
 ان ترتيب البحث بتقديم الجواب الثاني على الاول واعلم انه اشارة الى رجاءه  
 قال قدس سره اذ قيل الخ لا يحى ان مشأ الاعتراض افراد اسم الجنس  
 ولا شك في دلالة على الوحدة لكونه في مقابلة التثنية وجمع وكون اسم الجنس  
 وهو الاسم مع قطع النظر عن الافراد والتثنية والجمع موصوفا لشاهية

او الفرد المنشور لادخوله في هذا المقام ولعله قدس سره لم يفرق بين اسم الجنس  
والفرد بناء على ان رجلا مثلا اسم جنس ومفرد لكن يفرق بينهما بان اسم الجنس  
يشتمل المثنى والمجموع دون مفرد باعتبار فيه الافراد مفرد ومع قطع النظر عنه اسم  
جنس \* قال قدس سره حقيقة عرفية \* اي بالاستعمال فلا ينافي ما تقدم من ان القول  
بان المجموع المركب موضوع مارة الحقيقة وصفا آخر بعيد \* قال قدس سره في ضمن  
فرد منبأح \* فيه بحث لان الاحكام المستعملة حاربة عليها بحسب التحقيق في ضمن فرد  
او افراد كلها او بعضها وحلاصة الجواب ان الوحدة وان لم تكن مدلوله له بحسب الوضع  
لكسها مدلوله في الاستعمال (قوله كانه مجرد الخ) يشير الى ان ليس معنى التبريد من  
الوحدة ان يكون التبريد قيدا معه ويكون مدلوله الجنس بشرط عدم الوحدة بل ان  
لا يعتبر معه كذا لا يعتبر ان تعدد (قوله و لا يمنع الخ) لما كان مدلول الاسم المفرد بعدد حول  
اللام متعدد كالمجموع كان لقياس حوار وصحة بحث الجمع لانه في معنى الجمع فكما يجوز  
الرحال الطوال يجوز الرحل السدوال اشارة الى دفعه بان امتناع وصحة اي مطردا وقد  
نص عليه الشرح راجحة الله في شرحه لفتح الحافظة على التناكل الاعطى بين المعوت  
والعت اذا كان وصفا له فقال نفسه لكونهما متعديين باداء وانما قل مطردا لانه جاء  
وصفه بالجمع في اهتاك الناس الديار الصفر والدرهم البيض ونحو جاء في القوم الطوال  
نظرا الى التعدد معنى \* قال قدس سره ما ليس فيه ملاحظة وحدة وفردية \* الصواب  
ان يقول ادليس فيه ملاحظة وحدة مع اخرى \* قال قدس سره فاذا لم يكن هناك امر  
آخر \* فيه ان لو وحدة مدروية لفرد كالاتيبة والجمية لصيغة المثنى والمجموع وانقول  
ما استفادنا من عدم ما يدل على اريد من الواحد تكاثر وقد عرفت تحرير الجواب  
بما هو الحق فتدبر \* قال قدس سره والالكان كل رجل طوالا \* فيه انه لو كان  
كذلك لا يمنع وصف جمع به بصف لان الجمع المحلى باللام كالفرد في انه لا يستغرق  
جميع كل فرد والجواب ان اعتبار الاستغراق في الجمع بعد توصيفه بالجمع بخلاف  
المفرد \* قال قدس سره فلم يرد به كل فرد الخ \* لا يخفى ان الحكم في قولنا اهلك  
الناس الديار الصفر والدرهم البيض ليس باعتبار الحصة المعهودة خارجا ولا  
باعتبار الطبيعة لعدم نصها بالصفرة والبيض ولا باعتبار الحصة الغير المعينة  
هو باعتبار تحفة في كل فرد بمعنى اهلك الناس كل فرد مهما غير مختص  
اهلا كه فرد دون آخر \* قال قدس سره فالاولى الخ \* الصواب ذكره ههنا

ليسان فائدة قيد عند الجمهور ولكونه خلاف القياس لعدم اعتبار التعدد في الموصوف واما ما ذكره فيما سبق فغير مناسب لكونه على وفق القياس انما يحتاج هناك بيان امتناع الطراد وقد عرفت ذلك ( قوله اخصر طريق ) اي باعتبار المفهوم الذي قصد المتكلم احضاره به كما في البيت قصد احضاره باعتبار كونه موهبته ليقيد زيادة التصرف بطرق الاحضار به الذي اهواه ومن اهواه وهو اي وهذا اخضرها وفي قوله وهذا احضر من الذي اهواه اشارة الى ما ذكرنا فلا حاجة الى ادعاء كونه اخصر من جميع طرق التعريف كما ذهب اليه بعض الساطرين ( قوله موهي ) كرمي بالاصافة الى بقاء المتكلم في اكثر النسخ وفي بعضها بحذفها والاكتفاء على الكثرة ( قوله مع الركب ح ) الركب اسم جمع للراكب ويما بين جمع يمان اصله يمني حدثت الياء المدغمة وعوض عنها الالف قبل الون على خلاف القياس فصار يمانى حدثت الياء لانغمة الساكنين كذا قالوا والانه حذفت ياء النسبة وعوض عنها الالف على خلاف القياس لكثرة الاستعمال والتعميم ومصدر من اصعد في الارض مصى فالصمغ محذوف بقربة المقام ومصدر كمنجل بعيد الاسفار هويان للفني المراد ونذهب في الارض بيان لاصل المعنى وقراءته على وزن مكرم على لان اسد لا يحسن لارما وفي قوله جيب اشارة الى انه دها كراهها وامر برص بمعار فتي اختيارا ويجوز ان يكون هوى بماء فان يكون دها به باضار دهاب محله وهو القلب ( قوله او تحمها الح ) الاول باعتبار المالكية والثاني باعتبار المملوكية والثالث باعتبار المصاحبة ( قوله ومنه قوله تعالى لا تنصار الح ) اي من التعريض لكن على الاستعفاف ولا تنصار قرئ بالفتح على انه نهى وبالصم على انه نفى والمعنى على النهي والباء يحتمل المعلوم والجهول فان كان معنى تضربان يكون النساء مضموما والهاء صلة له اي لا تنصر الوالدة ولدها او لغيره والمفعول محذوف اي لا تنصر الوالدة لوالدها لئلا يربح ولدها يكون الاضافة للتحريض على الاستعفاف فظهر وان كان بمعناه معلوما كان او مجهولا والباء لغيره فلان مصارة كل منهما للاخر في خصاصة والاتفاق عائدا الى ضرر الولد وهو محل الاستعفاف ( قوله نحو رسولكم اح ) فان اضافة فرعون الرسول الى المخاطير مع انكاره الرسالة والارداء محلهم بعيد الاستهزاء بموسى عليه السلام ( قوله او اعتبار الطيف بجاريا ) في شرحه للمحتاج في بيان لطائف قوله تعالى يا ارض ابدعي ما تشاء ظاهر كلامه اي السكاكي انه يريد به البحر الاستعارة اسمية على تشبيه اتصال

الماء بالأرض بالتصريف تلك بالثلاثاء على أن مدلول الاصطفاة في مثل هذا هو  
الاختصاص من الملك فيكون الاستعارة تصريحية أصلية جارية في التركيب  
الاصنافي موضوع للاختصاص الملكي في مثل هذا وان اعتبر اللام وبنى الاتصال  
والاختصاص عند الاستعارة تبعية ومنهم من يجعل الحصار في الاضافة بادنى  
املاسة محرا عقليا بناء على كون النسبة الى ماهوله والى غير ماهوله مما يتعلق  
بالعقل دورا لوضع نهى فكر الوجهين واختارهما في شرح المفتاح وفي حاشيته  
على هذا الكتاب كونه محرا حكيميا فلا احتلال في كلامه فمن قال احتل كلام  
الشارح رحمه الله في بيان كونه محرا فاحتل كلامه (قوله نحو كوكب اخفاء)  
اصيف الكوكب اية سبب ملاسة العبدية العظيمة (قوله لا طريق له الخ) اى  
لا يعلم التكلم واصحاب سوى اختصاصه بتى بطريق التملك او ما يلى حكمه فلا يمكن  
احصاره بناء الا لاصفة فادفع اعتراض السيد بان النسبة الاصافية المعلومة  
مشيرة الى نسبة حرية فيمكن التعبير بالموصول فانه بعد احصاره بالنسبة الاصافية  
وارجاعها الى الحرية (قوله وما تكبره الخ) اى ابراده مشتقلا على الثوبين  
(قوله فلا فراد) جعل المسد اليه مردا بالعقد اليه فان التكبير يدل على الوحدة  
اما شخصا او نوعا (قوله غير مدعى له النسب) يجعل الالهام وسيلة الى الجهالة  
وكذا الحال في عداها من العظيم والتخفيف وغير ذلك وما انتهت ان لا يأتى المحاط  
عن قوله وليعلم انه غير الارادة لعدم معرفته له (قوله وبين الادراك) اى ادراك  
الآيات الدالة على وحدانيته فان الخواص الات الادراك (قوله له حاجب الخ)  
الحجب يستعمل من قال الله تعالى (كلامهم من ربهم يومئذ لمحجوبون) فالتالى على  
أصله وعدم الحاجب عن حجاب المعروف كناية عن وروهم عليه وهو كناية  
عن حصول مقاصدهم والاحاجة الى التقدير اى عن احصائه كقيل والاول صلته  
محدوف وفي كل امر صرف مستغر صفة حاجب اى له حاجب عن الارتكاب في كل  
امريشيه وهو الشىء وبيه اشارة الى ان مانع له هو كونه شيا لا امر آخر (قوله  
جاء حقيقه) وهو بولى من القول نعوذ السكره المعينة لطابق الاول وليكون  
العام قابلا لتخصيص بخلافه (قوله ورضوان من الله اكر) اى رضوان قليل  
اكبر من كل نعم في حده لان ما سواه من ثمراته وهذا المعنى اولى بما قيل اى  
رضوان عظيم من الله اكبر من كل نعمة كانه لهم لعدم حصول الرضوان العظيم  
الكبير لجميع المؤمنين والمؤمنات ولانه يتصل بالإشارة الى كمال كرمه تعالى والوحد  
لا طريق الحزم كما هو شىء النبوة اشارة الى انه صلى من العالمين (قوله اعتبار

الكيفية) أي العدد كما هو مصطلح أهل العربية والحدود إشارة إلى ما يعرض له  
العدد بالذات والموزونات إلى ما يعرضه بالواسطة فيشتمل المسموحات والمكيلات  
والمشبهات بهما مما لا يعرضه لا بالذات ولا بالواسطة بل شهما كالقطة والكرة  
لأنه صواب قدره أنه قد اشكل على بعض السطرين (قوله لعدم علم المتكلم الخ)  
أي عدم علم المتكلم في نفسه أو بتقريبه إلى المحاط به من جهة من جهة التعريف  
وهو إشارة إلى أن مجرد عدم الداعي إلى التعريف كاف في التكثير وما قبله انتفاء  
جميع جهات التعريف بموجبه لأنه لا بد من العلم بمسمىه والا لانتفع الخطاب بمصغ  
تعريفه بلام العهد الدهني ليس بشيء لأنه لا بد من صلاحية التقدم للتكثير والمقام  
الصالح له أن يكون الحكم على فرد من الجنس ثم يطلب لداعي إلى تعريفه وتكثيره  
ولام العهد الدهني أعاده لتعريف الجنس لا الفرد (قوله مانع كإرادة الأقسام)  
على السامع أو تأتي الإنكار لدى الحاجة والصرح عن التطير بالاسم الذي يعينه  
أو عن شغل به (قوله لم يقبل بيمينه) أو ما يؤدي معه أي المرفع بلام العهد لأن  
في كل منهما تصريحاً بنسبة السأمة إلى بين المدح وإما غيرهم من طرق التعريف  
فليس المقام صالحاً له (قوله أي هذه) تعبير بقوله تعالى فمنه أي معنى معناه على  
هذا التقدير هـ وهي تدل على التحقير لا التوسيم ضعف على ما في شرح الكاشي  
وكذا قوله أي فوجه وحاصل اعتراض المصنف روح أن المتكلم لا يطلب الداعي  
إلى التكثير والتعريف بعد اعتبار اللفظ الذي على أصل المعنى ولفظ النعمه يكون  
التكثير يدل على التحقير باعتبار المادة والصورة فلا يكون التحقير داعياً إليه والقول  
بأن التحقير داخل في أصل المراد ورأيه عيبه بما لا يفله الدوق نعم توكان المفيد  
للتحقير المراد أمور متعددة علم كونه شديداً كأنه كبير مستعاد من المؤكيدات وبما  
حرره اندفع جواب الشارح رحمه الله (قوله مفرق ابطاهر الخ) لا تراخ  
في تحقيق الفرق بينهما باعتبار الإبهام والتعيين المتراخ في فائدة التكثير التحقير  
(قوله نظفة أيه) تخصيص الآب وإن كان مخلوقاً من بطن الآب والام لكونه  
منسوباً إليه في تفسير القاصي أي صده هو حرمة مدته أو مدته مخصوص هو النظفة فيكون  
تزيلاً للغالب منزلة الكل أد من الحيوانات ما يولد لا من نعمة وقيل من ماء  
متعلق بدانة وليس صلة الخلق (قوله وبهذا يخرج) في رضى وفي المفعول  
المطلق إذا كان للتأكيد ووقع بعد الاشكال كقوله تعالى (ربط الاضأ) فيل  
الشارح روح انه هو لهد المثال على تقدير كونه سوع ولا شك ان اعاده في المفعول  
المطلق الواقع بعد التأكيد والقول منه لا يقع مفعول مطلق بعد التأكيد

اصلاً باطل فان قوله وما عزه لشيء لا اعتبار ايس القصد فيه الى نوع من الاعتزاز  
 حقير او عظيم ( قوله وحيث لا حاجة ) الخ ( الحاجة باقية في المفعول المطلق الواقع  
 بعد التأكيد ( قوله فكانت فتاح ) في هذا التشديد اشارة الى ان الشمول  
 متحقق بناء على توهم انهم لفظ يصرب لاهو اعم منه ولما يؤكد في ضمنت  
 ضمير بالرفع توهم انهم اريد غير يصرب لان شمول توهم فاندفع ما قاله السيد في حواشي  
 الرضى من ان ماد كره من لا حشر ولا شبهة فيه وانه يظهر به قاعدة التأكيد واما  
 الاستثناء فلا بد فيه من الشمول ولا يكتفى به الاحتمال المحقق فصلا عن المتوهم \* قال  
 قدس سره لانه خلاف الواقع \* اي ان اريد اختصاص نوع الطمعة بالفرد باعتبار  
 خصوصه ادليس كل نوع مخصصا في فرد مستبعد هذا ان اريد اختصاصه به  
 باعتبار نوعه لانه خلاف سائر ( قوله او يرتفع ) عطف على ارضها فيما  
 قبله اعني ترالك امكنة ادام رصدها من تحت النفي وكلمة او مضمومة المعنى اني تارك  
 الامكنة اذا انني كلا الامر من الرصد بها وارتباط الوقت وادانته في احدهما  
 لم يتحقق الترتيب بمعنى الى والاوان مقدر فمدها والحرم بضرورية فاشعر او لا حراء  
 الوصول بجري الوقت ~~الاول~~ المصدريه المقدرة جازمه كما في بعض  
 اللغات واوله \* اولم يكن ~~مدري~~ واربابي \* وصال عقد حائل حرامها \*  
 وصل ععود الحسنات كناية عن رعية اليهود وحرمة عن عدم الرماية  
 \* قال قدس سره ثاب وبعرض \* من انكشف والتبليس قائم بالعت ود كره انما  
 يتصف به باعتبار انه متفق به كحركة راكب السيف فلا وجه لاعتباره ورك  
 الموصوف بالذات \* قال قدس سره ظهر في المراد الخ \* لان انعت شايع في التامع  
 المخصوص ولا رعت لمذكور ماضي صاره الشارح رحمه الله تعالى التبع ولان  
 تعبير الاصطوب ود كر العت بعد كر الوصف يشعر من المراد به غير ما اريد بالوصف  
 فاندفع ما قيل كان الوصف في اللفظ \* اي ذكر التامع فكذلك لفظ العت بالتفاوت  
 وكلاهما مخصوص في عرف النجاة بمنع فلا وجه لكون احدهما اظهر في المراد  
 من الآخر \* قال قدس سره صرحوا مع \* اي تعريف كما يشعر به آخر كلامه  
 وما يجري مجراه ما يكون مستمر ما لتعريف كما في الدهر بظنك الظن كان قد رأي  
 وقد معناه تعريف للامني \* اشار لازمه وهو كونه مصيبا في رأيه \* قال قدس سره  
 على رأي المعتزلة واحكام \* فان المراد به المتد في الجهات الثلاث والجسم موصوف به  
 بالفعل واما تعريفهم بالقدس بل بعد التامع او يمكن فيه فرض الابعاض الثلاثة  
 فلا رادتهم بالامداد المخصوص موصوفه فيه او اخرافه الا ان ما صدق عليه الجسم

عند المعتزلة منصرف في الجوهر وهو المحتاج الى الفراغ سدى بلاؤه وهذا الحكماء  
 في التعليق والطبي وكلاهما محتاجان الى المكان من اشغال بالذات هو الجسم  
 التعليق بدليل اختلاف المكان بالتصهل والتكافؤ مع بقاء الجسم الطبيعي بحاله وانما  
 قال عند المعتزلة والحكماء لان الجسم عند الاشعة ما تركب من جوهرين مصاعدا  
 كل ما ذكرنا ظاهر على من هو واقف على حكاياهم \* قال قدس سره لا يتصور  
 الا في مكان واما الجوهر الفردي عند المعتزلة فمحتاج الى التحيز كما ذكر في محله \* قال  
 قدس سره وليس فيه دلالة الخ \* اذا المصدر لادلالة له على الوحدة والكثرة  
 فصير كونه راجع الى مطلق العت المذكور في صير الوصف فيموزان يكون  
 شيئا متعددا \* قال قدس سره ومنهم من قال الخ \* لا يخفى بعد كل منهما والثاني  
 بعد من الاول لانه يلزم ان لا يكون للتحويل والعريض مدخل في كشف وان يكون  
 ذكرهما استطراديا \* قال قدس سره لا يها \* قلت لاشترائك مطلق حيث رفعت  
 الاشتراك العنقوي وينبغي الاشتراك المعنوي في مراد معنى واحد ويهدا ظهر كونه  
 تمحلا \* قال قدس سره ليس بمناه الخ \* قال نعم من المطلق في المقيد بخصوصه  
 بخيار \* قال قدس سره فانه ينشأ من اللفظ دور المعنى لانه جرتى لاشتراك فيه الا  
 ان اللفظ يجوز استعماله في كل خصوصية سواء كان موضوعا او للمعنى العام  
 فلذا جاء الاحتمال \* قال قدس سره بحسب وضع واحد لكل خصوصية  
 او لمعنى كلي بشرط استعماله في الخصوصيات \* قال قدس سره اموارا بخصوصية  
 اراد بها المعنى الجرتية المدرجة تحت الامر المشترك سواء كانت جرتيات  
 اصافية كما في المشتقات او حقيقية كما في اصحاب لاشارة والمصبرات \* قال  
 قدس سره ومن اللفظ اما بخصوصه كما في انصرت وايهيات او باعتبار  
 امر كلي كما في المعرف باللام والمعرف اليه فان الوصف عين كل لفظ معرف باللام  
 العمدة وقد لاحظنا صواب انه معرف باللام لكل حصة مدخل عليه او لجنبه  
 وكذا المشتقات مثلا وصح كل ما هو على وجه من كل ذات قام به مصدره وليس  
 موصوفا لفهوم ما قام به المصدر والجبر استعماله في هذا المفهوم فلو صوح  
 ملحوظ بامر عام وكذا الموضوع له فتأمل فان فيه غموضا قد زل فيه الاقدام  
 \* قال قدس سره فاعتبر في الوصف مفهومه \* سواء كان به للاحظة الموضوع  
 له او موضوعا له \* قال قدس سره وهذا معنى كونه \* ليس بمناه ان له  
 افرادا متعددة بل ان له تعلقا بامر عام وهذا كما بين هذا الحكم عام بمعنى ان له  
 تعلقا بالعام اعني الموضوع \* قال قدس سره ولا يجوز اطلاقها الخ \* اي بطريق



الحقيقة لعدم كونه موضوعا له \* قال قدس سره كان كل من الوضع الخ \* كما ذكره في حاشيته شرح الأصول وقال الا يهري انه اذا وضع لفظ واحد بازاء معنى واحد هذا وضع خاص سواء كان ذلك المعنى كائنا او حريا والوضع العام يكون اذا كان الامر العامة للملاحظة او مور مخصوصة ووضع اللفظ لكل واحد منها \* قال قدس سره فغير معقول \* في حاشيته على شرح مختصر الأصول لان الجرفي ليس وجهها من وجوه الكل ليوضح به العقل اليه فيتصوره اجمالا وانما الامر بالعكس قبل قدحور قدس سره كون الاخص معرفة الاعم فلم لا يجوز ان يكون الجرفي مرآة لملاحظة الكل وفيه ان الجرفي يكون حاصل من طريق الطوائف كيف يكون انه ملاحظة ما حصوله بطريق العقل والحق ما احتاره السيد لانه اذا كان الوضع عاما باعتبار عموم اللفظ الوضع فلان يكون عمومها باعتبار عموم الموضوع له ولي (قوله ان القصد مهم الى الجنس الخ) يعني ان اللفظ دالة وطائر حامل لمعنى الجنس والوجود فوصف بمناه من خواص الجنس لبيان ان القصد الى الجنس فيقيد عموم كل فرد يصدق عليه الجنس دون العردي وليس القصد الى الجنس مع الوحدة بمقتضى ان يراد الوحدة الوصفية فيفيد عموم افراد نوع واحد بان يراد به دالة ترتفع وطائر بصيد (قوله وبهذا الاعتبار) اي باعتبار ان هذا الوصف للجنس فيم بجميع افراده وليس له اختصاص بوع افراد زيادة التعميم على التعميم اسي كان بمقتضى بدون الوصف هذا ما احتاره الشارح رحمه الله تعالى في شرح كلام المفتاح وتبع العلامة في ذلك فيكون مآل كلامي صاحب المفتاح وصاحب الكشف متحد وقد صرح به في شرح المفتاح حيث قال وصف الدالة ولفظ بمناه من صفات الجنس والمذكول المتعاقب لفظ لبيان ان القصد بهما الى الجنس فيفيد تأكيدهما الشمول والاحاطة ورفع توهم الخصوص وهذا ما قاله صاحب الكشف ان معنى هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة كانه قيل ما من دالة فطرية في جميع الارضين السم وما من طائر في جو السماء من جميع ما يطير بحاجة لانهم امثالكم \* قال قدس سره تصيد العموم \* ولو بطريق البصوح بواسطة من الاستغراق فلا يمتنع عدم الاستغراق اصلا لكنه يمتنع التأويل من يراد الاستغراق امر في وصف الوصف لا يمتنع وخلاصة التوجيه انه قل لو وصف كان نص في الاستغراق وبعد الوصف صار مفسرا \* قال قدس سره لان كل فرد الخ \* يعني ان التكثير املا فردية او للوحدة وعلى التقديرين لا يصح الحكم بقوله ثم لان العردي ليس بجماعة والوع ليس بمجموعات

وما قيل ان النوع يشتمل على اصناف وكل صفة اذ لا ملة كل جمعة في كل زمان  
 فيدفعه توصيف اعم بامثالكم ان المراد بكم مراد نوع الانسان فالناس تشبه  
 النوع بالنوع في كونهما محفظة الاحوال لا تشبه اصف بالنوع وتشبه بحاجة  
 في وقت النوع قال قدس سره نهما محفظة الخ في ظاهره بعيدان هذه النكرة  
 مراد منها المجموع ولا حقا انه بخلاف السابق اعني قوله من دابة قط في جميع  
 الارضين الخ واللاحق اعني قوله قلت الخ فانه يدل على ان الحكم المذكور باعتبار  
 اللازم كافي قوله تعالى ( وكل في فلك يسحور ) فلا بد من العناية بان يقال مراده  
 ان النكرة المذكورة من حيث الاخبار عنها محمولة على المجموع لانه مراد منها  
 قال قدس سره ان المقصد من لفظ دابة الخ يعني ان لفظ دابة وطائر حامل  
 للجنس والوحدة فليان ان المقصد من كل منهما الى اجنس من حيث هو دون الوحدة  
 والكثر وصف بصفة لازمة بجنس من حيث هو اي بلا شرط شيء منهما  
 والاستغراق استبعاد من كلمة من بالنظر الى الجنس كما اشار اليه بقوله كانه قبل  
 من جنس من هذين وهذا كما يقال من رجل من هذين الرجلين الا كذا وجب  
 الاشكال في صحة الحكم لاشتمال كل من الجنس على انواع كثيرة كل واحد منها امة  
 كالانسان وما حررنا لك اندفع ما قيل ان الظاهر من زيادة كلمة من الاضافة بالافراد  
 تصافيك يمكن الحمل على الجنس من حيث هو فزيد من تأويل عبارة الفصاح  
 الى ما هو مراد الكشاف قال قدس سره لا راجس مفهوم واحد لان المراد  
 الجنس من حيث هو اي بلا شرط كاعتبرت لدليل ان كون الجنس معهودا واحدا  
 انما ينافي زيادة التعميم والاطاعة اذا اعتبرت من حيث هو ولا يخفى ان المراد ههنا  
 الجنس من حيث هو دون في صميم جميع الافراد كلف وبوكان امر وهو الجنس من حيث  
 هو لم يصح الحكم بكونه انما كلام من قوله يتدرج هذه بمرق بين الجنس من حيث هو  
 اي لا بشرط شيء وبه بشرط لا فان عدم صحة الحكم على الثاني دون الاول  
 قال قدس سره والشارح رحمه الله توهم الخ كلام افسح يحتمل المعنيين كما  
 عرفت وما اختاره السيد ذكره بفاصل الكاشي وما اختاره الشرح رحمه الله ذكره  
 العلامة بالقول بان اتحاد الكلامين توهم في الكلام في لزوم وال ما اختاره  
 الشرح رحمه الله اول نظرا الى انه يصح حمل عمه تعالى وقدرته لكل فرد  
 صريحا وما ذكر السيد اول نظرا الى عدم روم الاشكال في صحة الحمل وفي قوله  
 وبهذا الاعتبار مراد الى انه اعتبارا آخر لا يبعد زيادة التعميم والاطاعة وهو الوجه  
 الذي ذكره السيد واليه يشير كلامه في تنويع حيث اورد في بحث التخصيص

بالصفة كلام الكشف اولاً ثم ذكر كلام المفتاح ثم رد على التوضيح فانه يشعر بانه  
لا يقول باتحاد الكلامين، فقطع ( قوله صحة وقوع المردم وقعها ) سواء كان مسبوقاً  
منها كافي مررت برجل قام بوجه اى قائم ابوه او لا نحو مررت برجل ابوه ريد اى كائن  
ابوه ريداً كافي رضى ( قوله وامرئ الذي يسك من الجملة بكرة ) والماسب ان  
يعتبر فيها حال ميسك من ( قوله به اعتبار الحكم ) اى المحكوم به لانه يسك منها  
لا بمعنى الوقوع واللا وقوع ادلايست منها ثم ادخله دخلاً فى السك ( قوله يعرف  
الخطاب الخ ) لا الاصل فى الوصف التمييز وان كان يقصده معنى آخر مع كون  
التمييز حاصل ( قوله ايست كذا ) اى ليست معلومة الثبوت قبل ذكرها لان الانشاء  
اعلام من النسبة القديمة بنفس المتكلم من حيث انها قائمة بها ( قوله بتقدير القول )  
لمعنى زيد اضربه زيد مقول فى حقه اضربه اى انه يستحق ان يقال فى حقه ذلك  
( قوله مراده ان الصفة الخ ) واعلم يقبل انه صلة بتقدير القول لان جعل الجواب صلة  
بعبثوت الانطواء مهم وتقدير القول يعيد شور استحق قول الجملة القسمية والاول  
ادخل فى مذمتهم ولان تقدير القول انحصار اليه اذ لم يصح كون المذكور جواباً  
قال قدس سره بانها مذبذبة \* والجواب ان كون اسورة مذبذبة لا ينافى كون  
بعض آياته مكبة فان كونها مكبة او مذبذبة باعتبار الاكثر وكذا كون تلك الاسورة  
مذبذبة اتصالاً فان معناه اى لم يقل انها مكبة \* قال قدس سره وقد سبق منه انصاف  
الخ \* والجواب ان معنى المصدر بانها ان اس خطاب للمشركين لاهل مكة  
وان المصدر بانها الذين سوا خطاب لاهل المدينة لانها تارة بمكة او بالمدينة ( قوله  
دور الصفة ) فان قوله فعرفوا بها دارا موصوفة الخ يدل على انهم لم يكونوا  
حائزين بها قبل الآية ويعبر من ان العلم بالصفة قبل اند كريس شرط كما ذهب  
اليه شردمة ( قوله قد يمكن الخ ) بمعنى لا يدل دلالة كلامه على ذلك لان اللازم  
بما ذكره ان المشركين عرفوا بها دارا موصوفة ولم يعرفوها قبل الآية لان  
المخاطبين بها لم يعرفوها قبلها واللام فى الصفة علم المخاطب بها قبل ذكرها دون  
السامع والمخاطبون بها عبي مؤمنين قس عرفوها سمع من النبي صلى الله تعالى عليه  
وسلم وخلاصة الجواب ان الخطاب بكل واحد من الآتين عام مانصاف البار بالصفة  
والصلة الا انها جاءت فى آية بقرعة معرفة لتقديم ذكرها فى آية صورة التحريم  
موصوفة بهذه الصفة فكما ان مقام التعريف المهدى بخلاف آية صورة التحريم  
فانه لم يقدمها - كذا ان لموصوفة لا صريحاً ولا كناية فكان المقام مقام التنكير  
وهذا كما يقال جاني رجل وصل فقل الرجل الفاضل فانه او ردد رجل او لا بكرة لعدم

سبق الذكر وان كان معلوما انصافه فانقصية وورد ثانيا معرفة لتقدم الذكر  
والحاصل ان تقدم الذكر صريحا او كناية شرط في تعريف العهد وهو متحقق  
في آية النقرة دون آية التحريم ويؤيد ما قلنا انه ذكر صاحب الكشف في بيان  
كون الصلاة المذكورة قصة معلومة للخصم ثلثة وجوه سماهم من اهل  
الكتاب او من النبي عليه السلام او سمعهم من آية التحريم واكتفى في الجواب  
عن سؤال تعريف النار وتكثيرها بهمهم به من آية سورة التحريم فقط  
ليتحقق شرط التعريف العهدي من تقدم الذكر وبما حررنا دفع اعتراض السيد  
بقوله وقد يقال الخ كما لا يخفى وما قيل ان ما ذكره توجه لتعريف النار  
في آية النقرة واما وجه تكثيرها في آية التحريم فعير مسكور في كلامه فينادي  
على فساد عبارة الكشف حيث قال فان قلت فراجعت النار الموصوفة بهذه  
الجملة مسكورة في سورة التحريم وهما معرفة فانه صريح في اسسؤال عن الامرين  
فلو كان الجواب المذكور جوابا عن التعريف لكان ناقصا (قوله اي تقرير  
المسند اليه اي تحقيق مفهومه) فالكلام بعد تقدم لفظ المسند اليه على حذف  
المصاعف او الاستخدام او اقامة الدال مقام المدلول وعلف مدلوله لاداة انه ليس  
المراد تقرير معناه الحقيقي كما سبق الى الفهم من لفظ المفهوم بل ما يدل عليه وان كان  
معنى مجازيا كما في رمي الاسد به (قوله اعني جملة الخ) يعني ليس المراد بتحقيقه  
تحقيقه في نفسه وازالة الخفاء عنه بل تحقيقه بالامسار وازالة احتمال انغير (قوله  
من سماع لفظ المسند اليه) لشاعر نقل سمعه (قوله وجملة الخ) اي جملة السامع  
من اجل لفظ المسند اليه هل معناه لشاعر من شعر محمد \* قال قدس سره فربما  
كان مقصودا \* بعينه مع قطع النظر عن حال السامع فان يكون الاهتمام بشأن  
المسند اليه كما نقول في مكان يستغرب فيه وجود الاسد رأيت الاسد الاسد (قوله  
ودكر العلامة في شرحه الخ) في التصاح واما الجملة التي تحتضى تأكيد فهي  
اذا كان المراد ان لا يظن ان السامع في حكم ذات بخورا او سهوا او سياتا كقولك  
عرفت انا وعرفت انت وعرف زيد وعينه وعينه وربما كان يقصد بمجرد  
التقرير كما يطلعك عليه فصل اعشار التقديم والتأخير مع العمل انتهى اقول هذه  
العبارة صريحة في ان مراده تقرير الحكم حيث عبر دفع طر الجوز والسهو  
والنسيان فيه فقال في حكمك ومراده من الحكم الاسد والاثبات لا الثبوت لان  
التأكيد اعني دفع الجوز والسهو والسبب فيه وبما اصاب الى كاف الخطاب  
كالتأكيد ربما كان القصد منه مجرد تقرير الحكم بمعنى الاسد يعني ان المسند اليه

في قصد المتكلم عين المذكور لا غيره وهذا لا ينافي ما صرحوا به من ان التأكيـ  
لا يكون لتقرير الحكم بمعنى الثبوت وتقويته فان المقيد له تكرير الاسناد لتكرير  
المسند اليه فانفع الاثر ضا بمعرفة قال الفاضل الكاشي ان المتكلم اذا قال بـ  
زيد فقد حكم على زيد بالحي فاداكده وقال مرة ثانية زيد فكانه حكم على  
زيد مرة ثانية بالحي فتقرير الحكم بسبب تكريره وقال الشارح الرضوي في تفسير  
التأكيـ نافع بقررا امر المتدوع التكرير لفظا او معنى بقررا ما يتعلق بالتنوع من اتصافه  
مكونه مسوبا اليه الفعل ونحو الثبوت لتقرير ما يتعلق بالتنوع من اتصافه يكون  
مانسبا اليه طالما لا يجرئه ثملا وفي افتتاح في بحث التقوى اذ انت في نحو لا تكذب  
انت ها هنا كيد المحكوم عليه من الكذب منه ما هو لا غيره لالتأكيـ الحكم  
فقدروا في قوله فندرا اشارة الى الفرق بين كونه تأكيـا للحكم عليه من الكذب  
اللازم بكونه تأكيـا للمحكوم عليه من الكذب وبين كونه تأكيـا لبي الكذب وقد  
اورد الشارح رحمه الله الفرق في بحث التقوى ثم انه لما كان في كون القصد مجرد  
التقرير من غير ان يجعل وسيلة الى امر اخر حراما حاله الى ما اورد في الفصل المذكور  
من انك اذا اردت التأكيـ في كذا كذا فقلت انا كذا فقلت معك لا غير او وحدي  
وفي موضع آخر بعد اذا قصدت التأكيـ والتقرير في ريدا عرفت قلت ريدا  
صرفت لا غيره قال لا غيري وكذا وحدي هما مجردا التقرير من غير ان يكون وسيلة الى  
شيء آخر ولما كان الطوايه طاهرة يتعرض لبيانها العلامة هنا ما عني في حل  
كلام الفتح والعلامة محرم آتيت وكذا من التأكيـ (قوله فان قيل) اي في رفع  
مخالفة ما ذكره العلامة لما صرحوا به (قوله انه لم يرد التأكيـ اخ) اي السكاكي  
رحمه الله لم يرد التأكيـ في قوله واما حاله فنقصي تأكيـه التأكيـ الاصطلاحي  
وهو ان يعبر عن المحصور كيد وقد ذكر فيه كل رجل عارف وكل انسان حيوان  
ليكون معنى قوله وربما كان القصد مجرد التقريراته ربما كان القصد من التأكيـ  
الاصطلاحي التقرير فيكون تفسيره بتقرير الحكم بخلاف ما صرحوا به من ان التأكيـ  
الاصطلاحي لا يكون لتقرير الحكم بل راد مجرد التكرير اي تكرير المسند اليه بحسب  
المعنى ليشمل التأكيـ المسمى ايضا سواء كان تأكيـا اصطلاحيا او لا فيكون معناه  
ربما كان القصد من تكرير مسد به مجرد تقرير الحكم ولا شك ان تكرير المسد  
اليه في نحو انا عرفت واس عرفت معية لتقرير الحكم وتقويته عندهم فاندفع  
المخالفة (قوله لاسم اخ) ان قلت ان تقديم المسد اليه انما يفيد تقرير الحكم  
وتقويته اذا كان بوجه مستمر تكرر الاسناد فتكريره ايضا يفيد اذا كان مستلزما

لتكرره فالفرق في كون احدهما مفيداً له دور لا آخر قد ثبت ايراد استداله بمقدما  
مع عدم توقف اصل المعنى عليه انما هو لاجل عادة التقوى بتكرر الاسماء بخلاف  
تكريره فانه ليس لاجل افادته وان كان يجامعه في بعض بصور ( قوله على ان  
السكاكي الخ ) يعني لا يصح الخوالة على هذا التوجيه لان عادة ان عرفت للتقوى  
وتحقيقه لم يورده السكاكي رحمه الله في الفصل المذكور بل هي فيه اعني بحث  
تقديم المسد ففي قول الشارح رحمه الله تعالى في آخر بحث تأخير اسد اليه تسامح  
ماقامة اللازم مقام اللزوم ( قوله ولو سلم الخ ) اي لا يسد نه اراد ذلك تأكيد مجرد  
التكرير وانه يبيد تقرير الحكم ولو سلم انه اراد ذلك فيمكن معنى قوله وربما كان  
القصد الخ انه ربما كان القصد من تكرير اسد ايده مجرد تقرير اصكوم عليه فانه  
اذا كان التأكيدي الصاعى مفيداً لتقرير المحكوم عليه بصرفه ان تكريره ربما كان  
مفيداً لتقرير المحكوم عليه ولكن قوله كما بطلت اشارة الى مدكره في ذلك البحث  
من ان لا تكذب انت يفيد تقرير المحكوم عليه فلا يصح جرم العلامة من المراد تقرير  
الحكم غاية الامر انه يصح ارادته وهذا التقرير موافق لما قل من يفسر رحمه الله  
اي لا سلم ان اراد التأكيدي الصاعى وانه يفيد تقرير الحكم ويفسره الشارح  
رحمه الله لتعلق التسليم بالمع اسد كور في الجواهر والاشارة الى البعد قال قدس  
سره يتضمن الحكم بان الخوالة الخ <sup>١</sup> في بحث اما اولاً فلا ان الموحدة انما تصدق بدفع  
عن الامة ما ذكر العلامة عاصراً حواه واما لدونه فهو بكت عنه كالعامة واما ثانياً  
فلا لا سلم انه يتضمن الحكم بان الخوالة ليست على ظهرها لحوار ان يحمل الخوالة  
على ما بينته او على ما ذكره الشارح رحمه الله بقوله والاصح الخ واما ثالثاً فلا انفاً  
المذكور موجه لكلام العلامة ويكتفي لتوجيهه لا يكره في كلام السكاكي رحمه الله  
ما بيناه ولا يتوقف على ارادته ذلك فالسبب مع كور لحواله بمجمله على خلاف  
الظاهر لا مع ارادته ذلك واما رابعاً فلا ان الموحدة ادعى ان مراده فالتأكيد مجرد التكرير  
ولم يقدّر ليلا عليه فلم يترك مع هذه الارادة مع بهامد كورة صريحاً واما خامساً فلا  
حاصل العلامة عدم صحة الخوالة على التوجيه المذكور فالاتى بعده ان يقال ولو سلم  
صحتها بناء على التوسع فليكن الخ لا مع الارادة ( قوله ولو سلم ) اي لو سلم ان المراد  
بالتأكيد مجرد التكرير وانه يفيد تقرير الحكم وان الخوالة ليست على ظهرها ( قوله فكان  
يدعى ان يتعرض الخ ) ان يقولوا بما كان القصد مجرد تقرير والتخصيص ( قوله لانه  
الذي يعتبره ) فانه قال ان تقديم ماله وانحر كان فاعلا اي تأكيداً معني يفيد التخصيص

فما عرفت اذا اختلف في الاصل عرفت اننا (قوله والظاهر) اي في بيان  
 الحوالة سواء حمل التقرير على تقرير الحكم او تقرير المحكوم عليه وانما كان اظهر  
 لكون الحوالة جارية على ظاهرها والكاف حيث في كإبطالك لتشديد وعلى  
 التوجيهين السبقين محضى لكن لا يخفى على السطن انه لا فائدة في هذه الحوالة  
 (قوله ولهد غير اسوب الخ) حيث قال ومده كل رجل عارف (قوله الى حل  
 كلام المصنف رحمه الله اي في الابضاح وهو قوله كإسبأنى على ذلك اي على  
 ما حل عليه كلام الفتح لانه غير تابع له في امثال هذه المقامات بل هو صحيح جيد  
 هذه (قوله وبهذا) اي بما ذكرنا من انه لا حاجة الخ (قوله معنى كلامه) اي  
 كلام المصنف رحمه الله تعالى (قوله عطف فاحش) اما الاول فظاهر فانت ان  
 تقرير الحكم مستفاد من التقديم لامن التأكييد واما الثاني فلان ان ليس للتقرير  
 بل للتخصيص واما وحدي ولا عبري فليس تأكييدا للمحكوم عليه بل للتخصيص  
 (قوله لتلاينهم ان ساد انقطع الى الامير بجزا الخ) اما في الطرف بان ذكر الامير  
 واراد بعض عنده او في التسمية فان اسند فعل ذلك البعض اليه وكلاهما يدفع  
 ما في كيد القضي والعموي لما عرفت من كلام الرضى ان التأكييد القضي والعموي  
 يقرر امر المتوسع في كونه منسوبا اليه فكانه تكرير النسبة ايضا واما المعارف  
 ذكر المصنف واري الامرية فلا يمنع بنا كيد المسد اليه بل تأكييد المسد (قوله  
 ولا يدفع هذا التوهم) اي توهم وقوع مورد آخر موقعه سهوا واما وقوع  
 الثاني والخموس في موقعه سهوا فيدفع بهذا التأكييد فلا تدفع به وبين  
 ما سيجي من قوله بل لا يولى به دفع توهم ان يكون الحاشي واحدا منهما  
 والاساد اليهما وقوع سهوا (قوله على اهم في حكم شخص واحد) فلا تماوت  
 في ان ينسب بعدد و بعضهم والى كلهم وما قيل الاظهر ان يقال سهوا على ان  
 البعض بمنزلة المجموع فاما يناسب المحار العموي قال قدس سره ولا يلزم  
 من ذلك احاطة النسبة قد عرفت انما عطف بمقتضى من الرضى من ان العطف  
 الشمول بقرائن صريح يكون مانسب اليه عاما لاجرائه شاملا بخلاف كل  
 القوم فعلوا فانه بعيد لاحاطة والشمول في آحاد القوم لا في النسبة قال قدس  
 سره اما في الهيئة التركيبية ارادنا ان الهيئة التركيبية للفعل مع الفاعل موصوفة  
 بالنسبة بطريق الفاعل منقسم في النسبة بطريق الوقوع فيه واما في لفظة  
 الفعل ان قلنا ان النسبة الى الفاعل انى هي جزء مداول الفعل هي النسبة  
 بطريق القيام منه بها نسبة بطريق الوقوع فيه واستعمل صيغة الفعل فيها

والتزديد بسبب أنهم لم يصرحوا بالاستعارة في الهيئة لترصيصه أو في صيغة  
الفعل باعتبار النسبة بل حصروا الاستعارة في الاصبية وهي في اسمه الاحساس  
وما يجري مجراها في التسمية وهي في الحروف والمشتقات عشر معانيها المصدرية  
واما الاستعارة في الهيئة التركيبية او في الافعال باعتبار مساوئها التي هي النسب  
او الزمان كما في الماضي المستعمل بمعنى المستقبل فصرحوا بذلك قال قدس سره  
لا يدفع هذا التحوز \* قد عرفت انه يدفعه ذلك قلت من لخصي \* قال قدس سره  
هذا انما يصح اذا اريد الخ \* ليس مقصود الشارح رحمه الله تعالى البحث  
على المصنف رحمه الله تعالى بانه لا حاجة الى ذكر عدم اشتغال لاسبابه عدم  
التحوز منه حتى يرد عليه ما ذكره السيد بانه لا يتم اذا اريد بالتحوز الاعم  
الشامل للعوى والعقلي واما اذا اريد به التحوز العقلي على ما يدل عليه عبارة  
المفتاح فلا بد من ذكره بل مقصوده انه يمكن الاكتفاء بذكر التحوز فان براد بمعنى  
الاعم وليس ذكر عدم التحول في ردواعي انت كذا لا سيما حيث معنى التهذيب  
لا بمعنى الاعتراض (قوله واما بيانه بالمعنى المصدرى) بكشفه وانصاحه والمراد  
بكشفه تعطف البيان خفيه تمام فقول الشارح رحمه الله تعالى ان تعقيب المسند  
اليه بيان لحاصل المعنى \* قال قدس سره معبرين لا وثقت \* انما اعترض المعايير  
بينهما لاصول ما احتجناهما الانصاح فانهم لا يصحون الاعلى ذات واحدة  
بمخلاف ما اذا كان واحدا من الثلاثين السجين وبمشاركته في لكسية المشتركة بين  
عشرين فانه لا يحصل الانصاح من تلك المشاركة \* قال قدس سره اوضح \* لقلة  
الاشتراف فيها (قوله لا ينحصر في الانصاح) وان كان لازما له ولذا عرفوه بانه  
تابع غير صفة بوضوح متبوعه فانحصار المصنف رحمه الله تعالى عليه لانه انما  
(قوله للندج) ادوية اشعار باعتبار الوضع التركيبي الى كونه محرما به القتل والعرض  
لما التجأ اليه وان كان مستعملا ههنا في معناه على ونداج من مجموع عطف بيان  
فما قيل انه يجوز ان يكون البيت الحرام نعتا موصلة لكعبة كما معنى قوله تعالى (قرأنا  
عربيا) حال موطنه من صميم ارضه ليس بشي وانما سد هذه في حكم تكرر العاص  
وايس المقصود تكرر نسبة الفعل اليه ولا نسبة الى - في مقصود انصبا (قوله  
لان الانصاح) لان الكعبة اسم مختص ببيت الله تعالى لا يشترك فيه شي (قوله  
وقالته الخ) في الكشف قوم هو عطف بيان له وان قلت ما يفسد في هذا  
البيان والبيان حاصل بدونه قلت الفاتحة ان يومئذ هذه الدعوة وسما ويحسن  
فيهم امرها محققا لاشبهه بوجه من الوجوه ولان عادا من الاولى القديمة التي هي



قوم هود والصفة فيهم والاخرى ارم انتهى فالجواب الاول مسمى على ان عادا اسم  
مختص بقوم هو ذكرا ذكره السيد وهو القول الراجح ومعنى قوله تعالى (عاد الاولى)  
على هذا القول عاد اقدمه اى المتقدمون في الهلاك بعد هلاك قوم نوح والجواب  
الثاني معنى على ان عاد اقدمه عطف البيان لايضاح ورفع الاتهام المحقق وكان الحق  
تقديم الجواب الثاني لانه منع لقوله والبيان حاصل بدونه والاول تسليم له لكن  
آخره اشارة الى رجحان الجواب الاول لثبته على القول الراجح وما ذكره صاحب  
الكشف من انه ينبغي ان لا يحمل قوله ولا عاد الخ على وجه مستقل لان السياق  
غير ملتبس حتى يحمل بين لارائه القس بل هو متمم لوجه السابق وانه في مثل  
هذا المقام يؤول بعد الاحتمالات البعيدة كالكتاب المحقق ويزال تأكيداً وتقريراً  
لإفادة معنى الوسم فيه ان عطف البيان موضع وراجع للاتهام المحقق بالنظر  
الى معنى التسوية لانه ينظر الى السابق والقرينة الاخرى ان عمر في قوله اقسم بالله او  
حقيق عمر اى الالهام المحقق في اوجه حصص الاشتراك فيه لانه ينظر الى سياق  
القصة والقدم وانه لا نسب ان السابق غير ملتبس لان كون السابق في شأن قوم هود  
لا يقتضي ان يكون الدعاء بقوله تعالى (الاعداء) مختصاً بهم لحوار ان يكون شاملاً  
لهم ولغيرهم نعم ذكره من ان عاداً الاخرى ارم موافق لما ذكره في سورة النجم  
يتألف لما ذكره في سورة النجم من اى عقب عاد بن عوص من ارم بن سام بن نوح قبل  
لهم عاد كما يقال لى هاشم هاشم بن عبد المطلب الاولين منهم عاد الاولى وارم تسمية لهم باسم  
جدهم ولم يسمهم عاد الاخيرة وكانها قولان نقل كل اى موضع والاولى نقل الذى  
ذكره في سورة النجم كما في الكشف وفي الكواشى ان عادا الاولى قوم هود وعادا  
الاخيرة قوم ثمود والله اعلم قال قدس سره وشبهه بقول الخ \* وخذ التثنية  
ان المنظور اليه في الصراط المستقيم هو الوصف وفي صراط الدين انبات ويكون  
من اجراء الموصوف على الصفة في الحقيقة \* قال قدس سره فيه اشعار الخ \*  
ودلت لان التفسير بين معنى المهم مدعى اظهر في الدلالة عليه فارجع الى الموصوف  
بما وايضا الصفة فلا بد ان يكون الصفة بتلك الصفة معلوما كيلا يلزم تفسير  
المهم بالمهم \* قال قدس سره فاشار الشارح رحمه الله الخ \* ما ذكره الشارح  
رحمه الله بعيد كونه عطف بين احسن اداقصد الايضاح والاشعار المذكوران وما  
ذكره صاحب الكشف بعيد كونه بلا احسن اداقصد تكرير النسبة والايضاح  
معاً فابدل محرر النسبة الى مجموع الكتابين وادقصد النسبة فقط فالاحسن  
عطف البيان لانه اعرق في التفسير وقيل بخلافه الدل على كل حال لان احسن

الصفة ان تجرى على موصوفها ويصاد بها معنى فيه وما عر عن الدات بها  
 فالاولى ان يجعل الدات المذكورة مقصودة **بصفة** قال قدس سره تأ كيد  
 البسة **ب** بل تأ كيد المنسوب والمنسوب اليه كذا ينحى **ب** قال قدس سره على البلغ  
 وحده وآ كده **ب** اى على وجه هو البلغ وآ كد من ان يوصف صرطهم بالاستقامة  
 اما اولا فلثنية ذكره **ليست** المشهور في دهر السامع واما ثاب فالتفصيل بعد  
 الاجال واما ثالثا فلتركيب العامل **ب** قال قدس سره بل اد كان وردا في مقام الخ **ب**  
 لا ينحى ان التقييد المذكور لا يستعاد من صرة الكثف واعتباره في المشبه  
 لبواقى المشبه قلب المقصود من التشبيه اى ابضاح المشبه فالاولى ان قوله  
 كما تقول هل ادلت متعلق بقوله والاشعار بان الطريق مستقيم بانه وتفسيره  
 صراط المسلمين فقط وليس متعلقا بمجموع قوله فائدة تأ كيد **ب** فيه من الثنية  
 والتكرير والاشعار الخ **فحينئذ** يكون زيد عطف بـ **للاكرم** الفصل وشبه  
 البديل به لكونه **أعرق** في العبر فيكون كلام الكشف موافقا لما ذكره الشارح  
 رحمه الله (قوله وكذا كل صفة) المشار اليه المشبه بالحكم المذكور بان الطير  
**عصف** بيان والمشبه بالحكم المستعاد من قوله كل صفة أخرى عليها **الوصف** (قوله  
 فالاحسن ان اوصوف الخ) ادخل الفاء على الخبر لتضمير المشبه معنى بشرط  
 اى مل احكم المذكور هذا الحكم هو كذا **ب** مجموع قوله كل صفة الخ  
 بتأول هذا الحكم **قد** فانه اشكل على الساطرين وتكلفوا في حله (قوله  
 لا تأ كيد) وان افاده (قوله مثل امس الدابر) فانه لم يصح التأ كيد (قوله اى  
 يحققه ويقرره) **هو** يحقق الغرض من التبوع ولا يؤكده امر التبوع في النسبة  
 او التمول (قوله شكريرافط التبوع) اما بعبارة او بواضحة معنى على ما في التسهيل  
 نحو اجل خير وانزل تزال وصرت انت (قوله على ما توهمه القوم) من ان كلام  
 ابتاح يشير الى انه عطف بيان وكلام الابصاح انه صفة وكلام لكشاف الى انه  
 تأ كيد (قوله على ما نقل الخ) فان ما نعر عنه وان كان في سبب التعريعات انخوية  
 حدود وان ما اعتبره فيها دآيات الا انه يستلزم ذكره العلامة فاندفع مذكره الشارح  
 رحمه الله في الحاشية الموطئة على قوله على ما نقل عن ابن الحجب فيه ايماء الى ان  
 في ما نقل خلا وانا اذكر صراحة ابن الحاحب في شرحه بوجوه الخ كما يظهر **ب** تأمل  
 في العبارة المقولة لمن له مسكة (قوله واقول ان ارد ح) **نحشر** الشق الثاني  
 ونقول مراد العلامة من قوله ذكر ليدل على معنى في منوله ان يكون المقصود  
 من ذكره الدلالة على حصول المعنى في المتبوع ليعود ذلك الى التخصيص

او انما صبح او المسح و ثم او غير ذلك وذكر ابن و واحد ايس للذلة على  
 حصول الاتساع والوحدة في موضوعيهما من تعيين المقصود من جرئهما فلا يكونان  
 صفة (قوله كان تدبر الخ) ذكر الدابر يدل على حصول التدبر في الامس ثم  
 يتوسل بذلك في كيد وكذا في الوصف الكاشف بخلاف ما نحن فيه تدبر فانه  
 عامض (قوله لا نسلم ان ليدل يجب الخ) في الرضى لما لم يكن البدل معنى في التبوع  
 حتى يحتاج الى التبوع كما احتج اوصاف ولم يهمل معناه من التبوع كما فهم ذلك  
 في اننا كيد جاز اعتباره مستقلا لفظ اي صالحا لان يقوم مقام التبوع انتهى  
 ولا ينبغي ان صحة اقامته بهذا المعنى لا يقتضي ان يتم معنى الكلام بدونه حتى يرد  
 ما اوردته اشرار رحمه الله تعالى (قوله ان الله وشركاءه الخ) ويجوز ان يكون  
 معمولا به شركاء والحق والله متعاقبا لشركاء (قوله وان كان الخ) اي فيطلقان عليه  
 وان كان معهودا معهما من غير ان يكون صريح في الرضى فلا اشكال في كذا الوصل  
 قوله لان ما صدق عليه ائيب الخ) وان كان مفهومه بعضا من مفهوم آلهين  
 (قوله دالا شبه اجمالا ومتخصصا) اي من حيث نسبة الفعل اليه كالفصله السيد  
 ناقلا من المرد لاس حيث دانه فان ردت ريد لاتعصى التوب (قوله بدل العطف)  
 اي البدل لاجل العطف وانه ارشاد العطف او بدل العطف اعني البدل منه (قوله وهو  
 من اضافة الخ) الريادة تسمى مصدرا ومعنى الحاصل فالصدر وعلى الاول  
 الاضافة لا يهمل الى ان يكون هو ان المفعول لان الريادة تسمى لازمة ومتعدية  
 ولذا احتار لفظ المموم وعلى الثاني يابى \* قال قدس سره بقوله نصر الله \*  
 يقال نصر بعث الارض بمصاد الممهلة والتخفيف اذا مائها كذا  
 في الاقليد \* قال قدس سره بما يحتمل فيه \* بان يكون الاول بدل الكل  
 اما بان يكون اعظم كذا من خطبة او بحذف المضاعف من طلعة الظلمات اي  
 اعظم والى ان قصد للاسفة بين القمر وفلكه فهو بدل اشتمال والافهوبدل  
 صط \* قال قدس سره مع في معنى الخ \* لانه جعل التشبيه الاول عطف وقصد  
 التشبيه الثاني بقاء \* في قدس سره ولود كذا \* اي المتصل مثالا ما وقع في كلامهم  
 كما ذكر شرح التسهيل فون على رضى الله عنه ان الرجل ليصلي الصلوة وما كتب  
 له نصرها تشبها الى غيرها وانما قال اولى لان قوله وهذا معتد الشراء كثيرا  
 بمرارة ذكر المشابهة \* قال قدس سره بذلك على ذلك عارضة \* حيث قال سابقا  
 وهو في حكم تكرير بعد بل ولا حقا لانه ثبت ذكره بجلا اولا ومفصلا ثانيا  
 (قوله فلان التبوع فيه) اي من حيث نسبة الفعل كالفصله السيد (قوله كما مر)

أي قوله والاشعار بان الصراط المستقيم به الخ قال قدس سره كانه قبل  
 المعنى شيء من زيد عليه اشارة الى رد من رعمانه يجوز في سنة فيتحقق ان ماهوله  
 قد يبدل من الفاعل المحاري فيجتمع في كلامه اساد بجاري سنة الى المبدل منه  
 واساد حقيقى بالنسبة الى الدل فانه وهم اذ في الاساد صارى لا يكون النفس  
 متشوقة الى الفاعل الحقيقى ولا يدكر بعده اصلا والاتات المقصود من الاساد  
 المجازى (قوله من غير دلالة الخ) انما تعرض لعدم الدلالة على تفصيل الفعل  
 مع ان تفصيل الفاعل لا ينافي تفصيل الفعل لان كلمة اوفى بين دواعى العطف المماهو  
 باعتبار اختلاف حروف العطف في افادتها فيكون كل منها مختصا بمعية تحقيقا  
 لمعنى كلفاؤ (قوله ليجمع المطلق) مرادهم بالجمع ان لا يكون لاحد الشيتين كما كانت  
 او واما بالمطلق ان لا يدل على حصوله لهما في زمان واحد اوفى زمين و اشار  
 الشارح رحمه الله تعالى الى ذلك بقوله اي اثبت الحكم الخ (قوله واحترق بقوله مع  
 اختصار الخ) في شرحه لفتح قد بهت فيما مضى انه يوم يفيد في الصورتين  
 لكان مستقيما الا انه مع التقيد اقوم واحد من الاثنية انتهى و اشار بقوله قد بهت  
 الى ما ذكره سابقا في قوله واما الحالة القصبة لطفى السيد اليه ان (مايسة هي  
 المعبرة في هذا الباب وليس لازم ان لا يحصل ذلك الفرض الا بعدة الخصوصية  
 (قوله بعدة يوم او سنة) لم يرد لهما تعيين المدة بل المهلة فكذلك قال بعدة مهلة  
 وفي شرحه لفتح بعدة متعاقبا او متزاجيا فلا يرد ما تيسر لمقصود بهذا التركيب  
 ليس من مقاصد العطف حتى يكون الاحتصار دعي الى حيز العطف عليه كيف  
 وشي من الغاء ولم حتى لا يعيد التعقيب يوم وسنة فلا فائدة لتعقيب لامهلة مقام  
 يقضى الغاء ولا فائدة التعقيب يوم مقام يقضى هذا التركيب وليس تر جميع العطف  
 عليه للاحتصار (قوله ما يقضى شيئا فشيئا الخ) كلمة الى ليست متعلقة  
 بدقضى حتى يصير المعنى من الاشياء التي تقضى شيئا فشيئا الى ان يبلغ ما بعد حتى  
 فيكون سمى بل متعلقة بالانتهاء امثال عاقلها او حر بعد حر لان اي منها  
 ما قبلها او منه الى ان يبلغ ما بعدها في حتى دلالة على امرين احدهم ان ما قبلها  
 بما يقضى شيئا فشيئا فيكون متبوعها ذا اجراء يكون الحكم متعلقا بها بتربيعها  
 بخلاف ثم فيصور جاء في زيد ثم عمرو ولا يجوز حتى عمرو فاني ان يبلغ ما بعدها  
 ويكون مدخولها دخلا في الحكم التسبق وبهذا تقرر من حتى الجارة فان فيها  
 اختلاف فجزم الزمخشري بالدخول مطلقا اي سواء كان حراً لنفسها او ملاقيا  
 لاخر جزء منه وذهب ابن مالك الى عدم الدخول مطلقا وقال الشيخ عبد القاهر

بالدخول اد كان ماعدها جراً ونعدها اذا كان ملاقياً لا يخرج جزء منه وما ذكره  
 من الدلالة على الامر في حنى العاطفة للفرد واما في حنى العاطفة للجملة على  
 الجملة وتسمى الاستدانة فانها تدل على تعظيم ماعدها او تحقيره ( قوله والتحقيق  
 الخ ) اي تحقيق لانقصه ، التدريجي في حنى انه يعتبر بحسب العقل دون الخارج  
 وكذا الملهة ( قوله ترتيب اجراء الخ ) به اشارة الى ما بعد حنى العاطفة يكون  
 حراً لما قبلها من حقيقة كما في قدم الخراج حتى المشاة او بجره منه بالاختلاط نحو  
 صرعى السادات حتى عديمهم او جراً لما يدرم ما قبلها فهو المعنى الجارية حتى  
 حديثها بخلاف الجارية فانه يجوز ان يكون حراً ما قبلها وان يكون آخر جزء منه  
 ( قوله على كلام به عيب الخ ) فيه دلالة على ان يكون الشيء منهجياً على التقيد  
 ولا يكون التقيد متعقداً بالشيء وهذا هو الاصل وقدر ادنى التقيد فقط او التقيد  
 ومقيد بها بواسطة لقربة ( قوله من غير تفصيل للسد ) لعدم تعدد المعنى  
 فصلا عن ان يكون متعدداً بحسب الوقوع في الارمنة ( قوله ليس من عطف  
 السد اليه ) حتى يكون الفاء به لتفصيل السد بل من عطف الجمل التي  
 هي صلاب لانقذ واللام بعضها على بعض وانما اعيد اللام لشدة الامتراح  
 مع الصلة وسبب اخرى اعراب على لصلة ( قوله ولوسلم الخ ) لانفي ان  
 الاكل بمعنى الذي ~~ما يمكن~~ <sup>ما يمكن</sup> من بعض العبار الاعتباري بين الموصولات  
 يكون من عطف الصلاب بعضها على بعض وان اعتبر يكون من عطف الموصول  
 على الموصول ( قوله عن الخط في الحكم الخ ) اراد بالحكم المحكوم به كما يدل عليه قوله  
 لبي الحكم من اتبع بعد يجب به للشروع واخطأ في المحكوم به من حيث نسبته  
 الى المحكوم عليه بالحكم بمعنى المحكوم به موصوف بالخطأ والصواب في النسبة الحكم  
 بمعنى الايقاع بفسه خطأ او صواب فمن قال ان الصواب ان يصير الخطأ والصواب  
 بمعنى الاعتدال في غير لفظ والاعتدال انما يبق لكونهما قسمين له لا بالخطأ في الحكم لانه  
 يشعر بالخطأ والصواب صفات للحكم لم يشعر به حق التدبر ( قوله بتحقيقه ) اي بيان  
 حقيقة وخرقه وانقسامه ( قوله لم اعتقد الخ ) اراد بالاعتقاد ما يتناول الظن  
 الضعيف من النور بصا على ما قاله السيد ( قوله او انهما جامك جميعا ) يعني  
 لا تجي "نقصر القلب ولا فرد ولكن نقصر القلب فقط واما قصر التعيين فلا يجي له  
 شيء من حروف لعنف ( قوله كونه من لا الخ ) وليس لكن معنى زائد على الرد  
 الى الصواب فكل من لا وسكن مثل فرد من غير تهافت فلذا اكتفى ههنا على مثال  
 واحد بخلاف البعد ونحوه حتى فانها وان كانت مشتركة في التفصيل لكن يعتبر

في كل منها خصوصية ليست في الآخر فبدأ ذكرهما كلها ( قوله والمدكور  
 الخ ) خلافا لابن مالك فإنه قال في التسهيل ان كلمة ان في ما قام زيد بل غير مقررة  
 لحكم ما قبلها ويجعل صده لما بعدها وقال شارحه ان هذا هو الصحيح ثم قال  
 ان لكن بعد نهى او نفي كقول القاصف والسكاكي رجهما لله تعالى موافقان لابن  
 مالك في صكوته لقصر القلب وانما لم يذكره في طريق العطف في بحث القصر  
 لاختصاصه بقصر القلب والبحث مسعود لبيان طرق نقص الجارية في جميع  
 اقسامه وفي جميع الممولات ولذا لم يورد فيه تعريب الخرو وضمير الفصل ( قوله  
 في ما جاءني زيد لكن عمرو ) حصص مثل التي لان خلاف فيه واما في الاثبات فهي  
 للاستدراك بالاتفاق ( قوله وهو دفع توهم الخ ) فهو تنجيم الكلام السابق  
 واصلاحه مع قطع النظر عن حال السامع وان كان قد عدل توهمه على تقدير تحققه  
 فليس لكن للقصر اصلا فإنه مبني على حال المحاطب ( قوله شبهها بالاستثناء )  
 في كونه اخراجا ما بعد لكن عما قبلها توهم وان لم يكن استثناء حقيقة عدم شمول  
 ما قبلها ( قوله في انه انما يقال الخ ) اي على تقدير استعماله في القصر انما يقال لمن  
 اعتقد اشركة في عدم المحي قل القاء الكلام اشتمل عليه لا تقصر القلب على ما خاله  
 المصنف والسكاكي رجهما لله تعالى قال قدس سره وعلى هذا لا يعد  
 الخ هذا بعيد بل فاسد ما اولا فلان القصر مبتدأ برب اعماد المحاطب  
 وهذا الكلام اندائي وابراد لكن لا صلاحه وتنجيمه لا لرد اعتقاد المحاطب واما  
 ثانيا فلان القصر مشتمل على حكيم الاثبات والقي والتكلم بعد توهم المحاطب  
 اشتركا كهما في انتهاء المحي عنهما لا ينفع الاثبات ( ٣ ) ثم يكون مجموع الكلام قصر  
 اذا فرض ان المحاطب قل اسكلم كان معتقدا لا بعد محي عنهما قال قدس سره  
 وهو مفوض اع خلاصته ان استعمال لكن في قصر الافراد في الاثبات  
 كما يستلزم استدراك الخبر الثاني من الجملة كذلك يستعمل لاي قصر الافراد  
 في الاثبات يستلزم استدراك الخبر الاول بلا فرق لبوتم انوحيه المذكور يلزم  
 ان لا يستعمل لاي قصر الافراد فالقول انه فرق بين اذنين لانه يصح الاكتفاء  
 بمولك ما جاءني زيد فيكون لكن عمرو لمع ولا يصح الاكتفاء بلامرو حتى  
 يكون جاءني زيد لمعوا لا يتفق في دفع النقص كما لا يخفى ( قوله نحو جاءني الخ )  
 فتكلمة بل للصرف سواء كان بعد الاثبات وبعد نفي واحذر في باب القصر انه  
 اذا كان بعد انفي قيد القصر تبع للسكاكي رجهما لله تعالى على ما ذهب اليه  
 ابن مالك وهو ما ذكره بقوله وفيه بعيد انتفاء حكم عن الشروع قطعاً قال

( ٣ ) ثم يكون مجموع  
 الكلام قصرا اذا فرض  
 الى آخره نصه

قدس سره سوى انه حكم اح \* قال الاحبار عن مجي ريد اذا كان علطا اي غير مطابق للواقع هذا المتكلم كان انتفاؤه مقطوعا به هذه \* قال قدس سره ومعا \*  
 اي ليس معنى العطف انه غير مطابق للواقع بل ان ينقطه وقع عليها اما سبق الاسان  
 او الالتيان وهذا لا يفي كونه لصرف وكون المتبوع في حكم المسكوت عنه وفيه  
 تصريح لشارح رحمه الله تعالى بان قوله وفي كلام ابن الحاجب الخ ناش عن سوء  
 الفهم وحل كلامه على ما توهمه عدلته ولا يحجى ان كلام الشارح رحمه الله تعالى فيما  
 سيأتي من قوله كدل العطف حيث شبه بدل العطف صريح في انه حل لفظ العطف  
 في كلامه على ما هو الشارح منه لا على عدم كونه مطابقا للواقع فعمل الشارح  
 رحمه الله تعالى اضع في كلامه على ما هو وعلم وحدث السيد ذلك في كتبه لا يدل  
 على عدمه وقد قيل انه صرح ان احد حجت بدلت في امامه \* قال قدس سره لا الى  
 ما بعد بل \* والانتكار كذا من لعوا \* قال قدس سره افادت تأكيد النبي السابق \*  
 ان لا يمكن ارجاعه الى ما بعد بل لا بد منه في احكامهم ولا الى ما قبله لاستلزام  
 نفي النفي الثبوت فيرم ثبوت الحكم لهم وليس كذا بل مستملا الى صحتها او للاتات  
 لهما معا \* قال قدس سره كما ذكر بعده \* ولكن مقرر الحكم مقلها ويجعل عدم ما بعد ها  
 هذه كما مر \* قال قدس سره يحتمل ان لا يكون المعنى \* بان يكون معنى بل عمرو  
 بل جاء عمرو ويحتمل ان المعنى \* من عمرو وان يكون معناه بل ما جاء عمرو على قياس  
 الاثبات فان فيه صرف اشتمت الى التسع وهم صرف المعنى اليه \* قال قدس سره  
 هذا معنى الخ \* اي الترتيب المذكور من كون المتبوع في حكم المسكوت عنه  
 او متحقق الثبوت من غير ما توهمه لشارح رحمه الله تعالى من كلام ابن الحاجب  
 والا فالمراد من المتبوع في حكم المسكوت عنه فانه صرح بان العطف في اسم  
 المعطوف عليه كانه فيه في الرضى دون الحكم الذي \* قال قدس سره وحل  
 الاول في حكم المسكوت عنه \* وبعد الاعتبار كان صرفه بخلاف قول من يقول  
 ان الجبري مستف من التسوع \* فتبين فان فيه انطالا للاول واثباتا للثاني فلا صرف  
 (قوله بان بل في تمت مصفا) اي عند الكل فانهم متفقون على انه في الثبوت  
 لصرف الحكم من التسوع وانما سوء جعل المتبوع في حكم المسكوت عنه  
 او متحقق النفي كما فعله الشارح رحمه الله تعالى من ابن الحاجب وكذا هذا المراد  
 فانه لصرف النفي من التسوع وانما سوء كان المتبوع في حكم المسكوت عنه  
 او متحقق الثبوت فيكون التلطف باسم المتبوع على كلا التقديرين من باب العطف  
 والمقصود نسبة الحكم من تسع بخلاف النبي عن مذهب الجمهور فان النبي الحكم

عن المتبوع وإثباته لتدفع فانه حينئذ يكون للانتقل من حكم الى حكم اهم منه فلا يكون شئ منهم عطلا فقدر فانه مما عطل فيه بعض الطريق (قوله ماد كره بعض المحققين) صرح به الشيخ الرضى في شرحه (قوله واشكاح) او موصوغة لاحد الامر بن والداعى المتقدم على ابراده شك منكم والصفة اعترفة تشكيك السامع وقد يكون الداعى مجرد اتهام الحكم مع قطع نظر عن حال المتكلم والسمع (قوله او لتخصيص او للإباحة) هذا اذا وقع بعد الامر ولذا قد ينسبون الاباحة والتحجير الى الامر وقد ينسبون الى كلمة او وما تركه مصنف رحمه الله ذلك لان كلامه في الخبر (قوله لا طائل تحته الخ) لا يجب ان يفتى في اعتبارين (قوله اي تعقيب الخ) بيان الحاصل المعنى وعدرة المتر عن حذف المضاف اي ايراد الفصل (قوله ولاه في المعنى صارة عنه) عدم يخص به محلا من الاعراب سواء كان متبدا او تائيدا او بدلا وهذا القدر كاف في ترخيص كونه من احوال المسند اليه (قوله لاه لتخصيص الم - اليه الخ) يمكن ان يوجد من مراده ان يقصر المسند على المسند اليه اذا مرعه عبارة شائعة عربية يقال لتخصيص المسند اليه المسند فيكون اعتبار المسند اليه بما مر به على معناه او لا ولا واسطة واعتبار المسند ثانيا وبواسطة اد - فيكون له تعلق بـ بالمد اليه على المسند فلذا جعل من احواله فلا يرد ما اوردته الشرح رحمه الله ولعله لما قال في قوله يخص المسند) والخاص هو المقصور (قوله ثم ولكن الخ) قال الشارح رحمه الله في شرح المفتاح والكتاب الاول الاستم - المعنى والثاني هو التابع العربي (قوله وجعلته من من الاشخاص الخ) عبرته صريحة في ان التخصيص بهاء اي جعل الشيء مختصا لكن الباء ليست صلة له حتى يصير الاول مختصا والثاني بمختصا به بل هو به السببية او الآلة فيكون مدحون الباء مختصا بصير سببا او آلة لتخصيص الشيء الاول وخلاصة كلام السيد ان هذا المعنى مستفاد من جعل التخصيص محارا من التمييز لكونه لازما له او من تضمن معنى الامتياز فيه وفي كلا الناحيتين تكلف اما الاول فلان المحار يحتاج الى القرينة وادعاء انه محار مشهور حتى صار حقيقة عربية غير محتاجة الى قرينة بما لا دليل عليه والتضمن يحتاج الى قرينة لغاية على اعتبار المعنى كما صرح به لشارح رحمه الله في شرح الكشاف وما ذكرنا ظهورا ما ذكره المدعون من ان عبارة الشارح رحمه الله ليست صريحة في افادة مقصده فلو قال متميز - ثبت له المسند لكان اظهر خروج عن مذاق الشارح رحمه الله (قوله من ثم الخ) اطلاق الزعم به



على انه لم يبح في الاستعمال ضمير لفصل لقصر المسند اليه على المسند لاعلى انه  
 اخطأ في اخذه من عبارة، ككشاف وان كان في نفسه حق كما قاله بعض الناظرين  
 (قوله حيث قال اخ) فاذى الكشاف ان التعريف في المقطوع اما العهد بان يكون  
 المراد حصنة معينة بما يصدق عليه مفهوم المقطوع اصبى الذين طلعت انهم مقلعون  
 في الآخرة وحيث اما ان يلاحظ اتحاد المتقين تلك الجماعة فلا يكون ضمير الفصل  
 للقصر بل تأكيدي وانفرد وهو الظاهر اذ لم يعهد تعريف المسند بلام العهد للقصر  
 واما ان يلاحظ تعاريفها من حيث لفهوم فيجوز ان يكون ضمير الفصل للقصر اما  
 لقطع شركة الغير معهم في اسد اليهم اولدفع اعتقاد القلب او التردد على ما حوره  
 السيد في حواشي شرح المنح واما يخص اي للاشارة الى معنى المتقين الحاضر  
 في ذهن كل احد وحيث يكون الحكم باتحاد المتقين بطبيعة المقطوع من حيث هي  
 لكن صحة هذا الحكم مشروطة بتحصيل مفهوم المتقين متاراً من كل ما عداه لا  
 بوجه اعم والعلم ايقني بحقيقتهم وتصويرهم بالصورة التي تليق بذلك الحقيقة حتى  
 يستوفى التأمل بذلك الحكم ولا ينكره لانه حكم باتحاد المفهوم مع الحقيقة وحيث لا  
 قصر في الكلام لانه فرع استغاب ولا تعاريف بينهما قوله ان حصلت شرط جوابه فهم  
 هم والحالة الشريفة صلاة الدين وصحة المتقين عبارة عن مفهومه لكونه وصف  
 لذوات وتحققوا عطف عن حصلت من جملة الشئ يقينه وما هم جملة استغابية  
 للسؤال من الحقيقة واقعة موقع لوصول الثاني لتحقيقوا وتصوروا من تصور الشئ  
 جعلت له صورة لا يعني الادراك والحقيقة صفة لصورتهم والضمير الاول من فهمهم  
 لتقنين والثاني للمفهوم وفي عدم ايراد ضمير لوصول اشارة الى ان الوصول مقسم  
 لتبيينه على ان هذا مجرد وهم وتقدير ذلك وفي وصف المتقين على ما وقع في كلام الشيخ  
 عبد القاهر من انه ليس شئ، عطف على هذا الصرب انوهم من الذي وفي ترتيب  
 الجزاء على الشرط المشتق من الامور شذوذه على ان اسكار هذا الحكم مشاؤه انتفاء  
 احدا الامور الثلاثة وهذا معنى قول الشيخ عبد القاهر هذا معنى رقيق يكون التأمل عده  
 يعترف وينكر ويحذر كما ظهر ان هذا المعنى من فروع الجنس لانه معنى الجنس لكنه  
 مشروط باضمار امور رائدة عبه كالاستعراق ولعهد الدهى وكونه معلوم الاتصاف  
 بالمسند وقوله لا يمدون اخ يمتنعون حقيقة المقصود اي متحدون بذلك الحقيقة تأكيدي  
 للحكم بهم هم هذا ما عني في حل هذه عبارة الجريئة التي لم يتعرض لخلها شارحوا  
 الكشاف والناظرون في هذا كتاب قال قدس سره بعد ما فصل فائدة الفصل \*

حيث قالوهم فصل وثانته الدلالة على ان الوارد بعده خبر لصفة والتوكيد  
 وايحاب ان ثالثة المسند ثابتة اليه دور غيره قال لشارح رحمه الله تعالى  
 اي توكيد الحكم لمسايقه من زيادة الرتبة حتى قال الحكمي بونصر العارضي ان معنى  
 قولك زيد هو العادل زيادة است كمال است وما قيل انه ثلثا كيد المسند اليه لانه بمنزلة  
 ريد نفسه العادل ليس بشئ \* قال قدس سره بوجه ان هذا الخ \* فيه ان التعريض  
 لثبوت الحقيقة يدفع ذلك اذا قصر يقتضي التعارض كغيره انما في قصر الموصوف  
 على الصفة او حكمه وهو ليس شيئا منهما والمقصود انه متحد وقدا كده بقوله  
 وهل تعرف حقيقة زيده هو بعبارة الشرح امهر في افادة الاتحاد من عبارة  
 الكشف \* قال قدس سره كما هو ذلك عبارة الكثف \* لفظ لا يعدون وان اوهم  
 القصر لكن لفظ ثلاث حقيقة يدعه \* قال قدس سره وتحقيق المقام \* اي  
 في نفسه و ليس فيه دفع البحث السابق ادخل منه ان كلام اشع لا مزيد له في افادة  
 ما قصد الشارح رحمه الله تعالى على كلام اكناف معه لافادة فيه وهذا التحقيق  
 لا يندفع ذلك كما لا يخفى \* قال قدس سره فظهر بهذا معنى الخ \* ظهر  
 مما سبق كونه معنى التعريف الحسي اما من جهة كمالا وقد ذكرتم في السابق وجه  
 الفرعية \* قال قدس سره فان قلب قول اشع الخ \* ابطال لمكون مراد اشع  
 الاتحاد انه ما في كلامه كما ان الاعراس لا حق كيد لكونه بمعنى تعريف  
 الجس (قوله بخوريد هو الفصل الخ) ثم قال المعروف بلام لما فيه من احتمال  
 ان يكون القصر فيه مستبعدا من لام الجس (قوله \* هو تخصيص) بمعنى ان الله  
 يقبل التوبة لاخير وهذا على تقدير ان لا يكون تقديمه مطلقا على المسند الفعلي  
 لتخصيصه \* ان يمدح المسند اليه على المسند الفعلي ادالم بل حصر  
 السبق قديما في التخصيص وقديما في التقوى (قوله والثاكيد) اي لتاكيد  
 الحكم بدل عليه عطف قوله وان الله من شبه قول توبة \* عطف نصيري  
 لتاكيد (قوله وقد يكون لحداد كيد) اي تاكيد حكم من غير فاده التخصيص  
 المسند بالمسند به فيكون الفصل مستعملا في حرة مع \* كان حكم تطريق قصر  
 المسند على المسند اليه اقربا كيد \* وان كان تطريق قصر المسند اليه على المسند  
 افادنا كيد وهذا معنى قوله في شرح المحتاج لا يظهر في اخر المعنى بلام انما  
 يفيد تاكيد التخصيص اذا التخصيص حاصل بدونه سواء كان قصر المسند على  
 المسند اليه مثل زيده هو القائم والله هو اليراق وبالعكس مثل انكرم هو التقوى  
 اي لاكرم الا التقوى انتهى لانه مستعمل لتاكيد التخصيص فصير الفصل لا يستعمل

الاختصاص المسد بالسداية اولاً كيد الحكم على الوجد الذي اقاده الكلام ولا يستعمل  
 لقصر السداية على المسد سلاً وما ذكره السيد في شرح المفاتيح من انه لا يستعمل لتأكيد  
 قصر السداية على المسد بضاً فليس بشئ لأنه يستعمل تأكيداً كيد الحكم فالحكم اذا كان  
 بقصر السداية على المسد لا بد ان يبدأ كيداً والاحلا الفصل ع العائدة المعنوية  
 ( قوله نحو الكرم هو انتموى ) قال قصر الكرم على التقوى اقاده تعريف الكرم  
 باللام ولا معنى لقصر انتموى على الكرم فصير الفصل لتأكيد الحكم المشتل على  
 قصر السداية على مسد وكذا في المثال الثاني ( قوله قال ابو الطيب الخ )  
 امتشهاد على معنى الفصل لتأكيد الحكم بقصر السداية على المسد اذ لا محال  
 لقصر المسد على المسد به فاستعمل ضمير الفصل في كلام هو لقصر المسد  
 اليه على المسد دون نهكس فيرد تأكيداً كيداً قال قدس سره الضرب الاول  
 الخ يعني ان التقديم من صفات اللفظ وتقسيمه الى المعنوي واللفظي باعتبار تحقق  
 معنى التقديم وهو نهـل شئ من مكانه الى ماقبله في الاول دون الثاني كتقسيم  
 الاضافة التي هي من صفات اللفظ اليهم باعتبار تحقق معنى الاضافة وهو  
 الاختصاص في المعنوي دون اللفظي كقولنا معنى الاول معنوي بالكونه مفداً للتعريف  
 المعنى بالاختصاص فالأختلاف الثاني قد لا يعد ذلك عند السكاكي رحمه الله  
 تعالى اصلاً وان فاده في الخطه عند غيره انتهى تعديماً لفظياً فالاول لانه بالاضافة  
 المعنوية المفيدة للتعريف والخصيص والثاني بالاسطية المعينة لمجرد التحقيب  
 اللفظي والاول اظهر قال قدس سره فلا سلم انه لا بد من تحقق المحكوم عليه  
 الخ والجواب ان المراد منه ان وجوب الاستحسان بقربة ان الاسل بمعنى الراجح  
 والاولى دون لواحد بل قال قدس سره فلا راجح فيه اذا كان الخ لا مسامح قيام  
 الموجود بالمعوم بخلاف ما اذا كان كلاهما عديمياً وهو ظاهر وادكار المحكوم به  
 عديمياً وكان الانصاف ذهباً انه لا يجب تحققه في الخارج فصلاً عن التقديم  
 وان كان الانصاف خارجياً قالو يجب تحققه في الخارج قبل الانصاف به لا قبله  
 واما كون المحكوم به موجوداً خارجياً والمحكوم عليه عديمياً غير ممكن  
 قال قدس سره الا ان ترتيب الالهام الخ فالواجب ان يكون وضع الالفاظ على  
 وفق ترتيب المعاني في المقول والجواب ان المستحسن ان يكون تعقل المعاني على ترتيبها  
 في الخارج وبذلك يخص بقصود وهو كون الراجح والاولى تقديم المسد اليه  
 ( قوله اهم ) اي من ذكر مسد وراجحاً جامعاً مهمين لكونهما كني الكلام واهم  
 اقل التفضيل من همه لامرهما بجرته وبؤده عطاف يعنيك على يملك في عبارة

شرح المفتاح الشريفي أو من هم الستم خمسة د به وادب لجه فهو كناية  
عن كمال العداوة ولا يجوز أن يكون مرهميت لشيء أرته لانتفاء صبغة التعضيل  
للمفعول أو القول بالاسد الحار أي أهم صاحبه ( قوله بحري بحري الأصل )  
معناه أن جميع الدواعي التي تذكر لتقديم كذا راحة به رجوع الفروع إلى أصله  
استفادة منه لأنها محتاجة في كونها مقصية لتقديم إلى أرحاها إليه في شرح  
المفتاح الشريفي أن جعلها حالات مقصدة لتقديم بلا واسطة الأهمية أولى  
من جعلها من اعتبارات الأهمية به على تقديمه فكان مفيدا لهذه المعاني كان  
ذكره أهم من ذكر الأسد ولعل نصف رجه لله درجها في تلك الاعتبارات  
روى للصباط ( قوله إذا لم يكن معه ما يقتضي العدول إلخ ) فإنه عند تحققه يترك  
تقديم المسند إليه لأنه أولى ويترك الأولى عند تحقق مقتضى بخلافه قدبر فإنه  
قد غلط فيه وقيل أن اللزم من وجود مقتضى العدول التعارض به وبين  
ما يقتضي التقديم ( قوله حصول الشيء ) أو الترفف شلا إلى ما كان أن حصول  
نعمة غير متوقفة الله وهو كزق لا يحتسب ( قوله يصير شيئا لمعاد ) وهو الهادي  
كإدخال عليه قوله بأن أمر الآله حث جعل الحشر من أمر الآله وقوله تصدده  
والله لا يلبس من ليس بغيره يكون مصيره لاسد أي معاد الزاح وعدم المعاد ( قوله  
وإنما تعمل السر أو السر أو السر أو السر ) أي تكون صاحبا للسر أو التطير  
على ما في الأيضاح والله المستد لكوه صاحب يتعأل أو تطير بغير السر  
أو السر وتقدمه لا لا فادتها بل تعملها وأشار بزيادة لفظ التعجيل إلى أن  
ما وقع في المفتاح وهو أما لأن اسم المسند إليه يصلح لأنه آل فتقدمه إلى السامع  
السر أو تسوء معناه سر أو تسوء أسد ، وأما ما في شرح المفتاح من أنه إذا كان  
الاسم يصلح للتعأل وتقصد التعأل فتقدم الاسم إلى السامع بتقديم على المسند  
ليقال به فتحصل له سرية ومبنة وذلك لأن التعأل والتطير إنما يكونان مستعمل  
الكلام لا معاد حشر في أثناءه فمثل ما قل أن التعأل حاصل قدم الاسم أو آخر  
فالمقتضى لتقدمه لعمل السر أو السر أو السر معجل التعأل ففيه بحث أما أو لا فلانا  
لأن اسم التعأل والتطير إنما يكونان مستعمل الكلام في الأساس الفال أن الجمع  
الكلمة الصيغة فيبين بها وفي المقاموس هذا صد الطيرة كان جمع مريض  
يسالم أو طاب ما وجد وفي الطبى شرح المشكوه روى عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أنه قال لا عدوى ولا طيرة وبهجي أقال قالوا وما الفل قال  
كله طيرة وما ثانيا فلأنه أراد بكلام في قوله مستعمل الكلام الجملة على ما هو

مصطلح النحو فلاسم ان التعلل و التطير اما يكونان بمستهل الجملة فانه نقل انه لما نشد القبحى يوم المهرجان عند الداعى لا تنقل شرى ولكن شريان مرة الداعى ويوم المهرجان فان الداعى لا شرى لك يا قبحى فطير بى البشرى مع انه ليس فى مستهل الجملة و ر اراد به الخدين والقصة فقولنا فى دارك سعد اوسقاح بعيد التعلل والتطير اذ اوقع فى مستهل القصة سواء قدم المسند اليه او اخر ثم التجب ان السيد كتب فى حاشية شرح ان التعلل قد يكون باللفظ المسموع فى مستهل الكلام كلفظ سعد وسعيد مثلا وهذا هو الذى يقتضى تقديم المسند اليه ادا كان صالحا له وقد يكون بمضمون الكلام كما فى قولك سعد فى دارك فانه قد يقال يكون سعد فى داره وهذا التعلل حاصل سواء قدم المسند اليه او اخر فلا يقتضى تقديمه على المسند وكان صاحب الابصاح اشتهر عليه الفرق بين التمايزين قبصرات ولا تغفل انتهى لا والحد رعدة الابصاح صريحة فى التعلل باللفظ المسموع حيث قال لكونه اى المسند اليه صالحا فتعلل او التطير ثم انه اذا اعتبر فى التعلل كونه بمستهل الكلام فكيف يحصل بكونه سعد فى دارك ما لم يتردد كلام آخر وان اعتبر بعده كلام آخر فكيف التعلل بالحاصل باللفظ المسموع يحصل به وان لم يكن مقدما على المسند لوقوعه فى منتهى ما بعده (مثل اظهار تعظيم) اى التعظيم الحاصل بلفظ المسند اليه بحوهر لفظه بحو او بفصل او بالاضافة بحو ابن السلطان او بالصفة بحو رجل فاصر بالتعظيم حاصل بلفظ المسند اليه لكونه صالحا له واظهاره يحصل بتقديمه لانه يدل على انه سبق الكلام له ففيه اظهار التعظيم المستفاد منه وهذا كقول الاصوليون ان فى اسم زيادة و صرح بالقياس الى الظاهر لسوق الكلام له وكذا الخ فى التحمير ادا كان لفظه مشتملا على التحقير كان التقديم لاظهاره ولذا راد لفظ الاظهار ولم يدل لتعظيمه او تحقيره ولا حاجة الى ما قال السيد فى شرح المفتاح اى اساء تقديم عن التعظيم والتقدم فى الشرف على المتأخر متعارف الا ان التأخر هو الخ و يار شرف المبدا عليه مما لا يلتفت اليه فكأنه اراد ان الاقتراح به لما كان على سبيل الطريقة اساء عن تعظيمه فى الجملة فانه مع كونه تكلفا انما يتم فى الانبياء عن التعظيم دون التحقير فلا بد من القول بان المراد انباءه عن التحقير اتمه ادا كان لفظ المسند اليه صالحا له بحوهره او بالاضافة او بالوصف (قوله او لان كونه موصفا الخ) هذه العسارة لادالة لها على الاستمرار ولذا ظاه السيد فى شرحه يريد ان اتصافه بمضمون الخبر على الاستمرار بحيث يعد من المتصفين انفسهم به يكون هو المطلوب من الكلام لا مجرد الاخبار

(٧) والحاصل آه نهضة

بمصوله له والاوجه ما قال الكاشي اراد ان موصوفية لمصد اليه بمضمون اخر هو  
المطلوب دون وصفية اخر له وهما اعتبار ان متلازمين لانه قد يقصد الاول كما  
اذا كان الكلام في الزاهد وانه هل يتصف بالشرب فيقال براهيد يشرب وقد يقصد  
الزاهد انتهى وعلاسته ما في الحواشي لفواصل الارى على الوافية شرح الكافية  
في الفرق بين قام زيد وريد قام انه اذا وضع ريد بثبته القيام يقال زيد قام  
واذا وضع قام ليسند الى شئ يقال قام ريد (قوله لا سب لقتدي الملح) لوقيل  
ان الاستمرار لم يقصد من المصارع بل المضارع اذا تحدد والحديث واسميه  
الحمله دلت على الدوام الا انه لما كان الخبر فعلا، اذا استمرر التجدد يدفع المع  
وانجيد الكلام الا انهم لم يفرقوا بين الاسمية التي خبرها من وبين المصيبة في دلالاتهما  
على التجدد فقط لكن الحق احق ان يقع (قوله جمع حاف) في شرح العلامة  
والاظهر انه جمع حبيب كظروف وطريف (قوله واجب جمع اح) ليس هذا  
الجواب معالنه يصير منع السد بل اماسات معدمة المبهمة او انط لفسد على  
زعم المساواة وان كان الصارة صريحة في المنع (قوله لتصرح انما الضمير اح) لا سب  
عليك ان ما صرح به الاثمة انما هو فيما اذا كان لسد اليه بـ حرف لني وان الكلام  
فيما لم يل حرف الى فالاول ان يستشهد بقوله تعالى انها كله هو قائلها وقوله  
تعالى هم بالاحرة هم كافرون فانه صرح في الكشف بالحصر فبهما (قوله صير  
مناسب للقيام) اد اعلم انه لم يقصد انهم معروف لا غيرهم بل انما صحت التصوي  
(قوله واجب ايضا اح) يعني لم يرد به التخصيص في الثبوت اعني القصر  
بل التخصيص في الالاب وهو التخصيص بالذكر (قوله وهذا سديد) اي انقول  
بان المراد التخصيص المذكور (قوله نوع حاف) اد تخصيص المذكور لا يقل  
الزيادة وانقصان ولا يمكن جعل اضافة اربادة الى تخصيص على البانية كما  
لا يخفى (قوله لا يعيد تخصيصه بالخبر العلى) اي تخصيصه به س لسا كما في ما نقلت  
او ايجابا كما في ما نقلت وانما سميت فلا يرد ان المثال لا يوافق المثل له ولا ما قاله السيد  
انه لو ارد ان تنفي الفعل مقصور على المتكلم لم يبق الفرق بين ما نقلت وانما نقلت  
بحسب المعنى وذلك لان في ما نقلت قصر لقول من حيث الذي وفي ما نقلت  
قصر عدم القول فالاولى سالمة والثانية معدومة وسيجي في بيان عطف قوله والا  
فقد يأتي متعلق بذلك قال قدس سره هو حق \* اي بطرا الى السب  
المقتضى لا فائدة التقديم الحصر والاعتماد فيها على الاستمرار فلا يرد انه يلزم من

ذلك ان يكون التقديم في نحو زيد عرف مبيدا لمخبر مع ان السكاكي رحمه الله لا يقول به لانه لا يكتفي في تحقق لشيء وجود مقتضى بل لابد من تحقق الشرط وارتفاع المانع \* قال قدس سره قاصدا بذلك \* اشارة الى انه لابد في افادته من القصد وكذلك في جميع المعاني المستفادة من الحالات المقتضية \* قال قدس سره في الامور العرفية \* بخلاف الامور العقلية فان وقوع الخطأ في معاني الجوامد اى الحقائق كثير \* قال قدس سره قبل يلفت الخ \* فترك التعرض لافادة التقديم فيها الحصر لقلتها لالعدم افادته \* قال قدس سره وربما يصرح بهما \* كافي العطف والاستثناء \* قال قدس سره وعلى كل تقدير يكون تخصيص الخ \* لا يخفى ان التخصيص لا يتم له على النفي والاثبات ايسر له خصوصية بما ثبت له ولايمانى فيه وكذا تخصيص المصاف الى الفعل لانه انما يعرض له التخصيص باعتبار اتسابه الى شيء لا باعتباره في نفسه والانتساب اهم من ان يكون بطريق الثبوت او بطريق اسي نعم ان تخصيص الفعل يتبادر منه التخصيص من حيث الثبوت لكن ذلك لا يقتضى ان يجوز ان يراد منه تخصيص الفعل مطلقا بموتة المقام فالمراد بقول المصنف رحمه الله تخصيصه بالمسند الفعلي تخصيصه مطلقا وما قيل ان محصول الاعتراض ان التخصيص بحسب الاصطلاح ينسب ابتدا الى من ثبت له الفعل المتعارف فيه لا الى من يربى عنه طالما استلزم التخصيص الى المسمى له هذا الفعل اعمى غير المتكلم دون من يربى عنه اعمى المتكلم فيه ان قولنا ما جاني القوم الاريدا لمخصص نبي المسمى من القوم لا تخصيص المسمى زيد فانه ثابت بالاشارة على التحقيق \* قال قدس سره وتاويله ان نفي الخ \* اى الكلام على حذف المصاف فيكون نفي الفعل ثابتا لمسند اليه دون غيره فيكون تخصيص الفعل بما ثبت له لكن اثبت يكون مبيدا لمبكر فرق بينهما فقلت واما ما قلت بحيث يكون معنى كل منهما تخصيص المسد اليه بثبوت المسد اليه وفيه انه انما يلزم عدم الفرق لو قلنا ان معنى تخصيصه ببي الفعل تخصيص المسد اليه ببي الفعل في نفسه بان يكون عدم الفعل ثابتا له واما لو كان معناه تخصيص المسد اليه ببي الفعل عنه بان يكون اسي عدمه دون غيره فالفرق باق لكون احدهما موحدة معدولة الحصول والثانية سانية وهذا هو الفرق اسي مياتي وبهذا ظهر دفع ما قيل من انه لا يلزم من عدم الفرق بينهما من حيث المعنى عدم الفرق بينهما مطلقا كيف وان ما انا قلت لا يستعمل الا لتخصيص واما ما قلت قد يستعمل للتخصيص وقد يستعمل لتقوى لان انقصود لزوم عدم الفرق بينهما من حيث المعنى لا مطلقا ( قوله





وما نأرايت احداً في رؤية واحد لا بعينه والمفهوم التزام من كل منهما في  
الرؤية عن فرد فرد في غير في القصر المفهوم الصريح كاد كره الشارح رحمه الله  
تعالى يقتضي كلا الكلامين ثبوت رؤية واحد لا بعينه لغير المتكلم ولا استحالته فيه  
فيصح كلاهما وان اعتبر مفهوم الاتراحي لا يصح كلاهما لاستلزامهما المحال فلا  
فرق لا ان يقال ان السكك الواقعة في سياق الذي موضوعه بالوضع النوعي للعموم  
كما صرح به في تلويح فيكون في الرؤية عن فرد فرد مفهومه الصريح بخلاف  
لفظ الاحد الواقع في سياق انفي فان عمومته عقلي لارم لمفهومه الصريح فلا يعتبر  
في القصر - قال قدس سره فيبقى عموم في الرؤية الخ فيه انه يجوز ان يكون  
لللمعة في رؤية واحد لا بعينه لا يقال المقصود في القصر رد خطأ المخاطب  
في الفاعل فلا ينعرض لبعض الاعلى الوجه الذي علمه المخاطب ولا يؤدي الى اختلاف  
العرض (قوله عدمه هي انكشاف الخ) اي النظر اذ ورد على المصنف رحمه الله  
تعالى وان لعمد كل سقط من قلم السامع والاعتذار ان واعتراض بعض المحققين واما  
تحقيق العلامة فيقول جيد معنى على الفرق على ما يسمى (قوله هو متقاربة)  
اذ حاصل النظر انما نأرايت احداً بعيد اختصاص المتكلم بثبوت السلب الكلي  
فلا يكون لغير السلب الكلي ثابتاً وهو لا يستلزم اثبات الابطال الكلي الذي هو  
المحال وحاصل المقوط بطله كل ولا يعتد به انما ليس لاختصاص السلب الكلي  
بل لاختصاص رفع الابطال الكلي وحاصل اعتراض بعض المحققين انه لما كان  
بعيد اختصاص المتكلم بالسلب الكلي يكون رد الاعتقاد المخاطب بثبوت السلب  
الكلي لغيره اما بالامر او بالشركة وهو ليس محال انما الاعتقاد الابطال  
الكلي ولا شك اي متى جميع ما ذكر على انما نأرايت احداً بعيد اختصاص المتكلم  
بالسلب الكلي بمعنى ثبوت السلب الكلي له دون غيره ومشاة عدم الفرق بين ما  
نأرايت احداً وبين ما نأرايت احداً المقيّد لاختصاص المتكلم بالسلب الكلي  
هو الثاني دون الاول من الاولى - سألته معاً انما ينبغي عنه رؤية واحد واحد  
من الناس لا غيري فيجب تقتضي القصر ان يدعي عن المتكلم رؤية واحد من الناس  
وان ثبت لغيره ثبوت الرؤية العامة وان اعتقد المخاطب فيه ان رؤية واحد واحد واقع  
من المتكلم اما لاهراد او لشركة صبيها في اصل الفعل محطاً في نسبتها اليه وكلا  
الامرين من ثبوت الرؤية - عدمه لغير واحد واعتقاد المخاطب وقوعها محال فلا يصح  
ما نأرايت احداً والثانية موجبة معدومة المحمول معاً انما ثبوت عدم رؤية  
واحد واحد من الناس لا غيري فيجب يقتضي القصر ان يثبت للمتكلم عدم رؤية

واحد واحد من الناس اعني السلب الكلّي وان يتنى ذلك السلب الكلّي من غيره  
وان يعتقد المحاطب ان ذلك السلب الكلّي واقع من غير شككم امام فردا او مع  
الشركة مصيبي اصل الفعل محطنا في ثبوته او يعبرو كذا لامرين من عدم ثبوت  
السلب الكلّي للغير واعتقاد المحاطب ثبوته للغير ممكن وهذا هو الذي عليه مدار  
النظر والاعتذار والاعتراض هذا وادنا تحققت ان ما انا رأيت احدا بعد تني رؤية  
واحد واحد من المتكلم وثبوتها لغيره كذلك يقول المص رح في الايضاح ان المنق  
هو الرؤية الواقعة على كل احدا ان اراد به ان ما ورد عليه النبي هو الرؤية العامة  
كما هو الظاهر فهو ظاهر الطلاق وان اراد ان الحاصل بعد ورود النبي هو الرؤية  
العامة المقبة فهو حق ويؤيده انه قال في بيان معنى ما ناقشت افادني الفعل عند  
وثبوتها لغيره يكون ما كره مذكر الشارح رحه الله تعالى بعينه وان دفع الاعتراض  
عنه ايضا هذا ما وجدته الخاطر العليل والطر الكليل والله امر بحقيقة الحال  
(قوله لم يصح ان يكون النبي عاما) اي يكون في الكلام المنق عموم لا ان  
ما ورد عليه النبي لا يصح ان يكون عامنا دليس في الامثلة المذكورة ما ورد  
عليه النبي عاما (قوله ان تكون) اي ذلك الاساس (قوله عدا اعتماد اح)  
بيان لافرق بين ما انا رأيت احدا وانا ما رأيت احدا (قوله ولا يصح في هذا المقام  
الح) صلب على قوله فلا بد وان تقول له انا ما سمعت شعرا لموه على قوله تقول في ان  
تقول (قوله ولم يقل احدا الح) رد على ما قاله بعض المحققين معترض على العلامة  
وعلى ما يفهم من حاصل النظر المذكور حيث قال وتخصيصه بمتكلم يقتضي ان  
لا يكون غيره بهذه الصفة اعني يجب ان لا يصدق على اعيانه لمرا احدا (قوله  
لا يقتضي ان يكون الح) سواء اعتبر الاستثناء من الاثبات فلا يكون زيد مصروما  
لشككم ولا لغيره او من النبي فيكون زيد مصروما لشككم ولا يكون مصروما لغيره ويكون  
مفاد التقديم القصر باعتبار جبرتي الجملة اعني في صرب من مداريد وثبوت صرب  
زيد اي ما انصرفت سوى زيد بل عبري وانا اضرت زيد لا عبري كما افاده السيد  
في شرح المفاتيح ولا يجوز ان يكون قصر مجموع الجريين اعتبار الجزء الاول فقط  
او الجزء الثاني فقط لانه يستلزم الخلاف بين المتكلم والمجرب في نفس وهو يفي  
مقتضى التقديم وعلى التقديمين يقتضي التقديم ان يكون غيرك قد صرب كل احد  
سوى زيد وهو محال فاقبل ان هذا التعليل مبني على عند الاستثناء من الاثبات  
ليس بمستقيم (قوله لان المستثنى منه مقدم) لانه يجب دخول المستثنى فيه  
هنا في الاستثناء المفرغ وما ذلك الا اعشار بومد واستعراة جميع افراد حسن

المستثنى فان غير الاستثناء من الاثبات فلا بد من تقدير كل احد فيكون ما ورد عليه  
 الذي عام ويذكر بمقتضى التقديم يكون مثبتا لمعبر عما وان اعتبر الاستثناء من النفي  
 فلا بد ان يكون النفي عاما ليصح الاستثناء فيكون الاثبات ايضا عاما وعموم النفي  
 والاثبات يستلزم عموم النفي واثبت فيصح قوله فيجب ان يكون في المثبت كذلك  
 اي عاما على كلا التقديرين وبصح الاشارة بقوله لما تقدم فانه نقل بالمعنى لما في الايضاح  
 من قوله وقد سبق ان يبعد التقديم بثبوته امير المذكور هو مائى عن المذكور فلا بد  
 ما توهم من ان ما تقدم هو ان التقديم يصدق الفعل عن المذكور وثبوته لمعبر ان كان عاما  
 فعام وان خاصا فصلا من ان معنى ان كان عاما يكون اما كذلك فانه معنى على ان قوله  
 لما تقدم اشارة الى ما ذكره شارح رحمه الله تعالى بقوله فالتقديم يصدق الفعل عن المذكور  
 وثبوته لمعبر على الواحد لدى نفي عمه من العموم والخصوص على انه توسل به  
 اشارة اليه فقد عرفت ان عموم النفي والاثبات يستلزم عموم النفي والمثبت بما حررناك  
 ظهر انه لا بد من ذلك فظهر المورد في ما ان رأيت احدا من الاما لم ان الذي صرب  
 كل احد سوى ريد حتى يكون مثبتا لمعبر كذلك بل النفي ضربا احدهم سواء  
 لانه لا بد من تقدير استثنى منه عام اما قبل النفي او بعد النفي فتدبر حتى التدرج حتى  
 يسهل ذلك مع جميع الشكوك حتى عرفت لا نظري (قوله وفي هذا الخ) اي  
 في التعديل المذكور انما قول من الابن اخ اشارة الى الرد لانه يخالف السكاكي رحمه الله  
 الا فيما يقصد فيه الرد وكون الرد المذكور دليل اشبهين المذكور ان الايضاح  
 صريح بالايان في ان يكون في التعديل المذكور اشارة اليه وما قيل ان في قول المص رحمه الله  
 تعالى ولهذا اشارة الى رد فان التقديم لفظ لهذا بعدا خصصه ان حلة الامتناع  
 مذكورة لا ما ذكره اشبهين فليس بشيء لان كلمة هذا في المناسا ان يكون التقديم  
 مقبدا للتخصيص ولا خصوصية بل دليل انصرف رحمه الله تعالى فان دليل الشبهين  
 ايضا معنى على كون التقديم مقبدا للتخصيص (قوله فان نقض النفي الخ) تعليل  
 الشبهين بخاص من ادعى اعتبار الاستثناء من النفي بخلاف مذكور المص رحمه الله  
 تعالى فانه كما عرفت (قوله لان لم ان اخ) وانما ذلك اذا لم يستثنى على ما هو  
 قياس الاستثناءات مرة فان محوما ضربت الاريد لا يقتضي ان لا يكون زيد  
 مصروفا بوجه مطلق عموم ما ضربت فان احكم بالنفي بعد الاستثناء وكذلك هما  
 الحكم بنفي الصرب عن المسد اليه بعد الاستثناء وحلاصة الجواب ان صورة التقديم  
 لا تنافس على سائر الاستثناءات المتفرقة فان مقتضى التقديم ان يكون الفعل المذكور  
 بعينه اي مع جميع قيوده المذكورة مسلم اشرف بخلاف سائر الاستثناءات المفردة

كأية العلامة (قوله لاني الفعل) كافي سائر الاستثناءات المرفوعة (قوله ان  
التقديم الخ) يعني ان مقتضى التقديم ذلك لانه يقتضي ان يكون المظنة في الفاعل  
فقط فن الوهم ما قبل ان هذا البيان يقتضي اعتبار الاستثناء مرتين يلزم كون زيد  
مضروبا للتكلم وعدم كونه مضروبا له ولا يقدم على ذلك (قوله الى ضرب  
معين) اي مقيد بالاستثناء بل الى مطلق الضرب فيجوز ان يكون متفيا باعتبار  
البعض ممتنا باعتبار البعض الآخر فلا تناقض (قوله لا يضرب بحوز ان يكون الخ)  
يعني كانه يتأتى التوفيق في ما ضربت الازيدا باعتبار تعدد الصرب بحوز اعتبار  
تعدد الصرب ههنا ان يقال اصل الكلام ما ضربت انا الازيدا فيكون نفي الصرب  
محمولا على افراد غير زيد والاثبات لزيد ثم قدم اليه في تخصيص في الجزء الاول  
فقط بان جاء التكلم من نفسه وانته لغيره (٧) فلا يكون زيد مضروبا بهذا الصرب  
بل مضروبا بصرب آخر فلا تناقض (قوله المنقضى بالآخ) يعني لا يمكن القول  
ههنا بتعدد الصرب لان المنقضى بالآخ الصرب المعين الذي وقعت المظنة فيه  
وهو ضرب من هذا زيدا وذلك لان المنقضى بالآخ الصرب المذكور قبله والمذكور  
قبله بمقتضى التقديم هو الضرب المعين اعي ضرب من هذا زيدا وذاك المنقضى نفي  
ضرب من هذا زيدا باخراج زيد منه يكون زيد مضروبا بذلك الضرب فيلزم  
التناقض وبما علم من ان المذكور قبله بمقتضى التقديم الخ المدح ما قبل ان هذا الكلام  
انما يتم لو كان ما انا ضربت قبل قوله الازيدا اشارة الى نفي ضرب من سوى زيد  
ويكون المنقضى بالآخ ضرب من سوى زيد لكن الاشارة الى نفي ضرب من  
سوى زيد بتمام الكلام وان المنقضى بالآخ الصرب المطلق لان في التقديم اشارة  
الى نفي ضرب من سوى زيد كما لا يخفى (قوله وعدى ان قوههم بقض الخ)  
هذه ان هذا الاعتراض ليس له ورود اصلا لان مقصود التبيين من تحرير  
عدم صحة ما انا ضربت الازيدا على ان التقديم بعد التخصيص ان من نمرات المادة  
التقديم تخصيص الاستدلال بالنفي وغيره ان لا يصح استثناء شيء من هذا الذي لا يستلزام  
نقض ذلك الذي بالالتناقض بخلاف ما ضربت الازيدا به يصح الاستثناء على  
ما حققه العلامة فاداجل الاستثناء فيه من الاثبات لا من اسي فقد ثبت مدعا ههنا انه  
لا يصح الاستثناء من هذا النفي (قوله فيقول ان لي لم يتوجه الخ) قال السيد السند  
في شرح المفتاح وقد سها في ذلك اما لا علانه ادعى في ما رأيت احدا ان الرؤية  
مستفيدة على وجه العموم في المفعول فيجب ان تكون ثابتة لا غير كذلك واسلم يكن الفعل  
معتبرا بالقياس الى المفعول وكان النفي مقتضرا على لغة عليه لا يصح ذلك الادعاء وكان

٧ فلا يكون زيد مضروبا  
بهذا الضرب ومضروبا  
بضرب آخر فلا تناقض  
نسخة

اللام هذه ثبوت رؤية احد من الناس لاثبوت رؤية كل احد منهم فكانه قيل  
رؤية احد من الناس سنية على ثبوت لغيري وامانا فلان الاثبات في ما مضى  
الازيد ليس بعام لان بقدر احد لا يرى انه يحترز ايضا ان يقال ما مضى  
الازيد فلا بد ولا يصح يستثنى منه الا ان يقدر مع احد لفظه كل بناء على  
انه في الاثبات لا يستعمل الامة وهو مردود عنه والجواب عن الاول ان عبارة  
الشارح رحمه الله ظاهرة فيما ذكره لكن مراده بقوله ان النبي لم توجه الى الفعل  
اصلا انه ليس المقصود على هذا لتقرير بي العمل بمعنى انه لم يتحقق في الخارج ليكون  
الازيد ما قصا بذلك سبي ويكون المعنى ليس ضرب احد صادرا عن الاضرب زيد  
بل المقصود هو اني كونه المتكلم فاعل الفعل المدحكور وامامهم النبي في سياق  
على التقديرين لان اسكرة واقعة في سياق النبي على كليهما الا يرى انه لا فرق بين  
ان يقال ليس ضرب احد متحقق مني سوى زيد وبين ان يقال لست ضارب احد  
سوى زيد بل عيرى في كونه لشي ما بينهما انما الفرق في ان الاول لشي العمل بمعنى  
عدم تحققه والثاني سبي الفعل بمعنى عدم كونه القائل فاعلاله وتدير وعن الثاني  
توجيه الاول ان لا يكون الاستثناء من الاثبات انما يلزم من كلامهم في توجيه  
ان تعديم الصبر وبلاء حرف ثني يقتضي ان لا يكون زيد مصرو ما حيث قالوا مثل  
هذا لكلام انما يكون لورد خطأ في فاعل فعل معين مقرر هو الصرب لغير زيد لكن  
فاعله عيرى لانه لا يكون مضروما لك واميرك فظاهر ان كونه الصرب الواقع  
على من صدر به اميل بقرائنه على ان الاستثناء من الاثبات لامن النبي فحصل  
اعتراض الشرح رحمه الله بكم باجملة الصرب الواقع على من صدر به اميل  
مقرر اجملتم لاستثناء من الاثبات لامن النبي ولا يكون من انتقاص النبي بلاف شيء  
النسائي انه لا موجب لكون المستثنى من احد بل المستثنى منه في انفرغ عام  
من جنس مستثنى منسا كان او مضى فوجب ان يكون المستثنى من كل احد كما  
ان المستثنى منه في قرأت لا يوم ~~مكدا~~ كل يوم على انك قد صرحت في الجواب  
عن الاعتراض الاول بانى انتعية لصرب احد بعيد عموم احد والاثبات لاغير  
يجب ان يكون على طي في هاست لغير صرب كل احد الازيد ( قوله والمعنى  
ان اولي ايج) بشراني ان قوله ان اولي حرف سبي شرط محذوف الجراء اعني هو زيد  
التخصيص فصح اي من غير احتمال لا تقوى ومجموع الشرطيتين بيان للجملة السابقة  
عليهما اعني وقد تقدم بعد تخصيصه بغير الفعل ولذا ترك العاطف في قوله ان اولي  
الح و ليس حرفا مدلا عليه قوله وقد تقدم ان لا معنى لقولنا ان اولي المستند اليه

حرف النفي بعد تقديم ليميد تخصيصه بالخبر الفعلي لأن المقصود به أن ولي السبب إليه  
 المقدم حرف النفي هو للتخصيص فقط لأنه أن ولي مقدم للتخصيص ولأن إفادة  
 التخصيص غير مختص بالصورة الأولى فإني أنه معصوف على مجموع قوله وقد  
 يقدم ليميد تخصيصه بالخبر الفعلي أن ولي حرف النفي ليس شيء (قوله وان لم يل حرف  
 انفي الخ) وما قيل أن ههنا احتمال آخر وهو أن يكون سبب إليه بعد النفي مع فصل  
 لا بد من التعرض له فدفعه أن الكلام في باب أحوال السبب إليه بالقياس إلى السبب  
 لا بالقياس إلى متعلقاته فإنه يبحث آخر سبب والفصل بحرف ر ثم لما أكد نحو ما أن  
 أصله هو كعدم الفصل وقد يقال أنه غير موقع في كلام السبب أو قليل فلهذا تركه  
 (قوله والدال صريحاً ومطابقة الخ) لأنه من ضم مقدمة وهي أن دفع الشهادة أي  
 يحصل بالدال عليه صريحاً ومطابقة (قوله لتعوى حكيم) لم يدل لتقوية الحكم  
 مع أن مناسبة لفظ التخصيص يقتضي دلالة على ما هو المشهور في بينهم (قوله وكذا  
 إذا كان الخ) عطف على معصوف أي هذا إذا كان الفعل متبوعاً وإشارته بكذا البيان  
 أنه كور في ما سبقت وفي هو يعطى الخليل لأنه عند عدم الولي فتخصيص والتعوى  
 حتى يردان المذكور مما سبق لم يكن مختصاً بما إذا كان متبوعاً فلا يخص ما إذا  
 الكلام (قوله ولم يثل المقصود به أنه لا يلجأ إلى أي لم يرد التمثيل إلا بالقوى  
 لأنه لم يرد مثال التخصيص فإن المثال أنه كور متعلق لهما (قوله في الكذب)  
 لأنه متعلق بالذم لم يدرى عليه لفظ المحكوم فالعنى أنه حكم عليه في الكذب  
 هو الصمير لا غير الصمير أي ليس غير الصمير محكوم عليه وليس معه وليس غير  
 الصمير موصوفاً في الكذب (قوله فلتأمل) حتى يبين الفرق بين التخصيص  
 في الكذب استتخصيص الآيات وفي الكذب تخصيص الآيات (قوله ومسألة  
 فت الخ) أي إذا لم يكن فاعل معصوف أو كان ولم يردم يكن معصوف معصوف ورد حذف  
 فيعبر بذلك أن التخصيص فيما ذكر مستبعد من تقديمه عن المعصوف واسم من صمير  
 الشأن وإذا قلت ظرفاً له ويحذف عنه واسم في وجوبه شارة في وجوبه فمقدم  
 ويكون تامة وفاعله أن مع اسمه لدى هو وجود وحده أي عند السامع وقد وقع  
 صفة سعي وفي بعض النسخ ما أو وجدته وقوله فتخصيصه على يكون وقوله غير  
 مشوب حال من السعي قيل فيه سماحة لأن ما يشوب هذه الأمور هيئته عن الذي  
 هو أو كذا لا السعي وقوله صحيح جواب أدائه (قوله لأنه محسب لا شبهة) لو حود  
 الفاعل المعصوف فيهما والتفاوت بالتقديم والتأخير فعلى هذا محسب الله قوله ابتداء

وقوله غير مشوب (ج) بين الواقع وان يفرق بين اناسيت وسعيت اذ عدم صحة  
وقوع الاول ابتداء دون من خلاف توجيه العلامة قال محط القامدة فيه قوله غير  
مشوب انشور ايج و ذكر قوله ابتداء بين للواقع و بداهم الحكم في اناسيت اى سواء  
كان في الابتداء او لا في الابد . فانه مشوب بخور اوسهوا و سيات اما من السامع  
او من المتكلم قال قدس سره اورد مع دفع لثوهم الاطالة في عبارة الشرح ما  
يترك له لا غير و بقل انت تكتب الحكم عليه سى الكذب وهو النصير من  
غير محور و سهو و سيات في الحكم يعنى ان مقصوده من ايراده و تفسيره الاشارة الى  
تحقيق عاره ابعث و اى و رده . ح المفتح اشارة الى ان منشأ عدم الفرق بين  
الكلامين عدم الفرق بين تخصيص لانت و تخصيص الثبوت ولذا امر بالتدر  
وافندى به الشارح رحمه الله تعالى قال قدس سره على ما يقتضيه كلامه  
حيث قرر السهو بعدم العروى كان في لشهور عبارة عن روال العلوم عن المدركة  
( قوله كان محار ) بناء على ان المعنى الثانى هو المعانى الحقيقية عند الله تعالى حتى  
يلحق الكلام بمعانيها و مساوات الحوائيات اعمم والمعنى الاول من لوازمها قال  
قدس سره و حمل قوله غير مشوب الخ و به انه صرح بانه حال من وجود السعى  
اى معدياته و احسانه اريد جود السعى غير منه و لا محور الخ و اما الحرة في ان  
العرض التنبيه على ان محط عبادة هو هذا القيد دون قيد الابتداء ولذا تعرض  
ليان حال اناسيت في الابتداء و لا في الانتهاء و لم يتعرض لبيان حال سعيت اى  
لا في الانتهاء لان قيد الانتهاء ليس الواقع ( قوله كان محور ) لم يقل كان  
محورا على طبق ما سبق لعدم استعمال اللفظ من المحط و صلا عن كونه في غير معاد بل  
فيه محور بالمعنى العمومى حيث نسب لفعل الى الغير بانساقلة و عدم المبالاة فلا يردهما قبل  
ان كونه محورا يابى كونه لرد اخصا فان المحور لا يقال له انه محور <sup>مخفى</sup> ر قوله من  
التفصيل المذكور ) من قوله سولى يذهب لانتعصیل المذكور بقوله و لا فقد يأتى  
الخ لانه قال في الايضاح هـ كذا يابى المعنى على معرف بلفظ التوكيد ( قوله  
تخصيص الجنس ) اى ما من غير و الكثير على ما هو المعنى التاسع هـ و هم ولدا صح  
وقوع السكره منه فانه في معنى تخصيص بالصفة ( قوله ولم يدر جنسه ) اى تردد  
فيه ولذا قرر بقوله ارحم امرأه فيكون قصر تعين ( قوله او اعتقد به امرأه )  
فيكون قصر قلب و فى احصر اشارة الى انه لا يبحث لقصر الافراد ( قوله بشرط  
ان يقصد الخ ) اما ان يقصد شىء مهم فان يحمل الثبوت فيها على التعظيم

وسعيت

او تهويل او غير ذلك لم يعد التقوى ولا تخصيص سوي من الساعات من التكبير  
 المحكي بالاستثناء (قوله ولا يكون للخصيص منه) لا يبعد تخصيص ادليس  
 هذا تقديم معوي ليسعد منه التخصيص ويرد عليه بخوار استدلته من التقديم  
 ينطلي كإذهب به انكشف في قوله تعالى (لله بسط الرزق) كذا في شرح  
 مفتاح الشرقي وله ان يقول ان تقديم النطلي تكفيه الاصله (قوله ما فراق  
 الحكم بين تصور الثالث) اي الكثرة بخوار عن عرف ومهر المعرفة بخوار  
 عرف والمصير نحو هو عرف في ان الحكم في الاول تخصيص وفي الثاني التقوى  
 وفي الثالث محتملها (قوله على سبيل المظلم) لا يحكي ان كتاب الاحتمال المرحوح  
 من غير ضرورة وهو اعتبار التقديم والتأخير في المظهر اعراف على انه فعل معنى  
 في مقابلة المراجع اعني الحمل على الابتداء كالمعوم فله حكم به لا يتقل التخصيص  
 وركاب في نفسه محتمله ويرتكب في رجل عرف لاجل الضرورة فلا يباقي هذا  
 في المفتح وشرحه من ان بخوار عرف بحمل الاصلين اكن لا على السواء  
 كهو عرف (قوله ان جاز تقدير كونه الخ) ذكر الخوار في حقه على حدة مع  
 التقدير يستلزمه كيلا يحتمل التعديل على مجرد الغرض والتخصيص المذكور هو له  
 ولا الخ فان قل قد مر ان السكاكي رحمه الله تعالى فائق بتخصص في نحو (ما انت  
 عليا عزيز) مع انه لا يتصور فيه انه بعد اعتبار التقديم والتأخير يكون علامة معويا  
 احب السيد عنه في شرحه لافتتاح بان الصفة بعد في تستقل مع فاعلها كلاما  
 فصار ان يقال ما عزيز انت على ان يكون انت تأكيده تستقر ثم يقدم ويدخل الياء  
 على غير بعد عديم انت وحمله متدا ووجه بحث ان الصفة مدالي ان تستقل  
 كلاما اذا كانت رافعة لظاهر والحوادث يقال هذه الصفة في المعنى كالمعل  
 ولما تم بصاحبه كلاما ولا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع من عليه  
 الرضي فانت عزيز في الحقيقة بمعنى ما انت عزيزت بعد اعتبار التقديم والتأخير  
 بصير المسد اليه فاعلا معويا وهذا كالصفة التي هي صلة الانتم واللام او يقال  
 اراد بكونه فاعلا معويا ان لا يكون فاعلا عظيم لانه مانع من اعتبار التقديم  
 والتأخير لان يكون تانها وبعد اعتبار تأخير انت في ما انت عسا يعرف لا يبين  
 كونه فاعلا لفظيا لجواز كونه متدا لما تقر به د ه بقت مفردا بجاز الوجدان  
 (قوله بخوار قائم) اي المظهر المعرف (قوله لما سكره) من به سكرم تقديم لعل  
 النطلي وهو لا يجوز (قوله واخرجه الخ) شارة في الاستثناء والمعنى التقوى  
 في اخرج السكاكي رحمه الله تعالى المسكر عن حكم اقادة التقوى فان اخرج



عن عدم حوار التأخير فيه من جملة بدلا عن التصغير المستكن و رتكب الوجه  
 المسند (قوله وهذا معنى قوله أخ) أي المراد بالاستثناء المعنى اللغوي والاخراج  
 من حكم افتادة لتقوى والاخراج عن صانعه ظلمي واستثنى السكاكي رحمه الله  
 تعالى المكر عن حكم افتادة لتقوى ، خراجه عن عدم حوار التأخير بجعله بدلا  
 من اصحبه و اورد المكر اسي لا يبعد الحكم عليه حال تكثيره فانه المحتاح الى اعتبار  
 التخصيص واما المكر الذي يصح الحكم عليه بدون اعتبار التقديم والتأخير نحو  
 خمره نكاح و كوكب بعض - عذو ( و حود يوشد ناضرة ) الى غير ذلك فلا حاجة  
 الى اعتبار التخصيص فيه بتقديم و - تأخير ولا يغيره (قوله ثلاني التخصيص)  
 أي المصحح لوقوع الكرة متدا ادلا ب له ههنا سوى التقديم او الحصر اذ لا سبب  
 للحصر سوى تدبر كونه مؤخر او هذا السبب السابق واللاحق (قوله و اذا انقضى  
 التخصيص اخ) أي التخصيص "صحح او الحصر لم يصح كونه متدا وفيه  
 اشارة الى ان قوله بخلاف مروي متعلق بما بعدهم من الكلام السابق وليس متعلما  
 بعوله لثاني التخصيص او بعوله ادلا ب أخ ادلا ب معنى لقولنا بخلاف المروي  
 فان التخصيص فيه غير متف اوسب التخصيص فيه محقق سوى التقديم (قوله  
 من غير هذا الاعتبار البعيد) أي حمل اصحبه المهم فاصل الفعل ثم ابدال المظهر  
 منه فانه قليل في كثرتهم سيما الابدان من المستتر والايه تحتمل وجوه اخر من كون  
 التو و علامه ، جمع هذه و كون الذين منصوبا او مرفوعا على الدم وان يكون  
 متدا بعدم عليه حر (قوله ثم قال) كذا ثم هما وفي جميع ماضي لمجرد الترتيب  
 في الذكر والتدرج في مدرج الارتفاع وذكر ما هو الاول ثم الاول دون  
 اعتبار الترتيب والعدد بين مدرج التدرج ولا في الثاني بعد الاول في الرمان كما فيما  
 نحن فيه فان قول السكاكي رح ارا لا يمنع مانع متصل بين التخصيص والاستثناء  
 (قوله لا يمنع من التخصيص مع) توطئة لبيان اساء التخصيص في قولهم  
 تراهر دات و - وجهه سويق و لا يكون التخصيص مشروطا بعدم المانع من  
 بين منس عن لسان (قوله د ظهور اخر اخ) لان الهرير صوب الكلب حد  
 تأديه ومخرجه عن مؤبه (قوله و ادفع صرح اخ) متعلق بمحذوف أي لرم طلب  
 وجدله و قد صرح الائمة كذا ذكره التدرج رحمه الله تعالى في شرح المفتاح وقد  
 يصل اخرى دبحري ارب و نعت به في الحركة والسكون وعدد احروف فادخل  
 الف في حواه كافي قوله تعالى (فادعيتو بالشهادة فواثك عدالة هم الكادون)  
 (قوله فالوجه تصحيح) يتجه عليه انهم جعلوا التخصيص في قولهم تراهر

فقط

رب مقادير لا لتعظيم شأن البشر كما في العباد و ذقيد لا عور حتى التحصيص عليه  
 قد حشد يكون واحدا الى التحصيص بالوصف ولا يكون وحده آخر محتمل الوقوع  
 متداكرا مع انهم اوردوه باله كرى التحصيص (بونه عديد ساج) و به ان كون  
 التقييد بالوصف مفيدا عند ملق الحكم عداه صحيح المحصر الواقع في كلام الائمة عالم  
 بت ان الائمة يقولون مفهوم لو وصفوا لستة خلافة بهم لا يفتان السكاكي رحمه  
 الله تعالى رحمه ان لائمة قائلون بدمر على هـ "توجيه ان الصحيح للاشياء هو اعتبار  
 الوصف بكون المحصر واما ذلك لانه فقول ثم في تصحيح شذائذ شريته وياه ما اوردناه  
 الا شتر ترك ما يعني وهو التصريح بالوصف واحد مالا يعني وهو المحصر (قوله  
 ي في يذهب اليه الخ) لما كان المذكور سابقا هو اذهب فقد ولا معنى للظرف فيه  
 اشار بلفظ و احتج الى ان سببا نظري يذهب نحو و لردا نظري احتج به عليه  
 واداه ان المحصر المتقدم تحت التحصيص والتموى والامر المعروف لا يحتفل  
 الا القوي والمكر لا يحتفل لا تحصر واحتج به بضمير تحت التقديم لانه  
 فاعل معوي فان اخر التقديم صكك للتحصيص والافعال في الامر المعروف  
 يحتمل التقديم لانه فاعل اعطى الامر نكاح وحده و لا ضرورة له لو حود شرط  
 صحة الابتداء فلا يصدر الله بخلاف شكر فان فيه ضرورة ويركب ذلك الوجه  
 البعيد لان مع مانع والمصنف رحمه الله تعالى منع او لا احتفل الفاعل المعوي  
 دور الامطى وثانيا تحقيق الضرورة في اسكر وناس و حودا مع في المثل المذكور  
 والمع الاول متوجه والثاني و ثالث ليس بشئ كما يحتمل (قوله لا يفتان الخ)  
 توجيه باختيار الشق الثاني (قوله بوجه) لانه معين دور لفاعل (قوله لا يفتان  
 ثالث) اي عدم احتمال الفاص التقديم بوجه و لا يتم ماد كرت من صفة بدون  
 الفاعل لجواز اقامة الصير مقامه مقارنا بالمعنى وقوله ونحو (الخ) جواب سؤال  
 وهو ان يقال عدم احتمال الفاعل التقديم عداه مع لانه لا يعمل الصبح بخلاف  
 التبع فانه يحتمل ولذا يعدم (قوله تحكم) اداه عيبه غير لارمه ادت الفاعل  
 كانه عيبه فامرق تحكم (قوله فان قلت الخ) توجيه باختيار الشق الاول ولما لم يكن  
 في عبارة افتتاح اشارة الى ان الصير في ناقلة ورحل في رحل حوى متدا على ما بين  
 صبه النظر منه حل صاحب التوجيه كلامه على فهمه بلفظ عو تابعيتهما و ان السكاكي  
 رحمه الله يجوز ذلك وان كان نحو الله للمجهول وحينئذ ان جوابه لا يمكن حتى  
 كلام السكاكي رحمه الله عليه لانه مكثرة محضة (بونه ليس متدا) عند السكاكي

راحة الله قبله صريح بان ارتكاب التوحيد البعيد في رجل حائز لقوات شرط  
 الايمان وكيف يفتن به بل اصطلاحه معه وكذا الكلام في غيره اقول عبارة  
 انفسه هكذا فلا يرتكب اي الوجه البعيد عند معرف لكونه على شرط المتدا  
 وان ارتكب عند انكسار لقوات الشرط وهذا يدل على انه يرتكب في المكر لذلك  
 الوجه البعيد لعمد شرط صحة لا بد وان ارتكب ذلك الوجه البعيد لصحة الابتداء  
 قدس في كلامه اشعر بذلك ان يجوز ان يكون ارتكابه ليكون ناعسا مقدما فيرد  
 عليه ما اورد به السيد في شرح الفتح من ان هذا التوجيه منافي لما ذكره السكاكي  
 راحة الله في اوائل الفصل الرابع من نحو عليك وراحة الله السلام يلزم ان يكون عدم  
 التبرير وان لا يسوغه الا به تقديم والتأخير (قوله قائمها) اي في انقضاء رجل جاء في  
 وهو اساس ان ادبوا من المبدأ (قوله وانما تقديم الخ) تعرض له هو المقصود  
 ما في فاصحة فيه من هذا القبيل والافانلاق تناسق من حوار تقديم المعطوف  
 بالاحرف الخمسة في ضرورة اشعر على المتبوع فقط ان يتعرض لجميع الاحتمالات  
 الحادثة منه فيعود بكورة مجسقية (قوله ثم لا نسلم الخ) عطفت على مدخول  
 اراي و مراد لا نسلم الخ (قوله ولا حدير التقديم) الاظهر لولا تقدير التأخير  
 التقديم ان تأخير لا تقديم ووجه صحة ان المراد من التقديم القسم المتدبر منه وهو  
 ما اورد في الامثال من تأخير التقديم ولا شك ان عرض هذا التقديم انما هو لعرض  
 التأخير فتدبر (قوله لا يقبل الخ) انما في المقدمة الموعودة كما يدل عليه قوله  
 ولابد منه يدل مع ابطال السند يعني ان تكبير انما يدل على اعتبار معنى  
 رائد على الحدس به صيرورة ولا بد من الحصر والحصر لا يستدعي الامس تقدير التقديم  
 ادلا مقبدهم سواء قبل ان يخص من يتقن لولا اعتبار التقديم \* فان قدس سره  
 هذا كلاما محمدا عرفات من تخصيص في ان يجوز حله على صحيح الابتداء وعلى  
 الحصر بل في سبب ولا راحة لما ذكره قدس سره \* فان قدس سره فالاولى \*  
 فان ذلك لا يمكن في جواب لتفسير صحيح الا ان لا يولي الاستيفاء (قوله  
 قد ذكرنا الخ) مع حصر المسند من كلمة في قوله والحصر انما يستند  
 من تقدير التقدمة حوار اسسودته من الوصف الا انه ادعى الوجوب مبالغة في قوة  
 السند (قوله وبن فلا توجه ككلمة) اي كلام صحت امتناع حيث لا راحة امتناع  
 تقدير التأخير انما يخص كرهه بوصف فهو من ان الحصر مسند من الوصف  
 لا سبب في توفيق كلامه وبين كلام الائمة حيث تأولوه بما هو دأب الاشر  
 كما هو عليه (قوله من جواب الخ) صواب من قوله لا بد ان الخ اي لا يقبل

في جواب مع انصف رجه لله على انه كرم به من الجواب هذا (قوله كان  
 شيخ ع) ريد مع انصف رجه لله في وقول شيخ حجة على السكاكي رجه الله  
 في انه امر حوج انه في هذا امر كما صرح به في مدح قبل هذا على ان يحمل الخبر  
 وليس على اطلاقها اي ما يكون في الواقع فيجوز ان يراد شره راد لا حير لان  
 خبر الواقع قد يهمل ان يهمل وييس لمراد السر والسر راد ان الكلب وجهه انه على  
 تقدير وجهه ما على الواقع لا معنى للعصر ايضا لان الهر برسوته لغير المعتد على ما في  
 الجمع وغيره وذلك يشتمل به ويخشى منه السوء ولا يكون الاشر او هو مسلم عند العرب  
 كما صرح به اماصل السكاكي في شرحه والتحقيق ان صحة العصر وعدمها مبني على  
 معنى الهر بر فالكان مع اماصل العبر لا يعتد فلا صحة له اذ هو معلوم عندهم انه من امارات  
 وقوع الشر وان كان معناه الصوت على في هذه الزم محضى هو قد يكون خير او قد  
 يكون شر اخصح العصر ويمكن ان يقال في وجهه مع انصف رجه الله وصحة كلام  
 الشيخ ان مقتضاه ان العصر حقيق وليس اصد حتى يكون ردا لا اعتد انما ط  
 ان الهر قد يكون خيرا وهذا اقرب الى كلام الشيخ ~~في هذا~~ العصر مع قطع  
 نظر عن حال المخاطب قبل هذا من نصرت لمحل قوى تدركه الهر في حادثة  
 وفي العاموس انه نصرت في ظهور امارات الشر ومحاله لما سمع قوله هربا اشع  
 من طارق شر فقال ذلك تعظيما لثمن عنده ومسحه اي ما هربا باب الاشر  
 انتهى ومن هذا ظهر ان السر والخبر ليس بانفسه الى الكلب وان العصر ليس  
 باسمه الى خبر ان الى هربا الشر مطلق (قوله ثم قال) عصب على فان الاول  
 او الثاني وقد عرفت ان ثم في جميع لمواقع لحر الزم في الذكر والتدرج في مدارج  
 الارتقاء ولا يلزم ان يكون الثاني بعد الاول في الزم من رتبة تقدم كفاي قوله  
 ان من ردتهم سادابوه ثم قدس دقن ذلك حده فلا يرد ان قوله وبقرب الخ مقدم  
 على بيان التخصيص في كلام المصنف وبما قيل انه لترتيب في الاحكام لا يفتله  
 الطبع السليم اذ لا فائدة في ذلك (قوله ويقرب الخ) يعني ان في هو قام معاين غير  
 شبهة ويريد قائم فيه تقوم مع شبهة عدمه فيكون قريبا منه في افادة التقوى واما قال  
 مر هو قام مع ان الماسد ريد قام لفظ وهو ظاهر ومعنى لانه نص في التقوى عدمه  
 باعتبار القرب اليه اولى من اعتبار القرب الى ما هو محتمل في تخصيص انصافه بهم  
 ان ريد قائم ايضا يحتمل التخصيص لان ما كور في كلامه من قوله ويقرب بيان  
 التقوى في العصر المدم (قوله لم ينفذ في العصب الخ) اي في كون ما يجري

عليه محاذ ومشاركات وفي الاحوال الثلث التي استحقها عند الاجراء على موصوفه  
 ( قوله وهذا معنى قوله وشهاده ) لا يخفى ان استبعاد من كلام السكاكي رحمه الله  
 تعالى ان مشابته ما جرى بواسطة عدم التفاوت بسبب نقصانه في التقوى وعدم كونه  
 نظيره فان سبب الكلام ان يجعل راجلا في دلائل يقربه لامعطوف على قلب كما اختاره  
 الشرح رحمه الله تعالى عن الاستبعاد من كلامه هو انه مشابه له لانه جعله مشابها له كما  
 يدل عنه نصه جعل وجهه على بيان المشابهة لا بساعدة المقام ( قوله على انه معقول معه )  
 ومصاحبه اما معنى و يعامل فيه بمعنى العلية المستفادة من الالام اي طلال القرب  
 بالتصميم مع الشبه واما الصمير فالصمير بمعنى الاشتغال اي لاشتغاله عن الضمير مع الشبه  
 ( قوله مقارنة في تقوى ) في توح السبهي المقارنة القصد في الامور ومهاذيرته في البيع  
 مقارنة وفي بعض النسخ مقارنة مساوي وعلى التفسيرين اندفع ما قال السيد  
 ان الالام احد ما شوب التقوى لان المقاربة كالتقرب شتم على امرين ( قوله  
 ولا معنى ما فيه من اصحاب ) يدل عنه وجهان احدهما جعل الواو السبي اصله  
 المعطوف معنى مع والثاني جعل قوله وشبهه تعللا لما هو غير مدكور وهو ان ليس  
 به كمال تقوى وكلامه ليس بشي لان الواو بمعنى مع كثير في الكلام الا انه لكونه  
 محذورا يحتاج الى العريضة وهي حجة المصنف على جعله اضافة ليس بصا في كون العلة  
 مجموع الامرين بخلاف كونه معنى مع وعدم كمال التقوى مدكور ضمنا كشوت  
 اصل التقوى ومجموعهما معنى تقرب مع كل مجموع الامرين وقيل لانه يلزم ان  
 يكون التصميم منضمعا بامر من احدهم لفظ وهو الصمير والثاني معنى اعني المشابهة  
 وقد ان الصمير في رد قائم سوى وهو معنى حقيقة لفظ حكما وان التضمن هما بمعنى  
 الاشتغال والاشتغال في شبهه عنده معنى انه لا يتم على تقدير كون مصاحبه التصميم  
 وقيل لان المعقول معه سمي عند سبويه وفيه انه ذكر في التفسيرين وغيره ان  
 الصحيح ان المعقول معه قياسي وقيل ان مدخول الواو معنى مع يكون مقصودا  
 فاسمه ومصاحبه غير مقصود فاسم التامع فيها وفيه ان اكثر امثله لا تجرى  
 فيه ذلك نحو الجحى استواءه واحشة وسريت والنيل وحنت وطلوع الشمس  
 كذب والواو فيه معنى مع وهي لتصاحبه فتدخل على التامع نحو جاد الامر مع  
 اوربر وقد تدخل على اشروع نحو ان مع العسر يسرا وفي الفصل شرطه ان  
 يكون الفعل مشتركا به ورفاعه فعل ( قوله ليكون او صحيح ) فيه ان المعطف  
 هو هم كون كل واحد منهم علة تقرب بخلاف كونه بمعنى مع فانه نص في كون

المجموع الحجوم غلة له وهو المقصود ( قوله حيث اعرب الخ ) اي جعل معربا  
 بخلاف في الاحوال الثالث مع تحمله للضمير فلو عودل معه مائة اوجه لكان مذهب  
 معربا محلا لا لفظا نحو حرف في زيد عرف و تعاقب به معرب مع ضمير لان الاعراب  
 الذي احرى عليه اعراب يستحقه مع الضمير لانه انرك مع عرب ترك يتحقق معه  
 عامله فان احر او الصفة متلاقان مع الضمير وانما في مدره فلا يتحقق الاعراب  
 لعدم تحقق عامله فـ لم اندمع الضمير في حكم امره نحو فاته و صرى بخلاف  
 نصرت في زيد بصرت فاته يستحق لرفع موز الضمير لاحل عامله لصوى والاعراب  
 الذي يستحقه مع الضمير محلي ومن راء ن احر والصفة هو فاته و حده لامع فاعله  
 لزمه ان يقول ان احر او الصفة هو حرف و حده موز فاعله و ذلك لا يلزمه من له شقة  
 من غير الاعراب وقد وهم ان نحو فاته في جنة مسببة مع احر اعرابه ادى استحققه  
 على حرثها الاول اعني فاته و ليس بشيء لانه في حكم المفرد حرى الاعراب على حرثه  
 الاول و عدم قابلية باقي الاجراء في الرصي لا فهم من فاته في معنى مفرد لان معانها  
 مثله قامت الحجة مقام المفرد و ادت مؤداة و اعرب ما قبل الاعراب فاته و هو حره  
 الاول اعراب المفرد الذي قامت مقامه و ما قبل ان لسا لا رم نعم الجملة و انتفاء المعلوم  
 لا لزم انتفاء الملام فلا يلزم من عدم كونه حله عن كونه مذهب فاهم لانه لم يستدل  
 بانتفاء الجملة على انتفاء البناء بل على شبهه بالحالي فامر من عدم الحكم بكونه حله و عدم  
 بانه ( قوله نحو زيد عارف ابوه ) الا انه لو رد انشد ليكون كلاما و ما المقصود بالتثنية  
 عارف ابوه ( قوله اي جعل فاعلا عارف الخ ) لا انضم به مسدا الى الضمير اكثر  
 ولا شرا كنه في عدم الاسناد اليه ( قوله ادلا حاص هذا الخ ) لانه ادلا سد الى الظاهر  
 فلا وجه لتثنيته و جده كالفعل و لا حاجة الى حصر اعراده بالتثنية و انصا الافراد  
 هي في مقابلة احمية كداد كر سابقا في مقابلة التثنية و الجمع ( قوله و يبري ) في التثنية  
 الرؤية و الريبة و دانت و بدانت و انصه تحت لتكلم العلوم و المجهول  
 الثالث ( قوله نعم مثل و صير ) حصصه باله كر لانهم اسمعلا في كلامهم و انغياس  
 يختصي ان يكون ما هو مجعها كاسماء و المعابر و اشياء و نظير ذلك ( قوله مثل  
 الامر جعل على الادهم و الاشبه فانه لم يقصد ان يخص حدا مثله ( قوله  
 و يبري كثر الخ ) فانه معلوم انه لم يرد ادلا و حده و وصفه به بجمع و انما  
 ان فالتوا جنوا او حدثوا شحموا ( قوله كافي قلنا مثل لا يوجد ) مثال في اي  
 كافي في قولنا الخ فان المقصود في مثل اصحاب طب ( قوله يبري حي ) قال تقديم

من ذلك أنها لم تصب بيمينه بيمينه المتقدم فيكون كلا حكمي النفي  
 واثبات متهوما من موقوف ولا يكون احدهما كسبة عن الآخر فتدبر فانه قد سمي  
 على بعض من صرح وجعله من قبل الكساية في النسبة اي عالم احسن كما في عبري  
 كثر في وفي الحكم عليه بان يراد منه مغاير معين اشتهر بوصف مغايرة المتكلم  
 لان لا تلت احكامه فمما ان يتقل اي مزمومة اعني نفي الجناية عن نفسه فانه  
 وهو عرفت في مقصود الشاعر كلا الحكمين من غير ان يجعل احدهما وريثة  
 للآخر ولا بمقصود اشرح رحمه الله تعالى تمثيل المني لاني كما يدل عليه قوله  
 في التفسير يس كالآراء مع (قوله من غير ارادة مع) اي عدم التصريح على  
 ميسر من المومس ولاح والمراد بغير المحاطب المعين كما تفصح عنه عبارة  
 الانصاح وصرح بشرح رحمه الله تعالى في شرح الفتح طلمي من غير ارادة  
 عدم التصريح بمعين بغير المحاطب وذا ان لا يراد المعين اصلا كما في ذلك لا يوجد  
 وعبري حتى على احد لاخته بين او يراد المعين ولم يصرح به بان يكفي عن ذلك  
 المعين بل وبعير لاشتهار به او بان يجعل الاضافة للعهد وعلى التقادير التلت  
 لا يبرم تصديقه الى والغير فانه مع ما في ان التعريض بالمعنى الاصطلاحي غير  
 متفق في معنى من لاخته لثالث ثلث لكون الكلام موجها الى المتل والغير بطريق  
 الاستدلال وان يريد به المعنى المعقوف فهو عما يتحقق على تقدير ارادة المتل معين  
 او غير معين موقوف كسبة في الحكم عليه وانما اذا اريد المتل والغير مطلقا  
 او اراد المعين بالصفة مبهمة فلا مبرر فيه مما ساقى على كثير من المصلا (قوله  
 في غير مثال) فمما بغير المحاطب للاشارة الى ان الغير في المتل ليس مقابلا  
 له بل كافي قوته بطلان وغير وذلك لان الواجب ان يقال من غير ارادة التعريض  
 في كل من غيره من لاخته من لائل وغيره ان وليس له او بشر ان يكون  
 محال معقوف محال وغيره محال متعلقا بغيره حتى يراد ان الغير في غيرك لا يخص  
 بغيره من فاصوب محال او غير محذور بمثلا او غيره (قوله حل كونه مع)  
 هو حرف مستعمل وقع محالا من قولك المضاف اليه المحو وصحح لانه يمكن اطلاقه  
 على ما في عدم مضاف واحذره لرعايه لفظ المضاف في القول دون احو  
 وحوار ان يكون محالا من حو ويكون ذكر المحاطب بطريق التمثيل (قوله اي  
 صرح به من ذلك) ان كونه مضافا بغير ارادة التعريض يلزمه ان لا يكون مضافا  
 من ارادة التعريض كما في عبري ممدوح وعبري فعل كذا اي انما لا يتخذ وانما لا يعلل  
 وهو انما يوجد يعقوب سابق ان التمراد لا تكلف به وقال السيد في شرحه لفتح

ان كلمة غير بمعنى لا اى من ان لا ارادة التعريض و بمره لا يكون شئ من ارادة  
 التعريض و فيه صرف لفظ غير عن معناه مع كونه مدحول حرف الجر و قد من  
 رتبة في الاشب لكونه في معنى البى كانه قد لا من ارادة التعريض و غير وقوع حال  
 من قولك اى حال كونه غيردى ارادة التعريض اى ليس مراده التعريض و كذا  
 ضربى من غير ذنب اى ضربى صريحا معتر الذى دسوقه ربه من في الانات  
 بتويل الى و حذف المضاف و عدم سبق الدهر اليه (قوله دهره اى اى غير  
 اى داله (قوله يستعمل فيه غير على سبيل الكسبة) كما يستعمل مسد اليه كذا  
 قال قدس سره على معنى اشتهاى \* و قد ينطبق عليه ما عذر الاصفه العهدة فحينئذ  
 ليس في الكلام كناية لافى الحكم و لافى المحكوم عليه لكون كل منهما مصرحاه و لا  
 تعرض صا بذلك الا ان قال قدس سره كذا فاعرف صا اى \* كانه من ذلك  
 الشخص المعروف بما تلتك لا يحل غير العين ففهم منه طريق حسانى بموعة اى  
 انك بمن كما يفهم من لست انا بزان بطريق التعريض كور مخاطب ر سا \* قال قدس  
 سره بالاسان غير معين \* اذ لا معنى للتعريض غير لخص \* قال قدس سره و لا  
 مخاطب \* لا يعدم الجمل و هو ظاهر و لا اخص \* قال قدس سره و فيه بعد \*  
 اذ لا مجال من وصف الشخص الغير المعروف بمائة الخطاب لعدم الجمل قد منع الى  
 تعرض الخطاب بالخص اما الاتصال من وصف الممنون متعلق بعدم الجمل بل يتصل بالخطاب  
 فعيد فان السابق الى الفهم منه عدم اتصافه بالجمل \* قال قدس سره كما يفهم من سياق  
 اى \* حيث قال و عليه قوله غيرى \* كثره \* فاس بخدع فاه معدوم انما بردان  
 عرض بواحد هك فيصفه بانه يتخرج من ارادته ليس من يمدح \* قال قدس  
 سره دون الاطلاق \* اى لم يكن التعريض موجودا حتى رادة اثنى و الغير مطلقا  
 \* قال قدس سره كما يدل عليه \* اى على وجود استعمال من الاطلاق \* قال قدس  
 سره فيجوز التعمين \* والظاهر الاطلاق و خلاصة ما حصل من سطر و بانه ان  
 الاولى اسقاط لفظ التعريض في المتن فجميع الصور التى يستعمل فيها لفظ الاطلاق و الغير  
 لا على سبيل الكناية و قد عرفت ثبوتها اياها سابقا فلا مزيد عليه \* قال قدس  
 سره مؤكدا لى \* لما عرفت ان الاستعمال على معنى الكسبة لا يستعمل التعريض  
 الغير المختص و ان كان يستعمل التعريض بالمخاطب قريب و هذا \* قال قدس سره  
 و عرض بانه ليس مثاله \* لا يخفى ان مراده التعريض بغير توصف الحكم بى حرى  
 على المتن او الغير ايجابا او نفيا لا التعريض بعدم المنة و عبارة تفصح عنه



عارة لا يصح قول قدس سره اللهم الا ان يقال الخ استثناء من قوله ان لا يكون  
 الاستعمال عريضا كذا في قول قدس سره لا معنى للتعريض في الغيرية الخ اي اذا  
 انه في نظر الميراثي المحط او المتكلم لا يحتمل التعدد كما في الامثلة المذكورة ( قوله  
 اعون من الاعاء ) و قد عمل التعصيل من باب الافعال فاصح حدسيه وقيل سماعي  
 لا من العون على ما قيل لانه امر على ما في الغاموس لكن وقع في شرح التسهيل  
 لخصري فاعلم بعض كتبه مصدر ( قوله اعون على آيات الحكم الخ ) فيه دفع  
 رد على قوله ترى هذه كلالا من ان المحط ان كان منكرا او مترددا فقد علموا واحدا  
 او حسن وان كان حال فنقدت في غير جائز وحاصل الدفع ان التقديم ليس المقصود  
 منه تقوية الحكم بل ان يكون له اعون على ما هو المراد من لفظة مثل وغير من افادة  
 الحكم على وجه اسع ان يكون الحكم المذكور ابلغ ليس للرد اذ لم يقل احدا ان  
 قولنا رد اسعد على محط ومعنى كون التقديم اعون ان لفظ مثل وغير مع  
 التقديم اعون منهم على المراد بهم مع التأخير لان التقديم اعون من التأخير اذ لا  
 ينافي في التأخير ( قوله لا هم يقع الخ ) متعلق بقوله هذه اي قلنا ان معنى التشبه  
 امشعر بعدم لا روده محور التأخير لان التأخير واقع على الدرة لانه لم يقع الاستعمال  
 على خلاف التقدم اصلا كما يدعي عليه كلام السمع ( قوله هل وقد يقدم ) انما هو  
 من المحكي وهي امثلة على ما في كلام افانل اول الاستيفاف وما قيل انه  
 مدفوف هي مقول قول عند انظر عطف التلقين كما يقال سأ كرمك فقول وريدا  
 اي قل وريد وليس شي اذا معنى لتلقين هذا القائل للشيخ بهذا الكلام وانما  
 لا يصر في قول عند تظاهر وقد يقدم المسد اليه لتخصيصه فانه لا عمل ان يكون  
 له لعطف التلقين ( قوله المسور بكل الخ ) وما يجري مجراه في افادة العموم لجميع  
 الافراد وانما شرحه يكون مفروفا بكل اسلوب يمكن كذلك لا يجب تقديمه بحجور  
 بل بعد ولم يرد انهم قوت العموم وكذلك اذ لم يكن المسد مقرونا بحرف النفي  
 لا يجب تقديمه بحرف كل انسان وكل انسان قائم لذلك العلة بعينها لكن في شرح  
 آخر وهو ان يكون المسد به بحيث لو احرر كان فاعلا بخلاف قولك كل انسان  
 لم يقم انوه فانه لا يوجب العموم بوقيل لم يقم ان كل انسان ( قوله لانه ذال الخ ) دلالة  
 تقتضي على تقضي هي بنة مترتبة على التقديم وان اريد قصد الدلالة كان  
 علة رغبة في ان كان عبارة من نفس الخصوصية فالعبارة على ظاهره  
 وان كان عبارة عن كلام المشتمل عليها فاللهي لان المسند اليه المسور بكل دال

على العموم أي شموله لكل الأفراد (قوله بخلاف ما هو آخر -) كقوله في قوله  
على (مثل ما كنتم تفتنون) ولو شرط به حرأوه قوله فانه يعيدني الحكم أحسن من  
وقوع الامة حواء لو كافي المعنى ومحدوف اسم بحر كافي لوصف أي لم يبق على  
عموم وقوله فانه تعليل له وانما لم يقل بخلاف ذلك غير نصيب على بيان محاجة حكمي  
التقديم والتأخير (قوله من جملة الأفراد) أي رفع الابطال سلكي لا يبقى عن الكل  
اجمعي فان كل المضاف الى الكثرة للعموم كل فرد لا عموم لكل (قوله يعيد عموم السلب  
كان عموم السلب مستتر ما سلب العموم رتبة اداه لخصر بخلاف سلب العموم فانه  
لا يسر عموم السلب فاورده بطريق الخصر (قوله مجموع) أي لا يسر كره استعماله  
في التأكد فانه مشروط بان يكون مصداق الصير غير محدد من هو اس الاصطلاح (قوله  
في اصل الدعوى) أي كون تقديم السلب اليه السور بكل للعموم السلب وانه حيره سلب  
محموم (قوله بالاستعمال) أي باستعمال السلب كذا في الاستعمال ليس المفعول (قوله  
بين السلب) أي السلب الداعي للوضع على هذا الطريق (قوله هي فيها) جملة  
مسألة لايات كونها محتملة (قوله لا حرف السباح) ههنا حذف نقص للفرق بين  
لعموله والسالبة كما تقر في موضعه لكنه جاز في لم يعم السلب ايضا مع انه سالب على  
ما يحى والتحقيق ان الحكم ان كان سلب الزائد هي حالية وان كان رتبة السلب هي  
ههنا وفي انسان لم يعم له كان اخر جملة مشتملة على الصير يكون لعموم شموله مشمول  
الجملة ان سلب القيام المنسوب الى الفاعل يكون الحكم على متناه لا يجب ان يكون في  
انسان سلب نسبة القيام عن انسان فيكون سالبة وهو ظاهر هذا هو المتفاد بما ذكره  
انفاصل الطوسي في شرح الاشارات ومافله صاحب الحاشيات انه لا يستفاد من قول  
ريد قام لا الحكم بقيام زيد كافي قولنا قام زيد و لقول ما شكوك به في الاول هو  
مجموع الفعل والفاعل فذلك امر آخر لا يتعلق به منعي ونحو غيره المحصلة صيغة  
فاعلتهم ان الفاعل لا يتقدم على الفعل فليس شيء لان لعمري بين الكلامين متعلق  
في العرب انفتح حيث يستعملون الاول للتقوى دون الثاني وانما لا تكرر لاجداد ما قد  
التقوى كيف والقاعدة المذكورة انما اخذوه من استعمالهم في طريق بين القولين  
والطوايه قول الكوفي به مجوار تقديم الفاعل وسيجي بيان ذلك في بحث التقوى  
(قوله ولهذا الخ) أي لاجل ان الواقع كذلك جعلت معذرة موحدة والافكوها  
سائلة محصلة ايضا ثبت لدعواه بل هو اظهر لعدم الاحتياج الى قوله لان

الموجبة الممهلة مذوبة في قوة السالبة الجريئة وما قبل ان الضمير المرجع الى  
 ذكره كذكره كما صرح به في الرصي فالضمير الذي في لم يقم في المعنى مكررة واقعة في سباق  
 الى مقيد موهوب استوفى كل بعد دخول كل له يلزم ترجيح التأكيده على التأسيس  
 فليس شيء من عموم ضمير يستلزم مخالفة الرابع المرجع فلا يكون تاما نحو هذا  
 رجل لا تعلم شيئا (قوله يكون معناه في القيام اخ) اي يحصل معناه والافعاء ثبوت انهاء  
 المصير لجنة الافراد واحتره لظهور بروم ترجيح التأكيده على التأسيس على هذا السير  
 (قوله معنى المصير من في صدق) بيان للواقع والافعاء ثبوت المدعى يكفي استلزام  
 الموجبة بعدد السالبة فقط (قوله وما كان اخ) اشارة الى وجه تعديل هذا الحكم بقوله  
 لورود موضوعه في سب في النفي وعدم تعديل كون الموجبة الممهلة المعدولة المحمول  
 في قوة السالبة الجريئة فلا يرد ما قبل ان الحكم بان كل ممهلة في قوة الجريئة لا ينافي  
 ان بعض في قوة التلبية لانه انما يرد لو كان معنى كلام الشارح رحمه الله تعالى انما كان  
 الحكم بان هذه الممهلة في قوة التلبية معاذ لقولهم ان الممهلة في قوة الجريئة اشارة  
 الى بساطه اخ كيف او ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى ليس وجه الجمع بينهم  
 (قوله لسلب الموهوم) اي ما عصار لادم معناه والافعاء الصريح ثبوت الاقوام  
 لما صدق عليه لاسان نكته يستلزم السالبة الجريئة (قوله اي الى كل) ونابت  
 الضمير لان اراد لفظة هل ذكره المصنف رحمه الله تعالى بحث لان المسد  
 اليه هو ما اصيب اليه كل وكل لسان كية اراد المسد اليه ولد الا بوصف بل المضاف اليه هو  
 فاني عن اللجنة وعن كل ركل فرد لا يستفاد لان الاسناد الى ما اصيب اليه وادام ذكره  
 لا يحري لو وضع لام الاستعراق في موضع كل لان ما عبيد في الصورتين الاسناد الى امر  
 واحد فاللام لا كية ما عبيد لاسناد وتقرير ما قول ما ذكره من ان المسد اليه هو ما اصيب  
 اليه كل ان اراد ان ذلك مسد اليه في المعنى فليس ولكن مراد المصنف رحمه الله تعالى  
 ان كلام مسد اليه في لفظه وادام المسد اليه في اللفظ ايضا فهو خلاف الواقع لان  
 المرفوع بالابتداء نفع كل لا ما اصيب اليه ولد يقال كل الرجال جاءني دون جأني  
 واما ما ذكره لا يحري في حرف المنفرد في غير مصر اذ هو مانع بكفيه عدم جريان  
 الدليل على لروم ترجيح شاكيد على التأسيس في صورة اعني المسد اليه المسور بكل على  
 ان العمل وجهه في ذلك (قوله وما كان الخ) اشارة الى دفع ما يحتج ان الجواب السابق  
 من ان لهذا الجواب لان مقتضى السابق ان كلا في الصورتين تأسيس لانا كية

و اقتضى من الخواص ان كيد لا فائدة له في ازالة الركيب من رجوته وحلاصه  
 دفعه انه حوات بتسليم مامع في الاول وقدره عليه انصب رجه الله تعالى في  
 فيصاح حيث قال وان سلما انه حتى تا كيدا مع (قوله هو تا كيد لاصطلاحه)  
 كيد هو متدا ثا يبعد تقرير كون ما كرت تا كيد اصطلاحا ويست فضلا  
 ليس قصر استند على المسند اليه مطلوباه (قوله و حاصل) اي حاصل  
 لا غير من الثاني انصب رجه الله تعالى (قوله لا يفتا) اي في جواب هذا  
 اعتراض (قوله بطريق الاتراء لا مدلوله السابق عند كلتي) وهو يسلم  
 مع الايجاب الكلبي (قوله فلا يكون) تا كيد لعدم انحرار لا يفتا (قوله فان  
 شرط مع) عادة هذا الشق مع انه معلوم من السؤال لاداة التسميم الذي علم  
 من قوله سواء حصل المع (قوله لزم ان يكون كل في قوله مع) لان الاول مدلول  
 رامي لقولنا قل انسان والثاني مدلول مطابق له على معنى يحمل لم يتم كل  
 انسان بزم الكيد (قوله لا دلالة قوله انسان لم يتم مع) ودلالة كل انسان  
 لم يتم بمرتب امط اشارة لان المفروض انه بعد دخول كل نحو جعل في العموم يلزم  
 من جميع الكيد على التأسيس (قوله دل الجواب) من اعتراض المصنف رحمه الله  
 تعالى (قوله وامدادا حمدا لا يفي عن حجة الاورد) اي لرفع لا يوجب الكلبي على  
 وجه المختل للوجوه الثلاثة المذكورة و ليس ابر دة ووجه تحمل توحه الاحير  
 مذكور فيما سبق على ما فهم (قوله لا يفتا مع) مشا هذا سؤال ما هو المشهور  
 من ان السور لفظ دال على الكمية والجواب هي على التحقيق من ان ما يبعد كيد  
 انحرار هو سور (قوله يجوز ان يكون هيئة معية) وكون اسكرة الواقعة  
 في سياق الذي مسمه لعدم العموم كما في لارحل ورحلان انما ما في كونه نصافي  
 عموم لادلالته عليه فاقيل كون هيئة القضية العموم لا يفسد يوم يصح  
 لجزئية وهو عموم ليس بشيء (قوله فلا يفتا مع) فان سم اخبر لا سمي  
 في سمي لا معر فبالام اوم في حكمه من لاصداه اوم واما (قوله فالا قرب مع)  
 الا قرب الاظهر ان يجعل قوله او معمولة بتقدير الفعل معمولة على حرث ونمو  
 انطويين اميد تعمي للدخول في حيز التي سب على سب دره ان تكون  
 معمولة بعدة ويحسن التأخير على طهره اعني تسمى مع من تكون  
 معمولة للفعل المبني اولا وكذا معمولة اسم من تكون مؤخره اولا فيجب  
 عموم وخصوص من وجه وكذا اول معمولة فاوله ما كل ما يعني ابر، مثل لا تراق  
 كذا خير عن معمولة الفعل والامثلة المذكورة مع قوله ومعمولة، مثله لا تراق المعمولة

ولا جملتها وما قاله سيد من ان القول بالخصوص والعموم من وجه بعيد لم يعلم  
 وجه بعده فان كلمة او لاحد لا مريين سواء، جاز الاحتجاج بهما او لا وما ذكره  
 الشارح رحمه الله تعالى من تغيير التأخير عما اذا لم تكن معمولية للفعل المبني وان حصل  
 اشارة الكلية بينهما فصرف عن الظاهر وكذا ما ذكره السيد من تفسير الدخول  
 بذلك في غرضه واما ما كان اقرب الخ لا ينحى ان ماد كره من وجه الاقربة  
 مستفاد من كلامه الشارح رحمه الله تعالى لا خفا حيث اورد كلمة الفاء اي اذا علمت  
 ان العطف على داحية او اخرت لا يحلوا عن تعسف من لزوم عطف الخاص مطلقا  
 او من وجه على العم فاذرب ان يجعل معناه على اخرت ويخصص التأخير فاد كره  
 السيد تكرار ثم انه يجب اسقاط قوله وكذا ان يفسر الدخول بالتأخير لفظا او رتبة  
 لانه بعيد معنى بدخول معناه قال قدس سره ولو قيل المراد الخ لا قرينة على  
 تخصيص الدخول بخلاف التأخير فان المثال قرينة على تخصيصه قال قدس سره مع  
 هذا لا تنكح الخ لكونه اشارة صائفة التقديم او التأخير ويحتاج الى ان يفسر  
 قوله والامر بذكر داحية ولا معموله بخلاف ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى فان  
 جعل الصائفة اسحور بوضع دخول ( قوله بما لا يتقدم معموله عليه ) لانه يقتضي  
 اعادة كره الاستعمال بخلاف لموان ولا قاتها يتخطاها العامل اعملا فلا متراجها  
 فاعامل بتغير معادى ماضى وامس فلكونها بقصة سوف التي لا يتخطاها العامل واما  
 لا ذكر كثره الاستعمال حيث يقع من الحرف ومعموله نحو كذا بلامال فتوسع فيها نحو از  
 من ما امددها فيها ( قوله وانما ثبوت الفعل ) اي مدلوله وكذا قوله او الوصف  
 وقوله بما اصف اليه في الكلام توسع بقائمة الدال معام المدلول فاندفع ما قيل انه ان اراد  
 بالفعل المقسم فثبوت له لا على التجوز وان اراد به الحدث فلا حاجة الى قوله او  
 الوصف و مراد ما نفس او الوصف اسد الى كلمة كل فلا يراد بالقض بقولنا ان كل  
 اس متعاضد وشر لا يصف الشخصية لانه لا يثبت ثبوت اصل الفعل بل ثبوت امر ورا  
 الفعل اعني اخر لان لا يصف ان قصه ليست محسنة اليها بل هي قيود الاخبار المستندة  
 كما يستعمل ( قوله او الوصف لدى جن الخ ) اي الوصف الذي جعل خبرا عنها  
 او وصف ندى جعل تملأ فيها فان يكون الوصف متدا وكلمة كل فاعلا له سادا  
 من راد و هذا الوصف وان كان محمولا في الحقيقة لكنهم جعلوه قسما من البتة  
 من راد كره ( قوله وفيه نظر ) اي في قوله لا يصلح الا حيث يراد ان يوصا كان  
 ووصف لم يكن فانه صريح في كلية الحكم والجواب ان مقتضى الاستعمال ذلك والآيات

مصرفة عن الظاهر بدليل خارجي حتى لو لم يلاحظ بدليل كان مفادها سلب  
العموم ولذا قال الشارح رحمه الله تعالى في شرحه: كثر في انه يعتبر النفي في الآيات  
بعد دخول كل ولا يكون كلمة كل داخله في حيز النفي حقيقة وان كانت داخله  
صورة فلا ينتقض الضابطة بها (قوله وان: لكن داخله في حيز: أي) هذا النفي  
متوجه الى القيد فقط فيفيد ثبوت اصل النفي صدا عم النفي كل فرد (قوله: انصرفت  
الصلوة) اما الظاهر او العصر على ما رواه البصري ومسكدا في: طي والقول بلها  
احدى العشائين وهم نشأ من لفظ الحديث حيث وقع فيه احدى صلوتي العشاء  
والمراد صلوتي وقت العشاء وهو من الروايات الى العروب (قوله كل ذلك لم يكن)  
فيه دليل على ان من قال ناسيا لم افعل وكان قد فعله نه غير كاذب كذا في الكرماني  
فكلام الناسي ليس بصادق ولا كاذب فيه وقبل المرد لم يكن في طي وهو الوجه  
وقيل كناية عن لم اشعر ثم ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بعد ما عمل علا كثيرا  
وتكلم عبدا بما امر به على صلوته وصلى ركعتين وسجد تسهوا فذل الا وراعى ان  
التكلم عبدا في الصلوة بما فيه مصلحة للصلوة لا يعيدها لكن في الاشكال بالعمل الكثير  
وقيل ان الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم واصحابه رضي الله عنهم في ذلك التكلم  
والعمل في حكم الناسي اما الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم فلاعتقاده لعارض من الصلوة  
واما الصحابة رضي الله عنهم فلفظهم انقصروا فيه انهم متذكرون بصلوة مترددون  
في انه لم وقع الا كنفاء على ركعتين فكيف يقول انهم في حكم الناسي للصلوة على ان  
عدم فساد الصلوة بالتكلم والعمل بما يشي في حق الناسي يوجب من هو في حكمه وقبل  
ان هذه الواقعة كانت قبل حرمة التكلم في الصلوة وفيه حرمة التكلم كانت بمكة حين  
نزل قوله تعالى قوموا لله قاتين على ما في الحديث وهذه الواقعة كانت في المدينة  
لان راويه ابو هريرة رضي الله عنه وكان حاضرا في نعت الصلوة كما يد على لفظ  
صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم احدى صلوتي عشاء فليس روايته عن صحابي  
آخر بطريق الارسل الا ان يقال صلى بنا حكاية لفظ صحابي آخر روى عنه ابو هريرة  
مرسلا او يقال المراد بصير التكلم جماعة من صحابة رضي الله عنهم سوى ابي هريرة  
او يقال انه كناية عن امر رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذه التوجيه وبها كانت لا  
تخلو عن تكلف لكنها تدفع الاشكال من غير ارتكاب امر لم يشي في الشرع بخلاف  
ما سبق وعندى ان الساء في تلك الواقعة كان بالوجه وهذا ظهر وامس (قوله  
من الذنوب) اشارة الى ان النكرة اعني ذلك للعموم وان كان في الانبات (قوله



لا ينبغي ان المبالغة انما تحصيل بحصر الجنس في الخصوص او اتحاده به ولا حصر  
 بها ودعوى الاتحاد انما ينفع على تقدير كون المخصوص حراً مستقلاً واما على  
 تقدير كونه مستقلاً فاللازم جن العام على اخص وهو لا يبيد المبالغة  
 (قوله اعني من غير تعيين خصلة) يشير الى ان المراد بالعموم الاطلاق (قوله  
 بالفاعل) اي انضمير المستتر (قوله في مثل نعم رحلا اسطون) ادا مبرر برجلا  
 (قوله للتأكيد) اي بجزا وان كان وضع انبهر برفع لا بهام (قوله دروها سعون  
 دراما) على ان يكون المراد من دروها دراعها واما كان المراد منه مدروها  
 فالتبني على حقيقته (قوله ولم يسمع الخ) ثم يصح المصنف رحمه الله تعالى وما قيل  
 ان كلام المصنف رحمه الله تعالى مبني على القياس بوجه لفظي فويلهم (قوله قلباه  
 تقديمه) واتماثلهم كون الفاعل مهما مع تقدم المتدا لان تقديمه كالنادر بالنسبة  
 الى تأخره كذا في الرضي (قوله ابو موسى الخ) حديث بن مسعود عن موسى والفاء رابطة  
 وقد صرح برأيه القاد في التسهيل والامى وهو المخصوص وكذا الحال في شرح الخي  
 خالته وهذا هو الظاهر ادلا حذوف به والاسباب لقصور الشاعر من وصف المدح  
 كونه كريم الطرفين وما قيل ان حديث جرير بن موسى بزيادة الفاء وكذا حالت  
 خبر شمع الخ والمخصوص محذوف اعني هو ان فكاب لمصنف من غير داع اليه  
 وكذا ما قيل ان ابو موسى جبر مستند محذوف اي حديث ابو موسى والمقدمة الثانية  
 محذوفة اي و ابو موسى محذوف ينتج من الشكل الاول حديث محذوف وهو معنى  
 حديث نعم جدا او ان ابو موسى مستند محذوف الخراى ابو موسى حديث ونصهما مع  
 المقدمة الثانية المحذوفة ينتج ما ذكر من الشكل الثالث فتكلف رد و هرب من زيادة  
 الفاء الى ما لا يرضى به الطبع المستقيم (قوله ليس مستند) يمكن ان يقال مراد  
 المصنف رحمه الله تعالى ليتك في دهر الب مع ما يقفه بعد العلم بالصغير والعلم بالصغير  
 لا يحصر في سماع المفسر لجوار ان يعلم بالقربية وله به لذلك من قبل ليس صحيح  
 (قوله وصف الخ) اي ليس تأكيدي كما سبق الى انهم لا يحمل فتناً كيد ومعارضة  
 للموصوف بحمل الاتهام المستفاد من التكرار على التكرار فكأنه فين كما قيل كامل العقل  
 قال قدس سره لان اختصاص المسند له الخ فيس مراده من كونه عبارة  
 عنه انه يصدق عليه انه بديع اي انه صد ما ينبغي وهذا لا يقتضي عدم تعبيره به  
 واتحاده به مفهوما وكذا مراده من قوله ومعنى كونه بديع انه ضد ما ينبغي انه  
 يصدق عليه هذا انفهوم فالوجه ان يقال المصدر من اختصاصه بحكم بديع  
 ان يكون المحكوم به بديعا (قوله عطف على كل العبارة) لا على اختصاصه ولا على



العناية اذ التهمك عن لا نصرة مثلاً لا يقتضي ايراد اسم الاشارة لا قصد كمال العناية  
بتميزه وان كان اسم الاشارة معيداً له وفيه تعريض لصاحب المفتاح حيث حصل  
التهمك داخل تحت كمال العينة مقابلاً للاختصاص بالحكم الدبيع (قوله لانه الذي  
يصعد اليه اخ) شارة ان به عرف لصمد لا فائدة لخصر المطلوب بخلاف احدى  
فانه فكرة لانه الاصل في سبب عدم ما يقتضي التعريف فتدبر فانه قدسها  
بعض الدارين ووفق بالعلم وعدم العلم وليس شيء فتأمل (قوله الا بالحكمة) اي  
المراد من الحق الحكمة انه صفة الى ارله وهي اشتغاله على صلاح العاش والمعاد  
لانها حق ثابت في الواقع وتقدم الحذر واحتمور للمحصن قال القاضي ولعله اراد به  
نفي اعتناء الظلاله اول الامر وخره (قوله ادخال الروح) الروح الطوف وكذا  
المهابة والمفهوم منها عرفة هو الحدة متى تكون في قلوب الساطرين من الملوك  
والسلاطين ولذا قال ترمذ اي تقوية وازدياداً بخلاف الروح فانه امر يحصل  
ويحدث من محاطتهم كذا في شرحه بفتح (قوله فرب رحيم) يسكون اليهم على  
اجراء الوصل بحري الوقت كذا في شرحه بفتح (قوله اصي نقل الكلام الخ)  
عسر السكاكي رحمه الله اهم الاشارة بها التفسير فهو اشارة الى ما فهم منها  
من ايراد قوله تعالى (توكل على الله) ومن قوله آلهي عبدك الله اصي من الاو ضع  
المظهر موضع المصير وهم تسمية اصص قوله فتوكل على الله انه غير مختص بالمسند  
اليه والتصريح بما علم من تكرار لما قيل انه لا فائدة لقوله غير مختص  
بالمسند اليه لاني كلام المصنف رحمه الله تعالى ولا في كلام السكاكي رحمه الله تعالى  
لانه علم ذلك من قوله وعليه من غيره فتوكل على الله ليس شيء لان المفهوم صريحاً  
بما ذكر عدم اختصاص وضع المظهر موضع المصير لعدم اختصاص نقل الكلام  
من الحكاية الى العينة (قوله اي اسبق الخ) في الكلام حذف شريطة العقل  
او المشار اليه بهذا نقل المصنف وفي صمد النقل انطلق فيصيح ان النقل المخصوص  
غير مختص بالمسند اليه ما اعتبر التقيد وانه غير مختص بهذا القدر ما عدا المطلق  
(قوله في العارة وفي نسخ) اما حذف او يحتمل عدم اختصاصه من حيث  
كونه نقلاً لا من حيث خصوصه ولو لا التسامح لم يصح ادلا معنى لنفي اختصاص  
الشيء بعينه (قوله اوفق لقوله) باللام كما في نسخة المصححة والباء تصحيف في التاج  
الوفق صار وارشد باللام صفة له ووجه الاوفق ان التعميم في قوله بل كل من التكلم  
الخ لا يلائم التخصيص المستند من التوجيه الثاني اللهم الا ان يحمل كلمة بل على  
الاضراب عن هذا هو صوابه ان يكون وضع صير عائب موضع التكلم الى الاعم

الابد الشامل له وتغيره ( قوله الاقسام ستة ) قيل ههنا اقسام اخر كالانفعال من  
التذكير الى التأنيث وبالعكس ومن الجمع الى المفرد وبالعكس ومن صيغة من الديرى لذوى  
العر الى ما فان لم يجعل التثنية فليكن من ملحقاته وليس بشئ لان المبرعه وبها ليس واحد  
لان المذكر مختلف لثبوت بالذات وكذا الجمعة لواحده وكذا ، ولو العلم لغير لولى  
العلم بخلاف الاقسام الستة فان المبرعه واحد ولاختلاف باعتبار الخطاب والعينة  
والتكلم ٧ ( قوله ويحتمل الخ ) عطف على زيادة ( فونه من التفات الخ ) في التاج  
الاتفات وانكر يستوي و اراد الواو للاشارة الى اشتراكهما في كونهما من الالتفات  
لان مجموعهما مأخوذ في مفهومه اذ الواو لطلق الجمع لا للعبه ( قوله على العلوم  
الثلاثة ) وكذا على المعاني والبار كما مر في آخر المقدمة واختاره في شرح المفتاح لانه  
كاف فيما هو المقصود واختارهما اطلاقه على لثلاثة لانه اشهر منه \* قال قدس سره  
من حيث انه يشتمل \* اشتمال المفيد على ابعاد على بكنة عامة او خاصة هي خاصية  
التركيب في الاقادة من علم المعاني \* قال قدس سره ومن حيث انه اراد الخ \* فانه  
من خلاف مقصي الظاهر وحلاف مقصي الباطن من باب الكبرية كما مر تحقيقه لكن  
يكون حينئذ من حرييات ما يبحث عنه في علم البيان لا من مسائله او ليه اشار في شرحه  
للشرح حيث قال وكونه من الاحراج لا على مقصي الله هو امد ربح تحت الكساية لا  
يوجب كونه من مباحث البيان كما ترا جريبات المتدرجة تحت قواعد \* قال قدس  
سره ومن حيث انه يحس الخ \* اي حسا مرضيا يخص من اقتل الكلام من غير  
نظر الى ما يقتضي ابراده ( قوله من الدلالة ) اي صريح بقوله لانه صرح فلا ينافي  
حصول الدلالة على مدعاه في طبعك وتذكرت لانه صرح بذلك فيهما وان اشار  
اليه بقوله فانتعت في البيت وقاله السيد هذه دلالة او قوله الان التصريح بان في  
قوله ليلك التفاتا اذل على هذا المعنى ان اراد به الاعراض عن الشارح رحمه الله  
فعلى بان الدلالة على مدعاه متحققة في صير هذا انيت صافلا يكون وحدها لتخصيص  
المصنف رحمه الله تعالى بالذكر لا وحده لانه المراد بدلالة صريحه بقربة التعليل  
وان اراد بتحقيق كلام الشارح رحمه الله تعالى فهو مفسر \* قال قدس سره تذكرت  
الخ \* تمامه \* واصح ما في وصفها قد تفسيرا \* ومعنى تذكرت ريث ود كرا ل  
اياها تهيجك اي تثير حركتك ووحدة على مفرقتك وهو صادر مني من وصلها قد  
انقطع والكلام جبر ومعه تحسرو ويحزن على ما فات من الوصل \* قال قدس سره مع  
ان الرواية الخ \* انما قال ذلك لانه لو كان الرواية ما شككم يكون الالتفات في تهيجك

(٧) ( قوله مراده )  
بأي معنى يحمل من المعاني  
الآية نفسه

من التكلم الى الخطاب ﴿ قال قدس سره الى غير ذلك من الايات ﴾ التي اوردها  
 امثلة للالتفات ﴿ قال قدس سره معمودا ﴾ من عمده المرض فرجه من حد ضرب  
 وابية الحركاية من سعد والواعيد مفعول ثان لا خلفك والكلام حبر ومعاد  
 تحسّر ﴿ قال قدس سره فلا يدل على المقصود ﴾ من عدم اشتراط سبق التعبير  
 في الالتفات لان المقدر كالمعوظ ( قوله وبهذا يشعرا ) سيجي ما يشعر به  
 من كلام المصنف رحمه الله تعالى في الايضاح وبيان الاشعار وما يتعلق به فيما بعد  
 في بيان مثال الالتفات من تكلم ان الخطاب ( قوله لا نامع الخ ) يعني ماد كروه  
 من الكنة العامة يقتضي عبارة هذا القيد اعني كونه على خلاف مقتضى  
 الظاهر ويؤيده ابراهيم لالتفات في مباحث اخراج الكلام لاعني مقتضى الظاهر  
 ( قوله نحو انريد وانت عمرو ) وفيما اذا حكم بالاسم الظاهر على ضمير التكلم  
 او المخاطب قال المعرعة لهما واحد ضرورة اتحاد المراد من انا وزيد مثلا وفيه  
 انتقال من التكلم الى العية وتعار ذلك المسمى بالاعتبار فانه مدلول انه من حيث  
 انه يحكي عن نفسه ومدلول زيد من حيث انه علم له لا يوجب التعريف في المعر عنه  
 واللام يكن الالتهار في شيء من الصور الست ( قوله نحو يا زيد قم ) اي فيما اذا صر  
 اولا بالاسم المظهر ثم بضمير الخطاب على عكس السابق ( قوله وفي التزيل الخ )  
 كان المناسب ابرائه مما سبق لان فيه انتقالا من الخطاب الى العية اورده ههنا  
 للاشتراك في كون المظهر مساوي ( قوله لان الاسم المظهر طريق عية ) وان  
 عرض له الخطاب بسبب بدءه وانما كان حق الكلام بعد تمام المسمى بالخطاب  
 ( قوله نحو يا من هو عالم ح ) المقصود منه التعبير عن الوصول المسمى في صلته  
 بطريق العية فانه اعلم من الخطاب الذي حصل للمسمى بحرف النداء الى  
 العية التي في بعده انه لا تعبير عنه بعده بصيغة خطاب كما في حق لانه داخل  
 بهذا الاعتبار في يريد لم لا به جمعهما في الدليل اختصارا ( قوله بعد تمام المسمى )  
 ادلا خطاب قلها فالمسمى الموصوف والموصوف وان صاروا مخاطبين ظاهرا  
 بدحول حرف نداء بسبب بخصوصية حقيقة لعدم تمامهما بدون الصلة والصفة  
 وكونهما معهما في حكم المفرد واذا اتى بهما سري الخطاب اليهما فيكون الاسلوب  
 قبل ذكر الصلة والصفة عية لان الاسماء الظواهر كلها عيب وبعد ذكرهما  
 يكون الاسلوب خطاب وكل من عية المستعدة من العدة والخطاب الذي يحكي  
 بعد ذكرهما مقتضى انه هر حلوه يعتبر كونه التعبير الثاني على خلاف مقتضى  
 الظاهر دخل التعبير ان اعني التعبير بالعدة والتعبير بالخطاب بعد ذكر الصلة والصفة

في الالتفات لكون الاول انة لا من الخطاب الى نفسه والثاني من الغيبة الى الخطاب  
فقد برأه دقيق و بماند كراما ظهر ان ما في شرح المفتاح اثر في مرآة لا بعد ان  
يحمل مثل انا الذي سمعتي وانت الذي احلفتي ونحو يوم صلواتهم قوم يجهلون  
من الالتفات من الغيبة الى التكلم والخطاب وتعه بعض الباطنيين ببدالان التعبير  
انما يحصل بمجموع الوصول والصلة لا بالوصول وحده حتى يصح ان يقال انه  
انتقال من تعبير الى تعبير آخر (قوله فيج ابح) الحكيم يفتح فيج وبالرد مردود فانه  
وقع في حديث سيد المرسلين وحاتم البشير وهو الصحيح من تكلم بالضاد لموات الله  
وسلامه عليه روى حبر من مطم عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في حجة اسماء انا  
نحمدو احد وانا الذي لدى يحمو الله في الكفر والخراب الذي يحشر الناس على  
قدحى وانا العاقب في شفق عليه وهن عن عيوبه من الذي تعمل على الخطاب  
وهو امام الخويين كذا في شرح الكشاف لمشيخ طيبي في تفسير قوله تعالى  
( انما نكروا ام كره من المعاني ) والحق في الرضى من ان الوصول  
او الوصول اذ كان حبرا من متكلم حارا ان يكون له في عيشه هو الا كثر و جاز  
ان يكون متكلما حلا على المعنى وكذا في لسان المحققين ان الذي قلنا او هو الاكثر  
او قلت كذا حلا على المعنى والناظر في قوله لو لم اصحه لم اخوره وكان الكتابة  
في اختيار هذا الاسلوب وركب استماع انما هو كذا في اختياره في تفسيره في الصلة  
وانه مما لا يخفى على احد حاله بخلاف ما ورد في صير له في بدل على الاخبار  
بما تحاد مع الشخص النصف من صوره الصلة مثلا لو قلنا في انا الذي سمعتي في حذرة  
انا الذي سمعت امة حذرة كان له ان ادله الشخص بمهود لمخاطب يكونه مسمى  
بذلك الاسم وقس على ذلك انما هو المذكور (قوله بعض ما ذكرنا) وهو المذكور  
بهوله منها نحو ما يريد وانما هو بخلاف ما ذكر بقوله ومنها نحو ما يريد  
وهو انه ومما تنكر في الطريق على العبرين فيهما في جيبين (قوله تطاول ليلك)  
بفتح الكاف وان كان خطأ لا قس بحفظه ثمرة مكروب او مستحق للعقاب الا  
تري انه وقع لم ترقد بالشر كرويات تامة بمعنى تمام رلا ورل به نام او دم فلا ينافي  
لم ترقدو نانت امانا قصدوه حذرة او تامة وله حال وكليلة اما حال اخرى او مصدر  
اي كيشوثة ليلة دي العائر الارمد والارمد من صفة من رمده حذرة اذا هاج  
وعطف بانث على بان عطف اما بن على الياس من حدث اللفظ وعطف انقيد على  
المطلق من حيث المعنى والصغير في حذرة معقول مطلق قال الرضى في آية بيا أن النبأ  
اسم صريح اقيم مقام المصدر لان فعل الاسم ونحوه يعدي الى المفعول الاول

بنفسه والى مصموم الثاني والثالث او مضمون الثالث وحده بالباء ولك ان تجعل  
الضمير مفعولاً له على حذف والاصال على قول من يجعل ذلك قياساً (قوله  
قيصم ان الخ) فلاحث كلام الكشف على ذلك لتلايكون مخالفا لما ذهب اليه  
الجمهور هذا السؤال استفسار محض وما قيل انه معارضة للاستدلال  
بظاهر عبارة الكشف على موافقته للفتاح ووجه استدلال المعارض ان قول  
الجمهور اولى بالاتباع مع توجيه الفسادة في الجملة ظلع في الجواب الثاني غير موجه  
فليس شئ لان الشارح راح ادعى ظهور عبارة الكشف في الموافقة لانها صريحة  
في ان الالتفاتات الثلاثة في آيات ثلاثة على سبيل التوريع والقائل انما يثبت  
حوار جملها على مذهب الجمهور تأويل ان يراد ان الالتفاتات الثلاثة متحققة  
في مجموع الآيات الثلاثة (قوله اما لا سلم الخ) يعني ان التوجيه الثاني انما يتم  
اذا كان الخطاب في ذلك لنفسه قطعاً لكنه يجوز ان يكون خطاباً لمن يتلقى  
منه الكلام اي مأخوذة وجميع فلا يكون اعبر عنه واحداً فلا يصح الحكم  
طريق الجرم به قد اذنت ثلاثاً لثباتات وتمصيل الكلام ان الخطاب القاء  
الكلام نحو الخاصر ابر حيث به حاكم وذلك الخاصر الملقى اليه الكلام  
قد يكون هو الذي توجه اليه الحكم المستفاد من الكلام كما في ما زيد ثم  
وقد يكون غيره كما في الخطابات المتعقبة لآله فان الملقى اليه هو الرسول صلى الله  
تعالى عليه وسلم ثم ان الكاف التي تحقق اسماء الاشارة لبيان احوال المخاطب بها  
من الافراد والتبعية والجمع والتذكير والتأنيث فان كان المخاطب بها هو الذي  
يتعلق به الحكم قطعاً فلا ضرورة ان يكون الكاف اللاحقة لها متفقة بالخطابات التي  
في ذلك الكلام بحقوقه تعالى (دسكم حبركم ان كنتم تعلمون) و(دلكم حبركم  
صدبارثكم) وقد تكون محامدة بها بحقوقه تعالى (فاحراء من يعمل ذلك  
مكم) و(دلك حبركم) فلا بد من احد التأويلين المنقولين عن ابن ابي ابيدش احدهما  
ان يقبل بالخطاب على واحد من الجماعة لجلالته والمراد به ولهم والثاني ان يقدر  
اسم مفرد من اسم الجمع يقع على الجماعة كالتفريق والجماعة وان كان المخاطب بها  
غير من يتعلق به حكم الكلام قطعاً كما في قول المعري فان المشار اليه بلولاء غير بي كناية  
المخاطب بقوله ير حرركم ولا يجوز ان يكون الكاف في اوله خطاباً لبي كناية فلا  
تأويل لان الملقى به غير منوجه به الحكم وان كان محتملاً لهما بحقوقه تعالى  
(ثم توليت من بعدك) وقوله تعالى (ثم عقوبنا عنكم من بعد ذلك)  
فيصور الامر ان وما وقع في الرضى به لا يجوز تعدد الخطاب في كلام واحد دون

تنية اوجع او عطف فانما هو اذا كان الخطاب من جنس واحد كاتل عليه  
 الامثلة التي اوردها من انما فعلت ما انت وريد فعلت ما انت وريد فعلت ما انت وريد فعلت ما انت  
 كيف وقد وقع في التنزيل نحو (قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني) و (قل يا عبادي  
 الذين اسرفوا) فادفع ما قيل انه مخالف لما في الرضى من انه لا يجوز تعدد  
 الخطاب في كلام واحد وانه مخالف لما في التنويج من الخطاب (ما لئلك  
 هم العاقبون) هو المخاطب بقوله فاحلوه وان كان كاف الخطاب مفردا كما  
 في قوله تعالى (ثم عفووا عنكم من بعد ذلك) فانه احذر في كل كتاب احتمالا لهذا  
 وقد ذكر العلامة في شرحه للفتح ان ذلك ونحوه من اسم لاشارة لايجوز ان يلتصق  
 بها لامشاعه فيها ثم لو اختلف حرف الخطاب المتصل بها من تكاف واخواته  
 بالحكاية والعيبة لا يمكن الانتفاة وحيث اشبع انتهى وهذا هو الحق وحاصله  
 ان الاسلوب الثاني يجب ان يكون على خلاف مقتضى الظاهر وحرف الخطاب  
 اللاحقة لاسماء الاشارة على مقتضى الظاهر ولايجوز تغيرها في حكاية والعيبة  
 (قوله حيث لم يقل اخ) فيكون نصافي ان الخطاب به هو الخطاب بعكم وتوليم  
 لانه الاصل على تقدير الاتحاد (قوله المخاطبون) القائل به بديب الجار وهو  
 من المؤميين الا انه اقام نفسه مقام المخاطبين ليكون ادخل في النصيح لانه لا يريد  
 لهم الا ما يريد لنفسه وكونه من باب التعريض لا في كتاب لا في كلام العرب عند  
 المصنف والشارح رجما لانه تعالى اما محار او كية وهذا مجاز لا مشاع ارادة  
 الموصوع له فيكون اللفظ مستملا في غير موصوعه فيكون المعبر عنه في الاسلوبين  
 واحدا ثم على ما حققه السيد من ان المعنى للمرضى من مستنعت التركيب  
 واللفظ ليس بمسعمل فيه بل هو بالنسبة الى معنى المستعمل فيه حقيقة او مجازا  
 او كناية يرد ان اللفظ ليس مسعملا في المخاطبين فلا يكون المعبر عنه في الاسلوبين  
 واحدا (قوله وهذا مشعر الخ) اي التقيد بقوله عند سكاكي رحمه الله تكن في  
 الاشعار حقا اذ يجوز ان يكون التقيد لاحل ان تلك مقدمة مسوقة لسان الانتفاة  
 في البيت الثالث هذه (قوله وقد كثر في الواحد اخ) حتى قل في شرح التسهيل  
 المصري ان معنى فعل ودعنا امسككم المعظم منه او مشارك (قوله في كلام  
 القديم) اي في كلام الفضلاء المتقدمين في اخذ حيلة بين عبيد مقابلته بالولدين  
 (قوله وانما هو استعمال المولدين) اي المحرم من قبل كلام موبد اي محدث وفي  
 القاموس المولود المحدث من الشعراء الحديثهم وتمكن في ذلك ما وقع في القرآن  
 المجيد من قوله تعالى (رب ارجعوني لعلى اعمل) وقوله نحي (ان يكون لهم اخيرة من

امرهم) اي الله ورسوله واسمع للتعظيم وقال القاصي في تفسير قوله تعالى (وقالت  
امراء قريظة عيون وولت لا تقتلوه) خطاب بلفظ الجمع للتعظيم وحوار المكشاف في  
قراءة الحسن شخصه به عن خصص العزيز وحده للتعظيم الى غير ذلك وعدم مجيئه  
في كلام بلغاء الخاضعين لا يدل على عدم فصاحته قال القران بما يشهد به لاعليه فاقين  
ان كلام الشرح راجع لله يقتضي ان يكون القران واردا على استعمال المولدين  
ليس بشئ بل استعمال لمولدين واردا على اسلوب القران (قوله اي حين ولي الشباب  
اخ) تولية الشباب واعراضه كناية عن ربه الله وانقطاعه (قوله وقد يصرم) اي  
بالكلية اشارة الى بقاء بعض آثاره كإيدل عنه صيغة التصغير وعصر حان بدل من بعيد  
وهذا الس هو من الكهولة قال به بقية امار الشباب وظهور ما اثار المشيب  
(قوله ان يكون المتصباح) مبرد بالخطاب ملحق الكلام واحده لا اتحاده  
في التعبيرين شرط عدم لقوم ابصر والام يعصق الكثرة العامة للالتفات ولا ان  
عدم اتحاد الملتقى في قول حرير غير معلوم بل الظاهر اتحاده لانه يلحق الكلام الى  
اخليفة فان العصيدة في مدحه براراده من يكون محاطا بالحكم المستفاد من الكلام  
ولاشك في معارم الخطاب في قول حرير بهذا المعنى فان الامر بالثقة لاسرائيه  
والامر بالاعانة للخليفة فافهم فانه قد ملط به بعض الساطرين (قوله انه اصرا ب  
الح) لان ام المنة تحبب تحديد الامر اخص من الحكم الذي هو طلبة بوكاية بقوله  
هل يزجرنكم الى لاحد بقوله ليس بمع في اولئك انك عدم مع الرسالة فيهم ولا يمكن  
ان يكون بوكاية محاسب بالاحبار لان اسم الاشارة عبارة عنهم فلا يكون معبرين  
تكان الخطاب كما مر (قوله اناسي الح) في الصحاح ان ذكر مخاطب الشاسر نفسه  
والعارض بكسر الراء لاسان على التفصيل المذكور في الصحاح واران صهيحي الخلد  
والصغير في تصقل للممة والمرع المعسر والاشامة شمر ستاشه والاستفهام في البيتين  
للهسر والاشامة على مائة من وصى الخيبة (قوله فاجاب اح) بقوله وفي اليأس  
راحة اعراض لدفع توهم ماش عن السباق او استئناف ما رواه (قوله من طربت  
الثوب) ادعيت به عملا صاره كانه حديث بقوله تحديد ايان بمعنى الاعوى وقوله  
احداثا بيان للراد فان احداث هشة اخرى لازم لتحديد الثوب ولم يذكر ههنا  
ما في شرحه للمتح من كونه من طرأ لعمرة بمعنى الورود فالمعنى ايرادا واحداثا  
لان بناء التثنية من الطرأ محقق من عدم كور في الكتب المشهورة من اللغة واللام  
في قوله لدشاط ثقوية فمن لانا طرية تنعده نفسه وفي قوله للاصعاء لتعليل  
ومعقول الايقاط محدوى اي السامع وقت ان يجعلها في الموضوعين معنى واحدا فيقدر

الفعول للتطرية اى نظرية الكلام لاجل تخرجت سروره او بقدر المضاف للاصغاء  
 اى ايقاظا لاهل الاصغاء اليه ( قوله وقد يختص ) على صيغة المعلوم او المجهول  
 فانه يسمى لازما ومتعديا يقال اختصه فاختص ( قوله ) قد يكون لكل الثقات اخ  
 اشار الى ان اختصاص مواضع كتابة عن اختصاصه ولا كانا لجمع المضاف ظهرا  
 في المعلوم افاذا اختصاص كل الثقات والمراد كل نوع من انواع الستة فلا ينافي  
 جزئية الحكم المستفادة من كلمة قد ( قوله ) حتى طريق لانساء ) فاعراض المفعول  
 فيه مجرى المفعول به فيكون محذوف لستة الايقاعية ( قوله ) والمفعول محذوف  
 اى سيا مسيا كافي قولهم فلان يعطى اى يعمل الاصط. فلا يرد ما قيل ان المحذوف  
 المقدر كالمفعول كانه قيل مالك يوم الدين جميع الامور فيلزم الجمع بين الحقيقة  
 والجار في الستة الايقاعية واجبت ان قولهم يرسارق بيلة اهل امدار مشتملة على  
 الجواز مع ذكر المفعول الحقيقي وتوجيه جمع المفعول به بدلا والجمع بين الحقيقة  
 والجار غير قابل في الدل كافي قطع ريد يده وسلب ريد ثوبه فقول هذا العائل  
 والمفعول محذوف يريد به ما كان مفعولا به قبل الاتساع ~~وهذا لا يبعد~~ وفيد ان اهل  
 الدار مفعول فعل محذوف اى اهل الدار وان جمعه بدلا غير بدلي بالعلل لا بدح  
 وهو ظاهر و بدل العلم مضاف لمعرض المنطوق من الاتساع اهتى الدلالة على التعميم  
 وان القول بان الجمع بين الحقيقة والجواز غير قابل في ~~المراد~~ لا بدحى قطع  
 ريد يده قطع شئ من ريد هو يده وكذا كل بدل اشتغال ولذا قالوا انه لا بد فيه من  
 تشويق السامع الى ذكر الدل وانه يعيد التقرير حيث اجل حكم اولانم مدر  
 ( قوله دلالة على التعميم ) اما على حذف المفعول اى حذف المفعول بسا ساد دلالة  
 على التعميم لانه يتوصل من الاطلاق في المقام خطي و المعلوم مثلا يلزم من صحيح  
 بلا مرجح كاسمى و اما على لاصيف على الاتساع لانه اذا حمل الرمان ، وقع  
 عليه الميث افاذا شمول الملك لكل ما فيه بالدلالة العقد بحيث لا يقبل التخصيص  
 بخلاف ما اذا قيل ملك الامر كله في يوم الدين ( قوله من بعده ) الساء يسار  
 التخصيص اى التخصيص من الطريق وليس صلة التخصيص ولا نرم تخصص  
 المخصص ( قوله ليتلازم الكلام ) اى يكون كل واحدة من الحمل ثلثا واحدة بحجرة  
 الاخرى هذا ما اختاره صاحب الكشاف و حار انما صي تعميم مفعول الاستعانة  
 و بيان وجه ترجيح احد الوجهين على الآخر طيب من حواشي على تفسير القامص  
 ( قوله فاقطيفة المختص بها اخ ) اشار الى ان ماد كره انصف رحمه الله تعالى  
 قاصر لان حاصله ان احرار تلك الصفات موجب لوجود المهر ك الذي يوجب



ان مخاطب الصد ذلك الحقيق ولا تهم منه نكتة الخطاب الذي وقع في كلامه تعالى  
 فلا بد من ضم مقدمة وهي ان العبد مأمور بقراءة الفاتحة فقيه تبيينه على ان الصد  
 ينبغي ان يكون قرأته بحيث يحد ذلك الحرك لتكون قرأته بالخطاب واقعة موقعها  
 (قوله وطريقة الكثر) ان الخطاب لدلالته على كمال التميز لتطبيق السادة  
 به كتطبيقه المشتق فيشعر بعلمية ذلك التميز الحاصل بالصفات للعبادة ففائدة الخطاب  
 تعلقين حكم العادة كانه قيل يخصك بالعبادة لتمييزك تلك الصفات (قوله واهله)  
 اي العباد لانهم عمود وبهم ختم سلسلة المخلوقات فهو تخصيص بسد التعميم  
 ليظهر ترتيب قوله فانصرفت اليه بالكتابة اليه ولما تعرض للعبادة في بيان معنى  
 الرحمن الرحيم ومالك يوم الدين (قوله تساهى وصوحه الخ) في الخطاب اشارة  
 الى انه تعالى بسبب هذه الصفات واصح غاية الوصوح كالمشاهد فيجب ان يد  
 بذاته على ذاته (قوله تساهى الى ان من هذه صفاته يجب ان يكون الخ) لانه ظهر  
 من احراء تلك الصفات عليه ان بعد لعمول قدرته تعالى وادارته والظواهر في امر  
 المعاش والمعاد يحتاج اليه في جميع تعلقه غير خارج عن تحت تصرفه في حين من الاحيان  
 فيجب ان يكون حاضر في عليه كالمركب المشهد في حال العادة حيث قرى الخطاب  
 بها فادها حال اما جازله تعالى فالطبعة التي ذكرها الشارح رحمه الله تعالى متضمنة  
 ثلث لطائف كالاتي (قوله ولما تساهى كلامه الخ) اي كان كلامه في احوال المسند  
 اليه على مقتضى الظاهر وانجرت ذلك الى ذكر خلاف مقتضى الظاهر من المسند اليه  
 فان وضع المصمر موضع يظهر وعكسه انما اورد من المسند اليه ولذا قال في ليس  
 منه وظهره من غير هذا لب (قوله اورد عدة اقسام) مشهورة منه وان لم يكن  
 من المسند اليه ولذا قال ومن خلاف مقتضى ولم يعمل منه كميل الاباحته وفيه اشارة  
 الى ان اقسامه لا تنحصر فيما ذكره فان اقسامه اقسام من خلافه قال  
 قدس سره سهو ظاهر لان غير ما يترقبه كلام المتكلم صدر في مقابلة كلام  
 المخاطب غير مطابق له ظاهرا وانما مقصود ههنا مطابقتها بسبب حاله على خلاف  
 مراده للسبب على انه الاخر فالارادة لا تليق به على ان الاولى فالارادة ما صدر  
 من المتكلم في مقابلة كلامه مثلا قول القعزى في مقابلة وعيد الحاج ليس بمطابق له  
 فانه كلام في مقابلة الوعد فتدبره على ان الاقوى بحاله ارادة الوعد لا الوعد لان  
 الاقوى بحاله ما صدر من القعزى وما قبل في دفعه فانه يمكن ان يراد بالقصد  
 والارادة الترتيب فاعني به على ان الغير اولى بالترقب وان يراد بالغير غير المراد  
 فتكلف باراد ليس مقصود المتكلم التنبه على خلاف ترتب المخاطب بل

التبني على ان يريد ما يطابق به كلامه بكلامه وكذا ما قيل ان مقصود السيد بان  
مراد الشارح رحمه الله تعالى وليس غرضه الاعتراض عليه فان معنى كلامه ان  
الصحيح في الواقع رجوع الصمير الى خلاف مراده فالمراد من لغير في كلام الشارح  
رحمه الله تعالى خلاف مراده وجعله راجعا الى غير ما يترقبه كما يوهمه طاهر قول  
الشارح رحمه الله تعالى فهو ظاهر فانه يعيد من العبرة غاية العبد تأبي عنه  
الحاشية الآية وقيل في وجه السهو يريد ان خلاف مراده يخرج مثلا انما هو القرس  
وغير ما يترقب حل القعثرى للادهم في كلامه على خلافه فانه انما يترقب حل  
الادهم على مراده اعني القيد ولا ريب في انه لا معنى للقول بانه اولى بالارادة فيه  
انما انسلم ان انترقب حل الادهم على القيد بل انترقب الكلام الذي يطبق حل الادهم  
على القيد صير انترقب الكلام الذي لا يطبقه وقيل ان غير انترقب الكلام الذي انقاء  
لا حله كلام المخاطب على خلاف مراده ولا شك ان لكلام الذي انقاء القعثرى  
لا معنى لكونه اولى بالارادة وفيه انه ان اراد به ان انترقب من الكلام مسموع لان  
الكلام انما يترقب باعشار مدلوله وان اراد به الكلام اختيار مدلوله فحمل كلام المخاطب  
على خلاف مراده مدلول له الا انه الترامي وهذا القدر من التصرف لا يقتضي كون  
ارباح الصمير اي العبر انترقب فهو اظاهرا ( قوله صائو من السبب الخ ) اعلم ان  
ما يسأل به من الجس فالمسؤل عنه ههنا حقيقة امر الهلال وشأه حال اختلاف  
تشكلاته ، لورية ثم عوده الى ما كان عليه وذلك الامر نسؤل عن حقيقته بمقتل  
ان يكون غايته وحكمته ويحتمل ان يكون منه ومنه سبب نزول لاحتصاص له  
بأحدهما وكذا لفظ القرآن اذ يجوز ان يقدر بسبب اختلاف الالهة وان يقدر  
ما حكمته اختلاف الالهة فاختر صاحب الكشف والرعب والقصى انه سؤال  
عن الحكمة كما يدل عليه الجواب اخراجا للكلام على مقتضى الظاهر لانه الاصل  
واختار اسكتاكي رحمه الله تعالى انه سؤال عن السبب لانه حكمة ظاهرة لا تستحق  
السؤال عنها والجواب من الاسلوب الحكيم طرقت لاهلة جمع بهلال وهو  
القمر للثنتين او ثلث ليلال فالآية تدل على انه سؤال عن تعدد لاهلة وكثرته والجواب  
بيان الحكمة التعدد لاعلى انه سؤال عن اختلاف تشكلات القمر قلت السؤال  
المدكور في الآية صريح في السؤال عن التعدد متضمن للسؤال عن اختلاف  
تشكلاته الورية لان تعدده مع اختلافها فانه لو كان على شكل واحد لم يحصل  
التعدد كما ان شأن الزول صريح في السؤال عن اختلاف تشكلاته مستبعد للسؤال  
عن التعدد حيث قيل ثم يعود كما بدأ ( قوله بيان العرض ) اي الحكمة الظاهرة

فانه الملائكة انما يبع يوم واما الحكمة الباطنة مثل كون اختلاف التشكلات  
سما عاريا او حعلي لاختلاف احوال المواليد المصرية كما بين في محله فلها لا يطالع  
عليه كل واحد ( قوله بوقت ) اي يعين بها الناس امورهم فهو بيان للمواقف التي  
باختيارهم وقوله وبعده الصبح إشارة الى المواقف التي عينها الله تعالى للعادات  
الوقفية الا انه حصص الحزم بالذكور كونه ادعى شيء الى الوقت لما به يحتاج اليه اداء  
وفضاه ( قوله على ر الاولى ح ) اي على تقدير وقوع السؤال والا فالاولى  
يحلهم ان لا يسألوا من حكمه ايضا لما ان افاضل المختار يفعل مبداء ولانه معلوم انه  
حكيم لا يعمل شيئا بدور حكمة رابعة ( قوله لا لهم ا ح ) الصواب لانه لا يتعلق به صلاح  
معاشهم ومعادهم وحي عليه السلام انما بحث لسنا ذلك لانه يدل على ان  
سبب الاختلاف مبين في علم الهيئة وهو ما نزل عند اهل الشريعة فانه مبني على  
امور لم يثبت شيء منها صفة الامر اهم تخيلوها موافقة لما يبدعه الحكم  
المطلق ( قوله نسب عن تحقق وقوعه ) فيه إشارة الى ان المعبر عن المستقبل  
بالماضي كونه استعارة سبب تشبيه المستقبل بالماضي في تحقق الوقوع وظهيرة  
البيان لكه من حيث ان الداعي اليه السبب المذكور من وطبيعة المعاني لكن بقي  
ان هذا استعارة في نشوء باعتبار الهيئة ولم يذكره القوم في مباحث الاستعارة  
( قوله لواقع يقع ) فائدة لام الاستعارة امر ان تأكيد مصححون الجملة وتخلص  
المصارع لتحل فلام في مواقع وليقع كليهما لحد التأكيد كافي قوله تعالى  
ولسوف يعطيك ربك فترضى ( قوله بحسب العارض ) اي الاستعمال الطارئ على  
الوضع وهو يخرج من حد الفعل لان المراد فيه الاقتران بحسب الوضع ( قوله  
على عكس الوصف ونسبه ) اي حصول الوصف للوصف وكونه ثابتا له ولو في  
الزمان المستقبل لانهم وصفا نيات المتصفة بالمصدر اما قائما بها او واقفا عليها  
ككافي الرضى فاعلمة لصرة في مفهومهما تقييدية فاداجعلا خبرين عن شيء افاد اتحاده  
بالدات المتصفة بالمصدر وكان تصافيه في الاستقبال بخلاف استقبال فان الداة  
فيه تمامه مقصودة بالافادة فادامس الى شيء يفيد انه سيتصف بالبدأ في الاستقبال  
فمضى زيد صر ب انه دات متصفة بالضر ب ولو في الاستقبال ومعنى زيد بضر ب  
انه سيتصف بالضر بهم يدلان على تحقق الانصاف ووقوعه والمصارع على انه  
سيتحقق فاستعير بها في معناه لانه على وقوعه يكون على خلاف مقتضى الظاهر  
وهذا امر اذ الشرح رحمه الله تعالى من قوله وان شئت فوازي الخ وعلى ما قررناه اندفع  
ما قيل في وجه اسطر لا سيما لم يدلان على التمكن والثبت قال الشيخ نعم على

ان زيد مطلق لا يدل على اكثر من قيام الاطلاق بريد و حصوله له ولو سلم فدلالة لهما  
على التمكن واشبات لا يدل على ان استعملا لهما في استقل محار فان دلالة على  
الاشبات لا ينافي كونه مستقبلا اما ندفاع الاول فظهر لانه لم يرد بان يمكن واشبات  
الاستمرار وانواع بل مجرد الحصول واما الثاني فلان المقصود ان فيهما دلالة على  
حصول الوصف والانصاف به ولو في المستقبل فالتعبير عما يحصل في المستقبل  
مطلق يدل على حصوله خلاف مقتضى الظاهر ووجود اسم فيه ان يلزم بما ذكره  
ان الوصف الذي لم يقع ويكون متحقق الوقوع ان قصد دلالة على انه يقع  
غير نصية انصارع وان اريد الدلالة على انه محقق الوقوع في المستقبل هو  
بصيغة اسم الفاعل والاعمال فالبيان مختلفان يعبر عن كل منهما بما يدل عليه  
وضعا وليس شيء مذهب على خلاف مقتضى الظاهر ثم ان الشارح رحمه الله يدل  
هذا الجواب بقوله لا خلاف في ان اسم الفاعل المح وحاصله اسم الفاعل والمفعول  
فيما وقع حقيقة وفيما لم يقع محار بالاتفاق فاذا استعملوا كان استعمالا في غير ما وضع  
له فيكون خلاف مقتضى الظاهر واورده عليه انه يلزم ان يكونا دالين على الزمان  
بحسب الوضع فبعض تعريف الاسم والعمل طردا ومطابا انه يلزم من ذلك ان يكون  
كل محار خلاف مقتضى الظاهر والجواب انهما وصوفا ان وقع في الحال او الماضي  
لانهما موصوفا له مع الحال او الماضي وشارحهما ان الشارح رحمه الله نص في شرح  
الفتاح ان كل محار خلاف مقتضى الظاهر لان مقتضى الظاهر ان يعبر عن كل معنى  
بما وضع له لكن خلاف مقتضى ظاهر اعم من المحررات على ما مر في باب احوال  
الاستناد وان خلاف مقتضى الظاهر منه كناية \* فان درس مره يدل الجواب  
بعبارة \* لا يخفى انه مشعر بان الفرق بين الجوابين بالعبارة ( قوله ان يجعل احدا احراه  
الخ ) اي من حيث اعادته لا يعني التركي فلا يرد في الدار ريد لان معنى ريد في الدار  
وفي الدار ريد مستند ( قوله والآخر مكانه ) فخرج نحو ضرب زيد فانه وان جعل المفعول  
مكان الفاعل لكن لم يجعل الفاعل مكان المفعول ( قوله كما نأقع مذهب في موقع  
الخ ) فانه ليس ذلك في كلام العرب في الخبر وما في الاستعمام فبما تفقروا في من ابوك  
على ان من مبتدأ وابوك خبره وما في مداصعت ذاجعل د يعني الذي ارما مبتدأ  
وذاجعله بل وفي باب الخبر ايضا ورد قوله تعالى ( ان اول بيت وضع للناس للذي  
بكة مباركا ) ولان تجعله من باب لقلب كذا في شرحه فصح وقال السيد في حاشي  
شرح هذا القول بالاتفاق فهو فانه مذهب سيويه ومذهب غير ما من خبر ما بعده  
ولعل المراد اتفقوا على جوار كون من مبتدأ بدليل انه صرح في بحث الانشاء بكون

الاسماء المتصلة للاعتناء به احبارا بعد هاء العوض ثم الجواز في الاستفهام انما هو في الاسماء المتصلة له كما يحكى في بحث تكثير المسد من هذا الكتاب ونشير اليه صارته في شرح المغنح حيث قال قد اتفقوا في من ابو لثدون ان يقول فقد اتفقوا فيه فلا يردانه داجور دث في الاشياء فلا يكون اظلي كان امك ام حجار من باب القلب من جهة اللفظ (قوله هـ ا ح) اشارة الى ان العرض مطلقا لا يقتضي ذلك نحو عرصة الاحارى على اسيف مما يقتضي لذلك المعنى المقصود من العرض ههنا وهو الميل الى العروض ومن لم ينظر الى هذا المعنى ونظر الى ان العروض يتجه الى العروض عليه قال انه على الاصل ومن لم ينظر الى شيء من الاختصارين وقال العرض اظهار شيء شيء قال ان كلاما من القولين على الاصل وهو الحق فان كلاما من الاختصارين حارج عن مفهوم العرض (قوله ن كان المقدر) وامك خبره فيكون لاسم الواقع موقع المبتدأ مكرة والخبر معرفة ودا بمنع في الاستعمال فيجب ان ينتمى على اطلب وان الاصل كان طبيا امك ام حجارا (قوله لا الاستفهام) وانما اختير تقدير كان لان الاستفهام بالفتل اولى (قوله هو حوده كمدد) اي اعتصار وجوده لفظا لا حل همة الاستفهام كمدد من حيث العقل لان المقصود المعادلة بين الطبي والحار مطلقا لا مقيدا بالزمان الماضي (قوله واستصير معرفة الخ) لان فيه من التعيين والاشارة الى المرجوع اليه ما ليس في المظهر المكرة ولا معنى للتعريف سوى التعيين والاشارة ولو الى مبهم (قوله طبيا كان امك) تذكري ضمير كان ما صار المرجع على وفق البيت وان كان امك يقتضي التانيث (قوله المقصود التسوية الخ) لا التسوية بين الطبي والحار في كونه امك فافهم الفرق بين معيين كالفرق بين زيد المطلق والمطلق زيد (قوله ويأتي الخ) ومع الاستعداد وقوعه (قوله وفي التزيل) قال الله تعالى (وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا) وقال الله تعالى (حلقه ففسده) اذ لم يأول الاهلاك والخلق ما رادتهما قوله من طينت السطح (اي اصلحته وسويته بالطين) (قوله بالقدن) ما تحريك (والسباح) بفتح السين وكسر هاء الطين مع التن وقيل بالكسر الآله (قوله ولم اصب بمعنى ح) لم يوجد في الكتب المتداولة الاصابة بمعنى الجراحة في القوموس وغيره الاصابة ضد لاصعد والابار بالصواب واراثة والوجدان والاحتياج والتعظيم وراى في شمس اعلموم والتاح النيل يعني رميدن فلهذا معنى مجازي من التجميع او من النيل (قوله لان قوله اصاب بمعنى جرح الخ) اشار بقوله بمعنى جرح الخ الى ان كونه قربة منى على ما سنده الجيب من ان اصابته بمعنى

جرحت حيث لم تعرض لبيان معناه فلا يراد ما قيل . كونه قريبة انما يصح اذا  
كان نصا في ذلك المعنى لم لا يجوز ان يكون بمعنى قلت قل امر روقي ( قوله على انه  
لما جعه الخ ) قال الرضى ان اصاب لم يستعمل متعديا الى مفعولين وكون ما يصربه متعديا  
الى مفعولين لا يقتضى تعديته اليهما فلعله جمعها حالا ( قوله والجواب المرصى الخ )  
انما كان مرصيا لان في الجواب المقدم صرف الذى في لقيده وظهر ان يصرف  
الى ما دخل عليه معنى الفعل كما في هذا الجواب ( قوله ولم يسوا ما ارادوا منى )  
قال اسادى لم اصاب بجارى فلهذا لا حل هذا مع الاصابة بمعنى الجرح ( قوله انما قال  
الخ ) في التاج التوكيد دست نداشت والحذف يفسد في الاول اشارة الى عدم  
الاتيان بابتداء وفي التاني الى اسقاطه بعد الاتيان ( قوله امسى بالمدينة رحله )  
امسى امسى الى ضمير من وجلة بالمدينة رحله خبرها ان كانت ناقصة وحال ان  
كانت تامة واما مستند الى رحله مجازا او بالمدينة خبره او حال ( قوله من التاني ) لان  
الاول لان لام الابتداء لا يدخل على الخبر مستدا ( قوله بامراة ) ليس هذا قيدا  
اعتراذيا لانه اذا كان منى او مجموعا لا يصح كونه خبرا صهيلا ايضا كافي المثال  
المذكور بل للتعويض على ان الامراد لا يجمع كونه خبرا عنهما لانه يجوز ان يعتبر  
موصوفا ومفرد اللفظ متعدد المعنى بجمع ( قوله لانه العطف مع ) لانه يلزم من  
توارد ما ملين معنى ان والابتداء على معمول واحد وهو ان يكون مختلفا مادام معنى  
الخبر فانه حينئذ بقدر المعطوف خبر آخر ويكون مرفوعا بالابتداء اما اذا لم يعتبر  
عطفه على خبر ان بل عطفه المستدا فلهذا على سبيل عطف مر واما اذا اعتبر  
معطوفه عليه لانه يكون معطوفا على لفظه لانه اعترت في حكم العدم فكان الراجع لاسمها  
وخبرها هو الابتداء ويكون الكلام من قبيل عطف المفردين على المفردين فاندفع  
ما قيل انه اذا قدر المعطوف خبر يكون معطوفا على محل خبر ان دون لفظه يتخذ عامل  
المعطوفين على اسم ان وخبره هو لعطف على محل خبر ان بوجه واحد في كلامهم \* قال قدس  
سره عطف الخبر بذكر على الانشائية الخ \* في معنى ان عطف خبر على الانشاء والعكس  
جوز مسيويه والصغير وجماعة وهذا القدر يكتفى في التثنية ( قوله في التاثر ) على التثنية  
تعدية بمعنى تضمين معنى التكمير وفي بعض النسخ عن يد على ( قوله بحسب الطاهر )  
اذ في الحقيقة لكل منهما خبر من حدة ( قوله وهذا الوجه هو الذى ) اى  
عطف الجملة على الجملة وكون المستداه في الجملة بية مقدم على خبر ان ( قوله  
في قوله تعالى ) اى في سورة السائدة رفع انما شئون وتقديمه على الصارى وما

في سورة البقرة فكتب صائين ولاشكال فيه ( قوله اي المدكورين صلالا  
 اخ ) لكونهم مائتين عن لاديين كلها مشركين عايدين للثلاثكة او الكواكب  
 ( قوله فما العس بغيرهم ) هي اسبت التشريك في الخير بحسب الظاهر بعيد  
 التسوية في العسر وفي الآية يجب الحكم في عدا الصائين بطريق الاولى  
 \* قال قدس سره اشارة مع \* في رجع عطف امرد على المفرد بكونه الاصل  
 لكن المعطوف من جملة اتو ومع والنوع كل ثا ماعراب سابقة وبانه لا يلزم تقدم  
 المعطوف على المعطوف عليه لانه يقدر جبر الثاني مؤخر ارض جبر الاول يرجع عطف  
 الجملة على الجملة ان المعطف على المحل خلاف الاصل لا يصار اليه الا للعسر ورتوبانه  
 يلزم في عطف امرد على مرد المتصلين المتساوي والخير يخبر ان ان قدر مؤخر  
 وتقدم المعطوف على المعطوف عليه ان قدر مقدما بخلاف عطف الجملة على الجملة  
 فانه لا يلزم الا التقدم في بعض المعطوف عليه ومان حوار المعطف على محمل اسم  
 ان يختلف فيه فلا يجوز عدم من يشترط وجود اخر اي الطالب للاعراب المحلى  
 وهما قد نطل لا الرافع للاسم بخلاف هو التمرد وقد نطل بدخول ان ويجوز عدم  
 من يشترط وتعبه في معنى \* فان من سره هل يجوز ان يكون خيرا \* لا يجوز  
 لان لام الابتداء لا محل على حرام \* لا اذ انتم علمه بمولود ثم ريد \* قال قدس سره  
 فهل يجب ان يقدر مؤخر \* لا يجب لانه لا احد الامر من لازم اما تقدم المعطوف او  
 الفصل كلاهما خلاف الاصل \* قال قدس سره فان قدر الخير مقدما مع \* ترجيح  
 لشي من التدبير على لا حر نكو بعد واقعين في الشهر كما مر من قوله ثم اشتكت  
 لاشكاني وما كره من سجاد او قرصى فهو وقوله عليك ورحمة الله السلام \* قال قدس  
 سره لماذا قطع الخ \* في الكشاف : حاصله انه عطف على محمل اسم ان يلزم توارد  
 العاملين اعني ان والابتداء على الحرار قلنا ان العامل في الخير او اختلاف العامل  
 في المتساوي والخير انفسا اذ في الحرار فقط وورد عليه اشارة حور قاطنة به انما  
 يلزم ذلك اذ لم يدر المتساوي خير و ساد اقدر له خير مقدم على الخير المدكور  
 او مؤخر فلا لاه يكون حيث لكل من ان وابتداء خير على حده والجواب ان  
 كلامه مني على عدم تقدير الخير و ساد اقدر الخرف في الحقيقة من عطف الجملة  
 على الجملة لاس عطف امرد على م ر لاشترك في شي من اجراء الجملة اما  
 الفرق بين الوحيين \* \* غير الاسد بين ابتداء والخير مقدما على المعطف  
 كان من عطف اعمدة على خيمة و \* غير المعطف مقدما على الاسد كان من

عطف المفرد على المفرد قال قدس سره محتمل أن يكون اعتراضه اختاره الرضى  
 بحث الحروف المشبهة وفي الكشف انه يجري مجرى الاعتراض وانما حمله  
 جاريا مجراه لانه باق على حقيقة العطف ونحو انزه عن مقره للمعنى الذى اقامه  
 بقوله وطئمة التقديم الخ قال قدس سره الى غير ذلك كأنه اشارة الى  
 وجه اختيار حذف الخبر عن الثانى على حذف احرص الاول ليكون السابق  
 قرينة لللاحق دون العكس ولان الآية مسوقة لبيان حال يهود وانصارى  
 لهم احق بالخير المذكور وفى المعنى والذى حل صاحب الكشف على ان جعل  
 المذكور خبرا للسابق وخبر الصائون محذوف موبانية لتأخير مع ان مذهب سبويه  
 في زيد عمر قائم ان المذكور خبر الثانى وحذف عن الاول وهو انصاف لايبرم الفصل  
 والحذف وما ذكره من المعنى فانه لا يمتنى الا اذا اخرج الكلام على خلاف مقتضى  
 الظاهر والى ما ذكره صاحب الامراء من ان رفع صائون من قبل العطف على  
 التوهم كفى قوله هذا الى لست مدرك ما مضى ولا يبقى شيئا اذا كان حائيا  
 كأنه توهم انه قال لست بمدرك ما مضى فكأنه قيل هذا الذى آمنوا وهادوا الخ  
 والى ما قيل ان الصائون منصوب وبحسب لخص بالواو فى بعض النسخ  
 والى ما قيل انه عطف على الصير المتصص فى هادوا ولا يمتنى حذفها (قوله وحبر  
 الاول محذوف) فى المعنى وقد تكلف بعضهم قرعهم الى معنى يعلم منه وان راض  
 حبره ولا يعطى مثل معنى قائم من يجب فى اخر النصفة نحو وانما الصائون  
 وانما الصائون المسحور وان قوله رب ارحمهم فمردم جمع فلا غير المتدا والحر  
 لا يجب لهما من التوافق ما يجب لهما (قوله خبر لوالدى) اى لكان من حيث  
 انه جامل فيه ادلاصيح كور بر يابى النصص خبر لوالدى (قوله من عطف المفرد)  
 وانما نصح العطف مع من العطف لا تشره صيغة متكامل لانه وقع ناعا ويعتبر  
 فى التابع مالا يعتد فى المنوع او على سبيل التعيب (قوله والخبر محذوف)  
 والكلام من عطف الجملة على الجملة على نية تقديم برى او تقدير المحذوف مؤخر  
 عنه (قوله وانما انصاف مترع) وانما كان فى انصاف عنه مجرد الاستمرار  
 فالمناسبة بين الجملةين فى المعنى متحققة (قوله لم يكن بعدا) فيه اشارة الى  
 ان فيما ذكره الجمهور والمرزوقى بعد لال لاصح فى انصاف ان يكون عطف  
 المفردات وان يكون السابق قرينة على اللاحق دون العكس (قوله اى وعبرو  
 كذلك) ان جعل من عطف الجملة فقد حذف اسم من الجملة الثانية ور قصد  
 عطف خبر وعنى زيد وعطف مطلق للمحذوف على متعلق المذكور فقد حذف



فيه المسد ايضا ولا ينفى كون المحذوف معطوفا على مفرد كذا في شرح المنهاج  
 الشريف وفيه ان المسد وفسد اليه لا يطاق في الاصطلاح على التوابع (قوله  
 تدل على مطلق الوجود) كذا - وحوذ بعته (قوله ثم قد يدل الخ) يعني  
 قد يحذف الخبر الخاص اذا دل العربية على الخصوص (قوله السببية) اي  
 السببية من غير عطف بقريه انفسه كافي قولهم الذي يطير فيعصب زيد الذباب  
 وحينئذ يكون العامل فيه هو الخبر سواء كانت زمانية او مكانية اي فريد موجود  
 في ذلك الوقت او في ذلك مكان فعلة (قوله لروم الخ) اي تعيد بصوق ما بعدها  
 لما قبلها من غير مهلة لا كونه مسما عنها (قوله فحشد كونه معولانه) فقه ان  
 اذا ظرف غير متصرف على الاصح (قوله لا يكون مضافا) انما يلزم اعمل المتأخر  
 لعطا ورثة في المقدم فيه ولا يجوز حينئذ ان يكون خبرا مانعه لان ظرف الزمان  
 لا يخبر به من الجنة لا تقدر مصروف في ذلك الوقت حصول زيد (قوله فيمحوز  
 ان يكون هو حر ابتدأ) في الجوار من المسد الى انه يجوز ان يكون معولا لا لافحات  
 وفيه ان معا حاة المكان لا معنى له واعتبر هان وحوذ زيد في ذلك واما بالنسبة الى انه  
 يجوز ان يكون طرفا كسر المحذوف بوجه انه اذا كان جارا فهو في الحقيقة ظرف للخبر  
 المحذوف والظرف سادس منه والفرق بينهما بالسد وعدمه انما يتم لو وجد ظرف  
 مستقر محذوف العامل الغنم من طرف المسد فالتصواب ان يقال معنى يجوز انه لا يتبع  
 اشارة الى انه على تقدير ارمية تمنع كونه حرا ابتداء لا بتقدير المضاف (قوله ادلا  
 معنى لقولنا الخ) والقول يدل بصدق اما معنى فاعلم ان السياق الذي اليه واما  
 لفظا فلانه يدل بصدق الجار والآخر في المدل به والقول بانه خبر بعد خبر او هن  
 من نسخ العكس انما معنى فعدم التعدد في الحكم واما لفظا فلانه تعلق معمولين  
 بعامل واحد بحرف حرو وحده من غير عطف (قوله جمع) اي اسم جمع لان فعلا  
 ليس من ابتداء الجمع (قوله لا رجوع هم) الى واطلهم (قوله ونحن على اترهم  
 الخ) بهم ذلك من قوله رجلا فان دخول بدل عني عدم الاقامة فيه كثيرا  
 (قوله ظرف قهما) بخلافه في دار ريدقاه ليس الخبر فيه طرفا قطعا (قوله  
 وقد وضع الخ) تأكيد لكون الحذف مطردا (قوله لم يحسن الخرف اولم يجر)  
 اي لم يحسن ا عبد المرحوم من يجر عبدانين كذا على التعليل بقوله لانها  
 الخاصة اي الحافضة من حصن طائر مضه داخلة الى نفسه تحت جناحيه (قوله  
 تقديره لو تملكوا تملكوا ع) في امسح التقدير لو تملكوا تملكوا لافادة التأكيد  
 ثم حذف الفعل الاول انحصار بدلالة صيغته عليه المدل بعدد هاب الفعل متفصلا

( ٨ ) عند البصريين  
 ولم يجر عند البصريين  
 ثم

وقال الشارح رحمه الله تعالى في شرحه مذكر من كون التقدير تملكون تملكون  
 بالتكرير للتأكيد وكون الدال على المصدوف هو صير المصدوف بخلاف ما عليه  
 الجمهور من كون الثاني للتفسير لا يجمع بينهما فقل لا يتأكد وان الدال عليه كلمة  
 لو المقتضية للفعل مع قيام المذكور مقامه أقول وقع في شرح لتسهيل اللفظ في زيادة  
 صيرته التقدير صيرت ريذا صيرته وفي ريذا مررت به التقدير حاورت ريذا  
 مررت به وإنما قسر مكررا لأن الحذف مشروط بوجود القرينة ولو قدر تملكون  
 بدون التكرار لم توجد قرينة الحذف فلا بد من التقدير مكررا فيكون الثاني قرينة  
 على حذف الأول لفصل الاختصار مع حصول التأكيد لأن لفسر كالمذكور يؤيده  
 ما سمي من قول المصنف رحمه الله تعالى وما يجوز ريذا عرفته فتأكد ان قدر  
 المفسر قل المصوب فقول الشارح رحمه الله تعالى لوجود انفسر إشارة الى تحقق  
 القرينة ومعناه ما يصح ان يكون مفسرا فلا ينزج الجمع بين المفسر والمفسر لأنه كان  
 تأكيدا ثم بعد ما حذف صار مفسرا فحصل الاتهام من الحذف والتفسير من إبقاء  
 الثاني ومعنى قوله اذا انقصود من الآتي بعد الظاهر يخبر ان المقصود بالدال بعد  
 حذف الأول من الآتي بالظاهر بغير المفسر والمفسر كالمذكور لا على المصدوف  
 واعتباره لولا الصير لكأن لو ادخله على تمسكون فلا دلالة له على الفعل المطلق  
 ولا تملكون على خصوصه وحررنا ظاهر عدم التمسك بين الجمهور والتمسك  
 رحمه الله تعالى وان صرح به الشارح رحمه الله تعالى (قوله ولا هم يعهد الخ)  
 لأن فيه قلب المفعول بقاء المفعول واسقاط الأصل (قوله هم المحصون الخ) لأنه اذا  
 كان الامساك لا رمالهم على تقدير حصر ملكية خرش الرحمة فيهم كانوا في غاية  
 الجمل الظاهري أي الامساك فادفع ما قل بكونه في صور ما لا يمتنع انما بعد حصر  
 الملكية فيهم لا حصر اشجع ونفسر بالجمل الظاهري لأن الناطق لا يتعلق بالملكية  
 فانه ملكية يتصرف به شخص ما كان أو لا (قوله وصبر الجليل هو الذي) لا شكوى  
 فيه الى الخلق أي وان كان فيه الشكوى الى الخلق كما قال يعقوب عليه السلام انما  
 اشكوتني وحرقي الى الله والصبر العبر الجميل ما فيه شكوى الى الخلق (قوله  
 ورحم حذف المسد اليه) أي على المسد المذكور لا مضافة فانه يوقر لي لا يجرى  
 فيه مساوي الوجه الأول (قوله فكثيرا ما نبح) وكونه محبب عن السؤال وكيف  
 حالك بقوله امرى صبر جمل فيكون القرينة على نفسر استأنا لاساق ذلك لأن  
 المقصود دفع ما قبل انه لا قرينة على تقدير المسد (قوله وبالمعهوم من قولنا  
 صبر جليل اجل الخ) في الصحاح الصبر حذس بغير شح الخرج وفسر الامام

في الاحياء الجبرع باطلاق دعي الهوى فيرسل رفع الصوت وصرب الحدود  
وشق الجيوب والمذلة في شكوى واظهار الكآبة وتفسير العادة في المنس والمنظم وهو  
على نوعين جيل وهو الذي لا شكوى فيه الى الحق وعبر جيل وهو الذي فيه شكوى الى  
الخلق لكن لا حرج فيه ولا ملامة في الشكوى اذا عرف هذا فاعلم انه اذا قدر الخمر  
اجل لابد من الفصل عليه ونفهوم نطاهر من تقييد الصبر الجميل ان الفصل عليه  
صبر عبر جيل فيكون المعنى صبر جيل جيل في هذه الواقعة من صبر غير جيل وليس  
المعنى على هذا ديعهم منه بل المقام كل مقام الصبر الغير الجميل الا ان يعقوب  
عليه السلام صبر صبرا جيليا في هذه الواقعة لانه اجل ولا يخفى انه لا يناسب كل  
تمدحه عليه السلام بل اعني الصبر الجميل في هذه الواقعة اجن من الجزع وبث  
الشكوى ليشعر بان المقام قد عديم بالصبر ويعقوب عليه السلام صبر صبرا جيليا فيجب  
كل تمدحه هذا ما اراد الشارح رحمه الله بقوله وبان المفهوم الحوات بعد احاطتك  
بهذا تعلم ان الائمة التي اوردتها الفاضل الجليل بعدة عن المعصود بما حل خبر  
(قوله كقولك اريد عبدك ام غيري) قال الشارح رحمه الله تعالى في شرحه  
للفتح لعائل ان يقول لا يجوز ان يكون عمرو في هذا المثال عطفا على زيد صواب  
مجرد على مفرد لما شارك في المسند المذكور كما في قام زيد وعمرو من غير ان يحمل  
ذلك على ترادف المسند انتهى وهو مولى لابي في باب حيث قال ان في محو زيد  
في الدار وعمرو حار ان يكون خبرهم مما واصرص بانه لو حار ذلك لصح زيد قائم  
وعمره بتقدير زيد وعمرو قائم واحاط بانه ان سمعته فتعجب العبد وهو مستف فيما  
نحن بصددده ولكن شهد بخوار قوله \* ولست مقررا لرجل طلالة \* اني دأب على  
الاكرام وحاليا \* كره سبي في شرحه ففندج وحواسيه من ان اريد عدد ام عمرو  
لا يجوز ان يكون من صطب مجرد عن المفرد فتحمل الطرف ضمير زيد فلا يتحمل ضمير  
عمرو بمحور ذلك فيما اذا كان الخبر مقدما او مؤخرا فتصالح لا يقفاه ولعل مقتضا  
الفرق انه اذا كان الخبر مؤخرا او مدم ما يكون العطف مقدما على الاخبار وهو  
حر في الحقيقة عن احدهم متحمل ضميره واما ان توسط الخبر فيكون الاخبار مقدما  
على العطف فيكون الخبر متصلا بضمير العطف عليه فلا يجوز ان يكون متصلا  
بضمير المعطوف دعي لدفعه السطر اللهم الا اذا اعتبر العطف مقدما على الاخبار  
وذلك تكلف في سعة بخلاف الشعر الثالث الذي اوردته صاحب المعنى لا يبعد  
المدعى واما ما ذكره صاحب الحمدة ونحوه في نظرون من ان الامتناع انما هو اذا  
عطف بالواو واما اذا عطف بالواو فلا لانه حينئذ يكون خبرا لاحدهما لئلا يشهد له

عقل ولاهل اما العقل فلامه في العطف بالو و يكون خيرا لكل واحد منهما  
 في الحقيقة كما انه في العصف ام واو يكون لخر في الحقيقة من احدهما واما النقل  
 فلان البيت الذي استشهده في المعنى من قبل العصف بالو او و الجواب من بحث  
 الشارح رحمه الله تعالى ان حوار كون الـ من عطف المفرد على المفرد لا ينافي  
 كونه مثالا لحدى المسد على تقدير اعتبار عطف الجملة على الجملة \* قال قدس سره  
 دفع الدفعة المتعلم \* دفع الدفعة انما يخص اد كان الـ بطريق الضبط فقول  
 من عدم اما مفرد فهي متصلة والاعب في نفسها التهمة وقد جاء هل واما جملة فان  
 لم يكن مصدرة التهمة فمقطعة وان كانت مصدرة بها فان كان بعد م في الجملة المذكورة  
 بعد التهمة نحو اجاني ريد ام لانها مقطعة و كانت عبره فان كانت التهمة للتسوية  
 فتصلة وان كانت للاعكار فمقطعة لانه في معنى الخروا ان كانت بلاسهم فان لم تكن  
 الجملة مشتركتين في شئ من المسد اليه وانسد قلت حرون هي بها مقطعة والشيخ  
 ان الحاجب والادلى بتور ان كونه متصلة وان شتركت في جزء فان صدر على  
 ايقاع مفرد م جملة هي مقطعة وان لم تصدر على ذلك فان كان بينهما اذا سب هي متصلة  
 والايحوز كونها متصلة ومقطعة \* قال قدس سره \* القرينة هي ذات السؤال الخ \*  
 لا ينبغي ان ذات السؤال مالم يصدر معه وصوب السؤلية لا يصير قرينة على تقدير  
 شئ في ذات الجواب اد لا تعلق بين الكلامين بحسب آية حتى يكون احدهما قرينة  
 الاخر انما يصير قرينة بواسطة كونهما لا فصح مطابقة الجواب له (قوله والجواب)  
 اى عن النظر المذكور باعتبار اشق الاشق وصير معناه اخرى وحاصله ان تقدير  
 المتدا وان كان يؤدى هذا المعنى لكن فيه كثرة الخلف والاحتراز عنه اولى بل واجب  
 فهم امكن كما في المعنى وان القرينة وان قامت على تقدير نفس اولى من اسم  
 الـ اعمل لكن لموافقة الواقع عند عدم الخلف تقتضى تعبير الـ بـ وليس حوا  
 للمعارضة المذكورة بقوله الاولى لان المعارضة لا تعارض \* قال قدس سره  
 الريادة تشق الخ \* فيه ان السائل غير مزدوج في الحكم والسؤال انما هو لا قرار  
 الحبيب بالحكم والتقوى لا ياسبه والمطابقة اللفظية و كانت تحصل لكنه نفوت  
 المطابقة المعنوية التي هي اهم كما سيجي \* قال قدس سره كما صرح جوابه في ماذا  
 صحت حيث قالوا ان قدر \* اى شئ صنعت فان يكون دار امة قوم مفعول صحت  
 فالجواب الاكرام بالنصب اى صعب الاكرام وان قدر اى شئ الذى صعبه فان  
 يكون مستأودا معنى الذى فالجواب لا كرام ان رفع الى الذى صعبه الاكرام

\* قال قدس سره والحق في الجواب المخ \* هذا حق لان الاسمية التي جبرها فعل فعلية حقيقة عد علمه المعنى ولذا تصد التجدد الاله اورد في صورة الاسمية لسكنة معوية كإفادة التقوى او تخصيص اولوية كتنصيص الاستفهام لكن بيانه بان الاستفهام بالفعل اولى قاصداً لانه يرد عليه ان المعادلة بين مدخول ام والخمزة اولى كما بينه سابقاً بقوله و عم ايضاً ان المتصلة اذا وليها مفرد المخ وان الاصل ان يلى السؤال عن الخمزة وهم سؤال عن تعيين الفعل وان شئت تحقيق المقام فاستمع ان السؤال ليس عن نفس عام ولا عن نفس الفعل بل عن الفاعل من حيث انه اسد اليه الفعل وعن النفس من حيث انه اسد الى الفاعل وكل منهما يستلزم الآخر انما الشار في كون احدهم هم من الآخر فقول قوله تعالى ( ولئن سألتهم من خلق السموات ) الآية سؤال عن فعل لان مقصود منه الرام المتركين بالخذ على نفى اشراك بانكم اعترفتم بان الحق الذي هو ساط العادة مفردة داته تعالى فيكون العادة مختصة به كما يدل عليه آخر الآية عن قوله تعالى ( قل الحمد لله ) يعنى على الرام الحمد عليهم واذا كان كذلك يكون قوله تعالى ( من خلق السموات ) جملة فعلية قدم فيها الفاعل وجعل مسنداً لنصمه الاستفهام فيكون الجواب المطابق تقدير الفعل ليكون مصداق هو اعم اسناد الخلق اليه تعالى لا تعذر ايضاً قال القاسمى في سورة لقمان في تفسير قوله تعالى ( ليعولن الله ) نو شوح الدمل المانع من اسناد الخلق الى غيره بحيث اضطرهم الى ادعائه وفي الكشاف في تفسير قوله تعالى ( خلقهم العزيز العليم ) لينسب خلقها الى من هذه صفاته ويسد به ايضاً ولذا كما وقع الجواب مكمل الى التبريل وقع تقدم الفعل الا كنه كما في قوله تعالى ( قل الله بخكم ) لإفادة العصر قال الله تعالى ( خلقهم العزيز عليم ) ( ماذا احل لهم قل احل لكم الطيبات ) ( من يحيى العظام وهى رميم ) ( قل يحيى لدى انشأها اول مرة ) وبالمطابقة القطعية فانما تراعى بعد حصول المطابقة المعنوية ( قوله لا احل خصوصية ) اى خصوصية الغير عنه ويحتمل ان يكون كلام للوقت وحيث لا يحتمل خصوصيته وخصوصية غيره ( قوله ليس تقوى مخ ) لان هذا الكاء بكاء موقته لا بكاء الخصوصية مع انها ليست سبباً قريساً للكاء ( قوله من غير وسيلة ) اى من غير علاقة وسابقة حق يقال احتضنه فلان وصله من حطب اشجرة اذا صرنا بالعصى ليسقط ورقها ( قوله والطوايح جمع مصبحة الخ ) على حذف الروايد كما يقال اصشب هو طاش ولا يقال مصبحة على القبس ( قوله كلوا فتح جمع ملفحة ) يقال رباح

لواقع اى السحاب ولا يقال ملحقات الاله است كردن ( قوله اويبيكي لقبر ) قال  
المولى الجاهي في حواشيه على شرح الكافية وتعبه هكي بقدر من ماء سليقة الشعر  
لانه لما بين سبب الضراعة ناسب ان بين سبب الاحتياط ايضا ( قوله اهلا المايا )  
والتعبير عن المنية بالميا اما باعتبار الاسباب او بالذات ( قوله فقد علم الخ ) في الرضى  
وبما كان جواب ما ماصيا مقرونا بالفاء ( قوله اى يكيه صارع ) في الفصل ان  
التقدير ليكيه صارع وهو اليق بالنعني كان يكيه صارع وفق لسؤال من يكيه كذا  
في شرح افتتاح ( قوله بسلامته من الحذف ) فيه ان احذف لكنته وان لا يرجح  
على الذكر فلا يرجح ( قوله لصعب التعويل على القرينة اخ ) يعنى ان وجود  
القرينة صحيح للحذف لا موجب له فان عول على دلالتها حذف وان لم يعول عليها  
احتياطاً بناء على ان المحاطب له يفعل هماءه كروا ان كان يحطسوا لكلام في الحالين  
واحداً وسكنته تخصيص الحرف اذا اسد الخلق لى الله تعالى لاشارة الى ان الاسد  
اليه في غاية الوضوح يكفيه ادنى نيفظ بخلاف اسدده من ذات له تلك الصفات  
فانه يحتاج الى ريادة تدبر وملاحظة ان الخلق على هذا الخط الدقيق والنظام المتكتم  
لا يتصور بدون القدرة التامة والعلم التام ( قوله ومعنى قوله تعالى بل صله الخ )  
فان السؤال من القائل لان المسؤول منه على اهمرة والعين مسكة الشوت كما يدل عليه  
اسم الاشارة فكان مقتضى الظاهر ان يعدل ان كسرهم الاله تصد النسيه على شأوتهم  
بانهم لا يعتقدون كونه فاعل ذلك الفعل ما لم يصرح به ( قوله فيفيد شوت اخ ) اى  
صريحاً على ما في المفتاح فلا يرد ما قيل ان قامت القرينة على كونه محالاً فعلا فقد  
الحذف ايضا افادة الثبوت او التحدد متحققه وان لم تتم القرينة من ذلك فلا يحور  
الحذف لعملا والمراد بالثبوت حصول المسند للمسد له من غير دلالة على تقييده بالزمان  
وبالتجديد اقترانه بالزمان ( قوله او ان يدل قصد التحجيب اخ ) يعنى بقرائن الاحوال  
من حضور الاسد وتطرح ثوب زيد وسبعة بالدم ونحو ذلك وان دلت على انه يقاوم  
الاسد لكن يد كر ذلك لقصد تحجيب السامعين من حارسه وما هو بصدد كذا في  
شرحه للمفتاح ثم ان الداعي الى ذكر المسند التحجيب وهو ما اعتبر بقصد حنة حاملة ما اعتبر  
الحصول غاية مترتبة فواقع في المفتاح من قوله او قصد التحجيب في الايضاح واما التحجيب  
تقريب العبارة للاشارة الى ان هذا الداعي محتمل كونه محالاً وكونه علة فقول الشارح  
رحه الله تعالى وحصول التحجيب على وفق ما في الايضاح لا يحتاج الى تقدير امضاف  
اى حصول قصد التحجيب كما ذهب اليه بعض الساطرين ( قوله وحصول التحجيب

(ع) دفعه ورد به المصنف رحمه الله تعالى في الايضاح حيث قال وفيه نظر لحصول  
 التحجب بدون الذكر اذا قامت القرينة قال الشارح رحمه الله تعالى في شرح  
 المفتاح وما يسمي ان التحجب حاصل بدون الذكر عند قيام القرينة بموضع على انه  
 جعل الغرض قصد التحجب و اى دلالة لذكر اسم الله عليه فقط على ان قصد التحجب  
 دون اعادة السبب وان قامت القرينة على نفس المسند نعم اذا ذكر ما لا حاجة اليه  
 في اعادة السبب طلبا لعقل له فائدة وكان قصد التحجب ماسيا فعمل عليه ومنهم من  
 زعم ان مراده ان التحجب وان كان حاصل بدون الذكر لكن التحجب الحاصل  
 بالذكر لا يكون بدون و انتهى هذا كلاما قليل الجدوى هذا انتهى وذلك لانه عزلة  
 ان يقال الداعي الى الذكر التعظيم الحاصل بالذكر والاستناد الحاصل به والتمسك  
 على المساواة والخاص به (قوله غير جملة) اى لكونه غير جملة لا لكونه غير  
 منى ولا مجموع او غير مصنف ولا مشبه له او غير مركب اذا المراد قد يطلق على مقابل  
 كل واحد مما ذكره بالامرادهما هو هذا المقابل خاص وهو كونه غير جملة  
 بقرينة المقالة (قوله واما تحويره الخ) يعنى انه داخل في صانطة الافراد اما  
 عدم كونه سببا مظهر فاعلم ان مقتضى التقوى فانه قريب مما يعبد التقوى لانه  
 ان اعتبر تصميحه لتصوير التوحيد لذكر الاسماء المعبد للتقوى كان معيذ الله وان اعتبر  
 شبهه بالخالى من التصوير لم يكن فيه تكرار الاسماء فدخل في عدم اعادة التقوى لان  
 التساوي منه ان يكون فاده بلا شبهة وما قيل ان المراد التقوى المعتد به لان المطلق  
 يصرف الى الكمال وهو لا يعبد التقوى المعتد به فليس بشئ لان قوله بل هو  
 قريب الخ بآءه ولعدم تقاسم التقوى ان قسمين واعلم انه او غير الافراد بالمراد  
 المسند مفردا اى غير مركب وحين تحويره فاعلم ان مقتضى التقوى فانه قريب مما يعبد التقوى لانه  
 خارجا عنه كما حارح من الجملة موافقا له هو المنصور من اسم العاقل مع قائله  
 ليس بمفرد ولا جملة وعدم التعرض لبيان ما يقتضى ايراده بناء على انه يعلم من بيان  
 دواعى الافراد والجملة لا شمله على شمله لم يتجه الى تكلف في ادخاله في صانطة  
 الافراد باثباته غير ممد للتقوى في صورة الاسماء الى التصوير وانه غير سبي في  
 صورة الاسماء الى الظاهر فان قدس سره ولم يكن المقصود الخ والتعابير لفظي  
 المفتاح والمصنف رحمه الله تعالى اختار نظايشعر وان كان المقاديرها واحدا  
 فان قدس سره تعيّن لقوله الخ لانه تمليل لمقدر هو علة لعدم القول اى انما  
 لم يقل مع عدم قصد التقوى ثلاثين صانطة الافراد لشعور عدم قصد التقوى  
 لصورة المحض مع ان مقتضى جملة وهو التوجيه ادى الى قوله و ربما

يتوهم ان فاعل الخ \* قال قدس سره فيكون المعنى \* يدل على \* من قوله ان كنهه بعيد  
 \* قال قدس سره \* ليشي ما ذكره \* في عدم افادة التقوى او لافراد \* قال قدس سره  
 وهذا سهو من طبعان الفهم \* فانه اراد ان يكتب ليخرج واحص فكتب \* طريق السهو  
 ليشمل واعم وفي قوله من طبعان لفهم اشارة الى انه سهو لا يقع مثله من العاقل وما قبل  
 في اصلاحه من انه اراد الشمول والعموم من حيث \* لاخراج وهو اصلاح للسهو بعد  
 الوقوع وليس يخرج عن كونه سهوا اراد الصغير من لاخراج \* شمول وعن الخصوص  
 بالعموم لم يوجد في كلامهم \* قال قدس سره راجع الى عدم قصد تقوى \* لا الى عدم افادة  
 التقوى او الى الافراد \* قال قدس سره \* يدفعه ما مر \* من ان خلاف ما يقتضيه سوق  
 الكلام \* قال قدس سره يأتى من هذا المعنى \* لانه يدل على حدوث شمول وشمول عدم  
 قصد التقوى لصور التخصيص فاستدرك \* قال قدس سره \* بعد التقوى بصاها وان يمكن  
 مقصود بناء على ان نفس الحكم مسلم الثبوت غير محتاج الى القصد \* قال قدس  
 سره وهو ظاهر \* لما عرفت ان النابع من حيث \* منع لا يمنع على المنوع فضلا  
 عن عامله الا في المعطوف لا ضرورة \* قال قدس سره لا قصد او لا نية \* الصواب  
 لا ذاتا ولا نية وهذا الاعتراض انما يرد لو اراد ما مقصود تبعا لما يقتضيه القصد  
 بواسطة الغير فيكون هناك قصد اما اذا ريد به ما لا يتفق به المقصد أصلا وانما  
 يتعلق به سرمد كما قالوا في معنى الحركة \* منع الاور ووجهه لا لا يتفق به \* قدس  
 سره ولا يوصف التركيب الخ \* فكم \* غير مقصود منه لتقوى غير مقبولة بصا  
 تكون صابطة الافراد متعصبة بصور التخصيص سواء قبل مع عدم افادة  
 التقوى او مع عدم قصد فلا يكون لعدول منه قاعدة ( قوله لكن قد غير مقصد  
 الخ ) يعنى ان بيان ككون تعريف المسمى بمعنى لا يصدق على السدى لا يبعد  
 في تعديده الافراد لان تعريف المعنى صدق على الجملة ووجه حراسته سوء  
 سمى سببها اولا ( قوله وصف اعتبارى ) فان الانطلاق صفة حقيقة للاب  
 وانطلاق اني ريد صفة اعتبارية ريد كما اخباره في تعريف الدلالة ( قوله فلو اراد  
 ههنا الخ ) اي لو اراد السكاكى رجه انه تعالى في تعريف المعنى من الشكوت شكوت  
 بالفعل لا بالقوة حقيقة لا توسعا والجملة ليست بصفة مستندة \* نفس لا شئ له على نسبة  
 الثمة المدعية للارتباط بشئ من بالقوة مأو به \* بالصفة بغيرية وثباته بالعمل  
 توسعا باعتبار استلزامها ما هو ثابت له فيقول \* قوله \* من لا طائل نفعه لا طائل  
 نفعه ( قوله لا يفضى كثير من المبادئ العقلية ) لا اعتبارية وهي \* مستند



الاتراعية كالامكان ووجوب والامتناع ادلا انصاف بها بالفعل بل بالقوة بعد انشراح  
العقل او بطريق التوسع وحرائه بحري الامور الحقيقية لتكون الاساد فيهما على طريقة  
واحدة وانما قل بكثير لان الامور الاعتبارية التي يكون الانصاف بها في الخارج كالعلمي  
ثابتة بالفعل حقيقة وبتأخر زعمهم سقوط الجواب الذي ذكره السيد بهوله اجيب عنه  
ايح لانه ان اراد به لا اساد لمحملة اي المتدا أصلا فباطل لانهم يطلقون عليها المستند وان  
اراد به لا اساد بالفعل حقيقة فمسم بكنه يخرج عن تعريف الفعلي كثير من المسدات  
الاعتبارية الاعتبارية كما عرفت فالحبيب لم يتسأل الشارح رحمه الله تعالى فاجاب (قوله  
واذا كان الخ) عطف على قوله فلا بد من الحكم بثبوت الخ (قوله ومما ذكره الخ)  
فرض الفصل من هذا الكلام ادخال مضائق في زيد مطلق ابو في صانطة الافراد  
باعتبار كونه ضلياً واخرجه عن صابطة كونه جلة والشارح رحمه الله تعالى ادخله  
باعتبار عدم طاقته التقوى (قوله وهذا خط ظاهر) ان تأملت في كلام السكاكي  
رحمه الله تعالى علمت انه حق وقد اعترف به الشارح رحمه الله سابقاً حيث قال في تفسير  
قول السكاكي رحمه الله تعالى واتهم في حكم الافراد نحو زيد عارف ابو في حمل  
عارف المسد الى الظاهر تابع لم يرب الى ان يصير في حكم فانه مفرد مثله  
فاذا حكم فانه مفرد كما سجد الى الضمير يكون ملك ويكون فاعله كاعدم (قوله  
والظاهر) هذا ليس بظاهر لانه يحصر الوصف في الفعلي والسببي في مسم النحو  
فالمستند ايضا كذلك ولذا اخرج عن صابطة كونه جلة بتقيد القسم الثاني من  
السببي بكونه فعلا يستند الى الاسد ما بعده الخ ثم قال لاشياء متصلا بالفعل نحو زيد  
صارب اخوه ومضروب او كرم لير تطلق عليه فانه اخرج عن سببي لان  
كونه سبباً يقتضي الجمية وهو في ذمالة ائدة مفرد (قوله كانه ليس سببي)  
لعدم كونه جدياً والمسد سببي جلة (قوله والامكان انما سب) قد اورد في الفعلي  
ابو زيد مطلق ومطلق بوه مثله قد ذكره (قوله يحكم محض) لان الحكم ادخل  
القاعل في حكم العدم وحرى الاعراب عليه (قوله ثم المذكور الخ) اي ماد كراه  
من مرر السكاكي رحمه الله تعالى من ان المستند في زيد مطلق ابو ليس بفعلي الخ  
مخالف لما هو المذكور في مسم النحو فانه يقتضي ان يكون سببياً (قوله في الجملة  
عارف المصنف) حقه لله تعالى يعني غير سببي او صحيح من عبارة السكاكي رحمه الله  
تعالى اي ضلياً لدخول زيد مطلق ابو في عبارة المصنف رحمه الله تعالى ولا شبهة  
مخلاف عاره اسكاكي قوله نحو الاكرم من البر يستبين) ومن الرجال من ضمير

بستين فالكسند فعلى بخلاف البر الكرمه بستين فله مسند به سبي لا بستين بعد  
اساده الى الكرم علق بالبر توسط العبد (قوله لعدم عنى انظر على شئ) فان  
قبل لم لا يجوز ان يكون فاعلا للفعل المقدر ويكون طرف متعاقبا من غير تبادله  
في العمل قلت لان هذا الفعل العام واجب اخذ لا يجوز صهره اصلا فلا يقال زيد  
حصل في الدار فالتبانيه لازمة فلا بد من القول بعمل الطرف بدون الاعتقاد على تقدير  
الفاعلية (قوله لم يصح التركيب) لالفاظ لعدم وجود ارفع يستفرد ولا معنى  
لكون النسبة غير تامه لان اسم الفاعل لا يعمل بدون الاعتراف لانه جار مجرور لا محض  
وبناء صحة هذا التركيب على مذهبه برعم العلامة (قوله وجميع ذلك) اى المذكور  
من السؤال والجواب خبط لان مناهما ان تكون الالهة مسندان فردا وبس كذلك  
فانها امثلة للمسند الفعلي مفردا كان او بجهة على ان حمل الكرم من البر بستين على تقدير  
اسم الفاعل وفي الدار حالي على تقدير الفعل وعلى مذهب الاخفش تصدق (قوله  
مفردا كان او بجهة) بنى شيئا الاول ان قوله ان تقديره يستفرد او حصل في الدار  
يشعر انه لو لم يقدر كذلك لما كان فعليا وليس كذلك اذ على تقدير اهم الفاعل ايضا  
فعلى وحواله ان السكاكى رحمه الله تعالى انما ورد ههنا القدر على علم ان الحق  
صده ذلك لالاه على التقدير الآخر لا يكون معناه كذا قال القاضى الكاشى وقال  
السيد فى شرحه لم يقصد بقوله ان تقديره استقرار حصل به بوقر باسم الفاعل لم يكن  
مسندا فعليا بل لا كان المعترف بالمسند المعلى هو الثبوت الحقيقى وانقضى ولم يكن ذلك  
ظاهرا فى قوائى الدار زيد اراد تقديره بما يكون ثبوته باسمه ثبوتا حقيقيا  
الا انه قدر ما هو المختار صده ولا يخفى ضمف الجواب ان لا يكون فلا كلمة ادا لتعليق  
قائه واسم الثانى فلا كوله الطرف مقدرا بالحصول والاستقرار ربما تقرر فى التمهيد بحيث  
لا خفا فيه فالاعتراض قوى ولما لم يتعرض الشارح رحمه الله تعالى لجواب الثانى انهم  
ذكروا ان الخبر ان كان فعلا للمبدأ مثل ريد قام لم يصح تقديره واجاب الشارح رحمه  
الله تعالى عنه فى شرحه بان حلة الامتداع هو الاتباس ومعنى ولا تبس ههنا عدم  
بقاء الاعتماد (قوله لا شكاه) لان الفرق بين ابوه مسحق وبين مسحق ابوه فى ان  
الاول سبى دون الثانى مع اتحادهما فى المعنى مشكل (قوله ونعسر ضربه) لان المسند  
السبى اربعة اقسام بجهة اسمية يكون خبر فيها فعلا نحو ريد ابوه الصلح او اسم فاعل  
نحو زيد ابوه منطلق او اسما جامدا نحو ريداخوه عمرو او بجهة فعلية يكون الفاعل  
فيها مظهرا نحو زيد انطلق ابوه والتعريف الصبط لجميع قبمه متصرفا ولذا ورد

السكاكي رحمه الله تعالى كذا في التعريف (قوله ليس بعائد) لا اتحاد المتدأ والخبر  
 فلا يحتاج الى لوانه وكذلك ليس بسببي ولا فاعلي لانها فيما اذا تعار المتدأ والخبر  
 فلا يرد انه اذا لم يكن سببيا كان فعليا فيدخل في صاطفة الافراد مع انه جملة قال  
 قدس سره لانهم جعلوا كونه مسد سببا احدي الخ فبه بحث لانهم جعلوا كونه  
 المسد سببيا من مقتضيات كونه جملة وكونه جملة يعرف من النحو حيث قالوا الخبر  
 قد يكون جملة والجملة ما تضمن كثير بالاسماء وهذا كسائر الخصوصيات من التعريف  
 والتشكيك والحذف ونذكر يعرف في النحو ودواعيها تعرف في هذا العلم فلا توقف  
 لمعرفة كونه جملة على معرفة كونه سببيا (قوله وغيره) فان عموم من في الآية المذكورة  
 ثابت عن اصمير كانه في الانصاع احرم واجر غيرهم قال قدس سره هو  
 اي كونه مسد الخ وفي شرح المتناج لشارح رحمه الله تعالى هو اي المسد  
 السببي دواي يكون هي حذف المضاف (قوله مفهوم المسد) سواء كان فعلا  
 او مشقافا او مسد فحين فيه ريد انوه انصاع وابوه سطلق وريد اخوه عمرو  
 (قوله مع العلم علية باله ثابت الخ) كان الظاهر مع الحكم بثبوته للذي  
 بي عليه الا انه راد لفظ عليه الى اشارة الى ان كل جزء من اجزاء الكلام محكوم  
 على صفة ما هو عليه وقوله مطلوب على بالصب غير يكون وتعليق اثبات مصوب  
 على انصارية وقوله ويكون عطفا على يكون وقوله فيطلب نصب عطفا على  
 يكون ووصف اعم من مسد لاسناد مع كل فعل كذلك ليظهر كونه جملة واما  
 قال موع انت لانه ليس اثبات حقيق بل عياريا وقوله لكون ما بعده الخ متعلق  
 بطلب اي ما يطلب تعديق ذلك المسد لكون ما بعده متعلقا بما قبله بسبب  
 اصمير الراجع اليه دلوا بكن بينهما تعلق كان المسد جملة مستقلة برأسها فيحصل  
 منها جملة واحدة فان قدس سره يخرج به نحو انطلق ابوه اي مجموعهما كما  
 هو ظاهر فان قدس سره لان لسانها الخ اي لان المسد في هذا التركيب  
 اعني انصاع ونداد كرسطامس ولم يقل لانه وراد لفظه ههنا ليس فعليا كما تخلفه  
 من ان السعي ما يكون مفهومه محكوما عليه بالثبوت لشي من غير ملاحظة انسابه  
 الى آخر وتعلق ليس كذلك فهو خارج عن الفعل لا انطلق ابوه اذا انطلق  
 الاب ثابت ريد من غير ملاحظة انسابه الى شي آخر فهو معي وليس المقصود  
 من التركيب التقوي فيكون داخلا في صاطفة الافراد مع انه جملة فلا بد  
 من زيادة قيد لاخر اجه بخلاف ما اذا كان داخلا في السببي فان قيد الفعلي

يخرج له لعدم الوساطة فان قلت كيف يخرج مع صدق تعريف الفعل عليه كما مر  
قلت قد تردد كلامهم في ان المسند السببي هل هو الجملة و مسند الذي فيها فانفعلي  
ما يكون محكوم ما عليه بالثبوت لشيء من غير ملاحظة اتساقه مطلقا لا بسببه ولا بما فيه  
الى شيء آخر لتحقيق الماتلة بينهما ولا يحتتم ان في زيد انطلق اياه لتحقيق صاطة الافراد  
والجملة فيه معا وليس لذلك القائل ان يصير الفهم هكذا لانه يحرم الوساطة بين الفعل  
والسببي لان انطلق اياه ليس سببي عنه ولا فعلي بهذا التفسير والسكاكي رحمه الله  
تعالى لا يقول بالوساطة ولذا جعل اسم الفاعل مسند الى نظهر في حكم المسند الى  
الصير في الافراد كما مر هذا غاية السعي في تصحيح كلامه ودفع ما يرد عليه من انه سهو  
محض لانه اذا لم يكن فنيا كان خارجا بقيد الفعل قال قدس سره لا يقبله طبع سليم  
فان الطبع لا يسبق الى تقدير الرمان او حبل ان يكون مصدرا حينا \* قال قدس سره  
معى ركب \* ادليس المقصود بالحكم بالحد الوقتي \* قال قدس سره مصدر المسند الخ  
واما ضمير مفهومه فليس راجعا الى المسند السببي والافراد حد المحدود في الحد بل  
الى مطلق المسند فلا يرد ما قبل فيادر التعاير على هذا التوئين مع ان كلام السكاكي  
رحمه الله تعالى هو ان يكون مفهومه بالصير محل بحث ودعوى السكاكي مع ذكر  
الصير دور امانه حرط الاقتاد (قوله لمسند) اي يحدث لاه المسند حقيقة لا للاسناد  
كما هو يدل عليه تعريف الفعل بما دل على معنى في كلمة مقترن ما حبالا في الثلاثة  
كيف وان النسبة التي هي مدلول الفعل غير مستعمل في مفهومه فكيف يعقل اقترانها  
بالرمان وقد صرح بذلك المولى الجامي في شرح الكاوية (قوله قد رمان تكلمك)  
غير عبارة امفتاح امي الذي انت فيه برمان تكلمك وقد ورد الاصين دائرة الحال  
والماضي اذ الحال لا يختص بزمان التكلم بل ربه يكون رمان هل آخر وكذا ما صي  
واهل ذلك لان الكلام في اراد المسند ملاقا لاصي والحد والمستقل اما هو بالنسبة  
الى التكلم \* قال قدس سره كلمة قبل ظرف رمان \* وصكك ذلك بعد في تعريف  
المستقل ا كنى مذكره \* قال قدس سره فيلزم ان يكون الرمان زمانا \*  
لا اتصاله فيه صد المتكلمين فانه عندهم متجدد معلوم بقدره متجدد مجهول  
يقال طلعت الشمس صد بجئ زيد وجاء زيد عند طلوع الشمس \* قال قدس سره  
دال على رمان مستفرد \* فيه ان الافعال المذكورة في التريجات منسجمة عن  
الرمان \* قال قدس سره فيلزم ان يترقب وجود المستقل في المستقل لان المستقل  
الذي هو مدلول يترقب كما هو ظرف الترفظ لوجود المستقل ايضا لانه معنى

لترقبه في الماضي والحاضر فيكون مستقبل نظراً للمستقبل فيلزم أحد المحذورين ويندفع  
 ما قبل أن ترقب وجود رسم في زمان آخر لا يستلزم أن يكون الزمان الآخر نظراً  
 لوجود الرسم الأول لا ترى أنه يترقب وجود المستقبل في الحال وفي شرحه للمفتاح  
 أن لفظ يترقب أن حصل بالاستصحاب فأتى معنى انترقب ادلاء معنى لترقب الاستقبال  
 في المستقبل قال قدس سره ويدرم أحد المحذورين ويدرم أيضاً أن لا يكون  
 الزمان المتصل بالحال من المستقبل ادلاء يترقب في الاستقبال وجوده بل في الحال  
 قال قدس سره لأن هذه التعريفات تفسيحات أحسن يراد أن آية الزمان وانقسامه  
 إلى الماضي والحال والمستقبل والتعريفات الثلاثة معلوم لكل أحد يتجاوزون  
 بها في كلامهم والتعريفات المذكورة لفظية قصد بها إزالة الغم لا تحصيل المجهول  
 وبهم المقصود منها كل أحد من غير ملاحظة الطريقة وما يلزم منها وأما تدقيق  
 النظر في تحقيق ماهية نيت لأقسام فهو في علوم يلاحظ فيها جانب المعنى فيعرف فيها من  
 التقدم بالقليل وعن التأخر بالبعد ويقال الماضي الزمان المتقدم على ما است فيه تقدماً  
 لا يجمع فيه المتقدم المتأخر سواء كان بالذات كما في أحرار الزمان أو بالوقوع في الزمان  
 كما في الرمايات وكذا مستقبل قال قدس سره دون الواعده العظيمة من أن قبل  
 وبعد نظراً زمان لا زمن الطريقة لا تصح هيها قبل أن قبل أن يرى بالرفع  
 لا يلزم طريقة زمان لا زمان ليس شيئاً زائداً على ماد كره السيد السد (قوله وهو أحرار  
 الخ) كلها وكل منه يدق عليه أحد فلا يرد أن تفسير الحال لا يستقيم في ابتداء الزمان  
 وانتهائه وإن لا تكون لأمر الآتية واقعة في الحال (قوله يجوز بد قائم أمس الخ)  
 قيده بالطريقة اللفظية اشارة إلى أن التقيد المستفاد من القرينة العقلية خارج بقوله  
 بالتقيد لأن المراد منه التقيد المستفاد من اللفظ وما قبل أن اسم الفاعل حقيقة في الحال  
 اتفاقاً وفي الماضي عند البعض فيكون معبداً للتقيد على إخصر وجه قد عرفت  
 انقطاعه بأنه حقيقة في مبادئ امور صوحية بالحدث الواقع في الحال لا أنه دال على الحال  
 والألزم أن يكون قيد لأن كيداً وقيداً مس وعدا تخرج بدا (قوله افادة التحديد)  
 أي الحصول بعد أن لم يكن به مدلول العجز لا التفصي شيئاً شيئاً وإليه أشار الشارح  
 رحمه الله تعالى يعطى الحسوث عليه (قوله يقتضي تحديد الكل) أي تجدد  
 كل مفهوم النفس منسوي الزمان لأن معنى قرينه أنه ما من حدوده بحدوده أما باعتبار  
 المعنى الحثي أو باعتبار سنة وتعلق كما في أراد الله وعلم الله وما ذكرنا طهر فائدة  
 اختيار لفظ الكل على لفظ الحدث والندفع اعتراض السيد السد ثم أن بيان

الشرح رحمه الله تعالى قاصر لأن كون التجدد لازما للزمان وكون تجديد الجزء مقتضيا لتجدد الكل لا يقتضي أن يكون لفظ العمل مقدر له ما يضمن اليه ان التجدد لازم من الزمان وتجدد الكل لازم من التجدد لجزءه فإدراك العمل الزمان فإدراك التجدد يقتضي لتجدد مفهومه اقتضاء به وقوع حصول لازم اليه لاستلزام حصول لازم ذلك اللازم وإن كان بينا إذا كان محطرا بالبين وبهذا يظهر أن قاعدة التقييد لاستلزام قاعدة تجديد المفهوم لحوار أن لا تكون الواسطة وهو تجديد الزمان محطرا ما قال السيد السد في شرحه يحتاج من ركر قاعدة التجدد تحقيق للمقدم لا تقييد للاحتراز محل بحث. قال قدس سره فإن تجديد الزمان لاستلزام تجديد ما يقارنه. وبه أنه مخالف لما ذكره في حواشي شرح حكمة العين من أن مقارنة الشيء بالزمان ليس الاحدونه معه وبؤيده ما قالوا أنه تعالى ليس بزمانى وإن كان مقارنا معه في الوجود وإن مقارنة الحادث مع الحوادث زمان ومقارنته مع القديم دهر ومقارنة القديم مع القديم سرمد. قال قدس سره وما ذكره لا يدل الخ. ما يقال معنى ما ذكره أن تجديد الجزء من مفهوم العمل يستلزم تجديد كل جزء منه بحدوثه بغيره فيلزم تجديد الحدث فإدفع ما قيل أن قوله فإن تجديد الزمان لا يستلزم الخ لو ادعى لو فرض ذلك لا يستلزام لا يدفع الاعتراض عن الشارح رحمه الله تعالى فإن مدار كلامه على مجرد تجديد الجزء الذي هو الزمان. قال قدس سره لأدليل مستقل على مطوب حتى رد عليه أن مجرد تجديد الزمان لاستلزام تجديد ما يقارنه. قال قدس سره من هذه الحثية. وإن كانت حقائق من حيث استعمالها في مصداق الموضوع له أهمي الحدث والزمان والسببية. قال قدس سره والصواب. في بيان قاعدة العمل التجدد. قال قدس سره من خصوصية الحدث. لا إطلاقا وحركة (قوله لا يجمع جزاؤه) فيكون كل منها حادثا فيلزم حدوث ما يقارنه وليس المراد أن إجراءه معضبة فيكون ما يقارنها مقصيا (قوله أو كلا الخ) ظرف لعمتوا معضوب على ما قبله في اليب السابق عند الشيخ الرضى قدم التمهيد عليه بصدره وعلى مقدر عند صاحب الكشف أي الخافوني وبعثوا إلى والهمزة بالتفريق عن الوحدانية (قوله عكاظ) في القاموس كخراب سوق يصحراء بين نخلة والطائف كانت تقوم هلال ذي القعدة وتستمر عشرين يوما يجمع فيه قنائل العرب فنما كظون أي تفاخروا ويتشددون (قوله يفرس الوجوه) أي وجهي ووجوه الذين معي (قوله يحدث منه الخ) بيان للمعنى المراد الاستعداد بحسنة المقام والضرر الخ. يدل على حدوث التوسم

مطلقاً (قوله حجة) بالكسر في الأصل اخذ الثمرة من الشجرة ثم نقل الى أحداث  
 الشر ثم نقل الى صحر محرم كذا في معرب والمراد الثاني يعني ان لي على كل قبيلة  
 أحداث الشر (قوله فلاحه عدمه) لم يقل فلاحه فلاحه كما يشعر به عبارة  
 المفتاح حيث قال واما الحجة القضيية لكونه اسما فهي ادلم يكن المراد اعادة  
 التحدد والاحتصاص باحد الاربعة الثلاثة اع لان عدم الاقادة لكونه عدما ثابتا  
 في نفسه لا يمكن ان يقصد من القصد بين انما يقصد منه اقادة شيء والاعلام به ففي  
 عبارة المفتاح تبيح ولم يفسر لاقادة الثبوت مطلقا من غير اعتبار التقييد والتحدد  
 وعدمهما لان ذلك مدلول ربط المسد بالسد اليه ثم ان اسمة المسد تدل على  
 اقادة عدم التحدد والتقييد بالزمان على عدم ما يدل عليهما فيه فالاقادة المذكورة  
 مدلول التزامي لاسميته كما ان التحدد مدلول التزامي لاسميته (قوله من لاقادة  
 الثبوت والدوام) ليست من لاصرب حتى يلزم ان يكون كل ج لاقادة اسمة  
 دالة على الثبوت والدوام بل لفرق اي لا يفرض كونه اسما على اقادة عدمهما  
 بل قد يكون مع ذلك لاقادة الدوام والثبوت فانه اذا انتفت الدلالة على الحدوث  
 والاحتصاص بالزمان يمكن ان يستمد من الدوام والثبوت معونة المعنى قال  
 قدس سره الاسم كماله يدل على اي يدل باعتبار مدته التقييدية المأخوذة  
 الى الدات المبهمة فيه على ثبوت العلم اي حصوله مدته من غير تعرض لحدوثه  
 اي حصوله بعد ان لم يكن سواء كان ذلك الحدوث على سبيل التفصي او لا  
 على سبيل التفضي وما به انه يجوز اطلاق الاسم على الاستمرار البعدي  
 كما يجوز اطلاقه على الدوام والثبوت معونة الفرائض بلانساوت فان كلامهم معنى  
 محتمل يعني بالفرائض ولم يقل احذ بذلك اصلا فليس بشيء لانه لا كان الاسم  
 معيد لعدم التحدد لا يمكن قصد الاستمرار التحددي منه قال قدس سره دون  
 الصفة المشبهة فانها تدل على الاستمرار في المشهور وعلى الثبوت المطلق عند  
 الشيخ الرضي قال قدس سره من اثبات الانطلاق اع هذا معني على ان الالفاظ  
 موصوعة للصور الذهبية وقول مفتاح بالدلالة على الثبوت معني على انها موصوعة  
 للامور الخارجية فلا تخاف قال قدس سره واما فرفهم الخ حيث قالوا اذا  
 قصد بالصفة المشبهة الحدوث ردت الى صيغة اسم الفاعل فيقال في حسن حاسن  
 الآ او غدا وفي ضيق مضائق قال قدس سره جاريا في اللفظ الخ اي مواظاته  
 في عدد الحروف والحركات والسكات قال قدس سره ثبوت مطلقه الظاهر الثبوت  
 مطلقا كما يدل عليه قوله ونفي الاخص لا ينافي ثبوت الاعم قال قدس سره بقرينة

ايراده **اي** ايراد ذلك القائل اثبوت مقبلا للحميد حيث جعل مقتضى العبدة التحديد  
 ومقتضى الاسمية اثبوت **قال** قدس سره **واظهار** مع **دلوحة** اجمع المذكور بانه  
 انما يتم او كان المراد بالتحديد التفضي في قوامه لكن اظهر ان مراده مطلق حدوث  
 اى الحصول بعد ان لم يكن **و** **كان** على التفضي **او** **( قوله ان اشجع عبد القاهر**  
**الح )** نقل عن الشارح رحمه الله بان قلت كلام شمع نسبته على ان قولهم الجملة  
 الاسمية تدخل على الدوام والاثبوت وتفيد ذلك ليس على إطلاقه وان الاسم والفعل  
 يشتركان في ذلك وخدمتهما على ثبوت مفهومه وانما تدخل الاسمية على الدوام  
 والاثبوت اذا كان مقتضى انضمام الفعلية بعد الى لاسميه وكذا ذلك انتهى يعنى  
 انه لما كان مذكورة سابقا من ان الدوام والاثبوت يستلزمان لاسمية بمصوبه المقام  
 مخالفا لما هو المشهور من دلالة الاسمية على الدوام والاثبوت نقتض كلام اشجع الدال  
 على ان الاسمية لا تدل اسميا على اكثر من اثبوت يفهم دلالة الاسمية على الدوام ليس  
 لكونه اسميا يكون بمصوبه المقام **( قوله يحص منه حراً جراً )** لان حقيقة الانطلاق  
 كذلك لا لان صيغة المصارع تقتضية **( قوله وما يشبهه )** لان ذكر الفعل يشعر  
 بذكره بناء على كونه متصلا به متعاقبا في اكثر الاحكام **( قوله ومنتزعة )** اى المستثنى  
 في الرضى ان المنسوب اليه بالفعل او شبهه هو مستثنى منه مع استثنى واعا  
 اعرب المستثنى منه بما يمنع منه المنسوب دون المستثنى لانه لا يبرز الا بوجوب استثنى صار  
 بعده في حيز الفصلات فاعرب بانصب انتهى وبعد ظهر كونه قبدا للفعل واندمج  
 ما قيل ان المستثنى من تنه المستثنى منه فهو من تنه الدخول او غيرهما فلا معنى  
 لتقييد الفعل به **( قوله فانتره الى مدة )** اراد بالمدة ما يشتمل احكامه ولا ريب ان  
 المفعول به ليس انزوية القائمة وانما هم الفعل معدى صبه **( قوله لان اريد بالقييد )**  
 على نفس القائمة بوجوب اريد بالخصوص لان اصل خصوصى القائمة كان باصلا بذكر  
 المسد والسد اليه وهذا يشمل المفعول المطلق الذى للتأكيد لان التأكيد اذ على اصل  
 الحكم **( قوله مستثنى من هذا حكم )** اى غير داخل فيه وهو الموافق لما في المضاح  
 حيث قال لم اذكر احد في محو كان ربه مستبعد لان خبر هذا هو نفس السد لا تقييد  
 للسد انما تقييده هو كان فاما من غلا بربما في ان لاسماء يقتضى الدخول في المستثنى  
 منه اعمى القيد بالمفعول ونحوه والاحراج من تربية شدة ونصب روجه لله اخرجه  
 عن التقييد المذكور **قال** قدس سره يعنى ان خبر كان المح **خلاصه** ان خبر كان  
 وان كان داخلا في نحوه لكونه فصلا كثر الفصلات الا انه ليس قيدا للفعل فلا يكون  
 داخلا في الفعل في قوله واما تقييد الفعل فهو مستثنى من الحكم لذى هو التقييد وفيه



بحث لأن مصدره المشرح صريحة في أنه مشتق من تربية العائدة فالأولى أن يقال أنه  
 وإن كان داخلًا في تقييد الفعل بنحوه مشتق من تربية العائدة لأنه في الحقيقة ليس  
 بتقييد بالفعل بل الأمر بالعكس (قوله دلالة على زمان المسبب) هذا الوجه جار  
 في الفعل وأما المشتقات ومصادر فتوابع لها (قوله أي جعله وتبينه الخ) كذا  
 في الرصى هو من فر يفراد ثبت وسكن كما في القاموس وليس بمعنى التأكيد لأنه  
 بهذا المعنى يعمد بنفسه لا معنى ولا شغلة في ليس والطلب هو أنه مصدر مسمى  
 للفاعل ومعنى التثبت وثبت أمرًا ثابت شيءًا بحال أو ركنًا يثبت ليس أي  
 التوثيق الخاص في الدهر على وجه الادعاء على ما مر في محله وهذا على  
 أن الالفاظ موضوعية تصور بدهية فيصح كون التقرير موضوعية وتندفع الاشكال  
 من أن معانيها ثبوت الدعوى على صفة وأنه لا للتقرير سواء كان مصدر الفاعل  
 أو المفعول (قوله يحووا كرميت بذكر ميم الخ) إشارة إلى أنه لا فرق بين صورتى  
 التقديم والتأخير في كونه مصدر سواء قدم أو تأخر كما هو رأي الكوفيين وإن  
 المقدم دال على الخبر كما هو رأي البصريين (قوله معصب) محل قوله في معصا على  
 خلاف ما حملوا عليه في تعريف الخبر قال قدس سره ولعن عن صدره الخ أي  
 غرضه من آيات كونه لا محذور بصفة فيوما لا حارها باعتبار كذا حرفي معصا  
 أعني الزمان والحدث قال قدس سره تعالى عبرة في أي النجى الرضى حيث قال  
 كان ينبغي أن يقول على صفة صير مصدره من ريد في صير ريد أصلا معصا  
 بصفة الضرب وكذا يجتمع لأفعال التسامية قال قدس سره فإنها وصفت  
 لتقرير الفاعل على صفة هي مصدره في فاعلها وصفت لتعريف الصفة على  
 الفاعل لأن نسبة الحدث أو فاعل ما تخوذة في معلومها لا لتقرير الفاعل على  
 الصفة قال قدس سره بذلك معي موضوعه في هذا التقرير المذكور  
 ليس بموضوع له لئلا لا يخلو لحدوث الموضوع والزمان في معصاها  
 وأن جواب أن هذا تعريف للمصدر المشترك بين الفعلين النقص التي به يتنازع من حائر  
 الأفعال ولأنه بالنسبة والقدرة مشترك تمام الموضوع له وإنما هو جزء بالمقياس  
 إلى كل واحد منها وتقدمه في تعبه في على أهواء الصبيانية قال قدس سره فلو كان  
 معصا اضربه الخ فيه هذه الملازمة التي تتم لو كان القيد بالشرط مثل التقييد  
 بالظرف وليس كذلك لأن يعرف قيد نفس المسند دون النسبة أعني ثبوت  
 المسند للمسند إليه مطلقا مسند المقيد بالزمان والمكان ثابت للمسند إليه فقولا  
 اضرب زيدا يوم الجمعة اضرب موت ضرب الواقع في يوم الجمعة لتكلم فلا بد

في صدق من تحقق المقيّد وفيه ما والشرط هو قيد ثبوت المستند للمسند اليه  
 لمعنى قولنا ان صريحي يريد ضربه لا خذ ثبوت صريحتكم لريد في وقت ثبوت  
 صريته زيدا فصدقه لا يتوقف على تحقق شرط وخراء بل على ان يكون ثبوته  
 في وقت ثبوته وان لم يشك في الشارح رجه الله تعالى في شرح فتح فقوله ان يصرب  
 عمرو يصرب يريد حكم نسبة الصرب الى ريد في وقت وقوع الصرب من عمرو وعلى  
 تقديره وفي موضع آخر قال قيل قد سبق ان مصموم الجملة الشرطية تعليق حصول  
 مصموم الجراء بمصموم المصموم الشرط فمعنى ذلك في الانشاء وحكيه  
 امتنع في الشرط دون اخراء قلنا الحصول فيكون ثبوت شيء لشيء او يعبه عنه  
 كما هو مدلول الخبر وقد يكون لتوجه الطالب او التلمي او نحو ذلك كما هو مدلول  
 الانشاء فعلى ذلك تحصيل مصموم الشرط المقروض الصدق فن ههنا امتنع  
 كونه انشاء فالحاصل ان جاءك ريد فاعلم ان على تقدير صدق ما يراك اطلب منك  
 ان كراسه لا معنى الاخر بالطالب ان معنى شيء في كلامه فهو صريح في ان  
 الشرط قيد ثبوت شيء لشيء او معناه في الخبر وطلب شيء او تحية او ترجمه  
 والانشاء والادعاء هو له وصدقه باعتراف معاصره الحكم ثبوت الوحد لله  
 حيث ي حين طلوع الشمس فان قلت ان الفرق بين مذهبى وبين العربية والمزائين فان  
 اما لا واحد من الفرق ان الشرط عند اهل العربية يخص بل لا يعنى لغيره  
 حتى انه لو لا التقدير بغيره كان الحكم لردى في الجراء بغيره جميع لتفديرات  
 ويكون القيد مفيدا لمفهوم المخالفة كما هو به اشارة واحدة وعدهم ارباب كل واحد  
 من الشرط والجاء بمنزلة حرة القصبة الخلية لانهما الحكم اصلا فلا يكون الشرط  
 مخصوصا بجاء بعض التدرج ولا يصور مفهوم المخالفة بل هو ما كنت  
 به كما هو مذهب اهل السنة فان قدس سره يظهر ان حكم الاحبارى المعنى لبيت  
 شمرى به كيف يتفق هذا الاختلاف واحد من اهل السنة من الحقيقة والاشاعة كما هو  
 في التوضيح ومعنى الاختلاف المذكور ان اربابنا واهل السنة اشرعية الواقعة  
 في استعمال العرب معناه الحكم بغير شيء لشيء وقال اهل العربية معناه ثبوت  
 حكم الجراء على تقدير ثبوت الشرط كما هو الاول وهو اهل السنة والى مذهب  
 الشافعية وليس معناه ان اربابنا وسعوا بشرطية هذا المعنى حتى يرد ما ذكره  
 بقوله كيف وهم يقدرون ان مفهومنا انصاري مستعملة في قدس سره وفيه  
 اشارة الى ان فيه ان يكون الاول مدعى لشيء فيصير ان يكون تحقق مصموم الاول  
 مفصيا الى تحقق مصموم الثاني سواء كان الحكم في شرطية بالارتباط بينهما

اوالتفيد لا اختصاص له بشيء مهم ( قوله بشرط في الاستقبال ) اي لتعلق  
 حصول مصحون بجهة محصور مصحون بجهة اخرى في الاستقبال كما صرح به في شرح  
 المفتاح فلفظ الشرط بمعنى المصدرى وفي الاستقبال معلق بال حصول الثاني الذي  
 يتصل به لفظ الشرط لا لتعلق لانه في الخال ولا بال حصول الاول لانه معلق بال حصول  
 الثاني ( قوله من التأويل ) سري المجرى منزلة المشكوك المكتة ( قوله كانه بشرط  
 في ان عدم الجزم الخ ) قل نقول المتبادر من عدم الجزم بالوقوع في العرف التردد  
 ( قوله في المعنى المحتملة ) اي الوقوع والا لوقوع في نفس الامر ( قوله المشكوك )  
 اي غير الحقيقة عند استكمال الشك في الله بخلاف القبر كما في القاسوس وليس  
 المراد منها التسوية المبرهن بل في رضى من ان ان لست لست بل لعدم القطع  
 في الاشياء الخاثر وقوعها وعدم وقوعها وفيه ايضا ان الابهام فلا تستعمل في الامر  
 التيقن المقصود وقال الشرح رحمه الله في شرح المفتاح وقد اطلقوا على ان  
 للمعنى المحتملة المشكوك وبه تسعمل فيما يزعم اي يتردد بين ان يكون وان لا يكون  
 ( قوله لان العرف الخ ) يعني عليه في التصحيح حيث قال اما ان واذا هما  
 بشرط في الاستقبال ثم هما يعترضان في شيء الخ ( قوله فليتأمل ) يظهر لك ان  
 كون عدم الجزم بالوقوع في نفس الامر يتردد وفي ادا بواسطة الجزم بالوقوع  
 لا ينافي اشتراكهما في عدم الجزم على وجه ( قوله وكذا كراخ ) كنى في ان  
 معناه على ما هو المأرق وفي الشرح على ان عدم الجزم بالوقوع اصحاب حيث  
 قال ام لا ( قوله وكذا قال ) اي كانه في الثاني قال انهما الخ ( قوله في نحو ان لم  
 اكره انما الخ ) منى على نرس المحظف منزلة اجهل بالوقوع الشرط الذي  
 هو انتفاء اوتك له مع به جازم انت اس له عام بحقيقه الا انه لا يجري على موجب عليه  
 من مراعاة حقه فكاه عبر عدم كذا في شرحه لاصح قال قدس سره هما تحت  
 وهو انه لم يرد بالجزم الخ قد عرفت في بيان قوله في المعنى المحتملة المشكوك ما يدل  
 على ان المراد بالجزم معناه حقيقى ولا بواسطة محل ان واذا كما هو الظاهر لما  
 قاله السيد السدس ان امر بالجزم ترجيح اشامل للظن وانه واسعة بين موقع  
 ان واذا فلا بد له من تهمين كلام القوم واما قوله وبذلك كان المظنون موقع ادا  
 انما يتم ادانت استعماله في بطون على الحقيقة دور التبريل ودونه خراط الله  
 قال قدس سره اقرب الى كونه الخ لان رجحان الا وقوع اقرب الى  
 التساوى منه في رجحان الوقوع لكونه وسط بينهما وفيه اه صد لكل  
 منهما وتوسط تساوى نجوى قدر ( قوله كما خصص والوجه ) اورد التكاف

في بيان الحصة اشارة الى شمولها بحصص و لرحاء وغيرهما و اورد كلمة اى في تفسير  
سيدة اشارة الى ان المراد منها نوع مذهب ( قوله و نحن مستحقوها ) اشارة  
الى انهم ادعوا اختصاص الحصة بحصص لاستحقاق لا بحصص الوقوع فان  
الحصة لم تكن مخصصة بهم ( قوله لان النقطه اخ ) فيه دلالة على انما يقتضي  
تساويهم في قضية الحصول لا في كثرة الوقوع او وقوع الجلس و بحقه في ضمن  
كل نوع على سبيل التمول و الاطاحة و وقوع نوع ما في ضمن نوع واحد على سبيل  
الدل لان معنى نوع ما نوع معين في الواقع مجهول عند السامع وى ما ذكرنا اشارة  
العلامة في شرحه حيث فيه قوله تعالى ( و ان نصيبهم حسنة ) اى نوع منها  
كحصب او عيمة او ظفر يوم بدر ف اورد الكاف و كانه و وكذا قوله تعالى ( و ان  
اصابكم فصول من الله ) اى نوع من كفيع و عيمة من و لاشك ان وقوع النوع  
المعين الواحد اليهم عند السامع اقل من وقوع الجنس ( قوله اللهم الا ان يقصده  
الح ) اورد اللهم اشارة الى صفة لارادته النوع المعين من لكره و جعل تكثيره  
للتعظيم او لتكثير خلاف التادير و بين الشارح رحمه الله النوع اخصوص في الآتين  
في شرح المفتاح بان المراد بالحصة في قوله تعالى ( و ان نصيبهم حسنة ) هو الحصب  
و الرعاء لان الآية رلت في اليهود بعوا حيث نشأوا رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم هالوا و سدد من المدينة فحصب اعدائهم و هالوا اعداءها و ان المراد بالمفصل  
في قوله تعالى ( و ان اصابكم فصول من الله ) هو فتح و العيمة الوقوعه في قتالة  
فان اصابكم عيمة اى قتل و هزيمة مدليل مقوله ( يا ايها الذين آمنوا اعدوا حذركم  
فانهم واثات او انهم واثات و انهم لم يسلطوا ) منى و استعلم ان شان النزول  
لا يقتضي خصوص الاصل فالحق ان ليس في الآية قرينة على ارادة النوع المخصوص  
( قوله و المصنف قد قطع الى ) فيه انه ان راد ان مصنف قد قطع بعريف الجنس  
في الآية فهو مجموع لان المستند من ادس الحصة المصنفة بكونها مقطوعة بها  
عريف تعريف الجنس و لا يدل ذلك على قصه بعد صحة كونه للعهد و ان اراد انه  
قد قطع به على تقدير كون المراد الحصة المطلقة فسل لكن الرد على صاحب المفتاح  
انهم لو جود كونه تعريف العهد على تقدير ردة الحصة المطلقة و سيظهر لثباته  
ليس في كلامه دلالة لى ذلك ( قوله على مذهب الجمهور ) تعريف العهد عند الجمهور  
الاشارة الى حصة اليهود مقدمة الدكر تعريف او تقدير و عدد سكاكى ر حه الله تعالى  
الاشارة الى شىء مهور حاضر في الدهن سواء كان نفس الحقيقة او حصة منها  
تعريف الجنس عند قس من العهد و قدس له عند الجمهور ( قوله و لو سلم ) انه تقدم

ذكر الحصة تقديراً على كثرة وقوعها فيهم اتساع وجودها (قوله والمقدّر أن المراد الخ) أي مقدر السكاكي رحمه الله تعالى وساقط عارته (قوله ويهدا ظهر الخ) أي بما قل من المفسرين المراد الحصة المطلقة ظهر هدا الوجه الذي ذكره الترمذي في بيان كون العهد أقصى لحق الدلالة لكونه مبنيًا على إرادة الحصة حيث قال جعل الحصة الموهوبة التي حقها أن يشك فيها فإن الشك انما يلبق بالحصة لكونها قبيلة بالنسبة إلى الجنس (قوله وهذا منه تعريف الجنس) فلا يصح جعله مقابل له في قوله دها إلى كونها موهوبة أو تعريف جنس (قوله ويهدا بطل الخ) أي عما ذكر في الشق الثاني من أن هذا منه تعريف الجنس على مذهبه بطل ما ذكره العلامة من كون العهد أقصى لأن قوله بمنزلة اليهود الحاصر في الدهن وقوله ولا يبرم ديت في تعريف الجنس على أن الحصور في الدهن معتبر في العهد غير معتبر في الجنس عندنا حكم بكون العهد أقصى منه وقد عرفت أنه خلاف مذهبه والقول من مر د العلامة أن العهد على ما احتاره أقصى من تعريف الجنس عند قوم كما احتاره أسدي توحيه عبارة المفتاح وذكره في الحاشية قوله أحب أن لا يتخفى منه لانه العهد المقابل للجنس كما تدل عليه عبارته ليس أقصى بل اعتبار الجنس هو مذهبه أقصى من غيره من مذهب انقوم وما ذكره السيد بقوله ما كان مختاره واحداً إلى العهد غير منه لنا لأبرص به الطبع السليم فإن قول السكاكي رحمه الله تعالى دها إلى كونها موهوبة أو تعريف جنس يهدي لكون الحصة موهوبة وحنسا لأن تعريفها تعريف جنس مختلف باعتبار الحصور في الدهن وعدمه ولطرون حصلوا قوله ويهدا بطل إشارة إلى قوله والمقدّر أن المراد الحصة المطلقة وحديث يكون الواجب تقديمه على الشق الثاني من التزديد ويكون قوله وداه جعلت الحصة هي الواقعة الموهوبة الخ تكراراً اعتدروا عن لاون بأن تقديم شق لداه يلزم لفاصلة بين شق التزديد بكلام طويل ومن الثاني من إعادته مترتب عنه قوله وحديث يظهر عساد ما قبل ولا يتخفى ما فيه من ترا النظم وإيهام خلاف المقصود ولزمه ركاه عبارة الشرح فإن نظم الكلام حينئذ أن يورد شقا التزديد متصلين ثم يقال وبما ذكرنا من أن المقدّر أن المراد الحصة المطلقة يظهر عساد ما قبل وما ذكره العلامة وما قبل (قوله انهم إذا ادعوا الخ) لا ينبغي أن يجرّد شق الجنس لا يقتضي دخول اليهود لحواجز أن يكون استحقاق الجنس مرد غير اليهود بم اختصاصه بمنصبي دخول اليهود لكن قد عرفت سابقاً أن دعاهم اختصاص الجنس بقولهم لنا هه باعتبار

الاستحقاق لا باعتبار الوقوع قوله وإنما من حيث هي فمتنع (ح) فيه أنه لم يرد العلامة  
 بالجلس من حيث هي هي الماهية بشرط لا شيء حتى يمتنع وقوعها من الماهية لا بشرط  
 شيء ولا شك في أنه يلزمها الوقوع (قوله وإذا جعلنا) ضعف على قوله وقوع حدس  
 الحصة الخ واعتراض آخر على العلامة من مذكوره خلاف التقدير (قوله) والخاص  
 الخ) أي حاصل اعتراض المصنف رحمه الله على لمساكني رحمه الله وفيه إشارة إلى  
 أن ذكر الشق الثاني لمجرد الاستظهار وأن عبارة لانتفاءه أو حود كماله أو غيرها كاعتبرت  
 (قوله وبمكر الخواب الخ) فيه أنه تأني معه عبارة بفتح فاء قال الله تعالى  
 (فإذا جاءتهم الحصة قالوا لا هذه) بلفظ اد والماضي حيث أريدت الحصة  
 المطلقة لأنوع منها (قوله صحة ماد ك) من قوله لكونه بعد عن لا تكرار وأدخل  
 في الأرقام ومن صكوبه أدل على فصل الله وعيانه دون مذكوره العلامة لأنه  
 يدل على عبادة الراد على تقدير العهد لما يريد على تقدير الجنس كما لا يخفى وفي لفظ  
 ذكر بصيغة المجهول إشارة إلى ذلك هذا وأما حرر عبارة الفصح بحيث بطلع صحيح  
 الحق وبمعنى من الصباح فأقول أتى بلفظ اد في جانب الحصة بفتح الدال أي حين  
 أريدت فانه محيى بمعنى حين كافي الرضى الحصة المطلقة أي حصة الحصة لأنوع منها  
 أي لأنوع واحد منهم بها وأما إذا أريد لوم العين فهو رد دا والاصح في لاشبهة  
 فيه لكونه متحقق الوقوع معهود بعد انقضاء يكون حصول الحصة المطلقة  
 مفطوعاً أي بالحصول كثرة وقوع تميز أي معهود كثرة وقوعه أو معهود له  
 أي لكثرة وقوعه واتساعاً أي اتساع وجوده ولذلك أي تكون الحصة المطلقة قعاً  
 الحصول لكثرة الوقوع عرفت الحصة ذهناً إلى كونها معهودة ومعروفة تفرق  
 جنس فإن من نظر إلى أن قلبية الحصول وكثرة الوقوع بالذات ليس إلا للصفة  
 ذهب إلى أن التعريف للعهد وأراد بها الحصة العينية كما قلنا الإمام في التفسير الكبير  
 عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه أريد بالحصة الحصة والرخاء وزيادة  
 الثمرات والصحة والعافية ومن نظر إلى أنه لا تقدم لذكر الحصة تعقيباً عن التعريف  
 على الجنس وهي بصاقصة الحصول في صغر الحصة ولأول أقصى حق للاعة  
 فهو حوه الثلثة التي نقل الشارح رحمه الله لا مذكور بفتح الحصة العينية كان  
 من حقها أن يشك في وقوعها فيجب كثرة وقوع قطعية الحصول أدل على  
 فصل الله وكان بعد عن الإنكار وأدخل في الأرقام وكان في تعريف العهد دلالة على  
 إنكارهم مظاهم الحسنة وترك الشكر عليها بخلاف جنس لجوار إنكاره بالإنكار

فرد صغير وترى شكر عبيد وحده يكون اراد بالعهده ميقابل المجلس اعني الحصة  
 لليهودية وامدع اعترض نصف روجه لله لانه لم يصهم من عارته انه قدر ارادة  
 الحصة المطلقة بل روجه اراد اذ احين ارادة الحصة المطلقة كما لا يخفى قدر حق  
 التندر واحفظه فانه من المواهب (قوله فانظر الى لفظ المساح) قبل انه سأل  
 لما ذكره في بحث تكبير سد اليه من انه لا دلالة لفظ المس على الفلة والحواب ان  
 المنى سابقا لدلالة لفظ مس على ارادة التقليل في العذاب فان استعماله مع العذاب  
 العظيم شائع لانه لا ينشأ عن الفقة في الاصناف (قوله فلان يصير في سعة الخ)  
 يعني ان الصهر ان يكون اصمير لاطلق الانسان لكن الذي يقصده الملاعة ان  
 يكون للانسان عقيد بحيث عليه اخراء اعني قوله تعالى (اعرض وثأني بجاته)  
 اي اعرض عن الشكر وذهب بعبه اي اسرها عن رتبة سائر الناس تكبرا  
 وتعلها كذا في شرحه بفتح (قوله في مقام الحرم بوقوع الشرط) قيد الحرم  
 بالوقوع على طق الايصاح ورعا فيسوق للكلام حيث قال سابقا اصل ان عدم الحرم  
 بوقوع الشرط والا فاستعماله في مقام الحرم مالا وقوع ايضا يكون على خلاف  
 اصله لئلا (قوله استطعت لثقت) اي عديها لطويلة ماء فيامى فان الاستعمال  
 بمعنى المحاسن والعذر والا فالحق في الامور للاستطاعة هو اللارم في القاموس طال  
 واستطال (قوله توها) قوله يجر كذا المرقن اورد هاب المفل حربه والصهر  
 العنق (قوله ان يكذب) يمحور كذا يكون مقام استعمال ان يكون الصاطب متزدا  
 (قوله وتصوير ان الفاء الخ) ورعا فيتحقق التصوير بدون التوضيح كما في قوله  
 ان كان اناك فلانوده لانه اشتر انما اعني صدور الايداء من الصاطب على ما يقلم  
 الشرط من صله لكن لا توبيع عن وقوع الشرط (قوله كما يحرص المحسن) يعني  
 كان استعمال ان في اصناف المحققو شمع كثير استعمالهما في الحال بقدر (قوله اي  
 اذ يملككم) قدر المعطوف صبه تم بالاشكاف رعاية خرافة المعنى وليس مذهب  
 الكثر في وجوب التقدير في امال هذه العارة وان صرح لرضي بذلك بدليل انه حرم  
 في قوله تعالى (فاس اعرى فري) انه عطف على حدهم فهو اكثرى صده (قوله اي  
 اعرى اصاح) هي الاوب معقول معاق من غير لفظه وعلى التفسير معقول له اي  
 اعرى اصاكم ليتحد فاعل وفاعل الفعل المعمل وعلى الثالث حال بمعنى اسم  
 الفاعل (قوله فم فم فم) فيكون حرف شرط ولا جرائله لانه في موضع  
 احب اي مفروض كونه مفروض او حراؤه محذوف بقربة المتقدم او هو المتقدم  
 واسم على اة فتح هو تدرس لا تقدم بتقدير الالام (قوله يعني الاصنام) والتعبير اصمير

المعقلاء على اعتقاد المخالفين الألوهية المستلزمة لهم تفكيرهم (قوله) (الحال) (ح)  
 واستعمال أن في فرض الحالات شائع كأنه الشارح رحمه الله تعالى مثل لو أن  
 لو اشيع منه ففي استعمال أن معها مع تحقق الشرط إشارة إلى تربيته منزلة الحال نظرا إلى  
 وجود ما يعلفه فاندفع ما قيل أن ماد كره المحب صحيح لاستعمال في هذا المقام لا نقولهم  
 أن الاستعمال لتوزيع والتصوير المدكور إذا التصور به يحصل لو كان استعمال في  
 فرض الحالات مثل لو (قوله) (كان بهم الخ) هكذا ذكر نصف رحمه الله تعالى  
 في الأيضح فيكون المراد غير المرتبين من لا ترتيب لهم (قوله) (لا شك) مدكور بقوله  
 لا يقال المستعمل في الحالات الخ (قوله) (ههه) أي في أغلب غير المرتبين على المرتبين  
 والجواب المدكور غير جارهما كما لا يخفى (قوله) (لا بأس) (ح) إيراد على قوله لأن  
 عدم الشرط حيث يكون مقطوعا به وأما اعتبار النفس حيثه فلان الشرط  
 يجب أن يكون على خطر الوجود غير متحقق الوجود في حال فلا يفتقر إلى الغائز  
 أن قلت أصدرت فاندفع اعتراض السد رحمه الله تعالى (قوله) (ظاهر) أن ليس  
 المعنى (ح) لأن التحدى ينافيه قال قدس سره لم أر أن يشاركه الخ في إعمالهم  
 لو أريد بالأحداث المخصوصة الأحداث المنفردة من غير ما لها من الأجزاء  
 المخصوصة التي هي مدلولاتها من الانقار والدوام وغير ذلك فلا يلزم أن يشاركتها  
 في ذلك (قوله) (تخصصه) أي ليس له دلالة هي الحدث مخصص كما يدل عليه  
 التعليق فأراد المحرر الدلالة على أن المخصوص ولو مجرد عنه كان كره صلاحيه  
 لا يدل على الحدث أصلا على ما فهم بعض أنه مخالف لما في الرضى من دلالة هي الكون  
 المطلق (قوله) (انه يجوز الخ) بناء على كون الحس واقف على عديدين (قوله) (قل الهى)  
 بقوله (عارض عنهم حتى ينحوصوا في حديث غيره) (قوله) (من هذا الاشكال)  
 أي الاشكال الوارد على التعليق قال قدس سره لأن اللاحق مع بريد أن استعمال  
 أن شائع في الحال تنزيه منزله المشكوك لا اعتبار خطي بحال استعماله في مقطوع  
 لعدم الذي ليس بحال فانه لم يجرى استعماله فيه تنزيه منه مشكوك فاندفع ما قيل  
 فيه بحث إذ مما سبق كونه محالاً من يستلزم القطع بعدمه وههه كون المرتبين  
 غلب عليهم غير المرتبين يستلزم القطع بعدم لارتباط فكما نزل ثمه أولا الشرط  
 بمنزلة الحال ثم جعل ذلك الحال بمنزلة المتزدد في ذاته ههه يجوز أن يغلب أولا  
 غير المرتبين على المرتبين حتى يصير المجموع غير مرتبة بر الغلب ثم يبرز منزلة  
 ما لا قطع بارتباطهم ولا بعدهم للتبكيك على أنه لا يكون استعمال (ح) في مقام الحرم  
 بالوقوف على الغلب بل للتبكيك ولا دخل لاعتبار التعليق فيه إذ يكفي أن يقال ما كان



بعضهم مرتابين وبعضهم غير مرتابين نزل الكل منزلة من لا قطع مارتابهم ولا بعدهم  
 التبكيت قال قدس سره وفي دسريادة مائدة الخ لا يخفى انه اذا افتر الاناث  
 داخلة في القاتين بحكم تعليق الاشتراك في القوت كانت مريم داخلة في الاناث لاقى  
 المذكور حتى يستفاد سابعة ثم لو اريد بالقاتين المذكور فقط كان دخولها فيهم  
 مفيدا للسابعة المذكورة اللهم لا يضر ان في ايراد صيغة المذكور وان كانت شاملة  
 للاناث نوع سابعة لكنه يستلزم السابعة المذكورة في حق كل القاتات وهي لا تليق  
 بمقام مدحها ( قوله لا امرضى الخ ) اي العرض مدحها باعتبار الحسب لا باعتبار  
 النسب ( قوله بانها صدقت الخ ) اشارة الى مصحوب الآية الواردة في شأنها قال  
 الله تعالى ( ومريم انت عمران انتي احصنت فرجها فصحا فيه من روحنا وصدقت  
 بكلمات ربها وكتبه وكانت من القاتين ) ( قوله بآء الخطاب ) وليس لآية حيث  
 من الالتفات من الغيبة حتى في قوله الى الخطاب على ما هو ادليس المراد هو قوم  
 موسى حتى يكون المعبر عنه في الاسلوب واحد بل معنى كل على قوم موسى  
 ( قوله لكه في امي ع رة الخ ) لانحاده معهم بالمثل عليهم ( قوله ويدي ان  
 يغلب الاحف ) لان المقصود من التعليق التعميم فمختار ما هو بالغ في الحدة ( قوله  
 وعين ايزان ) في الصحاح في ايزان عين دالم يكن مستويا ( قوله ولو سلم ) اي  
 اعشار الاتفاق في المعنى في التثنية وجمع عدلان فيما اذا كان حقيقة فليكن نحو انوان  
 بجارا ( قوله من الشاكر ) وقوله بل انتم قوم تجهلون من الممار ما عتبار ما كان قال  
 الخطاب في تجهلون باعتبار كون القوم محاسن في التعبير انتم فلا يرد ان اللفظ لم يستعمل  
 فيها في غير ما وضع له ولا نهى التكرار ولم يسهل العمل الى غير ما هو له فكيف يكون  
 محازا فيها ( قوله لا يظلم يستعمل الخ ) نعم ان هذا المقدر معلوم قطعا  
 وظاهر ان ذلك الاستعمال يكون بعلaque وذلك كما هو فيكون مجزا وان لم يـ  
 خصوصية العلاقة وهذا معنى قوله في شرحه للعلاج وانما ان بحرية التعليق وبيان  
 العلاقة بمذويين من يوعيه ثم راحد احد حوله ( قوله ان القاتين ) اي  
 باعتبار هذبه ( قوله انما ) منهم ) لان منهم مكسر والهاء معصوم عن الكسر  
 قيل ائنة ودرهانه ( قوله نحو ) ووست فعلاج ) فانه لشيء المكلم وجموعه فلا بد  
 من ادبار كل واحد من آحاده متكلم وقوا من ادم موضوع لشككم مع تعبير معاء مع الغير  
 الذي احضر متكلم ( قوله في قرأنا الخطاب ) واما قرأة المية فالمراد منه الامة  
 اذ لم يـ تعيد لم يـ على شككم او الخطاب قال قدس سره ان لفظ غيرهم  
 الخ فيه ان حتم من من دوى لهم ان عن هذا التعميم الا ان من فيه تعليق

أو يحصل بمعنى ما ظاهر أن المراد من غيرهم أهل التميز الغير المكلفين كالصبيان والجهانين  
ولأن قول الشارح رحمه الله تعالى وقد يجمع في لفظ واحد يلح بدل على أنه لم يكن  
فيما سبق احتمال التعليلين \* قال قدس سره كأنه يجعل ولا صاحب الخطابات \*  
أي لتوجيه الكلام وإنما اعتبر تقدم اعتبار الصلاحية لأن تغير الأسلوب من الغيبة إلى  
الخطاب فرع الصلاحية لتوجيه الكلام \* قال قدس سره وقد اشير إلى ذلك في قوله  
تعالى ( يدرؤكم فيه ) حيث قيل عطف فيه المحاطون على غيرهم والالقب يدرؤكم فيه  
وأيها من عطف العقلاء على غيرهم والالقب يدرؤكم واذ كن وقد أحسن من قال لتعيب  
المحاطين على غيرهم حتى بالكاف لا بالهاء ولتعليل العقلاء على غيرهم حتى بالميم لا بالواو  
\* قال قدس سره وأعلم أن خصوصية أح \* دفع عنهم من قول الشارح رحمه الله  
الآتي بسطكم المحض بالعقلاء المراد باحتصاصه بالعقلاء من حيث كونه خطابا لا  
من حيث خصوصيته وليس نعتا للشرح رحمه الله تعالى على ما هم أدليس في كلامه  
بأن من لا يؤمن بالوحي يعلمون لتعليل العقلاء على غيرهم \* قال قدس سره لأن العبادة  
سنة ليست المح \* لأنه أن جعل التقوى على المرتبة الأولى أعني الاتقاء من الشرك  
هو مقدم العبادة شرط لها وإن جعلت على المرتبة الثانية أعني الاتيان بالطاعات  
والاحتساب من المعاصي فهي عين العبادة وإن جعلت على المرتبة الثالثة أعني الاتقاء  
بما سوى الله تعالى وهو لا يناسب لعموم الخطاب بقوله تعالى ( يا أيها الناس ) الشامل  
لعموم المؤمنين والعصاة أذلا بهم تلك المرتبة ولا يربط بها إلا الأوحديون  
من المؤمنين والعبادة منهم لرجاء الثواب والعبادة من عبادة وقد احتار القاضي  
في تفسيره تعلقه بامدوا وفصلنا رجحناه ودعم الاعتراضات التي أوردت عليه  
في حواشينا عليه \* قال قدس سره بالإرادة \* تبع الكشف ظاهر فيها العيب  
لأن معنى إرادته تعالى فعل الغير عند الضرورة طلبه منه ولد حوروا بخلاف إراد  
من الإرادة في لعل استعارة تبعية شبه الطلب مع حصول بدو أي بتسبب بالرجاء  
فاستعمل لعل فيه \* قال قدس سره كان لعل لمن حقيقة أح \* لتصح الاستعارة  
فإنها استعمال اللفظ في غير ما وضع له لم يشبهه ما وضع له \* قال قدس سره لعل  
استعمالها فيه \* وطبقة الاستعمال إمارة الحقيقة \* قال قدس سره بمعنى الآية بمعنى  
لعلكم تتقون لكي تقوا \* تشبها بمادة المرجحى في كون كل مذهب مظلوم \* قال  
قدس سره وهذه الوجوه لا تحرى في لعل إذا جعلت أح \* لأن طلب العبادة منهم  
ليس لإرادة التقوى وطلبها ولا غاية له إذ لا يصح أن يقال صدقوا بكم يريدكم  
التقوى ولكن تقوا ولا معنى لقولنا شبه حاله تعالى بالقياس بهم في طلب منهم

العبادة وافرهم على التقوى ونصب لهم بدواعي اليها والرواجع عن تركها بحال  
المرتضى بالقبس الى مرتضى منه بخلاف قولنا منه حال خالفهم بالقبس اليهم في ان  
خلفهم وافرهم على التقوى \* قال قدس سره هذا التقدير الحق \* اما تعريض  
لشارح رحمه الله تعالى في ايراد ضمير الجمع الراجع الى صاحب الكشاف وصاحب  
المفتاح وغيرهما ومن لصحة برآءه بان صاحب الكشاف مصرح بذلك التقدير  
وصاحب المفتاح موافق له في القول بالعلب فكأنه ايضا قائل بذلك التقدير \* قال  
قدس سره لكنه لا يقتضي الحق \* لم يقل لشارح رحمه الله تعالى انه يقتضي ذلك  
بل قال وعلى هذا معنى ان يكون الخطاب مختصا بهم يكون التقدير هكذا والفرق  
بينهما ظاهر \* قال قدس سره وذكرها في الانعام الحق \* فيه انه ذكرها في الانعام  
على ذلك التقدير بحيث يكون مفعلة لهم فالذي يشهد به الدوق ان بين كونها  
معدا بالتكثير يناول محسوس معا لكن بحيث بين كون تكثير الانعام مفعلة لهم  
فلا بد من اعتبار خصوص الخطب بهم والحاصل ان قوله تعالى (يسروا لهم) (يسروا لهم)  
بين الحكمة مخلق الباس ازواجها وخلق الانعام لاجلهم ارواحا تقتضي البلاغة  
القرآنية ان يكون الحساب في يسروا كم محصيا فالبس ليكون اشارة الى ان خلق الانعام  
ازواجها لاجلهم وفي قول الشارح رحمه الله تعالى خلفها لكم فيها دفع ومنافع  
ومها تأكلون الحق تصریح بما قلنا \* قال قدس سره ولا يفرح الحق \* عدم افرح  
مسلم لكون تقديركم قصصى تخصيص الخطب بالاس (قوله وهذا انبى سظم  
الكلام) ليكون قوله ومن الانعام عطف على القريب مع كمال التناسب بين المعلومين  
بخلاف توحيه الكشاف فانه يحتاج الى ان يعتبر عطفه على لكم \* قال قدس سره والاولى  
ادراجه الحق \* لا يخفى ان اعتبار من تعليل الاكثر على الاقل كون الكثرة والقلة  
في ذاتهما كما في شعب فيه السلام والدين آمنوا ونجا نحن فيه الكثرة والقلة باعتبار  
عارض وهو المرافقة لا بدى فالاسباب ان يجعل من تعليل الواقع بوجه على ما وقع  
بغير هذا الوجه \* قال قدس سره ان مثل قولك اكرم ربك الحق \* فيه بحث اما لا  
فلانه يلزم ان يكون صيغة الامر دالا على رضى الحال والاستقبال مع ان الفعل ما يدل على  
احد الارمئة ثلاثة واما بيان المصارع يدل على تقييد ثبوت الحدث للعامل في الحال  
او الاستقبال فالظاهر ان الامر يدل على توحيه الطلب الى متعلقه في الحال او الاستقبال  
فان الطلب فيه مدلول بنية كما ان ثبوت الحدث مدلول الهيئة في المصارع قال  
في شرح التحرير في مسئلة ان الامر هل يدل على الفور ام لا ان هيئة الامر لا دلالة  
لها الا على الصب في خصوص زمان وخصوص المطلوب من المادة واما ثانيا فلا

يلزم منه ان يكون لامر ضار في التزامي وامر بغيره فلا يلزم منه ان يكون الاوامر  
 الالهية المقيدة بالشرط مثل قوله تعالى (وان كنتم حبا صبروا) لطلب في الحال  
 فيلزم اما القول بتحقق الواجب من لا يحاسب ان نفسا عدم الواجب حين لطلب  
 او القول بكون المأمور ادامات قبل تحقق الشرط مات عاصيا لتركه لو احب ان نفسا  
 بالواجب عليه حين الطلب وادانته لفساد هذه المسئلة بهر ذلك فساد ما ينبغي عليها  
 قال الشرح رح في شرح المفتاح ما يحصله ان في الشرطية التي حر او حار تعليقا  
 بحصول ثبوت شيء او نفيه عنه وفي الشرطية التي حر او حار تعليقا بحصول  
 توحيد الطلب او انفي او نحو ذلك مما هو مدلول الانشاء فاصل رحاء ريدفا كرمه انه  
 على تقدير صدق انه حار الطلب مثلا كرامه لا يعني الا حار بالطلب من معنى انشاءه \*  
 قال قدس سره ثم المقتضى مع \* يعني ان كالم احرازه يدل على مسببة اخراء عن الشرط  
 من عدمه فيهم اسببه وملاحظته عند ذكره لكن ملاحظة مسببة بطلب من حيث انه  
 مستبعد من صيغته غير ممكن وان كان في نفسه من شيء رعت فطلب عليه وذلك  
 لان الطلب من حيث انه مستبعد من صيغة اكرم المحفوظ من حيث هو هو بدون  
 اعتبار وصف معه كالموجود والحصول والتعلق وانما مستحق وان شيء من حيث هو  
 من غير اعتبار وصف لا يمكن ملاحظة كونه مسببة عن شيء واداء غير الطلب  
 باعتبار وصف كان مأولا بالحر هذا والحواب ان كالم المجازاة موضوعا لتعليق  
 في شرح التسهيل ادوات الشرط كالم وضعت لتعليق حجة بجملة تكون الاولى سببا  
 والثانية مسببا مدلالها على السببية كدلالة لو على لا مع ولا شك ان نفس الطلب  
 قابل للتعليق كانه قابل للتقييد بالنظر وهذا لا يقتضي ان تكون ملاحظة مسببة  
 باعتبار نفسه فيصور ان تلاحظ اسببية باعتبار ملاحظة وصف كالحصول ونحوه  
 ويسمى بيان سببية الطلب ومسببه في بحث الامر ارشاد الله تعالى وقال بعض  
 الناظرين في بيان قوله لك من حيث هو مستبعد منه لا يمكن ملاحظة كونه مسببا  
 عن شيء ان الحكم بكونه مسببا عن الشرط وملاحظته لا يصور لان ملاحظة طلب  
 الاكرام من حيث انه مفهوم برأيه ويجعل المحفوظ في نفسه والمفهوم من اكرم هو  
 طلب الاكرام المحفوظ من حيث انه حال من احواله وفيه به نرم ان لا يكون معنى الامر  
 مستقلا بالمفهوم لا المطابق ولا يقتضي مع ان يقرر ان ايد لور يقتضي لتفعل مستقل  
 بالمفهومية وغير المستقل انما هو مدلوله المطابق باعتبار السببية ادا حلة فيه \* قال  
 قدس سره ويترجع الخ \* فانه ان اول كان الحكم بين خراء والشرط بالاتصال

فهم الصدق وعدمه و... يا قول كانت أئمة الأثرية مفيدة بالشرط غير محتملة  
لها \* قال قدس سره هذا حكم بغير الشيء \* مقصودنا اشرح رحمه الله تعالى ان  
تأويل الجراء لطلب كونه حر أو غير حر لان الجريئة لا يقتضي الا كونه معلما بشي مفروض  
الصدق في الاستقلال و... متحقق في الطلب ولا يعتبر في الجراء كونه مفروض الصدق كما  
في شرطه فليس متع كونه حر عني امتناع كونه شرطا وليس مقصوده الاستدلال  
بأنه السبب الخاص في... من حيث... من حيث... اجل من ان يثبت في حقه ذلك بل  
بيان الفرق بين الشرط و... و... ان في الطلب امر آخر يقتضي عدم وقوعه  
بدون التأويل فلا بد من... و... شرط القدر وقد عرفت حال ما به عليه \* قال  
قدس سره في بعض الخ... هو على التقديرين هو فاعل اجس من احده اذا ستره و فاعل دهلت  
ضمير راجع الى التأويل و... بضميمة للكلمة مصدور بها... لا بالاول فاعل دهلت \*  
قال قدس سره في بعض الخ... لا ينبغي ان في قول الشرح رحمه الله تعالى وهذا يصلح  
اشعارا لما حيث... (قوله لا نسلم ان الشرط الخوي) مخالف لما  
في كتب الاصول من فتحهم الشرط بالمعنى المذكور الى ععلى و شرعي و لغوي وهو  
المذكور بعد ان... و... في السبب وفي شرط شدة بالسبب الا ان يقال  
ان ذلك المذكور... في كتب الاصول للشاهية والمعنى على مذهب الحنفية  
وماد كره من قولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان هو باعتبار العرف فان لعلم بالاول  
سبب لعلم الثاني من غير توقفه على شيء آخر (قوله انه لا خلاف الخ) يعني ان الدلالة  
على المفهوم المخالف متروكة بان لا تكون بالقيود فائدة اخرى كما تقرر في محله وفيما  
نحس فيه يجوز ان يكون لفظة اظهار الرضا فيه او كون الحادثة التي تزلت فيها  
كذلك (قوله معناه يحرم الخ) على اختلاف بينهم في ان مدلول الهمي عدم العمل  
او الكف عنه (قوله فاحطاب لمحمد صلى الله تعالى عليه وسلم) وليس عاماله وجميع  
الانبياء بقربة ما قبله على ما هو لان الحكم المذكور موجه الى كل واحد منهم  
لا الى مجموعهم فيكون لكل واحد منهم خطاب على حدة (قوله وعدم اشراكه  
مقطوع به في جميع الارادة) لان الانبياء عليهم السلام معصومون عن الكفر قبل  
البعثة وبعدها فيكون اجزاء استقباليا تزل المحال وقوصه منزلة المشكوك لتصوير  
ان في انقام ما يقع من صفة فتكل للقيام مقام ان تشرك لكن حتى بلفظ الماضي  
وان كان المعنى على الاستفصال ارازا للاشراك الغير الحاصل من النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم في معرض الحصول على سبيل الفرض والتقدير لتعريض من تحقق منهم

الشرك بانه قد حبط اعمالهم لتحقيق موحه فيهم ( قوله لامعى التعريض بمن )  
 لم يصدر عنهم الشرك بانه قد حبط اعمالهم لعدم صدوره منهم و حكم عليهم بانه  
 سيحبط اعمالهم مستفاد من النص بطريق حوى الخطاب كما في قوله تعالى لا تنفل لهما  
 افكان الشرك من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الذي هو بمكانه من الله تعالى اذا  
 كان موجبا للحبط كان بمن عدله موحا له بطريق لاولى ومنه ظهر ان صيغة  
 المصارع لا تعيد التعريض بمن صدر عنهم الشرك لان المصارع حيث يكون  
 مستعملا على اصله اعنى وقوع شرك من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
 في الاستقبال بطريق العرض وهو الارتداد وترتب الحبط على الارتداد لا يعيد التعريض  
 بمن صدر عنه الشرك اشداء بانه قد حبط عمله بل يكون تعريضا عن ارتداد بخلاف الماضي  
 فانه وان كان بمعنى المستقبل لكن في تعبير بصورة الماضي ايراد له في صورة الحاصل  
 تعريضا بمن صدر عنه الشرك بانه قد حبط عنه هكذا يسعى ان يفهم هذا المقام فانه  
 قد خفى على الناظرين ( قوله في هذا الكلام من لحفا و بصعاح ) اما لحفا فظاهر  
 حيث ذهب الحنفى الى انه تعريض بمن صدر عنه شركه ومنه يصدر عنه شركه على  
 عدم الفرق بين حوى الخطاب والتعريض والمصارع بهذه الصيغة على عدم الفرق  
 بين مفاد الماضي وتحقيق الشرك ومعدا المصارع وهو الارتداد والاصف فلا  
 التعريض عن صدر عنه الشرك يستفاد من الطبيعة بصيغة الماضي كذا في الوقوع  
 صورة ولا حاجة في ذلك الى ايراد شرك الغير الحاصل من النبي صلى الله تعالى عليه  
 وسلم في معرض الحاصل بطريق العرض وارتدادا بـ ( قوله هذا تعريض )  
 لا مطلق التعريض اذ لا يجري ذلك في قوله تعالى ( لنر شركت بمطى عمالك ) فان  
 المقصود منه نسبة الحبط اليهم على وجه اعم ( قوله لا كل من صمعه اخ ) على  
 الاول المصنف بمعنى الحاصل على القول بالاصف وعلى الثاني مصنف صاحبه  
 ( قوله حالصى العداوة ) مستفاد من صيغة السفة من الاعدا جمع عدو ( قوله  
 تموا ان ترتدوا ) اشارة الى ان لو صدرية بقرينة وقوعه بعد التوداد اليه ذهب  
 البعض ~~حكا~~ انقراء و بنى على وائى البقاء وغيره و ودد بمعنى انتهى لان وقوع  
 الارتداد من المؤمنين غير متوقع لهم ويجوز ان يكون به حصول المعنى ففعل  
 ودوا مخنوف ولو شرطية اى ودوا يرتدادكم لو تكفروا سرورا كما هو مذهب  
 الجمهور ( قوله وهو اندكور في الكشف ) يندوه بمد كرفه من عبارته هكذا قال  
 قلت كيف اورد جواب الشرط مصارعا مثله ثم قال ودوا بلصا صى قلت الماضي

وان كان يجري في الشرط مجرى مضارع في علم الاعراب قال فيه مكتبة كانه  
 قيل ودوا قبل كل شيء كسرهم وارادكم انتهى ولا تعرض فيها لكون ودوا  
 جوابا للشرط لاني استؤثر لان حاصله انه كتب جا ودوا ماضيا بعد ان اورد  
 جواب الشرط كالشرط مضارعا كما هو الاصل سواء كان ودوا جوابا اوليا ولا  
 في الجواب ادخلته ان ودوا وان فرض كونه جاريا مجرى المضارع ما يكون  
 معطوفا على جواب الشرط فيه مكتبة وهي الدلالة على ودادتهم للكفر قبل كل  
 شيء وانه اذا لم يكن جاريا بجراءه بان يكون معطوفا على مجموع الشرط والجزاء  
 كانت المكتبة المذكورة فيه بطريق لاوي كما هو مدلول الوصلية وذلك لانه  
 حينئذ لا يكون ودادتهم مقبلة بالشرط المذكور فبدل على تحققه قبل كل شيء  
 يريدونه من مصر الدنيا ودين و بها حاسله لهم وان لم يشعروكم بخلاف ما اذا  
 كان جاريا مجرى المضارع فيه حينئذ يكون بمعنى المضارع مترتا هذا الشرط لكن  
 ايراده لفظ الماضي يشعر بكونه حاصلا لهم قبل زمان التكلم واراد الشرط  
 والجزاء بدكورين بلفظ المضارع يدل على حصولهما بعد زمن التكلم فيكون في  
 لفظ الماضي دلالة على مضية ودادتهم للكفر من كل مصرة يريدونها وانها حاصلة  
 لهم وان لم تحققوا ولاشك في الدلالة على تقدير عدم الجراء اذ يكون الماضي  
 مستعملا في معناه بخلافها على تقدير الجراء فان الدلالة حينئذ تعبر بلفظ  
 الماضي وما ذكره من توجه عبارة الكشاف مضرح في تفسير القاصي حيث  
 قال ويجيء وحده بلفظ ماضى الاشهر ما فهم ودوا ذلك قبل كل شيء وان ودادتهم  
 حاصلة وان لم يفهموا وعبرنا صرحا وهو وجه تخصص الشارح رحمه الله تعالى قوله  
 قال قلب اذا عطف على جواب الشرط مع ما وجدنا كور في المفتاح ولم يعرض  
 لوروده على وجه الكشف لانه لم يتعرض لكونه معطوفا على جواب الشرط  
 ثم ان ودادتهم للكفر اذا كان قبل كل يريدونه كان لرومها لظهور وضع بالنسبة  
 الى العداوة والبغضاء وجه الكشف الى وجه المفتاح وما قال الشارح رحمه الله  
 تعالى في شرحه وهذا من مر ذكره صاحب الكشاف (قوله ان لروم الخ)  
 يعني ان الماضي اذا وقع حرا وان كان بمعنى المضارع لكن تعبر بلفظ ماضى يشعر  
 بتحقيق مفهومه ولاشك ان تعليق الشرط الذي هو على خطر الوحويد يتاخر ارادته  
 فليعمل على تحقيق رومه بشرط بقرينة وقوعه جزاء وقال السيد في شرحه  
 للمفتاح انما دل الماضى على تحقق لروم لان الجراء معنق بالشرط بمصاه اذا وقع  
 جراء بتحقيق مفهومه حرما على تقدير الشرط وفيه به يوقف على اعتبار الماضى

بعد الحرابة والظاهر انه مقدم وان تحقق مفهومه حرما على تقدير الشرط لا يدل  
على تحقق لزومه له من غير شبهة لجوارى يكون تعاقبا من غير لزوم كافي قولنا  
كلا كان الانسان لاحقا كان الحرة بها (قوله اذا عطف اعم) خرج بهذا القيد  
كون المجموع من حيث هو جزء لانه حيث لا يكون عطف على الجراء بل مقدما  
على وقوعه حرما على ان معنى قوله على وجهين انه يستعمل على وجهين والاستعمال  
بان يكون المجموع حرما لاندله من شاهد حتى يعم الحصر قال قدس سره  
وحينئذ لا يرد الخ فيه بحث لاراد بقوله ليكون مجموع لا رما واحدا ل ترتب  
مجموع اعم الثلاث بالترتيب الذي شهد في الروم يكون للارم لا رما واحدا بالقياس  
الى الشرط كانه قيل ان يتفقوا يكونوا اعداء مبروم لان بسطوا اليكم  
يديهم والسنة المبروم لان بودوا كعركم فلا يكون هـ لرومت متعددة بالقياس  
الى الشرط حتى يصح ان لروم الثالث بالشرط او ضح بالسط الى لروم الاولين له  
قال قدس سره لانها حاصلة له اعم فيه بحث لان انتهى على ما سيجي في بحث  
الانثاء طلب الشيء على سبيل التمسك فيصور ان لا يتحقق طلب الكفر منهم على تقدير  
البسط وفي تفسير الكفر ودوا بقوله تموا ان تردوا الشرع ان ما قلنا قال قدس  
سرهم ويظهر لك بما قررنا الخ ثم يرضى لشارح رحمه الله تعالى انه لا وجه  
لتخصيص لروم حلوا القيد عن اعتناء به في المصاح وقدره في الدفاعه فبما سى  
قال قدس سره بم لو قيل اعم لا يخفى ان الترتيب المذكور انما يستقيم لو ثبت  
في الاستعمال وقوع المجموع من حيث هو جراء وان لم يثبت بعض احرائه على  
الشرط قال قدس سره وعلى كل تقدير يطل اعم انه على تقدير ان يكون  
المجموع لا رما واحدا فليعدم تعدد الرومات فلا يصح كون بعضها او صح واما على  
تقدير ان يكون كل واحدة منها لا رما بلا واسطة وبواسطة فليخلو القيد بالشرط  
للمذكور او المقدر من الفائدة ولا يخفى عليك ان يتردد بين المجموع وبين كل  
واحدة منها قال قدس سره بخلاف اعم لانه لم يقل بتعدد الرومات والكل  
من حيث هو لازم وان لم يكن كل واحد من احرائه لا رما فلا يخلو القيد بالشرط  
عن الفائدة (قوله انه من الصبر الاول) لانه استبعد التدرج الى الفهم (قوله  
وامراد اظهر الخ) قد عرفت ان المراد بالزيادة تقي ويحور ان يكون انتهى بعد  
الظفر فلا حاجة الى التأويل وكذا في موه يكون اعداء لان المراد حالصى  
العداوة والخلوص انما هو بعد انقضاء لافقه فانه لا يخفى عن شيء من الملائمة الظاهرة  
(قوله يظنونهم كفرا) اي يظن انهم كفرا لا يظن انهم كفرا بسبب ارسا المكتوب



البهيم واظهر اسرار اسبي صلى الله عليه وسلم قوله هذا اما يصح (الح) فيه ان اخبار  
 المرأة التي حلت مكتوب حاطب بحرى لها مع اصحابه يكنى في ظن المشركين  
 للمؤمنين كفارا منهم ولا يوقف على وصول المكتوب اليهم (قوله مرصا) متعلق  
 بحصول الشرط اى حصول فرض ومفروض او من حيث الفرض لا بالتعلق  
 لكونه محققا وكذا في الماضي متعلق به حال (قوله مع القطع الح) اى الحصول المقروض  
 بشرط انقضاء العلم بانتفاء الارام منه انتفاء الجزء المتبعض عنه مدلول لو قدلولها  
 التعلق المذكور مع الامتناع وهو مذهب الجمهور وقال الشلوبين وابن عصفور  
 واختاره العصي في تفسير قوله تعالى (ولو شاء الله دعب سمعهم وانصارهم) انها  
 لجرد التعلق بين الحصولين في الماضي من غير دلالة على امتناع الاول او الثاني كان  
 لجرد التعلق في الاستقلال وقبل انهما لتعلق مع امتناع الشرط من غير دلالة على  
 امتناع الجراء من يستبعد ذلك بقربة كالمساواة كذا في النعي (قوله على سبيل  
 الفصح) فان العلامة انه متعلق بمتنع يكتفي به وهو معلوم انتفاء قطعا بامتناع  
 غيره للدلالة على صفة امتناع الاول لامتناع الثاني للاستدلال على انتفاء الثاني  
 لكونه معلوما كما يهتفه شرح رحمة الله تعالى وقال الشارح رحمه الله تعالى  
 الاظهر انه متعلق بمتنع غيره لانه متعلق بامتناع الاكرام بالامتناع القطعي للحرم  
 يعنى محله مدنا عنه على ان التعلق يخرج عن التسبب لانه اذا قلت ان جشي  
 اكرامك وعلفت الاكرام بالحق فقد جعلته مسببا وصحى سببا والافاضا اكرامك ليس  
 بمستقيم ادلست كلمة لول التعلق الامناع بالامتناع بل لتعلق الحصول بالحصول  
 (قوله لان تعلق ح) هذا غير مدلول من ان تعلق الحكم بالوصف مشعر  
 بالعلية وبعض الناظرين لم يفرق بينهما فاعترض بانه لا معنى لقولنا انها لتعلق  
 ما امتنع لاحل امتناعه ادبى الامتناع علة لا معنى (قوله لتعلق الامتناع الح)  
 قد عرفت انه حسن الشرح رحمه الله تعالى التعلق محسرا عن التسبب  
 وعندي انه لا حاجة اليه لانه تعلق صكك لتعلق في مال وماله السببية  
 يعنى قول لو حدثني لا كرهت ان سمع الحق لم لا كرام ولما اتى الاول اتى الثاني  
 (قوله والمآل واحد) لان التعلق بالحصول الفرضي للدلالة على ان انتفاء الثاني  
 لانقضاء الاول فان قدس سره اما ان يريد التعلق الشرطي الح قد عرفت  
 انه تعلق شرطي كالتعلق في هذا وقد اعترف به في شرح المفاتيح وقال ومحصل  
 ما ذكره انها تدل على معنى قولنا متى شرط اتى الجزء بانتفائه فيرجع الى ما هو  
 المشهور من انها لانقضاء الثاني لانقضاء الاول بانه ليس تعلق شرطي يعنى تعلق

امرنا آخر على حظر الوجور كما في ا ب قال قدس سره وان مفهوم لو هو تعليق اخ لا يخفى  
ان كلا المعنيين مفهوم من لو وكون الاول مفهوم مطلق و الثاني لا ريبا محال بقدر بل  
التبادر وكون المفصود من امتناع الثاني لا متناع الاول بل ان مفهومها مجموع  
الامرين كل واحد داخل فيه قال قدس سره فيكون التعليق في عبارة اخ و قد انه لابد  
في هذا التوجيه من تأويل الامتناع بالمتنع في موضعين ومن تقدير الحصول فيهما اي  
تعليق الحصول ما امتنع بالحصول ما امتنع مع انه خلاف ما هو لان المتبدر من قولنا تعليق  
ما امتنع تعليقه من حيث الامتناع ( قوله سواء كان اخ ) شارة الى دفع ما توهم بعض  
شراح امتناع من ان قوله لا امتناع الذي لا امتناع لا يثبت لاشتمال لاصورة واحدة وهي ما  
اذا كان الشرط والحرمة متشبهين مع ان الاستعمال لو ربع صور ( قوله والسبب قد يكون  
اعم ) اي اكثر في هذه وفي الرضى والسبب قد يكون عمى بحقق ( قوله ما الاول فلان  
الشرط الخ ) قد مر بان الشرط الخوى معبر فيه معنى سببه و قد قال الاصوليون  
انه شرط تمامه بالسبب و قد في المعنى ان لوداله على عهد السبب و سببه المعترض فيها  
الجمعية سواء كانت في الواقع او لا وفي الحق قوله لو كان سببها موجودا فالشخص طالعة  
السببية باعتبار العلم على انه لا يدرم على الشيع دعوى الكلية حتى يرد عليه ما ذكره بل  
يكفيه ان تكون حرة في معنى قوله ان الاول حبيب والثاني سبب انه قد يكون سببا  
ومسما ( قوله فهي لا امتناع الاول الخ ) اي هو داخل في مفهومها ( قوله انه يستدل  
بامتناع الاول الخ ) فان كلا الارب اثير معلومان في محمولها لو حتى لا كرمك  
( قوله على انشاء الخ ) يعني انه قد حصل جمع الشروط و لاسباب لوجود  
الثاني كالا ارام سوى مضمون الاول كاللحن مثلا قد سبب الا كرام الانشاء الخ  
كما مر من قول لا من الخبر اقصدي ( قوله قد حملوا ) اي حملوا هذا الاستعمال  
اصطلاحيا واحده هك مدع كاشيويين وان عصفور الانه ناشع استعمالها  
فيما يكون انشاء هك قضا فالوا ان لا امتناع الى ذكر انشاء بقبض الذي بخلاف  
استعمالهم قال قدس سره عنهم من طهره ما اخ الاول مفهوم من ظاهر  
القول الاول والثاني من القول الثاني لكن يرد على الاول ان الحصر يستبعد من قوله  
انما هو بحسب الاوضاع الاصطلاحية لارب المعقوب مجموع بل المفهوم منه انه  
معنى حقيقى عندهم محسازى عند اهل الامة لكونه حرا موضع له وعلى الثاني  
ارامه فهم منه الآية الكريمة واردة على وفق اصطلاحهم لانه على مقتضى  
اصطلاحهم حتى يرد انه يضم مع انه فرع الاصطلاح ولولا له لوحيد ( قوله

(فيكون) دائما لا واسعه من انقيصين وماتوهم من انك تقول نوصرنى الامير  
 صرته فتقصد وجود صرته على تقدير صرته بغير بطريق الاولى ولا يلزم منه  
 استمرار صرته ولا يلزم منه انه لو صرته السلطان صرته قد وقع لانه ليس بماتوهم فيه  
 لانه ليس به هي الشرط هي عدم صرته لا ميراثه وابقى بطريقه بل هو من باب  
 التعريض تقديره قال فليس سره هذا انما يتأتى اخرا خلاصة كلامه انه اذا كانت لولا  
 مركبة من لو وحرف التوكيد معنى التعليق بقباضه فيعيد استمرار الجراء على تقدير  
 وجود الشرط وعدمه كان تعينه شرط مستعدوا اما اذا كانت كلمة برأسها كان  
 معناه ان وجوده لاول مع من تحقق الثاني فلا يبعد استمراره قال قدس سره واما  
 قولك الخ معنى انه عرق من لولا ولولا فانه مركب من لو ولم فظمه على بدل على التعليق  
 فتفيد استمرار الجراء في المثل (قوله ان لا رتبة الخ) ولذا قلوا ان رفع المقدم لا يوجب  
 رفع التالى ووضع التالى لا يوجب وضع مقدم ولو اعتبر الارتباط لكان (قوله غلو  
 قدر الخ) من يكون مضافة الى اصحابها (قوله وانما قص) اى يحصل الناقص بين  
 ثبوت لى الذى المستلزم ثبوت العصبين وبين ما يريد بقوله نعم العبد صعب  
 الخ لانه سبق لمذبح بدم العصبين (قوله وهذا وهم الخ) قول كان اشبح  
 امدع التعبد بالى لانه في عموم الى الصريح فيه مراد تكلف ليس في تعبد  
 الميت وحيث لا يتبعه ما ذكره الشارح رحمه الله الجواب ان رد التاراج رحمه الله تعالى  
 في اعتبار الارتباط في مفهوم الجراء ولا شك انه لا فرق بين الذى والمثبت حيث  
 اما الامة اذا كان المصدر بقرينة خارجة من مفهوم الجراء (قوله واما قوله  
 تعالى ولو علم الله فيهم خيرا يح) اولى الاية ان شرب الدواب عند الله الصم البكم  
 الذين لا يعقلون ويوعى به الخ اى لو علم الله في الكفرة الصم عن اخو البكم من بطقه  
 سعاده كانت لهم واسعه لايت لاسمعهم سماع نفهم (قوله واجب الخ)  
 فى المعنى والحوط شدة وجه ان بر حمان اى مع كونه قياسا وذلك لاختلاف  
 الوسط احدهما ان التقدير لاسمعهم اسماعا فاعدا ولو اسمعهم اسماعا غير فافع لتولوا  
 والتالى يقدر وبواسمهم على تقدير علم عدم الخير فيهم والثالث الى مع استحالة  
 النتيجة تقدير كونه قياسا متحد الوسط ان التقدير ولو علم الله فيهم خيرا وتاما لتولوا  
 بعد ذلك ولا يحى صعب الجواب لاول لانه لا قرينة على تقدير لو اسمعهم بالاسماع  
 لغير النافع ولانه تحقق فيه الاسماع الغير الفاعل الا ان يقصد بالاسماع بعد نزول هذه  
 الآية وكذا ضعف الدلت ان علمه على ما خيروا لوفى وقت الاستلزام التولى بل عدمه

واما جواب الثاني فهو قوي لان السرحية لاور حرية على تعيد الاسماع  
في الشرطية انية بتقدير عدم الخير فيهم وهذا مختار انصبي في تفسيره بحيث  
قال ولو استمعهم وقد علم ان لا خير فيهم لتولو ودينعوبه وارتدوا بعد التصديق  
والقول (قوله فانما يستعجل) اي الرومية كما يحل عليه قوله وهذا محال لان المحال  
استلزام حكمه تعالى باخير فيهم للولي لا توفقه في وجود وقوله والصلح جاز  
ان يستلزم المحال والقياس انما يسمح لرومية اذا كان من الروميين وليس المراد  
ن الانساح مطلقا يكون من الروميين فان ليس المركب من الاتصافيين  
ومن الرومية والاتفاقية متحال بالاتفاقية ومصلبه في شرح مطلق ولا رد ما قبل  
انه على تقدير كون الاولى انصبة عامة واثبة رومية اد سلم كونه كاية يجب  
ان ينسخ كالاتفي على مره در تصدع الرهن فلا يصح قوله انما ينص ان اذا كانا  
لروميين (قوله فاستحقاق النتيجة) اي لانسل استحقاق الحكم بالروميين المقدم  
والثاني وان كان المراد ان محالين في قبل اي استحقاقها على تقدير وقوع المقدم  
وما قوله والصلح جاز ان يستلزم محال في انفسه في هذه فلا تدافع  
بينهما فاش من سوء الفهم (قوله والفعلان) ان يستلزم افعال وان لم يحد بينهما  
حلاقه عقلية على ما هو اتفق في من هذه الشرطية استلزام افعال للصلح  
فان مع ما قبل لا كلام في حوز ان لم اتم الفهم بمحور لكن لا ريب في استحقاق استلزام  
المحال لما يستحيل تحققه ضد تحذره وهو كذا (قوله وهذا) اي المذكور  
من السؤال والجواب فاعلم ان السؤالان وان سمي في آخره واما الجواب فله  
وكيف الى آخره يعني ان فيه سلام كونه مع كونه مع لا ينافي شرائط الانساح  
وكيف يصح اعتماد وقوعه في كونه في اهملة هذه شرائط الانساح  
وان لم يكن مرده تعالى في سنة ذلك في حرره ان دفع كلا الاعتراضين للسيد  
ما الاول فلانه ان اراد قوله بل اراد مع كونه قياسا منه مع في سنة فاص  
لان الشرائط المذكورة شرائط الانساح لاشرط ايجابية و سلبية لا يفتي  
القياسية وان اراد مع كونه في سنة كونه في سنة لانه غير مجمع لانه شرائط  
الانساح وما الثاني فلانه على ان يكون بظاهر شرارة الى خوار ويكون قوله  
لان لفظة لولم تستمر انما عترض على ان يسمي له و عليه بقوله لولم وقد عرفت  
انه اشارة الى مجموع السؤال والجواب ان عطية كل منهما على ترتيب الالف قوله  
ثم ابتداء (قوله ولو استمعهم اتوا) كلاما حرا - يعني انه كلام مقطوع عما قبله  
والمقصود منه رد قولهم في جميع الآراء حيث دعي لرومية وهو مرفى له ليعيد

ثبوته على تقدير شرط وعدمه ومنى الآية انه اتى الاسماع لاتقاء علم الخير  
وانهم ثابون على التولى في الشرطية الاولى الروم بحسب نفس الامر وفي الثانية  
ادعائى فلا يكون على هيئة لقياس فاندفع ما قبل ان الاشكال باق بحاله اد لو كان  
هاتان الشرطيتان حقيقيتان كان ام تزامن عليهما تعالى للاسماع واستلزام الاسماع  
للتولى ناشي ويلتزم منه قياس اقتران بنسخ الحال ( قوله يجوز ان يكون الخ ) يعنى  
ان التولى يعنى الاعراض من الشيء كما هو اصل معناه لا يعنى مطلق التكذيب  
والانكار من الحق فحينئذ يجوز ان يكون لوجهاء المشهور ويكون المقصود منه  
الاجاز بان انهاء الثاني في الخارج لاتقاء الاول فيه كالشرطية الاولى ولا يتنظم  
مهما القياس اد ايس المقصود منهما ان استلزام الاول للثاني في نفس الامر ليستدل  
بل اعتبار السببية وروم بهما ليعلم المسببة والارومية بين الاتفاقيين  
المعلومين في الخارج ( قوله وعدم الانقضاء ) كالمعطف التفسيري لما قبله لا فائدة  
ان الاعراض هي عصى لا حسي ( قوله لم يتحقق مهم التولى والاعراض ) لان  
الاعراض من الشيء فرع لثبوتها ( قوله ولم يلزم من هذا تحقق الانتفاء له ) لان  
الانقياد للشيء وعدم الانقياد له ليس على طريق النفي بل كالعدول والتحصيل  
لخواص ارتدادهم بعد ذلك الشيء ( قوله لا يعلم ان الخ ) لانه يجوز ان يكون ذلك  
سبب عدم الاهدية للاسماع وهوذا محتمل وشرع عظيم قال الله تعالى قد كرر ان يبعث  
الذكرى ( قوله يس خير فيه ) وان كان حيراله فلا يكون محالاً لمذهب المشهور  
ان من العمة ان لا يقدر \* قال قدس سره فيه بحث الخ \* والجواب ان في الامر  
الاول كمال دهم وتوابعهم حيث صار الاسماع الذي هو سبب لعدم التولى سبباً  
لتوليهم بناء على شرط عدمهم ونصبهم لاهية والاسماع تعدد كانه قل جميع  
اسباب التولى وشرائطه متحقق فيهم لا للاسماع ولواستدلالهم لتولوا \* قال قدس  
سره بخلاف دوم اتولى الخ \* يعنى بخلاف مادام عمر من قبل لتوليهم بحسب الله  
لم يعصه فان المدلول حينئذ دوم شور وهو يصدق كان دهم \* قال قدس سره  
فان قلت الخ \* هذا مريد لو اريد تولوا عن اسمعهم املوا اريد لتولوا عن الحق  
وانكروه فانه متحقق على التقديرين لانهم صم كم ثابون على التكذيب والانكار  
اسمعهم الحق او ديسعهم \* على تقدير عدم الاسماع وظاهر واما على تقدير  
الاسماع فلاهم يكرونها مادام قال الله تعالى وخذوا بها واستيقنوا انفسهم  
\* قال قدس سره لاسمعهم به صم بهم الخ \* فسر الاسماع بالاطف وهو ما يقرب  
العد الى الطاعة ويبعد عن العصية لانه لا يمكن تفسيره بالاقدار على السماع

لخصوله ولا يخلق السماع فيهم فالحر لانه لا يعتبر في اشرع ولا يثبت عليه صحة  
ولا يتوسط اختيارهم نكون الاموال لا اختيارية محبوبة بعد عدد متزلة فالمراد  
خلق سبب السماع وهو اللطف قال قدس سره فتنوع فيهم لطف في اي لثبتوا  
على التكذيب والانسكار كانوا قبل اللطف ولا يرد ان عدم تنوع لطف فيهم فرع  
تحقق اللطف فكيف يصح قوله وهذا مستمر على تقدير ان اللطف وعدمه قال  
قدس سره قلت هو ايضا محمول على الاستمرار لا ينبغي انه لاحاجة على هذا  
الوجه الى الحمل على الاستمرار بل هو محمول على الاستمرار المشهور يعني انه لم يبق  
عن ارادتهم عن الخلق الانشاء اللطف ومحيى الآيات حتى لو تحقق تحقق  
ويمكن حمله على طريق الاستدلال فانه يتضح حينئذ لو عدم تنوع خبرا اي انتفاعا  
باللطف لارتدوا ولا شبهة في صحته واما الجواب الذي ذكره ليد حكاه  
لان التكذيب وعدم الاستقامة ليس مطلقا بل هو مقيّد بقوله بعد ذلك كما هو  
الظاهر ولان التصديق ينافي للاستمرار على التكذيب وسعيد بالافكانا معتد به  
خلاف الظاهر (قوله واما قوله تعالى ولو جعلناه نح) في تفسير القاصي وقالوا  
اولا انزل عليه ملك فلا انزل معه ملك انما هي كموله لولا انزل ابعث ملك فيكون  
معهم ندرا ولولا انزل ملكا لقصى الامر جواب لقولهم ولان لنا هو لا تنفع مما اقترحوه  
والخلل فيه والمعنى ان الملك لو انزل بحيث كانوا اقترحوه حتى اهلاكم فان  
سنة الله تعالى حرت بذلك هي قتلهم ثم لا ينظرون بعد روله طرفة عين  
(ولو جعلناه ملكا جعلناه رجلا ولابسا عليهم ميسور) جواب ثان ان جعل  
الله للمطوب بيان جعل للرسول فهو جواب اقترح فان قالهم تارة يقولون  
لولا انزل عليه ملك وتارة يقولون لو شاء ربنا لارسلنا ملكا والمعنى ولو جعلناه  
قريسا ملكا يعاينونه او الرسول ملكا لئلا رجلا كما ملك جبريل عليه السلام  
في صورة دحية الكلبي فان القوة الشريفة لا تقوى على رؤية الملك في صورته وانما  
راهم كذلك الامراد من الانبياء بقوتهم القدسية وليس جواب محذوف اي ولو  
جعلناه رجلا لابس اي خلطاء عليهم ما يحفظون على عصبهم ويقولون ما هذا  
الاشر منكم انتهى ولا ينبغي عليك بعد التدرج بقضاء كلمة او هي مجرد الربط  
والتعليق ليفيد ابداء السامع لما اقترحوه ويكون جوابا عما اقترحوه واما ما قاله  
الشارح رحمه الله من انه لا استمرار اخر على تقدير اشرع وعدمه فلا مدخل له  
في الجواب من اقترأهم وكذلك كونها على اصلها اعني اشرع ساقى لامتناع  
الاول او بالعكس ادليس المقصود ههنا بيان البينة بل لا ينبغي ان يكون

ولا استدلال فانفسه ليس على انشاء كونه رجلا ومنه على انشاء كونه ملكا فان  
 جواب افتراضهم يحصل بمجرد ابداء المانع وحاشا فيه الى اعتبار امتناع الثاني  
 ليقيد امتناع الاول ( قوله في عدم ثبوت شيء ) اي عدم ثبوت الشرط والطرأ  
 اذ عدم ثبوت الشرط صاهر وانما عدم ثبوت الطرأ فلكونه معصيا على الشرط  
 الغير الثابت وانما يقع لا يدل على عدم ثبوت شيء منهما لانه يقتضي كونهما على  
 خطر الوجود لا لقصع عدم ثبوت <sup>الشرط</sup> قال قدس سره واليه <sup>الشرط</sup> اي الى كونه مرادا  
<sup>الشرط</sup> فان قدس سره ولو كان <sup>الشرط</sup> الصواب ولو يكون في وقت الطلب <sup>الشرط</sup> قال  
 قدس سره كانه لم يطرأ <sup>الشرط</sup> البارق غيم يظهر منه البرق بغداد متعلق بطرس الوهن  
 ليلة فيها عيم لو نصيب ليلة ما هن وما لي نصيب متصل بمادل عليه الكلام اي  
 طرس فاحدث اسكها وهي لا تسكن ثم اعادها وهي تدفعني الى ان قضيت  
 من كثرة معاودتي وشدة مدافعتي المحب فويضا نهر عابدة عنها ونمت بها ورحلت  
 عن نهرات وهي حاصرة حولها تراب لها دعا على لال اي لا نهرت الماء بل لها  
 بدل الماء الزباني وجاليس للصغير في لها والكرخ ولاية بغداد اي ان كنت  
 في ولاية بغداد طاق عشتان الى وطني فهل جلب اليها البرق قطرة عن ماء بلدي  
 وهي العرة ( قوله في استبعاد الهلاك ) قال فلا يصح فلما اي يطلب ما يؤديه  
 الى الهلاك كذا في الكشاف طالع لاله ما حود في مفهوم استبعاد فلا رد ما قيل ان  
 الصواب او لا العت بعد بعدد والمشفة اولهلاك والاثم على ما في القاموس  
 ولا يجوز اربعة من من لفظ واحد ( قوله لعصدا استمرارا ) اي للاشارة الى  
 استمرار الفعل لان لفظ مستعمل فيه ( قوله فيما مضى ) اذ اجر ماض ولولا لقلب  
 الماضي الى مضارع ( قوله وقت وفاء ) لان المضارع يدل على الاستمرار الجدي  
 لتعدد زمان ( مستفاد ) قوله لانه كان ) وفيه تفسيرا من الامر بالايقظ قصد الاشارة  
 الى ما ارادوا توجيههم عليه واستبعدوا له ولد عبر عن ادواته بالاطاعة اذ قلب  
 ان لفظ ليس مستعملا به بل هو من مستعانت الزاكيه باراد صيغة الاستقلال  
 كالعريض في قوله تعالى ( ان اشركت ببعض عملات ) باراد يعقده صي لان  
 انقصود من الآية في لاطاعة في الكثير لاني الاستمرار لاطاعة في الكثير  
 ( قوله بياض قوله تعالى ) متعلق بقوله كان في ارادتهم ووجه الاستدلال  
 ان اراد من الكثير ان يكون ثبوت في تحتاح في الرأي وهي كثيرة في نفسها ومن كانت  
 قلبية بالمسألة في الحوادث ثبوت في تحتاح في الرأي فانه في اوجها في الحوادث  
 التي تحتاح في الرأي من على رأيكم وهذا هو استمرار مسأله على

ما يستصوبونه ( قوله بعد قوله اه ) انما قال ذلك ليظهر من مقتضى انظار الله  
 مستهري عدل عنه الى المصارع لافادة الاستمرار بخبري والله مستهري  
 وان كان دالة على الدوام بعمومه لمقدم لان الاستمرار بتمهيدى البع ( قوله بكون  
 المعنى اه ) هذا بيان لحاصل المعنى وما يؤيد فيه وكذا في انفتاح ما عرفت من ان  
 المعنى ان اتقاء عتكم بسبب اتقاء اطاعتكم في كثير من الامر وذلك لان الاطاعة  
 في كثير من الامر تستلزم استمرار الاطاعة قال عتر لى لستعاد من كلفه لو مقدما  
 على الاستمرار كان مأل المعنى اتقاء استمرار الادة ع وان عتر الاستمرار مقدما على  
 اننى كان مألله استمرار اتقاء الاطاعة ووجه آخر وهو ان كان في كثير متعلقا  
 بطاعتكم كان مألله الى اتقاء استمرار طاعتكم وان كان منعده مالى لستعاد من كلفه  
 لو كان مألله الى استمرار امتناع طاعتكم \* قال قدس سره بصره \* لان استعادة الامانى  
 من الافاظ على وفق ترتيبها \* قال قدس سره و ما موافقة الخ \* لا يحق ان موافقة  
 اياهم اما بالوجى او بالاعتقاد وهو اجد وجى عند من يخوره للاتباع عليهم السلام  
 لا امتناع تقرره على الخطاء وعلى كل تقدير لا موافقة برأهم فالى عليه الصلاة  
 والسلام مستر على امتناع اطاعتهم وان لو اوطعهم في شئ لم يقعوا في العت والامر  
 بالمشاوره لغيره لطيب قلوبهم ( قوله ولما فى بصره ) ب على ان البليغ يصور  
 المعنى الاصله اولانى لدهن ثم يفتقر فيها المعصية ويشتو لرايا \* لى والاثبات مقدم  
 فى الاخبار على استمرار وعدمه ( قوله الخطاب الخ ) لى التخصيص تسليية للرسول  
 عليه السلام وفى التخصيم تفصيل لهم يظهر شدة عتائهم عن كل احد ( قوله روها  
 الخ ) قال ارجح قوله تعالى ا وقفوا على النار بحتمل ثلثه ووجه الاول ان يكونوا قد  
 وقفوا عندها حتى يعاينوها فهم موقوفون الى ان يدخلوها والثانى ان يكونوا قد  
 وقفوا عليها وهى تحتهم يعنى انهم وقفوا فوق نسر على الصراط وعلى هذين  
 الوجهين وقفوا من وقت الدابة والثالث انهم عرفوه من وقفته على كلام فلا  
 حتمه اه ( قوله وجوب او محذوف ) وكذا مضمون ترى لوترى الكفار فى وقت  
 وقوعهم ولا يجوز ان يكون اذ معولا لانه اخرج لادو برؤية عن الاستعمال الشائع  
 اعنى لظرفيه والادراك المصرى من غير ضرورة ( قوله لرب مرا عطف ) بقصر  
 العبارة عن تصويره قدر الماحى على طى لكشفه رعاية مقتضى لى فى لو موافقة  
 لقوله تعالى لو بطيعتم فى كثير من الامر اعلم ) ( قوله بصره لى ) رؤية بكمعار  
 فى تلك الاوقات لى قوله فاستعمل لو وقلة لى فى شرح لى و هذه الامور المتفقع  
 فى الآخرة و سرها فى الحاشية بقوله يعنى ان وقوفهم على سر كونهم تاكسى رؤسهم



وكونهم موقوفين عند ربهم أمور مستقبلة توجد يوم القيمة لكنها تحقق وقوعها  
 نزلت منزلة الماضي فمما يستعمل فيها لو واداء المختصان بالماضي كأنه قيل  
 هذه احوال قد تحققت وانقضت وانت ما رأيتها وحيتد كان المناسب ان يقول  
 ولو رأيت لكنه عدل الى صيغة المستقبل تنبها على نكتة اخرى وهي ان اللفظ  
 المستعمل المصدر من الاحلاف في اخباره بمنزلة الماضي المعلوم تحقق مساه انتهى  
 ويرد عليه ان كون هذه الامور بمنزلة الماضي يقتضى التعبير عنها بصيغة الماضي  
 واحمال ادعائها لاستعمال لونها عما يترتب على تربية الرؤية المستقبلة بمنزلة  
 الماضي وانما ليس ان لم يستعمل ذلك الامور متحققا بل ان لو رأيت ( قوله  
 قد انقضت هذا الامر ) اي رؤيتهم في تلك الاوقات ( قوله هكذا ينبغي الخ ) يعني  
 ينبغي ان يعلم ان ما هو بمنزلة الماضي هو اصل الرؤية لتحقيق وقوعه والذي  
 فرض وقوعه دخر عليه وهو الرؤية بالنسبة الى المخاطب كما يدل عليه قوله لكنك  
 ما رأيت وفي شرح المفتاح واستدراك رأيتها لرأيت انعم فانه يقع ما يقال ان خبر  
 الصادق يدل على تحريمه وانما فرض الصادق فلا ان المفروض انما هو النسبة الى  
 المخاطب واما اصل الرؤية فيكون لا على وجه الفرض فاحتمل ان يجعل اصل  
 الرؤية المستقبلة بمنزلة الماضي وكذا اندفع انما يقال ان تربية المصارع بمنزلة  
 الماضي في التحقيق في احوال واداءه على الامتناع لا الامتناع باعتدال الاسناد  
 الى المخاطب والتحقيق لا على الفصل فذكر لو يدل على ان الرؤية عبارة عن  
 الفضايلة يتمتع بمهار رؤية الحق ( قوله في احد قولى المصدر ) وهو لزوم  
 وقوع الماضي بعد رب دون لقول الآخر لهم وهو حوار وقوع الخلال والاستقبال  
 بعده ايدل غير ذلك خبره عن ما تقدم بقوله فعوله ( رب يود الدين الخ )  
 ( قوله والنعم المتحقق به رب محذوف ) لانه جاء في لا يجوز تعلقه بيود ولا بدله  
 بل يتعلق به على ما ذهب اليه الجمهور من كونه حرفا حروفا واما على مذهب  
 الاحمش واحتره الشيخ لزم من كونه مترا لا خبره والمعنى قليل او كثير واداء  
 الدين كفروا بالاحكام فيه ( قوله من النعم ) لان المعنى على تقليل واداءهم لا على  
 تقليل شيء يودونه الا ان يراد رب شيء يودونه من حيث انهم يودونه ( قوله ومن  
 الظن ) اي قطع قوله تعالى ( لو كانوا مسلمين ) بما قبله ( قوله ورب ههنا لتقليل  
 النسبة ) في الحديث لا يزال الرب رحيم وشمع اليه حتى يقول من كان من المسلمين  
 قل قد حل الحلة في يوم الاسلام ( قوله لتقليل النسبة ) اي لتقليل النسبة الى اصل  
 زمان ذهب عنهم في النسبة قوله متعارة للتكبير اي متعارة بالنسبة الى

اصل الوضع وان شاع استعماله في التكثير حتى الحق بالحقيقة ( قوله بقلت  
من التقليل الخ ) فان التقليل في الماضي يلزم التحقيق ( قوله على ان لو الخ ) متعلق  
بمحدوف اي محذوف بناء على ان لو الخ والجملة في موضع حال اي قائلين لو كانوا  
مسلمين ويجوز ان يكون للشرط والحواب محذوف اي لو كانوا مسلمين لنحو من  
العذاب ( قوله بعد فعل يعهم مدالح ) في المعنى واكثر وقوع نوا الصدريّة بعدود  
ويود وقد تقع بدونهما ( قوله لاستحصار الصورة ) واعدا ان استحصار الصورة غير حكاية  
الحال فانه احضار للصورة من غير قصد اي الحكاية وليس فلا ياتي هذا في الرصي  
في بحث ادوا اذا مر انه لم يثبت حكاية الحال المستعلة كانت حكاية حال الدصية  
( قوله ولا تكذب ) قرئ بالرفع اي ونحن لا نكذب والنصب اي وان لا تكذب ( قوله  
متقولين تلك المقالات ) اي يقول ( الذين استصعوا الدين منكروا انهم انكنا  
مؤمنين الآية ) ( قوله كقوله تعالى ولوانهم آمنوا الآية ) في تفسير القاصي لثبوت  
من صدق الله خير جواب لو واصله لانثبوا ثبوت من صدق الله خير لهم بما شروا به  
انفسهم فهدف العمل وركب الباقي جملة اسمية تدل على ثبوت انثبوا بغيرها  
وحذف المفضل عليه احلالا للمفضل من ان يثبت اليه انهم دفع قوله واصله الخ  
اشكالين عطفي وهوان جواب لو وان يكون فعليه ما صيرته ومحدوي وان خيرية بثبوت  
ثابتة لاتعلق بها بايمانهم وعدمه ولا حل هذين الاشكاليين قال بعض حضرة باللام جواب  
قسم محذوف والتقدير ولوانهم آمنوا واتقوا ان كان خير اللهم والله لثبوت من صدق الله  
خير لهم والصدف والكشاف احثارا انه الجراء تضمنه اسلاحة مع قلة الحذف  
والمأصوية في جواب لو انهم من ان يكون حقيقة وثاويلا ومعنى قوله وركب الباقي  
جملة اسمية ان النصب لا كان دالا على العمل والعمل على حدوث عدل على الرفع  
وركبت الجملة اسمية لتدل على ثبات المثبوت فان الفعل لدلته على ان من يصدق حدوث  
مدلوله على الحدث وحدث النتيجة انصا لللازم مما فاد عدل في لاسم نقصا لشار  
الحدث ليتوصل به بمعونة انقام الى اثبت وندوام كان مدلول الجملة الاسمية  
ثبات المثبوت وثبات نسبة الخيرية اليه الا انه لا كان لخصود هه ثبات المثبوت  
ودوامها تحسيرا لهم على حرمانهم المثبوت الدائمة وترعي من عدمهم في الايمان  
اكفي به ولم تعرض لثبات نسبة الخيرية اليها فادفع ما قيل انه لا يثبت على ثبات  
المثبوت بل على ثبات الخيرية لها ( قوله واما تكبره ) اي بر داسد مكرة وهذا  
في مقام يصح للتكلم ايراده معرفة ومكرة ولا يكون ذلك الا بالتحريف باللام

او الاضافة وهم يحياي بنحس و العهد والتعريف الحسنى فديفيد الحصر والتكبير  
 يكون لا عادة عدم الحصر مستفاد من التعريف الجنى وعدم العهد المستفاد بالتعريف  
 العهدى والمراد ارادة عدمهما فقط قال الاطلاق قد يكون دليل التفسير فلا يرد  
 ان في قولنا هو ليس صدى وواحد العهد ارادة عدمهما متحققة مع تعريف  
 اسم فان ارد في المثلين شئ زائد على ارادة عدمهما وهو الاتحاد والاشتراك  
 ولا ان تلك الارادة متحققة ان اورد اسم صمرا او اسم اشارة او علما او موصولا مع  
 عدم تكبير على الاطر د والانعكاس غير لازم وانما لم يقل مع عدم ارادتهما لان عدم  
 الارادة ليس مقتضا لشئ من غير المنع يور ذلك لاداء اصل المعنى مع عدم ارادته لشئ  
 منهما (قوله ويدخل فيه) في قوله وانما تكبيره فلا ارادة اخ حكاية المنكر من حيث  
 انه ذكر لان حكاية بقر كلام غير مع استقاء صورته ولا شك ان استقاء اللفظ  
 الصورة السامعة المعنى تكبير مع علم محبة التعريف انما هو لاستقاء المعنى الذى  
 قصده الحكم من تكبير من ارادة عدم الحصر والعهد او التضمين او التحقير او غير  
 ذلك وفيه تعريف لصاحب المفتاح حيث جعل قصده حكاية المنكر مقتضيا برأيه  
 من مقتضى حكاية كل شئ هو مقتضى ذلك الشئ وليس الحكاية امر يقصده  
 الراي بداته ان يقصده فاستقاء ذلك المقتضى فالمراد بقوله فلا ارادة عدم الحصر  
 والعهد او التحقير الخ الخ من ان يكون انتهاء او حكاية ولو كان الحكاية مقتضيا  
 برأيه او حكاية ذكره في سائر الاحوال فانه مع اعتراض السيد بان كل واحد  
 من المقصدين مستقر بقصده التكبير فلا وجه لاداء احدهما في الآخر قال  
 قدس سره منهم من ذهب الى هذه العدة الى قوله مذهب ربوبه رائدة لا فائدة  
 فيها كما لا يخفى قال قدس سره وبالجملة ليست المستقلة الخ لا تخفى ان مانقوله  
 من لوصى من الحكم بالارادة بدل على حوا كون كم متدا ومندعه حصره فلعل  
 الخور متفق عليه ان خلاف في الوقوع قال قدس سره وانت تعلم الخ  
 في شرحه لتفادح ان لا يسكاكى رجا لله تعالى ان يحمل قوله تعالى (ان يول بيت  
 وضع ليس للهى مكة) وقولت صررت رحل انفصل منها جاء على الصواب (قوله  
 لاستنعام الحكم الخ) يحتمل عليه انه يستلزم ان يكون الاصل في المحكوبة التعريف  
 لان الحكم على شئ يستلزم تعيم بالطرفين ومثا غبطة عدم لفرق بين التعريف  
 والتعميم (قوله ان مع محكم من حكاية شئ) اى من حيث انه حكم له وحال من احواله  
 (قوله وهذا هو الخ) خلاصته انه ان اراد الشيوخ من حيث المفهوم فلا ينسب  
 وجوده في الاسم الذى يخصه الوصف وان اراد الشيوخ من حيث الوجود

فلانسلم انتفاءه في الفعل وما قيل في دفعه من ان الفعل يدور على الطبيعة فلا  
 شرط شيء فلا يلاحظ معها الوحدة فلا شيوخ وبها لانه مرفوع ملاحظة الوحدة  
 الشائعة بخلاف المحركة فانها تدل على الوحدة الشائعة فباسب الاول  
 التقييد لكونها مضافة عن الوحدة واكثر من عن جميع فيودوباسب الثاني  
 التخصيص لدال على نقص الشيوع المفهوم من دلالة على وحدة مهمة فلا يدفع  
 اعتراض شارح رحمه الله لان الشيوع ليس لازما لوحدة حتى في لكمة في الدهن  
 بل في الخارج وكذلك مفهوم الفعل \* قال قدس سره لان بعض دسد اولا اخ \*  
 لان النسبة الى الفاعل جزء من مفهوم الفعل والنسبة الى معمولات خارجة عنه  
 \* قال قدس سره ثم يستدل بان \* لان المسند هو المفيد والالكان التخصيص  
 بالاصوة او الوصف بيان تعبير \* قال قدس سره وهو قد راجح \* ولا يتم  
 وحوادث الشمول في جميع افراد الاسم (قوله محسب بدت) اي الدت بتي يصدقان  
 عليها ووحدة في الواحد اخرجى اي لا يصلح مع غيره حسب المفهوم في  
 الواحد والذهني اي التالي كما نقرر في محله (قوله جار كون) \* بخلاف في الخارج والجرور  
 وقع حالا عن عمرو المطلق لكونه معمولاً به بمعنى امانة المفهومه من لغة نحو  
 ولا حاجة الى مقول انه حال عن المعلوم على نصف انه شرطاً اعني نحو  
 والبدل عن اسد \* وعن المعلوم على حركته \* وقع في عبارته المصنفين \* من  
 هذه الشارح رحمه الله في شرح الكشاف في سورة آل عمران على ان شهادته  
 لا توفى صواء (قوله تمهيد) اي ليس بغيره حزاريا \* قال قدس سره \* من  
 لذلك لا يطلق \* عدم الدقة بين عبرتي لا يصاح ظاهراً لانه قال بعد قوله فلا فائدة  
 السامع اما حكمه على امرآه تفسير هذا انه قد يكون بنى صفت من صفات  
 التعريف ويكون السامع عالمًا باتصافه باحدى دون لاخرى فاما اردت ان  
 تخبره بانه منصف بالآخرى فتعبد الى لفظ الدال على لاوى وتخصيه متداً وتعبد  
 الى لفظ الدال على الثانية وتخصيه بخلافه السامع \* كان تخبره من اتصافه  
 بالثانية كما اذا كان السامع اخ يسمى يريد اي حر منعه لانه فاما كان هذا  
 تفسيراً لما قبله كان ذلك الاطلاق مصراً بعد التقييد فلا مذهب \* وقد اقتصر  
 الشارح رحمه الله على اياه عبارة التخصيص بما يشعر به عبارة لا يصح \* قال في رده  
 لانه يمكن ان يقال ان الايصاح كالشرح لهذا فكيف يكون صلافة ايصاح محمولاً على ذلك  
 التفسير \* قال قدس سره وحكمه بانه يتبع الحكم ح \* مره نصف رحمه الله من  
 قوله على من لا يعرفه المحاطب اصلاً من لا يعرفه المحاطب \* ووصف بدى جعله عو

اصلا لا بخصوصه ولا بوجه ما ولا شك ان عدم معرفة المحاطب للمحكوم عليه  
بالعنوان الذي جعل مرآة لاحتضاره يوجب امتناع الحكم عليه فلما ظهر اندفاع  
هذا البحث لم يتعرض لشرح رحمه الله \* قال قدس سره في المعنى \* لا في اللفظ  
فانه تجري عليه احكام المعوفة كما مر \* قال قدس سره في المؤدى \* لا في مدلول  
اللفظ فان مدلوله الجنس المعهود باعتبار مطابقتها لفرد لا يحميه بخلاف النكرة فان  
مدلولها فرد لا يحميه \* قال قدس سره فلا منافاة بين ان يكون اه \* لان معرفته  
باعتبار مفهوم الجنس النصف وعدم معرفته باعتبار مطابقتها لفرد مافي الخارج  
\* قال قدس سره لان المسد حبيذ في الحقيقة اه \* يعني ان المسد على تقدير عدم  
معرفة بان له احاق الخارج مفهوم اخوك اعي داتا موصوفة باخوة المحاطب دون  
الدات الموصوفة في خارج وذلك انه مفهوم معلوم له بقاعدة العامة فيكون معنى  
التعريف الاصلي متحققا به وهو الاشارة الى امر معهود عند اصحاب وان لم يعرف  
ان هالك داتا موصوفة بذلك مفهوم في الخارج وانما قال في الحقيقة لان الظاهر  
من اللفظ كون المسد نهت الدات الموصوفة في الخارج بناء على ان الشائع استعماله  
فيما اذا عرف المحاطب ان له احاق في خارج \* قال قدس سره واما قولك اخوك اريداه \*  
بحور ان يكون استنباطا وبيكون معطوفا على مقدر مفهوم من السابق اى هذا  
يعني ان جوار ايراده التفسير انه هو في زيد اخوك واما احوا اريد ولا يراده المعنى  
الاول ادلائقة في جن معين على مفهوم لا كون المعبر وصفه ولا كونه متصفا به بل  
تعيين اراده المعنى ان لا يلائقه من معرفته المحاطب ان له احاق في الخارج فيكون  
الاصافة اشارة الى ذلك \* موصوفة باخوة في الخارج المعلومة للمحاطب بمطابقة  
المفهوم الجنسي له ويكون فائدة الحمل المحدد زيد بذلك الدات وحاص توجيها  
قدس سره انه ليس معنى ( قوله سواء عرف ان له احاولم يعرف ) عرف هذا المفهوم  
اولم يعرف هذا المفهوم حتى ياتي الاطلاق المذكور سابق بل معناه عرف ان له  
احاق في الخارج اولم يعرف ان له احاق به وهذا لا ينافي معرفته المفهوم الجنسي فاندفع  
البحث الاول وان المراد بالامتناع الامتناع الوقوعي فاندفع الذي هداه به منقح  
كلامه ولا يخفى ما فيه من تشكك لان التباين من ( قوله سواء عرف ان له احاولم  
يعرف ) التسوية بين معرفة مفهوم ان له احاق وعدم معرفته ومن الامتناع الامتناع  
الساقي على ان ذلك لا ينافي لمعه بين ما ذكره المص رحمه الله بقوله يا خير مثله وبين  
المذكور في كتب الشوك لا يخفى فخلق ما ذكره المشرح رحمه الله في دفع المناقاة  
ملا ذكرناه في دفع البحث في \* قال قدس سره نعم قد يقصد به الجنس المح \* يعني

ان الفرق بين زيد اخوك واخوك زيد اذا قصد المهد لدهي به يصح في الاول  
 حور الثاني واما اذا قصد به الجنس او الاستعراق ماله ناداه ان اجلس كذا وكل  
 الافراد فلا فرق بينهما كما لا فرق بينهما في المعرف باللام قال قدس سره وجوابه ان  
 من في السؤال الخ لا يحق ان تقرير السؤال على مذهب يدويه لا يناسب قوله  
 ادا بلغت ان انسانا من اهل بلدك قال فانه يبدى ان لمرض الحكم على النائب  
 بعين كانه يسأل هل النائب زيد او عمرو والحواب حينئذ النائب زيد وانما يناسب  
 التقرير المدكور كون السامع طائعا للحكم على معين بالنائب وحينئذ اجواب زيد  
 النائب فالظن غير مدفع والمحقق ان السامع بعد عنه ان انسانا من اهل بلدك  
 قال فانه من هو سؤال عن تعيين ذلك النائب سواء كان من متدا او حبرا وادا  
 ٧ اختلفوا في حوازا الامر او كان المعنى مختلفا صحيحا وتؤيد ذلك انه لا فرق  
 بينهما في الترجمة الفارسية فان يقال كيف ان نائب وان نائب كيف وانه  
 يجوز ان يقال في جوابه زيد النائب زيد لا ضرورة كل منهما تعيين النائب قال الله  
 تعالى ( فزرناكنا يا موسى ) ( قال رب امدني امطش شي خلقه ) وقال الله تعالى  
 ( من يحيى العظام وهي رميم قل يحيىها الذي انشأها اولى مرة ) وقال الله تعالى  
 ( وثبت سائرهم من علو السموات والارض يقولون يستغفون العزيز العظيم ) فانها  
 من قول النائب زيد وقال تعالى ( من يحيىكم من فدت دبروا امرؤا لله بحكم )  
 وقال تعالى ( من يكأؤكم ما قل ولها ران الله تكأؤكم ) وقال تعالى ( من يدؤ  
 الخلق ثم يعيده قل الله يدؤ الخلق ثم يعيده ) فانها من قول زيد النائب وقال تعالى  
 ( ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله ) وقال تعالى ( قل من  
 يرزقكم من السموات والارض من الله ) محتملا لتقديرين واما احتار صاحب  
 الكشاف زيد ان نائب لمواتته لقوله تعالى ( ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله )  
 في القرآن ولان الاصل ان يجعل الذات متدا والوصف حرا لانه لا يجوز في جوابه  
 النائب زيد وكلام صاحب المفتاح يشير الى اختيار النائب زيد لان المناسب لطلب  
 التعيين ان يحصل ما يعيده خبر او ماد كذا فظهر ان ما مرجه لتفتاح من ان الكلام  
 في ان السامع اذا علم ان احدا اثنى عليه او ان احدا حصر به الانطلاق فقال من الذي  
 اثنى على او من المطلق صاندا تعينه فاندى يصلح للحواب به هو زيد الذي اثنى  
 عليك وزيد المطلق اما الذي اثنى عليك زيد والمطلق زيد وكلام الصغبر رحمه الله  
 يعيل الى الثاني وقد صرح جاز الله وعبداه من بحلافة وانفسا على ان ادا بلغت  
 ان انسانا من اهل بلدك قال فانه من هو سؤال عن تعيين ذلك النائب سواء كان من متدا او حبرا وادا

حكم وحوار الخ لله

ان معنى يصح يختار لان اصالح صدق الدعاء هو المختار \* قال قدس سره مقوض  
بقولهم آه لان معنى من قام زيد قام \* عمرو وشي ربحا بزيد قام \* قال قدس  
سره لا تطابقة المعوية \* لان معنى من قام اقام زيدا قام قام عمرو لان الاستفهام  
بالفعل اولى فيكون السؤال عن قام فقام زيدا قام زيد مطابقه \* قال قدس سره  
اعثره على معنى قولنا نحوين اح \* وهو ان تقديم الخبر على المتداي هو هم قلب المعنى  
المقصود به على ما قلوا \* تقدم ويحكم على ما ينصور ان المحاط طاب الحكم  
عليه وعمروا من هذا معنى يدفع لانتس \* قال قدس سره على ان قدس سره \*  
وهو ما مر في بحث حذف مستند من ان قام بجهة فعلية حقيقة الا ان من قام  
على الفعل تصحبه الاستفهام فصارت اسمية (قوله بل ما عايد) لان المقصود  
قصر الكامل من الخمس فيه وقد جعل مصنف الخمس مقصورا مبالغة في ذلك  
القصر كما يدل عليه بانه قوله اى سكام في الشصاعة فير رالكلام اح واقيل  
لا مبالغة في القصر بل في سره بوسطه القصر ليس شى \* (قوله لا تصوت انهما  
اح) في شرحه يفتح وميل صاحب انكشاف التفرقة حيث قال في الفائق  
ان قولك الله هو الدهر معناه انه هو جلت بصادات لا غير ذلك وقولك الدهر  
هو الله معناه ان الخائب بصادات هو الله لا غيره (قوله وذلك اح) اى اعادة المعنى  
بلام الخمس القصر مطلقا الا انه صور الاستعراق في المسند اليه والخمس  
في المسند لان الاصل ان يعثر في حاسب بوصوع الافراد وفي المحمول المفهوم (قوله  
على طريقة ان الرجل) يعنى انهما على طريقة واحدة في الخرج على  
الاستعراق واعادة القصر وان كان الاستعراق في الاول بمعنى الكل الافرادى  
وفي الثاني بمعنى الكل مجموعى في الرضى من الجواهر او هو صفة قياس  
لفظ كل تامة الخمس مصدقة اى ان مشوعها نحو انت الرجل كل من رجل  
والوصف بهذا اللفظ كائنا كيد اللفظى فلا يقبل انتريد كل الرجل اذ ليس في زيد  
معنى لوجولية حتى يؤكد كل الرجل ومعنى كل الرجل انه اجتماعه من خصال  
الخير منصرف في جميع لوجس وبتدكر تين صا صافين ان كل الرجل معناه كل رجل  
فانه قد يحى كل مضاف وانصرفة لاحاطة الافراد كما في قوله تعالى (كل الطعام  
كان حلالا لى امرئ) وهو به عليه السلام كل الطلاق واقع الاطلاق المعنوى  
اذ لا معنى لتوصيف امرئ بكل رجل سواء اريد منه الجنس او كل فرد على انه يافى  
فيه قوله في شرحه نفع على طريقة هم انعم كل القوم به حاله (قوله الاحيث  
بصدق زيد وعمرو) اصغر الا في زيد وعمرو اذ لا صدق لهما فى شى \* قال قدس

سره وان كان موصوفاً للماهية بقيد وحدة مطلقه ح \* لا يخفى ان مفهوم فرد ما هو  
 الماهية مع واحد من الخصوصيات على ميين البدو هي حصة من الجنس واتحادها  
 بشئ لا يقتضي اتحاداً ماهية مطلقه بخلاف المعروف بلام الجنس فان مفهومه الماهية  
 بلا شرط فاذا اتحدت مع شئ يجب ان لا توجد في غيره والا لم يكن الماهية متحدة به  
 بل حصة فليس قول المحب انه لا يبرم من اتحاد فرد من افراد الانسار زياداً من باب  
 اشتاء المعارض المعروف كيفوانه قال في الخواص ان الجواب ههنا مفهوم فرد ما  
 فخلاصه حواه ان المعروف بلام الجنس يدل على ماهية بلا شرط واتحاده بشئ  
 يستلزم احصاءه فيه والمكرر يدل على حصة منها واتحاده لا يقتضي احصاءه  
 ذكرنا اندفع الوجه الاول من اطر وكذا الثاني لا صدق فرد من افراد الانسار  
 على زيد في الخبر المكر يستلزم صدق حصة منه لا صدق ماهية وكذا الثالث لان  
 المحب قال مقتضاء صدق الماهية بلا شرط الاحصاء لا الصدق مطلقاً وكذا  
 الحمل لانه لم يقل ان الاتحاد في الوجود الحسبي يستلزم اتحاد الماهية من او تساويها  
 بل قال بان اتحاد الطبيعة من حيث هي شئ يستلزم احصاءها فيه واین هذا  
 من ذلك ولعل وجه النظر الذي اشار اليه الشارح رحمه الله تعالى ان ماد كره الجرب  
 لا يطرأ في المصادر لانه بالاتفاق موضوعه للماهية كمن حيث هي لا لافراد على  
 ما صرح به الشارح رحمه الله تعالى في شرحه للشراح في بحث تعريف الجنس فلم  
 ان لا يكون فرق بين المعروف والمكرر في اشارة احصاء الجواب ان مادة تعريف  
 الجنس للمعصرون بلها الاستعمال وماد كراما ماسة معوية بينهما كسائر السمات  
 العربية وبهذا الجواب يسقط وجه نظر السيد بص \* فان قدس سره فانه تعد  
 في هذه الصناعة فصلاً لا كون معنى الحمل انما هو بربن ههنا في الخارج ليس له  
 اختصاص بصناعة دور اخرى فانه منقضي عليه ولذا قال الشارح رحمه الله تعالى  
 لظهور امتناع حمل الخ بلفظ الظهور \* قال قدس سره ولا ينبغي ان يحمل الخ \*  
 لا ادري ما وجد هذا الانفاء ولزوم صياح التعريف بالجنس مجموع لانه يهيد الاشارة  
 الى الحضور الذهني كما مر غير مرة ولو صاع ههنا صاع في كل معروف بلام الجنس  
 لا فائدة المكر ما فاده وقد ظاهراً لا يجدي نفعا هي ان ماد كره لا يخفى فيما اذا كان  
 المعروف المذكور متبداً فان معنى الاتحاد مفهوم حسبي انما يوجد في الاستعمال في الخبر  
 المعروف ولذا قال الشيخ ان احصر المعروف باللام معنى غير ماد كره \* قال قدس سره موافق  
 ان لا يسمى قصر الخ \* لا يخفى انه حيث لا يكون ماد كره ترجيحاً لكلام القوم فانهم  
 صرحوا بافادة القصر \* قال قدس سره احتمل ان يكون المتبداً الخ \* لا تنافي بين



الاختصاص فليكن كلامه معيد، لكلامه بقصرين وقوله فمما يشتر أحدهما عن الآخر  
 ان اراد عدم التميز من حيث مفهوم او من حيث الدلالة فظاهر العطلان لان المفهومين  
 متميزان والدال عليهما، تعريفاً وان اراد عدم تميز أحدهما عن الآخر اذا كان  
 مراد المسكلم أحدهما واورد استند والخبر كليهما معاً فاللام وقول انه مقوص الى  
 القرائن كسائر الجملات فلا وجه له الاستفسار قال قدس سره هناك قصر  
 المتبادر على الخبر اظهر الخ لا ينبغي به تصحيح ذلك فيما اذا كان المتبادر اهم من الخبر  
 كقولنا الناس العبد، وامر كان الخبر مهم كفي فوننا العطاء اساس فلا ادلا وجه تقصر  
 الخاص على العام فلا وجه حصته فلا نقوله وقيل الخ والصواب ان يقال انه اذا  
 كان أحدهما اهم فهو المقصور وان كان بينهما عموم من وجه يوصل الى القرائن  
 وان لم توجد قرينة فالظاهر تقصر استند على الخبر قال قدس سره لان المعنى ان  
 كل توكل على الله لا ينبغي من لمصنف ان من يقول التوكل على الله لا يقصد  
 العموم في اراد التوكل ولا ساطعة بقصد ان حقيقة التوكل ومعهومه على الله  
 تعالى مع قطع النظر عن وجوده في كل الافراد او بعض منها قال قدس سره  
 بدلالة اللام على الاختصاص الخ في المعنى للام الابدانة احد وعشرون معنى  
 احدها الاستحقاق وهي كالتقديس بمعنى ودات نعموا الحمد لله والمنة لله والملك لله  
 ومحورين نظمهم في التميز في الدنيا خيري سمنه وتكافير انراى عداها والثاني  
 الاختصاص نحو اجبة لتعريف وهذا الخصيص للمصنف والشرح للادانة الخ فلم يحصل  
 اللام في الحمد لله للاختصاص بمعنى قصر بل الاستحقاق وهو الاظهر حيث يفيد  
 قصر استحقاق الحمد على الله تعالى ولا يستحق في غيره قال قدس سره ونحن  
 بما قررناه لك الخ قد عرفنا حد ما قررره وما قررره الشارح رحمه الله تعالى قوله  
 ليس معناه الخ اعرف من غير ان المقصود في الاول كمال المحبوبة بتزويل  
 محبوبة كل ماسوء مرة بعدم وفي الثاني كمال محبة المتكلم بتزويل كل محبة  
 متعلقة بماسوء مرة لعدم ولا شك انه ليس المقصود بهذا الكلام بيان  
 كمال المحبوبة او كمال محبة ما المقصود قصر محبة عليه وانه ليس لغيره  
 نصيب منها ودفع هذا المعنى ليس لان ههما قصر الجنس المخصوص كاتوهمه  
 السيد بل لان التعريف في قصر الجنس انه لا يوجد فرد منه في غير المقصور عليه  
 لانه لا يوجد جزء منه في غيره وهذا كمال المحبة مطلق و اراد محبة نفسه خوفاً  
 من الرقاء (قوله مش زيد نطقي) في رتبة العهد الا انه في انت الحبيب نوعي ولذا  
 كان اللام الجنس وفي رتبة انصاف شخصي (وقوله وهذا مطلق الخ) لكون كل واحد

من القصرين مما انفلا مرض من الكلام (قوله ان يثبت له العبودية الخ) فيه اشارة الى  
طريق استفادة هذا المعنى وهو ان يعتبر اسناد الخبر الى المبتدأ قبل تعريفه باللام  
فيكون اشارة الى حصول خبر لمتب للمبتدأ في الدهن (قوله لان القصر وعدمه  
الخ) فيه تنبيه على انه لا يقال في لا يعقل فيه العموم عدم القصر ايضا لان التقابل  
بينهما تقابل العدم والملكية (قوله في يعقل فيه العموم الخ) من يكون العقل عند  
تصور مفهومه في يجوز فيه صدقه على ممتد لان القصر عبارة عن تخصيص  
امر بامر والتخصيص فرع العموم في نفسه ولو لا ذلك لاعتد بالمتطلب لشركة  
او انقلب او التردد وليس مراده به لاسان يقتدر المتطلب عموم والشركة حتى  
يرد ما اورده السيد من انه لا يوجد في قصر لقلب و تعيين (قوله وقيل الاسم الخ)  
قائه الاسم الرازي والجملة عطفت على ما فهم من قوله فلا تامة السامع حكما على  
امر معلوم الخ فانه يفهم منه ان الامر المطلوب من حدى طرق التعريف سواء كان  
اسما او صفة يصح ان يكون محكوما عليه من امر من له اسم كان او صفة فكانه  
قال هذا في صحة كون الاسم او الصفة المعروف محكوما عليه عند الجمهور وقبل  
الاسم متعين للاسداء و مراد بالصفة هيما بدل على ذات مجمدة باعتبار معنى قائم به  
فقال له الاسم بمعنى مادت على ابدان فلفظ او المعنى فقط او الدات المعينة بالاضمار  
اي كاسم الزمان والكار والانه (قوله على امر نسي) وهو بمعنى القائم بالادب  
(قوله يكونه مطوقا له) او لا لانه قد يشب تأخير (قوله ومنتاله اعني) اي  
في الجملة الخبرية كما سيجي (قوله ورد من نعي الخ) يعني ان تعين الاسم للاسداء  
والصفة للخبر بما ثبت بالدليل المذكور اذا كانت دلالة الاسم على الدات والصفة  
على الامر الذي متبعية وهو مع لان المعنى يخص معنى له هذه الصفة صاحب  
هذا الاسم فاقبل ان التراجع على تقدير هذا المعنى لفظي وهم (قوله وحواله الخ)  
يعني ان الاحتياج الى ما قبل المار كور ناش عن خصوص من مذكور لانه كون  
اخر حامدا لان المقصود الحكم على ادات معينة بعمومية بصفة ولا يمكن ذلك  
الاتلا حطه باعتبار مفهوم محمول انصاف ادات به كبل لا يرم حل لشي على  
نفسه (قوله لا بالخبر الخ) لكونه متأصلا في وجود لدى هو طرف الخ  
والحكم بالانحدار من حيث مفهومه وحواله تتبع به هو موجود بالاصالة  
وان كان الانحدار من الجاهل (قوله لان الخ) هو لا لان الاناري والثاني  
للسكا في رجاء الله والتبوت عندهم من وجود ومعنى ان مفاد الكلام لا حاشي  
المرصك من المبتدأ واخر تقرير اخر وحصوله للمبتدأ سواء كان الطرفان

من الموجودات او من المدعوات امكدة او الاول موجودا والثاني معدوما بخلاف  
 المتفق فانه لا يتصف بغير شيء وانما يخص البيان بالحكم الايجابى لان السلب  
 فرع الايجاب فان لم يصح كونه جبرافى لا يجب لم يصح في السلب ايضا وتقرير  
 الاستدلال بالحكمة المتدنية مدلوله لدلوله ولا شيء في نفس الامر من الانشاء  
 بنات لغيره فلا يكون اخر شيء اما لصعوى ظاهرة لان مدلول الكلام المركب  
 من المتدنى والحكمة واما الكبرى فلان الانشاء اى مدلوله ليس شائى متقرر  
 في نفسه اى مع قطع النظر عن تكلم لانه معان عارضة للتكلم وكل ما لا يكون له تقرر  
 في نفسه لا يكون مقرر العبرة فان المتنى الصرف لا يمكن ان يصف شيئا فان قلت  
 له تقرر في نفس التكلم فيمكن لاخباره بقتل الكلام في ان المعنى الانشائى في نفسه  
 لا يمكن الاخبار به لانه به ثبوت في نفس التكلم وحصوله لا يمكن الاخبار به فلا يقال  
 يريد طلب الصبر وما حررا ما ظهر منقطع ما قيل ان اريد بالثبوت في قوله الخبر  
 يجب ان يكون ثمة لثبوت قيامه به بغيره بغيره بالامور الاعتبارية وان اريد به ان يكون  
 محمولا عليه موافقة بتعريف الجمل او بقية اخباره لانه اريد به الحصول والاتصاف  
 سواء كان حقيقيا او غيرا وما قيل لا يمكن ان لا يثبت له في نفسه فان الطلب  
 الذى هو مدلوله اصبر ثمة قائم في نفس التكلم وعبارة انما هو متعلقه لان المراد  
 بالثبوت في نفسه ضرورة يقع قطع النظر عن التكلم وكذا ما قيل لا يثبت له بالثبوت  
 في نفسه لا يكون ثمة بغيره متقرر ان ثبوت شيء لشيء انما هو فرع ثبوت المثبت له لا ثبوت  
 المثبت محورا يدعى لاردل وهو في الثبوت بمعنى الوجود لا في الثبوت بمعنى التقرر  
 ضرورة ان المتنى لا يثبت شيئا وكذا ما قيل انه يتقضى ثبوت الاخبار الايجابية  
 الجارية على المستحالات فانها غير ثابتة في نفسها مع ثبوتها لغير لانها في صورة  
 الايجاب وليست بصفة حقيقة ضرورة ان ادعى الصرف لا يتصف بشيء نعم يرد عليه  
 ما ذكره الشارح رجهته من ان ثبوت حصوله لثبوت انما هو في الخبر الذى هو  
 جزء القضية فهو مطلق اخره بل لا ريب فيه ان يكون مسددا او الاسدادا من الثبوت  
 فانه متحقق في قولك اصبر ريذا من غير حصول طلب الصبر للحظ طلب واتصافه  
 به فكذلك في ريذا صبره ولا فرق بينهما الا باعتبار ان الثاني يغير التحقيق لتكرر  
 ايقاع الصبر على ريذا بخلاف الاول كما ذكره السكاكى رجهته ان قولك ريذا  
 عرفت او عرفت برفع يمين التحقيق بث عرفت ريذا فانه نفس سره على معنى  
 انه يجب ان لا يردى وقوعه حتى يرد ما ذكره الشارح رجهته الله تعالى  
 من ان هذا الوحوب مختص بالقضية الموجهة بل اريد به النسبة الحكمية اى يجب ان

ا او اثنا عينا نفسه

يكون الخبر منسباً بالمتداً ما يتصور حصوله له سواء كانت مرفوعة ما يكون  
الحكم بالنسب او موصوفة ما يكون الحكم بالايجاب ومشكوكا فيها ما لا يحكم  
شيء منها فيشتمل جميع صور الاحراز هذا وقد عرفت في حررناه انه يمكن ان يراد به  
الوقوع الاتحائي كما هو المتأدبر به على ان معناه الكلا لا يجازي لركب من المتداً  
والخبر ذلك قال قدس سره لا يدعي ان يشرح فيه قد عرفت بما حررناه انه  
يمكن النزاع فيه فان الواجب في الخبر الاسناد وما كونه على وجه الثبوت والاتصاف  
فكلا سواء فسر الثبوت بالوقوع او بالذاتية حكمية ما كلاً المعين انما يجب  
في القضية الموحدة قال قدس سره ليست ايده به ان اراد ان يكون مدلوله  
الصريح حالاً من احواله فيجب تأويل الجملة خبرية واقعة حمراء في محور بد قام  
ابوه لان قيامه لا ليس حالاً من احوال رد وقد عرفت ان سنده في تعريف الدلالة  
وان اراد انهم من مدلوله الصريح واصبى فلاشك في ثبوت رد صريه يدل على  
كون زيد بحيث يتعلق به طلب الصرب كما ان زيد قام يؤيد على كون زيد بحيث  
قام ابوه على ان يختار الشارح رحمه الله تعالى كما سبق في تعريف الدلالة انهم  
المعنى وان كان صريه ظاهري الا ان فهمه من اللفظ صريه هو زيد اصريه  
وان كان طلب الصرب صريه كما ان طلب ضرب زيد في حال من احواله  
قال قدس سره ولا ريب ان قد عرفت ان لا يرد في بابها لا باعتبار دلاله الثاني  
على التحقيق دون الاول واوضح ان الثاني يقتضي اسناد حال من احواله فالحال اعم  
من ان يكون صريها او حمرا قال قدس سره وذلك صريحاً وهذا الصريح  
انما هو في الجملة الخبرية الواقعة حمراء والشارح رحمه الله معترف بان لا بد من الثبوت  
فيها انما النزاع فيما اذا كانت الجملة الانشائية حمراء قال قدس سره فيستفاد من  
لفظ اضربه ان في رد اضربه مدعى ليست في اضربه زيدا لانه يجب  
طلب الصرب مع الاستدقاق له صريح في شرح مصحح وحواشيه وجه ان  
استدقافه قوله اضربه لا يقتضي وقوع ذلك القول حتى يستدعى مدعى طلب اضربه  
وحينئذ ظهر ركازة تقدير مستحق لان يقال فيه اضربه لان مقصود القائل من  
قوله زيد اضربه تحقيق طلب ضرب زيد لا إعادة كونه مستحقاً للقول المذكور  
قال قدس سره بعض النجاة اراده اشبح الرضى قال قدس سره واثار به  
الى ما نقله الشارح رحمه الله تعالى من ان وقوع ذلك خبر كثير في كلامهم والتقدير  
تعريف قال قدس سره وقد عرفت ما فيه من انه ليس تعصفاً محضاً ولا بد من  
التقدير ليكون الخبر حالاً من احوال المتداً قال قدس سره ان استقصاء مانع

مخصوص \* وهو كونه معرفة او محصيا للبدا \* قال قدس سره فقد اوجب  
 التأويل \* يعني انه اوجب التأويل فيهما لما منع غير ما ذكره في الصفة والصفة فليكن  
 في الخبر ايضا مانع آخر يوجب التأويل كوجوب كونه حالاً من احوال المبتدأ ( قوله  
 وليس ثابت للبدا ) هذا للكلام يدل على انه حل الثبوت في قوله يجب ان يكون  
 ثابتاً على الثبوت متى يلزم الايضاح اعني الوقوع اذ الثبوت الذي يعتبر بين المبتدأ  
 والخبر اعني النسبة الحكيمية حاصل في بن زيد وفيك هذا ومتى القتال وان لم تكن  
 موقفة ( قوله بن انتم لامر حياكم ) في الكف وبقال لمن يدعي له مرحبا اي اتي  
 رحا من البلاد لانضيقا ورحبت بلاك رحبا ثم ادخل عليه لافي الدماء السوء انتهى  
 فالحلة السعابية جبرلا ثم ( قوله وربك كاهن الاسد ) اذا اراد ان ينادي التشبيه او الثالث  
 فانه يكون الخبر جملة اشياء بخلاف ما اذا قصد التشبيه به حينئذ خبرية ( قوله  
 ونم الرجل زيد ) فانه جملة لانشاء المذبح العام وقع خبر الريد ( قوله ولا ينبغي ان  
 تقدير القول في جميع ذلك بصف ) بشر لفظ الجميع بان القائل بعدم صحة وقوع  
 الانشاء خبرا بقدر القول في نحو ابن زيد على ما صرح به في شرح المفتاح حيث  
 قال بلياً به المعنى في كثير من المواضع في باب المدح والدم في جعل المحصوص  
 مبتدأ وفي الدماء كقولهم تعالي ( رانتم لامر حياكم ) وفي مثل ابن زيد ومتى  
 القتال وكيف الحد وقال سيد في مرجه وامام ابن زيد ومتى القتال فليس  
 بما نحن بصدده لان الاستفهام هو داخل في الحقيقة على النسبة بين المبتدأ المذكور  
 والخبر المقدر لا على الخبر وحده انتهى وفصله في الحقيقة بقوله فالعنى ازيد حصل  
 في الدارام في السوق فلا يصور تقدير القول اذ لم يقع الانشاء خبرا للبدا وانيس  
 المعنى ريدا حصل في الدارام في السوق الا ترى انه اذا قدر باسم الفاعل كان الاستفهام  
 داخلاً في المبدأ حقيقة ولو لا هذا لما وجب تقديم الكلمة المستعملة للاستفهام على المبتدأ  
 اعني ريدا كافي قوله زيد بن هو ووجه بحث اما ولا فلا هذه الكلمات موصوعة  
 لطلب التصور اي لا تصور ومعه على ما حققه سيد ان الحاصل بعد السؤال تعيين  
 المسند واذا كان كذلك كان لا استفهام استفهاما من تعيين المسند فالتعدي ريدا حصل  
 في السوق ام في الدار لا عن سبب الحصول اي ريدا وانما فلا لا بد من انه لو لا هذا ما  
 وجب تقديم الكلمة المستعملة للاستفهام على المبتدأ لانه ليس المراد بالغير في قولهم كل  
 معير للكلام نعم تصدير معير القسمة الى ما يحدث في الكلام معي راندا على اصله كافي  
 صميم الشأن ولا ما لا نداء فان الاول يحدث كونه مفسرا والثاني التأكيد وليس بما يعبر

لنسبة (قوله فعلى هذا يختص التقوى الخ) لانه اذا كان مسداً الى غير ضمير المبدأ  
لا يصح لان يرد الى المبدأ ولا يكتفى بالحكم بقوة هذا الحكم لاول الحكم على  
المبدأ والمستند من الضمير الحكم على غيره لدفع ان تخصيص الضمير بمسبب  
الى المبدأ تخصيص بلا قرينة والظاهر العموم وان ظهر دخوله في التقوى لانه  
قال في فصل اعتبار التقديم والتأخير مع العمل وبغير قوتها اعرفت في اعتبار  
التقوى زيد عرفت او عرفت الرفع بعيد تحقيق انك عرفت والنصب بعيد انك  
خصصت زيدا بالعرفان بقوله الرفع بعيد تحقيق انك عرفت يدل على انه بعيد  
التقوى ليس بشئ لان القرينة كسار على علم وكونه نظيراً لا عرفت في اعادة التحقيق  
لا يدل على انه مثله في اعادة التقوى المصطلح وفي قوله ينبغي اشارة الى انه ليس  
داخلاً في التفسير الذي ذكره السكاكي رحمه الله تعالى في المسألة كالمسمى صابغة  
الافراد لانه داخل في التقوى على ما هو فلو ورد عنه اشكالان احدهما انه  
ما يصح استعماله في التقوى اذا كان كونه بجهة ناشئ من قصد التقوى وليس كذلك  
لانه لو لم يقصد التقوى وحب كونه بجهة لاسد النص فيه الى غير المبدأ وثانيهما  
انه اذا كان ريد صرته داخلاً في التقوى كان ريد بوجه متعلق كالمصطلح داخلياً مع  
انه سمي على تفسيره ولا يصح المقالة بينهما على انه يمكن ان يقال ان كلمة او في قوله  
اول كونه سمي بذكر الخلو وانما الابدعي لكونه صفة الافراد والجهة مطردة في معكسة  
(قوله كما سقت الاشارة اليه) حيث هو المسد الذي في صفة الافراد بجهة صامت  
على المبدأ فعلى الخ وصرح بدخول زيد بصرته فيه (قوله معرى عن العوامل)  
في الحال او في الاصل بدخل فيه مدخله او اوضح نحو ان يردا قام ومدريد قام  
(قوله وهذا) اي القول بريد كالموصفة للاسد بريد (وهو ما قلت قام) اي من يحمل  
ضمير بريد دخل الاسد دخول المأموس لان براد قام محملاً بضمير حقيقة ان ذكره  
كان توطئة وتقدمة ادنوكان المقصود مجرد الاعلام بقيام بريد كفي قام زيد بخلاف  
ما دام تكن اخر متحملاً للضمير بخلاف اسار هاهنا دل على ان دكر بريد اولا  
كان للحكم عليه ادلا طريق له سواء وانص كون ذكره توطئة ومقدمة فاندفع  
اعتراض السيد واما ما قيل في جوابه ان تعرية المبدأ عن عوامل ليس الا في الخبر  
الفعلي فان التعرية تقتضي تحقق العاقل ولم تحقق في بريد انصار وريد قائم ما يصلح  
للعمل في بريد حتى يكون تقديمه عليه تعرية له عن العوامل بخلاف زيد قام فان تقديم  
ريد تعرية عن العوامل فيه بحث لان التعرية جيدة انما تعلم بعد ذكر الخبر بانه  
يصح عمله فيما تقدم فتقديمه يكون تعرية اولا صحيح فلا يكون تعرية وهذا مناف

لقوله فاذا قلنا قد علمت ان لا بد من دليل على ان ذكر المبدأ فقط مقدمة و لقوله  
ليس الاعلام مسمى بغيره مثل الاعلام به بعد التبيين عليه والتقدمة (قوله هـ) انه  
لم يتعرض الخ ( ذكر اشرار روح في شرحه لفتح نقصا على ضابطه كونه جلة  
اربع صور احدها ضمير الشأن والثانية صور التخصيص والثالثة جلة اسماء  
وقعت حرا وليس فيها مع او مشتق بخبر بدحوه عمرو او علامك فانه ليس مفيدا  
للتقوى ولا سبب عند السكاكي روح يعرف من تفسيره والرافعة يريد ضربته والمصنف  
روح لم يصرا سبب امكن دخول لثلاثة والرافعة في السبب بان يصدره بالتفسير الذي  
ذكره الشارح روح في سبب والصورة الاولى لكونه مشهورا واحدا متعبا كانه  
مدكور في الصورة الثانية فاورد القصص بها ههنا واجاب عنه وهذا الجواب لا يتم  
من قبل السكاكي روحه لله تعالى لانه قال واما الحالة المقتضية لكونه جلة فهي  
اذا اراد تقوى الحكم ادلاير اذ التقوى في صورة التخصيص (قوله هو داخل في التقوى)  
لان معنى قوله التقوى الاشتغال به في التقوى واللام للسبب لا للعرض بل ليل ان  
المحل كونه جلة لا يريد حلة والاشغال على التقوى بالمعنى المصطلح اعني  
تقوى الحكم نفس التركيب لا تترك المسد ولا المؤكدا حاصل في جميع صور  
التخصيص ضرورة تكرار الاستدلال وساقله المصنف رحمه الله تعالى سابقا من  
ان يدخل جاء في التخصيص فقط معناه لا يستعمل للتخصيص ولا يستعمل للتقوى  
لانه لا يستعمل فيه ولا يبعد (قوله واعتبرهما) اي التقديم والتأخير بين روح  
وعرف بان يكون الاصل عرف يريد على ان يريد بدل من الصير المستقر فيكون فاعلا  
معنى كما مر في تقديم المسد به (قوله كيد لا) اي كيف لا يكون صور التخصيص  
داخل في التقوى وقد ذكر ان كل تخصيص تأكيدي لا يشمله على  
الحكم هي المقصور عليه كارة كيد الاصل الحكم المسمى باسمه ولا يشمله على  
تعبه عما عدا المقصور عليه المستلزم ثبوته في صور علمه كان تأكيدي الحكم الثبوت  
المستلزم من الكلام صريحه و اذا كان كل تخصيص تأكيدي على تأكيدي فاذا استبعد  
ذلك من غير ان يكون كافي صورة تخصيص كان تقويا لمصطلح مدبر فانه مما حكي  
على الدطري (قوله وهذا صهر مصاد الخ) لان الاراء من قوله وبعد تسليم  
العرفان لا حاجة الى التأكيد وسبب ان لا يكون مراد لان لا يكون معادا على ان  
عدم الحاجة بالنظر الى المد مع الاستمرار عدم الحاجة مطلقا لجواز تحققها باصبر  
آخر ككون الحكم نصيبا عن وترت الاحكام على ثبوته والتعرض بمساواة  
من انكره (قوله مع بصرجه من المد الخ) اي لم يذهب الى ما قاله بعض من ان انا

٧ والآلة نسخة

تأكيد مقدم والمسند مجرد ( قوله وسميتها ح ) اي المشي لا يرد بالجملة مطلق  
اما التقوى او كونه سلبيا والمقتضى لخصوص كونها ايجابية قاعدة الثبوت ولكونها  
فعلية اقادة التجرد ولكونها شرطية اقادة التغير بالشرط ( قوله لان اصل الح )  
لكونه حدثا فلا يبدل من الفاعل والمفعول والزمان والمكان ٧ والعلية ( قوله ثبت ثبوتها  
بالفعل قطعا ) وان كان تخصصية المقدم من وقوعه صفة وحرارة بخلاف تعللها  
باسم الفاعل فانه لم يثبت في موضع اصلا ( قوله والذي حاق به درهم ) اي  
حصل له درهم لان الجراء لا يكون الا جملة تع في ذلك مذهب مدرسة الكشاف حيث قال  
في تفسير قوله تعالى فيه ظلمات فان قلت ثم ارفع ظلمات فست الظرف على الاتفاق  
لاعتقاده على الموصوف فانه يرفع من ظاهره ان تعين جهة الرفع اعني القاعدية  
متفق عليه لكن مراده ان يرفع بالاعلية حيث لا خلاف فيه لان جهة الرفع  
لا خلاف فيه اد لا مانع من كونه متدا مقدم خبر ولد لم يوجد في بعض نسخ  
وحط عليه في بعض في الرضى قال ابو علي وادعى بعضهم انه جمع عليه ان الظرف  
اذا اعتد على موصوف او موصول اودى حال او حرف استفهام او حرف نفي فانه  
يجوز ان يرفع الظاهر لتعويته بالاعتقاد ( قوله لان الاصل في الخبر ح ) في الرضى  
لما دع ان يرفع ذلك لتعريف الجملة الحاكم المطلوب من الخبر كما يفرد ( قوله لأصله انفراد  
الح ) فيه ان حاله في الاعراب لا يمتنع استلزامه في خبرية على ان اصله  
في الاعراب انما يتم ذلك لو كان الاصل في الاعراب النفي ( قوله ولم يحدف الح )  
لانه يؤكد نحو مؤادي صدر الدهر اجمع وبه طبع عليه نحو عليك ورحمة الله  
السلام ويقع داخل نحو في الجنة حديد فيها وقاس سيرا في حذف مع فعل  
فالخبر عنه هو الفعل المحذوف كذا في الرضى ( قوله لكنه لو قصد الح ) ان  
القصد اولاه بنظر الى تغيير الجملة الى الفعل وتعد ثاب بنظر في عدم لقول هذا كور  
فلا منافاة بين اثبات القصد ونفيه على ما فهم ( قوله لان معنى اه ) ليس هذا معناه  
النفوى لان التقدير المعتدى بالله معناه التسوية يقال قدرت الشيء بالشيء اد فسته به  
كما في القاموس بل يؤول اليه كتفسيره بماثونه بالجملة فانه ان كان بعد تقدير الفعل  
مساويا بالجملة كان في التقدير جملة ومؤولة وقيل التقدير بمعنى العرض والرائدة  
اي مقروض جملة او للاساسة اي مقروض ملتبس بالجملة ٨ تدس اجراء الكل ( قوله  
لا معنى لعمارة المصنف رحمه الله تعالى ) اد لا يحسن الجملة لمراد في التقدير فعلا ( قوله  
ان حلت على ظاهرها ) ان يراد بصير هي الجملة بصفة بخلاف ما اذا اراد  
منه انظر فانه يدفع هذا الفساد ( قوله فكأن يعني الح ) اي لدفع هذا

٨ تلبس الجزئي بالكلي  
نسخة



الفساد واما انفساد الاول فقير مدفع اذ لا معنى لقولنا يجعل الظرف في تقدير  
فعلا ( قوله على ما امر في ضمير الفصل ) من ان الله داخل على المقصور وهو  
الاستعمال العربي الشائع ( قوله ان عدم القول اعم ) اعتبر الاتصاف او متدنية  
لصاحب الفتح في قوله تعالى ( ان حسابهم الا على ربى ) ليظهر كونه من قصر  
الموصوف على الصفة ثم عطف الحصول عليه اشارة الى ان المقدر هو الفعل العام  
لا الاتصاف فلا قرينة عليه واعتبر القصر بالنسبة الى الاتصاف والحصول لانه  
المقصود من القصر على المتصف والحاصل ومعنى الاتصاف بنى خور الجنة  
الاتصاف نظرية خور الجنة لها فلا حاجة الى ان يقال معناه على الاتصاف  
بكونها في خور الجنة مع انهاء ان القصر على الاتصاف بالحصول لا على نفس  
الحصول تمام ان كلمة لا هما لى الحسن ولوقوع الفصل به وبين الاسم بالظن  
وجب الرفع والتكرير معضية سالبة ومقصود الشارح رحمه الله تعالى من اعتبار  
السلب في جائب الموضوع والحصول ان السلب منزه ان الحكم فالى بقدر القصر  
وليس متوجه الى القيد حتى يكون لى القصر وهذا كما اعتبر في معنى من قوله تعالى  
على اختصاص عدم الزيب بله ان لان العصبة معدولة حتى يرد عليه ان لا التبرئة  
موصوفة لى اخر من المبدأ لالى احدهما في نفسه وان كلمة لا اذا كانت جراً  
من الموضوع لا تصح الفصل بينهما بوجهه وانه قد صرح في بحث مساواة  
ان تقديم الخبر في مثل في الدار رجل لا يعيد الاختصاص لكونه محتمل لوقوع  
الكرة مستداً ولا شئت به اذا كان قوله تعالى ( لا بها غول ) معدولة كان  
تقديم الخبر به محتمل ولا يكون مبيداً للاختصاص بخلاف ما اذا كان سالبة فان  
الصحيح حينئذ وقوعه في سبق لى و التقديم للاختصاص وبما حررنا ظهر  
الندفع ما ذكره السيد لان العصبة سالبة وانفساد قصر نى القول على القول  
في خور الجنة «لعو مسر اشوب و انزع في محله فالحاصل يعتمد بحايه خور  
الجنة والمتكلم بغيره وكونه مشتمل بمعدولة لا ينافي ذلك فان السالبة والمعدولة  
متلازمان صد وجود الموضوع لانه فرق بينهما في الاسمين فيستعمل لا بها غول  
اذا كان النزاع في محبة غول وفيها لا غول اذا كان النزاع في محبة عدم القبول  
كافي ما ناقلت واما قلت فلا يطر فرق الذي يله اشرح رحمه الله في معنى ( قوله  
ولهذا يظهر اعم ) لان قصر اصنافي لاحق حتى يرد عليه ما ذكره ( قوله  
ليس على معنى ح ) فان الخطأ في لكم لكفر مخصوص وديهم يتجاوز  
الى مساوهم من الكفار وكذا دين الله عليه السلام يتجاوز عنه الى المؤمنين

(قوله لينظر الى ما في هذا الكلام الخ) وعدي انه لاحط طوبه ولاخروج اما  
 عدم الخط فانه قال في شرحه في بيان مقتضيات تقديم السند او ان يكون المراد  
 تخصيصه اي تخصيص السند بالسند اليه لا قصره عليه هي ما قبل كقوله تعالى  
 ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ وان المعنى ان حصول دينكم لكم دون غيركم بخلاف ما سبق  
 دينكم لكم لدلالته على حصول الدين لهم لا على الاختصاص بهم كما يدل عليه  
 التقديم وذلك لان المتكلم اذا ذكر المتأخر عقيب الخبر عن المحاط به لم يرد عطف  
 شيء على الخبر لفصل المتأخر به وما اوله ويجوز ان يقال دينكم لكم وغيركم ولا يجوز  
 ان يقال لكم دينكم ولغيركم فهذا يقيد القصر لانه لا يستقيم ادليس المعنى على ان  
 دينكم لا يتجاوز حكمكم الى غيركم ولا ان ديني لا يتجاوز عنى ر غيرى فانه فاسد لو حود  
 التجاوز حكمكم الى غيركم بل على اختصاصه على معنى ان المختص بكم دينكم لا ديني  
 والمختص بدينى لا دينكم كافي المتأخرين الاخيرين اذا المعنى في الاول ان المختص بريد  
 القيام دون القعود وفي الثاني المختص بى التسمية دون القيسية لان غير زيد لا يكون  
 قائما وغيرى لا يكون نميما فاعرفه فانه اجمع لا قبل انتهى فارد بقوله انه لا يستقيم  
 عدم اسقف مقصر السند اليه على السند فقصر اخفيا كاذبهم صاحب القيل  
 حيث قال ان حصول دينكم لكم لا لغيركم لعدم استقامة القصر الاضافى قائم مع  
 الوجه الاول للخط و اراد بقوله بل على اختصاصه به اختصاص السند بالسند  
 اليه مطلقا سواء كان اختصاص السند من سائر مسندات بسند اليه فيكون القصر  
 المستند على السند اليه لعدم تجاوز السند اليه عن الى سائر المسندات او اختصاص  
 السند بالسند اليه من بين سائر ما يسند اليها فيكون قصر السند به على السند لعدم  
 تجاوز السند عنه فالاول كافي لكم دينكم ولي دين اي الحصول لكم مختص بدينكم  
 لا يتجاوز الى ديني والحصول لى مختص بدينى لا يتجاوز بدينكم وهذا معنى قوله  
 ان المختص بكم دينكم لا دينى اي ليس حاصل لكم دينى دينى الاختصاص بى  
 الحصول كما يفيد تقديم اخر لا الحصول مع الاثرا كما قاله اسيد فانه لا يفوته عاقل وصلا  
 عن علامه قائم مع بوجه الثمانى وانما يحمله على قصر سند اليه على السند فقصر  
 اخفيا كاذب اليه الشارح رحمه الله تعالى عدم موافقه لبق الآيه اعنى  
 قوله تعالى ﴿لَا اَعِدُّوا لَهُمْ مَعْدُونَ وَلَا اَنْتُمْ عَنْهُمْ مَاعِدُونَ﴾ فانه يبيد كون النبي  
 صلى الله عليه وسلم على دينهم وكونهم على دينه فانه سببه كونهم مقصورين  
 على دينهم وكونه عليه السلام مقصورا على دينه لا قصر دينهم عليهم وقصر  
 دينه عليه ولذا قال القاصى في تفسيره لكم دينكم لا تنزكونه ولي دين لا رفصه والثانى

اعني اختصاص المسد بالمسد ليه من بين ما سائر ما يسد اليها كما في المثالين الاخيرين  
اعني قائم ريد ونجى اياهه نقصر المسد اليه على المسد فيكون مآل المعنى ان المختص  
بريد القسم دون يعود والتمجية مختصة في دون القياسية فخلاصة كلامه ان تقديم  
المسد على المسد به يكون تارة نقصر المسد على المسد اليه وتارة نقصر المسد اليه  
على المسد فانه مع لوجه لثالث صحت واما عدم الخروج عن القانون فلان الشارح  
رحم الله قال في شرح الكشاف في تفسير قوله تعالى (لها ما كسبت ولكم ما كسبتم)  
ان قول الكشاف و معنى ان احد الايتام كسب غيره شعران في اياها ما كسبت  
ولكم ما كسبتم قصر مسد على المسد اليه ايها كسبها لا كسب غيرها ولكم كسبكم  
لا كسب غيركم وهذا كافيل في لكم ديبكم اي لادبي ولي ديب اي لادبيكم وقال فيه  
ايضا في تفسير قوله تعالى (ساعيات ولكم اعمالكم) اي لنا اعمالنا لا اعمالكم والعكس  
اوتسا اعمال لالكم والعكس انتهى وما حردنا ظهر لك ان مراد العلامة  
من الاختصاص في قوله من مختص بكم ديبكم لادبي الاختصاص المستفاد من تقديم  
الحرف لا الاختصاص المذكور عليه باللام فيكون مؤدى كلامه قصر الاختصاص  
بكم على ديبكم على ما ذكره بعض النحويين فقال حل العلامة باللام على الاختصاص  
فصار معنى لكم ديبكم المختص بكم ديبكم ومعنى ولي ديب المختص في ديب وحل  
تقديم المسد لقصره على المسد اليه (قوله ولي ديب لادبي ريب) وحوذنا مع المصوى  
من تقديم الحرف لادبي وحوذنا مع القاطن وهو عدم التكرير وكذا كون الاصل تقديم  
الاسم على الحرف فان في كشاف و هو عدم لادبي تكملة لو الدلالة على مرض  
التقدم قدر فاه حتى على بعض النحويين حتى قال قصد بلاريب في القراءة  
الغير المشهورة من رفع ريب يحسن لا معنى ليس ثم اعرض عليه ان صاحب الكشاف  
بنى الامر على قراءة مشهورة (قوله والمعتبر الخ) اشارة الى دفع ما يثوبهم من انه  
اد كان اعصر اخصاف فيكون بسببه الى كتب الدهر والشعرة وحاصل الدعوى  
ان تخصيص هذا اللفظ من بين كتب الله تعالى يحسن الفهم مادرة الى سائر الكتب  
فانها المعتبرة في مقدمه (قوله احسن من الدهر) اي الزمان فانه يتعلق بما فيه  
وهو يتعلق بالدهر مع ما فيه وليس بمعنى احسن من الدهر كما قيل فانه حينئذ  
يكون اجل مستعملا بدون احد الامور الثلاثة ويحتاج الى تعيين معنى التباعد مع  
فوت المبيعة في المدح (قوله فاه لو احراج) بان يقال هم له لثوبهم انه صفة له توها  
قولا لا استدعاء لذكره في مقام الابتداء التخصيص وصلاحيه الظرف لذلك ويكون  
لا انتهى لذكرها خبر به اوصفة بعد صفة والحرف محذوف وكلاهما خلاف المقصود

اد المقصود اثبات اللهم الموصوفة له صلى الله عليه وسلم لا اثبات لصفة المذكورة  
 للهمزة او اثبات امر آخر للهمزة الموصوفة فانه حينئذ يكون الكلام مسبوقا لمذ  
 همزة صلى الله عليه وسلم لا لمذحه صلى الله عليه وسلم ولا يصح ان يكون التقديم  
 فيها لمحصرا اذ ليس المقصود قصر انهم الموصوفة عنه وان كان مستقيما بل اثباتها  
 له كما يقتضيه السوق (قوله جوار ان يكون قائم منذ من القسم الاول منه) قال  
 الشيخ ابن الحاجب في شرح المظومة ان المقدم اذا كان ظرفا تعين للمجربة بخلاف  
 قائم رجل فانه لا يعين المجربة عند قولك قائم جوار ان يقول القائل قائم في الدار  
 فيكون مسددا انتهى ولعله لانه في معنى ذات موصوفة بغيره فيكون الكثرة مخصصة  
 في اعمق اولان التثنية للتمكن لالتكثير ما يكون المراد منه ان ذات المعينة ولا يخفى  
 ان ما ذكره الشيخ لا يحتاج الى اضمار رجل بل لا حيث اعترض احتمال للانداء عند  
 ذكره قبل ركرر من بخلاف في الدار ومن قسم لثاني منه عند الاخفش  
 والكوفيين قائم لا يشترطون وقوعه بعد في او الاستفهام (قوله من التحصيل  
 الخ) هذا ما يرد لو كان عليه متعلقا بالحكم واما ان كان متعلقا بتقديم الحكم  
 ويكون المراد بالحكم المحكوم به فانه يكون التحصيل من تقديم المحكوم به المتضمن  
 بان ما بعده ما ينص لم ان يكون محكوما عليه فانه حكم على شيء معلوم قبل ذكره  
 اجبالا لجملة الحكم عليه (قوله فلا لا أهمية الخ) هذا اذا اراد بسلامة كثرة  
 الصيغة واما اذا اراد بها كونها نصب المصعد عند شككم فهو مكنت رأسها  
 كما لا يخفى (قوله يترشح) في تاج السبقي الامتزاز عندا ربه كردد وفي الاساس  
 افترت من نكر كالرد فعني يغتر من كذا يظهره والخط سير في ثيل من غير هدى  
 كما في الفاموس وفي الاساس ويات بخط اسماء وما يرى اي حائط القليل هو  
 وحائط الليل وحائط عشوة للماهل فالخط بمعنى الجهل بمعنى لا يفهم من كلامه  
 معناه حق الفهم فلا يتركه فلا يرد ما قبل ان يحس اليه لا يوجب ترك المقصود  
 ولا يقتضي الاستدلاله بالبيان المحمود واد باخط عدم صهور دلالة على مقصوده  
 وبالاشكل الاشكالين عند كورين وبلا حلال ما شر اليه بقوله في اعتراض  
 صعب (قوله او ان يكون المراد الخ) اي اذا ريد الجملة دالة التردد جعل مسددا  
 فضلا لانه الموضوع لا فادته وقدم ان في على المسند اليه الذي هو فاعله فكما  
 ان افادة التحدد تقتضي ككون السند مفرد فعلا على من كذاك تقتضي كونه  
 مقدما على المسند اليه وكيف لا يكونه فعلا مستغنى تقديمه على فاعله كذا في شرح  
 المفتاح الشريفي وفيه ان التقديم لا مدخله في افادة التحدد هو لارم لكونه

فعلا كما اعترف به فلا يصح جعله مقتضى اقادة التحدد ولعله هذا وجد تركه المصنف  
 رحمه الله وقال اشباح رحمه الله في شرح المفتاح هذا تكرير لما سبق من ان قصد  
 التخصيص باحد الارادة واقادة التحدد يقتضي كون السند المفرد فعلا فاصاف  
 اقادة التحدد نارة الى حسن السند فعلا ونارة الى تقديمه ولا يخفى ان مآله الى ان  
 اضافة التحدد الى التقديم بطريق التوسيع لكونه مقتضى الفعلية التي تقتضي اقادة  
 التحدد وفيه تعسف ( قوله وعن هذا الاتفاض ) مشأ التناقض ان المقرر عند  
 القوم ان في نحو فاعر من اساد في الجملة الصعري وهو اساد الفاعل الى  
 الفاعل واسدا في الجملة اخرى وهو اساد الجملة الصعري الى المتأخر في بحث  
 التقديم جعل الاساد الى صمير وهو الاساد الى الفاعل متقدما على الاساد بتوسط  
 الصمير الى المتأخر وهو اساد الجملة اليه وفي بحث التقوى جعل الاساد الى المتأخر  
 وهو اساد الجملة اليه متقدما على الاساد الى الصمير الذي هو الفاعل واما قوله  
 صرفه ذلك الصمير آء بمبدل عن كون الاساد الى الصمير مقتضيا للصرف وليس  
 فيه دلالة على انه اساد آخر فمبدل فاندفع ما قيل ان كلام السكاكي رحمه الله صريح  
 في الاساد الثلاثة بالصواب من حيث استمر القول بالاساد الثلاثة وبترك لزوم  
 التناقض ( قوله وندفع اساد الفاعل الخ ) اشارة الى اندفاع ما يقال من ان الصالح  
 لكونه حبرا عن كائنه هو الجملة امر كيه من الفعل والفاعل لا الفعل وحده ولا شئ  
 ان صرف المتأخر هذه الجملة من غير عن اساد الفعل الى الصمير وعنه هو لارادته اعني  
 اساد الفعل الى الجملة بتوسط هو صمير كذا نقل عن الشارح رحمه الله ( قوله  
 بموم ) الا ان يرى ان العرب اتفق بفهم من يريد صرف ثبوت الفرقان لزيد مع عدم  
 شعوره بالصمير المستتر في ذلك امر اعتره الصوابون حصلا لقاعدتهم ان الفاعل  
 لا يتقدم على الفعل ( قوله ولا شك ان صمير الفاعل الخ ) فيه بحث لان كون صمير  
 الفاعل لا يعدم ولا يكون لا بعد بعد لا بعد كون الفعل صالحا للنسبة الى ما قبله  
 قبل تحقق الفاعل قال اعني امضا في الفعل غير مقتل بالفهمية قبل ذكر الفعل  
 لان النسبة الى الفاعل المعين مأخوذة في مفهومه وان لم يكن مستقلا بفهمية قبل  
 ذكر الفاعل فتوقف صلاحية النسبة الى ما قبله على ذكر الفاعل فتدبر ( قوله  
 وكلامه في بحث تقوى الخ ) ومبني على هذه الاساد الفعل الى الصمير لانه لا يدخل له  
 في اقادة التقوى كما لم ينعرض للاسدا الى اسدا ابتداء في بحث التقديم اذ لا يدخل له  
 في الاحتراز بقوله في اسرحة الاولى ( قوله فاندفع الخ ) هذا من كلام الشيخ  
 المحيبي يدل عليه قوله هذا خلاصة ما اوردته بعض مشايخي في شرح المفتاح وقوله

لم يستلزم كلامه التناقض ولا يقتضي الأسيد ثلاثة هي اوجه المتعدد المتعدد  
 كإعراهم والمعنى فما يصح ان يدعى ههنا ويرد على المكاني رجه الله تعالى ان احد  
 الامر من لازم ( قوله ان كان عبارة الخ ) في بعض معناه صرف ذلك الصير سبب  
 الاساد اليه المسد الى المتدأ ثانيا من غير ان يقال . لا ساد اليه بذلك بصرف وهو  
 الظاهر من العبارة كما مر ( قوله و ن كان غيره ) بان يكون معناه صرفه ذلك الصير  
 اي المتدأ واستدأ به ( قوله كات هذه الامثلة الخ ) يعني ان المسد في هذه الامثلة  
 فعل و مقدم على ما يستدأ اليه مع انما يستعيدة لتجده حر حها بقوله في الدرجة الاولى  
 لان المسد اليه فيها في الدرجة الاولى هو المتدأ و لم يقدم المسد على خلاف عرفه في  
 فان المسد اليه في الدرجة الاولى هو الفاعل و لم يقدم عليه و اذا تحققت طريقة  
 الخروج ان دفع اعتراض السيد من مع ملازمة استفادة من قوله لما كان اول  
 الاسيد الى قوله كانت حارة بقوله في الدرجة الاولى و انه اذا كان الاسد الاول  
 في هذه الامثلة اساد الفعل الى المتدأ كان هذا الاساد في الدرجة الاولى فكيف  
 يتصور خروج هذه الامثلة به ثم المحب انه قال من يجب ان يكون داخله فيه  
 و اردت قصدا على ما ذكره من القاعدة الفقهية انما فعل يقدم اسد على ما اسد اليه  
 في الدرجة الاولى لان القاعدة انه اذا اريد اقدمه الفعول يقدم اسد على ما اسد اليه  
 في الدرجة الاولى و في هذه الامثلة لم يقدم اسد الفعول فلهذا لم يقدم المسد فيها  
 ( قوله لكن بقى ههنا اعتراض صاحب الخ ) يمكن ان يدفع من معنى كلامه  
 ان في الدرجة الاولى احتراز من دخول هذه الامثلة باعتبار الاسد الى المتدأ بناء  
 على افتائها للثبوت بهذا الاساد و من خروجها باعتبار الاسد الثالث لا فادتها  
 المحدد بهذا الاساد اما الاول فلا اسند فيها و ان وجه تقديمه على ما اسد اليه  
 في الجملة اعني الفاعل لكن لا يجب تقديمه على ما اسد له في الدرجة الاولى اعني  
 المتدأ و بما لم يس كونه في الدرجة الاولى ههنا لان بيانه في بحث التعوي اهم لانه  
 بعد دلائله و بعد ملاحظه كونه في الدرجة الاولى خروجها و انما الثاني  
 فلانها باعتبار هذا الاساد مفيدة للحد و لا يقدم السة على ما اسد اليه ادلا يجوز  
 تأخير المتدأ عنها فلما قيد بقوله في الدرجة الاولى دخلت لوجوب التقديم على  
 ما اسد اليه في الدرجة الاولى اعني الفاعل و لا حرج في احترازهم من الاحتراز عن  
 خروجها و دخولها لم يقيد بشئ منهما و ما يبرر الجملة الواحدة كيف تفيد  
 الثبوت و التحدد معا فيسمى بيانه في حوب الاعتراض الاول بالعليل المذكور  
 تعليل لدخول الامثلة المذكورة باعتبار الاساد الثالث و تعين خروجها باعتبار

الاسناد الاول مقرون بظهوره بعد ملاحظة كونه في الدرجة الاولى ( قوله هذا خلاصة الخ ) اي ما ذكر من الاشكاليين والجوابين والاعتراض اصعب قال الشارح رحمه الله تعالى في احشية المزمع بعض من يفهم ما صدر الدين الزمدي ( قوله وحيد لا تافض ) لان المذكور في بحث التقوى تقديم القسم الثاني على الضرب الثاني والمذكور في بحث تقديم تقديم الضرب الاول على الضرب الثاني ( قوله يحقق ثلاثة اسانيد ) لا يخفى ان في جعله الاسناد قسمين وجعل اسناد البعض الى الفاعل ضربين اشارة الى ان في هذه الامثلة اسنادين اسنادا يقتضيه المتبادر واسنادا يقتضيه الفاعل الاسناد في الفاعل اعتبارا من اشارة الى الضمير واعتبارا به الى المراجع من حيث ان الضمير ضرورة فلا يكون تسليما للاسناد الثلاثة ( قوله فلا بد من بيان جهة تقدمه مع ) جهة التقدم ظاهرة لان الجملة تحصل باعتبار الضمير فيها ولو لم يكن والاسناد اي ابتداء بواسطة ضمير انما يحصل بعد رجوعه الى المتبادر لتأخر من وقوعها حبرا ومع صلاحية الجملة لضمير قبل رجوعه الى المتبادر على انه لابد في الجملة الواقعة خبر من غائب والضمير انما يصير عائدا بعد رجوعه الى المتبادر مدحرج بان الواجب الربط حال الخبرية لانهما فالاسناد الى الضمير نفسه مع تقدم خبر عن المراجع متقدم على اسناد الجملة واسناد الجملة متقدم على الاسناد المتصل الى المتبادر بعد وقوعها حبرا واما ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى في بيان جهة تقديم فمفسر في هذا لاختلاف جهة كلام ذلك العاضل الاله ما وصحه حق الا يصح والله الملم للمصواب ( قوله ولم يره ولا طيف حبال ) صعب على ضمير المصوب في ممره في انقائه من الطيف الحبال الطائف في المنام او محيية في نوم صوف الحبال يبيع طيفا ومطافا ونشوى طوطا وانما في لغات الحبال طيف لان صله طيف كبت وميت ( قوله فلا يابا لما كان عساف ظرة مع ) اي من شجع الشارح على الفاعل مفعول له لقوله تم بالبح او كتب وقوله وكتب تحت حجة معترضة ويؤيد ما علم به في اكثر النسخ ويحوى ان يكون مفعول له بكتب وينتقل في اسناده وانتشيت في اسناده والضمير في عليه الفاعل ( قوله بعد الفتح صريح ) اي صرح بالاول في الحالة المقتضية لكون الجملة فعلية وصرح بالثاني واثبت في اخذه مقتضية لذكر اسناد ( قوله لا يخفى بطلانه ) ادلا مزية بقولنا زيد انطلق على قولك انطلق زيد الا بالتقوى والحكم في الصورتين انما هو بصدور الانطلاق في الزمان الماضي وليس بها حكمان احدهما بالثبوت والاخر بتعدد ولهذا جرم صاحب المفتاح بامثال هذه

لا فائدة التحدد من غير تعرض للدوام والاثبوت كذا، بقدر عن الشرح رحمه الله تعالى  
وفيه بحث لا يزيد انطلق بجائز الجملة الكبرى باعتبار اسنادها تمل على ثبوت  
الانطلاق من غير دلالة على التقييد بالزمان لكونه اسناد الخبر الى المتدا  
والمتدا انما يستدعي ثبوت شيء له سواء كان له فتر في الزمان او لا والحكمة  
الصغرى باعتبار اسنادها تمل على ثبوت الانطلاق في الزمان الماضي لكونه  
اسناد للفصل الى الفاعل ولان في بين اثبوت بمعنى الانصاف مطلقا والتحدد  
بمعنى التقييد بالزمان انما ينافيه اثبوت بمعنى الدوام بقوله وليس ههنا حكمان  
الحق ان اراد به انه ليس ههنا حكمان في الواقع فسيم ولا بصرة وان اراد انه ليس ههنا  
حكمان من حيث الاستفادة من اللفظ فمبسوم وعدم تعرض اسكاكي رحمه الله  
لا فائدة الثبوت بناء على انه في بيان الحكمة اعتصمة لكون الجملة صليبة والدلالة على  
الثبوت لكونها اسمية وبار كرنا ظهر عدم صحة تعيين الذي ذكره السيد  
في شرح المفصاح من ان الضمير والمرجع شيء واحد فكيف يتصور ثبوت المسند  
وتحدده معار لثاني يسهم فيصور ان يكون اثبوت باعتبار اسناد والتحدد باعتبار  
اسناد آخر ثم لا يصور اجتماعهم في الواقع لو حده الحكم به (قوله ظاهر في ان  
المراد الخ) انه لا دلالة لكلامه على الحصر وانه ان اراد حصر المراد مطلقا  
فمبسوم كلف وعبارة في بحث التعوي تمل على كون الاسناد الى المتدا في الدرجة  
الاولى وان اراد حصر المراد ههنا اعني في بحث تقديم فسيم ولا بصرة (قوله  
ان حل قوله الخ) هو انما يرد لو ارد بالاسناد مصحح المعصية واما ان يرد به  
السنة المعصية فلان السنة المعصية انما هي مجرد فعل اعني الحدث لا مع الفاعل  
والمراد بالصائغ المعنى المصطلح فان بين المتدا واخر تصحيح مشهوريا (قوله انه  
ان اراد بالاسناد الخ) مختار الشق الاول ويقول انه وان كانت واحدة بحسب الواقع  
لكها ثلاثة بحسب الفهم من اللفظ فانه تفهم ولان اسناد الخبر الى المتدا وثانيا  
من اسناد الفعل الى الضمير وثالثا من عود ضمير المتدا (قوله انه ان اراد الخ)  
مختار الشق الثاني والافصاح عن الثلاثة لانه اراد بالاسناد السنة المعصية ولا سنة  
معصية للحجوع الى المتدا وانما صطلح الوحدة على كون مجموع خبر الانهم بمحتون  
من احوال اللفظ من حيث الاءراب والبناء والاءراب محلي واسماء اتما هو للمجموع  
(قوله لان هذا الاسناد مما يقتضيه الخ) يعني ان ينصي للاسناد وهو الابتدائية  
منحقي والمانع مرتفع فيجب ان يتحقق الاسناد من الاول فظاهر واما الثاني فلانه  
بعد تحقق الخبر اعني الجملة لا يتوقف الاسناد على شيء آخر حتى يكون انقذوه



موحا لعدم تحققه ولا شك في تحقق صحة اعني الفعل مع اساده الى الضمير العائد  
 الى المبتدأ فيتحقق ساد الجملة الى المبتدأ بخلاف الاعتبار الثاني اعني اساد الفعل  
 الى المرجع فانما يتحقق بعد اعتبار تضمن والعود ونفس تضمن والعود وان كان  
 مقدما على اسناد الجملة لكن احدهما متأخر عنه لان الضمن وصدمة وصف  
 لدات احرا اعني الجملة والوصف متأخر بالدات عن الموصوف فيكون اعتبار  
 من حيث انه وصفه متأخرا عن داته واما كان هذا الاعتبار متأخرا عن داته كان  
 متأخرا عن اسناد الجملة بمصدر انه بعد تحقق الجملة لا يتوقف على شيء آخر  
 فهو مع دات الجملة المتقدمة على هذا الاعتبار بهذا الاعتبار متأخر عن اسناد  
 الجملة وهو المطلوب وفي كلامه اشارة الى اسؤل والجواب الذين ذكرهما في شرح  
 المفتاح بقوله فان قلت اسناد الخبر الذي هو الجملة الى المبتدأ متأخر عن اسناد الفعل  
 الى الضمير وما يقارنه في الوجود وما يره بحسب الاعتبار اعني الاسناد الى المبتدأ  
 بواسطة الضمير فمعنى قوله نعم ان كان اسناد الضمير بلطف لم قلت معناه تأخر هذا  
 الاعتبار وملاحظة هذا المعنى من اسناد خبر الى مبتدأ سواء كان متصفا بالضمير او لم  
 يكن فان ملاحظة تفصيل الشيء يكون بعد ملاحظته على الاطلاق انتهى ولا ينبغي  
 انه يستفاد منه ان تكرر الاسناد الموحب للقوى موقوف على اعتبار تضمن والعود  
 مع ان محوريد عرف مشيل على تكرر الاسناد والموقوف على الملاحظة استفادته  
 الا ان يراد اعتبار انكم فان مراد وخصوصيات المتراعى في الكلام على حسب  
 اعتبار المتكلم قال قدس سره يحصل مجموع صالح للضحية قال ان اريد  
 ان هذا المجموع مخصوصه صالح به مبتدأ نفسه فلا سلم ان اعتبار كون الضمير  
 عائدا الى هذا المبتدأ متأخر عن هذا المجموع بخصوصه الى هذا المبتدأ  
 لان هذا المجموع لا يصح كونه حرا بهذا المبتدأ الا بعد اعتبار كون الضمير  
 عائدا الى المبتدأ وهو ظاهر وان اريد ان ذلك صالح للضحية مطلقا فهو مقدم  
 على اسناد الفعل الى الضمير باعتبار به والجواب باختيار الشق الاول وصلاحيته  
 للضحية لهذا المبتدأ ان يتوقف على كونه متصفا بالضمير السائد لا على  
 اعتبار تضمن والعود كما مر وقال سيد في شرحه للمفتاح ان اسناد الجملة مقدم  
 على اسناد الفعل الى الضمير باعتباره لان المقنصي لهذا الاسناد هو التمسك  
 المتقدم مع مطلق صلاحية ما يدكر بعده وملاحظة هذا المطلق متقدمة  
 على اعتبار اشتغاله على الضمير وعوده الى المبتدأ الا انه اشار الى تقدمه على  
 الاعتبار الثاني من الاسناد الاول حيث قال نعم اذا كان متصفا للضمير صرفه

ذلك أنصير إلى المتأنيب وأما أقصر ههنا على ذكر اعتباره الثاني لأنه  
 داخل في سبب التقوى وأما اعتباره الأول فهو وسببه أن ما هو داخل  
 فيه وهذا القول هو الصواب انتهى ولا يخفى أن القول بكفاية مطلق لصلاحية  
 في حصول اسناد الجملة إلى ما قبله محل من واعده به فهو ثلث مما تقدم أن لعبارة  
 المفتاح توجيهات أربعة أحدها مذكرة شح شرح ومدة حل الاسناد على  
 النسبة المعنوية وأقول بنحو الأسانيد الثلاثة بالاعتبار وثانيها مد كره بعض  
 الفصلاء ومناه حل الاسناد على المصطلح والقول بالأسانيد المتعارين بالذات  
 وإن لاسناد الفعل إلى الصير اعتبارين والآخر الأول متقدم على اسناد الجملة  
 المتقدم على اعتبار الثاني وثانيها مد كره الشرح رجحانه تعالى وهو بعينه  
 مد كره بعض الفصلاء والفرق بينهم في التدرج رحمه الله تعالى اعتبر تأخر  
 الاعتبار الثاني عن الأول الجملة باعتبار اللاحقة وبعض الفصلاء باعتبار الذات  
 على ما حروقه ورابعها ما أحسنه نسبه من تقدم أسانيد الجملة على الاسناد إلى الصير  
 باعتباره ومناه اعتبار مطلق الصلاحية للغيرية في إسناد الجملة فكأن الفصل  
 واختارها شئت هذا بهاء الكلام في عدم تقدم والله موفق بديل المرام (قوله  
 وهذا معنى الاحتراز الخ) يعني الاحتراز عن الخروج لأصله دخول كإعمال الشيع  
 الشارح (قوله وأما قال كثر الخ) يعني يكثر منه كثير من قول ما ذكر في هذا  
 السبب الخ أنهم حريصون ما ذكر في غير ذلك من كذا كذا بعض بعض بعض  
 هذا قال كثير من فاه فعل ه ه بعض الطرق وقال موقل جميع مد كره الخ  
 لعل الكلام بلا زيادة (قوله منصف الخ) يفتح بلام، نظر إلى أن الحديث يتعلق  
 بها كما في كفاية، انتهى م يتوقف فهمه على متعلق وكسر اللام ظرا إلى أن  
 الفعل طامل فيها كما يقال الخ وأحضر ورمتني بك (قوله أش ما جالده) لأن لفظ  
 الأمير يشمل التملقات وغيرها فالأشربة من خصوص المتعلقة بالزيادة وإن كانت  
 إلى مطلق الغير تفصيلا (قوله من ذكره ه ه) لفظا وتقديرا يدل عليه قوله لأن  
 المقدور كالأد كور (قوله لا ذكر الفعل الخ) وفي بعض النسخ تكلموا أو مواضعا  
 في المنعصر وفي بعضها مع زيادة من والأول الوجه بدليل يعرف بالتأمل (قوله يعرف  
 بالتأمل) لأن كلمة مع تدخل على المشوع يقال جاء فلان مع الأمير ولا يقبل جاء الأمير  
 مع فلان صريحه الشارح رحمه الله في بحث كفاية و يفعل أصل في الذكر والفعل  
 والمفعول تأديان له قد كره عدد كره كان مداول كل مسلم صا ومداول الفعل  
 تابع له ولذا قال الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل وما تكلما أو ما نظر إلى أنه قد يحى

مع مجرد المصباحه صرح به السيد في حواشي شرح المفتاح في بحث ترك المسد  
 قال قدس سره ودهك ح ٣٠٠ يرد على الوجه الاول ان اللاتقي حيث ان يقول  
 المفعول مع الفعل كالعصر مع العمل وعلى الثاني ان كلامهما كما انه قيد للفعل في اللفظ  
 فيكون تابعه كدلت كل منهما بتوابع الفعل في المعنى فلا تر حجب وعلى الثالث انه يصح  
 ان يقال فاذا لم يدكر فعل مع كل منهما لم يكون السبب متوجها الى القيد  
 ( قوله اي تليس الفعل بكل منهما ) والمعنى ان العرص من ذكر واحد منهما مع الفعل  
 اي واحد كان منهما تليس لفعل مع ذلك الواحد اي واحد كان لان الصمير المفرد  
 اذا كان واحدا الى اتعدد . عصار كل واحد يكون المراد منه اي واحد لا كل واحد  
 على سبيل الشمول فلا اشتب . في صحة هذه العبارة وان دعي على الارب كيا وقالوا انه  
 يجب ان افرض مرد ككل منهما فاذا تليس لفعل مع كل منهما اذا لا يصح  
 وهذا كما اورد على تعريف الترتيب بوضع كل شيء في مرتبته ( قوله اي من غير  
 اعتبار الخ ) كذا في لا يصح على ان ذكر المفعول قد يكون لقصد عموم الفعل  
 نحو فلان يؤذي كل احد وقد يكون لخصوصه نحو فلان يؤذي امه وقد يكون  
 لجرد نفعه بالمفعول من غير نظر الى عموم الفعل وخصوصه وان كان لازما نحو  
 ضربت احدا فاذا لم يكن شيء منهما مقصودا يترك الفعل . مثله ان لازم فاندفع  
 ما قبل ان عدم اعتبار عموم الفعل وخصوصه لا مدخل له في البرين فان مساطفه  
 عدم اعتبار نفعه بانهما ( قوله كان العرص بيان حسن الخ ) لما تقدم مفعولا  
 من الشيخ من ان محمدا ممة هو العبد الاخير كيلا يلمر ذكره ( قوله ويكون  
 كلاما مع من است الخ ) كذا في دلائل الاظهر وذلك لان نحو هو يعطى اما  
 لتخصيص اولئك القوي فلا بد ان يكون الخطاب متوقفا لثبوت الفعل للمعير اما  
 بالشركة او بالتباعد او بتعدد باعتبار القيد مع تسامح اصل الفعل او مكررا  
 او متزدا في ثبوت الفعل باعتبار القيد وعلى التقادير يكون مثبت للفعل  
 المتعلق بصير ذلك لقيده يكون اصل الفعل مسقطا لثبوت فاندفع ما قاله  
 السيد من انه لو قيل يكون كلاما مع من اتبعه اعطاء ولا يدري المعطى لكان اولي  
 ( قوله لا مع من بي الخ ) اذ اعتقاده ثبوت لغيره على احد الانحاء الثلاثة  
 فيكون للتخصيص اولا فيكون للقوي ( قوله ذكر السكاكي ) في استمهالى السكاكي  
 رحمه الله اشعار بمراد به هي ما يشهده عبارة الايصاح ( قوله خطاب ) ففتح الحاء  
 كما نقل عن بعض المتأخرين للشارح رحمه الله ممن يوثق به . مسوب الى الخطابة  
 بالفتح مصدر خطب اي ثبأ الخطبة سمي الخطيب لان الخطب معادن

الظنون ( قوله كقوله صلى الله عليه وسلم الخ ) في ذكر الموضوعات انه موضوع  
وان كان في المصباح ( قوله ده الخ ) حال من افعال المحذوف المصدر او مفعوله  
اي بتزويل المتكلم داها اوله هـ وكذا قوله اي محال او مفعوله فان يكون  
تعليل للفعل المعلن ( قوله واليه ) اي الى الحسن ايد كرا اشار بقوله الخ لانه جعل  
القول ايد كور مقول السكاكي رحمه الله تعالى مع ان ليس مقوله الاقوله بالطريق  
المذكور فقيه اشارة الى انه جعل بالطريق المذكور مقرا بهذا القول ( قوله  
اي كون الفرض الخ ) جعل المشار اليه كون الفرض دون نفس الثبوت والانتفاء  
اشارة الى ان مدلول التزويل كونه عرضا كاي عيبه قول المصنف رحمه الله  
تعالى فانه من ان كان اثباته او عيبه مظنة رب مرة اللارم ( قوله مرفى بلام  
الحقيقة ) لا مكر له لانه هي الفردية وهي غير مقصودة ( قوله لا يبرم من عدم كون  
الشيء الخ ) اي لا يبرم من عدم كون الشيء مبررا ود حلا في هو عرض من الكلام  
ومقصود منه ان لا يكون معادا من الكلام ومقصود الحوار ان يكون مقصودا  
بما هو مقصود من الكلام وان لم يكن داخلا فيه فيكون بمنزلة شجاعت الزاكي  
يقصد بطريق الاشارة من مقصود الكلام فمقصود من الكلام الانساق والى  
مطلقا ثم يقصد بتوسطه من الكلام التعميم اليه سائلا عنه ايا ذكر المفعول  
العام يحصل تعميم افراد الفعل ذكر لاجنبه لتعريض لا يحصل الا بعدة بخلاف  
مادارل مره اللارم فاعومه لافراد فعل عقي لا يعمل انحصار من وهذا كما  
قال الحنفية من ان آكل لا يحتمل للتعميم عدم دون طعام علاف لا آكل  
اكلا ويحذر ما يدفع الركاكة التي ذكره السيد في الجواب كما لا يخفى واما ما ذكره  
بقوله والاطهر الخ فيرد صه اللارم بمد كره من كون من الفصد ليجرد الاثبات  
وان في معابر اشياء الفصل للعموم والاختلاف من حيث تعدد باعشار المشأ  
لا يدفع احتجاج اشافين الى الدافع له وجود الاختلاف لا اعتبار في فهمه ما ذكره  
السيد في شرح النواقف في تحت لا يجوز تهليل لو حد ما شخص بعشرين مستقلين  
( قوله هو لا عبر الخ ) هو مستأ وتوحد حرمه وخرجه حرم ( قوله لان ما ذكره  
من احصاء الخ ) نور عه اعلم ان اريد دور سقلا وسلا هو احتجاج الحصرين  
في مثل فلان بعضي من رعم العلامة اما الحصر الاول فمدققاه على وجه يصح  
عند صاحب المفتاح ايضا واما الحصر الثاني فهو على التقدير فلا يصح شرحا  
لكلام المفتاح على ما عرفت في موضعه انتهى اريد قوله في مثل فلان بعضي ما يكون  
المستدل اليه المقدم على المسد الفعلي مطهر معرفة وموله هذا حقا ما ذكره

بقوله نعم اذا جعل على التعميم الخ وقوله ايضا اصدرة الى صحة الحصر المذكور عند  
 الشيخين بناء على قولهما زيادة السند على الظاهر التخصيص وعدم صحته شرحا  
 لكلام المفتاح بناء على ما مر من تقديم اسم الله اليه اذا كان مظهرا معرفا يكون  
 عند السكاكي رحمه الله تعالى للتفوي دون التخصيص (قوله وهو ان يجعل الخ)  
 قيل هما اشكال وهو انه داخر كتابه من المتعلق بمفعول مخصوص خرج  
 عن ان يكون العرض منه شيئا او غيره مطلقا فلم يلزم جعل كتابة وجعل معنى  
 تعريفيا لاستقام ولا يخفى انه فرق بين ان يكون مرصا من الكلام وبين ان يكون  
 مقصودا بطريق الكسبية (قوله نصب) او ليس محزوما فان يكون حزاء لشرط  
 محذوف اذا حذف لا يبصر اياه الا بعد الضرورة ولانه ليس المعنى على التعليق  
 (قوله ثم جعلها الخ) عطف على زل وادعاء متعلق به ودلالة تعديل له (قوله  
 بل لا يبصره) ادوا يبصره بحاسنه ضيق رؤية مطلقة غير مستلزمة لرؤية بحاسنه  
 بناء على ان استلزام الرؤية مطلقا لرؤية بحاسنه استلزام العام لمخاص اخص من حيث  
 الصدق فلا يرد ما قيل (٦) لم لا يكون الرؤية المطلقة مستلزمة لرؤية بحاسنه  
 ومع ذلك تكون مستلزمة لرؤية غير متناهية لعدم المناقاة بين الاربعين (قوله وانما  
 قلنا الخ) لما كان قوله لا عطفا على الشرطية التي وقعت حزاء لقوله فاذا  
 لم يذهب كسر المفعول به محووه والا يتعديرت بعد ما ذكر في الشرطية المعطوف عليه  
 اى وان لم يكن تعرض سانه لثبوتها او نفيه مطلقا وذلك ان يعتبر تعلفه  
 بمفعول او يتعرض في انفس عموم وحصوص على ما يقتضيه ما نقل من تفسير  
 الاطلاق من المصنف رحمه الله تعالى وخبيث لا يترتب عليه قوله وجب التدبير  
 لان وجوب التدبير ليس الا قصد التعلق بالمفعول به اعتبر الشارح رحمه الله  
 تعالى في هذا الشرط محذوف بوضع الزنوب وهو قوله بل قصد تعديته بمفعول غير  
 مذكور (قوله كما ان قد خ) بشرط ان ترتب اثم فان الاول مثال لمخصوص  
 الفعل من غير اعتبار تعدد مفعول والثاني لعمومه كذلك (قوله فالفرق الخ)  
 رد لما قيل ان التعميم في فردا عمل - تلزم التعميم في افعول فلامعنى تمييز ارادة  
 تعميم الفعل من غير اعتبار عموم المفعول (قوله وهما وان فرض تلازمهما الخ)  
 فيه اشارة الى مع التلازم لا يمكن تعميق جميع اراد الفعل بمفعول واحد وخبر مبتدأ  
 اما الجملة الشرطية والواو رتبة كيد التصديق واما قوله فلا ملازم بينهما في الاعتبار  
 والقصد والفاء رتبة في خبر اشد وقوله وان فرض الخ حال لا يطلب الجراء  
 اى وهما مفروضا تلازمهما لا تلازم بينهما في القصد (قوله ونحوهما) اشارة الى

(٦) ان الرؤية المطلقة  
 مستلزمة الى آخره نفسه

ان ذكر فعل المشية والارادة بناء على كثرة حذف مفعول فيهما لا يختص بهما بان يكون الكاف للتدوين للتثنية ( قوله اذا وقع شرط ) سواء كانت كلمة اشترط اسمائهم ( ومن يشأ يجعله على صراط مستقيم ) او حرة نحو ( ان شأيدكم ) ( ولو شاء الله لهدىكم ) ( قوله اي تعلق فعل ) المشية ( لم يصرف مطلقا ) مع كون الحكم شاملا لغير فعل المشية والارادة رعاية بسوق الكلام فان المصنف رحمه الله بين حذف المفعول وغرابة التعلق في فعل مشية وامعوم الحكم فقد استفيد من كافي التثنية ( قوله لم يحدف ) مفعول مشية بمعنى بكاء المتفكر بناء على ان التفكير مذكور في اللفظ والفعال منوجه الى به واسفد يربى احدهما لرفع التذرع حفظا لقاعدتهم من عدم حوار توارد العامين على معصوم واحد كنوارد العامين الحقيقيين وكذا من قال بالتشريف لا يفسر قائم مع ما قبله من راد بالمفعول مفعول شئت فتعلق الفعل به ليس ضربا لانه مطلق البكاء وان اراد مفعول انكى فهو مزرك وكيف يصح قوله انه ترك حذف المفعول لمرتبته تعلق فعل به وانما ما قبل من انه مسمى على اعمال الفعل الاول فيكون بكاء المتفكر مذكورا لمرتبته تعلق المشية به فانه حينئذ يكون ذكر المفعول لعدم قرينة تدل عليه ادا حراء حينئذ تكبت من غير تفيد التفكير ( قوله ومات من سوء التأمن الحج ) لانه لم يذكر عبارة المتنا فان قول المصنف رحمه الله لان المراد بالاول الكاء الحقيقي لا يستلزمه ولا عبارة الانصاح التي عليها التذرع رحمه الله تعالى من قوله لم يرد ان يقول لو شئت ان انكى تذكر الى قوله كذا في دلائل الاهدار ولا كلام اشع في دلائل لا يهدر ولم يرد ان انكى وتكبت تذكر من باب التذرع لاس باب احرف ( قوله لا يقال حج ) في الجواب عن جانب صاحب الصرام ( قوله لان بكاء المتفكر ليس سوى الاسف الحج ) هذا مسلم لكن ادعاء ان الاسف والكمد بكاء حقيق كما هو شأن الاستعارة انما يحسن ترجمه على عدم بقاء مادة الدمع ( قوله والقدرة الحج ) وقد ان القاء لا يقتضي الاتربة مدخوله على ما قبله وسبيله ( ٦ ) له لا يوقف عليه بحيث لا يوجد بدونه حوار تعدد الاسباب لشيء واحدا لان يقال المستحسن عند الناس لا يختصص ليكمل الترتيب والتفرع ولعله اهدا امر بالتأمن ( قوله بحج ) لان الله تعالى لا يأمر بالهشاش وقيل امرنا بالطاعة فاحققوا وحيث لا يكون تأمن فيه ( قوله عطف على قوله الحج ) نص عليه بعد العهد والافلا احتمال سوى هذا عطف ( قوله متعلق بقوله توهم الحج ) لاحقا في ان او اية لوهم تستند دونه ومع ذلك ينعكس فيجوز تعلقه بكل منهما لان الشارح رحمه الله تعالى اخبر بتملقه وثنوهم مع الاشارة الى حوار

٦ وسبيله الحج نفسه

تعتقد بالدفع بقوله ويصور في نفسه من أول الأمر الخ لقرب المرجع ويكونه أصلا  
في الأولية ونقول المصنف رحمه الله تعالى لم يأتواهم قل دكر الخ ولمواظفة الإيضاح  
(قوله لثلاثين المبرح) لأنه إذا فصل بينكم الخبرية ويميزها وجب نصه حلا  
على الاستفهامية حلا مبرما فإنه يحرم بتقدير من وحلا فاليونس فإنه يجوز الأصناف  
مع الفصل كذا في الرضى وتخصيصكم الخبرية مع أن الاستفهامية انصاف كذا  
نحو (سلي من أمر منكم آتيتهم من آية بيده) لأنها فيما نحن فيه خبرية (قوله  
لنكان المناسب) أي مقتضى الطاهر دقات ووضع الظاهر موضع التخصيص وإن كان  
يحصل به العرص المذكور لكن لا يجب الاطراد والانعكاس في المقننات وقدم  
مرارا (قوله عذس دو لرمه) حيث ذكر بمفعول الفعل الأول وحذف مفعول  
الثاني (قوله ثم أساس كامة) وذلك لأن المراد بالدعوة شرع الأحكام وبيان الحلال  
والحرام بالأمر والسهي ومطهره الدعوة العبداني حري بده تعالى وبين العباد  
الذي أشير إليه بقوله سدي (وإذا حذر بك من بني آدم) الآية هي ثم الموحدين  
والمعدومين العقل وغيرهم وما قالوا من أن مبطا انكشاف العقل فالمراد به تميز التكليف  
فانصح أن الآية بعد الاستعراق الحقيقي التمهيد (قوله أن القصر في هذا المقام إلى  
المفعول) أي قصد في تعاقب الأيلاء بكل أحد لدفعه في كونه موديا للمخلق دون  
معدور كل من أفراد الأيلاء وإلى شمول الدعوة لكل أحد لا عموم أفراد الدعوة  
وإن عرص استلزام يسما قال قدس سره بأن لا يكون هناك قرينة المخ وهذا  
كلام ذكره العاص الكاشي في شرحه الفتح وفيه أن اصعب رحمه الله قال سابعا  
ثم الحذف بعد قابلية عدم اعنى وجود القرينة وقال الشارح رحمه الله في بحث  
حذف المسد إليه أن الحذف يقتضي قابلية انقضاء وإشارته إليه بقوله انما هو  
من قبل ما يجب فيه تقدير المفعول بحسب انقراض وفي الرضى في بحث انقضاء  
لا يحذف شيء من الألف الاقرب قرينة ديه عليه سواء كان الحذف جاريا أو واحدا  
ولا يصح أن لا يكون هـ في قرينة غير الحذف قبل على تغيير تام من العمومات  
ومعاد كذا ظهر صدي ذكره في شرح معراج من أنه أحيب منه يجوز أن يدل  
القرينة على أن هـ انما هو من غير دلالة من خصوص وعموم ويحمل على العموم  
حذر عن الترجيح بلامر حج فيصح استناد انقضاء الحذف قصد التعميم والاختصار  
لأنه كما لا يجوز أن يكون الحذف قرينة على المحذوف كذلك لا يجوز أن يدل  
القرينة على أن هـ انما هو من غير دلالة من خصوص وعموم ويحمل على العموم  
(قوله أي أدنى) دلالة أن النسبة إلى الأدنى مأخوذة في الأصناف فالقرينة قائمه

مع ذكر الفعل ( قوله يكون الاعتماد على اللفظ من حيث الظاهر ) إشارة  
إلى ما مر في بحث حذف المسند إليه من تحويل المدح إلى أقوى الدليلين يعني  
أن الاعتماد على حذف العقل وعند المسكر على اللفظ من حيث الظاهر  
وفي الحقيقة يحتاج اليهما في كليهما ( قوله بأنه مراد اختصاص ) بناء على التسليم  
المذكور والأفلا دلالة للحذف على العموم فصلا عن اختصاص ( قوله بما قصد  
فيه التعميم الخ ) قد عرفت فمما سبق يبان الاستعراق فيه تحقيق والدفاع البحث  
الذي أورد عليه ( قوله على أن الدعاء ) يعني التسمية في زج البيهقي الدعاء والنداء  
كالتسكيب والدعوى نحو من وقد جاء دعونه رداً على تسميته وأنسبة ما كرر  
ويعدى إلى المفعول الثاني بنفسه وإليه ( قوله أنه الاسم الحسن ) ومن جعلتها  
هذان الاسمين ( قوله أنه لو كان الدعاء بمعنى الدعاء ) ومعلوم أنه لا يتعلق باللفظ  
بل بالمسمى فاندفع ما قبله أنه يجوز أن يكون كلاً أو تحصيل في الصلة ( قوله باعتبار  
الصفات ) شرب تعدد الصفات منزلة تعدد الداء ( قوله لأنه لا أحد الشئيين )  
التعريفين أي في الأصل ولا تصور لأحديه إلا في التعريفين باندات ( قوله ولا  
التعريف ) أي على تقدير كونها التحيير ( قوله لأن لا يكون لواحد من اثنين ) كافي الآية  
فإن الأصل أيها تدعوه حذف التحصيل المصروف إليه وموضع فيه التنوين ويريد  
ما أكيد لأنهم قوله ولم يورد ) أي موسى سيد السلام ( ما مدين ) من جاءهم الدين  
يستقون منه وكان ثراً فيروى ووروده بجنته ولوصول إليه ( وحده عليه )  
وحد فوق غيره ومثله ( أمة ) جماعة كثيرة العدد ( من ساس ) من الناس  
مختلفين ومن دولهم في مكان أسفل من مكانهم والودود الطرد والدفع  
وإنما كانوا تدودان لأن على الماء من هو أقوى منهم فلا تمكن على بسى كذا  
في الكشف ( قوله لأنهم ان لترجم الخ ) على أن محطان في الكلام  
البيع هو القيد الأخير وادع قيل نوحهم لعدده لأن الله عليه وهبة وذلك لأن  
موسى عليه السلام لم يدفع عنهما بالترجم لأنه قدس سره قال قدس سره  
أن المفعول أي المفعول الذي رل الفعلان فاندس به مرة بالرم هو الأمل  
والعم مثلاً أي الوديع من المواشي دور الإصافة يدل عليه قولهما واما المسقى  
والمدود ابل أو غنم فخارج عن انقصود وكل منهما من الآخر في نفسه أي ليس  
أحدهما صادقا على الآخر حتى لا نوحهم مدك انفعول خلاص انقصود  
وهو أن الترجم عليهما من جهة أن مسبقهم ان ومدودهم غنم ولنا قدر السكاكي  
رحم الله مفعول يسقون مواشيهم ومفعول تدود بعدهم إشارة إلى أن مدد الترجم



الاصابة دون المفعول في نفسه وهاتان المقدمتان مع قوله فلو قدر في الآية  
 المفعول الخ كافيان في مفعود كما لا يخفى وانما اكنى عليهما في شرح المصباح  
 وراى قوله وحمل ما يصف اية الخ لدفع شبهة ان قوله اذ لو قيل او قدر  
 يسقون الملم وتذودان عنهما يدل على اعتبارهما المفعول مضافا ليعنى حمله ما يصف  
 اليه خارجا عن المفعول من حيث به مفعول غير ملحوظ معه فالمفعول هو مطلق  
 الابل وانعم وقوله ان هو ياق على حاله عطف على قوله وحمل الانتقال من جملة  
 الى جملة اخرى اهم منها لان فيها آيات خروج ما يضاف اليه كما هو شأن الابل العاطفة  
 لبيئته ومع ظرف لائق يعنى في عبادة الشيعين ما يضاف اليه ياق على حاله من غير تغيير  
 وتبديل فيه مع تدبر تدبر المفعول ولو كان معبرا في المفعول لوقع التفسير فيه بناء  
 على ان محط الفتنة هو ليد الاخير كما وقع في عبارة السكاكي رحمه الله تعالى حيث  
 قال حتى لو كانت تدبر غير غنمهم وكان لسان يسقون غير مواشهم والدليل على  
 ان ما يضاف اليه احد هم ياق على حاله وقوع المفعولين او لا مضافين في يسقون  
 الملم وتذودان عنهما ومن غير ساقطة في من جهة ان مدودهما عم ومستقيمهم  
 ابل قال قدس سره لكان الترجيح نافذ على حاله لان الترجيح بينهما انما كان لعدم  
 قدرتهما على السقي فان قدس سره وكل واحد منهما باهل الآخر من حيث انه  
 مضاف لافى نفسه كما مر في شرحه في شرح المفتاح ويدل عليه قوله حتى لو كانا  
 تذودان غير عنهما الخ قال قدس سره فلو لم يقدر الخ فيه بحث لان عدم  
 التفسير ان قصده التعميم انى يسقون مواشهم او غير مواشهم وتذودان عنهما  
 او غير عنهما يلزم الفساد اما بقصده مجرد السقي والدور من غير ملاحظة  
 التعلق بالمفعول كما في قوله تعالى (هل يتوى الدين يعصون والذين لا يعصون)  
 فكلا لا يكون طبيعة سقي وانورد بحث الترجيح لا يقتضى ان يكون عدم تعلقه  
 بمفعول مخصوص كدس حتى يلزم ان يكون سقي غير مواشهم ودود غير عنهما  
 محلا لترجح ايضا فتدبر فان بحث ما ذكره السكاكي رحمه الله تعالى عدم الفرق  
 بين لاطلاق واسموم (قوله كقول عائشة رضي الله عنهما) ويجوز ان يكون الخلف  
 لتأ كيد ستر الامورة (قوله ولا يفرص الخ) فيثبت ان يكون الخلف لتبريله منزله  
 اللزم في حق نسر (قوله وادبر مفعوله الخ) لتقديم ثلث صور تقديم الفاعل  
 على الفعل وقد سبق ذكره في اب انما ياد وتقديم متعلقاته عليه وتقديم بعضها  
 على بعضها بل في غير ذلك (قوله لدخول في الاستراة) واما الخطأ في التردد  
 بان قد اويا عدمه فهو امر حل في خطأ في التعيين ان يراد به انهم من ان يعتقد

العكس أو تساوي بعده وفي الخطأ في الاشتراك من برامد أهم من اعتقاد الاشتراك  
 أو تميزه كما يسمى ( قوله مكان على نصف ريد كره ) وحل الخطأ في التبيين  
 على أهم من أن يعتقد العكس أو الشركة أو يتردد ويكون قوله كقولك مثلاً لا أحد  
 أقسامه ثم الكلام من غير مؤنة القسمة ( قوله به دخل فيه بقصر ما واحة التثنية )  
 أي جنس القصر ملتبساً بأنواعه الثلاثة فيدخل الحقيق أيضاً ( قوله فإن اعتبار رد  
 الخطأ الخ ) لأن الخطأ في الحكم إنما يصور إذا كان السامع صليبه من الفاء الكلام  
 وفي الانشاء إنما يصور من نفسه وما قيل من أن خطأ محكيون في حكم ولا حكم  
 في الانشاء لأنه من قبل التصورات فليس بشيء لأن ذلك اصطلاح المطلقين  
 وأما مد علماء العربية فالحكم هو النسبة التي يصح السكوت عليها وبه قسموا الجملة  
 إلى الخبرية والانشائية ( قوله لا يخلو من تكلم ) ما يؤول بزيد يستحق أن يقال  
 فيه أكرم أو يظن له الأكرم والاستحقاق أو الطيب مما يتعلق به ضم السامع قبل  
 التكلم بالإنشاء ( قوله هو واسع أم ) هناك صور أربع ريد عرفت وريد عرفت  
 وزيد عرفت وريدا عرفت والثالث أربع من الأولين ورابع ملحق بالثالث ( قوله  
 من التكرير ) أي ذكر عرف لغائه بعد إزاه لا معارف في الكلام حتى يرداه يلزم  
 اجتماع مفسر والمفسر على أن قد عرفت في قوله نصي ( و تم نكحور ) أن لسكا في  
 رح يجوز اجتماعهما على أن الثاني تأكيد للأول ثم بعد ذلك الأول صار الثاني  
 مفسراً ( قوله ليس القصر أم ) يسمى تحقيقه في ما عرفت قال قدس سره لا يفتس  
 عليك لا يخفى عليك أن هذه مسألة ذكرت لوضع تقديم في مثل ريدا عرفت  
 لإفادة المناقشة في الاختصاص لأننا لا ندليل بحقي لأقاربه وقد ذكرنا شرح  
 رح هذه الشهادة فيما يسمى ودفعها بهذا الطريق على أن ريدا لقائم اجتماع  
 تأكيدين وليس الثاني مبيهاً على الأول ومتعمداً عليه بل لا بد من ما بعد الثاني إلا أنها  
 لا بعيد الأول ولا يذكر بالاستقلال كما في ما ولا ولا المناقشة ولكن وأما كما و تقديم  
 في معنى مكرراً لا قال قدس سره في محور ريد رهنه \* أي أدعيت أن مذكوره  
 الشرح رح غير تام في محور ريدا رهنه أفادة له معنى لا اختصاص أما باعتبار محل  
 المفسر على القصر بمعنى المقام أو باعتبار أنه المسألة في الجزء الثبوتى وهذا  
 الوجهان ذكرهما الشارح رح في شرح الكشاف وهو طرفي أحريين أفادته المناقشة  
 لا يحتاج فيه إلى اعتبار كونه المحصرماً كبداعي تأكيد \* قال قدس سره قال لا يكون  
 أم \* هذا الاعتراض لا ورود له بعد بيان وجه عبارة الصحيحة بالمعطف باعتبار  
 الاختصاص العارض بتقديم المفعول في الأول دون الثاني لأن عبارة معارضة لا تأتي

الاتحاد في المصنوع انك ، وارد عليه اعتراض التعقيب والجواب عنه انه باعتبار  
التفسير فان مرتبة المفسر بعد مرتبة المفسر ولذا اكنى الشارح رحمه الله تعالى  
على هذا الاعتراض و جواب في شرح المفتاح في باب الایجاز والاطاب نعم يرد  
الاعتراض الذي ذكره سيدنا اريد بالرهبة الثانية غير الاولى في اعتبار ان  
دانا وحيث يجب ان يجاب به من ان الاتحاد اسوي بينهما كافي في التفسير  
والتعقيب بينهما امران فان المقصود منه استمرار الرهبة واما رتبتي فالمقصود منه  
الترقي من مرتبة الى مرتبة اقوى هكذا ينبغي ان يتضح هذا المقام قال قدس سره  
الفائدة السابعة هذه الفائدة انما تحصل اذا اريد بالرهبة الثانية غير الرهبة الاولى  
دانا كما يدل عليه قوله خصوصاً برهنة عقبتها رهنة اما اذا اريد بالثانية عين الرهبة  
الاولى وبغير لفرق ، عند عرض التعقيب للاولى دون الثانية فلا قال  
قدس سره كما في امثال المذكور هذا اذا اريد بذلك المثال التعقيب في الطامات  
واما اذا قصد به بيان طريق السكون وهو الترتي في امرادها قال قدس سره  
وقبل الفاء الخ لا وجه لعارضه فانه قول صاحب الكشف وعليه الثقة كما صرح  
به الشارح رحمه الله في شرح المفتاح لا طراده في جميع الموارد نحو ( وريك وكبير  
وثيبك مطهر و لرحمة هجر من الله ) عند ذلك فليمر حوا ) بخلاف العطف  
قال قدس سره وقد صرح بعضهم الخ وهو الشيخ الرضي وذلك التعقيب  
ليكون صاطعة لعدم معمول من بعد الفاء الخرائصة مطردة وهو وقوعه بعد اما  
( قوله فهو عن تقدير فاي فاعدوا فاعدوا ) وفي المفتاح انه على تقدير فاي  
اعدوا فاعدوا فادحت الفاء الخرائصة الى المصير ثم ان تقدير المفسر بالفاء واجب  
ههنا لكونه جواباً لشرط محذوف اي ان لم تحلصوا ليصح ترته على قوله ان  
ارضى واسعد ولذا اتفق عليه بخلاف قوله تعالى واي قار هوون فان الفاء المذكور  
ههنا السكاكي رحمه الله تعالى لمعطى على انفسر محذوف والعامل في اي محذوف  
ولا دلالة فيه على كونه جواباً لشرط محذوف بل الظاهر عدمه لكونه عطفاً  
على قوله ادكروا واما صاحب الكشف فلم يصرح بشئ من تقدير الفاء في المفسر  
وعدمه في قوله تعالى واي قار هوون وصرح به في قوله تعالى فاي فاعدوا  
فاعدوا فيحتمل ان يكون له المدح كورة عاطفة ويحتمل ان تكون جرائية وبهذا  
ظهر ان مذكره الشارح رحمه الله تعالى في شرح المفتاح في بحث الایجاز والاطاب  
من انه ذكر صاحب الكشف في بي قار هوون انها المعطى على المحذوف اي فاي  
ار هووا قار هوون فهو ههنا هم الان يكون ذلك في الكشف البسيط ( قوله لان

المعنى الخ) وذلك لانه وصف الارض مائة واربعتين مرة في هذه  
عده يوجب انصباها الى الدهر (قوله مع احدى لاختصاص) فاختصر  
من فاحصلوا العبادتي فاعبدون (قوله تكريرها) يكون المراد على طبق  
المعنى (قوله او عاطفة) ومعناها استمرار العبد او الترفي من مرتبة الى مرتبة  
اقوى (قوله ويظهر التام) لانه يظهر منه ان العرض من تقديم المروم القصدي  
واقامته مقدم المروم الدكري تحقيق الحكم وتبينه وانه واقع النية من غير تردد  
وانكار فيكون التقديم لثبات كيد الحكم فلا يكون التخصيص لامتناع الجمع بينهما  
في القصد لاقتضاء الاول اعتناء انتكلم من الحكم وتحقيقه والثاني الاعتناء بما  
قدم دون الحكم فانه مسلم اشوت نعم يمكن الجمع بينهما ان يكون احدهما مقصودا  
والثاني تبعه في الافادة من غير ان يكون مقصودا كما مر في بحث العمى فسقط  
اعتراض السيد من ان التحقيق المذكور انه يظهر منه ان التقديم هو تدبير  
التخصيص وذلك لا ينافي افادته التخصيص والوحيد الذي ذكره بقوله ولعل الخ  
بعد من عبارة ائمة ارجح الله واماركة الواو في قوله لظهور الخ فلا انما تعليل المستند  
من التحقيق الى وماد كره بقوله لظهور الخ الى فقد اثبت عدم كونه مثل هذا  
التقدم للتخصيص بدليل التام والاني واماد كره السيد في شرحه لمصاح من  
صاحب الكشاف يجمع بينهما في قوله تعالى (الله رل احسن الحديث) حيث قال  
في ايقاع اسم الله متدا وناه نزل عليه تكبدا لاسد نزيه حسن حديث الى الله  
وانه من هذه وان مثله لا يجوز ان يصدر الامة فيس شي لانه حسن تقديم اسد  
اليه على اسد الفعل للتقوى فقط وعدم حوار صدوره ان غيره تعالى انما حصل  
من ماء اسد على لفظ الله الجامع لجميع جهات الحكم فكاه تطبيق ما مشتق كيف  
والمستند من التقديم عدم وقوع الصدور من غيره دون عدم الجواز (قوله لانه  
لا يمكن الخ) يعني يجب في الحصر سواء كان حقيقيا وغيره ان يكون اصل  
الحكم مسلم اشوت عبد السامع والمقصود من الكلام هذه حصر وفيه يمكن  
فيه ليس السامع عارفا اصل الحكم نعم انه لا يجب في الحقيقي اعتقاد المحط  
القلب او الشركة او التردد وعض الظنين لم يفرق بين كونه الحكم مسلم اشوت  
وبين الاعتقاد بالقلب او الشركة او التردد فاعتراض ان مد كره الشرح رحمه الله  
تعالى لا يفي كونه للحصر الحقيقي ادعاء على حال السامع انما هو في الاصل  
(قوله والتخصيص لازم للتقديم غالبا) لزوم التخصيص لتقديم في اكثر  
المواد لا يقتضي تحققه في تقديم بعض الممولات على بعض حتى يحتاج

الى ما قبل ان يراد من تقديم تقديم ليدعوا على الفعل لا مطلق التقديم لان تقديم  
بعض معمولاته على بعض ايسر للتخصيص على ما يظهر ( قوله يعني ان التخصيص  
الحج ) يعني ان العالمية ليست نسبة الى الاوقات والاحوال حتى تنافي المروم بل بالنسبة  
الى الواو كقاي عبارة الكافة وشرطها ان تكون نكرة وصاحبها معرفة ثابت ( قوله  
قال الله تعالى الحج ) استشهد بمثلة كثيرة من القرآن كلها مفيدة للتقديم لرماية الفاصلة  
او مجرد الاهتمام ولو ترك بعضها واورد فيه التقديم لاغراض اخر لكان احسن  
( قوله وقال حدود الحج ) اي يقول الله تعالى ( لحرمة جهنم خذوه فعلوه ) اجمعوا  
بيده الى عقبة في احسن ( ثم لحجهم صلوه ) ادخلوه الدركا في الكواشي وفي تفسير  
القاضي ثم لانصاؤه الا الحليم وهي النار العظمى لانه كان يعظم على الناس ( ثم  
في سلسة ذرعا سجون ذراعا ) اي طويلا فاسلكوه فادخلوه فيها بان تلقوها على  
حده وهو فمناها مرهق لا يقدر على حركة وتقدم السلسلة كتقديم الحليم  
لادلالة على التخصيص والاهتمام بذكر انواع ما يذب به وتم لتفاوت ما يذبها في الشدة  
ويجوز ان يكون على حقيقته بان يكون الفعل بعد الواحد متصلا والاضمار في الحليم  
واسلك من احياء هذه فاسلكوه رائدة لنا كيد الحكم لا متنازع اجماع حر في العطف  
( قوله مما لا يحسن وفيه الحج ) فيه شدة الى حوار اعتبار التخصيص في بعض الامثلة  
كما مر لكنه صرح به وفيه تأمل ( قوله حتى ذكر ارجح ) لبيت شعري موحده عدم  
القول بالتخصيص فيه بل لتثريه من الشرك واحب على كل مسلم في كل حال وهو  
مضمون كلمة توحيد وسورة ( قل يا ايها الكافرون ) والقصر الحقيق لا يحب به  
ردا اعتقاد المذهب ( قوله مذكره الشرح الحج ) قال في الانصاح قوله الله احد على  
طريقة ( ابراهيم ) تصديقا للاهم وما نقل انه لم يحصر لادليس عليه وانتمسك فيه بمنزلة  
بل لله فاعيد صعب لانه قد جاء فاعيد لله وكتب في حاشيته على قوله لادليل عليه  
لان العبودية من صفاته احصاة فاعيد مستفاد من الحال لامن التقديم وجبته  
بسهة اعترض الشرح رحمه الله تعالى لان مدوق وقول ائمة التفسير بل لان على  
ان يصح تخصيصه لا على انه مستفاد من التقديم ولك ان يحمل كلام ابن  
الاثير على هذا المعنى ( قوله ياءه ) تعيين لمعنى وراهقانه من الاصداد بمعنى الخلف  
وانقضاء واصبه استروا بعدية بحسب الرتبة ( قوله اهتماما بالمقدم ) اي نوع اهتمام  
على ما ذكر في مفتاح مشي انقضاء في ان يعنى به الحكم مدحا كان او دما او كراهة  
او استندرا و هو رديت على حسب ما يقتضي تخصيصه بالمقدم كذا في شرحه  
لمفتاح ( قوله من شيع الحج ) لا يرد لافاده التقديم للاهتمام بوحده من الوجوه

بان الاشتغال يجري مجرى الاصل ولا بد من بين واحد لاشتغال وانما كان جدياً مجرى  
 الاصل لان الاصل قاعدة كلية يستخرج منها احكام الخريجات والاشتغال ليس كذلك  
 لكنه مشترك له في الاشتغال على الخريجات (قوله وفيه نظر) اي في قوله الاخير نظر  
 لانما لانسم ان القول بان التقديم لرعاية الفاصلة والدفعة خطأ على ما ذكرنا فيما سبق  
 من الامثلة والآيات كذا نقل عنه ولا يخفى ان معنى قوله وغير مفيد في آخر ان لا  
 يكون مفيداً لقاعدة اصلاً في كلام آخر من يقول ان التقديم لمجرد التوسعة في رعاية  
 القوافي والاصحاح لا يتعلق بخصوصه في كلام قاعدة ومرتق بين ان يقال التقديم  
 للتوسعة وان يقال انه لرعاية القافية فتدبر (قوله فانه قدمه في الفعل الخ) كلامه يدل  
 على انه ايراد على قوله وبعيد التقديم وراء التخصيص ههنا ويرد عليه ان كون  
 كلام الله تعالى احق رعاية ما يجب رعاية مسم لكون ذلك ان الاختصاص مع  
 الاشتغال واحب الرعاية في اقرأ باسم ربك وهو مجموع قلوبهم ان يورد على قوله  
 واهد ابصار المصدوف مؤخر اياهم في شرح الفصح حيث قل واذا كان الواجب  
 تقدير الفعل مؤخر اياه في قوله له لي (اقرأ باسم ربك) قدم الفعل منه والحال ان كلام  
 الله تعالى احق رعاية ما يجب رعاية (قوله لانه اول سورة ربك) الى قوله تعالى  
 ما لم يعلم على ما صرح به في اوب سورة المدثر رواية عن الزهري وهو الاصح قال  
 قلنس سره يعني من الامر باختصاص القراءة الخ) انصواب من باسم ربك لان الكلام  
 في تقديمه وتأخيره عن الفعل قال في الكشف قال قلت لم قدرت المصدوف متأخراً  
 قلت لان الهم من الفعل والتعلق به هو المصدوف ثم قلت قد قال الله تعالى  
 (اقرأ باسم ربك) فقدم الفعل فنت هذا تقديم الفعل اوقع لانها اول سورة  
 نزلت فكان الامر بالقرءة اهم اسهل ولا يصير في تكون ثمرة معونة المقدم اهم من  
 ذكر اسم الله الذي هو اهم في نفسه قال قدس سره وكذا يمكن قطع اسطر الخ قطع  
 الحار من التعلق الاول موحده لان السببية الى المفعول به بلا واسطة ماحودة في  
 مفهوم الفعل المتعدي بخلاف المفعول به بالواسطة من السببية اية ليست داخلية  
 في مفهومه فلا معنى لقطع النظر عن تعلقه بالامر الا ان يراد به عدم ذكره قال  
 قدس سره بل هو فيها ظاهر مكتوف الخ قدس سره في توجيه اشاره  
 رحمه الله تعالى لا بد له من بيان قال قدس سره فتقوله فعل القراءة الخ التعبير  
 عن عدم ذكر المتعلق بحرف آخر بغض ايجاد الفعل بعيد غاية لعد قال قدس  
 سره يدل على ذلك الخ هذه دلالة انما يكون اسم الله ربك في قراءة كافي اقرأ  
 باسم ربك هو استدلال بالشئ على غيره قال قدس سره بتقديم الكلام الخ

لا استفادة له لان ما ذكره مع استغناء عن صرف العبارة عن ظاهرها في مواضع  
يستلزم استدراك قوته ان يحسن اقرأ اي قوله غير معدي اديكي يقال قالو جده  
عدي اقرأ الاول غير معدي الى مقروبة فان باسم ربك معقول اقرأ الثاني  
قال قدس سره من غير شبه الخ كونه نادرا غير مسلم فانه سوى بين التوجيهين  
في الكواشي وقد ادخلت تدريس على الملازمة والتكرير كاحداث الخطام واخذت  
بالخطام او دخلت تدل على ابدية اسمه تعالى ومحله حال اقرأ متاسا باسم  
ربك وفي الرضى في بحث معدي وغير المتعدي وان كان تعديته بحرف الجرف قليلا  
فهو متعدد والحرف راء كافي يقرأ بالسور وهو كذا في معنى اللبيب في بحث  
زيادة الساء (قوله والاحسن اع) لا ينبغي ان هذا التوجيه سواء قيل بالتنزيل  
او بتعريف المفعول يستلزم طلب القراءة بدون اقرأ ودائما فاما ان يقال يوقع  
التكليف بالمحال كما هو مذهب الاشعرية او بتأخر البيان الى وقت الحاجة لكن  
الظاهر انه طلب القراءة في الخطب بدليل جوابه صلى الله تعالى عليه وسلم بقوله ما منا  
بقارى ثلاث مرات قاله جده صاحب الفتح (قوله والفاء ثلاثا الخ)  
ويسلو يقرأ الساني ذو تعلق به الاول كان الاراد ما قاله عليه السلام ويحتاج الى  
جواب الكشاف واعتراض عنه الله في شرحه فخرج من تخصيصه موقوف  
على العلم ما اصل القراءة وايس كذا لا يله اول ما رتب وارضا المتطلب هو الذي  
صلى الله عليه وسلم ولا يصح ورمه بخبر القراءه بعير الله تعالى حتى يقصد بالتقديم  
احد وجوه القصر والحواب ما عاده اشارة روجه الله بقوله ان المشركين كانوا  
يبدؤن الخ يعني ان تقديم اسم الله تعالى للاهتمام والرد عليهم لالرد واعتقاد المعاطب  
ثم قال معترضا على قول ش روجه الله ولا يبعد الخ ان القول يحمل باسم الله  
متعلما بقرأ الاول واسم ربك متعلق بقرأ الثاني يصح فيه القصر وقد صرف  
اندفاعه (قوله ولا مقتضى بامدول مع) ان كان اللام متعلقة بمقتضى فالتحذير فيه  
نصب وسقوط نسوي شديدا به بعضه وذاك من قوله فالتحذير فيه سابقة  
واجب متعلق به من محذوف من عنده سطر مقتضى شر الى اوجهين في معنى  
اللبيب (قوله ثم راجع ف مع) متقرر ان به م اذ اقرب بالخاص براديه ما عدا  
الخاص وام الاحترار عن الاحتمال بل ان معنى او ما سبب فليس ذلك احد  
المصنف روجه الله في لاهية كما ينبغي في اعتراض الثاني على ما ورد السكاكي  
وجه الله (قوله فسد تدريجه الخ) ولو لم يكن التوهم لكان المناسب تقديم  
الوصف الثالث لان اكثر الاعمى يقتضى تحقيقه فهو اشرف من كونه من آل

مرعون ( قوله أحدهما ان يكون الخ ) أى أحدهما تقديم يكون أصلا في الكلام  
الذى فيه التقديم ( قوله كالتقديم المبدأ العرف ) وما في حكمه من الذاكرة المخصصة  
واحترازه عن المبدأ المبكر فالأصل فيه تقديم خبر نحو في الدار رجل وكذا  
في دى الخ المذكر فالأصل فيه تقديم الخ ~~كأنه~~ <sup>كأنه</sup> المبدأ الموضح وحده الله  
في شرح المفتاح وفيه ان التقديم عليها لمرحى التكبير والجواب ان التقديم في الكلام  
الذى قدم فيه أصل وان لم يكن في مطلق أشداً وعلى الخ ملاً ( قوله وتأتيها  
ان يكون الخ ) أى تاتي قسماً التقديم بتقديم يكون العلة بالكون الخ ( قوله وتقديم  
المفعول الثاني الخ ) أى تقديم المفعول بواسطة على مفعول به بلا واسطة من كان  
جعلوا متدياً الى مفعول واحد ويكون لله مفعولاً مفعولاً لا حراً عن شركاء أى اثبتوا  
لله شركاء والجن بدل أو عطف بيان ومفعول منى المقدر ثالثويه والأول  
بحسب المرتبة كذا في شرحه المفتاح واحتار به سيد الصب وهو منى على أنه  
نوتان جعلوا متدياً الى مفعولين يكون تقديمه على شركاء من القسم لأول معنى  
صاحبه التقديم من قيل في الدار رجل وفيه بحث لأنه بعد التبع من الابتدائية  
والخبر يلم في تقديم خبر على المبدأ بل تقدم المفعول الثاني على الأول ولا يكون في هذا  
الكلام ما أصله التقديم فالأولى ان يحمل كلامه ههنا على الظاهر بل على المعنى  
الاعم ( قوله على انهما مفعولاً واحداً ) اعترار بما ذهب اليه صاحب الكتاب من ان  
شركاء والجن مفعولاً واحداً والله متعلق بشركاء قدم عليه بلاهم فانه حينئذ  
يكون من تقديم المفعول على الاسم ( قوله تقديم الخ ) بل على ان الأصل  
في متعلق الخار والمحرور ان يكون مكرراً ( قوله من الوصف ) مع الحق التابع  
ان يذكر بعد التبع ثم يؤتى بالخ و الوصف بلا هو موصول بصلته وتبعه  
تمام ما يدخل في الصلة من الخ لثالث المتأخذه نى ثالثها ( وارتفعهم في الحياة  
الدنيا ) أى نعماهم بكثره الاموال والاولاد وهو من ملاد بديا ( قوله من صلة  
الدنيا ) أى من جملة ما يقع صلة الدنيا وان لم يقع هو وقد سبق ان المراد ان المحرور  
بعض الصلة التي هي الخار والمحرور كذا في شرحه مفتاح ( قوله وليست سما ) لكونه  
صفة للحياة بخلاف ما اذا قيل حياة بديا بلا صفة فانها حينئذ اسم لهذا العالم  
المحسوس ( قوله والدنو يتعدى من ) فيكون من قوله متعظاً بأصل الفعل لا بضمي  
التعصلي فلا يردانه لا يجوز استعمال الفعل التعضض باللام وبمن معاً فكيف يتوهم  
كونه صلة الدنيا ( قوله الحق بالتقديم ) لكونه كرس واعظم قدراً ( قوله الا  
باعتبار تعلقه بالآخر ) أى بغير وجه كافياً نحن فيه بخلاف ما كان باعتبار



تعلقه لا بخصوصه فإنه يصح سبيل كذا ذكر صاحب الكشف في قوله تعالى  
 ( وجعلوا لله شركاء الجبن ) على أن شركاء الجبن مقول لا جملوا من أن قائمة التقديم  
 اسمعظام أن يحدد لله شريك كذا من كان ملكا أو جبا أو اسيا أو غير ذلك وبهذا  
 يسقط ما قبل في الجواب أن معنى الأكار ما قدمه باعتبار الآخر لا ينافي ملاحظة  
 أحد المتعلقين أصلا ومذهب لا ذلك أنه يتصور إذا لم يكن خصوصية كل واحد  
 مهما ملحوظة في النسق ( قوله والجواب الخ ) منشأ الاعتراض أنه حمل المصنف  
 رحمه الله تعالى قول سكاكي رحمه الله تعالى لكونه في نفسه أي مع قطع النظر عن  
 العوارض نصب عينك على كونه نصب عينك في ذلك الكلام ومعنى الجواب حله  
 على كونه نصب العين في حد ذاته وإن لم يكن في ذلك الكلام ( قوله أوجب ما تقدم  
 الخ ) وكون ما تقدم نصب عين لا حل الاحتراز أنه كور لا يقتضي عدم حصوله  
 بوجه آخر فلا يرد ما قبل أن الاحتراز أنه كور كما يحصل بالتقديم يحصل بالتأخير  
 فلا يكون ما تقدم نصب العين لا احتراز أنه كور ( قوله دلت من قوم نوح ) فيه  
 بحث أما أول فلا ضير من قومه راجع إلى رمو لا منهم أنه كور في أول القصة  
 والمراد منه هود عليه السلام على ما في الكشف وأما ثانيا فلا يهوز أن يكون  
 المراد دلت أهلها على الأساد الخمازي أو حذف النصف في دلت والله من حيث  
 التزم أن أو أن يكون المراد دلت حيوته من قوم نوح على التصور أو حذف المضاف  
 من قومه ولده من حيث شبهة كاديه الشرح رحمه الله تعالى وكلاهما كثير  
 شائع في الكلام المجيد لأنه وجه من صواب أن يثبت أنه لا معنى لقولنا دلت من قومه  
 أي من قوم هود عليه السلام لأن دعوته بقوله ( أن عبدوا الله مالكم من الله غيره  
 أو لا تقول ) إنما كانت لقومه فلا بد أن يكون الجواب من الملاء الذين من قومه  
 لأن الملاء الذين دعو من قومه أنهم لا يبالون أن يصير قومه ليس راجعا إلى هود  
 بل إلى نوح المذكور في هذه القصة وهو مبدء غاية لعدم ( قوله تخصيص  
 الشيء بالشيء أما أن يكون الخ ) أي من الشيء حصا شيء ومنصرا فيه يكون  
 بحسب الحقيقة وفي حديثه من غير ملاحظة شيء من شيء سواء كان الاختصاص  
 أصلا كذا أو لم يكن كذلك فيم ينصرف الحقيقي لتحقيقه والادعائي ( قوله بها  
 المعنى ) أي يكون في نفسه أو بغيره أي شيء معين ( قوله لا ينافي الخ ) كما أن كون  
 أبوة آدم في نفسه لا ينافي أن يكون من ولده لا ينافي كون الأبوة من الاصناف  
 قال قدس سره وهو معنى يجري الخ فيه أن كون التخصيص في غير الحقيقي  
 ناقضا لا يقتضي أن يكون معنى محريا ولا لزم أن يكون المشكك في أمراده بالزيادة

والتقصير حقيقة في الكامل مجازا في النقص وتدر بعض الأفراد من التقصير بواسطة  
 كماله لا يقتضي أن يكون حقيقيا والنقص مجازيا كما أن تبادر الوجود الخارجي من  
 لهذا الوجود لا يقتضي كونه حقيقيا والوجود الذاتي محريا صريح به السيد في  
 تصانيفه ولو سلمنا لآلارم أن يكون انقصارا غير الحقيقى معنى مجازيا للتخصيص بحسب  
 اللفظة دون الاصطلاح فإن المعنى الاصطلاحي اعنى تخصيص شئ بشئ بطريق  
 معهود سواء كان بالنسبة الى كل مبدء او بعضه مهمم ويقسم اليهما وكون  
 التسمية بالنظر الى المعنى الهوى والتقسيم بمعنى الاصطلاح ركبت هذا على أن  
 إطلاق الاصطلاح على غير الحقيقى واقع في غير انهم در مجازى (قوله لقلة حدوده)  
 لأن حدودى التقسيم تحصيل الأقسام لتبين أحكامه وليس في هذا نقص للتقصير  
 الحقيقى أحكام سوى أنه لا يكون لرد اعتقاد أصحابه وبه يكون تحقيقا وادعائيا  
 بخلاف التقصير الغير الحقيقى فإن المذكور كلها أحكامه ليس حدودى الحقيقى إلا هذا  
 أو دفع توهم انحصار التقصير في غير الحقيقى وذلك قد لا يكون التقصير مع  
 بالتقسيم أيضا قليل الحدودى فانضمير في حدوده أماله صريح بالتقسيم أو للتقصير الحقيقى  
 والمسأل واحد (قوله دون نال الخ) وسمى قصرا أفرادا تدرج قصرا التحيين في  
 الأفراد ولا مشاحة في الاصطلاح إلا أن في قصرا التحيين أربعة المشتركة الاحتمالية  
 وفي قصرا الأفراد أربعة المشتركة الاحتمالية كالتقسيم شرح المباح انبرى (قوله  
 مكان آخر) ويسمى قصرا قلب (قوله وهذا التفسير من التحقيق وعمره) ولا يأتى  
 هذا التحويل قوله عند السامع لأن معناه مرة واحدة مع ذلك لا ردا اعتداده (قوله  
 لا غير) أى لا غير ربه أو لا غير شاعر (قوله على وصدق مسلم) أى فى اعتقاد المتكلم  
 ثبوته فى نفسه والمراد بالوصف ما يقوم به غير (قوله الى ثبوته ليدعى له) أى لثبوت  
 الذى ادعى المتكلم ثبوته له وحاصله ان الذى لا يوحى به نفس أو وصف ادلا بهى له  
 فاما ان يتوحد الى ثبوته فى نفسه أو الى ثبوته بغيره وذلك وصف لا يفروض أنه مسلم  
 الثبوت فى نفسه فحين الثانى (قوله ان جازا) أى كان ثبوته ليدعى له بامدوحه النبى  
 اليه جازا وان كان خاصا بخاص (قوله فتبادر) عطف على توحده لذلك اشارة الى  
 المدعى له وفي بعض أسحق كذلك أى ان عام عدم وصفه خاص ولا بد حيث من  
 تقديره \* قال قدس سره انما تصور الخ \* دل التقصير فى حقيقة حقيقة قدس سره والمراد من  
 النسبة اعم من النسبة الاسنادية اعنى ثبوت شئ لثبوت شئ وسمي حقيقة اعنى يعلو شئ على  
 فهو من الخفاء التعلق فى ما ضرب ربه بالامر بضره وادع صرت ربه اعنى المصروية

على عمرو وما قيل انه من قصر الفاعل على المفعول من التجوز والمراد قصر  
نسبة صارية ريد من حيث الوقوع على عمرو فيكون من قصر الصفة على  
الموصوف والمراد المنسوب والمنسوب اليه في معنى لاقى اللفظ فلا يرد انه صرح  
صاحب المفتاح بان قولك ليس شاعر عمر لمذكور والاولى كور من قصر الصفة  
على الموصوف مع نسبة صور منسوب اليه ( قوله والمراد المعنوية ) اى الدال  
عليها يكون من احوال اللفظ العرفى اى هو موصوع من المعنى ( قوله التى هى  
معنى قائم بالغير ) العذر ان يقول ما يقوم بالغير كما هو المشهور لكى اورد لفظ المعنى  
اشارة الى ان قولهم الصفة المعنوية معناه الصفة التى هى المعنى فالتسمية لفظية  
كافى الكرسى وقوله قائم بالغير صفة كاشفة لمعنى وليس المعنى مقابل اللفظ  
فان الالفاظ ايضا صفات معنوية ( قوله الذى هو تانم الخ ) تع الشيخ الرضى فى ذلك  
فانه ريف تعريف الشيخ تابع يدل على معنى فى تنوعه مطلقا بان يرد مطلب  
مستدرك لانه لا حرج احس وهو غير داخل فى تانم وانه يصدق على الدل  
والمعطوف بالحرى وعصف ببيان والتأكيد فى مثل قولك اعصى ريد عنه  
وامعنى ريد وعنه وجدة مستقلة وجاء القوم كلهم فان كل واحد منهم دال  
على معنى فى تنوعه نعم قال وتكون فى حده تابع دل على ذات ومعنى منها غير المفعول  
فيدخل فيها التانم فى نحو هذا الرجل مررت برجل اى رجل ورجل تيمى ورجل  
حسن وجهه ورجل حار وجهه ذلك ويخرج اى فى نحو اعصى ريد عنه انتهى  
وتحقيقه ان المراد بصفات ما يقوم به واما معنى ما يقوم به كاهو التانم  
فى الملاحظات ولا يرد الحركة شديدة والسريعة والبطيئة فانها ذات بالنسبة  
الى ما يقوم بها وان كانت قائمة بغير نسبة الى موضوعها وبالدلالة على الدلالة  
سواء كانت بالوضع الافرادى او بالوضع التركيبى فيدخل فيه ما يكون مشتقا  
تجوز رجل صارت وما يكون جامدا نحو هذا الرجل ورجل اى رجل وغيرهما  
فى اصباح الفصل ر الرجل فى قول حادى هذا الرجل لم يعمى الا بعد ما تقدم لفظ  
يدل على الذات مع تحيين هذه فى الحقيقة التى يميزها الدال فلم يأت الرجل هذه  
الالتيسير المعنى الذى يميزه بذات فهو بقطر على ذات فى هذا الموضع باعتبار  
معنى هو المقصود وى يميز لثانهم يقولون مررت ثلاثة رجال وهو عندهم  
اسم غير صفة لا خلاف ويعنون مررت رجالا ثلاثة وثلاثة صفة لا خلاف فانظر  
الى اللفظ انما واحد كيف جاء صفة وغير صفة فجاء غير صفة ما قصد به الذات وجاء  
صفة لما عرفت الذات ولم يقصد به الا قصد المعنى انتهى ويخرج الدل فى المعنى

ربه عليه لانه وان دل على داس ومعنى لكن لا بد على معنى فهو ان كان في الواقع  
 فيها وكذلك المعطوف بالحرف وعصب اليبس في الامثلة السابقة وشرح التأكيد  
 بلغة كل بقوله غير الشمول ولا يرداه يخرج عنه هو قوسا جاء تقوم الشمل لزيد  
 لان الشمول لزيد شمول مقيد غير اشمول اندي في قوله انه مطلق فافهم فانه قد  
 تحير في حله الناظرون واما الترييب الذي ذكره الشرح الرضوي رحمه الله فدهمه  
 الشيخ في املي الكافية بما حاصله من مطلقا لدفع توهم دخول احسن اما لعصبة عن قيد  
 التسامع او حده على المعنى العوي هو قب. احنطى لا احتزاري وان المراد  
 بالدلالة على معنى في متوجه الدلالة بالهيئة التركيبية و دلالة في الامثلة السابقة  
 بخصوص المادة ولذا لا يدل في سائر صور الدل و لعصوف بالحرف وعطف  
 اليان واننا كبد تكلمهم اعماد دلالات صي شمول بحكم لانه لدفع توهم المحور  
 فيلزم منه شمول المتدوع و امراد بقولنا مع يستدفع ذكر ايدي وهذا ايضا بدفع  
 البعض بالامثلة السابقة قال قدس سره احتزاريه عن حسد اح <sup>١</sup> قد عرفت  
 به دال على ذات بهيته التركيبية لانه لا بد كذا <sup>٢</sup> الاعمى <sup>٣</sup> وانه خارج بقوله  
 فيه <sup>٤</sup> قال قدس سره اعماد ان يقول الحق <sup>٥</sup> قد عرفت صدق تفسير المدكور  
 عليه بلامرية <sup>٦</sup> قال قدس سره تأويل معروف <sup>٧</sup> في <sup>٨</sup> واسم الجلس  
 ابري على اسم وصفه على الاعرف لان مقدمه <sup>٩</sup> على <sup>١٠</sup> جميع دلالاته  
 على المعنى وهو تعبير حقيقة الدال ولذا لا يوصف لاه بقوله على الاعرف  
 احتزاريه ذهب اليه البعض من به دل وعصب <sup>١١</sup> ( قوله لصدور <sup>١٢</sup> )  
 فان لفظ العيا يصدق عليه انه يدل على ذات ومعنى في متوجه كنعرفت وصدق عليه  
 انه قائم بالغير باعتبار محسوسه <sup>١٣</sup> فالكلام وادعته مداولة لاهمه بالعام ( قوله  
 على ذات ) اي مسموعة من <sup>١٤</sup> تعبير <sup>١٥</sup> بوجه فخرج اسماء الاشارة والمكان  
 والزمين والآلة ( قوله هو <sup>١٦</sup> ) اي يكون الاصل في ذات المعنى  
 من حيث انفسه الى نتي <sup>١٧</sup> فادوات اعماقه لاجل <sup>١٨</sup> بسره المعنى له فشرح  
 اسماء الاجسام فان له مدركا <sup>١٩</sup> ولا يدل على <sup>٢٠</sup> مع <sup>٢١</sup> معنى الرجولية <sup>٢٢</sup> لكن  
 ليس ذلك المعنى هو انقصود بالذات <sup>٢٣</sup> كلاهما <sup>٢٤</sup> مقصود <sup>٢٥</sup> <sup>٢٦</sup> قال قدس سره  
 واما النسبة بين معني المعنوية اح <sup>٢٧</sup> اي <sup>٢٨</sup> من <sup>٢٩</sup> معنى الاول <sup>٣٠</sup> ومندول المعنى  
 الثاني كإميل عليه ياه واما قال الظاهر لانه يمكن ان يقال ان <sup>٣١</sup> <sup>٣٢</sup> <sup>٣٣</sup> <sup>٣٤</sup> <sup>٣٥</sup> <sup>٣٦</sup> <sup>٣٧</sup> <sup>٣٨</sup> <sup>٣٩</sup> <sup>٤٠</sup> <sup>٤١</sup> <sup>٤٢</sup> <sup>٤٣</sup> <sup>٤٤</sup> <sup>٤٥</sup> <sup>٤٦</sup> <sup>٤٧</sup> <sup>٤٨</sup> <sup>٤٩</sup> <sup>٥٠</sup> <sup>٥١</sup> <sup>٥٢</sup> <sup>٥٣</sup> <sup>٥٤</sup> <sup>٥٥</sup> <sup>٥٦</sup> <sup>٥٧</sup> <sup>٥٨</sup> <sup>٥٩</sup> <sup>٦٠</sup> <sup>٦١</sup> <sup>٦٢</sup> <sup>٦٣</sup> <sup>٦٤</sup> <sup>٦٥</sup> <sup>٦٦</sup> <sup>٦٧</sup> <sup>٦٨</sup> <sup>٦٩</sup> <sup>٧٠</sup> <sup>٧١</sup> <sup>٧٢</sup> <sup>٧٣</sup> <sup>٧٤</sup> <sup>٧٥</sup> <sup>٧٦</sup> <sup>٧٧</sup> <sup>٧٨</sup> <sup>٧٩</sup> <sup>٨٠</sup> <sup>٨١</sup> <sup>٨٢</sup> <sup>٨٣</sup> <sup>٨٤</sup> <sup>٨٥</sup> <sup>٨٦</sup> <sup>٨٧</sup> <sup>٨٨</sup> <sup>٨٩</sup> <sup>٩٠</sup> <sup>٩١</sup> <sup>٩٢</sup> <sup>٩٣</sup> <sup>٩٤</sup> <sup>٩٥</sup> <sup>٩٦</sup> <sup>٩٧</sup> <sup>٩٨</sup> <sup>٩٩</sup> <sup>١٠٠</sup>

لان العارض لا يكون قائم بنفسه لكن فيه حفا لان معنى عارض اعني ذات ماله  
 العروص ليس معنى قائم غير نعم انه يقتضي انصافه بالعروض كونه قائما بالغير فتدبر  
 قال قدس سره لى زيادة تكلف في تكاثر اذ هو تواتر بل الفعل الواقع في صورة  
 القصر المشتق نحو ما ضرب ريدا لعرا واما قال ذلك لاني اعتبر المعنى الاول  
 ايضا تكلفا وهو اعطاء اسم حكم امدلول لان القصر من احوال المسند والمسند  
 اليه ( قوله ادا اريد الخ ) فان كان هذه الارادة الدالة وعدم الاعتدال بغيرها كان  
 القصر حقيق ادعائيا وان كانت بحسب الحقيقة كان حقيقا تحقيقا كاذما ( قوله  
 وهو لا يكاد يوجد ) اي بقصر الحقيق التحقيق لا يوجد في نفس الامر ( قوله  
 لتعدر الا حاطة الخ ) كناية عن كثرتها وان كان لشيء صفات كثيرة لا يمكن قصره  
 على صفة واحدة في نفس الامر واما ما ذكره المفسر من ان الله تعالى فيه بحث  
 اما ولا فلان قوله ادعائيا منصور الخ اعادة لما ذكره المصنف رحمه الله تعالى من غير  
 فائدة اذ يكفي ان يقال فكيف يصح منه قصره الخ واما ما فلان لتعدر اذ هو  
 الا حاطة تفصيلا لا اجلا وعدم صكفاته في صحة القصر محل بحث كما قالوا  
 في التعريف بالخارج انه يكفي في اختصاصه بامور علم ماسواه اجلا ( قوله لا  
 ان يراد الصفات الوجودية ) فحقيقة لا يلزم ارتفاع القبيضين لانه يصح القصر  
 الحقيق حينئذ فلا مرد ما قيل انه يصح ان الوجودية لا يصح القصر في نحو ما يريد  
 الا كانه لانه يلزم حلوه من لوان ولا كوان ( قوله نحو ما في الدار الاربعة ) اذ المقدر  
 احد لاشي حتى يكون اعصر غير حقيق لان المستثنى منه يقدر من جنس المستثنى  
 كما سيجي وما قيل فيقدر في نحو ما هذا الثوب الاسود ملونا فيكون القصر الحقيق  
 من قصر الموصوف على الصفة موحودا فهو لان معاده قصر الملون على اسود فهو  
 من قصر الصفة على الموصوف ولو كان هذا من قصر الموصوف على الصفة لكان  
 مناحدا في الدار الاربعة منه ( قوله عدم الاعتداد بغير المذكور ) وذلك اما لزم  
 غير المذكور او لم يحل المذكور من قدس سره ورجوعه الى الحقيق مطلقا الخ  
 فيه ان كلمة قد الاميدة لتعريف قصد مدعي عن رجوعه الى الحقيق مطلقا لانه يشعر  
 بان القصر الحقيق مطلقا شمله لا على سبيل لغة كبير فيكون قصر الموصوف  
 على الصفة على الحقيقة كبيرا وهو في قوله وهو لا يكاد يوجد مع ان قوله ادا اريد  
 انه لا ينصف بغيرها لا يحنو من الاشارة الى محييه على سبيل الدالة والتشبيه على هذا  
 قال الشارح رحمه الله وبما ان اعتبر هذا في قصر الخ وفي لفظه اشارة الى عدم  
 مجيئه في كلام من يعتد به ( قوله و لفرق الخ ) اي الفرق بينهما في موارد الاستعمال

دقيق فلي تأمل في مفهوميهما حتى لا يلتبس أحدهما بالآخر في المورد وقد بين السيد  
مفهوميهما بما لا مزيد عليه وبذلك يرتفع الاشتباه بينهما في المورد من قال  
السيد دعوى الشارح رحمه الله تعالى دفعة لفرق بدقة لفرق بين مفهومى الادعائى  
والاصافى وهذا غير خفى فقد خفى عنه مقصود السيد (قوله متجاوزا) أى ذلك  
الامر او المخصص وفيه اشارة الى ان نصب دون على الطالبة وقيل ان نصه على  
الظرفية وان لم يبق ظرفا كما هو شأن الظروف اللازم الظرفية وفيه ان كونه لازم  
الظرفية مجموع فى الرضى ان دون بمعنى قدام بدرجة التصرف وبمعنى اسفل متصرفه  
يقال انت دون زيد وهذا شئ دون أى خسيس وبمعنى غير لا يتصرف بحوائج  
من دونه آلهة (قوله انى مكان) أى اقرب مكان لكر طامع الخطاط بسير قات  
دون نقيض فوق على ما فى الصحاح فهو ظرف مكان مثل عد لانه يبنى عن دون  
اكثر وانحطاط قليل ونسبه باختصار ادنى على ان بين درون وادنى اشتقاقا كبيرا  
لنفسهما فى المعنى مع الاختلاف فى ترتيب الحروف (قوله فى الاحوال والرتبائح  
تشبهها) بامراتب الحسية وشاع استعماله فى ذلك اكثر من استعماله فى الاصل فلما  
انسمع فى ذلك واسمى فى كل تجاوز حد والابلوم الله رضى الله عنه (قوله فى كل  
تجاوز ربح) وان لم يكن تفاوت وانحطاط وهو بهذا المعنى قريب من عبر كما لرى  
فى بحث المفعول فيه (قوله وكذا الكلام الخ) كما ترى لم يكن له يمكن صفة واحدة  
اخرى او مكان امر واحد آخر يفرح مادام اعتقد المحط اكثر من صفتين او امرين  
وان اردناهم دخل العصر الحقيقى لانه يصدق عليه تخصيص صفة مكان سائر  
الصفات ومكان امر دون سائر الامور (قوله فادركت تخصيص الخ) ان قرر  
السؤال كما قرره السيد اتجه الجواب الذى ذكره الشارح رحمه الله تعالى وابحث  
الذى ذكره السيد لكن يرد عليه انه يقتضى ان لا يوجد القصر الحقيقى والسائل  
بنى سؤاله بدخوله فى غير الحقيقى على وجوده كما تقرر صدى من ان قصر نوعا ولدا  
قال السيد الاولى ان يورد هذا السؤال اشتداد شبهة على القصر الحقيقى ويمكن  
تقريره بحيث لا يتجه جواب الشارح رحمه الله تعالى ولا بحث الحشى بل يقال فختار  
ان المراد باخرى اهم من الواحد والاثين والجمع ولا يدخل فيه القصر الحقيقى لانه  
تخصيص امر بصفة اى اثبات حقيقة له ونفى سائر الصفات لا تخصيص امر بصفة دون  
سائر الصفات فان هذا انفيد يقتضى انما اذا محض تصديه بجميع الصفات لا نقولنا  
دون اخرى معناه متجاوزا عن صفة اخرى عقده محض والا لا يذكر ولا يبنى  
صفة اخرى مطلقا قد فهم من لفظ تخصيص فيكون معنى دون سائر الصفات

(٩) تخصيص امر بصفة  
مكان سائر الصفات او صفة  
بامر مكان سائر الامور  
نهضة

دون سائر الصفات التي عتقدها مخاطب وهذا مما لا يتبع وعلى هذا قوله لان القصر يقتضي الخ تعالى لا يقتضيه لانصاف لجميع الصفات دون البعض لا لاقتصافه اعتقاد المخاطب فانه معن ان معنى دون اخرى ذلك وظهوره لم يتعرض له كما قررنا الشارح رحمه الله بقوله متجاوزا عن صفة اخرى واما كونا ظهورا ان ماد كره سابقا من ان هذا التفسير شامل للحقيقي وغيره محل بحث فتد كروا اما ما قيل من ان معنى دون اخرى ذلك بناء على ان معنى مكان اخرى ذلك كما قررنا في النظر الذي سبأني فليس بشي لان ما قررنا فيما سبقي انما هو في القصر العبر الحقيقي (قوله ويمكن ان يحاط بالمع) يعني ان هذا ليس تفسيرا للقصر العبر الحقيقي ليقين عن القصر الحقيقي اذ قد علمنا ذلك من قوله وهو نوعان انما المقصود تفرع بيان الاقسام الثلاثة عليه فلا بأس بكونه انهم منه قبل هذا الجواب لا يتم من حيث المصنف رحمه الله لانه لو كان معتقدا مفهوم التبرع لما قال قد اهل السكاكي رحمه الله قصر الحقيقي (قوله متجاوزا عن القصور) الذي تساوى بالقيام عند المخاطب من غير رخص (قوله مراد المصنف اه) اي مراد المصنف رحمه الله من قوله مكان آخر مفهوم حدتي الصفتين من حيث الصدق في ضمن واحد معين كما في صورة قصر القلب او في وجهتهم كما في قصر النعم فلا بد من قيل انه لا يمكن ارادة مفهوم احدي الصفتين من حيث هو لانه لا يعتقد المخاطب ولا المتكلم بغيره ولا ما صدق عنه لان ما صدق احدي الصفتين بالامر والاعتقاد مثلا وليس شي منهما صادقا على لاخرى فلا يصح قوله في الجواب هي صادقة على الصفة المذكورة (قوله ما يريد لا قائم) على فرض كونه له قصر الافراد بناء على عدم اشتراط عدم التنافي فيه او فرض عدم التنافي بين القيام والنعوذ والتشمل المذكور في كلامه التحالي نقله اشارح رحمه الله تعالى عنه والامر هي (قوله قلب بعد ر ك الله الخ) حاصله انه ما كان في قصر الصفتين تساوى الصفتين بحيث يحور كل واحد منهما منهما بل الاخرى فيه يخص من صفة دون اخرى نظرا الى تساويهما عدم المخاطب وتخصص امر بصفة مكان اخرى نظرا الى تحوير المصنف كل واحد منهما بل الاخر فادخله في حدهم دون الاخر تحكما (قوله انه يقتصر الى هذه التكلفات) بخلاف كلام صاحب نفحة فانه جعل مكان اخرى على مكان اخرى ثانيا عند المخاطب كما هو سائر فلا يكون قصر الصفتين داخلية (قوله عدم تنافي الوصفين) لا بد من فهم حدهما غير اني الاخر كالمصحة والثانية ولا ملو ماله لو ما يخصص في مدعى تخصونه كالتعود والقيام اذ لو كان كذلك لم يتصور اعتقاد المخاطب احتمالهم لان التنازع حتم في الاثبات يدعي

احبى البداهيات كما قرر في محله فلا يتحقق قصر الافراد لا بقائه على اعتقاد الشركة  
 ومن هذاتين تخصيص هذا الشرط بقصر الوصف على الصفة اذ لا يتصور  
 انتفاء في الموصوفات فلا حاجة الى الاشتراط فلا يرد ان صحة اعتقاد المضاط  
 للاجتماع لا يتوقف على عدم اناس في حوار ان يعتقد خلاف موقع والاعتقاد  
 المطابق للواقع ليس بالارم في القصر (قوله ليكون انتفاء ح) اي يكون انتفاء  
 المتكلم احدي الصفتين مشعرا بانتفاء غيرها وهي الصفة التي تنفيه ويكون القصر  
 قصر قلب يقين بخلاف ما اذا لم يكن احدهما تعبلا لآخر فان المضاط يجوز  
 اجتماعهما في ردي الرأي عند ان يكون قصر افراد ويحتاج في كونه قصر  
 قلب الى امر خارج يعرف به ان المضاط بمقتضى العكس فالتدفع نظر اشرح  
 رحمه الله تعالى اما الاول فلان انتفاء طريق القصر بتبدل على انتفاء العبر  
 مطلقا لا على غير معين وفي صورة النص صريح بان ثبوت احدهما وانتفاء العبر  
 المعين ولا يثبت معناه قلب لا اعتقاد المضاط لا اذا كان احدهما تعبلا لآخر كما في  
 ريد قائم لا قاعد حتى لو قيل ريد قائم لاشاعر محوور يكون في الاحتماع واما  
 الثاني فلان قولنا ما زيد الاشاعر ان يكون قصر قلب انهم ان المضاط معتقده  
 كاتب لاشاعر من خارج وفي نفسه يحتمل الافراد واعتد خبر قائم من المواهب  
 (قوله ر) انا ما لفت الاح (ح) يعني قوله ان يكون انتفاء مشعرا انتفاء غيرهما  
 قال الطاهر المناسق الى انهم ان يثبت عليه لا يتحقق قصر القلب وثوبهم كونه  
 شرط الحس ان يثبت على التعليق المذكور فيحتمل قصر القلب للاشعار  
 المذكور ولا دليل على كونه شرط الحس (قوله ح) ثبوت ما انتفاء المتكلم (ح)  
 وهو نفس الثاني في الاعتقاد فيكون الاشعار شرط المذكور صانع بخلاف اعتقاد  
 الشر كانه ليس نفس عدم الثاني في الاعتقاد بل يثبت عليه فلا يكون اشتراط  
 عدم انساني في الاعتقاد في قصر الافراد صانع بل نصريحي بانهم جميعا (قوله  
 واما عدم ان) متعلق بقوله ولقد احسن في عدم اشتراط هذا الشرط (قوله  
 فكل مادة تصلح مثلا (ح) يعني ان العموم بحسب التحقق باعتبار الصلاحية  
 لا بحسب الصدق والتحقق بالقل (قوله من غير عكس الح) اي ان يصلح للمعنى  
 مالا يصلح له الافراد وهو المطلوب يصح مالا يصلح لقلب اعني الافراد فالحاصل  
 ان عموم التعمين بحسب التحقق انما هو بالنسبة الى كل واحد منهما على التعمين  
 لا بالنسبة الى كلا القصرين معا ولا بالنسبة الى احدهما لا على تعين (قوله وما  
 اشبه ذلك) كتعريف المسند اليه (قوله فكاهم حصو) يعني في الاقتصار على



ذكر الأربعة أمالان قصر الاصطلاحى ما يكون بهذه الطرق الأربعة وإن كان  
بالعنى العموى شاملا ما يكون بصير انفصل وتعريف المسند وبتحفظ انحصار  
(قوله ويمكن أن يحسن الخ) يعنى أن القصر بصير الفصل وتعريف المسند أيضا  
داخل في القصر الاصطلاحى بل يكون عبارة عن التخصيص بأحد الطرق الستة  
ولم يذكرهما ههنا لاختصاصهما بالمسند اليه والمسند وتقدم ذكرهما وعلى  
الوجهين التخصيص، لم يصل تصريح اللفظ ليس داخل في القصر الاصطلاحى  
(قوله بل شمر) بالرفع فى الرضى وإذا عطف عليه أى على خبر ما سواء كان  
منصوبا أو مجرورا به، بموجب ذلك إذا عطف عليه بل ولكن قال رفع واحب  
ولذلك لوالة العمل وهو الذى وقد ذكرنا وجد الرفع فى باب الاستثناء فلا نعيده  
وقال عبد القاهر هو خبر متبداً بخبر أى ما زيد نعماً لكن هو قاعدة انتهى ووجه  
الرفع الحمل على الحمل وإن كان مسمى المعنى الجملة ولا يبقى الحمل مع العامل المعبر لكن  
اعتبر ههنا للصورة لا لوجوده سواء وإن كان ماضياً العمل قد عرفناه  
قد حذاه بعض المصرين (قوله وفيه إشعار الخ) حيث أقصر عليهما فى محل  
بى طريق العطف ثم بل ليس بقصر على مذهب الجمهور لأن المتبوع عندهم  
فى حكم المكوث عند التماهى من يقول أنه لى الحكم عن المتبوع وأما التتابع  
وقدم فى بحث العطف (قوله وقد اشترى الخ) فقد صرح فى بحث العطف بأنه  
يقال ما جاء فى زيد لكن عمرو لم يعتقد أن زيدا جاك دون عمرو وكذا فى لا يصاح  
والفتاح وأورد هناك أن مذهب النحاة أنه يقال لم يعتقد أن المحيى مشى صهي  
جميعاً لأن اعتقد أن زيدا جاك دون عمرو وكلام الفتح أنه لقصر القلب وكلام  
النحاة أنه لقصر الأور (قوله معتقد العكس) مثلاً كفى قصر القلب أو مجرور إليه  
كفى قصر التعيين ثم اعلم أن الكلام الذى يشتمل على القصر فيه حكم واحد متضمن  
للاثبات القصدى والنفى تنبى والعرض مبدء اعتقاد المخاطب الشرية أو العكس  
أو التردد وليس المقصود منه أداة حكمى فلا قيل أن ههنا بحثاً شريفاً وهو أن  
فى قصر الأفراد أحد الحكمين معنوم للعطف فبلا فانه فى القادة لا ليس العرض  
ههنا القادة لارم الحكم والآخر بكرة المحط وقد لى اليه من غير تأكىد  
وفى قصر القلب القاء كلا الحكمين أى إنك من غير تأكىد وهى على أن كور القصر  
تأكىد أعلى تأكىد بضع هذا الوجه (قوله لطلان عمل ما يقدم آخر) أى على  
تقدير أن يكون ما يعنى ليس وأما إذا كان الر كيب من القسم الثانى من المبدأ فرفع  
أحد الاسمين لكونه مستنداً ولثنى بوجه فاعلا ساداً مسنداً آخر وما توهم أنه حيث

لا يصح عملها في المعطوف لعدم بقاء اعتماد الصفة على حرف التي فليس بشئ  
 لأن عملها في المعطوف ليس بتقدير الصفة بل الصيغة المعتمدة على حرف التي عاملة  
 في المعطوف عليه أصالة وفي المعطوف تبعاً (قوله وقد أجمع نحاة الخ) أي أكثرهم  
 فإن البعض لا يقولون بطلان العمل مع التقديم كما في (قوله أصله العمل  
 الخ) يعني أن أصل ما يعمل وحسب العمل يتبع التقديم مصنفه في العمل فكذلك حالها  
 عند عدم العمل وهذا عند المحررين وأما نقصد موافقة لغة العامة وهذا عند  
 الكوئين فإن عدمهم ما ضرب عاملة إلا أنه لا يجوز تقديم الخبر عليها لتضيق هذه اللغة  
 موافقة العامة المعاملة أي المحاذية (قوله ومنها الروايع) في شرح التمام الشريفي  
 أي أسبق ما رواه كليس وماوان وغيرها من كلمات التي والاستثناء لا أو إحدى  
 أخواتها وأما الاستثناء من الأثبات كقوله جاء القوم الأريد في بعده من طرق القصر  
 فتأمل وكتب في حواشي عمل الشر في ذلك هو المستثنى إذا كان محرراً للمستثنى  
 منه كما في المخرج من التي نحو ما جاءني الأريد وكما في قول إليه المخرج المذكور  
 إذا صرح فيه بلفظ كافي نحو ما جاءني أحد الأريد حس أن يعتبر فيه اعتد المحاط  
 للشركة أو العكس أو ترده في ذلك الحرف وما يفيد من الخبريات الأخرى وأما إذا كان  
 المستثنى حرراً من المستثنى منه كما في قولك جاءني اليوم الأريد أو ما جاءني اليوم الأريد  
 وقوله قرأت اليوم كذا فلا يحس فيه ذلك الانتثار كما شهد به أدق السليم  
 وحاصله أن أسبق والاستثناء في المخرج وما في حكمه طريق القصر كما يدل عليه  
 بيان السكاكي رحمه الله تعالى لأفاده القصر لأن المستثنى به حرفي المستثنى منه  
 والخبريات تكون مخالفة في الأحكام فينبور فيه لا عند التلاوة من الشركة  
 والعكس والتردد بخلاف ما إذا كان المستثنى جرراً من مستثنى منه كما في لصور الثلث  
 التي ذكرها فإن الأحرار فلتاها لفت في الأحكام لا ينبور لا اعتبارات انثلة فيه  
 والتحقيق أن القصر مخصص بأسبق والاستثناء المخرج وما في حكمه يمكن أن يكون المستثنى  
 جزئياً لمستثنى منه لأنه حينئذ يكون المقصود به الأثبات بدى يستند من المستثنى وأما  
 ذكر أسبق ما كذا لإثباته فيكون حكماً واحداً منصوباً للأثبات القصدي والتي  
 التبعي بخلاف ما سواهما فإن الحكم في المستثنى منه مقصود أصالة وكذا الحكم  
 على خلافه في المستثنى سواء قلنا أنه ثابت بالعبارة كما هو مذهبنا في أو لا إشارة  
 كما هو مذهب الخنفة فكلا الحكمين من الأثبات ونبى مقصودان بالأداة ثابتهان  
 بنفس اللفظ فإن الثابت ولا إشارة أيضاً ثابت بسنن فإذا كان الحكم مقصودين  
 من الكلام لا يكون مقيداً للقصر لأنه حكم واحد وهو تخصيص شئ بشئ بتخصيص

الاستقصاء و سمي اتبعي قال الشارح رحمه الله تعالى في التلويح في بحث  
الاستثناء من مثل ما حاشي الاريد ومريد لا قائم موقوف لاثبات محي ريد وقيامه  
ما يصح وجوده وكده حتى قالوا به تكيدني بكيدوا اماما قبل ان الاستثناء من الايجاب  
تصحیح الحكم الايجابى فهو بمنزلة تفيد طرف الحكم فكما ان جاءى الرجال  
العدد ليس اقصر انما جاءى الرجال لا الجهال ليس اقصر بخلاف الاستثناء  
من نبي نحو ما حاشي الاريد فان المقصود منه قصر الحكم على ريد لا تحصيل  
الحكم والاقبل حاشي ريد منه به بخلاف لما تقرر من اهل العربية ان الاستثناء  
من الذى استت وبعكس وان مدكره لا يحترى في نحو ما جاءى في القوم الاريد  
فان الاستثناء فيه اصب صحیح الحكم المتي ( قوله وفي هذا الكلام الخ )  
اي في ابراء لفظ التخصيص وسنه ل معنى ما ولذلك قال ههنا وفي هذا الكلام  
وفي سائى واش ريد التخصيص ادلوقيل لكونه معنى ما او لتخصيصه ما لم يحصل  
الاشارة المذكورة ههنا فانه لسير معنى ان في ذكر التخصيص اشارة اي ذلك  
تفسير فلا تكن من اقصا صرين ( قوله بل لم يبق للكلام معنى اصلا ) وان قدر  
اشروا العائد اي ان ريدى حرمه الله تعالى الميتة ثاب على ان يكون الميتة بدلا  
من صير المصوب ومعه وان عني لا ان المقصود بان حرمه الميتة لا خصوصه وان ثبوته  
( قوله ان نحو المعلنون زيد الخ ) سواء كان كلام موصولا او حرف تعريف واعدا ذكر  
ردي منطق وان ذكر مقصود بالاستثناء لان متة معروفة بلام الجنس ويعيد  
قصر الميتة على المحرم يصح كما في ريد منطق ( قوله الا على التأويل انما حرم الله  
شيء هو الميتة ) فيه ان هذا التأويل يقتضى ان لا يكون الحرم الاول الذى هو مناط  
الحكم المذكور في الجملة التى دخل عليها اعلان الميتة حيث حرم مترا محدود وهو  
خلاف الاستعمال ( قوله ما في قصره موصوف مع ) يعلم من ان التخصيص الذى ذكره  
ان المراد حكم بمعنى محكوم به و مسة الحكمية وللدلالة على ثبوت المحكوم به  
او ثبوت المسة ووقوعه ولا يخفى انه لا يحترى ههنا دا كان الحرم الاخير في جملة  
انما غير المسند والمسند اليه نحو زيد قائم في الدار وما يسمون ريد في الدار لانها  
است لاثبات الحكم المذكور بعده و هو الحكم ادى سواء من لاثبات قيد الحكم  
المذكور ونى قيد سواء فلا بد من تعميم الاثبات والى اى اثبات الحكم وبه يقفه  
او بخلافه ومع ذلك يرد عليه ان قومه على هذا المعنى انما يريد على ان التعيين  
القصر لا على تحميمه ههنا سواء فلا بد من ضمير عدم القول بالفصل اى لا فائلا بانها  
تعيد القصر وليس ههنا ما بخلاف التوحيد الذى يقوله بقوله وقد يقدر فانه دليل

على نصيبه ما والا ويجرى في جميع صورها بلا مزية ويكون نسبة الذكر الى ما بعده  
بلا تجوز الا انه يحتاج الى حل ما يدكر بعده على الخبر كما يحتاج توحيد الشارح  
رحمه الله تعالى الى حل نفي ما سواه على المخصوص ( قوله صحة الاتصال الخ )  
في شرح المفتاح الشريف من قلت اذا اريد حصر الفعل في العامل المصغر بطريق  
التمثيل بحيث انفصله اولاً قلت ان ذكر بعد الفعل شيء من متعلقه وجب انفصاله  
وتأخيره دفعا للالتباس وان لم يدكر احتمال الوجوب طردا لثبات وعدم الوجوب  
ان يجوز الاتصال نظرا الى المعنى والاتصاف نظرا الى ألفه دلائل فاصل لعطفا  
فعله صحة اتصال الضمير به اراد به ما هو الوجوب وغيره ( قوله ووجوه التعذر  
محمودة ) وهي التقديم على العامل وحده وكونه معصوم وحرفا واصمير من فوع  
والفصل بينهما افترض وكون المسند الى اصمير صفة جارية على ضمير من هو له  
( قوله وفي الأساس الخ ) فعلى هذا الدمار من عهد ( قوله اذا جى الخ )  
الخبر نكاه داشت ومن جاءه بيان لما والحقى باله بعد جى من شيء وحريه ر حل  
ما يتخيه ويقابل به كذا في الفاموس ( قوله فحصل انصير واحره ) ساء  
على ان التصور عليه في اعماق الخبر الاحير من احيرة نبي بعده ( قوله لا يجوز  
ان يقال ألم ) اى لا يجوز ان يكون ان اتصال اصمير بضرورة لشعر لا لارادة  
الحصر ( قوله دليل على ان العرس الخ ) اعرف من السداليه وبمستند ان كانا  
معرفين فانهما كانا معا لم يكن كالمطلب ان يحكم عليه بالاحر يجب ان يقدم  
الافعال الدال عليه ويجعل مستندا والاحر حرم في فاعله يكون لطاوب الحكم  
على المتكلم ما يندود في قوله لدافع يكون منصوب حكم على فاعله فانه المتكلم  
ولا يخفى عدم حبه ( قوله ولوسم ) هذا الواحد مصرى والمعنى وظهر ليد يقوم  
لان الية علامة الغيبة وما ذكره اول انظرا الى اتصال نصير وكونه فاعلا محارا  
كاهو حكم في الاستثناء لفرع ( قوله ما عدا المصعد لواقعة الخ ) اذا اعتقاد  
على شيء سوى التي وما قيل انه كيف عمل بصفة وانهما عنى في حين العمل  
في انوار لا تنقص انى يعنى الاقنوم لان من بصفة لاحل منه بانه فاعل فاعله  
ولذا عمل في ما قائم الا بواك ( قوله فلا يلزم ان يرد ) ان نسبة مرجحة للوضع  
وليس صحة له وكذا لا يلزم انعكاسها ان فرض انحاء تلك المسألة في بعض  
الصور ( قوله اى تقديم ماحه التحير ) سوء نقي بعد التقديم على حاله نحو ريدا  
طربت ولا كما في انا كعبت فمك كذا في شرحه يحتاج وهذا عند السكاكى  
والمصنف رحمه الله وامامه الشيخين تقديم مسد به على المسند الفعلى بعد

القصر نحو الله بسط لوزق وقسقى تمصيله (قوله أنا كفيت مهمك اح) اذا قدر  
ان اصله كفيت مهمك واما اذا لم يقدر فهو بعيد التقوى وكذا في ما انعمي اذا قدر  
ان اصله ما نعمي في شرح مفتاح التبريق في بحث تقديم المسداية فان قلت شرط  
التخصيص عند السكاكي رحمه الله ان يكون المقدم بحيث اذا احرك كان فاعلا معويا  
ودلت لا يتصور في ما انت عيب من رتبة الصفة بعد اني تستقل مع فاعلها كلاما جاز  
ان يقبل ما عرفت ان علي ان يكون انتا كيدا لست ثم يقدم وتدخل لاء على عزيز بعد  
تقديم ست ووجهه متدا في انهما اشكالا وهو انه كيف يحكم بان حق المسند  
اليه في انا كفيت مهمك حيد دون اناسي كلام متشاء قلنا ان يدبر فان السكاكي رحمه  
الله لا يقول بالقصر في كفيت مهمك مطلقا بل ادق ان اصله كفيت انا مهمك  
(قوله حكما مشوا بصواب وحقا) في حكم واحد صواب من وجه وخطا من وجه  
فان في قصر الامر د حكم واحد صواب في بعض خطا في بعض وفي قصر القبح  
العكس صواب في قصر اطلاق لارمله خطا في تعيينه وفي قصر التبعين صواب  
باعتبار اطلاق لارمله وخطا باعتبار تحوير كل منهما على التساوي وليس المراد  
ان هاتين حكمتين احدهما صواب والاخر خطأ حتى يرد ما اوردته السيد من ان  
التحوير ان كان بمعنى شئت والازدود وهو ليس بحكم فكيف يوصف بالخطا فان  
دلت انما يلزم انوارا الشارح رحمه الله ان الجوز خطأ بل اراد ان الحكم الذي  
اعتقده المحاط باعتبار لاطلاق صواب ودلت الحكم باعتبار الازدود والتحوير  
خطا تدبر مرة شرحه بفتح صريح في كرا (قوله بالتقوى) في التماس  
فحوى الكلام معه ومذهبه في شرحه لفتح دلالة التقديم على التخصيص  
بوصفه مدلول الدلاء وهو هو من الخصائص وحكم ادوق اي القوة المبركة  
لخواص التراكيب والطائفة اعتبارات العلماء فانته التخصيص من غير وضع ذلك  
وحرم عقل ذلك حتى ان يكن له هذا مع كل قوته الادراكية والتسابق الى  
المعاني العقلية ربما ينقض في ذلك وبعد قل ان الخاسر ان التقديم في الله احد  
للاعتدال وما يقال انه المحصر لادليل عليه قال قدس سره هذه الثلاثة الخ دفع  
لما ينوهم من انه ما كان دلالة لا موضع فيمكن البحث عنهم من وطعة هذا العلم  
لانه ما بحث عن خصوصية وانما رائدة على المعنى الوصيفية (قوله بغير تفيد  
القصر) اي يحرم الغنى عند ملاحظة معانيه بذلك (قوله نعم النجاة)  
اي الشج الرضى (قوله لا نبي لي احسن) فعني زيد شاعر لا غير لا غير زيد  
شاعر اعود الى اني ولا شاعر كذا في شرحه بفتح عافى كلام بعض الماظرين

من ان نحو لا غير طريق آخر لا قصر على هذا القول وهم (قوله على التثنية فقط)  
 فلا يترك الا في مثل ما يريدنا ضربت وما دلت فانه في تحقيق لقصر الفعل على  
 غير المذكور لا لقصر نفي الفعل على المذكور فالثبت انقصور عليه غير المذكور كذا  
 في شرحه للفتاح (قوله دون امي) وان كان النص على اني متحققا في الاول  
 (قوله لان الحكم مختص بلاور بل) اي احكم بعدم جامعة لثاني مختص بلا بالقل  
 من الاثمة لا يتجاوز ذلك الحكم اي لانه ثبته يفي بعد النفي للاثبات او النفي  
 لاختلافهم في معنى ما حان في ريدل عمرو ونحو بعد الاثبات للاثبات في نحو جامني  
 ريدل عمرو ولا يشته انه لا يكون لاني بعد الاثبات فيعموز ان يكون في مثل قولنا ما يريد  
 الاقام بل قاعد لثاني فلم يثبت الحكم بعدم جامعة مع ما دفع ما قبل ان عدم جامعة بل  
 لثاني ظاهر لانه مع ما يريد الاقام بل قاعد لانه مسمى على ان يكون ثلاث (قوله  
 لا رسي بها اولا) سريفة قوله لان تعيدها النفي فلا يرد ما قبل ان وضعها لا تنفي  
 بها ما وحده تنوع لا يقتضي الا ان يكون بعد لا يجب تنوع ولا يقتضي ان  
 لا يكرر النفي في ما جامني الارب لا عمرو يتحقق في ما لا تنوع الا انه تكرر  
 بقوله لا عمرو (قوله مع وحده تنوع) من كونه محكوما عليه او محكوما له او متعلق  
 من متعلقات الحكم فيثبت قصر الصفة على الموصوف والموصوف على الصفة  
 بلا مزية فاقبل ان في احرازه في صر الموصوف معنى انصفة تكلفا وهم (قوله وكانه  
 يمحور الخ) معنى التصوير المذكور ارجاع صمير يري في حسن لا العطفة (قوله  
 وكان الاحسن الخ) الا انه ترك العطف رجاء انه لا ينال من غير لالكلمات  
 التي تكون كلمة لأكلة النفي (قوله هو مع خ) معنى الارتفاع ارجاع الصمير  
 الى العطفة ان يسه لالي الحسن كفي قولك دأب برجل الكريم ان لا يزدى غيره  
 اي غير نفسه لا غير حسن الرجل الكريم (قوله واحد بهما الخ) في شرحه  
 للكشاف بعد احد قد يكون بمعنى اثنان من المرد وقد يكون اسماء صحيح ان  
 يخاطب مد كرا كان او مؤث واحدا او كثرا وهو لا يجمع في لاثبات الامع كل وقد  
 سبق ذلك في بحث ما رايت احد (قوله لا من جهة ان نفي الخ) فلا يرد  
 انه لا يصح نظيرا لما سبق لان الذي لا ليس مع فيها بخلاف ما سبق (قوله  
 في نفسه) فبد ذلك لانه لا بد من اختصاص بوصف بحسب المقام يصح  
 القصر (قوله لعدم القادة الخ) يعني ان الوصف اذا كان مختصا بالظر الى نفسه  
 يتبعه المحاطب للاختصاص بادق تقيده على ذلك فيكفي كلمة انما ملازمة  
 في جمع لامعة والقصد الى زياده التخصيص لا يفسد الحكم ابدى يحتمل

عدم الاختصاص بقصر المحط على انكاره (قوله نحو انما يستجيب الذين الخ)  
 بل التي على الله تعالى عليه وسلم لثبوت حرصه على ايمان الكفار منزلة من يعتقد  
 الاستجابة ممن لا يسمع (قوله ويعقل فيه) اشارة الى ان المراد بالصالح في الآية  
 ما يكون مقرونا بالعقل (قوله صعب من بما) لان دلالة التقديم خفية لكونه بالقوى  
 لا يفهمها الا صاحب الذوق كمن بعد التحقيق قوية لكونها عقلية فلذلك يسبب  
 الحصر الى التقديم اما اجتماع مع انما نحو انما ينبغي . وهكذا حال كل دلالة عقلية  
 خفية مع دلالة وصيغة فلان دفع من قول الشارح رحمه الله تعالى نعم ان التقديم  
 اقوى من قوله دلالة التقديم . صعب على من شرح المصاح (قوله لان الكلام  
 الى آخره) وما يجب به من استيعابهم بعد ما حصص الكلام اولاملا العاطفة  
 ولذا وضع المظهر موضع ضمير حيث قلتم ان في ولم يقل انه فليس شيء لان  
 محض الشيء ليس بمخصص سوى سبي والاستدلال الله تعالى (ماتت جميع من في الصور  
 ان اسد الاسير) وهذه قوله في معنى في حيدر (قوله وهذه اشكال) بين الاشكال  
 فيه لانه يجوز ان يكون تارة محذوف من منزلة المجهول دون التي والاستدلال فيكون الشيء  
 والاستثناء عال في اسكرور واستعمل في معلوم من منزلة المجهول كما انه يستعمل  
 انما في مجهول منزل منزلة المعلوم وذلك نزل المجهول منزلة المعلوم فماتزل المجهول  
 الماه في منزلة المجهول الادعاء كما ان ذلك نزل المعلوم منزلة المجهول في التي  
 والاستثناء يبين المجهول الادعاء منزلة المجهول الحقيقي ولا ينبغي اضافة هذين  
 التبريدتين ودفعهما بهما . وفيه ان اعتبار التبريد في كثير من موارد ان بعد غاية الدعم  
 ان هذا بما انصرح به احد من ثمة ليس من منزلة المجهول فجمع على ان الاستدلال مال من  
 المجهول منزلة المعلوم منزلة من المجهول الحقيقي منزلة المجهول الادعاء كمن  
 ولم ان يكون شيء واحد معلوم ادعاء ومجهول ادعاء (قوله انما مفسور على  
 الرسالة اخ) قال في شرح انكشف صرح به صاحب المفاتيح انه قصر افراد  
 اخر احاط الكلام لا على مقتضى ظاهر نرد لا الاستعانة بهم هلاكه منزلة استدعائهم  
 بانه وانكارهم حتى كانوا انهم اعتقدوا به وصديق الرسالة والتبريد عن الهلاك  
 فقصر على الرسالة فيما تشره به وفيه بعد من جهة عدم اعتبار الوصف اعني  
 (قد خلت من قبل الرسل) حتى كانوا مبرمجين وصف من ابتداء كلام لسان الله ليس  
 متبريا عن الهلاك كسائر الرسل ادعى اعتبار الوصف لا يكون القصر الا قصر  
 قلب لانهم لما قبلوا على اعقابهم فكأنهم اعتقدوا انه رسول لا كسائر الرسل  
 في انه يخلو كما يخلو ويحب ان يشك بديه بعد كما يحب ان يثبت دينهم بعدهم فرد

عليهم بأنه ليس الرسول كسائر الرسل بخوفاً حيواً ويجب التمسك بدينه  
 كما يجب التمسك بدينهم وهذا صريح كلام المصنف رح. انتهى وفيه بحث أما أولاً  
 ولأن قوله تعالى ( قد جئنا من قبله الرسل ) ليس نصاً في كونه وصفاً حتى يكون  
 في توجيه الفتحاح بعد من جهة عدم اعتبار الوصف حوراً كونه جنة مستأجرة  
 معللة كما ذكره بل لا يظهر في المحل الاستقلال وأما ثانياً فلا يصح عدم اعتبار  
 الوصف لما سيجيء أن المقصور عليه يجب أن يلي حرف الاستثناء وإذا اعتبر الوصف  
 يكون المقصور عليه هو الوصف وأما ثالثاً فلا بد من اعتبار الوصف أنما يكون  
 بعيداً إذا كان الوصف لا ينفك عنه حيث لا يكون محط الفائدة هو لقيده وأما إذا كان  
 لتعليل فلا حجة على ذلك لما لم يفتقر الوصف في نفسه في قوله تعالى ( أنتم الأنبياء  
 مثل ) ومن هذا ظهر عدم صحة قوله ادعى اعتبار الوصف لا يكون إلا قصر  
 قلبه على اعتبار الوصف بتعليل يكون قصره في فرد وأما رابعاً فلا بد من تعليلهم  
 كان للرعب لا لتعظيمهم هلاكه من مافي كشف عنهم فيهمو على الرسول  
 صلى الله تعالى عليه وسلم سألهم عن سبب الاعتقاد به وأوردت قلوبهم رسول الله  
 لما سمعوا ظهر لسوء فلا يكون الاعتقاد به لا اعتقادهم به رسول الله لا كذا أثر  
 الرسل في أهلها والتكليف كيف والله ارتداد ولم يرتد أحد من أصحابه رضي الله  
 عنهم في وجه أحد على مافي الكشف وان راد الله بسبب الاعتقاد به مرة  
 من اعتقاد ذلك كإيدل عليه لفظ كان به أن الاعتقاد المدكور ليس من مراتب  
 ذلك الاعتقاد وإن قيل الاعتقاد بمعنى الله فهو مرة من به ذلك لا اعتقاد احترام  
 على الصحابة رضي الله عنهم وفي أن عبارة الكشف لا تعرض فيها للقصر  
 أصلاً وإنما هي مجرد بيان معنى الآية وإن اتفق شرحه على أنها مرة بقصر  
 القلب باعتبار الوصف بل قال الشارح رحمه الله تعالى أنه صريح كلامه قال  
 قدس سره فالمشأ في تسمية الخلق في قول هذا الفرق وهو لا يمتد في التنزيل  
 مصفاً مخالفة مع التكامل لما عليه لتمام الآية في أن بعد في الواقع  
 وهما غير مطابق وفيه أن محالهم في ذلك ما عساه محضاً لا قصراً عليه  
 سواء كان معاً على الحقيقة أو عن التزيين وأما مثلاً الترس فهو يكون حال  
 المحجب فقد يكون مع حال التكامل ثم المحجب قد يثبت الله في بعد هذا  
 الكلام وهذه بحث شريف وهو أن محجوبه تزييناً من معنى الصهر ويكون  
 الكلام من قبيل الكسبية فيكون ( والله لا يشرك ) كذا في أن الله لا يغير  
 رسله لا يشركهم في الرسالة قد ذكر بشريه وربوبيه في الكلام



قصر قلب من غير تزييل وفيه ان القصر لابد ان يشتغل على حكيم وليس هناك  
 الاحكام واحداثات الرسالة عند اهل طب وصيد - عند المتكلم فلا يكون في قوله  
 ان انتم الاغنياء رسل قصر دلا معى يصح حقيقيا وليس هناك وصف يكون القصر  
 صحيحا بالنسبة له ( قوله مع اصرار المخاطبين ) فاصرار الرسل عليهم السلام  
 على دعوى الرسالة بمنزلة لاصرار على انكار البشرية عند الكفار ولذلك  
 جعلوهم منكري البشرية وحاطبوهم بما خاطبوههم ( قوله من باب المجازاة الخصم )  
 اى اجرى معه في الطريق ومثاله ان تريد اطلاق صاحبك فتشبه في الطريق المستقيم  
 حتى اذا وصلت الى منزلة رافقه ورافقه ولام في ليعثر متعلق بالمجازاة وحيث يراى طرف  
 ليعثر ( قوله ولكن ذلك لا يمنع من ) كماله عليه من قوله تعالى ( ولكن  
 الله يمس على من يشاء من عباده ) قوله وهو الصلح ( اى كونه من باب المجازاة يصلح  
 حواثا لسل الحكم اذ ليس بقصوده فانه من الحكم واللام ( قوله بطريق  
 القصر فيكون من وفق كلام الخصم ) فانه قوى في المجازاة ولم يعصمه لان  
 تسليم القصر بفرقة قوله تعالى ( ولكن الله يمس على من يشاء من عباده ) فاندفع  
 ما قيل انه يلزم ان يكون الحق والاشياء لهوا اذ ليس المراد الا مجرد اثبات البشرية  
 وامامه في الوحدانية كذا اراءهوا ان الرسول يكون ملكا لاشرافة تزلوا هم  
 في دعوى الرسالة منزلة من يدعى الملكية وينكر البشرية ( فقالوا ان انتم الاشر  
 مثلنا ) تقول الرسل ( نحن الاشر مثلكم ) ليس فيه تسليم انفسه الرسالة  
 بل تسليم انشاء الملكية فيكون من باب المجازاة وراهم بقوله ( ولكن الله يمكن على  
 من يشاء من عباده ) ويثبت ان القصر بعد ربه وصفا معنى مثلنا تقول الكفار  
 ( ان انتم الاشر مثلنا ) مع ما لكم لا تخدرون البشرية الى امتياز يستحقون به  
 النبوة فاجاب الرسل بتسليم عصره صكور ومعوا ان يكون النبوة بالاستحقاق  
 والامتياز بل هي من الله تعالى وتزيد هذا التوجيه قوله تعالى ( فأتوا بسطان  
 من بين ) فانه يدل على انهم لا ينكرون رسالة الله عز وجل صلى الله عليه وآله وسلم  
 المقولة الوعد بين الرسل والكفار في سورة من قوله تعالى ( فقالوا ان انكم  
 من سلون قالوا ما سمعنا الاشر مندوم بل لرحمن من شئ ان انتم لا تمدون )  
 الى قوله ( وما عني الا سلا عن ) يدل على ان الرسل قالوا يدعون الرسالة  
 والكفار ينفونها باثبات البشرية وعبر التوجيه الذي اردوهى الكفار المماثلة انما  
 هو في البشرية ولوارها لا في جميع نصفات فاقصر على الدلالة قصر على البشرية  
 فانه قصور عليه البشرية ودعوى الرسالة وذكر لوصف لتعليل الشريعة كانه

قيل ان اسم الاشر لاكم ثم قالوا في صفات البشر واما قولهم ( فاثوبه سلطان  
 ميب ) فعلى تقدير التسليم ان سلطانكم رسل فاثوبه بمقتراح منكم فان ما اتيتم  
 به ليس بمبين مدعواكم ( قوله اوفى ) لانه على هذا التقدير لا يدخل لقوله لا التسليم  
 انتفاء الرسالة في جواب الشبهة ، فكيف ان يقال به من باب المعجزة والتقرير السابق  
 موافق له باعتبار هذا القول ايضا فهو موافق لموقفه له بعدم العودة دون التقرير  
 الثاني فانه موافق له باعتبار بعضه ، قال قدس سره كان معناه اخ \* اقول لم لا يجوز  
 ان يكون معناه لا ينسجى منكم قطعكم بكونكم صادقين في نفس الامر عدالته ، ميب لانه  
 لا يروح ذلك منكم عدلهم قبل الاثبات وليس من شأن العقل ان يقول كلاما لا يروح  
 عدل السامع بل غاية امركم ان تكونوا متزدين بين كونكم صادقين في نفس الامر  
 وكاذبين لانه الرابع عند السامع كما هو ظاهر حال مدعى فان لم ينج منه قبل الاثبات  
 تردده من صدقه وكذبه في نفس الامر لا حرمه ، صدق وحشد لا جبار على صحة  
 التشبيه ويكون الطرف اصى عدله معلما بانتم كما هو ظاهر نيم قوله لا يجاورونه  
 الى حق كما يدعونه بنوعه بمض السوء فانه صريح في قصر القلب الا ان يراد الى  
 احتمال حق ويرد هذا على التوجيه المذكور برأيي ذكره السيد ايضا \* قال  
 قدس سره ادلاطائل نعمه \* ان نفس الدعوى لا تنحصر بانفسه بل الى شخص دون  
 شخص انما يختلف صدقها وكذبها وصحتها وفسادها \* قال قدس سره ما ذكره  
 بعضهم الخ \* كما ان الامر كما يكون ، نظر الى حال محض من الشك والتردد  
 والظلم في نفس الامر كذلك يكون بالطرف في حاله في اعتقاد المتكلم بان يعتقد المتكلم  
 ان المخاطب معتقد للاشركه او الرد او القصد ومنه ان كان حابه في نفس الامر ذلك  
 بل قول ، انقص من المتكلم انما يكون بحسب اعتقاده حال الخطب الا انه قد يكون  
 اعتقاده حال الخطب مطابقا لواقع وهو لا يكون ، انما يتكلم لا يورد الكلام الاعلى  
 بحسب اعتقاده \* قال قدس سره بحسب المعنى \* انما كان ذلك لان المصدر  
 لا يعمل فيما قبله سيما اذا كان مضافا اليه ، قال قدس سره محاذها لظاهر عبارته \*  
 لاجتياجه الى تعلق الطرف اصى عدله ، بعده بحسب المعنى بخلاف التوجيه  
 الاول فانه لا مخالفة فيه وسيفه التحضير باعتبار عرض القرب فيما ذكره الشارح  
 رحمه الله لكونه فاسدا عند السيد كما مر ( قوله ان ترفقه ) ما بالقافين من لرقه صد  
 الغلظة في الصحاح الرقى صد العليط والتجبي بقدر رقى الشئ ارقه ورقفه والتعدي  
 بعلى تصحين ، معنى الاشفاق كما اشار اليه لشارح رحمه الله وحيد بقرا رقيقا ايضا

باللهوين وانما رقيق لقلب واما بالقه والقف من الرقيق بمعنى اللطيف وحسن  
 الصنع يقال رقيق به وعينه وانه الاصغر او المصغر للعرض والتعريف فيقرأ رقيقا  
 بالقه والقف (قوله والآخر) جاء على ما ذكرنا من انما يعني مظهر من شأنه  
 ان لا يجهل المحاط ولا يكره حتى ان انكاره يرون يادني تنبيه لانه لا يصير عليه ان  
 يكون هذا المثال من ترتيب معالم بالاحوة مرة الجاهل بها وانما قال والاولى لانه  
 يجوز ان يكون على مقتضى ظاهر من غير تنزيل لان المقصود ترفيق المحاط لا افادة  
 الحكم فكونه معلوما له لا يصير المقصود لتيسر العلة في الترفيق لانه يفيد تأكيدا على  
 تأكيد (قوله وتعرض آخر) اي تعرض الخبر لمبدأ لقصر الافاد عليهم وتوسيط  
 ضمير الفصل المؤكد لذلك لرد تعرضهم للتوسيع بالافساد فانهم لما قصروا انفسهم  
 على الاصلاح قصدوا به التعريض بان من يخالف شأه الاضداد وهم المؤسسون فرد عليهم  
 مقصر الافاد عليهم ولا يخفى ان التعريض والتوسيع الماد كورين يفيد ان رد المضمون  
 الصريح اقولهم بطلان نصرح حسن افساد عليهم لمدته فسادهم وعدم الاعتداد  
 بفسادهم ساقى انفسهم في سجاله المخلص من غير حاجة الى ان تعرضوا بفسادهم  
 المسند اليه على نفسه ووجهه في الاتهام كافي او تثبتهم المخلص واصل انوكيده  
 (قوله ومرة اخرى على العطف) دو لا تقدموا في الاستثناء على ما عزم فظاهر  
 واما على اي والاستثناء فلان حكم اي موقوف على الاستثناء وذيير بدونه فيعقل  
 حكما معا وان كان في نفسه سبي مقدما على الاستثناء (قوله ادلا بهب الخ)  
 ولان القصر حكم جلي يصح الحكيم في القصر من انما يستند من حاق العبرة وفي  
 العصب لازم مفهومه (قوله واحد من مواقعها التعريض) لان افادة الحكم لا يتم  
 انكواه معلوما او من شأه غير بخلاف عرق الاحكام فان الحكم فيهم ليكون المحاط  
 جاهلا به مصرا على انكاره (قوله تعرضت انكار الخ) ففيه تعرض بدم  
 الكفار منهم كانه ثم يترتب منه تعرض الى عيب السلام بانه لكمال حرصه على  
 ايمان قومه يتوقع انه من يهتكم (قوله اذا استقرت) اي مواقع انما وجدت  
 اي اقوى اوقات وجوده واشده تمة ما قلب من اوقات رؤيته وقت لا يراد  
 بالكلام معناه فاجلة اعني نوع وحره اداكار الخ المعول فان لو وجدت (قوله  
 لا يراد بالكلام بعدد نفس مية) او لا يكون المقصود بالذات معناه ان ليسوا به  
 الى ما يدره بنوع لزوم (قوله سوى المعول منه) فانه لا يمتنع بعد الافلا يقال لا تنش  
 الاوربا واهل ذلك لان بعدد لا كانه مقصود من حيث المعنى عما قبله مخالفة له بما

وأيضا فالامودن من حيث المعنى نوع من التصرف وكذا لو او فاستجيب عمل  
 الفعل مع حرفين مؤذين بالتفصيل وان لم يقع من النوع بعد الاعطاب السبق  
 فلا يقال ما قام زيد الا وعبر وكما يقع التصرف و هو نوع و او الحال بعدها في نحو  
 ما جاءني زيد الا و علامه را كذا لعدم ظهور عمل عن لفظ فيتعذر لو او من هو  
 مقدر كذا في الرضى وهذا ظهر الفرق بينه وبين لا تنش لامع ربه كذا لا ينشئ  
 قال قدس سره لابد ان يعتبر مع ذلك الخ لا ينشئ ان الفعل يد اى العامل  
 صفة للمفعول به باعتبار وقوده عليه وان كان باعتبار لاسار صفة للعامل وكذا  
 في سائر المتعلقات والاحتاجة الى ان كتاب الحسن رضى رتبه يبدو يؤيد ما ذكرنا  
 ما صرح في كلامه في بيان انحصار الفصير في اثنين حيث عثر مطلق النسب فمفيد بكونه  
 على وجه القيام قال قدس سره حتى يرجع صفة لا بد من صفة عن الظاهر  
 اذ الصرب المستند الى ربه صفة له ولا يصير صفة غير مودن عثر تعلقه به فان يقال  
 حتى يرجع مبادى صفة له و حتى تقتضيه في تعريف لدلالتة قال قدس سره ثم  
 اشبه الشئ الخ هذا مسمى على اعتلاهم في لارادة من انه عارضة عن الميل  
 او صفة ترجح احد طرفي المصدر (قوله واعلم ان تعديهما غ) ذهب السكاكي  
 والمصنف رحمه الله تعالى الى حور تعديهما فيهما يكون المقصود في السابقة  
 مودما وان يكون مادل الا لا يتلزم تعديهما في المصدر كما ان التعدد فيهم اشع  
 ان الحدب الى عدم حوارها على انه لا يجوز عمل ما قول لا في تعديهما  
 والحق ما ذكره السكاكي رحمه الله تعالى انه واقع و مصدر تكلم (قوله وهذا)  
 اي يروم المصدر في الفعل والمفعول (قوله مودن سواء ذهب المستثنى الى صين  
 الدلة اولا (قوله وقد هما) ان ثابت من جعل لانه متعدداه د خلاف  
 المقصود ٨ فتعديهما فيهما انما يجوز على تقدير ان يكون لانه متعدداه كذا  
 يلزم خلاف المقصود ويجعل المقصود في التيق قدما لئلا يلزم قصر الصفة على  
 تمامي ويحتمل ما قول الاعمال في تعديهما في المصدر يجعل عام لا يقتدر لما بعد المتعنى  
 عامل آخر فيصير ان كذا بين مستثنى لا تعديهما في من القاض والمفعول على الآخر  
 لكن عمل ما من الاما بعد المستثنى فاصح من اكثر نحو فلا يصح تعديهما فيهما  
 ايضا (قوله قالوا) اي اكثر نحو بجله مسانعة توجيه مبرز في فعل ما قبل الا  
 فيما بعد المستثنى (قوله اي قامت النواحي) في عتق قوله واعتبار الصمير الخ اشارة  
 الى دمع ما يقال من انه يجوز ان يكون الفعل مصدر قبل ان ذكر كذا قيل في ضربى  
 واكرمت ربه وكذا تعصب ان يقال ان فعل صمير مادل الى مصدر العمل (قوله

٧ هو ان هذا القول وكذا  
 عنوان القول السابق  
 انما يوجدان في النسخ  
 المكتوبة في الطرف السبد  
 الشريف

٨ هذه الاقوال من نسخة  
 الشارح الطويلة

يصح هذا) أي حقه معمولاً للحدود (قوله ما رفع ضرب الأمن زيد) تنزيل  
 الفعل منزلة اللازم (قوله في غير هذا مقام) أي في غير ما يقصد به القصران (قوله  
 أي السلب في عادة النبي والاستثناء في آخره) أي المخرج مما نعرضوا في بيان إفادته  
 القصران عادة التقديم لأدركه الأصحاب الدوق و عادة طريق العطف وكذا  
 النبي والاستثناء فكان مستثنى منه مسكورانين و عادة أعمال كونه بمعنى ما والاقاب  
 انخفاء الألفي الاستثناء المخرج لعدم ذكر مستثنى منه (قوله ففرغ الفعل مع) فالمستثنى  
 المخرج بمعنى المخرج عامه على التحوير أو المخرج على الحذف والإيصال (قوله  
 لأن الاللاخراج أح) فالمراد على المقدر كلمة لا وكذا على بومه (قوله ولثلا  
 يلزم أح) يعني لا يفرقه عن تقدير خاص دون خاص فلو لم يقدر العام يلزم التخصيص  
 بلا محصن (قوله ولذلك) أي لاستلزام الأعموم المستثنى منه (قوله ما رفع) واما  
 على تقدير قراءة العصب ما ثبت الضمير لكونه للعقوبة أو الأخذ المدلول عليها  
 عاقل الآية (قوله رفع ما كسهم) واما على قراءة العصب فمضى مسدالاً للمخاطبة  
 (قوله للظرائن تدهر فقطح) فان ظاهر النظم ان الفعل مسدالاً مانعاً الأول هو  
 مؤنث واما في الحقيقة فاعملون بمجموع المستثنى منه والمستثنى فاستحق للأصناف هو  
 المجموع الآله أخرى على أطراف الأول منه لتقدمه في الدكر ثم صار الجزء الثاني  
 معصاة فحصب وأدار جبهة الجزء الأول فمجرى الجاء في قوله واحة أعرايه عليه  
 كذا في الرصدي فاف في شرح لفتاح أي بالنظر إلى ظاهر نفي المستثنى عن صفة  
 ومساكنهم والمجموع حيث بدأ فعلا والفعل له مسدالاً العصب التخصيص للفعل العام  
 المقدر الذي يتم لكل ويصدق في جميع تصور وهو شئ من الأشياء وتخصيص الجسم  
 أو الحيوان أو النبات أو غير ذلك بحسب المقام و خصوص المستثنى انتهى و بما قلنا  
 اندفع ما قيل لا مسلم أن ما ثبت في ذكرنا نظر إلى ظاهر فقطح خوفاً أن يقدر  
 المستثنى منه في الكل مؤنث كانه قوينة واما صاع و لا عصب لأن تقدير مؤنث انتهى  
 بملاحظة المستثنى منه واما بالنسبة إلى كلمة إلا انتمضى للمخرج عنه فليس المقدر  
 إلا معنى شئ من الأشياء وهو مذكور هذا ويرد على تفسيره اللفظ بلفظ المستثنى انه يلزم  
 استدراكه في الظاهر أدليس بقية مستثنى حقيقته بخلاف ما إذا فسر بالنظم فان له  
 حقيقة وهو الأسد إلى المستثنى منه (قوله وفيه شكل أفع) يمكن الجواب به عن  
 تأنيث الفعل تأنيث الضمير لأن ما ثبت به عمل إنما يكون تأنيث، تفاعل (قوله والاعكاف  
 مستداح) فيه به مما لا يمكن مسدده إلا توسط الأول واما توسطه فلا لأنه انحصار النبي  
 بالآ (قوله فمن قرأ بالياء) واما من قرأ بالياء فاعمل ضمير مستتر فيه راجع إلى

الرسول (قوله ولم يجوز النصب) مع ان مقتضى انه عدة جوار النصب تكون  
المستثنى منه مذكورا يعني انما يجوز النصب لان المستثنى منه في حكم غير المذكور  
لعدم جوار اظهره وانصرف العامل نظرا الى الظاهر حيث عراب  
المستثنى منه فعلى هذا التوجيه معنى قوله نظرا الى ما عر لفظ ان ظاهر اللفظ  
يدل على سقوط المستثنى منه وان حكم في ان مقتضى كتابنا قوله في حقه  
اي في كونه حقه لان المستثنى منه من جنس المستثنى لانه مشترك له في حقه  
(قوله بل المراد الخ) وهو ان يكون مع ذلك ما ينافي به الفهم ملاحظة المستثنى  
(قوله واعلم انه قد يقع الخ) يعني ان الاصل ان يقع بعد الاسم وقد يقع بعدها  
الجملة لكن بشرط ان يكون الاستثناء مفرغا وذلك لانه حيث يكون الاستثناء عن  
العمل على قول وعن التوصل به الى العمل على قول فيكون شذوذا فيسهل  
دفعها من اقصائها الاسم والاكثر ان يلزم الفعل بظهور المشابهة الاسم  
كما يدل عليه الامثلة (قوله ما يقع الخ) وذلك اذا كان ما فيه ماصيا ما مضيا  
(قوله بمجرد عن قد الخ) اي لفظا او تعديرا مع انه لا ينافي مقتضى شذوذا  
قال كثيرا لانه يحتمل مع قد والواو نحو ما اتته الامم قد اتته المحرم مع الواو فقط  
نحو ما اتته الاواني كل منهما بالنظر الى اصله وهو الحالة ولا يجوز الاقتصار على  
قد لانه ان ادخل الى مشابهته الجزاء فهو لا يمتنع عن انشاء قد كما مع قد وان دخل  
الى حالته فليس فيه الواو الذي هو الرابط بطرد في هذا يدل كونه غير مقتضى  
مضمونه بمضمون عامله وكونه معصلا من مضمونه بالاقسامه ربطة بالواو الذي هو  
اصل في الربط (قوله وذلك) اي وقوع الماضى بدون قد ولو حالا (قوله فاشه  
الشرط والجزاء) لان هذا المعنى اي لزوم تعقيب مضمون ما بعد الايام والمعنى  
الشرط والجزاء في الاعطى وانما قل في الاعطى لانه لا يكون تعقيب هذا نحو ان  
كان هذا اركان هاء احتراق واذا كان مشابها للشرط والجزاء بعامل معاملة  
الشرط من التحد عن قد والواو اهدم قصد مقابلة مع العامل بل التعقيب فلا  
حاجة الى ما يقرب الماضى الى الحال ولا الى ما يربط الجزاء من ربط بالشرط  
بنفسه (قوله وهذا الحال) اي الحال الذي قصد به روم تعقيب ما بعد لاقبلها  
نما لا يفارق مضمونه مضمون عامله لان التعقيب يدعى التقديره وقوعه حالا على تأويل  
المرم ليحصل المقابلة (قوله والتقدير الخ) ويهدى تدوير بدفع اشكال مشهور  
من ان ظاهرا الحديث يدل على انه لا يثبت لفظ من الاعوان فقط اي بدا الا  
في زمان الاثبات من النساء والقصود انه لا يثبت له في زمانه لانه اصله في ذلك

الأشكال قصر اليأس على الرمان وفي أن يكون يأس في غيره فيكون القصور  
بالأمثلة والشيء الذي اليأس وأما إذا كان الاستثناء من أعم الأحوال ونفي اليأس فقد تغير  
جهة النساء كما رأيت في ما ليس من جهة غير جهة النساء كأنما على حال من الأحوال  
الأحوال عزمه على الأس ويفيد أن يأسه من كل جهة سوى جهة النساء متحقق  
حال عزمه على الأس وأما أنه هل يحقق له اليأس في حال الاتيين فنوضح إلى  
المقدم وفيما نحن فيه يظهر عدم اليأس لأن ابتداء من هذه الجهة لازالة اليأس  
ولما قيل النساء حبش الشيطان \* قال قدس سره وقيل فإنه صاحب كشف  
الكشاف \* وما ذكره شارح رحمه الله تعالى من جعله حالا مفردة مطرد في جميع  
الأمثلة بخلاف ما ذكره صاحب الكشف فإنه لا يجري في قولنا ما أتته إلا تأتي  
أدلا يصح أن يدل ما أتته شيئا الموصوفا بأنه أتاني به \* قال قدس سره صفة  
لطرف محدود \* وفي كشف أول مصدر محدود أي ما ليس يأسا الموصوفا بأنه  
أنهم فيه من ذن النساء تركه كذلك معنى يأسه فيه أي في زمان ذلك اليأس  
فيعود إلى صدر الطرف (قوله وفي أن يؤخر المقصور عليه) أي يكون المقصور  
عليه في أي هو الجزء الأخير أو أراد بالجزء الآخر ما يكون قد حراً بالآيات عدة  
أو مصلة لا مدد في آخره فخط كل الموصول المشكل من فيود منه جزء  
واحد وكذا الموصوف مع صفته المقصور عليه في قولك أنت طاهر من أكرمه  
يوم الجمعة اسم لا مبر هو الله على أي الموصول مع صفته وفي قوله تعالى في رجل  
عالم هو الموصوف مع صفته وأما يؤخر بقصور عنه دون المقصور لأن المقصور  
مقدم منها عدم وصفه كذا في شرح افترج الشريفي (قوله وهذا ليس كذلك)  
لأن لذة معوانه فلا صحف \* ما مائة الأدكرها فانه مع ما قبل أن الحكم بأن  
أنه في المركب ليس بعدد \* وفي \* حاشي \* لا عمرو المقصر تحكيم (قوله لا شيء  
أنه) أعاد الظاهر لأن \* \* \* \* \* لفظ النساء وأيسر في بعض النسخ في صير قبض  
استخدام أي لفظ لا شيء يطلق على هذين المعنيين وليس له إطلاق ثالث  
(قوله كالأحرار) فإنه يطلق على الكلام الجري وعلى القصة نص عليه في  
التلويح (قوله وأراد به \* \* \* \* \* بها المصيرية) أي طلب الشيء على سبيل القصة  
وطلب حصول الشيء في \* \* \* \* \* طلب الفعل وطلب الترك  
لأنها في الاسم مصدر دلي \* في تاج السبهي انتهى آردو خواست والاستفهام  
مفهوم كرد خواست والسداد حوائد والأمر فرمودن والهي مارردن  
ثم اطلقت على ما بعد تلك النكات ولا إطلاق لها على الهي المخصوصة

في كلامهم وان ذهب السيد الى ان الالف في الهمزة محصورة وقسمة الالف  
 بالمعنى المصدرى ان الطلب بالمعنى المصدرى وغيره صحيحة لان الالف عين طلب في  
 الخارج وان كان معار له في المفهوم مثلاً ان شاء الله صرت من طلب من لم يطلب  
 ولا فعل من المتكلم سوى تلفظ اصرت وكذا غلبت على الاقسام الخمسة  
 لان كل واحد منها طلب مخصوص وليس يراد منه به مصدرية القاء الكلام  
 المشتق على التثنية والقاء الكلام المشتق على الاسماء ليس غير ذلك على ما فهمت  
 ليست معاني تلك الالفاظ اصلاً و به ما بين في كلام لشارح رحمه الله تعالى  
 من تفسير كل واحد منها ما طلب استعصم و حرمه موصوفاً للطلب و همزة  
 والاستفهام وغير ذلك ( قوله بقرينة قوله و لا يوصوغ له كذا وكذا ) فان  
 اللام فيه صلة الوصف بدليل ذكر معنى المحرمة بعد بيان الموضوع له حيث قال  
 وقد يتنى بهل وبلو وقد يستعمل لعل التثنية وكذا في الاسماء ( قوله لظهور ان ليست  
 موضوعة لافادة التثنية ) اي لاجل افادته فيكون التثنية بمعنى حقيق له لان اللفظ اعا  
 وصم لافادة المعنى الحق في قوله لا الكلام الى حرم ) اي ليس موصوفاً لادته فلا  
 يكون معناه الموضوع له فلا يمكن ان يراد بالانشاء الكلام الذي ليس له حرمه خارج  
 لانه لا يمكن حمل التثنية من اسماء وكذا الاسماء الخمسة من الامر والنهي والقول  
 بالاستصدام بان يراد بقوله منها التثنية الكلام مخصوص وتعمير له في قوله واللفظ  
 الموضوع له التثنية بالمعنى المصدرى وكذا في جميع اعداد التثنية في الاستفهام  
 والامر والنهي والنداء تكلم برده عليه انه يرم مستند في قسمة الانشاء ان لطلب  
 وغيره وقسمة الطلب الى التثنية والاستفهام وغيرهما من انواع الخمسة ادله بين من  
 احوالها بمعنى الكلام المحصور شيئاً الى احوالها باعتبارها به المصدرية من الالفاظ  
 اموصوعة لها وبيان التثنية فيها يرجع الى غير ذلك و به لاجل الحاجة الى لفظ صيغته في  
 قوله ومنها الامر ولا يظهر ان صيغته لا يمكن ان يكون ولا يظهر انه الخ وكذا في  
 قوله ومنها النداء وقد يستعمل صيغته في غير ما ( قوله ولا يتوهم الخ ) فيه دفع ما قيل  
 من ان قسمة الكلام التثنية الى الخبر والانشاء في قول من يقتضي ان يراد بالانشاء الكلام  
 لانشاء كالخبر ( قوله كافعال المقارنة ) ان كان هذا القول بقرينة و لا حرره فان من  
 تحقق توحيه الشارح رحمه الله يدفع اعتراض السيد والشكوك التي تحير فيها  
 المظنون فان مثلاً كل حال قوله معاني المصدرية على لافظة تظهرك بالتدبر  
 بصادق فلا تفصله بمحاولة الملل قال قدس سره لا يحمل اللام للعدية الخ



فيه ان وضع ايت لمعه يس عنيه القاء الكلام المخصوص \* قال قدس سره واما  
 اذا جعل الخ \* هذا الكلام حتى نكته لا يدع الاشكال عن ايت لان الثاني بمعنى  
 الهيئة العينية المخصوصة ليس فسمما من الانشاء اذ لا يطلق له الا على نفس الكلام  
 الانشائي او ثمة كما مر ( قوله غير حاصل ) اي في اعتقاد المتكلم فيدخل فيه  
 ما اراد طلب شيئا حاصله وقت طلب لعدم غير المتكلم بحصوله ( قوله وقت الطلب )  
 لم يقل وقته لانه لا يتوهم كونه فاعل حاصل والصيرير اجبالي المطلوب ( قوله والعرض  
 الخ ) يعني ان هذه المقدمة تهديد للمعاني المتواترة منه \* قال قدس سره قيل ينتقض  
 الخ \* وما قيل انه لا يتعص وان لم نعترا خبيثة اما مجموع علمي فلان الطالب نفس علم  
 لا المجموع واما بمجرد علم فلان المطلوب به حصول امر مطلقا لا في ذهن الطالب هو هم  
 منشاء حمل الطلب هي صيغته وانراد ههنا لمعنى المصدرى كما عرفت \* قال قدس  
 سره ان كان المطلوب الخ \* يعني ان قيد الخفية مراد ما على ما تقر من اعتبار  
 الحقيقات في امريجات الامور التي تختلف باختلاف وان لم تذكر فالحق ان كان المطلوب به  
 اي العرض منه لا مدلوله فان مدلول الاستفهام ايضا حصول امر في الخارج وهو  
 تفهم الخطاب لشكك من عنيه التبعيد في حوائج شرح الرسالة التفسيرية حصول  
 امر في ذهن الطالب من حيث هو حصول امر في ذهنه اي من حيث هو وجوده على  
 مثالي له لا يرتب عليه لانه ولا حكا هو الاستفهام مثلا اريد قائم طلب الحصول  
 دسة الغرام الى ربه في ذهن المتكلم ووجودها فيه بوجوده على لبصير معلوما وان كان  
 ذلك مستلزما لانصاف الذهن بالعلم تلك النسبة ووجوده فيه بوجوده الى كسائر  
 الكيفيات العينية بخلاف علمي فان العرض منه حصول العلم واتصاف النفس به  
 ووجوده فيه وجود سببه وان كان مستلزما حصول ما يتعلق به وجودا على  
 وهذا المرق دقيق منه عني وجود الشيء في الذهن على نحو اصولي يرتب عليه  
 الا ان كما في الانصاف لثبوت وهو المطلوب في علمي ووجوده على لا يرتب عليه  
 الا ان كما في تصور استيعاف وهو محسوب في الاستفهام وانه حرر تلك طهر ان مثل  
 اعم ولا علم داخل في الامر لان محسوب به العلم ما يتعلق به فالتصويف به وجودا امر  
 في الخارج ولا حاجة الى ثبوت عني هو في تعريف الاستفهام فان وجود الشيء في  
 الذهن عني محسوب دون وجوده في الخارج فقدر فانه من المهمات \* قال قدس سره  
 وقد يجب ان المطلوب الخ \* فيه اننا لانسلم ان مطلوب الفاعل بعلم وجوده التعليم  
 من المتصاحب من مطلوبه حصول علم في ذاته الا انه يحسن التعليم وسيلة اليه \* قال

٤ من المهمات نسخة

قدس سره من حيث انه سبحانه و تعالي لا يخلو حرقى بدل عيبه كنه  
 لا الهية فيكون الله للملاحظة غيره بخلاف اثره قد انشاء فيه مداول لفعل  
 فيكون ملحوظا في نفسه قال قدس سره وقد حقق ذلك في وهو ان لزوم  
 قديلا حظ من حيث انه بسبب من اللازم واندرهم وانما يعرف انهما حيث لا يكون  
 لزوم لزوم آخر فيلاحظ من حيث انه مفهوم في نفسه فيعرض له لزوم آخر قدس  
 على ذلك الامكان والوجوب وضاير لا مورا الاعتدالية في براهين التكرار (قوله انشاء  
 فعل المفعول) اي المطلوب حصول انشاء فعل عن الفاعل من نصف الفاعل نعم  
 ذلك الفعل ووجوده من استداده وكذا المراد بحصول ثبوت من ينصف لفاعل  
 بثبوت ذلك الفعل وتحقيقه منه وانما المراد بفعل حصوله في سكاكي رجه لله يوم قبل  
 ان كان المطلوب انشاء الفعل او ثبوت اشارة الى ان المصوب في الامر وانتهى انصاف  
 المتبادل به فلا يرد انه لا معنى لحصول الانتفاء وحصول ثبوت (قوله هو الامر)  
 سواء كان بطريق الاستعلاء او التصريح او التساوي وهذا وجه صسط الانواع  
 الخمسة وان كان غير مختار عند انصاف رجه لله شرحه في الامر والامر  
 استعلاء (قوله وهو طلب حصول الشيء على بدل الخمسة) اي ان كان معنى  
 الطلب هي المحبة وانظارها من غير قصد الى وجوده وليطلب العمل فلا يرد  
 الاوامر الدالة على المعاني المحسوسة (قوله ان كان انتهى) اي مكانه الداني يجوز  
 ان يكون ممسكا كافي لثبات يعود فان الشك في رة عن زمان اريد ان القوى  
 الدائمة كمر في بحث حصول العمل وعادة الزمن من لا يتغير به ان يكون المراد  
 زمان فاقبل ان اراد الامكان الذي في دلالة قوله است لثبات يعود على عدم  
 استمراله بحث ادلا امتناع في عود الشك ليس شي (قوله ولا يصح ترجيح)  
 اي انقلب التمسك بالترجي لان الجمع رتق بالمصوب على معنى قدس سره في بحث لانه  
 لا يملك في الترجيح وهم (قوله فكم يبرح صرح) بيان له لانه قدس سره  
 وقبل انها حكاية الله لفتنى المستعاض من وادعاه وادعاه الامر مستحيل فانه  
 الرسول على الله تعالى عليه وسلم من دنوى بوقته من على بدل الحكاية كانه  
 قيل ووا ادهالك قائم او تده وقوله وده من على تقدير انشأ اي فهم يدهون  
 حيث وادعاه يصح كذا في الكشاف قال قدس سره حذو في تزييلهم ح  
 ولا يجوز ان يراد مركبة كل مع لاولماد من معنى في التوزيع الحكم على كل  
 واحد منهما (قوله هل كونهما ح) ظاهرا خود انشاء لا يعبر عنه خود منه هل لوجان  
 التركيب مع لا ولا فلا يتعدى خود وادعاه خود منه في ماوهم والحب في حاله

حاشا فغيره ولا حصول لهذه الكلمات في حال التقدير (قوله ليس اقادة التثنية)  
 لا سيما كما يفيد ان معنى فعل التركيب بل ليصير التثنية بالوضع التركيبي معنى حقيقيا  
 بالوضع الذي يقول منه تقديم والتخصيص فان ابحار عن الجهار لا يجوز قوله  
 في الماضي التقديم (ي تقديم احصا لان المتكلم انما يحجه لا حل شقته عليه  
 فلا يزال محجه المتكلم لا يقتضي مائة الخاص فكيف يتولد من طلب المحبة التقديم  
 وهذا في التخصيص قوله وهذا) اي قوله لتخصيصهما (قوله حاصل مائة)  
 فان الزام معنى التثنية هو معنى التخصيص قال قدس سره وعلى هذا يظهر الفرق  
 الخ فان معنى التثنية في هل ولو معنى مجازي وفي لعل من مستغبات التراكيب ويدر  
 (قوله ومن هذا) اي من دحوب الاشفاق في الترجيح اجهور ان العاقل لا يطلب  
 ما يكرهه (قوله ان كانت تلك الصورة وقوع نسبة ح) اي صورة وقوع نسبة  
 بدل عليه قواهم اي ادر - وقوع النسبة الا به به يحدف لفظ الصورة على اتحاد  
 الغير بالعلوم فمع قطع النظر عن التزم بالدهن معلوم واعتذر التزم به علم (قوله  
 بان بينهما نسبة اما بالاجتناب او بالسلب) اي بالوقوع واللاوقوع فان الاجتناب والسلب  
 يطابق عليهما نص عليه في شرح اسرار العاصدي (قوله وهذا انما هو الخ)  
 اي استثناء التقديم حصول التصديق بمس افعال ظاهر في تقديم المصوب  
 لان تقدم ماحقه التأخير جيد التخصيص الا اذا بان انهم عنه حيث يتجهن على انه  
 ليس التخصيص كما مر وما تقدم من ارفوع انما هو للايجاز للتخصيص اصلا عند  
 السكاكي رحمه الله تعالى فلا يستدعي تقديم حصول التصديق بمس البعض واما  
 عند اشجع عند الفاضل بعد يأتي التخصيص وقد يأتي للتموي والتعين مفوض  
 الى اقدم فلا يفتح هل يريد عرفت اصلا (قوله من هذا) اي لفعل الدخلة عليه  
 المهمة محتمل لطلب التصديق ويختص لطلب التصديق وتعيين احد المعينين بحسب  
 الفرائض المقتضية كما في شرحه رحمه الله عليه وهو ان نصرت ريدا ام لا لطلب  
 التصديق وقولك نصرت ريدا مكرمه لطلب التصديق او المعويده كافي افرغت  
 من الكسب الذي كسب ثكنه (قوله لا يخلو عن بعض) لانه اذا كان المسؤول هو  
 التصديق لم يكن شيء من الجزئين مسؤولا عنه بخصوصه حتى يبينها لان يقال  
 ان المسؤول عنه هي نسبة وهي مدحرجة فمن فلا بد ان يلي البعض المهمة (قوله  
 وما يؤيد ذلك) اي كون المسؤول عنه يلي المهمة في قال قدس سره اصلاق الشئ  
 الخ تأييد لما ذكره سابقا من ان المطلوب في الحقيقة في صورة طلب التصديق هو  
 التصديق (قوله فهو هل قادر يدور عروفا) ووردت في هذا التوهم اختصاص

هل ما فيه لكونها في الاصل بمعنى قد (قوله فيسجد) أي رجل واد قوله أي هل  
 منسب ريدا صرحت فلا يكون هانذا تقديم حتى يستدعي التصديق بمحصل  
 نفس الفعل (قوله ليكنه يفتح) لفتح احتمال عدم التمييز لكونه خلاف الغالب  
 (قوله سوى ان الغالب الخ) إذ كون التقديم بغير تخصيص ليس بفتح فلم يكن فيه  
 الا لاجل كونه على خلاف الغالب فلم يكن أن يكون كل تقديم بغير التخصيص قبيحا  
 وقد ذكر قوله وجه الحبيب انتهى على سبيل التمسك (قوله من ن عتبار التقديم إلى آخره  
 يعني ان هل والهمزة التمهيدية على اخذه الحزبه فلا بد من صحتها قبل دخول هل  
 ورجل عرف لا تصح بدون اعتبار التقديم والآخر عدم فتحه لانه سواه ودا  
 اعتبار التقديم والآخر كان الكلام مهيد لمحصل التصديق بنفس الفعل فلا يصح  
 دخول هل عليه بخلاف الهمزة فادها لست الاصور فلا بد في نفسه من الخاص  
 بنفس الفعل نسبت التقديم هذا اعتبار اهل المعاني اياحت عن ادوائس والمرابا  
 وما في الرضى من انه صح ارجل في الدار ورجل في الدار فوق كرم في حذر  
 الاستفهام فكلام ظاهري واعتبار انما السخس مر صفة الاستفهام لا يبرم طابق  
 الاصطلاحين عند اختلاف الاضراض (قوله وهو خصص المصارع بالاسفل)  
 وليس من الحروف البعيرة لمعنى الفعل لانها في الاصل بمعنى قد وهو لا يصير  
 فلا بد ما قبل انه لو كان مخصصا بحسب توسيع الفعل بمخصصه لكان في الاستفهام  
 مع انه ليس كذلك قال الله تعالى (وهي وحدهم وعصركم حق) (قوله وهو احوز)  
 قبل المراد بالاحوة الصداقة بالاحوة المتفرقة واللكان الحلة لاسمية حالا  
 مؤنثة فلم يجر دخول الواو عليها كما تقرر في انحواسي وهو مذهب طائفة  
 المؤكدة ما يكون مؤكدة لمصنوع جلة وهي لا يكون الاسم غير حدث نص عليه  
 في الرضى (قوله بمعنى انه لا يسمى) يعني ارادته انكار بوجه لا انكار تكذيب  
 وسيمى ان الانكار يكون لمسمى (قوله عدم اقربا) هذا معنى على عدم الفرق  
 بين الحال الذي هو قيد للعامل وبين الحال الذي هو لزوم لمصنوع (قوله همزة  
 الخ) لعل مشتق منه انه هم من الجملة الثانية او قد في قول الشاعر الخلة بيني  
 وقعت حل فبداه مع ان مرادهم الجملة التي وقعت حالا (قوله وهو يادى الخ)  
 لا يبدل على وحب تحريد الجملة الحية لا على تحريدها من قيد بالخ (قوله  
 لكون هل الخ) يعني ان الاء داخله على المقصور كما في قوله وتخصيصها  
 المضارع بالاستقبال داخله على المقصور عليه فقد جمع غير ان استعماله  
 التخصيص (قوله من يداختصاص) أي ان شرط الاختصاص لا يقبل الزيادة

والقصص والاعمال مزيد لان بلا متهم مطلقا اختصاصا بالفعل (قوله اما انقضاء  
 الثاني الخ) قيل فيه بحث لان كونه محصية للمصارع بالاستقبال  
 لا يقتضي مزيد الاختصاص وان يقتضيه لو كان المحصن مختصا بالمصارع  
 والجواب ان المراد بمزيد الاختصاص زيادة الارتباط ولا شك انها  
 لما كانت محصية تمسارح بالاستقبال كان لها مزيد ارتباط بالفعل من الاسم  
 حيث تخصص الفعل بالاستقبال دون الاسم قال قدس سره يطلب  
 من علوم اخرى مراد بالعلوم الاخر ما ليس من جنس العربية وسائر العلوم  
 الدينية بل من العلوم العلمية كالكلام والافهام الحكيمية من الالهية والطبيعية  
 وليس يلزم ان يكون ذلك مصدرا او مشتقا من كل منها بل يكفي ان يكون مسئلة  
 من احدهم ويكون معتبرا اليه في تحققة مبيد فيها كلها او بعضها مجتمعا او متفرقا  
 كذا في شرح مفتاح لشرح رحمه الله تعالى قال قدس سره توحه النبي  
 الى الوصف الذي وصف به الله فان قدس سره بعد ذلك متعلق بقوله متى  
 قلت وحير الاراع متعلق بحوله تولم اي اي تناول النبي المصم والشاعر  
 لا لا وصف الاخر حير لا ترع غير المحض والمكلم فيها وان الاراع في كونه شاعرا  
 او محمدا قال قدس سره توحه اي النبي الى ثبوت الوصف الذي له اي الذي  
 ادعى ثبوت الوصف في انما اراد ان كان له في عاين كان حاصلا توحه النبي اليه  
 في ثبوت كذا اي كما ادعى له في تناول النبي ثبوت الوصف الذي له  
 كما رعى اي رادعي ثبوت الوصف في عاينه وان ادعى حاصلا تناوله على خصوصه  
 قال قدس سره ونسبته عطف على قوله ولكون هل قال قدس سره  
 ويختل ذلك اي مصارع دون شاعري واستعمل في موقع الخلق او اعتراض من  
 قوله ولكون هل وسعفت عنه ويبرهونه استلزم وذلك شارة اي ما بهم  
 من قوله ولكون هل ولا يستدعيه اي لكون هل متصفا بالصفتين المذكورتين  
 استلزم ذلك الانصاف مراد اختصاص له دون لاهوت بالشيء الذي يماثلته  
 احمر (قوله معاير) فيه تعريض للسكاكي رحمه الله تعالى بانه تعرض لبيان ماهو  
 ظاهر تلاحا حجة به وقصر في انما هو احق اعني انقضاء الثاني لذلك (قوله  
 ا) بوجه الى مصدات اي الامور الصائفة بالهوية وتماثلها لاشتهارها  
 بهذا المعنى وتقدم ذكره في القصر حيث قال وامراد الصفة المعنوية اي المعنى  
 القائم بالغير (قوله اي هي مدونات الافعال) لان مدلولاتها الاحداث القائمة  
 بالفعل لان لسبب ان المعنى طريق مقيم حرة مفهوم الفعل (قوله من حيث

هي متعلق بالصفات) أي من حيث هي صفات ومعنى أن - في والاثبات انما يتوجهان الى  
 الامور القائمة بالغير من حيث انه قائمة بالغير اي قيامه ولظهور هذا الحكم لم تعرض  
 لبيانها واذا كان تلك الامور القائمة بالغير مدلولات لا فصل كان لشي والاثبات مزيد  
 اختصاص بالاضال بخلاف مدلولات الاسماء فالجواب وجهان اتي قيامها الذي هو خارج  
 عنها وانما قيد بالحيثية لان الامور القائمة بالغير انما تعتبر من حيث القيام بالغير بل من حيث  
 ذواتها لا يتوجه اليها والاثبات اليها (قوله لا تلي سوات) اي الامور القائمة  
 بنفسها اي بالانكسار قائمة بالغير انما هي مدلولات الاسماء فان مدلولاتها سواء  
 كانت مشتقة او غير مشتقة لا يغير فيها فبها بالغير وان كان معرض لها وانما قيد  
 بالحيثية لان مفهوم واحد قد يكون ذاتا بالنسبة او صفة بالصفة بالنسبة الى ذات  
 كالحركة فانها ذات بالنسبة الى السرعة صفة بالنسبة الى ذي الحركة ولما كان  
 في هذا الحكم خفا ساء على انه لا يدل على جهة توجهه في والاثبات الى مدلولاتها  
 من حيث قيامها بالغير وان لا يتوجهان اليها من حيث انها ذوات بله بقوله لان  
 الذوات ذوات اي مانع منه ذات موصوفة بالذاتية قائمة بخصيات الذاتية لها  
 لا قائمة فيه ومنها حروف الواقع فكلام الخ راجع جهة تعالى لا عار عليه  
 الا انه معرض في كلام السكاكي رحمه الله تعالى بان الاضواء التي لم يرد الارتباط  
 طاهر لاحاحه في بيانه الى الاستدلال الذي ذكره وما ان استدل به لافهمه الثاني  
 ذلك قاصر حيث احتج بقوله وقد ذهبت فيما قل على ان لشي والاثبات  
 لا يتوجهان الى الذوات وانما يتوجهان الى الصفات لا بدويه من صم ان الصفات  
 مدلولات الاضال والذوات مدلولات الاسماء وضم ما جعله دليلا على عدم احتمال  
 الذوات الاستعمال وناحررنا صهرات ان شرح رحمه الله تعالى لم يعدل  
 عن الطريقة المساوكة في اصباح لم يصح شبهة لانه موضح كل لا يصحاح  
 قال قدس سره فانها لا تلي الخ \* يرد عليه ما سبب بوردته حتى التوجه الثاني  
 من ان اللازم منه لا يمكن نصها بمعنى حصص متناهية بمعنى جعلها ثابتة  
 لا بمعنى الحكم بثبوتها فانها صادق واخكم به فانها ممكن وان كان كاد  
 قال قدس سره في الاعراض \* وكذا في - صلاب راجع هو \* قال قدس سره  
 فلذا اختار بعضهم \* وهو العاقل الكاشي حيث قال يمكن ان يحمل مذهب المصنف  
 رحمه الله تعالى على مذهب المعتزلة من انهم يقولون ان - في هو المنع وذوات  
 الممكنات ثابتة في حال الوجود والعدم ولا يمكن حكم بغيره ويمكن ان يحمل على  
 ما يقول الحكماء من ان الماهيات غير محصورة ولا يمكن في مذهب من حيث انها

ماهيات على معنى انه لا يمكن ان يقال ذهنية ليست بماهية بل لا يمكن الاسباب الوجود  
والصفات الاخر من - هيت بقدر الماهيات ليست بموجودات او مظهر كذا وحيد  
لا يمكن ان يراد بقوله ما يريد ان يراد ليس يريد ان يراد ليس بموجود او كانت او منجم  
او غير ذلك من اصناف اخرى كلامه ولا ينبغي ان لا يرد عليه ما ورد به السيد لانه  
قال لا يمكن الحكم بغيره ولا يمكن الحكم بحسبها فلا يراد بما زيد ان يراد  
ليس يريد كونه خلاف وقوعه يراد به ان يراد ليس بموجود او متحرك او نحو  
ذلك ولا تعرض في كلامه ولا في كلام السكاكي رحمه الله تعالى ههنا الحكم باثبات  
الذوات ادلا حجة في تحقق القصر اليه وان كان في الواقع الحكم بالاثبات انصا  
خير يمكن لان الحكم بالاثبات والى يقتضي امرين ولا تغاير بين الدات وبمعنى نعم  
يرد على بانه لا يمكن في قصر المتعدي نحو ما شريك الذي لا يمنع الا ان  
يقال لا يمكن تصور استحيالات الامم صير الذنوب والمثال فيقول الى قصر الممكنات  
قد يدرك قال قدس سره ولا يبعد ان يقال الخ \* هذا الوجه مع استعماله على  
التكلمات التي ارادتها بغيره لان اراد بالصفة في تقسيم القصر الى قصر  
الموصوف على لصفة وبالعكس بغيره الموصوف كالمركب فلا بد ان يراد ذلك المعنى  
في تحقيق القصر ايضا **بسم الله الرحمن الرحيم** \* فان قدس سره يسلو على المستقل  
بالمفهومية \* هذا المعنى هو من فروع ما هو \* بسمه حيث اراد انقسام في الوجود  
الذهني \* قال قدس سره بانات ما صح ان يعلم ويخبر عنه \* هذا المعنى يصدق  
على ما لا يستقل بمفهومية لانها تصح ان يعلم ويخبر عنها اذا لوحظت بالدات  
كبابه قدس سره الا ان يراد من حيث \* تصح ان يعلم ويخبر عنها \* قال  
قدس سره وحده بطلان الخ \* لا ينبغي ان لا بد في ثبات ذلك من شاهد ومجرد  
كون الصفة في مقامه \* ث لا يقتضي ان يخلق الصفة بهذا المعنى لجواز ان  
لا يستعمل الصفة في مقام الدات بهذا المعنى ل ان الصفة الا ان يقال انه متصل في شرح  
حكمته المعنى في بحث الخ \* عن نفس المحققين بهم معنى انما ثلثي بطلان تصور  
بالدات ما يصح ان يعلم ويخبر عنه ولا سفل ولا صفة \* لا يعلم الا بتدريج فان قيل  
قدس سره لان الامور تنصب الخ \* اي دون الاسماء فلا يراد ان الحمل الاسمية  
ايضا تتضمن سببا حكمية على ان اسما فيها ما اولاب الروابط (قوله على طلب  
الشكر الخ) اي طلب حصوله في الخارج لانه اراده دور حقيقة الاستهسام  
لا متناها على علام المبوب (قوله لان يراد من مجرد) اي ما يتقيد وحوده برمان  
الاستقلال في معرض الامر انما يغير المتقيد بالمرس دل على كمال العناية حيث

يدل على طلب حصوله غير مفيد زمان من الأرمية فخير فانه قد حقي على بعض  
 الناظرين وهذا الكلام لطلب اصل الشكر كإيدل عنه قوله طلب الشكر لا لطلب  
 استمرار الشكر فلا يرد ما قيل ان الاستمرار لا يعمد مستند من هل انتم تشكرون  
 امس بالمقام من الاستمرار الشوق المستند من هل انتم تشكرون (قوله وقد احد  
 اخ) توصيحه ما في الشفاء ان مطلب هل هي قسمين أحدهما بسيط وهو مطلب هل  
 الشيء موجود على الإطلاق أو ليس موجود على لاصلاق والآخر مركب وهو  
 مطلب هل الشيء موجود كذا وليس موجود كذا فيكون الموجود رتبة لا محمولا  
 مثل هل الإنسان موجود حيوانا ونفسا، انفع مافى ان هذا الكلام يظهر  
 حال من التحصيل المعتبر في كل قصبة سوى الوجود الراهي امر ان فلا يستحق  
 ما محمولا الوجود ان يكون رتبة مافى الى ما محمولا هي الوجود \* قال قدس  
 سره قدس سره اخ \* في هاتين دالين ان الشارح رحمه الله بالشارحة للاسم قاصر  
 حيث اکتو ما قسم الاول فتدوغل الالهام هو وقد ذكر في التلويح كلافه  
 لانه اندي يحتاج اليه في شرح قول المصنف رحمه الله وضع هل البسيطة بينهما  
 في الترتيب (قوله فيجب ما اد غلط شهر) اي اسحق الجواب ذلك، دمه هو الاسم  
 امر محمولا فاذا احبب امر كبد حل في طوبى معصا ليس من دواحل المؤل صه فاد  
 لم يوجد سره دأشهر عدل الى المراد ولا يكون التفصيل المستند به مقصودا والمراد  
 بالاسم ههنا ما يقدر المسمى اشارة الاسم لا يختص بالاسم بعدل للفعل والحرف  
 (قوله اي حقيقة الخ) اي ليس المراد بالهذه ما يقع في حوت ماهو فانه شامل لما  
 يكون شرح الاسم بل الماهية الموجودة ووصف حقيقة، هي هو ما هو اشارة الى  
 ان المراد بالحقيقة الماهية لانه في نفس الامر لا محققه في خارج على ما صرح به  
 في التلويح من ان تعريفات الالهيات كنه في نفس الامر تعريفات حقيقية (قوله  
 فيجب ما براد دية) اي حق الجواب ذلك ورت قيمت الرسوم مقها توسع  
 وصبر ار اكدا في شرح الاشارات وحكمة لاشرى (قوله من ما التي لشرح الاسم)  
 اي يطلب به معنى الاسم على ما في شفاء، يسر ما شارحة مختصا بطلب الحد الثام  
 الاسمي على ما فهم و كان الشايح ديت (قوله لا من لا يعرف اخ) في الشفاء واما  
 ان طلب احدها حركة او زمان او حلاء و نه موجود فيجب ان يكون فهم اول  
 ما يدل عليه هذه الاسمي انتهى ويعلم منه انه لا بد من معرفة مفهوم  
 الاسم اجالا قل طلب الوجود \* قال قدس سره وم تعرف خصوصية ذلك  
 مفهوم \* اي لم تعرف خصوصية توجب تميزه ب مفهوم عنه من بين المفومات



في الجملة بل احتمل عسده كل مفهوم ان يكون مذلول ذلك الاسم فلا يكون ذلك  
المفهوم متصورا لا الارض ان معنى ذلك الاسم فلا يمكنك السؤال عن وجوده  
اذ لو قلت هل معنى لعمد الحركة موجود كان سؤالا عن وجوده معنى هذا اللفظ  
الواقع بعد هل اعنى لفظ معنى لفظ حركة لان سؤال عن وجوده مفهوم ما يدخل  
عليه من كقولنا هل الحركة موجودة اي مفهومها مطبق على موجود فالواجب  
حيث تقدم تصور معنى هذا اللفظ بجمالا وهو حاصل اذا كان لك علم بان لها  
معنى وهذا معنى قول الشارح رحمه الله فان من لا يعرف مفهوم هذا اللفظ اي  
مفهومه من حيث به مذلول اللفظ استحال منه طلب وجوده وبما حررنا لك سقط  
الاعتراض المشهور من به داعري ان له معنى فقد تصور ما اشارت به معنى اللفظ  
وان كان معناه لا لا يكون هذا التصور في طلب وجوده وبما السؤال من خصوصيته  
فانه متجه لانه تصور الاسم بخصوصه وعلت ان له معنى فنقول ما الحركة  
قال قدس سره ونعني ان صرفت خصوصيته بجمالا في ضمن ذلك اللفظ امكن  
السؤال عن وجوده من تحلل ذلك اللفظ مدحوب هل قال قدس سره لكن  
الانسان الخ \* لكون الاستعمال بمحسب هل بعد التراجع عن مطلب ما الشارحة  
ولانه قد يكون شرح المفهوم بمصيلة قدس سره في التصديق بوجوده \* قال قدس  
سره اي ماهيته موجوده \* اي في لا غيرها حتى ما ذهب اليه القوم واما عند  
الشارح رحمه الله تعالى فارد بوجوده في نفس الامر \* قال قدس سره بقدر  
الامكان \* اي قدر ما يمكن تصوره به اثبات كنه او بعضه او التعرضيات ( قوله  
والمعدوم اي في نفس الامر ) لا هو له ادلايشير به الفعل اللاحق باعتباره وفرسه  
هذا على طريقه شارح رحمه الله تعالى واما عند القوم لعمد لا وجود له فان  
الهوية بطلق معنى الوجود ( قوله و يرق الخ ) هذه عبارة الشافعية وما ذكره  
وجه اني لعمارة الحد للمحدود وقوله بالجملة وبالنفصل شارة الى الوجه الذي  
كلا لا يخفى ( قوله حتى ان يوضع الخ ) مثل التعريف بالثالث المتساوي الاصلاح بما  
احاط به تلك خطوط متبوية حداسمي وبعد عمن بوجوده بشكل الاول من التحرير  
بمسير جدا حقيقيا ( قوله \* \* \* ) يجب عند يريد ( فان العرف بعد احصاء ما وضع له  
بعينه وهو عارض له معنى به شارح عن ماهيته او شيه بالعرض القائم ( قوله  
عن المجلس ) اي المذهبة لكافة سواء كانت متفقة الافراد او مختلفة الافراد بجمالا  
او تفصيلا ويشمل جميع اقسام القول في جواب ما هو نحو ما زيد وعمر و فجاب  
بانسان وما الانسان والفرس فجاب بحبوان وما الانسان فجاب بحبوان ما طبق

فيطلب بما عند السكاكي رجه الله شرح الاسم وشرح الناهية الموجودة الا  
انه مختص هذه بالامر الكلي وعده صاحب القبل شرح الاسم كليا كان او جزئيا  
قوله اي اي اجناس الخ لايتوهم من تفسيره مطلب ما يطلب اي اتحادهما  
فان اي لطلب المميز وما لطلب الالهية الا انه لما كان صب ماعية الشيء مستلزما  
لطلب تمييز تلك الماهية وتعيينها بما عدها من حيث شئها على الخصوصية اقيم  
مطلب اي مقام مطلب ما ولما يتحد جوانبهم فيقال كتب ونحوه لانه من حيث انه  
مشغل على بيان الجنس اجالا حواب ما ومن حيث شئها هي الخصوصية المميزة  
عن الاحدس، الاخر حواب اي كذا يستفد من شرحه بلفظ (قوله فقد سبق  
المفردون) اي لانفسهم بطاعة الله تعالى او عند سوى الله تعالى (قوله وما لمفردون)  
او ما وصفهم السدي يعرف به انهم مفردون \* قال قدس سره قلت بينهما الى  
اخره \* حاصله ان المطلوب في من في اندر تعيين اسم اليه قصدا وتعه حصول  
الصدق بخلاف ادس في الاء، ام حل من المقصود منه هو تصديق (قوله واما  
ما ذكره السكاكي الخ) يعني ان السكاكي رجه الله تعالى ادعى بقوله تعالى من  
ركبما للسؤال عن الجنس حيث قال ومنه فوهم تعالى ولا يكلم انه للسؤال  
عن الجنس لم لا يجوز ان يكون السؤال عن الوصف كما قيل عليه الجواب الا انه  
ورد اسم لقوله بصورة دعوى فاداس على الجنس مانع في قوله يلحق فلا يرد  
انه يجوز ان يكون الجواب من الاسلوب الحكيم ومرة الى السؤال عن الجنس  
لا يليق بحابه بل اللائق السؤال عن الوصف اركاملة عن ان ادعاء فساد  
باعتبار اجراء الجواب على مقتضى الصهر فانه لاصر (قوله بقوله رسا السدي  
الى آخره) اي اعطى كل نوع من الازواج صورته وشكاه السدي بطريق  
كلامه الممكن ويجوز ان يجعل حله معولا اول لاعنى بمعنى اعنى حلقه كل  
شيء يحتاجون اليه ويرتفعون به قدم بمول سني لاني مقصود ثم هدى ثم  
عرفه كيف يرتفق عما اعطى وكيف يتوحد به بنفسه وكلامه كذا في شرحه  
ولفتاح (قوله احد المتشاركين في امرهم) اعتبار لاقن و مراد احد المتشاركين  
او المتشاركات في امر هو مصموم ما وصف له اي ووصفه به مائة متشاركين زائدة  
الابضاح والبيان والا فالامر الذي يشار فيه شئ لا يكون لانهمها كذا  
في شرحه لفتاح ونوعه السيد وفيه بحث لا يشار كين في دار او مال لا يسأل ما  
بما عزمها بل بجعل تحت مائهمها ولو كان مفهوم شريك في هذا المثال (قوله  
الى مشار اليه) اي شئ يمكن التعبير عنه باسم الاشارة (قوله سني امر ائيل الخ)

أي سئل هذا السؤال فيكون في موقع المصدر أو جواب هذا السؤال ويكون في موقع  
 لمفعول أو قائل أو فعل المسؤل فيكون حالا (قوله انشيري أم ثلثين) إشارة إلى أن  
 يميزكم الاستفهامية يكون منصوب مفرد ، عنابر ، بأوسط أحوال العدد فإن يميز ثلثة  
 إلى عشرة مجرور بمجرور وعشرين إلى تسعين منصوب مفرد وما بعد ذلك مجرور  
 مفرد (قوله واقول سئل من انشيري) لعل مراده عدم الوجود قطعاً فإنه  
 يحتمل كم في الآية أن يكون خبرية على ما في الكشف أو عدم الوجود في صورة  
 عدم الفصل بفعل متعدد (قوله أن يكون المأني) بفتح الهمزة هي صيغة المكان ووضع  
 الخبر وهو النفس دون سائر وفيه رد على اليهود ظاهراً كانوا يحرمون آيات  
 المرأة وعهدها إلى أسماء كذا في تفسير بقاضي في سورة الاحزاب (قوله لعراقها)  
 في الاستفهام لأنها موضوع له وسائر الكلمات موضوعات لها إنما تضمنت معنى  
 الهمزة في الاستفهام (قوله ولها مجرور) أي عرافة الهمزة في الاستفهام دون  
 غيرها مجرور وقوم سائر الكلمات الاستفهامية لعدم إتيانها بكون متضمنة  
 للاستفهام مع أنها حيث معنى اللفظ وهذا يدفع المخالفة بين هذا القول وقوله  
 وهذا محل الخ فالقول يقتضي أن يكون حوار وقوم سائر الكلمات بعد  
 أم لعدم عرافتها وقوله وهذا محل الخ يقتضي أن يكون حوار وقومها بعد أم  
 طاروه عن معنى الاستفهام فلا يلزم اجتماع الاستفهام ، وحيد مجرور وقوم الهمزة  
 لعدم إيصافها إذ عرافتها في الاستفهام لا في كون أم معنى ال وقيل في توجيهه  
 أن عرافتها في الاستفهام يقتضي كمالها في المصدر فلا يجوز دخول أم التي معنى  
 ال عليها كسائر حروف التعطف من لو أو والعاء ونحوه لأنه لا وجه جديد لتعويض  
 أم بالذكر وقد لا يكون عدم عرافة سائر الكلمات في الاستفهام عنه بل حوار  
 وقومها بعدم لا في أن يكون المعطلة تحريداً أم عن الاستفهام وبمقدم هذا على  
 محل ليس للمصدر المحصر في الهمزة ولا يلحقها كانه (قوله رثان انشيري) ذكر  
 الراء وسكون الهمزة مصدر رثت اللفة وردها كسج عطفت عليه يروي مرفوعاً  
 على أنه بدل من ماو مجرور أعني بدل من صمير ، وتصغير في أنه على التعديري راجع  
 إلى ما على من يكون ال ، زائدة وخمير مفعول تعطي أو راجع إلى الود وتعطي معنى  
 محو أو منزل منزلة الألام ومنصوباً على به مفعول تعطي وكلمة ما مصدرية (قوله  
 وبهذا ينحل) أي يكون أم معنى من بدون الاستفهام (قوله لا يستفهم من الاستفهام)  
 ودعوى التأكيد بعد هذا لا بد من (قوله) كذا كنتم أم لم تكونوا (خ) في المعنى  
 حذف المفعول بدون حذفه جمع وبصيغة حذف الشرط من غير دليل عليه

وحدوث النقاء الجارية ( قوله كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام ) صهر كلامه يدل على  
 انها محاربات في تلك المعاني كما يشهد به قول الشارح رحمه الله تعالى وتحقق كيفية هذا  
 الجواز الخ لكن التحقيق انه قد مر ادعاء تلك المعاني بطريق المحار و قد مراد بطريق  
 الكسامة وقد مراد بهريق ، منها مستعانت الكلام وتمصيله في حواشيه على تفسير  
 القاضي لقوله تعالى ( كيف تكفرون بالله ) ( قوله محومالي لا يرى الهدم ) عدم  
 الرؤية قد يكون لحال في جانب رائي وقد يكون لحال في جانب امرئي فقوله مالي  
 لا اري الهدم ان كان استفهاما عن حال في جانب رائي يوجب عدم الرؤية  
 فالاستفهام لا يمكن جملته على حقيقته اذ لا معنى للاستفهام عن حال نفسه فهو  
 محار عن التحجب وان كان استفهاما عن حال في جانب امرئي يوجب عدم الرؤية  
 كالسائر فيصور ان يكون الاستفهام على حقيقة فان قصد منه التحجب ويكون  
 ارادة المعنى الحقيقي لمجرد التصور والافتقار كان كسبه وان قصد منه المعنى  
 الحقيقي مع التحجب كان التحجب من مستند ان الاستفهام ويحب ذكر ما ظهر الجمع  
 بين كون الاستفهام على حقيقته وكونه التحجب وبين كلام الشارح رحمه الله  
 في المختصر من ان قول صاحب الكشف نظر مستبين عليه السلام الى مكان  
 الهدم لم يصبره فصل مالي لا يرى الهدم على معنى انه لا يراه وهو حاصر  
 له اذ لم يزل في ذلك ملاح له انه غائب فاصبره عن ذلك و قد يقول  
 احوال كانه قد آل عن صحة ملاح له لا يدل على ان الاستفهام على حقيقته  
 وبين مثاله السيد في شرح المصاح يظهر ما ذكره صاحب الكشف انه حار مالي  
 على حقيقة الاستفهام ويكون المعنى اني امرئ غيب وتلبس في حال عدم رؤيتي  
 الهدم هو ان سائر ما منع احراز مراد الشارح رحمه الله تعالى عدم الدلالة  
 قطعا و مراد السيد ظهوره في حقيقة الاستفهام و مراد في قوله تعالى ( ان كان  
 من الغائبين ) هي قطعة كما تدل عليه عبارة الكشف لان التخصيص شرطه  
 وقوع الغيبة قلها وقد وقع في شرحه الافتتاح قد يقال لامانع عن حله على حقيقة  
 الاستفهام بمعنى ان امرئ وقع لي وتلبس في حال عدم رؤيتي الهدم اما  
 وحال ام هو غائب ليس على ما يدعي \* قال قدس سره ينصح به وجه الجهار \*  
 وبين قدس سره استلزام الاستفهام للمعنى مر دو ذلك لا يمكن في معنى نوع الجواز  
 فانه متحقق في جميع انواعه \* قال قدس سره الاستفهام عن عدد دعائه الخ \*  
 الاستفهام عدد الدعاء يستلزم الجهل استلزام المسبب للسبب وكذا استلزام  
 الجهل للاستفهام واما استلزام الاستفهام فهو استلزام السبب للسبب

فلا يدخل كم دعوتك في استعمل السبب في السبب ولا في العكس وكذا الحال في متى  
 نصرا لله فان الاستعداد سبب الامتطاء وفي مالي لا اري الهدوء فان الجهل بالسبب  
 مع وقوع السبب سبب الثوب فان نفس سره الاستفهام عن الشيء يستلزم الخ  
 هذا من استعمل السبب في سبب وكذا في الوجود والتقرير كما لا يخفى (قوله الام)  
 لم تعرض السبب بين العلاقة ههنا ولعله ان طلب الفهم عن وقوع امر مرغوب  
 يستلزم طلب وقوعه على مع وجه كانه وقع ذلك الامر والتكلم يطلب فهمه (قوله  
 وهو الذي قصده بصف) حيث قل بايلاء المقرر به بحرف الجر (قوله مان كسر  
 الاصنام فذكان) اي منذ يرل عليه لفظ الاقرار وقبه اشارة الى ان ذكر الفاعل  
 في صورة انكار الفعل نحو صرحت ام لم تصرب انما هو ٧ لتحين الفاعل لان الانكار  
 متوجه اليه وليس المراد كسر الاصنام مطلقا كما وهم فاعتصم بانه لو كان التقرير ٨  
 بالفعل لكان الخواب وقع لكسر اوله يقع (قوله بل على الاقرار بانه مه كان) كانه  
 قيل انت فعلت ام غيرك ولد جاب بقوله بل منه كبرهم (قوله يعني اذا كان التقرير  
 بالهجرة) اذا التقرير لا يختص بالهجرة لكن اعتبار الايلاء بما يقرر به مختص بها كما  
 في حقيقة الاستفهام لانها عن التقرير بالفعل والفاعل وغيره والفرق باعتبار الايلاء  
 (قوله لا تقرير مصر الحكم) لا فاعل التصديق فيدخل الجملة ولا اثر للايلاء ما وجد  
 الحزنيين فيه (قوله لتقرير محييا اليه عنه) اي بدلو لانها من الرمان والمكان والحال  
 فلا يتصورها ايلاء (قوله كذلك) حال من الانكار اي حال كون الانكار مثل  
 التقرير في حديث الايلاء (قوله لكن لا يجرى فيه هذا التفصيل) وهو انه يكون  
 لانكار الفعل والفاعل ومفعول وغيرها بل لانكار التصديق فقط كهل او لانكار  
 مدلولها كالاسم لاستفهامه كقمر في التقرير (قوله مادا يصرك او هدت كذا)  
 فان معناه انكار كون شيء ماصرك ويلزم منه انكار الضر وكذا من فعل  
 كذا انكار كون شخص مفاعلا ويلزم منه انكار الفعل وكم تدعوى انكار مرات  
 الدعوة ويلزم منه انكار الدعوة وكيف يؤدي انكار حال يقع عليه الايلاء ويلزم  
 منه انكار الايلاء ٦ ومن ينكار مكان الدراية ويلزم منه في الدراية (قوله فانه  
 ذكر ما يكون مع الخ) فان مصححة سلاح مع وقوع الفعل لا افعالية المصطلح  
 بان يكون القتل متحققا لكن مستفاد من قوله ان يكون مضاحمة السلاح  
 ما بها لتصور الفعل منه وان كان في عهده قدرا عليه وهم ناش عن قلة التدبر (قوله  
 فان النكر الخ) يعني ان الامر ان يقصود به التخصيص ردا لقولهم (لولا نزل  
 هذا القرآن على رجب من لقرين عظيم) وانكار ان يكونوا هم المدبرين لامر

٧ لتحين الفاعل نصية  
 ٨ بالفاعل نصية

٦ والبيت انكار لمكان  
 الدراية نصية

النسوة والتولين لقسمة رجة ربك ولذا عقده بقوله (بحسب قسما بينهم معيشتهم) وفيه رد على المفتاح حيث جعله لتقوية حكم الاسكار (قوله واما قوله تعالى اتخذ اصناما الخ) يعني فرق بين هذه الآية والآية السابقة فان المنكر في الاولى يتعلق باتخاذ الولي بصيره لاتخاذ الولي وفي الثانية الاتحاد المتعلق بالآلهة وذكر الاصنام لكمال توبيخهم وللبسالة في توبيخهم والدلالة على كل حملهم فلا يصح هنا تقديم المفعول الاول بان يقال اصناما تتخذ آلهة فانه يجب ثبوت اتخاذ الآلهة واسكار تعلقه بالاصنام وما قيل انه جند بحسب تقديم الآلهة لان المنكر اتخاذ الآلهة لا الاتحاد مطلقا فليس بشئ اذ ليس المقصود ثبوت الاتحاد مطلقا والاسكار تعلقه بالآلهة وان كان الاتحاد المطلق في نفسه متحققا فمدرقان لفرق بين اسكات هو الدوق السليم (قوله يقدر المصير بعده) ووجهه ان مساق الكلام يدل على انهم لم يكروا مطلقا الاتباع وانما اسكروا ان ينعموا بشرا منهم في الحسبة وطلوا ان يكون من جنس آخر وهم الملائكة وقالوا مسالا له ادا كان منهم كما يشيرون الملائكة اقوى وقالوا واحدا اسكارا لان منع الامة رجلا واحدا وازادوا واحدا عن الله اللهم ليس باشرهم واصنامهم فوجب ان يقدر الفعل بعد التصويب سكون المسمى الهمة هو المفعول ويعود الانكار الى كونه المفعول لا الى الفعل منه (قوله لا قدم مرفوع) أي المصير نحو وانت صررت وما اظهر المعروف نحو ريد صررت ولا تخمن الاعلى تقوى حكم لا نكار والمنكر نحو ار حل صررت على انكار الفاعل هذا على نصه الذي قرره اسكاكي رجه الله في تقديم المسد اليه (قوله لحد التقوى) فيكون ما يلي الهمة مجموع الجملة كهل لا نكار التصديق (قوله تقوية حكم الاسكار) فيه سيرة الى ان حرف الانكار اذا دخل على كلام بعيد التقوى كان لتأكيد الانكار لا لاسكاره تأكيد كانه اذا دخل على ما بعيد الاحتصاص نحو اجمع الله انحدوليا كان الاحتصاص الذي لا في الاحتصاص كذا في شرحه للمفتاح (قوله م) ولو كانوا لا يفلون) وواو ضم الى صمهم عدم تعقلهم (قوله من قبل التحصيل) فالتقديم التحصيل وما يليه هو الفاعل (قوله الى تذكر هذا التفصيل) حيث قال ابن ابيرون عن جند من تفصيل الذي سبق في نحو انا صررت وانت صررت وهو صررت من احتمال لا بداء واحتمل التقديم وتفاوت المعنى في التوجيهين (قوله فلا تحمل بحوقله تعالى الله اذن لكم الخ) أي الله اذن في التحريم والتحليل حيث حملتم محارمكم الله حلالا وحراما وقتلتم ما في بطون هذه لانهم حالصة لذكورنا ومحرم على ارواحهم الله تقترون في ذنبة ذلك

(٣) هو ان هذا القول لم يوجد في اكثر النسخ

اليه (قوله على التقديم لمخصصي) فيه إشارة الى انه يجوز التقديم لانكار الدع  
 ليونس الى نبي الله صلى الله عليه وسلم (قوله ان الادب بكر من الله دع  
 غيره) اذ معلوم ان النبي صلى الله عليه وسلم ان يكون من الله ان فينا قالوه من غير ان يكون  
 هذا لاذن قد كان من غير الله واصافوه الى الله (قوله وهذا خلاف مذهب الخ)  
 اعترض عن ذلك ربه ان في الآية ما نزع آخري سوى ما تقدم (قوله على مذهب القوم  
 فهو الحقيقة) اعترض على ما في الكشف من ان هذه الآية من قبل اعراب الله تعالى  
 في كون الانكار راجعاً الى ما في الحقيقة لا الى العمل كذا في شرحه للفناح (قوله اي  
 الله كاف) يعني انكاره في لا يكون مقصود، فالله تعالى في الآية على اربع  
 وجه ومنه علم ان انكار الآيات وان كان عبثاً فهو ليس لتفريق الاله ليس  
 بقصود نحو ما نصرت من مقصود منه انه لا كان العبد ان وما كان ينبغي لاجل  
 المصداق على الاقرار بما في الوثائق النبي (قوله اي لعل المحاطب الخ) ويجوز  
 ان يكون لتفريق بمعنى التحقيق (قوله وعليه قوله تعالى الخ) فانه لا انكار الآيات  
 والنحل على الاقرار بما في وثائق النبي (قوله وعليه قوله تعالى الخ) اي لو كان  
 تحريم ان كان مستقلاً كمن في كس الصاب والمراد الاثبات منها وما اشتملت  
 عنه ارجاءها، مقصود انه تعالى لا يحرم شأناً كلياً كانوا يرمونه فانهم كانوا  
 يحرمون سره كونه الامام وفترة من بعدهم في اولادهما كيف كانت ذكورا  
 واناثاً او مختلطة ونسب، ذلك التحريم الى الله تعالى فرد عليهم بانكار محال الصريح  
 قال من سره انكار شيء الخ على الاول اسلام السب والسب على الثاني  
 اسلام السب وسب معنى الاول انكار الاستلزام من جانب الانكار ومعنى الثاني  
 انكاره من جانب الادعاء هو في سره وقس على هذا الخ \* لو اسقط  
 قوله وادعاء الله بما لا ينبغي اوراد عنه بوجه او لا يقع كان الظاهر واحصر  
 ولا يحتاج الى التمسك بذكره في قدس سره وباحتمال الخ \* اي لا حاجة الى  
 توسط ادعاء الله في دعواه (قوله اعصيت ربك) اي لم كان العبدان وما كان  
 ينبغي ان يقع (قوله ودان في يدك) اي في صيغة المستقبل سواء كان بمعنى  
 الحال او الامتناع فلا يرد له لوجه التخصص لان لا يوجب على الحال محالاً (قوله  
 في الماضي) اي في صيغة ماضية (قوله نحو قوله تعالى انما يصيبكم الخ) اي  
 احصاكم ربكم على وجه مخصوص وانصافاً بافضل الاولاد وشر النون وانتم انفسه  
 دونهم وهي السات، يكن ذلك (قوله وعاد قوله تعالى هل حراء الاحسان الا الاحسان)  
 لم يقل منه لانه ليس تكذيب مادخل فيه هل بل لتكذيب الحكم الذي يدعيه

الكفار ويقولون ان اصحاب محمد فقراء فان كان حشر حق كما قالوا يكونون في  
 الآخرة ايضا فقراء فرد الله تكذيباتهم (قوله وهل يدحر الصرصم مع) يدحر  
 كجميع ويدحر بشدة الدال افصح في القاموس دحره كدعه حرا الصم ودحره اختاره  
 (قوله ولا وكل مصلحة فيه) اي ليس المراد بمجرد بني نوح في الايمان بل معه  
 ادم والتوبيع دلوا كان مجرد بني النوبان مع بني الايمان كل مصلحة للمؤمنين  
 لا حار مجرد بني النوبان بل المصالح العرفية بمصالحهم (قوله بالفظ الاستعظام  
 مع) والجملة استيفائية لتعويين العذاب انه كان من التردد العاقب الذي لا يكتفه عتوه  
 (قوله نحو اني لهم اندكري) اي من ان لهم اندكري وكيف يتذكرون وينصون  
 بهذه الحالة وهي الدخس وكيف يعرفون بما وعدوه من الايمان عند كشفه وقد جاءهم  
 ما هو اعظم من كشف الدخان وهو الرسول ليس بالآيات والهجرات قيل وقع على  
 قريش دخان من السماء حين اخذوا بالنسبة دعاه عليه بصلاة والسلام وكان  
 الرجل يكلم الرجل فلما راوا قدسوه بالله والرحمة واعدوا ان يؤمنوا اذا كشف عنهم  
 ثملهم يها كذا في شرح المفاتيح الشريفة (قوله ولا يحصر المتولدات في ذكر اخ  
 ذكر في الاقبال اثني وثلاثين معنى مولدة من الاسماء فان كان بعضها راجعا  
 الى مدد كرم قال قدس سره فورد عليه مع احاطة الشارح رحمه الله تعالى  
 في الفروع بما المراد من كرم عن المشي منه ووجه ان هذا التصيد بملا دليل عليه  
 ووجه حثه لاحاطة الى قوله غير كرم ديكفي ان يقال المراد طلب فعل هو المتفق  
 منه وانما يخرج الكف من الكف واحتماله بان كرم لا يوضع للكف من  
 الكف بل للكف مطلقا والكف من الكف مستند من مجموع لامن صيغة الامر  
 قال قدس سره فان الكف له اعتباران احده مع كون الله لطلب الفعل  
 لانه يطلب معنى حرفي ملحوظ بهجة العبر وهو ذلك حرفي ادبول بلا اسماوية  
 ولا يقال له الفعل وان اتحد دانه بالفعل الا يرى ان الاسماء فمن ولا يقال وضع من فاعل  
 قال قدس سره ادلا تصور في اي لا يتصور من فرعون عنه الاستعلاء الملاء مع  
 ادعاءه الاثوية لنفسه فلو كان الاستعلاء معتبرا في مفهوم الامر ما كان فرعون مد  
 تأمره واحيى بان امره مد تشيرون من المؤامرة بمعنى مشورة فانه احضع اسمه  
 بعد رؤية معجزة موسى عليه الصلاة والسلام ولا يخفى ان كلا وجهين خلاف الامر  
 قال قدس سره لانه في الدنس حيث ادخل الدنس في سوء وقال يطلب  
 عن جهه الاستعلاء يورث الاحباب وانما يستلزم لوجوب شرط العلو والالتمس  
 غير الطلب قال قدس سره ولا شبهة في ان طلب التصور مع شارة في سابق



من اثبت نطلب بالامر بان يحصل في الخارج ثبوت ما هو متصور اي حاصل في ذهنك  
وقوله على من اجل الاستعلاء شارة الى ان الطلب على سبيل التضرع او غيره لا يورث  
الايجاب وقوله يورث ايجاب الاتيان به اي بالتصور وقوله على المطلوب مبداء  
على من يطلب منه المتصور وقوله بحسب جهات متعلق بوجوب الفعل ومعناه انه  
بحسب اعتبارات مختلفة من الشرع والعقل والعرف اي ان كان الايجاب من الشارع  
ففيجب شرعا او من العقل فعقلا او من العرف فعرفا وقوله والاى وان لم يكن الاستعلاء  
نحو هو اعلى رتبة لم يستتبع ايحبه ووجوب الفعل وقوله فاذا صدقت هذه اى صيغ  
الامر اصل الاستصحاب بشرط المذكور وهو كون الاستعلاء من هو اعلى رتبة  
افادت الوجوب والاى وان لم تصرف اصل الاستعمال بالشرط المذكور بان لا يكون  
مع الاستعلاء او لا يكون الاستعلاء من اعلى لم تعد غير مجرد الطلب من غير ايجاب  
ووجوب كذا في شرح مفتاح الشريعة قال قدس سره محل التوقف المح  
فهو ليس معنى قول شارح رحمه الله تعالى وقيل بالتوقف بين كونها القدر  
المشترك وبين الاشتراك اللفظي انه بعد قوله بالاشتراك توقف في انه مشترك معنوي  
او لفظي اذ لم يقل به احد بل معناه هو في انها موصوفة لا قدر المشترك او مشترك  
لفظي بان يكون حقيقة فيها والوحقيقة في الوجوب فقط اوفى الدب فقط فان التوقف  
في الاشتراك اللفظي ~~الاشتراك اللفظي~~ يكون حينئذ مراده موافقه للمذهب  
الاخير الذي ذكر في المصنوع واما ما وقع في الشرح المعتمد من المعنى فقد اعترض  
الشارح رحمه الله عليه في شرح الشرح حيث قال محل الشرح اصح فيهما  
لوجوب والدب على ما هو الظاهر ولعدم اشعاره بالتوقف في بين الاشتراك لفظيا  
او معنى لان اشعاره بعدم ذكر في بعض الشروح ان الصير للاشتراك والاعتراض معنى  
لا يدري مفهومه اصلا وهو موافق للكلام الا الذي انتهى ومآله ان اشارح رحمه الله  
تعالى وانراهم الله في راجع الصير لكده قاصر في بيان مذهب الاشعرى  
والقاضي لعدم اشعاره بالتوقف في بين الاشتراك اللفظي والمعنوي لان اشعاره بعدم  
الموجب واجزم بعدم لانه تراك لا يتأخر من التوقف في الوجوب والدب  
انه لا يدري انه حقيقة في الوجوب اوفى الدب او فهم ولا حل قصوره في بيان  
المذهب ~~ذكر~~ في بعض شروح ان الصير راجع الى الاشتراك والاعتراض  
فيكون عبارة من وافق مذهب ابيهم بانه موافق لما في احكام الامم  
(قوله ويختص بما ليس به) انه داخل على انقصور فلا يرد استعمال التقدير  
باللام المحذوب نحو قوله تعالى (فلا تحزوا) (قوله ما يصح ان يطلب اح)

لم يقل ما يطلب به بشمل الصبح انغير استعانة في الطلسم (قوله يحذف حرف المصارعة)  
 اخرج بهذا القيد نحو فلنفرحوا فانه داخل في الاول (قوله سماهم النحويون)  
 النحويون هم في مقابلة الاصولين كما وقع في شرح لفتح واما محض حرف الصلة  
 فالامر حقيقة في المقرون باللام والصح مخصوصة وفي عرف الاصولين في الطلب  
 على سبيل الاستعلاء فلا يراد ان شدة لا يسمون بقرون باللام امرا فانه ليس عندهم  
 الا ما حذف منه حرف المصارعة كما في الرضى وان شدة عبر صيغة الامر المحصر  
 امر الانحصر بالصفة بل بجميع ائمة اللغة كما سيجي في عدة الفتح ان ائمة اللغة  
 يسمون قولهم صيغة الامر (قوله حال كون لظا ح) حص استعلاء حالا  
 من فاعل الطلب المحذوف بالتأويل باسم الفاعل وبعده انه تعبير عن الطلب  
 يؤيده قولهم على جهة الاستعلاء (قوله بانا سلم ح) في تسليم اشارة الى ما ذكره  
 في شرح الفتح من ان الاصر والشائع في مثل هذه الاصناف هو الاصافة الى مادو  
 المدلول الحقيقي كالفاظ الاستفهام وكلمات الشرط وحروف بدء وسماء الاصوات  
 واهل المقاربة وغير ذلك وان احتمل ان يكون المراد به المعنى المعروف في النحوي  
 ر الاصافة بصفة (قوله وان لم يصلم دليلا عليه) يجوز ان يكون آتيا منهم امرا  
 لكثرة الاستعمال في الامر (قوله كالاماحة) لاشتراك الاماحة والاحجاب في مطلق  
 الخوار (قوله نحو جالس المجلس او اس سير) فانهم ما طلبوا به ان لا يجوز  
 بحالتهما لما كان بينهما من سوء الامتزاج فاجمع الخمسة لهما (قوله والتهديد)  
 فان احجاب الشيء يستلزم التحريف عن محاقفة (قوله وهو كهم اح) لانه قد يكون  
 من عدمه (قوله هو) اي لا يدار تحويف مع دعوة الى خلق على هذا ايضا  
 لان المدعوه لا تستلزم التهديد (قوله والتعريض ح) فان احجاب شيء لا قدرة  
 للمخاطب عليه يستلزم التحريض (قوله والتعريض) اي حمله معكرا متقادا لئلا  
 به فان احجاب شيء لا قدرة للمخاطب عليه بحيث يحصل عقبة من غير توقف  
 يستلزم تسخير ذلك (قوله والاهات) فان حسب شيء من غير قصد حصوله لعدم  
 القدرة عليه مع كونه من الاحوال الحسية يستلزم الاهات (قوله والتسوية) فان  
 الواجب المحير يستلزم التسوية (قوله والتمني) فان حسب وجود شيء لا مكان له يستلزم  
 التمني (قوله حقه الفور) اي وجوب العمل عقيب ورود الامر وحواز الترخي  
 مفوض الى القرينة وهذا مذهب بعض الاصوليين (قوله كافي الاستفهام اه) فانه  
 لا يخفى في انهما على الفور ولا يظهر لذلك سبب سوى كونهما بالصلب مع اشتراط  
 امكن المطلوب والامر كذلك فيشار كهما في مورد (قوله حتى يسا) اي اصطبيع

رمانا طويلا في يدك يتحقق نزاجي فانه اذا قال ثم ثم قال اصطلح وعمل الصبيد  
 كايهم على تعاقب يكون مثلا على الدور بخلاف ما اذا امره بعد الامر بالقيام  
 بالاصطلاح رمانا طويلا فانه بهم منه انه عبر الامر الاول ( قوله مع تراخي  
 احدهم ) في المعية و لا صطلح انهم كانوا ردة انقام فقط وهم ( قوله وهو )  
 ان لفظ الهى وان صيغة فلاحلاف فيها كلاحلاف في صيغة الامر ( قوله  
 ان هي اى ) اي ان هي اصلى عن القرينة بقصى الدور يجب الانتهاء في الحال  
 وانكرار اى دوام تركه وعدم توقف تحقق حقيقة الفعل عليه ( قوله وقال  
 الكاكي ) اى ليس زمر المتفق وانهم اصلى دلالة على شئ من التكرار  
 وعدم بل كل مذهب موصى الى قرينة ان كان المقصود منقطع الفعل الواقع  
 في الحال كان المرة وان كان انصاف الفعل الواقع كان للاستمرار والدوام في جميع  
 الاماكن حتى يندر مكافطه ( قوله احفظوا ح ) احفظوا اى مطلق الهى مثال  
 الاشاعة هو من ايضا وهو كف نفس عن الفعل وقال ابو هاشم وكثير هو عدم  
 النفس واستند الاووى بان عدم الفعل هو محض وهو غير معدوم للكلمة وبانه  
 مستمر من الارل فلا يكون اثر القدره الحادثة وقديفل دوامه واستمراره مقدور  
 لانه قادر على ان يفعل ذلك على ميزون استمرار عدمه فمن هذه الجهة يكون  
 مقدورا وصح اثر المصرة احدثه وقال ابو هاشم ان الناس يدعون من دعى الى  
 الترو وتركه و قد يحصر سائرهم انه فعل الصد والحوار انما لا يسميهم يدعونه على  
 عدم الفعل من يدعونه على فعل الصد وهو كف النفس عن الرضا لا اشتغال بعينه ( قوله  
 وهو نفس لا يعمله ) فسرقات لان الترو يعلق على انصرف القلب عن الفعل  
 وكف النفس عنه وعلى فعل الصد وعلى عدم الفعل انقدور قصدا  
 على ما في التوقف في بحث الكميات الهيائية وشئ منها ليس بمراد ههنا  
 ( قوله وقد تستعمل الامر وانتهى سبب اندوام وثبات ) وهذا المعنى مجازى لا  
 موضوعا لطلب النفس او كف عن الفعل ونفس نفس وكف عدم غير الثبات  
 والدوام عليهما وليس هذا معنى حقيقي للهى بناء على ان حق انه يقتضى  
 التكرار على ما فهم لانه كما تقدم ان صيغة الهى المستعمل في معناه الحقيقي اعني  
 طلب الكف عن الفعل يقتضى استمراره في جميع الاوقات وههنا الصيغة استعمل  
 في نفس الثبات والدوام ( قوله بخروا من مصره مع شرط ) ليه ذهب الجمهور  
 وقال الحنبل هذه لا رعب تصحب معنى بشرط عملت في اجراء قال الرضى وهذه

ليس بعيد لان الاسماء المنصحة لحي الشرط اذا غلب في شرط وجراء فم لا يعمل  
 الفعل المنصحة له ( قوله ان اررقه اخ ) ميل الى المعنى لا يختصر والا فاقدر ان  
 يكن الى مال انعقه كفا في نظائره ( قوله وان طلب لا يفت عر سبب حامل ) للصلب  
 عليه لان الطلب فعل اختياري متعلق بشئ فلا بد من تصديق بمادة مترتبة على  
 ذلك الشئ يتعدى به الطلب وهذا معنى كونه حاملا على طلب وليس معناه انه علة  
 غاية لنفس الطلب مترتبة عليه اذ ليس الطلب مقصودا به حتى يكون له غاية  
 في نفسه قال السيد في حاشية المطالع الصروري في الثالث . احدى هو عمل اختياري  
 توقعه عني تصور العلم بوجه ما والتصديق بمادة مترتبة عليه فاعتبر ان تصديق بمادة  
 مترتبة على العلم لا على الشروع اذ ليس مقصودا لداته بل لتحصيل العلم وبما حررنا ذلك  
 من ان السبب الحامل على الطلب غاية مترتبة على المطلوب واما صار حاملا على الطلب  
 لتعاقبه به فالشرط المقدر هو المطلوب لا الطلب فادفع الاعتراض الذي اورد به السيد  
 بقوله هذا الوجه يقتضي الخ فان قيل ماد كرت يدل على انه لا بد فاعلم من غاية  
 مترتبة على المطلوب حاملة على طلبه وذلك ان تصور اي فاعلم لغيره وان شئ  
 قد يثبت داته ولا يكون له غاية فلا يصح قوله والطلب لا يفتك بغير سبب حامل  
 للطلب عليه قلت قد صرح السيد في حاشية المطالع في تحقيق غاية العلوم الغير  
 الآلية حصولها ان الشئ قد يكون غاية لنفسه ان يكون بحسب وجوده الذهني  
 علة لو سجد في العاية في الخارج فالارم منه ان يكون وجوده الذهني علة لو وجوده  
 الخارجى ولا محذور فيه ( قوله هو وجود ذلك السبب الحامل من حيث عر ذلك الطلب )  
 بمعنى ان الطلب انما يتعلق بالشئ بواسطة وجود ذلك السبب وترتبه على المطلوب ( قوله  
 لان العلة الغائية بوجودها معلولة لنفسه الفاعلية ) اي علة الغاية باعتبار وجودها  
 الخارجى معلولة للعلة الفاعلية بنفسها اذا كان شئ غاية لنفسه وتوسط معلولها اذا  
 كانت الغاية غير المعاول ونفس على ذلك ( قوله وراكات بما هيها علة لغاية العلة  
 الفاعلية ) اي بنفسها او بواسطة معلولها ولا حل هذا التعمير لم يقل معلولة لمعاول العلة  
 الفاعلية وعلة لمعولها فادفع الاعتراض الذي اورد به السيد بقوله لماسب اخ \* قال  
 قدس سره والطلب لا يكون الا لغيره \* اما نفس المطلوب باعتبار وجوده الخارجى  
 او امر آخر يرتب عليه فيصير الحصر بلا مؤنة \* قال قدس سره فقد نصحت الخ \*  
 اي الاشياء الخمسة من حيث المعنى انها سبب لماسب \* ذكر السبب اي ما يصلح ان يكون  
 مسببا لها صلح ان تلك الاشياء الخمسة هي السبب له واما حص ان بالذكر لانه الاصل

٦ له علة غاية في نفسه  
 نسخة

في الشرط \* قال قدس سره وهذا \* أي الطلب مندس بخلافه الخبر فان الخبر لا يلزم  
 ان يكون لغرض غير مدلوله فان الاصل فيه افادة مضمونه وانما قال لا يلزم ادقديكون  
 الغرض منه غير مدلوله كالتحسر ونحوه وصير ذلك كما مر في اول احوال الاستناد  
 الحري \* قال قدس سره بخلاف الخ \* اعاد الكلام السابق لتعليل والتأكيد  
 لتحقيق المناقشة \* في ذكر \* قال قدس سره مكان الشارح رحمه الله الخ \*  
 هذا من قبل ان بعض لسان الله اولاً فلا قول له بخلاف الخ \* صريح في انه متعلق  
 بما فيه يار الفرق بين الصب والحر في انه لا يدل على من عرض فكيف يظن ما شارح  
 رحمه الله انه حمه اشارة الى وجه آخر واما ثانياً فلا الوجه الاول منقول من شرح  
 العلامة والوجه الثاني من لرحي واما ثالثاً فلا الوجه الثاني مبني على ان المقصود  
 من القاء الخبر فائدة مضمونه ومن نفس الطلب كون المطلوب مقصوداً وليس فيه  
 تعرض الغرض من الطلب والحرارة والا والوجه الاول مبني على كون الغرض من  
 الطلب امر اسوى الطلب منزله عليه وعدم لزوم ذلك في الخبر من غير تعرض  
 لبيان معادهما \* قال قدس سره ولما مر من الوجه الثاني \* حمله على الوجه الثاني  
 بعد لا بد فيه من صيرورة عبارة عن طهره كما عرفت به قدس سره \* قال قدس  
 سره لان اكثر الاشياء التي \* هذا دعوى بلائية فان اكثر الاوامر والواهي التي  
 وقعت في كلام شارح مطبوعة لبرهان بل الاصل ان يكون المطلوب مطلوباً له انما لا  
 اذا صرف عنه صارف قائم او حالي ( قوله بهي يتوقف ذلك امر على حصوله )  
 أي عدم المتكلم توقف عنه في الواقع ام لا نحو ان شئت اكرمك \* قال قدس سره  
 الاظهر الخ \* لاجهور اصلاً من لاجهية لان كون شيء مطلوباً لغيره يقتضي  
 ان يكون ذلك غير مدفوع على حصوله لا ان يكون ذلك الغير علة تأييده له فان  
 الاسباب والآلات كاه متاونه لغيرها وليس ذلك لغير علة تأييدها ( قوله  
 وتوقف غيره على حصوله ) هو معنى الشرط أي بحسب الوضع وان شاع استعماله  
 أي الشرط المعوي في سبب وفي الشرط أي هو شبيه بالسبب اعني الشرط  
 الذي لم يبق سبب امر يتوقف عنه سواء في الشرح القصدي لشرط ما لا يوجد  
 الشيء بدونه ولا يلزم رتوحد عنه وهو عقلي وشرعي ومعوي اما العقلي فكما حيوة  
 للعقل فان العقل يحكم ما نعم لا يوجد بدون الحيوة وما الشرعي فكما لظاهرة  
 لصلوة فان الشرع هو حد كمدت واما المعوي فمثل قولنا ان دخلت الدار من  
 قولنا فانت حلال ان دخلت الدار فان اهل بيعة وصعوا هذا التركيب ليدل على  
 ان ما دخلت عليه ان هو شرط والآخرة متعلق به هو اجراء هذا وان الشرط

اللعوى صار استعماله في السببية غالباً يقال ان حدث لدار فالت طالق والمراد ان  
 المدخول سبب للطلاق يستلزم وجوده ووجوده لا مجرد كونه عدمه مستلزم بعدمه  
 من غير سببته ويستعمل في شرط شبه بالسبب من حيث انه يمتنع الوجود وهو  
 الشرط الذي لم يبق للسبب امر متوقف عليه سواء قاد او حدد ذلك الشرط ووجد  
 الاسباب والشروط حكمها كلها في وجود الشروط قاذفين ان طبعنا اشخص فالبيت  
 مضى فهم مدانه لا يتوقف اصاءته الاعلى علوها شيء وهكذا في كتب الاصول  
 المتبعة عرفوا الشرط بالمعنى المذكور وفسوه اي لا قسم التثنية ويعلم بما ذكرنا  
 ان الشرط اللعوى موضوع لا يتوقف عليه الشيء عند المتكلم مطلقاً على استعماله  
 في السبب والشرط الشببيه قد ظهر صحة قول الشارح رحمه الله تعالى ان  
 الشرط لا يلزم ان يكون علة تامة الخ على ما هو اصح وصحة وان شاع استعماله  
 فيما يتوقف الجراء قطعا فاندفع اعتراض السيد بقوله المذكور في ان كتب الخ لان  
 وضعه لما يتوقف عليه الشيء في الجملة لا ينافي استعماله في السبب وما يشهد  
 ثم مدكره السيد في الآية المذكورة في شرح مفتاح الشارح رحمه الله تعالى تركه  
 هو لعدم اطراده في نحو قوله تعالى هو على من يدرك ولي يرتضى على قراءة الجزم  
 فان المعهوم منه ان لارت موقوف على الهبة لا دعاء ته سبب تام او شرط احير له  
 وذهب الفراء في لاية الى ان الحرم باصهار الالام الجازمة والتقدير سفل فدين اموا  
 قون ليقعوا الصلوة عبارة تليق وهي اقبوا ورد السكاكي رحمه الله تعالى بان  
 اصهار الحرم في الاعمال نظير اصهار الجار في الاسماء في شدود وفي اكتشافها ما حسن  
 ذلك هما ولم يحسن في قوله \* محمد تعد صحت كل عس \* اما حفت من امر  
 تبلا \* لدلالة قل عليه فكاك عوض عنه \* فان قدس سره وكذلك ان توصات  
 الى آخره \* لا ينبغي انه تكلف والحق انه لا مجرد التوقف (قوله لانه يعرف عدم الزول)  
 مثلا اي في الحال والاستقبال فانه اذا كان متزدا في الزول في الاستقبال كان  
 الاستفهام على حقيقته (قوله فتولد منه بغيره الخ) فيكون المعطى الموضوع  
 لطلب الفهم مستعملا لطلب الحصول وكونه مرعوبا اليه (قوله اي لا ينبغي  
 الخ) اي لا ينكار المنقل اي لا ينبغي له ان لا يحدث من نزول والتوبيخ هما  
 باعتبار ترك الاولى في اعتقاد المتكلم لا باعتبار ترك الواجب والتعبير عليه فانه  
 ينافي الغرض (قوله ويجوز تقدير الشرط الخ) مذكر تقدير الشرط به الاشياء  
 الاربعة اشار الى تعميم الحكم ووجا في غيره بض مكثرا العامة وتأيسا  
 بتقديره (قوله في غيرها) اي في غيرها النواضع التي يحرم فيها المصارع فلا يرد

ان قوله ام اتحدوا بالاستغفار فيكون واحدا فيما سبق ( قوله فالتقوا الله هو الاول )  
تعريف السيد وصغير العصر لقصر الافراد لان الآية في حق لشركين فلما قال  
يجب ان يولى واحدا وليس بقصر يجب على ما فهم ( قوله انكار لكل ولي الخ )  
بناء على ان ام معصية بمعنى من والجملة والاستغفار لانكار فكون الكوفة في سياق  
النفي معنى يفيد محوم ( قوله وحيد يترتب عليه الخ ) يعني ان الظاهر ان الله  
للحبيبة فيلزم ترتيب السبب عن المسبب بحسب ان وجود او ترتيب المسبب على السبب  
بحسب العلم ( قوله لكونه نذرا ) فيجعل كل واحد من اليوم واحد وهو بمنزلة  
العبد في اقتضاء اعلاء الصوت ( قوله قبل انه حقيقة في القرب والعبد ) وهو  
قول ابن حاجب والثاني قول الزمخشري ( قوله واسد تعاده ) يعني انه يتصور  
في نفسه مكان لعبد عن تلك خصرة ( قوله بعد الله ) معول له لاستعماله انقدر  
اي استعماله لقرب لا يحد حدث به تعبد الله عن مجلس حضور والاول علة  
حاملة والثاني غاية مترتبة ( قوله واما يخرج من الخ ) اي الرعية والرعاة ولا يجوز  
ان يراد معناه الحقيقي لاستحالة على الله تعالى ( قوله واما لعارض اخر او ما الخ )  
فاللفظ الموضوع لسبب اول المحاط على انكم مستعمل في طلب الله على  
الامر الذي - ديه له ( قوله على زيادة نظرا ) دق الشكاية من الله والشكوى  
من شكوت فلا شكوى وشكوى اذا خبرت عدسوء فهو مشكى ومشكو  
( قوله محمدا عن خب الخ ) ان شككم لا يطلب اذن نفسه فان هذا الباب يعني  
في انكم اما وحده ومع غيره ( قوله ومن الخ ) ان السبب قبل عن سبب الامر  
مثل اسمع بهم وانصرو عن الظاهر او الاستفهام من ما حسن زيدا وكباب التسوية  
لا مالي ائت ام فعدت من عن معنى الاستفهام ( قوله مبق فيه معنى البدء اصلا )  
اي لا حقيقة كافي باريد ولا يجرى كافي شجب منه والمندوب فانها مبادى دخلها  
معنى استجب واستمع فمعى بانه احضر حتى تشجب منك ومعنى يا محمد الخ تعالى  
فان مشتق اليك كذا فعل عن لشرح رحمة الله تعالى ( قوله فاي مضوم الخ )  
لان كل مضمون من باب الى باب حرفا غير به على حسب ما كان عليه كذا في العبد  
( قوله وقد يقوم مقام اي هو مضوم الخ ) شارة الى ما ذكره الشيخ الرضى  
الاولى ان يقال نصب جميع من به مضمون من البدء احراء لئلا الاختصاص بحرى  
واحد لكهم حورو واصب ودحو - بالام في نحو بيتا وفي نحو اعرب لا ليس  
بمبادى حقيقة ولا لا يظهر حرف بدء الذى لا يسمع اللام ( قوله قال ابن  
الحاجب ) وتعد صاحب باب ( قوله لا مدعى لآب ) احراء منه واذ هو بالآب

بشرية أي نعدل بالنسب عن نهمل لاجل سائر ولا هو بسما غير ما من الأناء  
 (قوله وكان عمله لذلك) بتشديد النون أو تخفيفه عطف على كان السابق (قوله  
 لا يخلو عن حول الخ) أي اشعار من فهم حول ولا وجهلا من لحاظ نشأته  
 (قوله من بصحة العلوم) أو المحمول فانه تعدي ولا يعدي (قوله أو شاعرة)  
 لم يذكر في الكتب المشهورة من الاصول الشريعة من معاني الامور بعلمها  
 داخل في الدماء فان اطلب على سبيل التصرع ان كان ميره فهو شفقة  
 فإراد بالدين ههنا يكون نفسه مريفة معدنه اشده (قوله لاستعملها في غير  
 ما وضع له) يعني ان لفظ الحر مستعمل في معنى اطلب لانهم قالوا ان مثل رحمة الله  
 ان شاء وان مثل لا وايد الله من عطف الاشياء على الاحرار الذي هو معصوم  
 قولك لا اي ليس الامر كذلك وحرر مع كل الاسترخاء فيه من دفع اليه  
 خلاف المقصود وهو ان يصير الرعية حرة وقد نصهم انه بعد حر وانما  
 التصرف في ان جعل ما هو متوقع لخصوم يبرئه حارس وحرصه واقفا وهذا  
 انسب بقولهم انه استعمل في موقع الطلب دون ان يقولوا في معنى اطلب كما  
 في شرحه للفلاح والحق ان حل قد نهم عن العوض التي من استعملهم على كون  
 مثل رحمة الله ان شاء لاسل على استعمال غير في موقع الطلب في جميع الصور  
 كذلك وايه مال اسند في حوت شرحه الفلاح (قوله ان تبهل كتابه في معناه)  
 وهو في الصورتين الاحيرتين اثنتين رفع الفعل لستقل موقع الطلب لافي جميع الصور  
 كذلك يمكن يقال ان حصول الفعل في الاستعمال لازم لطلب الفعل في الجملة فذكر  
 اعدوم واريد الارم بخلاف الصورتين الاولىين فبين وقع فعل ادعى موقع  
 اطلب فان حصول الفعل في الزمان صي ليس لازم لصح الفعل فلا يصح  
 جعلها كتابية بل ينبغي كونها بحرا بعلامه تشبيه غير الخاص بالخاص للتعامل  
 ولتحرص على حصوله (قوله في كثير من كذا) لافي جميعه من سدا الحر قد يكون  
 بجمله بخلاف سدا الانشاء فان لا يكون الامر كذا من ويرد عليه اريد قام وقيل  
 لان لنا كيد في الاشياء ليس ثلث او الاسكار من محصب ولا يبرأ من كيد مخلوه  
 من الايقاع والانتزاع بل لانه بعيد عن الامثال او قرب منه وفيه ان هذا اختلاف  
 في الغرض لافي الاحوال وبدا ان رحمة الله شرح رحمة الله في كثير فقل فان لاساد  
 الانشائي ايضا قد يكون اماما كذا ويحدد عن ان كيد (قوله فان الاساد لانشائي  
 الخ) ولا يجري فيه الاخر اعمى خلاف ما صي نصهر في ت كيد وتركه من جعل  
 المكر كغير المكر ولا مكر وتبر من عدم ميره كذا وبمعكس (قوله اني غير ذلك)



أشار بذلك إلى أن جميع أحوال المسند ليد في آخر جارها ( قوله وكذا المسند اسم  
 الخ ) ترك الحذف تنبيها على أنه لا يجري فيه ( قوله فينبغيها تقابل العدم والملكة )  
 أي إذا كان الفصل عبارة عن ترك عطف بعضها على بعض لاعتبار ترك العطف  
 مطلقا يكون بينهما تقابل عدم وامسكة لأنه اعتر في العدمي أصي الفصل تقدم  
 الجملة كبديل ضايف قول المصنف رحمه الله أدانت جملة بعد جملة فترك العطف  
 في الجملة استدا بها لا يسمى فصلا غير تقدم الجملة بمنزلة اعتبار قابلية الحمل  
 في العدم والملكة في التزام كل سهم تحقق الواسطة فلهما بمنزلة العدم والملكة  
 في الحقيقة كإفاد في المختصر وأطلق عيهما العدم والملكة ههنا توسعا وما قبل  
 انهما من العدم وامسكة لأنه عتر في الفصل أن يكون من شأنه العطف ادل يقال  
 الفصل في ترك عطف الجملة خالية هي جملة قد لها ادليس من شأن الحال العطف  
 على ما هي فيه لأنه قيد له مع عدم من عدة عبارات شارح رحمه الله لأنه لم يرد كرقعة  
 من شأنه العطف ورتب كون نفس بينهما تعادل العدم والملكة على مجرد التعريف  
 المد كور برده عليه أنه أن اعتبر أن يكون من شأنه العطف في ذلك الحمل ما براد لعدم  
 والملكة المشهور ما يلزم أن لا يطلق المختصر في صور كال الاتصال والاشتغال عدم  
 الصلاحية للعطف في ذلك الفصل وأن اعتبر أن يكون من شأنه العطف في بعضها ولو  
 في غير آخر ما براد العدم والملكة ( الخ ) بيان فالجملة احديه ايض قابلية للعطف  
 في نفسها ثم أن الجملة الخالية مكوّنة قيد لما قبلها لم تقدمها جملة حتى يتحقق فيه  
 الفصل والوصل ( قوله ) نصيب الاسناد الأصلي ( قد صرف الشارح رحمه الله تعالى  
 الاسناد في سائر الآول بصم كلمة او لا يجري مجراها إلى الأخرى بحيث يبيد الحكم  
 بأن مفهوم احديهما ثبت مفهوم الأخرى أو في حد وهذا شامل لاسناد المصدر  
 واشتقاق فبدأ فيده بالأصلي تعانصر صي لاخر احدها من اسد الفعل إلى الفاعل أصلي  
 أي بحيث لو صم وكذا لاسد الذي ينضمه الجملة المرتبة من المبدأ وأخر لأن  
 هيئتها موضوعية بهذه بخلاف المصدر فإنه موضوع للحادث فقط عرض له  
 الاسناد إلى الفاعل في الاستعمال وكذا مشتقات من النسبة إلى الذات المبهمة مأخوذة  
 في مفهومها والنسبة إلى الفاعل انما عرفت لها في الاستعمال وتفصيله في الرصي  
 في بحث المصدر وأما إذا صر الاسناد بصم كلمة إلى أخرى بحيث يصح السكوت  
 عليه فلا حاجة إلى قيد الأصلي ( قوله ) واصفات المسند إلى فاعلهما ( إذا لم يكن  
 وافعة بعد حرف النفي أو الاستعظام أو صلة الألف واللام فإنها حيث تد في تأويل  
 الفعل والاسناد فيها أصلي ( قوله ) اما يكون لها محل من الأعراب ( أي على تقدير

اضمار العطف عليها سواء كان قبله في كازيد يعطى ويجمع او لا كما في قوله تعالى  
 (قالوا حسد الله ونعم الوكيل) فانه لو لم يعتبر العطف كان المجموع محل من الاعراب  
 لا لاولى لكونها جزء المقول (قوله أى حكم لاعراب) أى حكم هو مدلول الاعراب  
 دلالة المقصي على المقضي (قوله بخلاف الواو) فان معنى مطلق الجمع وهو  
 لا يكتفى في كون العطف به مقولا لتحققه في الجمع بل لا يحسن العطف به \* قال  
 قدس سره هناك احتمالا \* والاوحد ان المراد نحوه الحرف العاطف الذي يستعمل  
 معنى الواو مجازا من العاد ونم واو وبؤيده قوله على معنى عاطف حيث لم يقل على  
 عاطف (قوله وانما قال الخ) الظاهر انه اراد انكم انما تحسن مستهزؤن لان مقول  
 القول بمجموع الجملةين فهو في محل نصب لا انكم فقه (قوله بن الصوائون) فان  
 احتمالا عنهما يمنع لان النون وهو اسمك بحرى لا يعيش الا في الماء والنصب لا يشرب  
 الماء ولو عملش روى بالريح (قوله لانه بيان الخ) في شرحه لفتح الفرق بين  
 الخن الثلث ان في الجملة الدبية استيفاء مقصد ومريد لا اعتناء بالاشارة في الجملة  
 اليبانية مجرد ازالة الخطأ وفي الجملة المؤكدة ارايه توهم ان تصور او السهو والعملة  
 فتقول انما تحسن مستهزؤن ان اعترافه بما ذكره لا يرد به بقرراته على اليهودية تكون  
 مؤكدة وان اعترافه على امرائه على الثبات على اليهودية وهو تحقير الاسلام  
 وعظيم الكفر فيكون الاعضاء شانه اريد يكون مدالا لكونها واقعة بدم المراد  
 دون الاولى وان اعتراف مجرد ازالة الخطأ عن المعنى فان المراد منها المعية قبل لا ظاهر  
 يكون عطف بيان وان اعتراف السؤال مفقدا يكون استيفاء وما قيل انه اراد بالبيان  
 الانضاح ومع التوكيد والبدل والاسراف فأنى منه ما في شرح المفتاح  
 حيث قال انه بيان وتقرير ومعنى التقرير على البيان \* قال قدس سره  
 تأكيده \* أى بمنزلة التأكيد المسوى بغيره في المدلول لصريح وفائده دفع  
 توهم تصور بان ما فقه من انما معكم بما يرمون به حر \* والاما حالوا المؤمنين  
 وواصفوهم على ما قيل ان لا ريب فيه تأكيده ذلك بكتب \* قال قدس سره لان  
 المستهزئ الخ \* لما كان معنى قوله انما معكم اشارة على اليهودية وليس انما نحن  
 مستهزؤن بظاهره \* تأكيده اعترافه لازم مؤكده وهو انه رد ونفى للاسلام  
 فيكون مقرا للشك على اليهودية \* قال قدس سره بومل الخ \* قد تقرر ان الجملة  
 الاولى اذا كان كغير الوافقة والثانية واقعة بذلك ويمكن مضمون الثانية جراً  
 من مضمون الاولى نزل الثانية منزلة بدل لا شتم من الاولى وهما كذلك لان الجملة  
 الثانية تفيد ما يفيد الاولى وهو الثبات على اليهودية على ما به بقوله لان المستهزئ

ه عنوان هذا القول  
 لم يوجد في الطول بل  
 في المختصر

الخ وتبعد امراراً على ديت وهو تعظيم الكبر المقيد بسبع شبهة المخالطة مع  
 المؤمنين وتصديقهم في الكبر فيكون من الاشتغال منه وحررنا لك ظهر وجه  
 تخصيص التعليق بالاعتبارين \* قال قدس سره وكان معناه الخ \* اعتبر  
 لازم الاولى على عكس مدعى لكشاف وهو اولى لانه انما يؤكده كذا كذا  
 وان جار ان بعد تأكيد الامر تأكيد كيد الله \* قال قدس سره وقع قوله وانما نحن  
 مستهزون مقرر \* لان الاستصحاب بهم وبديهم تأكيده لانيهم اصحاب محمد  
 عليه السلام الايمان \* قال قدس سره ولا يخفى عليك الفرق \* فان صاحب  
 الكشاف اعتبر لازم الثانية مؤكداً لدلول الاولى وصاحب المقترح اعتبر مدلول  
 الثانية مؤكداً للام الاولى كما مر \* قال قدس سره ما اوضحه بتبوع \* اي انبه  
 يشترط ان يقدمها اثبت \* قال قدس سره واما نحو قول الخ \* فصلا عما تقدم  
 مع دحوله فيما في حكمها لعدم ظهور في ما وجد للتبوع فيه اذ لم يثبت لقولنا  
 وجه حسن شئ لا يثبت \* حسن يثبت كونه مثلاً لزيد \* قال قدس سره  
 فلان شرطها \* اي شرط حتى العاطفة ان يكون مبدء حراً مقلداً اما حقيقة  
 كافي الكلب \* كذا حتى رأسها \* حكمه كافي تحت اذ حجة حتى اصباح \* قال قدس سره  
 اما اضعف في الدهن بالنظر الى تعليق الخ \* اي بقى كافي جاء الخ \* حتى الاشياء  
 او اقوى كذا \* كذا حتى الياس حتى الابد \* قال قدس سره ولا يخفى له في الجملة  
 \* في معنى القلب وهذا هو الصحيح \* وارجع الى اسدى قور امرى القيس \* سرى  
 بهم حتى كل \* فمى رجع نكل ان حلة نكل \* مطم معطوف بحتى  
 على سرى بهم وفي نحوه لم لا يجوز ان يكون مضمون اخرى الحمدنين بهص  
 من مضمون الاخرى كما هو \* لزم ريدا بما قدر عليه حتى اثبت نفسى مادامه  
 وقد نص هذه المعاني في باب الفصل والوصل على ان الجملة الثانية قد تدرج مزية بدل  
 البعض كقوله تعالى ( امدكم بما تعملون امدكم بايمان ودين ) والحوار انه لا يكون  
 جراً اضعف واغوى زاعراً تعلق الحكم به في الدهن فان اعتبر في حتى مجرد  
 التدرج من لا ضعف الى لاغوى او بالعكس هو متحقق في الجملة ايضا وان ارد  
 بالنظر الى ما قبله فهو مختص بمعدلات وما في حكمه ( قوله نحو قوله تعالى ثم انشأنا  
 الخ ) في الرضى وكذا نحو قوله تعالى ( ثم جعلناه نطفة في قرار مكين ثم خلقنا  
 النطفة خلقاً ) نظراً الى تمام صيورتها خلقاً ثم قال ( فجاءه العلقة مضعة خلقاً  
 المضعة عظماً فكسونا العظام لحم ) وارجع الى قوله كل طور ثم قال ( ثم انشأناه  
 خلقاً آخر ) انظر الى تمام الصور الاخير واما استعداد المرتبة هذا الطور الذي

فيه كمال الانسانية من الاطوار فتقدم (قوله لا استعداد لا شرارة) بحالتي  
 السموات والارض كداني الرضى وفيه اشارة الى قوله (ثم ادس كفروا برهم  
 يعدلون) صطف على خلق وادس عدلون مشتق من عدل بمعنى التسوية وبرهم  
 متعلق به فيؤول الى معنى الاشياء وحذف الفعل لتعميم الدلالة على ان الاشياء  
 اى شئ كان يخلق السموات والارض مستعد مسكر وورد عليه انه اذا كان  
 معلوما على خلق كان صلة واقعا موقع المحصور عليه يؤول الى قول المحدث الذي  
 كفروا برهم يعدلون مع انه يحتاج الى ان يقول ان برهم من وضع المظهر موضع  
 المصير لئلا يكون العائد في الصلة متروكا والقول ان هذه اخية لما كان مدخول  
 ثم الاستعدادى الانكارى كان في معنى التيق فكانه قبل المحدث الذى لا يصادفه شئ  
 مع ظهور الواحد الصحيح تعسف وهو ان يكون عطف على جنة المحدث وبرهم  
 صلة كفروا و يعدلون من يعدلون بمعنى المدعى هو الحقيق بالخير على ما حلقه  
 فعلة على انه ادس الدس كفروا انه يعدلون عنه ويكفرون فتمتته وعسى ان الصلة  
 بحالة لا يحسن لها من الاعراب على مقتضى قوله وعلى التبع ان قصد ربطها  
 على معنى ما طاب الخ اعطى عنها لا يقتضى الا وجود معنى ثم يندمها وبين ما عطف  
 عليه اعنى شركتهما في الحضور مع الاستعدادى هو متحقق هو ولا يقتضى  
 ان يكون العطف اضافة صلة كما هو في قوله لا يصدق لان سكونه كور يجعل المجموع  
 امر او احدا او لا احدا فخر او احدا فخر عن صمير كنه ما حقه من عابه في الرضى  
 في تحت لعطف بالخرى في شرحه قوله الذى طيره بعد رد الالف (قوله كفروا  
 ان من سادتم صادوا ما ح) في المعنى ان كافة نعمه للترتيب في الاحاد لا للترتيب الحكم  
 وقال من عصفور ان ادس احدا فخره درى في الالف لا من قبل الان كما قال اس  
 الرومى قالوا ان يصغر من شئ من قد هم كذا صميرى وانكى من شئ من  
 كم من اب قد علا من درى حسب ككاعت برقول لله عدنان ولا يحق ان  
 المعنى الاول لا ياسب مقام ادس والساني ياسب بطف واندرى بصم الدان  
 لجملة لا يالى الواحد دروة بالشكر و بصم مفعول على كداني تحفه (قوله هرا  
 القدر مشترك اح) اى اجمع في الحصول وبنى احتمل لرجوع مشترك بين الاحرف  
 الثلاثة فلا يكون مرجح لاحتمال تواو عليهم بقول من فيهما شئ رائدا هو  
 التعقيب والتواحي بخلاف تواو لا يحدى ان منطق جمع الذى بعده هو او حاصل  
 فيهما مع شئ زائدتم لو كان مدونه اجمع بخرى على شرط لا شئ لا يلى حصوله  
 لهما فصدر فاه مع ظهور عرق بين هه منطقة والمحددة قد حنى على بعض

الناظرين فاصرح بان هذه مقدمة لادخل لها في الجواب ( قوله و الجمل المشتركة  
 اخ ) جواب ثان وهو طهر **قال** قدس سره انما يجري في بعض الصور الخ **قال**  
 اي فيما يكون مضمون الجملة لثية مذكرا لمضمون الاولى واما ان كان الاول لازما  
 فثاني او مغاير له من غير مقدمة فلا يوهم فيه كون الثاني انطالا لاول وهذا انما يرد  
 لو كان امرا بالابطال اهدر الاول كما هو الطهر واما اذا كان المراد منه الاعراض  
 عنه وجعله في حكم السكوت فهو جار في جميع الصور فلذا قال والاحسن **قال**  
 قدس سره ضرورة ان الامور الخ **يعني** ان مدلوله الخير هو الصدق والكذب  
 احتمال عقلي فيكون مدنون كل منهما واقعا في نفس الامر والامور الواقعة فيها  
 محتملة **قال** قدس سره وربي لا يكون الخ **قال** ان يكون مقصوده مجرد افادة  
 مضمون كل منهما من غير انتساب الى اجتماعهما **قال** قدس سره ومعرفة هذه  
 الاحوال **قال** اي التوسط والاتحاد والقبول وعما بينهما ما يشار بتحققهما فيما بين الجمل  
 متحصرة حد التوفيق على معرفة الجمع بين كل جملتين ومعرفة الخامع الجالي  
 متحصرة جدا لاختلافه باختلاف **العرف والعادات والعصايات والاحوال**  
 والاشخاص ( قوله و **ان** لم يصح ) وذلك ان لا يصدق الربط اصلا وتعين  
 المصل حينئذ طهر او **فصل** في معنى او اوامره التفصيل المبين بقوله فان  
 كان الى آخره ( قوله لا يسل ان ادرك في الالة طريقة الخ ) يعني ان ما ذكره بقوله  
 لتلا بشاركه في الاختصاص ، لطرف اعني ان كان ادوية وهو موعلم لا يجوز  
 ان تكون شرطا مضمونة بشرط بقاء على القول بعدم اضافتها الى مدحونها  
 كما ذهب اليه الشيخ ان الخ يجب فلا يكون مضمونة للمراء متقدمة عليه وبعد تسليم  
 انها مضمونة لغيره لا يسل ان مثل هذا التقديم للخصيص بل للتصدر كالاتهام  
 في ابن اولك مثلا و تخصيص لازم بالتقديم على باقي جميع الصور ولو سلم افادة تقديم  
 الشرطية للخصيص فلا يسل ان اختصاص المعطوف عليه يستلزم اختصاص  
 المعطوف والماء في قوله فلا يسل رائدة لافادة لزوم بعده مدحها في الرضي قد يؤتى  
 في الكلام بقاء موقعها موقع الماء لئلا وليست به بل هي رائدة وفائدة ريادة  
 التبيين على ان ما بعدها لازم لما قبلها **يرى** الخراء للشرط فلاحاجة الى التكافؤ  
 الذي ارتكبه بعض الناظرين ( قوله **ان** الشرطية هي تعيها طريقه ) سقط المدح  
 الاول وقولنا اذا حلوت قرئت بغيره سواء قلنا ان اراء مضمونة للمراء قدمت  
 للخصيص او لمجرد التصدر وانها مضمونة للشرط تصدرا للخصيص **ان** التقديم  
 اول مفهوم الشرط سقط مع ثاني والثالث واما المع الرابع فمخاها قوله ثم القيد

إذا كان الخ (قوله فهو على ضربين) أي استعمل على ضربين و ما كون مجموع  
 المعطوف عليه والمعطوف حراء في يوحى في استعمال على به حيث يكون اسطق  
 مقدما على الجزائية فلا يكون العطف على حراء الشرط (قوله ويكون شرط  
 إلى آخره) فلا يكون سببا بنفسه للمعطوف فلا يكون شرطا له وبالله ما عرفت من أنه  
 انما يستعمل في السبب أو ما هو شبيه به فلا يتحقق مفهوم شرط وليس إلى المعطوف  
 لانتهاء التعليق به فانه يصح التعليق في ما رجع لأمر استرسي وفي ما أدت خرجت  
 ولا يصح في ما رجع الأمر خرجت لتوقفه على الاستثناء فانه قد دفع ما اتفق عليه  
 الساطرون من أنه إذا كان من الصرب الثاني يبرم اختصاص الاستثناء  
 بحال قولهم انه حكمهم انما نحن مستهزؤن وهو مخصوص بحال حلولهم  
 إلى شياطينهم لدلالة قوله وإذا خلوا لح و يبرم اختصاص الاستثناء  
 بحال حلولهم لأن الكلام في العطف على الحراء يقتضي الاختصاص  
 بالشرط لا في استفادته بطريق العقل (قوله من هذا القبيل) كأنه قيل  
 إذا خلوا أي شياطينهم قالوا بامعكم وإذا قالوا بامعكم الله يستهزؤن بهم  
 ولا يبرم من ذلك إذا خلوا إلى شياطينهم الله يستهزؤن بهم لتوقفه على القول  
 المذكور (قوله لا على أخبارهم الخ) أي استهزأوا الله استهزأوا الله استهزأوا الله  
 وليس لاحرار المذكور مدخل في دليل انه لو تحقق القول المذكور بدون الاستثناء  
 ما يكون له دفع الشرط بل يمكن عليهم مؤاحدة فاندفع ما قيل من دليل انه كور  
 انما يدل على عدم ترتب الاستهزاء على معنى يقول لا على القول من اعتقاد (قوله  
 حكمهم زائد) كما أعطوا ثمانية لا يردان كل جهة تقع في كلامهم به حكمهم زائد على  
 اصل المراد (قوله أو كمال الاتصال) وينبغي فيه نصب وان كان فيه إيهام خلاف  
 المقصود بناء على انتهاء صحيح العطف وهي عبارة في دفع الإيهام بطريق آخر  
 يقال في لا تركت شربه مثلا لا قد تركت شربه بخلاف لا استطاع فإنما الصحيح متحقق  
 فيه والتباس الذي بينهما الذي لكون العطف مقولا ما و معه ولدفع إيهام  
 (قوله أي نفس الفصل) ولا يمكن إعطاء حكم الأول ثمانية بالعطف بطريق  
 آخر كما مادة الحكم (فان موت كل نفس لح) أشد ما حدث كل على نفس  
 إلى ودحوه على حثف باعتبار انصاف إليه لا عشره في نفسه وكان على أشاعر  
 أن يقول حثف كل أمرى موافقة لقوله تعالى (وسكن حر مسمى) وأما اعتبار  
 التعدد في أمور باعتبار أسماؤه فلا يبعد منه اعتبار المصوم في أمرى بمعنى المقام  
 فيه كثرة المؤنة من غير حاجة إليه (قوله وقد الصبر السقيمة) والمعنى قال أميرهم

الذي قام به يرفعهم ملاحيين . سوحا ولاخروها كجراوله . ويقوم بتدبير احد  
رحله . ولاستلاء على نفس مولها ولاخف من كثر عددهم ووثاقه عددهم  
فكل حنف مري يجرى بقدر من الله تعالى وهذه الامكنة كراما او ذمورا  
فواحد ادهم . كد . وسر . في الشخص الذي يكون واحدا في زمرة كمالته  
من سكة والاسفرك . في شرح الفاصل الكاشي ( قوله وانوجه ماد كرنا )  
لان ماسة مصرع في الاول ظاهرة فيه ( قوله ولما كان الخ ) بان كمال  
الانقطاع وعدم اوص . مع قطع الامر عن كونهم من كلام الشاعر  
او من كلام الرائد كاسه . ث ( قوله والامر في اخره بالنس ) اي يصير العلة  
اعني تراويه معلولا . يعنون عني الامر بالارساء علة ولو باعتبار متعلقه اعني  
الارساء عند مصر لعكس بقوله عني يصير الارساء علة لتراوية وانما لم يقل اعني  
يصير الامر لارساء علة مروي لان في صورة الحرم يكون المطالب علة لا انطب  
ويقدر في سبب حل هذه المسألة وقد مر ذلك وحاصل كلامه ان المقصود ههنا  
تعليل ثابت لارساء . وان الامر من هذه الوجهة فادسية تراولة لانا في تقدير  
الشرط فلا بد من ان تراوله علة ثابتة لطلب الارساء . لموا له في الخارج فلا  
مادة من كونه علة ومطلوب لان تراوله مما هو . اكن المقصود اعادة العربة لا اعادة  
الامر ( قوله في نفس ) اي يهيئ تقدير احضا المطب فتكون داخله  
في اعتمد الاول . اعني فان كان للاولي الخ وركز المطب فيه لعدم قصه التشرية  
في حكم الاول . لا اختلافهما خبرا وانشاء وما حرر بالندع ما قبل ان الجملة الاولى  
اي من محسب لا شرب وان . في احكامية لا . فون . شيوخ ارسو تراولها  
لا . و . فان قدس سره . وان امرتكم ان ترسو التراولة فيه . انه لا معنى  
لطلب الارساء . الذي عده مرأوه . فتكلم من مخاطب فانصوب هو الاول وان  
اقصر الشرح رجوعه . فان قدس سره . و ما على . فون الخ . بصرف  
الجماعة . فان قدس سره . فتكون استينافا . ولا تراجم بين كمال الانقطاع وشه  
كان لا فصل فيصور ان يكون فصل لكل . و . احتاد . كونه . فتداند  
المعجزة ( قوله . عبر . صراح ) ولما اورد في كل الفصل مشتمل الاشتغال  
اقول له ارجح لا تثمين عند . مع . ارجح . فون القول ( قوله ههنا . فون  
كال الانقطاع ) وذلك لانه لا يجوز ان يكون مثلا الانقطاع بين الحملتين الا ان لا يحس  
لحملا . الحملتين . فون . في الصراح . . من الاحزاب ولا يحس ان يكون  
جدة واحدة في محسب . لا يكون في كلام واحد ولا ان يكون مثلا لا يحس . لا يحس

لهما محل من الاعراب لان ركن العطف حينئذ واقع تحتى للاختلاف ولا به يجوز  
العطف مع الاختلاف اذا كان للاولى محل من الاعراب من عليه اشرح رحمه الله  
تعالى في شرحه للفتح ومثله بقوله فلان كرمي واكر مثله ولا به حيث يكون داخلا  
في القسم الاول وانفصل عنه لعدم قصد التثنية فتعين ان يكون مثالا لمجرد  
الاعتصام من غير نظر الى كون الاولى في محل الاعراب او لا (قوله ما وقع في كلام  
الرائد) فانصراع المذكور ليس مثالا تمامه ولا حصه وناهو شارة الى المثال  
ولا ينبغي كونه تعريفا لان الظاهر ان المثال هو انصراع ما بعد او بعضه (قوله  
والجملتان فيه جملة محل من الاعراب) اي على تقدير العطف قال قدس سره  
فلان ما تقدم من قوله لم يعطف ولم يحرم ايضا بل مع اعترافه على قوله  
لان المثال انما هو هذا الانصراع به بخلاف ما فرره من خلافه بل على ان المثال  
قول الرائد والحوادث مع تلك الدلالة بل يدل على انه مع قطع النظر عن اعتبار  
في الحكاية ومن كونه محكما قال قدس سره وما نأيا فلا به لاحكام الخ  
والحوادث ان الانصراع يوجب الفصل بين الخمس مطبق وعدم اتحاد الفصل فيانه  
محل من الاعراب لكونه في حكم المفرد قال قدس سره يمكن باقتدار دلالة الخ  
فيه ان انصراع ليس مثالا ما عدا دلالة على انه يمكن لانه بهذا الاعتبار في محل  
الاعراب اشكي المداول عليه بالانصراع ولا ينبغي كونه تعريفا بخلاف ما قاله لشارح  
رحمه الله تعالى فان انصراع من لانه ما عدا بعضه وهو الثالث مع في كلامهم قال  
قدس سره واما قوله تعالى انا معكم الخ فهذا البين حق ركن لانه لم يلق له بكلام  
الشرح رحمه الله اذ محموله ان رسوله محل من الاعراب كما ان قوله تعالى (اسمعكم  
اعانني مستهزؤن) له محل من الاعراب لكون كل - وما مقول انقول قال قدس  
سره كاتوههم الشارح رحمه الله تعالى انما عدا على شارح رحمه الله فانه ما قال  
ان ركن العطف في الحكاية كمال الاعتصام من في الجملة مع قطع النظر عن الحكاية  
كأمر (قوله واما اللمعة في المسالم بغيره الخ) لا ينبغي ان حصل الاستدلال ان اللمعة  
موا كان محصيا او موصفا او مؤكدا وغيره لا ان يدل على بعض احوال  
المسوم لانه تابع يدل على معنى في مسومه وهذا معنى اعمى الدلالة على بعض احوال  
المتبوع لا يتحقق في الجملة بل ينزل ثبوتية بمره البتة ولا مدخل في هذا الاستدلال  
لعدم تغير البتة من عطف اليان وانما تعرض به شارة الى لرد على من رعم الجملة  
او صحة للآخرى نعمت له بتريلها بمره نعمت الموصح وحاصل الرد ان البتة  
لا تغير عن عطف اليان في المفردات الا بكونه دال على حال التسوم وعطف



البيان دال على نفسه ولذا قايروا ان الفصل في جاني زيد الفاصل نعمت لزيد  
 واول قدم عليه يكون خطب بيان له واندلالة على حال المتبوع لا يتحقق له  
 في الجملة فلا يتم فيه نعمت اوضح عن خطب البيان فالجملة الموصوفة مضاف  
 بيان لان نعمت كما وهم واما قلب هذا المعنى لا يتحقق في الجملة اي من حيث هي  
 جملة لان الجملة من حيث هي جملة تدل على نفسه بانه بين الطرفين لا تعلق  
 لها في اقامة معناه شيء آخر فضلا عن ان تدل على حال من احواله الا ان يؤول  
 النسبة التامة بالنسبة فتقع صفة وجالا وخيرا بهذا الاعتبار فالجملة في نفسه من  
 حيث هي جملة موصوفة بعدم دلالة كورة فلا يتحقق تنزيلها منزلة ما هو  
 موصوف بالدلالة وركاء ونشر كين في بعض الامور كالابيضاح وبما حررناك  
 اذ دفع ما قيل ان تعريف شيء منزلة آخر لا يقتضي الامساكية بينهما ولا يقتضي رعاية  
 خصوص معنى معنوي لا حر وما قيل ان الجملة ربما تدل على حال جملة كان يقال زيد  
 قائم علت في فصل نعمت لانه يدل على انه معلوم فهو بمنزلة نعمت فحواله انهما جملة  
 واحدة في الحقيقة لان معنى نعمت زيدا قائم احرا العامل معلق من معموله فصارا  
 بجلتين صورة ولذا لم يعدوه من صور الفصل فان قدس سره والاكسات الجملة  
 محكوم عليه اي وان كان المعنى انه كور متيقنة فيما بين الجمل اكان الجملة التي  
 فرصت معمولها محكومها ما عليها باسمه التي فرصت نداء اكن الجملة من حيث هي جملة  
 لا تصلح لكونها محكوم عليها فذكره في حواشي شرحه لفتح من ان المحكوم  
 عليه حقيقة لانه ان يكون معموله مستعلا محفوظا في نفسه والجملة ليست كذلك  
 يظهر ذلك كله من راجع ان وجداه وانصف من نفسه وادراك الامر على هذا  
 لم يستحسن تعريف اثبات منزلة الوصف انتهى يعني ان المحكوم عليه حقيقة لا من  
 حيث الظاهر فان الجملة قد تقع محكومها عليها ظاهرا نحو تسمع بالمعدي خير من ان  
 تراه لابد ان يكون محفوظ في نفسه لا بنية شيء آخر لان النفس مجبولة على انه  
 لا يحكم على شيء مالم يلاحظه فصداو بالذات بخلاف المحكوم به فانه حال من  
 احوال المحكوم عليه فيكشفه الملاحظة التامة فلذا يقع الجملة خبرا نحو زيد قائم  
 فانه يكفي في ذلك ملاحظة القيم من حيث انه حال من احوال زيد ولا يلزم ان  
 يكون ملحوظا بالذات والجملة من حيث هي جملة ليست ملحوظة في نفسها اذ  
 المقصود من الجملة معرفة اسم الله من حيث ثبوت حاله او انقضاءه فهي آية  
 لتعرف حاله فلا يصح الحكم عليه لانه ان يلاحظ المجموع من الطرفين وانسفة  
 مرة ثانية قصد وبما حررناك ظهر ان الشكوك التي اوردناها بعض ان ظن من غير اورد

عليه مثلاً عدم التدرج في كلامه وابتداءه بغير ما يفرق بين نوحه الذي ذكرناه وبين  
النوح الذي ذكره السيد فان ما ذكره يدل على عدم كون الجملة دع على حال شي  
آخر ومذكوره يدل على عدم كونها دالة على حال الجملة فتدبر ( قوله لدفع توهم  
تجوز أو عطف ) سواء كان للمعنى أو للمعنى أو لسبق بيان أو سبق بيان وقدر في بحث  
تأكيد المسند إليه ان التأكيد المعنوي قد يكون لدفع توهم عطف نحو ما في الوحلان  
كلاهما فانه يدفع توهم العطف بلفظ النسبة مكان مجرد أو الجمع دون تنبيه أخرى  
على ان كلامه لا يدل على ان يكون كل واحد من التأكيد المعنوي و للعطف لدفع كلا  
الأمريين من العطف والتجوز فليكن على سبيل التوزيع ( قوله مع الاختلاف في المعنى )  
المراد بالاختلاف والاتحاد هما الاتحاد والاختلاف في معنى المقصود لا في المعنى  
المذكور فانه لا بد منه ( قوله وهذا على تقدير ارجاع ) أي كونه مؤكدة بالنسبة إلى  
ذلك الكتاب على هذا التقدير بخلاف ما اذا اعتبر ( لم ذلك الكتاب ) جملة واحدة  
فان لا ريب فيه مؤكدة ايضاً لكن لا بالنسبة إلى ذلك الكتاب ( قوله بجملة مسندة )  
اسمية بان يكون التقدير ام هذا أو هذا الموصوفية بان يكون التقدير اقسام مالم  
ويكون ايجازاً محذوفاً وادكر فكون مصدراً وعلى تقدير ان لم يسم السورة  
أو اسم آراء أو اسم من أسماء الله تعالى أو ما أول ما أول من هذه الحروف ( قوله أو طائفة  
من الحروف الخ ) واقعة في أوائل السور على سبيل التعداد القصدي من غير ان يكون  
لها محل من الاعراب كما ذهب إليه صاحب الكشف ( قوله كان معناه الخ ) كان  
الظاهر ان يقول كان معناه من ادكت بالنسبة ليه ليس بكتاب كقول كل ما سواء  
بأنسبة إليه ليس برجل أو قول ما معناه بالنسبة إليه بان لا يكون رعية  
للتأديب في اطلاق القصص على ما معناه من ادكت الالهية كذا في الواحدة انه  
اشارة إلى ان المقصود من حصر الجلس الدلائل على كونه به لا تعرض بقصص  
غيره كما من ان قولات زيدا اشجع من بريد كمال تجاعته وقد يتوصل  
بذلك إلى التعرض بقصص اشجع غيره ممن يدعى مساوئه في اشجاعة ( قوله  
نقياً لذلك التوهم ) فتوهم الجراف في ذلك الكتاب بمره توهم التجوز في حاشي  
زيد لا شراً كهم في البناء على المسألة ودفع هذا التوهم على تقدير كون الصريح  
الضروري لا ريب فيه راجعاً إلى الكلام السابق على ذلك لكتاب طاهر كانه في  
لا ريب فيه ولا يجازفة وان كان راجعاً إلى كتاب كاهو صغر منه على انه لا يمكن  
ريب في كونه كاملاً لا علة الكمال لم يكن قوباً بكتاب صغيره في قول قدس  
سره ذكر صاحب الكشف الخ في لرضي عنه في تأكيد بجملة ففقال

ان يرسل الى كل واحد منهم تأكيده لثبته وقال غيره من كل واحد منهم تأكيده  
لثبته الاول باختلاف شتيين في هدى ثقتين في انه تأكيده للارباب فيه او امثال  
الكتاب منى على ذلك لاختلاف والاتجاه المذكور بقوله فثبت عليه ان الاسم  
فلح ليس شئ لان كل واحد من التأكيدين اذا كان متصفا بالثبوت كان كل واحد  
منهم متصفا بالآخر فيكون بينهما اتصال كمال الاتصال كما كان بالقياس الى التوكيد  
(قوله لما في تكبير هدى الخ) معنى يصيد تعظيم الهداية وتعظيم الهادى يعظم بسبب  
جله عليه وجمعه عن هدى (قوله هذا داخل في الهداية) هذا انما يصيد لو كان  
السيد مساو والحوادث تتم ان يقال استديم المحضر سابعة اعشاء بشأن هذا  
التعدي بتريل غيره غيره لعدم (قوله مكر ذكر الشخ الخ) كان اشبح نظر الى  
ان المقصود من ربى الربوبية كونه كاملا غاية التمام فيقصد التمام  
في المعنى والظاهر من قوله سكاكى رجه لله تعالى فان المقصود منه ان الربوبية  
وتنوسل بذلك الى كونه بالعبادة غاية اكتمال بجمعه في المعنى المقصود مع تقرير  
الثانية للاولى ما ضرر لازمه (قوله او تكبير او اية) لكونها بجملة او خفية الدلالة  
(قوله اي بشأن المراد) فلا بد من اتمامها وايضا ولم يرجع الصبر الى تمام المراد لان  
الاعتناء بشأن المراد يقتضى ان يسع في تمام (قوله او نظام الخ) والمصاعنة  
ولكونه عيب او لطيفا لا يدرك العقل انتهاء يكون اعشاء شانه فيدل على تقرير  
في ذهن السامع (قوله من لدن والميل منه من كمال الاتصال) فان لاحظا ان الجملة  
الاولى المذكورة فتذكر بضعف كمال الاتصال وان اعتبرها غير مذكورة حكما  
لكونها في حكم مضمرة تكون جملة انية عارضة عن المعطوف عليه وفي كلام  
المصاح اشار الى الوجه بانى اصبحت قال قدس سره ثم الجمل الخ لا يخفى انه  
لم يبين معنى لاسيما فانه يقتضى ان لا يتحقق كونه مقصودا بالعبادة في الجملة مطفا  
مع رجحان عدم تحققه في الجملة لا محال لها ووجهه ان كونه مقصودا بالعبادة  
خرج كونه مقصودا به ووجهه ووجهه من حيث هو جملة ايسر كذلك  
الا ان اوله مفرد فاحتمل ان لا محال له ارجح لعدم قواه التوويل بخلاف  
التي لها محال وهو لا يتصور فيه كونه مقصودا بالعبادة من حيث انها محال  
ويتصور فيه بل من حيث وقوعها موقع انفراد وتوويلها به واما ما قيل  
في توجيهه من ان المراد ان المحل لا يتحقق فيها مجموع الامرين لاسيما في لا محال  
لها من الاعراب فانه لا يتحقق في شئ منها فمعنى قال قدس سره وانها  
خارج لا يخفى انه يمكن سره وان معنى في من سلك ايضا ان يكون



اظهار الكراهة لانه يد على اظهار الكراهة بواسطة قوله والا فكن في السر  
والجهر مستلزما فيلزم منه ظهور الكراهة مع التسبب كانه قيل ارسل لمخالفة سر  
هلك فيكون دلالة على ظهور الكراهة اقوى وهو معنى كمال الاظهار وعلى هذا  
الوجه لا يكون لائقين بدون اعتبار التأكيد دالا على كمال الاظهار بل بواسطة  
التأكيد ويكون لائقين اوفى من ارسل من وجه واحد وهو انه دال على كمال  
الاظهار بالمصطفى وارسل بالالتزام وهذا ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى في  
الجواب من ان لا يتم يد على مجرد اظهار الكراهة ولا تيقن على كمال اظهار الكراهة  
وعبرة التي تحتمل التوجيهين ما يكون قوله مع التأكيد متعلقا بالدلالة فيفيد  
مقارنة الدلالة مع التأكيد في كون لائقين اوفى وان يكون حالا من ضمير دلالة فيفيد  
ان دلالة عليه مطابقة ما كونه مع التأكيد دون حال خلوه منه والى التوجيه  
الثاني اشار في الجواب في الاول في قوله وقريب من هذا ما يقال الخ فان قوله مع  
انه ليس فيه شيء من التأكيد يدل على ان في لائقين دلالة بالطائفة مع شيء من التأكيد  
فتوهم ان ما ذكره في جواب عطف ما في المتن منشاء قلة التدبر قدس \* قال قدس  
سره ادليس المقصود كمال الاظهار كمال الخ \* هذا مجرد دعوى لادليل عليه  
لم لا يجوز ان يكون المقصود اظهار الكراهة بحيث لا يتوهم شبهة وان كانت  
الكراهة غير كاملة بان تكون المخالفة (٤) بما يكفر الكراهة اقلية من الحكم  
اذا علمها بغير \* قال قدس سره لان الاعضاء تشار الخ \* اولان المقصود  
الفرق بين الملتزمين يكون انشابة اوفى ولا مدخل في ذلك لكون الكراهة  
شديدة او ضعيفة \* قال قدس سره يدل في الجملة \* لان الاعتناء باظهار شيء  
يكون فيما عني نشأه في لاص \* قال قدس سره يدل على كراهة شديدة باعتبار  
اشتماله على التأكيد \* وفيه اشارة الى احتساب التوجيه الثاني \* قال قدس سره  
كمال اظهارها \* لكون له دلالة و صحة واظهار كمالها لدلالتها على كراهة الشديدة  
\* قال قدس سره فيقول الخ \* على صيغة العينة مسطوف على لا يفرق للاشارة  
الى ان مذهبه عدم الفرق بين الطلب المحصوص اعني طلب الفعل من الغير وبين  
ارادته من عدم الفرق بين مصق الطلب والارادة اذ لم يذهب احد الى عدم  
الفرق بين الارادة وطلبه فثبت من الجملة \* قال قدس سره فيكون مدلول  
الامر الخ \* لان النهي مقابل الامر فاذا كان مدلوله الارادة كان مدلول النهي  
صددها فانهم فانه قد حكي على بعض السافرين فاعترض بما يحجه الاسماع \* قال  
قدس سره واذا اكد الخ \* فيه بصا اشارة الى التوجيه الثاني \* قال قدس سره

وذلك الخ \* وحاصله ان الشارح رحمه الله تعالى قال انه حقيقة عريضة  
وذلك القائل بانه مقصود منه فصلا صريحا سواء كان حقيقة او مجازا مشهورا  
فهذا لكونه اعم بمقالة الشارح رحمه الله تعالى قريب منه \* قال قدس سره اذا هم  
منه معنى الخ \* اي من غير فريضة كافي لانقيين لا يجوز ان يكون حقيقة عريضة  
او مجازا مشهورا فادفع ما قيل يجوز ان يكون بهم معنى الغير موصوع له قصدا  
وصريحا بواسطة وصوح الفريضة الدالة \* قال قدس سره قد حقق الكلام  
الخ \* يعني ان قوله ار حل لا تقبل حكاية بقوله اشاعر في زمان الاستقبال فهو  
مثال باعتبار الصكي ولا محل له من الاعراب وهذا الشارح رحمه الله تعالى هو مثال  
بمجرد بدل الاشتغال من غير اعتبار الحكاية والصكي وقد عرفت تحقيقه \* قال قدس  
سرهم لا يخفى ان الاولى ارادته الخ \* لا يراد مثبتي لشيء و قد ادعى ما هو كمبر  
الوايه ( قوله بالتعريض على مفهوم ) و معلوم ان كمال لظهور مفهوم منها  
لكون دلالة كل منهما اظهر من دلالة الرمز والاركان فكذلك ان اظهر الكراهة  
مفهوم مطابق عرفي للانتم بدون ثبوت كيد وحرمان مفهوم من اجل لدلالتة عليه  
مع طلب الرحلة ولا تقبل فيه الا كيد الذي ليس في ارجل فتكون لا تقبل بدل  
الاشتغال لارجل لا بدل المعنى ولا حاجة في هذا الى ان يصل الى الهمى ووصوع  
الكراهة انما يحتاج اليه اذا قيل ان اظهر الكراهة ما قول مطابق لعمى للانتم  
كما اختاره السيد في شرحه فاصح فانه حينئذ مدلوله طلب الكف من الاقامة  
لاظهار الكراهة فيحتاج الى اعتبار الهمى مدلوله الكراهة كما ان الامر مدلوله  
الارادة فذكر فانه ما دل عليه اتمام النظرين وعرضت لهم الشكوك فيه ( قوله  
ولا يجوز ان يقال الخ ) لا يخفى انه لم يذهب احد من المحققين الى كون المعنى  
صطفى بيان الفعل والى سبب هذا الخوارا هم قالوا يكون الفعل بدلا من الفعل بدل  
الكل باتفاق وعلو قوله تعالى ( ومن يعمل ذنبا فاما يضاعف له العذاب )  
\* ويقولون متى تأتينا نعلمنا في ديارنا \* قال لوصى لا يرى فرقا بين معنى البيان  
وبدل الكل فحصل من هذين القولين مؤخر حوز كون قد عطف بين الوسوس  
وهذه الشارح رحمه الله تعالى بانه اذا اعتبر معنى فلوب بدون اعتبار فاعل لم يكن  
بيانا لمطلق الوسوسة اذا لا يهاجم في مفهوم الوسوسة فانه القول الحق يقصد لاضلال  
ولا في مفهوم القول ايضا حيث بخلاف ما عثر على فانه حينئذ يكون المراد  
مما مرده صادرا من الشيطان فبهم زينه قول مخصوص صادر منه فاقبل  
لم لا يجوز ان يكون القول المقيد بالتعويل لا الوسوسة انقيدة تكونها الى آدم عليه



الجاهل شاع بمعنى الظن وانما جعل صلاتها مضمونا مع انما سب دعوى اليقين  
 رعاية لمقابلة الظن بالظن وقيل للتأديب من نسبة اتصال اليقين (قوله فيكون  
 هذا ايضا الخ) وما قيل ان هذا التوهم بقى بعد منع لانه يجوز ان يكون اراها  
 حرا بعد خيرا وحالا او بدلا من اني مدفوع بان لاصل في الحمل لاستقلال  
 وانما يصار الى كونه في حكم المفرد اذ ادل عليه الدليل على ان شيخ صد لظاهر نص  
 بان ترك العطف بين الحمل الواقعة اخبارا لا يجوز قال قدس سره وهو ان يكون قد  
 الجملة الخ ظاهر يدل على انه اذا كان قبل الجملة كلاما، حدهما مشتمل على المانع  
 والثاني لا مانع فيه يقطع الجملة عنه لكن نص في شرح مفت حيدر يقطع انما يجب اذا كان  
 الكلام المشتمل على المانع متأخرا عما لا مانع فيه فلا يجوز العطف واما اذا كان بالعكس  
 فيجوز العطف لانه لا ينوهم العطف على ايجاد اشتمل على اذيع مع وجود امر يس  
 الذي لا مانع فيه فلا بد من ان يراد بقوله قل الجملة قيدة بالامتناع كما هو المتبادر وان يقال  
 قوله وكلام لا مانع فيه بتقدير وفاءه كلام لا مانع فيه فيرد ذلك الكلام كلام لا مانع  
 فيه قال قدس سره وكذا المراء من العطف على الجملة الشرطية في اى جملة التي  
 اعتبر الشرط حرا منها لا الجملة ان حكمها بين الشرط وجزء حتى يرد مد كرت  
 قال قدس سره وهذا القدر كتاب في المانع الاول لانه لم يمتط الله يستهري  
 بهم على فالوا سواء اعتبر التقييد بالشرط مقدم على العطف او متأخر لان المتأخر منه  
 اشتر كهما في التقييد به ان هذا انما يتم اذا كان الموقوف عليه حال التقييد بالشرط وعدمه  
 بجملة واحدة وليس كذلك من الموقوف عليه من يتغير بمحور شرط وحر او حال  
 عدم التقييد حر وانه معنى قالوا انما مانع عن العطف على مجموع لمفعول الالباب الخاص  
 من العطف على حرته اعني قائل فيكون انقطع للاحتياط ولعله لاجل هذا اورد  
 الاعتراض المذكور في شرحه لا مانع من ان يجب فيه قال قدس سره فان قلت قد اتعول ان  
 الطاهر ترك الغائب لان ايراد الاولى في الاستدلال لا ينافي في مورد السؤال ما تقدم وليس  
 مورد هذا السؤال ما تقدم فانه استند بحسب وجه نص في الآية وايراد الثانية  
 للاستدلال به متأد ما تقدم وقد ذكره هو به حيث رعت ان المتأد هو الاشتراك قال  
 قدس سره قلت قد يخالف المصنف في حلاصته ان مانع اعني تبديله كور في الآية  
 قد زال بواسطة القرينة الواضحة فلذا جاز العطف فيه بخلاف ما نحن فيه فانه لم يزل  
 القرينة تبادر الاشتراك فلا يجوز العطف وفيه ان لا يستمر التبعدي المستعادم يستهري  
 قرينة واضحة على عدم التقييد بالشرط (قوله منسب ببقية ح) في اذ ازلت الاولى مرة

٨ لانا نقول آه نصفة



السؤال كانت الاولى سؤالا منزلا ففصلت الثانية عنها كما فصل الجواب عن السؤال  
 (قوله لا يبيها من الاتصال) أي الاتصال الشبه بكمال الاتصال فكما ان الجملة  
 الاولى في لاقسام الثلاثة من كل الاتصال مستتعة للثانية ولا يوجد الثانية بدون  
 الاولى كذلك السؤال مستتبع للجواب والجواب لا يوجد بدون السؤال فكلا  
 صورتى السؤال والجواب لا يتباين من شبه كمال الاتصال وهو الظاهر من التشبيه  
 وقيل المراد من الاتصال كمال الاتصال فصورة السؤال والجواب من كمال الاتصال  
 وفيه ان كمال الاتصال منحصري الاقسام المذكورة وليس صورة السؤال والجواب  
 داخلة في شئ منها وما قيل به لم يعمود في تفصيل الاتصال لان السؤال والجواب  
 لا يحتاج الفصل بينهما الى اعتبار لا يعمد كومان كلامي متكلمين ولا يعطى كلام متكلم  
 على كلام متكلم آخر فمع كونه غير صحيح في نفسه لا ينفال وعليكم السلام معلوما  
 على السلام عليكم لا يقع في شرح كلام انصرف ربه الله لا يصرح في ان الفصل  
 بينهما الاتصال وفيه احدى في قوله لا الجواب بان مهم السؤال وليس شئ  
 لانه لا يدفع الاتهام الذي في السؤال لانهم فيه انما يدفع الاتهام الذي في مورد  
 السؤال (قوله نفصوا) أي عساه فالتقيده لزيادة الايضاح وامرود على صيغة اسم  
 الفاعل فان الكلام بسبب كونه منشأ للسؤال كأنه يورده وقرئ نصيعة اسم المكان  
 وينزل ويصطب بالرفع أي فحيث ينزل الخ ويحور نصيعة عساه على يكون ويقطع  
 بالرفع ولا يحور نصيعة ادس من جهة اداة المنصبة لقطع من هو مقتضاها أي ويقطع  
 هذا الثاني عن السابق لانه أي اطلب وقوعه حواما للسؤال المنزل منزلة الواقع  
 اولاً لعل ذلك السؤال المعدر أي ليس على تقدير السؤال فانه لو عدل لم يكن  
 دليل على السؤال المعدر (قوله ونزير لسؤال بالصوى) أي حال كون السؤال  
 مدلولاً عليه بالصوى قال قدس سره مهم من ادعى ان آخره = والتفصيل  
 ان السؤال والجواب من نظري معيهم فيهم شبه كمال الاتصال وان نظر الى  
 لفظيهما فيهما كمال الاتصال لكون السؤال شأ والجواب خبراً وان ظر الى قائميهما  
 فكل منهما كلام مبتدأ وعلى جميع التقادير فان فصل متعين واما ما قيل انه قد ورد  
 الواو في قوله تعالى (وما كان مستغفاراً راعياً لانه الا من موعدة) الآية والخال انه  
 جواب لسؤال نشأ محقه وهو قوله تعالى (ما كان النبي والذين آمنوا ان يستغفروا  
 للمشركين) الآية فليس بشئ منشأ لعمدة عن شان نزوله فانه رل في مع الرسول  
 صلى الله تعالى عليه وسلم عن استغفار ايه وانه وعده والمؤمنين عن استغفار آياتهم

محتجین فی دلائل بان ابراهيم عليه الصلاة والسلام مستغفر لآبيه علي ما في الكشف  
 فالآية الاولى منع لهم عن استعذر لآباء والاقرين والنتيجة جواب لتسليمهم  
 باستعمار ابراهيم عليه الصلاة والسلام عصمت احدهما علي الاخرى للتناسب  
 وايسر جوابا عن سؤال نشأ من الآية الاولى وكذا ما قيل في جوابه من ان الواو  
 للاستيناف فانه لم يعمد دخول الواو على الجملة المستغفيرة لآبيه اعني جواب  
 السؤال انما تدخل على فية على المستغفيرة المحوية اعني صحة الاستغفيرة وكذا ما قيل  
 في الجواب ان اعترفي صورة الاستيناف التردد في حال لسؤال عنه بل حاله كذا الم لا  
 والعرص من السؤال في الآية الكريمة ونظيره بعض مبس من صورة الاستيناف  
 والفرق واصح فان المطلوب في الاول ليس ما احسن فيترك كل الاتصال بل هو حب  
 للمصل وفي الثاني دفع ما اوردته فكان كل واحد منهما يؤدي به العرص من السؤال  
 والجواب في صرف وكان المقام مقام وصل بقصبي مناسبة من وجهه وانما يرد من  
 وجه آخر ليس بشي لانه على تقدير ان يكون الدين يؤسوس الآية استيفاء يكون  
 جوابا لقوله ما مال التقين هذا الكتاب هدى بهم مع انه ليس فيه تردد في حال  
 المسؤل عنه بل حاله كذا الم كذا في قال من سره والاختلاف في حر او انشاء  
 من مطاب الخاص على العام ليس جهة كل الانقضاء وذلك لاختلاف في الاعط  
 فانهم قد يكونان اثنين كما اذا قيل ~~انما هو~~ ~~وكذا ما قيل~~ ~~من اصر~~ ~~ب~~ قال  
 قدس سره وادراكه ان الكلام اح ~~حيث~~ ~~ورد~~ ~~الجواب~~ ~~في~~ ~~السؤال~~ ~~في~~ قال  
 قدس سره وعدم تفهيد اح ~~حيث~~ ~~لم~~ ~~ورد~~ ~~في~~ ~~المتكلم~~ ~~الجملة~~ ~~التي~~  
 هي منشأ السؤال (قوله لا يكون الجملة الاولى ح) فمعهذا لا يجرّد كونه  
 منشأ السؤال لا يوجب شهة الاتصال بالجواب لا لاحتياط ان المتصل بالمتصل  
 بالشيء متصل بذلك الشيء وهذا ما يتم دكان جهة لانصب واحدة والافيجوز  
 ان يكون كالقطعة منه بل على ما في جهتي الانصب فلا بد من تنزيلها منزلة السؤال  
 ليكون كالمتصلة والسكاكي رحمه الله تعالى اعلم بقدر تنزيل لانه جعل الجملة المقنضية  
 لقطع نوع من احدهم عدم قصه ~~اشتركا~~ الثاني في حكم الاول والثاني ان يكون  
 الكلام السابق ~~مضمونا~~ ~~كما~~ ~~يورد~~ ~~للسؤال~~ ~~في~~ ~~مضمون~~ ~~في~~ ~~عن~~ ~~يكون~~ ~~دليلا~~ ~~على~~ ~~مدى~~ ~~السؤال~~  
 ووجهه كما في حق ولو اورد الواو بك شي ~~د~~ ~~بالاعلى~~ ~~تقدير~~ ~~السؤال~~ ~~واعتذر~~ ~~به~~ ~~ولم~~ ~~يعتبر~~  
 فيه كون الثاني كالمتصل بالاول حتى يمتدح في اعتذر الامر بل ومن هذا يظهر ان  
 مدققة من الكشف نفس مؤيد لادعاء من كفاية كونه منشأ السؤال في كونها  
 كالمتصلة لانه لا يدل الاعلى تقدير السؤال ولا دلالة على حملها بهما الاعتبار

كالمتصلة (قوله ونه عن معنى سؤال) كانه وما مانا، المتقين حصوا بالهداية هو محل استشهد الشارح رحمه الله في وقد عرفنا انه لا استشهداد على انه يجوز ان يكون اقتضاره هي تقدير سؤال لكه بنه في كونه كالحقري عيه من غير حاجة الى التزيل (قوله عن سبب الحكم مطلق) ما يكون التصديق بوجود السبب حاصلًا والمطلوب بالسؤال تصور حقيقة السبب كما في البيت المذكور فان التصديق بوجود العلة يوجب التصديق بوجود السبب الا انه حاهل عن حقيقة السبب بمما شرح ماهيته ولذا يسأل عما لو تصديق احد اهل بوجود سبب معين ضمنى ليس مقصودا للسائل وقد سبق في بحث لاستنباط حقيقته في كلام السيد قدس سره (قوله لان العادة جارية الخ) لا يخفى ان حرام ان كان قوله ان يسأل عنه يجب اسقاط انه وان كان قوله انه اذا قيل الخ لابد من اسقاط ان من ان يسأل ليكون حرام لقوله اذا قيل واجهة الشرطية تعبير بصير اشياء وعينة او حجة ايصال ان يسأل مبتدأ واذا قل حرم وجملة حرم واصير اشياء (قوله عن سبب علمه) فالسائل بهذا الكلام حاهل بمس السبب لا يعلم الاسباب بخصوصها ويتردد في تعيين احدها ليكون السؤال عن السبب الخ (ولما يجب ان يسأل خاص بمصداق مطاوعه اهي تصور سبب المراد من السبب ان يكون السبب من سبب الا ان هذا التصديق في السبب التصديق خاص به وفي السؤال لا يمكن هذا السؤال الا لتصور ماهية السبب فانه قد حفي على بعض المساطرين (قوله وعدم لذكر الخ) لان سائل سبب التصور وان كيد التمييز لطلب الحكم ولا حاجة الى ما قيل ان هذا اذا احرى الكلام عن مقتضى انه ماهر واما اذا اجرى على خلافه فيجوز ان يكون رداً كيد التمييز المتروك مرة اخرى (قوله فان قيل الخ) وليس السؤال المقدر ما يجب عدم توثق ليست هي ما يسبق اليه الوهم لانه معلوم وهو الهم المفهوم من قوله (ولقد همت به وهم بها) في الكشف وما ارى يسمى من الرس وما شهد لها برأية الكتابة ولا ركبها ولا يحلو اما ان يريد في هذه الحادثة لا ذكر ما من هم سوى انفس من طريق الشهوة الشهوية لآخر طريق القصد والعزم وما يريد على عموم الاحوال انهن فالسؤال المقدر هل حسن انفس محاولة على الامر بالسوء حيث لا رامة لهذه النفس اشريفه ام لا فاجب نعم ان حسن انفس مرة تسوء محاولة عيه وانما كيدان في الجواب لان للسائل تردداً قرب الاكثار اولاً احدهم يدفع التردد والثاني للاعتناء بالحكم لانه يستبعد الاوهم كون حسن انفس امارة بالسوء حتى يعوس الانبياء عليهم

السلام ( قوله فهو جواب لسؤال عن السبب الخاص ) و لمخاطب به من يعلم اسبابا  
شقي لطلب العبد من الاستحقاق وتكرار الجملة و تخلص من العذاب والتعظيم  
فيصاحبه تعيين واحد منها وهو الاستحقاق ويقول عن عادة حق له ( قوله بيان  
ظاهر لمصنف السبب الخ ) والمخاطب به من هو حال من حسب السبب والتكلم به يلق  
اليه الحكم العقل ابتداء ( قوله و وصل ظاهر ) اي ربط السبب مع السبب بحيث  
لا حقا فيه ( قوله يعرف موضوع هو ص ) فان قلت العبد يدل على التعقيب  
فكيف تدخل على السبب الذي هو مقدم على السبب قلت باعتبار انه متأخر عنه  
في الذكر عديا السبب ( قوله وصل حتى ) لانه جواب لسؤال المقدر والمخاطب  
به من يصدق ان لطلب العباد سببا ويطلب شرح ما فيه ويحصل ذلك بذكر  
السبب المعبر والنصديق الحاصل في صمد ليس مقصود به ( قوله وهذا بلغ الوصلين )  
اي الوصل التقديرى يبلغ من الوصل الظاهري لكون الاعتماد في الاول على العقل  
وفي الثاني على اللفظ ولا العلم بالسبب بعد سؤال اوقع في الغلب من العلم به من غير  
السؤال ( قوله فيتعلمت هذه الثلاثة الخ ) كما عرفت مسانف بانه ( قوله نحو  
قالوا سلاما قال سلام ) السكات المذكورة اتمراعى في الحكاية لا المحكي لانها  
الكلام اللغى عابدا لامة قر قال يحتمل ان يكون تقوله بلغة غير منها مثل  
ما يعتد في الامة العربية ويحتمل ان يكون بها لانهم كانوا قبل يتكلمون باللغة  
العربية ثم شيوخ هذه الامة اذ كان من اسميل عليه السلام بعد بعد عن المقصود  
قوله زعم ) اكثر استعماله في الاعتقاد السابق وقد يستعمل في اخى على  
صافي القاموس ويدل عليه قول الشاعر سدقو ( قوله اي اوقع هذه الاستيفاف  
الخ ) بيان لحاصل المعنى فان عمل اسميلى مصدره و يؤيده شيوخ هذا التقدير  
فيه واما الى الجار والمجرور ويؤيده تقديرهما على الاستيفاف ( قوله نحو احسنت  
انت ) يعنى انه على صيغة الخطاب بقرينة صديقت دون صيغة التثنية فانه لا معنى  
لتعليل احسن التثنية الى ريد تصدقته لمخاطب الاعداء من خارج عن معيد  
الكلام كصدقة المخاطب لتكلم او قرأته و المقصود من هذا الكلام اعلام المخاطب  
بانه وقع الاحسان منه بالقياس الى زيد لتقرير الاحسان السابق واستجلاب اللاحق  
لافادة لازم الفائدة كما قيل حتى يكون معنى كلام الى علم احبك الى ريد ويكون  
السؤال المقدر سؤال الا عن سبب علمه والجواب عنه من اعلم ذلك انه حقيق بالاحسان  
او بانه صديق لك فانه مع بعده عن انهم يرد عليه راعى ان يكونه حقيق بالاحسان

لا بد من العلم بحسب محض به من ان يكون صحيح المحاط - احسانا انما يتحقق  
 اذا كان زيد، هلا لا حد - ان نفس الحس في غير موقعه انما يتحقق السؤال  
 عن سبب كون زيد محسب اليه اي اهلية للاحسان فان مخاطب بعد تصديقه  
 لتكامل في قوله احسب اي ان يتصدق بان كونه محسبا اليه له سبب وهو اما اهل  
 عن نفس السبب طالب بنصوره فيكون السؤال المفسر لما احسن اليه على صيغة  
 الماضي المجهول اي لا يثبت صدر محسبا اليه اي اهلا للاحسان وما عالم ما سبب  
 كونه محسبا اليه من كونه في حقه حقيقة الاحسان وكونه صديقا للمخاطب وقربا له  
 الى غير ذلك وطبقت ثمة من السبب فيكون السؤال المفسر على هو حقيق للاحسان  
 والحواف على التقديرين زيد حقيق بالاحسان من غير اشارة الى سبب استحقاقه  
 او صديقتك القديم اهل لثمة مع سبب استحقاقه الا انه على التقدير الاول  
 يكون مقصودا سبب تصور السبب المعنى والتصدق به تدفع له حاصل بالعرض  
 وعلى التقدير الثاني يكون التصديق بالسبب الخاص مقصودا بالذات وتصوره  
 حاصل بالعرض بقى الاعتراض بأنه على تقدير الثاني يستحسن التأكد لكون  
 اسد ان متردد في تعجب السبب والحواف في الكلام في نفس الاسباب وكونه  
 على طريقين ور طريق الثاني اتمام من الاول واما استفسار التأكد على التقدير  
 الثاني وعوده على التقدير الاول فمخرج من وجه الوصف قائم مقام التأكد  
 كما قاله السيد قدس سره وفي حرر ذات ظهر بدفع امراض السيد بارضا طاب  
 اعلم بسبب قوله الاحتمال في كلامي لسؤاله من المبرر بسبب احسانه لان السؤال  
 المبرر من سؤال عن سبب كون زيد محسبا اليه لانه كون مخاطب محسبا وظهر  
 ان تقديرنا ذا احسن به صحيح على كل واحد من التقديرين (قوله فالأظهر الخ)  
 اي الظاهر جهوز تمام از شهر من كوني اشارة الى نفس لذات فانه ظاهر لاستعمال  
 اسم الاشارة موضع الصغير في قدس سره وهذا وجه من حوج بالانضمام  
 الى استيفاء من يؤمنون وذات لا احرازه على النفس مشعر بان الحكم يكون  
 الكتاب هدى محسب به بوصفه بثلث الصغار فلا يخفى لسؤاله عن البائل  
 الا انه قد عرفت ان من في سبب جملة من قصود هذا ولا احواف الا بالجل على نفسه  
 لمخاطب على عفته من حصر تلك الصفات والاعمال والاحوال والافاجواب  
 اعادة الحكم الذي هو مشتق من تعبير لا سلب وريادة عهده كثرته وهو الفلاح  
 في الاخرة بخلاف ما اذا كان من يؤمنون استينافا فان الحكم اختصاص كونه  
 هدى للثقة ليس فيه شبهة بعدة لاختصاص فاسؤاله متوجه غاية الانجاء والحواف

مشتغل على بيان هذه الاختصاصات تفصيلا وجزلا (قوله فان قلت ان كان ح)  
 اريد على قوله وهذا الملع لا يشمله على بيان ما هو موجب للحكم ونقيره من المرات  
 بالحكم الحكم الذي يتضمنه الجواب يدل عليه تعليق من قوله احكم على الوصف  
 مشعر بالعلم والحكم الذي يتضمنه الجواب هو الحكم مسؤل عن سببه ولو كان  
 غيره لم يعاقب الجواب السؤال لان سبب حكم الغير مسؤل عنه لا يكون جوابا  
 للسؤال عن سبب الحكم المسؤل عنه فحينئذ يرد عليه بالسؤال ان كان عن  
 سبب الحكم فلا بد من اشتغال الجواب عليه اى سبب كان وان لم يكن سؤالا  
 فلا معنى لاشتغاله على بانه لا فرق بين الاستنباط وبين الاعتبار ولا يصح الحكم  
 بصكون الثاني الملع من الاول فاندفع ما قيل ان ما قاله الشارح رحمه الله من  
 ان السؤال ان كان عن السبب المصير مشاء عنه مرق بين الحكم المستصحب  
 والسؤال والحكم الذي يتضمنه الجواب وطهر ان مجرد الفرق بينهما لا يدفع  
 الاعتراض (قوله ووجهه الخ) بمريره ان كون الملع بواسطة الاشتغال  
 اندك من ليس في كل استنباط من في استنباط يكون المسؤل فيه عن سبب  
 الحكم ودا اريد ان يجاب بان سببه استحقاقه له فالجواب حينئذ ان كان بالصفة  
 الصفة كان الملع منه ان كان باعادة الاسم لاشتغال الاول على بان سبب الحكم  
 الذي يتضمنه وهو سبب للحكم المسؤل عنه بخلاف الثاني (قوله ثم قدر سؤال  
 عن سببه) حتى لو لم يقدر السؤال عن السبب كما في قوله صلى (قالوا سلاما قال  
 سلام) لا تصور فيه ذلك وكذلك لو قدر السؤال عن السبب ولم يرد الجواب  
 بان سببه الاستصحاب كما في قوله سهر دأتم وحرر طوس قال قدس سره هذا  
 كلام محتمل الخ هذا انما يرد لو كان السؤال بقدر سؤالا عن سبب كون المحط  
 محسنا الى ربه اذ اذ كان سؤالا عن كون ربه محسنا اليه وعلاله فلا وقدر  
 تفصيله قال قدس سره فالصواب ان يقال محسنا لا يقدر بالسؤال المقدر  
 سؤال عن السبب بل يقال انه سؤال عن غير السبب وهو استحقاق زيد ليعلم ان  
 الاحسان في موقعه او لا واعلم ان ما ذكره المصنف رحمه الله من تفسير الاستنباط  
 بقوله مدوم ما اخوذ من المكشوف في تفسير قوله صلى (وذلك على هدى من ربهم)  
 وعبارته هكذا واعلم ان هذا النوع من الاستنباط يحث نارة باعادة سبب من استنباط  
 الحديث كقوله احسنت الى زيد زيد حقيق لا حصر وتارة باعادة صفة كقوله  
 احسنت الى زيد صديقك تقدم اهل لذلك منك ويكون استنباط باعادة الصفة احسن  
 والملع لا يطوئها على بيان الموحى بل يحصره في بعض شارح رحمه الله قوله هذا

النوع اشارة الى الاستدلال الذي يكون السؤال فيه من السبب ويكون الجواب  
بيان لاستحقاق لانه ان كان سبب في تقديره لا يثبت المذكورة حيث قدر السؤال  
على تقدير صكون سبب فيكون استنباطا مبالا فينتهي بمحصول ذلك وهو  
الجواب اعني ان يكون سبب في قوله اي لذين هؤلاء عقابهم احماء بان يهدمهم  
الله وكذلك على تقدير كون او شئ من هدى استنباطا والسبب لما اشكل عليه كون  
المقدر في المثالين المذكورين السؤال من السبب حمل قوله هذا النوع اشارة الى كون  
الاستنباط مأمورا من استوفى عنه الحديث سواء كان سؤالا عن السبب كما في الآية  
الكرمية او لا كما في المثالين ولا ينبغي ان يخرج من الظاهر المتبادر ع قال قدس سره  
وبذلك يظهر الحق ع قد عرفت صحة تقدير هذا السؤال فيما سبق فلا يخفى ( قوله  
وليس يجري هنا في سائر صور الاستنباط ) وان كان باعادة ما استوفى عنه  
الحديث اسما او صفة كما قد قلنا في كلامنا على اهم قال والى الخلق قال سلام  
قال كلا الاستنباط في جواب سؤال : قال اراهم وليس احد منهم يعلم من الآخر وكذا  
لا يثبت بينهما وقيل ثبت على ان سبب دائم او لعاشق سبب دائم فانهما وان كانا حوايين  
من السؤال من سبب ركني ليس الجواب بل سببها الاستحقاق كما في نحو احداث  
بصيغة المتكلم الى زيد ربه يدع اعدائي او كامل الشهادة يدع اعدائي فان تفاوت  
بينهما لانه في حقيقة جواب بالاستنباط كأنه قل ربه حقق بالاحسان لرفع  
اعدائي اولدع اعدائي في الشهادة الكاملة ( قوله لهم الف الف ) في نوح السبق الا لاف  
والالف والالف بالكمردوسني كرهت من جمع والالف الفت دادر والفت  
كرهت والمؤانفة والالف كسي بوسن ( قوله في هذا الاستدلال الحق ) لان  
تحويل يجوز ان يكون الاستنباط في كونه لان ارفع يدل على الكذب ولد فل كسبة  
الكذب الرعم ( قوله في هذا الاستنباط ) اي بمنزلة احدهم كما مر في لاريب  
فيه وهدى بلغي لكن اكد هذا المذكور وهذا محذوف وذلك لان معنى لهم  
الف وليس لكم الف مع رعم كسبهم وموضع له ( قوله فادفع هذا الوهم الحق )  
قيل هذا الوهم بعد راء الواو في لانه يجوز ان يكون العطاف على المعنى لا على  
والجواب ان العطاف على صدى مع وجود كونه لا يذهب اليه الوهم ( قوله  
حق ) بانوا والمأخضة الحق ) به اشارة الى انها ليست زائدة او استنباطية كما قيل لكونها  
في الاصل للعطف فلا يضر الى خلافه الاعتدال ضرورة ولعله ارتكب ذلك هرا  
من لزوم عطاف الانشاء على الاخبار ( قوله موقع في حط عظيم ) اي لفظا ومعنى  
اما لفظا فلامه لا بد لاما المعطوف من تقدم اما في المعطوف عليه ولا يجوز حذفها

في السعة حتى يقال: فهامة قدرة قل قوله لدفع الابهام والمعنى (قوله والا فالواصل  
دل على ان الوصل صورتين كمال الانقطاع مع لا يعم في رتبة هـ فيكون بعد بيان  
الواصل اما لدفع الابهام واما للتوسط لكونه واحدا بين موصلين و ليه اشار بقوله  
وقد علمنا ان الابهام الخ (قوله لم يدكر لامتداد حرا) يورده في حدة في ذلك  
(قوله اي لاتعدوا الخ) وبؤيده قراءة عـ بالله وفي لاتعدوا ولا بد من اعادة القول  
وقيل هو جواب قوله اذ حد، امثاق بني اسرائيل اخر منه يجري فهم كانه فين ورفعهما  
عليهم لاتعدون وقيل معناه ان لاتعدوا فلما حذف ان رفع كقوله (الا انهدا لراجرى  
احصر الوغي) ويدل عليه قراءة صدقة ان لاتعدوا ويحتمل ان لاتعدوا ان يكون  
ان فيه مفسرة وان يكون ان مع الفعل بدلا من ايتى كانه فين خد من قى بني اسرائيل  
توحيدهم كذا في الكشف (قوله كانه سور عـ في الامثال في آخره) فان قيل ما ذكره  
انما يصح لو كان الاحبار ملغط الماصي فت وكذا في الحاشي (قوله لا معنى آمو) ولذا  
اجيب بقوله يقفر لكم وبؤيده قراءة ابن مسعود واكد في الكشف ولان  
المتعارف في احد الميثاق هو الامر (قوله وفيه نصر الى آخره) هذا السر والعلوة  
اوردهما انصر صرح الله تعالى في الاصحاح واحد عـ في صاحب الكشف من قوله  
يا ايها الذين آمنوا تناولوا في صلي الله تعالى عليه وسلم وامتة كما تقدم في اصول هذه  
قوله او سر يا من اودس دل على تعارته صلى الله تعالى عليه وسلم الى ابيه وسيد المرسلين اجمعين ثم نص الحاشي  
وقدم آمو الان التدشير بالنصر وانعزمتا آخر عـ وهو من لا يمين مستجيب لله ورسوله  
ان يقدم الامر بالآيمان من هذا الوجه لان تقدم رتبة الدعاء ولو سلم ولا مانع من العصب  
على جواب السؤال بما لا يكون جوابا ادله به يكون جوابا لسؤال وريادة ذهب وهو  
داخرا فيه كانه قالوا لاني اياك نافعيل آمو يكن لكم كذا وشركهم بمحمد يشوته لهم وفيه  
من اقامة الظاهر مقام المصير وتوابع الخطاب لا يبحى موضعه انتهى (قوله بدليل قوله  
آمو يا الله ورسوله) ادلا معنى تكليفه عليه الصلاة والسلام لا يمين برسوله وقدمه  
بجواب الاول الذي ذكره صاحب الكشف فان قيل لم لا يجوز ان يكون رسوله من اقامة  
المظهر مقام المنضم كما قاله صاحب الكشف فت لا يصح التعبير بصغير في حق الامة  
الا ان بقدر قل قبل يا ايها الذين آمنوا وصاحب الكشف لا يقول به ولانه لا يحتاج  
الى تأويل تؤمنون بآمو لكون نشر معطوفا على قل (قوله الاعب التصريح  
بالدعاء) لعل صاحب الكشف لا يسم احصر المذكور من يجوز تقدير الداء ايضا



فانه قال فان قلت علام عطف قوله وبشر المؤمنين قلت على المؤمنين لانه في معنى الامر  
كانه قيل آمنوا واحمدوا يؤيدكم الله ويصبركم وبشر يا رسول الله المؤمنين بذلك  
ويشهد له قوله تعالى يومئذ من هو ههنا واستغفرى لذنوبه قال قدس سره ولفظ  
من الشارح رحمه الله تعالى اخي المحبوب من السيدات قال لم يشبه الى آخره والحد انه  
مذكور في شرحه لكشاف حيث قال وحاصله انه عطف مجموع على مجموع بلا اعتبار  
عطف شيء من هذا على شيء من ذلك والاعجب انه قال مع ظهوره من عبارة العلامة فانها  
ظاهرة في عطف الجملة على الجملة كما يدل عنه التمثيل وحملها على عطف مجموع على  
على مجموعها صري عن ظاهر مقرر بما ذكره في عطفه من الناس من يقول آمنا بالله  
الى آخره فان عارنه ههنا ظاهرة في عطف الفصيحة كالاختصاص على الساطع في قوله ان  
مقصود الشارح رحمه الله تعالى في هذا الكتاب الاشارة الى توجيه آخر لمعارضة انكشاف  
بحيث لا يحتاج الى الصرف من امره بل مقصوده ليس اعتماد العطف الامر  
اي الجملة المشتقة عليه من حيث هي امرى حمله مشتقة عليه فان التميز عن الفعل والتصير  
المستتر فيه بالقى تائع في عرائضهم بل انما جملة وصف ثواب المؤمنين اي الجملة من  
حيث اهمية ثواب المؤمنين مع قسح نظر عن كونها امرا وهذا هو الحق لانه اذا عار  
عطف بجل متعددة على حل متعددة لاسباب العرضين فلم لا يجوز عطف جملة على جملة  
اخرى لانه حاصل مضمون احدهما في معنى مصبور الاخرى مع قطع النظر عن  
الاحبارية ولاشبهة في المعطوف بالانهاض والمعاني الاول دون الحاضر والخالصة  
وعدم حررنا ظهر به لم يرد الامر صديقه مجردة عن الفاعل وانه لا يلزمه حمل بشر وقاتوا  
عليهما مجردة عن الله من كمالهم السيدات قدس سره لان العطف على المسند مخ  
اي العطف على حد ذاته مستلزم لا اشتراك في الآخر فلا ردمائهم حور وانيريد  
فاتهم وعمر وقاعد ان يكون من عطف المفرد على المفرد وليس فيه الاشتراك في شيء منها  
قال قدس سره لو افق ما مثل به من الآية فيه ان الآية ليس نصا في عطف  
المجموع على مجموع حتى يدر في المثال المذكور وانه بعد التعديل من الآية لا يظهر  
فيه في كونه من عطف جمع على الجمع لانه الى الآية معنى يجعل مثالا لها قال  
قدس سره لادقه اخي لا يفرق بين عطف المجموع على المجموع وعطف جملة  
على الجملة على مد كره في اربعة تحت قطع الاطر فيجب عن خصوصية الاشياء  
والاحبارية لا يفرق بينهم في الاسباب في الاول بين العرضين وفي الثاني

بعض الصلوات ولا في الحسن حيث يوجب كل منهما الخلاص عن تشكك انتي اعترت  
 في عطف الانشائية على الاخبارية انما اتى الفرق على فهمه السيد حيث قال مراد  
 الشارح رحمه الله تعالى انه ليس المقصور عطف الامر مجرد عن الفعل بل عطف  
 الجملة \* قال قدس سره وان اراد الخ \* هذا مراد الشارح رحمه الله تعالى ولا نسلم  
 انه من عطف الانشائية على الاخبارية بل من عطف الحاصل على الحاصل مع قطع  
 النظر عن الانشائية والاخبارية \* قال قدس سره لم يتبع لعطف القصيدة هي القصيدة \*  
 والحق انه لم يتبع لعطف الحاصل من مصمون احدي الجمعين على حاصل مصمون  
 الاخرى ايضا فان الله لكل واحد منهما محض عن تشكك \* قال قدس سره  
 والله سبحانه الله الخ \* هكذا كلام جرى من جانب الشارح رحمه الله تعالى على  
 لسان السيد ( قوله اي فاعلمهم وهو معطوف على قوله فاعلمهم تعطوا الخ ) وعطف  
 الانشائية على الاخبارية والعكس بخلاف ما عاكس بقى ( قوله فكأنه من النبي عليه  
 السلام الخ ) فلا يرد انه ان يدخل قوله تعالى ( وكنتم في ريب مما رزقنا  
 الائم في خبر انقول احتل نظم الآية وان دخل كان لمعنى ( قل كنتم في ريب مما  
 رزقنا عبيدا ) وفساده ظاهر وحاصل الجواب ان ما مور بأدبكم معنى هذا  
 الكلام عبارة تليق به ان يقول وان كنتم في ريب مما رزقنا الله فليكن الله  
 خروجه عن السوق فان المعطوف عليه في خبر القبول ما عاكس به ( قوله كما يقول الخ )  
 فان العلماء امور بان يقول اما استعجبى ان مصرى ومولاى ومعبودى ( قوله في نحو  
 حاتمى صديق وحفى صديق ) اى في مقام الاشتغال بدكر الخواتم به يدعون دكره  
 بخلاف ما اذا كان مشغولا ببيان احوال الامور التي تعنى به فانه يصنع عطفا كان تقول  
 كنى واسم ودارى واسع وحاتمى صديق وحفى صديق وعلاهم بقى ( قوله من القوى  
 المدركة الخ ) القوة تطلق على مبدأ الفعل والاعمال جوهرى كان او عرضا مجبور  
 ان يكون العقل هو النفس الناطقة وان يكون سبعة قائمة بها معنى الاول مدركة للكلت  
 على طائفة ومعنى الثاني من قبيل سبعة العقل لآلة كما يقابلها كنى قاصع ورد  
 بالقوة المدركة ما يكمل به الادراك مدركة كانت او معينة ( قوله من غير ان يدى  
 الخ ) زيادة توضيح لان المعنى عبارة عما تقابل الصور ( قوله يدى اي الخ ) تدى  
 الادراكات الحسية بواسطة الارواح التي في الاعضاء وبقى في مسدده المتصلة  
 بالروح المنصوب في البطن المقدم والتأدية هي المستعدة عن ادراك نفس بواسطة الروح  
 المنصوب في كل حس محصور وبواسطة الروح الذي هو مشترك في جميع

المحسوسات وتنقسم لأعصاب ليس لثمة طرق يسير فيها الكيبيات فان الكيبيات  
لا تنحل من موضوعاتها وانما انفسها ليس بتأخر عن ملاقات الحواس المحسوسات  
بزمن يقطع فيه تلك مسافات (قوله بواسطة القوة العادلة) ان كانت النفس  
معدرة لتعمل بالعبارة على قدرها وان كانت عجيبة فالمعنى بواسطة انها قوة عاقلة  
(قوله لا يدرى بداته خلق) اي المادي كما تقرر في محله (قوله اذ العقل الخ)  
يعني ان التماس في تصور من تصورات الخلق انما كان جامعاً بينهما لان العقل  
يخرج بالثلاث برفع التعدد عنهم فيكون واحداً الى اتحاد الخلق في التصور (قوله  
قلت الخ) اي العوارض الكلية ليست موحدة لتعددتها عند العقل بل هو صدقها  
على كل واحد منها هذه بناء على كليتها وان كانت مختصة في الخارج ببعض منها  
قوله (وهو ان التماس الخ) يعني ان الجامع بين المسدين في المثال المذكور متحقق  
فلو كان التماس بين سائر الهمم جامعاً لم يوقف صحته على امر اخر لتحقيق الجامع  
بينهما باعتبار الخلقين (قوله وحيث الخ) يعني ليس المراد بالتقابل معناه المشهور  
اي الاتحاد في الابعاد الواسعة بل التماس في معنى له مريد اختصاص اي ارتباط الهمم  
بحيث يصير هذا لا يجتمع في مفكرة دون معدادهما سواء كان دأباً  
او غير ذلك فلهذا قال العقل تميز المميز الخ تميز الهمم عما سوى باقيه  
المميز يجعل كل ما سواه دخلاً في التخصيص والله يشير بقوله فيما سبق ويتوهم  
ان هذه الثلاثة من نوع واحد وانما اختلفت بالعوارض والتخصصات او معناه  
كما ان العقل تميز من التخصيص برفع التعدد عنهما كذلك فيما نحن فيه بعد  
قطع النظر عن الهمم برفع التعدد عنهما ويهدى المدعى ايضا بما قيل ان التشابه  
والاجناس يصا بصيرهما معا عقاباً ويصح الاستدلال كذا والتمسك كذا في مقام بيان  
احتكام انواع الحيوان وتصحيح رتبة الكرم كذا وعمرو الكرم كذا في مقام بيان  
افراد الكرم فلا وجه لاحتكام التماس بالذكر (قوله ويصح ذلك الخ) اشار  
به الى ما ذكره في شرح قوله ووجه التشبيه مشترك كان فيه من ان يريد والاسد  
في قول يريد كالاسد يشتركان في الوجود والجمعية واخبر به وغير ذلك من المعاني  
مع ان شيئا منها ليس وجه التشبيه فالمراد المعنى الذي له مريد اختصاص الهمم  
وقصد من شراكهما فيه (قوله وذكر الشارح العلامة الخ) اشارته سواء  
كان انصاف بين الامور المتقاربة كالذي بين العلو والعلو او بين الامور  
المختلفة كالذي بين السفلى والعلو وهو تضاد محسوس مكان او ما يعم  
الميلتين كالذي يكون بين الأقل والاكثر لان الكم المعين اعني العدد

هم المذلولات والمخصوصات انتهى ومراده من علوية لا عرضية لشيء  
 الا في الذهب لكونهما من المعقولات الثانية فكان التصايف بهما تصايف في الامور  
 المعقولة والعلو والنفذ لا عرضان الا للامور المخصوصة فكان التصايف بهما  
 تصايف في الامور المخصوصة والاقلية والاكثرية من هوارض العدد وهو يع  
 المخصوصات والمعقولات فكان تصايفهما يع التقيتين وعلى هذا لا يرد اعتراض  
 الشارح رحمه الله لان تلك المفهومات كلها وان كانت صوراً معقولة الا ان لا تصايف  
 بعضها في الذهب فقط وبعضها في الخارج فقط وبعضها في الذهب والخارج معا  
 (قوله ان الوهم يحال في ذلك) الامر ونصوره بصورة يصير منها لاحتماها  
 وليس في الواقع مثله سواء كان يدركه الوهم كشبهه في نفسه ولضد وشبهه الجربيات  
 او لا كذلكها والخاصل ان لا يكون الخدمع امر في الواقع من يضرر الوهم وحده  
 بجامعا (قوله يسى الى الوهم) لعدم غاية اختلاف بهما (قوله يريد في احدهما  
 تارص) فالباض هو الصغرة زيد فيه الاشراق وانصرف هو باض يريد فيه  
 الكسورة وكلا الامر من خارجا عن ماضة الباض والصغرة فيكون متماثلين  
 (قوله وبه وهم ان هذه الثلاثة من نوع واحد) سبلي شرا كذا في اشراق الدنيا  
 وان كان اشراق الاثنين حسب و اشراق الثالث فمسا فافضله نوع العدل  
 والاحسان ينزىل ذلك المعقول مرة المخصوصات كمال ظهوره (قوله واعا  
 اشتركت في تارص) وهو اشراق ادب وهذا الاشراق كاف في صحة العطف بين  
 المرات كافي قام زيد وعرو وكر لكر حسبه يخصس بارا لو دم ثلاث اشلافة  
 في عرض الامثال ليقيد استوائها في لاشراق في فارجحة لا مثل وحد فاد مع ما قبل  
 انه حقيق سابقا ان المراد بالتماثل الاشراك في وصفه نوع اختصاص بهما والاشلافة  
 مشتركة في الاشراق المطلق الشامل بحصى وادوى ويكون مد مع ليهما التماثل  
 لاشبهه ثم الجمهور على ان ثلاثة حصر مدم على متدا و لا بق ماضى والاغلق بقلب  
 انها متدا محدوف اخر اى لب اوى بالوحد وثلاثة اشراق الرب المحسوسه وشمس  
 الضمعي بدل او عطف بيان او حصر متدا محدوف كذا في شرحه لفتحاح (قوله وهو  
 التقابل بين امرين الخ) ترك قيد عدم تعق احدهما بعبس الى الآخر ادلا دحل  
 له في كونه جامعا قال قدس سره ولعله ان تركه لانه اراد بالوحدوى الخ \*  
 لا ينبغي ان تلك لارادة خلاى المحقق كاتفر في محله وان قصبة حدمع الى الاقسام  
 الثلاثة باصطلاح الفلاسفة فانهم يشتون الخوص اسمة فالائق احراء الكلام  
 على طريقتهم (قوله على ما يفسره المحققون) اراده على سبب فانه قال في دناش

تامة علائق راسه نو كونه استيكى در باقى و دوم كرو و دون و ياورداشن و تفصيل  
 هذا المطلب في شرح انه صدق في رايه الشارح رحمه الله في تحقيق الايمان (قوله  
 معتبر في مفهومين) اما في مفهوم الاول فظاهر و اما في مفهوم الثاني فلا ضيق  
 فقط فيه . قال قدس سره كانه معتبر غاية الخلاف ، مخ . اعتباره غاية الخلاف  
 لان اصف رحمه الله جعل البص والصدرة والخصرة والسواد من قبل شبه  
 الممتنع و اما ايراد الكافي رحمه الله الخلاوة والجموصة من امثلة التضاد فلهذا منى  
 على ما قالوا في مسأله عموم من ان افعال ادا كان معتدلا في الكيف تحدث  
 الخلاوة والارد ادا كان فعلا في الكيف تحدث الجموصة والحر ادا كان فعلا  
 في الكيف تحدث البررة من خلاوة والجموصة اختلاف في الصاعل والقابل  
 معا ومن الخلاوة والبررة اختلاف في الفاعل فسطح يكون بين الخلاوة والجموصة  
 غاية الخلاف دون الخلاوة والبررة (قوله يركبانه منزهة التصايف) يعني التضاد  
 عدمه كالتصايف عدمه لان لا ينفك احد التصايف عن الاخر عدم العقل  
 لا ينفك احد المتضادين عن الاخر عدمه لانه يعتبر التضاد دخلا في التصايف  
 حتى يرد انه ادا كان احد القدي لا ينفك عن الاخر عدمه يكون التضاد جامعا  
 عدمه من غير حاجة الى ثبوت مرة التصايف وان التضاد داخل في التصايف  
 فلامعنى للتبريل (قوله انه لا يحصره مخ) وذلك لانها يحصران عدمه حين  
 ادرك التضاد الحرفى متعلق بهما ادا كانا من خصوصيات مبنوهم من ذلك انه  
 لا احكام بينهما فاذا حصره احدهما حصره الآخر وقال السيد في شرحه  
 الفتح وذلك لا شتر اكهم في الصفة التي هي من الاضافات اللازمة لهما لزوما  
 به وفيه ان اشتراكهم في الصفة امر مطابق للواقع وهما بهذا الاعتبار من  
 التصايفين والجامع بهما عقلى (قوله معنى ذلك) اى كون التضاد وشبهه  
 جامعا معنى على حكم الوهم حكما على خلاف الواقع تلازمهما في الحضور بناء على  
حضورهما عدمه حين درنا حصرا حركى بينهما (قوله تقارن في الحال) اى  
 يكون حضور احدهما في حال مع حصول الآخر فيه لالعلانية عقلية او وهمية  
 فلهذا في ذلك لا محذور لا ينفك لاسباب مؤدية الى ذلك وليس المراد احتمل  
 فيه مطلقا بل جمع صور الخيالية كذلك قال السيد في شرحه للفتح والصابط  
 في الحاشية من اسمع انما يجب مقارن في خرافة الصور اولا فالاول هو الخيالى والثانى  
 اما ان يكون بواسطة مرتبة جمع ويقنصيه بحسب نفس الامر فهو العقلى  
 اولا وهو الرشى . كى كان بقى وجه صطحة هذه الثلاثة في اقسامها فاقول الجملتان

امان اتحادا في مفرد من مفرداتهما اولا وحيث ان يكون بين مفرداتهما اتحاد  
في وصف له نوع اختصاص بهما ذاتيا او عرضيا فهو تماثل او لا يكون وحيث ان  
ان يكون بينهما تقابل اولا وعلى الثاني امان يكون بينهما تقارب او لا وحيث ان لا جامع  
بينهما اصلا وعلى الاول اما هو تضاد او نصيب او سلب ويجاب او عدم وملكة  
والاخير ان لا يصلحان للجامعة لان السلب والعدم وان كانا مستترين للايجاب  
والملكة لكن الايجاب والملكة لا يستتران في الجامع اما لاتحاد او تماثل او التضاييف  
او التضاد او التقارب او شبه احدها لكن لا وجود لشبه لاتحاد وشبه التضاييف  
وشبه التقارب وفي سبعة ثلاثة منها عقل الاتحاد وانتمى والتضاييف وثلاثة منها  
وهي شبه التماثل والتضاد وشبهه وواحد منها حيز التقارب (قوله سابق على  
العطف) فيكون محتملا (قوله لا يمكن الخ) كصور العرطس والحدرة والفيل  
والسكين والمسطر في حيز الكتاب دون انصاف (قوله وكم من صور لا تعيب  
الخ) كصورة محبوب ريد لا يظهر في حيز عمرو ولا رول (عن حيز ريد) (قوله لما  
لم يقف على ذلك) اي على ان ليس المراد بالعدم مع سركو والترتب على عدم الوقوف  
هو الجواب لا يقاؤه على ارادة المعنى المذكور وذكرا لا اعتراضا لو كان قد ذكر الجواب  
ولا يرد ان معنى الاعتراض جعل الجامع المقبول والوهمي والتخييل على ما يكون بين  
الامور المعقولة والوهمية والعدسية لا توجد معناه ما يكون مدركا كالعقل والوهم  
والميسال فلا يصح ترتيبه على عدم الوقوف على ذلك (قوله وجميع مدكرنا)  
من ليس المراد بالجامع العقلي ما يكون مدركا العقل وانه جعل بعضها على  
الاطلاق عقليا وبعضها وهميا وانه جعل الجامع احبى تدارر الصور في الخيال  
يظهر بالتأمل في كلام المصاحف الاول فلانه قال في حله المقنضية بلاقطاع من  
لم يكن بينهما ما يجمعهما عند المكرة جهة من جهة العقل او الوهم او الخيال فانه  
جعل العقل والوهم والخيال جهة الجمع ومقتضياته لا مدركا له واما الثاني فلانه  
قال الجامع العقلي ان يكون بينهما اتحاد في تصور او تماثل هناك او نصيب والوهمي  
ان يكون بينهما شبه تماثل او تضاد او شبه صاد وحيث ان يكون بين تصور  
تقارب في الخيال ولم يقيد شيئا منها بقيد يخصه بواحد منها (قوله مشعر بان يكتفى  
الخ) لان الكلام في الجمع الصحيح للعطف ادنا لا يصح العطف لا يتعلق غرضنا  
ببانه (قوله قلت الى آخره) اي لاسم - لكلام في جامع صحيح بل في مطلق  
الجامع اذ كونه صحيحا علم من سابق كلامه من عدم صحة محور الشمس والف  
بأنجاسة ومراة الارنب محدثة ومن لاحق كلامه من عدم صحة نحو خاتمي ضيق

وحتى صبق مع اتحاد السد في كلا مثالين لانه علم منهما ان الكافي في صحة العصف  
 وحوذ الجامع في كلا الجزئين <sup>قال قدس سره</sup> فلا يكون <sup>محتمل العصف</sup> جامعا بينهما <sup>١</sup>  
 هذا مضاف لان عدم من اياه ان كان يترس الاصل هو القيد او السد اليه فهو جامع  
 يلتمس اليه فانه يدل على انه يجوز ان يقال حائمي وحتى صبق اذا كان المقصود  
 تعداد الامور المشتركة في صبق وقد صرح بذلك سابقا ثم انه يقتضي ان لا يجوز  
 حائمي وحتى صبق لعدم اجماع قس ذكر السد ويجوز حائمي صبق وحتى صبق  
 لا شرا كهما في السد قد عطف ( قوله سهومه ) بواسطة ورود السؤال المذكور  
 حيث قال في الايضاح وما عاينته به ظاهر كلام السكاكي رحمه الله تعالى في  
 موضع من ~~صحته~~ <sup>بكتفي</sup> ان يكون الجامع باعذار المحرعه او الحر او قيد من  
 قيودهما فهو مقوم بمحومهم وصورهم لا غير الجذب يوم الجمعة وحامل ريد ثوب  
 فيه ولعله سهومه فانه صرح في موضع آخر منه بامتناع عطف قول القائل حتى  
 صبق على قوله حائمي صبق مع اتحادهما في الحر ( قوله صيره الى ما ترى الخ )  
 ظني ان سنده الخطين ثالث يمين تنبيه الحكم فان الجامع كما يجب من الجمل يجب  
 بين عطف المرداب والمركبات لغير التامة ولذا حكم السكاكي رحمه الله تعالى  
 بامتناع العصف في بحر الشمس والنفاء بحانه ومرارة الاربع وسورة الاحلاص  
 ودين المحوس كلها محدثه بعد اجماع من اخره وان اتحاد السد وتعريفه  
 لتصور للاشارة الى التصور سهوم وهو الذي كانه حرا من الشبثين فاللام <sup>٢</sup>  
 بمرله الصفة التي في قول سكاكي رحمه الله تعالى في تصور مثل المنخرعه او  
 المحر به اوقيد من قيودهم الا ان القسم الاول من الجامع العقلي يكون محصا للجن  
 والمركبات والثاني والثالث بالمرداب وليس هذا التعبير لدفع الشبهة المذكورة  
 فانه اشار بقوله ظاهر كلامه الى انه لو حيز كلامه على حلاص العاقر بقرينة ما  
 ذكره في موضع آخر <sup>٣</sup> ان يكون المراد بيان اجماع مطلق لا الجامع <sup>اصحح</sup> لا مطلق  
 لم ترد الشبهة واما ما قال شارح رحمه الله تعالى من ان التعبير للاصلاح فبيده انه ان  
 اراد باستثني ما من الخمينيين فالشبهة باقية وان اراد المفردين فلا معنى لاتحادهما في العلم  
 فان اتحاد العلم وتعدد منابع لاتحاد المعلوم وتعدد وكذا لا معنى لثبتهما في العلم وتضايفهما  
 فيه اذا تامل ولصايف من اوصاف المعلوم لا العلم ولم يظهر لي الى الآن مقصود  
 اشارح رحمه الله تعالى وتعلل هذا غير ما يظهره ( قوله وكذا التقارن الخ ) فيه انه  
 يعني على ان المرداب <sup>٤</sup> لا تصور حصول الصورة لا الصورة الحاصلة وان التقارن بين

الصورتين يستلزم التقارن بينهما ولا يجب ان يتقارن في الخصائص ليس  
 في احوال لعدم كونهما من الصور لان المراد من خرافة مطلقا ليشتمل التقارن  
 في المعاني والصور وانما يجب ان لا يتقارن في المعاني وفي التقارن في المعاني  
 فرع التقارن في الصور كما حققه السيد قدس سره (قوله يكون له وجه صفة) فيه  
 انه ان راد من حيث التماثل هو ان لا يحصل في معنى لا يصح الحكم بالتصاد  
 لان المفهوم من حيث انه مفهوم وهو الصورة الخاصة ولا يصدر عن الصور وان اراد  
 من حيث ذاتها لا يصح الحكم بالتقارن في الحيل لانه هو بين الصور وان اراد  
 مطلقا لتصادبهما من حيث الوجود العيني والتقدير من حيث الوجود الذهني  
 لكن يجري هذا مذهبنا فيما اذا اراد تصورهما على معنى صورة الحاصلة فان  
 التصاد بينهما بالضرر والوجود العيني والتقارن بهما الوجود الذهني (قوله اراد  
 بالشئ الحمل) لا تعبير للاحتمال في (قوله وما تصور المراد الواقع الخ)  
 بطلاق التصور عن المصور وحل الام على انه (قوله لا يقدرد هذا الكلام  
 على السكاكي رحمه الله تعالى) به اراد انه قدس سره كلام السكاكي رحمه الله تعالى  
 فكيف يستلزم ما ليس هو قائلا (قوله بما لا يمت عليه الخ) بل عند ان يجب  
 انه على طريقة المصنف رحمه الله تعالى به اراد ان كلام السكاكي رحمه الله تعالى  
 عنه نسب اليه والا لكل معنى هذا الكتاب من السكاكي رحمه الله تعالى (قوله  
 ويأيد قوله في التصور الخ) ان الالاء انما هو اذا اراد تعريف الجنس وما  
 اذا اراد تعريف العهد كما في قوله تعالى وان وما تصور المراد الواقع في الحيلة  
 ولا كما لا يخفى بل قال قدس سره اني اذا كان المقصود تعريف الخ فقول من غير  
 تعرض الخ بالاحدود كذا في ثبوت على من تثبت وعلى من غير  
 قصد التعرض لتقديره على مجرد الاحدود لانه ان كان المقصود مجرد الاحدود  
 من غير قصد امر راد لا يفي دلالة على التحدد وثبوت او غيرهما فلا يرد ان قام  
 ريد وقد عجز لا على التحدد والمضي وريد قائم وعرض على ثبوت المقدس  
 للتحدد اعني الخدود في زمان معين من الزمان لانه لا يصح التمثيل بهما  
 لمجرد الاخبار وحينئذ لزم ان تراعى تسبب حسنتين وان كان المقصود اعني مجرد  
 الاخبار يحصل بعدم رعاية التماثل ايضا هذا ولا يخفى ان الاثنى اهدا لتوجيه  
 ان يقال من غير تعرض للتحدد وثبوت دون قوله في احداهما في الاخرى فالوجه  
 ان يقال انه تقيد تعريف الاخبار من اراد منه ان لا يكون المقصود خلافها  
 في التحدد والثبوت مثلا وذلك بان يكون المقصود فيهما التحدد او الثبوت



اولم يكن شي منهما مقصود فيهما او مقصودا في احدهما دون الاخرى ففي جميع  
هذه الصور رعاية التناسب بينهما من محسات العطف الى الصورتين الاخرتين  
ظاهر لان المقصود يحصل بالاختلاف ايضا واما في الصورتين الاولتين فلان  
وحوب اتعاقبهما تفصيل المقصود اعني التحدد والتشوت لا ينافي ان يكون محسنا  
بالقياس الى العطف تحقق محاوراته في صورة اختلافهما ابصارا وهو عدم الاختلاف  
خبر او اشاء ووجود الجامع قال قدس سره يمكن ان يدفع المحسوس يمكن ان يقال  
ان كونه في غاية السقوط بناء على انه صرح بطلان مذهب الكوفيين بالبلغ وجه  
واطل حل كلام السكاكي رحمه الله عليه في بحث تقديم المسند اليه حيث قال  
في بحث تقديم المسند اليه في شرح قوله السكاكي رحمه الله تعالى فلا يكون  
لقولنا ريد عرف غير احتمال الانشاء وهو احتمال التقديم اللهم الا بدلت  
الوجه البعيد وهو محسوس ريد مرهوعا على انه يدل من ضمير الفاعل كما علمت  
لا كون الفاعل جازم التقديم على الفاعل كما هو مذهب الكوفيين على ما قلناه  
فان لا معنى له اصلاته فلا ينبغي ان يحمل كلامه على ما اطل حل كلامه  
عليه وحينئذ لا يكون مذكوره السبب مما لثبته السقوط (قوله بان يؤتى بالثانية  
فعليه صرفه) وان كانت مناسبة للاولى في اعادة الصد بخلاف الامة الصرفة  
فانه لا مناسبة لها للاولى لا معنى ولا صورة ولذا لم يصرص لها (قوله واختلاف  
الاعراب) اي في المعطوف باختلاف الاعتبارات اي في المعطوف عليه (قوله  
وهذا يحصل المسند) اي مسند الامة والعليه لانها على تقدير النصب  
وان كانت عطف على الامة لكن باعتبار فعلتها نظرا الى الخبر كذا نقل عن الشارح  
رحمه الله تعالى قال قدس سره مشبهة على جهة اسمية ووجهه هدية اي على  
تأويل جملة اسمية بان يقال زيد قام في معنى ريد قائم بالنظر الى المتدا وأوئل جملة  
فعليه بان يقال انه في معنى قام ريد نظرا الى الخبر (قوله تديب) في التاج التديب  
داسال كردن والدية العاصم الدنع كما في الفهوس (قوله يؤتى بها لتقرير  
مضمون الجملة الاسمية) كما في شرح مصحح العلامة اي حال فلا يرد المصدر المؤكد  
لمضمون الجملة نحو قوله على امدرهم فزاه ولا الحمة مؤكدة بالجملة نحو هو الحق  
لا شبهة فيه والظاهر ان الرضى امم غير حدث بقر مضمون الجملة لا فادته انها  
لا تكون الامفردا غير مصدر كفي التسهيل وقوع الجملة حالا مؤكدة نحو هو ريد  
لا شك فيه لكن العاهر انها جملة مؤكدة وفي الرضى والنقص والتسهيل والمسائل  
المنقرفة للشيخ ابن الخاحب لتقرير مضمون خبروتأ كيد ولعل مرادهم الخبر من حيث

انه خسر ثم مصحون الجملة اماها حرنحو انا حاتم حور . وتعليق نحو اسب الرجل كاملا  
او تصغير نحو انا صر الله آ كلا كما بكل بعد او تصغير نحو هو المكين مر حوما  
او تهديد نحو انا الخرج سعت الدماء او غير ذلك نحو ريد برك عطوطا وهذه  
نافقة الله لكم آية وفي الرضى واما الاستدلال على مصحونه نحو آ كلا ومر حوما  
ومصدقا تركه الشارح رحمه الله تعالى لان في الاستدلال نوعان كبد للدلول والجملة  
الاسمية لابد ان يكون حراة معرفتين حامدين نص عبه في الرضى والتسهيل ولذا  
وحب حذف مامله ثم ادبها في الاكثر من بصغات الارمة لرى الحال وقد لا تكون  
نحو زيد على القرس را كما كان الاكثر في غير المؤكدة عدم اثوت وقد تكون ثابتة  
نحو شهد الله قائما بالقسط ولذا قال في المفتاح واصل في السوع الاول ان يكون  
وصفا تابا وفي النوع الثاني ان يكون وصفا عبرتا اي الكثير الراحح فيهما ذلك  
وقير المؤكدة ما لا يكون كذلك ان يكون مقررا او يكون مقرر مصحون بجملة فعلية  
اول مصحون جملة اسمية لا تكون حراة حامدين نحو لله شهد قائما بالقسط هذا  
واما مقاله السيد في شرح المفتاح من ان الحال مؤكدة ما مقرر مصحون اسم واقع  
في الجملة السابقة سواء كانت الجملة اسمية وفعلية فان المؤكدة قد تأتي بعد الفعلية  
ايضا كقوله تعالى ( اما رداء فرما حارب ) فان حارب يؤكده مصحون الصمير الراحح  
الى انعران الذي يعهم منه كونه عربا وكذلك قائما بالقسط يؤكده مصحون لفظا الله  
اديعهم منها القيد بالقسط فاما لم يحد في كلام تقوم ولم يذهب اليه احد ( قوله  
ومصحون الجملة مطلقا عن رأى ) ذهب اليه اس مالك حيث قال في التسهيل  
ويؤكد بها ما نصبها من فعل او اسم يشبهه ونحو الله الله اكثر من توافقه قال  
شارحه الحال صرمان صبة وهي التي تدل على معنى لا يعهم ما قلها ومؤكدة  
وهي التي تدل على معنى يعهم ما قلها والحال مؤكدة صرمان مؤكدة لصلها  
ومؤكدة لخره مصحون بجملة والاول صرمان ضرب يوافقه معنى لا لفظا وصرمان  
يوافقه لفظا ومعنى وهو قليل فمن الاول ( ولينهم مدرين ) ( ولا تمنوا في الارض مفسدين )  
ومن الثاني قوله تعالى ( وادعنا للسرس رسولا ) و ( سحر لكم الليل والنار  
والشمس والقمر والنجوم مسخرات ) انتهى والمراد البعض من حيث انه منسوب  
الى الفاعل ( قوله كثير ما يقع الخ ) قال مالك ومن ورود الحال على معنى غير  
المثقلة قوله تعالى ( وهو الذي انزل الكتاب معصلا ) و ( حق الانسان ضعيفا )  
( ويوم بعث حيا ) وفي كلام العرب حق الله برافعة يدها اطول من رحليها  
ومن امثلة سيبويه هذا حاتمك حديد او هذه حنث حرا كما نقل عن الشارح

رحمه الله تعالى ( قوله لشدة رتاجها مع ) لذكرها مؤكدة ولأنها تكون مفردا  
 ( قوله لا بالبعية ) فالاعراب سببية يدعي صدق لتابع بالتبوع ابتداء لا بالعامل  
 ( قوله على المعاني الطارئة ) من الصفة والعمومية والاضافة ( قوله بسبب  
 تركيبها بالعمل ) حقيقة أو حكم كما في عامل المصوى ( قوله كالخبر ) إذا لم يكن  
 معلوما للمخاطب ثبوته لدى خال من اسماع وكانوصف له عدد العلم بثبوته  
 لذى الحال للمخاطب قل اسمع ( قوله فكخبر بكان ) واقعا بعد الا وهو كثير  
 نحو ما كان احد الاوات حيرته وليس احد الاوات حيرته اولا كما في قول  
 الحماسي وقول علي كرم الله وجهه قد كنت وما اهدر ما حرت ( قوله فانه قد  
 تصدر الواو الخ ) اليه ذهب صاحب الكشف والوفاء وقال ان الفصل بين  
 الوصوف والصفة بالواو وجاز وقال الجمهور بعدم حواره حتى قال لا يحسن  
 انه لا يجوز ما مررت برجل لا قائم الا تصدر الوصوف على انه بدل من الاول كما  
 في المعنى في آخر الباب الثاني اذ قاله الشرح رحمه الله تعالى في شرح المفتاح ان  
 التفرغ بالصفة جاز بالانصاف وهو ( قوله لنا كذا لصوق الصفة الخ ) يعني انها  
 رائدة دحوها كحرونها وبدا جاء يدونها في قوله تعالى ( وما اهلكنا من قرية  
 الا لاهمذرون ) وثانيتها **كيدوص** الصفة بالوصوف كما سائر الحروف الروائد  
 وقد اثبت الواو الرائدة الكوفيين كما في المعنى وفي الكشف في تفسير قوله تعالى  
 ( وما اهلكنا من قرية الا لاهمذرون ) فان قلت كيف عزلت الواو عن الجملة بعد  
 الا ولم تعزل عنها في قوله تعالى ( وما اهلك من قرية الا لاهمذرون )  
 قلت الاصل عزل الواو لانه حمزة صفة بقرينة واداء ريدت فلنا كيد وصل الصفة  
 بالوصوف ( قوله كما في سعة واهمهم كلهم ) فان الجملة صفة لسعة كما في قوله تعالى  
 ( ثلث اربعهم كلهم وحمزة سادسهم كلهم ) والقول ماها او الثانية كما ذهب اليه صنفاء  
 النحاة والمفسرين او بانها عصب على سبعة تقدير المشدأ اي هم سبعة والواو من  
 المحكي فاصموم معولهم او من حكاية تصديق لقولهم اي هم هم سبعة واهمهم كلهم  
 كما في المعنى خروج عن السوق في الكشف هذه الواو هي التي أدنت بان الدين قالوا  
 سورة قالوا عن ثبوت علم ولم يرجوا بانظن كابرهم غيرهم قال ابن عباس رضي الله عنهما  
 حين وقعت الواو انقطعت الهمزة اي لم يبق بعدها عدة ما دلتها اليها ( قوله وهو  
 ذلك عني ان نكرها شيئا وهو خير لكم ) ونحو او كالمدي من على قرية وهي  
 حاوية على عروشها ( قوله حاب من قرية آه ) يصعد اه يقتضي تقييد الاهلاك

بالحال وهو ليس بمقصود وان كان اهلا واقفا في تلك الحال وصاحب الكشف  
راعى حراثة المعنى فجمعها صفة فانه من عدم ليس برحيم حساب اعنى على جانب اللفظ  
مع وقوعه صفة في آية اخرى كاسبق وانصر بن ماله كونها صفة بوجوه صفة  
احدها ان قياس الصفة على الحال لا يصح لان بينهما فرقا جوار تقديم الحال  
على صاحبها وتماثلها في الاعراب وشكركم والتعريف واعب الوارث الصمير  
الثاني انه مذهب لم يعرف لبصرى ولا كوفي فلا ينتفت اية الثالث انه معطل  
بما لا صاحب لان الواو تبدل على الجمع بين مقامين مانعهم ودلت مستلزم لتعريفهما  
وهو صدمير اذ من التأكيذ الرابع ان الواو قصت الاول من كنى واولها لتلاصقا  
فكيف يقال اكدت لصوقها الخامس ان الواو ولو قصت ثا كيد لصوق الصفة  
لكان أولى التواضع بها وصعلا لا يصح تبدل بحوار وحلا رايه رد السعيد فراه  
سديد جلة دعت بها ولا يجوز افتراءها بالواو لعدم صلاحيتها بتبدل بخلاف قوله  
( ولها كتاب معلوم ) لانها بعد من كنى في شرح التفسير فعاصل المصرى وكلها  
مدفوعة اما الاول فلانهم قاسوا الحال على الصفة في الاصول وبها عدم الواو  
واما الثاني فلانها رتبة وقائدها الكوميون فلا يكون قياسا في البعة واما الثالث  
فلاها ثا كيد الاصوق والقصوق يناسب الجمع لالا كيد مصيرون الجلة واما الرابع  
فلا كونها بعد الاو كونها جلة بدل على المقصود فلا يصح قوله  
ولولاها لتلاصقا واما الخامس فلو قورعها في الاحكام للمآلة اعنى قوله تعالى  
( سعة وثاهم كلهم ) ( فونه وحله على توصف ) هذا من جلة كلام  
السكاكى راجد الله اعتدال من جانب الكثف فانه سهو وسهو معصوم والتخمة  
على احصا وليس بسهولة مصر على ذلك وصرح بذلك في مواضع متعددة  
( قوله حوالف دقة الاصل ) اى في الجملة وهي سار ديكى مصر عائشة ( قوله  
لثنت ) اى الحال ( قوله وكل من الصمير وواو ) اما الصمير مكوة عبارة  
عن المرحم و مألو و مكوة موصوفا ارتبط بمده بما ( قوله في الحال  
المفردة والخروالعت ) اى في الحال لمسه ان متعلق دى مخوص مستريدا  
قائما ابوه وكذا المر والعب ولا يرد ان صمير فيسه لكونه صفة مختصة  
الى القامل لا لربط واذا ارتبط مكل واحد منها بموصوفها اذا كانت جامدة  
من غير صمير ( قوله ومعنى اصنائه ) يعنى ان المراد بالاصل الكثير الراجح  
في الاستعمال لا الاصل في الوصف ( قوله واحد ) معصوف على قوله وكل واحد  
بما صاحب لارتبط مفردة ثلاثة لثبات مجي الحال بالواو قال فدس مده والاصل

انه الخ \* لما كان مفاد خبر عبارة اشرح رحمه الله انه اراد ان يبين ان اى جملة  
يحوز وقوعه حالا واى جملة لا يحوز معنى تبيين، واضع حوار الحار بالواو وغيرها  
وحينئذ يلزم ان يكون تعييد جملة بقوله حاية عن ضمير ما يحوز ان ينصب عنه  
حال لموا اذ كل جملة تصح ان تقع حالا بالواو سوى المضارع المثبت سواء كانت  
خالية من الضمير او مشتملة عليه صرفها السيد عن ظاهرها بان المراد بيان موارد  
ذلك الحكم الكلى بان كل جملة حاية عن ضمير صاحبها تصح ان تقع حالا حال تلبيسه  
بالواو الا المضارع المثبت لخالى من الضمير فانه لا يصح وقوعه حال تلبيسه  
بالواو واداك صحة وقوعها حالا مقيدة بحال كونها متليسة بالواو وهم منه  
ان الواو واجب فيه فهم منه ان كل جملة حاية عن الضمير يصلح لهذا الوصف  
الا المضارع المثبت ( قوله ) ومكرر بموصو ما دلت او بالاضافة او بوقوعه بعد  
النفي او شبهه ( اى النهى والاستفهام ) ( قوله ) ولا نكرة محضه ( اى لا يكون شئ  
من السوطات معها كتنقيب حال عيه او اشتراكها مع المعرفة في الحال او كون الحال  
جامدا غير صالح للوصفية نحو هذا صم حديدا وعدى راقود حالا كذا في شرح  
التسهيل ( قوله ) ليدخل في الجملة الخ ( اى ) وادخاله مطلقا ليعلم حكمها بالاستثناء  
عنه بطريق الاشارة انه يتمتع بوقوعها حالا بالواو ( قوله ) لا يصح ان تقع حالا  
في المعنى ودلت بالاجماع لكن في البسيط حوز الفراء وقوع الامر ونحوه حالا ( قوله )  
دون الانشائية لانها شرطية او افعالية بالانطلاق والقراء والمقصود من الاولى مجرد  
الطلب سواء وقع مضمونها او لا ومن الثانية لا بدع وهو ما في المقصد وقت  
الوقوع وهذا التعليل جازع من يحوز وقوع الانشائية خبرا من غير تأويل وهذا  
من لم يحوزه كذا في الرصدي ومعنى قوله مجرد الطلب اى من الطلب لا حصوله  
في الخارج وان كان لازمه فلا بد من طلب احدى هو مضمون، طلبية امر متيقن  
حصوله فلم لا يحوز وقوعه حالا بدلت الاعتبار وان كان المطلوب غير متيقن  
الحصول ( قوله ) ورعوا ( اى ) انهم قل رعموا اشارة الى ضعفه فانه صرح في شرح  
التسهيل المصري بحوار وقوع شرطية حالا نحو اعمل هذا ان جاء زيد فقبل  
يلزم الواو وقبل لا يلزم وهو قول اى حى ( قوله ) لتصدرها الى آخره ( يشك  
فيها ) طالق ان دخلت بدرو مقوض بان انكسورة فان الجملة المصدرية بها  
تقع حالا والسر ان الحرف عند مقتضى لتصدر على الجملة انى دخلتها ( قوله ) واما  
الواو الداخلة ( اى ) يعنى مذكر من امتناع وقوع الشرطية حالا انما هو فيما عدا  
هذه الصورة واما هذه الصورة لمختلف فيها ( قوله ) بالروم لذلك الكلام

السابق) لذلك فاعل الزوم واللام فيه لتعوية الفهم والمفعول محذوف أي لزوم ذلك الكلام السابق إياه في شرح لكافية المعارف الجاهلي قبل لم يحن في القرآن من المصادر المعرفة باللام عاملا في الفاعل والمفعول صريحا بل قد شبه عاملا بحرف الجر نحو (لا يحب الله الجهر بالسوء) وحينئذ اندفع اعتراض السيد من الصحيح بالاسلام لذلك الكلام السابق وأما التوجيهات التي ذكرها المظنون فلا ينبغي ركاكتها (قوله إلى أنها لمحال) والجملة مع حرف الشرط في موقع الحال بتأويل معروضا المستفاد من الحرف في الكشف في تفسير قوله تعالى (ولو أعجبت حسبي) أنه في موضع الحال من ضمير تدل وتقديره معروضا أعجبتك حسبي فتقديره في بعض المواضع ولو كان الحال كذا بيان لحاصل المعنى ويؤيد ما قلنا في الرضى الذي كان موضع من أجزاء عامل في الشرط نصاعلي أنه حال كعامل جواب متى عند انصافهم انصب في متى على أنه ظرف والظرف والحال متضامان فلا بد أن كونه حاد يقتضي أن يكون الواقع بعد التأويل هو المعنى مع الحرف في موقع الحال ولا يسعهم فلذا قدر صاحب الكشف ولو كان الحال كذا دون والحال لو كان كذا ولا يحن حاله (قوله أنها لم تعط الخ) في الرضى لم يره أن يأتي بالقاء في الاختصار مفعول تأييد الواقع كان غير مقصود لما تقدم من أن الشرط لا يلحق بين المتأخر والآخر حيث را (قوله وأخى بالجملة الخ) هذه عبارة الرضى والمراد بصحيف الكلام مع العبرجاء هذه الصيغة احتراز عن الاحتراز به عند علماء المعاني فافهم يقولون ما يوسط بين حراء الكلام أو بين كلامين متصلين بمعنى وأجراء الكلام ما يكون مذكورا به ثم من يكون عدة أو عضله والتعلق المعنوي ما يكون مذكورا بطريق المنس أو الدماء والمدح أو الذم وإن يكون بياناً لمراته أو دمعاً لا يخرج منه في دمع السمع إلى عير ذلك والاستثناء عظاما أن لا يكون معمولاً لمساقله وكونه على طريق الانفصاف أي بين من الأسلوب السابق احتراز عن الشرط الواقع بين أجراء الأجراء فانه ليس على طريق الانفصاف من الأسلوب السابق ما يكون منه نوع تعبير بالصفة إليه (قوله فانت طلاق والطلاق إليه) هكذا في الرضى وآخره \* نسأوس بحرق أعقواظلم \* ويكون الجملة واقعة بين أجراء الكلام ووقع في المعنى بدل بنية عربية والمعنى واحد وما قيل أن آخره \* به المرء ينحوس من شلال الطوامث \* فهو لأنه حيث لا يكون الجملة بين أجراء الكلام (قوله وهذا معنى صفة) ما يقوم بالغير عتار حصوله فيه هيئة وهو اعتبار قيامه به صفة (قوله فيتم مع) أنه من نحوي وقع عليه الاستعانة ولا يتوهم أنه قياس في اللغة (قوله على التحدرد) أي الحدوث في زمان (قوله



وكقوله كن المحيل نصير اجارا وعدلا ولا تشع عليه جرد بحلا في التسهيل  
 (قوله او مقصرة) قال ابن مالك هذه دعوى لا تقوم عاملا بحلا لا اصل عدم  
 التقدير ولا وجود قد مع الفعل اشارة الى لا يريد معنى على ما يفهم به اذالم يوجد  
 وحق المحذوف المقدر نسوته ان يدل على معنى لا يفهم بدوه فان قلب قديس على  
 التقريب فلما دلالة على التقريب مستحى عما بدلالة في الكلام على الخلية  
 (قوله لوحب الخ) هكذا في الفصح ابي رابعا والظاهر لجز لا تنفاه المقارنة  
 وبحق الدلالة على الحصول وعللة بوجوب او انتفاء مجموع المقارنة والحصول  
 قائم ان يربط بوجوب ثاب او يقال ان الوجوب نسبة الى تنفاه المقارنة  
 وان كان بالنسبة الى الدلالة على الحصول حوزها (قوله للقطع بان مضرع)  
 اي الذي هو الحذل قال قدس سره والصواب ان يقال ان الاعمال الخ هذا  
 مجرد دعوى لا بدله من شاهد فان الاعمال التي تقع شرطا وضرورة لافعال اخر بهم  
 منها ما هو بينهما وحاليتها وانفكا ليتها بالنظر الى زمان النكلم نحو لو حتى  
 لا كرميت وان حتى اكرمت واحدا ريدا كرمه وندم ريدا وشيخه ولم يفسد  
 نعم يمكن ان يراد منها تلك المعنى فانفكا الى زمان المقيد لا الى زمان النكلم اذ كانت  
 قرينة على ان قدس سره قد صرح بالمراد الخ حيث قالوا حيث المصارف  
 بعد ان بعد حتى اذا كان مذهبها مستقلا بالنظر الى كمالها فيكون حتى  
 ادخلها فان الدخول مستقيل بالنظر الى السير سواء كان مذهبها بالنسبة الى زمان النكلم  
 او حالا او مستقلا او لا يكون شي من ذلك بان صار يوم بدخل ومع ولا يخفى علينا ان مقوله  
 لا يفهم اذ لا كلام في كون فعل مستقلا بالنظر الى فعل آخر فان الفعل اذا كان  
 غاية او مسببا لفعل آخر كان مستقلا بالنظر اليه اذ لا كلام في دلالته على فعل اسي  
 هو قيد على كونه ماضيا او حالا او مستقلا بالنظر الى مقوله قال قدس سره  
 ويعلم منه المقارنة الخ ان ارادهم المقارنة من قد فهم لانها تدل على القرب  
 دون البقارنة وان اراد انه يفهم ذلك معنونة بانه لم لكونه حالا فلا حاجة الى اراد  
 قد قال قدس سره ظاهر هذا الكلام الخ ما يشتر به كلامه هو الحق لانه  
 ذكر في الاصول ان الفعل المنسب لا عموم له والفعل الذي به عموم وانعام وانعاس  
 من اقسام اللفظ باعتبار الوضع وليس في كلامهم التقييد بوقوع الشيء في مقابلة  
 الاثبات واما كون المستفاد مما تقدم ان الاستعراق يستفاد من استمرار الشيء  
 فلا ياتي كونه مدلولاً عليه بالوضع فان الوضع وقع على ما يقتضيه من كافي لذكر  
 المفيدة قال قدس سره كان الشيء المورد عليه بمره لاثبات في دلالة من تعقله

اعنوان هذا القول وكذا  
 عنوان القول الآتي انما  
 يوجدان في بعض نسخة  
 اطول



في نفسه حتى يمكن نفيه ادلوة فعله من حيث انه بين الطرفين كان آية للاحتياط  
 فلا يمكن العطف به ولا ثبته كما فعل الزوال والانعكاس في نفسه فيورد اليه عليه  
 ( قوله والاصل في حدوث عدم ) فيكون الانتفاء في سبب الوجود اصلا  
 ولا يحتاج العدم الى اصف طارعى سبب الوجود ( قوله ما فيه من ان المطلوب مقارنة  
 الحار ) برمان العاصم لا يزال تكلم ( قوله لكونها مستمرة ) لكونها معدومة  
 هي الفعلية اذ الاصل في حال المفردة ثم الفعلية التي هي قريب منه فلا راد ان الاسمية  
 لا تكمل على اكثر من ثبوت المسد للمسد اليه كما مر ( قوله لعدم دلالتها الخ )  
 لما كان دعوى الاولوية مثالة على جواز الترك ودرجته ان الدخول اعاد الدليل  
 المذكور على جواز الترك وصم اليه دليل الزمان وهو ظهور الاستيفاء وسقطه قيل  
 ان الاولى ترك قوله لعدم دلالتها اذ قد علم ذلك سابقا ( قوله حتى ذهب الخ )  
 غايته لقوله دخوله اول ( قوله حتى تدخل الخ ) ما نحصل قيدا من قيوده فالعالم  
 ( قوله في الاثبات ) تخصيص الاثبات ماله كراهية الاصل والا فالحكم في اني ايضا  
 كذلك نحو لم يحى ريد وهو ينسب او وهو متبسم ( قوله في ان لا يستأنف الخ )  
 المراد بالاستئناف معناه دعوى وهو ان لا يكون قد الما قبله ( قوله وحسب الخ )  
 صلب تعبرى لقوله احسنت ذكر ريد ( قوله وحسب الخ ) عطاف على قوله  
 كان بمرته انما لا يسميه صريحا فيه تشبيه حر لقوله هو يسرع بعد تشبيهه ريد  
 يسرع ( قوله ان لا يسمي الجملة الاسمية ) سواء كان المتدا فيه صميردي الحال  
 او اسم الصريح او اسم آخر صميردي الحال كما صدر من الامثلة السابقة ( قوله والري  
 يلوح الخ ) ان تراص على انصف رجه الله كما يسه لسيدي ( قوله بمنزلة قولك  
 جاء في ريد وهو متبسم الخ ) او او في كلا المسالين بما طرفة ليكون كل واحد منهما  
 ابتداء اثبات ( قوله ودكر الخ ) هذا الذي ذكر في سورة الاعراف لا الفرة وهو حال  
 من فاعل اخطوا والحدث آدم وحواء وابليس ( قوله او اريد ذلك ) اي كون  
 هو فارس في حكم فرد ( قوله بين ذلك ) اي كون جاء في ريد وهو فارس  
 خبيثا ( قوله فكذلك الحر والعت ) يعني ان الاصل في الخبر والعت ان يكون  
 مفردا ومع ذلك اذ وقع الطرف حرا او نعتا لا كثرانه معدر بحملة ( قوله دون  
 الحر والعت ) كما يد عليه قول شيخ خصوصاً ومقبل ان خصوصاً احترار عما  
 ادوقع صلة دون الحر والعت ليس شيء لانه حينئذ يشعر بكون التقدير مفرد  
 اصلا فيهما ايضا وهو خلاف الاكثر ( قوله والحق ) اي الحق في هذا المذهب ( قوله  
 وهذا اذا لم يكن الخ ) اي كون ريد الو او اكثر في جملة اسمية يكون الخبر فيه طرفا

متقدما على المبتدأ اذ انهم يكن صاحب الحال بكرة متقدمة بان يكون معرفة او نكرة متأخرة فانه لا التباس حينئذ للحال بالصفة عند ترك الواو وماذا كان بكرة متقدمة سواء كانت موصوفة كافي المثال الاول او غير موصوفة كافي الثاني فانه يحذفها الواو لرفع الالتباس بالصفة (قوله كافي قوله تعالى وما اهلكنا من قبلة الا الله مدبرون) صفة وفي قوله تعالى (وما اهلكنا من قبلة الا اولها كتاب معلوم) حال والفارق وجود الواو وعدمها واما عند صاحب انكشاف فكلتا الآيتين صفة والواو رابعة لتأكيد التصديق كالم (قوله اما لا يحجار والاطاب) في شرح الفتح اشرف لم يتعرض للساواة مع انه انسية ايضا لانه لا فصلية بكلام لا وسط في صدر عن البيع مساوية لانه لا يكون فيه نكتة يعتمد عليها انتهى اي من حيث انه مساو لكلامهم وان كان من حيث اشتماله على الرايا معتداتها لانه بهذا الاعتبار يحجر بقياس التعريف او ان مقتضى المقام (قوله من الامور النسية التي تكون ح) فائدة التوضيح الاشارة الى الله ليس من الامور النسية التي تكرر استغناءها عن حكاية كلاهما بالقياس الى التعارف او الى ما هو مقتضى المقام وليس التعارف كونه مقتضى المقام قيس اليك (قوله اما يكون) في الخرج والذهن بالنسبة الى كلام آخر ازيد اما يحق او مقبر وكلمة من بعد اريد وانقص واقول اكثر من حيث هي بل هو صلة للمعل الذي يتصل به صيغ التفصيل فهي بمعنى من الفعل قال قدس سره والله لان النسبة ملح لا يحق ان يادكره سيد تبحر في جواب الشرح رحمه الله فالاولى ذكره في ذلك المقام والتحصيل عبارة عن تعيين وروايات الانهم والله قدس سره اولى بذلك لان الاساطير ما كانوا اكثر من اظهر من كان كلامهم على بحري معارفهم في تأدية المعاني مشهورا من الناس فهو امر عرق معروف الوجه معلوم الطريق فاسب ان يحسن الصلايق عليه غيره فلا يكون الساء بل يرد الى الجهالة كما في شرحه لتفاح (قوله من لا وسط) في ذلك لانه يمد من النديع لانه يورده لكونه مقتضى تقدمه بان يكون المحاطب من الاساطير (قوله يخرجها عن حكم العيق) بان يكون مطبقا للغة والصرف والتعريف يتوقف عليه تأدية اصل المعنى (قوله من عبارة لتعارف) المطابق للسباق من التعارف ولا فائدة في زيادة العبارة قوله اي يكون (خ) المذكور سابقا كونه اقل من عبارة التعارف الا انه يرمه كون لتعارف اكثر منه هو كالمذكور سابقا وانما لم يحمله على ظاهره رعاية ما في الايصاح والفتح حيث وقع

ففيهما ثم الاختصار لكونه نسب يرجع في بين دعواه تارة الى ماسق فانه لو فسر  
 ماسق بكونه اقل من صدره لتعارف كان بيان دعوى الاختصار به اثباتا للشيء  
 بنفسه وانقرضه حتى ريث (قوله واخرى الى كون المقام خليف) باسط منه حيث  
 لم يسل كونه اقل مما ينبغي بمقام (قوله وليس المراد ح) والامعنى لان يقال مرجع  
 كون الكلام موخر بكونه بقاء خليف باسط من المتعارف واظهاره لم يتعرض  
 له (قوله بحسب مقتضى ظاهر) اي ظاهر المقام قيد ذلك ادلوكان اقل  
 مما يقتضيه ظاهر المقام وابطه يمكن بغير العدم مطابقة مقتضى الحال لاظهارا  
 ولا باطلا \* قال قدس سره على مناسبة خفية المح \* اعتبر الماسة الخفية التي تقتضي  
 ذكر البتة ادلوذلك لكان الكلام من تعارف الاوسط فلم يكن بليعا  
 فلا يكون موجرا والنسبة الخفية ان يكون المقصود تحريضهم على اخذ العلم  
 لما رأى فيهم من الكسل وعلامة الامهال وكذا قوله هذانم فاعثموا اذا كان  
 المقصود ريبه الخ \* و لخص \* قال قدس سره \* فاعلم \* فان الاول بوحده  
 في قدس تحت والثاني بوحده في هذين ويحتمل ان في ثم فاعثموا وهذه الصورة الرابعة  
 لم تعرض له اشار ح رحمه الله اهوره بحاد كره (قوله ثلث منها قوله) اي في باب  
 النقص عن المقصود مع قطع النظر عن حال التكلم من كونه باطلا او من الاوسط  
 فلا يرداه لو ارد \* كذا في قوله \* فاعلم \* من غير مقول من الاوسط وان ارد  
 من ليلع فيس مساوي \* فص الواقي مقول من مطلقا بل اذا كان لدفع  
 (قوله تارة ح) ر \* عط لا اصل اشده الى ان المتغير في مساواة والايحار  
 والاطاب المعنى الاول اعني المعنى الذي قصد التكلم افادته للمصطلح ولا تعبير بغير  
 المسارات وانفسر خصوصيات فقورا حامق اسباب وجاء في حواش ناطق  
 كلاهما من باب المساواة وان كان بينهما تفاوت من حيث الاحوال والتفصيل والقول  
 من احدهما بخلاف الآخر اطاب وهم (قوله فاقص عنه) اي عن مقدار اصل  
 انما اذا مساواة ط لفظ عنه او ما لم ير عن كله بلفظ ناقص عن ذلك المقدار فيشمل  
 ايحار العصر واخفى بقول ح رحمه الله وشكر الله مساواة اصل المراد غير ناقص عنه  
 لان تقدير الفعل اهورية \* عدة محوته وهو انه معقول مطلق لا بدله من نصب  
 والمرب المعنى بهم اصل مراد وهو حده تعالى من غير تقدير وهو متعارف الاوسط  
 ايضا فالقول بانه ايحار عند مصنف رحمه الله تعالى ومساواة عند السكاكي  
 رحمه الله تعالى محصنه مع السكاكي رحمه الله تعالى لا نسمع بدون حده قوى  
 من القوم وهم (قوله غير وافي بذلك) لان اعتبار الناعم في الاول وفي ظلال العقل

في الثاني لادليل عليه ( قوله جعل مطلق العيش ) اي من غير تمويه ساعه والشاق حال كونه في ظلال النوك كناية عن العيش الساعه ساعه على ان العيش في ظلال النوك لا يكون الانعام وكذا العيش الشاق مطلق من غير تمويه كونه في ظلال العقل او غيره كناية عن عيش العقلاء ساعه على ان العيش الشاق لا يكون للعقلاء فيكون كلا القيدين مستفادا من الكلام بدو ملاحظة ما شهر في العرف فيكون وايضا بما هو اصل المراد وهو ان العيش الساعه في ظلال نوك خير من العيش الشاق في ظلال العقل مع اشتغاله على طبعة وهو ان العيش في ظلال نوك لا يكون الانعام وان العيش الشاق لا يكون الا في ظلال العقل هكذا ينبغي ان يفهم هذا الكلام ولا يلتفت الى ما سبق اليه الاوهام ( قوله ولا يكون له لزم متعبا ) مدار التعيين وعدم التعيين ان لم يتغير المعنى باسقاط التمام كان فالر لم يتغير المعنى وان تغير المعنى باسقاط احداهما دون الآخر فالر انه هو الآخر ولا يعتبر في ذلك كون احدهما متقدما والاخر سائرا فلا يثبت ان مباحثهم لزمه لان التكرار يحصل به ( قوله وهذا انما يصح المح ) لا ينبغي ان هذا البيان لا يدل على كون الذي زائدا على اصل المراد فان مراد الشاعر بنى الفعل على الامور الثلاثة واعماله على عدم صحة ذكر الذي وعنده لا على كونه مفسدا الا ان يدل ان مقتضيات عن ان يكون الموت على الناس وانه لا يجب ان يرعب فيه ادبه نظهر الفصل فيمنعت اني هي كمال الانسان ولا بد ان الذي لا دخل لها في ذلك المقصود قد ذكره رائد على اصل المراد بل مفسدله انه مفسد على عدم الموت ( قوله لا يتهم من طلاق الى حره ) فان مقتضى الذي لا يتكاد يستعمل في بدل بنفس وان استعمل في واحد الاضمة ان مقتضى فلا يصح الا يدل المال كذا في الاصح ويحكي ان يريد بدل النفس مطلقا من غير تمويه كونه لخدوف او لحياء او طلب رضاء المحبوب او الخلاص من لرمص وبقدر ( قوله وهذا يعنيه معنى التخصيص ) اشارة الى ان الشهادة هما ليس عبارة عن الملكية المحصورة بل اثرها اعني الاقتصار في المماركة وعدم التحرر عن الامور الممهكة فانه الذي يعنيه اهل اللغة والعرف ولذا قال سابقا هان عليه الاقحوم في الحروب وبعرك ( قوله ينفرد الى ان كيد ) لدفع التهور بالابصار واسماع عن العلم بلا شهوة وبصر عن الامر به ( قوله فمعناه المح ) اي ليس القيد به لئلا كيد بن التأسيس ( قوله لانها الاصل الى آخره ) فيه ان المقيس عليه على ما احتار ما يصف هو صل المراد فالوجه انه قد مد له ما حثه ولك ان يقول انها الاصل وانفيس عليه عند سكاكي رحمه الله تعالى وهذا القدر كاف للتقديم ( قوله شبهه بانيل ) لا يصح ( قوله عصار )

اي الهارب و صلا الى اصى الارض ( قوله من غير ان يتوقف عليه الخ ) فان معنى  
المستثنى منه مفهوم من كلام وكذا مفهوم الخراء من المصراع الاول ( قوله  
اطما ) اي ان كان العائدة ( قوله يكون تطويلا ) ان لم يكن فيه فائدة اصلا والمراد  
بالتطويل المعنى المعوى اي الرائد لالفائدة وان كان متعينا ( قوله بان من هذا  
الشرط ) وهو ما يكون من اوصية لا يحتاج الى الجراء لكونه حالا وقدم تحقيقه  
( قوله لان اريد به الخ ) رد على المراد اشارة الى ان مدلول قوله تعالى ( في القصص  
حيوة ) ذلك فقط وير ومعهما كثير ولوقيل لان الانسان اداعم الخ كالمتبادر  
انه دليل على تضمين القصص لحيوة فاقيل ان هذا دليل على دعوى ان في القصص  
حيوة ليس بشئ ولو كان هذا موجبا للايجاز لكان كل دعوى تعرية يجازا  
( قوله لكان تطويلا بمعنى المعوى ) اذ العمل متعين للريادة ( قوله اي من قوله  
انكم في القصص الخ ) بعد ان يقول اي من قوله القتل اني القتل ما يكون كلمة  
من صفة لفظة لا ان الشارح رحمه الله تعالى راعى مطابقة ما في الابصاح فان من فيه  
غرف مستقر وقع حالا من ضمير يتاخر حيث قالان عدة حروف ما ينظر منه وهو  
( في لقصص حيوة ) عبارة وعدة حروف ودارعة عشر ( قوله والنص على المطلوب )  
اي التصريح به فكون رحر طر قبل بغير حق لكونه ادعى ان القصص كذا  
في الابصاح ( قوله انقز الثاني علم البيان ) قد مر تحقيق التعريف اللامي وبيان  
المراد من الاستدأ والخمر وبيان صحة الحمل على ما يريد عنده ( قوله من علم البلاغة )  
اي من علمه يريد استقصا بالبلاغة كما مر في المقدمة ( قوله ومحتاجا اليه الخ )  
لان الاحتراز عن التعقيد المعوى مأخوذ في مفهومها وهو لا يتيسر لغير العرب العرابة  
الابتهاد العلم قال الشارح رحمه الله تعالى في آخر المقدمة انه لم يبق لنا ما يرجع اليه  
البلاغة الا الاحتراز من خطأ في التادية ونحو السالم عن التعقيد عن غيره ليعتذر  
عن التعقيد المعوى تحت الحاجة من غير محترره عن الخطأ وعلل محترره عن التعقيد  
المعوى لئتم امر البلاغة فوضعو لذلك على المعاني والبيان ومفهوما علم البلاغة  
واقبل انه يحتاج به في نفس بلاغة في الجملة لانه لا يتم بلاغة الكلام بدون اعمال  
علم البيان والكلام المركب من دلالات المصانفة لا يحتاج في تحصيل بلاغته الى علم  
المعاني اذ لا حاجة الى بيان بدلالة لمطابقة كما تعرف فليس بشئ لان المقصود  
احتياح بلاغة كلام و عذ البيان لا الى اعلمه ولا شئت ان الاحتراز عن التعقيد  
المعوى لا يمكن بدون علم البيان ( قوله وهو علم ) لا يخفى ان المراد من علم  
البيان في قوله انقز الثاني علم البيان الفوائد فاما اريد بقوله علم يعرف به

الملكة او ادراك القواعد لابد من القول ، لا سجد في ضمير هو ( قوله بطرق  
مختلفة ) فان لكل معنى لوازم بعضها بلا واسطة وبعضها بواسطة  
فيمكن ايراده بعبارة مختلفة في الوصوح ( قوله اراد العلم ) العلم حقيقة هو  
الادراك وقد يطلق على منعقه وهو العلوم ما يجاز مشهورا وحقيقة اصطلاحية  
وعلى ما هو تابع له في الحصول ووسيلة اليه في الفهم وهو الملكة كذلك والشارح  
رحمه الله تعالى احترازه عن المعنى الاحبرين لعدم احتياجه الى تقدير متعلق  
ومقابل انهم لم يعصموا تقدير المعنى اليه من حصول المعنى فان لفظ العلم  
يطلق بمعنى التصديق بالقواعد ، ان على ادراكها فمس شي لان ذلك الاطلاق  
في أسماء العلوم المدونة لا في لفظ اسمها قال السيد في حاشي شرح افتتاح لتعريف يطلق  
على القواعد المحصورة وعلى ادراكها وعلى الملكة لتدبر الادراكها وكذا  
لفظ العلم يطلق على المعلوم وعلى ادراكه وعلى ملكة شخصه ثم المراد الادراك  
الحاصل من الدلائل او المسائل المعلومه عن الادلة او الملكة الحاصلة من  
التصديقات بالمسائل المدركة ان علم المسائل مدون بالدلائل يسمى تقليدا  
لا عما فلا يرد علم الواحد وهو خبر من على تقدير الاولين ولا علم ارباب السليفة  
على التعريف الثالث ( قوله اي ادراكها ) على ان يكون المسائل بصوره داخله  
في العلم او الاعتقادها على تقدير عدم دخولها في العلم قدس سره مع ذلك بعد  
مساعدة القوم ح <sup>ع</sup> دفع لا يترأى من انه ادراكها من حيث بصر الفرد تساعد  
في كيف حبه على ذلك بانه <sup>ع</sup> عد القوم على ذلك بالتوجيه الذي ذكره ههنا <sup>ع</sup>  
قال قدس سره مدعي اننا حراجه <sup>ع</sup> فلن نحبره <sup>ع</sup> من علم المعاني في الاستعمال  
واحده فاعلم ان علم البيان بحث عن كيفية افادة خواص وهي انما تحصل بعد  
التطبيق على مقتضى الحال والجواب ان ذلك تعريف بعد اعتبار تأخره  
الاستعمالي والافهوه صارة عن اراد المعنى الواحد مطلقا بعبارة مختلفة الدلالة  
الا ترى ان اكثر الجملات والكلمات عمده في معنى الاول <sup>ع</sup> قال قدس سره  
فان هذه <sup>ع</sup> اي رعاية المطابقة كالاصل في المقصود لان المقصود افادة المعاني  
التي روى فيها المطابقة وتلك اي رعاية مراتب الدلالات في الوضوح والظهور  
فرم لها لانها اعتبرت لاجلها <sup>ع</sup> قال قدس سره عن فادة التراكيب لخواصها <sup>ع</sup>  
اي المعاني المشتملة على الخواص الا ان المعنى الاول ما كانت ساقطة عن نظرهم  
قصوروا الافادة على الخواص قال العلامة في شرح قوله اراد المعنى الواحد ادخ  
وهو ما ينضمه الحال بحسب المقامات كقصدتها <sup>ع</sup> نسبة <sup>ع</sup> من بكر كون زيد

مصبيا فاجلة مفيدة الاسكار سواء كان افادتها اياه بدلالة واضحة او واضح  
او خفية او احق نحو ان ريد انصرف او الكثير الرماد او المهرول الفصيل او الحبان  
الكلمة و بعد ذكر الدفع مدخل ان الشائع في اعتبار البلغة المحاربات والاستعارات  
والكليات في معاني الاصية لقرابة كيب البلغة وذلك مما بحث فيه في البيان لان  
هذا الاعتبار مما يوجب سلامة و مرجع ابلاغة منحصري العين بل يقول لا يظهر  
جربان كثير من اروع التشبيه والكسبة والاستعارة كالتشبيه في الخواص ( قوله  
واراد الخ ) قال لعلامة و هو حجب تفسير المعنى الواحد بمعنى من المعاني التي يقتضيه  
الحال بحسب المقدم لكونه مراد حص من علم المعنى لان هذا ذكر المعنى الذي  
يقتضيه الحال و قد ايرت ذلك المعنى بطرق مختلفة ولو سمر عما هو عام من المعنى  
الذي يقتضيه الحال لما في حص و حوده حيث يدور المعاني ( قوله يصدر بها  
الخ ) صفة فلانة واصوره في سبب لتعارض وهو ماسية الى ملكة تصرخ بما هم  
صما بعله ار دال على امسكة التي يدرجه الخ ( قوله على ايراد الخ ) اي على  
معرفة ايراد دليل قوله فهو عرف من ايسر له هذه الملكة الخ وفيه اشارة الى ان  
معرفة الايراد انه كور لا يجب ان يكون له بالفعل بل القدرة التامة على تلك المعرفة  
كافية بضم الصغرى اليهالة الخصور او القاعدة التي كانت حادثة عنده وبما  
حررناك اندفع ما قبل ان الاول ان يقول يعرف بل يصدر ليوافق ايسر وان القدرة  
على الايراد المدكور ليست لازمة بدمر ان كثير من مهمة هذا الامر لا يصدر على  
تأليف كلام بليغ ( قوله كل معنى الخ ) يعني ان اللام في المعنى للاستعراق العربي  
ادلاعه وامن مع الخلق وهو طر و اجس لروم يكون له ملكة  
الاقتدار على معرفة امره معنى واحد في تراكيب مختلفة عالما بالبيان ( قوله  
ان يورده بالمعاني مترادفة ) ي يوردها بمعنى تركيبي في تراكيب و جميع اجزائها  
المعاني مترادفة ( قوله لا يكون ذلك الخ ) لان تلك التراكيب بعد العلم بوضع  
المعاني لا يكون دلالتها مختلفة في و صوح والتفاوت الواقع بينها اعتبار  
الالف بعض الالف و كثره بوجه التفاوت في تدكر الوصع وكذا  
اشتراك بعضها بوجه لا يحتاج فيه الى دفع مراعاة الغير في تعيين المراد لافي  
الفهم ( قوله ومعنى احتلا الخ ) فيه اشارة الى ان ملكة ايراد المعنى الواحد  
في تراكيب متساوية في و صوح ليس من علم البيان لانه لا يحصل به التفاوت  
في مراتب البلاغة ( قوله يخرج ملكة الاقتدار الخ ) اي يخرج عن ان يكون  
داخلة في علم ليس و حراسته والافسكة بالنسبة الى معنى واحد خارجة عن كونه

ما صدق عليه بمفهوم المعنى ( قوله اولى من تعريجه الخ ) لان معرفة المذكورة ثمرة  
علم البيان فلا بد من احوال به كرايب وراية اسب ( قوله يلزم من العلم به )  
اى من حصوله في الدهن والالفاظ اية حصول شئ اخر والا يلزم ان لا يبقى  
الذي لا يرد من العلم به العلم بشئ احد لئلا ( قوله كدلالة الخطوط الخ )  
اشاره الى ان المنهاج الى انحصار الدلالة ، لمير المعقضية في الوضعية والعقضية وه  
صرح السيد في حواشي المطالع وقال ، يحقق الدوى ان الطبيعة منها ايضا  
متحققة كدلالة بعض الاوصاف ، عارضة وحده ، وانما وحده على شدة ، لان  
ودلالة حرة الوجه على الجماله والصفرة على اوجس وحركة النفس على المراح  
المخصوص الى غير ذلك ولعله قدس سره اراد ان يحقق اللفظ قطعي فان تلفظ  
اخ لا يصدر عن اوجس وكذا ، لا صوات الصادرة عن الحيوانت عند دعاء بعضها  
الى بعض لا تصدر عن الحالات العارضة له بل تصدر عن طبيعتها بخلاف  
معنى اللفظ فانه يجوز ان يكون له عوارض معه عن الطبيعة واسطة  
الكيفيات النفسانية والمراح المخصوص فتكون سلافة طبيعة ومجوزان فتكون  
آثار نفس تلك الكيفيات النفسانية والمراح فلا يكون طبيعة مدح في تلك  
السلافة فتكون عقيدة وبهذا يبرح في طبيعة والطبيعة من الخلاف في الاولى  
التأثير وفي الثانية الاحكام والتأثير اقوى من الابطال وانما دفع بعض الدلالة عبر  
الوضعية محتاجة الى العلاقة والملازمة بين ادل واسلوب فلا وحده لا حراح  
الطبيعة من العقيدة ( قوله اما ان يكون حسب ، منصي الطبع ) الطبع والطبيعة  
واسطاع والكسر في اللغة اسمية اى حل عدو ، لا سار كافي القاموس  
وفي الاصطلاح تطلق على مبدأ الآثار المختصة بشئ سواء كان شعورا ولا  
وعلى الحقيقة فاذا اريد به طبع الالفاظ فالمراد به المعنى الاول فان صورته لوضعية  
اونفسه تقتضي التلفظ به عند عروص المعنى واذا اريد به مع اللفظ طبع  
مدلوله فالمراد به المعنى الثاني واذا اريد به طبع سمع فله ، ادى اليه عند سمع  
اللفظ من غير احتياج الى الوضعية فالمراد به مبدأ الارادة كالمفسر ، طعه او يعقل  
وقد ذكر الوجود الثلاثة في حواشي المطالع واقتصر بشرح رجده الله على نوعه  
الاول لانه اظهر ( قوله كدلالة آخ ) نفع ثمرة وتشديد الحاء المحممة  
على ما في حاشية شرح الشمسية ونصم الحمزة وتشديد حاء ، ثمرة على ما في حواشي  
المطالع واما حاء بالحاء المحمزة ونفع ثمرة وصحتها فلا بد ان تصدر \* قال  
قدس سره لا بدالة ، اللفظ اى فقط انفسه لا يشاعره بخام العلم بدلالة



اللفظ ادلا مضافة بين الطريقين حيث واصلنا ان قضا اعدم بجامعة العليين بقاء  
على ان المعلوم بالضرورة لاستفاد من الدين بقوله في حواشي التسمية لتظهر  
دلالة اللفظ على الاول من اعمور بمعنى شكر شدن وعلى الثاني بمعنى يداشدر  
\* قال قدس سره ان الفهم صفة اسماء \* \* \* على ان المتبادر هو المصدر المسمى  
للفاعل \* \* \* قال قدس سره بان الدلالة الخ \* \* \* بمعنى ان الدلالة انطية مخصوصة  
بين اللفظ والمعنى مترتبة على رابطة اخرى بينهما هي انوضع الا ان الاولى قائمة  
بمجموعها والثانية دلواضع \* \* \* قال قدس سره اذا قيست الخ \* \* \* فان النسبة بين  
المتنسبين يحوز انسابا الى كل واحد منهما \* \* \* قال قدس سره وادانست  
الى اللفظ كانت مبدءا وصفه \* \* \* ليس في عبارة المحقق كانت مبدءا وصفه فانه  
قال ادانست الى اللفظ قبل ان يدان على المعنى بمعنى كون اللفظ بحيث يفهم منه  
المعنى العالم بالوضع عند خلافه وادانست الى المعنى قبل ان يدلول بها  
اللفظ بمعنى كون المعنى مفهما عند اطلاقه وكلاهما لا يرام لهذه الاضافة انتهى  
وانما احده السيد من قوله لزم لهذه الاضافة كما صرح به في حواشي المطالع لكن  
كتب ذلك المعنى في حواشي المطالع على ان اللفظ على قوله وادانست الخ الدلالة  
نسبة بعد الوضع بين اللفظ والمعنى ولاشك ان النسبة تكون مستندة الى كل واحد  
من المتنسبين هذه النسبة انما قيست الى المعنى بل هو مدلول ولا يصعب الى اللفظ  
يكون لفظ دالا وكلاهما لا يرام لدلالة فاما ان يعرف ما هما كان انتهى وهذا  
هو الحق ادلو كان معايرتين تلك النسبة فاما ان يعرف ما هما كان انتهى وهذا  
صحة الجمل ولا يمكن حل عذرة السيد على هذا بان بر دكان مبدءا وصفه معاير  
بالاعتبار لتلك النسبة لانه قدس سره رده في حواشي المطالع \* \* \* قال قدس سره  
وكلا الوصفين لا يرام تلك الاضافة \* \* \* محمول عليه لكونهما في حقيقة تلك النسبة يقال  
الى رابطة مخصوصة بينهما هي كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى وكون المعنى بحيث يفهم  
من اللفظ \* \* \* قال قدس سره بان المفهومة الخ \* \* \* بمعنى لا سلم انه تعريف بل لازمها  
بالقياس الى المعنى قال لا يرام كون المعنى بحيث يفهم منه لا المفهومة فانهما صفة  
للمعنى كما ان الفاهمية صفة للمعنى والحاصل من جعل الفهم المصدر المعنى للمفعول  
المفهومية لا كونه بحيث يفهم من لفظ فلا يفيد التحقيق المذكور في دفع الاشكال  
\* \* \* قال قدس سره فالحواب هو ما ذكره \* \* \* هذا انما يتم لو كانت المفهومية عين  
كون المعنى بحيث يفهم من اللفظ اما اذا كانت غيره فلا \* \* \* فان قدس سره وان كان  
نسبة الخ \* \* \* لا يخفى ان القائمة باللفظ هو الدلالة المخصوصة اعني لدلالة المفهومية الى

اللفظ لا دلالة مطلقا \* قال قدس سره كما يدل عليه شفق الملح \* كانه يشتق  
من الدلالة الدال بمعنى القيم كذلك منه يشتق لدلول بمعنى الوقوع وكما يستدل  
الدلالة الى اللفظ بصفة المعلوم بسند الى معنى بصفة المجهول هكذا يستدل  
من كلام ذلك المحقق في حواشيه على شرح المطالع حيث قال لانهم ان الفهم  
المدكور في التعريف صفة السامع وانما يكون كذلك وكان صفة الفهم بطريق  
الاستدلال فان الفهم من حيث الابداد اي العلم بصفة الصاهم ومن حيث يتعلق اي  
الوقوع بصفة المعنى كما ان يصرف من حيث الاستدلال بصفة الصاهم ومن حيث  
الوقوع بصفة المصروب \* قال قدس سره فهو ظاهر لظلال \* لان صفة  
الشيء لا تصير صفة الآخر ما صار تقيدها قيد والحوادث لا تملك باللفظ غيره  
من الوصف الحقيقي الذي كان السامع اذ اعني وجعله صفة اعتبارية لفظية غير  
باعتبار التعلق وهذا محال متعلقه وهو امر غير متبادر في الشرح الجاهل  
في شرح قوله ويوصف بهذا الوصف وبحال معناه اي يتعلق الوصف بمعنى  
بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه نحو من لا يملك بحال حسن غلامه اذ كون  
الرجل حسن الغلام معنى به وان كان اصريا \* فان قدس سره لم يفهم من تعقده  
الحج \* يأتي عن هذا التأويل حلهم الوصف بعد ان يتعلق بضم من اللفظ فانه  
معدل على معنى في منونه لا يدل على معنى هو ملزوم لما في منونه (قوله صفة)  
في كثير من النسخ صفة من الوصف و صفة التي عليها حطرت جه الله تعالى  
صيغة من النسخ (قوله وهذا مثل قولهم الحج) اي على تقدير كون التعريف على  
ظاهره ان يكون العلم اضافة برد عليه ان الخصوص بصفة الصورة والعلم بصفة العالم  
ولا يجوز تعريفه به والجواب ان الحصول وان كان صفة الصورة لكن حصول  
الصورة في العقل بصفة العام (قوله غير تمام موضح له) ذكر لفظ انتم للاحتياط  
والحسن مقابلة الجزاء والافكي على ما وضع له في قوله من جهة ان العقل الحج اي  
من جهة هي مدرك الحكم العقل سواء تحقق الحكم بقصر او لا (قوله وخصص  
الاولى الحج) نعم هذا ما يقتضيه الاولى بصفة اي التقييد لا صافي لا الوصف انتهى  
ويعلم منه ان لفظ يخص من الحصول لاسيما اختصاصه فانه جسد معناه يختص  
الاولى بالمطابقة ولا يطلق هذا الاسم على غيرها (قوله واريده الكل واعتراح)  
انما اعتبار ارادة الكل واعتدلاله على الجزاء تضمن لظهور في كونها مطابقة  
وتموت كونها تصما فانه حين عدم ارادة الكل وعدم اعتدلاله على الجزاء  
بالتضمن يصدق على دلالة على الجزاء انها تضمن ومطابقة معا مجتمعتين (قوله

فالجواب الخ) هو الجواب يدل على انه يجوز ترك بعض القيود في التقسيم الشرع  
 بالتعريف اعتمادا على الوصوح والشهرة ولا يجوز في التعريف دل لا بد فيه من المناقعة  
 في رعاية القيود كذا في المختصر ان غير الخيرية ما هو في تعريف الامور التي تختلف  
 باعتبار الاصناف وكثيرا ما يترك هذا بعيدا على شهرته واسبق الدهن  
 اليه فلعن ماد كره ههنا مظهر ومطلق التيد وما ذكره في المختصر بالنظر  
 الى خصوص قيد خيرية الاعمال يسهب وحلاصه الجواب ان قيد الخيرية  
 معتبر والترك في اللفظ لكون المقصود بالذات التقسيم دون التعريف كما اورد  
 عليه من انه حيث لا يحصل تعيين للدلالة المعشرة عندهم في التعريف ويحتل  
 التقسيم لانه صم انقيود المتخالفات واذالم تراخ تلك القيود على ما ينبغي فحتل وهم  
 وحكما ما قل ان اعتبار الخيرية في تعريف الدلالات يطل بالمحصار الدلالة  
 الوضعية في ثلاث لان دلالة لفظ موضوع للتصايفين على احدهما بواسطة  
 لارم الآخر ليس دلالة على حره من حيث انه حر بل من حيث انه لا حر آخر  
 فلا يكون نصيب ولا لزام لانه ليس جارحا عن موضوع له لان التصايفين يعقلان  
 معا ولا يمكن ان يعقل احدهما بواسطة انه لا م لا حر غير ان المقسم الدلالة  
 الوضعية لابد من ان يلفظ رصع نصيبين (مولدا كانت وصيغة كانت متعلقة)  
 بآراء اللاحقة هذه اللازمة بوجهين الاول : ان دلالة الوضعية اعلمى  
 الوضعية وبذلك كر لو صم نصيبا معنى مفهوم ما نوقف اننا كر علمه ولا معنى لفهمه  
 من انه لا معنى من حيث به مراد من كلام ومن اشئ لارامه راد من انهم  
 في تعريف الدلالة مجرد لانهات الى معنى لاحصوله وهو ان لم يكن ولا معنى لقوله  
 فلا معنى منهم من انهم لا معنى من حيث به مراد وتباني ما ذكره صاحب المحاكمات  
 وهو ان العرض من انهم ما في نصيب ودقات يوقف على ارادة اللاحقة  
 والم برداعى من لفظ ذلك به دلالة عليه وفيه ان العرض تأدية المعاني التركيبية  
 فتوقف على ارادة الاعى ردة معنى اللفظ المفردة (قوله لان قانون الوضعية  
 الخ) فيه به لو كان قانون الوضعية مد كره لذهب الشبهة الى حوار استعمال  
 المشترك في المعين وذهب كذا كى رحمه الله الى مدلول مشترك ان لا يتجاوز  
 المعين (قوله فان لفظ ابدا لا يدل الا على معنى واحد الخ) هذا الكلام نص  
 على ان مطلق الدلالة مشروط عدها الخيب بالارادة قال قدس سره بقولا  
 من الشع قال به دل على ع رارة الدلالة في الوضعية لا على اعتبار ارادة  
 الملوك قال في بحث تعريف بفرد لبيان ان تعريفه لا يدل حرؤه على شئ

كما وقع في التعليل الأول وتعيينه بما لا يراد بحرته حره معناه في ذلك واحد ان اللفظ  
 بنفسه لا يدل التثنية ولو لادلك لكان لكل لفظ حق من معنى لا يجوز ان يدل التثنية  
 ما ارادة اللفظ فكما ان اللفظ يطلقه دالا على معنى كالعين على يسوع الما يكون  
 ذلك دلالة ثم يطلقه على معنى آخر كالعين على لسانه ويكون دلالة كذلك اذا اخلاه  
 في اطلاقه من معنى لبي غير دل وادان كان كذلك فانكلم باللفظ امره لا يريد  
 ان يدل بحرته على جره من معنى ادكل ولا يصح ان يراد بحرته اذ دلالة على معنى آخر  
 من شأنه ان يدل عليه وقد انعقد الاصطلاح على ذلك فلا يكون حرؤه التثنية دالا  
 على شيء حين هو حرؤه باللفظ اللهم الا لقوة حين يجد لاصافة المشار اليها وهي  
 مقارنة ارادة القائل دلالة انتهى فانظر به اشارة الى ما ينبغي من ان دلالة  
 اللفظ بداته باطلا فلا بد من محض والمحض هو نواضع والمخصص وضعه  
 لهذا دون ذلك ارادة الواضع فانراد من اللفظ موضع لاه اللفظ او لا وفيه  
 اشارة الى ان الواضع يستفاد من ارادة الواضع دلا على المعنى باستعماله  
 فيه من غير قرينة وليس ذلك مخصوصا به وهذا حق وما ذكره صاحب شرح  
 الاشارات ما ورد عليه صاحب الحد كات ماد كره اذ روح بقوله وكذا نظر المح ( قال  
 قدس سره والحق \* اي لعل ما يطوى لكن احذر كلامه يدل على ان اراد الدلالة  
 المطلوبة كما لا ينبغي على الطرف \* قال قدس سره لكن بعض المحققين \* وهو  
 صاحب المحاكات \* قال قدس سره فكل ال من المح \* ت حير به لو اعتر الارادة  
 في الدلالات الثلاث لم تنحصر الدلالة الوصية في ثلاث لاه حين اطلاق اللفظ  
 على الكل والاروم بهم الحرم والارم وليس هذا منهم شيئا من الدلالات الثلاث  
 لعدم الارادة فالحق ان من اصاب الدلالة اراد منه اعتبار الارادة اعم من ان يكون  
 اصالة او تبعا ومن قيده بالمطابقة اراد منه اعتبارها اصالة فآل القولين واحد  
 والاختلاف في اصداره وما فهمه الاول بحيث توجه \* قال قدس سره ان كان كلامه  
 على التقييد \* قدس سره ان عدة العيب نص في لاحتل لثاني قد ذكر هذا الاحتمال  
 لشكته وبيان انه لا يمكن ان يحجب بغير العدة السابقة \* قال قدس سره لان تلك  
 الدلالة آه \* لا يحق ان الارم احدا الامر من ما عدا ان لا يستلزم المذكور او انقص  
 حتى التضمن والالتزام فجعل احدهما لارما ولا حر ديبلا على الاروم لا وجه له  
 \* قال قدس سره لا يستلزمهما الدلالة المطلوبة به \* وفيه يجوز ان يكون استلزامهما  
 بالمطابقة باعتبار ان الدال احدهما صريح به اذ دلالة ايضا في اجماله كما اشار اليه  
 الشارح رحمه الله تعالى في شرح اشكاه \* قال قدس سره واعلم به حرف

٧ والشارح صرف الخ  
نسخة

الخ \* حاصله ان اشتراط لارادة في الدلالة المطابقة نافع في جواب الاعتراض  
باحتماع الدلائل غير دفع في دفع انتقاض حدود الدلالات والشارح رحمه الله  
تعالى حرف ٧ اكلام لجعل الكلام المذكور في جواب اعتراض الاجتماع جوابا  
عن الانتفاص \* قال قدس سره توقف على الارادة \* فلاسم قوله بل يدل  
عليه دلائل احديهما تضمن والاخرى مطابقة وكذا الحال في اللازم واما قوله ولا نسلم  
ايضا انه اذا امكن عدم تحقق ارادة المعنى المطابق ( قوله لاسما في تضمن  
والاثرام ) فان توقفهما عن الارادة اظهر بطلانا بصيرورتهما صدتعلق الارادة  
بهما مطابقة وانما قال كثير لان بعضهم ذهب الى انهما مهم الجزء واللازم لعدم  
الكل ومهم الماروم كما سيجي \* ب \* ( قوله في صم انكل الخ ) فان الكل يمنع  
حصوله في الدهن واخراج بدون حصول الجزء وكذا اللازم اليه بالمعنى الاخص  
لا يمكن حصوله في الدهن بدون حصول الماروم فيه هذان الحصولان الضممان  
هما التضمن والالتزام ( قوله سررت الدلالة عليهما مطابقة ) ان قلنا ان هذه  
الدلالة هي الدلالة التصحيحية لعدم صارت تلك الدلالة التي كانت ضمنية معينها  
مطابقة لصيرورتها قضائية وعدم بعضها ضمنية وان قلنا ان هذه الدلالة الحاصلة  
عدم الارادة دلالة اخرى لان المعنى التصحيحي والالتزامي صار ملتقيا ايده مره  
اخرى بعدتعلق الارادة بغيره حصول الدلالة عليهما مطابقة وبما حررنا ذلك  
ظهر ان الاعتراض الذي ذكره السيد بقوله واسقوله وادقصد باللفظ الخ فاطل الى  
اخره مدفع لانه ان اراد بقوله والاول ما في حاله انه ما في تعينه لم يعبر اصلا  
فاطل لصيرورته قصدا بعدما كان ضميا وان اراد انه ما في حاله من حيث اندات  
فسلم لكه لا يعم في كونه دلالة تصحيحية وانما يعم لان كونه ضميا على ان لا اسم  
بقا اصل الفهم ايضا لانه حصل بعدتعلق الارادة بهم آخر خبر انهم الذي كان ضميا  
وكذا ارد على قوله والقرينة في مثل هذا الجار لانعلق لها بالفهم انه ان اراد انه لا تعلق  
لها بالمهم قصدا فسوع لا صفة القصد انما حصل بها بانقرينة وان اراد انه  
لا تعلق لها باصل الفهم فسوم ولا يقع لان المهم قصدي هي المطابقة وبما ذكرنا ظهر  
ان القرينة في الجار لهم المعنى المحض اعني مهم الجزء واللازم من حيث انه مراد  
هي جزء المفتص ولولا القرينة فم لم يعبر المعنى المقصود وفي المشترك لدفع  
المراجعة قال المعنى المراد وغيره مفهوم منه لتحقيق القنصي وهو العلم بما يوضع  
والقرينة لدفع المانع وهو ليس حراً ان المقصدي وسيجي \* هذا الفرق في بحث الجار  
فصلا في كلام السيد \* قال قدس سره وما ذكره الخ \* بيان لطلاب اللازم

في نفسه بعد ابطال الملازمة السابعة من قوله وان قصد باللفظ الجزء او اللزم  
 صارت الدلالة عليهم مطابقة لانضموا او اتزاما يعني ان صيرورة الدلالة على  
 الجزء او اللزم مطابقة لانضموا او اتزاما باطلة في نفسه مع قطع النظر عن لزومها  
 للشرط لتوقعها على المقدمتين الموعودتين تحقق المطابقة على مقدمة الاولى  
 واتقاء التحصين والالتزام على المقدمة الثانية \* قال قدس سره موصوع باراء  
 المعنى المجازي \* وضعنا نوعا فانه لا بد في الجهر من امر موصوع بالملقة المحققه  
 بحسب نوعها ولا شك ان اعتبارها كذلك وضع نوعي كذا في حاشية المطالع  
 \* قال قدس سره فلان الوضع المعثر \* اي في تعريف الحقيقة والمجاز تعين اللفظ  
 بنفسه اي لا بالقرينة فاللفظ المستعمل في موصوع له نفسه حقيقة والمستعمل في غيره وضع له  
 بخلافه لا يبيده بآرائه مطلقا سواء كان بنفسه او بالقرينة \* قال قدس سره بل بقرينة  
 شخصية \* اي في الجهر الشخصي كالامد المستعمل في شمع بقرينة في الجماد او نوعه  
 اي في اختيار الوعي كما يقال لفظ الكل استعمال في الحر بقرينة مائة عن ارادة اكل  
 واجواب مع ثابته على المقدمتين اسمع ثاب كونهما مطابقة هي الوضع الوعي  
 فلان من قال يكون هذه الدلالة مطابقة لم يصرفه لانه لا يعمد على موصوعه بل  
 بدلائله على عدم المعنى اي ماعى فاللفظ وقصده صريح في الشارح رحمه الله تعالى  
 في شرح الترح حيث قال اذا استعمل اللفظ في الجزء او اللزم مع قرينة مائة  
 من ارادة المسمى لم يكن تصديدا او اتزاما بل مطابقة لكونها دلالة على تمام المعنى  
 اي ماعى فاللفظ وقصده لكون ثاب كونهما مطابقة هي عتار الوضع الوعي  
 موضحه في شرح المطالع وشرح الرسالة التسمية في شرح رحمه الله تعالى فالجواب  
 ان القرينة الشخصية او الوعيدا ماعى شرط الاستعمال وبست بمعتبرة في الوضع  
 فان الوضع الوعي ماعى سره السيد في حاشية المطالع لم يعتبر فيه وجود القرينة  
 وان مع ثاب في كونهما تصديدا او اتزاما على المقدمة ثابته فلا ماعى هذه على  
 عدم كون فهم الجزء او اللزم في معنى فهم الكل او مبروم لاعلى انه ادا دل اللفظ  
 على مطابقة لا يدل عليه نص او اتزاما فدر فاه قد حفي كلام الشارح رحمه الله  
 والسيد قدس سره في هذا المقام فحدهما آيت وحسن من الشاكرين ( قوله  
 وقد صرحوا مع ) الوو للمل وهو يدل على ان الازم ( قوله سنا جميع ذلك ) اي  
 سنا اشتراط الدلالة مطلق بالارادة ون التحصين والالتزام ليس فهم الجزء  
 والازم في ضمن الكل والمبروم واه اذا قصد باللفظ الجزء والازم لا يصير  
 الدلالة عليهم مطابقة وامتناع احتماع الدلالات مع مخففة لما صرحوا به من

الاستلزام لكنه لا يفيد في دفع الانتقاص فادفع ما قبل ان من جملة الاعتراضات السابقة امتناع اجتماع دلالات ذكره بعد التلخيص ينبغي ان يجمع مع ما ذكره القوم من استلزام التصحيح والالتزام لمطابقة قول المسلم ما هو الممنوع سابقا وليس الاستلزام المذكور بموضع سابق بل دليل على بطلان امتناع الاجتماع (قوله لا يظهر الخ) اي نظرا الى نفس الاحلاق وتعرفات الدلالات الثلاث فلا ينافي ظهور كونها مطابقة نظرا الى اشتراكها في السابقة فادفع اعتراض السيد على ان الاستلزام عنده باختيار الصلاحية كما مر \* قال قدس سره والظاهر ان مراد العلامة الخ \* فيه ان عبارته صريحة في ما يكفي في الالتزام هم الخارج من لفظ المسمى والانتقال منه اليه سواء كان بسبب لزوم الدهني او بعينه من القرائن كما في الاستعارة التكملة والتلميح وتواليه ذهبا كفضة المستزى ومثله ما دلت على المطابق من الارض واردة البرار نعم يمكن تأويل كلام العلامة بذلك بحمل الروم الدهني على الروم الدين وغيره على الروم في الجملة بسبب اقراء لكنه خلاف الظاهر وهذا قال الشارح رحمه الله والاشهر وانما كان ما ذكره اظهر لانه لا بد له من الروم في الدهن في الجملة لينقل من مسمى اللفظ اليه ولانه موافق لشهور من ان الروم الذي شرط في الدلالة الالتزامية هذا المطلقين وليس ~~بمطلق~~ عند اهل العربية والاصول (قوله مثل هذا الروم) اي هذا الروم وما يزدى مؤداه (قوله لخرج كثير من معاني الجارات) وهي ما عدا جبره واللازم الدين بالمعنى الاحصائي \* قال قدس سره وهو ان من صرح الخ \* اي يحقق في هذا الاختلاف انه فرع الاختلاف في تفسير الدلالة من احدى تعبيره متى اطلق الامة على الكلية اشترط الروم الدهني بمعنى امتناع الامكان في التعقيد ومن احدى تعبيره اذا اطلق الداله على الجزئية لم يشترط ذلك الجزوم بل الروم في الجملة \* قال قدس سره بل الدال عليها هذه المجموع \* والجواب هو اللفظ بدون العربية لانه المستعمل في غير ما وضع له لا المجموع \* قال قدس سره ومن قرائنها بداية او انقائية \* التي المنع بينها المعاني الالتزامية بمرتبة امتناع لا يمكن عن المسمى \* قال قدس سره هذا هو المناسب لقواعد الاصول والعربية \* لانه يبحثون عن الجارات والكليات التي فيها الانتقال بايمدوحه \* قال قدس سره والاول انفس لقواعد العقول \* فان قواعد كلية وانما قال انفس لان ما بحث اللفظ خارجة عن المقاصد ذكرت لتوقع الاستفادة والاستفادة عليها فلا بأس من اخذها لقواعد في الجزئية والكلية (قوله مما يتأتى فيه الوضوح واحدا) اي ما صرح في الذي فرروه وهو ما يسمى من انه محذور ان يكون

لشيء لوازم متعددة بعضها أقرب من بعض بواسطة قوة وسائله فيكون أوضح  
 لزوماله فاندفع ما قيل أن مراد الشارح رجاء الله بقوله من يمكن دلالة الالتزام  
 دلالة الالتزام الذي بلا واسطة فلا يرد اعتراض الذي ورده السيد بقوله فيه  
 بحث لأن لازم المخ على أن عدم تأتي لوصوح والحب في الالتزام الذي بلا  
 واسطة لا يضرنا لأن المقصود أنه يثبت في الوصوح وحدث في الدلالة الالتزامية  
 لا في الدلالة الالتزامية التي بلا واسطة قال قدس سره لأن لازم لازم شيء \*  
 المراد به اللزم اليبس بالمعنى لا يخص لأن الكلام فيه حيث قدس سره أن شرح رجاء الله  
 بقوله أن لا يفتك بمقل المدلول الالتزامي عن تعذر التسمية \* قال قدس سره وإن كان  
 لازم له \* أي على تقدير فرض كونه لازماً لشيء \* وإن كان ذلك لا يستلزم لتصور  
 اللزم الثاني أنه هو تصور اللزم الأول محطراً وباللزم من تصور التسمية هو  
 تصور اللزم الأول تبعاً فلا يكون تبعاً فلا يكون اللزم شيء لازماً لشيء وفي  
 أن الوصية أشارة إلى أنه لو لم يكن لازم لازم شيء لازماً لشيء \* لأن اللزم كان  
 دلالة لفظ الشيء على لازمه أظهر من دلالة على لازم لازمه بطريق الأولى \* قال  
 قدس سره بتعريف الدلالات \* فيه أنه إن أراد أنه وبها وجود واسطة وعدمها  
 فسلم لكن لا مع وأراد بها أنها في الوصوح واجبة فذلك لأن الفوت  
 في الوصوح واجبة بالسرعة والبطء وهما التسمية وهم اللزم الأول  
 وهم اللزم الثاني في زمان واحد ثم يتم ذلك \* لو كانت تلك الالهام  
 والملاحظات مترتبة في الزمان \* قال قدس سره وأيضاً يتقص هذا الحكم  
 المخ \* وذلك لأن كل واحد من الطرفين وحده لازم \* فهم الكل بمعنى الإحصاء  
 مع أنهم ظنم أنهم بأي في الوصوح واحداً \* قال قدس سره وله فيها  
 كلام \* أي في تصوير الوصوح والخفاء فيها وهو قوله في الأمر كذلك  
 لكن القوم يح (قوله لأن السامع أن كان أي آخره) وكذا يوضع الهيئة  
 التركيبية فلا يرد أنه يجوز أن يكون عاب بوضع الاله ط ويكون الوصوح  
 والخفاء في الكلام بواسطة التعقيد اللفظي الخ من من تقديم بعض  
 الممولات على الآخر لأن ذلك أيضاً والوصوح بسبب عدم علم السامع بوضع  
 الهيئة التركيبية هي أن المقصود به لا يثبت في دلالة توصيفه مع فناء فصاحفة الكلام  
 (قوله لتوقف انهم على العلم بالوضع) قال قدس سره \* وقوف على تعلم بالوضع  
 الفهم بالفعل والدلالة تكون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى هذا العلم بالوضع فلا يلزم  
 من نفي الفهم في الدلالة قلت المراد بالدلالة في قوله يمكن بالاعية لم يمكن المعنى



مفهوماً ما نفهم كما شرع به اشرح رحمه الله تعالى بقوله و لم يكن طليقاً معها  
 له لم يفهم من مرادك ذلك المعنى (قوله وعلى التقديرين) أى السلب الكلّي  
 والسلب اخرى يصدق رفع الایجاب الكلّي فلذا قال لا يكون كل واحد دالاً  
 وقوله ويحتمل ان يكون أى يحتمل عدم كون كل واحد معها دالاً ويحتمل ان  
 يكون بعضها دالاً فهو مضاف على قوله لا يكون كل واحد بعد التقييد بقوله  
 وعلى التقديرين أى على قيد واقيد لا على التقيد بالاحتمال على شئ من التقديرين  
 لتعيين السلب الكلّي واخرى واقصود منه اثبات قوله دون ان يقول لم يكن  
 واحد منها أى قولاً لا يكون كل واحد دالاً يحتمل ان يكون بعضها دالاً بخلاف  
 قولنا لم يكن واحداً دالاً لاولى تركه لتمام انقصود بدونه (قوله فليأمل)  
 لعل هذا اشارة الى انه يثبت على مذهب من يقول ان السلب اليه المسور بكل  
 اذا اخرج بعد سلب مفهوم وعلى مذهب الشيخ عبد القاهر من انه اذا اخرج  
 عن اداة النفي وماقى مع هذا يثبت على كل مع هذا اصل اسهل ولا يصح ذلك  
 ظاهر (قوله وقريب منه) ان الجواب لاول بحسب التعابير بالاطلاق والتقييد  
 والثاني بحسب التعابير بالترتيب وكل منهما يستلزم الآخر (قوله على الحسن) أى  
 الخيال (قوله فيمكن تدبيرة ذلك التامى لم) يخفى ان اللزم من حيث انه لازم لدلالة  
 له على المعلوم وان دلالة الالتزام هو لا تفعل من المعلوم الى اللزم دون تعس  
 فلا بد من اعتبار كون تلك الاوارم مبرومة في الدهر وحيث لا يكون داخل في قوله  
 وكذا اذا كان لشيء مبرومة هلاوى الاقتضار عليه وحوادث بالمراد بالمعلوم  
 واللام هم اشوع و مع فتح كونه خروجاً عن السابق واللاحق لا يكون  
 المراد فيهم المعنى متعارف لا فائدة لهذا الفصل في هذا المقام وانما يريد  
 في الفرق بين اركسية و لحد (قوله هو ان يكون الخ) هو لدى بشئ من  
 الوصوح واحداً دون ما هو عند ايدينا كما مر (قوله فلا يجوز الخ) انما  
 اعتبر المعنى الواحد حزاً من شئ وحزاً اخر من شئ آخر ايأتى ابراد المعنى الواحد  
 بطرق مختلفة الى انه في بوضوح (قوله يدعى ان يكون الامر بالعكس) نقل  
 عنه يعنى قد لزم من كلامه ان دلالة الشئ على حرته اوضح من دلالة شئ حره  
 حرته لوجود بواسطة مثلاً ذلك دلالة الحيوان على الجسم وضح من دلالة الانسان  
 عليه لزم ان يكون دلالة الانسان على الحيوان اوضح من دلالة شئ على الجسم لان  
 المساوى للاوضح وضح لكن الامر بالعكس هو على قوله بالعكس يعكس  
 ما هو مفهومه ويجوز ان يحتمل على ظاهره وهو ان يكون دلالة الشئ على ما هو

جزء من حرته أو صح من دلالة على ما هو حره منه لأنهم الجزء سابق على فهم الكل فيكون فهم جزء الجزء سابقا على فهم آخره لتكونه كلاً بالنسبة إلى جزء الجزء سواء كانا مفهوماً من لفظ واحد أو من لفظين (قوله الأمر كذلك) لما قرر أن الجزء سابق على الكل في الوجودين والالطاف الحربية (قوله لكن القوم إلى آخره) يعني أن تعليلهم التبعة بما ذكر يدل على أن مراد التبعة في الوجود فيمكن أن تكون التضمن فهم الجزء متأخر عن فهم الكل فصح مذكراً من أن دلالة لفظ الكل على الجزء أوضح من دلالة على حره آخره متأخر من فهم الجزء والتبعة بالمعنى المذكور نقله شارح المطالع عن اقنود وقال هو المصور في صكك القوم إلا أنه اعترض عليه بأن الأمر في شئ بالعكس وقال في بيان اشتراط الروم الذهني أن فهم المعنى توسط الوصف المناسب وصحة له أو بسبب انتقال الدهن من المعنى الموصوع له به و اعترض عليه بأنه مقتضى بالتصميم إذا تداول التصعي لم يوصع له اللفظ ولا يقرر من موصوع له أنه بل الأمر بالعكس يعلم من كلامه أن لقوم مصرحون بالتبعة بمعنى المذكور ومطلوب لها بما ذكره الكلام الشارح رحمه الله تعالى فأي قام على ما ذكره القوم قال قدس سره قد صرحوا الخ أن نصريح به كذا يجوز أن يكون باعتبار النصيحة كما ذكره الشارح رحمه الله تعالى في شرح البرهان الشمسية قال قدس سره على أن المقصود الأصلي الخ وهذا المعنى تأويل للتبعة وصرف عن الصاهر ارتكابه من أن التضمن فهم الجزء في ضمن الكل اسم غير فهمه ككل مالم ت أو بالاعتبار كما ذهب إليه الشيخ أن الجانب لانه حكم به القوم وهذا لشارح رحمه الله في شرح الترح لما سبق القوم على أن التضمن مع نصيجه وهذا يقتضي الإثنية بل التأخير عن المطابقة مع قطع عن فهم الجزء سابق احتياجاً منه توسع حيث ذكروا التبعة وأرادوا أن فهم الجزء ليس مقصود صلي واء يلزم بواسطة أنه لا يتصور فهم الكل بدون فهم الجزء قال قدس سره وردوا الخ هذا الرد ليس من القوم وإنما ورد به شارح النصيح على ما ذكره القوم وهو مدفوع بأن فهم الجزء مقدم على فهم الكل بلا شبهة أصلاً من اللفظ فلان لم تقدمه على فهم الكل إذ فهم الكل سواء كان من لفظ ولا يحتاج إلى فهم الجزء نفسه لا إلى فهمه من اللفظ أدل وفرض عدم وضع لفظ الكل وفهمه بدون اللفظ كان فهم الجزء سابقاً عليه بل فهم الجزء من اللفظ متأخر عن فهم الكل من اللفظ يحصل بعد تحلل الكل إلى الأجزاء وبما ذكره المدفع عترض حروجه وانه موكان التضمن

فهم الجزء القصدي المتحرر عن فهم لكل يبرم عدم انحصار الدلالة اللفظية الوصفية  
 في اثنتان لان فهم الجزء في ضمن فهم الكل ليس شيئا منها لا بالانتماء ان اللفظ دال  
 عليه بل هو لازم لفهمه بكل وصح به اللفظ او لا فلا دلالة للفظ عليه وان اجتمعت معه  
 قال قدس سره لقول هذا القوم \* المذكورة من الاستلزام وتفسير التبعيية وتقدم  
 الجزء على الكل في الوجودين \* قال قدس سره كما في الالفاظ \* المركبة فانها  
 موصوفة باعضائها صلب اجزائها ودلالاتها ليست الادلالة اجزائها من الالفاظ  
 المفردة والهيئة التركيبية على معيها \* مطابقة \* قال قدس سره في المركبات \*  
 اى في المعاني المركبة \* قدس سره وهي متقدمة على فهم الكل \* تقدمها على  
 فهم الكل معطيه مسلم انه لا يمكن تصور الكل بدون تصور الاجزاء سواء كان تصور  
 الكل بالكلية او بالوحدة واما تقدمها على فهم الكل من اللفظ لمصوغ ومد كره في  
 حاشية المطالع من انه قد يفهم الجزء من اللفظ او لا يتبع فهم الكل منه لان حقيقة  
 الدلالة تدرك المعنى عند اطلاق اللفظ لمسبق من انها موقوفة على العلم بالوصف  
 وانحصار المعنى في افسس فانما اطلق اللفظ فلا شك ان تدرك المعنى المركب يتوقف  
 على تدرك الجزء او لا لا تعني به تدرك الجزء مفصلا محطرا بل تدركه اجمالا في ضمن  
 الكل فاعلم تقدمه على تدرك الكل ضروري انتهى غير مثبت لتقدم تدرك الجزء من  
 اللفظ بل تدرك جزءه مطلقا كما لا يخفى على أساس كيف وتدكره من اللفظ موقوف على  
 تدكر وصحة الكل فيكون تدركهم اسكل وهو انهم التفصيلي نعم ان فهم الكل من اللفظ  
 غير فهم كل جزء منه اجمالا كما احتاره الشيخ ابن الحاحب اما تقدمه عليه بالذات  
 فهو موقوف على ثبات تدبرهم بذات واحتياج فهم الكل من اللفظ الى فهم الجزء  
 منه ودونهما حرط بقائد \* قال قدس سره وبالجملة الاختلاف في المدلولات  
 التصفية الخ \* ولا يمكن حل كلام الشارح رحمه الله تعالى على هذا التوجيه  
 بان يقال معنى قوله ان تضمن هو فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل اى فهم  
 الجزء المراد وانما ترك نصريح بفيد الارادة بتقرر عدمه ان ما ليس بمراد ليس  
 بمدلول لان ترتيبه على معناه بقاء في قوله فكانهم بنوا الخ آسعه كل الاماء (قوله  
 فكانهم بنوا الخ) اى بسط كل لعدم نصريحهم بذلك لكنه يفهم بما ذكر ويؤيد  
 ذلك ما في المتن من ان اللفظة متى كانت موصوفة لمفهوم امكن ان تدل عليه  
 بحكم الوصف ومتى كان مفهومها تدعى بمفهوم آخر امكن ان تدل عليه بوساطة  
 ذلك التعنى بحكم العقل سواء كان ذلك المفهوم الاخر داخلا في مفهومها الاصل

او خارجا عنه ولا يجب في ذلك التعلق ان يكون بما يشته عقل بل ان كان بما يشته  
اعتقاد اعطى اما المعروف او لغير عرف امكن للتكلم ان يضع من محطته ذلك في صحة  
ان ينتقل دونه من المعلوم الاصل الى الاخر بواسطة ذلك التعلق ثم يفسر الدلالة  
العقلية بالانتقال من معنى الى معنى آخر بسبب علاقة بينهما كل روم احدهما بالآخر  
بوجه من الوجوه انتهى ولا يخفى في دلالة كلامه على ان في الدلالة عقلية انتقالية  
والثاني متأخر من الاول ( قوله ان الجنس مالم يخطر مخ ( الجنس الثالث معطوف  
بعضها على بعض وليس الواو في شيء منها للجمال لان الجبر مترتب على مجموع الحمل  
الثالث ي اذا لم يكن الجنس مخطرا اى ملتقا اليه قصد ويكون نوع مخطرا ولم  
تراجع السمة يذهب يكون احدهما جبرا للآخر امكن في هذه الحالة ان لا يخطر الجنس  
على الدهر ( قوله لا محالة يكون معنى تركيب الخ ) لا راحة مقتضى الحال لا يمكن  
في المعنى الافراد <sup>١</sup> قال قدس سره فحينئذ بتصور اختلاف الخ <sup>٢</sup> فيه ان اللازم  
من اختلاف الشرط قوة وصفا اختلاف الطاقة قوة وسعفا وهو غير الوصوح  
والخفا في الدلالة فانهما سرعة الانتقال من اللفظ الى المعنى والسرعة والقوة واصعب  
رحمان عدم حوار محال العلم بالمدلول وعدم رحمانه الا يرى انهم قالوا ان الدلالة  
العقلية اقوى من الوصفية وهو اوضح منها <sup>٣</sup> قال قدس سره وماتعنه الخ <sup>٤</sup>  
جواب سؤال مصدر وهو ان هذا الاعتراض مدفوع بعدم مر من ان مراد بالاختلاف  
في وصوح الدلالة ان يكون ذلك بالنظر الى مصدر الدلالة ي يكون الانتقال من اللفظ  
الى المعنى سرعا او بطيئا كافي الدلالة العقلية من الانس الى اللازم اسرع من  
الانتقال الى لازم اللادرم والانتقال الى الجبر اسرع منه الى جبره وحيث ان  
فيه ليس كذلك فان قوة العلم بالوضع وضعة بوحسب سرعة حصول المعنى ولفظه  
لا سرعة الانتقال من اللفظ اليه فانصوى الدلالة بالوصوح والخفا فيه باعتبار  
سرعة حصول المعنى ولفظه لا بالنظر الى نفسه فانها قدس نعم بالوضع غير حاصلة  
وامده حاصلة السمة من غير ما قرب في ذاتها كافي صورة نفس النفس وقرب العهد  
وكثرة الورد على احيال ليس بالتفاوت بالوصوح والخفا في مصدر الانتقال  
من اللفظ الى المعنى بل باعتبار سرعة حصول المعنى وعدمه من جهة سرعة  
تذكر الوضع ولفظه وحاصل الجواب ان تقييد الاختلاف بما ذكرنا بما يحدى  
معنا في نعم المناقشة المذكورة لو كان في التعريف اشعريه وليس كذلك بقي شيء  
بهو انه على تقرير السيد يكون هذه المناقشة هو السؤال المذكور سابقا بقوله

فان قيل لان اسم الخ والتعريف بينهما باعتبار السند وانما لم يقل فحينئذ يتصور اختلاف  
 في المطابقة وصوحا وحفاً فالنظر الى نفس الدلالة بحسب اختلاف شرطه قوة  
 وضعها حتى يكون مناقشة اخرى بعد تقييد الاختلاف بما ذكرناه من خلاف  
 الواقع ادلا باختلاف في بصورة مدكورة بالنظر الى نفس الدلالة كما عرفت فتدبر  
 فانه قد زل فيه الاقدام \* قال قدس سره ورمي بمغال الخ \* اي في الجواب عن  
 المناقشة بتغيير الدليل \* قال قدس سره بحسب الاختلاف الخ \* سواء كان  
 الاختلاف المذكور شيئاً من تفاوت مراتب العلم بالوضع او من الف الف نفس  
 او قرب العهد او كثرة التورود على الخيال او غير ذلك \* قال قدس سره وذلك  
 امر الخ \* اي الاختلاف المذكور لا يصبط عند المتكلم حتى يراعى في الكلام  
 مراته المختلفة بخلاف دلالة العقيدة فان الاختلاف فيها وسموحاً وحفاً باعتبار  
 اختلاف الارواح في كونه بها وغير بين وبواسطة ولا واسطة فانه امر مضبوط  
 لتكلم فيمكن الاطلاق على مراتب هم المحض بذلك فيمكن ايراد المعنى الواحد  
 بالدلالات العنيفة مراتب مراتب الوصوح والحفاً \* قال قدس سره بمكة رعاية  
 اختلاف الخ \* لكن هذا الاختلاف في المطابقة بالنظر الى المراد لا بالنظر الى  
 الدلالة فان جسيم المعنى متساوية في دلالة اللفظ المشتركة عليها بعد العلم بالوضع  
 \* قال قدس سره وانما لموسم الخ \* احاط عنه في شرحه لفظ ح ما ان التراكيب  
 التي يدل بها هي مع بعضها بوضعية فقط بمراته الاصوات للمجوزات فلا اعتداد  
 بالوضعية لا وحدها ولا مع غيره \* قال قدس سره واما ثانياً فلان الوضوح  
 الخ \* اي ما ذكرته من ان الوضوح والحفاً في الدلالة التصمية منى على  
 ان تتضمن هم الجزء بخطر \* قال قدس سره الكل وان التبعة معها التبعة في  
 الوجود وليس كذلك فان تضمن هم الجزء اجلا في ضمن الكل فالجزء وحده  
 الجزء متساوية في ذلك وحيث تصور جمع الاجزاء اجالا لتصور الكل ومعنى  
 التبعة التعريف في الحدود من انما اي المقصود الاصل من وضع اللفظ هي  
 الدلالة المطابقة والتصمية حصته بتعبته \* قال قدس سره ولابد من الخ \*  
 بهذه الزيادة صار هذا حيث معبراً بذكره سابقاً بقوله قلت تقييد المعنى بما ذكره  
 مما لا يدل عليه اللفظ \* قال قدس سره وذلك الخ \* اي لابد من الاشعار به لان  
 الالفاظ الخ \* قال قدس سره ليصح الكلام \* اي ما قالوا من ان هم الدين شعبة  
 من علم المعاني وانه حيث عن واحد كلي عن كيفية اداة التراكيب بمواضعها التي  
 يبحث عنها في علم المعاني (قوله ثم انما الخ) كلمة ثم لا تنقل من كلام الى كلام

فان ماسق كان في تعريف العلم وما يتعلق به وهذا في غير ما يبحث عنه فيه وكذا  
 كلمة ثم الثاني فانه لبيان التشبيه الذي هو ليس اصلا برأيه (قوله المراد به اخ) فيه  
 اشارة الى انه لابد منهما من قرينة لتعيين ارادته والفرق بينهما باعتبار القرينة  
 المانعة عن ارادة الموضوع له في المحار دون الكناية (قوله ثم ظاهر هذا الكلام  
 اخ) لان الظاهر كون انقسم احد من قسمين ولا يجوز كونه اعم منه  
 قوله لا يصح ظاهرا وبصح تأويلا (قوله لابد في جميع اقسامه من الصلاقة  
 الصحيحة للاتصال وهو المراد بالاروم ههنا وفي غير انواع العلاقة مذهب قسم  
 منه كما ينبغي (قوله ليس بعلية) اي تامة او غالبة (قوله فذكر المشبه به) واريد  
 المشبه فصار استعارة اي مصرحة كما هو مقتضى نفي نفي تخصيص الاستعارة  
 المصرحة مع ابتناء الاستعارة بالكناية والتحيلية على التشبيه ايضا لكثر تهاوكت  
 ان تحمل كلامه على انه ذكر المشبه به صريحا او كناية واريد المشبه من حيث انه  
 ورد من افراد المشبه به فيتمثل اعميم (قوله فأنحصر المصنوع الخ) لما كان ضمير  
 انحصر راجعا الى علم البيان المحمول على غير من الكتاب وكان القرين مشتقاه على  
 امور سوى تلك الثلاثة من تعريف العلم وما يبحث عنه فيه وصحة اوابه الى غير ذلك  
 قال فأنحصر المقصود من العلم في التشبيه والمجاز والكناية وبما ذكرنا يظهر من  
 ما قبل انه لو اريد بالمقصود اعم من ان يكون اسماء او نعتا كالتشبيه لم يفتح الى  
 التكلف في كونه موصودا قال قدس سره وفيه من الكنت اخ كما منطلق  
 عليه في مباحثه قال قدس سره وله مراتب اخ يذهب الى ان كونه  
 وحذفها قال قدس سره مع ان دلالة مصدفة ي دلالة من حيث انه تشبه  
 وانما قد ذلك لانه يجوز ان يكون تشبيه شيئا اخر كناية عن معنى ثالث يستتبع  
 التشبيه المذكور كذا افاده في شرحه المفرد وهو تشبيه قال قدس سره قال  
 بعض الافاضل وهو مولانا كمال الدين راهيمي انما تأييد ما ذكره من كون  
 التشبيه اصلا برأيه وما هو لازم للمعنى الوصفي وان اللفظ فيه مشتمل في المعنى  
 الوصفي ليس قبل منه الى لازم المقصود به ان دلالاته ولي لان المقصود الاصل  
 فيه هو المعاني الوصفيه فقط على ما قيل وهذا هو المذكور في شرحه لفتح ما قبل  
 ان قوله والحق اخ بيان للحق على مختار لشارح رحمه الله ومنفصله من الفائدة بيان  
 لما اختاره فلا يخالف بين كلاميه في كنيته وهم لان سوق كلامه قدس سره لبيان  
 ان ما ذكره السكاكي رحمه الله من كون مباحث التشبيه مقدمة ليس بحق والحق  
 انه اصل برأيه وتأيد لما ذكره بعض الافاضل قال قدس سره كنيسة الكناية

الخ \* في حذور ارادة معنى الاذن في كل محتمل \* قال قدس سره من الجهة  
 الاخرى الخ \* وهي كونه بمنزلة افراد من المركب (قوله هذا بحث الخ) بيان  
 لها اصل وتنشيه اما بشأ محذوف خبر او عكسه او وقوف الاخر على سبيل  
 التعداد والتشبيه مطبق على الاستعارة مطلقا وكون وجه التشبه اقوى شرط  
 في الاستعارة المصروفة فقط قال العلامة في شرح المنهاج في بحث تعريف الاستعارة  
 ان الاستعارة اما ان تعتمد على نفس التشبيه واما ان تعتمد على لوازمه اما الاول  
 فبان يشترك في ان في وصف وفي احدهما اقوى من الاخر فيعطى النقص اسم  
 الرائد مالمع في تحقق ذلك الوصف له كما تقول في الحمام اسدوات تريد الشجاع  
 واما الثاني فبان يشترك في وصف وانما يثبت كماله في التشبيه بواسطة شيء  
 آخر فينت ذلك الشيء في مستعار مالمع في انت الاشياء التي كما تقول اسدت المية  
 انظارها وانت تريد بالمية السبع بادعاء السبعة لها واتكاز ان تكون شيئا غير سبع  
 فينت بها ما يختص التشبيه به وهو الاطلاق وبما ذكرنا ظهر لك ان ما قيل ان معنى  
 الاستعارة انما هو التشبيه الذي فيه وجه التشبه اقوى والبعوث صدام فاسد وما  
 احبب عند من اراد ذكر مدعى التشبيه لدى وجه التشبه اقوى ومنقطع وانما  
 الاستعارة على التشبيه الاصطلاحي لا يقتضي انفاءها على كل فرد منه مع كونه  
 تكلما بناء على القصد على القصد (قوله وبما كان هو احص الى آخره) لا وجه بربار  
 الصمير الا ان يقال به ان كبد المتكلم لا يحكي ان يكون التشبيه الاصطلاحي من  
 مقاصد علم اليقين والاحت من احوال اقامة اخرى من حيث وصوح الدلالة  
 يقتضي ان يكون عبارة عن شئ تشبهي في المعنى اي هو مدلول الكلام او الكلام  
 الدال عليه كايدي عيه (قوله وهو الاستعارة التي كان اصلها التشبيه الى آخره)  
 والتشبيه المعنوي صدره من فعل المتكلم فيهما ماية لكن المصنف جده الله تعالى  
 لما فسر التشبيه الاصطلاحي بصاحب المتكلم حيث جعل حسنة التشبيه المعنوي  
 كان احص منه معنى كونه من مقاصد علم اليقين ان اصحت بما يتعلق به من الطرفين  
 ووجه التشبيه وادته والعرض منه من مقاصده ومعنى قوله اصلها التشبيه عيه انها  
 فرعه يترتب عليه لانها مسبوكة منه ودا قال قد ذكرنا تشبه به واريد به تشبه دون  
 فهدف التشبه واريد به تشبه به وصمير فصار راجع الى الكلام دون التشبيه  
 او الى التشبيه بمعنى الكلام لدال عيه على سبيل الاستخدام وانما فسر به فعل  
 المتكلم لانه المعنى الحقيقي له عندهم كما يدل على ذلك ما يحصى من قوله لانه كثير ما  
 يطلق على الكلام الدال على اشراكه لانه بهذا المعنى كثير الاستعمال

في كلامهم ويشقون منه الشبه لقاعلة وامشه وامشه به الطرفين ويقولون وجه  
 الشبه والقرص منه وادائه ولا يصح شيء من ذلك اذا اريد به الكلام الدال على  
 السكاكي رحمه الله تعالى لا محل هذا جمعه مقدمة لاستعارة دون المقصد الاصني  
 لعدم رجوعه الى موضوع العلم وما كان فيه من الكثرة والظن بما يوجب لكلام حسنا  
 وملاعة لا تدرك عاينه جعل البحث عما يتعلق به من مقصد (قوله اشار او لا الخ)  
 ليكون القاعدة اتم بانهم بالقول منه والمقدمة بينهم وليس مراده ان معرفته موقوفة  
 على معرفة المطلق فلما ذكرته بغير التشبيه لهوى ولا حتى ٩ لا يحتاج الى اثبات  
 ان المطلق ذاتي لخاص وار المقصود معرفة اخص بكنه (قوله او غير ذلك الخ)  
 اي التشبيه الضمني كما في بعض صور التبريد وكذا في قوله وان تقي الامام واستمعهم  
 فان المالك بعض دم العرالي كما سمى (قوله فالام الخ) اشارة الى التشبيه  
 المذكور سابقا بقوله ثم من المعارضتين على التشبيه (قوله ليس على خلافه) بل  
 مقيد بما اذا امكن في المقام مبدل الى التبريد فلا بد من مقتضى اظهار الاتحاد  
 واراد ال القريبة على خلاف مقتضى الظاهر يكون متغيرين واورد له امانة كثيرة  
 في التلويح (قوله هو مصدر هو لك الخ) اي ان الدلالة التي هي صفة المتكلم  
 لامن الدلالة التي هي صفة اللفظ فانه لا يصح جعله على التشبيه بكونه فعل المتكلم  
 وليس المراد انه من الدلالة المنحدية دور الارادة كما في الى الوهم لان الدلالة بمعنى  
 لا رما فهو صفة اللفظ انما امتد الان معوله محذوف لعدم الاحياج اليه اي الدلالة  
 اللفظ السامع (قوله ان يبدل) اي اراد من الدلالة معنى اصدرى لا الخاص بالمصدر  
 فانه لا يصح جعله على التشبيه واعلم ان التشبيه في لغة حمول شيء شبيها ما حر  
 والحمل المذكور ليس الا باعتبار التكلم بمبدل على المشاركة فلما فسر بالدلالة  
 وضمير يبدل للتكلم المدلول عليه في دلت (قوله على مشاركة) اي اشتراكا ووقع  
 في شرح العلامة بالمقابلة بمعنى انهم كسافرت وواعدت بمعنى صغرت ووهدت  
 (قوله في معنى) اي وصف احتراز عن المشاركة في عين نحو شرير يبدع في الدار فانه  
 لا يسمى تشبيها (قوله وطهر الخ) يقال دلت لانه يبدل بالكاف ونحوه اسمع النقص  
 لكنه خلاف الظاهر ولم يقل هم فلا بد من زيادة الكاف ونحوه لان التفسير بالاعم  
 شائع عند اهل العربية (قوله نحو الخ) اي قد دلت على الاشتراك المستفاد  
 منهما فان فيهما دلالة على شركة ريد وعمر في لغت وشركتهما في المعنى وليس  
 شيء منهما تشبيها وان قصد بهما معنى لا شركة بل تشبيه بغير مجرد الاشتراك

٩ حتى يحتاج آه فلهذا



في وصف بل لا بد فيه من دية بمثالة احد الامرين لاخر في وصف ومساواته  
 اياه في القاموس شبه مثله وفي تشبيه التشبيه ما قد كردن ولذا نقاه الشاعر في قوله  
 «صامت مادحها يا من تشبهه» بالشمس والندر لابل انت هاجيها \* من ابن الشمس  
 حال فوق وحشها \* الخ وبما حرره اندمع اعتراض السيد به اذا قصد من نحو جاني  
 زيد وعمر وقاتل زيد عمر دلالة على المشاركة بمبصر اندراج في التشبيه \* قال  
 قدس سره يدل صريح على ثبوت المعنى لكل واحد منهما \* فيه ان الواو للجمع  
 المطلق فيدل على ثبوت المعنى لهما لا على ثبوت لكل منهما مع قطع النظر عن الآخر \*  
 قال قدس سره بناء على ما ذكره من معنى الدلالة \* فانه اعتبر فيه النسبة الى المتكلم  
 ونسبة الفعل الاختياري الى الفاعل المختار يدل على صدوره منه قصدا بخلاف  
 الدلالة التي هي صفة لعدة قيل انه يستلزم من كلامه اعتبار القصد في الدلالة وهم  
 \* قال قدس سره فيكون تشبها لغة \* قد عرف انه ليس عبارة عن مجرد الاشتراك  
 بل لابد من ادعاء المماثلة ايضا \* قال قدس سره فان محصول الكلامين وان كان واحدا  
 \* فيه ان معنى تفاعل زيد وعمر وكون كل منهما فاعلا للفعل ومفعولا له ومعنى تشارك  
 زيد وعمر وكون كل منهما فاعلا للشركة ومفعولا له وهذا المعنى يقتضي ان يكون  
 شخص ثالث ايضا فاعلا ومفعولا لقبول حتى يكونا فاعلا للشركة \* قال  
 قدس سره واعلم ان الدلالة هي مشاركة الخ \* به ان مدلول الجوهر بوث الشركة  
 لاحدهما متعلقة بالآخر وببره ثبوت الشركة للاخر ضمنا وليس مدلوله ومدلول  
 الهيئة ثبوت الشركة لكل منهما متعلقة بالآخر فلا يكون المعلوم من شارح زيد عمرا  
 المشار كسب (قوله و قال يح) ي اكنى بذكرهما ولم يقل ولا على وجه الاسعارة  
 التحيلية (قوله عند المصنف) لانها عدم اشياء لو ارم المشبه به للمشبه  
 بعد ادعاء كونه عينه ولا تشبه لافي الاستعارة بالكناية (قوله او في حكم  
 الخبر) في اعادة الاتحاد ونسبي التسمية من الحال والمفعول الثاني من باب  
 علمت والصفة وانصاف كخص لاء وكونه ميبه كقوله تعالى (حتى يبين لكم  
 الحيط الابيض من الحيط الاسود من عمر) (قوله لولا دلالة الحال او محوى  
 الكلام) اي لولا القرينة احبة او الخفية المعينة لارادة المقول اياه فانه اذا اتى  
 القرينة المعينة اتى اثره اعني تعيين ارادة المقول اليه وامتناع ارادة المقول عنه  
 محاذ ارادة كل منهما بالنظر في انحاء مانع اعني وجود القرينة المعينة وان كان  
 بالنظر الى وجود المنقضي اعني كون المفعول عنه موضوعا له معينا ارادته فاندفع

انه اذا اتى القرينة المعينة فعين رادة المقول عنه و منع ارادة المقول اليه ولا يصح  
 كونه صالحا لهما عند انتهاء القرينة وقال اشرح رحمه الله في شرح الكشاف  
 ان صحة ارادة المقول اليه تنبئ على دخول اشارة في جنس اشارة حتى كانه من  
 افرادة يصلح له كمال يصلح لافرادة الطبيعية واشترط في القرينة انما هو لصحة ارادة  
 المعنى الحقيقي يعني ان قوله لولا دلالة الخ متعلق براءة المقول عنه لا المقول اليه  
 وهو مع كونه بعيدا من حيث اللفظ يرد عليه ان نفي قرينة شرط لارادة المعنى  
 الحقيقي لا لصحة ارادته فان صحة ارادته تنبئ على كونه موضوعا له وقد يجاب بان  
 عدم انقرية بوجوب عدم الارادة لاعداء احتمال لارادة وصلاحيته اذ قد تقرر  
 ان كل حقيقة يحتمل الجار وان كان احتمالا من حوا غير ما من دليل وفيه ان المقصود  
 هما صلاحية الكلام لارادتهما لاحتتماله لهما عند عقل وهو معنى قولهم ان كل  
 حقيقة يحتمل الجار ولذا قالوا انه محتمل غير ما من دليل (قوله والطلاق الاركان  
 الخ) مع حروجهما عن التشبيه المصطلح الذي هو دلالة (قوله ان التشبيه كثيرا  
 الخ) في قوله اركانه استصحاب (قوله ولا ذكر بحد الطرفين واجب) اي  
 في الكلام الدال على المشاركة فلا يراد به جالدين في جواب كل ريد بشدة الاسد  
 فقد حذف الطرفان (قوله والرئيس وآخر في المدوقات) على زعم المولاهن بشرطها  
 كذا في شرح الفتاح الشراقي وفيه دفع ما يقال من ان طعم الجمر مكروه وليس لها لذة  
 طعم وفيه انه انما يحتاج الى هذه الصفة لو كان وحده شدة بينهما الطعم وليس كذلك  
 بل وحده الشدة كون كل منهما موضوعا للشدة والفرح وان كان الطرفان من المدوقات  
 قال حسبان في نعت النبي صلى الله عليه وسلم كان حذيفة من ملت رأسه \* يكون  
 مزاجها عدل وماءه على انبيائها او طعم عص \* من لتفاح عصره احتناء (قوله  
 ووجه الدلالة الخ) تعرض لبيان لكونه حفا مع لاشارة الى ان المراد بالعلم الملكة  
 لا الادراك (قوله عما من شأنه الحياة) وهو لموافق بقوله تعالى (كنتم مواتا فحيا كم)  
 ولما تقرر عند اهل السنة ان الدية ليس بشرط لصحة الطعم الذي لا يتجرى ايضا  
 قابل للحياة عندهم وكونه متعارفا في روال اجوبة لا يقتضي ان يكون ذلك معناه  
 الحقيقي فانه قد غلب استعمال الكل في فرد كالوجود في وجود الخارحي قال  
 اشرح رحمه الله في شرح المقاصد معنى من شأنه من مره وصفته الحياة فبالعمل فرجع  
 التعريف الى معنى واحد وحيد اطلاقه على صلاحية فيه بجار (قوله كعبية  
 نفسانية) الظاهر ملكة تصدر عنها اي بسببها عن نفس لبطقة الاصل اي  
 الاختيارية (قوله بسهولة) احتراز عن لفظة فانفسها الى المصدين على السواء

وتفصيله في الحكمة والكلام (قوله وقيل الخ) ما مر جواز تشبيه المحسوس  
 بالمعقول مطلقا وعدده نقل عدم الجواز مطلقا الامحاء في الشر بحمله على  
 تنزيل المعقول مرة المحسوس (قوله وإذا كان المحسوس أصلا للمعقول الخ)  
 فكان المحسوس أي محسوس أو صرح من المعقول أي معقول فتشبه المحسوس  
 بالمعقول يكون محلا له وهو فرع في الوصوح أصلا في الوصوح والأصل في  
 الوصوح فرعاً وهو غير جائز فادفع ما قبل أن يشبه بحيث لا يكون أصلا في وجه  
 التشبه فقط فيمكن أن يكون معقول أصلا من وجه فرعاً من وجه ولا خلاف فيه  
 لا خلاف حتى الأصالة وسرعية (قوله في وصف الشمس بالمشهور) بخلاف  
 ما لو حاول محمول دلالة في وصف الخلة بالمشهور وقال الشمس كالخلة بأن يكون  
 التشبيه مقلوباً كان حينئذ من أقول (قوله من (٧) الخيالات) أي المركبات  
 الخيالية لا الصور المدركة بالخيال فإنها داخلة في الخيالات والوهميات أي المعاني  
 الجبرية المتعلقة بالمحسوس المدركة بالوهم والوحداتيات أي ما تدركه بنفسها  
 مثل الخواص والمغش وأما وصرح (قوله أو مادته) أي أجزائه التي يتركب منها  
 (قوله الخيالي) سمي بذلك لكونه من الصور المتضمنة في الخيال (قوله  
 كل واحد منها) بمدركه محسوس هو ذلك بعضها بالحواس دون بعض لم يكن خيالاً  
 بل وهمياً كاتساب الأعوان فإن المدرك بالحواس دون العول (قوله من باب حرد  
 قطبة) والأصل شقيق بحر وعصف بالاحمرار مع كونه حجر لثالث في احمراره  
 ولأنه قد يكون غير بحر (قوله أراد به شئ من سمات) ورده إلى المدرك المفيد  
 لضرورة الشر والافالشم في يطبق الواحد والجمع (قوله الذي لا يكون  
 الخ) بل هو من مخترعات محمله وبرسم فيها من غير وجوده في الخارج  
 وأما الوهمي بمعنى ما يكون مدركاً بالوهم من المعاني الجبرية المتعلقة بالمحسوسات  
 كهدافة ربه وودته فلا كلام في كونه عقلياً بهذا المعنى كذا في شرحه للفتاح  
 (قوله لكونه غير مترع منه) لعدم كونه حاصلاً من اجتماع أمور محسوسة بخلاف  
 الخيالي فإنه وإن كان من مخترعات التخييلة لكنه مترع من الحس لكونه مختم  
 من أمور كل واحد منها محسوس ولا حرج هذه الناحية أدخله في الحس دون الوهمي  
 (قوله ولهذا قال الخ) أي لكونه مدركاً لا بمعنى المتعارف قال غير مدرك بها  
 ولم يقل ما يكون مدركاً بالوهم (قوله ولكنه تحت لو أدرك الخ) يعني لو وجد  
 وأدرك لم يكن أدراكه إلا بالحواس لكونه من قبيل الصور لا المعاني لأن الكلام  
 في صورة شبيه بالمتعارف و - ب (قوله يميز عن العقلي) أي العقلي الصرف (قوله

الخيالات فمحنة

والحال ان مصاجي ( ح ) إشارة الى ان الحجة حن وان اصاحبه كسيفة من  
 الملازمة وان في البيت فلما لان المقصود الاصلى يقتضى والحال ان معنى ما يمتك  
 من قنلى دون ما يمتك من قنلى معنى ( قوله ) وما يجب التنبه له ( الح ) لما حل  
 الخيال والوهمى على غير المتعارف بوجه عدم الحن على ذلك ووجه نحل على  
 غير المتعارف ( قوله الصور الرئيسية في الجب ) لانه داخله في الحسى ولا حاجة  
 في دحوه ان قيد اومادته ( قوله ولا بالوهميات ح ) لدحوه في العقلى المعسر  
 بما ذكرنا عرفت من غير حاجة الى تفسيرها بقوله اى غير مدرك بها كنه لو ادرك  
 لكان مدركا بها ( قوله لان الاعلام الح ) معنى بلسان الدين كرمهم  
 لا يصدق عليها الخيال والوهمى بالمعنى المذكورين قد ذكره الشارح رحمه الله  
 ووجه انى لعدم ارادة المعنى المتعارف لهما وما ذكره وجه لى والاولى العرض  
 لهما وفي الكلام لفوشر على الترتيب ( قوله ورؤس الشياطين ) في قوله تعالى  
 ( بها شجرة تنفخ من اصلها سبع طعوب كانه رؤس الشياطين ) والتشبيه  
 تخيل على ما في الكشف لان رؤس الشياطين وان كانت متجمعة في الخارج  
 محسوسة في بعض الاوقات للابصار والاولاد عليهم سلام نكتب على الوجه الذى  
 قصد التشبيه به وهو كواها افصح الاصطلاح واحسنه لكن هو الجمع الموحودات ٦  
 واحصرها كالممر في الاوهام بسبب موحودة في الخارج ( قوله كصدافه ريد  
 وعداوة عمرو ) فان لهما تحف رطلها ( قوله بل نفس هي التي تستعملها ) هذا  
 في شرحه للفتاح والظاهر بل النفس تستعملها اذ لا يظهر فائدة ايراد ضمير النفس  
 والموصول ( قوله ما يدرك بالقوى الباطنة ) يعنى انه ليس المراد بما يدرك بالوحدانيات  
 مطلق بل ما يدرك بالقوى الباطنة فان ما يدرك بنحوها داخل في العقلى من غير  
 حاجة الى تفسيرها بالمعنى المذكور واحتدو في ذلك القوة هي الوهمى وقوة  
 اخرى قال الامام الرازى كلالقواس مختار فان كانت هي ابو الهمة فالفرق بين وبين  
 الوهميات فالعنى المشهور ان الوحدانيات تكون ادراكها محصور بها و الوهميات  
 تكون ادراكها بمحصول صورها كذا حققه بعض الفضلاء في حواشيه على شرح  
 مختصر الامامى وقد مر فانه قد حقي على بعض النظمين فاعترض له شكوك لعدم العز  
 بضرورة المقال ( قوله ان الله ادراكه وبل ) انيس لاصابة والوحدان والواو معنى  
 مع اى ادراكه يحسم نل العدة فالادراك خمس يشتمل حريم لادراكات وقوله  
 بجامع النيل بمنزها عما لا يحسم النل اعنى لادراكه شمع فان لادراكه لى يكون  
 شمع ليس بلده بل بحياتها ولا ردساقيل وهذا التمرير مقتضى ان لا يكون الله

٦ واحتملها لصفة

والإلم من قبيل الإدراك لا مركب من الشيء وغيره لا يكون ذلك الشيء بل لا يكون  
 المادة ماهية واحدة وحدة حقيقية وعند المدرك متعلق بكمال وخير أي يكون كماله  
 وخيرته عند المدرك بل يكون معتقدا لكمالته وخيرته فبدلاً لأنه لو لم يعتقد  
 لا يلتزمه ولو اعتد به ولا يكون كلاً وخيراً في نفس الأمر بل يندبه والكمال ما يخرج به  
 الشيء من القوة إلى الفعل وهو من حيث أنه يقتضي براء من القوة لذلك الشيء  
 يسمى كلاً واعتبار كونه مؤثراً عند خير أو أعماد كرهما التعلق المادة لهما وآخر الخبر  
 لأنه بعيد تخصيص للكمال وقيد بالحجية لأن الشيء قد يكون كلاً وخيراً من وجه  
 دون وجه والانداد بالوجه الذي هو كمال وخير (قوله وكل منهما حسى وعقلي  
 فإن ذلك الكمال إما من المحسوسات أو العقولات وفي انشاء المادة ليست الإدراك  
 الملائم من جهة ما هو ملائم بالحسية إحساس الملائم والعقلية تعقل الملائم (قوله  
 فكادرات القوة العصبية مع) أي دراة نفس بتوسط القوة العصبية التي  
 شأنها دفع النار وتوسط القوة الشهوية التي شأنها جذب الملائم ما هو خير  
 عندها وهو العسة في القوة العصبية وجذب الملائم في القوة الشهوية  
 في الإشارات كمال القوة الشهوية كماله أن يتكيف العضو الدقيق بكيفية الخلاوة  
 وكذلك المشعوم والملبوس ونحوهما وكل القوة العصبية أن يتكيف النفس بكيفية  
 طبعه فتولده كتكيف الدائمة بالحواس مثال ما هو خير عند القوة الشهوية  
 وإدراكها لذة حسية وكذا حال في الواقع (قوله والمتوهمة بصورة الخ) أي  
 وكتكيف الواهمة بصورة شيء مرحو حصوله بقوة الأسباب الآحدة في حصوله  
 كوصول المحسوس فتكيف بواهمة بصورة الوصول الذي هو معنى حركته متعلق  
 بالمحسوس كمال بواهمة وإدراكه لذة حسية وهمية (قوله فهذه مستندة إلى  
 الحس) أي حاصلة بتوسط حس الظاهر أو الباطن في شرح الإشارات ما حاصله  
 أن استكملت التي تتعلق بها المادة ما يتعلق بالقوة الشهوية أعني الحواس  
 الظاهرة والباطنة ومنها ما يتعلق بالقوة العصبية ومنها ما يتعلق بالقوة العاقلة  
 (قوله وهو إدراكها بحدوث بصرية) بالرفع صفة إدراكها أي إدراكاتها  
 للمجردات أي الواجب تعالى والعمول المصادرة عنه الواقعة في ترتيب الوجود  
 على وجود مطابق لواقع من غير شهنة وحس المجردات وإن كان إدراكاتها لقولات  
 مطلقاً وإدراكاتها للكتاب عصة كمالها لأن محل تكملات إدراكاتها  
 للمجردات على ما تقرر في موضعة فاذا ذكر تصوير لذة العقلية في محل أمردها  
 وليس المقصود الحصر كما هو فهذا محل كلام الشارح رحمه الله تعالى وما حررنا.

اندفع الشكوك والشبه التي انتج بها بعض الناصر من قدر ( قوله تحفة او تحيلا )  
 اي شركة تحقيق او تحيلا او تحففا او تحيلا ( قوله مع ان شيئا منها ليس وجه  
 التشبيه ) اي اذا كان قصد تشبيه زيد بالاسد في اشياء عدة لانه لا يصلح شيء منها  
 ان يكون وجه شبهه ( قوله فالمراد المعنى الذي له مزيد مع ) اراد بالمعنى ما يقابل  
 العين سواء كان قدم ما بينهما او جزأ او خارجا وبالاختصاص بالارتباط والتعلق  
 اذا الاختصاص بالمعنى الشهور لا يقبل الرتبة والقصص وانقصود انه ما كان  
 التشبيه عبارة عن الدلالة على اشتراك امر لاخر في معنى واحد مماثلته معه لا بد  
 وان يكون لوجه الشبه مزيد ارتباط وتعلق بشبهه ولشبهه في اعتقاد المتكلم ففي  
 التشبيه الغير المقبول له مزيد ارتباط بالشبه نحو زيد كالاسد في التشبيه المقبول  
 مزيد اختصاص له بالشبه نحو الاسد كزيد فلاحاجة في مقابل مراد بقوله نعم اي  
 ما حدهما كما في قوله تعالى ( يخرج سهم لؤلؤ وارجان ) مع نعم يخرجان من الماخ فانه  
 توجيه فاسد لان التشبيه نص في معناه لا يحتمل غيره وما في الآية على حذف اضاف  
 اي محتملها ( قوله ولهذا قال اخ ) يرد على عبارة الشيخ انه يوجب كون وجه  
 التشبيه خارجا عن الطرفين وكونه وجه ثالثا في جهة من غير انضمام معتبر وكونه  
 مختصا بالشبه به مع ان شيئا منها ليس شرطافي تشبيهه فانه اراد بالوصف المعنى مطلقا  
 سواء كان خارجا او لا ويكون في نفسه ان لا يكون بالقياس الى التشبيه لان لا يكون  
 تحيلا وكونه مختصا بالشبه بالاختصاص لا دعائي لا واقعي بل بعصر المتكلم  
 اختصاص ذلك الوصف بذلك الشيء ثم يشبه به غيره ومن هذا بهم ان في عبارة  
 الشيخ اشارة الى اعتبار المقصد في الاشتراك ( قوله علم سبيل التخييل والتأويل )  
 اي تصرف التخييل وحملها ما ليس بمحقق محقق ( قوله بجمع درجة ) بصم بذلك  
 وسكون الجيم وقبح اياه ( قوله للمالي المدلول عليه بـ ) من قوله رب ليل  
 قطعته بصود \* او فراق ما كان فيه وداع \* قال رب انكثير ( قوله اول الجعوم )  
 والاضافة لادنى ملاسة ورواية ديوانه دجاء كبر اصمير وهو ادى حذره في شرح  
 المفتاح ( قوله حتى يخيل ان الذي الخ ) قدم تخييل في عبي تحييل الاشارة  
 الى انه انقصود بالذات هو \* قال قدس سره فرب \* لان المقصود ظهور  
 السس بين الدعة فلياسب له ان يتغير تشبه الدعة بجهة ولاولان الصحة مقدم  
 على البود فورد ان الله خلق حق في خليفة ثم رش عنه من بوره ( قوله تلعب من  
 يده ) اي تظهر من لمع فلان من السام اذا رر منه لامر مع لرق اصاء ( قوله لا يحتمل  
 القلة والكثر ) اي بالنسبة الى كلام واحد كما يصح بينهما بالقياس الى طعام

واحد ( قوله عيباء ) من العيبة بمعنى السائل ( قوله كما يوجب الكلام  
 الفاسد ) أي فاسد بمعنى فهو تشبيه لفاسد اللفظ بفاسد المعنى من حيث عدم  
 الاتصاف ولا يتضرر بالوقوع في العمية والوحشة ( قوله ولا يحصل ما فيه  
 الخ ) أي على وجه الكمال لا يوقع في الوحشة والتخير ( قوله وهي  
 التعبدية ) أي على وجه الكمال ( قوله فكأنه أراد الخ ) أي أراد بكثرة انحاء  
 في الكلام كقولنا هو العربى مستعملة فيه فالكثير هو الوحد والضعفة  
 لكونها كثيرة فالقياس الى الوحد القوية اولانه حصل الكثرة سببها  
 في الوحد حيث يكون مرد بقلة انحاء في الكلام كون الوحد القوية مستعملة فيه  
 ( قوله ونحو ذلك ) كاحتماع بوحده القوية الموحدة للتعبدية اللفظي المثل بينهم  
 المراد وان كان كل واحد منها غير موحدة ( قوله كرماسا ) الكرمان بالكر  
 ثوب من القطر الابيض معرب من رسيته بالفتح كذا في القاموس ( قوله يكون  
 معنى فائضا به ) ادلاء من وجود واحد يشبه في الطرفين ( قوله متفرقة بها )  
 أي ليس حصولها في ابدان بالقياس الى غيرها ( قوله مرتبة ) أي مثبتة من رتب  
 رتوبها ادانت ( قوله من الالوان ) لم يذكر لاصواء مع انها مصورة بالاداء ايضا  
 فكأنه جعلها داخلية في الالوان كما رجم بعضهم ( قوله هيئة احاطة نهائية الخ )  
 سواء كانت في المعلم او المصطلح المراد الاحاطة الدائمة لانها المبادرة فمخرج البرزخ  
 والعبارة من صفة لا حثث كقوله تعالى ( جعل لكم الليل لتسكنوا فيه والنهار  
 مبصرا ) أي جعل لكم ليلين مطلقا لتسكنوا فيه والنهار مبصرا لتتعاونوا من فصله  
 فيقدر بالسطح بقربة كالدائرة ويقدر كالكرة بقربة بالجسم والتقدير هيئة  
 احاطة نهائية وحدة بالجسم او بالسطح كالدائرة والكرة ( قوله معنى انها عبارة  
 الخ ) جعل العربى الاول على التبع بحمل الجراء شرط وفي شرح العقائد النسبية  
 جعل التعريف الثاني على التبع بحمل الشرط جراً ونظيره متردد في ذلك اذ يرد على  
 كل واحد اشكال فلو جعل اخر كده هو الخواص المسوق بالكون الاول يلزم ان لا يكون  
 الانتقال معتبرا في اخر كده شرط هاون جعل مجموع الكوئين يلزم ان لا يكون  
 الاثنان في اخر كده وكون بالذات فان الجسم اذا حصل في مكان في آن وانتقل  
 في الآخر الثاني الى مكان آخر واحتفروا في الآن الثالث يلزم ان يكون الكون الثاني  
 مشتركا بين الحركة والسكون ( قوله مختص بالحركة ) أي على تركيب  
 الرمان من الآراء المتباينة ( قوله هو الخ ) وقع في المقولات الاربع الكيف  
 والكم والابن والوضع والاتفاق ( قوله والحركة من الاعراض الستة )

اى على التعريف الاول لانه لا يبين المسوق ومن قبل الانه ل على التعريف الثاني  
 ومن الكيف على تعريف ارسطو وهو كمال لول لما هو ، شؤة من جهة ما هو بالقوة  
 والى هذا اشار الشارح رحمه الله تعالى فيما نقل عنه الحركة من قبل الابن وقبل  
 من قبل ان يفعل وقبل من قبل الكيف (قوله فكاه ر د ع ر ا ح) فيه بحث  
 اما اوله لانه لا يصح ذلك على رأى الحكماء لان يقول و تقصر و سرعوا طو  
 من قبل الاضافات ولما تبدل بالاصفات ولا على رأى متكلمي لانهم صرحوا  
 بان اصول والعصر نفس الاحكام لقولهم في بحث لرؤيه ، رى الاحكام لا يعرف  
 بين الطويل والاطول وقالوا السرعة والبطء من الامور لا اعتبار له بالجرم قيم  
 المرمى بالعرض واما ثانيا فلان تلك الاوصاف انما تكون منصرفة بتبع انما يبر  
 والحركات بعضها من المصبرات دون معروضاتها تحكم واما ثلث فلان الحس  
 والفتح والضحك والسكاه ايضا منصرفة بعد كالاوصاف بعضها من المتصلات  
 دون تلك الاوصاف تحكم ، حاله من سره و اراد ، كيفيات الخسوة ا ح  
 فيه انه على هذا الاوجه بعضها بمنزلة بالسر و حصر الحس و فتح بها متصل  
 بها فان جعلها مدركة بالسر تعا ووصف محسنة فائدة من سره لاحتمال  
 الح لا ينفى ان مجرد الاحتمال كاف لرد مادته ان شراح ، جهة الله تعالى من بها  
 من الكميات ، من ان التبيين يكفيه مجرد احتمال ، يكون تلك الاوصاف  
 من الكيفيات المستثناة للاضافة ليس شئ (قوله كاه من و لفتح ا ح) بهى  
 انما اذا قارن الشكل للون حصلت كمية ماضية بها يصح ان يقال لشيء انه حس  
 الصورة او فصح الصورة والحس والفتح الحاصلان لكل واحد منهما غير الحس  
 والفتح المعارض للمجموع كذا قل الله (قوله الداحلة تحت الشكل) لا ينفى  
 انها ليست من حركات الشكل فالمراد لدخول دخول الحس بما حس به كما هو سوق  
 الكلام (قوله يدرك بها الاصوات) بهذا القيد يخرج نفيه امرته في ذلك العصب  
 التى هى غير الجمع وهذا القيد معتبر في تعريفات جمع قوى و يدرك في بعضها  
 (قوله اوتار الاعاني) جمع اعينة في القاموس بينهم اعنة كالعند و يحدف و يكسر  
 نوع من العناء اطلق في العرف على آلات هى دوات الاله نر (قوله المر امير) جمع  
 مر من ر مرز موراعى في الفص كدافى فاموس فامر ما لم يكون ، ان الفصح  
 (قوله في الدن كاه) او في ظاهر الدن كله (قوله او ن بلوسات) لحصولها  
 في العناصر الاربعة التى هى اوائل الاحكام بمصرفة (قوله من شبه يبرق  
 المختفات وجمع المتشاكلات ل ح) الفعل لاوى صرارة تسيير لرطوبات



المجمدة بالرد ثم تحلبها ثم تصعبها وتخيرها ومن ذلك يلزم الجمع والفرق فلها  
مدخل ما فيها فذلك اسد الله كذا في حاشية حكمة العين للسيد (قوله من شأها  
تفريق المشكلات الخ) كالارض تنشق بشدة الرد والظاهر ما في الشفاء وشرح  
المواقف ان الرودة تجمع بين الشكلات وغيرها فان شأنها التكثيف ومن ذلك يلزم  
الجمع وبالجمع يلزم التفريق اذا كانت اجزاء الجسم الذي اثرت فيها متخلطة (قوله وكون  
هذه الارضة رخ) وما عند البعض الآخر فالحشوة عدم استواء وضع الاجزاء والملاسة  
استوائه والبر الاستعداد نحو الانفعال والصلابة عدم الاستعداد نحو الانفعال  
(قوله وكل منهما في الحقيقة الخ) لان الحبيب في حيزه الطبعي موصوف بالخفة وان  
لم توجد المدافعة كد تقبلهما في الحقيقة ليستا من الموصفات انما الموصف المدافعة التي  
هي اثرهما فعدم من موصفات قول طاهري \* قال قدس سره وهي الرطوبة \* اي  
الرطب الجارى في شرح محض جسم اما ان يتصل صورته النوعية كيميائية الرطوبة  
اولا والاول هو الرطب والثاني ان يتصل به جسم رطب ولا يتصلق والاول  
هو المثل ان اتصل بظاهرة فقط غير عائص به والمتفق ان كان عائصا فيه (قوله  
واللطافة والكثرة) لثيقة انشوام وعلته (قوله اي المختصة بدوات الانس)  
اي لا يوجد من بين الاجسام الاقمتله نفس وهي مبدأ الآثار او الى سبق واحد  
او شعور فلا في وجود بعضها في الواجب تعالى والجردات كذا قيل ولا حاجة  
الى اعتبار الاحتص من الاصل في لان هو الواجب تعالى وعلم الجردات عند  
منشئهم ليس من الكيف (قوله من الدكاء) مصدر دكت النار اذا اشتد لها  
(قوله اي حدة المؤد) النفوذ التوقد ومنه النفوذ القاب (قوله وقيل  
هو ان يكون مع) فعل الاول حبى وعلى هذا كسى (قوله موصوعات ما الخ)  
في حواشي شرح الفتوح الشريفي راد بالموصوعات الآلات يتصرف فيها سواء  
كانت خارجية كافي الحجة او ذهنية كافي الاستدلال وصادرا حال عن الاستعمال  
وبحسب متعلق بالاستعمال وما مصدرية اي بحسب الامكان \* قال قدس سره  
اطلاق العلم الخ \* ذكر هذه الاطلاقات من باب مجازاة الخصم والمقصود  
الاعتراض بقوله واسكة المذكورة الخ \* قال قدس سره على ملكة الادراك  
الخ \* اي ملكة يقتدر بها على ادراكات جبرية كما في تعريف العلوم وانما قال  
غير بعيد لان اختلافه على العلوم العقلية غير مخصوص عليه \* قال قدس سره  
ما سبب معرف \* فانه يقولون فلان يعلم ان نحو والمطلق ويريدونه ملكة

الأدراك \* قال قدس سره على الملكة التي ذكرها \* أي ملكة العلوم العملية \* قال  
 قدس سره على مطلق ملكة الإدراك \* الشامل للعلوم النظرية والعملية (قوله وهي  
 الطبيعة) أي العريضة في اللمعة الطبيعة أي الجمعية التي جبل عليها الإنسان (قوله  
 وفسرت الخ) أي فسرت العريضة في الاصطلاح بالملكة التي تصدر عنها الصفات  
 وما يصدر عنها من حيث قيامه بحمل تلك الملكة بمعنى صفة ومن حيث الصدور  
 فعلا والعريضة تطلق على تلك الملكة من حيث كونه صفة وخلق باعتبار كونه فعلا  
 والمراد بالصفات الداتية الصفات التي لا يكون لها كسب مدخول فيها لملك الكسابة  
 لا تسمى عريضة والكرم الذي يصدر عنه جل المال والفس والجاه إن كان صدوره  
 عنها بالاعتقاد والممارسة لا يسمى عريضة وإن كان ثالث يسمى عريضة في شرح  
 الفلاح للعلامة المرق بيبي العريضة والخلق أنه لا مدخل للاعتقاد في العريضة وله  
 مدخل في الحق فاندفع مقال السيد أن إطلاق العريضة لهذا معنى غير ظاهر وأظهر  
 إطلاقها بمعنى الصفة الخلقية (قوله تسهونة) احتراز عن القدرة فإن نسبتها إلى  
 الصدور سواء (قوله من غير روية) أي فكرونا من كنهه نحصل لملك الكسابة  
 مبتكر في كتابة حرف حرف (قوله مثل الكرم) في شرح العلامة الكرم صد  
 البصل واللؤلؤ فإن كان بدل الفس فهو شجاعة وإن كان بدا بالهم وجود وإن كان  
 يكف ضرر مع القدرة عليه فهو هو وبقر من العلم وإن كان يكف ضرر لأمع  
 القدرة عليه فهو نسيان الحمد \* قال قدس سره قد خلقوا الخ \* هذان الإطلاقان  
 المذكوران في شرح الاشارات لمحقق الطوسي ونعصير فيوده مما لا يتحصيه المقام  
 (قوله كأنما لقي على ما يماثل الأص في الخ) فالخفي على هذا ما يكون متفردا في ذات  
 الموصوف لا يلاحظ إلى غيره فيدخل الاعتبار لدى غيره عقل في ذات الموصوف  
 بدون تعلقه بشيء في الخفي (قوله ككذلك تصح ح) فالخفي من هذا  
 ما يكون متحققا في ذات الموصوف بدون اعتبار عقل فدخل فيه عند  
 الحكماء بعض الأوصاف وهي التي ظنوا بوجودها ولا يدخل شيء منها  
 فيه عند المتكلمين لعدم قولهم بوجودها (قوله وفي كليهما الخ) أي إلى  
 كلا الإطلاقين أشار صاحب المفتاح حيث قال الخ فإنه حصل خفي بمقابل  
 للاعتبار والنسي وأورد مثالين لهما على سبيل مفعول والشر الفير لمرتب  
 فالخفي في عبارته معناه ما يكون موجودا في نفسه ومتفردا في ذات الموصوف وهذا  
 هو ما اختار الشارح رجه الله في شرحه وقال السيد في شرحه الوصف العقلي ينقسم

الى حقيقى اى وجود فى الخارج واعتبارى لا وجود له فبدوننا كانا كثيرا واصناف  
 الاعتبارية سمة لا سبب ولاضافات باسمها لا وجود لها فى الخارج عندهم  
 عطف النسبي على الاعتبارى صفة قريبا من العطف التصيرى انتهى ولعله اختار  
 ذلك لاجل انحاء فهمه بين على اعتبارى ونسبى ولا يخفى ما فيه من التكلف  
 ( قوله او كانصافه بشئ تصويرى وهمى مختص ) مثل اتصاف السمة وكل ماهو  
 علم بما يتجمل فيها من بصرى ولاشراق واتصاف الدعة وكل ماهو جهل بما  
 يتجمل فيها من السواد والظلام وبهذا التمثيل يظهر ان المعنى فى وجه الشئ يتناول  
 الوهمى كما تناوله فى الطرفين ( قوله اما واحد ) فى شرحه يفتح وجه الشئ  
 اما ان يكون امرا واحدا فى نفسه بان يكون حيا من الاديان او معنى من المعاني  
 بسيطا كان او مركبا وما ان يكون غير واحد بل امورا متكررة وهو قسمان احدهما  
 ان تؤخذ من حقيقة عددية منتزعة من الكثرة او هيئة واحدة منزوعة منها يعتبر  
 اشتراط الطرفين فى تلك حقيقة او الهيئة لاقى كل واحد من تلك الكثرة وثانيهما ان  
 لا يعتبر ذلك بل يجعل كل واحد من الكثرة على انه مشترك فيه مقصود بالتشبيه  
 فهذه هى الاصنام الثلاثة التى معنى كونه واحدا ان يكون منصفيا بالوحدة فى  
 نفسه مع قطع النظر عن اعتبار العقل ومعنى كونه منزلا منزلة او واحد ان يكون  
 الامور المنزلة موصوفة بالوحدة باعتبار العقل والتعدد ان لا يكون موصوفا  
 بالوحدة اصلا هكذا ينبغي ان يفهم وليس معنى الواحد ان يكون بحيث بعد فى  
 امر واحد من وضع براهمة بضع واحد سواء كان سبعة لاجراء او مركبا من  
 اجزاء اعتبارا لصحاح بعضها الى بعض ووضع براهمة لفظ مفرد على ما فى شرح المفتاح  
 الشريعى بان كونه واحدا ليس باعتبار العرف ووضع اللفظ براهمة ( قوله وبهذا يشعر  
 بلفظ المفتاح ) اى امموى مركب من متعدد لا يكون تركيبه حقيقيا ولما يكون تركيبه  
 اعتباريا ( قوله وفيه بصرى معروف ) وجه النظر ماد كره فى بيان المركب الحصى بقوله  
 وبهذا يظهر ان مدرك فى افتتاح ح و خاصية ان ماد و تركيبه حقيقى بان يكون  
 حقيقة ملتزمة من بين و حدود و انزل براهمة واعلم ان عبارة المفتاح هكذا وجه  
 التشبيه اما ان يكون امرا واحدا او غير واحد و غير الواحد اما ان يكون فى حكم الواحد  
 لكونه اما حقيقة ملتزمة و اما الوصاف مقصودا من مجموعها الى هيئة واحدة او لا يكون  
 فى حكم الواحد شئى وليس بينهما بصرى كونه تركيبه حقيقيا فيحمل قوله اما حقيقة  
 ملتزمة على كونه حقيقة ملتزمة بحسب اعتبار العقل كما نقل سابقا من شرحه  
 للمفتاح فلا يكون داخلا فى الواحد والمقدمة بينها وبين الهيئة المترعة انها حقيقة

للمرئيين فيكون كل من الطرفين ابصارا مركبا وانتهيه امتزجة صفة عارضة لهما  
فيكون ان يكونا مفردين وان يكونا مركبين فالنظر لهذا كور ساخط وبعله لاجل هذا  
اسقط ههنا قوله وفيه نظر متعرفه وفيه بياقي قوله ونهد بهر من مدكر في الفتح  
الحق بوجه واحد في كثير من النسخ وان كان في نسخة لاصل وعليه بنى السيد حاشيته  
( قوله لم يثبت الى تقسيمه ) اي تقسيم المجموع المركب باعتبار احرائه الى الاقسام  
الثلاثة اذ لا غرض لسايطاق باحرائه فالمجموع من حيث مجموع اما حسي او عقلي  
( قوله تمامه حسي ) سواء كان واحدا او مركبا او متعددا ( قوله او متعددا مختلفا )  
بان يكون واحدا من حسي والآخر عقليا ( قوله ولا يجوز ان يكون ح ) اما اذا كان  
تمامه حسيًا فظاهر واما اذا كان متعددا مختلفا فلا لاس من اترع كل واحد منه  
من الطرفين ويتبع انترع الذي هو حسي من العقلي بخلاف المركب من الحسي  
والعقلي فانه عقلي وان كان بعض احرائه حسيًا فيكون طرفه واحد هما  
عقليا مركب من الحسي والعقلي فندر ( قوله ونعني ) سواء كان عقليا صرفا  
او بعض احرائه عقليا وبعضه حسيًا ( قوله عقليين ) صرفين ومركبين من المحسوس  
والمعقول ( قوله بل كل محسوس ) المسبب للترقي من عدم امتزج قيام المفعول  
بالمحسوس لا يدعى وقوعه ويقبل بل كل محسوس يقوم به او سايق عقلية كالتيثية  
والخوهرية والعربية ويزن العرض لكون بعضه حسيًا وبعضه عقليًا  
تحتاج الى التخصيص اي كل جسم محسوس والابنم تسلسل كما لا يخفى ( قوله  
وامر از اح ) يجوز ان يكون مقصود المصنف رحمه الله حاصل مدكره  
السكاني رحمه الله بقوله والتحقيق مع الاله ورده بطريق اسؤال واحواب  
فلا وجه لقول الشارح رحمه الله واعلم ان هذا ح ( قوله اما حسي )  
اي ما يدرك بالحس او عقلي اي ما يدرك بالعقل وان كان بعض احرائه حسيًا كما مركب  
الذي نعده حسي ونعده عقلي ( قوله والاخير الخ ) اي التعدد اما حسي بتمام  
حرثاته او عقلي بتمام جريثاته او مختلف بعض حرثاته حسي وبعضها عقلي ( قوله  
او عقليين ) اي مدركان بالعقل سواء كان احراؤهم عقليين وبعضها عقليا وبعضها  
حسيًا ( قوله لسكن وحووب كور طرق الحسي ) فالعقلى بدى مر وهو ان يكون  
تمامه حسيًا واحدا او مركبا او متعددا مختلفا فقط كل واحد منها ثلثة اقسام  
كونهم عقليين وكون المشبه عقليا والمشبه به حسيًا وبالعكس فتدبر فانه قد اطاب بعض  
النظرين فلا هائل ( قوله بدوات الانفس ) اي لاسية ( قوله كونه صادرة )  
اشارته الى ان الشجاعة كما تعلق على البكة المخصوصة تنطبق على اثرها ايضا ( قوله

الدلالة الموصلة (فسره على مذهب الاعتزال مابعد السكاكي رحمه الله ولأنه  
 الأنسب في تشبيه العبر بالثور في كونه كل منهما موصلا إلى شيء) (قوله وبهذا  
 سقط الخ) أي يجعل وجه الشبهين وجود الشيء وعدمه المراء عن الفاسدة سقط  
 كلام الشيخ لأنه إنما يردنا أن يمدح هذا الكلام في الوجود وليس كذلك بل لو  
 أثبت المعنى ثلثي في عدم وهو المراء عن القائل للوجود فيكون تشبيها (قوله  
 لما فيه من شائبة التركيب) لأن الأضافة داخلية في المصاف وإن كان المصاف إليه  
 خارجا لأنه لا يمكن وجه شبه متزعة من أمور متعددة عد واحدا (قوله  
 هو المفعول) لأن العقرنة الأفعال كما أن الملكة كذلك وأيضا المفعول يطلق على الملكة  
 المدكورة صرح به الأمامي المراء في الأحياء (قوله مطلقا) أي واحدا كان أو مركبا  
 أو متعددا (قوله إلى عدة أشياء) فيما إذا كان الطرف مركبا (قوله أو إلى عدة  
 أو صاف) أي إذا كان طرف مريدا (قوله وحديث لا يخفى الخ) جواب عن قوله  
 ولم خصص هذا لتفصيل بوجه مع الشبه (قوله في هذين معهما وتشبههما) عموم  
 التكاثرية فيكون ثلاث الهيئات المشتركة بينهما صادقة عليهما فلا بد أن يكون  
 تلك الهيئة أيضا متزعة من متعدد فلا بد أن يكون وجه الشبه مركبا ليتمكن انزعاج  
 الهيئة أيضا منه (قوله غائبا عن) حتى لا يتوهم أنه يجوز أن يكون الهيئتان  
 المترصتان من متزعة مشتركتين في أمر واحد عارض للمصاف فلا يستلزم تركيب  
 الطرفين تركيب وجه شبه (قوله وبهذا يظهر) أي بما ذكرنا من أن المركب  
 سواء كان طرفا أو وجه شبه لا يكون الهيئة متزعة لاحقيقة ملتبسة من أجزاء  
 مختلفة (قوله محض بصر) لأنه محض الحقيقة الملتبسة قسما من وجه الشبه المركب هذا  
 هو الباطن الذي ذكره في سبق بقوله وفيه نظر ستعرفه وقد عرفت اندفاعه (قوله  
 وقد لاح في الصصح الثريا كثرى) التكاف تشبيه مضمون جملة قد لاح بمضمون  
 جملة ترى كفا في امرد تشبيه مريد بمرد ولاصل يتعلق به هذا الجار نص عليه  
 في الرضى والمعنى لثري تشبيه بالمفقود لاح في الصصح كثرى وأصله حالا أو صفة  
 لثريا والتكاف بمعنى عني أو صفة مصدر محذوف أي كظهور المرثى المصدوس  
 أو خمر منه محذوف كذا بن تكاف كذا لا يخفى (قوله وهو صاحب المفتاح الخ)  
 قيل هكذا كان في نسخة لأصل بغيره رحى قوله وصاحب المفتاح قد جمع  
 بينهما لأن السجدة الأولى مشعرة بن السكاكي رحمه الله تعالى لم يتعرض للتقدير وليس  
 كذلك إلا أن شارح رحمه الله قد كتب في نسخة موافقة للأصل في الحاشية  
 كلا جمع صاحب النفس (قوله فداخل كثير من الطائف) وذلك لأن صيغة

المصارع كدل على الاستمرار التجددي واستمرار النهوى شعر بالتسايط في جهات  
كثيرة من العلو والسفل واليمين واليسار والتداحس والتلاقى والتصادم فيكون  
مشعرا باللطائف ، يشار اليها بقوله وهي تعلق وترسو الخ بخلاف صيغة الماضي  
فانه يدل على وقوع التسايط في زمان ماضي ولا شعر بكونه في جهات كثيرة  
فيكون محلا لتلك اللطائف ( قوله نعم هذا الخ ) وبضم بمعنى الصعود كذا في  
الاساس وشمس العلوم وفي القاموس كلاهما بمعنى لقوط او بالنصب للسقوط  
وبفتح للصعود ( قوله في حكم الصلة مصدر ) سواء كان لفظ مثار مصدرا  
او اسم مفعول لان قيد اسم المفعول قبل مصدره وانما رد لفظ الحكم لانه ليس مفعولا  
للمصدر لانه مفعول معه والعدل فيه معنى التشبه مستفاد من كان لكنه قبله  
ومقارن معه فيكون في حكم الصلة ( قوله ونصب لاسباب ) بمعنى ان نصب الاسباب  
ليس باعتبار انه معطوف على اسم كان ليكون تشبيها مستقلا من اعتبار انه مفعول  
معه فان السوف مصاحب الصع سواء كان انشرا مصدرا كالموطأ هر كلام الشيخ او اسم  
مفعول كما هو مراد الشيخ على ما صرح به لشرح وجه الله تعالى فانه اذا كان التقدير  
الرفع المثار يكون في المثار ضمير رفع ( قوله توقع ) هكذا صححه في شرح المفتاح  
وشرح التبيين ولما لم يوجد اسم الالفاظ في كتب لغة اليهود قد صيره الى تدافع  
وليس على ما ينبغي لان هذا نقل لعمارة اسرار البلاغة وفيه توقع فالشيخ اما استعماله  
قياس او وحده ( قوله اي يكون وجه التشبه الخ ) شار بمحل وجه التشبه من  
الهيئة الى ان الظرفية المستعادة من قوله في الهيئة طرفة الجرف للكمال وهذا التوجيه  
يصحح الظرفية ولا يذهب الاستدراك اذ يكفي في الدال ومن يدبغ المركب الجسمي الهيئات  
التي تقع عليها الحركة بخلاف عمارة الشيخ فان معناه محض التشبيه في الهيئات فان يكون  
المشهد والمشي به ووجه التشبه هيئة وهو ضمح لا عار عليه والمراد بالهيئة الصفة  
ومعنى وقوع الحركة عليها كون الحركة على تلك هيئة الخصوصية كانه صرح به  
بقوله من الاستدارة اي استدارة الحركة والاستقامة وغيرهما من المصرفة  
والبطر والانصال والاضطام وليس المراد بوقوع الحركة عليها وجود الحركة  
معه وجود الجزء مع الكل والاستدارة استدارة الجسم ومتفادته لانه حينئذ  
لا تشمل الوجه الثاني اعني تحدد الحركة من ذوصاف ويلزمه استدراك قوله  
ويعبر فيها التركيب ( قوله ويعبر فيها التركيب ) اي تركيب تلك الهيئة اما من الحركة  
وغيرها من اوصاف الجسم او من الحركات المختلفة ليكون وجه التشبه مركبا

(قوله على وجهه) أي على طريقين أحدهما أن يقرن بالحركة غيرها من الأوصاف  
فيكون الهيئة مركبة من أوصاف أو على وجهين أحدهما أن يقرن بالحركة غيرها  
من أوصاف الجسم أو يقرن به الحركة غيرها من الأوصاف (قوله غير المصنف)  
فانه جعل الهيئة التي تقع عليها الحركة من المركب الحسي فلا بد من اعتبار التركيب  
فيها كما يوضحه قول شارح رحمه الله تعالى ويعتبر فيه التركيب وجعلها  
على الوجه الأول مجموع حركات والأوصاف المقرونة بها وعلى الوجه الثاني  
بمجموع الحركات بل عليه قوله ولابد من اختلاط الخ وصارة الشيخ رتبة  
من جميع ذلك فانها نفس الهيئة التي تقع عليها الحركة موحدة لا زدياد دقة  
التشبيه وان تلك الهيئة قد تكون مفروقة بغيرها من الأوصاف وقد تكون مجردة  
عنها حتى لا يراد سوى تلك الهيئة وليس في كلامه اشعار بان تلك الهيئة مركبة  
من الحركة والأوصاف والحركات ولم يتعرض الشارح رحمه الله تعالى لبيان  
وجه التعبير ولا للفرج والتعديل إشارة إلى أن نفس التعبير كاف في حركته وان كان  
في صفة صحيحها مما اذا صارت بالتعبير بعيدة عن فهم المراد (قوله والهيئة  
المقصودة سواء كانت متجهة أو متجهة بها أو وحدة الشبه (قوله ان يقرن) أي تلك  
الهيئة (قوله ان يقرن الهيئة بالحركة) من وسع المظهر موضع المظهر اعتناء  
بشأنه (قوله من الأوصاف الخ) أي استثنوا الجسم واشترطه (قوله والامر)  
أي بحسب أصل اللفظ (قوله قال شمس الخ) نظير لما استبعد من الكلام السابق  
أي تلك الهيئة حاصلة في تعريف (قوله يتحقق التركيب) متعلق بالابد (قوله  
ينطق بنطق) هذا لتبين تشبيه استبعاد من كاش أو اعتراضه ببيان وجه  
الشبه (قوله في كل حالة وجهة) ان عن حركات الاندفاع من الوسط إلى الطرفين  
وحركة الانطواء من الطرفين إلى الوسط في كل حالة حركة إلى جهة وان اعتبر  
حركته في الجانبين واليمين واليسار في كل حالة إلى جهتين وان اعتبر مع ذلك  
من الطول إلى السفل وبالعكس في كل حالة إلى ثلاث جهات (قوله بعرويد) لمرّة  
حركته إلى الجهات وبدرته (قوله أكثر) أي أكثر ندرة وعزّة لان التركيب في الأمور  
المباعدة اندر (قوله على قوام معتد) فتح الدال وهو مصدر ميمي وصف  
القوام به على المبالغة لانكسر دال لأنه لا يصح انقاضيته بحمل فانه يفتح الجيم  
الا ان يكسّر في النهاية بمجرد لانه في الزوي بدو حركة منه (قوله من جعل الله)  
أي محدولة مأخوذة من حد لمد إلى الله تعالى ومعناه احكام فلما فسره  
بمحكمة الخلق لا من حد لمد إلى الناس من معناه القتل والمجدول المأخوذ

منه معناه المقتول ثم ان استعمله في احكام اخلاق ام يحار لان القتل يستلزم الاحكام  
 عادة وامالعة طارية (قوله ومن لطائف ذلك الخ) اي موقع التركيب في هيئة السكون  
 فان المقصود تشبيه هيئة المصلوب المركبة من مكون كل عصب منه في موقعه بهيئة  
 القائم من العنق المحطى المركبة من سكون كل عصب منه في موقعه والعرض للعنق  
 واللؤنة والكسل لتفصيل تلك الهيئة وبيان سببها وابه اشار اشار ح رجه الله تعالى  
 بقوله فاطف بحسب التركيب والتفصيل فلا يرد ان وجه الشد في هذا التشبيه ليس  
 بمركب حمى لان اللؤنة والكسل عقليان والمركب من الحسى والعقلى عقلى ولذلك  
 قال بعض الناظرين قوله ذلك اشار الى مطلق التركيب (قوله مثل الذين حلوا النورية)  
 حلوها وكلفوا العمل بها لم يحملوها لم يعملوها ولم ينفعوا بها (كمثل الجار يحمل  
 اسعرا) حال والعامل فيه معنى المثل اوصفه ادليس اراد من حمار معين (قوله وهو  
 الكتاب) وفي القاموس الكتاب الكبير وحرء من حرء لتورية (قوله وكذا في جانب  
 المشد) الا ان الجهل في حايه سرى فانهم لم يحملوا به فكأنهم لم يحملوها وليس المراد  
 من الجهل عدم الانتفاع بما فيها على ما قيل لان ذلك داخل في وجه التشبيه حيث قال وجه  
 التشبيه حر من الاجتماع الخ (قوله فان قيل هذا يقتضى الخ) لا يقتضى انه لا وروده لان  
 ما تقدم انه اذا كان وجه التشبيه مركب من متعدد قد يقع اجتماعه ما اتراعى من قل مما يجب  
 الاتزاع منه وفي التشبيهات المجتمعة انما يكون اتزاع من الكلام اذا اعتبر كل  
 واحد على حدة لانه يقع الخطأ في اتزاع وجه التشبيه في قولك يريد بصفو  
 ويكدر وجه التشبيه في كل واحد من التشبيهين على وجهه في حالتى لا مراد والاحتجاج  
 (قوله بعض التشبيهات المجتمعة) وهى التى يكون لمرص فيها الاجتماع (قوله  
 من قيل الاستعارة بالكناية) وانقول ان الاستعارة بالكناية تشبه لا يقع  
 في هذا المقام لان مقصود السائل ان بعض التشبيهات المجتمعة يدرم ان يكون تشبها  
 واحدا والتشبيهات الصمية في الاستعارة بالكناية ليست من التشبيهات المجتمعة  
 (قوله في افادة ما كان يهده اعم) وهو التشبيه المستقر وان كان تعريحا الساقى  
 في افادة اجتماع الصفات فان ذلك ليس تعبيرا في افادة تشبيه بل في افادة او العطف  
 (قوله قد يترفع التشبيه) اي القائل اي الاشتراء في في صفة (قوله من نص التصاد  
 اى من غير ملاحظة امر سوى التضاد (قوله ثم يبرز للتصديق) لا خفا في ان  
 الاتزاع المذكور بعد التبريل ادهو بادعاء احداهما عين الآخر ومسمى به وذلك  
 الادعاء بعد التبريل في شرحه لفتح اى بعد اتزاع وجه التشبيه من التضاد يبرل



اتصاف كل من الامرين بمصادرة الآخر او تصادها او شبه التضاد مرة التناوب  
 محل بحث وكذا مقاله السيد في حواشي شرح المفتاح من ان كلمة ثم للتراخي في الرتبة  
 لان الاثران موقوف على تنزيل فهو متقدم على الاثران ذاتا ورتبة فالوجه انه  
 معطوف على اشترائه بذل لانه يشترك في مقدمته ثانية لتعليل الاثران  
 بمعنى ينزع وجه الشبه من جهة التضاد لانه يشترك الضدان في التضاد تحقيقا  
 ثم ينزل التضاد منزلة التسبب في صفة فيحصل بينهما تماثل واورد كلمة ثم للتباعد  
 بينهما فان الاشتراك حقيق والتزيل دما في محض في الرضى ويعطف الفعل على  
 الاسم والعكس اذا كان في الاسم معنى الفعل قال الله تعالى ( قالوا الا صابح وحمل  
 الهيل سكما ) على قراءة عصم وقال تعالى ( صافات ويخضعن ) اي يصغفن  
 ويخضعن والمراد بالتضاد اشتق مصفا ( قوله ونظرافة ) الظرافة بالفاء المعجمة  
 الكياسة نظرف ككرم طرفا وظرافة كذا في القاموس ( قوله فان كان العرض الخ )  
 هذا الكلام يدل على عدم حتمه وكلام الاسم المردوي يدل على احتماهما  
 فيحصل كلام الشرح رحمه الله تعالى على ان مقصوده بيان التماثل المبرر والتميز  
 المبرر ليظهر تحقق كل منهما في الامر في العرف وظهر الفرق مائة الظهور  
 وعلى هذا فكلما اوفى المتكلم الخلق ( قوله فان لا امام المردوي الخ ) تأييد لكون  
 مدير التماثل في شرح الفتح على حيث قال المردوي في صدرها الحمد واسلمج  
 وليس فيها اشارة الى قصة ومثل وشر واشارة الى حوار احتمالا ( قوله كان  
 للتشبيه الخ ) اي لا يستعمل هذا هو له لان الخراج مكتبة لوقوع الاستعمال  
 فلا يرد ان الجامد اص قديون فهذا الاسم وانه كالبشبه الشيء بنفسه لا يشك  
 في ثبوته وان كى التعريف الاعبدي في ثبوته له طلبك في التشبيه ايضا ( قوله  
 نحو كانت قلت الخ ) فان الاصل كانت رحل قال حذف الموصوف وجعل الاسم  
 بسبب التشبيه كأنه الخربصه فقلب الصغير الغائب بالحواس وكذا في كاني قلت  
 ( قوله نحو كان ريدا الحوت ) يمكن ان يقال انه في معنى المشتق اي متولد من ماء  
 ابيك ( قوله اي في الكاف ونحوه ) لانه اذا كان الاصل في نحو الكاف ذلك ففي  
 الكاف اولي وليس ذلك بطريق كناية كافي قوله مثل لا يصل لانه لا يدخل  
 فيه الصور كما لا يخفى ( قوله مثلهم كمثل الذي استوا قداما ) اي حال المسافقين  
 وقصصهم العجبة المدكورة فبما سبق كثر الذي اي كمال الفوج الذي  
 استوفد نارا عظيمة اي صب وفودها وهو ارتفاع سطوعها وارتفاع  
 لهبها فلما صارت النار محول مستوفد من الامكن والاشياء او اصابت

تلك الاماكن والاشياء بالنار ذهب الله بوز المستوقدين اى لغد تورهم وامسكه  
ومضى به معه وما يمكنه الله فلا امر مل به هذا بلع من ان يقل اذهبه وانما لوحد  
الضمير في استوفد وحوله وجمع في قوله تورهم وما بعده نظرا الى جانب اللفظ والمعنى  
(قوله كقوله تعالى او كسرت اصح) العظم بوسه على اكل واحدة من انقصتين  
كافية في تحصيل المقصود من التشبيه فانهم شبهت حسان اصفين وقصتهم فقد اصبحت  
وان جمعت بينهما فقد بالعت في توضيح ما قصرت والنصب في جعل من صاب بصوب  
اى برل يطلق على المطر والسحب ايضا فان اريد به السحاب ففيه ظلتا صهيته  
وتطبيقه منتظمة بها طله الليل وكون الرعد والبرق في السحاب واصح وان اريد به  
المطر ففيه ظلمة تكافئه وانتباهه بتتابع القعروضة خلال غمرة مع طمة الليل واما  
الرعد والبرق فيثبت كاه في اعلامه مصبه متسببه في الجملة هما فيه اوصاف محطون  
استيفاء كانه قبل كيف حالهم مع ذلك الرعد الهائل وفي اطلاق الاصابع على الانامل  
مناقة بملوعها ذكر الانامل ومن الصور على متعلق بعمود على معنى ان ذلك الجمل  
من اجل الصواب والصائفة قصه نزع تنقص معيشة نار ولا تفر بشى الا اهلكته  
وانتصب حذر الموت على انه معمول له للخص (قوله من قبل ما يؤي اح) دور من قبل  
مالا يلبه اذ فيه (قوله قوله تعالى كونوا انصار الله) من اصافه العمل الى القول  
كقراءة الحار يروى عن عمرو بن شعوب واللام في اصافة في من انصارى الى الله من اصافة  
احد المتشاركين الى الاحرار لما بينهما الاختصاص اى من حدى متوجه الى نصرة الله  
ليطابق قوله نحو انصار الله فانه من اصافه ادعى الى المعنوي (قوله من الصواب  
المؤمنين) اى في صاره المصاح (قوله لا يكون بغير اح) مع انه قال في المصاح  
ونظيره اى نظير كصيب قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا كونوا انصار الله الآية  
(قوله وهذا غلط منه) اى هذا الرذ علط من الشارح العلامة (قوله  
في الكتب) اى في المصاح (قوله محذوف) وهو كون الحوارين انصار الله  
(قوله اى دارا الخ) فالظرف اعنى بين ليس متصفاً بنفسه حتى يرد ما ذكره ذلك  
العض الى متعلق بالدور فيكون كلامه حولي الذين مشاهه وانته مادل عليه  
لام العهد قال السيد في شرحه المصاح اى يصح بدوران بولكان اقتضاء ظاهر  
النظم وجه صحته في الجملة وليس الامر كذلك (قوله ويستتر منه) عطف تفسيرى  
لقوله يفهم صما (قوله هم المؤمنون) يؤمنه وقع في بعض نسخ المصاح المؤمنين  
بل الحوارين كذا في شرح المصاح الشريفى (قوله قدت هذا تقدير الخ) اى

لتقدير كمثل ماء لاحاجة اليه لان المرامي في التمثيل الكيفية المترعة سواء. ولى حرف التشبيه بمردى ثائق التشبيه ولا بخلاف قوله وكصيب فان فيه حاجة الى تقدير مثل ولا يخفى ان ديبه لا يثبت لاحتياج الى تقدير مثل بل الى تقدير دوى ولا تعرض له في السؤال اصلا وان صم بيه مستند من قوله بل الجواب الخ بان يقال فثبت الاحتياج الى تقدير دوى فاشنع من تقدير قدره لفظ مثل ايضا للملازمة الموطوف عليه لم يتم الجواب لان السائل يقول فليقدر كمثل ماء ليلام المشه فلا فرق بين كماله وكصيب فالجواب الحق ان يقدر لا يمكن تقدير المثل في كماله لان لفظ المثل لا يعمد حل على ما هو العمدة في تشبيه الهيئة بالهيئة ليصح ان يقال شبه حالهم بحال كذا ومما نحن فيه شبه حال حيوة الدنيا بحال الميت لا بحال الماء ولا تعرض فيه لتقدير دوى ( قوله قال صاحب الكشف اخ) بأيد لقوله هذا تقدير لاحاجة اليه وعارة الكشف فان قلت الذي كنت قدره في مورد من تشبيه من حذف المضاف وهو قولك او كمثل دوى صيب هل قدر منه في مرئيه قلتم لا طلب هذه الضمائر الى آخر كلامه ( قوله فان قيل الخ) مع اللانزمة المستندة من قوله لو لا طلب هذه الضمائر مررها لكنت متغيا ولك ان تجعله واراد ايضا على قوله بخلاف قوله او كصيب فان الضمائر الخ ( قوله لا يقال الخ) لا روجه هذا السؤال والجواب بعد ملاحظة قوله لاني في التمثيل اراعي الكيفية المترعة سواء ولى حرف التشبيه الخ اللهم الا ان يمتثل على انه مذكّر لما سبق وتقريره ( قوله بل الجواب الخ) فيه بحث اما لو لا الخ بمعنى اليب في بان مقدار الحدوف انه يعني تعبيه ما يمكن بقل بحالته الاصل واما تانيا فلان السائل سأل عن وجه الاحتياج الى تقدير مثل والجواب على تقدير تمامه بعيد اولوية تقديره واما ثالثا فلانه اعتراف بنقص جواب الكشف ولا اشارة فيه الى ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى اصلا وهدي ان السؤال الكشف سؤال عن تقدير دوى وانه ليس في الكلام تقدير مثل به على قوله او كصيب عصب على الذي استوفد كما ص عليه القاصي في تفسيره والكاف رتبة كافي قوله مش كصيف نص عليه لرصعي فيكون التقدير بعد تقدير لفظ وريدة الكاف او كمثل دوى صيب ٩ فالسؤال ليس الا عن تقدير دوى ولذا قل من حذف المضاف نصبة الامر ان يطابق الجواب بلا رية ولا يرد قوله فان قيل هو الخ ونقصه في حواشيه على تفسير القاضي ( قوله واشد ملازمة الخ) لان الكاف في كسر دخل على تشبيهه فالتسبب ان يكون فيه كذلك كذا نقل عنه ( قوله فقد سها) سهوا يبا توجهين القول بالتقدير وجعله

٩ فالسؤال ليس الا اذا  
اعتبر تقدير دوى الخ صحة

مما لا يلي الكاف المشبهة (قوله صوب) أي قال بك لا يمكن حال كلام المصنف  
 رحمه الله تعالى على حذف المضاف أو التمسح حيث جعل الشيء من حاله متناحرا  
 (قوله والعرض الخ) قدم العرض على بيان جواب تشبيهه بكونه وهم وبما كان  
 التشبيه بمنزلة القياس في ابتداء شيء على آخر كان الوجه أن يكون العرض منه  
 عائدا إلى المشبه الذي هو كالمقيس ولذا كان عوده إليه أغلب كذا في شرح  
 المفتاح الشريف والأظهر أن يقال أن المقصود من تشبيهه بآثار حال المشبه فيكون  
 العرض منه عائدا إليه (قوله بيان مكانه) أي مكانه لوقوعه (قوله ويدعى متناحرا)  
 أي امتناعه الوقوع (قوله من صلا رأسه) أي كانه أصل رأسه من عليه  
 قوله كأنه ليس بها فلما قال كالمتمنع والادكوه أصلا رأسه متمنع (قوله فلا  
 استبعاد) فيه إشارة إلى أن جواب الشرط في البيت محذوف أهم حذفت مقامه  
 (قوله مروج) أي ليس بحرورا موطوعا أي مكانه لا معنى بين تقريره (قوله  
 من لا يحصل الخ) أي لا يبقى لأجل سعيه على طائل أصله يحصل كذا  
 يستبعد من الأساس حيث قال حصل عليه من حق كذا أي بقي منه وحصلت منه  
 على شيء ومصى الكرم حصلت دمه من على رأسه أي من بين يديه وحصلت منه  
 بالأعمال الناقصة فقوله على طائل حرم أي لا يكون من سعيه على طائل وإن لم يجعل  
 هو حال (قوله لأن الفكرة بالخ) أي أن يضاف إلى التشبيه للفرق  
 أصله أن يكون تشبيهه بالهوس وبالمقول يكون سرير المعقول مرة للهوس  
 (قوله لعدم الحساب) أي في الحصول ولأنه من فقد حقه فقد عا (قوله  
 ويوم كظيل الرشح) أي في وقت الظلوع وهراب قصر طوله أي قصر طول  
 ذلك اليوم دم الرق أي شرب الخمر صديرا عما فإن المرور والشاطب يوجب  
 القصر (قوله أي وإن يكون المشبه الخ) إشارة إلى قوله هو به معطوف على  
 وجه المشبه واشهر على تمهيد اعتبار المروج رجع إلى المشبه ولذا مرره وليس  
 حجة من المبدأ وآخر واقعة موقع آخر أن يقصود هذه لأعراض تعنص  
 الأمرين لأنها تعنص اتبته في حال كونه أشهر ومرت لائمة والأشهرية عنه  
 المحاطب بالتشبيه وفي عطف اعرف على أشهر إشارة إلى أن أشهرية كتابة عن  
 الأعرافية ومعنى الأعراف أشد معرفة كفي شرحه للمفتاح أي أن كان المشبه معروفا  
 بوجه الشبه لا بد وأن يكون المشبه به أشد معرفة منه (قوله وأما الأمر كذلك)  
 فالمراد أن مجموع الأعراف من يتنصى مجموع الأمرين وإن أحصى البعض بعض  
 الأعراف (قوله ليصح قياس اسمه عليه) هذا لأدخل في تعليل وأما ذكره

تجهيد القول وحمله دليلا على امكانه فلرجعه دليلا عليه انما هو بطريق القياس عليه والمقصود انه اذا كان شبه به عرف بوجه الشبه من المشبه كان جهله مثله في وجه الشبه دليلا على امكان وجود امثله كونه مشاركا به ليس هو موجودا واما اذا كان في مرتبة المشبه في الحقائق يمكن التشبيه من لا لاستبعاد وجود المشبه (قوله لا يقتضي كونه اعم) لا يدخل الاتية في امكان الوجود (قوله مجرد الاشعار) اي من غير التفات الى زيادة ونقصان (قوله على حد مقدار امثله) اما حقيقة اوداه (قوله ادخل في السلامة) اي في نفسه لا يكون قابلا للتفاوت كان التشبه اي الذي لبيان المقدار ادخل في القول فلا يرد ان التشبيه مخالف لما هو المدعى لان كونه ادخل في القول يدل على ان التشبيه الذي فيه تساوت الزيادة والنقصان مقول ايضا (قوله بل كل كان الخ) اضراب عن قوله صحة تشبيه وجد الهندي الى آخره لبيان ان شيئا من ثلاثة لا يقتضي الشهيرة فان قوله للصحة اعم انما يفيد اثبات عدم اقتضاء الاتية (قوله كان لشيء اعم) اما في الاستطراف فظاهر واما في الترين والتشويه فلا بد حسن ما مررت به وقبح عدم بشهر اكثر تأثرا لفرادتها بخلاف المؤلف والخطرون حصونه ظهرا من قوله وكذا في الاستطراف وتكلموا للجمعية لاغراض بآتمه الاسماع (قوله وقد اضطرب الخ) اضطرابه بسبب الاجال فيه وعدم ظهور مطالعته المتصل الذي ذكره وعدم مطابقة الدليل للمدعى (قوله اعرف بجهة التشبيه اعم) اي اشد معرفة واحصا صا والاضا بها بالقياس الى المشبه عند احوال كذا في شرحه لاسماع (قوله لبيان مقدار المشبه) اي مقدار حاله وكذا لبيان حانه تركه لفرقه من بيان المقدار وقد ذكره في المفصل (قوله ولا زيادة بغيره) اي تقريره ما ندى هو راد في نفسه (قوله لا متاع تعرف المجهول بالمجهول) اي انه دائم يمكن عرف وقوى من كان مساويا كان ذلك تعريف للمجهول بالمجهول في لغير الذي يمتنع تعريفه وقصدا الى التقرير الانواع للشيء مساوية في التفرع والتحقيق وهو يمتنع قطعا وان كان اضعف واحق وامتاع بغيره والعرف اولى (قوله الى لواقع) متعلق بقوله نقلا وليست طرف عليا من لا متاع واصيرورته تعطل للعلل (قوله اول لوجه الآخر) حطفت عن قوله لا متاع اي نقلا لوجه الآخر (قوله او عدم حضور المشبه) فيه انه لا نقل في هذه لصورة الاستطراف حاصل من حضور المشبه والمشببه معا كما يدل عدمه فونه لكنه عدم حضور المشبه فيستطرف لمشاهدة عناق اعم (قوله وعلى هذا) اي على تفسيره ان ما ذكره بالاستطراف الخ (قوله

خاليا عن التعليل) على انه لا يخفى ان في التعبير عن استطراف النذرة بمثل ماد كرم  
عقيب كون قوله ليستطرف من غير تفسير مما جازى كذا في شرحه لإيجح ويكن ان  
يقال ان لفظ مثل محتمل كما في التوجيه الثاني (قوله من تعريف الخ) اي من امتناع  
تفسير الخ (قوله الا يجب ان يكون لزيادة التقرير) وادعى عام القول بأنه تعليل للمعصوم  
بالجموع كما قرر الماشرح رحمه الله في عبارة المصنف رحمه الله لا يصح هذا لأن مقتضى  
السكاي رحمه الله بانه لم يعلل التعارض العائد الى المشبه به انهم كونه اتم في وجه  
الشبه ولا يلزم من وجوب كون المشبه اقوى مع وجه التشبه في صورة زيادة التقرير  
فقط ان يكون التعارض العائد الى المشبه في التشبيه المقبول مطلقا لم كونه اتم ولانه  
يلزم ان يكون ذكر الاعرف في التعليل مستدركا لدخوله في اثبات ادعى الا ان يقال  
دعوى الاتمية في وجه التشبه تنصني دعوى لاعربية لان الاعراب ان يكون الاتم  
اعرف (قوله نعم لا بد فيجب ان يكون للتقرير الخ) وكذا في كون لسان حال والمقدار والامكان  
ليكون الدليل مطابقا لمذمى الاله تركه لظهوره (قوله وحشد) اي حين اذا كان  
الاتمية في الفرقة لازمة في كل تشبه قال قدس سره واما التعرض الصافي الخ  
الله اي في التشبيه المقبول كما صرح به المصنف رحمه الله وانما قال عرض وجه لانه الصافي  
ولذا قال في الصواب الثاني ورعا كان التعرض العائد الى المشبه به كونه اتم  
عند المشبه قال قدس سره وهذا كلام غير منضم الخ وهذا المعنى انما يريد بقوله  
انهم كونه اتم في وجه التشبه كونه اتم في نفسه وذلك ما ظن لان التشبيه المقبول الذي  
لا يكون العرض منه التقرير فيبدأ بهم كونه اتم في العرض لا في نفس واحد. لانه مثلا  
اذا قيل مقالة الضي كوجه الهندي يكون مقبدا لانهم كونه اتم في الاستحسان وابلغ  
من مقالة الظبي فراده كونه اتم في وجه التشبه بالعرض الذي يقصد  
من وجه التشبيه ويترتب عليه قال الكلام حينئذ منظم غاية الانضمام قال قدس سره  
يريد به الخ بيان لكون هذا الكلام دليلا على ارادة العرض من جهة التشبيه  
بوجهين قال قدس سره وانما في هذا الكلام الخ اي في هذا الكلام دلالة  
على ان اتمية وجه التشبه وغيرها من كونه اعرف ومنهم الحكم وكونه نادرا يكون  
في صورة لا في جميع الصور فلا يمكن جعل جهة التشبه على وجه التشبه لانه يستلزم  
عموم الاتمية والاعرفية لجميع الصور فيكون محالنا للفصل والظاهر ان يقال ان  
في هذا الكلام دلالة على الاتمية تكون في صورة وهي زيادة التقرير الا انه قصد  
ان في الكلام دلالة على التوزيع لاعني العموم قال قدس سره واما الاستطراف

الحج \* هذا صريح في انصب واما لتحمل فظاهر منه انه يعترف به الاخرية والاثنية  
 فالمراد بقوله يظهر بمدكر في الفتح الحج يظهر من مجموع ما ذكره من المجمل والمفصل  
 لا من كل واحد منهما \* قال قدس سره \* وذلك اي ظهور كون المشبه به اعرف بوجه  
 المشبه وحينئذ صرح كونه اعرف بالح من المجهول والمفصل \* قال قدس سره \* والاول علة  
 للاعرافية اي الاعرفية بوجه المشبه بمعنى قوله لا متناع تعريف المجهول بالمجهول لان  
 التشبيه التعريف المشبه بمجهول بوجه المشبه وامتناع تعريف المجهول بوجه المشبه بالمجهول  
 بوجه التشبه فلا بد ان يكون اعرف بوجه المشبه وحينئذ لا بد في تمام الدليل من صم  
 مقدمة اخرى فان يقال وان كان المشبه بمجهول الواحد لا يصح بيان الاغراض  
 المذكورة به لان واحد المشبه كالعلة في القياس والقرض كالحكم وادالم يكن القيس  
 عليه معلوم العلة لا يصح نيات الحكم به فكذا المشبه اذا كان بمجهول الواحد لا يصح  
 بيان الغرض به واما على ما اختاره اشرار حجة الله فلا حاجة الى هذه المقدمة فان معنى  
 قوله لا متناع تعريف المجهول بالمجهول على مختاره لا متناع تعريف بمجهول المرص بالتشبه  
 المجهول المرص \* قال قدس سره \* والثاني علة لكونه اقوى \* اي لكونه بوجه التشبه  
 اقوى فالمراد بمساوئيه في قوله لا يصح تقرير الشيء بمساوئيه مساوئيه في وجه  
 المشبه فلا بد فيه ايضا من ان يقال لان المساوئيه في وجه المشبه الذي هو كالعلة توحد  
 ثبوت اصل الحكم لا تقريره بوجه اشرار وعلى مختار اشرار حجة الله تعالى لا متناع  
 تقرير الشيء بمساوئيه في التقرير \* قال قدس سره \* وظاهر ان التعليل الحج \* هذا الظاهر  
 على تقدير ان يراد بتقرير شيء تقرير حال الشيء وتقوية شأنه كما في قوله ولا لزيادة  
 تقريره اما اذا اراد بالتقرير لبيان الاشياء والشيء المتعرض مطلقه محض بعقله لان  
 الاغراض كما اختار اشرار حجة الله وانشاء اليه قوله لم لا بد في التشبه ان يكون  
 الحج فهو عام كالتعليل الاول \* قال قدس سره \* لا يخل نظام الكلام \* فانه  
 لو كان مختصا ببعض كس الجدل والمقدار كما في اممصل يبقى البعض الاخر  
 بلا دليل فيحمل اصنام \* قال قدس سره \* ثم ذكر الاستطراف \* عطف على قوله  
 ادعى \* قال قدس سره \* على وجه يشعر بالحج \* لان اظاهر ان قوله اوفى معرض  
 الاستطراف معصوف عن قوله في معرض التزيين الحج \* قال قدس سره \* بما يصلح  
 الحج \* وهو قوله من مدكروا ان قل يصح لانه يحتمل معنيين احدهما ان يكون  
 معناه استطرف الحج وانه يكون معناه لا متناع تعريف المجهول بالمجهول  
 كما مر في الشرح \* قال قدس سره \* وكذا في بيان الامكان الحج \* هذا معنى

على ان يكون معنى قوله وان يكون مسلم لحكم معرفة لاعرفية وان يكون قوله من وجه التشبيه في قوله فيما يقصد من وجه التشبيه في الاصولية والظاهر خلافه لان الظاهر حيث ان يقول مسلم الحكم معروفة في وجه التشبيه والظاهر ان قوله من وجه التشبيه صلة يقصد المراد بها الغرض كما حذر ما شارح رحمه الله وانما قلنا انه ليس كذلك لانه لو كان كذلك لجمع هذه الاغراض ببيان حال المشبه والمقاربان يقول فيما اذا كان الغرض من التشبيه بيان حسن او امدار او الامكان او التزيين او التشويه ولانه خلاف الواقع فان السواد في مقلة الطي ليس اعرف واشهر من سواد وجه الهدي وكذا الهيئة التي في السحرة المعقورة ليست اعرف واشهر من الهيئة التي في اوجه المجدور بل الامر بالعكس كثر قرينة وجه الهدي والوجه المجدور بخلاف مقلة الطي والسحرة المعقورة فالمراد بقوله مسلم لحكم ومعرفة ان لا يكون في نبوته استبعاد وانكار وهو غير الاعرفية قال قدس سره فاذا اريد تطبيق الخ في اي التطبيق على وجه يصح فاص التطبيق موقوف على التأويل المذكور ومعناه موقوفة على دعوى الاعرفية وانما قدس سره لان التطبيق بين العمل والمحصل حاصل بما ذكره سابقا حيث اضطر لاعرفية في جميع اصناف سوى الاستطراف في الحمل والمحصل قال قدس سره وتكون كلامه الخ لا بد من بيان ذلك الوجه ليم توجهه ويدبره فيه ترك لواحد قوله ان يكون قوله او في معرض الاستطراف معطوفا على قوله امرف فلا يكون داخل تحت الاعرفية والاقوية قال قدس سره وحمل قوله الخ في دو حيل هي الامتناع تعريف المجهول بالمجهول لزم لاعرفية في الاستطراف قال قدس سره لا يبق اشكال في كلامه فيبقى الاشكال في استلزام الدليل اعني قوله لان حق التشبيه الخ للبدعي اعني قوله وانما حملنا الغرض العائد الى التشبيه به بهم كونه اتم بالتوجه الذي ذكره قدس سره انما يدل على اشتراط الاتمية في رتبة التقرير لا في كل تشبيه وهو لا يقتضي ايهام الاتمية في كل تشبيه مقبول وفي ذكر لاعرفية في الدليل اذ لا دخل له في المدعى وما قاله السيد لدفعه في شرحه بفتح من انه يحور تفسير لاتمية بما يتناول الاعرفية وان يكن في ذلك الايهام بكون التشبيه اقوى عاب الاستعمال فمع كونه تكلفا يحتاج الى اثبات ان التشبيه الذي يكون وجه التشبيه فيه اقوى اعني ما يكون لزيادة التقرير غالب في الاستعمال دونه خرق الفقد ولا يبغي ان ما اخذ به الشارح رحمه الله حال عن جميع ما ذكر من التكلفات سوى ان يحمل قوله ايهام كونه اتم في وجه التشبيه على كونه اتم فيه بالنظر الى العرص وان يرده التشبيه الغرض



قال قدس سره و لا فلا تزيين فيه بحث لان التزيين حاصل بجعل المقلدة مشبهاته  
 وان كان وجه الشبه هو السواد قال قدس سره ولاشك ان مقلدة الظبي الخ في  
 انه يدل على تحقق الاعرفية في هذين المناسبات ولا يدل على انه لا يدعها في التشبيه  
 الذي للزيين والتشويه قال قدس سره فلا يساق الخ لان الاول نصريح  
 بما علم تصافي الجمل ولثاني زيادة على ما يستفاد من الجمل قال قدس سره  
 هذا ما عسى الخ وصدى توجه لعمارة المفتاح وهو قولهم انهم كونه اتم  
 في وجه التشبيه معناه كون الشبه به اتم في وجه التشبيه بوجه من الوجوه سواء  
 كان باعتبار الاعرفية او الاخصية او الاقوية لان الاعرف اتم من غير الاعرف  
 والاخص اتم من غير الاخص والاقوى اتم من غير الاقوى ومعنى قوله لان حق  
 المشبه به ان يكون اه على منق ان يصل ان حق المشبه به ان يكون اعرف بوجه المشبه  
 في صورة بيان الحال وصدور ان يكون اخص به اتم لان ما هو اكثر اتصافا وازا طبا  
 اتم في صورة تقرير و ان يكون اقوى حلا مهابا الى اقوى ثوتا بان يكون سيرا شوب  
 ومعرفة في صورة الامكان والتزيين والتشويه ومعنى قوله لا متناع تعريف المجهول  
 بالمجهول امتناع تعريف المجهول بغير اكافي صورة بيان الحال والمقدار فان المطلوب  
 فهم تصورات الحال وبقدر ان كانت عالم ثبوت مطلق الحال والمقدار طالت تعيينه  
 ولما يطلب بما يقولون ما لون عمامك وما مقدار لونها وقد عرفت في بحث الاستفهام  
 ان الطالبت تعيين المسئول به مطالب في صور اول تصديق كافي صورة بيان الامكان والتزيين  
 والتشويه لانه محال ان يكون مثله به مسلم الحكم اي ثبوت وجه الشبه له وهو قوله  
 لا امتناع تعريف المجهول الخ تعيين لجميع ما بعدا المقرر وقوله تقرير اي الخ  
 تعليل لقوله ولا لزادة تقريره مجموع لتعيينه صفة بان جميع الاضراس  
 المذكورة على سبيل تنوع ويصير حاصل الاستدلال بقوله لان حق المشبه به الخ  
 انما حصل العرض العائلي لانه به اتم كونه اتم في وجه المشبه بوجه من الوجوه  
 لان حق المشبه به ان يكون اعرف في بعض الصور واتم في بعض الصور وصدور  
 الثبوت في بعض الصور في جميعها وجه الشبه اتم بوجه ما فيكون العرض العائلي  
 الى المشبه به في انثبيه ثقلوب انهم كونه اتم بوجه ما اما قوله او في عرض  
 الاستطراف فهو حذف على قوله اعرف بصرية المفصل وتعريف الاستلوت السابق  
 بايراد كلمة او هي ثلاث توجهات فاختراها ثلث (قوله ولا روردية) بالرى  
 الخاصة وهو عرب لازوردية التي المعلقة وهو جرم سرور في شرح المفتاح  
 الشرائقي هي كسر راء مجتزئة هو الثبات في نسخ الرواية وانما او تعني ربو على

خمر اليواقيت صلة تزهو والمراد بحمر اليوقيت الورد والشفائقي ونحوهما  
 استعارة اى البطمح في زرقتهما احسن منها في حمرتهما اوابوقيت نفسها والضمير في  
 كانها وبها ليسفجع الموصوف بالاروردية على رادة لا مراد بجلوس كفاي قوله  
 تعالى ( ثم نخرجكم طفلا ) او بلا زهد كذا في شرح فوائد الصحاح ( قوله وفيه  
 لغة اخرى ) ومن هذه اللغة البيت ( قوله او ثل البار الخ ) اى النار المتصلة  
 بالكبريت التى تضرب الى الزرقاة لا الشعلة المرتعة كذا نقل عنه رحمه الله تعالى  
 ( قوله لمشاهدة صاق الخ ) لا يقال الاستطراف لاجل المسافة المذكورة بين الطرفين  
 مع لانا نقول لما كان الكلام المشتمل على التشبيه مسوقا لمثله كالاعتدبه ههنا الشطراره  
 كذا في شرح المفتاح الشري ( قوله كاذبته ) اى بصره وجه الخليفة من قبل  
 رجل مدلى في احتماله التوجهات الثلاثة ( قوله لا صمد ) متعلق بالتصاف ( قوله  
 وعلى كونه ) مخطوف على التصاف ( قوله وهذا الكلام ح ) راد ان الشارح رحمه الله  
 تعالى سقط في وجهه في موضعين يعترض عليه والمصنف رحمه الله تعالى لم يذكر  
 في الاعراض الخاطى الدقص بالكمال مراده الخاطى الدقص في عرض من الاعراض  
 المذكورة بالرأى فيه معلا اعتراض ( قوله من ترجع احدا المتساويين ) اى في اعتقاد  
 المشبه كابدل عليه السباق ( قوله من مثل ما في الكائن الخ ) التمهيدية ومن  
 ابتدائية متعلقة بنسب او تسكيد معا كائنا من كائين ما في الكائن ولم يقل مثل ما في  
 الكائن شارة الى ان مثل ما في الكائن كائن صده والدفع لاجره مكوب منه وفيه  
 من المبالغة لا يمتحن ( قوله دلوقصد شئ من ذلك ) اى من ذلك الوصف من اريد  
 المبالغة فيه ( قوله لوحب جعل العرة الخ ) اى اريد تشبيهه على سبيل الحقيقة  
 ادلواريد التشبيه على سبيل الادعاء تعين العكس فادفع سؤال السيد بلا احتياج الى  
 ما ذكره من ان المراد لوحب التشبيه سطقا لا تشابه الا انه اقتصر على خصوص  
 هذا التشبيه لكونه اصلا ( قوله اوجع وصعب في بيان مقدار ) اى جمع وصعبين  
 على وجه من الريادة والقضاء والشدة والضعف يوحد ذلك الوجه في الفرع على  
 مقدار ذلك الوجه او قريب من ذلك المقدار حال كون ذلك الوجه في الاصل  
 ( قوله فان العكس الخ ) جواب متى لم يصمد ( قوله يستعبر ) من غير ان يعد تشبيها  
 مقلوبا ( قوله لفرش من الاعراض ) بان يكون لكلام به و لفرش بيان معانيه كاذنا  
 لقبت فر ما فقتت غرضه كالصبيح واد اطلع الصبح فقتت الصبح كقوله فرس مع ان المنع  
 قطعاً هو ترجيح احدا المتساويين لا ترجيحه كذا في شرحه المفتاح ( قوله واما النظر  
 في اقسامه الخ ) قيل لا فرق بين ان يقال التشبيه اما طريقا مفردا او لا و يقال

التشبيه طرفاه اما حدين اولاه وكذا لا فرق بين ان يقال التشبيه اما وجهه مركب  
اولا وبين ان يقال التشبيه وجهه اما منزع من متعدد اولا تأمل لعل وجه التأمل ان  
العبارة الاولى تدل على اعتبار الأفراد والتركيب بعد التشبيه والثانية تدل على تقديم  
اعتبار كونهما حسيين اولاه على التشبيه فيكون الاول من احوال التشبيه ومن اقسامه  
وثاني من احوال الطرفين (قوله لدى يريك الخ) لان الاستطراف انما نشأ من  
ثبته على بسط لا يناسبه وهو السطح الازرق كالايتحي (قوله والمشتري) متدا  
والنظر قدامه وقوله في شاع الرقعة خبر بعد خبر والمجلة في محل النص على الحال  
والتقدير في مكان شاع رقعة محذوف الموصوف وقولهم شاع الرقعة من قبل جد  
جده شبه المربيع والحال ان المشتري امامه في مكان حال في المرق بانسان مصروف  
في الليل عن محس دعوة اوقدت امامه شحنة (قوله الابعث تكلف) وهو ابتاع  
وحده الشبه بكل تشبيه بخلاف ما اذا كان تشبيه ان الهيئة بالهيئة فانه يكفي فيه  
وجه شبه واحد (قوله من الصحيح ان هذين التشبهين الخ) فان وجه تشبيه المانقين  
المستوفدين لدى شبهوا بهم في الآية هو رفع الطمع الى تيسر مطلوب بسبب  
مباشرة اسبابه القربة مع تعقب الحرمان والهيئة لانقلاب الاسباب وانه امر  
وهي مترج من عدة امور وتحقق هذا الوجه ظاهر في التشبيه وكذا اسبابه  
القربة والابلاية وما في التشبه فاصحاب الخلاس من العرض لهم والعدح فيهم  
ودخولهم في عداد مؤمنين ليشركوهم في حظوظهم واسبابه القربة الايمان بالاسان  
واتبع المؤمنين في نموهم احوالهم وانقلاب تلك الاسباب اطلاق الله المؤمنين على  
اسرارهم وانصاحهم من مؤمنين واتساعهم عددهم بسعة الصديق وكذا وجه التشبيه  
باسمهم وبين ذوي النصيب هو انهم في القدم المطمع في حصول المطالب وتخرج المأرب  
لا يحطون الا بعد المصروف فيه من مقاساة الاهوال والافراح وتحققه في المشبه به  
ظاهر واما في شبه فالعام المطمع لهم هو ايمانهم ظاهرا واتساعهم المؤمنين صورة  
ومقاساة الاهول انصاحهم برول الوحي الكاشف عن اسرارهم ووقوفهم بذلك  
في مخاوف هائلة (قوله شبه دين الاسلام) اي بعد ما شبه المانقين بذوي النصيب  
ولم يذكره لظهوره وقد قدر في مصي ذوي (قوله احوج شيء الى التأمل) لتعسر  
التبديل بين النصيب والمركب اذا القبول معتبرة في الهيئة التي جعلت وجه الشبه ولا حاكم  
في تبديل احدهما عن الآخر سوى سلامة الطمع وصفاء القريحة في شرح الفتح  
الشريفي اذا لم ينس التفسير بالتركيب فان كان هناك امر واحد هو الاصل فيما  
قصد من التشبيه والتشبيه به وكان معناه تعا وتما له في الاعتبار كان مفردا مقيدا

والا كان مركبا انتهى ولا يخفى ان ما ذكره بعيدا لا ينبغي ان يسمي في المفهوم لا يتميز  
 في صورة الاشتباه فان القيود معتبرة في الطرفين يحتمل الدخول وعدم الدخول  
 قال قدس سره فيجمل الخ هذا الاحتمال اختاره الشارح رحمه الله تعالى  
 في شرح المفتاح لجعل ما ذكر من الايات اشارة الى التلخيص واختار ههنا كونه اشارة  
 الى الايات الاربعة المذكورة لان التشبيه والمشبه به كلاهما في قوله الشمس من  
 مشرقها قد بدت الخ فقد كثر مع امور متعددة يمكن ان تكون داخلية فيهما  
 وتعتبر الاسلوب يجوز ان يكون لعدم الهد بخلام قوله الشمس كالمرآة في كف  
 اشل فان المشبه فيه مفرد غير مفيد فلا بد ان يكون مشبه به مفردا مفيدا عند  
 السكاكي رحمه الله تعالى لعدم قوله بتشبيه المفرد بالمركب فقوله والاهران تشبيههما  
 بالوتقة من تشبيه المفرد الغير المفيد بالمفرد المفيد كتشبيههما بالمرآة الخ محل نظر  
 قال قدس سره فيستبعد قطعا لكون المشبه مفرد وفيه ان يقطع مجموع لما  
 عرفت من كونه مذكورا مع امور كثيرة يحتمل كونه دحبه فيه (قوله فان الفرق  
 الخ) فان صاحب المفتاح فرق بينهما بان جعل تشبيه الشاهنشاخ بالجمار  
 المذكور من تشبيه المفرد كما من وتشبيه الشفق بالاعلام المذكورة من تشبيه  
 المشبه به مركبا حيث قال في بيان اسباب تشبيه المشبه او ان يكون  
 المشبه به مركبا كما في قوله وكان حجر الشقيق خ قد قوله وكان حجر الشقيق  
 الخ من تشبيه المركب بالمركب (قوله رطبا بعضها الخ) يريد ان حجير في رطبا  
 او يابس اراجع الى القلوب باعتبار مصهف فان بعض القلوب قلوب ولدا  
 قال رطبا وياث بالث صكير وعموم المرحع لا يقتضي عموم اراجع كافي قوله  
 تعالى (و يقولن احق ردهن) (قوله اي لطيف ورايحة) في انعاموس  
 انشر الريح الطيبة او اعم اوريد في المرأة واعطا ههنا بعد السوم انتهى  
 ولكل مناسب لمقام واما تفسير الشارح رحمه الله تعالى في لطيف فان اراد ان  
 الباطن الذي تستعمله تلك النساء مسك فلا تشبه به وان راد ان صب تلك النساء  
 غير المسك كالمسك فعليه بعد ليس فيه كثير مدح صواب تراعى في بعضه ولا كنهه  
 بالرائحة (قوله تعالى) في انعاموس على بطعام او غيره شعله به (قوله من تشبه  
 الثريا الخ) وجه الشبه في كلا مترج من امور متعددة حتى في بعضه وعقلي  
 في بعضه والطرفان في بعضه مفردان وفي بعضها مركبان وفي بعضها احدهما  
 مفرد والآخر مركب وقد مر تفصيله قال قدس سره لا يخفى ان انطب رد  
 الخ اي لا يخفى ان المتبادر من الاشرع من متعدد ان يكون اشرع منه متعددا

ومن كونه وجه التشبيه ان يكون ذلك المتعدد حاصل في كل واحد من الطرفين  
 فيموزان يكون المتعدد حراً لكل منهما وان يكون وصفاً خارجياً عليهما وان يكون  
 جراً لأحدهما خارجاً عن الآخر فلا يستلزم انتزاعه من متعدد تركيب الطرفين  
 كما رجم السيد بل نقول انتزاع من متعدد قد يكون بانتزاعه من مجموع المتعدد  
 كالوحدة الاضيقارية وقد يكون من احدهما بالقياس الى الآخر كالاصناف  
 وقد يكون بانتزاع بعضه من احدهما الامر بى وبعضه من الآخر وحينئذ فلا يستلزم  
 الانتزاع التركيب في وجهه **بشبه** ايضاً **قال** قدس سره كما ترجمه الشارح رحمه الله  
 تعالى **ليس** في كلامه اشارة الى ما يدل على هذا ويراد من تشبيه المفرد بالمفرد  
 لا يقتضي الا ان يكون للمفرد لدى انتزاع منه موجودا في الطرفين لا كونه جزءاً  
 كما في تشبيه المقطعين **اديت** **قال** قدس سره بان التمثيل يستلزم التركيب **بشبه**  
 مراده من التمثيل تمثيل على سبيل الاستعارة واما لمراده تركيب الطرفين به على  
 انه بجمار مركب لا يقتضي استلزام التشبيه التمثيل تركيب الطرفين كيف وقد صرح  
 بان وجه التشبيه المركب يكون حرفاً مفردين ومركبين واحدهما مركباً والآخر  
 مفرداً **قال** قدس سره انظر كيف اعترف الخ **بشبه** ان السلام بمسألة كره  
 الشارح رحمه الله ان لا يكون وجه التشبيه في الاستعارة في المفرد من متعدد  
 ليصرح بقوله تشبيه التمثيل واما استدعاء تشبيه التمثيل التركيب **بشبه** **قال** قدس  
 سره حتى قال وحاصله الخ **بشبه** السلام منه ان التمثيل على سبيل الاستعارة يستدعي  
 التركيب والكلام في استدعاء التشبيه التمثيل **بشبه** هو غير لازم منه (قوله اي من  
 العمل ما هو ظاهر وجه الخ) **بشبه** ان صميم منه ان كان راجعاً الى العمل في  
 اسناد ظاهر اليه تسامح واما في ظهور وجهه ويؤيده ان سوق الكلام في تقسيم  
 العمل وان كان راجعاً الى الواحد فلا تسامح لكنه خروج عن سوق الكلام  
 فليكون كل من التوجيهين مشتقاً على خلاف الظاهر من وجهه سوى بين  
 وليس مراده ان تقدير كلام نصف رخ ذلك حتى يلزم حذف الموصول  
 او الموصوف مع بعض لصلة او نصفه وحذف الفاعل (قوله ايها الكلمة) جمع كامل  
 سمي الكل كلمة تعطي (قوله ربع الكامل الخ) انما هو في الاولين عدم الاضافة  
 واحراء الفاعل عليهما وفي الاخيرين الاضافة وفي شرح العلامة وقع التصحيح على  
 الكل بالاضافة (قوله هكذا ينبغي ان يفهم) رد على من قال ان المراد مطلق  
 الوصف (قوله اي من العمل مد كرهه الخ) ولا يترك الوصف المشعري التشبيه  
 المفصل لان وجه التشبيه مد كور ولو ذكر الوصف المشعري كان تكراراً

٧ فكلاً بضمه

( قوله فان وصف الحلقة تكونها مفرقة الخ ) ضم كونها مفرقة الى قوله غير معلومة مع ان المشعر بوجه الشبه هو ثلثي والاول داخل في الشبه اذ ليس المشبه به مطلق الحلقة لان كونها غير معلومة يتعرض لنش من كونها مفرقة ( قوله انا طمعت الخ ) وجه الشبه بين الممروح والشمس كال الظهور وبين الملوث والكواكب نقصان الظهور وقوله انا طمعت لم يدهم كوكب وصف المشبه به مشعر بوجه الشبه ( قوله فلان كثر يديه الخ ) كثر يديه خرفلا وكالفيت خرفلان والقول بان كثر يديه صفة تامة على ان فلان قد حس و هبته تقديرية اوانه تقدير بالموصول الذي كثر يديه شكك ( قوله اي يديه كراخ ) فائدة التفسير الاول ان المراد بالاستبعا الاستلزام فان الاستبعا يحتمل من استبع المروم الارم واعدة للمعول وغيرهما وفائدة التفسير الثاني ان ضمير استتر في يستبعه راجع الى ما الموصولة والثاني الى وجه الشبه دون العكس ( قوله وعد انما الخ ) لعل المراد في ذلك بوجه الشبه لما لم يكن امر ظاهر بل هو امكانه بد كرا يستبعه ( قوله كبر الطمع الخ ) فان ميل الطمع الى اشي وبزانه الخاطب عنه امر اعتباري لذلك الشيء ان كان الميل في نفسه و رالة صفة حقيقية لو اريد كذا في شرحه لمصاح ( قوله و ان يكون تركهم الخ ) انما قال شدة لاحتمال انهم لم يتسوهوا للتحقيق الذي ذكره صوابا لكلام على ما هو المتعارف بين الجمهور من ان الحمرة والسواد والياض مثلا امور محسوسة لا تعرف من ما هو حرق محسوس وبين ما هو كلى معقول كذا في شرح انما الخ ( قوله انما من هذا انما الخ ) فكلمة من في قوله من تسامحهم ابتدائية كما هو ظاهر ( قوله لان حدهم الخ ) بيانه على قرره في شرحه انما هو انهم صرحوا بان وجه الشبه في تشبيه الحد بالورد هو الحمرة في تشبيه اثار العراب هو اسواد وكذا في سائر المحسوسات على سبيل التحقيق دون الاستماع فكيف كان احد من هؤلاء الذي اعتقدوا على سبيل انما الخ والجمهور دون ذلك الذي اعتدوا بتحقيق اشي وهذه انما يرد ذلك لوسم العلامة انهم اعتقدوا ان وجه الشبه في الامثلة المذكورة الامور المحسوسة على سبيل التحقيق وهو لا يسم ذلك انه من قطع لعدم اشتراكها بين الطرفين بل يقول ان جميع الامثلة التي اعتقدوا ان وجه الشبه فيها من الامور المحسوسة من التسامح بذكر ما يستبعه اعني الامور محسوسة الجزئية مكان وجه الشبه اعني الامور الكلية العقبية ومعارضة مصرحة بذلك حيث قال ويشبه ان يكون تركهم التحقيق في وجه الشبه حاصلا وناشيا من تسامحهم هذا وهو

ذكرهم مستمع وجه الشبه مكانه وسميتهم اياه وجه الشبه مع كونه من الامور  
المحسوسة حيث تسامحوا بها وسمو هذه الامور المحسوسة وجه الشبه تسامحوا  
في ترك التحقيق وفاقوا وجه الشبه فديكون حسيما وقد يكون عقليا ولولا تسامحهم  
هذا لما تركوا التحقيق ادلا حاصل لهم على تركه الا جعلهم هذه الامور المحسوسة  
وجه الشبه وما ورد على شارح رحمه الله من ان العارة المقوية لا تدل على انحصار  
المنشأ في هذا التسامح فالاولى نقله الانحصار انصرح في عبارة العلامة قد دفع  
ادعنى كون شئ ناشئ من شئ انه لولا الثاني ما حصل الاول ( قوله انما هو من قبل  
التسامح ) فكلية من تعصبه والكلام على حذف المضاف وهو خلاف الظاهر  
( قوله فهذا الاعتراف بمما الخ ) لا يخفى ان تسمية وجه الشبه حسيما باعتبار  
ان مبروهم حسي وتسمية مستدرم وجه الشبه بوجه الشبه باعتبار ان لارمه وجه  
الشبه فلا يكون التسامح الاول من قبل الثاني اللهم الا ان يراد ان كلا منهما  
تسامح باعتبار علاقته المبروهم مطع فلذا غير ان شارح رحمه الله يحفظ قوله لان  
وجه الشبه في تشبيه المحسوس بواجع بقوله لان وجه الشبه في تشبيه المبروهم بالورد  
هو الحرة الكلية المشتركة بغير المحسوسة لكنه يلزمها في الوجود ان يكون  
حرية محسوسة خارجية لا تشبيه للاحدا في كونه تكلفا ثم العجب ان الشارح  
العلامة رحمه الله ذكر هذا التشبيه في موضعين حيث قال واما ان المعنى ان تركهم  
التحقيق في وجه الشبه يشبه ان يكون مسامحة من مسامحتهم هذا عبارة الكتاب  
لا تؤدى هذا المعنى وانما تؤدى ما حقه فلا يثبت الى ما سواه فادعنى قوله وادعنى  
يحفظه لالح الا يراد بهى يصرفه الى الخ ( قوله وهو ماى التشبيه الذى  
الخ ) لما كان التشبيه مسود لى ان حال منه وجعله كالتشبيه به كان فيه اتصال  
الدهن من المشبه من حيث به منه ان تشبهه من حيث انه مشبهه فان كان ذلك  
الاتصال حاصل لا تدقيق فطران يكون كون احدهما مشبهها والاخر مشبهها به  
ظاهرا لظهور وجه الشبه فهما كان التشبيه قريبا وان كان ذلك الانتقال بعد  
تأمل وتدقيق نظر لعدم ظهور وجه الشبه فيهما كان التشبيه بعيدا وانما لم يقل  
وهو ما يكون ظاهرا غير محتاج الى تدقيق نظر لظهور وجهه في بادىء الراى ليعتبر  
وجه تسميته بالقريب والبعيد فان المناسب لهذا التفسير تسميته بظاهرا وخفيا  
فانهم فانه قد يخفى على الناظرين حتى اعترض بعضهم بانه لا يتفرض تعريف التشبيه  
القريب بما يكون فيه تشبهه لارم ان يشبه مع حفاء وجه الشبه اذ ليس المراد ان يكون  
الاتصال من ذات شئ الى ذات شئ به غير محتاج الى تدقيق النظر بل من حيث

تشبيه أحدهما بالآخر ولا يحتاج إلى ما يطالب به من أن قوله لظهور وجهه قيد  
 للتعريف فلا انتقاص وبعضهم فإن ظهور وجهه أشبه في حقه لا يقتضي أن يكون  
 بثبوته لظرفين ظاهرا فلا يكون تشبيهه قريبا لظهور حصاه حصوله في الطرفين  
 وإن أراد ظهور ثبوته للطرفين فكأنه يجب لا يستلزم ذلك بل كون حصوله والعلم به  
 في نفسه ظاهرا ادصكونه جلب كما يستلزم كونه في بعد أسبق من التفصيل  
 كذلك يستلزم كونه أسبق منه باعتبار حصوله للطرفين كما لا يخفى (قوله لا تفصيل  
 منه) إشارة إلى أن ليس المراد بالحل ما لا يتصح منه أو ما يكون مركبا بل لا تفصيل  
 فيه والظن إلى واحد هو أحد - وأما كان أمر أو حدا لا تركيب فيه أو مركبا  
 لا ينظر فيه إلى أجزاء كادراك زيد من حيث أنه إنسان (قوله فإن الجملة  
 أسبق في حصولها في معناه) وحصولها شيء لأنها تحتاج إلى ملاحظة  
 واحدة من النفس لتلك الجملة في حصوله بنفسها وتصديق بثوبتها شيء بخلاف  
 التفصيل فإنه يحتاج إلى ملاحظة بعدد الأجزاء (قوله من التفصيل) سواء  
 كان تفصيل تلك الجملة كما في صورة أدراك الخواص أو تفصيل شيء آخر كما في صورة  
 الثنوى (قوله لأن الفصل شغل على العمل إذا تعدد) لا يعبء من الواحد  
 (قوله ولذلك كان العام أمروا من الخاص) في صورة يكون الخاص مشغلا على  
 العام (قوله انظره الأولى جزء) لأنها تحبس التبصير وتفتح الحس (قوله مع هذه  
 حضور المشبه به) أي ذاته سواء كان عند حضور ذات المشبه أو مطلقا فلو  
 حضور ذات المشبه موجه لظهور وجهه المشبه بآدمي توجه وظهره موجه  
 لسرعة الانتقال من المشبه به من حيث انهما كذلك فلا يتوهم اشتغاله على نوع  
 مصادرة لأنه حمل عليه حضور المشبه به مع حضور المشبه عليه لظهور وجه  
 المشبه وحمل ظهور وجهه المشبه عليه لسرعة الانتقال من المشبه إلى المشبه به  
 (قوله وهو بخلافه) ولا واحدة بين القسمين وما قيل أنه يجوز أن يكون  
 وجه المشبه جليا مع ندرة حضور المشبه فلا يمكن ادخاله في القريب المشبه  
 ولا في البعيد العريب مدفوع بأن كون وجه المشبه جليا يستدعي سبقه إلى  
 الدرس سواء كان المشبه به نادرا لحضوره أو لا يكون داخل في القريب واشتغاله  
 في البعيد كما قيل بما في ما يستفاد من أسبق (قوله كل من ذلك) أي المدكور  
 من الأقسام الثلاثة في أمر واحد فإن يكون انظره أو واحدا مفردا أو أمرين  
 أو أمورا إذا كانا واحدا مركبا (قوله أي غير واحد) يعني ليس المراد  
 من قوله وتكع بعضا عدم اعتبار البعض إذا لم يتر جميع الأوصاف في تشبيه

٧ كافي صورة الثنوى نسخة



من التشبيهات بل اعبار عدم البعض كما في اسبت ( قوله او ان تعبر الجميع )  
 اي وجود جميع الاوصاف نفي هي وحده الشبه ( قوله عارة جامعة ) بين الشيتين  
 ائذين بينهما بقوله ان معث اخ وانك الخ ( قوله في الجملة ) اي في جملة تلك  
 الاوصاف قيدت لان في تشبيه المفروق ينظر الى وجهين اي وصفين او اوصاف  
 واحد فواحد ولك حاجة و ان تنظر في كثر من شئ واحد لكي ليس لك حاجة  
 الى ان تنظر في جملة تلك الاوصاف في شئ واحد او اكثر بل في كل واحد  
 منها في شئ ( قوله بل في ما ليس في كل جملة ) اي الى صفة ليس في كل  
 جملة بل خاصة بعين يدك ففيه تركيب من الجملة المخصوصة والشكل  
 الكرى والمقدار المخصوص ويهدى بمنار من الثاني والاول فان النظر فيهما  
 الى وجود الوصف من غير اشارة خصوصية فيه ( قوله حياليا كان ) ان يكون  
 الامور التي يتركب منها من الحسرات او عقليات لا تكون منها قابل الحياي بالعقلي  
 مع ان المقابلة انما هي بين احسب والعقلي لان التركيب لا يكون حصيلا ( قوله كقوله  
 تعالى انما مثل الابة قال الله تعالى ) انما مثل الحياة الدنيا كما انزلنا من السماء  
 فاحتلها به سات الارض بماء كمال كمال والانس والانباء حتى اذا احدث الارض  
 زخرفها واربيت وظن اهلها انهم قادرون عليها انها امر بالالا او بهارا  
 فجهلناهم حصيدا فان لم تكن بالامس بل كانت به فيه مراب من عشر  
 اجل تداحلت حتى صارت كانهما جملة واحدة ومعنى احتلها به شئت بسبب نبات  
 الارض بماء كمال كمال من الارض والنفوس والحيوانات زخرفها  
 اي مزينا به ولزخرف في اصل هو الذهب واربيت اي تربت وظن اهلها  
 اي اهل الباب وانت صمير لا تساه اتأيت من المصاف اليه قادرون  
 عليها اي على حصصها ورفع عنها فعملها اي لباب حصيدا اي شيئا بما حصد  
 كان لم تكن بالامس اي لم تكن ولم تكن قبل ذلك في زمان قريب عابت القرب  
 فقال عني بالكان اقامه قدسسه في لآية من الحياة الدنيا اي حالها الهبة  
 الشان التي هي تعصيه درعة وانصرص عنهم بنة بالكلية بعد ظهور قوتها  
 واعتزاز الناس بها واعتدهر عبيد روال حصرة الباب فجأة ودهنه خطاما  
 لم يبق له اثر اصلا بعد كان عس طريا قدالت بعضه بعض وزين الارض  
 بالوانه وطرانها وتكوى نه ضعفه بحيث طمع الناس فيه وحنوا انه قد سلم  
 من الجوائح كذا في شرح معج الشريفي ( قوله ولا مسوحد عيه العاكب )  
 ما العك في طرحه وعدم الاندثار ايدها بيت العكوت اذ انق مده مديدة تموت فيه

الماكب وتصير منسوجة عليه وفي بعض النسخ ولا تسمى طلبة الماكب  
وهو ظاهر ( قوله ابلغ واحسن الخ ) في عطف احسن على ابلغ اشارة  
الى ان البليغ في المتن بجوار ص الحسن وليس بمصاه المتعارف لانه صفة  
الكلام او المتكلم دون التشبيه ولو اريد بالتشبيه بكلام المشتق عليه فلا عند  
بطلان بقتله لمقتضى الحال وربما كان التشبيه بغير مقتضى الحال كأن  
يكون المتكلم بليداسي الفهم ( قوله ولا يبين شئ بعد طلبه الله ) لانه  
امر لحصوله بعد مشقة وكل ما هو امر الذم حيث امرته فلا بد في ما سبق في بحث  
حذف المسند من ان حصول النعمة الغير المترتبة الذم لكونه ررقا من حيث لا يختص  
لكل مهاجمة مربة يقصد تارة هيا وتارة ذلك بحسب اختلاف الحال والمقام  
وقيل لا تأتي بينهما لان الطلب لا يأتي حصول غير المترتب فانه يمكن الحصول  
قبل ترتب وانه او من غير موضع يطلب منه ويترتب منه فاد اجتمع الطلب وعدم  
الترتب بعد بلع المرتبة الطيب من الله ولا يخفى به بغير الدليل حيث انخص  
من الدعوى ( قوله ونفى عدم الظهور الخ ) دفعه بتهوهم من ان امراته موحدة  
لحقا المراد وخفاؤه بوجوب التقيد وهو محال لا يخفى فكيف بوجوب العرائة كون  
التشبيه بليغا ولا كان متشا هذا التوهم قوله وهو محال لعدم الظهور ومورده  
قوله والله يشبه اليه الالب ما كان من هذا المصرت الخ تفسير عدم الظهور الى هذا  
المقام ( قوله مكنتي غير مصرح ) لا يرى في الشمس بوجه الحيات ملدسا بعد الحيات  
كتابة عن تجاوره من حد الادب في دعوى مثلهن اياه ( قوله يدي من التشبه )  
فيكون التشبه كأنه مصرح به بلفظ العبر ( قوله ومثله قول لا حرج ) والفرق  
ان المعتز في السابق عدم الحيات وفي هذا الحيات ( قوله او لو كان الدر الخ ) يعني  
ان التوهم يبرضى لا يحقق ( قوله ما حذف رته ) اي سا مقسما في قوله  
نعالى ( تمرر السمات ) ان قدر الكافي كان مرسل و لا يبعد كان مؤكدا  
وتفسير الشارح رجه الله تعالى بين الاصل المعنى ( قوله يعني صفرة اصيل )  
فذهب الاصيل استعارة مصرحة تشبه صفرة الاصيل بالذهب في اللون واستعمل  
لفظ المشبه في المشبه ( قوله او شمس اصيل ) اي شعاع صيل كالذهب في اللون  
والبريق عطف على قوله صفرة الشمس ( قوله قريب من الحين الله ) لانه ابصارا  
من اضافة المشبه الى المشبه الا ان المشبه ههنا محذوف هو لشمس اشارة اليه قوله  
او الشمس اصيل كالذهب ( قوله قل اشاعر الخ ) دليل على ان الاصيل يوصف  
باللون والصفرة في المعارف فيصح تشبيهه بالذهب ( قوله وحسن وقت الاصيل )

٧ هذه الاقوال الثلاثة  
لم يوجد في اكثر النسخ

اي خص وقت الاصيل دليعت فان قوله وقد جرح حال من ضمير تعبت لانه من اطيب  
 الاوقات تعبت الريح بالغصون فيه بوجوب غاية لطافة الهواء ولذا احتار لفظ  
 تعبت اي تحيلها برفق كما بعض المتأخرين ( قوله قال الايبوردي اخ ) تأيد لكونه  
 من اطيب الاوقات بصف ربيع والصيف في ليلته وفيه الهواجر جمع هجرة  
 وهي مدين الزوال والعصر وخصت كجمع من خصل الشيء اي ندى حتى ترشش  
 واصل فاعل خصت وما كاد او مصدرية والجملة صفة هواجر ومعنى كاحضلت  
 اصل كاصل خصت واشمس نعم اي تعيب حال من قوله اصل يقول ليلتي الربيع  
 كالاحجار في طيب هوائها وهو احره بمثاله اصل حصلت اي صارت رطبة  
 بسبب رش المطر على السات والرياحين بها ( قوله حاتمة في تقسيم اخ ) الظاهر  
 في بيان مراتب التشبيه في نفرة والصف كاتل عليه عبارة المثل صريحا ولو كان  
 المقصود تقسيم التشبيه لذكر في هذه التقسيمات ولم يجعلها حاتمة وقيل انما حمل  
 هذا التقسيم مفردا من سائر التقسيمات لانه لا يختص الطرف ولا الوجه ولا الاداة  
 بل باعتبار كل من الطرفين والوجه والاداة والمجموع تقسم فاما التفسير فكنت لعدم  
 ادراجه في التقسيمات لا لمراده منها ( قوله لان التشبيه به مذكور قطعاً ) فان قيل  
 حذف التشبيه به حاشي كافي فلو كان في جواب قوا القائل من تشبه الاسد فانه  
 تشبيه قطعاً ادعاه تشبيه التشبيه به تشبيه به تشبيه اذ يقصد به بيان  
 اشتراكهما في امر بل قصد به لدفع حواجا للسائل وان سلم قال الكلام في تشبيهات  
 البهائم ولم يرد جملة مما كاد في شرحه لتفاسح ( قوله يريد كالاسد ) فانه ابلغ  
 من يريد كالسرجار ( قوله كان رسدا لاسد ) فانه ابلغ لانهام الاتحاد بخلاف زيد  
 كالاسد ( قوله يد ان ذكر الجميع ) اي جميع ما سوى التشبيه به لفظا او تقديرا  
 ويدخل فيه ما حذف تشبه به بعد ( قوله وان حذف الوجه والاداة ) بان لم يذكر  
 لفظا ولا تقديرا وان كان موقفا ( قوله وهذا ) اي ما يكون باعتبار ذكر الاركان  
 كلها او بعضها ( قوله متمسك بالاختلاف ) اراد انه متعلق بالاختلاف المفهوم  
 من قوله اعلى مراتب ولفظ يكفيه رابحة الفصل لانه مقدر في النظم فهو  
 طرف لعمري ان قوله في هذه المباحة متعلق على الدعوة وهذا اول من جملة  
 طرفا مستمرا على ان يكون محلا من مراتب لانه ليس فاعلا ولا مفعولا لانه لا يقال  
 انه فاعل معنى اي مراتب شئت تحتشبهه ( قوله كانه قيل اخ ) بيان لحاصل المعنى  
 ( قوله حذف وجهه وادته ) اي لفظ وتقديرا ليحصل المباحة بدعوى الاتحاد  
 لانية ليكون تشبيها لا امتدرة ( قوله ومع حذف التشبه ) اما لفظا فمما كافي مثال

المتن اولهظا وتقدير لاثية كافي قوله تعالى ( وما يستوي البحران هذا عند فرات  
سائع شرابه وهذا ملح اجاح ) كما ينبغي في بحث الاستعارة ( قوله اي الاعلى بعد  
هذه المرتبة ) واعطوية هذه المراتب الاربعة على تقدير فرض العلو في الالقيتين  
( قوله من حيث الصاهر دون الحقيقة ) اذ التشبيه لا يكون الا في بعض الاوصاف  
( قوله نظرا الى الظاهر ) اي ظاهر ما يستعد من لفظ واما في الحقيقة فلا اجراء  
بل التشبيه ( قوله يجعل المشه من المشبه مطلقا ) ما اذا لم يذكر وجه التشبه  
فظهر واما اذا ذكر كافي زيد اسد في شجاعة فلان دعوى اتحاده بالاسد  
في الشجاعة مؤداها اتحاد شجاعته شجاعة الاسد وفيه من المبالغة ما ليس في زيد  
كاسد فانه بعيد بمثاله به وليس مثل لتي فيه فاندفع ما قبل من ان ذكر  
وجه التشبه يدفع ما يحصل من حذف الامة اعني دعوى الاتحاد ( قوله بين نحو  
قوله القبي اسد بري ولقيت في الحمام اسدا ) لم يظهر وجه يرادنا من الاستعارة  
( قوله حيث يصل الاول الخ ) مع انه لا تقدير لاداء تشبيه فيهما والتشبيه مراد  
فيهما ( قوله ذات قرينة دالة الخ ) احذر من زعم اسد اذا اراد من اسد  
شجاع بطريق ذكر المبروم واردة اللازم فانه حينئذ محرم من التشبيه  
ولا استعارة ( قوله ان لا يكون اسد مد كورا ) اي على وجه يبي من التشبيه  
فان قوله قد مر ارادته على التمر في اسد كاسمي مع ان المشه مد كور ( قوله  
ولا مقدرا ) ليس المراد بالمقدر خلاف المد كورا بل المدحوف فان المدحوف عندهم  
كالمذكور فهو داخل في قوله مد كورا بل مدحوف لا يكون مرادا صوابا ايضا  
فان الاستعارة المتفق عليها ما يكون المشه فيها معرضا عنه بالكلية بان لا يكون  
مد كورا ولا محذوفا لان تمام الكلام ولا صوابا مراد بان يكون من المشبه مستعملا  
في معنى اسد بحيث لو اقيم لفظ المشه مقامه لاستعمل لكلام الا انه يهوت ابيالعة  
المستفادة من الاستعارة وفي التشبه يكون مستعملا في معناه الحقيق فلا يستقيم اقامة  
اسم المشه مقامه وبذلك يعرف كون اسم المشه مراد في التشبه دون الاستعارة  
( قوله على انه لا تاسد الخ ) لان الدلالة في لفظة تاسد مربية دالة على تشبه  
شيء بمصاه ( قوله فيكون مصد تشبه مكسوف في صميم ) اي مستتر فيه مبروه عنه  
لاشعاره في اللفظ واما يعرف ذلك بعد التامل بان اجراء حكمه على الاسد ليس  
الا باعتبار جعله اسدا وتشبيهه به وادعاء دعواه فيه ( قوله واداء الترفق اصورتان  
الخ ) حاصل الفرق بين قولنا زيد استولى ب اسد ومعنى اول ادعاء المشه  
من حدس المشه به ومن اقراده وفي الثاني دعوى كونه من جنسه مسلمة ومفروعة

عها عبر عنه باسم المشبه واسم فعله اليه فالأوجه أن الاختلاف مبني على أنه هل يكفي في الاستعارة دعوى أن المشبه من جنس المشبه أو هي عبارة عن كون دعوى أنه من جنسه مفروجا عنها مسحة والتعبير عنه باسم المشبه على الأول زيد استعارة وعلى الثاني تشبه (قوله والخلاف لفظي راجع إلخ) يعني ليس المراد بكونه لفظيا أنه راجع إلى اللفظ دون المعنى بل أنه راجع إلى تفسير اللفظ وأن كان اختلافا في المعنى قال فسر تشبه بدلالة على مشاركة أمر لاخر في معنى بالكاف ونحوه والاستعارة باحراء اسم المشبه على المشبه سواء كان باستعماله فيه حله عليه فهو رداً على خارج من التشبه داخل في الاستعارة وأن لم يعتبر في التشبيه قيد بالكاف ونحوه وخصص الأحرار في الاستعارة بالاستعمال فيه فكان داخلاً في التشبيه خارجاً عن الاستعارة (قوله هـ) أي الاختلاف في كونه استعارة أو تشبيهاً (قوله) وأن لم يكن كذلك (أي وإن لم يكن سم المشبه حراً أو في حكم الحرة ويكون المشبه والمثبه من كورس كادل عليه حتى كلامه لا يرد الاستعارة بالكناية لعدم ذكر المشبه والاستعارة تنصريحاً لعدم ذكر المشبه (قوله) وإنما التشبيه مذكور في الصميم) لأن في نحو تقيس من زيد اسداً فزيد اسد من زيد يجعل زيد اسداً بانعانة الجنس بحيث شرع منه استأخر وهو معنى التشبيه المذكور في الصميم المعروف به بالكلية فيظهر بذلك التشبيه بعد التأمل في الصبر بدلول عليه من أو الباء الصريديتين (قوله بـ) أي أنه اعترى في التشبيه أن لا يكون على وجه الصبر فليس تشبيهه وأن اعترى فيه بدلالة على مشاركة أمر لاخر في شيء مطلقاً فنشبهه (قوله جـ) أي عن كل شيء الأمر إطلاقه اسم الاستعارة (قوله) فلا يحسن إطلاقه عنه (لأن معنى الاستعارة على تسمى التشبيه بالكناية وحين دخول أدوات التشبيه مشعر بالتشبيه (قوله) وإنما يحسن الخ) وأن حسن دخول بعضها دون بعض هناك الأمر في إطلاقه وذلك لأن يكون نكرة عبر موصوفة به ادلاً يحسن دخول الكاف ويحسن دخول كان فكما في شرح الفتح الشريفي وإنما لا يحسن دخول الكاف في محو زيد كاسد لأن المراد اسد من دمامه فيدرم القياس بالجهول بخلاف دخول كان لأنه حكم بمحاذاة بمفهوم الاسد على وجه الظن (قوله) فهو ص تقيس الخ) احتياجه إلى التعبير (قوله) مكررة موصوفة بالخ) وأما المعرفة الموصوفة بصفة لا تلائم المشبه عبر واقع لأن التعريف يدل على أن المراد هو المعروف المشهور والصفة التي هي الملازمة تأتي رتبة ذلك بخلاف مكررة فإنها تجمع تلك الصفة (قوله)

كالقدر (الانه يسكن الارض الخ) فانه لا بد من جعل الكرة معرفة لتلايلرم القياس  
 على المجهول ومعلوم ان البدر المعروف غير موصوف بهذه الصفة فلا بد  
 من الاستعانة بثل هذه الامثلة يحتاج الى مزيد دقة وغوص في تقدير الالة  
 فاطلاق الاستعارة عليها اقرب مما يحسن تصدير الالة به (قوله بقرب الخ)  
 مما من القرب اى يقرب الكلام او من التقريب اى يقرب ما يحيل الكلام من اطلاق  
 اسم الاستعارة اكثر اطلاق من الاطلاق على ما يحسن فيه دخول الادوات  
 بالتعريف اكثر اطلاق مفعول مطلق لاطلاق اسم الاستعارة وقوله زيادة قرب مفعول  
 مطلق تفعل محذوف اى ويقرب زيادة قرب مما يحسن فيه التعدير بالتعريف او يسيد  
 زيادة قرب والجملة عطية على يقرب من الاطلاق ولا يجوز عطيه على اكثر اطلاق  
 لامتناع كونه مفعولا مطلقا للاطلاق ويجوز ان يكون عطفا على اكثر اطلاق على  
 ان يكونا جالين من ضمير يقرب اى اذا اكثر اطلاق ورا زيادة قرب (قوله دليل  
 على انه موقه) بخلاف قوله ريددر سكن الارض فان هذا الوصف يدل على  
 تقصده من البدر المعروف فلانقص (قوله او منه) فان التقصده معنى التقصده  
 (قوله ومثله) اى مثل قوله اسددم الاسد الخ الا ان المحل على التقصده فى الاول  
 يسلم التقاض وفى هذا استلزام كون الشيء موصوفا بما ليس به فلذا قالوا مثله  
 (قوله ان التقصده الساذج) اى ما الاستعارة منه (قوله ان يثبت من المدح) عدا  
 من نصيب معنى يحيل (قوله هذه الصفة المحبة الخ) ومن فرق بين موضع وموضع  
 فى التوير (قوله هو مبني الخ) فان قلت بيانه هو يدل على كونه استعارة لانه  
 يفيد تسمية التشبيه فلا يثبت صكوه اقرب زيادة قرب فت ملاحظة كون  
 التشبيه محمولا على المشبه يؤيد جانب التشبيه فلاحظه يفيد هذا الوجودا لقرب  
 من الاستعارة القرب الزائد (قوله واما المعنى فى البت الخ) انه على المقصود  
 فى الكلام المثبت والمبنى هو القيد على ما مر بها خلا عن الشيخ (قوله فى الجملة)  
 اى تحقيقا او تخيلا كما فى قوله كان شجر الشقيق الخ فان الاعلام بالقوتية المنشورة  
 على الرماح الزرعية ثابته فى الخيال بخلاف ما نحن فيه فانه يتمتع بحيل البدر  
 الحقيقى المعروف موصوفا بكونه فارقا بين موضع وموضع ففرص فيما نحن  
 بحال بخلاف قوله كان شجر الشقيق اى فان افروص فيه محذوران فرص تدبر  
 (قوله كان زيدا الاسد) كذا فى السمعة المقروءة لكن يد كور فى بعض النسخ على  
 معنى الابصاح كان زيدا مطلق وهو الاظهر قبل وجه السمعة مقروء ان المقصود  
 فى المعرفة التشبيه فيكون مشكوكا فيه وفى الكرة الاحد يكون بخلاف الطاهر

( قوله وايضاً هنا اسر الخ ) اي الكثرة الموصوفة تخيل تقدير اداة التشبيه  
 ماسبق كان بياناً لا متبوع تقدير لادوات تفصيلاً بامتناع معنى كل واحد منها  
 وهذا بيان لامتناعه اجمالاً متبوع ما يقصد منها اعني التشبيه ( قوله والمقصود  
 الاصل الخ ) اذ به يتأني ايراد معنى الواحد في طرق مختلفة في الوصوح كالم  
 ( قوله والمجاز من استعماله ) في غير ما وضع له ولا شك ان تعقل غير الموصوع له  
 موقوف على تعقل الموصوع له كنوقف تعقل العدم على الملكية كذا في شرح  
 المفتاح الشريفي وثبت ان قلوب الاستعمال في غير ما وضع له يستلزم عدم الاستعمال  
 فيما وضع له لما من شأنه يستعمل فيه ويبين الاستعمال فيما وضع له وعدم الاستعمال  
 فيما وضع له تقابل العدم والملكية ووقيل ان يستلزم تقابل التضاد والاشياء تبين  
 باضدادها كان وجه البحث من الحقيقة لكن لا يكون وجهاً لتقديم تعريفه  
 على الجواز فلذا تركه ( قوله يمكن ابدال على غير ما وضع له الخ ) لانه ينتقل  
 اولاً من اللفظ الى معناه الحقيقي ثم يدقل بواسطة القرينة الى المعنى المجازي فيكون  
 الدال على المعنى الحقيقي من حيث انه دال عليه اصلاً فالدال على المعنى المجازي  
 من حيث انه دال عليه ( قوله في اجماع ) متعلق بمرع فانه مرع عليه من حيث الفهم  
 والانتقال وليس مرعاً له من حيث اذادة ( قوله والمطلق الى غيره الخ ) ولا يبرهم  
 الاطلاق دحول العقلي نفسه ( قوله ثم يقال ان اسكنه الخ ) الظاهر ان هذا اجل  
 من المعنى الوضعي الى هذا معنى بلا واسطة وفي بعض نسخ الاصول انه نقل اولاً  
 الى الاعتقاد المصدق لشوته في الواقع ثم الى انقوب الدال عليه ثم الى نقل الكلمة المستعملة  
 والظاهر انه قول الى كل واحد من بلا واسطة لتحقيق العلاقة بينها وبين المعنى الوضعي  
 ( قوله والثاء فيها الخ ) مصدر من عبارة السرح ان حقيقاً مقول الى الكلمة  
 الثابتة او الثابتة دخل ثناء فيها ليعمل من الوضعية الى الاسميه وفي شرح المفتاح  
 الشريفي ان الجمهور على انها كانت بمعنى مفعول فائتاء فيها للقول وعلى الوجه  
 الاول الثابت مرقاب من ذكر والمؤث وحديث يكون الثمن فيها بعد ادخال الثاء  
 فيها واخراجها على الكلمة ولا يحكى انه زيداً نصرف لا حاجة اليه ( قوله فانه  
 بقدر ) اي يحرص ( قوله من التكلم المستعني عنه ) وانما اختاره جرياً على  
 قصبة الاصل في ساء وهو ثابت كذا نقل عنه ( قوله اذ لا معنى له عند التأمل )  
 لان الاسم مال اذا ركر كلمة في كان مادخ عليه مراداً باللفظ يقال استعمال  
 الاسد في زيد اي اريد منه ولو تعبد في جهة استعماله لكان الاصطلاح مراداً  
 بالكلمة وهو ظاهر كذا نقل عنه ( قوله لو سمى اطلاق الحقيقة الخ ) يعني ان المركب

وان كان موضوعا باعتبار الهيئة التركيبية على التحقيق لا يطلق عليه الحقيقة وليس هذا منيا على الاختلاف في كون المركبات موضوعا كما قيل فانه خلاف ظاهر العبارة ع قال قدس سره وايضا يبرهن الخ ع قد تقرراته لا يجوز نعلق حرفي حر بمعنى واحد بعامل واحد الأبعد التقيد بالاول واعتبر الثاني فقد التقييد وحيث لا انتفاض بذلك الجواز لا فرق بين تقييد لوضع بقوله في اصطلاح به انما يطلب وتقييد الاستعمال بعد تقييد بقوله فيما وضعت له قد برهن ع قال قدس سره وفيه بحث الخ ع صرح الشيخ الرضوي بالمراد ثبوت معنى حرف في لفظ غيره كون الحرف موحدا لعدم في لفظ غيره وان يكون ذلك اللفظ متضمنا لمعنى المدلول الذي احدث فيه الحرف مع دلالة على معناه الاصلي فرح من متضمن لمعنى التعريف الذي احدث به اللام المقرون به وكذا اضرب زيد متضمن لمعنى الاستفهام لان صرف زيد مستلهم عنه فلا وجه للترديد الذي ذكره سيد ولا شك في انه يجدي نقما في دفع السؤال انه كور لا الحرف دال بنفسه على معنى احدى احدثه في لفظ غيره ولو لا مخالفة الاطباء لنقلت كلام الشيخ ثمة ولا اعتراضات التي اوردها عليه السيد في حواشيه على شرحه والحوادث ع بحث كشف صحيح الحق عن ظلم الشكوك ع قوله سلما ذلك ع اي كون معنى قولهم الحرف مدلل على معنى في غيره انه مشروط في دلالة على معناه ذكر متعلقه لكن لا ينافي ذلك دلالة بنفسه لان المراد به ان يكون له لم يتعين كاهبا في الفهم اي في فهم لمعنى هذا اطلاق اللفظ فيكون شاملا للحرف ايضا لا ما فهم معنى من معنى الحروف عند اطلاقها بعد علمنا باوضاعها الا ان معانيها ليست بامة في نفسه ع ان تختص الى اامير بخلاف معنى الاسم واللفظ كذا نقل عنه وفيه ان هذا المراد لا يتجمل تسليم انه كور لا به حيث لا يكون دسكرا متعلق مشروطا في الدلالة بل في المعنى المدلول عليه ولذا قال في المختصر ان النقص بالحرف وارد على من قال ان مراد بقولهم الحرف الخ انه مشروط في دلالة ذكر متعلقه اللهم الا ان يفرض معنى تسليم انه كور جعل قولهم انه مشروط في دلالة ذكر متعلقه على اعم من ان يكون مشروط في نفس الدلالة او في المعنى المدلول عليه وقال بعض لناظرين معنى قوله سلما اي سلما كون معنى الحرف مشروطا بذكر متعلقه ولا ينبغي انه خروج عن سوق ع قال قدس سره هذا الكلام لا يجدي نفعنا الخ ع لا ينبغي ان يفهم ان معنى من لفظ تابع للوصف فان عين اللفظ بنفسه كان دالا بنفسه وان جبهه بالاحظه غيره كان دالا بوارطة غيره ولا شك ان الواضع لم يلاحظ المتعلق حين وضع الحرف لا بخصوصه ولا بعمومه



بدليل انه يسبق الى لفهم عند اطلاق الحرف معناه بلا توقف لكن ذلك المعنى لما كان جزئياً يحتاج الى متعلق بعيد حرثته فتدبر ( قوله لانه قد عين الخ ) قيد دخل تعيينه في تعريف الوصف ( قوله وعدم الدلالة الخ ) دفع لما يورد عليه من انه لو كان المشترك معينا بعينه لكل واحد من المعنيين مع قطع النظر عن الآخر لدل على كل واحد منهما على التعيين اى بدون الآخر كما في الالفاظ المتباينة وليس كذلك فانه يدل على ~~كلا~~ المعنيين عند عدم القرينة المعينة لاحدهما وحاصل الدفع ان عدم الدلالة على واحد معين بواسطة الاشتراك وعدم ترجيح احد الوصفين على الآخر لا ينافي ان يكون تعيينه للدلالة على كل منهما بنفسه بمعنى انه مقتضى الدلالة على واحد معين متحقق وهو التعيين له الاله انتفت لاجل المنع وبما حرره دفع ما قيل ان طارضا الاشتراك لا يدفع الدلالة والفهم اصلا كما يدفع تعيين المراد ( قوله وزعم صاحب المفتاح الخ ) عارته الحقيقة هي الكلمة المستعملة مما يدل عليه نفسها دلالة ظاهرة كاستعمال الاسد في الهيكل المخصوص او القرية في ان لا يتجاوز الطهر والحصى غير مجموع بينهما فهذا ما يدل عليه نفسه مادام تنسبنا الى الوصفين اما ما خصصته بواحد اما صريحا من ان تقول القرية بمعنى الطهر واما استراشا مثل ان تقول القرية لا بمعنى الحصى فانه ~~حيث ذكر~~ دليله ~~بالا~~ لا تنسبه على الطهر بالتعيين كما كان الواصف حينه بازائه نفسه ( قوله تعنى رمد لوله واحد من المعنيين الخ ) فالمصدر بالاحود من قوله ان لا يتجاوز بمعنى التفاعل اى غير المتجاوز او على حذف المضاعف اى دى ان لا يتجاوز ( قوله وهذا مدلوله الخ ) تعنى انه اذا نسب الى الوصفين دل نفسه على احد المعنيين لاعلى تعيين وهو معنى الاحد الدار ومعنى كل واحد على سبيل الدل ومعنى ما لا يتجزأ ورهما غير مجموع بينهما كذا في شرحه للمفتاح ومنه يعلم انه لم يرد بقوله احد المعنيين مفهوم الاحد اشتراك بينهما كيف وانه لا يفهم صلاصدا اطلاقه صلا عن كونه مشادرا ( قوله لانه المتبادر الخ ) لان دلالة على احد المعنيين بالتعيين ترجيح بلا مرجح اذ الدلالة تابعة للوصف وانسبائه الى الوصفين على السوية ودلالته على مجموعهما بخلاف الوصف اذ لم يوصف له صريحا وهو ظاهر ولا ضمنا لان الوصف لكل واحد منهما لا يستلزم الوصف للمجموع فلهذا لا الدلالة على احدهما على سبيل الدل وفيه انه يجوز ان يكون مدلوله كل واحد منهما مع قطع النظر عن الاحتياج وعدم تكاثر من قوله يدل على ~~كل~~ واحد من المعنيين ولاجل هذا قال وزعم صاحب المفتاح لكن لما كان مذهبه عدم جواز استعمال

المشترك في المعين قال ان مداولة احد المعينين على سبيل البديل ( قوله واما  
 اذا خصصته باحد الوصعين الخ ) فيه اشارة الى ان القرينة في مشترك تخصيصه باحد  
 الوصعين وترجيح احدهما على الآخر لالدلالة فانه دال بنفسه على كل واحد  
 من المعينين بالوصع فظهر الملاممة بين الشرط وجراء اعي قوله اذا خصصته الخ  
 ولذا لم يتعرض الشارح رحمه الله تعالى لبيان ( قوله ان لو وضع عينه للدلالة بنفسه  
 الخ ) لان الواضع لم يشترط في شيء من وضعه القرينة كيف والواضع ربما لا يكون  
 واحدا وعلى تقدير كونه واحدا ربما كان الوصع الاول قبل الثاني بمدة ( قوله  
 قرينة لدفع المزاحمة ) اي تخصيصه باحد الوصعين ( قوله لا لان يكون الدلالة  
 بوسطة ) لانها تابعة للوصع والواضع عنه بعد لامع بقرينة ( قوله وحصل  
 من هذين الوصعين الخ ) اي لزم من اشتباهه اي مجموع الوصعين وصع آخر صحتي  
 وهو التعيين لاحد الدائر قال التعيين لكل واحد على خصوص من تعيين لاحد  
 المعينين المطلق لا للمجموع المعين فانه ليس بلام فالحاصل له وسعانهما خاصة  
 ولذلك خاصة ويلزمه الوصع لاحدهما مطلقا وكل يكون انما هو موصوفا له يكون  
 دالا عليه ضرورة ان قصدا قصدا وان ضم قصدا كما في شرحه للفتح ( قوله  
 فكان الخ ) كذا كان ماصد قوله وقال اذا اطلق كذا لا يخفى ( قوله لا يتوجه اعتراض  
 الخ ) وجهه اذ فاع الاول ظهر من قوله لانه استعبر الى الفهم وايضا الى الهم  
 من دليل الحقيقة ووجه الدفوع الثاني من قوله والقرينة بدفع مزاحمة قال  
 قدس سره ان اراد باحد المعينين الخ قد عرفت من كلامه المنقول من شرح  
 لفتح انه ليس مراد قال قدس سره ولو صح ذلك الخ زاد في شرحه لفتح  
 على هذه الاوارم لثلاثة اية يلزم ان يكون كل مشترك متوحد ولم يمل به احد وكلاهما  
 متوحد بما صرح به في شرح اشرح من ان وصع اللفظ لنفسه صحتي ومثل هذا  
 الوصع لا يوجب الاشتراك والالكان جميع الانعط مشتركة ولا فخره وكان اعتبار  
 في الاشتراك الوصع قصدا كذا لا يخفى قال قدس سره وان را الخ اراد به  
 احد المعينين معا في همه غير معنى دلالة اللفظ بوسطة انسيبه الى الوصعين  
 ولا شك انه معنى معاير لكل واحد بخصوصه وان اللفظ مشترك موصوفا له صحتي  
 كما مر ونزدد السامع انما هو في تعيين الرد لافي دلالة والكلام في الدلالة  
 قدس سره فانه دقيق ونعم ما قال السكاكي رحمه الله تعالى وبه لطف فصل  
 تأمل فاحتط اي اعمل الاحتياط وما ذكره طهران كره السيد في شرحه  
 لفتح حيث قال بعد تزييف توحيد الشارح رحمه الله تعالى بما ذكره في الحاشية

فالتصواب يرتضى أن لقرء دالم يخص باحد وصيه تبادر منه الى الذهن  
ان المراد امة اذنيته وامادك بعينه وكل واحد من هذين المعنيين وضع اللفظ له  
بخصوصه فيكون مستملا فيما يدل عليه بنفسه خروج عن سوق الكلام لان  
مساقه ان القرء دلالة على معناه نفسه لا لقرينة سواء اعتبر انتسابه الى الوصيين  
او الى وضع واحد لا في دلالة على المراد \* قال قدس سره فان قلت الخ \* يعنى  
ان المشترك اذ حلق وبقيد \* يخص به باحد المعنيين بعين منه جميع المعاني التي وضع  
لها بعد العلم بالوضع فكيف يصح مدكر من ان هناك ترادفين \* يعنى الوضعين \* قال  
قدس سره لان كلامه في فهم المعنى المراد \* وهذا الكلام في فهم المعنى مطلقا  
ولاشك في التردد في تعيين مراد عند الاطلاق وفي بحث لما مر ان كلامه في الدلالة  
على المعنى لا في الدلالة على المعنى المراد وقوله غير مجموع بينهما معناه انه ليس  
مدلوله بمجموع المعنيين لعدم الوضوح لانه لا يجوز ارادته منه (قوله من القائب  
الخ) انما كان من القائب لان حصة الانضاح قيل دلالة على معناه لداته وهو  
ظاهر الفساد لا قصده ان يمنع الخ قصديره بلفظ قيل وبرز الصير في وهو  
يادى على انه كلام برأسه \* يعنى انه اعترض على السكاكي مع تعطيل مصادره  
بما عدله السكاكي من القائب (قوله قدس سره) اى قال ذلك المعنى في دفع هذه  
الاعتراض (قوله بادع) اى التعيين لئلا يلزم الدور (قوله جعلت شيئا) وهو  
ان مراد السكاكي رحمه الله بالدلالة نفسها ان يكون العلم بالوضع كافيا في الفهم  
(قوله وعانت حث شيئا) وهو الامور التي تدل على انه ليس من لغة اعتراضه  
على السكاكي رحمه الله (قوله نعم بالوحى) اى ما يوحى الالف ط بحيث يفهم  
بها دلالتها على معانيه وكذا احل في الاشباع وفي حلق العلم الضروري (قوله  
نعمهم) وهو عناد بن حنين \* الصميرى (قوله ان لا تختلف اللغات الخ) يعنى  
ان كثيرا من اللفظ يكون لغا عديمة ويكون لغا آخر عديمة اخرى كالسوء  
فانه عند الانراء يعنى سوء وعدد يفرس يعنى الجواب وعند العرب يعنى القبيح  
وانما يلزم عدم الاختلاف لان ما عدت لا يختلف ولا يتخلف (قوله ولا يمنع جعل  
اللفظ الخ) يعنى ان لفظ لغير مع لقرينة يمنع منه فهم المعنى الحقيقي فان اسدا  
يرمى لا يفهم منه المعنى حقيقى اصلا فندفع ما قيل ان القرينة انما تدل على عدم الارادة  
ولا توجب اشباع فهم يعنى الحقيقي فان لاشعاعها اذا لو حظ لفظ الجساز ثم  
بلا حظ القرينة (قوله نستتر به ان يكون المفهوم الخ) مع اننا نعلم قطعا ان  
المفهوم منه انصب به احدهما (قوله لانه مجموع) لانه يجوز المناسبة بتقيضين

سلمان الصميرى نسخة

من جهتين ( قوله على الاشتقاق والتصريف ) هذا يدل على انها عيان وهو الحق لا تميز موضوعهما بالحيثية على التصريف يبحث عن احوال المعينات من حيث حروفها وهياتها وعم الاشتقاق يبحث عنها من حيث انساب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية ( قوله وان لهثت اخ ) عصب على ان الحروف الخ ( قوله بالتحريك ) اي تحريك العين فانه يناسب ان يكون معهما ما فيه الحركة ( قوله وكذا ما قبل الخ ) فان قوة لضم تناسب ان يوضع للاصل اللازم ( قوله نقل الخ ) لاحادة الى جعل المصدر بمعنى الصاعل على تقدير الاول وسمى المفعول النعدي الى المفعول الثاني بواسطة حرف الجر صلي تقدير الثاني على ما قبل لتحقيق العلاقة الصحيحة للمفعول وهو انصاف لكلمة بالنعدي الذي هو المعنى الاصلى للبحار وعلى التقديرين يكون هذا النقل كقول الحقيقة الى الكلمة الثالثة او الثالثة في مكانها الاصلى ومحصل التماس بينهما غاية التماس ( قوله ان الظاهر الخ ) ولقد اختلفوا في ذلك حيث دعوت الى سبب بين لفظي الحقيقة والجار ( قوله واعتار الخ ) دفع توهم ان هذا الوجه يستلزم ان يسمى الحقيقة انصافا ( قوله في تعريف واحد ) بعد معرفة حقيقة كل منهما ( قوله من الحقيقة ) مرئعا كان او مقولا او غيرهما من المشترك والخقيقة المطلقة في التلويح اللفظ اذ بعدد مفهومه فان لم يتصل بهما نقل فهو مشترك وان تحلل بينهما من فان لم يكن النقل مناسبة فهو مرئعا وان كان مناسبة فان هجر الاول فهو المقبول وان لم يجر في الاول حقيقة وفي الثاني محو نهى وهى تحلل النقل ان يكون استعماله في معنى الثاني بعد ملاحظة المعنى الاول فاشترك سواء كان واصعه واحدا او متعددا ليس فيه نقل لعدم ملاحظة موضع الاول فيه فهو حقيقة من كل وجه في كل واحد من معنيه واما المرتفع والمفعول فكل واحد منهما ان اعتبر استعماله في كل واحد من معنيه واعتار وضعه له في نفسه مع قطع النظر عن وضعه لآخر حقيقة لانه مستعمل فيما وضع له وان اعتبر استعماله فيه باقياس الى المعنى الآخر لتحلل النقل بينهما فهو مستعمل فيما وضع له من وجه ومستعمل في غير ما وضع له من وجه فقوله في غير ما وضع له حرج لم يجز لنقص الى كل واحد من معنيه لكونه مستعملا فيما وضع له وان اعتبر استعماله في احد المعنيين بالنظر الى وضعه لمعنى آخر فليس بحقيقة لكونه غير موضوع له بهذا الاعتراف ولا يعدم العلاقة فلا يكون هذا لاستعمال صحيح وحرج المشترك مطلقا لكونه مستعملا فيما وضع له من كل وجه اذ لا ملاحظة فيه للنقل وكذا

الحقيقة المطلقة وخرج مقول من حيث انه مستعمل فيما وضع له ودخل فيه  
 بقيد في الاصطلاح به تحاطب من حيث انه مستعمل في غير ما وضع له  
 فاندفع ما قيل انه قد خرج المقول بقيد في غير ما وضع له ودخل الصلوة المستعملة  
 في الدماء يعرف الشرع مع انه مقول وكذا ما قيل انه صرح ههنا بان المرتحل  
 والمقول داخلان في الحقيقة وسيصرح بهما مستعملان في غير ما وضع له (قوله مع  
 حوازا ارادته) اي بالصرح الى كونه كناية عن اطلاق في امتناع ارادته في خصوص المادة  
 كما في قوله تعالى (لرجل من العرش استوى) فهو محار منصرف على الكناية وقيل جواز  
 ارادته ولو في محل آخر وكلا المعين مستند من انكشاف كاسمعي (قوله قد يكون  
 بجارا الخ) لفظ المستعمل في غير ما وضع له من حيث انه كذلك ان استعمل لعلاقة  
 بينه وبين الموضوع له مع قرينة ماسة من ارادته فبجاء ان لم يظهر الاول وان ظهر  
 فمقول وان استعمل لعلاقة فان استعمل لامن قصد فعله وان كان بقصد ترتيب  
 (قوله في معنى مجازي) لا يكون فردا للموضوع له بقرينة المقابلة (قوله باعتبار مجرد  
 الخ) اي من غير ملاحظة خصوصية المرس (قوله بخلاف الجاز) في كثير من  
 النسخ بدون نواو فيكون لبيان كهر في الحقيقة والمجاز قصدان وتعال لفرق بين  
 رعاية المناسبة في المقول وبين رعايتها في الحقيقة والمجاز وفي بعض النسخ نواو  
 فيكون الامر له كس وهو الموافق كس في الوصيح والتلويح (قوله لا ينبغي ناقله  
 الخ) اي لا يعلم ناقله بتعيين لان يكون ناقله جميع الناس فانه يمنع قائلهم  
 (قوله وهل) في القاموس اعمل بالكسر حركة الانسان او هو كناية عن كل  
 عمل متعدي في الصحاح تعني الامر وانسان ناقله الصواب الى اسكامة المحسوسة  
 وقد يستعملونه بمعنى احدث لاشتغاله عليه كافي تعريف المفعول به والمفعول فيه  
 والمفعول له في كناية (قوله فانه في العرف مع الخ) في تفسير الكبير ان الدابة  
 في العرف للمرس خاصة وفي التلويح انها الداب القوائم الاربع وفي القاموس انها  
 حلت على ما يركب وتنع على امر كز (قوله بلفظ الكثرة الخ) اي لفظ في صورة  
 الكثرة والافهم معرفة لان لفظ اذا اريد به نفسه كان عمالة والتوس فيه فليتمكن  
 وهذا على رأي الشارح رحمه الله تعالى من كون اللفظ موضوعا لانفسها وضما  
 ضما (قوله واتصل بي مقصود بها) اي تصل النعمة الى الذي قصد بها وهو  
 الدم عليه (قوله اكثر مظهر الخ) مصدرية ويكون عطف على يظهر والجار  
 والمجرور اعني به متعلق يكون اي يكون الاتصال الدالة على القدرة بها فلا حاجة  
 الى التكلف الذي ارتكبه بعض منطريين قال قدس سره بتمام بحمد ثالث

بالقاء والهمزة من القام يقال أقام الرجل دسعه ورده (قوله بعلاقة السببية  
 الصورية) واما اذا اطلق بعلاقة العلة الفاعلية فهي داخلية في السببية (قوله  
 لا يغنى شيئا) اي لا يرفع شيئا من السمع (قوله كانه حسن) اي كل واحد منهم  
 الاصبع في الادن اي بحسب الظاهر والتعريف ولا فائدة جعل الائمة وان تحمل  
 الاصابع على معناه فيكون التصور في سبب الفعل اي بحيث نسب فعل الظرف الى  
 الكل للثبوت (قوله انه سهو) قد يقال الدم وان كان سببا لدية الاكل لدية سبب  
 لاكل الدم التمثيل بهذا الاصبار ولا يحكى ان عذرة الابصرح لانسانه (قوله او ما كان  
 عليه اخ) السبق وحقه انما كان في المحررة عتار ما كان عليه وباعتبار ما يؤل  
 اليه بالنظر الى ثبوت الحكم النسب لا بالنظر الى الاخبار بذلك الحكم كالحققة في  
 التلويح \* قال قدس سره الظاهر هنا \* لانه الذي يقع عليه العصر لا العصور  
 \* قال قدس سره وجعل من تسمية اشئ باسم عاينه وفي الكشف سره بالعب  
 وقال انه من تسمية اشئ باسم ما يؤل اليه \* قال قدس سره استخرج الخ \* لئلا  
 يلزم عصر العصور وهذا يتعد على ان ينسب الى الدهن من نفس الفعل وما يشبهه  
 الى ذات موصوفة بوصف ان يكون تصاهبه ذلك الوصف بيقين عن ثبوت الفعل  
 له فيلزم وقوع العصور على العصور اي ان يكون واما \* يريد العصر قصيرا حاصله  
 بهذا العصر فلا حاجة الى تأويله ما سخر العصر (قوله في الاخيرين نوع حفاء)  
 اي لا يظهر فيهما المعنى المجازي ظهوره في الائمة السابقة وقد حل الكشف  
 الرجعة على شواهد الملهد والظرفية على الاتساع وقيل في الثاني ان المعنى اجعل لي  
 لسار صدق يطاق بالصدق في الاخيرين (قوله فان قلت الخ) يعني ان اعتبار  
 العلاقة انما هو ليتقل الدهن من المعنى الحقيقي الى المعنى المجازي والاتصال فرع  
 الروم واكثر هذه العلاقات لا يبعد الروم يعني لدى مرقى المقدمة وهو ان يكون  
 المعنى انما هو بحيث يبرم من حصول الموصوعه في ادهر حصوله في الدهن  
 اما على الفور او بعد التأمل في القرائن \* قيل انه لا حاجة الى السؤال والحواب  
 بعدماصر في المقدمة من ان المعنى الروم الدهني ولولا اختلاف المحاطب  
 يعرف او غيره على الفور او بعد التأمل في القرائن ليس شيئا (قوله ان معنى المجاز الخ)  
 ذكر المجازية على ان الكلام فيه والاصح ان يصف في كتابة ايضا الانتقال من  
 الروم الى الارام كما مر (قوله يسرى جميعه الخ) يعني جميع هذه العلاقات بعيد  
 لزوم في الجملة على منقصه (قوله احسن اوصاف الخ) اي اظهر اختصاصا  
 واشهره ادلا يمكن الزيادة في الاختصاص وبدا لا يجوز ان يفسر رأيت سدا برمي

أي في البحر قوله فينقل الدهر من اسمه به اليه ( أي الى وجه الشبه لكونه أشهر  
 أو صاه ثم ينقل منه الى معروضة الذي سوى المشبه به بمعونة القرينة فيتحقق  
 الروم بالمعنى الذي مر في الاستعارة ( قوله فالأسد الخ ) بيان لما ذكره على الوجه  
 الكلي في مثال ( قوله أي يستعار الشجاع ) أي ما يصدق عليه الشجاع سوى الأسد  
 لا بخصوصه من زيد أو عمر و ورجل أو امرأة وإنما يقع عليه في الخارج و فرق بين  
 ما يقصد من اللفظ عند الإطلاق وبين ما يقع عليه بحسب الخارج كما سيحى ( قوله  
 ولأنك في انتقال الخ ) ومن شجاعة الى الشجاع أي الذات ما وصوفية الشجاعة  
 سوى الأسد بمعونة القرينة ( قوله فبطهر بإرادة الخ ) حيث ظهر من كلامه  
 أن في جميع أنواع العلاقات لزوما في الجملة ( قوله بما ينصف الخ ) أي يعتبر  
 وبلا حظ فيه الانصاف سواء حصل في الواقع أولا فإن المتكلم يعتبر الانصاف  
 في الزمان الماضي أو المستقر سواء حصل في الواقع أولا فاندفع ما في التلويح من أن  
 في مجاز الاول لا يلزم الانصاف في الزمان المستعمل كما في عصر حرا فارتقت  
 في الحال ( في زمان سابق أو لاحق ) بدلوا انصف كما في زمان الحكم لم يكن مجازا  
 بحسب الكون أو الاول بل حقيقة أو مجازا ما عتار آخره إذا استعمل المسمى  
 لفظ الدانة في الفرس لكونه فردا لما يدب كما حقيقة وإذا استعمله مع مخصوصه  
 كان مجازا ما استعمل المطلق في المقيد فاندفع ما في التلويح من أنه لا يلزم من حصول  
 المعنى الحقيقي المسمى المجرد في زمان الحكم أن يكون حقيقة كما في الدانة إذا  
 استعملها المسمى في زمن فانه مجاز يستعمل المطلق في المقيد مع حصول المعنى  
 الحقيقي في زمان الحكم ( قوة أو بالقوة ) أي الاستعداد ( قوله وإذا كان الخ )  
 فانه حينئذ يكون العبر فردا من المعنى الحقيقي والذهن ينتقل من العام الى الخاص  
 في الجملة بمعونة القرينة ( قوله وإن لم ينصف الخ ) يعني إذا كان الانصاف  
 حاصلًا في وقت هو كاف للانتقال في الجملة وإن لم ينصف صلا فلا بد من اللزوم  
 بوجه آخر ( قوله أمدني محض ) أي لروم عقل في الجملة فلا انضمام الخارج اليه  
 ( قوله كإطلاق الصير الخ ) أي كالروم الدهني في إطلاق البصير على الأعمى  
 فانه لا يلزم من تصور الصير صور لعمى لكن ينتقل الدهن منه الى الأعمى  
 باعتبار القرينة كذا نقره في علاقة هي المقابلة وفي التلويح التحقيق أن إطلاق  
 أحد المتقابلين على الآخر من قبل الاستعارة ينزول الثفال منزلة التماسك  
 بواسطة تمليح أو نهكم أو منب كفة ( قوله بحسب العادة ) كإطلاق العنط على  
 الفضلات باعتبار الجاورة بينهما في العادة ( قوله كالقراء لبعض ) أي كان

موصوعا لمجموع ما بين دفتي المصاحف ( قوله كاحل واحل ) اراد بهما ما بين  
 العرض والحل والمظروف والظرف ( قوله او محو ورثهما ) بان يكونا في محل  
 واحد او محلين متقاربين ( قوله احدهما شرط فلا حر ) نحو ( ما كان الله ليصبح  
 ايمانكم ) اي صلواتكم نحويت المقدس ( قوله ان لانسان لا يوجد بدونهما )  
 هذا كلام صاحب الشرح وعليه سؤال طاهر اورده مع حواشي في حواشي شرح  
 التقيج وهو ان عدم وجود الانسان بدون الرقبة والرأس انما يدل على استلزام  
 الانسان ايها دون العكس كذا نقله والجواب المذكور ههنا فيه ان المراد  
 بالاستلزام الاستتبع وادالم يوجد الانسان بدونهما كما يستتبع له ( قوله  
 فانه يجوز وجود الانسان بدونهما ) هذا بحسب تعريف والاف وجود الكل بدون  
 اجزء محال عقلا ( قوله وان اريد انه اطلاق آه ) بان يراد بالمشفر مطلق الشفة ويقع  
 على شفة الانسان باعتباره فردا ( قوله نمبر عن التخييل ) لعدم تحقق  
 معانيها حقا وعقلا في الشبه سواء كان عبارة عن مروعى كإذهب اليه السكاكى  
 رحمه الله تعالى او عن انات لارم اشبهه بالمشفر وتخرج عن المعنى عند بدء على  
 انهم لا يظنون التخييل الا على المصريح به لا باعتبار انه لا تكون الصورة  
 وهمية حتى يتوهم مع الاشتراط على ما فهم ( قوله بتقدم واحد ) متعلق بشاك  
 وان كان يوعى ان يكون مطلقا بشاك وشاك على التوريع ويكون الاصل شاكى لانه  
 خلاف ما صرح به في شرح المفتاح حيث قاربت على السلاح من شدة الرجز  
 شاك اذا ظهر شوكنه وهي شدة الأسس وحدة السلاح والاصل شاك  
 وقد نقل فيقال شاكى السلاح كالفصي وقد حذف لباء فيقول هو شاك  
 السلاح نضم الكاف وفي شرح الكشاف لاصل شاك وقد حذف العين فيقال  
 شاك سلاح نضم الكاف وقد سفل الى موضع كلام ويعمل فيقال شاكى  
 السلاح فلي هذا يكون القلب متعلقا بشاك السلاح والمخوف متعلقا  
 بشاك ( قوله الطاهر من الناس ) اي يدي يصر من نفس عند التأمل  
 فيه ( قوله الجمل على التخييل الخ ) بان تخيل للمجموع والخوف امر وهمي  
 يشملهما كالدنس للابس سواء شدة الجوع والخوف بشىء لناس او لا اذا توقف  
 المقصود عليه ثم اثبت ذلك الناس لقربة دلالة على انها صارت من الجوع  
 والخوف من القدم الى الرأس فيقيد من بهمة التامة في ازالة الأمن والرق الواسع  
 عنها بسبب كفرانهم نعم الله تعالى ما ليس في حبه على الاستعانة التخييلية فانها  
 تفيد الاحاطة التامة لا تار الجوع والخوف وهو المناسب لسياق الآية قال الله تعالى



( وصرح الله مثلا فريفة كانت آمنة مطمئنة بأنيها رزقها رزقا من كل مكان فكرت  
 بالتم الله فاذا فيها الله لباس الجوع والخوف كما كانوا يصنعون ) هذا ان جعل الخيل  
 على مذهب السكاكي رحمه الله تعالى من ان استعار له في الخيل صورة وهمية وهو  
 يزعم انه مذهب الاصحاب و ان جعل على ما هو مذهب الاصحاب في التحقيق وهو  
 ان الخيل جعل التي لاشي بكسر الهمزة وتشديد اللام انه جعل الناس للجوع والخوف  
 ثم اثبت لفريفة يفيد صبر ورتبة من الجوع والخوف وليس في هذا تشبيه الجوع  
 والخوف بشي صار محذرا في الضرر كما لا يخفى ولا يحتاج في هذا الخيل الى تصرف زائد  
 مع افادته المقصود على وجه سمع ثم كان الظاهر فكساها الله تعالى لباس الجوع  
 والخوف لكنه استعير الاذافة للاصانة به من الاشعار بشدة الاتصال ما ليس  
 في الكسوة لان الادراك بالدوق يستلزم الادراك بالنس الى الية استعارتان  
 تحقيقية تعبوية هي استعارة الادانة للاصانة واستعارة تحمل التحيلية والتحقيقية  
 وهي استعارة الناس قال اعلم تشبيه الجوع والخوف بدي لباس استعارة مكشوفة  
 كانت ثلث استعارات ( قوله ليس تشبيه ) لا احد صاحب الكشاف ولا في الواقع  
 ( قوله فهو كونه تشبيها ) لا احد صاحب الكشاف فلا من صريحته  
 في كونه استعارة واساقى الواقع لان تشبيه الجوع والخوف بالناس من حيث الاشتغال  
 غير صحيح الاعتبار الا ان تشبيهه آثارا مما لا يشبهه قال قدس سره فان الجوع  
 الخ قد عرفت انه على تقدير حمل على الخيل لا تشبيه للجوع بشخص صار وتوهم  
 هذا التشبيه ناش من نسبة الاذافة اليه باعتباراته كثيرا ما يستعمل في المضار لكن  
 قد عرفت انه استعارة عن الاتصال بشدة وهو مناسب للجوع والخوف فهو  
 كالتمديد بالنسبة الى لباس كذا في الكشاف قال قدس سره والاقرب الى  
 الى الفهم لكن قد عرفت ما فيه فلا قال قدس سره ثم الجمل الخ اي على الاستعارة  
 الحقيقية العقلية اكثر من صدق قوله وسدى لأمثلة المذ ( قوله الخ ) اي ما قيل ان حراح  
 اسدى لأمثلة المذكورة على ما عرفت عن مراده ان حراح يريد تحت مفهوم الاسد  
 ليتوسل به الى المبالغة في تشبيهه من نمو الافلاو حيث لا يحيط بطرائق حراح رحمه الله  
 تعالى بقوله لا لاسم ان حراح في ريد امم مسهم فيما وصع له ليس تشبيها لان زراعهم  
 في ان صور حل المشبه على المشبه وصور تمديد هي تشبيه واستعارة لاني انه  
 اذا قصد منها المبالغة في تشبيهه هي هي استعارة اول ( قوله في معنى الشجاع )  
 اي في ذات ماسوى الاسد يصدق عليه مفهوم الشجاع يدنو استعمال في مفهوم  
 الشجاع لم يكن استعارة دلا على تشبيهه به هو ولا اسد بل مجازا صريحا ( قوله

بقربة حله الخ) فيه ان لهينة في البحر يجب ان تكون منعه عن ارادة المعنى  
الحقيقي والجل ليس كذلك خوفا ان يكون عروضا للامانة او بتقدير ارادة التشبيه  
والجواب ان المراد الفرية المجورة بدليل ان قوله هو مستعمل في معنى الشجاع سدا  
المع فيكفيه جواز الاحتمال فيه بالقرينة المجورة لانه اورد بصورة الدعوى  
ترويحاً ليع المذكور و اشار الى قوته ولم يحسن على هذا ان يكون قوله بل هو  
مستعمل في معنى الشجاع عصا لمص لا استدلال ( قوله وتحقق ذلك ) اي تحقيق  
ان اسدا استعارة كقاي ريت اسدا وابيت اتسوية بينهم ( قوله انه استعارة عن  
زيد ) اي من ذات مخصوصة من زيد او عرو او رجل او امرأة ادلا ملازمة بين الاسد  
والذات المخصوصة وان اعتبر وصف اشعة فيه او علاقة انتهى بين الاسد  
والذات الموصوفة بالشمعة اي ذات كان لا الذات المخصوصة وانما يقع  
عليه في الخارج دلالة له عليه اذا انتقل انه هو من الاسد الى اشعة التي هي  
احص او صاعده وما الى معروضة ولا انفس منه اي خصوصية الذات ( قوله  
عن شخص موصوف بالشمعة ) سوى لاسد بتحقيق التشبيه ( قوله زيد رجل  
شجاع الخ ) ذكر الرجل على التمثيل والاشارة الى ان المراد به سوى الاسد ( قوله  
فيكون استعارة ) لانه استعمل لفظ اشعة في الشمعة وهو الرحمن الشجاع مثلا  
فيكون تشبيه معروف عامه مسما او المقصود انكم بالاشارة كما ان في راييت اسدا برمي  
تشبيه الرجل الشجاع بالاسد معروف عنه والمقصود ان يقع الرؤية عليه فيحصل  
المالعة في الرجل الشجاع استعمال لفظ تشبيه به وحده فردا ادعائه وفي زيد  
بجمله على زيد فانه مع ما قيل انه لا يدق الاستعارة من المالعة ولا مالعة في قوله زيد رجل  
شجاع كالاسد فالحكم بالاشارة في الرجل الشجاع الشمع بالاسد بهيئته زيد  
بالاسد ولا مالعة به فذكر قال قدس سره دفين راييت اسدا الخ خلاصته  
دفع المع الذي ذكره الشارح رحمه الله فثبت ان فرق بين راييت اسدا وبين زيد  
اسد بان معنى الاول راييت رجلا شجاعا شمع بالاسد فيكون تشبيه بالاسد  
مفروعا عنه والمقصود بملق الرؤية به ومعنى كذا زيد كالاسد والمقصود منه  
تشبيه زيد بالاسد فالاول استعارة واني في تشبيهه بغيره تشبيه به قال  
قدس سره فلا شك ان اسدا الخ فيه انه يجوز ان يكون التقدير راييت مثل اسد  
برمي والجواب ان المراد شك فيه عن تقدير كونه استعارة قال قدس سره  
ولم يقصد به هذا المفهوم الا لمعنى تشبيهه بالاسد بل الذات اي الذات  
التي يصدق عليه مفهوم شجاع سوى الاسد قال قدس سره واما ان يراد

الخ \* هذا هو مراد الشرح رحمه الله كما هو سمي بيان وجه تعلق الجارية \* قال  
 قدس سره ولا معنى لرجوعه اليه \* اي لرجوع التشبيه الى المفهوم \* قال قدس  
 سره فيكون سياق الكلام مع \* هذا مع عدم الشرح رحمه الله لان اسدا عنده  
 في ريد اسد وزيد شراست مستعمل في المفرد الادعائي المفعول عن تشبيهه بالاسد  
 الحقيقي بقرينة الجمل واما بدليل على كون العرض مع التشبيه فيكون مستعملا  
 في المعنى الحقيقي \* قال قدس سره فاذا قلت ريد الاسد الخ \* ابداء للفرق بين  
 ما اذا كان الخبر المعروف وسكر مان اضهر في المعروف التشبيه بان يكون الكلام فيه  
 تعريف الحس والتشبيه به \* عشار تحقده لا الاتحاد بين ريد وماهية الاسد كما في ريد  
 هو انطلق المحامي ولا الجمل عليه كما في ريد المطلق فانه خلاف الظاهر لانه حكم باتحاد  
 المتباين بخلاف المكر فان اضهر فيه حمل لطريق الادعاء لا التشبيه ادلا معنى  
 التشبيه بالمفرد المجهول وجهه \* انما يتم ظهور التشبيه في الاول والجمل في الثاني اذا كان  
 الاسد مستعملا في معناه الحقيقي ووجهه حرط الفساد لم لا يجوز ان يكون مستعملا  
 في المفرد الادعائي اعني الرحمن شجاع فيكون استعارة \* قال قدس سره ولا يتنقض  
 ذلك بالاستعارة \* بان يقال ان المعنى من التشبيه بطريق الدلالة فيكون تشبيها ليعا  
 \* قال قدس سره ان وجه الاستعارة الخ \* بان يقول هو استعمال اسم المشبه به  
 في المشدود او اثره عليه \* مثل نفس سره يقتصر بان يكون قوا ريد الاسد استعارة  
 الخ \* ماد كره الشرح يقتصر حوار كونه استعارة بان يكون معناه ريد رجل شجاع  
 كالاسد وذلك لان في ظهور تقدير اداة التشبيه \* قال قدس سره هذا الاستدلال  
 يشعر بان اسدا الخ \* لا اشعار في كلامه بذلك انما يشعر بان مفهومه محتمل ووسائل  
 ملحوظ قصدا بان استعار له ب ماموصوفة بالجماعة كما مر \* قال قدس سره ثم  
 ان استعمال الاسد الخ \* اذا استعمل الاسد في معناه الحقيقي ولو حظ معنى الصولة  
 تعاطيا اعتبار انه لا رمله اشهر به كالنصف على مقصودا تعاطيا اذا استعمل في ذاتها  
 موصوفة بالحرأة كان الوصف ملحوظ قصدا ويكون تعلق معنى ملحوظا قصدا  
 ولا شك ان مقصود لشعر است حرأة على صفة قصدا وهذا لا ينافي كون  
 وصف الشئ خارجا عن الطرفين فان اشد به ذات موصوفة لا اداة مع الوصف  
 قدبر وانصف \* قال قدس سره ويؤيد ما ذكرنا الخ \* فيه ان ذكر وجه  
 الشئ في الثاني مانع عن الحمل على الاستعارة كما صرح به الشارح رحمه الله تعالى  
 بخلاف الاول فلا بد ان لفظة سد في كليهما مستعمل في معنى واحد ( قوله وكذا  
 الكلام في نحو لقيت اسدا ) اي من الكلام في نحو ريد اسد من المع المذكور الكلام في نحو

لقبت اسد افلايد من تقديره اومه ليكون تجريدا عند القوم فيتمه المنع المذكور  
واما نحو لقيت امدا فهو استعارة بالاتفاق فلامعى نقوه وكذا الكلام اخ واطه سقط  
من قم السخ ( قوله واما ادراك ) اي هذا اذا جرى المشبه على المشبه ولم يذكر  
وجه المشبه واما ادراك المشبه بالكلية فان لم يكن مدكورا ولا مقدر في نظم الكلام  
ففيه اشكال ( قوله ما يقتضى تقديره ) اي اعتبره وكونه مراد في معنى الكلام وان لم ينح  
نظم الكلام اليه ولم يقل او يمكن تقديره لانه يمكن تقديره لفظا في كل استعارة بان يقال  
في رأيت اسدا يرى مثل اسد وهكذا لكن ليس به ما يقتضى تقديره كوجه  
الشيء في رأيت اسدا في شجاعته فانه يقتضى تقدير مثل ادلاعى لقولنا رأيت  
رجلا شجاعا في شجاعته ( قوله لا بيان خطب الايض بالعجز الخ ) سواء جعل  
من بانية او تعصية او تحريكية فان العجز يطفى على كنه وعلى كل جزء منه  
تشرع بجميع تلك الوجوه عبارة الكشف ( قوله ميسر سواد آخر الليل ) فكأنه  
قيل من الفجر وسواد آخر الليل وادكانا ميسر ميسر وسواد آخر الليل لا يمكن  
جمله على الاستعارة ادلزم بيان الشيء نفسه فلا بد من تقدير لفظ فيكون الخيطان  
على معانيه الحقيقي اي نفس مثل الخط الابيض من مثل الخط الاسود من الفجر  
وسواد آخر الليل ( قوله واعد من ذلك الخ ) اي من نحو رأيت اسدا في الشجاعة  
الانسان لعدم ذكر وجه المشبه المشر بالتشبيه فيهم ( قوله ان تصح وقوع المعنى  
الحقيقي ) اي المعنى المقصود من اللفظ لا ما وضع له وفي بعض النسخ وقوع المشبه  
وهو الاظهر ( قوله وهذا ليس كذلك ) اي قوله صرب الله مثلا لا يصح فيه  
وقوع المشبه ادلاعى لقولنا صرب الله مثلا يؤمن والكافر فالذبح من كونه  
استعارة معصوى بخلاف الآية الثانية فانها معصى ورد فصله بقوله وكذا  
الخ ( قوله بالخرين الموصوفين بقوله هذا عذب الخ ) اي من حيث المعنى ولما  
من حيث اللفظ فجعله مستأنفا معطلة بى امتواء بخرين وفيه إشارة الى انه ليس  
قريبة على قصد التشبيه لحوار كونه ترشعا ( قوله واراد تفصيل العذر الاحاح  
الخ ) ومن هذا تنبى انه لا يجوز ان يكون قوله ومن كل ثكلو الخاطريا ترشعا  
( قوله فهو في طريقة الخ ) فان قوله تعالى ( وان من شجرة بيتجزمه الانهار )  
بيان لتفصيل الحارة على قولهم ( قوله وهذا لكلام صريح الخ ) والا لا وجه  
لنفي كونه موضوعا لاعم في اثبات كونه محرا ( قوله عذر عومه ) اي باعتبار  
كونه فردا من افراد العام ( قوله بمعنى تصريف الخ ) لا بمعنى انه مجاز حكمي  
فانه لا يكون في البنية و لكلامهما في اللفظ مترد كاللاد مثلا وفيه رد على

من ذهب الى انه محار حكيم وادعى ان امرار بالاسد هو الاسد الحقيقي ومنسب  
اليه ليس منسوب اليه حقيقة بل منسوب الى الرجل اشجاع بعلاقة المشابهة  
والقربة قربة تنحور في دسة ولا يخفى كونه تكلفا باردا (قوله لكان الاعلام  
المنقونة الخ) لانها اطلقت على المعنى الثاني لمصنعه بالمرعى الاول كاستعارة  
(قوله كان الاسد مستملا فيما وضع له) ويكون سرابه الحكم عليه الى الرجل  
الشجاع كسرابة الحكم في افراد حقيقة والقربة قربة على نقل معنى الاسدية  
اليه وادعاء له (قوله في توقع الظل) على ما قدره بذلك لان التظلل على  
ما في التاج سابه وان كردد ودرجه كردد وان ارادهم الثاني (قوله وتحقيق ذلك  
الخ) حاصل التحقيق ان ادعاء دخول اسمه في حسن التثنية لا يقتضي كونها  
مستتملة فيما وصفت له بل ليس معه ما يحتمل استبدال من ادعاء ثبوت التثنية له  
حقيقة حتى يكون استعمل لفظ اسمه به فيه استملا فيما وضع له وانحور في امر  
عقلي وهو وجه غير المشبه مشبه به من معاملة جعل المشبه مؤلفا وصف مشبه  
بشيء المشبه وان شابه به وبما ان لفظ المشبه موضوع لذلك الوصف وان اراده  
فما من متعارف وغير متعارف ولا حقا في الدخول بهذا المعنى لا يقتضي كونها  
مستتملة فيما وصفت له لان الموضوع هو الفرد المتعادل والمستعمل فيه هو الفرد  
الغير المتعارف ويؤيد ما ذكره صاحب الشارح رحمه الله تعالى في الموضع ان حملها  
بجازا عقليا منى على غبار مرجوح دعوى الهيكل المخصوص للرجل  
الشجاع والحق حلاله وهو دعوى فرد غير متعارف لمفهومة فقول المصنف  
رحمه الله تعالى واما التعجب والهي منه اشارة الى جواب دخل مقدر وهو انه  
اذا لم يكن مسمى لاستعارة على ادعاء ثبوت اسمه له حقيقة بل على جعله فردا  
غير متعارف لم يكن للتعجب وادعى عنه في اليقين معنى لان التعجب والنهي عنه  
الما هو في الفرد المتعارف لا في الفرد الغير المتعارف فاجاب عنه بان التعجب والنهي  
عنه لتامس التشبه وحين نورد الغير المتعارف مساويا للمعارف في حقيقته حتى  
ان كل ما يترتب على المتعارف يترتب عليه وما حررتنا اذ دفع ما قيل ان التعجب  
والنهي عنه ادعاء له بدل دليله على الادعاء وانه تسليم الادعاء لاجابة  
الى المدرجة في كونه تعجب وانهي عنه مدين عليه او على نسبي التشبه  
وذلك لانه لم يسلم الادعاء الذي ذكره المستند وبني عليه صحة التعجب  
والنهي عنه بل معنى حر فلا بد من بيان صحتها (قوله والاستعارة تعارف الخ)  
اي بعد اعتبار دسة شيء اليه او دسة الى شيء ولا يرد ان الاستعارة في الفرد

والكذب في الحكم فلا اشتباه بينهما حتى يحتاج الى التفرقة ( قوله ورسم  
صاحب الخ ) الاظهر عندى ان الاستعارة من حيث المعنى تشبه الدعوى الباطلة  
ومن حيث اللفظ تشبه الكلام الكاذب وفي الفرق بين معنى معناه على التأويل  
مخلاف الدعوى الباطلة وان معنى فظها على نصب القرينة بخلاف الكذب  
وفي شرح المصباح الشرعي اراد به دعوى الباطلة الجهر المركب وصاحبه مصر على  
دعواه متبرئ من التأويل فصلاص نصب القرينة واراد بالكذب الكذب العمد  
وصاحبه لا ينصب القرينة بل بروح ظهريه لكن لا يمنع من قصد التأويل في هذه  
فلما حصل التأويل بمعرفة الباطل ونصب القرينة بمعرفة الكذب هذا خلاصة  
كلامه وفيه انه مع كونه خلاف ظاهر المسألة اذ القرينة على تخصيص الدعوى  
الباطلة بالظن المركب والكذب بالكذب العمد لا وجه تخصيص بمعرفة  
الاستعارة بهذا فانهما تعارفا الدعوى الباطلة مصفاة سواء كان مع انضمام  
المطابقة او لا بالتأويل ومن الكذب مطلقا سواء كان عمدا او خطأ نصب القرينة  
( قوله حكاه ) لمراد غير علم المجلس فانه يجري فيه الاستعارة لا ان يتأخر من اطلاق  
العرفان عليه علم المجلس تعديرية ( قوله من يعتضي الخطأ الخ ) هكذا في المفتاح  
حيث قال والذي فرع سمعت من ان معنى الاستعارة على ادخال المسعارة في جنس  
المسعار منه هو الذي في المنع دخول الاستعارة في الاطلاق اذا سمعت نوع  
وصفة وقال السيد في شرحه للمصباح انه يلزم ان لا يسمى ان الاستعارة معتد على  
الادخال فان المقصود في الاستعارة المبالغة في حال شبهه بانه يساوي المشبه به فيد  
وذلك يحصل بمجعل المشبه من جنس المشبه به ان كان اسم جنس او جعله منه  
ان كان شخصا فان المقصود من قولك ريت اوما حاتما به عبي ذلك الشخص  
لانه فرد من الجواداتهن وفيه بحث اما ولا فلا يقول بالادخال في اسم الجنس  
بالاداعي اليه فان المبالغة تحصل فيه ايضا بادعاء الاتحاد وامثاليا فلا جعله  
عنه فيما كان شخصا ان كان لامن قصد فهو عبط وان كان قصدا فان كان  
باطلاقه عليه ابتداء فهو وضع جديد وان كان بمجرد ادعاء من غير تأويل فهو  
دعوى باطلة وكذب محض فلا بد من التأويل مادخله فيه والاصل ان استعمال  
المشبه به في المشبه ليس بحسب الوصف النحوي وهو ظاهر فلو لم يعتبر الوصف التأويلي  
لم يصح استعماله فيه ( قوله لا يربح بخار الخ ) انما يدل على ان العام الحار في كل  
مجاز مرسل لا كان او استعارة او ان تخصيص بيان قرينة الاستعارة بالاشتراك فيها  
والاقالة قرينة لارادة في كل مجاز ( قوله يكون كل واحد منهما قرينة ) وليس واحد

منها ترشحا ولا تحريدا له. ثم ملائحته المشبه به ولا المشبه فاقبل لا يكشف الداعي  
الى جعل قرينة الاستعارة المصروفة متعددة دون الاستعارة بالكيفية بل جعلوا  
واحد منها بمصرف بها عن الحقيقة قرينة والرائد عليه ترشحا ليس بشئ  
فان ملائم المشبه به ما عدا القرينة سواء كان في المصروفة او المكسبة ترشحا الا ان  
القرينة في المكسبة تكون ملائم لشيء كالاظهار وفي المصروفة تكون ملائم المشبه  
كبري (قوله: آسيوف) لا يلبس ان يقوله في ايمان (قوله: امانه) فسرهما بالانامل دون  
الاصابع اشارة الى ان صفة الصاعقة بسهولة فقيه مبالغة في شجاعتها (قوله  
في الجود وعموم العصبية) في ليت استعاضة حيث صحت مدحه بالشجاعة مدحه  
بالمحاولة (قوله: واعتز حر) بالاصابة كما هو السابق او بالوصفيه فالمراد بالث  
غير الاشارات الساعقة وعلى الاول الامور المذكورة من الطرفين والجامع وغيرهما  
(قوله: استعارة الاحياء) والجامع كون كل واحد منهما موصلا الى الحياة (قوله  
وهذا اولى من قول المصنف الخ) لان الاستعارة هو الاحياء لا الحياة. انما قال  
اولى لانه يمكن ان يقال من دأب الحياة ان يكون اثره (قوله: ثم الصمد ان الخ)  
توجيه هذه الصارة عني ان الصمد ان كانا قائلين بالشدة والضعف بان يكون  
كل واحد منهما قابلا للعلم والجهل والعجز والقدرة كان استعارة الصمد الاشد  
كالجاهل للصمد الاضعف وهو الاقل علما وقدرة اولى من استعارة الجهل للصمد  
وبالعكس فان استعارة الصمد للجاهل لاقل جهلا اولى من استعارة الجهل للجاهل والضعف  
رحمة الله تعالى ترك هذا مسمي لظهوره وهو الذي تعرض له الشارح رحمه الله تعالى  
او بان يكون احدهما شدة والآخر محتملا للشدة والضعف كالبنت والحقى الجاهل  
والعاخر كان استعارة سمات للمحى الاقل عموما الاضعف قدرة اولى من استعارة  
للمحى قليل العلم والقدرة ولا من علمي من الاقل قدرة وكذا في جانب الاشياء  
الميت اذا استعير له اسم حي فكل ميت كانا اكثر علما واشرف علما اولى باستعارة  
اسم الحي من ميت قليل العلم والقدرة والاكثر علما اولى من الاكثر قدرة وقيل  
حاجة توجيهه ان يقال وصف المعروض بصفة العارض و اراد بالصمد  
القائلين للشدة والضعف معروصيهما القائلين للشدة والضعف في الجامع ووجه  
الشبه بقليل العلم والقدرة وميت صمد ما يشتمل على ما عني الحياة والموت  
قائلان للشدة والضعف. فصار الجامع وهو عدم فائدة الحياة انتهى فمعنى العبارة  
على هذا التوجيه ان كان معروص الصمد نحو قليل العلم والميت قائلهما معروصان  
للحياة والموت اللذين هما ضدان قائلان للشدة والضعف في الجامع اعني عدم فائدة

الحياة كان استعارة اسم الضد الأشد في وجه الشبه وهو الميت للضعف  
 في وجه الشبه كآقل العلم أولى من استعارة اسم الضد الأشد للضعف في وجه الشبه  
 اعني لعل العلم والقوة هذا لکن يرد عليه ان الأقل عما ليس اضعف في وجه الشبه  
 اعني عدم فائدة الحياة بل اشد واقوى من قبل العلم وبين في توجيه الضد ان  
 فيما نحن فيه الموت والحياة وهذا قائلان للتشكيك بغير دلالة اني هي الثبوت  
 في الآثار وذكر قوة العلم وضعف القوة لبيان تفاوت العلم والقدرة  
 مكل من كان اقل هذا واصعب قوة كان الحياة فيه اصعب فهو اسم الميت أولى  
 لان الميت اسم للاشد في الموت لانه دال على اشوت دون حدوث واقل عداولى  
 من اقل قوة وكل من كان العلم فيه اكثر وآثار القوة فيه اريد كان باسم الحى أولى  
 وان ماتوا اكثر مما اولى من ازيد قوة وفيه انه يبين تشكيك بالشدة واصعب  
 في الموت مع انه المحتاج الى البيان ومقاله من ان اسم الميت يدل على الثبوت وليس  
 شئ لان التشكيك يكون في المعاني وكون الاعداد الا على الثبوت دون حدوث  
 لا يشك الاشدية في الموت وانه لم يبين معنى قوله وكذا في جانب الاشد وترتب قوله  
 مكل من كان اكثر مما او اشراف الح عليه (قوله هم العلم والجهل الح) لا الاقل  
 مما وقوة والميت فان الميت لا يصل الشدة والضعف وايضا الاشد والاصعب ايضا  
 متضادين (قوله وهما متضادان) لانه ادخل المشبه في المشبه ادناه ويجه مع افراد  
 المشبه تحت مفهومه (قوله اما داخل الح) ثم يستعمل من هذا التصحيح بما مر  
 من ان وجه الشبه اما داخل في مفهوم الطرفين او خارج عنه لان كل تشبيه لا يكون  
 منى الاستعارة (قوله وقال الشيخ الح) يعنى ان ما ذكره مصنف رحمه الله مخالف  
 لما ذكره الشيخ فانه جعل استعارة الطيران للمدوكر أيت سدا في الاشتراك في كل  
 منهما في صفة الا ان الطرفين فيما نحن فيه من جنس واحد وفي رأيت اسدا من  
 جنسين وليس المراد بالجنس ههنا مصطلح ارباب المنطق من ماهو المتعارف وعليه  
 انما الفقه من ان الشئيين اذا كان بينهما كثرة اختلاف في الاوصاف والمواقع فهما  
 جنسان قاله كرو والاشئ من الانسان وان لم يكن كذلك فهما جنس واحد كما ذكر  
 والاشئ من الغنم (قوله فانهما جنس واحد) لاشتراكهما في الصفة المقصودة منهما  
 وهو المرور وقطع المسافة واما كون احدهما ناجح والآخر بالقو ثم كون احدهما  
 سريع والآخر بطيئا فلا يوجب الاختلاف في الجنس لعدم الاختلاف بينهما في الصفة  
 المقصودة منهما (قوله ثم قال الح) هذا تأييد لقوله اولاً من ان الاشتراك في استعارة  
 الطيران للمدوكر اشتراك في الوصف حيث قال ان خصوص وصف لكائن في الطيران



مرعى الخ ( قوله مع ان في كل من المرس و الطيران الخ ) اما في المرس فيكونه مرسونا  
واما في الطيران فاسرعة ( قوله ان خصوص الخ ) خير لقوله وان فرق والمراد بخصوص  
الموصف السرعة ( قوله ان تشبيه الخ ) اي تشبيه العدو بالطيران في السرعة  
منطور في استعارة طيران العدو بخلاف استعارة المرس لان في اللفظ منه استعمال  
المقيد في المطلق ( قوله ولهدا دلل على ) اي لوحظ التشبيه في استعمال المرس  
في اللفظ كما لوحظ في طلاق متمر على غلب الشمة عد استعارة حقيقة لكونها  
مبنية على التشبيه ( قوله وقال ايضا الخ ) نقل هذا الكلام لبيان وجه اطلاق  
الاستعارة على المرس استعمال في اللفظ حتى احتاج الى ان يفرق ( قوله ونحو ذلك )  
بما فيه استعمال المقيد في المطلق ( قوله عدوها ) اي وضع المرس موضع اللفظ  
ونحو ذلك في نصير ر جمع اي الجماعة اوالى وضع المرس موضع اللفظ بتأويل  
الاستعارة ( قوله فنددت بكلامهم ) فطلقت اسم الاستعارة عليه في قوله استعارة  
المرس للاب ( قوله ونهت على ذلك ) اي على ان الواجب ان لا يطلق عليه اسم  
الاستعارة من سببه استعارة غير مبنية لعدم ابتداءه على التشبيه وكونه من استعمال  
المقيد في المطلق ( قوله ووجه التشبيه به ) اي بين وضع المرس موضع اللفظ  
وبين اللفظ حقيقة اثبت نقل به اي في وضع المرس موضع اللفظ  
من في استعمال المقيد في المطلق مطابق الاسم من محاسن وهو المقيد ان  
محاسن به وهو مرد الذي وقع عدد مطابق اللفظ في الخارج والمحاسبة  
والمساواة من واحد لكونهما شراكا في امر في الاول اشتراك في الجنس وفي الثاني  
اشتراك في الوصف فاطبق اسم الاستعارة التي مساها المشابهة على ما فيه  
المحاسبة بغير ( قوله فلا طلق الاستعارة عليه ) لاحقيقة ولا مجازا ( قوله فل  
فلت الخ ) يراد عن قوله الجامع امداحه في الطرفين الخ ( قوله مفيدة ) اي  
للمبالغة المصروفة مع ( قوله ان حرة اماهية الخ ) لامتساع التشكيك في الذاتيات  
( قوله لشجاعة ) اي لشجاع قام المصدر مقام المشتق لئلا يتوهم ارادة ما صدق  
عليه الشجاع ( قوله لا لرجل وحده ) لعرفت انه لا ملازمة بين الاسد  
والادلاله عليه ( قوله تجور ونساع ) وجهه الدلالة على كمال شجاعة الاسد كأنها  
حقيقته ومهيته الموصوغة له ( قوله ان يكون الخ ) اي ليس المراد منه ان يكون  
وحد الشدة ضربا منه لانه في الاستعارة ان يكون اخص واصف التشبيه  
واشهرها ان يكون تشبيه عربيا لا يقع في كلامهم الا نادرا وبعد العلم بالتشبيه  
يكون وجه تشبيه الاوصاف واشهرها ( قوله وفي الصحاح القربوس )

السرج في النسخ الصحيحة من الصحاح القربوس للسرج فلا مخالفة بينه وبين  
 مفسره الشارح رحمه الله به الامالاجال والتفصيل ( قوله وكرهت كل مخاطر )  
 اي مثل ذلك الاهمل فعل من يلقى نفسه في الامور الصعبة او مثل زيارة الجباب  
 كل امر خطير يهتم به في التعويد او مثل ذلك لمرحل يريد نفسه كل محطر في تعويد  
 فرسه ( قوله شبه هيئة وقوع العنان الخ ) اي شبه الهيئة الحاصلة من وقوع  
 العنان المذكور بالهيئة الحاصلة من وقوع الثوب اندكور في الشكل والصورة  
 بعد التشبه المذكور استعار الاحتواء الذي هو احداث ثقب الهيئة وانجاسه  
 لوقوع العنان في قربوس السرج ما صور الوقوع بصورة لا يقع واسده الى  
 القربوس معلقة في تأديبه كما صور القدوم بصور الاقدام في اقدمي يده حتى على  
 فلاں وقدمه فالايامع المشبه تخيل ولا يقع المشبه تخفيفه لاستعارة المذكورة  
 استعارة تصريحية بمعنى منبذ على التشبيه المذكور ولولا ذلك التشبيه لما حسن  
 استعارة الاحتواء للوقوع المذكور فتدبر فانه مما حكي على ساطرين ( قوله لان  
 الركبين الخ ) ولان العنان يقع على القربوس بعد ما وقع على جانبي الفم كالحيوة  
 تقع على الركبين بعد وقوعها على الظهر ( قوله وانما يرى ) نفخ ابراء وكسرها  
 كاستحاري والحواري ( قوله احدا في الاحاديث ) لم يبين معنى الاطراف وهو  
 الواجب وهي امجمع طرف بكسر الظاء بمعنى الكريم اي كرائم الاحاديث يقال  
 هو من اكراف العرب اي صكراتهم او طرف تهريث بمعنى الناحية اي فنون  
 الاحاديث ( قوله حتى افاداه الخ ) لان نسبة الفعل بدي هو صفة الحال الى  
 المحل تشبه تشبوعه في المحل واحاطته بكله فانه في ما صدق بلاسة وقيل للعدبة  
 اي اذهبت الاباطح اعاق المطايا فيكون مطايا مشها بانه واعانها بالاشياء التي  
 على الماء في الوادي ولا يخفى لطف الاول ( قوله من الابل ) شبه بانه ( قوله كما في  
 قوله تعالى واشتعل الخ ) حيث اشتعل الاشتعال الذي هو صفة شيب ان الرأس  
 الذي هو محله للاشعر بمتبه بانه ( قوله ففتت له خ ) مقول قول لبيت الذي  
 بعده \* الا انها الميل الطوبى الانحلي \* بصح وما لا صاح مث \* مش \* والصمير  
 له ليل في بيت فله \* وليل كوخ ابهر ارجى سدواه \* على \* بواع \* فهو ليلتي  
 \* فان امر روقي يحور ان يكون المتطلي ما حودا من مساو هو ظهر فيكون المتطلي  
 مد الظهر ويحور ان يكون من المتطلي بمعنى انه يقبض احد الصائين به ( قوله  
 فاستعار الخ ) فهذه استعارات تصريحية تخيلية لاخذ شكل ابيض وصورة  
 الخبيثة بالشخص المتطلي المردف الثقيل ( قوله وانظروا الخ ) اي انه استعاره واحد

شبه الليل ، اشخص المظلي المردف المنقل وانث له لوازم الشبه وقيل انه استعارة  
 كمشية شبه هيئة امير في انطول والثقل بهيئة المظلي الخصوص ( قوله باعتبار  
 الثلاثة اخ ) اي بعد اعتبار حال الطرفين وحال الجامع يحصل ستة اقسام كما  
 بينه الشارح رحمه الله تعالى و كان تقسيم كل واحد في نفسه يوجب ان يكون  
 سبعة لان اقسام الطرفين اربعة واقسام الجامع ثلاثة ( قوله عجيلا جسدا )  
 بدنا ذا لحم ودم او جسدا من الذهب حابيا من الروح ونفسه على البديل له  
 خوار اي صورت البقر قيل في صكون الآية استعارة بحث اذ جسده خوار  
 صريح في انه لم يكن محلا دلائقا لقراءته حسده صوت القرو قد ابدل بدل الكل  
 فظهر به انه ليس عين يحصل فتردد من المعجل مثل المعجل فهو نظير قوله تعالى  
 ( حتى ينبت لكم الحيط لا ينبت من الحية السوداء من الفجر ) فان البيان اخرجه  
 من الاستعارة الى التشبيه كما مر و بطوات ان البديل اخرجه من كون المراد المعجل  
 الحقيقي وان المراد منه عجل الادماق اصنى الحيوان المخلوق من الخلق فالسند  
 قريبة على الاستعارة كبرى في رأيي اسدا برعى بخلاف قوله من الفجر فانه اخرج  
 الحيط الابيض من ان يكون المراد من الحيط الحقيقي وهو ظاهر واخرجه من ان يكون  
 المراد به الحيط لادماق اصنى الفجر الاذلايين الذي نفسه فلا بد من تقدير المثل  
 ( قوله فانسدمه هو النار ) هذا يصريح من السكاكي رحمه الله تعالى فان  
 المستعار منه في الاستعارة بالكسبة هو المشبه به المرموز اليه بذكر اللام كما هو  
 مذهب الجمهور وسمى منه ما يندفع من ان استعار منه هو المشبه المذكور ( قوله  
 ورعى المصنف اخ ) امر ، لزعم لانه خلاف مذهب المصنف رحمه الله تعالى فان  
 قريبة الاستعارة بالكسبة حقيقه قابو افق لمده ان يكون اشتعل بماء الحقيقي  
 ( قوله عقلي ) اي بعينه عقلي وهو تعدد التلاق ( قوله كشف الصوء اخ ) يعني  
 ان الدمار صبرة من الصوء اما على التحور او على حذف المضاف وقوله منه على  
 حذف المضاف اي من مكان الليل اي مكان انقاء ظلمته وذلك لان الدمار والليل  
 عارطان من رمس كور شمس فوق الافق ونجته ولا معنى لكشف احدهما عن  
 الاخر ( قوله وموضع نداء طه ) اي الليل وطله طل الارض ابدى في الليل وهو  
 اظنة ولم يقل نداء ظلمته متدعة للإبصار والكشاف اشارة الى ان اظنة وجودية  
 كما ذهب اليه بعض المتكلمين ويؤيده قوله تعالى ( وجعل الظلمات والنور ) فيصح  
 القول بظهوره بعد زوال الصوء وقوله دائر او عالما فانه اذا لم يكن احدهما يكون  
 ذلك الحصول اتفاقا لا ترتيبا كما مره تفسير الترتيب في نفسه لانه هناك كذلك

(٧) خلق الخلق في ظلمة  
نصحة

(قوله وبيان ذلك) أي ظهور الظلمة (قوله ان الظلمة هي الاصل) في الحديث ان الله تعالى (٧) خلق خلقه في ظلمة ثم رشح عليه من نوره (قوله فخص ظهور الظلمة الخ) كان الظاهر حين اظهار الظلمة كاظهار المسلوح لان السمع منع لا ان تشبيه الاظهار بالاظهار تابع لتشبيه الظور بالظهور هذا اختاره (قوله واعترض الخ) وما قيل في الجواب من ان النهار عبارة عن مجموع مدة طلوع الشمس الى غروبها والواقع عقيب هذه المدة كلها الدخول في الظلام ليس بشئ لان الدخول في الظلام مترتب على السمع لا على انقضاء مدة النهار (قوله فاقام) أي كل واحد من اشيع وصاحب المفتاح وفيه اشارة الى دفع ما قيل ان ما ظهر بمعنى زل يكون صلته من لامن (قوله قد يكون بمعنى النزع الخ) في الأساس من محار سمح لله سهار من الليل وسحت منه درمه و الاول معنى الاحراج والثاني بمعنى النزع (قوله فانه لا يستقيم الخ) اد الفحشة انما تصور فيما لا يكون مترقا بل يخص بعضه ويكن احوال بان نزع الضوء عن مكان الليل لكون ظهوره في غاية السكمان كان المترقب منه ان يكون في مدة مديدة الحصول الظلام بعده في مدة قصيرة حصول من غير مترقب ولهذا ظهر احوال عن التقوية (قوله لندرة وقوعه) وقدمه انصف رحمه الله تعالى عليها بحمل امثال معسوما (قوله لانه قد ذكر الخ) بسبب تشبيه الاعتراض على السكمان رحمه الله تعالى بانه عدمه في سببه فسمي على حدة وجعل فسمه سنة والاسم منه ماها التسمية والاوحى لاسقاطه من الاقدم في لانه ندرة والعدر ندرة الوقوع وكونه في الحقيقة استعارتين مشتملتين عليه (قوله باعتباره تشبيه الخ) على تقدير ان يكون معنى من انقضاء من مكانه ما (قوله لا مجرد النقص) انما هو ترك لفظ المصرد (قوله وكون الاستعارة الخ) او على هذا الاحتمال وعلى من ايهضا من رقادا (قوله ولا شك ان عدم الخ) وكون لرقا كثير الوقوع في الخس لا يجعل عدم ظهور الفعل فيه قوي وان كان بعد لاشهية (قوله الممت) أي سهوية تأتي بعد قانها في اليوم اقوى واعرف ولا يرد مدح من كون امتت في اليوم اقوى محل بحث لان المدح في الموت قوي فمت مد على فيه اقوى ولا ما قيل من وجه الشبه عند كورا ويكون تشبها كافي قوله ولا يحب من روح الدر بعدا (قوله كسر الرخصة) في القاموس لصدع كسر شيء منه وفي تاج شكا من مد كسر الزجاجة على سبيل الغش وكوبه محوسا عند الحصول بالمصدر (قوله التبليغ) في القاموس اسليح لا يصعد وهو امر على يكون بالقول والفعل والتقرير لم قال اتسمع تكلم بقول مخصوص فهو حسي ميات

بشيء (قوله وادعى الخ) إشارة إلى أن الباء في بالتأثر للتعدية وبما مصدرية أي  
 تأثر من المصدر انتهى للعقول في الكشف فاصدع بالتأثر أحهر به واظهره  
 يقال صدع بالحلة إذا تكلم بها حورا وفي الأساس من المحاز صدع بالحق حهر به  
 وصرح مفرقا بين الحق والباطل فاصدع بالتأثر وفي الصحاح وقوله تعالى  
 (فاصدع بما تؤمر) قال غيره أرد فاصدع بالامر أي أظهر دينك وبخوزان  
 يكون ماء وصوبة أي يتأثر به من الشرائع فهدف الطار كقولك امرتك الخير  
 (قوله الخيمة) في القاموس الخيمة كل بيت مستدير أو ثلثة أحواد أو أربعة تبقى  
 عليها التمام فيستظل بها في الحر وكل بيت بني من عيدان أشجر (قوله على نفس الذات)  
 أي الحقيقة والمفهوم في القاموس معنى ذات يسكن حقيقة وصلكم وسبحي في  
 كلام السيد أن مراده مستقل بالمفهومية وخرج بقوله الصالحة الخ الاعلام  
 والمصبرات واسماء الأشجار والحروف والأفعال فأنها كلها حركات لا تحرى  
 الاستعارة فيها وقوله من صير اعتبار وصف الخ خرج المشتقات (قوله وكذا ما  
 يكون الخ) فانه في حكم اسم جنس (قوله وان لم يكن اللط الخ) أي بعد أن يكون صالحا  
 للاستعارة فلا يلخص بما يكون معناه جزئيا قال قدس سره التشبيه الخ في تقييده  
 إذا عرض على قوا من الاستدلال بالمعاني الحروف والأفعال لا يحرى فيها الاستعارة  
 أصالة لأنها لا يحرى فيها تشبيه أصالة وكل ما لا يحرى فيه التشبيه أصالة لا يحرى فيه  
 الاستعارة أصالة أما كبرى فلا الاستعارة تعتمد التشبيه وكل ما يعتمد التشبيه يحرى  
 فيما يحرى فيه التشبيه فالاستعارة تحرى فيما يحرى فيه التشبيه وتعكس بعكس النقيض  
 إلى قولنا كل ما لا يحرى فيه التشبيه لا يحرى فيه الاستعارة وأما الصغرى فلا معاني  
 الحروف والأفعال غير مستقلة بالمفهومية وكل ما هو كذلك لا يحرى فيه التشبيه أما  
 الصغرى فلا آلات تعرف حال ما هو وكل ما هو كذلك غير مستقل بالمفهومية وأما  
 الكبرى فلا كل ما هو غير مستقل بالمفهومية لا يصح أن يكون مشبهابه وكل ما لا يصلح  
 أن يكون مشبهابه لا يحرى فيه التشبيه فكل ما هو غير مستقل بالمفهومية لا يحرى فيه  
 التشبيه أما كبرى فمعرفة ما لصغرى فلا ما هو غير مستقل لا يصلح أن يكون ملحوظا  
 كونه موصوفا بوجه تشبه وبإشارة كالتشبيه فكل ما هو كذلك لا يصح أن يكون  
 مشبهابه في هذه المقدمات تحتاج القدمات إلى بيان وتحقيق وهما أن معاني الحروف  
 والأفعال غير مستقلة بالمفهومية وأن غير مستقل بالمفهومية لا يصلح أن يكون ملحوظا  
 بكونه موصوفا بوجه تشبه من وجهة في المقدمات في المقدمة الثانية أو لا بقوله اعلم

الحج لاختصاره والاولى تأييد موله اذ انهم هذا فاعلم الحج \* قال قدس سره ولا  
يخرج الحج \* لان مفهوم الابتداء ملحوظ قصدا و تقيد ملحوظ تبعا لتخصيصه  
فهو ابتداء جزئي ملحوظ قصدا \* قال قدس سره وهو بهذا الاعتبار مدلول لمطة  
من \* لان الحروف روابط بين الاء والاصول فكذلك معانيها روابط بين المعاني  
\* قال قدس سره وهذا معنى ما قبل الحج \* لا يخفى ان للارم \* ذكر ان معاني  
الحروف غير مستقلة بالمفهومية واما كونها حريثات غير مستفاد \* تقدم وانما قيل به  
بناء على انها لا تستعمل الا في الجريثات والاستعمال بالاقربنة دليل الوضع فتكون  
موصوفة لها ولا شك ان الوضع لو كان لكل واحد من خصوصه يلزم الاشتراك  
بين المعاني الغير المحصورة فقبل الوضع العام وهذا مذهب ليه قدوة المحققين عصار الملة  
والدين وتبعه السيد وذهب الاوائل الى انها موضوعة للمعاني الكلية الغير الملحوظة  
بذاتها فذلك شرط الواضع في دلالتها ذكر متعلقاتها وهذا ما اختاره الشارح  
رحمه الله تعالى في تصانيفه وقيل انه يلزم من هذا ان يكون استعمالها في خصوصيات  
تلك المعاني محض الاحقيقة لها لعدم استعمالها في المعاني الاسلفية اصلا مع انهم ترددوا  
في ان الحار يلزمه الحقيقة او لا فموضع ما \* كما يكون يجوز ان استعمالها فيها من  
حيث خصوصياتها اما اذا كان من حيث انها امراد بنسب \* كناية فلا وقد مر ذلك  
مرارا \* قال قدس سره فلم يذكر الحج \* الداسب \* واللاحق ان يقول  
قال يحصل كافي تشرح لشرح حيث قال ومعلوم \* لا يحصل خصوص النسبة  
وتعيينها لافي العمل ولا في الخارج لا ينسب بسبب به ان لا يدخل له كفي التخصيص  
وجاية التوجيه نبال المراد انه ما لم يذكر متعلق الحرف لا يحصل فرد من ذلك النوع  
الذي هو مدلول الحرف من حيث انه مدلوله وحيد يحتاج الى ذكر المتعلق \* قال  
قدس سره وهو ايضا يحصل الحج \* هذا الكلام يصح على ان معنى الحرف  
غير متحصل في هذه واما تحصيله باعتبار غيره ومعه حرفي فكلا \* قال قدس  
سره وان دعم الحج \* هذا هو مراد القوم ومعنى \* تراط الواضع ذكر متعلقه  
في دلالة ان معناه معنى الابتداء من حيث انه آله تعرف حال متعلقه فلما وجب  
ذكر متعلقه وحيد لا حاجة الى نقول بالوضع العام والموصوع له الخاص  
فانه التزام امر لا شاهد عليه \* قال قدس سره لا يتصور له فائدة الحج \* قد  
عرفت الفائدة وهو الاشارة الى ان معناه مفهوم الابتداء من حيث انه  
آله تعرف حال المتعلق \* قال قدس سره فانه لا دليل الحج \* الدليل

على هذا الاشتراط عدم استعماله بدون المتعلق على انه كالأدليل على هذا الاشتراط  
لأدليل على وضعه للمعنى آخرى مع احتياجه الى اعتبار الوضع العام الذى لأدليل  
عليه وأما الاستعمال فى الحرفيات فقد عرفت انه لا يصير دليلا على الوضع \* قال  
قدس سره هو التزام ذكر اسعق الح \* التزام ذكر المتعلق لأجل كونه آلة لتعرف  
حاله بورت الفرق بينه وبين لاسماء اللارمة الأصافة فانها ملحوظة فى انفسها  
والأصافة تبع لها يشهد بدقت وفوقها بحكمها عليه وه دون الحرف وهذا مراد  
من قال ان ذكر اسعق فى الحرف لتفهم الدلالة بكون معناه متعلقا بالقياس الى المعبر  
وفى الاسماء اللارمة لتفهم لغاية فان دون متلا معناه متعلق فى نفسه لا يحتاج فى  
الدلالة الى ذكر المتعلق الا ان معصود من وضعه هو التوصل الى جعل اسماء الاحناس  
وصفا لشي لا يحصل بدون ذكر ما يصف اليه \* قال قدس سره موافقا لقواعد  
الائمة \* وهى ان الوضع يؤخذ من الاستعمال واستعمال الحرف واقع فى الحرفيات  
وانه كإحتياج الى التصير عن المعنى المستقلة يحتاج الى التفسير عن المعانى الغير المستقلة  
واقوال الأئمة وهو ما نقل بقوله وهو كمعنى متفيل وامثاله وما رد فى تفسير الحرف  
وهو ما نقل من الابضاح وامثاله \* قال قدس سره بهذا الاعمال الناقصة \*  
فانها موصوفة لتقرير المعنى على صفة لم يرها غير مستعمل بالمعنى \* قال  
قدس سره لا يتخصص \* ي من حيث انه مدلول الفعل ليرتب عليه الحرف المعنى  
وجب ذكره \* قال قدس سره بخصوصها \* متعلق بقوله لكل نسبة والتصير  
راجع الى النسبة \* قال قدس سره لانه خلاف وضعه \* ولانه لا يمكن ملاحظة  
شي واحد مسندا ومصد به فى حاة واحدة \* قال قدس سره فصلا الح \* انما  
قال فضلا لان فى المحكوم عليه رتبة اعتبار وقصد بالنسبة الى المحكوم به لان المحكوم به  
انما يطلب لاحله \* قال قدس سره قلت لان المتعراخ \* خلاصته ان منشأ الفرق  
كون النسبة فى اسم الفاعل تفيدية غير مقصودة فادلتها اصالة فيصيح وقوده  
مستندا اليه باعتبار الدلالة على الذات ومسندا باعتبار دلالة على الحدث بخلاف  
نسبة الفعل فانها تامة مقصودة اصالة مفردة مع طرفها فلا يرتب الفعل بعينه  
باعتبار معناه المطابق اصلا \* قال قدس سره فان قلت الخ \* اراد على قوله وبقتضى  
هدم ارتباطها بعينه فانهم قد صرحوا بوقوع الجملة الصلية خيرا \* قال قدس  
سرهم يصور الخ \* لانه يشتمل على جملتين صغرى وكبرى والحكم الاول مدلول الجملة  
الصغرى وادا كان هذا الحكم معصودا لذات كان ذكر زيد لمحمد بن مرجع الصغرى

والحكم الثاني مدلول الجملة الكبرى قد كررناه حينئذ لتقيد المسند \* قال قدس سره صريحا \* اي مقصودا اصالة ادلا يمكن توجه النفس الى حكيم قصدا وبالذات \* قال قدس سره لا اشتغالها عنها \* بالاستعارة في معاني الحروف تبعية كتبعية حركة راء ك السبينة \* قال قدس سره فستلالا مطلق النسبة الخ \* اراد بمطلق النسبة نوع النسبة التي هي متعلق مدلول الفصل اعني نسبة القيام مطلقا وهي متعلق النسبة لخصوصية التي هي مدلول الفعل وحاصل الجواب ان النسبة المطلقة التي هي متعلق مدلول الفعل لم تستلزم بوصف يصلح ان يجعل عامعا يدها وبين نسبة اخرى مصنفة كنسبة اسرفية والآلية والعلية والجامع لابد ان يكون اخص او صاف المشبه و شهرها وما قبل انه يمكن ان يعتبر النسبة الى الموضع كالدسة الى الفاعل فيقال ضرب زيد اكونه محرصا عليه وكذا نسبة الفعل الى الآلة والظرف فليس بشئ لانه ان اعتبر تشبيه الموضع بالفاعل فهو استعارة بالكساية فلا محار في النسبة وان لم يضر هو محار على نسب الفعل الى غير موله للملازمة بينهما من غير قصد المبالغة في النسبة فلا استعارة \* قال قدس سره واعلم الخ \* يريد ان الاستعارة التبعية كما يقع في الفعل باعتبار معنى المصدر تقع في الفعل باعتبار الرمان الذي هو جزء مدلوله لكن بعد التصيد للمعنى المصدرى بالرمان \* قال قدس سره او يكونه الخ \* قد اشار اليه في اثناء تقريره الى ان اوفي كلامهم معنى الواو \* قال قدس سره دسل صحيح \* بناء على ان المراد بالحقايق المعاني المستقلة بذاتها جوهرية ويقول \* يصلح توصيفه للملاحظة بالموصوفة بخلاف معاني الحروف والاصال فانها غير مستقلة بالمفهومية لا يمكن ملاحظتها بالموصوفة وهذا التعرر ان يتم على تقدير لاكتفاء في الدليل موله انما يصلح للموصوفة الحقايق دون معاني الحروف والاصال وما هي ما نقله الشارح رحمه الله من شرح العلامة من تصيير الحقايق بالامور الذاتية المتفرقة وزيادة لفظ الصفات بعد قوله الاصل والتعليل بها متعددة غير متفرقة لدخول الزمان في مفهومها وتعرضه لها فكلا وري يحظر بالن في توجيه ذلك ان يقال المراد انما يصلح للموصوفة شئ من الحقايق اي الامور لثابتة في نفسها لان ثبوت شئ لشيء فرع ثبوته في نفسه كما تقرر في محله دون معاني الاصل والصغات فانها من حيث انها مدلول لانها مثبتة لشيء وذلك لدخول زمان في مفهومها هو نسبة معانيها الى شئ هو فاعلها او عروص ذلك زمان لها عروصا صار به كالحرف له فلا يثبت من هذه الحشية لها شئ فلا تكون موصوفة بوجه انشئه واء تعرضه لدخول



الزمان دون النسبة يكون دخول الزمان موقرا الاشبهة فيه ولذا عرفوا الفعل  
بمادل على معنى مقترن باحد لازمة الثلاثة فهو كالدليل على دخول النسبة الى شيء  
في مفهومها وعلى هذا التقرير لا عار على استدلالهم ولا يحتاج الى الاحصاء الذي  
ذكره السيد \* قال قدس سره هو المعنى المستقلة \* اطلاق الحقيقة والذات  
على المعنى المستقل لا يثبت من شاهد من كلام القوم ليصح تفسير كلامهم بذلك  
وما وجدنا في كلامهم دلت \* قال قدس سره لا ما توهمه الخ \* نسبة التوهم  
الى المشرح رحمه الله توهم فان لتفسير المذكور مخرج به في شرح العلامة فاعتراض  
المشايخ رحمه الله تعالى مبي على ذلك التفسير \* قال قدس سره واما عدم ورود  
الثاني الخ \* هذا حق ولعل المشرح رحمه الله لا يجز ذلك قال بعد تسليم صحته \* قال  
قدس سره ولم ينفض الخ \* ورد المشرح رحمه الله النقض على من اطلق الذات  
في تعريف الصفة لا على من قيد بكلمة ما او بمهمة ومقصوده تأييد اسم المكان  
والزمان والآن غير داحلة في لصفة (قوله لانها تصلح الخ) فبان المأخوذ في الدليل  
ان الاستعارة لا تجري الا فيما يصلح للتوصوفية لان كل ما هو صالح للتوصوفية تجري  
فيه الاستعارة لخواز ان يكون في مبدع كجر (قوله فالاولى الخ) لا يحى ان دعواهم  
عدم جريان الاستعارة في معاني الافضل والصفات ودليلهم مشتملها وعدم جريانها  
في تلك الاسماء ليس مانعاً في دعواهم لانها لا اسماء فاعتراض المشرح رحمه الله  
تعالى على دليلهم ما لا يجري الاسماء المذكورة فكون الاستعارة فيها اصلية  
وايس كذلك خارج عن قايوم التوجيه غاية ما في الباب ان يكون الدليل قاصراً  
عن افادة ما هو في الواقع موهب بخلافه في تلك الاسماء فذلك قال فالاولى الى الاولى  
ان يضم هذا الدليل مع ذلك الدليل ثمة وهو في الواقع غير موهب بخلافه (قوله يعنى  
المصدر) اي التشبه في الاوثر يعنى المصدر كما يد عليه في التشبيه في نطق الحال  
والحال ما عطف مكاناً لادلا به معنى وان عرض التشبه لانه مقصود من التشبيه كما  
معنى (قوله ما عطف ليعنى) نقره الى ان كان معنى الكلمة غير مستقل بالمفهومية  
فالكلمة حرف وان كان مستقلاً فان فتر باحد لازمة الثلاثة ففعل والافاسم  
وفيه نظر ادر بما يجمع مستند انه يجوز ان يكون المعنى الواحد مستقلاً بالمفهومية  
بالنظر الى وضع لفظة فقط غير مستقل بالنظر الى وضع لفظ آخر يعنى ان يكون مشروطاً  
بتحكم الوضع في دلالة احد المصير عليه ذكر متعلقه دون اللفظ الاخر مثلاً معنى  
الكاف الاسمية والحرفية هو المثل وهذا المعنى مستقل بالمفهومية من الكاف الاسمية  
دون الحرفية وقد حققناه في نوفا شرح اصول اساطح انهم (قوله لازمة

لنطق) لزوم المسبب للمبني الواحد المحذورين للآخر ولطهور نوع الزوم  
لم تعرض له فلا يراد أن مطلق الزوم مشترك في جميع نوع المعارف لا يصح كونه ملاقة  
(قوله فاستحسن) أي فاستحسن ذلك البعض الجواب لمذكور عطف على قوله فقلت  
(قوله كالحمة والتدني الخ) فأنهما متقدمتان في الدهن مترتان على الالتقاط في الخارج  
فأقبل أنه أراد بالحمة محبة موسى عليه السلام وأمره بالعبادة للقط وهو الفرعون  
علة متقدمة عليه شيء (قوله ثم استعمل في لغة الخ) أي في ترتيب العداوة  
والحرى الذي كان حقه أن يستعمل في ترتيب العلة العائنة أصلي اللام (قوله وهو)  
أي كون الاستعارة في اللام نعا للاستعارة في الحرور (قوله نعم أن يكون متروكا في  
الاستعارة) أي المصروفة على مذهبه دون مذهب من قال بالتشبيه البالغ أيضا  
من الاستعارة فمحور يد آمد ومما نحن فيه ليس المشبه متروكا لكون ترتيب العداوة  
والحرى مذكورا في الكلام فلا استعارة في اللام نعا ولا في الحرور أصالة أقول  
معاد كلام المصنف رحمه الله تعالى هو وفي الأبيح أن الاستعارة في اللام تابع  
لتشبيه العداوة والحرى بالعلة العائنة وليس في كلامه أنه لا استعارة في اللام تابع  
للاستعارة في الحرور وانما هي زيادة من شذخ رحمه الله تعالى وحاصل كلامه أنه  
يقدر التشبيه في العداوة والحرى بالعلة العائنة ثم يمرى ذلك التشبيه إلى تشبيه  
ترتيبها بترتيب العلة العائنة فتمسح اللام الموضوع لبرئيس العلة العائنة لترتيب  
العداوة والحرى من غير استعارة في الحرور وهذا تشبيه كتشبيه الربيع بالفارد  
المختار ثم استناد الآيات إليه وهو المعاد من الكثف حيث قال بعد الكلام الذي  
يقوله الشارح رحمه الله وتحريره أن هذه اللام حكمها حكم الأسد حيث استعيرت  
لما يشبه التعليل كما يستعار الأسد لمن شبه الأسد وهو الحق عدى لأن اللام  
لما كان معناها محتاجا إلى ذكر الحرور كان اللائق أن يكون الاستعارة والتشبيه فيها  
تأبعا لتشبيه الحرور لتأبعا لتشبيه معنى كل معنى كل معنى الحرف من حريته كما  
ذهب إليه السكاكي رحمه الله ونحوه التراجع رحمه الله (قوله هذا) أي ما ذكره المصنف  
رحمه الله تعالى من تشبيه العداوة والحرى بالعلة العائنة للالتقاط (قوله فلا يكون  
من الاستعارة الشعبية في شيء) أي في وجه من لوجه لأن الاستعارة الشعبية عبدة  
حقيقة والاستعارة بالكناية تشبيه مصر (قوله به شبه ترتيب الخ) أي شبه الترتيب  
المخصوص بالترتيب المخصوص ثم تشبيه ترتيب غير العلة العائنة بترتيب العلة  
العائنة بالتشبيه فصدأ وقع في الترتيب الكليين ثم يمرى في حريتهما يدل على  
ما قلنا قوله فجزت الاستعارة أولا في العلية والعربية وبنيتها في اللام (قوله

فلاستعارة مكبة) سواء كانت التشبيه المضمر في النفس كما هو مذهب المصنف  
 رحمه الله تعالى أو المشبه المذكور كما هو مذهب السكاكي رحمه الله (قوله أو قرنت)  
 في أصاده إلى الاستعارة من التحريك والترشيع باعتبار أن عدد القرينة لأنها  
 متحدة للاستعارة وبؤيده مقابلة المنطقة فإيهامها باعتبار القرينة (قوله ما لم تفرق)  
 بصيغة العموم الفرق بين جري بحري من حد نصير وضرب لغة فيه كذا  
 في التاج (قوله بصيغة ولا تعريج) إذا كان الملايم من تمة الكلام الذي فيه الاستعارة  
 فهو صفة وإن كان كلاما مستقلاحي به بعد ذلك الكلام هو تعريج سواء كان  
 بحرف التعريج أو لا قال الشارح رحمه الله تعالى في شرح المفتاح في قولنا لقيت بحرا  
 ما أكثر علومه أن جعل ما أكثر علومه صفة فتقدير القول وإن جعل تعريج كلام  
 فلا كلام (قوله ثم وصفه ما تسمي) إذا كان من غير الاستعارة وغيرة إذا كثرت وأما إذا كان  
 من قولهم ثوب عامري واسع فهو ترشيع (قوله والقرينة سياق الكلام) لا لفظ غير لانه  
 لا يدل على تعيين المعنى البحري بخلاف سياق الكلام ويهمل منه أنه إذا كان  
 في الكلام ملائم كل واحد منهما يعني المعنى المماثل فيكون أن يكون كل واحد  
 منهما قرينة وتجردها إلا أن انتشار الأولى قرينة أولى لتقدمه والقرينة من تمة  
 الاستعارة (قوله أي شربا في "صحيح") ما كان التسميم عبارة عما دون الصحة على  
 ما في الصحيح ولم يكن التسميم كما في الصحيح في الصحة وقد مدح له بأنه  
 وقور لا بصحة وأنه حليق بـ بالسائل غاية التسميم (قوله غلفت بصحة) في غلفت  
 إشارة إلى أنه يعلم أن السائل قد عليه بوسطه صارت الأموال من هوة هدمهم  
 وأنه عاجز عن أداء الحق فدللت لم يقدر على انعكاس الأموال عنهم (قوله  
 وعليه) أي على التحريك (قوله والادافة حرت صدم بحري الحقيقة) اضمار  
 الادافة حاربة بحري الحقيقة في الأصح به يشير إلى أن التحريك حقيقة وقد صرح  
 في شرح المفتاح بكون الترشيح حقيقة حيث قال وما يجب التنبه له أن الترشيح  
 سواء كان صفة أو تعريج كلام فهو على حقيقته لا شأنه على المشبه حتى كان  
 المستعار له المبحر أو خرا من لطم الأمواج والاستدلال اشتراء بفرع عليه الريح  
 والعبارة وعدمها فلا يعتبر فيه تشبيه ولا استعارة انتهى على قياس الترشيح  
 بكون المتعارفه في التحريك شمع الشاكي إصلاح فلا يرد أن التحريك مشعر  
 بالتشبيه مع أن معنى الاستعارة سمي التشبيه وأدعا أن المشبه عين المشبه به هذا  
 لكن ذكر في شرح الكشاف الترشيح قد يكون مجازا كالتمشيش والوكر في قوله  
 هو لما رأيت النسر عز أن داية وعشش في وكره حاش له صديري ولعل ما ذكره

في شرح المفتاح بناء على الأكثر (قوله والاخرى مكسبة) يستفاد من هذا الكلام ان ذكر المشبه في المكسبة اهم من ان يكون بلفظه الوصوح له وبعبارة (قوله يكون الادامة بمنزلة الاطعام للبيبة الخ) يعني يكون قريبة الاستعارة المكسبة والفرينة لا تكون تجريدا ولا ترشيعا كما مر ثم انه وقع في بعض النسخ فلا يكون تجريدا وهو المناسب لكلام الشارح رحمه الله تعالى فانه قد سبق في كلامه ان الادامة تجريد وفي بعضها فلا يكون ترشيعا وهو المناسب لكلام الكشاف اعني وهو انه شبه ما يدرك الخ فان المتوهم منه كونه ترشيعا (قوله من مرشحة) من الترشيح وهو تزيين وحسن القيام على المال (قوله حاورت) بالحاء المهملة من المجاورة بمعنى المكافحة كداد كره في شرح المفتاح ويجوز ان يكون من المجاورة بالجيم بمعنى ما كسى سم به كردن وعلى التقديرين هو قريبة نظمية واما سواء ترشيح (قوله هذا تجريد) لان اضافة ندى الى احد فرينة (قوله هذا ترشيح) اي له ليراطا صار لم نعم واما مدعى فليس بتجريد ولا ترشيح لان التعديف بكلا المعين يتصور انصف الاستعارة واستعارته (قوله على تناسي التشبيه) فان قلت قد يحتمل الترشيح للتشبيه كما سبق فثبت المراد تناسي التشبيه في نفس الترشيح الواقع بعد الاستعارة والتشبيه (قوله حتى انه ناسي) سعة التصريح لكون البناء مستقبلا بالطر الى ما قبله اعني التناسي لا لكتابة الحذف الماصفة كما وهم (قوله ادلا معي الخ) ادلا تشبيه هذا الاستعارة فكيف هذا الاعتراض به (قوله صريح في الابصار) حيث قال واذا حار الساء على المشبه به مع الاعتراض بالمشبه (قوله ويدل عليه الخ) اذا كان المراد بالاصل التشبيه ربه لتكرار (قوله دامط ابقة) فيكون التحوز بحيث في المجموع اي الاعط المركب لا في شيء من مفرداته بل تكون باقية على حالها قبل هذا التحوز من كونه حقيقة او مجاز كذا في شرح المفتاح الشريفي ولا ينبغي انه مبني على ان المدلول المجازي مدلول مطبق ساء على انه تمام ما وضع له بالوضع النوعي واما اذا كان مدلول لا تصيب او التزاما كيف يكون مدلول المركب معنى معانقا مع كون مدلول بعض اخره مدلول لا تصيب او التزاما (قوله واحترز بهذا عن الاستعارة في المفرد) وقيل قد سبق من المصنف والشارح رحمه الله تعالى ان طرق التشبيه التمثيلي قد يكون مفردا وهذا يقتضي بقاء الاستعارة في المفرد على التشبيه التمثيلي فاعرج قوله تشبيه التمثيل تلك الاستعارة لا يصلح للتحويل وفيه ان مادة النقص يجب ان تكون محققة ومجرد حوار لا يجمع وليس كل تشبيه مجري فيه الاستعارة ولعل الفرق ان المشبه والمشبه به لما كان مدكوريين في التشبيه يجوز ان يكون وجه المشبه منزعا من متعدد هي الأوصاف مع كون طرفيه مفردا سيما اذا

كان وجه التشبه المذكور اما الاستعارة فلا بد فيها من جعل الكلام حلوا من  
 المستعار له والجامع ملوكا. ووجه فيه مترعا من متعدد مع كون لفظ استعار منه مفردا  
 صار الكلام لمرا (قوله شرقة الخ) يعنى انه ليس داخلا في التعريف حتى يرد ان  
 الاولى تقديمه على قوله تشبيه التمثيل لكونه عامدا خلا في عدد الخنس (قوله  
 تقدم رجلا وتؤخر اخرى) في شرحه للفتاح يعنى ان يكون المراد بالرجل الخطوة  
 لان المتعدد الذى يقدم رجلا لا يؤخر الرجل الاخرى بل تلتك الرجل الاولى ثم  
 يخطو خطوة الى قدام وحصة الى خلف انتهى اى الى جهة هي خلف المتعدد  
 فاندفع ماورده السيد في حواشى شرحه للفتاح من انه على هذا التفسير يكون المراد  
 بالقدم قدام الشخص فيكون الخلف الواقع في مقابلته خلفه ايضا ومن البين ان هذا  
 ليس ههنا المتعدد وانما السائر من المثل المذكور ان يكون التقديم والتأخير واقبين  
 على شئ واحد كما لا يخفى على دى النصف واتحاد متعلقهما انما يظهر على ما صورناه  
 من ان المراد تقدم رجلا مرة وتؤخره مرة اخرى ووحدا اندفاع ظاهر للآمل  
 في صارته اما اندفاع الثانى فيقوله بل تلتك الرجل الاولى فانه اشارة الى ان تفسير  
 الرجل بالخطوة ليس صحيحا متعلقهما واحدا وهو الرجل الذى قدمها بخلاف ما اذا جعل  
 على معناه الخلفى وانما اندفاع الاول فان في تأخير الخطوة بالرجل التى قدمها  
 نصير الخطوة واحدة الى الجهة التى هي مختلفة وهذا التفسير الذى ذكره الشارح  
 رح موافق لكلام السكاكى رح حيث قال فان قوله وتؤخر اخرى معناه تؤخر رجلا  
 اخرى (قوله صورة تردده الخ) اى شبه الهيئة المبرعة من اقدامه على البيع  
 تارة واجامد عنه اخرى مبرومة تردده وتشككه في المباشرة بصورة ملرومة لتردد  
 من قام للذهاب وهي الصورة المترعة من تقديم الرجل تارة وتأخيرها اخرى وانما تزع  
 منه ههنا في المشبه والمشبه به هو احراء المركب ومدة كآثرى ووصى عليه السيد  
 في حواشى شرحه للفتاح وله لامة في شرحه بالصورة المشبه بها معنى مطابق  
 لقوله تقدم رجلا وتؤخر اخرى والاصافة في قوله صورة تردده لامة وليست  
 بباية حتى يدعيه ان تردد ليس معنى مطابعا للمثل المذكور بل لازما لمعناه  
 المطابق وقد صرح السيد بالمشبه به ان يكون معنى مطابقا (قوله وهو  
 الاقدام تارة والاحكام اخرى) وهو داخل في الطرفين (قوله كذلك وصح  
 المركبات الخ) ولذا يحتج في افادة معنى التركيب الى رعاية القوايين التى اعتبرها  
 الواضع (قوله موضوعه لا حيز لاثبات) اى للاعلام بانبات شئ شئ مطلقا  
 ان كان الفاعل موضوعا بصور اذهية او للاعلام بثبوت شئ شئ مطلقا

ان كانت موضوعة للامور الخارجية والهيئة تركيبة المخصوصة في ربه قائم  
موضوعة للاخبار بثبوت القيام لرده وقس على ذلك والمراد بقوله للاخبار  
بالاثبات الاثبات المعبر به للقطع بان موضوع له هيئة تركيبة نفس الاثبات  
لا الاخبار به الا ان الفرق بين المعنى الحقيقي والمجازي كان باعتبار قصد الاخبار  
وعدمه تزلله منزلة الموضوع له مثلا ( قوله هو اي مع المركب الجاهلي مصعد )  
معناه الحقيقي اثبات اصعد مع المركب الجاهلي لهو اي عن قصر الاخبار ولاعلام  
ومعناه المجازي ذلك حتى ان يقصد اظهار التصر والتصر و... كونه ظهر انقطاع  
ما يتوهم من ان كلامه هذا يدل على ان الممار في المركب يكون باعتبار هيئته تركيبية  
التي هي جرؤه وما ذكره سابقا يدل على انه يكون باعتبار مداركه المطابق ( قوله  
والعرض الح ) اي العرض منه اظهار التصر على مربة التصوب للارم للاخبار  
بها لان الاخبار بوقوع شيء مكروه يدوم اظهار التصر والتصر ( قوله فحصر  
المركب المركب الح ) بناء على انه المعروف يجب ان يكون مساويا لمعرف ( قوله عدول  
من الصواب ) فيه انه انما يكون عدولا عنه بوحده شاهد من كلام العلماء للمعيار  
المركب سوى الاستعارة وما ذكر من المثال وغيره بل خلاف مقتضى الظاهر وهو  
قد يكون كساية وقد يكون محذورا وقد مر تفصيله في المقدمة لا يجوز ان تكون  
كأيات مستعملة في موضع ليدل على لوازمها ( قوله اي استعمال للمعيار الح ) الاول  
نظرا الى المعنى فان الكلام في المعيار المركب والذي ينظر في العرب لا مطبوع ( قوله على  
سبيل الاستعارة ) لان يكون استعماله على وجه الاستعارة مساويا او قليلا بالنسبة الى  
استعماله على الحقيقة والتشبه ( قوله فلهذا لا تنفذ الح ) في شرحه للمعيار الحاصل  
انه يجب ان لا يغير المثل من حال المورد المشبه به الى حال لمصر بامثلة ليصح انه  
استعارة وهذا لا ينافي بالذكر صاحب الكشاف من انهم حضروا مثلا ولا رأوه اهلا  
للتفسير ولا جدير بالنداول والنقول الاقوال فيه غريبة من بعض الوجوه ومن ثم حوفظ  
عليه وحج من التغير ( قوله وما تفقت الاراء ) بهي ابراهيم ما عدا رأي الشيخ فانه صحيح  
انه ليس في كلامه ما يشعر بالاستعارة بالكساية ( قوله من محض ) اي لا يوجد في المشبه  
لانه لا يوجد في غير المشبه ما سلا فان الاطراف توحد في غير لاسع لكن لا توجد في المنة  
( قوله خالية من المناسبة ) قد يقال انما يسمى استعارة لشبهه بالاستعارة في ادعاء دخول  
المشبه في حدس المشبه به وليس بشيء ادلا دعاء عند المصنف رحمه الله تعالى في الايضاح  
انت لها اي الشمال بدا على سبيل التحيين مبالغة في تشبيهه به فالمراد بالتحيين

ان الاثبات المذكور تحصيلي في قوله يحصل انه من جسد المشبه مناقضة (قوله ما لا يكمل وجه الخ) بل يكون ناقصا كالانظار فان الاعتدال متحقق في الاسد بدونها بالنسبة لكن كماله بها (قوله ما به يكون نوم الخ) ويكون حصول وجه المشبه في العادة كاللسان للانسان في الدلالة على المقصود وانما قلنا في العادة اذ يمكن حصول الدلالة بالاشارة لكنه غير معتاد (قوله وعبرة لا تمنع) بفتح العين اي دمع لا يمنع عني من اقلع عنه اذا امتنع (قوله شبه الحبل الخ) هذا على تقدير ان لا يكون لسان حالي من قبل بل من الماء (قوله في الانسان المتكلم) احتراز عن الانسان الاصم فان قوام الدلالة فيه بالاشارة (قوله فاذا يقول الخ) فانه يوجد فيه الاستعارة التحصيلية بدون الاستعارة الكنية (قوله لا مستنده) اي صريح بالاصحاح من كلام الشيخ فان المصنف رحمه الله تعالى استنبط منه كما شعر به صارة الانصاح (قوله ويهدا بشر الخ) انما قال يشعر لانه ليس فيه كلامه اطلاق لاستعارة بالكتابة على الرموز صريحا (قوله وهو صريح الخ) حيث اطلق استعارة عليه وجعله مرمر اليه فهو مستعار بطريق الكناية اي لا بطريق الصريح بل يذكر لارائه قال قدس سره ان رتبة هذا الفهم اليه الخ صاحب الكشف اصرح في مواضع عديدة بان الاستعارة بالكتابة الانظار ونحوه في تفسير قوله تعالى (حتم الله) الآية لا يقول في نحو ﴿تقرى الرياح رباض الحزن من حره﴾ اذ اسرى اليوم في الاحقان ايضا ﴿ان الرماض استعارة بالكتابة من الضيف والابقاط عن الاطعام اذا ما يكون كذلك اذا كان ما هو المقصود ونصرح به واضحا كونه من روابي المسكوت وشائعا لا تخافه تشبهه بالاستعارة كما في قوله تعالى (يقصرون) الخ وقولهم عالم يعترف الناس منه اذ لا فرق بين الدارين سوى ان الله تعالى يعمد لكون المعوض حلا والاعتزاز لكون المقرن به بحر او رابعا من بداحنصاص بالحسن والبحر وان تشبه الله به بالحبل والعالم بالبحر شائع مستفيض لاكتشبه الايقاض بالاطعام فانه اعابله من ايقاع تقرى عليه وقال في تفسير قوله تعالى (اوتيتك الدين اشتروا الصلابة بالهدى) وقد نظر ان الاستعارة بالكتابة من الترشح لسبق استعارة الحمار للحديد في قولهم ﴿كان اذن قلبه خطلا و... والحبل المهدى في قوله تعالى (يقصرون عهد الله) وليس بدلت له لغة مصطلح اشهور ثم المقصود التمسك على مكان المسكوت لا تريبه وقال في تفسير قوله تعالى (صمكم عني) الآية ان قوله اي صامص الكشاف في الاستعارة بالكتابة بخلافه رأي صاحب المفاتيح فقد فسرها المصنف رحمه الله

تعالى بانهاد كرشى من روادف المستعار فيها على مكانه على سهل لرمز وقال  
ههنا وحلم من كلامه اى صاحب الكشف ان الاستعارة في الافتراض تصريحية لكن  
لما كانت متعمدة عن استعارة الاسد للشجاع صار كى به هو ذلك \* قال قدس  
سره مع ان عبارته صريحة الخ \* هذا مجرد دعوى فان متعدد من عبارته انهم  
يسكتون عن ذكر المستعار ويرمزون اليه بذكر شى من رواده وما ان الاستعارة  
بالكنية هو المسكوت او هذا الرادف فكلا من الظاهر ان يكون هو الرادف  
لان الكنية ذكر اللازم واردة المعلوم فالرادف اولى ان يسمى كنية لانه توطئة  
وتمهيد لينهل منه الى المسكوت وهو انقصود وقول صاحب الكشف وهذا  
هو المستعار بالكنية اشارة الى ذكر شى من رواده مثلا يكون نحو ما لم يذكره  
في مواضع عديدة وهو الظاهر اقرب الى الذكر \* قال قدس سره بان المستعار  
هو المسكوت \* هذا مسلم اكن كونه كناية غير مدكور في كلامه من كونه مكنا  
صعد الكناية غير المكينة \* قال قدس سره \* والرادف انه كور كناية عنه \*  
اذا كان الرادف كناية مع انه استعارة تصريحية كان استعارة متبينة بالكناية  
عن المسكوت \* قال قدس سره اشارة الى الخ \* هذه الاستعارة مسكنة لكن لا يظهر  
منه ان الاستعارة هو المسكوت او لرادف المذكور \* قال قدس سره بل لم يرد به  
الخ \* هذا مجموع فان الظاهر منه انه الاطار عند صاحب الكشف \* قال قدس  
سره على قياس ما عرف الخ \* اشارة الى ان قول صاحب الكشف الذى مر سابقا  
اذا الكناية لاتا في ارادة الحقيقة ليس معناه ان الافتراض ههنا كناية مع انه حقيقة  
اذلا مضافة اليهما بل ان الكناية كالاتا في ارادة الحقيقة لاتا في ارادة الاستعارة  
فالافتراض مع كونه استعارة مصرحة لا يبا في كونه كناية عن امتهار المسكوت  
ولا يخفى انه حينئذ لا يكون اطلاق الكناية عليه بمعنى المصطلح فانها حقيقة  
كما سيجى \* واعلم ان صاحب الكشف قال ولما لم يكن الافتراض او النقص كناية  
عن المسكوت بل دالا على مكانه كان كناية في النسبة اعنى انات الاسدية المردوف  
والحلية له وهو الشجاع والعهد فلوقيل يعصرون عهد الحبل مثلا لم يكن  
من استعمال اللفظ في القدر المشترك نظرا الى انه تعالى حسب لانات الحلية وترشها  
لكونه كناية وجاز ان يعدمه نظرا الى انه في هذه الاستعارة انتهى وهذا يدل  
على ان القصد من حيث انه كناية عن اثبات الحلية مستعمل في معناه الحقيقي اعنى  
ابطال طاقات الحبل فيكون كناية عن اثبات الحلية للعهد وترشها للحبل  
ومن حيث انه في نفسه استعارة كان مستعملا في مطابق الاطلاق المشترك بين ابطال



المهد وإبطال الصواب ولا يلزم إرادة معيين من اللفظ الواحد في إطلاق واحد  
 لأن الاستعمال الثاني هو المراد والاستعمال في المعنى الحقيقي لحر الانتقال إلى ما رومه  
 فلا يكون المعين مقصودين بذات من لفظ واحد وهذا متحقق في كل مجاز وكناية  
 فانه لابد من تصوير معنى الحقيقي لينقل منه إلى لارمه أو ملزومه فعلى هذا يكون  
 قوله إذا الكناية لاني إرادة الحقيقة على ظاهره ويكون النقص كناية مصطفية  
 قال قدس سره عنه إرادته لا ينبغي انه مناف لما نقلته سابقا من الكشف  
 ان الاستعارة بالكناية مما تكون اذا كان وانحصار كونه من روافد المكوت شائعا  
 لا ثمانية تشبيه بالاستعارة منه وانما المراد من كون نثرى استعارة بالكناية فاجواب انه  
 كناية باختيار المعنى الحقيقي وان كان استعارة نصريجة في حقه كما فهم من صابرته  
 التي نقلها آتيا قال قدس سره وهو نظير ما سلف في الترتيب حيث قال  
 في تفسير قوله تعالى (او ثل الذين اشترؤا الصلاة الخ) ان التعقيب باللام قد يكون  
 نعا لاستعارة الاصل لا وحده غير كافي قوله \* لهلد اظهار لم تعلم \* وقد يكون  
 منعلا كافي عيش في وكره فاطرف في الرأس لشهر بمنزلة الوكرين الفسروا انفراد  
 \* قال قدس سره من ان الكناية في الايات \* فهي قواهم ان الاستعارة كائنة  
 في الايات كناية عنه لا في اليدانها غير مقصودة بالذات \* قال قدس سره لا يخلو  
 من نصف \* لان نصف فيه قال معنى كما يكون تخفية يكون بحاله ويكون الاستعارة  
 حيثما للمعنى المصطلح بخلاف ما ادخلت باقية على ما بها فان اطلاقها عليها لا يصح  
 بالمعنى المصطلح ولا بالمعنى المعوي كما اعترف به سابقا \* قال قدس سره \* واعداه  
 بقوله وان شئت حلبة لحال فاستمع لهذا المفسر \* قال قدس سره واستبان  
 من الخ \* قد عرفت ان مدد كره سددناش من التعصب وعدم تتبع الكشف (قوله وانما ادان  
 الخ) فان الظاهر ان سادس من قوله اراد ان يثبت التمثال يدا ان الايات  
 المذكورة استعارة ويحتمل ان يكون مراده ان اليد الممتدة استعارة كما يدل عليه  
 قوله لا خلاف في ان لفظ اليد استعارة لهذا قال الشارح رحمه الله قريبا الخ وليس  
 في كلامه ذكر الاستعارة بالكناية بل فهم من قوله لانك تجعل الشمال مثل يدي  
 اليده الخ اوائت اليد ملى على تشبيه يدي اليد واما ان ههنا استعارة بالكناية  
 او لا وعلى تفسير وجودها به التشبيه المذكور او المشبه المذكور اعني الشمال  
 او المشبه به المزرك اعني دا ايد فلا دلالة لكلامه عليه (قوله يمكن ان يصح عليه)  
 بل ذكر لفظ دال عليه صريحا وشار اليه حسا او عقلا (قوله عن حقيقته) اي

هن موضعه المحقق الذي يستعمل فيه لامن معناه احقق اذ ليس اليد عبده  
 مستملا في غير معناه يدل عليه مع انه لم يقل من شيء الى شيء فقله و يوضع  
 موضعا لا يتبين فيه شيء كالتفسير له ( قوله في قوة تأثيره في الفداة ) بتبر الى ان  
 ضمير زمامها راجع الى الفداة والمراد تأثيرها في العداة بالترديد صاحب الكشف  
 جعله راجعا الى الفرة وهو الاظهر والاول اقوى لان لكلام سبق للفداة ( قوله  
 قبحه الله المتزع الخ ) اي فبعد المشاهدة اني اثراها غير حاصل لك من اليد  
 بان يكون المعنى اذا صحت الشمال ولها شيء من اليد ذلك بل حصل المشاهدة لك  
 بما يضاف اليه اليد اعني الشمال حيث شبه في قوة التأثير بذلك في تصرف الشيء  
 بيده فانت له يد محيلا والمقصود ان يثبت له حكم المصروف في الشيء بيده ( قوله  
 سلا ) في التاج السلورائل شدة الدوة وعشق وبعدي بمن من حد نصير  
 وفعل بمن بالفتح فيهما لغة شدة وفي الصحاح سلوت منه واسليت عنه ( قوله مجازا )  
 بالنصب حال والعامل فيه معنى الفعل التسفاد من كلمة لتسبراي امره سلام  
 حال كونه مجازا ( قوله من الصحو ) خلاف السكر متعلق بقوله صحا يعني انه مشتق  
 من الصحو خلاف السكر لامي الصحو يعني دهاب ( قوله وقيل هو على  
 القلب ) بيا على ما في التاج ان الاقصار ما استادن اركار ياتوانا في كذا في الصحاح  
 والقاموس ولا يمكن اساده الى الباطل ( قوله نسخة من بيان الخ ) ان اراد جمع  
 هذا القول على تقدير كون الامتناع والتزك بمعناه المحقق لمنوع قال القدرة معثرة  
 في معهودها ايضا في التاج الامتنع استادن والتزك دست برداشت وان اراد صحته  
 على تقدير ان يحمل الامتناع والتزك على مصق الاستدء والروال فسلم لكن كلام  
 القائل على تقدير حمل الاقصار على معناه المحقق مع ان القول بالقلب ينصين  
 مكتنة لطيفته هي انه ترك الباطل مع القدرة عليه ( قوله بنفي الاستعارة بالكناية )  
 هذا المصنف لا يعد القوم ( قوله اراد ان بين الخ ) هذه لارادة بطريق الكناية  
 او طريق الاستعارة التخييلية بعددج الافراس والرواحن والصبي على الاستعارة  
 التخييلية والاستعارة بالكناية فلا يرداه لم يقصد من لافراس والرواحل على  
 مذهب المصنف رحمه الله على تقدير كون الاستعارة تخيلية الاحقيقة الافراس  
 والرواحل فكيف يدل على انه بطلت آلائه وانما يلايم ديث لور يدافراس الصبي  
 ما يلزمه فبجعل الاستعارة الحقيقية قريبة للكناية كما في قوله تعالى ( يقضون عهد  
 الله ) او توهم له الآلات كما هو مذهب السكاكي رحمه تعالى ( قوله واعرض  
 عن معبوده ) اذا القاصد للعاودة لا يهمل الآلات بكناية ( قوله وبطلت آلائه )

من بطل الاجير بالفتح مدية اى تفضل لامن بطل الشيء بطلانا فلا يردان التعزية  
لاتدل على البطال ( قوله بجهة من جهات المسير ) اى يفرض من افراضه  
( قوله فالصبي على هذا من الصوة ) اى الصبي فى البيت اسم يقال صبي بين  
الصبي والصبياء اذا كسرت قصرت واذا فتحت مددت مأخوذ من الصوة مصدر  
صا يصو صوا وصوا بمعنى الميل الى الجهل والفتوة لامن الصبياء مصدر صبي  
من حد سمع وهذا على وفق ما فى الصحاح من ان مصدر المبنى من حد نصر صبرة  
وصوا ومصدر المبنى من حد سمع صباء بالفتح والمدوى القاموس الصبرة حولة  
الفتوة صا صوا و صو وصى وصبه وصى كرمى هل صلة فالستفاد منه  
ان كلا الساتين مشتركان فى المصدر وانما كان الصبي على هذا المعنى مأخوذا  
من الصوة لامن الصباء لان المناسبة تشبه المقصد بالمقصد لاتشبه حال الصبي  
بالمقصد ولا حاجة الى تأويل الميل بما يقال اليه على ما قيل لان المقصد الاصل  
الشبان انقصاء الشهوة التى تدعو النفس اليها وما يقال اليه مقصود بالفتح  
( قوله او ان الصبي ) فيه اشارة الى انه يحور على هذا الوجه ان يكون الصبي  
من الصباء بتقدير المصالح كما فى الفتح كانه يحور كونه من الصوة ( قوله وصعوان  
الشباب ) اشارة الى ان المراد بالصبي حيثما يات وهو انتهاء الشباب فانه و  
اع الى ( قوله والميل ) من الميل معنى الاصدى اى محل بل الشهوات ( قوله  
وليس بصحيح ) اى كونه قوله على اصح القولين متعلقا بقوله مستعملة  
ليس بصحيح لانه بهم من كونه الاستعارة مستعملة فيما وصفت له اما هو على  
اصح القولين واما على قول الغير الاصح فانها غير مستعملة فيما وصفت له وليس  
كذلك لاتفاق القولين على انه مستعملة فيما وصفت له نعم فرق بينه وبين  
الوضع على القول الاصح ادعائى وعلى غير الاصح تحقيقى ويكر ان يقال ان  
قوله على اصح القولين بى اشارة الى الاختلاف فى كونها مستعملة فيما وصفت له  
بل هو مجرد بيان لدخول الاستعارة فى قوله هي الكلمة المستعملة فيما وصفت له مع  
كونه محازا لصله ان الاستعارة كلمة مستعملة فيما وصفت له على اصح القولين مع  
انه لا يسمى على ذلك القول حقيقة بل محازا وانما قيد به لان دخولها انما يصح على  
هذا القول لا على القول الغير الاصح لانها حقيقة عليه وعلى هذا التوجيه تعلقه  
بقوله فى الاستعارة انه كذا فى صدره المتقول لعل هذا وجه التأمل ويحوز ان يكون  
وجهه انه لا يلزم من عدم حوار ارادة الوضع فى الجملة والوضع بالتحقيق ان يكون  
تعلقه بمستعملة غير صحيح جوار ان يراد الوضع بالأو بل فيكون المعنى فى الاستعارة

تعد الكلمة مستعملة فيما وصفت له بالتأويل على اصح قولين ولا يسمى حقيقة  
وحبته ينظم الكلام غاية الانظام والجواب ان محل بوضع عن الوضع التأويل  
بعيد لان التبادر منه امام مطلق الوصف والفرد الكامل وهو التحقيق (قوله ميرتك  
كون الكلام قلنا) فاختل الظن وصار معقدا لم يصل بين قوله على اصح القولين  
ومثله بقوله عن الاستعارة تعد الكلمة مستعملة فيما وصفت له وبين قوله ولا نسجها  
حقيقة وبين قوله تعد الكلمة الخ بقوله على اصح القولين (قوله فصب ان يكون  
لا رائدة) او اراد انه احتراز وتقييد لا يخرج على ان حرف الجر المحذوف هو اللام  
دون عن كذا في شرحه للفتاح ولا ينبغي ما في التوجيه من التكلف لان لا الرائدة  
تكون للتأكيـد وما نحن فيه ليس بحالة واستعمال الاحتراز بدون كلمة عن الملاحظة  
او المصدرة خلاف الظاهر المتبادر (قوله مني على مجروح) فامراد بقوله ليحترز  
ليتصح الاحتراز (قوله واحيب اح) اجاب في المختصر بان السكاكي رحمه الله  
لم يقصد ان يطلق الوصف بالمعنى الذي ذكره يتناول بوضع التأويل بل مراده  
انه عرض للمغالطة اشتراك بين المعنى المذكور وبين الوضع التأويلي كما في الاستعارة  
فبيده بالتحقيق لكون قريبة على ان المراد بالوضع معناه المذكور لا المعنى الذي  
يستعمل فيه احدا وهو الوصف التأويلي وفيه يحتمل اما لافلا لا سلم عروص  
الاشتراك فان المتبادر من الوصف هو التحقيق وانما المطلق على الوضع التأويلي  
مجردا واما ثانيا فلانه فرع تعريف الحقيقة بمذكر عن تعريف الوصف بتعريف  
الكلمة بازاء هي بنفسها ثم قال وانما ذكرت هذه ليحترز به عن الاستعارة  
في الاستعارة الخ فهذا صريح في ان الوصف في تعريف الحقيقة بالمعنى المذكور  
وان قوله من غير تأويل في الوصف للاحتراز لا تعين مراد (قوله ولا ينبغي عليك  
صعب هذا الكلام) اما ولا فلا عبارة الفتح صريحة في ان قيد نفسها  
لاخراج مطلق الجار عن تعريف الوصف فانه قال قولي بنفسها احتراز عن المحاذ  
اذا ثبتته بمراد ما اردته قريبة فان ذلك التعيين لا يسمى وصفا واما ثانيا فلما مر من ان  
القرينة في الجار مطلقا للدلالة بخلاف المشتز فانها لا تعين المراد واما ثالثا فلان  
تعين اللفظ في الاستعارة بازاء المعنى المحاذي ادناه انما هو بسبب القرينة فكيف  
يصح انه تعين اللفظ بنفسه واما رابعا فلان المتبادر من الوصف الوصف التحقيق  
لا الادعائي (قوله ورد الخ) حاصله ان تعريف الحقيقة غير مانع (قوله لا عبارة  
الفتاح الخ) اشار بذلك الى ان القصر في قول انما يشك بهذه المصدر اضاف  
فانه يمكن التقييد بعبارة تؤدي معناه غير عبارة الفتح بان يقال باعتبار وضع

استعمل به (قوله لم يدور) بمعنى المصطلح اعني توقف الشيء على ما يتوقف عليه لان معرفة المرف توقف على معرفة المرف المتوقفة على معرفة المرف بلا واسطة في الاول وهو سطة في الثاني (قوله لا ينبغي ان يلتفت الخ) لان الشايع فيما بينهم ان يكتب في المتقدم في المتأخر لا لعكس لاسيما في التعريفات فانه لا يجوز فيها الاكتفاء اصلا سكتا بعدية فيها (قوله ولو سلم الخ) اي ولو سلم ان المراد بالوضع ما وقع به التخصيص بناء على شيوعه فيما بينهم فهو لا يقع في دفع الانتقاض لانه يصدق على الصلوة المستعملة في الدعاء انها كلمة مستعملة فيما هي موصوفة له في الجملة وهو الوضع المعنى من صير تأويل في الوضع الذي يقع به التماثل وهو الوضع الشرعي فانه وضع تحقق وان لم يستعمل في الدعاء به هذا الوضع فلا بد من تقييد الوضع الذي يستفاد من قوله فيما هي موصوفة له بالوضع الذي به التماثل حتى يخرج (قوله اي مع قطع النظر الخ) اشارة الى ان قيد الحيثية للاطلاق فان الحيثية اذا كانت من حيث كانت للاطلاق بمعنى انه لا يصرر معه شيء آخر حتى لا يخلو ايضا فيكون المعنى الكلمة المستعملة فيما هي موصوفة له باعتبار كونها موصوفة له من غير اعتبار امر آخر وهذا ينصحه انه لا يمكن اعتبار الحيثية في تعريفه الجار لان استعماله في غير الموصوف له ليس مبيها على كونه غير موصوف له من غير اعتبار امر آخر فانه مع ما توهم من ان الحيثية ليست حالة مستقلة للاستعمال فيها والمدحمة متضمنة لهما صححة التقييد لهما في الطبيعة دون المحار محل بحث لان ذلك مسمى على توهم كون الحيثية للمحل (قوله يدخل فيه الغلط) ليس المراد به ما يكون سهو السبق اقل من بل ما يكون خطأ في اللغة صادرا عن قصد فلا يرد ان قيد المستعملة يخرج الغلط (قوله وهذا غلط الخ) لان استعماله خطأ في اللغة يعلم بسبب قريه حالية او مقالية كانت مع ذلك اللفظ وقيل ان حاصل كلام المصنف مراد بقوله مع قريه مائة من ارادة مع هذا ان يصيب تلك القرينة والعاطل لكون كلامه صادرا لاعتقاده لا يصيب القرينة على ان وجود القرينة في صورة لا يستلزم وجودها في جميع الصور فاللفظ الذي لا يوجد فيه القرينة داخل في التعريف فمدفع لما عرفت ان المراد باللفظ المعناه في اللغة قصدا وانه لا بد ان يكون معه قريه ولا ما فهم كونه غلطاً وقدم ان نصب القرينة امر تخفي فادبر الحكم على وجود قريه (قوله الجار المعنى الخ) احتراز عن الجار المعنى ونحوه في حكم الكلمة اعني الاعراب والجارز باستعمال المقيد في المطلق فانه لا فائدة منه سوى التوضيح في اللغة كاخلاق اشفر على شفة الانسان

قوله في معرض السبع معناه في شمس العلوم معرض بكسر الهمزة والمكان الذي يعرض فيه الشيء والعرض اشكار كردن وعرض كردن وقال علامة في رى السبع والرى الهيئة من الناس (قوله في انه كذلك ينبغي اح) بجزر متعلق ببرزت بعد متعلق الجار الاول بهما اثلا يدرم ثمنق حارس من حسن واحد بالفعل و صميم في انه راجع الى النية باعتبار الموت وكذلك اشارة الى الاسم وقع حالا ومعنى يدعى يابى وسزد فالتعنى برزت النية مع لاظهار في معرض السبع مع الاظهار في انها ينبغي بما ثلثه للاسد من غير تعاقب بينهما لا شرا كنه في اغنياء يعوس قهراً من غير فارق بين الصار والواقع وهذا المعنى هو الموافق بقوله لا يتفاوت ويس فيه الالعباية في تدكير الصميم وفي شرحه لمحتاج وتبعه السبب قوله في انه اي السبع كذلك ينبغي وهو ان يكون له محلب وما سولف كدلت في موقع احب انتهى فالكاف في كدلت مثل الكاف في قولهم الاسم كريد اي ريد ومثله د منى ان يسمع بمعنى مثل كونه داب اي كونه داب ومثله ككوه د محلب ود اظهار ولا يتخى ان السبع متصف بهذه الصفات فاللائق ان يقال في انه كنهه لانه ينبغي كذلك وانه لا فائدة في اعتبار هذا العبد (قوله استعارة وصف الم) اي كنهه كنهى الصورتين للفظ الصورة الاخرى ان يشتمل مدله او - ر الصورة الاخرى والاولى ترك لهما وصف الثاني (قوله كما في اح) ولوح ان السبع كنهه لانه ينبغي ان يسمع بل قيد القسم لاراءه حرة من صميم ليعود الى القسم فانقسم هو الابيض الحيوان قلنا فليكن في صارة السكاكي رحة لله في كدلت (قوله وبمبدل قنعا على ذلك الخ) لا يتخى ان هذا جواب آخر حاصله مع كون القسم صير امرد بل نعم منه واخواب الاول - بيم له ومع لكون القسم احسن مصداقاً فواجب تقديم هذا الجواب على الاول او ابراده بكلمة على كافي المختصر لا يعموه هذا الجواب وكونه مؤيداً للجواب الاول في ان مصداق الاستعارة ليس قسماً للمجاز انفراداً وحده واورده بغير تبدل على قوته (قوله صير مداه ليس مورد القسمة) اي ليس المجاز المعروف بالكلمة المستعملة الخ مورد القسمة ولا يتخى ان هذا صدر لا يدع الاعتراض لان مدار الاعتراض انه جعل الاستعارة من قسم المجاز الراجع الى معنى الكلمة التي لا تكون الامردا ولا يصح عند التمثيل الذي هو مركب من هائل ضم اليه في المختصر مقدمة اخرى وهي قوله فيجب ان يراد بالراجع الى معنى الكلمة اعم من انفراد والمركب ليصح الحصر في الصميم اي حصر المعنى في الراجع الى معنى الكلمة والراجع الى حكمها وتوصل ذلك انه قل المجاز حد الصافي فيمان فالمراد من

المجاز اللفظ الذي يتجوز عن موضعه الأصلي سواء كان معنى أو أمراً أو نسبة  
ليدخل المجاز العقلي الذي هو في الجملة والمجاز في الحكم فهو يكون المراد باللفظ  
ما ليس بعقلي أي المجاز الذي له اختصاص بمكانه الأصلي بحكم الوضع سواء كان  
في معنى اللفظ أو حكمه بخلاف المعنى من اختصاصه بموضعه الأصلي بحكم العقل  
كألف الفتح والعوى هذه معنى فصار راجع إلى حكم الكلمة وراجع إلى معنى الكلمة  
أي اللفظ مفرداً كان أو مركباً ليصح الخصر به وبين الراجع إلى حكم الكلمة  
والراجع إلى معنى اللفظ قسمين متضمنين للعادة وغيره والمتضمن للعادة قسمان استعارة  
وغيره فالاستعارة قسم من صدر الراجع إلى معنى اللفظ انتمى للعادة مفرداً كان  
أو مركباً فلا يكون قسماً من أصل المفرد بقى ههنا شيء وهو أنه وقع في المفتاح بعد  
قوله لفظي قوله وهو ما تقدمه ويسمى المجاز في المفرد فكيف يمكن حمله على ما بين المجاز  
الركب والمجاز في الحكم والحوادث أن المراد بقوله وهو ما تقدم بقى توهم أن يكون  
المراد به ما يقابل لشرعي وعرفي لا الاختصاص بالمفرد أو المراد به أن مثله ما تقدم  
أو المراد أن المعنى صدي ما تقدم فانه لا يقول بالمجاز العقلي ويدخله في الاستعارة  
بالكتابة وكذا المجاز في الحكم لا يدخله في المجاز بل يقول أن إطلاق لفظ المجاز عليه  
بطريق التشبيه والتسمية بالمجاز المفرد باعتبار الألف كسمية المجاز المعنى بالمجاز  
في الجملة هذا غاية التوجيه لكلام الشارح رحمه الله تعالى وعلى هذا فالقول بقطعية  
دلالة هذا الكلام مجرداً عنه لزوم حواش والأقسام القطعية مع الاحتجاج إلى هذه  
التصرفات ولذا قيل به يجوز أن يكون هذا القسم منه أيضاً كما دخله التمثيل لكن  
الحق أحق أن يسمع قال الكافي رحمه الله أحسن من أن يتوهم في حقه أنه قسم المجاز المفرد  
إلى نفسه وإلى المعنى وكذا قسم المعنى إلى نفسه وغيره مع عدم شعوره بذلك (قوله  
فلا يصح في التعريف) بخلاف قوله الراجع إلى معنى الكلمة فانه ليس بتعريف وقربة  
صحة الخصر دالة على أن مرادها ذاته (قوله مع أنه صرح به) يعني أنه صرح  
بأن الاستعارة منه قسم من المجاز المفرد فكيف يراد في بيان تعريفه للمجاز من الكلمة  
اللفظ مطلقاً فلا يرد أن كلام الشارح رحمه الله هذا ما لا نعلم من قوله فعلم أنه ليس مورد  
القسم لا ما تقدم كان في بيان مذهبه بل سلف وهم قسموا المجاز مطلقاً وهذا الكلام  
في بيان تعريفه للمجاز ثم انصهرح به كونه إشارة إلى ما في فصل المجاز العقلي حيث قال  
وانشأ على قولي هذا هو وقولي ذلك في فصل الاستعارة التبعية وقولي في المجاز  
الراجع عندنا لا يصح إلى حكم الكلمة على ما سبق أحمل المجاز كالمعنى وينقسم عندى

هكذا الى مفيد وغير مفيد والمفيد الى استعارة وغير استعارة انتهى اى على قولى  
 برد المجاز العقلي الى الاستعارة بالكناية وكذا الاستعارة التبعية وقولى من اطلاق  
 لفظ المجاز على المحار فى الحكم بطريق التشبيه وليس بداخل فى المجاز اجعل المجاز  
 كله لغويا وهو الكلمة المستعملة فيما هي غير موضوعة له الذى سماه المجاز فى المفرد  
 وقيل فى بيان الحوالة انه صرح بان ينقسم اليهما محار لغويا الذى عينه بقوله  
 وهو ما تقدم وبسمى المجاز فى المفرد ولا يخفى انه لو غير الحوالة بما ذكره يلزم للناقاة  
 المذكورة (قوله بعد ما زيد الخ) يعنى ان هذا التعميم لادب المجاز المركب اعنى  
 التمثيل فى التعريف ونص ما زيد ذلك يدرى ان عدم دخول المركب فيه او دخول  
 المجاز فى تعريف الحقيقة (قوله لم يدخل مركب) اى المحار المركب فى التعريف لان  
 الاستعمال فى غير الموضوع له الشخصى فرع وجود الموضوع له شخصى ولا موضوع  
 له شخصيا للمركب لعدم الوضع الشخصى له هذا ووارى الوضع الشخصى له او  
 لا حرانه لاندفع الاعتراض كما لا يخفى قال قدس سره ان لتبدر من هذه العبارة  
 الخ هذا حق لكن اعتبار تلك الامور فى طرفين اهم من ان يكون تلك  
 الامور احراء لهما او حارحة صحت عارضة لهما كما فى تشبيه القطعين  
 الديك فى الهيئة الحاصلة من الحجرة والشكل الكرى والمقدار المخصوص  
 او معروضة لهما والتمثيل ان الاتزام من الامور المتعددة قد يكون من مجموع  
 تلك الامور كالوحدة الاعتدالية للعسكر وقد يكون من امر واحد بالقياس  
 الى امر كالاصافات وقد يصحكون بانزاع جزء من واحد وحره من آخر  
 وحشد يكون المنزاع من كذا مستلزما بتركيب متزاع منه فى قوله وحشد يلزم  
 ان يكون كل واحد من طرفى التشبيه التمثيل مركب ماضية فتدبر فانها المقدمة التى  
 اوقعته فى الخطا وعليه مدار كلامه كما ستقف عليه قال قدس سره لانه متزاع من  
 عدة امور هي اجزاء لم يدع المزارح رحمه الله تعالى هذا المعنى فلو وجد له انما يدعى  
 ان الاتزام من امور يقتضى تعدد الأخذ كما سمى من كلامه قال قدس سره كان  
 وحده الشبه فيه الخ لا بالمتزاع من المركب يكون مركبا البته قال قدس سره ولو  
 كفى فى التشبيه التمثيل الخ كلام مستدرج دلم يذهب اشرح رحمه الله تعالى اليه بل  
 اكتفى بالاتزام من التعدد سواء كان مركبا او لا قال قدس سره ذهب المحققون الخ  
 فى المقترح ان القسم الثانى وهو ان يكون وجه الشبه غير واحد كونه فى حكم الواحد  
 على نوعين اما ان يكون مستندا الى الحسن كسقط لدر اداشه بعين الديك فى الهيئة  
 الحاصلة من الحجرة والشكل الكرى والمقدار المخصوص وكالتريا اذ شئت بمنقود



الكرم المتور في الهيئة الخاصة من صور اليص المستديرة للصغار المقادير  
في الرأي على كيفية مخصوصة الى مقدار مخصوص الى آخر الامثلة المذكورة فيه  
وقد سبق ذلك في كلام المصنف رحمه الله تعالى ايضا وقال العلامة في شرح قوله  
واعلم ان التشبيه متى كان وجهه وصفا فغير حقيقي وكان مترعا من عدة امور حص  
بسم التثنية نحو ان الكفرة كالسراب في المظار لحس مع الصبر المتو بس على ما ذكره  
في آخر القسم الثاني من وجه التشبيه فكلام هذه لا كابر ينادى على ان كون وجه  
الشيء مترعا من متعدد لا يقتضي تركيب الطرفين والتشبيه التمثيلي لا يستلزم الا كون  
وجهه مترعا من متعدد من غير تعرض جان الطرفين فلا بد لهواء اصى وحوب  
تركيب الطرفين في التشبيه التمثيلي عند المحققين من شاهد الله قال قدس سره وبنى  
عليه اخ في ان مسمى اعترضه ان التمثيلي اي الاستعارة التمثيلية مستلزم لتركيب  
لانها محاذ مركب لان التشبيه يقتضي تركيب الطرفين قال قدس سره  
مخالف لما في المفتاح اخ لا يستلزم من مترعا الا كون الشيء والشيء في التمثيل صورة  
مترعة من متعدد ولا نزاع هنا لا يقتضي التركيب بل قد يكون مركبا وقد يكون  
مفردا كما مر وسيكشف ذلك عن قدس سره واد انحصرت اخ هذه  
الشرطية صدقة لكن الكلام في تحقق المقدم قال قدس سره بناء على ما مر  
يعيه من ان كل تشبيه تمثيلي يما تركب من التشبيه الى الاستعارة التمثيلية  
قال قدس سره واما تخوير لاول وهو حوار كون صري التشبيه التمثيلي  
متردين قال قدس سره وهو خلاف المسادر من العادة ان الانصاف ان المتسار  
هنا ان يكون في واحد متعدد واما تركيب الطرفين او وجه الشيء فكلا هو محاذ  
الشارح رحمه الله كما سيجي في قال قدس سره ولم يزل احد اخ قد تقدمت من المفتاح  
الامثلة التي طرفاها مفردان ووجه الشيء بهما مترع من امور متعددة هي اوصاف  
الطرفين ولا معنى للتشبيه التمثيلي لانه وجه مترع من امور متعددة على ان العلامة  
صرح بان تشبيه امر الكفرة بالسراب تشبيه تمثيلي وجهه مترع من متعدد كما مر  
قال قدس سره بخبره ان يعرف مع واد احوار ذلك بخلاف كل واحد من الطرفين  
مع تعدد الامور المعترضة فيهم مرد بعد دلالة حرف اللفظ على جزء منه وان كان له  
اجزاء قال قدس سره وهو مردود بصحاح اخ لا يتحقق ان ما ذكره انما يتم  
لو وجب ملاحظة لامور فصي في ص ذلك المثل الذي عبر به عنها وليس كذلك  
فان المتكلم يلاحظ لامور متعددة فصار او يترع عنها وجه التشبيه ثم يعبر عنها بلفظ  
مفرد وكذا السامع اذا سمع ذلك المثل يفعل منه الى الكل اجالا ثم يلاحظها

تفصيلا فيترع عنها وجه الشبه \* قال قدس سره يستمدولة لذلك اللفظ الخ \*  
 فيه انها مدلوله لذلك اللفظ نصحا او الترمي وذلك لكي في الانتقال الى ملاحظتها  
 قصدا في انعكاسها وان لم يكن في ملاحظتها قصدا في معنى ذلك اللفظ وكون تلك  
 الملاحظة باعتبار انما مقدرة في لارادة محل بحث \* قال قدس سره فيكون الدال  
 على امشبه الخ \* فيه ان قدس سره انما هو في شبه المركب ملاحظة اجرائه  
 اجمالا لينقل منه الى التفصيل ونظا المثل كاف في ذلك وفي مفرد لابد من ملاحظة  
 الطرفين قصدا ولا يدل لفظ المثل عليه اصلا فانفرق بين التشبيه المركب والمفرد  
 واضح فلا يقاس المركب عليه \* قال قدس سره يستمدولة من لفظ المثل \* ان  
 اراد عدم كونها مفهومة من تفصيلا فسيم لكن كونه وحا في تشبيه المركب  
 مجموع لم لا يكتفي بالملاحظة الابدائية التي يتناولها من التفصيل اللازم في انتراع وجه  
 الشبه وان اراد عدم كونها مفهومة من مجموع فان اصد ذلك لفظ المثل للعهد كما هو  
 الاصل فيها فيكون المراد منه الفصحة المعهودة بخصوصه \* قال قدس سره  
 فالاشعار بالتركيب \* اي متدا \* قال قدس سره ودحو الالكاف الخ \* فيكون  
 لفظ المثل كالوصف العوائق به تسهيل ملاحظة الفصحة والحكم بالمشبه عليه \*  
 \* قال قدس سره بما مررنا الخ \* في تشبيه المثل هو مجرد دماء لم يشتهر بما ذكره  
 \* قال قدس سره فذلكون كل الخ \* فان امشبه تمتد امقب بالهدى وهو امر  
 صافي مبرع من النبي بالقياس الى الهدى والمشهد به الاستعلاء المترع من الراكب  
 بالقياس الى المركوب وقد استعمل لفظ الدال على المشبه به على كلمة على  
 في امشبه من غير شعار بالمشبه وهذا معنى الاستعارة تمثيلية النوعية قال الشيخ الطيبي  
 في حواشي الكشف في شرح قوله مثل تمكهم الخ يعني هو استعارة تمثيلية  
 واقعة على سبيل النوعية يدل عليه قوله شمت حالهم وهي تمكهم واستقرارهم  
 عليه وتمسكهم به بحال من على الشيء وركبه ثم استعير بحالة التي هي المشبه  
 المتروك كلمة الاستعلاء استعمارة في المشبه به ويرى على ان الاستعارة النوعية تمثيلية  
 الاستعارة وبه يشعر قول صاحب الفتح في استعارة بعل قشبه حال لتكلف وكبت  
 وكبت بحال المرتضى الخير الخ \* قال قدس سره وقد صرح بان كل واحد الخ \*  
 الملازمة بمجموعة من الارام ان يعتبر في كل واحد منهما مور متعددة هي مأخذ  
 انترعها سواء كانت حراء اولا \* قال قدس سره لا يستلزم الخ \* لما عرفت من ان  
 الانتراع على انحاء ثلاثة لا يستلزم التركيب لا واحدا منها \* قال قدس سره بل في مأخذهما

بل التعدد في مأخذهم. ولعل نسبة تركب المأخذ على التزل. قال قدس سره الاول  
 ان المشبه به مثلا الخ. قد صرفت اندفاعه بما هو من ان الاتزان قد يكون من المجموع  
 وقد يكون من واحد. لقياس الى تخروص على التقديرين لا يلزم التركيب. قال قدس  
 سره والثاني ان وجه الشبه في التمثيل. مع. هذا مجموع فان وجه الشبه في التمثيل  
 يجب ان يكون منتزعا من متعدد وقد صرفت ان الاتزان لا يستلزم التركيب. قال  
 قدس سره وهي مصرحة. كل واحد الخ. معاد عارته اعني قوله لا معنى  
 لتشبيه المركب الخ. ان التركيب يستلزم الاتزان. واما ان الاتزان يستلزم التركيب  
 فكلا فالفرق بينهما بالعموم والخصوص. قال قدس سره. ولعلك تشتهي الآن  
 الخ. حيث لم يتعين بما سبق. به. مستعارة تعبئة او تمثيلية انما ثبت على زعمه عدم  
 اجتماعهما. قال قدس سره الاول ان يشبه الهدى الخ. لا يخفى ان الاستعارة  
 لا يثبت على المألوفة في المشبه بدعاء كونه. هذا من المشبه. لا يناسب حمل الآلة  
 على الاستعارة بالكيفية ادليس المقصود المألوفة في الهدى. كونه فردا ادعائيا من  
 المركوب. قال قدس سره الثاني ان قصد تمسك الخ. هذا هو المراد من الآية  
 ان المقصود مدح المتقين ما هم مسفرون في الهدى والمألوفة به. قال قدس سره  
 الثالث ان يشبه الخ. لا يخفى ان تركيب من داء باقى والهدى وتمسكه به احصارى  
 محض ادلا تركيب بين الداء والصلة. وكذا في جاب المشبه به فافادة في تشبيهه  
 احدهما بالآخرى وادعاء دخولها فيها فصلا عن المسألة المطلوبة من الاستعارة  
 قال قدس سره ينبغي ان يدكر جيع الاله الخ. ما يقدر اولئك الذين على رواحل  
 من دهم. قال قدس سره الاله قصير الخ. الاقتصار على بعض الفاظ الاستعارة  
 التمثيلية مع كونها موزنة لا بدله من شاهد من كلامهم ولا يجوز اثباته بمجرد الراى  
 قال قدس سره كانت كلمة على دية. دلالة الترابية. قال قدس سره فقد انصح جواز  
 الخ. انصح بما تقدم به يجوز في تشبيه كون الفاظ المشبه مطويا ذكرها مرادة واحدة  
 لا يجوز كونها مرادة في الاستعارة واما جوار كون الفاظ المشبه والمستعار مرادة غير  
 مقدرة في الظن فكلا واقصود هذا والقياس غير مفيد. قال قدس سره في احوال الخ.  
 فان اعتبر تلك المعاني قيودا للمعنى كان لاستعارة تعبئة وان اعتبرت اجراء كانت تمثيلية  
 قال قدس سره. انه جعل الخ. حيث قال شبهت حالهم بحال من اعلى الشئ. وركبه  
 قال قدس سره هو انشئت بالهدى. لاهيئة المركبة من المتقى والراكب والهدى  
 قال قدس سره قد يتخيل اجتماع التبعية الخ. حيث قال تشبه حال المكلف الممكن

من فعل الطاعة والمعصية مع الارادة منه ان بطبع باختياره بحال المرتجى المحير بين ان  
 يفعل وان لا يفعل فان تشبيه الحال بالحال لا يستعمل في تثنية بدل عليه الاستقراء  
 كما مر منقولا عن الطبي \* قال قدس سره وقد صرح المح \* حيث قال فاذا  
 اردت استعارة لعل لغير معانها قدرت لاستعارة في معنى اترجي ثم استعملت  
 هاتك لعل انتهى لكن هذا التصريح انما يدل على كونها تبعية ولا يدل على نفي  
 كونها تمثيلية ولذا ذهب الشيخ الطبي الى اجتماعهما كما قضا سابقا فتعبد التثنية  
 به على مدعيه من امتناع الاجتماع بينهما وقد عرفت حاله قال لشارح رحمه الله  
 تعالى في شرح المفتاح في هذا المقام وما يرشدك اليه سطر في كلامه ان الاستعارة  
 التبعية ولو في الحرف قد تكون تمثيلية واستعداد ذلك على ان الحرف مفردو التمثيل  
 يستلزم تركيبا انما نشأ من سوء الفهم وفصوله في لصاحبه \* قال قدس سره  
 قدسه \* بصيغة الخطأ وب والنصب عطف على قوله تعالى في قوله مثل ان تنى  
 على اصول العدل \* قال قدس سره ارادة الله تعالى \* على رأى المقتلة  
 من حوار تخلف ارادة عن الارادة \* قال قدس سره الفاضل المح \* قال  
 الشارح في شرحه بلفح للمادة المشبهة بغيرها المخلوق بغيره لان  
 خاصتها ارادة الخير والتموى بهم مع تعويض الاختيار اليهم والله المبدع المطلق  
 المراجى والمرحوم لان معانها ترجى الخيرو تقوى من خصائصه فترقى ظاهر الاصافة  
 بجانب احوالهم دون الرأى لكونه اقرب الى رغبة الادواب ووضح في تقرير المصود  
 واسهل في تصوير روحه الشهد من الزدد ولكن لم يجمعه \* لو ان الاصافة الى جانب  
 الخالق حيث قال مع الارادة من ان بطبع باختياره وفي له الممكن والخير اشارة  
 الى ذلك \* قال قدس سره وعبارته هذه محزنة ايضا \* فيه انه انما يتخلل عبارته  
 لو كان قوله بل ووصف صورة عطف على اخذته في قوله تشبه اخذته واضرا باه  
 لو كان يحذف المبدأ اى ان هو وصف صورة عطف على قوله فان معنى التمثيل واضرا باه  
 عنه كان موافقا لصارة المفتاح في معنى بلارية (قوله انه توهم للامام) بان توهم  
 للامام شيئا به قوام سرية في النفس وتأثرها به فاستدراجه اسماء واصدقه الى الملام  
 قريبة للاستعارة وليس شبه الملام شيئا به حتى توهم بلام مثل انه شبه توهم الانياب  
 لهية تشبهها بالسمع فيطلق عليه اسم الماء ووضف الى الملام على معنى الاستعارة  
 التثنية ليكون قريبة للاستعارة بالكساية (قوله مستحسن) لان الاستعارة التثنية  
 قضا تحسن الحسن البليغ غير نابعة للاستعارة بالكساية كذا في المفتاح (قوله قدسه الملام  
 بظرف شراب مكروه) لاشتغاله على ما يكرهه الطوم وباءه المكروه لانصاف كل

مهما بالكراهة هكذا في معنى التبريد وهو مخالف لما في الايضاح واما قول ابي تمام فليس فيه دليل لجوار . يكون اوتام شبه الملام بطرف الشراب لاشتغاله على ما يكرهه للون كما ان طرفه يشغل على ما يكرهه الشارب لشدته ومرارته فيكون التحسية في قوله تارة تسمى عن يمينه لانه لا اللون فيمكن حرارة العرام كما ان الماء يمكن غليل لا واما فيكون تشبها على حد من الماء فيجاء الاستعارة والاستعجال هي الوجهين لانه كان يسمى به تشبها بطرف شراب مكروه او شراب مكروه انتهى طارعه به تشبها الملام تطبق الطرف او الماء المطلق ومعنى التسمية لا تنقضي مع الملام فان ماء كان قد استعبدته وحصل به الري وانقطع العطش به فلا حاجة الى ماء الملامه ووجه الاستعارة ان اللائق تشبه الملام لكونه مكروها للون بطرف الشراب المكروه او الشراب مكروه وبهذا البيت لا يدل على شيء مما يستفاد منه تشبها بمصطفى طرفه ويطبق الماء والظاهر ان لفظ المكروه في الموضعين من الشرح وقع سهوا من قبل المحققين على ذلك قوله لانه كان ينبغي ان يشبهه بطرف شراب مكروه او شراب مكروه فان كان لفظ مكروه مذكورا فمعنى لم يكن لعله كان يسمى مع معنى كذا ينبغي (عوله ان يكون الترشيح) اي ترشيح الاستعارة المصروفة كذا عليه السلام يشرح رحمه الله تعالى واما ما دللنا من في وجود الترشيح للاستعارة المكينة خلافا لما قال السيد في شرحه لفتح هيدقل ان في قول السكاكي رحمه الله تعالى اعلم ان لاس تعارة في نحو صدى اسد الخ اشعار بانها اي الترشيح والتبريد اما بحرمان في الاستعارة المصروفة المكينة منها لكن الصور ان ما اراد في المكينة على فرضها على ان لا يلزم وجوب ترشيحها انتهى فالتعريف عليه انما هو ترشيح المصروفة على انه يجوز ان يلزم كونه عارضا من صورته وهمية كما ان ما هو قريبة المكينة كذا (قوله ثم هذا الفرق الخ) منعني بقوله ادلا فرق وتكذلك تحقيق كلام المصنف رحمه الله تعالى وقوله وهذا معنى قوله في الانصاح الى ههنا اعتراض بينهما (قوله وما يدعي آخره) اشار الى بطلان ادلى المشار اليه في المسائل فان حصل اعتراضه انه لو كان تخيلية عارة عند ذكره السكاكي رحمه الله لزم ان يكون الترشيح تخيلية لكنه ليس كذلك ويمكن جعله كلاما مستعلا شارة الى انه مسئلة برأيه يفرع عليه بطلان الثاني ولذا تعرض لي كونه محارفا مع انه لا دخل له في بقى الثاني ثم ان الشارح رحمه الله تعالى قال في شرحه تمت حوتعه لسيدان الترشيح سواء كان صفة او تفرع كلام فهو على حقيقة لا ثباته على المشبه به حتى كان المستعارة للشجاع اسد هصوروا في البرائن

وللاستبدال شزاء يتفرع عليه الريح واستعارة وعدمه ولا يعتبر فيه تشبيه واستعارة  
وقال في شرح الكشف ان الترشيح قد يكون بحراً عن شئ كالوكر والتعشيش وقد  
لا يكون كتلاطم الامواج وهكذا في الكشف وجمع كلاميه ان الترشيح من حيث  
هو ترشيح لا يكون محازا لان المقصود منه تربية الاسعار فهو انما يحصل اذا كان  
بمعناه الحقيقي ليكون من خواص تشبهه وانه يجوز ان يكون بحراً في نفسه اما  
سلا نحوه الابد الطولي اي النعمة العظمى او - هارفا وكر والتعشيش باعذار معناه  
الحقيقي ترشيح لاستعارة اسروين دية بسبب وبت - وعتد معناه الحار  
المراد منهما ٧ اي العريدين والزلزل - عارة بصريجة بحسب عارة هذه نكتات  
يجوز ان تحمل على سلب الكلبي وان يحمل على رفع لا يجب ان يكون كاف في بطلان  
النالي (قوله ماد كره صاحب الكشف الخ) حيث جعل الترشيح مقابلا لابل طارة فان كان  
المدعى رفع الايجاب الكلبي فقد ثبت المطلوب وان كان سلب كلبي - هانه مهم من قوله  
او هو ترشيح لاستعارة الخيل بما ياسبه ان الترشيح يكون - - يجب معارضة ولده  
انما يحقق اذا كان معناه الحقيقي فيكون الترشيح حقيقة لا محالة قال قدس سره  
ومر به اي الترشيح الخ حيث شبهه به قوله ثم قال وعلى هذا يقول ان الرادف  
الذي به الخ قال قدس سره هانه قول محقق في تفسيره تحريره اشارة الى استدلال  
بحسب مدفع عنه هذه الابراء على ان الاول خلاف الظاهر والاستدلال  
بالظاهر لان المطلوب من قوله قدس سره ترشيح في حجة في النظر في المعنى  
الحقيقي استعارة في نفسه ايضا وكونه ناعا لاستعارة حرة لا يبقى كونها استعارة  
في نفسه كإمارة في يقصون عهد الله (قوله وجوابه - لا امر الذي اع) قال السيد  
في شرح المصباح في تقرير الجواب ان اللزم في تهيلية قد افترس بطلان لا يلزم بحسب  
الظاهر فاحتج الى توهم امر يمكن اثباته بحسبه وفي الترشيح قد افترس بطلان  
يلزمه في يخرج فيه الى ذلك وعدا القدر من الفرق شئ من العهد كافيه فيما  
ذهب اليه وفيه ان كفاية هذا القدر بموجبه لعدم صحة اصناف الترشيح بالمعنى  
الحقيقي لانه مثلا فلان اراد الشارح رجاءه تعالى فونه لانه حسن تشبهه  
هو هذا المعنى مع لو ارمه والجواب عدى عن اعترض من معارضة الله تعالى  
ان المقصود من الترشيح تربية الاستعارة وهذا تمامها فمعرفة وذلك انما يحصل بالجل  
على المعنى الحقيقي بخلاف الاستعارة التحية فانها معصودة بنفسها وان كانت  
ناصة للكمية فلا بد من ان يراد بها بصورة الوهمية قال قدس سره ولا يكون

٧ اثنى المصنوعين سبحانه

ذكر الوصف الخ \* أن كان المراد أنه تعويذة وتربية للبالغة المستعدة من التشبيه  
الذي مع الترشيع فلا عثر صانوا رادان لكونه مثملا هو أن كان المراد أنه تعويذة وتربية  
للبالغة المستعدة من التشبيه المعبر بدون هذا الترشيع فلا ورود لها لكونه خارجا  
عنه زحنا عليه وما سبق من قوله والترشيع يقع من التحريد والاطلاق ومن جمع  
الترشيع مع التحريد يؤيد ردة المعنى الثاني حيث اضطررنا إليه بالنسبة إلى الإطلاق  
والتحريد وكذا الكلام في معنى التشبيه \* قال قدس سره ذكر هذا الكلام الخ \*  
دفع لاستدراك هذا الكلام لعدم توقف اعتراض المصنف رحمه الله عليه وعدم كونه  
بنا على الواقع بأنه مذکور هو توطئة للاعتراض الذي أورده المصنف على السكاكي  
رحمه الله تعالى في رد التهمة إلى الاستعارة بالكناية والتحيلية على ما سيبحث في معنى قوله  
فلاستعارة بالكناية لا توجد بدون تحيلية بها مستلزمة لها اتفاقا سواء على اتفاق  
الكل ما صافه خواص مشبهة إلى أمثلة وذلك يقتضي الاستدراك المذكور وإنما  
قال تحيل صحة الخ لا يصحح معنى على الاستدراك المذكور وهو تحيل بمعنى توهمه  
المصنف رحمه الله وليس بعدها لاحتمال المكسبة توجد بدون التحيلية عند القوم  
في نحو مقصود ههنا \* وهذا السكاكي رحمه الله تعالى توحد في نحو أنسب الربيع  
( قوله لا يكون لأعلى سبيل الاستعارة ) أن أراد أنه لا يكون لأعلى سبيل استعارة ذلك  
اللازم بعينه لذلك المنسبة على التحيل وإنما لشيء أساء فسلم لك أنه لا يدرم منه استدراك  
المكسبة للاستعارة التحيلية بمعنى بصورة الوهمية وأراد أنه لا يكون لأعلى سبيل  
استعارة ذلك اللازم بصورة الوهمية لم ينعور أن يكون أدات ذلك اللازم  
بعضه على سبيل تحيل من غير استعارة بصورة الوهمية ( قوله ما حصل به التفصي  
الخ ) بل عنه وجه القصص \* إذا سمع المراد في السمع كان أسم الله في الموت  
بطريق المصار كاستعمال لفظ سمع ووجه الدفع أن ادعاء الترادف لا يوجب ذلك  
كما أن ادعاء كون اجتماع من مراد الأسد لا يوجب كون لفظ الأسد حقيقة فيه ( قوله  
دلى سبيل التحيل ) انما قال ذلك لأن أصل النسبة في السمع وحل أفراد قسمين يوجب  
المعوم والخصوص لا الترادف إلا الاتحاد في المصدق لما كان موهما للاتحاد في المفهوم  
ولذا توهم الترادف بين السبب والعزم حيل الترادف بينهما ( قوله وعلى هذا  
يدفع ما قيل ) في جواب اعتراض المصنف رحمه الله تعالى لأن ادعاء  
الترادف لا يوجب الترادف وادعاء السجدة لا يوجب كون الموت غير موضوع  
له بالتحقيق ( قوله وذلك لا بأسوا الخ ) أي اندفاع ما قيل لأجل المنقول

المشبه به هو السبع الحقيقي وهو ليس مراد قطعا والسبع الادعائي نفس الموت وهو  
موضوع له \* قال قدس سره اشارة الى ان لفظ الميتة اخ \* يريد ان قيد الحقيقة  
في تعريف الحقيقة تعليلية بمعنى الكلمة المستعملة هي وضع له لاحد كونه موضوعا له  
وشك تحققة في اللفظ الميتة في قولك انظفار الميت ولبست قيادية حتى يكون  
المعنى الكلمة المستعملة فيما وضع له مقيدا بكونه موضوعا له من غير اعتبار امر  
آخر معه فلا يكون لفظ الميتة حقيقة في الموت لاعتبار ادعاء سعية \* قال قدس سره  
سره يظن منه ان المستعار هو لفظ الميتة الخ \* هذا مسلم اذ لم توجد قرينة  
صارفة عنه لكن قوله في تعريف مطلق الاستعارة من قوته وانت تريد بالمتى السبع  
فادعاء السعية لها قرينة على ان المراد منه الميتة الادعائي ولا شك ان المشبه به  
الادعائي هو الموت فلا يكون الميتة مستعارا اذ لا معنى لاستعارة اللفظ لعداء فيكون  
المستعار لفظ السبع المزك شاء على تصريحه به فلاحاجة الى ما ذكره بقوله اللهم  
الا ان يقال الخ \* قال قدس سره وتعيينه لها بما ذكر الخ \* اما حال التعريف فقد  
عرفت واما حال الامثلة فانه لم يورد في قسم الاستعارة بالكناية الاثنتي عشرة امثلة ليس  
في شيء منها دليل على ان المستعار لفظ الميتة \* قال قدس سره وجه اختيار الخ \*  
يعني ان ادعاء السعية للموت اذ استلزم كون له ما يسميه محرا فادعاء الاسدية  
للشجاع يسلم كون لفظ الاسد حقيقة والعرق تحكم \* قال قدس سره كما مر \*  
من قوله لان الادعاء لا يحصل الموضوع له غير موضوع به مخ \* قال قدس سره  
فذا مل \* وجه التأمل ان التصور المذكور ادعائي في تلك الاستعارتين فالموضوع له  
في المكنية موضوع له تحقيقا فيكون حقيقة وفي الصريحة غير موضوع له تحقيقا  
فيكون مجازا فالفرق المذكور محرد تقيير في العارة وما ذكرنا ظهر ضعف الجواب  
الذي ذكره في شرح الفتح من ان ما ليس بخارج عن معنى الموضوع له اذا اعتبر  
معناه امر خارج صار خارجا عنه دون العكس اي ما كان خارجا عنه اعتبر معه ليس  
بخارج لم يصح خارجا والسبب فيه ان ما اعتبر فيه الخرح كان خارجا قضا لان  
ذلك انما يكون اذا كان اعتبار الخارج تحقيقا لا ادعاء (قوته وجبته يدفع الاشكال)  
اي اشكال احتلال عبارة السكاكي رحمه الله تعالى وما اعترض المصنف رحمه الله  
تعالى فلا يدفع بهذا الحق ولذا قال في شرح الاعتناج وكيف ما كان يتوجه  
اعتراض الايصاح فانه جعل الاستعارة بالكناية من اقسام المجاز لا محوى وليس  
هنا لفظ مستعمل في غير ما وضع له انتهى اللهم لان هذا ما ذكره كناية ذكر  
ردعه (قوله وبالجملة ما حمله القوم الخ) هذا يجري في كل صورة يكون قرينة



الاستعارة التبعية لفصحة ولا يحرى فيما يكون القرينة حالية أدليس هما لفظ يجعل  
استعارة بالكسبة كفا في قوله تعالى (لعنكم تقون) قال لعل استعارة تبعية لأرادته  
تعالى لا إشباع التزجي فيه لكونه علام الغيوب وكذا في قوله تعالى (وعا يود  
الذين كفروا لو كانوا مسلمين) فإرب استعارة تبعية على سبيل التهنيم بقرينة مناسبة  
كثرة الوداد محالهم قال لشرح رحمه الله في شرح المفتاح تجعل إرادة التقوى  
استعارة بالكسبة عن تزجي وسنة لعل إليه قرينة وقلة الوداد استعارة عن كثرة  
تهنئتها وذكر قرب قرينة وعنى هذا بقياس وجهه أن إرادة التقوى ليست بذكر كورة فكيف  
يجعل استعارة بالكسبة والتزجي مذكور صريحاً لكونه معنى حقيقة الكلمة لعل  
فكيف يكون مكسباً عنه وإن سنة لعل إليه تعالى قرينة على أنها ليست بمعنى التزجي  
لأعلى أن إرادة التقوى يحصر من التزجي وكذا ذكر رب مع ووداد الكفر قرينة على عدم  
كونها للقلة لأعلى كون هذه استعارة عن الكثرة وقال السيد في شرحه يحمل الانتفاء  
استعارة بالكسبة عن برحمة ويحمل لعل قرينة لها وفيه أن المذكور في الآية تقون  
مضيفة الفعل والاستعارة في معنى الفعل لأنكون الاتية قد فتت التسمية ولو بطريق آخر  
فلا يكون التوجيه له كونه في ما لا يحتمل من أنس وقيل يحمل المصطلح استعارة بالكسبة  
عن برحمة منهم الانتفاء وأمره من التقوى المرحومهم يذكر لعل وتقون ووجهه  
ليس ههنا تبعية التي في أهل إلى المكسبة من هو تصوير لاستعارة فاعل تقون عن  
برحمة منهم الانتفاء ويرد على جميع أوجهها أنه تصور الاستعارة بالكسبة في الآيتين  
على غير طريقة السكاكي رحمه الله والكلام إنما هو على حريان طريقتيه (قوله لا يحجارا  
مرسلاً) ما يكون ذهب بحر من دلت على علاقة الملاممة بينهم على ما مر (قوله أن  
العلاقة بين المصطفى هي مشهدة) أي على تقدير كون نطقه حال استعاره تبعية  
لأن الكلام في رد التبعية لا يمكنه وأما حلت على الجواز المرس لا يكون مما نحن  
فيه ووصا على تقدير كونه بحر مرسلاً يرم بحقق مكسبة بدون التحليلية فيلزم  
الفساد المذكور في شيء لا يوافق كلام السكاكي رحمه الله صريح في انهيار الاستعارة  
التبعية إلى المكسبة على عدة هود فليشد لأصاحبه إلى استعارة قرينة الاستعارة المكسبة  
لشيء حتى تبقى التبعية مع ذلك محالاً فلا يتم ما رده المصنف وإنما قلنا كلامه  
صريح في ذلك لأنه قال ولو أنهم جعلوا اسم الاستعارة التبعية من قسم الاستعارة  
بالكسبة ما نضربوا في قلوبهم نطقه حال كذا الحال التي ذكرها ههنا  
قرينة الاستعارة ما نضرب استعارة بالكسبة عن التكلم وجعلوا نسبة المطلق إليه

قريئة الاستعارة كآثرهم في قوله \* وإذا أريد به شئ صريح \* فكان أقرب  
إلى الضبط أقول كلامه في آخر فصل المجاز العفوي صريح في أنه محذور حيث قال  
وإني بناء على قولي هذا من أن نحو انت الريع اسقط استعارة بالكسبية وقولني ذلك  
في فصل الاستعارة التبعية من قوله ولو أنهم قدوا جعلوا ح وقولني في النصار الراحع  
عدا الاصحاب إلى حكم للكلمة على ما سبق من أنه بمعنى لا يبعد في المجاز العمل  
المجاز كله لقولنا ويقسم عدى إلى مقيد وغيره بعد ما قصد إلى استعارة وغير استعارة  
والاستعارة أي مصرح بها ومكنى عنها وانصرح به في تحقيقه وتخييله ولمكنى  
عنها إلى ما قرئتها امر مصر وهي كالإيب في قولنا إيب شية وكسفت  
في قولنا كسفت إيب كذا أو امر محقق كالانت في انت الريع لفل انتهى فانه  
اسقط الاستعارة التبعية والمجاز العفوي من أقسام الاستعارة وجميعها داخلين  
في المكنى عنها \* قال قدس سره فإذا قلت أخ \* لم يعبر وحده لتصور بعد  
تصور الشارح رحمه الله بقوله في قولنا كسفت إيب كذا تكرار لمذكره  
الشارح رحمه الله (قوله لا ينبغي أن يلتفت إليه) رده على المحل ويبر وجهه  
في إحداه بقوله لأن هذا مع ما هو بين عدم من أن ليس الاستعارة الإيجاز علاقه  
المشابهة وإذا لم يعرف ههنا علاقة غير المشابهة فلولا يمكن استعارة لم يصح الكلام  
اصلا مع أن السكاكي رحمه الله مصرح بأن سقطت ههنا من عدم وهي كالمعار  
المية فإطلاق المعنى عليه ليس بغير الحقيقة وهو غير ولا بطريق الإيجاز  
المربط إذا لم يعرف المقصد ههنا إلى علاقه بينهما غير المشابهة كما في أفعال المية  
انتهى يعني أن مذكره الخلقاني من اشتراط الأمرين في الاستعارة محقق لا يقرر  
عدمه ولو اعتبر الشرطان فيها لزم بطلان حصر آخر في المرسل والاستعارة  
فالاول شرط الحسن للاستعارة لتصريحية والثاني أمر لازم من استعمال لفظ  
المتشبيه في المشبه وأدناه كونه فردا منه بشرط ههنا قصد التشبيه أدناه يقصد  
التشبيه لم يكن استعارة وبعض الناظرين لم يعرفوا بين قصد التشبيه وقصد  
المثالة في التشبيه فاعتراض بأن هذا مخالف لما صرح به سابقا في مواضع متعددة  
من أنه لا بد من قصد التشبيه واعتقال أدناه عرف ههنا دلالة على ليس المعروف  
المشهور بينهما علاقة غير المشابهة فلا يتناقض سابق في بحث الاستعارة التبعية  
فلا عن بعض العصلاء من تجوير كون العلاقة بينهما ملازمة به أي أن الدلالة  
لازمة للطلق وحاصل قوله مع أن السكاكي رحمه الله تعالى أخ أن مذكره  
في جواب اعتراض المصنف رحمه الله تعالى من جانب السكاكي رحمه الله تعالى

لا يتم لانه معترف بكونه استعارة للصورة الوهمية \* وقال قدس سره إشارة  
الى ان الاستعارة الخ \* يعنى ان ملا كرم الشارح رحمه الله انما يرد لوقال ذلك  
ال بعض بالاستعارة الشخصية في الحال باعتبار نفسها لكن مراده الاستعارة في الحال  
يجعل اللسان لها وفيه ان حسن اللسان لها انما يبعد بتحقيق الاستعارة التخيلية  
في اللسان لكونه مستعملا في صورة وعمية لاني الحال لا اصاله ولا تبع فكيف يصح  
قوله بل في الحب وهذا هو الذي نعت الشارح رحمه الله على جعل لفظة لها بمعنى لا  
قالب ليحل كما في قوله تعالى ( وجعلوا لله شركاء الجن ) واما نصريحه  
بما ذكره فانه يد على تحقيق الاستعارتين المكنية في الحال والتخيلية  
في اللسان ولا يدل على تحقيق تخيلية في الحال اصلا \* قال قدس سره  
بل الظاهر من كلام يجب الخ \* هذا نحل بعيد غاية البعد فان كلام المصنف  
رحمه الله ينادى على صوت هل ان الكلام في نطق الحال والاقرب ان يقال  
انه جعل الاستعارة التخيلية في نطق الحال محل اللسان لها باعتبار تقدير لفظ  
اللسان والمقدر كاسعود فكيف في قولك نطق لسان الحال لفظ اللسان الملفوظ  
استعارة تخيلية كذا في نطق الحال اللسان المقدر \* قال قدس سره وبالمجمل  
الخ \* فانه ذكر ثلث مقدمات كل واحدة منها محال لكلام السكاكي رحمه الله  
( قوله في شرائط حسن الاستعارة ) انما يد شرائط حسنها ما يكون بسببها  
مقبولة وانعت بانهما اوقيت غير حسنة وكذا جهات حسن التشبيه  
فلاحقا في كلامه لا يشمول وجه الشبه للطرفين بحسن للاستعارة والتشبيه  
وانتد به بوجوب انتفهم كما من عليه السكاكي رحمه الله وكون التشبيه واقعا  
بالمرحى بوجوب حسنة ( وكونه ناقصا فيه بوجوب عدم حسنة ولا بوجوب انتفاء  
وكذا كونه سميما عن الابد بوجوب حسنة وكونه متدلا بوجوب كون التشبيه  
غير مقبول لا انتفاء وعدم الاشتمال بالتشبيه بوجوب كونها مقبولة وبالاشتمال ينتفى  
الاستعارة كما بينه الشرح رحمه الله تعالى بقوله ولذا قلنا الخ وان اردبيلها ما بوجوب  
حسنها ولا بدنى بانتفاء كمالها الصهر المتبادر المستعاد من صارة المفتاح حيث قال  
واعلم ان الاستعارة لها شروط في الحسن ان صادقا حسنت والاعريت من الحسن  
وربما اكتسبت قبحا وفي الفحص الكاشي وانما قال ربما اكتسبت قبحا لان عدم  
شروط الحسن لا يقتضى القبح بل يقتضى عدم الحسن وعدم الحسن يتحقق اما  
بوجود القبح واما بعدم الحسن والقبح معا وهي الحالة المتوسطة بين الحسن  
والقبح فلا بد من صرف لعبارة من الظاهر بان يقال المراد بالشمول الشمول بلا

شبهة وكذا بالوفاء الوفاء شبهة فانه اذا تحقق الشبهة في الشمول والوفاء يكون التشبيه باقيا وكذا الاستعارة الاله لا يبق حسنها ومعنى قوله ولذا قلنا بان نحو رأيت اسدا في الشجاعة تشبيه الخ اي لاجل ان عدم اشتمال الرائحة شرط لحسن الاستعارة قلنا بمعنى المحققين من علماء البيان انه ما تحقق لاشتمال من ذكر المشبه ولم يذكر المشبه وذكر وجه الشبه كافي للدلالة كور تشبيهه والتقدير رأيت مثل اسد في الشجاعة وانه ليس باستعارة سـ على من ذكر المشبه وذكر لفظ المشبه لان القول بالتشبيه البليغ اولى من القول بالاستعارة الغير الحسية كما ذهب اليه البعض فكذا ارا بين المشبه بالمشبه به صريحا اوضح كما في قوله تعالى (الخط الابيض من الخط الاسود من القمر) وروى في كلام ميسر بالتشبيه من قول المشبه على المشبه اود كرمع لفظ المشبه صفة تلامي لشيء نحو بهر بسكن الارض ونحو ذلك كما مر سابقا من اسرار الالفة فال بعض الناظرين متابعة لما قاله السيد في شرحه للفتاح ان اشتمال رائحة تشبيه في ذكر المشبه فيه من غير اشعار بالتشبيه كافي قوله قد زرار راره على القمر او فيما اذا كان التركيب مجتمعا للتشبيه والاستعارة نحو اسد يرمي فانه يفسر المشبه كما تشبيها كما مر وان قدر الجبر اي هندي استعارة كما قاله الاميري في هاتين الصورتين كانت الاستعارة غير حسية واذا اراد على ذلك ان بين المشبه بالمشبه اود كرمع المشبه كان تشبيها لاستعارة ففسر قوله ولذا قلنا اي لاحل ان شرط الاستعارة عدم الاشتمال قلنا انه اذا اراد على وجه الاشتمال بان ذكر وجه الشبه مثلا كان تشبيها لاستعارة ولما كان قوله لاشتمالها يبطل فخرج من الاستعارة سـ في هذا الوجه قدر لمصاف اي يبطل كمال انصرص وجعل قوله اصي ادعاء الخ تفسير لعرض ولا يخفى ما فيه من التكلف على من ادعاء ان الاستعارة في قوله قد زرار راره على القمر غير مستحسنة بما لا بد له من شاهد فان الاستعارة اي تقتضي على كرمع المشبه وعدم لاشعار بالتشبيه بحيث لو اقيم لفظ المشبه مقام لفظ المشبه استقام لكلام ولم يعت لا المبالغة وهو متحقق في المثال المذكور (قوله نعم المردة نافضة حسن) وبينوهم من ان فيه اشتمال رائحة التشبيه فلا تكون حسية مدفوع بان المشبه في المردة هو الدات مع الوصف كما ان المشبه في المرشحة الدات مع وصف وهو مدرك وقيل ان التحريد يحنى بعد تمام الاستعارة فلا يكون لاشتمال فيه والاشتمال مع حسن ما يكون قد التمام وفيه انه قد سبق ان قوله تعالى (ومن كل ثاكول ثخ طريا) الخ مانع من جعل قوله تعالى (وما يستوى البحران هـ اعدت فرق الخ) على الاستعارة

مع انه جاء بعد تمام الاستعارة ( قوله جليا ) جلاء لا بعضى الى الابتداء فانه  
معقوت المحسن والتوصية مطلقا ، انما هو في الاستعارة التصريح بحجة لعدم ذكر  
المشبه فيه بنفسه فهو ، لكن وجه التشبه جليا بصير تعمية بخلاف الاستعارة  
بالكتابة لان التشبه مذكور بلفظ مستعمل في معناه استعير له لفظ التشبيه به كتابة فالمراد  
كافية في ذلك كذا في شرح المنهاج الشريف في تدبر قاته قد حفي على البعض ( قوله  
ايم محلا ) اي بحسب تحقق لا بحسب الصدق ( قوله وينبغي التشبيه ) اي  
عند البلغاء لانهم يحذرون من صير حسن لانه لا يصح الاستعارة فيكون مافيا لما  
تقدم من ان كل ميانى فيه لاستعارة يتانى فيه التشبيه ( قوله غير تابعة لها )  
بان تكون تابعة لنفسه كما في اصغار النية الشبهة بالسبع الشبث بفلان  
( قوله استعارة مصرية ) يعنى ان الاستعارة التعليلية مقصودة  
في نفسه مبنية على تشبيه بصورة بوهمية بالحققة وينبغي ان يكون حسبا  
رعاية جهات حسن التشبيه وكونها في بعض الصور تابعة للكنية وقريبة عليها  
لا يقتضى ان يكون حسبا تاما بحسبها ولا يكون لها حسن في نفسها نعم يقتضى  
ان يكون حسن مكفى فيها موحدا بمراد حسبا ( قوله وظاهر عبارة المصاحح )  
وهو قوله وانما لرفع المحذور والنصب المحذور واما قال وظاهر لانه يمكن ان يقال المراد  
المرفوع محذور اولو مع حكم محذوري وكذا النصب كذا في الترحين وهو ما نسب  
لسابق كلامه ولاحقه ( قوله كلمة مبراح ) ظاهر هذا التعريف ان يكون مطلق  
تغير الاعراب بالهدف او الزيادة موحدا بكونه محذورا ويخص من التعريف الذي  
ذكره الشارح رحمه الله تعالى في معنى ان يكون التعريف في الاعراب والمعنى الى ما تخالفه  
موجباه ( قوله الظاهر الخ ) انما هو ذلك ان يجوز ان يراد بحكم الاعراب الاثر المترتب  
عليه اعني الفاعلية والمفعولية ( قوله وبعيد عن لغة المصاحح ) حيث قال فالحكم  
الاصلي هو المحر ( قوله ان مقصود ) اي المقصود من هذا الكلام في المقام الذي وقع  
السؤال عن الاهداف قريبة ههنا على الخذف هو المقام بخلاف الاول فان القرينة فيها  
الامتناع العقل ( قوله ان لا يحسن بكاف رائدة ) قيل اصابة الكاف تقتضى نفي داته  
تعالى لان كل شئ يكون مثل مثله فانه تعالى هو مثل مثله فادنى مثل مثله فقد نفى هو  
تعالى عن ذلك علوا كبيرا وليس شئ لان المثلية من الاصفات والمنضاهان يتكافئان  
وجودا فلو كان داته تعالى مثلا مثله في نفس الامر يلزم ثبوت مثله في نفس الامر  
نعم ان فرض مثل مثله يبرهن ثبوت مثله بحسب القرص ومفهوم الآية نفي مثله  
في نفس الامر لا فرض فان العقل فرض كل شئ والى ما ذكرنا اشار الشارح

رحمه الله تعالى بقوله ادلو كان له مثل لكان هو مثل مثله فتدبر ( قوله ادلو كان له  
 مثل لكان هو مثل مثله الخ ) قبل المفهوم من هذا تركيب على تقدير عدم زيادة  
 الكاف في ان يكون مثل مثله سواء بقرينة الاضافة ككان المفهوم من قول المتكلم  
 ان دخل داري احد فكذا احد غير المتكلم وانما لا نسب به لو وجد له مثل لكان هو  
 مثله لان وجوده مثله محال و محال جازا يستلزم محلا آخر والجواب عن الاول  
 ان اسم ليس شيء وهو مكررة في سياق التي فيم يفيد لاية في شيء يكون مثله  
 ولا شك انه على تقدير وجود المثل يصدق عليه انه شيء هو مثل مثله والاضافة  
 لا تقتضي خروج عن عموم شيء بخلاف المثال كورقان القرينة العقلية دلت  
 على تخصيص احد لغير المتكلم لان مقصوده المنع عن دخول الغير عن الثاني  
 ان وجود المثل شيء مطلقا يستلزم وجود من ليس مع قطع النظر عن خصوصية  
 ذلك الشيء وذلك بين ظنن تصور ان يكون مداته تعدي من ولا يكون هو مثلا  
 لانه مكررة قال س. ر. الصواب اح. مذكر ليس بصواب اما اوله فلان  
 المذهب الكلامي هو ايراد الله وليس في لاية شعار بالجهة فصلا عن الايراد واما  
 ثانيه فلانه حينئذ يكون لجهة قياسات استثنائية بغيره بغيره كذا لو كان له  
 مثل لكان هو مثل مثله لكنه ليس مثله فلا بد من بيان بطلان الثاني حتى يتم  
 الجهة ادريس بناء على وجود مثل وجود مثل المثل في مرتبة واحدة في العلم  
 والحلول لا يجوز من احدهما دلا على الآخر قال قدس سره يدل على ذلك  
 تقريره الخ. تقريره ان الروم لا يمكن حتى يتحقق اختلاف الموحدة لا انتقال من المعنى  
 الخ في معنى الثاني ولذا لم يصرح بطلان الثاني صلا قال قدس سره  
 لم يكن وجهها آخر الخ ان ارادته لا يكون وجه آخر من الكساية غير الكساية  
 التي اثبتت الوحد الثاني فذلك غير لازم انما يلزم تدبر الوجهين في ذاتهما وان كما  
 مشين نوع واحد من الكساية وان اراد انه لا تعير بينهما كما يدل عليه قوله بل  
 لا يكون اختلاف لافي اشارة ههنا مجموع قال لوحده الاول مناه اثبت الروم  
 بين وجود المثل ووجود مثل مثل ليكون في الازم كساية عن نفي الروم من غير  
 ملاحظة ان حكم الامثال واحد وانه يجري في نفي دون الاثبات فان نفي اللازم  
 يستلزم نفي الروم دون العكس بخلاف الوحد الثاني فان مناه ان حكم  
 المثاليين واحد والى ان يكونا مشينين ولا يحتاج الى اثبات الروم بين وجود المثل  
 ووجود مثل المثل وانه يجري في نفي في اثبات كافي ليعتد لاداه وطلعت اثرابه  
 قال قدس سره ان الاول كساية في الفسدة الى قوله و الثاني الخ فيه ان الكساية

في النسبة لانه فيه من تردد بصرح ، نسبة كاسمى ، وفيما نحن فيه تصرح بالنسبة  
 بطريق الاضافة فهو على اوجهين كناية من القسم الاول اعني ما يكون المطلوب  
 بها غير صفة ولا نسبة ثم رتب به قدس سره انما يريد اتحاد الوجهين في اثبات  
 كونه كناية في النسبة لانه لا نصير بينهما الا في اعماره \* قال قدس سره لان العبارة  
 في الكناية الخ \* معنى اخلاصهم في ان اللفظ في الكناية مستعمل في المعنى  
 المقصود او المعنى الاصلى فغرق المذكور غير ظاهر عند الكل ( قوله من فاشتها )  
 وهي المسألة لانه كدهوى الشئ باسمة ( قوله فيمن له مثل اخ ) اي فيمن يمكن له مثل وفيمن  
 لا يمكن له مثل \* قال قدس سره اعبر ب استعمال لفظ اليد الخ \* حاصل كلامه  
 ان الشارح رحمه الله جعل يس كنهه فيمن لا يمكن له وفيمن له مثل كناية وجوار ارادة  
 المعنى الحقيقي في الجنة كاف في كناية واستفاد من تحقيق الكشاف انه كناية في محل  
 يمكن معنى الحقيقي فيه بجار متفرع على كناية فيمكن لا يمكن وكلا الوجهين المذكوران  
 في الكشف فقل ان قوله تعالى ( يس كنهه شئ ) وقوله تعالى ( ان يراه  
 مبسوطان ) كناية وقال ان قوله تعالى ( ولا يظن اليهم يوم القيمة ) وقوله تعالى  
 ( الرحمن على العرش المتوى ) محذوف بضم على الكناية ولا تخالف بين القولين  
 لانه كناية في صيغة مجاز في قوله الذي استعمل فيه \* قال قدس سره ما وقع عليه  
 عبارة اضافة من زيادة الحروف وهي التي يكون عرض بها التاكيد بخلاف ان  
 واللام فان مدلولهما التاكيد ويخلف في فان المقصود منه التصريح بالطريقة  
 \* قال قدس سره يس من بحر الخ \* هذا هو الصقيع عند الاصوليين ولذا  
 لم يدكرهما الشيخ صاحب في مختصره وفي شرح جمع الجوامع انه يجوز اي  
 توسع زيادة كلمة او نقصه وان لم يقصد على ذلك احد المحاذ وفي التحرير وجمار  
 الحذف حقيقة لانه في مساء وانما معنى مجازا اختار تغير اعرابه \* قال قدس سره  
 بل ارادوا ان اصل الكلام الخ \* فيه بحث اما اولاً فانه قد عداوا القصصان  
 والزيادة من علاقات المحاذ مقابل لعلاقة المحلية كما في المنهاج وجمع الجوامع ولذا  
 احترض شارح مناجاة ان زيادة والقصصان ليس بعلاقة وفي التحرير ان يكون  
 الزيادة والقصصان من العلاقات ضعيف وامانياً فلانه يلزم على هذا ان يكون  
 جرى النهر من باب البحر بالنقص لانه حصل المحاذ بسبب حذف الما و كان  
 الاصل جرى من النهر واماناً فلانه ذكر في التحرير في قوله تعالى ( واسماء القرية )  
 القول بكونه بحر بالنقص فلا يكون محذوف كالحل واراده الحل وقال  
 انه على التقدير الاول محذوف بمعنى محذور من امر اصلي الى غيره وعلى التقدير

اشأني ببحار بمعنى اشهور ( قوله واما قسمهم ببحار الخ ) لا يتحقق السكاي  
رحمة الله قال ان السلف قسموا الجوز الى لغوي وعقلي والجار اللغوي الى ما في حكم  
الكلمة والى ما في معناه وما في معنى الكلمة الى مقيد وغير مقيد والمقيد الى اشارة  
وغيرها والظاهر من هذا ان التقسيم ليس باعتد راسطيق عليه لفظ الجواز بل باعتد  
القدر المشترك بينهما وهو الكلمة المتخاورة من امر اصلي في صوره سواء كان ذلك  
الامر امراما او معنى حيثئذ يتحقق لسكاي رحمه الله رأى يتفرده وهو ان الجار  
هو الكلمة المستعملة في غير ما وصفت له وتسمية الجار في حكم الاعراب ببحار بالتشبيه  
( قوله اعني ذكر الاراء واردة التزوم الخ ) كان الانصب لما ذكره المصنف رحمه الله  
من تعريف نفس اللفظ ان يقول ذكر المروم واردة الاراء الا انه لما ينقل  
من انص رحمه الله تعريف المعنى المصدرى اورد تعريف اسكاي رحمه الله وزاد  
عليه قوله مع حوار ارادة اللازم لما انه معترف بذلك وفرق به بين الكناية والمجاز  
( قوله وهو الذي اشار اليه نص ) لم نقل وهو لى ذكره النص رحمه الله لان  
نفس اللفظ على العبر اندكور للمعنى المصدر بعد اللازم لالفظ المروم كما ذكره  
المصنف رحمه الله ( قوله مع حوار الخ ) اعلم ان هذه المعنى الخفي ونصوبه في الدهن  
لارم في كل من الجار والكناية ليحصل الاندكالى المعنى المراد والفرق بينهما  
باعتد اراده ببحور ارادة المعنى الخفي في التكليف من حيثين كناية لانه لم يصب  
قرينة ماضية عن ارادته ولا ببحور في الجار ادلا به من قرينة مانعة عن ارادته  
وانما قيدنا بالحيثية لانه قد يسم ارادته لاحل خصوصية المحل كما في قوله تعالى ( بل  
يداه مبسوطتان ) ( قوله لاه امة ) فيه ان هذا لو اريد بالحوار الامكان الخاص  
والظاهر ان المراد به الامكان العام بمعنى عدم الامتناع لان هذا القيد لاخراج المجاز  
ويمتنع فيه ارادة المعنى الخفي وكذا عدم المناقة بجامع الوجوب بل قوله فلا يمتنع  
في قولك الخ صريح في انه مقابل الامتناع ( قوله وهذا هو الحق لا الكناية  
كبراما الخ ) فيه انه انما يدل على عدم ارادة المعنى الخفي في محل الاستعمال بان  
يكون مقصودا بالدار كما هو مسط الصدق والكذب ولا يدل على عدم ارادته لينقل  
منه الى المقصود بالدار كما هو مفاد صارة المفتاح حيث قال لاتبى ارادة الحقيقة  
لفظها اي لفظ الكناية لا بى ارادة المعنى الخفي بل على عدم نصب القرينة  
المانعة عنه ( قوله او معناه او غير معناه ) ايراد معنى مع قرينة قوله وسعد ويقيد  
ان غير معناه اصل في الارادة ومقصود بالافادة واردة معناه لا تبع له فيكون  
اللفظ مستعملا بمعنى بان يكون احدهما وسعدا اي من معناه لا آخر فلا يلزم الجمع



بين المعنى الحقيقي وغيره بالمعنى الذي معناه ويكون كل منهما مراداً من اللفظ اما المعنى  
الحقيقي فلهذا نصب القرينة لانه قد يؤول الى معنى غير المعنى الذي قصد به فلهذا عطف القرينة  
والقرينة دالة على ارادته ويكون اللفظ حقيقة لاستعمال اللفظ في موضع له ولم يشترط  
فيها ان لا يراد غير الموضوع به وهذا معنى قوله والخضرة اى الصريحة والكساية  
تشتركان في كونهما مع وبما حرر ذلك من اجل الجوار وعدم الدقة على مقابل الامتناع  
ظهوره لا يخالف بين عارقي مناجاة وانه لا حاجة في المتن الى حل قوله من جهة  
ارادة المعنى الحقيقي على جوار ارادته وانما قوله الشارح رحمه الله في شرح المعتاد  
انهم في غير الكساية طريقين احدهما استعمال اللفظ في غير الموضوع له مع جوار  
ارادة الموضوع له والى هذا استعمال اللفظ في موضوع له لكن لا يكون مقصودا  
بل لينقل منه الى غير الموضوع له متى حل الجوار على الامكان اخصاص وانه  
لا يخالف بين الطريقين اذ حل الجوار على عدم الامتناع فانه كان امةً مراداً  
في الكساية صح ان يقال انها مستعملة في موضع له فان الاصل في اللفظ ان يراد به  
المعنى الموضوع له عند عدم القرينة لانه قد يؤول الى معنى غير الموضوع له  
بالنظر الى القرينة الدالة على ارادته وكذا ان الكساية لم تكن هي القرينة  
الماتعة عن ارادة الموضوع له بل نظر الى لفظها يكون مراداً منها ولو جود القرينة  
الدالة على ارادة غير الموضوع له لا بد من ارادته بخلاف الجوار فانه مع القرينة الدالة  
عن ارادة الموضوع له فيمنع رده بخلاف الحقيقة المصرحة لانه القرينة  
الدالة على ارادة غير الموضوع له قد ماعدى في حل هذا المقام وهو وان كان  
مضافاً لما ذهب اليه شارح كراخي احق ان يقع قوله وان كان مشيراً  
الى قد عرفت ان عبارة الامام ايضاً تشير الى ذلك الا ان الاشارة في عبارة المصنف  
رحمه الله اظهر لانه صرح بعبارة (قوله ان معنى قوله الخ اما ان يفسر اجهة  
بالجوار او بقدر المصنف (قوله ولازم بمعنى الخ) لكونه تابعاً لورد به (قوله  
وفهمه) لان اطلاق اللفظ على الموضوع له واطلاق المعنى على لازم مستند  
جداً غير وارد في اطلاقهم وان اطلاق اللفظ على الموضوع له لا يصح عند المصنف  
رحمه الله اذ لا ينتقل عنه من لازم (قوله لا يصح ان يفسر قد يكون من نظر في الخ)  
وذلك اذا كان لكل منهما جهة لاصقة بغيره كما في النظر على معنى كساية الاصول  
مع ان التامع والرد في الخارج ليس لا يطر (قوله لانه افساء) بحكم الاستقراء وتنع  
موارد الكساية كد في شرحه فتدبر اختصاص القسم الثاني بالتمسك الى القرينة  
والعبارة الواضحة والحقيقة دون القسم الاول والى هذا النظر في الاستقراء

والاقل العقل يجوز قسمة كل منه الاقسام المذكورة ( قوله المطلوب بها غير صفة  
 الخ ) لم يقل المطلوب بها الموصوف كافي المفتاح ليشتمل ما اذا كان المكى عنه ملروما  
 غير الموصوف كافي قوله تعالى ( ليس كشيء ) على تقدير عدم زيادة الكاف فان المكى  
 عنه نقي المل وهو ليس بموصوف نقي مثل المثل فلا بد ان يرد بالموصوف اعم  
 من المقصوف حقيقة او ما هو بمنزلة كاشرا اليه الشرح رحمه الله تعالى في شرحه  
 في بيان وجه الضبط بقوله ان اللام الذي ينتقل منه الى معناه النافع للشيء بمنزلة  
 الوصف انحصار ولا محالة قد يكون انتهى صفت اخر فان كان المقصد الانتقال  
 الى صف ذلك انما هو موصوف فانقسم الاولى او د صفة اخرى فانقسم الثاني  
 او الى احتصاص الصفة ثالث ( قوله يارص ) يرفع صفة احتصاص وانما كان  
 هذا الاحتصاص يارصا لان في وضع الصفة سواء كانت متعنة او غير هالمة تؤخذ  
 الذات المعينة ( قوله كناية ) معنى مكى بها حال عن مفعول قولنا مقدم عليه ومحور  
 ان يكون حاله عن الفوق معنى المفعول والعامل فيه معنى الكاف وحينئذ يكون قوله  
 حتى مستوى القامة عربى الاظهار بدلا عن المفعول ويؤيد ( قوله وحمل الكاكي  
 الخ ) عبارة الكناية في هذا القسم تقرب تارة وتعدا اخرى فالتقريب هي ان ينطق  
 في صفة من الصفا احتصاص موصوف معنى عارضا والتعبدة هي ان يتكلف  
 احتصاصها ان ينضم الى لام آخر وحرارة عارضا معنى على ان التعيين  
 المذكورين تعريف باللام والتقريب والتعبدة ما معنى الذي ذكره في القسم  
 الثاني ومعنى الحول جعلهم تعبيرين التقريب واميدة فادفع ما قبل ان حل  
 اعتراض المصنف رحمه الله تعالى على ما ذكره اشرار بعيد جدا  
 لان عبارة المفتاح صريحة في ان تقريبه وتعبدة هما ليسا بالسبب بالمعنى  
 المذكور في انقسم الثاني ( قوله ضرورة اخذها الخ ) نشأ عنها الفعل ( قوله  
 على نوع تصريح ) انما قال ذلك لان الدلالة هي لتصریح من حيث انه اسد  
 اليه في الظاهر واما في الحقيقة فهو صفة اتحاد ( قوله الى ضمير المسبب الخ ) اراد  
 بالسبب والمسبب المتعلق والمتعلق ( قوله من هو كناية بعيدة عن لايه لانه الخ )  
 يريد ان المعنى المكى على الكاكي يكون مقصودا بلا طرفة وبساط الصدق والكذب  
 وليس قولهم عربى الوحدة معصودا من حيث ان كانت عرض القامة بل ينقل  
 منه الى لايه فيكون عرض القامة اسطة لا مكاة منه فلا يكون قريبة بل بعيدة  
 فحينئذ لا يتم جواب الشرح رحمه الله تعالى لانه لو كان الكناية بعيدة بالنسبة  
 الى معنى وقريبة بالنسبة الى آخر انما يصح اذا كان كل واحد من المعنيين صالحا لان

يراد بالذات فيكون مطلقا لصديق والكذب قال الشارح رحمه الله في شرحه للمفتاح  
 ان الكتابة عن الكتابة التي تصح. اذا صدرت تلك الكتابة شذوذا ملحقة بالصرح  
 الا ان يدعى ان عريض القصد لكثرة استعماله في الاله سار ملحقا بالصرح لكيدنا في  
 اعتراف السكاكي رحمه الله. عريض بقاء كتابة خفية عن الاله (قوله المطلوب  
 بهائنة) سواء كان طرعا مذكورين صريحا او احدهما مذكورا صريحا  
 والاخر كسبة فيجتمع الكتابة في الذمة مع الكتابة في الموصوف او الصفة او كلاهما  
 مذكورين كاية فيجتمع الاقسام الثلاثة للكتابة فالاختلالات العقلية سبعة واحد  
 منها اجتماع الثلاثة وثلاثة منها حتم لاثنين وثلاثة منها مفردة ولا يخلو شيء  
 منها للمعصر في الاقسام الثلاثة لان المقسم مفيد بالوحدة (قوله وهذا معنى قول  
 صاحب المفتاح الخ) يعني انه راد التخصيص في الاثنان لا التخصيص في الثبوت  
 (قوله ان السامع الخ) السامع هو امردي كردن والروية مردمي كردن والبدني  
 العطاء (قوله اي ثبوته) ذلك الاحتصاص بمعنى الثبوت لا بد من القول  
 بالتحديد في ثبوت اي بعد اوريد كرد مثلا (قوله كان اختصاص الخ) متعلق بقوله  
 فترك الصريح (قوله ما عساه ان يثبت) اوله اذ الى الموصوف كما في قول هل طويل  
 نحادر يداو هل طويل النجاد يداو ما مثال لاضافته الاسناد الى ضمير الموصوف فادكره  
 بعوله الا ترى الخ (قوله آذنت الامر) اي الامر الذي لا يعوم به (قوله لهم الجحد  
 بين نوبه الخ) الجحد بين الشرف والكرم لا يكون الا بالآباء او كرم الآباء خاصة  
 والكرم والحبيب اعم من ان يكون من جهة الآباء او نفس الرجل كذا قيل (قوله  
 بل كني عن ذلك الخ) وذلك لانه اذا كان الجحد والكرم بين نوبه لابد ان يكونا  
 قائمين بما يحيط به الثومان لانه فيهما بداهتهما ومعلوم ان الحاطب نوبه لا يكون  
 الا كذلك فكونان قائمين (قوله لان اسناد طويل الى الخ) خلاصته  
 انه لم يرد الجحد الى الثومان كما سدا بطويل الى الجحد وجعل الجحد علة في المعنى  
 واول قدر الاسناد بان يقال ربه جحد نوبه لم يكن كتابة لانه لابد من تصوير المعنى  
 الحقيقي ليتصل به وهما لا معنى لجحد الثوبين فهو اسناد محاري كذا في شرح  
 المفتاح الشريفي (قوله عن مؤدي) في المعين والمباي الامة لام عن المؤدي انطلق  
 فهو مخرج لان تعريفه بالية اعني المسمى بقصر عقيد ثبوته لمسلم  
 ونفيه عن سواء (قوله فبه كتابة الخ) ان معنى اعتقاد الحل لهذه الصادرة عن  
 نفسه يدل على ثبوته لغيره على ما عرفت في ما ناقشت فتكون كتابة عن ثبوت حل  
 الجحد لغيره واعتقاد حل الجحد كتابة عن الكفر فيجمع فيه الكتابتان (قوله ولا يخفى

(الح) هدايته على ان المصنف رحمه الله تعالى قد ضيق ايامه وصوف في القسمين  
قد يكون مذكورا وقد لا يكون مذكورا وليس على ملاقة بل عدم اندك في القسم  
الثاني انما يكون ان لم يصرح بالنسبة كما في صورة لاحتمال بين القسم الثاني والثالث  
واما ان صرح قد كرم الموصوف واحتمل كده من عه (قوله مع عدم كرم  
الموصوف) اي لا لفظ ولا تقدير فلا يرد بل فائدة ثم كثير الزماد في جواب من قال  
هل زيد مضياف كسافة من الصفه مع عدم كرم الموصوف لانه وان لم يكن مذكورا  
لفظا لكنه مذكور تقديرا (قوله بل هو نعم الخ) يظهر ان الصمير راجع الى  
ماد كرا لا راجعه الى التعريض بوجوب ان نفي ذلك قوله وامثاله مما ذكر ويرد  
عليه ان عموم ماسوى التعريض غير مفهوم من كلام السكاكي رحمه الله تعالى  
ولعل هذا وجه انظر وفي وجه النظر في قسم شئ يجوز ان يكون اهم كامن  
في بحث الحار المركب وليس شئ لانه خلاف تحقيق ولو سلم فيكون للعدول  
عن لفظ يقسم كون الظاهر انبساط منه احصيه القسم وفي ان العاوت  
لا تعدى الى غلاذ من نصيب معنى لا انقسام لانه الاثوم لهذا المقام غير  
كونها اقسام للكبيه وفيه بعد سايه لروم نصيب انقسام مهم في التصريح  
بالانقسام وملاحظته في ضمن العاوت (قوله مسوقة لاجل الخ) تفسير للمصنف  
كاي دل عليه عمارة الصالح (قوله ومنه معارض) في مجمع البصائر في الحرب  
ان في معارض لسة عن الكذب معارض جمع معارض وهو خلاف التصريح  
من القول في تفسيرها بالنورية يجوز والمراد ما يورى في فتح السبقي انورية  
بوشيدن جز را يود كرد غير ديكز ما خود من راء الذي كانت تركت الشئ  
الذي يملك ويجاور الى ما وراءه (قوله ويسمى سدويج) تعريض والتلويح  
عدم صاحب الكتاب يعني واحد بخلاف سكاكي رحمه الله (قوله يجوز عدم  
الح) اي يجوز حل ذلك المعنى على جاني الحقيقة واعتدى اي على كونه موضوعا له  
وكونه غير موضوع له ويجوز ان يكون حالا من صمير دن ي يجوز حل ذلك  
اللفظ وراد عطا الجذب ولم يمل على الحقيقة والمحر لان الكتابة ليست بحقيقة  
ولا بجناس واراد بالوصف الجاهل اي من حيث يكون اللفظ معينا لهما  
لا حدهما بلا قرينة ولا اخر فترسه (قوله لاس جهة الخ) من تعرض الوصف  
الكتابي لانه بالنسبة الى معنى الموضوع له حقيقة وهامسة اي غير الموضوع له محاري  
فهو داخل في الوصف الحقيقي والمحاري (قوله باللفظ المركب) لانه ادا لم يكن دلالة  
اللفظ بالوصف الحقيقي والمحاري يكون دلالة عليه مسوق اللفظ المركب (قوله

ان قلت الوسائط بمعنى عدم كثرة وبتناول مالا واسطة فيه ( قوله او ما رأيت  
 الحمد الخ ) القاء الحمد الرجل على ل طلمة كناية عن وجود الحمد في مكانهم  
 ووجوده فيه كناية عن نسبة سجد اليهم وكايد والوسطية فيه استعارة بالكناية  
 تشبها للحمد بالانسان لو حل \* قال قدس سره الموصوع له من نفس اللفظ  
 حقيقة \* كما في قولك لست انا بجاهل اذا قصد التعريض بشخص معين بالجهل او بجهرا  
 كما في قوله تعالى ( ولا تكونوا اول كافرين ) فانه قصد به التعريض بتكونوا اول  
 مؤمن به مع امتناع المعنى الحقيقي لسبق المشركين منهم بالكفر فلا فائدة في نهيم  
 عن السبق في الكفر او كناية كما مر في قوله عليه السلام ( المسلم من سلم المستون منه )  
 اذا قصد به التعريض بنى الاسلام عن المؤدى المعين \* قال قدس سره والمعرض به  
 من السياق \* وبهذا يتدرج عرض عن المحرك المركب فان كلا منهما يكون في  
 المركب الا ان لمسمى معرض به مفهوم سياقه والامنى المجازى باستعماله فيه  
 \* قال قدس سره مذكور المظهر الموصوع له \* اي الموصوع الذي كابد عبده  
 قوله لا بالاصل الخ والاصول ان يقول او موصوع له الموصوع الحقيقي او المجازى  
 كما في عبارة المثل سائر ليو فني قوله الموصوع له من نفس اللفظ حقيقة او بجهرا  
 او كناية فان الموصوع له فيه اعم وسواء في قوله لم يذكره فانه للرب الكلى  
 اي لم يذكره اصلا لا حقيقة ولا مجازا \* قال قدس سره او يجوز \* انما ذكره  
 اوالا التعريض المذكورين \* في الكيفية وبين الشارح رحمه الله ان الثاني هو  
 الحق وقد عرفت ان الحق هو الاول كابدل عليه عبارة ابن الاثير ايضا \* قال قدس  
 سره وحمل صاحب الكشف التعريض الخ \* لا يخفى ان التعميم موقوف على  
 ان يراد بالموصوع له اعم من الموصوع الحقيقي والمجازى فالاولى ان يحمل قوله  
 مجاوصع له على المعنى العام متوافق للكلام \* قال قدس سره لا استعمالا \*  
 فيه ان السكاكي رحمه الله تعالى قال لا حول في عرفنا تنعمت الكلمة في كذا  
 حتى يكون الامر من الاصبي حسب دلالة عليه انتهى فان كان المسمى التعريض  
 مقصودا من الكلام كان دلالة عليه غير استعمالا او بواسطة كافي الكناية  
 لا تبعا لشيء اخر فيحقق معنى الاستعمال ثم يكون هذا استعمالا للركب لانفرادته  
 بالتشيل والفرق بين المقصود من الكلام اشارة وبين المقصود منه استعمالا  
 مشكل \* قال قدس سره و لزمه الخ \* لزوم الجزء لكل لان الحصر يتضمن الحكم  
 السلبى \* قال قدس سره فهو نقي الاسلام عن المؤدى المعين \* فيه ان كونه  
 مقصودا من سياق الكلام لا مره به محل تردد وما الدليل على ذلك ولا بد

من الفارق بين كون المعنى المجازي في الاستعارة انتزاعية مقصود من معنى الكلام  
 وكون المعنى التعريضي مقصودا من مباح الكلام \* قال قدس سره وقد ظهر  
 بطلانه \* هذه دعوى بلا دليل نعم ظهر مما سبق انه ليس بمستعمل فيه عند صاحب  
 الكشف وان الاثر \* قال قدس سره وهكذا المحذور حقيقة \* اي لا يكونان  
 مستعملين في المعنى التعريضي بل في المعنى المحوري والحقيق \* قال قدس سره دون  
 المعنى الحقيق \* فاعرفت انه لا غاية في المعنى عند لسق لشركن مانكر عليهم \*  
 قال قدس سره وقد عمل من مستبعدات التراكيب \* فيه ان المستبعدات هي  
 المعاني التصفية والانتزاعية التي تعبر في صلب المثلولات المظاهرة من غير تعلق  
 قصد التكلم بها ومعنى قول السارح رحمه الله لا يؤدي اي لا يكون كلاما مع  
 ان ما قاله العلامة من ان آدبني فتعرف حين استعماله في غير محط هذه ليس بجاز  
 وحين استعماله في المحاطب مع غيره ليس بكفاية يؤدي الى ان يوجد كلام يدل على معنى  
 باستعماله فيه ولا يلزم حقيقة ولا يضر اولئك \* فانقول انه عن من مستبعدات  
 التراكيب خفلة عن مراده نظرا الى ان ظاهر \* قال قدس سره بل ان داخل \*  
 لا ينبغي انه انما يمكن ادراكه بكون التعريض مستعملا في الموضع \* و يظهر من كلام  
 السكاكي رحمه الله خلافا ظاهرا عن التعريض ولا قسم الكفاية ثم قال وانما كفاية  
 اذا كانت لموصوف غير مدكور كالسبب \* يفتقر عليه التعريض ثم \* في آخر  
 بحث الكفاية في قوله اما بعد فان خلاصة الاصل مع وعرف ان الكفاية تنسج  
 الى تعريض وتلويح وروايات \* وانشارة ولم يذكر في كتابه معنى آخر للتعريض واما  
 كان التعريض قسما من الكفاية كان المأخذ مستعملا في المعنى المعروض به فلا يصح  
 توجيه قدس سره (قوله ان صيانة التعريض) اي بعض عبادته بعض عليه  
 العلامة لان قولنا (المسلم من علم المسجون من يده ولسانه) لتحقق للروم فيه كفاية  
 ان يريد به نفي الايمان عن مطلق نوذي مع عدم عن نوذي المعين ومجرد ان يريد به  
 نفي الايمان عن النوذي المعين فقط (قوله لا يصورح) فيه به بخود ان يقال  
 انه انتقل من المحاطب النوذي الى النوذي بمدق نعمه الى النوذي المعين كما رأيت  
 اسد برقي انتقل من لسان الى الشجاع ثم \* الى استمع المعين (قوله وهو الذي  
 قصده الخ) ويكون مقصوده \* بيان النسبة بين التعريض والكفاية على  
 ما صرح به في شرحه فاصح حيث قال يريد به ان لا يكون لكفاية عموما من وجه  
 لتصادقها في مثل المسلم من علم المسجون من يده ولسانه وصدق كفاية موهبة وهو  
 كثير وصدق به كون الكفاية في مثل آدبني فتعرف عند القرينة المأخذ عن ارادة

المخاطب وتعين رادة اغبره به حيث يكون محسرا لا كناية وفيه بحث لان كون  
 التعريض احص من الكناية وتحققها بدو به على من قوله ان الكناية تنصارت  
 الى تعريض وتلوح وررر وايما واشارة يحمل كلامه على بيان النسبة بينهما  
 يستلزم استدراك قوته وقد يكون على مثل الكناية وعدى ان معنى عبارة  
 السكاكي رحمه الله ان التعريض اى الكناية العرصية قد يكون على طريق المجاز  
 بان اريد به المعنى العريض به فقط وليس بمحذور لعدم نصب القرينة المانعة كما هو شأن  
 الكناية وقد يكون على طريق الكناية فقط ما اريد به كلا المعنيين احدى  
 قصدا والاخر تعا (قوله كان كناية) فيه ان معنى الكناية على الانتقال من  
 اللازم الى المعلوم وفيمكن فيه الانتقال من المعلوم الى اللازم على ما يدل عليه  
 قوله ويرم منه تهديد الى كل من صدر منه الابداء (قوله اصدق اسلمه) اى  
 المعاملون بالاصطلاحات وغيرهم من اسلاء بالسليقة فانهم وان لم يكونوا طائفة  
 بلفظ المحار والكناية واقترقه والاستعارة والتمثيل لكانهم طائفة بمصداقها (قوله  
 ان الجمار) اى الجمار المفيد من غير المفيد مجرد توسعة في الامة (قوله اطلع) اى يكون  
 كل منهما مالا الى احد الكناية في هذه المقصود فهو مشتق من التلويح مصدر يطلع  
 من حد يصير لاس الامة من يطلع من حد كرم لان الحقيقة والصريح اذا كان  
 مقتضى الحال لا يكون الجمار والكناية كناية عن معنى بل يكون ليعلم ما قيل انه  
 من المبالغة هو مستلزم شتم استحقاق اصل من المراد واستعماله بمعنى المفعول  
 لان معنى المبالغة على ما في ساج عنو كردد در كاري معنى الالاع بولع فيه اذ ان يقال  
 بالاسناد الجمارى (قوله لا لاسق فيه من المعلوم الى اللازم) امدى الجمار وظاهر  
 واما في الكناية فلا لازم اذا لم يصدر مساويا للمعلوم بسبب القرينة ويمكن  
 الانتقال منه كما مر فلو ان بالزوم المعلوم في لدهن وان كان لازما في الخارج  
 (قوله واما الاشتكال الخ) اى ان وجود المعلوم اعملا مستلزم وجود اللازم اذ كان  
 الزوم بينهما في الخارج وبه في جميع انواع الجمار مشكل سيما فيما يكون بعلاقة  
 المضاد فاندفع ما قيل ان لا ربح رحمه الله قدس فيما سبق هديا العلاقات  
 ان المعلوم متحقق في جميع اقسام الجمار فلا إشكال لان مسبق بين المعلوم والهدف  
 الذى هو مساط الانتقال والمراد بها المعلوم الخ (قوله لا يبايع الخ) فقوله  
 الاستعارة المنع من تشبيه تخصيص بعد التعميم احتمالا بشانه لانها العمدة من انواع  
 الجمار وعليها مدار سلاعة وفيه من عبارة المنع من التشبيه لاشتماله على ادعاء  
 كون المشبه من جنس المشبه به وهذا الوجه يخص بالاستعارة سوى كون نوعا

من الجمار ( قوله بل لانه الخ ) عطف على ما قبله حسب اتوهم كانه قيل  
ليس كون الجمار والاستعارة والكسابة الممع لان واحدا من هذه الامور الخ  
بل لانه الخ ( قوله ان يكون في المشبه به الخ ) فاستعارته للشبه تقيد زيادة  
ليست في التشبيه فادفع ما قيل ان قوله ان الاستعارة صحتها اشبه لادخل له  
في الاعتراض ( قوله صديق يصح الخ ) ان كيف يصح سلب زكاي ( قوله ان  
مراد الشيخ الخ ) اي مراده رفع الاحد الكلي لا سلب الكلي وان كان ظاهر  
العبارة بيده ( قوله وهذا وهم من المصنف بل الخ ) خلاصة لتوجيهين ان  
المصنف رحمه الله تعالى قد قول الشيخ بهيد زيادة في نفس المعنى على اعادة  
الزيادة في الفهم والشرح رحمه الله تعالى حله على زيادة في الواقع ( قوله ان  
المساواة في الاول تعلم من طريق المعنى وفي الثاني من طريق اللفظ ) هكذا في المسحقة  
المصححة وهو الطابق حافي دلائل التعاز وهو ظاهر يرتفع في الجمار او لا الى  
المعنى الحق في ثم الى المعنى المجازي وفي الحقيقة يفعل من لفظ الى المعنى وانما كان  
للمعلم من طريق المعنى مربة على انه لم من طريق اللفظ لان في الاول يعهم المقصود  
بالدلالة العطف لانه يتبع فيه من المعلوم الى المعلوم وهي اقوى من الدلالة العطفية  
وفي كثير من النسخ لانه في الاول من طريق اللفظ وفي الثاني من طريق المعنى  
وتوجيه ان في الاول استعمال لفظ تشبيه في التشبيه فعمل المساواة من اللفظ  
وفي الثاني في المساواة من طريق المعنى فان معنى الثاني مساواة ولا دليل في اللفظ  
عليها ولا شك ان في الاول مربة على الثاني ( قوله بل لانه الخ ) قد سبق  
تحقيقه بما لا يريد عليه في قوله القر الاول عم الماني ( قوله اي تصور معانيها  
الخ ) يعني ليس قوله ص لم معنى الملكة او النص يدان منه ان اوتفها والمعرفة  
بمعنى الادراك الجبري الذي يحصل من استخراج الفروع من امواعد الكلية كافي  
تعريف العبرين لسابقين ادريس في علم لدم الانصورات محضات وبيان عددها  
وتعصيلها هو علم تير فيه مفهومات المحركات الفرصة واقسامها واعددها  
فليس فيه مسألة فضلا عن ان يستخرج منه فروع واعداد السكاكي رحمه الله  
تعال فان المحضات من تواع عم ايان ولا يجعله علم رأسه فاعرفه بمعنى  
الادراك التصوري كان العلم قد يطلق على الادراك تصديق ماسا لتسميه  
من ائمة المعتزلة ان المعرفة تعنى اللفظ والافعال واحد و يعلم الى مفعولين وما قالوا  
من ان لكل علم مثل فاعلم هو في العلوم الحكمية واد علوم شرعية فلا ياتي  
في جميعها ذلك فان اللفظ ليس الا ذكر الالفاظ ومفهومها وكذا لتفسير والحديث



( قوله إشارة الخ ) يحسن الأضافة لأنه كما هو الأصل ( قوله أي الخلو عن التعقيد  
 المعنوي ) خص وضوح الدلالة به مع أنه يشمل الخلو عن التعقيد اللفظي لكونه  
 محلا بوصوح الدلالة ليختص بغير اليبس ( قوله للتبسيط الخ ) أي لتبسيط  
 ما علم من قوله وتبعه وحوه أحرار ( قوله أحرار أي يكون رد حلا في الرد )  
 وهو لطائفة ووصوح بدلالة على الخلو عن التعقيد المعنوي والخلو عن القراءة  
 وهي مخالفة القياس وهي ضعف التأليف وعن التامر أمعن المطابقة ووصوح  
 الدلالة فلا شيء لا يكون بعد هذه وأمعن التوافق فلاها ليست بعد المطابقة  
 ووصوح الدلالة أدكل وخدمه لكونه راحلا في اللاعة ليس تاعالها في إرباب  
 الحسن لذاتي ( قوله لأنه بدخن خ ) دليل لقوله ولا يجوز الخ أي يدخل حين  
 أريد بوجوه التحسين مفهومها الأعم الشامل بعض ما ليس من المحسبات التابعة  
 لللغة الكلام وهو ما سوى المطابقة ووصوح الدلالة وذلك لأن بعد ليس  
 ظاهرا مستقرا إذ المحسبات التابعة ليس حصولها من المطابقة والوصوح  
 فلا يشملها التعريف فهو حرف لغوي مطلق بالتحسين ولا شك أن تحسين ماصدا  
 المطابقة والوصوح بموجب له صراحة بعد المطابقة والوصوح لما في المقدمة  
 من أن الكلام الذي ليس بمطابقة صبي الحال وإن كان قصصها يتحقق بأصوات  
 الحيوانات ليس له حسن عند الله تعالى فالحسنة الداحلة في اللغة هي المطابقة  
 والوصوح وإن كانت غير تابعة للمطابقة والوصوح في وجود تابعه لهما  
 في تحسين الكلام فدخل كلهما في تعريف فاهم فاه حتى على الباطن ووجه  
 الاحتراز ووجه الدخول ( قوله كخلو عن التفرع مثلا ) إرادته الخلو عن القراءة  
 ومخالفة القياس وصحة التفسير فإن كلهما يدخل في وجوه التحسين على  
 تقدير جعلها على مفهومها الشاس كما عرفت في التصارب الذي ذكره السيد  
 بقوله بل نقول الخ لا وجه به فإن كافي التنس وأعط مثلا بادي على أن الشارح  
 رحمه الله تعالى أراد دخول جميع الحيوانات في وحقه التحسين ( قوله المطابقة )  
 وهي في اللغة الموافقة وطقت بين شيئين جعلت أحدهما على حد والآخر  
 ومطابقة الفرس في جريده وصم رجليه مكان يديه هي ذكر المسمى المتصدي  
 ابتاع توافق بين ما هو في يده التحسين كذا في شرحه للمفتاح ( قوله في الجملة )  
 ولو قالوا مطابقة ( قوله أو غير ) كالأحياء والأمانة فام صبر قال عن الخلق سمي  
 باعتبار تعلقه بخيوة أحياء ما تحت ر تعينه بالمسببات أمارة قال قدس سره فيه  
 بحث والحيوانات أنه ركت ركت لهما لا يجهتين في محض واحد يكون الخ لهما

مطابقة باعتبار تميزهما في الوجود حرجا وهذا يكون ببيان مراعاة النظر  
 (قوله بالمعطين من نوع واحد) يكون النطق لاحتجاجهم في النوع ايضا (قوله  
 ايضا) جمع يفظ على وزن عطف او كتف بمعنى يفظن ولو قد جمع راقدا (قوله  
 لا يذفع بطاعتها الخ) الحصر مستفاد من تقديم احوال المحرور والانفع الذي يحصل  
 من الصدقات والصدقة لا يبرئ من ثمر الطاعة لانفسها وكذا التضرر بالمعصية (قوله  
 فيه اعني) اي كثرة عمل لان زيادة اللفظ تدل على زيادة المعنى وهذا وجدني في تخصيص  
 والوجه الاقرب للاشارة الى سبق رجه تعالى انه يثبت بالخبر مجرد العمل وتعاقب  
 على الشر بعد كثرة العمل والفصد التام (قوله في الجملة) اي باعتبار استلزام الاحياء  
 الحيوية (قوله لا يعلمون ما عملهم في الآخرة) ومر في من الحيوية لديها اما يائية اي  
 لظاهر الذي هو الحيوية الدنيا او باسديية يظهر بسا وهو التلدد بالذات  
 المخرجة لامطها وهو كونه مزرعة الآخرة (قوله من يحيط لارض) من الدج  
 بمعنى النعش قد كرر الالوان كالقش على البساط (قوله بقصد انكسبه) والتورية  
 لا بقصد الحقيقة فان ذكر الالوان لا فائدة اصل المعنى ليس من المحسنت ولا بقصد  
 الجواز فانه نصب القرينة المانعة من ارادة الالوان لا بحق في الجمع لاقى اللفظ دون  
 المعنى فلا يكون من المحسنت المصوبة (قوله ولا يسميها) فانه كناية في السانف  
 دون التسعة حتى يتوهم انه ليس كسبه في باب التمر والخضر (قوله يعلق  
 حدهم الخ) وليس منهما تاف بل يهتم كالرجة والشدة قال الرجة تكون  
 شديدة وهذا يتنازع الطاق فيقول انه كان حدهما لازما لمقابل الآخر  
 تحقق منهما تاف في الجملة لان معنى اللام مضاف وممكن طابقا لا لمخالفه  
 مدفوع لان اللازم قد يكون اعم (قوله نكها مده عن انبي ومافي السب  
 لا يجب ان يحسبوا مافيا مده (قوله بهام التصدد) وهو محسب معنى  
 باعتبار انهم الجمع بين الصدين والافه وجمع في كنهه فقط ويكون محسا  
 اعطيا (قوله فيدخل في اطاق الخ) لا ينبغي في الطسق حصول التوافق بعد  
 التماهي ولذا سمي بالطبق وفي المعايلة حصول التوافق بعد التوافق ولذا سمي  
 بالمطابق وفي كليهما ارادة المعين بصورة غرضه فكل منهما محسب باعتداده واستلزام  
 احدهما الاخرى لا يستلزم دخوله فيها فالحق مع لكان في رجه الله تعالى (قوله  
 انه رهد في عبد الله) رهد عن الشيء وفي الشيء رعب عنه وذيرده ومن فرق بين  
 زهد في الشيء وعن الشيء فقد اخضا كذا في العرب (قوله واما شرط الخ) اي اعترفت  
 فيه قيد كافي شرح المفتاح الشرعي (قوله واما شرط الخ) من اعتراف الاجتماع (قوله

في صفة الابل) اي امهروه (قوله انت اسمعني الوعد الخ) لقوله تعالى (انه كان صادق الوعد) ولقوله تعالى (وما توفيق الا بالله) ولقوله تعالى (لا تزيث عليكم اليوم) ولقوله تعالى (يا علي خذ عظيم) (قوله على ما يقال) اي في العرف وان لم يكن كذلك في الحقيقة (قوله قال الطيف ساس الخ) الطيف اسم من اسمائه تعالى معناه امر بصدقه بحسن ايهم ان كان من لطف لطفه بالصم اي رفق كصبر او العالم بحقيقت الامور ودقائقها ان كان من لطف ككرم لطفه ولطافة معني دق وشيء منهما لا ياسب كونه غير مدرك للابصار الا ان يقال انه مناسب له نظرا الى المعنى الثاني ما عدا اشتد به على الدقة التي تناسب عدم كونه مدركا للابصار (قوله يناسب كونه مدركا بلا شبه) اي لا يبصر والا فطلق المدرك عنه لا ما ياسبه والنسبة على مدركه عموم وخصوص (قوله بالصم الخ) في الصم بالنسبة الى الشجر حقيقة مراعاة الضم والنسبة الى الشمس والقمر انهما في السجود يحار عن اقيادهما (قوله نحن من لطف) من حل حلاله كصبر عظم وتعديه بمن شصين معنى الثراء والرخاء يسكرون ويحرك جلد يشقى حوائبه من اسفله لم يكن المشى فيه يناسبه الصغار والحيث او جلد تشقى سيورا والاماني المنسوب الى الائمة جمع امة والامة من عبيد كمرح عيدا حال امرأة عيدا وعادة ايضا اي نعمة اية بينة التي تهرق من غلاتها من الرهد كناية عن كون ملاسها رفيعة وكونها ملائكة كمال السيد لايعهم من الدب وعيل بالصغير اسم قبيلة والمايك جمع مملوك وهو العبد يعني ان لها في عبيدها رهد من عقيل وفيه كثره عبيدها وانهم اية من هة في وماله السيد من انه وصدها كثره فائتاهم نسبا لايعهم من الدت ان يسل كان في كتبه في ممالكها بدون الياء جمع مملكة وفي ممالكها حال من رهد مقدمة عليه معنى ان له من عقيل رهدا حال كونها كاشفة في ممالكها فيفيد بعد الرهد لان الرهد الواحد لا يكون لها ممالك من مملكة قال قدس سره لها كريمة المناسب \* على صيغة المفعول من قولهم فلان ياسب فلا هو ياسب اي قريب يعني كريم كل من ياسب اليه ليس في حسب تلك المرأة امة (قوله وليس المراد الخ) قدسه في شرح المفتاح بهذا المعنى حيث قال ومن ان ترك من البوق ما هي في الصمرو ولا تخاء كالحوت وهو اولى ليكون فيه ايضا اهتمام بالنسب (قوله صفة رة) لاصفة دال وان كان قريبا منه يدل عليه ملاحظة المعنى (قوله مدرف) بكسر الميم وضمهم وفتح الراء قال القراء واصله الضم لانه في المعنى ماحود من طرف الى طرف في طريقه العمل لكنهم استعملوا الضم

فكسر ( قوله وهو نصب الرقيب ) لم يبين المحرك كما رقيب نصب لهم العجز  
 ( قوله فيه خطوط مستوية ) فاقبل العجز والعجز كأنه حط من مستويان في البيت  
 ( قوله بمنزلة البيت ) في أن رعاية القافية واحدة فيهم بخلاف المصراع إلا أنه فرق  
 بينهما فإن البيت يكون بيتا واحداً والعقود لا تكون عقوداً سوى الأخرى ( قوله على )  
 بفتح الحاء وسكون اللام زبور وجهه على بضم الحاء وكسرها وتشديد الياء مع  
 كسر اللام ( قوله إذا عرف الروي ) أي من حيث أنه روي ما يعرف القافية أيضاً  
 لأن الروي آخر القافية فلا يرد أن معرفة الروي وهو أن يكون في الآية والميم  
 في البيت لا يدل على أن العجز يختلف وحرام لحوار . يكون مختلفون ومحرم إلى  
 ما ذكرنا من أن الشارح رحمه الله بقوله ادلول لم يعرف أن بقية من سلام الخ ( قوله  
 لو قومه في صحته ) أي لو قوع الشيء في صحة العجز في قصد منكم ما يكون  
 ذكر العجز سابقاً أما محققاً أو مقدر أو قصد منكم وقوع شيء في صحته فمدفع ما ينوهم  
 من أن الوقوع في صحته بعد أن ذكر فكيف يكون عطفه قال الشارح رحمه الله تعالى  
 في شرحه للفتاح سواء كان بينهما شيء من العلاقات البتة في الجار كإطلاق السبغة  
 على حرمة السبغة المسبب عنها المذهب عليه ولا إطلاق الطمع على خياطة الجنة  
 والقبض ومنهما قوى أشكال المشاكلة ما بها ليست بحقيقة وهو ظاهر ولا يجوز  
 لعدم العلاقة ولا يحصى سوى التزام قسم ثالث في الاستعمال الصحيح أو القول بأن  
 الوقوع المذكور نوع من العلاقة فيكون مجازاً انتهى أقول لعل بكونه مجازاً بما في  
 كونه من المحسنات الدبعية وأنه لا بد في العجز من بدو من يصيب في الجملة فمعين الوجه  
 الأول وأمل السري ذلك أن في ثبوت كلمة نقل المعنى من لباس إلى لباس قال اللطيف بمنزلة  
 اللباس فبإدراك المعنى بصورة محيية فيكفي وقوع في صحة فيكون محسباً معويماً  
 وفي العجز نقل اللفظ من معنى إلى معنى فلا بد من علاقته به فبذلك لا نقل والتخليل أيضاً  
 من هذه القسم أدفياً أيضاً نقل المعنى من لباس إلى لباس آخر نكتة ولذا كان وظيفة  
 المطابق وإن صرح الشارح رحمه الله بما سبق بكونه من باب المحقق والمجاز والكسابة  
 أقسام للكلمة إذا كان المقصود استعمال الكلمة في معنى واحد أو إذا كان المقصود نقل  
 المعنى من لفظ إلى آخر فهو ليس شيئاً منها ( قوله حيث حقق الخ ) فيه إشارة إلى ما في  
 شرح المفتاح من النفس وإن أريد به الدات وحقيقته لا تطلق على الله  
 تعالى إلا بطريق المشاكلة فاندفع ما قيل أن للنفس قدر دية الدات وقد يراد به  
 القلب وإطلاق النفس عليه تعالى بالمعنى الثاني يكون بالمشاكلة وإنما بالمعنى  
 الأول فلا لأن الدات تطلق عليه تعالى على أنه قال في شرح الكشاف واستخير

بأن لا أعلم ما في ذلك وحيث أنك ليس بكلام مرضى لأن المراد لا أعلم معلوماً لوقوع  
 التعبير عن تعذر معلومي نعم ما في معنى فيكون المراد من النفس محل العلم دون الذات  
 والحقيقة (قوله وهي حذو ح) لأن المصدر الذي يكون على وزن فعلة بكسر  
 الفاء يكون للمجرى والرفع واللام به وبين التأكيدي لا اشتباهه على التأكيدي (قوله  
 أي تطهير الله) أي المراد من جملة الله تطهير الله فهو تفسير لقوله مصدر فكان  
 حقه التقديم إلا أنه يرحس ببعض بالتفسير بين الموصوف والصفة (قوله مؤكداً  
 لمصنوع الخ) فيكون صفة واحب حذف كافي وله على الف درهم اعترافاً والاصل  
 صفاً الله صفة ولوحوب حذف وحده حر وهو انه اضيف المصدر الى فاعل  
 بفعل قال المصدر الذي يصف أي معمول الفعل أو يد كرمعه يكون حذف عامله  
 أحسن أي ما في الرضى (قوله يسمونه اعمودية) اسم الله الذي عمل به عيسى  
 عليه السلام فرجوه بماء حر فكما اعدوا منه ماء صلبوا بقدره ماء آخر (قوله  
 وصيلاً لله) أي عسى الله في لا يبدل الذي هو كائن الطهور من صلبه في الماء عسى  
 فيه أو لو شاء الله من صلبه كعبه وبصره وصره أو به لا مثل صفت بأحد المعصين وكذا  
 حال في الواحدة هي (قوله يمدد القوس) في أسد من أسد أو وقوعه في صفة مدعوس  
 لا شمر المدكور تقديراً (قوله يمدد لفعول الخ) ولا يجوز أن يمدد على صفة المطلوب  
 وتمد إلى الممدد بين كافي قوله تمدد (لقد يمددكم) ادلم مع المراءوخ على  
 البين إلا أن يجعل لفظ البس مقصداً (قوله أي يمددكم) فقوله في الشرط وأحرار  
 حال من المعصين أو صفة ومفعول به المراءوخ ممدود (قوله إذا ما بهي الخ)  
 المفصولة عنها في ودد أي على خلاف ما يهيد في وودادها (قوله إذا حثرت  
 يوم الخ) الصماخر راجعة إلى القوس في البيت السابق والمعنى التحاررت هؤلاء  
 القوس وتقاتلوا صاص دماؤه التي يصفونها في القال تذكرت ما بينهم من  
 القراءة اجتمعهم صاضت دموعها اشعاعاً على قطيعة نرحم يريد انهم مع كونهم  
 اقارب تقاتلوا وتقاتلوا (قوله من ان معها الخ) لأن الظاهر أن يكون في الشرط  
 والجراء طرفاً ثرواح (أوبه وتمد بعكس الخ) ففيه تبديل المعنى ونعكسه أو لا ثم  
 يتعد ووقع التبدل في معطوف بخلاف رد المعبر على المصدر فإنه أراد الفظين  
 أحدهما في أول الكلام وتلقى في آخره كافي قوله تعالى (وتخشى الناس  
 والله أحق أن تخشوه) هذا كالعكس من المحسنة المعوية ورد المعبر  
 على المصدر من محسنة المعوية (قوله ومعنى وقوعه الخ) أي ليس  
 معناه أنه يقع في شيء كالم بين طرفين (قوله وهما لفظان واقعان في طرفي

جائتين) يريد بذلك ان وقوعهما جرتين من طرفي لجهتين او حسب كون العكس واقعا في جنتين لاختلافهما باعتبار المسند اعني عن ويحلون ولولا وقوعهما في الطرفين بل كان نفس الطرفين فيهما كان العكس بين طرفي جهة اذلا لاختلاف الا بالتقديم والتأخير فاقبل كما انهما واقعا في طرفي جهتين واقعا نفس الطرفين ايضا فلاقوه لقول بان العكس واقع في لفظين واقعين في طرفي جنتين وهم (قوله ونقصه انه قد خيرا ملح) اي نقصه بقوله بي قائلا انه قد خيرا ملح بل على ذلك قوله بل عفاها التقديم وغيرها الارواح ولديم وهي جمع ربح لانه في الاصل واوقفت بالسب لكسر ما فيها فادار الـ لكسر ما الى الاصل (قوله مضافان حقيقيان او مجازيان او احدهما حقيقي والاخر مجازي) لا يعتبر بينهما لزوم وانتقال من احدهما الى الاخر وهما يتصوران تورية عن المجازي وكفاية وبهذا ظهر ان التورية ليست من ارادة المعنى بطرق محسنة في وصوح الدلالة حتى تكون من علم البيان امه ادا كان المعنى مجازيا او احدهما مجازيا كانت من علم البيان بالنسبة الى المعنى الحقيقي لهما او لاحدهما واساسا لسهولة الى معنى احدى هو تورية باقيا من اليه فلا ادلا علاقة بينهما ولا اسفل من احدهما الى الاخر قد در فانه مما حتى على بعض الاداء (قوله قريب وبعيد) اي قريب الى المعنى لكثرة استعماله فيه وبعيد عنه فكأن المعنى القريب ما تر لعبد والتعبير عليه وهو محسوب التورية من الخصائص المعنوية فانها اربعة المعنى المقصور تحت الست كالصورة الحسية وحصول المعنى بعد الطلب وهو اذ هو كالالعبد متساوين في الفهم لم يكن تورية بل اجبلا (قوله على قرينة حمية) حيث يذهب الوهم قبل التأمل الى ارادة المعنى القريب ولو كانت التورية وحق لم يكن تورية لعدم ستر القريب للحيد (قوله ولم يقرب به مع) فيه ان المرش بميل الى المعنى القريب (قوله اعني القدرة) ولا فائدة كالمجموع ايسر (قوله بميل الى المعنى بمرتب) لان النساء وان كان يطلب القدرة لكن طلبة ليد اكثر (قوله فماترق) من التمرق اي ما يميز بينهما (قوله وقد يكون مح) شعره ان ليس في البيت البتة كل من التوريتين ترشحا للآخرى وليس كذلك لان ذكر الجد والجدى كما به ترشيح للعرافة كذلك اعرافة ترشيح للحمل والجدى الا ان يقال استعمل الجد والجدى وجملا في ارحين وولد ابقر والعن شاع لانه وت بينهما في القرب والبعد (قوله اد صدق) من التصديق وكذلك كذب اي اذا حصل المعنى ما يتناه من الجد شبه حله محب من يجر الخطاب بمراده فيعطيه اياه ويصدق في ذلك انظر كافي قوله صلى الله عليه وسلم فيصدق

الفرح أو يكذبه والمجيلة فتح الميم وكسر الخاء الظن كذا في شمس العلوم  
والقاموس أي وإن كذب الضم ميقونه الميم ويحتمل أن يكون على صيغة اسم الفاعل  
من التخييل أي القوة المجيلة وقيل التماس الصدق والكذب بمعنى الثبوت والانتفاء أي  
أثبتت أجدوا أني المجيلة أي المظنة أي علامة تلك المكارم (قوله أنه تمثيل) أي  
تصوير لما صرح به في قوله تمثيل وتصوير تعظمته وأيسر المراد أنه استعارة تمثيلية أو تشبيه  
تمثيلي لعدم علاقة التشبيه (قوله بميرد في الملك) بضم الميم أي السلاطنة (قوله  
والتحصيل) أي الاحتمال لصيغته شبيهة في بناء ما يراد النعمة الدنيوية والآخرية (قوله  
أن يستعمل) من محله إذا سعى بالباطل وبعدى بإباء (قوله حبيبته أو بحراً) إما حال  
من مفرداته أو خبر كان المحذوف (قوله أي بالتصغير الرابع) فالصغير مستعمل  
في معنى آخر لكونه عبارة عن الظهور والتصغير العائض التماثل يقتضي تقدم ذكر المرحوم  
لا استعماله في معنى يراد منه جمع فلا يبرم استعمال اللفظ في المعين ولا الجمع بين  
الحقيقة والمجاز إذا أراد تصغير المعنى المجري على ما فهم (قوله أدارل السماء  
الحج) وصف الشاعر قومه بالعلية على من عداهم من الأقوام منهم برعون كلامهم  
من غير صائهم (قوله بين حوائجهم وفلوعى) الخواص الاصلاص التي تحت  
الترائب وهي ما بين الصبر والفسوق بما إلى الظهور الواحد صائحة كذا في الاصباح  
(قوله ما حد الصغيرين آه) وكلا المعينين محذوفين للمعاقلة اسم للشعر في البداية  
في الإيضاح الشعر بدل الازو حيث يكون المعنى الذي حققوا لا يعاديه سب إلى الدار  
والى ما يوقد به (قوله وهو ذكر مح) بصيرتكم والسر لانها زوج واحد  
من الحسات (قوله نحو من رجته مح) فالقول قد تعين الصغير في السكون أوجه للعود  
إلى القليل فلا يكون لآية من يلف وأسر لم يسبق من اشتراط عدم التعيين فيه  
فتستلزم المعنى فيسبق من لا اشتراط في هو التعيين بحسب المعنى والتعيين في الآية  
الكرامة أنه هو بحسب المعنى لا لفظ فالرأى الصغير صريح لا يور إلى انه من حيث  
اللفظ فلا تعين لفظ اصلا كذا في شرح افتتاح الشريفي (قوله اس حبوش)  
ما جاء المهملة والياء اللينة تحتانه شبيهة واشين المعجمة على وزن ثور والظف  
بالكسر والسكون اسود وهو نزل للجمع والمعنى كيف أخرج من حبش ودواعي  
الحب من حسن العينين واعتذر لقفامة وعظم لرؤف موحودة فيك (قوله  
أولا) أي قبل النشر فليس مراد من القولين بقولين لعدم ذكرهما قبل النشر  
بل القولين المذكورين في صم فأو (قوله على ما صرح به المح) حيث أورد كلمة  
ثم بعد قوله أن تلقى فاه على نفعه يكون صائفاً على الشعر (قوله فذهب

بين الفريقين المح) هذا واضح ان الكلام في انه لما جمع بين الفريقين او القولين في اللف  
يجب ان يذكر ما لكل في الشر ليرد السمع الى كل فريق او قول مقوله فالظاهر  
الواحدون كلمة او قال الشارح رحمه الله تعالى في شرح المفاتيح وقد جرى الاستعمال  
في اللف الاجالي على ان يذكر الشر بكلمة او لا ما وقع الاتفاق عليه هو احد  
القولين واتفاق الموكول الى فهم السامع هو النعمين وفيه بحث لان اللزم في اللف  
والشر الاجالي ان يذكر ما لكل من احاد المتعدد بشي ذكره اجالا واما كونه  
متفصلا بين احاد المتعدد فلا وان الموكول الى فهم السامع حيث يكون تعيين  
الاحاد انهم لا رد ما لكل من احاد المتعدد اليه وهو كان مذكوره كافيا في اللف  
والشر الاجالي لزم ان يكون قالوا لي يدخل الجنة الاحاد هم منه وان شئت تفصيله  
فارجع الى تعليقاتنا على تفسير الفاضل (قوله وهذا معنى لطف مسلكه) الذي  
اشار اليه صاحب الكشف بقوله وهذا نوع من تفتيط المسلك المح وقيل  
في وجه لسه ان لاف مرتب على الشر معصوم منه والاعم لا عطف انكس وقيل  
لانه لم يصرح بالوقوف او لا بل بما يدل عليه وحين قصد ذكره حذف اللفظ الدال  
عليه ورد عليهما انهما لا يوجدان لطفا لا يندرج اليه الا لهما المحدث ولا نسلم  
انه لم يرتب على اشرار شر مرتب في اللف المفصل ثم رتب اللف المحل  
عليه ولا نعلم انه لم يصرح بالوقوف فانه مصرح بالوقوف المفصل ثم ذكر المحل  
ام لفظا او تقديرا او معدي وجهه ان مقتضى الظاهر ترتيب الواو لكونها مللا لما سبق  
ولذا قال من لم يندرب علم البيان ان لو او رائده او معطوفة على كلمة مقدرة فيصح  
عطفه على ما سبق مع بقاء التعارض وبيان اختياره على ترك العطف دقيق لا يندرج  
اليه الا لفظ المحذوف من علماء اليس فيقدر الفهم على مشتقلا على ما سبق اجالا  
فيكون ماسق قرينة على حذفه ولكونه مشتقلا على ماسق يبقى التعليل محالة  
ولكونه مبيرا له بالاجال ونقصيل بصرح منه ولا فائدة هذا المصنف كمال  
العناية بشأن الاحكام السابقة حيث ذكرت اوله صيلا ثم ذكرت اجالا ثم عالت  
من غير تعيين ثقة على فهم السامع به ملاحظتها مرة بعد اخرى ويرد كل واحد  
من العلل الى ما يليق به يكون ايراد اللف طبع اولي من تركها (قوله شرع  
ذات) اي بين قدر الفعل مؤخر اكا اختياره اعرف لان حذف العلل يدل على كمال  
العناية بشأن العلل وقدره الفاضل مقدما كما ذهب اليه لرحاح رعاية للاصول  
مع عدم مقتضى الاخير (قوله وامر المرخص له) بمراعاة عدة ما عطف  
من غير نقصان فيه المستفاد من قوله تعالى (عدة من ايام حر) كانه قبل فوجب



عليه قضاء ما فات مراعى فيه عدة ما افطر ( قوله ومن الترخيص الخ )  
المستفاد من قوله تعالى ( يريد بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ) او من قوله تعالى  
( عدة من ايام اخر ) ( قوله من كيفية القضاء الخ ) المستفاد من اطلاق ايام اخر  
اى فليبه عدة من ايام اخر كيف ما تيسر متواصلا او متقطعا ( قوله اى ارادة  
الخ ) يعنى ان انترجى مجرد من الارادة اى اطلب على ما هو مذهب الاعتزال  
من ان ارادة تعالى لغرض غير امره وحوار تخلف المراد من الارادة وتعمير الاسلوب  
عن الشكر والاشارة الى ان هذا انطوى بمنزلة المرحو لغوة الاسباب المتأخذة  
فى حصوله وهى ظهور كون ترخيص نعمة ولحاظ موقفا تكمال رافقه تعالى  
وكرمه مع عدم فوات بركات الشهر ( قوله بل هو توطئة الخ ) فيه انه لا دليل  
فى الآية على كونه توطئة فان كلا الحكمين مدسكوران بالنسبة واحده لم يصرح  
احدهما على الاخر ( قوله ليفرع الترخيص الخ ) اعادة من فى قوله ومن الترخيص  
عظما على قوله من امر الشاهد بل على عدم تفرعه على امر الشاهد بصوم  
الشهر فلاولى ترك تفرع الترخيص والاكتفاء بما مر ( قوله انه لم يقل الخ ) الظاهر  
ان ثبوت من القرب انعطوف عليه بخلاف قوله ومن الترخيص ( قوله وفى هذا  
دلالة واضحة الخ ) حسب بقوله جعل قوله ولتكر واعله آية ( قوله شامخ  
لامر الشاهد الخ ) فاعنى وتكملوا عدة لشهر بالاراء عند عدم العذر والقضاء  
فى حال الاقصر بالعدر بتحصين حيراته ولا يهوت عنكم بركات صومه بعصمت ابامه  
او كملت وهدد الله انظر انى ذكره الشارح رحمه الله بقوله وفيه نظر الخ  
( قوله على انه الخ ) يمكن ان يقال ان ترك اضافة عدة الى ما افطر فربه على انه  
اراد مطلقا لعدة ما افطر قال قدس سره واما الآية الكريمة الخ \* فيه  
ان ما ذكره التاجيد عاقله انما هو والسر انى فى لاية تخصوصها ولا يبعد لطافة  
الوع والفول من نوع عدة من ان يحتاج تحصيل بعض ما فات فيه الى دقة  
الظر لا يبعد من عدة انكشف ولو سلم دقة وجه التعليل فيد احتياجه اى  
العكر القامص لا اختصاصه بالنسبة بالحدث \* قال قدس سره ان تعليل الامر  
الخ \* بيان للطاقة حجة المناسبة \* قال قدس سره وان فعل الخ \* عطف على  
قوله ان تعليل الامر الخ \* بيان لدقة وجه التعليل \* قال قدس سره مستنبط  
من غير \* اى غير العمل يعنى ان عمله بس مدسكور صريحا انما هو مستنبط  
من قوله تعالى ( عدة من ايام اخر ) \* قال قدس سره وان كل واحدة من العليين \*  
اى لتكروا الله على ما يريدكم وعلمكم تشكروا \* قال قدس سره ان الشكر اولى

الح \* لان الترخيص نعمة ظاهرة واصلة الى العباد وتعميم كيفية الفضاء انفس  
 بالهداية لكون المقصود منه اخروج من عبدة ملزم على العباد ( قوله ان يجمع  
 بين متعدد الخ ) كان الظاهر ان يجمع متعدد لدخل نقط ليس للاشارة الى ان  
 التعدد يجب ان يكون في الذكر فليس قوسا لنوع رتبة الجواهر الدنيا من الجمع  
 ( قوله ابي الغنايم ) على وزن كراهية ( قوله ان شباب ) صحيح السكاكي رحمه الله  
 كسر ان على سدين الحكاية ٧ نضبا ما تقرر عندهم ولد صار المصاريع ثلاثة  
 ( قوله هي ما يدعو الخ ) عبر عنه بنفسه مائة ( قوله ابعاع تباين الخ ) ليس  
 اراد التباين المصطلح بل المعنى الاموى اى افتقر في بين امرين مشتركين في نوع  
 ( قوله فانه دقيق ) وجه الدقة ان الاصداء في ذكر مالكل متعقبة ابعالا والتعيين  
 معوض الى اسماع الا ان المتأخر من صفة مسكن اسيد ان يكون على التعيين  
 ( قوله لا يقيم على صميم ) اى ظلم اى لا يتوطن في مواطن انظروا احدا لا الادلان  
 ( قوله فلا ترى له ) اى للولد اول لكل واحد من العبر والوتد ( قوله ولا تتعني التعيين )  
 لان المراد التعيين في العظاير التعيين بالمقابلة متحقق في اقام والشر ايضا  
 كما مر ( قوله ولو سلم سواء الخ ) معنى ان سم الاشارة فيما نحن فيه انسان فلا بد  
 لكل منهم من مثير اذ مع من التعيين متحقق الا ان تعني بكنى وجه بين  
 بخلاف اللف والشر فان من التعيين مع من غير مائة دقيقة قد حسي على  
 بعض الساطرين ( قوله الجمع مع التفرق ) اورد كله مع اشارة الى ان الحسن  
 اجتماعهم وكذا اجتماعي وانما يريد كراحتهم مع التعيين الاخر بعضها  
 مع بعض كالصاق مع مقامة يدب مع و سرق من مقالة فاجتمعت عليهم  
 موجب لحسن رائد على كل واحد منهم ( قوله من جهة اخرى والاحتراق ) اى  
 حره واحتراقه وفيه اشارة الى ان المراد بحر النار حرها في نفسها لا غيرها فانه  
 المناسب تشييد القلب بها ( قوله وحتى متعلق مع ) اى عطف عليه لان  
 الحارة لا تدخل على الفعل ( قوله وقد ثبت به ) من حد ع ل في شرح الشفاء  
 والشفاء مدحت شمس وهي كسبة عن حرب واهلانة ( قوله فاعلم الخ )  
 اعتراض بالقول والبرج كعب جمع بدعة حكمة مؤتمدة كذا ( قوله ياتي الله )  
 كقوله تعالى ( هل ينظرون الا ان ياتيهم الله ) والمراد امره لا متاع لا بيان على الله  
 تعالى ( قوله اوياتي اليوم ) والمراد اتيان هو له فلا يلزم جعل اليوم وقتا لا بيان  
 اليوم وحدث الشيء نفسه ( قوله والاندوس الخ ) وقع في شرحه تلفيح  
 او العاصلة وهو الموافق لتفسير القصي وفي شرح مفتاح العلامة الواد الواصلة

٧ نضبا نضفة

ولكل وجه ان قصد دفع التدافع بين الآيتين فالو وان قصد بيان معنى الآيتين  
فالو او تكون دفع التدافع حاصل (قوله وحت له النار) هكذا يفسر القاضي  
ومعنى وحت ثبت ولزم من ذلك وجوب على الله تعالى عذابه لا معنى لوجوب العبد  
فيكون دخولهم اسروا الجنة مستلزما من التعريف ويكون محط الفائدة في التقسيم  
القيدي معنى قوله تعالى (لهم فيها زفير وشهيق خالدين فيها) فالظاهر على مذهب  
اهل السنة ان يفسر الشقي بمن له الشقوة في الجنة ككفره كانت او عصيانا والسعد  
بمن له السعادة في الجنة ما كان مؤمنا كاهو المتبادر وحيث يكون محط الفائدة  
قوله في النار مع فيوده (قوله لزم ارجاع النفس والشهيق رده) والمراد بهما  
الدلالة على شدة كربهم ونهمهم ونشيد حالهم بحال من استولت الحرارة على  
قلبه (قوله اي سموات الارض وارضها) في تفسير القاضي وفيه نظر لانه تشبيه  
بما يعرف اكثر الخلق وحوده ودوامه ومن عرفه فاعلم به بما يدل على دوام  
الثواب والعقاب فلا يجدى له تشبيهه به وفي قوله لا يعرف اكثر الخلق وحوده  
اشاره الى رد الاستدلال العقلي لدى ذكره صاحب الكشف بقوله لانه لا بد لاهل  
الآخرة مما فعلهم ويعلمهم اسماء بحلقه الله او يعلمهم العرش وكل ما يظلال فهو  
سماء فان كون المظلل ضروريا لهم لاستلزام معرفتهم به على انه ان لم يكن انقل  
ضروريا لمحل اتعالمهم لاستلزام كون المظلل ضروريا وان حل اسماء والارض على  
المظلل وانقل خلاف المعنى الصاهر لا بد له من قرينة وفي قوله ودوامه ومن عرفه  
الح اشارة الى رد الاستدلال العقلي لدى ذكره بقوله والدليل على ان لها سموات وارضها  
قوله تعالى يوم تبدل الارض غير الارض واسموات) وقوله تعالى (واورثنا الارض بنوه  
من الجنة حيث نشاء) به انما يدل على وجود السماء والارض لها مادوامها فلا يعرف  
به واعا يعرف دليل دوام دار الثواب في دوامه بدوامها فالنسبة اليه لا يجدى  
فعلا (قوله ولكه منتهى عبر الهبة) نصريح بمعنى مما لا يشاء بشانه فكلمة  
لكن ليمرر التأكيد كافي قولنا لو حتى لا كرمك لكك لم تنجى على ما في المعنى  
والاقتان (قوله في عذاب اسر) اشارة الى ان المراد بقوله في النار عذاب النار لا دار  
العقاب لقوله تعالى (لهم فيها زفير وشهيق) فالارجاع النفس ورده انما يكون من حر  
النار وحرارة ويقول تعالى (في الجنة) بهم الجنة لقوله تعالى (عطاء غير محدود) فال  
المناسبات لعم الجنة مطلقا لا مطلقا لا دخولهم (قوله بمعنى ناهي السراخ) يعني ان  
مقتضى الاستثناء من جنود في عذاب النار ان لا يبعدوا بها في جميع الاوقات بل  
ان يبعدوا في بعضها من بحر كعذاب الزمهرير وعذاب سحق طائفة وخشيته واخطائه

وهذا لا يقتضي الخروج من جهنم وكذا مقتضى الاستثناء من الخلود في نعيم الجنة  
 أي الذات الجسمانية ان نعيموا بغير آخر من المرات لروحانية كرضوان الله ويلتذذوا  
 بها بحيث يقطع عنهم المرات الجسمانية وهو لا يقتضي خروجهم من الجنة ( قوله  
 ما هو أكبر منها ) كما قال الله تعالى ( وعد الله المؤمنين والمؤمنات حيات تجري من تحتها  
 الأنهار خالدين فيها ومساكن طيبة في جنات عدن ورضوان من الله أكبر ) ( قوله  
 ما لا يعرف كنهه إلا الله تعالى ) كما قال الله تعالى ( فلا تعلم نفس ما أحق لهم من قرّة  
 أعين ) ( قوله بناء على مذهبه ) من ان من دخل الدار لا يخرج منها أبداً وهو الكافر  
 وصاحب الكبيرة الغير الثابت وما سواهما لا يدخل الدار كما عرفنا في الكلام ( قوله  
 يكفي فيه صرفه من العض ) ولا يقتضي صرفه عن كل في وقت ما حتى يبرم خروج  
 الكفار عن الدار ( قوله والتأييد الخ ) يريد ان قوله تعالى ( خالدين فيها ) حال  
 مقدرة لعدم مقارنته بالعام فالقدير اما الذين سعدوا في الجنة مقدرين الخلود  
 فيها مادامت السموات والارض و الخلود المقدر لا يقتضي سابعة الدخول بل  
 تقديره ولا حل الإشارة أي هذا غير من الخلود بل كما قد قال الخلود المقدر من حد  
 ادأيد أي ثبوت الحكم السابق وهو النكاح في الجنة أبد أي في جميع الاوقات  
 المستقلة من وقت دخول أهل الجنة فيها ولأيد من وقت معين كما يقتضيه باعتبار  
 الاسماء كما في الاستثناء الاول يقتضي ما عتبر في الابتداء لعدم بقاء التأيد من الوقت  
 المعين فحينئذ اندفع ما أورده السيد متاعاً لصاحب الكشف من ان الاستثناء  
 يقتضي اخراجاً من الخلود وهو لا محالة بعد الدخول لان ذلك اعما هو  
 في الخلود المحقق دون المقدر وسكنا ما أورده من انه لا دلالة في اللفظ  
 على البدأ المعين فان المنبأ من الآية خلود عريقين من وقت الدخول  
 هذا وقديس في تفسير الاستثناء وحده احرماً من قيل ( ولا تنكحوا ما نكح  
 ابائكم من النساء الا ما قد سلف ) و ( لا يدورون فيه موت الاموات الاول ) وفيه انه  
 انما تنكح اذا كان في الآية قريب على انه يعنى ما عتبر في الآية ومنها انه استثناء  
 من اصل الحكم والمستثنى من توقفهم في موقف محض وديت لا يظهرونه يقتضي  
 ان يكونوا في الدارين متى اليوم او مدة ثلثهم في اسبب وفي البرزخ ان لم يقيد باليوم  
 وفيه ضعف لفظ التأخره عن الدار ولا مدخل له في الاستثناء ومعنى لا استثناء زمان  
 الوقف او مدة الالبث المذكور لا لاقاؤه فيه فانه معصوم من سوق الكلام وان  
 الابهام بقوله الا ما شاء ربك واسخيم الذي يعطيه لاسبق له رويق ومنها انه استثناء  
 من قوله تعالى ( لهم فيها زفير وشهيق ) وفيه مع كونه خلاف الظاهر انه لا يخرج

في المقابل ومنها انه بمعنى سوى كقولك على القان الا الالف التي كانت بمعنى  
سوى والمعنى سوى شيء ريث من زيادة التي لا آخر لها على مدة بقاء السموات  
والارض وفيه انه صرف لفظ لا من معناه الحقيقي بلا صارف بخلاف القول  
المذكور وانه منى على جن السموات والارض على هذين الجسمين المعروفين  
وان الظاهر على هذا للمعنى بان حدين فيها ابدأ كافي النصوص الاخر ومنها  
انما بمعنى من والمخرج هو العصة في الاستثنائي ولا بد من القول بالاستثناء من اصل  
الحكم وحينئذ لا حاجة الى حمل ما بمعنى من ومنها ان لا معنى بعد هذا هو الاقوال  
المنقولة في هذه الآية فقلت بالاعتبار ( قوله واطلاق اسماء الخ ) في تفسير  
القاضي لا يقال فعلى هذا لم يكن قوله فهم شق وسعد تقسيم صحيحا لان من شرطه  
ان يكون صفة كل قسم متبعة عن قسمه لان ذلك الشرط حيث التقسيم لا تفصل  
حقيق او مانع من الجمع وهذا المراد ان اهل الموقف لا يفرحون عن القسمة  
وان حالهم لا يتحول من الشدة والسعادة وذلك لا يمنع اجتماع الامرين في شخص  
بالاعتبارين انتهى وخلاصة ان التفرقة باعتبار الوصفين لا باعتبار الذات **وقال**  
**عند سره ان قلب ما وجد العطف** **والخ** في الكشف التزويج حمل النبي  
روجا وقوله ذكر يا واما نسب من الضمير والواو لاسم ولتركب من القسمين السابقين  
لم يكرر به المشقة وفي الكواشي انما حال والضمير راجع الى المذكور والمعنى  
او يجعل المذكور زوجا حسب كونهم ذكورا مع الاناث والحال افاد ان زوجتهم  
باعتبار صم الاناث اليهم فذكر هذا القسم بكلمة او بدون ذكر المشية لانه كانه  
ليس قسما على حدة من تركبه من القسمين السابقين كانه قسما من يشاء الاناث  
والذكور مفردين او مجتمعين ثم قبل ويجعل من يشاء عقيما بعد المشية لانه قسم  
آخر وهذا اول معنى في تفسير بعض من قوله ونعير اعطاف في الثالث لانه قسم  
المشترك بين القسمين ولم يخرج به الرابع لانه صاحبه ما قسم المشترك بين الاقسام  
الثلاثة واما الوجه الذي ذكره السيد فيه حسب لانه على تقدير رجوع الضمير  
الى من يشاء يكون معاد قوله او يزوجهم اخ انه يحسن من يشاء روجا والمقصود انه  
يهم روجا ولا يظهر وجه تعلق قوله **ذكرنا** وانا ما عاقله ومن هذا ظهر  
ضعف ما قبل ان يذكر **واذا** منصوب برفع الحاض اي يقرنهم بالذكور والامات  
ولو سلم ان يكون الضمير يزوج لهم **في** في شمس لعلوم من انه يقال روجا لامل  
صغيرها وكبرها اي قرب صغيرها مع كبيرها **قال الله تعالى** ( يزوجهم  
ذكرانا وانا ) اي يقرن لهم ذكرها واما كائن ( والهم قدرناه مازل ) اي

قد رنا هاله فارجاع الصمير الى من يشاء لا يقتضى ان يكون المفعول المقدر في المرجوع  
اعنى هذه الذكورا والانات معتبرا في الراجع حتى يفسد اعنى ولو سلم فيرد عليه  
ان ليس المعنى على الدلية كما قرر بل على انه بهب بعضهم صنف واحدا وبعضهم  
صنفين وبعضهم لايهم شيئا منهما وان ليس التقسيم المشبه مستقدا من قوله  
او يروجهم ذكرانا وانانا ولو سلم فمن شاء في حقه يد كورفته او الانات فقط  
لا يمكن في حقه بدلها مشبه الانات والذكور ومن شاء لله كان على ما في  
الحديث المرفوع نعم انه يمكن في نفسه بالنظر الى دته تعالى ما بعد تعلق المشية فلا  
هذا قد برأيتك تطلمع على ما هو احسن مما ذكر كرت قال قدس سره هي عدم  
لزوم المشية الخ فيه انه حينئذ يكون معاد الآية امكان الترويج في حقه  
بسبب عدم لزوم المشية والمقصود ونوع الترويج (قوله لاجل المسالمة  
لتكمال الخ) اشارة الى ان اللام صالحة لصفة لالاحسن والمذلة في التكامل  
قد يكون مطلوبا في نفسها وقد تكون مطلوبا لتكمال كايضا لخصان لقب  
من فلان اسدا وامل ان اللفظ في التصريح مستعملة في المعنى الحقيقية فليس  
هو من دواحل السلافة لعدم ثاق الوصول والخفاء في الالة الوصيفة  
كما مر بخلاف الاستعارة لتكونها مجردا يسأتى به الموضوع واحدا فلما  
كانت من دواحل البلاغة والتجريد لاجل المسالمة في الوصف فليس داخل  
في البلاغة على ما فهم (قوله عن التجريدية) جعل بعضهم التجريد معنى راسد  
لتكملة من والاصح انها ابتدائية كما ان الباء التجريدية هي الملازمة (قوله فلنأمل)  
لعل وجه التأمل انه اذا كان لقاء زيد لقاء الاسد حصل البلاغة بجعله عين الاسد  
كافي الاستعارة وان كانت المسالمة الحاصلة من التجريد ومراد بقوله والعرض  
التشبيه ان المقصود الاصلى التشبيه (قوله ومذلة في انصافها بالشدة) اي شدة  
الاعداء فان ابالفة في الظلود يوجب شدة العدا فان احتمل الانقطاع يهونه  
(قوله محذوب) اي رواية والافهموز رصه بالمعطف على محوى محذوف العائد  
اي فيها (قوله ادلا معى لا تراخ) فان يقال انترع لله تعالى من دانه دنا ماله  
في ربوبته للنبي عليه السلام لانه يلزم الامر بالصلاة للرب منزع (قوله في البيت)  
اي في كونه من التجريد (قوله بل هو) اي اجتمعا هما واقع فان رجح مد كور معنى  
(قوله لتكنة الخ) لا ينبغي ان النكتة المذكورة تحصل بمجرد حمل نفسه بحاط  
ولا تنوقف على التجريد فالصواب ان يقال ان اجتمعا هما وقع في صورة يكون  
الاسلوب المنقول اليه دالا على صفة كما فيمنح فيه هو بمعنى قوله كريم الثقات

من حيث انه انفق من التكلّم الى تعينه وتجريد من حيث التعبير بصيغة الصفة  
 مألوفة في كرمه وبما ذكره المدّعي من كرم السيد من ان الالتفات يقتضي الاتحاد  
 والتجريد يقتضي التعرّف ولو اذناه هبيلهما ناسف لانه انما يلزم لو كان اعتبار المتشافين  
 من جهة واحدة \* قال قدس سره بحسب اقتضاء المقام \* انما قال ذلك لانه ان  
 البطل لا يستلزم اثبات اخود لوجود الواسطة \* قال قدس سره ولا دليل الخ \*  
 فيه ان بيت المذكور مثل بكفيه لاحتمال والسبيل انما يلزم اذا كان شاهداً ( قوله  
 اراد بالحال المعنى ) في اسح الاسعد يارى كرس ظامنى فليس النطق في المدّح  
 ان لم يكن المعنى في الاهداء قدس سره حاله وهو انفق اذ العقر لاسعد الاهداء وانما  
 بسعد المعنى وهو عار منه فتفسير الحاد بالمعنى يس كما يدعى ايس شى ( قوله وانما  
 يدعى ذلك الخ ) اشار بذلك الى ان قوله لثلاثين الخ خارج عن التعريف بان  
 لغايته لفرق بينه وبين ركوب ( قوله انه غير متناه ) او غير بالغ في النهاية ( قوله  
 ادعى ان جاره الخ ) الحصر مستبعد من عموم حيث مالا ولهذا الحصر صار ممكناً  
 نادياً ( قوله مقولان الخ ) واعلم ان هذا كرم من المقول والمردود بالنظر الى الدبيع  
 واعتبارات الشعر وما بالنظر الى ليدن فكل مقول لانه لا يستحق محراء على  
 معانيها الخفيفة من كبد او مجازات مرسله كانت او استعارة بالنظر الى الوارد  
 والامثلة لقوله تعالى ( يكاد ريه يمسى ) بحر مركب من كثرة صفته وبوره  
 وقول ابي الطيب بحر عن كثرة العصار فوق رؤس الخيد وقول القاضى بحر عن طول  
 سهره وكثرة نظره الى الكوكب وقوله اسكر بالامس لا امتناع من ان يقال انه  
 مجاز عن سرعة سكره ووبوعه وحرصه على الشرب كذا افاده بعض الناظرين  
 والاظهر ان يقال ان المقولة والمردودة ادهى بالسبب الى المعنى المطابق لما اظهر  
 الى ما هو المقصود اعنى ادعى كل الوصف ( قوله ان الصحة ) اى الامكان فلا مرد  
 ان صحة كلام الله تعالى لا مرد عنها فكيف يقال فيه ما به اى الصحة ( قوله  
 اراد صحة التصوب على طريقته هل ذلك ) يراد الصحة بتعقّب اداء اصل المعنى  
 وكونه على طريقة من الكلام من صحبته المعروفة فان المجاورة لا تتوقف على  
 كونه على طريقته وان كان مراد به اى ذلك ( قوله وكاله اراد الخ ) فان اللائق  
 بالدعوة العامة انقدمات المشهورة لكون النفس مطوعة لها بخلاف البرهان  
 فانه مختص باولى الاليات الخاصة ( قوله ليس قطعى الاستلزام للفساد ) بمعنى الخرج  
 عن هذا النظام المشهود ولو ريد به عدم النكون يكون قطعى الاستلزام وتقصيه  
 في شرح العقائد للشرح رحمه الله تعالى ( قوله موطنه لا قسم ) قيل على ان المذكور

في معرض الجواب جواب القسم لأحرار الشرط (قوله أهون وأسهل عليه)  
 لا بالنظر إلى ذاته تعالى ادلائه تصور في حقه تعالى السهولة والسهولة بل على  
 ما حرت عليه العادة فيما بينكم من أن كل فعل وقع من شخص مرة كان عادته  
 أسهل عليه لحصول الممارسة (قوله في الامكان) أي مكان الصدور ادلائه كان  
 الدائي لا يمكن فيه الشدة والصعب (قوله على مقياس تحقيق) يعني اموجود  
 الخارجي فتوهم انه بمعنى الوجود في نفس الامر (قوله ونوكان لامر كانواهم)  
 من ان الاعتناء لا يكون الا عبر تحقيق (قوله أي لمثله) في انماح حتى وحكاة في فعله  
 ما تدواش ودركار (قوله وشعوقه عليها) أي شعوق عطش على لشهاب لان صفة  
 عطشه اختار في كثير الآثار الواقعة في موقعه بخلاف شحوب فاه ليس له اختيار  
 في نزول المطر وانماها قبلية بالنسبة إلى آثار عطشه واقعه في غير موقعها وليس المعنى  
 ان نائل السحاب لم يشأه فأنه فاعلمت السحاب عدم المشاهدة بين الدائين تحت قصدتها  
 الرخصاء حتى يقتضي وجود نائل السحاب او لا يظهره عدم المشاهدة بين اساتين  
 الموحب لصحي الموحدة لرصاء فلا يتم ان نزول المطر مطلقا في إحداها الخادثة  
 بسبب عطشه المدحوح (قوله لكأنت حلة حقيقة) أي في لمادة لان الكلام  
 في العلة العادية فلا يرد اعتراض السيد (قوله أي حذارى يابسة) اشر إلى ان لا ماسة  
 في حذارك اصافة المصدر إلى المفعول لا إلى الفاعل بمعنى مصته يقال حذاره  
 ومن يقال حذرت منه كافي إلى (قوله أي نسر عبي من العرق) ففرق انسان  
 العين كناية عن العبي أي نجى حذارك من العبي فلا يرد ما قيل ان الماص ان يقول  
 نجى نفسي من العرق لان انسان العين بعرق مدمع قليل ولا يحتاج إلى ان يحجب بالانسان  
 العين هو الساكن في الماء الماهر في علم الماء فار كان يفرق يكون كثير الماء في الغاية  
 (قوله أي شد النطاق أخ) النطاق في الأصل شفة تلتسه لمرأفة وقد تطلق على ما تشد  
 امرأة تلك الشفة في وسطها ولهذا المعنى سميت اسماء بنت ابي بكر ذات النطاقين  
 وهو المراد بهما ولا يناسب تفسيره ان تطلق بشدة منطقة لاجل احوار مؤث ولا يقلد  
 الكواكب التي في حول الجواراء منطقة الجواراء ل نطاقها (قوله قصد تعليلها)  
 بنية خدمة المدحوح لا بجنى انه لا يصلح تعليل رؤية النطاق بنية خدمة المدحوح  
 انما يصلح تعليل الانطاق بها اللهم الا ان يحسن رؤيه سطق كدية عن وجوده  
 (قوله مدامع) جمع مدمع لما في وهي اطراف العين ونسب لسيدان اليها كسفة  
 الجريان إلى النهر (قوله يعني ساقط الريح المرن اليها) ساقط من المعنى فان شفعت  
 على صيغة المجهول معناه سميت او جعلت مقولة الشعاعة وقرأته على صيغة المعلوم



من الشفاعة بحس الورى ( قوله قصده الملائمة الخ ) يعني ان السحاب المذكور يحرق  
ويضرم من كثرة حره وخبو صدره من الغير و يطلع في تلك اى اولى تلك الدبار ويبنى  
عليه فان الدبار اللاقع هو لوى واحد هو واصبع قيام الحية ف قوله فكان نفس  
ابى تمام الخ متفرع على محوئين ( قوله احتراز الخ ) لا يخفى ان تفسير التفرع  
المذكور يستدعى اتحاد حكم لتعقبن وفي مثال المذكور الحكمين مختلفا فالناسب  
ان يقولوا هو راكب ( قوله من عص الكلب ) الكلب على ورن الكلب ( قوله وايسم آه  
اى ليسم القدر المشترك بين جميع مذكر من تأ كيد المدح بما يشبه ادم وتأ كيد الدم  
بما يشبه المدح وغير ذلك تأ كيد الشئ بما يشبه تقيصه ويحمل هذا واحدا من  
المحسبات المعنوية مدرجة تحت جمع ماد كرى وليس المراد ان يسمى تأ كيد المدح  
بما يشبه الدم بهذا الاسم ويحمل مقابلة كيد الدم بما يشبه المدح قال قدس سره  
فانه ركيب جدا لفظ ومعنى مائلا فلا لا يقال ان حدثنى اكرمك على تقدير  
محضك وامامى لان احراء المذكور وجود العيب فيهم لا ثبات وجود العيب فيهم  
( قوله ونعت دابة الاستثناء ) لم يزل ويسمى بها صفة مدح لعدم الاستثناء فيه  
حقيقة على الاستثناء فتصلا كان او لم يكن لا ينفك من اختلاف الحكمين احدهما على  
ولا اختلافهما وانما ينفك في صورته لاستثناء واليه يشير قول الشرح  
رجه الله يد كراخ ( قوله انا فصيح العرب الخ ) حظه ابن مائق من الصرب الاول  
بتأويله فالى اى لا تقصر فى فصاحتى الا اى مرقش ( قوله ويد ) معنى غير اليه  
ذهب المهور وفى المعنى المتعلق فالتعنى انا فصيح العرب لاجل اى مرقش  
ومعنى التعليل ان له مدح لافى ذلك لانه علة تامة وفى القاموس اريد بمعنى غير  
ومن اجل وعلى ( قوله واصل الاستثناء مدح الخ ) اى الراجح الكثير الاستتم ان  
فى هذا الصرب ان يكون مدح كور بعد ادلة الاستثناء غير داخل فيما قلناه وفيه  
اشارة الى انه قد يكون حلا لانه خلاف الاصل نحو فلان له جمع المحاسن  
الا انه مؤمن واسمى الصرب الاول فلكون ماقبل الاداة صفة مضافة والمستثنى  
صفة مدح يكون غير داخل فيما قلناه لانه لانه قدر دخوله ليصير متصلا  
فيبعد التأ كيد من وجهين ( قوله فبأمل ) حتى يظهر للاعدم التناقض بينهما  
اد كون الكثير الراجح فى مطلق الاستثناء الاتصال لكونه حقيقة على ما بين  
فى الاصول لا ينافى ان يكون الكثير الراجح فى نوع منه الانقطاع ( قوله  
صرب آخر ) صكوه صرر آخر من جهة انه ليس المستثنى منه فيه دفعة  
ثم مضافة بل محذوف هو اعم الاشياء بقدر دخول المستثنى فيه الا ان العامل

فيه معنى الدم وهو راجع الى انصرف الاول كانه قيل لاجب قينا الان  
 أما \* قال قدس سره الظاهر انه من الصرب الاول \* لان المذكور سابقا  
 صفة دم مفية استثنى منها صفة مدح \* قال قدس سره اعثر فيها جهتها  
 تأكيد \* جهة كونه كدهوى اثني \* به وجهة كون الاصل في الاستثناء الاتصال  
 \* قال قدس سره لا يمكن الاعتبار جهة واحدة \* وهي الجهة الثانية واما الجهة  
 الاولى فساها تقدير الدحول ولا يمكن ذلك في انصرف شقي لكون المذكور قبل  
 الاصفة مدح مثبته ولا عموم لها ويمكن ان يدل انصرف (لا يسمعون فيها لغوا) بنفي  
 سماع اللغو كان من الصرب الاول لكون سماع اللغو صفة دم مفية وانصرف  
 مثبت عدم سماع اللغو كان من الصرب الثاني المحكوك عدم سماع اللغو صفة  
 مدح مثبته \* قال قدس سره ولعله اراد ان \* فيه انه يلزم احتلال تعريف  
 انصرف الاول وتخصيصه على الاطلاق والخصر بين انصرين (قوله فالاولان  
 استثناء ان) بحدف العاطف او الثالث استثناء من الثاني وكذا قوله لكه انويل  
 (قوله هذا الصرب من الاستثناء) قال ابو رزني ويعني هذا النوع الاستثناء  
 الخداعي (قوله لان الشكاية مصرح بها) بخوله \* اني دهرنا الخدفا في نفوسنا  
 (قوله انكار اقرب) لان قوله قللت له لعمري اني فيها خ دما للمدح  
 منصبي للنهضة (قوله اعم من الاستماع) هذا بالظر الى ظاهر تعريف الاستماع  
 ما هو قبل ان ذكر المدح في التعريف بطريق التمثيل لا تخصيص يكون مساويا  
 للادماج (قوله اعدت) اي بالاجماع اي باعتبار تحريكها وتقليبها وهو جمع  
 من كقفر وهو عطاء الدين من اعلى واسفل (قوله ولا بد من جهة) الصمير  
 للمتكلم فيه التفات من التكلم الى اعيية قابل اهل ما يحتمل استلزامه الطيش وترك  
 التوقار (قوله ادخ في العزل) بالعربك في الصحاح معزلة اسماء محادثتين  
 ومرادتهم يقال عارلتها وعارلتني والاسم عزل (قوله انزل الذي يراد به  
 الخلد) \* ذكر الكلام على سبيل انطابة ويقصد به \* معنى صحيح في الحقيقة  
 (قوله ما عد) اما امر من عديع بمعنى احسب او من عدي عدي اي تجاوز (قوله  
 وهو كاسماء السكاكي الخ) كان الظاهر ان يقول وهو اسماء السكاكي رحمه الله  
 سوق الخ الا انه اعتبر ابعارة من حيث انه مسمى بالخص ومن حيث انه مسمى  
 بالسوق فزاد كاف التشبيه وهو كقولهم وهو كاعو المشهور كذا وهو كما  
 ينبغي كذا وقوله لكثرة متعلق بالجهل وكان حقه تقديم على قوله وهو كما  
 سماه السكاكي رحمه الله الا انه اخره ليكون بين الكات متعللا به (قوله المعبرق

سرى الخ) سرى صفة رقى أى ظهر بالليل والصاحى بالضاد المجهة والظاء المهملة  
من الصحو (قوله فيه دلالة الخ) أى دلالة من حيث الظاهر والافتحوز أن يكون  
التخصيص بالرجال مستفرا من مقابلة النساء (قوله انزلتى سلى الخ) حاطب  
ميرلى الشئ، والصيف للخدمة وناداهما قائلة لنداء والرواحم جمع راحمة  
والتسليم مفعول يرجع التعدى بمعنى برد وفى بعض النسخ بدل اويدفع البكاء  
اويكشف العنى أى عنه عشق ونجيرة والاستفهام انكارى أى لا يرجع ولا يدفع  
وثلاث الاثني فاعل معين على تنازع والاثني بالشديد والتخفيف جمع التمية  
وهى ما يوصع عليه انقدر أى ثلاث اجزاء واللاقع جمع بلقعة وهى الارض  
انقر التى لائى فيها (قوله يقول بالوحد) أى اعتراف المتكلم بما يوجد كلام  
المخاطب مع بى مقصوده ودقائق ماثبات مناط مقصوده فى شئ آخر وامى يحمل  
لفظه فى كلامه على غير مقصوده منه (قوله أى فى التامظ) فسر اللفظ بالتلفظ  
ادلا معنى تشابه يعطى فى نفس اللفظ فانه يستلزم اتحادهما فيخرج منه الجاس  
الغير التام (قوله فى انواع الحروف) اورد لفظ الانواع تشبها على ان الحروف  
انواع والافيكى فى الحروف (قوله فى اعدادها الخ) الاولى عددها وهى ثمان  
ادليس ثمانى بكلمات فى اعداد الحروف والهيئات الاله اورد صيغة الجمع  
نظرا الى الموار (قوله من دينة الكلمة الخ) اعلم ان يقول فان هيئة الحرف  
كيفية فحصل له باعتبار حركة ورسكون اذ الكلام فى هيئات الحروف دون  
الكلمات ولا هيئة كلمة يعتبر فيه تقديم بعض الحروف على بعض كما هو  
المشهور (قوله وهو قصص من نقر ابو حش الخ) والمعنى عيون النساء  
الشبيهة بقطع القر الوحى جلال الموت والعشق قال للانسان (قوله  
وذى زمام الخ) أى ذى حرمة وقت بلعهد دمنه أى دانه فان الدمة فى الاصل  
المعهد ثم نطبق على ذلك موصوفه وهو الشائع فى اطلاقات الفقهاء  
ولادمام الخ أى ليس له دار قبلية النساء فى مسلك العرب وهو صيانة  
عن كثرة حيرانه (قوله ماتت الخ) والمعنى كل كرم اندرس فانه يحبى  
وتحدد عهد هذا المذبح ووقع فى ديوار مصحح له من مات من حدث الزمان  
والعنى كل من مات من حوادث الزمان واسى بشدائمه بالمضنية الى الموت  
فانه يحبى لدى يحبى من عهد الله ويخاص بها ولك ان تجعل مافى مامات  
نافية ومن ردة قال قدس سره ان هذه الطايا الخ فانه بمعنى الامداد  
والوحد معنى القوة وصبرها لخاصة على الاثبات وزل عنها معنى اذهب صفة

ما اى احرف قدر الخطايا من الاعياء والكلال والمعنى مدكم يامطر يا مبارل الاحباب  
 قوتكن لاقامتها بها بعد الوصول اليها وقد ذهب عنك ليس مذهب حتى لان  
 رؤية مبارل لم تردنى الا انكر الاحباب واخرن حتى فداها \* قال قدس سره  
 وهوانها بقيت الخ \* النقاء والهمة مستند من ذهب القدر منها وما صار  
 من الموت ورل منها بمعنى لم تصبها وفى اللفظ على مع هذا السبق ولما لم يجعل  
 هذا الوجه عدلا للاول بقيل والمعنى الموت المقدر اى ظهر فيك محالته وشداثة  
 ورل صكن اى لم يصيبكن ليس بمقلع حتى \* قال قدس سره انها وان طالت الخ \*  
 فانه بمعنى الاطالة والوحد بمعنى الخزن والحشاشة صم اى الممثلة بقية الروح  
 والارماق جمع رماق بالتحريك بقية الروح فاصفة بأشدة بدعة (قوله وهذا  
 نوع آخر) فان الاول اختلاف بالحركتين والذى اختلاف بالحركة والسكون  
 والثالث اجتماع فيه الاختلاف (قوله حدى حدى) بالفتح المشقة اى حظى  
 من الدنيا اتعب النفس فى لوصل الى المطلوب (قوله اى يدون سوا عدم ابد)  
 فى ابتدائية اى كائنه من ابد او تعصبه بـ على ان السوا عدم بعض الابدى وانما  
 قاله بالمعنى ساء على انه حبتد حرف وعلى تقدير كونها تسمى اسم معنى  
 المعنى معمول يدون (قوله مطرطا) فلام من الحرف الا بى برأس و ساء وسائرهما  
 بحالهما فان احرفه بحالها فى فى كون سبط اعاده كذا قيل ويتجوز ان يكون  
 وحده اى حمل الحرف الرائد فى الاخر (قوله ووحده حسه الخ) واما وحده الحس  
 الذى يتم الاقسام الثلاثة فهو جمع الالفاظ المتشعبة ومذكره الشارح رحمه الله  
 تعالى انما يتم اداد كماله الذى فيه زيادة الحرف متحررا متصلا باللفظ اداقص  
 اما وقدم اللفظ الذى فيه زيادة الحرف او حص من انصب نحو عواصم وعواص  
 وايد عواص واعين عواصم فلا كما لا يخفى (قوله وهو لانة اضرب الخ) جعل  
 ضمير هورا جمع الى انصارم واحتاج الى التدوير وان كان قوله فى الاول يقتضى رجاءه  
 الى الحرف المتداول عليه بقوله ثم الحرف فان فاه رعاية الله و واللاحق فالحق فالحق  
 للحراس (قوله ليس من هذا القبيل) لان التمرة فى رصيته للاستعظام وهى كلمة  
 رأسها (قوله وبها روى اداقلنا) آخره \* ب هرون ارام فدا \* يجعل النجبة  
 شيئا عجيبا \* قلب هارون نورا وهو بالمرآية مومى كذا قيل والا وحنان قلب  
 هارون نوره لان الالف هرون مطروح فى الكثرة (قوله من شيمه عرار بجد) النور  
 ما حاله الفور من بلاد العرب ويسمى العورتهمة (قوله ويحور) اى على الوجه  
 لاول اصافة معرج الى الساعة اصافة على لانس معن معن فيه معن ولا به كما

في مآلث يوم الدين فبقيد استيعاب التعرّيج الساعة فيكون قليلا صفة مؤكدة  
على الوجه الثاني الاضافة بتقدير في فلا يبعد الاستيعاب فيكون قليلا صفة  
مفيدة لان التعرّيج في الساعة يحتمل ان يكون قليلا من الساعة وان يكون  
مستوعبا لها وللإشارة الى هذا المعنى قدم قليلا على ساعة لانه اعتبر الصفة  
مقدمة على الاضافة على ما فهم من ظاهر عبارته ( قوله أي قليل التعرّيج  
في الساعة ) على حذف لمضاف أو الاستفهام والاولح ان يجعل الضمير مخرج  
والتأنيث باعتبار المضاف اليه ( قوله تركاني ) إشارة الى ان دعائي مثبتة دع  
من ودع يدع ( قوله انفتحعت لمعناها ) بقول افسح الاعشى اذا انطلق لسانه  
وحلصت لفته من الحكمة وجادت ولم يلمن وافصح به أي صرح والمراد بالعمات  
التفهمات يجعل كل نعمة لغة ( قوله ومفتون ) من الفتى بمعنى الاسراق قال الله تعالى  
( يومهم على الدبر بعثون ) أو بمعنى الاعجاب أو بمعنى الجوار والرنات جمع رنة  
وهي الاصوات والتي جمع مثني وهو من الاصوات ما كان دوتري

والقاء تعصير أهل البصرة أي فهم الصالحون ومنهم دون

ذات البصرة المقصود أهل البصرة مصر جامع

تمت

الحمد لمن منع صيتا ختم نفع هذه الخشية الخليفة \* المسمومة الى العاقل التحرير  
الكامل في البيار والتحرر ( عبد الحكيم ) السبيلكوي على المطول من طرف  
( الشركة المحمدية العثمانية ) في استـول القاهرة بمقر السلطنة العثمانية  
" في رمن سلطان الاعظم \* والحق اعظم \* الا وهو السلطان ابن السلطان  
المنصان العارفي \* عبد الحميد \* كان اقام الله دولته على بحر الارمن \*  
وكل على المؤمنين طن حـ به مآدار لبوران وقد طبع في المطبعة

الشركة المحمدية العثمانية وصادف ختام طبعه في اليوم

الخميس من شهر ربيع الاول سنة احدى عشر

وتلاثمائة واثم من هجرة من له

امر والشرف

٣	كلمة سواء والفعل الذى بعده	بمعنى الثبوت فالاول واللام للتعريف
٤	الفرق بين الفواضل والفضائل	دون الموصول
٨	القيد الواقع بعد الجملة قد يكون للسند	٤١ المعانى الثوائى تطلق على الاعراض
	وقد يكون الثبوت وقد يكون	المسوق اليها الكلام
	للاثبات وقد يكون علة للانشاء	٤٣ القيد فى جزئ النفي بقيد العموم
٨	حذف الجار والمجرور معا بمنع	٤٣ الفرق بين العرض والهيئة
	عند الامام المرزوقى وجائز عند	٤٤ الاعراض النسبية معروضة للنسبة
	غيره	فى المشهور والنسبة جزء منها عند
٨	جواز حذف المبدل منه وامتناعه	البعض
١٠	المفعول به قد يكون غايه وقد يكون	٤٥ الافعال الواقعة فى التعاريف مجردة
	علة باعنة	عن الزمان
١٣	المعلوم كما يطلق على المسائل يطلق	٤٦ الفرق بين السبب والشرط
	على الموضوع ايضا	٤٨ كون الاسناد جزءا من الجملة
١٣	موضوع هذا العلم ومحموله	٤٩ الفرق بين الزكاء والفطنة والقبابة
١٦	الفرق بين الحشو والطويل	٥٠ ارتفاع شأن الكلام
١٧	الفرق بين المثال والشاهد	٥٣ الفاء الداخلة على التفسير للتراخي
١٨	التعريض والتلويح	فى الذكر
١٩	عطف الفعلية على الاسمية	٥٣ اسم الجنس اذا لم تقم له قرينة تخصصه
٢٠	والانشاء على الاخبار والجملة على	ظاهر فى الاستغراق
	المفرد	٥٧ تعريف المعانى الاول والمعانى الثوائى
٢٣	بحث المقدمة	٦٧ متعلق من الاتصالية فى قوله لكونه
٢٤	طريقة الالفاظ والمعانى بالاختيارين	منه بمنزلة المفرد من المركب
٢٦	معانى المفرد وكونه حقيقة فى كل منه	٧٠ اعراب فرد فرد
٢٦	المركبات الناقصة توصف بالقصات	٧٥ لزوم معتبر فى انواع الجاز فلا بد من
	عند السيد السعدى وعند السبائكوتى	علاقة مخصوصة
	لا توصف	٧٨ احوال الاسناد الخبرى
٢٨	أسمى الفاعل والمفعول اذا كانا	٨٢ ما وقع فى بعض عباراتهم

١٩١ الفرق بين حتى ونم	من ان المدلول الخبر الوقوع
١٩٨ بيان استعمال ضمير الفصل	واللا وقوع مأول بالانقاع
٢١٨ تفصيل معنى قولهم من غير ارادة	٨٤ التأكيد
٢٢٠ مطلب وقيل قد يقدم	٨٥ ابي ابن سلول
٢٣٢ بيان الكاف التي تلحق اسماء الاشارة	١٠٣ تحقيق السؤال عن السبب الخاص
٢٣٣ بيان المستعجابات	والسؤال عن السبب المطلق
٢٣٩ بحث المبتداء مذكرة والخبر معرفة	١٢٤ الاليم والبعيد بمعنى الوهم والبعيد
٢٤٦ الصبر على نوصين	مردود عند الكشف
٢٥٣ المسند السببي اربعة اقسام	١٣١ تفصيل كلمة من التي تزداد في التمييز
٢٥٧ مقارنة الحادث مع الحادث	١٣٢ اضافة المصدر الى المفعول
زمان ومقارنته مع القديم دهر	اذا قامت القرينة
ومقارنة القديم مع القديم سرمد	١٤٣ الخالبة المقتضية طي ذكر المسند اليه
٢٥٨ القسم الثابت في نفسه لا يمكن	١٤٤ بيان مراد من قال بالوضع المفهوم
ان يقصد من اللفظ	الكلي بشرط الاستعمال في
٢٦١ مطلب الفرق بين مذهبي العربية	الجزئيات
والمنطقية في الشرط والجزاء	١٤٤ التعيين المشار اليه في المعرفة اما
٢٦٣ تعريف العهد عند الجمهور وعند	مستفاد من جوهر كلفظ واما
الساكن	من قرينة خارجية
٢٧١ ان الكلم المجازاة تدل على مسببة	١٤٥ بيان وضع اسم الجنس
الجزاء	١٤٦ بيان النكتة العامة في تعريف
٢٧٢ الشرط النحوي	المسند اليه
٢٧٩ القياس المركب من الاتفاقيتين	١٤٩ بيان وضع الاعلام الجنسية
ومن المزمومة والاتفاقية متجان	والمعرف بلام الجنس والتعريف
للاتفاقية	فيها
٢٩٠ من الجوامد الواقعة حقة لفظا	١٥٠ واطلاق الاعلام الجنسية على الفرد
كل معنى كل الرجل في قولهم انت	انطاريحي يكون حقيقة باعتبار
الرجل كل الرجل	مطابقته للماهية ومجازا اذا اريد
٣٢٤ تعريف الذات وتعريف المعنى	١٥١ تحقيق قوله وبعد التبا والتي
٣٣٣ الكلام الذي يشتمل على القصص	١٦٣ الحصة والفرد بمعنى واحد عند
	العائنين لا عند المنطقين

٣٠٦ الفصل بين الموصوف والصفة بالا والواو جائز عند الكشف وعند الجمهور لا	فيه حكم واحد متضمن للآليات القصدى والنفي التبعي ٣٣٣ ومنها النفي
٤٠٧ مطلب وحكم كل من الضمير الواو والعلم حقيقة هو الإدراك وقد بطلق على متلفه وهو	٣٣٣ الاستثناء من الآليات لم يعد من طرق القصر
اما مجازا مشهورا او حقيقة اصطلاحية وعلى الملكة كذلك	٣٣٦ في قصر الافراد حكم واحد صواب في بعض خطأ في بعض وفي قصر التعيين العكس
٤٣٤ كون وجه الشبه اقوى شرط في الاستعارة المصروفة فقط	٣٣٨ بحث النزول ٣٤٦ بحث الانشاء
٤٧٩ معاني المشترك والمرتبج والمقول والحقيقة والمجاز	٣٤٨ وجود الشيء في الذهن على نحوين ٣٤٢ معنى الصفة
٣٨٠ معاني المجاز والمقول والغلط والمرتجى	٣٥٣ معنى الذات
٢٩٧ وضع الحروف	٣٥٣ مفهوم واحد يكون ذاتا بالنسبة الى صفة وصفة بالنسبة الى ذات
٥٠١ مطلق الزوم مشترك في جميع انواع المجاز فلا يصح كونه علاقة	٣٨٠ الجملة قد تقع محكوما عليها ظاهرا ٣٨٥ الفعل يكون بدلا من الفعل بدل الكل
٥١٢ الجبئية اذا كانت عين الحيث كانت للاطلاق	٣٨٧ قاعدة الفاتين في مثل قولك فان قلت فاذا تقول
٥١٨ الاستعارة النعية من التشبيل	٣٧٩ الفرق بين الجملة المستأنفة البائية والجملة المستأنفة النحوية
٥٢٤ استعارة لعل ورب	٤٠٠ بيان الجامع العقلي والوهمي والخيالي
٥٣١ مجاز متفرع على الكناية	
٥٣٧ معنى مستبغات التراكيب	
٥٤٣ الشاكفة ليست بحقيقة ولا مجاز	





مرکز تحقیق و نگارش اسناد و کتابخانه ملی

---

الكتاب: حاشیه السیالکوتی علی المطول

المؤلف: العلامة عبد الحکیم السیالکوتی

الناشر: منشورات الرضی - زاهدی - قم

عدد الصفحات: ٦٤٥ صفحة

القطع: وزیری عدد المطبوع: ٢٠٠٠

سنة الطبع: ١٤٠٤ هـ

الطبعة: الثانية

المطبعة: أمیر - قم

---